

الكتاب: شرح ألفية ابن مالك 4

وحاصل مذهب الناظم: أنهما كنياتان عن العلم فأصلهما: فلان وفلانة، فدخلهما مُجَرَّد الحذف تخفيفاً لا ترخيماً، إذاً: على مذهب الناظم أن (فُلُّ) هو أصله: فلان، يعني: مثل مذهب الكوفيين، الكوفيين يقولون أصلهما: فلان، لكن اختلفا في علة الحذف، فالكوفيون يرون أن الحذف ترخيماً، والصواب أنه ليس بترخيم وإنما هو تخفيف، وهذا سائغ في لسان العرب، إذاً: فلان وفلانة هما الأصل، فدخلهما مُجَرَّد الحذف تخفيفاً لا ترخيماً، والكوفيون يقولون: هما كنياتان عن العلم، وأصلهما: فلان وفلانة، فدخلهما خصوص الترخيم، إذاً: اتفق مذهب الناظم مع الكوفيين في: أنهما كنياتان عن فلان وفلانة، واختلفا في علة الحذف، فالكوفيون يرون أن الحذف ترخيماً، والناظم يرى أنه تخفيفاً وليس بترخيم.

على كلٍّ: المشهور مذهب سيبويه: أن (فُلُّ) كناية رجل، و (فُلَّة) كناية عن امرأة. (وَفُلُّ بَعْضُ مَا يُخَصُّ بِالنِّدَاءِ)، (لُؤْمَانُ) هذا الثالث، (لُؤْمَانُ) بِضَمِّ اللام والهمز الساكن، (لُؤْمَانُ) يعني يقال: (يا لؤمان) للعظيم اللؤم .. كثير، ف: (لؤمان) على وزن (فُعْلَان) لا يستعمل إلا في النداء خاصة، (لُؤْمَانُ) بمعنى: كثير .. عظيم اللؤم، (نَوْمَانُ) (مَفْعَال) لكثير النوم، يا نومان استيقظ، هذا كثير النوم .. ينام وهو جالس .. وهو واقف، (لُؤْمَانُ نَوْمَانُ) يعني: ونومان بفتح النون، (كَذَا) أي: مِمَّا يَخْتَصُّ بالنداء، (لُؤْمَانُ نَوْمَانُ كَذَا)، ما إعراب (لُؤْمَانُ نَوْمَانُ كَذَا؟ لُؤْمَانُ) مبتدأ، و (نَوْمَانُ) معطوفٌ عليها بإسقاط حرف العطف، (كَذَا) أي: مثل ذا، مِمَّا يَخْتَصُّ بالنداء.

إذاً (وَفُلُّ) هذا مبتدأ، (بَعْضُ) هذا خبره، (وَفُلُّ) قلنا: للمُذَكَّر، وحذف فُلَّة بناءً على ماذا؟ على أنه إذا علم المُذَكَّر حينئذٍ فُهِمَ المُؤنَّث، (بَعْضُ) هذا خبر وهو مضاف، و (مَا يُخَصُّ) ما اسمٌ موصول بمعنى: الذي، في محل جر مضاف إليه، و (يُخَصُّ) هذا مُغَيَّر الصيغة، و (بِالنِّدَاءِ) مُتَعَلِّقٌ به، والباء هذه داخلة على المقصور عليه، يعني: قُصِرَ على النداء، مقصورٌ على النداء: هذا (بَعْضُ مَا يُخَصُّ بِالنِّدَاءِ) فلا يستعمل في غير النداء. (لُؤْمَانُ نَوْمَانُ كَذَا) مِمَّا يَخْتَصُّ بالنداء، هذا كله سماعي.

ثم قال:

..... وَاطَّرَدَا

فِي سَبِّ الْأُنْثَى وَزُنُّ يَا خَبَاثِ

هذا بمّا لازم النداء لكنه مقيس، (وَاطْرَدَا) الألف للإطلاق .. فعل ماضي، (فِي سَبِّ
الأنثى) يعني: شتمها، (وَزُنُّ يَا فَعَال) كل فعلٍ دَلَّ على سبِّ فأت به على وزن: فَعَال،
فتقول: (يَا حَبَاثِ) يا لكاع .. يا فساق، حينئذٍ نقول: هذا مقيس، لكنه ملازمٌ للنداء،
لا يأتي إلا في سياق النداء، ما عداه فلا.

(فِي سَبِّ الأنثى وَزُنُّ يَا حَبَاثِ) يعني: يا فَعَال، معناه: أن بناء وزن فَعَال -هكذا بفتح
الفاء والعين- من كل فعلٍ دَالٍّ على السبِّ مُطَرَّد، ومعنى الاطراد: أنك لا تحتاج فيه
إلى السماع من العرب .. هذا المراد، أنك لا تحتاج فيه إلى السماع من العرب بل كل
فعلٍ دَالٍّ على السبِّ يجوز أن يُبَيَّنَّ منه هذا الوزن في النداء .. على وزن: يا فَعَال ..
لكاع .. فساق .. حَبَاثِ إلى آخره.

(وَالأَمْرُ هَكَذَا مِنَ الثَّلَاثِي) لما ذَكَرَ فَعَال استدرج فذكر اسم فعل الأمر .. اسم فعل
الأمر قد يكون على وزن فَعَال، فناسب أن يذكره وإلا ليس هذا محله، (وَالأَمْرُ) هذا
على حذف مضافين، يعني: واسم فعل الأمر، (هَكَذَا) مثل ذا، مُطَرَّد وهو على وزن
(فَعَال)، (مِنَ الثَّلَاثِي) عند سيبويه، فحينئذٍ تقول: نَزَال .. دراك لا مسموع، هو يُقال:
دراك، لكن سيأتي أنه مسموع ليس مقيس، ولذلك قال: (مِنَ الثَّلَاثِي) فشرطه: أن
يكون ثلاثياً، يعني: إذا زاد عن ثلاثة أحرف حينئذٍ لا يجوز أن يؤتى به على وزن: فَعَال
إلا السماع، فدراك: هذا اسم فعل أمر من أدرك، وأدرك هذا رباعي، إذاً: ليس
بقياسي.

إذاً: ينقاس استعمال فَعَال -هكذا مبنياً على الكسر- من كل فعلٍ ثلاثي للدلالة على
الأمر، نحو: نَزَال وضراب وقتال، أي: انزل واضرب واقتل، وتراك من اترك.
(وَالأَمْرُ هَكَذَا مِنَ الثَّلَاثِي)، وَالأَمْرُ مبتدأ، و (هَكَذَا؟؟؟)، (مِنَ الثَّلَاثِي) جارٍ ومجرور
متعلق بـ؟؟؟ يعني: اطرَد من الثلاثي، يحتمل أنه مُتَعَلِّقُ بِاطْرَد من الثلاثي، أمّا إذا لم يكن
من الثلاثي فغير مُطَرَّد، يشترط في: (فَعَال) إذا كان أمراً أربعة شروط:

الأول: ما نص عليه الناظم بقوله: (مِنَ الثَّلَاثِي) أن يكون مُجَرَّداً عن الزوائد، لأنه إذا
قال: ثلاثي، معناه: مُجَرَّد، لأن المزيد يكون من أربعة أحرف فأكثر، أن يكون مُجَرَّداً أي:
عن الزوائد، فأما غير المُجَرَّد لا يُقال فيه إلا ما سُمِع .. لا يُقال: قياساً، إلا ما سُمِع،
نحو: دراك من أدرك، أدرك هذا فعل أمر، اسم فعل الأمر منه: دراك على وزن فَعَال،
لكنّه مسموعٌ لا قياس، لماذا؟ لأنه من الرباعي .. مما زاد على ثلاثة أحرف، وهذا معلوم
من اشتراط الناظم كونه ثلاثياً، لأن قوله: (مِنَ الثَّلَاثِي) وهو جرى على طريقة النحاة لا

يشمل المزيد، إذا قال: الثلاثي، لا يدخل فيه المزيد، وهذا حتى عند الصرفيين، بل هو خاصٌّ بمقابل المزيد، لأن المزيد نوعان:

مزيدٌ ثلاثي، ومزيدٌ رباعي، والمُجَرَّد قد يكون ثلاثياً وقد يكون رباعياً.

الشرط الثاني: أن يكون تاماً، فلا يبنى من ناقص، كان وأخواتها، وكاد وأخواتها، لا يبنى منه فعّال: كواني ما يصلح .. كوادي ما يصلح.

الثالث: أن يكون مُتَصَرِّفاً فخرج الجامد: نعم وبئس ونحوهما.

الرابع: أن يكون كامل التصرف، فلا يُبنى من يدع ويدّر: داع .. ذار لا يصح، لأنه غير مُتَصَرِّف كامل التصرف.

وَشَاعَ فِي سَبِّ الذُّكُورِ فُعْلٌ ... وَلَا تَقْسُ.

إذاً قوله: (وَفُلٌ) إلى قوله: (كَذَا) هذا مسموعٌ، وقوله:

..... وَاطَّرَدَا

فِي سَبِّ الْأُنْثَى وَزُنْ يَا حَبَاثِ

.....

هذا مقيس

وَشَاعَ فِي سَبِّ الذُّكُورِ فُعْلٌ ... وَلَا تَقْسُ.

هذا شائعٌ غير مقيس، يجتمع (فُلٌ) وما عُطِفَ عليه مع فُعْلٍ في أن كلاهما سماعي، لكن الثاني هذا فُعْلٌ كثير شائع، ولذلك قيل بقياسه، وأما (فُلٌ) وما عُطِفَ عليه فهي كلمات مسموعة قليلة.

إذاً: مسموع قليل، ومسموعٌ شائع لا ينقاس عليه، ومقيس، المقيس: هذا ما كان على وزن حَبَاثِ.

(وَشَاعَ) يعني: كَثُرَ، (فِي سَبِّ الذُّكُورِ) كما يُسَبُّ الإناث .. قسمان، فُعْلٌ لكن جعلوه في النساء مقيساً، وفي الرجال .. قال: (وَلَا تَقْسُ) يعني: مسموعٌ وليس مقيساً، (وَشَاعَ فِي سَبِّ الذُّكُورِ فُعْلٌ) يعني: يا فُعْلٌ .. يا حُبْتُ .. يا غَدْرُ .. يا لُكْعُ، ولا ينقاس ذلك، واختار ابن عصفور كونه قياسياً ونُسِبَ لسيبويه.

إذاً: (وَشَاعَ) يعني: كَثُرَ، (فِي سَبِّ الذُّكُورِ) كما كان قياسياً في سب الأنثى، (فُعْلٌ) يعني: يا فُعْلٌ (وَلَا تَقْسُ) وإنما هو سماعي.

(وَجُرَّ فِي الشَّعْرِ فُلٌ) هذا عطفٌ على الأول، و (فُلٌ) خُصَّ بالنداء (وَفُلٌ بَعْضُ مَا يُخَصُّ بِاللِّدَا)، إذاً: الأصل فيه ماذا؟ هو خارجٌ عن الأصل في كونه التزم النداء، ثُمَّ جُرَّ في الشعر على جهة الخصوص فهو شذوذٌ بعد شذوذ، فهو ضرورة بعد ضرورة، حينئذٍ نقول: (وَجُرَّ فِي الشَّعْرِ فُلٌ) .. جُرَّ فُلٌ .. (فُلٌ) هذا نائب فاعل، و (في الشَّعْرِ) مُتَعَلِّقٌ به، وهو في قول القائل:

في جُحَّةِ أَمْسِكَ فُلَانًا عَنْ فُلٍ ..

(عَنْ فُلٍ) عن حرف جر، وفل: اسمٌ مجرورٌ بعن، إذاً: لم يأت في النداء، حينئذٍ نقول: خرج عن الأصل .. خروجٌ عن خروج، والأصل فيه أن يكون مختصاً بالنداء، فخرج عن النداء فقليل: عن فل، وهذا مختلفٌ فيه، هل هو (فُلٌ) الذي يختص بالنداء، أو (فُلٌ) الذي هو مجزوء من فلان؟ فيه قولان، ورجَّح الأشموني: أنه ليس هو (فُلٌ) الذي يختص بالنداء، وإنما هذا (فُلٌ) الذي هو مقتطعٌ من: فلان.

فالشاهد في البيت: (عَنْ فُلٍ) حيث استعمل (فُلٍ) في غير النداء، وجَرَّه بالحرف وذلك ضرورة، هذا إذا سَلَّمنا أنه هو الذي يختص بالنداء، لأن من حقه: ألا يقع إلا منادى، إلا إذا ادَّعَيْنا أن (فُلٌ) هنا مقتطعٌ من (فلان) بحذف النون والألف، وهذا صَوَّبَهُ الأشموني، قال: " إذ معناهما مختلفٌ على الصحيح، فالمُخْتَصُّ بالنداء كنايةٌ عن اسم الجنس: رجل، وفلان كناية عن علم، ومادتهما مختلفة "

(فُلٌ) الذي هو مختصٌ بالنداء: فَهَ .. لَهُ .. يَهَ، وأما (فُلٌ) الذي يكون مختصراً من (فلان) فهو: فَهَ .. لَهُ .. نَهَ، يعني: آخر حرف نون .. اللام نون، والذي يختص بالنداء: اللام ياء، ففرقٌ بينهما من حيث المادة ومن حيث المعنى، ولذلك قال: " فالْمُخْتَصُّ مادته: فَهَ .. لَهُ .. يَهَ " يعني: لامه ياء، ولذلك يُصَغَّرُ على: (فُلَيْ) بإرجاع الياء المحذوفة وإدغامها في ياء التصغير.

وهذا مادته: فَهَ .. لَهُ .. نَهَ، فالتصغير على: (فُلَيْن) فُعِيل.

إذاً إذا قيل: بأنه أصله (فلان) وحذفت منه الألف والنون حينئذٍ لا إشكال .. ليس عندنا استثناء، وإذا قيل: أنه هو الأصل (فُلٌ) الذي يَخْتَصُّ بالنداء، حينئذٍ نقول: هذا استعمل ضرورةً في الشعر.

قال الشارح هنا: " من الأسماء ما لا يستعمل إلا في النداء " وهذا خروجٌ عن الأصل، وإلا الأصل في الاسم أنه يستعمل منادى وغير منادى. نحو: يا فُلٌ، أي: يا رجل، ويا لؤمان: للعظيم اللؤم، ويا نومان: لكثير النوم وهو مسموع، ويؤخذ ذلك من تعبيره

بالإطراد فيما بعدها، لأنه قال: (وَاطْرَدَا) مفهومه: أن ما قبله ليس مُطَرِّدًا، يعني: ليس مقيسًا.

وأشار بقوله: (وَاطْرَدَا فِي سَبِّ الْأُنْثَى) إلى أنه ينقاس في النداء استعمال فَعَالٍ مَبْنِيًّا عَلَى الكسر في ذم الأنثى وسبها، من كل فعلٍ ثلاثي -وزدنا عليه ثلاثة شروط-: يا خباث .. يا فساق .. يا لكاع، وأمّا استعمال (لَكَاع) في قول الشاعر:

إِلَى بَيْتٍ قَعِيدَتُهُ لَكَاعٌ ..

هذه يُخْرِجُ .. خَرَجُوهُ عَلَى أَنَّهُ عَلَى تَقْدِيرِ قَوْلٍ مَحْذُوفٍ، أي: بَيْتٍ قَعِيدَتُهُ مَقُولٌ لَهَا: يا لكاع، إذا: ليس مستعملًا في غير النداء، وكذلك ينقاس استعمال (فَعَالٍ) المَبْنِي عَلَى الكسر من كل ثلاثي للدلالة على الأمر .. نعم الثلاثي والشروط في الأمر ليست في سب الأنثى، أنا قلت هناك. نحو: نَزَالٍ وَضْرَابٍ وَقِتَالٍ، أي: انزل واقتل واضرب، وتراك أي: اترك، وَكَثُرَ استعمال (فُعَلٌ) في النداء خاصةً، مقصوداً به سب الذكور، نحو: يا فَسَقٌ .. يا فاسق يعني، يا عُذْرٌ .. يا غادر، يا لُكْعٌ .. يا لأكع، ويا خُبْثٌ، يعني: يا خبيث، ولا ينقاس ذلك، واختار ابن عصفور كونه قياسياً ونُسِبَ لسبويه. وأشار بقوله: (وَجَرَّ فِي الشَّعْرِ فُلٌ) إلى أن بعض الأسماء المخصوصة بالنداء قد تستعمل في الشعر في غير النداء:

فِي لُجَّةٍ أَمْسِكْ فُلَانًا عَنْ فُلٍ ..

والأكثر في بناء: (مفعلان) نحو: ملئمان أن يأتي في الذم: (لُؤْمَانٌ وَنَوْمَانٌ) (مَفْعَلَانٌ) .. وزن مَفْعَلَانٌ، الأكثر أن يكون في الذم .. الأكثر وزن مَفْعَلَانٌ أن يكون في الذم. نحو: ملئمان، من اللؤم، وقد جاء في المدح نحو: يا مكرمان، وهو العزيز المُكْرَم .. يا مكرمان، حكاة سبويه والأخفش، ويا مطيبان، طيب يعني، هذا مدح.

قال في (شرح الكافية): " هذه الصفات مقصورة على السماع بإجماع " ما كان على وزن (مفعلان) نَوْمَانٌ بالفتح، هذه مقصورة على السمع بإجماع، وهو صحيح في غير مفعلان فإن فيه خلافاً، أجاز بعضهم القياس عليه، فتقول: يا محبثان، وفي الأنثى: يا محبثانة.

وحكا في الهمع: الذي شُجِعَ منه من (مفعلان) ستة ألفاظ فحسب .. فقط ستة -وهذا طيب-: مكرمان، وملئمان، ومحبثان، وملعكان، ومطيبان، ومكذبان، هذه كلها مسموعة، يعني: تُحْفَظُ وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهَا، إذا: هذه أسماء لازمت النداء على الترتيب الذي ذكرناه، منها ما هو مسموعٌ قليل، ومنها ما هو مقيس، ومنها ما هو شائع غير مقيس.

(الاسْتِغَاثَةُ)

المنادى قد يكون استغاثَةً، يعني: يستعمل ويراد به الاستغاثَةُ، والاستغاثَةُ مأخوذةٌ من الغوث، والغوث المراد به: نداء من يُخَلِّص من شدةٍ ويعين على دفع مشقة، هذا المراد بالاستغاثَةُ، ولذلك قيل: مستغيثٌ ومستغاثٌ به.

نداء من يُخَلِّص، إذاً: هي نوعٌ من المنادى .. نوعٌ من أنواع النداء، ولكن اُخْتَصَّت بوصفٍ أو حالٍ دون غيرها، لما كان المنادى هنا إنما يُنادى ويستغاث به ليدفع مشقة أو يُخَلِّص من شدة، إذاً: لها واقعة معينة، فلذلك اُخْتَصَّت بحرفٍ واحد، واُخْتَصَّت ببعض الأحكام الآتي ذكرها.

(الاسْتِغَاثَةُ)

إِذَا اسْتُغِيثَ اسْمٌ مُنَادَى خُفِضَ ... بِاللَّامِ مَفْتُوحًا كَيَا لِلْمُرْتَضَى

(إِذَا اسْتُغِيثَ اسْمٌ) استغيث: هذا مُغَيَّر الصيغة، و (اسْمٌ) هذا نائب فاعل، إذاً: أصله مفعولٌ به، وعليه ف (استغاث): مُتَعَدٍّ يَتَعَدَّى بنفسه، حينئذٍ استعمال النحاة: المستغاث به، نقول: هذا في غير محله، إلا إذا ادَّعَى أنه يستعمل لازماً ومتعدياً .. وقد ادَّعَى، أو يُقال: إنه من باب التوسع، وإلا (استغاث) يَتَعَدَّى بنفسه، حينئذٍ لا نحتاج إلى حرف جر، وإنما نحتاج إلى حرف جر متى؟ إذا كان الفعل لازماً، وأما إذا كان مُتَعَدِّياً بنفسه فلا.

(إِذَا اسْتُغِيثَ اسْمٌ) إذاً: دَلَّ على أن (استغاث) يَتَعَدَّى بنفسه، والنحاة يقولون: مستغاثٌ به، قال تعالى: ((إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ)) [الأنفال:9] انتهينا! يعني: ربكم: هذا مفعولٌ به، فدل على أن الاستغاثَةَ تتعدى بنفسها.

(إِذَا اسْتُغِيثَ اسْمٌ) يعني: إذا نُوْدِيَ لِيُخَلِّص من شدةٍ أو يعين على مشقة، (اسْمٌ مُنَادَى)، اسْمٌ قلنا: نائب فاعل، و (مُنَادَى) نعت، اسْمٌ: هذا شامل للمضاف وشبه المضاف، يعني: يكون مفرداً، ويكون مضافاً، ويكون شبيهاً بالمضاف، وأما النكرة غير المقصودة، فهذه وقع تردد فيها عند الشاطبي وغيره، هل مما يصلح أن يستغاث به أو لا؟ لأن الأصل هنا الإقبال .. الإقبال على المستغاث به، فحينئذٍ كيف يكون نكرة غير مقصودة؟ هذا محل تردد.

إذاً: (إِذَا اسْتُغِيثَ اسْمٌ) هذا قد يكون مفرداً، وأطلق الاسم فيشمل المضاف والشبيه بالمضاف، وأما النكرة غير المقصودة فهي محل نظر، وإيقاع الاستغاثَةَ هنا على الاسم

على جهة التأويل، لأنك لا تستغيث بالاسم: يا زيد، إنما تستغيث بمسمى زيد ..
بمدلول اللفظ، والحقيقة إنما تكون .. الذي يرفع ويدفع هو المسمى وليس باللفظ،
حينئذٍ (إِذَا اسْتُغِيثَ اسْمٌ) نقول: هنا على جهة التأويل.
إيقاع الاستغاثة على الاسم، أي: على اللفظ، اصطلاحاً، يعني: شأنه اصطلاحاً عند
النحاة، فإن المستغاث حقيقة المعنى، أي: مدلول اللفظ، أو نقول: التقدير مدلول
اسم .. (إِذَا اسْتُغِيثَ اسْمٌ) يعني: مدلول اسم، وهذا حسن أيضاً.
(إِذَا اسْتُغِيثَ اسْمٌ مُنَادٍ) هذا فيه فائدة: وهو أن المستغاث لا يكون إلا منادى، لأنه
قد يرد أنه ذكر المنادى ثم أتبعه بفصول المنادى، وهذه عادة النحاة، يبدؤون بالمنادى ثم
تأتي الفصول متتابعة، والاستغاثة نوعٌ منها، ولذلك سبق: غير مندوب ومستغاث،
فاستثنى المستغاث فدل على أنه نوعٌ من أنواع المنادى، إذاً: هنا تأكيد إلى أن الاستغاثة
من باب النداء.
(إِذَا اسْتُغِيثَ اسْمٌ مُنَادٍ) منادى: هذا نعت لاسم، فائدته: التنبيه على أن المستغاث
اصطلاحاً لا يكون إلا منادى.

(خُفِضَ بِاللَّامِ)، (خُفِضَ) فعل ماضي، والألف هذه للإطلاق، والفاعل ضمير مستتر
يعود على الاسم .. خفض الاسم، يعني: الذي وقعت عليه الاستغاثة، (خُفِضَ بِاللَّامِ)
والجملة جواب (إِذَا) .. (إِذَا اسْتُغِيثَ) أين الجواب؟ (خُفِضَ بِاللَّامِ)، باللام: جار
ومجرور متعلّق بخفض، غالباً .. ليس مُطَرِّداً غالباً، ولذلك سيأتي:
وَلَا أَمَّا مَا اسْتُغِيثَ عَاقِبَتْ أَلْفٌ ..
يعني: أنه قد لا يكون فيه لام .. (خُفِضَ بِاللَّامِ) أي: غالباً، فخفضه للتصيص على
الاستغاثة.

(بِاللَّامِ مَفْتُوحاً) مفتوحاً: هذا حال من اللام، إذاً: يَتَعَيَّن في المستغاث أن يُخَفَّضَ بِاللَّامِ
مَفْتُوحاً، فيقال: يا لمرتضى .. يا لزيد، يا ل .. بِاللَّامِ مفتوحة، زيد: هذا مجرور، إذاً
المستغاث نقول: تدخل عليه اللام غالباً، وهي مفتوحة، وإذا دخلت عليه اللام فهي
حرف جر كما سيأتي، وإذا كانت حرف جر حينئذٍ صار مدخولها مخفوضاً.
إذاً: (خُفِضَ) أي: الاسم المستغاث، (بِاللَّامِ مَفْتُوحاً) حال كون اللام مفتوحاً، (كَيَا
لَلْمُرْتَضَى) فخفضه للتصيص على الاستغاثة، وفتح اللام لوقوعه موقع الضمير الذي
تُفْتَح معه اللام لكونه منادى، لأن المنادى قلنا: في قوة ضمير الخطاب .. فيما سبق،
المنادى في معنى ضمير الخطاب .. الكاف، ولذلك بُني، لأنه أشبه الكاف الاسمية لفظاً

ومعنى، المشبهة للكاف الحرفية لفظاً ومعنى، حينئذٍ ماثله إفراداً وتعريفاً، ولذلك بُني المنادى.

هنا نقول: جُرَّ باللام للتنصيص، وكانت اللام مفتوحة تشبيهاً لما بعده بالضمير، لأنه في قوة المخاطب. فحَفُضَهُ للتنصيص على الاستغاثة، وفُتِحَ اللام معه لوقوعه موقع الضمير الذي تفتح معه اللام لكونه منادى، ليحصل بذلك فرقٌ بينه وبين المستغاث من أجله: يا لزيدٍ لعمرو، زيدٍ: هذا مستغاثٌ به، ولعمرو: مستغاثٌ له، اللام تكون مفتوحة مع المستغاث به، وأما مع المستغاث له فهذه تكون مكسورة، إذًا: فُتِحَتْ مع المستغاث به ليكون ثَمَّ فرقٌ بين النوعين.

ليحصل بذلك فرقٌ بينه وبين المستغاث من أجله، وإنما أُعْرِبَ مع كونه منادى مفرداً معرفةً، لأن تركيبه مع اللام أعطاه شبهاً بالمضاف، إذًا: إذا قيل بأنه منادى، وزيد: هذا في الأصل أنه إذا نُودِيَ يكون مبنياً، وهنا نقول: يا لزيدٍ، لماذا خفضناه، والخفض يكون إعراب؟ قالوا: للزوم اللام معه غالباً كأنه صار شبيهاً بالمضاف، حينئذٍ أشبه المضاف. إذًا اسْتُغِيثَ اسْمُ مُنَادَى خُفِضَ ... بِاللَّامِ مَفْتُوحاً

وإنما اُخْتِيرَت اللام دون غيرها لمناسبة معناها للاستغاثة، قالوا: لأن لامها للتخصيص، أدخلت على المستغاث دلالةً على أنه مخصوصٌ من بين أمثاله، فتدل على التخصيص، ولذلك هناك تدل على الملك، وتدل على الاستحقاق، وتدل على الاختصاص، حينئذٍ لها مزية على غيرها من حروف الجر، فهي تدل على التخصيص، إذًا: كأن المنادي أقبل على فلان .. زيد، وخصَّه بالاستغاثة.

وإنما اُخْتِيرَت اللام لمناسبة معناها للاستغاثة لأن لامها للتخصيص أدخلت على المستغاث دلالةً، على أنه مخصوصٌ من بين أمثاله بالنداء، وكذا المتعجب منه كما سيأتي .. مخصوصٌ من بين أمثاله باستحضار غرابته. وقوله: (خُفِضَ بِاللَّامِ) دَلَّ على أن المستغاث معربٌ مطلقاً، لكنه يكون بالخفض. واختلف في هذه اللام الداخلة على المستغاث، فقليل: هي بقية (آل) وهو مذهب الكوفيين، والأصل: يا آل زيدٍ، فاللام مقتطعة من (آل) فأصل العبارة: يا آل زيدٍ، فحذفت الهمزة تخفيفاً لكثرة الاستعمال، ثُمَّ حذفت الألف تخلصاً من التقاء الساكنين وبقيت اللام، لكن هذا ضعيف.

فقليل: هي بقية (آل) فالأصل: يا آل زيدٍ، فزيدٌ مخفوضٌ بالإضافة، ونُسِبَ للكوفيين،

وذهب الجمهور إلى أنها لام الجر، وهو الصحيح، لأن تلك (آل) اللام ليست حرف معنى، وإنما هي حرف مبني، فكيف خَفَضْتَ .. فإذا حذف المضاف حينئذٍ كيف عَمِلَ؟ هذا يحتاج .. والجمهور على أنها لام الجر، ثم اختلفوا: هل هي زائدة لا تتعلق بشيء، أم أنها حقيقية أصلية تحتاج إلى مُتَعَلِّقٍ؟ إذا قيل: يا لزيد، اللام حرف جر، مثل: مررت بزيد، حينئذٍ إذا قيل: بأنها حرف جر، فالحرف قد يكون زائداً، وقد يكون أصلياً، إذا قيل: بأنها زائدة لا تحتاج إلى مُتَعَلِّقٍ تَتَعَلَّقُ به، نقول: اللام حرف جر زائد، وزيد: مجرور وانتهينا، لا نحتاج إلى أن نقول: الجار والمجرور مُتَعَلِّقٌ بكذا.

وإذا قلنا بأنها أصلية .. وهو الصحيح، حينئذٍ لا بُدَّ من مُتَعَلِّقٍ تَتَعَلَّقُ به، فما هو هذا المُتَعَلِّقُ؟ فاختلفوا -القائلون بأنها لام الجر-، فقيل: زائدة لا تتعلق بشيء، وهذا ضعيف لأن الزيادة خلاف الأصل، لا يحكم بزيادة شيء إلا بِثَبَتٍ، وقيل: ليست بزائدة، وفيما يتعلق به قولان، إذا قيل أنها أصلية:

أحدهما: بالفعل المحذوف، لأننا قلنا: (إِذَا اسْتُغِيثَ اسْمٌ مُنَادَى) إِذَا: المنادى موجود .. النداء موجود، ولذلك: يا لزيد، يا: هذه نائبةً مناب أدع، حينئذٍ له أثر. بالفعل المحذوف، وهو مذهب سيبويه.

والثاني: بحرف النداء، قلنا: هذا ضعيف، لأن حرف النداء لا يعمل، والفعل ملاحظ، بدليل بقاء أثره في المحل.

وعلى مذهب سيبويه: أنه الفعل الذي نابت عنه ياء، لكن بتضمينه معنى فعلٍ يَتَعَدَّى بالحرف، يعني: أدعو زيدا، أدعو لزيد ما يأتي هذا، لا بُدَّ أن نُضَمِّنَ أدع معنى فعلٍ يَتَعَدَّى باللام، ألتجى لزيد، إِذَا: أدعو زيدا نُضَمِّنُه معنى ألتجى فَيَتَعَدَّى باللام فلا إشكال فيه، وعلى مذهب سيبويه: لا بُدَّ أن نُضَمِّنُه معنى فعلٍ يَتَعَدَّى بالحرف كألتجى ونحوه، في نحو: يا لزيد، وَأَتَعَجَّبُ في نحو: يا للماء .. يا للعلماء .. يا للمصيبة، هذا من باب التعجب، حينئذٍ: أدعو .. ألتجى لزيد، لأن معنى الاستغاثة كذلك، يا للماء .. تعجب من كثرة الماء، حينئذٍ يا للماء، أدعو بمعنى: أتعجب .. أتعجب للماء، لأنه يَتَعَدَّى باللام.

إِذَا: (خُفِضَ بِاللَّامِ) نقول: هذا غالب، ثم الصحيح أن هذه اللام لام الجر، وليست بقية: (آل)، ثم الصحيح أنها أصلية، ثم الصحيح أنها مُتَعَلِّقَةٌ بالفعل لا بالياء، كل المسائل داخلة في قوله:

خُفِضًا ... بِاللَّامِ مَفْتُوحًا كَيَا لِلْمُرْتَضَى.

كَيَا لِلْمُرْتَضَى يعني: كقولك .. وذلك كقولك، والقول وما دخل عليه نقول: هذا خبر مبتدأ محذوف، وذلك كقولك: يَا لِلْمُرْتَضَى.

دَلٌّ لِمَثَالٍ عَلَى أُمُورٍ، يعني: فيه أحكام:

أولاً: أنه يجوز اقترانه بـ (أَل)، يعني: المستغاث يجوز اقترانه بـ (أَل)؛ لأنه قال:

المرتضى .. (لِلْمُرْتَضَى)، إذاً: دخلت اللام .. لام الجر الاستغاثة هنا و (يا) واستغيث

بما هو محلى بـ (أَل). أنه يجوز اقترانه بـ (أَل) وإن كان منادى، وإن كان السابق معنا

هناك نقول: المنادى لا يجوز أن يكون محلى بـ (أَل) إلا بواسطة، لا يقال: يا العالم .. يا

الرجل، لكن هنا لما فُصِّلَ باللام حينئذٍ سَأَغَ أن يكون مدخول اللام محلى بـ (أَل). وإن

كان منادى لأن حرف النداء (يا) لا يباشرها، وهذا مُجمَعٌ عليه.

ما هو المجمع عليه؟ أن يكون المستغاث .. الاسم المستغاث محلى بـ (أَل) .. هذا متفقٌ

عليه.

الثاني: يفهم من المثل أن المستغاث يختص من حروف النداء بـ (يا)، ولا يجوز أن يُقال:

أَلَا المرتضى .. أيا المرتضى .. هيا المرتضى، كل هذا غير جائز، وإنما يختص بـ (يا).

فوجب كون الحرف ياء.

ثالثاً: كونها مذكورة، ولا يجوز حذفها، وهذا سبق مما يمتنع حذفه .. حذف (يا) أو

حرف النداء المستغاث، لأنه يلتبس .. لو حُذِفَ التيسر بغيره.

إذاً استُغِيثَ اسْمٌ مُنَادَى خُفِضًا ... بِاللَّامِ مَفْتُوحًا كَيَا لِلْمُرْتَضَى

قوله: (اسْمٌ) هذا يشمل الضمير، وهذا مختلفٌ فيه، يجوز أن يكون كلٌّ من المستغاث له

والمستغاث ضميراً كقولك: يا لك لي، لك: الكاف مستغاث به، لي: الياء هنا مستغاثٌ

من أجله، إذاً: وقع ضميراً في الموضعين، هذا جائزٌ عند بعضهم. يجوز أن يكون كلٌّ من

المستغاث له والمستغاث ضميراً كقولك: يا لك لي، تدعو المخاطب لنفسك.

قال الشارح: " يُقال: يا لزيدٍ لعمرو، فيُجر المستغاث بلامٍ مفتوحة - الداخلة على زيد

-، ويُجر المستغاث له بلامٍ مكسورة " وهذا سيأتي الذي هو: لعمرو، فعمرو: هذا اللام

هنا مكسورة، وهو مستغاثٌ له، أو من أجله، سمه بهذا أو ذاك، واللام في الموضعين

تسمى لام الاستغاثة سواء كانت داخلة على المستغاث به أو المستغاث له، لكنها تفتح

مع المستغاث وتكسر مع المستغاث من أجله: يا للمسلمين .. يا لله .. تكون مفتوحة.

وإنما فتحت مع المستغاث لأن المنادى واقعٌ موقع المضمر، والضمير تفتح معه .. له

ولك، بخلاف الياء: لي، واللام تفتح مع المضمر نحو: لك وله.

ثم قال:

وَأَفْتَحْ مَعَ الْمَعْطُوفِ إِنْ كَرَّرْتَ يَا ... وَفِي سِوَى ذَلِكَ بِالْكَسْرِ اثْنِيَا

قوله: (إِنْ كَرَّرْتَ يَا) يؤكد معنى السابق وهو قوله: (يَا لِلْمُرْتَضَى)، أن المتعين من حروف النداء هو (يا) على جهة الخصوص، ولا يجوز غيرها .. لا يجوز غيرها البتة.
(وَأَفْتَحْ) افتح ماذا؟ افتح اللام، (مَعَ الْمَعْطُوفِ)، (افتح) هذا فعل أمر، والفاعل: أنت، المفعول به لا بُدَّ من تقديره، افتح اللام مع المعطوف، (مَعَ الْمَعْطُوفِ) يعني: مع المستغاث المعطوف، (مَعَ) منصوبٌ على الحالية مُتَعَلِّقٌ بمحذوف حال، حالٌ من اللام .. افتح اللام حال كونها مع المعطوف.

(إِنْ كَرَّرْتَ يَا) إِنْ كَرَّرْتَ أَنْتَ .. فعل وفاعل، (يَا) مفعولٌ به قُصِدَ لفظه، ماذا تقول إِنْ كَرَّرْتَ (يا)؟ يا لزيدٍ ويا لعمروٍ لِبَكْرٍ، إذا كان المستغاث به اثنين، إذا كان المستغاث به اثنين حينئذٍ تقول: يا لزيدٍ ويا لعمروٍ لِبَكْرٍ، فيحتمل إمَّا أنك تَكْرِّرُ الياء وإمَّا ألا تُكْرِّرُ. هنا قال: (وَأَفْتَحْ مَعَ الْمَعْطُوفِ إِنْ كَرَّرْتَ) مفهومه: إِنْ لم تَكْرِّرْ اكسر، يعني: إذا قلت: يا لزيدٍ ولعمروٍ لِبَكْرٍ، عَطَفْتَ على الأول المستغاث به مع عدم تكرار (يا) حينئذٍ اكسر.

وإذا أعدت (يا) .. كَرَّرْتَهَا حينئذٍ وجب الفتح، إذاً: وافتح اللام مع المعطوف .. مع المستغاث المعطوف، (إِنْ كَرَّرْتَ يَا) متى؟ (إِنْ كَرَّرْتَ يَا)، مفهومه: إِنْ لم تَكْرِّرْ (يا) حينئذٍ لا تفتح بل اكسر، فتقول: يا لزيدٍ ولعمروٍ لِبَكْرٍ، لماذا؟ لأنه لا يلتبس حينئذٍ الثاني بالمستغاث من أجله، كونه معطوفاً على الأول ولامه مكسورة، والأول مستغاثٌ به لا يلتبس بالمستغاث من أجله، هكذا عندنا التركيب.

أولاً قلنا: يا لزيدٍ لِعَمْرٍو، فتحت اللام في الأول فرقاً بينها وبين لام المستغاث من أجله، قد يقع اللبس هنا .. تقديم وتأخير، لكن إذا قيل: يا لزيدٍ ولِعَمْرٍو لِبَكْرٍ، هل يقع لبس في الثاني .. أنه مستغاثٌ به؟ لا يقع، لأن الواو حرف عطف، فحينئذٍ لِعَمْرٍو معطوف لزيدٍ .. يا لزيدٍ، والأول مُتَعَيَّنٌ أنه مستغاثٌ به، وعطفنا عليه ما لم تتصل به (يا) وكسرنا اللام، إذاً: لا لبس.

وأمَّا إذا كَرَّرْنَا (يا) فحينئذٍ نبقى على الأصل، هذه جملة منفكة وهذه جملة منفكة، مثل ما قلنا: يا زيدُ زيدُ الثاني نُقَدِّرُ له (يا) في البديل.

وَأَفْتَحْ مَعَ الْمَعْطُوفِ إِنْ كَرَّرْتَ يَا ... وَفِي سِوَى ذَلِكَ

وَفِي سَوَى ذَلِكَ - التكرار - اثْتِيَا بِالْكَسْرِ، هذا تصريحٌ بالمفهوم، يعني: لا نحتاج إليه، إلا على تأويل، (وَفِي سَوَى ذَلِكَ) في سوى جار ومجرور مُتَعَلِّقٌ بـ: (اثْتِيَا)، و (اثْتِيَا) هذا فعل أمر، والألف هذه منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة، (فِي سَوَى ذَلِكَ) المشار إليه هنا التكرار .. في سوى الكرار، سوى: مضاف، وذلك: مضاف إليه، (بِالْكَسْرِ) اثْتِيَا بالكسر، جار ومجرور مُتَعَلِّقٌ بـ: (اثْتِيَا).

(بِالْكَسْرِ) الكسر واجب أو جائز؟ واجب، بالكسر وجوباً اثْتِيَا على الأصل لأمن اللبس، لأن الأصل في اللام هنا قلنا: هي لام الجر، والأصل فيها هو الكسر، حينئذٍ لما أُمنَ اللبس رجعنا إلى الأصل وهو كسر اللام، وفي سوى ذلك التكرار اثْتِيَا بالكسر وجوباً، ولا يجوز الفتح.

إِذَا عُطِفَ عَلَى الْمُسْتَغَاثِ مُسْتَغَاثٌ آخَرُ، فَإِمَّا أَنْ تَتَكَرَّرَ مَعَهُ (يَا) أَوْ لَا .. إِذَا عُطِفَ عَلَى الْمُسْتَغَاثِ الْأَوَّلِ مُسْتَغَاثٌ ثَانِي، فَإِنْ تَكَرَّرَتْ لَزِمَ الْفَتْحُ: يَا لَزِيدٍ وَيَا لَعَمْرُؤِ لِبَكْرٍ، وهذا واضح نصٌّ عليه بقوله: (وَأَفْتَحْ مَعَ الْمُعْطُوفِ إِنْ كَرَّرْتَ يَا). ومنه: يَا لَقَوْمِي وَيَا لَأُمَمَائِ قَوْمِي، أعاد (يا) كَرَّرَهَا، وفتح اللام مع الثاني كما هو الشأن في الأول، يا لَزِيدٍ وَيَا لَعَمْرُؤِ لِبَكْرٍ، هذا إِذَا كُرِّرَتْ، وإن لم تُكْرَرْ لزم الكسر نحو: يا لَزِيدٍ وَلَعَمْرُؤِ لِبَكْرٍ، ومنه قوله:

يَا لَلْكُھُولِ وَلِلشُّبَابِ لِلْعَجَبِ ..

يَا لَلْكُھُولِ: الكبار .. جمع كهل، (وَلِلشُّبَابِ) حينئذٍ نقول: للشباب، لم يقل: يا للشباب، لو أعاد (يا) وَجَبَ فتح اللام، ولما حذف ياء .. لم يُكْرَرْهَا وإنما عطفه على الأول حينئذٍ نَعِيَ الكسر لأمن اللبس، لأنه لا يلتبس بغيره .. مع التكرار والعطف لا يلتبس بغيره. وإن لم تَتَكَرَّرْ لزم الكسر، كما يلزم كسر اللام مع المستغاث له، لام المستغاث له واجبة الكسر، الذي هو يكون في الأخير: يا لَزِيدٍ لِبَكْرٍ، نقول: اللام هنا على الأصل، وإنما فتحت في الأول لتنزيل المستغاث منزلة الضمير، وأما الثاني فلا. كسر اللام مع المستغاث من أجله .. المستغاث له، واجبٌ على الأصل، وهو ظاهرٌ في الأسماء الظاهرة، وأما المضمَر .. لو كان ضميراً، فتفتح معه إلا مع الياء .. على الأصل، نحو: يا لَزِيدٍ لَكَ، لك: اللام هذه .. لك: الكاف مستغاثٌ من أجله، هنا وجب فتحه، لقيام مانعٍ من الكسر، الأصل الكسر إلا إذا منع منه مانع، فحينئذٍ رجعنا إلى الفتح لأن الكاف ضمير ولا يُكْسَرُ معه اللام، فتقول: لك .. يا لَزِيدٍ لَكَ، وأما: يا

لَزِيدٍ لِ كُسْرٍ عَلَى الْأَصْلِ.

وإذا قلت: يا لك احتمال الأمرين، وفي اللام .. لام المستغاث من أجله خلاف لما تتعلق به، في الأول: يا لَزِيدٍ، قلنا: اختلف فيه على ما مضى، والصواب أنها مُتَعَلِّقَةٌ بالفعل الذي نابت عنه (يا) مع التضمين، ولام المستغاث من أجله كذلك مختلفٌ فيما تتعلق به، فقبل بحرف النداء، وقيل بفعلٍ محذوف، أي: أدعوك لَزِيدٍ، فيُقَدَّرُ بعد المستغاث والكلام حينئذٍ جملتان، يعني: يُقَدَّرُ له فعل غير الأول .. غير الذي تعلق به لَزِيدٍ المستغاث، حينئذٍ نُقَدِّرُ له بعد المستغاث، كأنه يقول: أدعوك لَزِيدٍ .. أدعوك لَبَكْرٍ، فيُقَدَّرُ فعل آخر وإن لم يكن مُضَمَّنًا معنى اللام، فهما جملتان. وإلى هذا أشار بقوله: (وَفِي سَوَى ذَلِكَ بِالْكَسْرِ اثْنِيَا) أي: وفي سوى المستغاث والمعطوف عليه الذي تَكَرَّرَتْ معه (يا) اكسر اللام وجوباً، فتكسر مع المعطوف الذي لم تَتَكَرَّرْ معه (يا) ومع المستغاث له.

وَلَا مُ مَا اسْتُغِيثَ عَاقَبَتْ أَلِفٌ ... وَمِثْلُهُ اسْمٌ ذُو تَعَجُّبٍ أَلِفٌ

(وَلَا مُ) هذا مبتدأ، وهو مضاف، و (مَا اسْتُغِيثَ) ما اسم موصول بمعنى: الذي، في محل جر مضاف إليه، و (اسْتُغِيثَ) فعل ماضي مُغَيَّرُ الصيغة، فَهِمَ منه أن اللام غير لازمة في قوله: (عَاقَبَتْ)، ولذلك قلنا هناك (خُفِضًا بِاللَّامِ) .. قلنا: غالباً، لماذا غالباً؟ لأنه استثنى هنا: (وَلَا مُ مَا اسْتُغِيثَ عَاقَبَتْ أَلِفٌ) قد تُحذف اللام ويُعَوِّض عنها أَلِفٌ، فبدلاً من أن يُقال: يا لَزِيدٍ، يُقال: يا زيدا، بالألف .. الألف هذه الاستغاثة نائبة عن لام المستغاث حُذِفَتْ وَعَوِّضَ عنها أَلِفٌ، دَلَّ على أنها ليست بلازمة، لأن الحذف هنا قياسي.

(وَلَا مُ مَا اسْتُغِيثَ) التي عناها الناظم بقوله: (خُفِضًا بِاللَّامِ مَفْتُوحاً)، هذه اللام (عَاقَبَتْ أَلِفٌ) عاقبت ألفاً، أَلِفاً: هذا مفعولٌ به، و (عَاقَبَتْ) فعل وفاعل، وأَلِفاً: هذا مفعولٌ به وَقَفَ عليه بالسكون على لغة ربيعة، ويحتمل أن (أَلِفٌ) فاعل .. عَاقَبَتْ أَلِفٌ: عاقبتها أَلِفٌ، هذا مُحتمل، وجَوَّزَه المكوذي هناك، وهذا لا بأس به.

(عَاقَبَتْ أَلِفٌ) وهذه الألف عَوِّضٌ عن اللام، وَفَهِمَ بهذا أن اللام غير لازمة، لأن الألف تعاقبها، وَفَهِمَ من كون الألف عَوِّضاً عن اللام أنه لا يجوز الجمع بينهما، فلا يُقال: يا لَزِيداً، هذا ممنوع، لأن: زيدا .. الألف هذه عَوِّضٌ عن اللام، وأنت جمعت بينهما: يا لَزِيداً، هذا غير جائز .. ممتنع، لأنه لا يُجمع بين العَوِّض والمُعَوِّض عنه.

ولا يجوز الجمع بينهما فلا تقول: يا زيدا، وقد يخلوا منهما، يعني: إذا دَلَّ عليه دليل، فلا تُذكر اللام ولا العوض عنه: أَلَا يَأْقُومُ لِلْعَجَبِ الْعَجِيبُ، أَلَا يَأْقُومُ، أو: أَلَا قوما، لم يأت بالألف ولا باللام، هنا الشاعر حذف اللام وحذف الألف: أَلَا يَأْقُومُ لِلْعَجَبِ الْعَجِيبِ.

(وَلَا مَ مَا اسْتُعِثَّ عَاقَبَتْ أَلْفٌ) إِذَا نَحَلَّصَ مِنْ هَذَا: أَنَّ الْأَلْفَ قَدْ تَكُونُ نَائِبَةً عَنِ اللَّامِ الَّتِي تَدْخُلُ عَلَى الْمُسْتَغَاثِ، حِينَئِذٍ تَأْخُذُ حَكْمَهَا فِي الدَّلَالَةِ عَلَى الْإِسْتِغَاثَةِ، نَحْوُ: يَا زَيْدَا، وَإِذَا وَقَفْتَ عَلَى الْمُسْتَغَاثِ أَوِ الْمُتَعَجَّبِ مِنْهُ حَالَةً إِحْصَا الْأَلْفَ جَازَ الْوَقْفَ بِهَاءِ السَّكْتِ، فَيَقَالُ: يَا زَيْدَا .. يَا زَيْدَا، جَازَ الْوَقْفَ بِهَاءِ السَّكْتِ، إِذَا يَجُوزُ: يَا زَيْدَا .. يَا زَيْدَا .. يَا زَيْدَا.

وَإِذَا جُعِلَ الْحَذْفُ قِيَاسًا يَجُوزُ: يَا زَيْدَا، وَهَذَا فِيهِ إِشْكَالٌ.
(وَمِثْلُهُ اسْمٌ ذُو تَعَجُّبٍ أَلْفٌ) هَذَا اسْتَطْرَادٌ، كَمَا قَالَ هُنَاكَ: (وَالْأَمْرُ) هُنَا اسْتَطْرَدَ كَذَلِكَ، وَإِنَّمَا ذَكَرَ اسْمَ التَّعَجُّبِ هُنَا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ هَذَا الْبَابِ لاشتراكهما فِي الْحُكْمِ، وَالِدَاعِي إِلَى نِدَاءِ الْمُتَعَجَّبِ مِنْهُ اسْتَغْطَامُ أَمْرٍ، كَمَا سَبَقَ: أَنَّ التَّعَجُّبَ إِنَّمَا هُوَ اسْتَغْطَامٌ، قَدْ يَنَادِيهِ .. يَرَى الْمَاءَ كَثِيرًا يَقُولُ: يَا لَلْمَاءِ، قَدْ يَرَى قَلَّةَ الْعِلْمَاءِ: يَا لَلْعِلْمَاءِ .. يَا لَلدَّوَاهِي، وَنَحْوَ ذَلِكَ، قَدْ يُتَعَجَّبُ مِنْ شَيْءٍ فَيَنَادِي جَنْسَهُ.
كُلُّ أَحْكَامِ الْإِسْتِغَاثَةِ: مِنْ حَيْثُ اللَّامُ وَفَتْحُهَا، وَمِنْ حَيْثُ حَذْفُهَا، وَتَعْوِيزُ الْأَلْفِ عَنْهَا، كُلُّهُ ثَابِتٌ لِلْمُتَعَجَّبِ مِنْهُ.

(وَمِثْلُهُ اسْمٌ ذُو تَعَجُّبٍ أَلْفٌ) قُلْنَا: النِّدَاءُ الْمُتَعَجَّبُ مِنْهُ سَبَبُهُ اسْتَغْطَامُ أَمْرٍ بَعْدَهُ عَظِيمًا، أَوْ يَعُودُ عَظِيمًا، فَيَنَادِي جَنْسَ مَا رَأَاهُ الْمُتَعَجَّبُ، كَا يَا لَلْمَاءِ، وَيَا لَلْعَشْبِ وَنَحْوَ ذَلِكَ.

(وَمِثْلُهُ) هَذَا خَبَرٌ مُتَقَدِّمٌ .. مِثْلُهُ فِي ذَلِكَ، (اسْمٌ) هَذَا مُبْتَدَأٌ، (وَمِثْلُهُ) خَبَرٌ مُتَقَدِّمٌ، وَلَا بِأَسْ بِالْعَكْسِ، وَ (ذُو تَعَجُّبٍ) نَعْتٌ .. صِفَةٌ لِاسْمٍ، (أَلْفٌ) يَعْنِي: مَأْلُوفٌ، صَارَ مِثْلُهُ مِثْلَ حُكْمِ الْمُسْتَغَاثِ، فَالْأَلْفَةُ بَيْنَهُمَا فِي تَسَاوِيِ الْأَحْكَامِ سَوَتْ بَيْنَهُمَا، (أَلْفٌ) فَالْجُمْلَةُ حِينَئِذٍ تَكُونُ صِفَةً لَتَعَجَّبِ.

قَالَ هُنَا: تُحْذَفُ لَامُ الْمُسْتَغَاثِ، وَيُؤْتَى بِالْفِ فِي آخِرِهِ عَوْضًا عَنْهَا، نَحْوُ: يَا زَيْدَا لِعَمْرٍو، وَمِثْلُ الْمُسْتَغَاثِ الْمُتَعَجَّبِ مِنْهُ: يَا لَلدَّاهِيَةِ .. يَا لَلْعَجَبِ، فَيُجَرُّ بِلَامٍ مُفْتُوحَةٍ كَمَا يُجَرُّ الْمُسْتَغَاثِ، وَتُعَاقِبُ اللَّامُ فِي الْاسْمِ الْمُتَعَجَّبِ مِنْهُ أَلْفٌ، فَتَقُولُ: يَا عَجَبًا لَزَيْدٍ، يَا عَجَبًا أَصْلَهَا: يَا لَعَجَبٍ، حَذَفْتَ اللَّامَ فَنَصِيبٌ، لَزَيْدٍ: هَذَا بِالْكَسْرِ، كَقَوْلِهِمْ: يَا لَلْمَاءِ، وَيَا

للدواهي، إذا تعجبوا من كثرتكما، ويُقال: يا للعجب، ويا عجباً لزيد.
إذاً: هذا ما يتعلق بالاستغاثه.
ثم قال: (النُدْبَةُ).
وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ... !!!

عناصر الدرس

- * شرح الترجمة (النُدْبَةُ) وحدها
- * مايجوز ندبه وما لا يجوز
- * حكم آخر المندوب
- * حكم ندب المضاف إلى ياء المتكلم
- * شرح الترجمة (الترخيم) وحده
- * مايجوز ترخيمه وما لا يجوز
- * الترخيم بحذف حرف واحد وشروطه.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.
أما بعد:
قال الناظم - رحمه الله تعالى -: (النُدْبَةُ).
أي: هذا باب ما يتعلق بأحكام النُدْبَةِ .. (النُدْبَةُ) بضمّ النون، مصدر: نَدَبَ المِيتَ إذا ناح عليه وذكر خصاله الحميدة، وأكثر من يتكلم بها النساء لضعفهن عن احتمال المصائب، لأنه في مقابل تَوَجُّعٍ وَتَفَجُّعٍ، وهذا في النساء غالب، لأن المرأة ضعيفة ولا تقبل المصائب إذا وقعت عليها وإنما يقع منها تَوَجُّعٌ وَتَفَجُّعٌ.
إذاً: (أكثر من يتكلم بها النساء لضعفهن عن احتمال المصائب).
(النُدْبَةُ) .. وأما في اصطلاح النحاة: فالمراد (بالمندوب) المتَفَجِّعُ عليه والمتَوَجِّعُ منه، هكذا يُعرِّفها كثير من النحاة، وهذا فيه نوع قصور، لأن لا بُدَّ من التقييد: أن النُدْبَةَ إنما تكون بـ (وا) هذا هو الأصل فيها، و (يا) إذا أُمن اللبس.
حينئذٍ يُقال: المتَفَجِّعُ عليه بـ (وا) أو (يا) ليخرج نحو: تَفَجَّعت على زيدٍ، هذا في المعنى (مندوب) أنا مُتَفَجِّعٌ عليه، نقول: هذا (نُدْبَةُ) لكنه ليس في اصطلاح النحاة، يعني: لا يسمى مندوباً في اصطلاح النحاة، لأنه يُشترط: أن يكون بـ (وا) على جهة الخصوص

أو (يا) بشرط أمن اللبس.

(مُتَفَجِّعٌ عليه) لِفَقْدِهِ حَقِيقَةً، أو لتنزيله مُنَزَّلَةً المفقود .. (الْمُتَفَجِّعُ عليه حقيقةً) يعني: أن يكون مفقوداً .. مات، حينئذٍ يُتَفَجِّعُ عليه.

كقول القائل: وَقُمْتَ فِيهِ بِأَمْرِ اللَّهِ يَا عُمَرَا، كما سبق معنا أنه قاله عند موته، حينئذٍ صار مفقوداً حقيقةً.

أو لتنزيله مُنَزَّلَةً المفقود، كقول عمر وقد أُخِرَ بجذبٍ أصاب بعض العرب: واعمره .. واعمره، هو موجود حي، لكنه يَنْدُبُ نفسه: واعمره .. واعمره، تنزيلاً له مُنَزَّلَةً المفقود.

إذاً: (الْمُتَفَجِّعُ عليه ب (وا) أو (يا) لفقده حقيقةً أو لتنزيله مُنَزَّلَةً المفقود).

(وَالْمُتَوَجِّعُ منه): وِارْأَسَاهُ .. وَاظْهَرَاهُ .. وَاْمَصِيْبَتَاهُ، الأول في الذوات .. (الْمُتَفَجِّعُ عليه)، (الْمُتَوَجِّعُ) الألم، وهذا قسمان:

ما هو محل الألم نحو: وِارْأَسَاهُ .. وَاظْهَرَاهُ، وهذا محل الألم.

أو النوع الثاني: ما هو سبب الألم: وَاْمَصِيْبَتَاهُ، نقول: هذا سببٌ للألم، إذاً: (الْمُتَدَوِّبُ) الْمُصْطَلَحُ عليه عند النحاة هو: الْمُتَفَجِّعُ عليه ب (وا) أو (يا)، ليخرج ما جاء لفظ (التَفَجُّعُ) ومشتقاته، ولا يسمى مندوباً عند النحاة.

(تَفَجَّعْتُ عليه) و (التَفَجُّعُ) المراد به: إظهار الحزن: وازيداه، و (الْمُتَوَجِّعُ منه) بقسميه كذلك نحو: وَاظْهَرَاهُ .. وِارْأَسَاهُ .. وَاْمَصِيْبَتَاهُ.

إذاً: هذا المندوب، لذا قال الناظم هنا: (النَّدْبَةُ) لكنه من إطلاق المصدر وإرادة اسم المفعول، لأن النَّدْبَةَ ليس هو عين ما أراده النحاة، لأن أحكامهم تتعلق بالألفاظ، حينئذٍ يكون من إطلاق المصدر وإرادة اسم المفعول.

قال - رحمه الله تعالى -:

مَا لِلْمُنَادَى اجْعَلْ لِمَنْدُوبٍ وَمَا ... نُكْرَ لَمْ يُنْدَبْ وَلَا مَا أُجْهِمَا
وَيُنْدَبُ الْمَوْصُولُ بِالَّذِي اشْتَهَرَ ... كَبِشْرَ زَمْزَمَ يَلِي وَامِنْ حَفَرٍ

(مَا لِلْمُنَادَى اجْعَلْ لِمَنْدُوبٍ): هذه قاعدة عامة .. (اجعل ما للمنادى لمندوبٍ)،

(اجْعَلْ) هذا فعل أمر مبني على السكون، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنت،

(مَا) اسم موصولٌ بمعنى الذي .. مفعول مُقَدَّم .. مفعول أول ل: (اجْعَلْ)، و (لِلْمُنَادَى)

هذا مُتَعَلِّقٌ بِمَحذُوفٍ صِلَةُ الْمَوْصُولِ، (لِمَنْدُوبٍ) هذا المفعول الثاني.

(اجعل ما للمنادى لمندوبٍ) ما هو الذي للمنادى؟ ف (مَا) واقعة على الأحكام، يعني:

الأحكام التي تَعَلَّقَتْ بالمندادى اجعلها مندوبٍ، اجعل ما .. (ما) واقعةً في الاسم الموصول بمعنى: الذي، مُبْهِم .. واقعة على أحكام المُنَادَى.

إِذَا: اجعل الأحكام الثابتة السابقة التي ثبتت للمُنَادَى من حيث البناء، ومن حيث النصب، ومن حيث ما يصح نداءؤه وما لا يصح، جميع الأحكام السابقة اجعله مندوبٍ، فَيُضَمُّ في نحو: وازيد .. يُضَمُّ، وإذا جئت بالألف أبدلت الضمة فتحة: وازِيدًا، فتكون الضمة مُقَدَّرَةً، إذا حذفته تقول: وازيدُ .. وأَعْمُرُ، وإذا جئت بالألف وهي ليست لازمة إنما غالبية، حينئذٍ تقول: وأَعْمُرًا .. وَاَزِيدًا.

إِذَا: يُضَمُّ المندوب كما يُضَمُّ المُنَادَى، وَيُنْصَبُ في نحو: وا أمير المؤمنين كما ينصب المندوب: يا أمير المؤمنين، ونَصْبُهُ واضح بَيِّن، وَيُنْصَبُ إذا قيل: واطالعاً جبلاً، كما تقول: يا طالعاً جبلاً، لكن قوله: (اجعل ما للمُنَادَى مندوبٍ) وفي السابق قال: (إِذَا اسْتُعِثَّ اسْمُ مُنَادَى) هناك حَكَمٌ على الاسم المُسْتَعَاثَ بأنه مُنَادَى، وهنا قال: اجعل الأحكام التي للمُنَادَى مندوبٍ، أليس فيه إشارة بأن المندوب ليس مُنَادَى؟ ألا يفهم من عبارته أن المندوب ليس مُنَادَى؟ لأنه لم يحكم أنه مُنَادَى كما حكم في باب الاستغاثة؟ الاستغاثة عَيْنٌ .. جَزَمَ:

إِذَا اسْتُعِثَّ اسْمُ مُنَادَى خُفِضَ ... بِاللَّامِ مَفْتُوحًا كَمَا لِلْمُرْتَضَى

إِذَا: حَكَمٌ بكون الاسم المستعاث (مُنَادَى).

وهنا غَايِرٌ في العبارة، فقال: (اجْعَلْ مَا لِلْمُنَادَى لِمَنْدُوبٍ)، نقول: فيه إشارة إلى أنه - يعني: المندوب - في المعنى ليس بمُنَادَى وهو كذلك، لأن المُنَادَى فيه إشارة إلى أنه في المعنى ليس بمُنَادَى وهو كذلك، لماذا؟ لأن المُنَادَى هو طلب إقبال، وهنا ليس فيه طَلَبٌ إقبال، لأنه لم يَطْلَبْ إقباله.

وقيل: (منه) يعني: من المُنَادَى.

وقيل: المندوب والمتعجب منه ليسا مناديين حقيقةً، وإنما هما مناديان مجازاً، إِذَا: فيه خلاف: هل المندوب مُنَادَى أو لا؟ لكن الظاهر أنه مُنَادَى، ولذلك سبق عدَّ حروف الندب في أحرف النداء (وا) و (يا) إذا أُمنَ اللبس، ولذلك صَحَّ أن يُؤْتَى بـ (يا) وهي حرف نداء قطعاً في الندبة، فَدَلَّ على أنه جزءٌ منه، إذ لو لم يكن كذلك حينئذٍ لما صَحَّ أن يُؤْتَى بـ (يا) وهي الأصل في النداء بل هي أمُّ الباب: أن تستعمل في الندبة، وهذا فيه نوع طلب إقبال، إذا قيل: واراأساه، تنزيلاً للشيء المندوب مُنَزَّلَةً الشيء الذي يُخَاطَب، وَيُطْلَبُ إقباله أو دفعه ونحو ذلك.

إذاً: في قوله السابق في أول الباب .. باب المُنَادَى: عَدَّ (وا) لمن نُدب، و (يا) إذا أُمِنَ اللبس، وعدَّهما في باب المُنَادَى.

إذاً: لكونه في الظاهر ليس مندوباً، عامله هنا مُعاملة المقابلة، فقال: (اجعل ما للمُنَادَى لِمَنْدُوبٍ) يعني: كأنه مُقابلٌ له، لكن في الحقيقة عند التأمل، قد يُقال: بأن المندوب مُنَادَى، وإن كان فيه نوع بحث.

(مَا لِلْمُنَادَى اجْعَلْ لِمَنْدُوبٍ) إذا حُكِمَ المندوب كحُكْمِ المُنَادَى فَيُضَمُّ في حالة الضَمِّ، وينصب كذلك في حالة النصب، وإذا اضْطُرَّ إلى تنوينه، إذا ضَمَّ (وازيد) جاز ضَمُّه ونصبه: وافْقَعْسُ هذا الأصل، مثل: وازَيْدُ، إذا اضْطُرَّ إلى تنوينه جاز رفعه ونصبه، كما هو الشأن فيما سبق، كقول الشاعر:

وَافْقَعْسُ وَأَيْنَ مَيِّ فَقْعَسُ ..

(وافقعساً) أصله (وافْقَعْسُ) فلما اضْطُرَّ إلى تنوينه حينئذٍ رَدَّه إلى أصله وهو النصب، ويجوز: وافْقَعْسُ بالرفع.

إذاً: كل ما ثَبِتَ للمُنَادَى من الأحكام يَثْبُت للمندوب، لكن من حيث ما يصح ندائه وما لا يصح، وما يصح ندبه وما لا يصح، القاعدة هذه: (مَا لِلْمُنَادَى اجْعَلْ لِمَنْدُوبٍ) تَدُلُّ على أن كُلَّ ما تُودِي هناك يَصِحُّ نَدْبُهُ هنا، ولكن هذا ليس على ظاهره، ولذلك استثنى الناظم بقوله:

..... وَمَا ... نُكِّرَ لَمْ يُنْدَبْ وَلَا مَا أُجْهِمَا

وَيُنْدَبُ الْمَوْصُولُ بِالَّذِي اشْتَهَرَ

إذاً: ليس كل ما صَحَّ نِدَاؤُهُ صَحَّ نَدْبُهُ، بل هو خاصٌّ بما سيذكره.

(وَمَا نُكِّرَ لَمْ يُنْدَبْ) إذاً: بعدما بَيَّنَّ الحُكْمَ نَبَّهَ على ما يمتنع الإتيان به في حالة الندب، قال: (وَمَا نُكِّرَ لَمْ يُنْدَبْ) يعني: والذي نُكِّرَ .. (الذي) مبتدأ .. (ما) هنا، و (نُكِّرَ) فعل ماضي مُعَيَّر الصيغة، والضمير نائب الفاعل يعود على (ما).

(لَمْ يُنْدَبْ) يعني: لا يجوز نَدْبُهُ، إذاً: كل نكرة لا يجوز ندبها، سواء كانت نكرة مقصودة أو لا، إذاً: خَالَفَ المندوب المُنَادَى في كونه يَخْتَصُّ بالمعرفة، فالنكرة لا وجود لها في باب المندوب.

وَمَا نُكِّرَ لَمْ يُنْدَبْ وَلَا مَا أُجْهِمَا، هذا الثاني، يعني: وَلَا يُنْدَبُ ما .. (مَا) معطوفٌ على ما نُكِّرَ، (أُجْهِمَا) من الإبهام، الألف للإطلاق: وهو فعل ماضي مُعَيَّر الصيغة، والمبهم المراد

به هنا ثلاثة أشياء: اسم الإشارة، والضمير، والموصول بما لا يعينه.

إذاً: (وَلَا مَا أُجْهِمًا) المبهم وهو اسم الإشارة لا يَصِحُّ نَدْبُهُ مطلقاً، فلا يقال: (واهذه) على أنه مندوب، ولا: (وأنتاه) أنتَ أتى بألف الندبة، نقول: هذا لا يصح، ولا: (وامن ذهابه) الذي ذهب، من هو الذي ذهب؟ غير مُعَيَّن، هذه صلة موصول (مَنْ)، (مَنْ) سيأتي أنه يجوز نَدْبُهَا لكن بشرط: أن تكون الصِّلَّة مشهورة .. مُتَعَيِّنَةٌ بذاتها، موضحة لـ (من) لأن (من) مبهم.

حينئذٍ إذا كانت الصلة .. صلة الموصول واضحة بَيِّنَةٌ مُعَيَّنَةٌ جاز ندبها وإلا فلا، فيكون الأصل في الموصول: أنه لا يصح ندبه، لأنه مُبْهَم هذا هو الأصل، ولو عُرِفَ بالصلة، إلا إذا كانت الصلة مشهورة تغني عن المعرفة، يعني: في قوة المعرفة.

إذاً لا يقال: (واهذه) ولا: (وأنتاه) ولا: (وامن ذهابه) هذه الثلاثة داخلية في قوله: (وَلَا مَا أُجْهِمًا) يعني: ولا يُنْدَبُ ما أُجْهِم، (ما) اسم موصول، والموصول مع صلته في قوة المشتق، كأنه قال: (وَمَا نُكِّرَ) (المنكر لم يندب) و (المبهم لا يندب) ولا يندب المبهم، لماذا؟ قالوا: لأن غَرَضَ النَّدْبَةِ وهو الإعلام بعظمة المصاب مفقود في هذه الثلاثة: (وامصبيته) مصيبة عظيم حلت بها، حينئذٍ الإعلام بعظمة المصاب مفقود في هذه الثلاثة، فلذلك لا يُنْدَبُ إلا المعرفة السالمة من الإبهام هذه القاعدة، لأن هذا مَعْرِفَةٌ لكنه مُبْهَم.

إذاً: (وَمَا نُكِّرَ لَمْ يُنْدَبْ) مفهومه: أنه لا يُنْدَبُ إلا المعرفة، ثُمَّ المعرفة قد تكون مبهمَةً، وقد تكون سالمةً من الإبهام، لأن قوله: (وَلَا مَا أُجْهِمًا) أخرج اسم الإشارة وهو معرفة، ونحن نقول: (لا يندب إلا المعرفة).

إذاً: المعرفة قسمان:

معرفة مبهمه .. فيها إبهام، وهو: اسم الإشارة، والضمير، والموصول من حيث هو موصول، فهذه الثلاثة مُبْهَمَةٌ، قال: (وَلَا مَا أُجْهِمًا) إذاً: هذا استثناء بعد استثناء. فقلوه: (مَا لِلْمُنَادَى اجْعَلْ لِمَنْدُوبٍ) عام، حينئذٍ كما أنه يُنَادَى النكرة يندب النكرة، وكما أنه يُنَادَى الموصول بشرطه السابق، كذلك في الندبة، قال: (وَمَا نُكِّرَ لَمْ يُنْدَبْ) إذاً: أخرج النكرة.

مفهومه: أنه لا يُنْدَبُ إلا المعرفة، والمعرفة منها ما هو مبهم، ومنها ما هو واضح، حينئذٍ لما كان المبهم لا يصح نداؤه ولو كان معرفة، قال: (وَلَا مَا أُجْهِمًا)، إذاً: فلذلك لا يُنْدَبُ إلا المعرفة السالمة من الإبهام.

وأما (الموصل) فقلنا: فيه تفصيل.

قال هنا: اختار مذهب الكوفيين خلافاً للبصريين، وهذا تصريح منه بتجوز ما منعه جماهير البصريين، بل يكاد يكون إطباق أنه لا يجوز ندب الموصل مطلقاً، فهو داخل في قوله: (وَلَا مَا أُبْهِمَا) لكن ابن مالك منصف، راعى مذهب الكوفيين هنا. (وَيُنْدَبُ الْمَوْصُولُ بِالَّذِي اشْتَهَرَ) الموصل بالصلة أو بالوصل المشتهر، يعني: الصلة إذا كانت شهيرة.. مشتهرة واضحة بيّنة، إذا تكلم بها المتكلم علمها كل سامع جاز، وما لا فلا، لكن هل كل موصل؟ قوله: (يُنْدَبُ الْمَوْصُولُ) هذا فيه تعميم، لأن الموصل: منه ما كان مبدوءاً بالهمزة ك: (الذي) و (التي) و (الذين) ومنه: ما ليس كذلك. أجمع الكوفيون والبصريون قولاً واحداً: على أنه لا يُندَبُ المبدوء بالهمزة، فلا يقال: (والذي) مَنْ حَفَرَ بئر زمزم، ولو كان شهيراً، لكونه مبدوءاً بالهمزة. إذاً: الموصل المبدوء بالهمز، هذا ممنوع مطلقاً، ثُمَّ ما لم يكن مبدوءاً بالهمزة ك (من) و (ما) هذا نوعان:

منه ما صلته.. جملة الصلة شهيرة، ومنه ما ليس كذلك. البصريون قلنا: على المنع مطلقاً سواء كان مبدوءاً بالهمزة أو لا، والكوفيون فصلوا، قالوا: ننظر إلى الموصل، ما هي صلته؟ إن كانت شهيرة واضحة بيّنة ترفع الإبهام عن الموصل، ويعرفها كل سامع جاز ندبته، وإلا فالمنع على الأصل.

إذاً قوله: (وَيُنْدَبُ الْمَوْصُولُ) هذا فيه رجوع إلى قوله: (وَلَا مَا أُبْهِمَا) لأن الموصل مبهم عام، الناظم يستثني جملة بعد جملة.

(وَلَا مَا أُبْهِمَا) دخل فيه الموصل مطلقاً، ثُمَّ استثنى الموصل بالصلة المشتهرة، قال: (وَيُنْدَبُ الْمَوْصُولُ بِالَّذِي اشْتَهَرَ) إذاً: دخل في قوله: (مَا أُبْهِمَا): الموصل بالذي لم يشتهر، لكن بقي عليه تخصيص يؤخذ من المثال، وهو أن المراد بقوله: (الْمَوْصُولُ) ما ليس مبدوءاً بهمزة الوصل، لأن قوله: (وَيُنْدَبُ الْمَوْصُولُ) عام، يشمل كل موصل سواء بُدِءَ بالهمزة أو لا، لكن نقول: الناظم يُعْطِي الأحكام بالأمثلة، لأنه قال: (كَثِيرَ زَمَزَمَ يَلِي وَ مَنْ حَفَرَ).. (مَنْ) اسم موصل بمعنى: الذي.

فحينئذٍ نُقَيِّدُ قوله: (الْمَوْصُولُ) بكونه لم يبدأ بهمزة الوصل، أجمعوا على عدم جواز نُدْبَةِ الموصل المقترن ب (أل): (الذي) و (التي) و (الذين)، واختلفوا في جواز نُدْبَةِ الموصل غير المقترن ب (أل) فمنعه البصريون مُطلقاً دون استثناء، وذهب بعضهم إلى الجواز إذا كانت الصلة لما اشتهر، كالمثال الذي ذكره الناظم.

إذاً قوله: (المَوْصُولُ) أي: الخالي من (أل)، أي: عند الكوفيين، وهو عند البصريين شاذ. واتفق الجميع على منع نُذْبَةِ الموصول المبدوء بـ (أل) وإن اشتهرت صلته، كالمثال الذي ذكره، لو قال: (والذي حفر بئر زمزم) من الذي حفر بئر زمزم؟ عبد المطلب، ولذلك لما كانت هذه مشتهرة، كأنه قال: (واعبد المطلباه .. وامن حفر بئر زمزم) نُذْبَةُ هذا، واتفق الجميع على منع ندبة الموصول المبدوء بـ (أل) وإن اشتهرت صلته فلا يُقال: (والذي حفر بئر زمزماه) إذ لا يُجمع بين حرف النُدْبَةِ و (أل).
 إذاً: (وَيُنْدَبُ المَوْصُولُ بِالَّذِي اشْتَهَرَ) .. (بِالَّذِي) جار مجرور مُتَعَلِّقُ بقوله: (المَوْصُولُ)، و (الموصول) هذا نائب فاعل (يُنْدَبُ)، و (يُنْدَبُ) مُغَيَّرُ الصيغة، (بِالَّذِي) متعلقٌ به، (اشْتَهَرَ) يعني: المشتهر اشتهاً يُعَيَّنُهُ ويرفع الإبهام، فصار معرفةً واضحةً بينة.
 (كَبُرَ زَمْرَمٌ يَلِي)، (بُئِرَ) هذا حكاية لأنه مفعولٌ به، حينئذٍ يكون مجروراً بالكاف، لكن الحركة مُقَدَّرَةٌ.

(بُئِرَ زَمْرَمٌ يَلِي) الذي هو بئر زمزم، قول القائل: (وَأَمِنْ حَفَرٍ)، (وَأَمِنْ حَفَرٍ) الجملة هذه مُحْكِيَةٌ: مفعول به لقوله: (يَلِي).
 (وا من حفر بئر زمزم)، (وا) حرف نُذْبَةٍ، (من) اسم موصول ليس مبدوءاً بـ (أل)، (وا) من حفر بئر زمزم) الذي حفر بئر زمزم معروف وهو عبد المطلب، كأنه قال: إذاً قالوا بمنزلة (واعبد المطلباه) وهو معرفة واضح بيّن، كأنه عَدَلَ عن العَلَمِ إلى وصفٍ مختصٍ بالعلم، وهذا جائزٌ وهو بيّن واضح.
 إذاً الخلاصة: ليس كل منادى يصح نُذْبُهُ، بل إنما يُندب ما ليس بنكرة، ولا مبهماً من علمٍ، ومضافٍ إلى معرفةٍ تَوْضُحُ بها، وموصولٍ بما يُعَيَّنُهُ خالٍ من (أل) نحو: (وازيده) .. (وغلام زيده) .. (وا من حفر بئر زمزماه) هذا الذي يتعلّق به من حيث الأحكام العامة.

قال الشارح هنا: المندوب هو المتفجّع عليه نحو: (وازيده) والمتوجّع منه نحو: (واظهره) ولا يُندب إلا المعرفة، فلا يُندب النكرة .. فلا يقال: (وارجله) – رجل .. (وارجله) ما يصح هذا – ولا المُبْهَم كاسم الإشارة نحو: (واهذا)، كاسم الإشارة: يعني ليس خاصاً بها، إنما هو أعم، ندخل معه الضمير، لا يُقال: (وا أنتاه) هذا فاسد، (واهذا) ولا الموصول إلا إن كان خالياً من (أل) واشتهر بالصلة كقولهم: (وا من حفر بئر زمزماه).

ثم قال:

وَمُنْتَهَى الْمُنْدُوبِ صَلُهُ بِالْأَلِفِ ... مَثَلُوهَا إِنْ كَانَ مِثْلَهَا حَذِفْ

كَذَاكَ تَنْوِينُ الَّذِي بِهِ كَمَلُ ... مِنْ صِلَةٍ أَوْ غَيْرِهَا نِلْتَ الْأَمَلُ

(وَمُنْتَهَى الْمُنْدُوبِ) يعني: نهايته وآخره، وهو الحرف الأخير، (صِلُهُ بِالْأَلِفِ) وهي ألف الندبة، حينئذٍ إذا وصلته بالالف، الألف لا يناسبها ما قبلها إلا الفتح، فإذا كان مضموماً في الأصل، لأننا قلنا: (مَا لِلْمُنَادَى اجْعَلْ لِمُنْدُوبٍ) فَيُضَمُّ، في نحو: (وازيدُ) هذا مبني على الضم، حينئذٍ قال: (صِلُهُ بِالْأَلِفِ) والألف لا يناسبها ما قبلها إلا الفتح، فتقول: (وازيذا) بالالف، أين الضمة؟ نقول: هذه الحركة أُبْدِلَتِ الضمة فتحاً لمناسبة الألف حينئذٍ: (زيذا) نقول: هنا مُقَدَّرُ الضمِّ عليه حركة المناسبة، وكذلك: (وأمرير المؤمنا) .. (وأمرير المؤمنين) بالنون ثابتة، (واغلام زيذا). (وَمُنْتَهَى الْمُنْدُوبِ صِلُهُ بِالْأَلِفِ)، (وَمُنْتَهَى) هذا منصوبٌ على الاشتغال، وهو مضاف، و (الْمُنْدُوبِ) مضاف إليه، أي: صل منتهى المندوب، (صِلُهُ بِالْأَلِفِ) .. (بِالْأَلِفِ) هذا مُتَعَلِّقٌ بقوله: (صِلُهُ)، و (صِلُهُ) أمر لِكِنَّه المراد به الجواز، إذ يجوز خُلُوءُ المندوب عن هذه الألف.

(صله جوازاً لا وجوباً)، (وَمُنْتَهَى الْمُنْدُوبِ) أي: آخر حرفٍ منه، ومنتهى المندوب مطلقاً، أي: منتهاه حقيقةً أو حكماً، كما في الموصول، فإن الألف تكون في آخر الصلة، المندوب ما هو؟ (وامن حفر بئر زمزم) أين المندوب هنا .. ما الذي نُعْرِبُهُ أنه مندوب؟ (مَنْ) إذاً: إذا ألحقناه بألف الندبة هل نلحقها بـ (من) أو بآخر الصلة؟ آخر الصلة.

إذاً قوله: (وَمُنْتَهَى الْمُنْدُوبِ) هنا لحق صلة الموصول ولم يلحق المندوب نفسه، لكن نقول: لحقه حكماً، لأن الموصول مع صلته في قوة الكلمة الواحدة، وعند البيانين: في قوة المشتق، ولذلك يقول: (مُنْتَهَى الْمُنْدُوبِ) يعني: آخره، (صِلُهُ بِالْأَلِفِ) يعني: منتهاه حقيقةً كقولنا: (وازيذا) .. (زيد) هو المندوب آخره الدال، وصلته بالالف، وحكماً في الموصول .. صلة الموصول، لأنك تقول: (وامن) أنت ما تقول: (وامن حفر) لا وإنما تقول: (وامن حفر بئر زمزماً) تأتي بالالف بعد الميم، حينئذٍ لحقت الألف .. ما لحقت المندوب، وإنما لحقت صلة المندوب فهي له حكماً لا حقيقةً.

إذاً: (مُنْتَهَى الْمُنْدُوبِ) حقيقةً أو حكماً، و (حكماً) المراد به هنا كما في الموصول، فإن الألف تكون في آخر الصلة وهو آخر الموصول حكماً، (وَمُنْتَهَى الْمُنْدُوبِ) أطلق الناظم هنا، نقول: مطلقاً، حينئذٍ يشمل المفرد، والمضاف، والشبيه بالمضاف.

فتقول في المفرد: (وازيذا) أصلها: (وازيْدُ) ألحقته ووصلته بألف الندبة، قلت: (وازيذا) فتحت الدال لمناسبة الياء، وفي المضاف: (يا غلام زيذا) وصلته بالمضاف إليه، لأنه كالكلمة الواحدة، ولذلك حُذِفَ التنوين هنا: (واغلام زيْد) هذا الأصل، حذفت التنوين كما سيأتي:

كَذَاكَ تَنْوِينُ الَّذِي بِهِ كَمَلٌ .. تحذفه، حينئذٍ تقول: (واغلام زيذا) .. وكذلك تقول: (واعبد الملكا .. واعبد الملك) وصلته بألف الندبة في آخره، وهو المضاف إليه. وفي المشبه به: (واثلاثة وثلاثينا) إذا كان اسم رجل ثلاثة وثلاثين، (واثلاثة وثلاثيناه)، وفي الصلة: (وامن حفر بئر زمزما) بالألف، وفي المركب: (وامعد كربا) وفي المحكي، لو سُمِّيَ رجل بquam زيْد: (واقام زيذا) يلحق الأخير أيضاً، فيمن اسمه: (قام زيْد). إذاً قوله: (وَمُنْتَهَى الْمُنْدُوبِ) مُطْلَقاً .. مُفْرَداً، أو مضافاً، أو شبيهاً بالمضاف، أو مركباً عددي، أو مركباً مزجياً، فيُعْم .. كل ما صحَّ نَدْبُهُ تَصِلُهُ بِالْأَخِيرِ، ثُمَّ قد يكون آخره له حقيقة، وقد يكون حُكْماً.

وأجاز يونس وصل ألف الندبة بآخر الصفة لو وصفته: (وازيد الظريفا) هذا حُكْماً أو حقيقة؟ قال يونس: يجوز أن تلحق الألف بالصفة: (ظريف) بدلاً من أن تقول: (وازيذا الظريف) تقول: (وازيد الظريفا) تأتي بالألف في الصفة، يعني: تلحقها بالصفة، هذا آخر المندوب حُكْماً لا حقيقة: (وازيد الظريف)، وعزاه في الهمع إلى الكوفيين؛ لأن مذهب الكوفيين جواز إلحاق ألف الندبة بالصفة، يعني: صفة المندوب.

وحينئذٍ لم يتصل بالمندوب، وإنما اتصل بآخره حُكْماً، والمشهور هو الأول. إذاً: (وَمُنْتَهَى الْمُنْدُوبِ) مُطْلَقاً، (صِلُهُ بِالْأَلِفِ) .. صِلُهُ جَوَازاً بِالْأَلِفِ، (بِالْأَلِفِ) هذا مُتَعَلِّقٌ بِهِ.

(مِثْلُوهَا إِنْ كَانَ مِثْلَهَا حُذِفَ): واموسى، صل به الألف؟ هذا ما يُمكن، (مِثْلُوهَا) سابقها إن كان مثلها ألف، كما في ندبة (موسى) تقول: (واموساه) تحذف الألف الأصلية السابقة، ألف (موسى) تحذفها، وتأتي بألف الندبة، لأنه التقى عندنا ألفان ساكنان، ولا يمكن التحريك .. لا يمكن أن يجتمعا البتة، حينئذٍ يتعين أن نحذف الأولى؛ لأنها حرف بنية، وأن نُبْقِيَ الثانية؛ لأنها حرف معنى فنقول: (واموساه) يحذف الألف الأولى لأنها صارت ألف واحدة: (واموسا) هذه ألف واحدة، أين الألف الثانية؟ نقول: حُذِفَتْ، وهي الألف الأصلية السابقة.

ولذلك قال: (مِثْلُوهَا)، (مِثْلُوهَا) مبتدأ حُذِفَ هذا الخبر، (إِنْ كَانَ مِثْلَهَا) إن كان ألفاً مثلها .. إن كان هو المتلو، و (مِثْلَهَا) هذا خبر كان، حُذِفَ وجب حذفه، لأجلها .. لأجل ألف الندبة، لأنه جيء بها لمعنى نحو: (واموساه).

وأجاز الكوفيون قلبه ياءً قياساً فقالوا: (وأموسياه) بقلب الألف الأولى ياءً، إذاً: إذا كان آخر المندوب ألف عند البصريين وجمهير النحاة يجب حذف الألف الأولى للتخلص من التقاء الساكنين التي هي: ألف موسى، وجوّز الكوفيون قلبها ياءً (وأموسياه) قلبت الألف ياءً.

إذاً: (مَتْلُوْهَا) وهو منتهى ما يتلوها .. (مَتْلُوْهَا) يعني: ما تتلوه هي، (مَتْلُوْهَا) هذا مبتدأ .. (مَتْلُوْهَا) وهو منتهى المندوب إن كان ألفاً مثلها حُذِفَ لأجلها.

(كَذَاكَ) يُحْدَفُ لأجل ألف النُدْبَةِ، قوله: (بِالْأَلْفِ) هذه (أَل) هنا للعهد الذهني، ليست أيّ ألف، وإنما المراد بها: الألف المعهودة عند النحاة في هذا الباب، أي: العهد الذهني، وهي المسماة: بألف النُدْبَةِ، (كَذَاكَ) يُحْدَفُ لأجل ألف النُدْبَةِ: تَنْوِينُ الَّذِي بِهِ كَمَلٌ، كَمَلٌ .. كَمَلٌ يجوز فيه الوجهان، لكن هنا بالفتح من أجل الأمل.

كَذَاكَ تَنْوِينُ الَّذِي بِهِ كَمَلٌ ... مِنْ صِلَةٍ أَوْ غَيْرِهَا نِلْتَ الْأَمَلِ

(نِلْتَ الْأَمَلِ) فعل وفاعل ومفعولٌ به .. تتميم للبيت، إذاً: يُحْدَفُ لأجل ألف النُدْبَةِ التنوين، مثل ماذا؟ (يا غلام زيد .. واغلام زيد)، (غلام زيد) مضاف ومضاف إليه، والمضاف إليه هنا مُنَوَّنٌ واجب التنوين، قلنا: تَصِلُهُ الألف .. صله .. آخره ألف، فتقول: (واغلام زيدا) حَذَفْتَ التنوين (زيد .. زيدا) إذاً: يُحْدَفُ التنوين لأجل ألف النُدْبَةِ كما تُحْدَفُ الألف إذا كانت أصلية في أصل الكلمة.

كذلك إذا كان في الصلة، لأنه قال: (مِنْ صِلَةٍ) .. (وامن حفر بئر زمزم .. زمزما)، (زمزم) فيه وجهان: هل هو ممنوع من الصرف أو لا؟ لكن على الثاني، (زمزم .. زمزما) حَذَفْتَ التنوين لأجل ألف النُدْبَةِ، لماذا حذفت التنوين؟ تخلصاً من التقاء الساكنين، لا يمكن الجمع، ويُذَكَّرُ عِلَّةٌ أُخْرَى.

(كَذَاكَ تَنْوِينُ) يعني: التنوين الذي في آخر المندوب يُحْدَفُ، (كَذَاكَ) هذا خبر مقدم، و (تَنْوِينُ) هذا مبتدأ مؤخر وهو مضافٌ، و (الَّذِي) مضاف إليه، و (كَمَلٌ .. بِهِ) هذا صلة الموصول، و (كَمَلٌ) أي: المندوب .. الضمير يعود على المندوب، (مِنْ صِلَةٍ) بيانٌ لـ: (الذي) يعني ما هو الذي كمل؟ لأن التنوين معروف أنه يُكَمِّلُ مدخوله، لأنه يَدُلُّ على تَمَكُّنِهِ، ويَدُلُّ على كَمَامِ اسْمِيَّتِهِ، وَتَمَكُّنِهِ في باب الاسمية وباب الإعراب، فهو مُكَمِّلٌ له، وما عداه فهو ناقص.

(مِنْ صِلَةٍ) مثل: بئر زمزما، (أَوْ غَيْرِهَا) يعني: غير الصلة، كما مَثَّلْنَاهُ بالشبيه بالمضاف: (واغلام زيد .. واغلام زيدا).

(نِلَتْ الأَمَلْ) قبل لضرورة أن الألف لا يكون قبلها إلا فتحة، والتنوين لا حظ له في الحركة بل هو ساكن، لأن ألف الندبة ألفٌ، ومعلومٌ أن الألف لا يناسبها ما قبلها إلا أن يكون مُحَرَّكاً، ولا يناسبها أن يكون ساكناً، مُحَرَّك لا بد أولاً، أمّا الساكن فلا، حينئذٍ إذا كان ثَمَّ ساكن فلا يجتمعان، لأنه لا يُمكن أن يُحَرَّك الأول، لأنه إذا كان ألف فالأصل: أن الألف لا تقبل الحركة، فإذا كان تنوين فالتنوين كذلك مُلَازِمٌ للسكون هذا الغالب، لأن التنوين قد يُحَرَّك: ((عَاداً الأَوَّلَى)) [النجم:50] حُرِّك التنوين لا إشكال فيه، لكن على جهة التعميم، قالوا: التنوين ساكن والألف ساكن، حينئذٍ ما قبل الألف يلزم أن يكون مُحَرَّكاً والتنوين ليس بحركة.

لضرورة أن الألف لا يكون قبلها إلا فتحة، والتنوين لا حظ له في الحركة، فعلة وجود حذف التنوين هي التخلص من التقاء الساكنين، وهذا مذهب سيبويه والبصريين: (أنه يجب حذف التنوين كما تُحذف الألف).

وأجاز الكوفيون فيه مع الحذف وجهين، يعني: جَوَّزُوا ما ذهب إليه سيبويه وهو: حذف التنوين، فيقال: (يا غلام زيدا) عند الكوفيين كما هو الشأن عند البصريين، لكن جَوَّزُوا مع ذلك وجهين: فتحه وكسره. جَوَّزُوا مع حذف التنوين وجهين: فتحه فتقول: (واغلام زيدنا) يبقى التنوين ويُحَرَّك: ((عَاداً الأَوَّلَى)) [النجم:50] هذا بالكسر.

إذاً: قد يُحَرَّك التنوين لأنه نون، وإذا كان نوناً فحينئذٍ النون تقبل الحركة، فأثبتوه كما هو، قالوا: بدلاً من حذفه، لأنه حرف معنى، حينئذٍ إذا كان حرف معنى فالأصل: بقاؤه ولا يجوز حذفه إلا عند عدم تَمَكُّن تحريكه، وقد أمكن تحريكه. فقالوا: تقول: (واغلام زيدناه) زيد قالوا: نبقية وتحريكه بالفتحة، هذا مذهب جَيْد.

وكسره مع قلب الألف ياءً، إذا كُسِرَ التنوين .. نون مكسورة وجاء بعدها الألف، معلوم أن الألف إذا كُسِرَ ما قبلها قَلِبَتْ الألف ياءً، كما أنه إذا ضُمَّ ما قبلها قَلِبَتْ واواً، فقليل: (واغلام زَيْدَنِيهِ) .. (زَيْدَنِيهِ) بإسكان الهاء .. هاء السكت هذه .. تكون ساكنة، (واغلام زَيْدَنِيهِ) النون التي هي التنوين مكسورة، ثم جاءت بعدها ألف الندبة، فجاءت الألف وقبلها مكسور، وجب قلب الألف ياءً فقليل: (واغلام زَيْدَنِيهِ) بإسكان الهاء.

إذاً قوله: (كَذَاكَ) أي: يُحذف لأجل ألف الندبة (تَنْوِينُ الَّذِي بِهِ كَمَلُ مِنْ صِلَةٍ أَوْ غَيْرِهَا) هذا واجبٌ عند سيبويه والبصريين، وأمّا عند الكوفيين فليس بواجب، وإنما هو جائز مع كسر أو فتح التنوين، يجوز الكسر ويجوز الفتح، إلا أنه إذا فُتِحَ بقيت الألف

على حالها، وإذا كُسِرَ قلبت الألف ياءً.

قال الشارح هنا: يلحق آخر المُنادى المندوب ألفٌ .. انظر: حَكَم بكون المندوب مُنادى. ألفٌ نحو: (وازيذا) ويُحذف ما قبلها إن كان ألفاً كقولك: واموساه، فحذف ألف موسى وأُتي بالألف للدلالة على الندبة، أو كان تنويناً في آخر صلةٍ أو غيرها، نحو: (وامن حفر بئر زمزما) هاء السكوت ليست بلازمة، ونحو: (يا غلام زيده) فأُتي بالألف هنا وحذف التنوين، وهذا على مذهب البصريين واجب، ولا يجوز تحريك التنوين البتة، وجَوَّزه الكوفيون فتحاً وكسراً.

وَالشَّكْلُ حَتْمًا أَوَّلِهِ مُجَانِسًا ... إِنْ يَكُنْ الْفَتْحُ بِهِمْ لِأَيِّسَا

(وَالشَّكْلُ) أي: الحركة، ابن مالك يُطلق على الحركة (الشكل):

وَأِنْ بِشَكْلٍ خِيفَ لَبَسٌ يُجْتَنَّبُ ..

فالشكل، يعني: الحركة، (وَالشَّكْلُ حَتْمًا أَوَّلِهِ حَرْفًا مُجَانِسًا) قلنا: الألف يلزم ما قبلها أن يكون مفتوحاً، حينئذٍ إذا كان المندوب مفتوحاً في أصله فلا إشكال: (واأحمده) .. جاءت الألف، (وازيده) كذلك لا إشكال.

وإذا كان مكسوراً .. آخره كسر أو ضم، حينئذٍ وجب قلب الكسرة فتحة لمناسبة الألف، ووجب قلب الضمة فتحة لمناسبة الألف.

إذاً: إذا جيء بألف الندبة وجب أن يكون ما قبلها مفتوحاً، إن كان مفتوحاً حينئذٍ لا إشكال، وإن كان مكسوراً أو مضموماً حينئذٍ وجب قلب الكسرة والضمة فتحة .. هذه القاعدة، إلا إذا وقع لبسٌ أو خيف اللبس، وهو ما إذا كان المضاف مُضافاً إلى ضمير، وهذا الضمير للمخاطبة أو للمخاطب، حينئذٍ إذا غيَّرت الكسرة إلى الفتحة، أو الضمة إلى الفتحة أوقعنا في لبسٍ.

لو قلت: (غُلامُك .. واغلامُك)، (غلام) هذا منصوب بالفتحة، وهو مضاف والكاف: مضاف إليه، الكسرة هذه هل لها معنى؟ مخاطبة تدلُّ على امرأة .. تُخاطب امرأة: (واغلامُك) لو أردت أن تصلِّه بألف الندبة، لا يُمكن أن تصلِّه إلا إذا قلبت الكسرة فتحة، ماذا يكون النتيجة؟ (واغلامُك) تُخاطب رجل أو امرأة؟ أوقعنا في لبسٍ. كذلك إذا قلت: (غلامه .. واغلامه) المُخاطب هنا .. الضمير عائد على مُدَكَّر، فإذا وصلته بألف الندبة وجئت بالألف قلبت الضمة فتحة، فقلت: (واغلامها) انقلب المعنى من مُدَكَّر إلى مُؤنَّث، كما أن الأول انقلب المعنى من المؤنَّث إلى المُدَكَّر.

حينئذٍ في هاتين الحالتين إذا أوقع في لبسٍ، قال الناظم: وَالشَّكْلُ حَتْمًا أَوَّلِهِ حَرْفًا مُجَانِسًا
إِنْ يَكُنِ الْفَتْحُ بِوَهْمٍ لَا يَسَا إِنْ أَوْقَعَ الْفَتْحَ .. فَتَحَ الْمَكْسُورَ .. قَلْبَ الْكَسْرَةِ فَتَحَهُ، أَوْ
الضَّمَّةَ كَسْرَةً .. إِنْ أَوْقَعَ فِي لَبْسٍ وَجِبَ أَنْ تَأْتِيَ بِـ .. (أَوَّلِهِ حَرْفًا مُجَانِسًا) بِأَنْ تَقْلِبَ
الألفَ حَرْفًا مِنْ جِنْسِ الْحَرَكَةِ، فَتَقُولَ فِي (غُلَامِكِ) تَأْتِي بِالْأَلْفِ، ثُمَّ أَلِفٌ قَبْلَهَا كَسْرَةً،
فَمَاذَا نَصْنَعُ؟ نَقْلِبُ الْأَلْفَ يَاءً، نَقُولُ: (وَإِغْلَامِكِيهِ) لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ تَبْقَى الْأَلْفُ كَمَا
هِيَ.

كما قال الكوفيون في: (وَإِغْلَامَ زَيْدْنِيهِ) لَمَّا كَسَرُوا التَّنْوِينَ وَجِبَ قَلْبُ الْأَلْفِ يَاءً، هُنَا
تَقْلِبُ الْأَلْفَ مِنْ جِنْسِ الْحَرَكَةِ السَّابِقَةِ، إِنْ كَانَتْ الْحَرَكَةُ كَسْرَةً قَلَبْتَ الْأَلْفَ يَاءً، وَإِنْ
كَانَتْ الْحَرَكَةُ السَّابِقَةَ ضَمَّةً، وَامْتَنَعَ قَبْلَهَا أَلْفًا، حِينَئِذٍ وَجِبَ قَلْبُ الْأَلْفِ وَآوًا، فَتَقُولُ:
(وَإِغْلَامُهُو .. وَإِغْلَامِكِيهِ).

(وَالشَّكْلُ) بِالنَّصَبِ .. مِنْ بَابِ الْإِشْتِغَالِ، (أَوَّلِهِ) أَوَّلُ الشَّكْلِ أَيِ: الْحَرَكَةِ، وَهُوَ
مَنْصُوبٌ بِفِعْلِ مَضْمَرٍ وَاجِبِ الْإِضْمَارِ، دَلَّ عَلَيْهِ الْلاحِقُ، (حَتْمًا) هَذَا حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ
فِي (أَوَّلِهِ) الْمَفْعُولِ الْأَوَّلِ.

(أَوَّلِهِ) حَالَةٌ كَوْنُهُ حَتْمًا أَيِ: مُحْتَمًا، (أَوَّلِهِ حَرْفًا مُجَانِسًا) مُجَانِسًا هَذَا صِفَةٌ لِمَوْصُوفٍ
مَحذُوفٍ، وَ (مُجَانِسٍ) هَذَا الْمَفْعُولُ الثَّانِي.

(أَوَّلِ) هَذَا يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ، فَعَلَ أَمْرٌ، وَالْفَاعِلُ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ أَنْتَ،
وَالهَاءُ (أَوَّلِهِ) فِي مَحَلِّ نَصَبِ مَفْعُولِ أَوَّلِ، وَ (حَتْمًا) حَالٌ مِنْهُ، وَ (مُجَانِسًا) هَذَا مَفْعُولٌ
ثَانِي لَ: (أَوَّلِهِ)، مُجَانِسًا لِلْحَرَكَةِ السَّابِقَةِ، فَإِنْ كَانَتْ كَسْرَةً حِينَئِذٍ تَأْتِي بِالْيَاءِ، وَإِنْ كَانَتْ
ضَمَّةً جِئْتَ بِالْوَاوِ.

(فَأَوَّلِ الْكَسْرَةِ يَاءً وَالضَّمَّةَ وَآوًا)، هَكَذَا كَأَنَّهُ قَالَ: (فَأَوَّلِ الْكَسْرَةِ يَاءً وَالضَّمَّةَ وَآوًا)
مَتَى؟ (إِنْ يَكُنِ الْفَتْحُ بِوَهْمٍ لَا يَسَا) لَا يَسَا الْأَلْفُ هَذِهِ بَدَلُ تَنْوِينٍ، يَعْنِي: دَفْعًا لِللَّبْسِ.

(إِنْ يَكُنِ) هَذَا قَيْدٌ، (إِنْ يَكُنِ الْفَتْحُ) اسْمُ يَكُنِ، (لَا يَسَا) هَذَا خَبَرٌ يَكُنِ، (بِوَهْمٍ) هَذَا
مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: (لَا يَسَا) مِنْ لَبَسْتُ الْأَمْرَ عَلَيْهِ إِذَا خَلَطْتَهُ فَلَمْ يُعْرِفْ وَجْهَهُ، (بِوَهْمٍ) قُلْنَا:
هَذَا جَارٌ مَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِ: (لَا يَسَا)، وَالْوَهْمُ بِسُكُونِ الْهَاءِ ذَهَابُ ظَنِّ الْإِنْسَانِ إِلَى غَيْرِ
الْمُرَادِ، حِينَئِذٍ يُقَالُ: وَهَمْتُ .. أَهْمُ .. وَهْمًا، بِخِلَافِ الْوَهْمِ .. الْوَهْمُ غَلَطٌ، وَأَمَّا الْوَهْمُ
غَلَطٌ فِي الذَّهْنِ، وَالْوَهْمُ غَلَطٌ فِي اللِّسَانِ.

(إِنْ يَكُنِ الْفَتْحُ بِوَهْمٍ لَا يَسَا) .. (إِنْ يَكُنِ الْفَتْحُ لَا يَسَا بِوَهْمٍ)، وَهَذَا الْإِتْبَاعُ مُتَّفَقٌ عَلَى
التَّزَامِهِ، إِذَا مَعْنَى الْبَيْتِ: أَنْ آخِرَ الْمُنْدُوبِ إِذَا كَانَ مُحَرَّكًَا بِالْكَسْرِ أَوْ الضَّمِّ فَإِنْ أَلِفَ

الندبة تُقَلَّب حرفاً مُجانساً للحركة ولا تُحْدَف الحركة، ويُؤْتَى بالحركة المناسبة، لأنَّ الندبة إن كانت هذه الحركة وهي الفتحة مُوقَّعة في اللبس حينئذٍ لا بُدَّ من قلب الألف واواً، أو ياءً.

قال الشارح: إذا كان آخر ما تلحقه ألف الندبة فتحةً لحقته ألف الندبة من غير تغيير لها - وهذا واضح بين - فتقول: (واغلام أحمداه)، (أحمدًا) الدال مفتوحة، فإذا لحقته ألف الندبة بقي كما هو بلا تغيير ولا إشكال، وإن كان غير ذلك وجب فتحه، يعني: إن لم يكن مفتوحاً بأن كان مضموماً أو مكسوراً وجب فتحه، لأنَّ ألف الندبة لا يناسبها ما قبلها إلا الفتح.

"إلا" هذا استثناء من وجوب الفتح "إلا إن أوقع قلب الكسرة أو الضمة فتحاً في لبسٍ، فمثال ما لا يُوقع في لبسٍ قولك في غلام زيدٍ: (واغلام زيدا) "قلبت الكسرة فتحة، وهذا لا إشكال فيه واضح بين، لأنه مضاف إليه .. المضاف إليه معلوم، وفي زيد: (وازيداه) ومثال ما يوقع فتحه في لبسٍ: (واغلامهوه .. واغلامكيه) وأصله: (واغلامك) بكسر الكاف خطاب لمؤنثة، (واغلامه) بضم الهاء، الضمير هنا للغيبة .. مُدَكَّر، فيجب قلب ألف الندبة بعد الكسرة ياء، ويجب بعد الضمة واواً، لأنك لو لم تفعل ذلك وحذفت الضمة والكسرة، وفتحت وأتيت بألف الندبة فقلت: (واغلامكاه) التبس المعنى هل هو مُدَكَّر أو لمؤنث، بل ظاهره أنه مُدَكَّر.

(واغلامهاه) لالتبس المندوب المضاف إلى ضمير المخاطب بالمندوب المضاف إلى ضمير المخاطبة، والتبس المندوب المضاف إلى ضمير الغائب بالمندوب المضاف إلى ضمير الغائبة، وإلى هذا أشار بقوله: (وَالشُّكْلُ حَتْمًا) إلى آخره، أي: إذا شُكِلَ .. حُرِّك آخر المندوب بفتحٍ أو ضَمٍّ أو كسرٍ، فأوله مجانساً له من واوٍ أو ياء، إن كان الفتح موقعاً في لبسٍ.

ولا أدري لماذا ذُكر الفتح هنا ابن عقيل، الأصل: حذفها، إذا شُكِلَ آخر المندوب بضمٍّ أو كسرٍ، فأوله مجانساً له من واوٍ أو ياء، إن كان الفتح موقعاً في لبسٍ، نحو: (واغلامهوه .. واغلامكيه) وإن لم يكن الفتح موقعاً في لبسٍ فافتح آخره، وأوله ألف الندبة: (وازيداه .. واغلام زيداه).

وَوَاقِفًا رَدَّ هَاءَ سَكَّتِ إِنْ تَرَدَّدَ ... وَإِنْ تَشَأْ فَالْمُدُّ وَالْهَاءُ لَا تَرَدُّ

هذا ما يتعلق بهاء السكت، قلنا: (وا زيد .. وا زيدا) هذا فيما مضى، يجوز أن يُنطَق به دون إلحاق ألف الندبة، ثُمَّ قال: (صِلُهُ بِالْأَلْفِ) يعني: ألف الندبة، تقول: (وا زيدا).

وهنا قال: (وَوَاقِفًا زِدْ هَاءَ سَكْتٍ) يعني: إذا وَقَفْتَ على المندوب وقبله ألف (زِدْ هَاءَ سَكْتٍ) فتقول: (وا زيداه) وأما في الوصل فلا، (وَوَاقِفًا زِدْ) (زِدْ واقفًا .. زِدْ أنت حال كونك واقفًا) مفهومه: أن هاء السكْت لا تكون في حال الوَصْل، بل هي في حال الوقف.

إذا: (وَوَاقِفًا) نقول: هذا حال من فاعل زِدْ .. زِدْ هَاءَ سَكْتٍ، و (هَاءَ سَكْتٍ) مضاف ومضاف إليه، ونصبه هنا على أنه مفعولٌ به، والغرض منها .. فائدتها: بيان الألف، إذا قال: (زيدا) هذا يحتمل أنه أشبع الفتحة، لكن إذا قال: (زيداه) علمنا أن الألف مقصودة، إذا قال: (وا زيدا) يحتمل أنه أنقص أو أشبع الفتحة شيئاً من الألف، كأنه أتى بفتحتين، حينئذٍ نقول: يأتي بهاء السكْت تنبيهاً للألف وبيان للألف.

(وَوَاقِفًا) إذا: (زِدْ واقفًا هَاءَ سَكْتٍ .. زِدْ في آخر المندوب حال كونك واقفًا هاء سكتٍ بعد المدِّ مطلقاً ألفاً، أو واواً، أو ياءً، ألفاً إذا كانت أصلية كما هي، واواً أو ياءً إذا قُلِبَتْ، كما ذكر هنا المثال .. قال ابن عقيل: وا غلامهوه، جئت بهاء السكْت بعد الألف أو بعد الواو المنقلبة ألف؟ بعد الواو، إذا: بعد المدِّ، نُعَمِّم من أجل أن ألف الندبة قد تبقى على أصلها، وقد تقلب واواً أو ياءً، الواو هذه: غلامهوه الواو هي ألف الندبة مُنْقَلِبَةً.

وكذلك: (غلامكيه) الياء هذه هي ألف الندبة، إذا: مَدَّة ثُمَّ تأتي بعدها هاء السكْت، لو لم تكن هذه ألف الندبة من جهة الحكم لما جاءت بعد هاء السكْت، إذا قيل: (وا غلامهوه) نقول: هاء السكْت إنما تأتي في الندبة هنا .. تأتي بعد ألف الندبة وهذه واو، نقول: نعم، هي ألف الندبة لكنها مُنْقَلِبَةً واواً، وكذلك: (غلامكيه) نقول: الهاء .. هاء السكْت هذه تأتي بعد ألف الندبة، وهنا ياء؟ نقول: نعم، هذه الياء مُنْقَلِبَةً عن ألف الندبة.

إذا: (زِدْ واقفًا في آخر المندوب هاء سَكْتٍ بعد المد) والمد يصدق على الألف والواو والياء، بعد المد ألفاً ك: (وا زيداه) أو ياء ك: (واغلامكيه) أو واو ك: (وا غلامهوه) على ما سبق بيانه.

(وَاقِفًا) فُهِم منه أنها لا تثبت وصلاً، يعني: إنما يكون في حالة الوقف، وأما في حالة الوصل فتحذف، وربما ثبتت في الضرورة مضمومةً أو مكسورة، مضمومةً تشبيهاً بهاء الضمير، ومكسورة لالتقاء الساكنين، يعني: قد تُوصَل، إمَّا أنها تُضَم تشبيهاً بالضمير (لَهُ) شَبَّهَتْ بالضمير هاء السكْت، فحُمِلَتْ على الضمير، فإذا حُرِّكَت حينئذٍ تُحَرِّك بالضمِّ، ويحتمل أنها تُحَرِّك بالكسر بناءً على أن هاء السكْت ساكنة، والتقى ساكنان حينئذٍ تُكْسَر هاء السكْت، إذا: ربَّما في الضرورة وصِلَتْ في الشعر مضمومةً أو

مكسورة، إن ضُمَّت تشبيهاً لها بهاء الضمير: (له .. غلامه) مضمومة هذه مثلها، وبالكسر للتخلص من التقاء الساكنين، وأجاز الفراء إثباتها في الوصل بالوجهين الذي هو الضم والكسر.

(إن تُرْد) .. (زِد .. إن تُرْد)، (زِد) هذا فعل أمر فالأصل: أنه واجب، لكن لما قال: (إن تُرْد) يعني: أنت مُخَيَّر، إن شئت زِد وإن شئت لا تزد: (وازيده .. وازيدا) دون هاء. (إن تُرْد) فهو جائز لا واجب، وقد صرح بهذا المفهوم في قوله: (وإن تشأ فآلمد وألها لا تَرْد)، (وإن) هذا شرط، (تشأ) عدم الزيادة، (فآلمد) الفاء هذه واقعة في جواب الشرط، و (آلمد) هذا مبتدأ خبره محذوف أي: المَدُّ كافٍ، وهنا عبّر بالمد ليشمل الألف والواو والياء.

(فآلمد كافٍ) يعني: يكفي عن هاء السكت فلا تأتي بها (وألها لا تَرْد) ما إعراب الهاء؟ لا ترد الهاء، إذاً ألها: مفعولٌ به مقدم، و (لا) ناهية، و (تَرْد) فعل مضارع مجزوم بـ (لا) الناهية، والفاعل أنت، لا ترد الهاء.

إذاً: (وإن تشأ فآلمد وألها لا تَرْد) الهاء قصره للضرورة: مفعول مُقَدَّم لـ: (تَرْد)، هذا تقرير، حينئذ ينطوي تحت هذا البيت صورتان:
الأولى: اجتماع الألف والهاء.

الثانية: الاستغناء بالألف عن الهاء (ووَاقِفًا زِد هَاءَ سَكْتِ إن تُرْد) إن لم ترد لا ترد الهاء، إذاً صورتان: أَلَفٌ وهَاءٌ: (وازيده) أَلَفٌ فقط دون هاء .. لا ترد الهاء: (وازيده) هذا إذا جَعَلْنَا المَدَّ: مبتدأ، يعني: مرفوع، وإذا قيل (فآلمد) مفعول، والهاء معطوفٌ عليه حينئذٍ دَرَجَت صورةً ثالثة.

(فآلمد وألها لا تَرْد) لا ترد المد والهاء، حينئذٍ ماذا تقول؟ (وازيد) هذه صورة ثالثة، إذا نَصَبْنَا المد وهذا استظهره المَكُونِي في شرحه: أن الأولى أن المَدَّ هنا منصوب، لكن أكثر الشُّرَاح على الرفع، حينئذٍ يجوز النصب: (فآلمد)، فآلمد مفعولٌ به مُقَدَّم لقوله: (تَرْد) لا ترد المد، (وألها) معطوفٌ على المد، والمعطوف على المنصوب منصوب.
حينئذٍ صار عندنا ثلاث صور، وَجَوَزَ المَكُونِي نَصْبَ (المَدَّ) بالفتحة، لأنه مفعول والهاء: معطوفٌ عليه، وعطف الهاء عليه أحسن ليندرج تحته ثلاث صور:
الأولى: الجمع بينهما .. بين الألف والهاء، وذلك مفهومٌ من قوله: (ووَاقِفًا زِد هَاءَ سَكْتِ).

الثانية: الاستغناء بالألف عن الهاء نحو: (وازيده) دون الهاء، وهو مفهومٌ من قوله: (إن

تُرْدُ).

إِذَا: الشطر الأول تَصْمَن صورتين، بقوله: (زد واقفاً هاء سكت) الجمع بينهما، (إن تُرْدُ) زيادة الهاء، فإن لم تُرْد فأبقى الألف كما هي، هذه الصورة الثانية.
الثالثة: الاستغناء عنهما معاً .. عن الألف والهاء، لا تُزاد الألف ولا الهاء، نحو: (وازيد) تقف عليه بالسكون، وهذه مفهومة من قوله: (وَإِنْ تَشَأْ فَأَلَمَدَّ وَهَذَا لَا تَرْدُ) يعني: إن شئت لا تزد المد والهاء، فاليبت الثالث يكون مستقلاً بالصورة الثالثة وهذا أجود.
وهذه مفهومة من قوله: (وَإِنْ تَشَأْ فَأَلَمَدَّ وَهَذَا لَا تَرْدُ) أي: لا تزد الألف والهاء، وهذه كلها .. يعني الصورة الثلاث .. جائزة في الوقف.
قال الشارح: أي إذا وقف على المندوب لحقه بعد الألف هاء السكت، نحو: (وازيده) أو وَقِفْ عَلَى الْأَلْفِ، نحو: (وازيده) ولا تثبت الهاء في الوصل إلا ضرورة.
أَلَا يَا عَمْرُو عَمْرَاهُ ... وَعَمْرُو بْنُ الزُّبَيْرِ

بالتحريك.

وَقَائِلٌ وَعَبْدِيَا وَعَبْدَا ... مَنْ فِي النَّدَا لِيَا ذَا سُكُونٍ أَبْدَى

وقائلٌ في ندبة المضاف للياء، (قَائِلٌ) هذا خبر، (وَعَبْدِيَا) قُصِدَ لفظه: مبتدأ مؤخر.
(وَعَبْدَا .. مَنْ فِي النَّدَا لِيَا ذَا سُكُونٍ أَبْدَى)، (أَبْدَى) يعني: أظهر، (مَنْ) هذا مبتدأ وهو اسم موصول، و (أَبْدَى) هذا صلة الموصول، من أبدى في النَّدَا مُتَعَلِّقٌ بقوله:
(أَبْدَى) و (لِيَا) قَصْرُهُ للضرورة، أو لغة عند بعضهم مفعول (أَبْدَى)، (ذَا سُكُونٍ) حال كونه صاحب سكونٍ، يعني: إذا نُدِبَ المضاف إلى ياء المتكلم على لغة من سَكَنَ الياء: عبدي، جاز له لغتان في الندبة، فيقول: (واعبديا) ماذا صنع؟ حَرَّكَ الياء بالفتحة.
على لغة من سَكَنَ الياء قيل فيه: (واعبديا) بفتح الياء، لأجل ألف الندبة، هي ساكنة في الأصل، فَحَرَّكَهَا للتخلص من التقاء الساكنين، وإلحاق ألف الندبة، أو: (يا عبدا) بحذف الياء، حذف الياء للتخلص من التقاء الساكنين، وإلحاق ألف الندبة، وأما ما عده في اللغات الأربعة فتبقى كما هي بدون تغيير، حينئذٍ نقول: (عبدا) كل اللغات الأخرى الأربع، يقول فيها: (عبدا)، وأما (عبدى) بإسكان الياء فيجوز أن يُحَرَّكَهَا ويزيد ألف الندبة: (عبديا)، ويجوز له أن يحذف الياء: (عبدا) ويقلب الكسرة فتحة طبعاً.
قال الشارح: إذا نُدِبَ المضاف لياء المتكلم على لغة من سَكَنَ الياء قيل فيه:
(واعبديا) بفتح الياء وإلحاق ألف الندبة، أو: (يا عبدا) بحذف الياء لالتقاء الساكنين

والحاق ألف النُدْبَة، وإذا نُدِب على لغة من يحذف الياء، أو يستغني بالكسرة، أو يقلب الياء ألفاً، والكسرة فتحة، ويحذف الألف ويستغني بالفتحة، أو يقلبها ألفاً، ويبقيها قيل: (واعبدا) ليس إلا - ليس له إلا لغة واحدة: (وا عبدا) -، وإذا نُدِب على لغة من يفتح الياء يُقال: (واعبديا)، هذا على لغة من يفتح الياء ليس إلا. فالحاصل: أنه إنما يجوز الوجهان، أعني: (واعبديا .. واعبدا) على لغة من سَكَن الياء فقط وما عداه لا، فإن كانت الياء مفتوحة ليس إلا: (عبديا .. وا عبديا) وإذا لم تكن مفتوحة بأن قُلِبَت الياء ألفاً، أو أُكْتَفِيَ بالكسرة، أو بالفتحة حينئذٍ وجب القول فيها: (وا عبدا).

(مَنْ فِي التَّيْدَا يَلَا ذَا سُكُونٍ أَبْدَى) ولذلك قَيَّده هنا في هاتين اللغتين (وَقَائِلٌ) فِي نُدْبَةِ المضاف للياء (وَاعْبُدِيَا وَاعْبُدَا) لغتان جائزٌ عند من؟ (من أَبْدَى) يعني: أظهر، (فِي التَّيْدَا يَلَا) هذا مفعول (أَبْدَى)، (ذَا سُكُونٍ) احترازاً من: ذا فتح، أو قلب الياء ألفاً ونحو ذلك، فكلُّ اللغات لا يجوز فيها الوجهان، وإنما إمَّا (عبدا) فقط وإمَّا (عبديا) فقط، وهو فيما إذا كان مضافاً إلى ياءٍ مُحرَّكة بالفتح.

فُهِم منه أن باقي اللغات ليس فيها زيادةٌ ولا نقص من قوله: (ذَا سُكُونٍ) وهذا ونحوه منصوبٌ بفتحة مُقدَّرة منع من ظهورها الفتحة لأجل الألف، وليس بمبني لأنه مضاف، إذا قيل: (واعبديا .. واعبدا)، (عبداً) نقول: هذا أصلٌ مضاف، هذه الألف ألف النُدْبَة، حينئذٍ نقول: (عبداً) هذا منصوب، ونصبه فتحة مُقدَّرة على آخره، لأن هذه الفتحة لمناسبة الألف، وكذلك (عبديا) نقول: الفتحة مُقدَّرة على الدال، لأن الياء هذه ياء مُتَكَلِّم مضاف، والألف ألف النُدْبَة.

قال رحمه الله تعالى: التَّرْخِيمُ.

تَرْخِيم: تفعيل، مصدر: رَخِمَ يُرَخِّمُ ترخيماً فهو مصدر، لكن إذا أطلق النحاة في مثل هذه المواضع المصادر فليس المراد المصدر، لأن المصدر معنى، وإذا كان معنى لا ينصب عليه الحركات، وإنما تنصب الحركات والأحكام على الملفوظات وأما المعاني فلا. الترخيم مصدر: رَخِمَ يُرَخِّمُ ترخيماً، وهو في اللغة: ترقيق الصوت وتليينه، يُقال: صوتٌ رخيم، أي: سهلٌ لَيِّن، وفي القاموس: رَخِمَ الكلام ك: (كَرُمَ)، رَخِمَ من باب: فَعَّلَ. رَخِمَ الكلام ك: (كَرُمَ) فهو رَخِيم .. جاء على وزن: فَعِيل، لأنه من باب: فَعَّلَ. لان وسهل، ك: (رَخِمَ) ك: (نَصَرَ) ورَخِمَ كَرُم.

إذاً: فيه وجهان: يأتي من باب: (فَعَلَ) نَصَرَ يَنْصُرُ، ومن باب: (فَعَلَ يَفْعُلُ) إذاً: المضارع فيهما على وزن (يَفْعُلُ) والماضي هو الذي يقع فيه اختلاف حركة العين: فَعُلَ .. كَرُمَ .. رَحِمَ، وَرَحِمَ ك: (نَصَرَ)، المضارع فيهما يأتي على وزن (يَفْعُلُ). ومنه قوله الشاعر:

لَهَا بَشَرٌ مِثْلُ الْحَرِيرِ وَمَنْطِقٌ ... رَحِيمُ الْحَوَاشِي لَا هُرَاءَ وَلَا نَزْرُ

(رَحِيمُ الْحَوَاشِي) أي: رقيق الحواشي، هذا من حيث اللغة، إذاً: الترقيم في اللغة: فيه معنى الترقيق، وفيه معنى السهولة والتلين، وهذا يناسبه المعنى الاصطلاحي الآتي عند النحاة، لأن الترقيم لا يختص بباب النداء وإنما هو أعم، ولذلك له حدان: حدٌ عام وحدٌ خاص، أما العام: فهو حَذَفَ بعض الكلمة على وجهٍ مخصوص، يعني: الوجه المخصوص الشروط التي تأتي في كل باب، لأن الحذف هنا قد يكون في باب النداء ثُمَّ قد يُحَذَفُ حرف، وقد يُحَذَفُ حرفان، وقد تُحَذَفُ كلمة، وقد تُحَذَفُ حرفٌ وكلمة .. أربعة أنواع في باب الترقيم في النداء: إما حرفٌ، وإما حرفان، وإما كلمة، وإما حرفٌ وكلمة، أربعة أشياء، فالقسمة رباعية.

وأما النوع الثاني: وهو الحذف في باب التصغير، لأنه يُحَذَفُ بعض الحروف كما سيأتي، ويأتي أيضاً في النسب، وفي جمع التكسير، وقد يُحَذَفُ بعض الحروف، حينئذٍ نقول: ثُمَّ حَذَفَ في غير باب النداء، وهل يُسَمَّى ترخيماً أو لا؟ أمر اصطلاحى بينهم، إذاً: حَذَفَ بعض الكلمة على وجهٍ مخصوص وهو نوعان: ترخيم تصغير، وترخيم نداء.

ترخيم تصغير: أي حذف بعض الحروف لأجل التصغير: ك: (أسود وسويد) أين الهمزة؟ حُذِفَتْ، لماذا حُذِفَتْ؟ لتصغيره، لأنه لا بُدَّ أن يأتي على وزن (فُعِيلَ) والهمزة محذوفة، إذاً حصل حذفٌ .. حذف بعض الكلم على وجهٍ مخصوص .. (على وجهٍ مخصوص) يعني: طلباً لأن يكون على وزن (فُعِيلَ) هذا يسمى: ترخيم التصغير (أسود .. سويد)، وهذا سيأتي له باب .. باب التصغير، واحد وعشرون بيت.

وترخيم النداء: وهو حذف آخر المُنادى، وهو الذي عَرَفَهُ الناظم هنا: (تَرَخِيماً حَذِفَ آخِرَ الْمُنادَى)، ولذلك عَرَفَهُ ابن عقيل هنا: بأنه حذف أواخر الكَلِم في النداء، هذا نوعٌ من نوعي الترقيم، لأن الباب هنا معقودٌ للنداء، إذاً: يختص به.

إذاً: الترقيم هنا في هذا المحل نقول: حذف أواخر الكَلِم في النداء، فهو خاصٌ بباب النداء.

(تَرْخِيمًا اِخْدِفْ آخِرَ الْمُتَادَى) لماذا يُرَخِّم في المتأدى؟ قالوا: للتخفيف لا للإعلال،
يعني: علة الحذف هنا تخفيف .. من أجل أن يكون الكلام خفيفاً على اللسان،
فَيُحْدَفُ شيءٌ من المتأدى: إمّا حرف وما دُكِرَ معه. للتخفيف لا للإعلال.
(اِخْدِفْ) هذا فعل أمر والفاعل أنت، و (آخِرَ الْمُتَادَى) مفعولٌ به، و (آخِر) مضاف و
(الْمُتَادَى) مضاف إليه، و (تَرْخِيمًا) هذا اختلفوا فيه على ستة أقوال، ما إعرابه؟ -لأنه
بدأ به (تفعيلاً) -، اِخْدِفْ ترخيمًا، قيل (تَرْخِيمًا) أن يكون مفعولاً لأجله، اِخْدِفْ
لأجل الترخيم.

ومن اشترط أن يكون المفعول لأجله قلبياً رَدَّ هذا القول، لأن الترخيم ليس بقلبي إنما
هو لفظي، حَذْفُكَ أَنْتَ: (يَا جَعْفُ) أَنْتَ الذي حذفت، ليس قلبياً بل هو متعلقٌ
باللسان، وهو من أفعال الجوارح .. حسية، فليس مفعولاً لأجله.
إذاً: قيل مفعولٌ له، أو مصدرًا في موضع الحال، كأنه قال: اِخْدِفْ حال كونك مُرَخِّمًا،
وهذا لا بأس به، أو ظرفاً على حذف المضاف: اِخْدِفْ ترخيمًا، أي: وقت ترخيمٍ وهذا
ضعيف.

وأجاز المرادي وجهاً رابعاً: وهو أن يكون مفعولاً مطلقاً وناصبه اِخْدِفْ، يعني من باب:
قَعَدْتُ جلوساً، لكن هنا اِخْدِفْ .. الحذف والترخيم ما العلاقة بينهما؟ العموم
والخصوص المطلق، لأن الحذف قلنا: هذا عام يشمل: ما حُذِفَ للترخيم في باب
النداء، وما هو أعم من ذلك، قد يُحْدَفُ لا ترخيمًا يعني: في باب النداء، وإنما يكون في
باب التصغير، إذاً: أعم، فاعتُرض عليه بمثل هذا.
وناصبه (اِخْدِفْ) لأنه يلاقيه في المعنى، وأجاز المكوذي وجهاً خامساً: وهو أن يكون
مفعولاً مطلقاً، وناصبه (اِخْدِفْ) لأنه يلاقيه في المعنى، أي: رَخِّم ترخيمًا .. رَخِّم
اِخْدِفْ، وهذا أيضاً مُحْتَمَل.

وجوّز خالد الأزهرى، وجهاً سادساً: أن يكون مفعولاً به لفعلٍ، وهذا الفعل فعل شرطٍ
مع أدواته حَذِفَا معاً -وهذا بعيد .. أضعفها هذا، في كثرة المُقَدَّرَات، وإذا كَثُرَتْ
المُقَدَّرَات أضعف القول-.

إذاً: (تَرْخِيمًا) الأحسن أن يُقال: إما أنه مفعولٌ مطلق، أو مصدر أريد به الحال،
مُرَخِّمًا .. حال كونك مرخِّمًا.

(اِخْدِفْ آخِرَ الْمُتَادَى) .. (تَرْخِيمًا) حال كونك مرخِّمًا (اِخْدِفْ آخِرَ الْمُتَادَى) إذاً:
الحذف هنا للتخفيف لا للإعلال، ولم يُقَيَّد الآخر بكونه حرفاً، ما قَيَّده، قال: آخر

المُنَادَى، وآخر المُنَادَى يشمل: الحرف، والحرفين، والكلمة وما قبلها، إذاً: هو عام، فشمل الأقسام الأربعة في باب ترخيم النداء، لأنهم ثلاثة على المشهور، وفي باب اثنا واثنتا حذف كلمة وحرف وهو خاصٌّ باثني واثنتي.

لم يُقَيَّد الآخر بكونه حرفاً، فشمل: الحرف، والحرفين، وعجز المركب، والحذف هنا لأجل المُنَادَى، أي: من حيث هو آخر المُنَادَى، فلو قال: يا يَدُ، معلوم أن (يد) أصلها: (يديّ) فإذا قيل: يا يَدُ .. ويا دُمُ، أين الحرف الثالث؟ محذوف، هل يَصْدُق عليه أنه ترخيم .. يا يَدُ .. يا دُمُ .. يا أُخُ .. يا أَبُ هل يَصْدُق عليه أنه ترخيم؟ لا؛ لأن الحذف هنا سابق على النداء، والحذف اعتباطي وليس لأجل النداء، إنما نقول: جعفر .. منصور، ثم نقول: يا مَنْصُ .. يا جَعْفُ، إذاً: (جعفُ) هكذا دون نداء ما يجوز، لا يجوز حذف (جعف) و (منص) و (مسك) هذا كله لا يجوز إلا بعد نداءه. إذاً: أن يكون الحذف من أجل المُنَادَى من حيث هو مُنَادَى، وأما إذا كان الحذف اعتباطياً سابقاً على النداء، مثل: (يد) و (أخ) فإذا نُودِيَتْ لا نقول هذا من باب الترخيم، ولو كان آخره محذوفاً، لأن الحذف سابق، ونحن هنا نقول: أن يُحذف لأجل كونه مُنَادَى، نقول: (جعفر) ثم نقول: (يا جعف) .. (سعاد .. يا سعا).

تَرْخِيماً احذفِ آخِرَ المُنَادَى ... كَيَا سَعَا

مَثَلُ لَنَا، ثُمَّ بعد ذلك سيذكر الشروط (كَيَا سَعَا) يعني: كقولك، أو: وذلك ك: (يا سعا).

(فَيَمَنْ دَعَا سَعَادَا) (يا سعادا .. يا سعادُ) بالبناء .. مبني على الضم .. مفرد، (يا سعادُ) ثُمَّ يُحذف الدال حذف ترخيم لأجل النداء، فيقال: (يا سعا) حُذِفَت الدال تخفيفاً وترخيماً في باب النداء، يَصْدُق عليه الحذف (احذفِ آخِرَ المُنَادَى تَرْخِيماً) يعني: ترقيقاً وتسهيلاً وتلييناً.

(كَيَا سَعَا) وذلك ك: (يا سعا) فهو خبر مبتدأ محذوف، (كَيَا سَعَا) مُتَعَلِّقٌ بمحذوف، خبر لمبتدأ محذوف، وذلك ك: (يا سعا)، انظر هنا ما نقول: كقولك، وإن كان يَحْتَمِلُ (فَيَمَنْ) (في) حرف جر، و (من) اسم موصول في محل جر، و (دَعَا) بمعنى: نادى، لأننا نتكلم في النداء، ف: (دَعَا) هنا مُرَادُهُ تصريحاً بأصل الفعل (فَيَمَنْ دَعَا) يعني: فيمن نادى سعادا، لأننا في باب النداء، والألف هذه للإطلاق.

ثُمَّ قَالَ:

وَجَوَزْنَاهُ مُطْلَقاً فِي كُلِّ مَا ... أَنْتَ بَالِهَا وَالَّذِي قَدْ رُحِمَا
بِحَذْفِهَا وَقَرُّهُ بَعْدَ وَاحْطُلَا ... تَرْخِيمَ مَا مِنْ هَذِهِ الْهَاءِ قَدْ خَلَا

إِلَّا الرُّبَاعِيَّ فَمَا فَوْقَ الْعَلَمِ ... دُونَ إِضَافَةٍ وَإِسْنَادٍ مُتَمِّ

(وَجَوَزْنَهُ)، (جَوَزَ) فعل أمر اتصلت به نون التوكيد الخفيفة فهو مبنيٌّ معها على الفتح.

(جَوَزْنَهُ) الضمير يعود إلى الترخيم، كأنه يقول لك الأصل: المنع، الصحيح هذا، لا يُحذف حرف، لأن الحرف حرف مبني، وهو أصلٌ من الكلمة، وخاصةً حذف كلمة كاملة كما في المركب المزجي، حينئذٍ الأصل فيه المنع، قال: (وَجَوَزْنَهُ) وإذا كان كذلك حينئذٍ لا بُدَّ من شروطٍ في التجويز.

(وَجَوَزْنَهُ) أي: الترخيم، (مُطْلَقًا) .. مُطْلَقًا هذا حالٌ من المفعول به، وهو قوله: (جَوَزْنَهُ) الضمير المتصل هنا مبني على الضم في محل نصب.

(مُطْلَقًا فِي كُلِّ مَا أُتِيَ بِهَا مُطْلَقًا) .. جَوَزْنَهُ فِي كُلِّ، (فِي كُلِّ) جار مجرور مُتعلّق بقوله: (جَوَزَ)، و (فِي كُلِّ) هو محلُّ الجواز، أين يُنَزَّل؟ (فِي كُلِّ مَا)، (كُلِّ) مضاف و (مَا) اسم موصول بمعنى: الذي، في محل جر مضاف إليه.

(أُتِيَ) هو .. يعود على (مَا)، (أُتِيَ) هذا مُغَيَّر الصيغة، والضمير نائب فاعل.

(بِهَا) أُتِيَ بالهاء، يعني: بئاء التأنيث .. مربوطة، لأنه يُوقَف عليها بالهاء.

إذاً قوله: (وَجَوَزْنَهُ مُطْلَقًا فِي كُلِّ مَا ... أُتِيَ بِهَا) أي: يجوز ترخيم المنادى إذا كان مؤنثاً بالتاء مطلقاً، بدون شرطٍ أو قيد، يعني: لا يُشترَط فيه الشروط الآتية فيما إذا لم تتصل به التاء، فكلُّ مؤنث في باب المنادى جاز ترخيّمه مُطلقاً، سواءً كان معرفةً .. علماً أو لم يكن .. سواءً كان نكرةً أو لا .. ثلاثياً رباعياً خماسياً سداسياً أو لا .. عَلم جنس .. عَلم شخص مطلقاً جَوَزْنَهُ بدون استثناء.

(وَجَوَزْنَهُ مُطْلَقًا) أي: يجوز ترخيم المنادى إذا كان مؤنثاً بالتاء مطلقاً، أي: من غير شرطٍ من الشروط المذكورة في غير ذي التاء، (مُطْلَقًا) أي: سواءً كان علماً، أو غير علم، علم ك: (فاطمة) مثلاً:

أَفَاطِمُ مَهْلًا بَعْضَ هَذَا التَّدْلِيلِ ..

(أَفَاطِمُ) حذف الحرف الأخير وهو التاء، فقال (أَفَاطِمُ .. أَفَاطِمَةُ) هذا الأصل حذف آخر المنادى ترخيماً .. حذفه وهو حرف، حينئذٍ نقول: (أَفَاطِمُ مَهْلًا).

أو غير عَلم ك: (جاري) المُعَيَّنَة، كقوله:

جَارِي لَا تَسْتَنْكِرِي عَذِيرِي ..

يعني: يا جارية هذا الأصل، فحذف التاء كما حذف التاء من (فاطمة). أي: سواءً كان

عَلَمًا أو غير علم .. ثلاثياً أو لا، مثل: ثُب .. يا ثُب، (ثُبَّة) هذا الأصل: (يا ثُبْتُ ..
يا ثُب) .. (يا هِبَة .. يا هِب) كما سيأتي، ثلاثياً أو زائداً على الثلاثي.
وقوله: (مُطْلَقاً) أي: في الجملة، وإلا لاقتضى جَوَاز ترخيم المؤنث بالهاء، ولو كان مضافاً
أو مركباً إسنادياً وليس كذلك.
إذا: (جَوَزْنُهُ مُطْلَقاً) إلا ما سيأتي استثناءه، فيما إذا كان مُركباً تركيباً إسنادياً أو إضافياً
ونحو ذلك، وهذا يؤخذ مما بعده.
إذا: (وَجَوَزْنُهُ مُطْلَقاً) قَيَّد في التسهيل ما أطلقه هنا بالمُنَادَى المبني، لإخراج النكرة غير
المقصودة والمضاف، فلا يجوز الترخيم في نحو قول الأعمى: (يا جاريةً خذي بيدي) لغير
مُعَيَّنَة، ولا في نحو: (يا طلحة الخير)، (يا طلع الخير) لا يجوز، إذا: يُسْتثنى من قوله:
(مُطْلَقاً) النكرة غير المقصودة والمضاف، ولذلك قال الصَّبَّان: "في الجملة".

فلا يجوز الترخيم في نحو قول الأعمى: (يا جاريةً خذي بيدي .. يا جاري) هذا لا يصح
لأنه نكرة غير مقصودة لغير مُعَيَّنَة، ولا في نحو: (يا طلحة الخير) نقول: هذا لا يجوز.
قال الشارح هنا: لا يخلو المُنَادَى من أن يكون مؤنثاً بالهاء أو لا، فإن كان مؤنثاً بالهاء
جَاز ترخيمه مطلقاً، أي: سواء كان عَلَمًا ك: (فاطمة) أو غير عَلَم ك: (جارية)، يعني:
لِمُعَيَّنَة، أمّا غير معينة فلا يجوز.

زائداً على ثلاثة أحرف كما مُثِّل، أو ثنائياً كما في: (يا ثُبَّة، وهِبَة)، أو غير زائداً على
ثلاثة أحرف ك: (شاة)، فتقول: (يا فاطم، ويا جاري، ويا شا) .. (يا شا) تحذف التاء
لأنه ثلاثي، فتحذف التاء فيبقى على حرفين، هذا لا إشكال فيه لأنه مختومٌ بالتاء.
ومنه قولهم: (يا شا ادجني) يعني: أقيمي بالمكان، (أدْجَنَ) يعني: أقام بالمكان. أي:
أقيمي، يحذف تاء التأنيث للتخيم، ولا يُحذف منه بعد ذلك شيء آخر.
ولذلك قال: (وَالَّذِي قَدْ رُحِّمًا بِحَذْفِهَا وَقَرُّهُ بَعْدُ) يعني: إذا حذفت من المُنَادَى المختوم
بناء التأنيث حرفاً (وَقَرُّهُ بَعْدُ) يعني: لا تُحذف بعده حرفاً آخر، فلا يجوز حذف حرفين
منه البتة، وإنما يتعيَّن أن يُحذف حرفٌ واحدٌ فحسب.

(وَالَّذِي) هذا منصوب على الاشتغال، (وَقَرُّهُ) يعني: وَقَرَّ الذي، (قَدْ رُحِّمًا) الألف هذه
للإطلاق، والجملة صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، (رُحِّمًا) هذا فيه ضمير نائب
فاعل يعود على الذي، هو العائد من الجملة صلة الموصول.
(بِحَذْفِهَا) بحذف الهاء، لأن الذي يُحذف إذا كانت مختومة بالتاء، الذي يُحذف التاء
فقط، ويبقى الاسم قبل التاء على حاله.

(بِحَذْفِهَا) أي: بحذف الهاء: جار مجرور متعلق بقوله: (رُحْمًا).

(وَقَرُّهُ بَعْدُ)، (وَقَرُّ) هذا فعل أمر، والفاعل أنت، والهاء هنا (وَقَرُّهُ) مفعول به، (بَعْدُ) هذا ظرف، مقطوع عن الإضافة أو لا؟ (وما كنت قبلاً) قبلاً وبعداً بالنصب، إذا قلت: (قبلاً وبعداً .. قبل وبعداً) صار مقطوعاً عن الإضافة، إذا قيل: مقطوع عن الإضافة، يعني: لفظاً ومعنى، حينئذٍ تَعَيَّنَ إعرابها ونصبها: من قبل ومن بعد .. قبلاً وبعداً، فصار استعمالها استعمال الأسماء النكرات، مثل: رجلاً وغلماً، حينئذٍ إذا قيل: بَعْدُ .. وبعداً .. قبل ذلك:

مِنْ قَبْلِ نَادَى ..

لم تُنَوَّنْ، لو كانت مقطوعة عن الإضافة مُطلقاً لقال: (مِنْ قَبْلِ)، لكن (مِنْ قَبْلِ نَادَى) يعني: من قبل ذلك، هذه لا نقول: أنها مقطوعة عن الإضافة، بل هي منوَّية. (مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدُ) هذه مبنية .. هذه هي الأصل، وما عداها هي المُعرَّبة .. أربعة أحوال، متى تُبْنَى؟ إذا حُذِفَ المضاف ونَوِيَ معناه، إذاً ليست مقطوعة، وهنا كذلك حُذِفَ المضاف ونوي معناه، والمعنى هنا: الضمير بعد هاء يعني بعد حذف الهاء.

(وَالَّذِي قَدْ رُحِمَا بِحَذْفِهَا وَقَرُّهُ) يعني: أبقه، (بَعْدُ) بعد حذفها، أي: لا تحذف منه شيئاً بعد حذف الهاء، لأن الذي يُحذف في هذا النوع هو تاء التانيث فحسب، وأمّا ما قبل تاء التانيث فأبقيه .. (وَقَرُّهُ) لا تتعرض له بحذف البتة، أي: لا تحذف منه شيئاً بعد حذف الهاء، ولو كان ليناً .. ساكناً .. زائداً .. مكماً أربعة فصاعداً، أي: إذا حُذِفَ الهاء للترخيم وقَرَّ ما بقي من الاسم المرخَّم، أي: لا تحذف منه شيئاً ولا تغيِّره، فتقول في ترخيم (عقبات: يا عقبا) بالألف، وهو حديدة المخالب.

وأجاز سيبويه أن يُرَخِّم ثانياً، لكن قول جماهير النحاة: على أنه إذا حُذِفَت التاء: (يا فاطم) لا يجوز حذف حرف بعده البتة، لكن نُقِلَ عن سيبويه: أنه أجاز أن يُرَخِّم ثانياً على لغة من لا ينتظر، كما سيأتي. ومنه:

أَخَارِ بَنَ بَدْرِ قَدْ وَلِيَتْ وَلَايَةً ..

(أَخَارِ) هذا حجة قوية، (أَخَارِ) أصله: (أحارثة) كم حرف حُذِفَ؟ أَخَارِ بَنَ بَدْرِ، أصلها: (حارثة) مثل: (فاطمة) حُذِفَ منه التاء ثُمَّ رَحَّمَهُ مرة ثانية، لكن هذا إن جُوزَ يكون قليلاً .. غير مُطَرَّد، وأما الأول فهو المُطَرَّد.

(وَالَّذِي قَدْ رُحِمَا بِحَذْفِهَا وَقَرُّهُ بَعْدُ) إذاً: لا يُحذف منه بعد ذلك شيء آخر، وإلى هذا أشار بقوله: (وَجَوَزْنَاهُ) إلى قوله: (بَعْدُ).

إذاً: النوع الأول من المُنادى الذي يُرَحَّم: ما كان محتوماً بـ (تاء التانيث) حينئذٍ يُرَحَّم بحذف حرفٍ واحد وهو التاء، وعلى قول جماهير النحاة: لا يجوز بعد حذف التاء ترخيم آخر، إلا ما نُسب لسيبويه أنه يجوز ترخيمه مرةً ثانية على لغة من ينتظر.

وإذا وقف على المرَحَّم بحذف الهاء فالغالب - الغالب ليس مُطَرِّداً - فالغالب أن تلحقه هاءٌ ساكنة، فتقول في المرَحَّم: (يا طلحة .. يا طلح) وقفت بالسكون مثلاً، فإذا وقفت تقول: (يا طلحة) من أجل أن تُظهر الحاء؛ لأنه على لغة من ينتظر، يعني: ينتظر المحذوف، أو لغة من ينوي، هي نفسها، يعني: ينوي أن المحذوف كالموجود، فَيُبْقَى الحركة كما هي: يا طلحة، بالهاء.

فتقول في المرَحَّم: (يا طلحة) فقليل: هي هاء السكّت، إذاً: تلحقه هاء واختلف فيها. قيل: هي هاء السكّت وهو ظاهر كلام سيبويه، وقيل: لا، هي التاء المحذوفة - لأنها رَجَعَتْ - هي التاء المحذوفة أُعيدت لبيان الحركة، وإليه ذهب المصنّف كما في التسهيل، يعني: ابن مالك - رحمه الله - في التسهيل ذهب إلى أن هذه الهاء التي وقف عليها بالسكون هي التاء التي حُذِفَت ترخيماً، فلما وقفنا عليه ورجعنا الهاء حينئذٍ أولى أن يُقال: بأنها هي التاء المحذوفة، رجعت ووقفت عليها بالسكون.

أو تعويض ألفٍ منها، يعني: إمّا أن يؤتى بهاءٍ ساكنة ثم اختلف فيها، ظاهر مذهب سيبويه: أنها هاء السكّت، وذهب بعضهم منهم النازم في التسهيل: إلى أنها هي التاء المحذوفة أُعِيدَت فرجعت، وقيل: يُعَوِّضُ ألفٌ منها، ونَصَّ سيبويه: على أن الألف لا تكون عَوْضاً عن الهاء إلا في الضرورة.

قال أبو حيان: أطلقوا في لحاق هذه الهاء، يعني: مُطلقاً، لم يفصلوا بين اللغتين: من ينتظر ومن لا ينتظر، وهو عنده تفصيل.

ونقول: إن كان الترخيم على لغة من لا ينتظر لم تلحق. عند أبي حيان: إذا كان الترخيم على لغة من لا ينتظر، يعني: من حَذَفَ وأجرى المحذوف نسباً منسياً فبني آخر حرف على الصَّمِّ حينئذٍ لا تلحقه الهاء.

إذاً: إذا وقف على المرَحَّم بحذف الهاء فالغالب أن تلحقه هاءٌ ساكنة أو ألفٌ بدلٌ عنها، وبعض العرب يقف بلا هاءٍ ولا عَوْض، حكاه سيبويه: (يا حَرَمَلٌ .. حرملة) على الأصل .. أن الأصل أن العرب تقف على الحرف بالسكون: (يا حَرَمَلٌ)، فالوقوف بغير هاءٍ ولا عَوْض.

إذاً: (وَجَوَزْنَاهُ مُطْلَقاً فِي كُلِّ مَا أُتِيَ بِهَا) هذا النوع الأول: جَوَزْنَاهُ مُطْلَقاً بدون شرطٍ أو

قيد.

(وَالَّذِي قَدْ رُحِّمًا)، ثُمَّ بَيَّنَّ حُكْمَ مَا قَبْلَ التَّاءِ الْمَحذُوفَةِ لِلتَّرْخِيمِ، فَقَالَ: (وَالَّذِي قَدْ رُحِّمًا بِحَذْفِهَا) بِحَذْفِ الْهَاءِ، (وَقَرُّهُ بَعْدَ) بَعْدَ حَذْفِهَا، يَعْنِي: الْحَرْفَ الَّذِي قَبْلَ الْهَاءِ لَا تَتَعَرَّضُ لَهُ الْبَتَّةُ.

ثُمَّ انْتَقَلَ إِلَى النُّوعِ الثَّانِي: وَهُوَ مَا لَيْسَ مَخْتُومًا بِتَاءِ التَّائِيثِ، لِأَنَّ الْمُتَنَادِي: إِمَّا أَنْ يَكُونَ مَخْتُومًا بِالتَّاءِ أَوْ لَا، الْأَوَّلُ عِنَاهُ بِالْبَيْتِ السَّابِقِ.

ثُمَّ قَالَ: (وَاحْطُلَا ... تَرْخِيمَ مَا مِنْ هَذِهِ الْهَاءِ قَدْ خَلَا)، (وَاحْطُلَا) الْأَلْفَ هَذِهِ بَدَلًا عَنْ نُونِ التَّوَكِيدِ الْخَفِيفَةِ، (وَاحْطُلَا) (الْحِطْلُ) الْمُرَادُ بِهِ: الْمَنْعُ، يَعْنِي: (وَأَمْنَعَنَّ) هَذَا نَهْيٌ مُؤَكَّدٌ .. نَهْيٌ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى وَإِلَّا لَفْظُهُ أَمْرٌ، (وَاحْطُلَا) أَي: أَمْنَعَنَّ، (تَرْخِيمَ) الْفَاعِلُ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ أَنْتَ.

(تَرْخِيمَ مَا) (تَرْخِيمَ) مَفْعُولٌ بِهِ وَ (مَا) اسْمٌ مُوصُولٌ بِمَعْنَى: الَّذِي، فِي مَحَلِّ جَرِّ مُضَافٍ إِلَيْهِ، (مَا) يَعْنِي مُنَادَى .. يَصْدُقُ عَلَى (مُنَادَى) .. مُنَادَى قَدْ خَلَا مِنْ هَذِهِ الْهَاءِ، يَعْنِي: الْبَحْثُ هُنَا فِي الْمُتَنَادِي، (قَدْ) هُنَا لِلتَّحْقِيقِ، (خَلَا) هَذَا فِعْلٌ مَاضِي، (مِنْ هَذِهِ) جَارٌ مَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: (خَلَا)، وَ (الْهَاءِ) قَصْرُهُ لِلضَّرُورَةِ نَعْتٌ أَوْ عَطْفٌ بَيَانٌ أَوْ بَدَلٌ، الْاسْمُ الْمُحَلَّى بِ (أَل) بَعْدَ اسْمِ الْإِشَارَةِ الْأَكْثَرِ عَلَى تَجْوِيزِ عَطْفِ الْبَيَانِ وَالْبَدَلِ، وَالنَّعْتُ فِيهِ كَلَامٌ، لَكِنْ أَكْثَرُ الْمُعَرِّبِينَ عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ فِيهِ ثَلَاثَةُ أَوْجُهٍ: إِمَّا نَعْتٌ، وَإِمَّا عَطْفٌ بَيَانٌ، وَإِمَّا بَدَلٌ.

إِذَا: (تَرْخِيمَ مَا قَدْ خَلَى مِنْ هَذِهِ الْهَاءِ) إِذَا: كُلُّ مَا كَانَ مِنَ الْمُتَنَادِي وَلَيْسَ مَخْتُومًا بِتَاءِ التَّائِيثِ فَالْأَصْلُ فِيهِ الْمَنْعُ.

(إِلَّا) اسْتِثْنَاءٌ، حِينَئِذٍ حُكْمُ مَا بَعْدَ (إِلَّا) نَقِیْضُ حُكْمِ مَا قَبْلَ (إِلَّا)، وَمَا قَبْلَ (إِلَّا) هُوَ الْمَنْعُ، وَمَا بَعْدَ (إِلَّا) هُوَ الْجَوَازُ، حِينَئِذٍ اسْتِثْنَى مِنَ الْمَحْظُورِ فَكَانَ جَائِزًا. إِلَّا مَا اشْتَمَلَ عَلَى أَرْبَعَةٍ أَوْ ثَلَاثَةِ شُرُوطٍ:

إِلَّا الرُّبَاعِيَّ فَمَا فَوْقَ الْعَلَمِ ... دُونَ إِضَافَةٍ وَإِسْنَادٍ مُتَمِّمٍ

(إِلَّا الرُّبَاعِيَّ فَمَا فَوْقَ) يَعْنِي: فَمَا فَوْقَهُ وَهُوَ الْخَمَاسِيُّ وَالسِّدَاسِيُّ، (الْعَلَمُ) هَذَا بَدَلٌ مِنَ الرُّبَاعِيِّ أَوْ عَطْفٌ بَيَانٌ، (دُونَ إِضَافَةٍ)، (دُونَ) هَذَا مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ حَالٌ مِنَ الرُّبَاعِيِّ، (وَإِسْنَادٍ) مَعْطُوفٌ عَلَى إِضَافَةٍ، يَعْنِي: وَدُونَ إِسْنَادٍ، (مُتَمِّمٌ) عَلَى زِنَةِ اسْمِ الْمَفْعُولِ مِنْ (أَتَمَّمْتُ) نَعْتٌ إِسْنَادٍ .. (وَإِسْنَادٍ مُتَمِّمٌ) حِينَئِذٍ هَذَا نَعْتٌ لَهُ، كَأَنَّهُ احْتَرَزَ عَنِ النِّسْبَةِ الْإِضَافِيَةِ وَالتَّوَصِيفِيَةِ.

إلا ما وجدت فيه هذه الشروط الأربعة حينئذٍ يجوز ترخيّمه:
- أن يكون رباعياً فما فوق.

- وأن يكون علماً غير مضافٍ وغير تركيبٍ إسنادٍ، بأن يكون علماً منقولاً من جملة اسمية أو فعلية، فقلوه: (دُونُ إِضَافَةٍ وَإِسْنَادٍ) إسنادٍ هذا نقول: في الغالب، لأنه سيأتي أنه يقول:

وَالْعَجْزُ اخْذِفْ مِنْ مُرَكَّبٍ ..

كيف تقول هنا: (وَالْعَجْزُ) وهنا تشترط: أن يكون غير مُسندٍ؟! إذاً: لا بُدَّ من التقييد: وإسنادٍ في الغالب، حينئذٍ هل يصلح أن يكون شرطاً؟ الظاهر لا، ولذلك عدّها ابن عقيل ثلاثة: أن يكون رباعياً فما فوق .. علماً .. غير مضافٍ، وأدمج فيه الإسناد. قال: "إلا بثلاثة شروط"، وأكثر الشُّراح .. المكوّدي والأشموني: على أنها أربعة، لكن إذا قيل: دون إسناد، ثم سيأتي أن العجز يُخذف من مركّب، ومنه: الإسنادي، هذا محل إشكال.

(إِلَّا الرُّبَاعِيُّ فَمَا فَوْقُ)، إذاً: (إِلَّا الرُّبَاعِيُّ) هذا منصوبٌ على أنه مُستثنى، (فَمَا) (فَ) هذه فاء عاطفة، (فَمَا فَوْقُ) يعني: فالذي فوق، يعني: فوقه .. فوق الرباعي وهو الخماسي والسداسي.

قلوه: (الرُّبَاعِيُّ) شَمِلَ الرباعي الأصول ك: (جعفر) والثلاثي المزيد بحرف، لأن الثلاثي المزيد بحرف يصدق عليه أنه رباعي ك: (يَعْمُرُ)، وشَمِلَ ما فوق الخماسي بقوله: (فَمَا فَوْقُ) شَمِلَ الخماسي والسداسي .. شَمِلَ الخماسي الأصول ك: (فرزدق) والمزيد ك: سمّوأل والسداسي والسباعي، ولا يكونان إلا مزيدين، نحو: مستخرج وأشهباب) .. مستخرج كم حرف؟ ستة، إذاً على ستة أحرف، وأشهباب: هذا على سبعة أحرف، ولا يكون سداسي، والسباعي إلا في الاسم ولا يكون إلا مزيداً .. لا يكون أصلياً. الاسم والفعل يشتركان في كون الفعل والاسم على أحرفٍ أصول في الثلاثي والرباعي .. محل اشتراك، ويزيد الاسم في كونه يكون خماسي الأصول والفعل لا يكون كذلك، لخفة الاسم جاز أن يكون فيه خماسي الأصول، يعني: كلها أصول ليس فيه زائد وهو خماسي، وأمّا الفعل فلا .. لا يوجد فعل خماسي الأصول، وأمّا السداسي فاتفقاً، وأمّا مزيد السباعي فهذا يوجد في الأسماء ولا يوجد في الأفعال.

(إِلَّا الرُّبَاعِيُّ) إذاً: عَرَفْنَا أن الرباعي هنا يشمل الرباعي الأصول، والثلاثي المزيد بحرف، وقوله: (فَمَا فَوْقُ) يعني: فأكثر، فما فوقه يعني: ما زاد على الرباعي وهو الخماسي

والسداسي والسباعي. أن يكون رباعياً فأكثر، لماذا؟ لأنه لو كان ثلاثياً فَرُحِمَ حينئذٍ أقلُّ ما يكون عليه الاسم هو ثلاثة أحرف، فإذا رُحِمَ بحذف حرفٍ وهو الثالث حينئذٍ صار إجحافاً .. نَقَصَ عمّا يقتضيه. لئلا يلزم نقص الاسم عن أقل أبنية المُعَرَّب بلا موجب.

إذاً مفهومه: (إِلَّا الرُّبَاعِيَّ فَمَا فَوْقَ) الرباعي وما زاد يجوز ترخيمه إذا كان خالياً من تاء التأنيث مع بقية الشروط، مفهومه: أن ما كان على ثلاثة أحرف لا يجوز مطلقاً، سواءً كان مُحرَّك الوسط أم ساكن الوسط، فلا يجوز تَرْخِيمُهُ البتَّة .. فيه خلاف.

فلا يجوز تَرْخِيمُ الثلاثي، سواءً سَكَنَ وسطه ك: (زَيْد) أو تَحَرَّكَ وسطه ك: (حَكَم) .. يا حَكَم .. يا زَيْدُ لا يجوز حذف الثالث البتَّة، لأنه إجحافٌ به، أقل ما يوضع عليه الاسم ثلاثة أحرف، وإذا حُذِفَ صار على حرفين، هذا مذهب الجمهور: (أن الثلاثي مطلقاً، سواءً كان ساكن الوسط، أم مُحرَّك الوسط لا يجوز ترخيمه البتة).

وأجاز الفراء والأخفش: ترخيم المُحرَّك الوسط ك: (حَكَم) وأما الساكن فلا، لأن عندهم - وهذا قد يأتينا في باب الممنوع من الصرف - أن مُحرَّك الوسط يُنَزَّلُ مُنَزَّلَةَ حرف رابع، ولذلك (حِمَصٌ وَلُوطٌ) .. على القول بأن (لوط) أعجمي هنا صُرِفَ لأنه ثلاثي، ويشتَرَطُ فيه العلمية .. أن يكون رباعياً فأكثر، إذا كان مُحرَّك الوسط قالوا: نُزِّلَ حركة العين مُنَزَّلَةَ حرف رابع فعومل مُعاملة الرباعي.

إذاً: هنا الأخفش والفراء استثنوا ما إذا كان الثلاثي مُحرَّك الوسط حينئذٍ جَوَّزُوا أن يُرَحَّمَ.

وأجاز الفراء والأخفش ترخيم الحرك الوسط، وأما الساكن الوسط فقال ابن عصفور: "لا يجوز ترخيمه قولاً واحداً".

قال في الكافية: "ولم يُرَحِّمَ نحو بكرٍ أحدٌ" يعني: ثلاثي ساكن الوسط، وخصَّ (بَكْرٍ) .. فَعَلٍ لأن ما كان مُتَحَرِّك الوسط هذا جَوَّزَهُ الفراء والأخفش.

وأثبت بعضهم عن بعض الكوفيين: جواز ترخيمه ولو كان ساكن الوسط، فنقل الإجماع إمَّا أنه لم يلتفت إلى هذا القول، وإمَّا أنه لم يَدْرَ عنه.

إذاً: (إِلَّا الرُّبَاعِيَّ فَمَا فَوْقَ) ما دون الرباعي على قول الجمهور: لا يجوز مطلقاً وهو الثلاثي سواءً كان ساكن الوسط أو مُتَحَرِّك الوسط.

(الْعَلَمُ) إذا نقول: هذا بَدَلٌ من الرباعي أو عطف بيان عليه.

فلا يُرَحِّمُ المُتَأَدَّى إلا إذا كان عَلَمًا، يعني: بعد أن يكون رباعياً فأكثر، إذا ثبت أنه

رباعي لا يُرَخَّم إلا العَلَم سواء كان عَلمَ شَخْصٍ كـ: (جَعْفَر) أو عَلمَ جنسٍ كـ: (أسامة).
إذاً: النكرة لا وجه لترخيمها البتّة هنا، وفيه خلاف.

إذاً: العلم أخرج النكرة، ثُمَّ هو عامٌّ في نفسه: يَشْمَلُ العلم الشخصي كـ: (جعفر) وعلَم الجنس كـ: (أسامة) وسبق الفرق بين النوعين في باب العلم.

أن يكون علماً، وأجاز بعضهم ترخيم النكرة المقصودة: (غضنفر .. يا غضنف) في:

غضنفر، قياساً على قولهم: (أطرق كرا) السابق معنا، و (يا صاح) هذا شَدَّ فيه

باصطلاح، إذاً: أن يكون علماً، فإذا لم يكن علماً بأن كان نكرة، فجماهير النحاة:

على أنه لا يجوز ترخيمه البتّة.

(دُونِ إِضَافَةٍ) يعني: لا يُرَخَّم المضاف ولو كان علماً، (إِلَّا الرُّبَاعِيَّ) ثُمَّ قد يكون الرباعي

عَلم، وقد يكون غير عَلم، أخرجنا غير العَلم بقولنا: عَلم، ثُمَّ العَلم قد يكون مضافاً:

(عبد الله) فلا يُرَخَّم، لأنه قال: (دُونِ إِضَافَةٍ) وَشَمِلَ العَلم الكُنْيَة كـ: (أبي بكرٍ) فلا

يُرَخَّم كذلك لأنه مضاف، إذاً: فلا يُرَخَّم المضاف ولو كان علماً، وَشَمِلَ قوله (العَلم)

الْكُنْيَة كـ: (أبي بكرٍ) وغيرها.

(دُونِ إِضَافَةٍ وَإِسْنَادٍ) هذا معطوف على (إِضَافَةٍ)، (إِسْنَادٍ مُتَمِّمٌ) يعني: أن المركَّب تركيب

إِسْنَادٍ لا يجوز ترخيمه، إذاً: خَصَّ نوعين، وسَكَّت عن الثالث والرابع، سَكَّت عن

المرجعي والعددي، مفهومه: أنه يجوز ترخيم العددي، فيقال: (خمسة عشر) لو سمي رجل

خمسة عشر. فَفُهِمَ منه: أن المركَّب تركيب مزجياً لا يمتنع ترخيمه، إذاً: ألا يكون مركَّباً

تركيب إضافة ولا إسناد.

قوله: (دُونِ إِضَافَةٍ) هل يشمل النوعين: الإضافة المحضة، والإضافة اللفظية؟ نعم،

يشمل النوعين، بل إذا مُنِع المضاف إضافة محضة فالشبيه من بابٍ أُولَى .. اللفظي من

بابٍ أُولَى، لأن تسميته إضافة هذا من باب المجاز، هو على نيّة الانفصال، وليس

بمضافٍ حقيقةً، إذاً: ألا يكون مركَّباً تركيب إضافة حقيقةً أو حُكماً فيدخل في النفي

هنا: شبه المضاف.

ألا يكون مركَّباً تركيب إضافة خلافاً للكوفيين في إجازتهم ترخيم المضاف إليه، نحو قول

الشاعر:

خُذُوا حِذْرَكُمْ يَا آلَ عِكْرَمَ ..

(آلَ عِكْرَمَة) هذا الأصل .. (يَا آلَ عِكْرَمَ .. يَا آلَ عِكْرَمَ) هكذا بفتح الراء موجود.

وهو عند البصريين نادرٌ، يعني: ترخيم المضاف إليه يحذف آخره (التاء) هذا نادر ولا

يقاس عليه. وعلة منع ترخيم المضاف، لأن المتضايين كالشيء الواحد، فهو بمنزلة حذف حشو الكلمة -هذا من المضاف-، والحذف من المضاف إليه يمنع منه: أن تالي أداة النداء المضاف، فالحذف من المضاف إليه بمنزلة الحذف من غير المنادى. إذاً: لا يُحذف من المضاف .. عندنا مضاف ومضاف إليه، لا يُحذف من المضاف، لماذا؟ لأنك الذي ستحذفه هذا حشو في الكلمة .. كأنك حذفت (الياء) من (زيد) هذا مُمتنع، لأن المضاف والمضاف إليه كالجاء الواحد، إذاً: يمتنع أن تحذف الحرف الأخير من المضاف، حينئذٍ لا يُحذف لكونه حشواً في الكلمة، وإذا حذفت من المضاف إليه، الذي يلي أداة النداء هو المضاف، والمضاف إليه فصل بين الأداة والمضاف إليه بالمضاف، حينئذٍ صار ك: (لا مُنادى) والحذف إنما يكون من المنادى - هذا التعليل جيد -.

إذاً نقول: لا يُحذف ترخيماً من المركب تركيب إضافي، لا من المضاف، ولا من المضاف إليه، لماذا من المضاف؟ لأن المضاف والمضاف إليه كالكلمة الواحدة، فإذا حذفت آخر .. مثلاً: (غلام زيد) تحذف الميم؟! هذا ما يصح، لأنه صار حشواً .. كالجاء من الكلمة .. وسط الكلمة فلا يجوز حذفه، هذا من المضاف وهو واضح، وأما المضاف إليه فللفصل بين الأداة وبينه بالمضاف، كأنه غير منادى، والحذف هنا خاص بالمنادى. إذاً: بهذه الشروط الأربعة أو الثلاثة، نقول: يجوز الحذف، وهو ما إذا كان المنادى غير محتوم ببناء التأنيث، لأن الأصل فيه المنع، وإنما يجوز باستيفاء هذه الشروط الأربعة: أن يكون رباعياً فأكثر .. علماً غير مضاف، وغير مسندٍ إسنادٍ مُتم، على زنة اسم المفعول .. نعت إسناد كأنه احتراز عن النسبة الإضافية والتوصيفية .. (وإِسْنَادٍ مُتَمٍّ) يعني: كأنه أخرج التوصيفي كذلك.

هنا قال: وذلك ك: (عثمان وجعفر)، (جعفر) رباعي وهو عَلم، وغير مضاف، وغير مسند، وغير توصيفي، وغير عددي .. على القول بمنع العددي، وكذلك: (عثمان) فوق الرباعي .. خماسي، وهو عَلم، وليس مضافاً ولا مسند، فتقول: يا عَثم .. يا عَثم) بحذف الألف والنون كما سيأتي، وتقول كذلك: (يا جَعْفَ .. يا جَعْفُ). وخرَج ما كان على ثلاثة أحرف: ك: (زيد وعمرو)، وما كان على أربعة أحرف غير عَلم ك: (قائم وقاعد)، وما رُكِّب تركيب إضافة ك: (عبد شمس)، وما رُكِّب تركيب إسناد، وهذا قلنا: سيأتي استثناء من الناظم، أي: ألا يكون منقولاً عن الجملة، لأن الجملة محكية، إذا كانت محكية صارت كالجاء الواحد، فإذا حُذف منها حينئذٍ حُذف من

الحشو.

ألا يكون منقولاً عن الجملة، لأن الجملة محكية بحالها فلا تُغَيَّر، وهذا الاشتراط أكثرى .. أغلبي، يعني: ليس مُطَرِّداً. نحو: (شاب قرناها) فلا يُرَخَّم شيء من ذلك، وأما ما رُكِّب تركيب مزج فيُرَخَّم بحذف عجزه، وهو مفهوم من كلام المصنف، لأنه لم يُخرجه، فتقول فيمن اسمه معد يكرم: (يا معدي) تحذف: (كرم) وهذا سيأتي التنصيص عليه.

إذاً: ذكّر لنا في هذه الأبيات الثلاثة ما يجوز ترخيمه، لأن الأصل: هو المنع، لأنه يرد السؤال: لماذا قال الناظم: (جَوَزْنَهُ) يعني: الترخيم؟ نقول: الأصل عدم حذف حرف من أجزاء الكلمة، حينئذ لا يُعَدَّل إليه إلا بشروط.

ولذلك قيل: من شروط الترخيم مطلقاً .. (مطلقاً) يعني: لا يُقَدَّم عليه في باب النداء، من شروطه: ألا يكون مُختَصّاً بالنداء، يعني: الذي يقبل الترخيم ألا يكون مُختَصّاً بالنداء فلا يُرَخَّم (فُلٌ وفُلةٌ) هذا ما يقبل الترخيم.

الثاني: ألا يكون مندوباً، المندوب لا يُرَخَّم، وهذا واضح.

الثالث: ألا يكون مُستغاثاً، وهذا يكاد يكون متفق عليه الثلاثة الأولى: أن لا يكون مُختَصّاً بالنداء (فُلٌ .. فُلةٌ)، وأن لا يكون مندوباً، وأن لا يكون مُستغاثاً، هذا محل وفاق.

الرابع: ألا يكون مبنياً قبل النداء، فلا يُرَخَّم نحو: (حَدَام)، وسيأتي أنه يُرَخَّم (سبويه). فإما أن يقال: بأن الشرط هنا - لأنه اشترطه السيوطي في همع الهوامع - إما أن يقال بأن الشرط هنا في غير المركب تركيب مزجي، لذلك مثَّل ب: (حَدَام)، وإما أن يقال: بأن القائل بجواز ترخيم (سبويه) لا يُسلِّم بهذا الشرط، سيأتي أن (سبويه) يُرَخَّم على الصحيح، إذاً: إما أن يُجْعَلَ هذا الشرط بغير المركب المزجي المختوم بـ (ويه)، وإما أن يقال فيه نزاع، والصواب ما سيأتي.

والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ... !!!

عناصر الدرس

* الترخيم بحذف حرفين وشروطه

* ترخيم المركب ترخيم الجملة

* اللغات في آخر المرخم

* ترخيم غير المنادى.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

ما زال الحديث في باب الترخيم، وقلنا: (المُرَّحَم) على أربعة أنواع:

النوع الأول: ما يُحذف منه حرف واحد، وهو الذي أشار إليه بقوله:

(وَجَوَزَنَّهُ مُطْلَقًا فِي كُلِّ مَا أَنْتَ بِهَا) ثُمَّ قَالَ:

..... وَاحْطَلَا

إِلَّا الرُّبَاعِيَّ تَرْخِيمَ مَا مِنْ هَذِهِ هَا قَدْ خَلَا

.....

ذكر نوعين:

النوع الأول: كل منادى اتصلت به تاء التانيث، حينئذٍ يُرَخَّم بحذف التاء نفسها، وما

قبل التاء قال: (وَالَّذِي قَدْ رُحِّمًا بِحَذْفِهَا) حذف الهاء (وَقَرُّهُ بَعْدُ) يعني: بَعْدَ حَذْفِهَا

(وَقَرُّهُ) أبقيه على ما هو عليه، هذا النوع الأول.

ثم قال: (وَاحْطَلَا) أي: امنعن، (ترخيم ما قد خلا من هذه الهاء) ك: (سُعاد وزينب)

مثلاً، فهذا الأصل فيه: المنع، إلا ما استوفى أربعة شروط: أن يكون رباعياً فما فوق ..

أن يكون علماً، وأن يكون غير مُرَكَّبٍ تركيباً إضافياً ولا تركيباً إسنادياً، فإذا وجد في

الاسم مُستكماً لهذه الشروط الأربعة جاز ترخيمه وإلا فلا، وذكرنا محترزات الشروط

السابقة.

ثم شرع في النوع الثاني: وهو ما يُحذف منه حرفان.

الترخيم قلنا: على أربعة أقسام، النوع الأول: ما يُحذف منه حرف واحد، والنوع الثاني:

ما يُحذف منه حرفان، قال:

وَمَعَ الْآخِرِ احْذِفِ الَّذِي تَلَا ... إِنَّ زَيْدَ لَيْنًا سَاكِنًا مُكَمَّلًا

أَرْبَعَةً فَصَاعِدًا وَاحْطَلَفُ فِي ... وَآوٍ وَيَاءٍ بِهِمَا فَتَحُ فُفِي

(وَمَعَ الْآخِرِ احْذِفِ) .. (واحذف مع الآخر) (الَّذِي تَلَا) يعني: تلاه الآخر.

(احذف): هذا فعل أمر هنا للوجوب، يعني: ليس على جهة الجواز، بل هو أمر

واجب، (احذف مع الآخر في الترخيم).

(وَمَعَ الْآخِرِ) يعني: مع حذف الحرف الآخر في الترخيم احذف وجوباً الحرف الذي

تلاه، (تلا .. تلاه الآخر) يعني: الحرف الذي قبل الأخير احذفه معه، يعني: تحذف الحرف الأخير والذي قبله، هنا على حذف موصوفات.
(وَمَعَ الآخر) يعني مع حذف الحرف الآخر في الترخيم السابق، احذف وجوباً الحرف الذي فـ: (الَّذِي) هذا صفة لموصوفٍ محذوف، أي: الحرف الذي (تلاً) (تلا الآخر هو .. إياه) يعني: تلاه، فالضمير العائد على الاسم الموصول محذوف، والضمير المستتر الفاعل يعود على (الآخر).

و (مَعَ) هذا مُتَعَلِّقُ بِقَوْلِهِ: (احْذِفِ)، وهو مضاف و (الآخر) مضافٌ إليه، (احْذِفِ) (الَّذِي) (الَّذِي) هذا مفعول به، وجملة (تلاه) لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، أي: الذي تلاه الآخر، وهو ما قبل الآخر، لكن ليس مطلقاً قال: (إِنْ) يعني: بشروطٍ أربعة:

(إِنْ زِيدَ) .. إِنْ كَانَ زَائِداً لَيْنَاً سَاكِناً مُكْمِلاً .. أَرْبَعَةً فَصَاعِداً
إِنْ وُجِدَتْ فِيهِ هَذِهِ الشُّرُوطُ الْأَرْبَعَةُ وَجِبَ حَذْفُ مَا قَبْلَ الْآخِرِ مَعَ الْآخِرِ، (إِنْ زِيدَ) هذا مُغَيَّرُ الصِّيغَةِ: (زاد .. زيد) (زيد هو) يعني: الذي تلاه الآخر، (إِنْ زِيدَ) إِنْ كَانَ زَائِداً.

(لَيْنَاً) يعني: حرف عِلَّةٍ وليس بصحيح، (سَاكِناً) لا مُتَحَرِّكاً، (مُكْمِلاً أَرْبَعَةً فَصَاعِداً) حينئذٍ جاز أن يُحْذَفَ مَعَ الْآخِرِ.
قوله: (إِنْ زِيدَ) أي: إِنْ كَانَ مَا قَبْلَ الْآخِرِ حَرْفاً زَائِداً، و (زِيدَ) هذا مُغَيَّرُ الصِّيغَةِ .. فعل الشرط، (إِنْ زِيدَ) يعني: إِنْ كَانَ مَا قَبْلَ الْآخِرِ زَائِداً، فَإِنْ كَانَ أَصْلِيّاً لَمْ يَجْزِ حَذْفُهُ، وَلَوْ كَانَ ظَاهِرُهُ لَيْنَاً سَاكِناً، وَهَذَا فِيمَا إِذَا كَانَ فِي الْأَصْلِ عَيْناً ثُمَّ قُلِبَتْ أَلْفاً نَحْوُ: (مُخْتَار)، قالوا: لا تُحْذَفُ الْأَلْفُ هَذِهِ، وَلَوْ كَانَتْ لَيْنَاً سَاكِناً مُكْمِلاً أَرْبَعَةً، نَقُولُ: هَذَا لَا يَجُوزُ حَذْفُهُ، لِأَنَّ هَذِهِ الْأَلْفَ عَيْنَ الْكَلِمَةِ: (مُخْتَار .. مُفْتَعِل) هَذَا الْأَصْلُ، تَحَرَّكَتِ الْيَاءُ وَانْفَتَحَ مَا قَبْلَهَا فَقُلِبَتْ أَلْفاً.

إِذَا: إِذَا كَانَ أَصْلِيّاً لَا يُحْذَفُ، نَحْوُ: (مُخْتَار) ومثله: (مُنْقَاد .. قاد يقود .. مُنْقَوْد) هذا الْأَصْلُ. علمين لأن الألف فيهما مُنْقَلِبَةٌ عَنْ عَيْنِ الْكَلِمَةِ فَتَقُولُ: (يَا مَخْتَا .. يَا مَنْقَا) مثل: (يَا سَعَا .. سَعَاد .. يَا سَعَا) فَيُحْذَفُ مِنْهُ حَرْفٌ وَاحِدٌ وَلَا يُحْذَفُ الَّذِي تَلَاهُ الْآخِرُ، لِمَاذَا؟ لِأَنَّ شَرْطَ جَوَازِ حَذْفِ مَا قَبْلَ الْآخِرِ: أَنْ يَكُونَ زَائِداً، فَإِذَا كَانَ أَصْلِيّاً وَلَوْ فِي ظَاهِرِهِ لَيْنَاً سَاكِناً مُكْمِلاً أَرْبَعَةً فَصَاعِداً، نَقُولُ: لَا يَجُوزُ حَذْفُهُ، لِأَنَّ الْأَصْلِيَّ أَصْلِيَّ كَاسْمِهِ، حِينَئِذٍ لَوْ رُجِّمَ بِحَذْفِ الْآخِرِ وَهُوَ حَرْفٌ أَصْلِيٌّ، لَا يُحْذَفُ مَعَهُ الْحَرْفُ الَّذِي

قبله، وإنما يُتوسَّع في اللين الساكن، وأما الصحيح فلا.

إذاً: (مُختار) نقول: هذه الألف جاءت رابعة وهي حرف لين وساكن، لكنه لا يُحذف لكونه مُنقلَباً عن عين الكلمة، وعين الكلمة أصلية: (مُختَر .. منقود) فإذا رَحَّمته وهو عَلِمَ تقول: (يا مختا .. يا منقا) بحذف الراء فقط.

(إِنْ زِيدَ لِيناً)، (زِيدَ) هذا مُغَيَّر الصيغة، والضمير المستتر نائب فاعل، (لِيناً) هذا حالٌ منه، إن زيد الحرف الذي قبل آخره .. الذي تلاه الآخر، زيد حال كونه لِيناً، (سَاكِناً) نعت له .. نعتٌ أول، (مُكَمِّلاً) هذا نعتٌ ثاني.

(إِنْ زِيدَ لِيناً) أي: حرف لين، وهو الألف والواو والياء، يعني: أن يكون ألفاً، أو واواً، أو ياءً، بشرط ألا يكون الألف مثلاً مُنقلَباً عن واوٍ أصلية أو ياءٍ أصلية كما الشأن في (مختار) و (منقاد)، فإن كان صحيحاً لم يُحذف، سواء كان مُتحرِّكاً نحو: (سَفَرَجَل) إذا رُحِّمَ (سَفَرَجَل) يقال: (سَفَرَج .. سَفَرَج) بحذف اللام فقط، ولا يجوز حذف الجيم معه، لأنه ليس بحرف لين بل هو حرفٌ صحيح.

أو ساكناً نحو: (قِمَطْرٌ) نقول: يُحذف الراء فقط (يا قِمَطْ) ولا يجوز حذف ما قبل الآخر، فتقول: (يا سَفَرَج .. يا سَفَرَج) و (يا قِمَطْ .. يا قِمَطْ) خلافاً للراء في (قِمَطْرٌ) فإنه يجيز: (يا قِم .. قِم .. يا قِم) يُجَوِّز فيه حذف الحرفين.

إذاً: (إِنْ زِيدَ لِيناً) أي: حرف لِين وهو الألف والواو والياء، فإن كان صحيحاً مُتحرِّكاً أو ساكناً لم يَجْز حذفه.

(إِنْ زِيدَ لِيناً سَاكِناً) فإن كان مُتحرِّكاً لم يَجْز ولو كان حرف عِلَّةٍ: واو أو ياء .. فإن كان مُتحرِّكاً لم يُحذف، نحو: (هَبَّيْخ) عندنا ياءان: الياء الثانية مُحرَّكة لأن الأولى مُدْعَمَةٌ فيها، حينئذٍ نقول: ليست بساكنة فلا يَجْز حذفها، (قَتَّورٌ) نقول: الواو مُشَدَّدة، حينئذٍ الواو الثانية لا يجوز حذفها لأنها مُتحرَّكة، وشرط الحذف: أن تكون ساكنة، (هَبَّيْخ) قيل: الغلام السمين الممتلي، و (قَتَّورٌ) بزنة: (سَفَرَجَل): الصعب اليبوس من كل شيء.

(مُكَمِّلاً أَرْبَعَةً فَصَاعِداً) إن كان ثلاثياً فلا يجوز الحذف منه البتَّة، ولو كان الألف .. ولو كان ما قبل الأخير واواً، أو ياءً، ساكناً وهو حرف لِين، فلا يجوز حذف الثالث، خلافاً للراء، كما في نحو: (ثُمود) وقَعَت الواو هنا ثالثة لا رابعة، والشرط: أن يَقَعَ حرف اللين رابعاً، وليس المراد: رُباعي الكلمة، ثُمَّ قَدْ يتلوه حرفٌ أو حرفان، ف (ثُمود) لا يصح ترخييمه بحذف حرفين، وإنما بحرفٍ واحد، لماذا؟ لكون الواو هنا وقعت ثالثة، والشرط أن تقع رابعةً فصاعداً.

حينئذٍ يُقال: (يا ثَمُو، أو: يا ثَمِي) إذاً لا يُحذف منه الواو، وإنما يُحذف منه الدال فقط، فيقال: (يا ثَمُو) بحذف الدال.

وكذلك: (عِماد) يُقال: (يا عِما) لا يقال: (يا عم) وكذلك: (سعيد) يُقال: (يا سَعي) ولا يُقال: (يا سع) لكون الياء وقعت ثالثة، والشرط أن تقع رابعةً. إذاً: بهذه الشروط الأربعة يجوز الحذف .. حذف حرفين .. أن يكون الترخيم بحذف حرفين، مثل: (منصور) وقعت رابعة وهي زائدة، لأنه على وزن (مفعول) وكذلك ساكنة، حينئذٍ تقول: (يا مَنْصُ) بحذف الواو والراء، فَرَحِمَ بحذف حرفين، هذا في الرباعي.

(فَصَاعِدًا): فذهب العدد صاعداً، هذه حالٌ .. منصوبٌ على الحالية، (فَصَاعِدًا) مثل: (مَصَابِيح) .. عَلَم، إذا جَعَلْتَهُ عَلَماً وقعت خامسة هنا، فتقول: (يا مَصَابٍ .. يا مَصَابُ) بحذف الياء والحاء، تحذف حرفين (يا مصابيح .. يا مَصَابٍ .. يا مَصَابُ). والسادس نحو: (اسْتِخْرَاج)، لو سُمِّيَ رجلٌ بـ (اسْتِخْرَاج) وَقَعَتِ الألفُ خامسةً، حينئذٍ تُحذفُ الألفُ والجيمُ تقول: (يا اسْتِخْرِ .. يا اسْتِخِرْ) على اللغتين، إذاً: وَمَعَ الْآخِرِ احْذِفِ الَّذِي تَلَا ... إِنَّ زَيْدَ لَيِّنًا سَاكِنًا مُكَمَّلًا أَرْبَعَةً فَصَاعِدًا

يجب أن يُحذف مع الآخر ما قبله إن كان زائداً لَيِّنًا، أي: حرف لَيْنٍ ساكناً رابعاً فصاعداً، وذلك نحو: (عثمان) و (منصور) و (مسكين) و (شمال) و (قنديل) و (أسماء):

يَا أَسْمُ صَبْرًا عَلَى مَا كَانَ مِنْ حَدَثٍ ..

(يا أَسْمُ .. يا أسماء) حُذِفَتِ الألفُ والهمزة، هذا مستوفٍ للشروط.

يَا أَسْمُ صَبْرًا عَلَى مَا كَانَ مِنْ حَدَثٍ ..

(مروان .. يا مَرُو .. يا مَرَو):

يَا مَرُو إِنَّ مَطِيَّتِي مَحْبُوسَةٌ ..

إذاً: جاز حذف الألف والنون كما حُذِفَتِ من (أسماء) الألف والهمزة، كذلك: (عثمان) فتقول: (يا أَسْمُ) .. (يا عثم) .. (يا مَنْصُ) (يا مسكُ) .. مسكين لو سُمِّيَ رجلٌ (مسكين) بماذا تُدَلِّله؟ (يا مسكُ)، وكذلك: (شمال .. يا شِمالُ) و (قنديل .. يا قنْدُ) فإن كان غير زائدٍ كـ: (مُختار) أو غير لينٍ كـ: (قِمَطرٍ) وهو الجمل القوي الضَّخَمُ،

والرجل القصير، أو غير ساكن ك: (قَنُور)، أو غير رابع ك: (مَجِيد) لم يجوز حذفه. ليس المراد أنه لم يجوز ترخيمه لا، لم يجوز حذفه بحرفين، وإنما يُرَخَّم بحذف حرفٍ واحدٍ فحسب، والكلام فيما يُحذف مع الأخير ما قبله، وليس فيما يُرَخَّم بحرفٍ أو لا .. هذا سبق، فكل ما ذُكر من الممنوع، نقول: يُمنع ترخيمه بحذف حرفين، لا أنه لا يُرَخَّم .. لا، يُرَخَّم وإنما يحذف حرفٍ واحدٍ فتقول: (يا مختا) و (يا قمط) و (يا قنؤ) و (يا مجي .. مجيد) ترخمه: (مجي).
ثم قال:

..... وَالْخُلْفُ فِي ... وَאוּ وَيَاءٍ بِيَمَا فَتَحَ قُفِي

(وَالْخُلْفُ) هذا مبتدأ، (فِي وَاوٍ وَيَاءٍ)، (فِي وَاوٍ) متعلّق بالخلف لأنه مصدر، (وَيَاءٍ) معطوف عليه، (بِيَمَا فَتَحَ)، (بِيَمَا) هذا خبر مُقدّم، و (فَتَحَ) مبتدأ مؤخر، والجملة من المبتدأ المؤخر والخبر المُقدّم في محل خفض صفة لواو وياء.
(فِي وَاوٍ وَيَاءٍ) مُحَرَّكَيْنِ بفتح، (قُفِي) أي: تُبَع، يعني: الخُلْفُ قُفِي، هذا خبر المبتدأ. قوله: (إِنْ زِيدَ لَيْنًا) يعني: حرف عِلَّة، فيكون ما قبله - يعني: حَرَكَته - من جنس حرف اللين، إن كان واواً يكون ما قبله مضموماً، وإن كان ياءً كان ما قبله مكسوراً، هنا إذا كانت الواو والياء ما قبلهما مفتوح هل يُلْحَقُ بمثل (منصور) و (سلمان) و (أسماء) ونحو ذلك؟ قال: فيهما خُلْفٌ، يعني: فيهما خُلْفٌ بين النحاة، مثل: (فِرْعَوْن) و (غُرَيْبُ) هذا طيرٌ من طيور الماء، طويل العنق.
(فِرْعَوْن) هل يُرَخَّم أم لا .. هل الواو هذه مثل واو (منصور)؟ الجواب: لا، (منصور) الصاد مضمومة، إذاً: واوٌ قبلها ضَمَّةٌ، وهنا واوٌ قبلها فتحة، (فِرْعَوْن) وكذلك: (غُرَيْبُ) ياءٌ قبلها فتحة، ففيه خلافٌ بين النحاة.
فمذهب الفراء والجرمي: أنهما يُعاملان مُعاملة (مسكين) و (منصور) يعني: يُرَخَّمَانِ بحذف حرفين، يُحذف مع الآخر كالذي قبله حركة مُجانسة مثل (منصور) و (مسكين)، فتقول عندهما: (يا فِرْعَ .. فِرْعُ) بالفتح والضم، و (يا غُرْنَ) يحذف الياء والقاف، و (فرعون) يحذف الواو والنون.

ومذهب غيرهما من النحويين: عدم جواز ذلك، حينئذٍ يُرَخَّم بحذف حرفٍ واحد، فتقول: (يا فِرْعُو) مثل (يا ثَمُو)، و (يا غُرَيْي) بإثبات الياء.
إذاً: إذا كانت الواو والياء مفتوحاً ما قبلهما حينئذٍ فيه خلاف بين النحاة، منهم من جَوَّز ترخيمه بحرفين، ومنهم من لم يُجَوِّزه بل أبقاه على أصله: وهو يحذف حرفٍ واحدٍ.

إذاً النوع الثاني مِمَّا يُرَخَّم: ما يُرَخَّم بِحذف حرفين، وهو ما اشتمل على أربعة شروط: أن يكون زائداً، وهذا الزائد يكون حرف لئ .. ساكناً، وما قبله وحركته مُجانسة له .. مُكَمِّلاً أربعةً فصاعداً، يعني: أربعة حروف فصاعداً، حينئذٍ يجوز ترخيمه بِحذف حرفين .. يكون من النوع الثاني.

(وَالْخَلْفُ فِي وَاوٍ وَيَاءٍ بِمِمَّا فَتَحَ قُفْيِ) هذا أشار إلى أن حرف اللين إذا لم يكن ما قبله حركة مُجانسة له، هل يُرَخَّم أم لا؟ ففيه مذهبان للنحاة، ولذلك أطلقه الناظم ولم يُرَجِّح، (والخلف قفي بواوٍ وياءٍ بمما فتح) الباء للتعدية الخاصة مُتعلِّقة بـ: (قُفْيِ)، فالمعنى: أُتبع الفتح، أي: جُعِلَا تابعين للفتح، يعني: أن حرف اللين إذا كان قبله حركة غير مُجانسة له، نحو: (فِرْعَوْن) و (عُرْنِيق) ففي حذفهما مع الآخر خلافٌ بين النحاة. وَالْعَجَزُ اخْدِفْ مِنْ مُرْكَبٍ وَقَلَّ ... تَرْخِيمٌ جُمْلَةً وَذَا عَمُرُو نَقَلْ

هذا النوع الثالث: وهو ما يُرَخَّم بِحذف كلمة وهو العَجَزُ، وهذا في المركب تركيب مزجي أو تركيب إسنادي، فيحذف بِحذف عَجَزِهِ، المركب له صدر وعَجَزُ، أوله يُسمى: صدرًا، وثانيه يُسمى: عَجَزًا .. مؤخره يعني، حينئذٍ الترقيم يكون بِحذف آخره. (وَالْعَجَزُ اخْدِفْ مِنْ مُرْكَبٍ)، (اخْدِفْ الْعَجَزُ) هذا مفعول مُقَدَّم، (مِنْ مُرْكَبٍ) مُتعلِّق بقوله: اخْدِفْ، (اخْدِفْ أَنْتَ الْعَجَزُ .. عجز المركب)، (مِنْ مُرْكَبٍ) هذا أشبه ما يكون بيان للعجز، من أين؟ (مِنْ مُرْكَبٍ) تركيب مزج، لأنه كما سبق أن الناظم اشترط: (دُونَ إِضَافَةٍ وَإِسْنَادٍ مُتَمٍّ).

حينئذٍ نقول: اخْتَرَزَ بهذين النوعين عن المركب تركيباً مزجياً، (وَالْعَجَزُ اخْدِفْ مِنْ مُرْكَبٍ) أطلق المركب، واستثنى هناك الإضافي والإسنادي، فدلَّ على أنه أراد هنا المركب المزجي، فنحمله على المركب المزجي نحو: (بَعْلَبَكْ وسيبويه)، (بَعْلَبَكْ) هذا مُرْكَب من كلمتين: (بَعْل) و (بَكْ)، إذا أَرَدْتَ الترقيم، قال: اخْدِفْ الْعَجَزُ من المركب الإضافي، فتقول: (بَعْل .. يا بعل) تحذف (بَكْ) لأن هذا هو الْعَجَزُ و (بَعْل) هو الجزء الأول، و (سيبويه) (يا سَيْب) تحذف (وَيْه) لأنه مُرْكَب من كلمتين: (سَيْب) و (وَيْه) وهذا هو المختوم بـ (وَيْه).

إذاً: نُحَوِّ (بَعْلَبَكْ) و (سيبويه)، وذكرنا في السابق: أنَّ من شروط الترقيم العام: ألا يكون مبنياً قبل النداء، وهنا جَوَزُوا (سيبويه) حينئذٍ نقول: من جَوَزَهُ هنا لم يشترط ذاك الشرط هناك .. حذف الشرط، لذلك قلنا: الشروط الثلاثة الأولى مُتَّفَقٌ عليها: ألا يكون مندوباً .. ألا يكون مستغاثاً ونحو ذلك.

وأما ألا يكون مبنياً قبل النداء هذا ليس مُتَّفَقاً عليه، فلا اعتراض حينئذٍ، فمن مثل بـ

(سَيَبُوْهُ) حينئذٍ نقول: هذا لا يُشترط عنده أن الترقيم لا يدخل ما كان مبنياً قبل النداء، ومن اشترط يحتمل أنه يُمثَّل به على قلة، وإذا كان كذلك فيكون نادراً فلا يقاس عليه.

نحو: (بَعْلَبْكَ) و (سَيَبُوْهُ) فتقول: (يا بَعْلُ) و (يا سَيِّبُ)، وكذلك تفعل في المركب العددي، لو سُمِّي: (خمسة عشر) رَجُلٌ .. عَلَمًا، تقول: (يا خمسة) وتحذف (عشرة)، وكذلك تفعل في المركب العددي، فتقول في (خمسة عشر) عَلَمًا: (يا خمسة)، إذا قيل: (يا خمسة) حينئذٍ كيف تقف عليه؟ قيل: بهاء السكْتِ: (يا خمسَه) في اللغتين: من ينتظر ومن لا ينتظر، إذا: إذا وَقَفْتَ على المُرَحَّم في العددي تقف عليه بهاء السكْتِ مُطلقاً، على اللغتين: لغة من ينتظر ومن لا ينتظر.

وَأَمَّا (بَعْلَبْكَ) إذا رَحَّمْتَه هذا فيه تفصيل. و (بَعْلَبْكَ) إذا رُحِّمَ ثُمَّ وَقَفْتَ: فعلى لغة من ينتظر - يعني: المحذوف - يجوز أن تقول: (يا بَعْلُه) بهاء السكْتِ، ويجوز ألا تأتي بها وتقف بالإسكان، فعلى لغة من ينو المحذوف تقول: (يا بَعْلُه .. يا بَعْلُ) بالإسكان أو بهاء السكْتِ، وأما على لغة من لا ينتظر المحذوف .. من لا ينوي المحذوف، فيتَحَتَّم الوقف عنده بالإسكان: (يا بَعْلُ) ولا يجوز أن تأتي بهاء السكْتِ، لأنه يقول: (يا بَعْلُ) بالضَّمِّ كما سيأتي.

وذهب الأخفش: إلى أنه يُرَدُّ العَجْزُ المحذوف من المركب المُرَحَّم عند الوقف، فإذا قلت: (يا بَعْلُ .. يا بَعْلُ) حينئذٍ إذا وقفت عند الأخفش تقول: (يا بَعْلَبْكَ) تَرُدُّه، كما ذكرناه في التاء هناك .. في الوقف على (فاطمة) .. هل الراجع أن هاء السكْتِ هي تاء التانيث رجعت أم لا؟ هنا عند الأخفش يرى أنه إذا وقفت على المحذوف .. الكلمة الأخير، حينئذٍ تَرْجِعُ كما كانت.

ومنع الفراء من ترقيم المركب العددي إذا سُمِّي به لا يُرَحَّم .. لو سُمِّي به قال: لا يُرَحَّم، ومنع أكثر الكوفيين من ترقيم ما آخره (ويه)، وذهب الفراء إلى أنه لا يُحَذَفُ منه إلا الهاء فقط فتقول: (يا سَيَبُوْهُ) .. تحذف الهاء فقط، يعني: مِمَّا يُرَحَّمُ بحذف حرفٍ واحدٍ فحسب، وليس مِمَّا يُرَحَّمُ بحذف حرفين أو بحذف كلمة، وإنما رَدَّه إلى النوع الأول. إذا: المركب تركيب مَزَجٍ في ترقيقه خلاف بين النحاة، منهم من جَوَّزه ومنهم من منعه، ثُمَّ إذا رُحِّمَ حينئذٍ يُرَحَّمُ بحذف العَجْزِ، ثُمَّ إذا وَقَفَ عليه ثُمَّ تفصيلٌ على ما ذكرناه. (وَالْعَجْزُ احْذَفُ مِنْ مُرَكَّبٍ) يعني: تركيب مزج، ولذلك قال بعضهم: المنقول أن العرب لم تُرَحِّمِ المركب، وإنما أَجَارَه النحاة قياساً، يعني: لم يُسَمَعْ في لسان العرب أنه رَحِّمُوا

المُرْكَب، وإنما جَوَّزه النحاة من باب القياس اجتهاداً، وإلا لم يُسَمَّع.
(وَقَلَّ تَرْخِيمُ جُمْلَةٍ): قليل تَرْخِيمِ جملة، يعني: تَرْخِيمِ عِلْمٍ مُرْكَبٍ تركيب إسنادٍ، وهو المنقول من جملة، وهذا كما سبق: (وَجُمْلَةٌ وَمَا يَمْزِجُ رَكِبًا) وقبل ذلك قال: (وَمِنْهُ مَنْقُولٌ كَفَضْلٍ وَأَسَدٍ).

إذاً: قد يكون منقولاً من جملة اسمية أو فعلية، حينئذٍ إذا رَحِّمَتْ تَحذف الجزء الثاني، سواءً كان فعلاً أو كان اسماً .. مطلقاً في الاسمية والفعلية، (وَقَلَّ تَرْخِيمُ جُمْلَةٍ) ترخيم عِلْمٍ مُرْكَبٍ تركيب إسنادٍ، وهو منقولٌ من جملة: (تَأْبَطُ شَرًّا .. يا تَأْبَطُ شَرًّا) تقول: (يا تَأْبَطُ) وتُحذف (شَرًّا)، (شاب قرناه .. يا شاب) وتُحذف (قرناها)، إذاً: يكون بحذف الكلمة الثانية.

(وَقَلَّ تَرْخِيمُ جُمْلَةٍ) هل يَبَيِّنُ كيف يُرَحِّمُ أم لا؟ قد يُحَالُ إلى السابق: (وَالْعَجَزُ اخْذِفْ) .. قد يُقال بأنه تُحذف العَجَزُ، لكن إذا رددناه إلى السابق حينئذٍ قوله: (مِنْ مُرْكَبٍ) لا نَحْصُهُ بتركيب مزجي، وإنما نَعْمُ الطرفين من أجل أن يكون قوله: (احذف العَجَزُ) عاماً، يشمل ما رَكَّبَ تركيب مزجٍ وما رَكَّبَ تركيب إسنادٍ، إذاً تشمل هذه: مِنْ مُرْكَبٍ إذا قلنا: (وَقَلَّ تَرْخِيمُ جُمْلَةٍ) حينئذٍ إمَّا أن نُدْخِلَهُ في قوله: (مُرْكَبٍ)، وإمَّا أن نُحِيلَ على ما سبق، فنقول قوله: (احذف العَجَزُ مِنْ مُرْكَبٍ) فيُعْمَ هذا: تركيب مزجٍ، وتركيب إسنادٍ، ثُمَّ لثَلَا يُفْهَمُ أَنَّهُمَا مُستَوِيَانِ في القلة والكثرة، قال: (وَقَلَّ تَرْخِيمُ جُمْلَةٍ) هذا مُحْتَمَلٌ ولا إشكال، فإذا حَمَلْنَا (مُرْكَبٍ) على أنه مُرْكَبٌ مزجٍ فقط، حينئذٍ قوله: (وَقَلَّ تَرْخِيمُ جُمْلَةٍ) لم يُبَيِّنْ كيفية الترخيم، لكن لما كان مُرْكَبًا تركيباً إسنادياً فأقرب ما يُحْمَلُ عليه هو المُرْكَبُ التركيب المزجي، فيكون قد دَلَّ بالأول على الثاني، وإن لم يُنصَّ عليه. (وَقَلَّ تَرْخِيمُ جُمْلَةٍ وَذَا عَمَرُو نَقْلَ) .. وَذَا عَمَرُو نَقْلَ، (ذَا) مبتدأ أول، و (عَمَرُو) مبتدأ ثاني، و (نَقْلَ) يعني: نقل عن العرب، (نَقْلَ) خبر المبتدأ الثاني، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول.

(وَذَا عَمَرُو)، (ذَا) الذي هو تَرْخِيمُ الجملة إذا كانت عَلَمًا، (عَمَرُو) الذي هو (سيبويه) .. هذا اسمه، سيبويه: (عمرو بن عثمان بن قُنْبَرٍ الفارسي) وكنيته: (أبو بَشِيرٍ) و (سيبويه) لقبه .. (سيب .. سيبويه)، (سَيْبٌ) بمعنى: تفاح و (وَيْه) بمعنى: رائحة .. رائحة التفاح، لأن الإضافة في لغة العَجَمِ على قلبها في لغة العرب، عندهم المضاف إليه مُقَدَّمٌ على المضاف: (غلام زيد .. زيد غلامٌ) هكذا، هذا مثله: (سيب .. سيبويه) يعني: تفاح رائحة .. رائحة التفاح، هكذا قيل.

(وَذَا عَمْرُو نَقْلٍ) يعني: نقله، الضمير يعود على عمرو، حينئذ يكون هو الرابط بين المبتدأ الأول والجملة، نَقْلُهُ، أي: نقل ذا، الذي هو ترخيم الجملة، نقل ذا عن العرب، وأكثر النحويين لا يُجيزون تَرْخِيمَ المُرَكَّبِ المضمَّن إسناداً كـ (تَأَبَّطُ شراً) وجَوَّزه ابن مالك رحمه الله تعالى بناءً على ما نقله عمرو وهو سيبويه، لأنه في باب الترخيم لم يُجَوِّز، هو سيبويه نفسه في الكتاب، قال: "لا يجوز ترخيم الجملة الإسنادية"، وفي باب النسب لما ذَكَرَ المُرَكَّبَ الإسنادي (تَأَبَّطُ شراً) قال: "يُقال في النسب إليه (تَأَبَّطِي) حيث قال العرب (يا تَأَبَّطُ)"، فَفَهِم ابن مالك ما لم يَفْهَمْه الكثير: وهو أنه في باب الترخيم مَنَعَ، ولكنَّه في باب النسب نَقَلَ عن العرب .. جعله أصلاً وقاس عليه النسب. إذا قيل: (تَأَبَّطُ شراً) وأردت النسبة إليه تَحذف عَجْزَ الكلمة، فتقول: (تَأَبَّطِي) حذفت (شراً) قاسه سيبويه على ما سَمِعَ في لسان العرب .. في الترخيم: (يا تَأَبَّطُ) إذاً: هو مَسْمُوعٌ، لكنَّه لم يُجَوِّزه في باب الترخيم، حينئذ ابن مالك رأى أن عَدَمَ تَجْوِيزه في باب الترخيم هذا رأي، وما ذَكَره في باب النسب هذا نقلٌ، حينئذ لا مانع أن نقف مع نقله ولا نأخذ برأيه، هو مَنَعَ لكنَّه نقل، حينئذ نقول: لا بأس أن نأخذ بنقله، لأنه خاطب وشافه العرب فسمع منهم، إذاً: سمع أنهم قالوا: (يا تَأَبَّطُ) بالتَّرخيم، حينئذ هو المعتمد، وأمَّا رأيه أجاز أو لا هذا رأيه له، ولذلك: العبرة بما روى لا بما رأى، فإذا نُقِلَ عن العرب فهو الأصل.

هنا قال: والذي نَصَّ عليه سيبويه في باب الترخيم أن ذلك لا يجوز، وفَهِم المَصْنِفُ عنه من كلامه في بعض أبواب النسب جواز ذلك، حيث قال نَصّاً سيبويه، قال: "تقول في النسب إلى تَأَبَّطُ شراً: (تَأَبَّطِي) لأن من العرب من يقول: (يا تَأَبَّطُ) " مُنادى .. حينئذ حذفت العَجْزَ، فَدَلَّ على أنه يُرَخِّم، إذاً: هذا هو الأصل، فتقول في (تَأَبَّطُ شراً) (يا تَأَبَّطُ).

إذاً:

وَالْعَجْزَ اخْذِفْ مِنْ مُرَكَّبٍ وَقَلَّ ... تَرْخِيمُ جُمْلَةٍ

قليل جَوَّزه ابن مالك لكنه على قِلَّةٍ، نَحْوُ: (تَأَبَّطُ شراً) .. فتقول: (يا تَأَبَّطُ)، و (برق نخره .. يا برق)، (وَذَا عَمْرُو نَقْلٍ) يعني: نقله عن العرب.

قال الشارح: تَقَدَّمَ أن المُرَكَّبَ تركيب مزج يُرَخِّم، وذكر هنا أن ترخيمه يكون بحذف عَجْزِهِ، تَقَدَّمَ أن المُرَكَّبَ تركيب مزج يُرَخِّم، بالمفهوم .. لم يُنصَّ على ذلك ابن مالك قال: (دُونَ إِصَافَةٍ وَإِسْنَادٍ مُتَمِّمٍ) حينئذ بالمفهوم، لم يُنصَّ على ذلك، وهنا نَصَّ عليه،

فَصَّرَحَ بالمفهوم السابق مع بيان كيفية الترخيم.

" فتقول في (معدى كرب) (يا معدى)، بحذف الجزء الثاني، وتقدّم أيضاً أن المركّب تركيب إسناد لا يُرَخَّم، وذكر هنا أنه يُرَخَّم قليلاً - (وَقَالَ) نصّ .. وأن عمراً يعني: سيبويه نقل ذلك عنه، والذي نصّ عليه سيبويه في باب الترخيم أن ذلك لا يجوز. ثم قال رحمه الله:

وَإِنْ نَوَيْتَ بَعْدَ حَذْفِ مَا حُذِفَ ... فَالْبَاقِي اسْتَعْمِلْ بِمَا فِيهِ أَلِفٌ

إذاً: بقي نوعٌ واحدٌ ممّا يُرَخَّم، وهو: ما يُرَخَّم بحذف كلمةٍ وحرفٍ وهو (اثنا عشر) و (اثنتا عشرة) فقط إذا سُمِّيَ بهما، حينئذٍ تحذف العَجْز والألف، فتقول: (يا اثن .. يا اثنت)، تحذف الألف والجزء الثاني، (اثنا عشر .. يا اثنا عشر)، إذا أردت أن تُرَخِّمَه تقول: (يا اثن .. يا اثن) وتحذف (عشر والألف) لماذا؟ لأن (عشر) هذا في مقام التنوين، فلا يكفي أن يكون ترخيماً، فلا بد من حذف شيءٍ من الجزء الأول .. الصدر، فتحذف منه الألف.

إذاً: الأقسام صارت رباعية: ما يُرَخَّم بحذف حرفٍ واحد .. ما يُرَخَّم بحذف حرفين .. ما يُرَخَّم بحذف كلمة .. ما يُرَخَّم بحذف كلمة وحرفٍ. ثم في المُرَخَّم بعد الترخيم لغتان في لسان العرب وهما: ما يُعْنَوْنَ لهما بلغة من ينتظر ولغة من لا ينتظر، من ينتظر يعني: ينتظر المحذوف .. ينويه، ولذا عبّر هنا الناظم بالتيّة، يعني: يحذف الحرف والحرفين ويُقدَّر وجوده، حينئذٍ المحذوف كالموجود هنا، وإن لم يكن لعلّة تصريفية، وأمّا من لا ينتظر فيقطع الكلمة، يجعل الكلمة كأنها موضوعة على تلك الحروف، يبني عليه أنه إذا راعى المحذوف فيقول: (يا جَعَفَ) بفتح الفاء لأنه يقول: (يا جَعْفَرُ) إذاً: حذف الراء وهو ينتظر، يعني: ينوي المحذوف، إذا نوى المحذوف حينئذٍ يُبْقِي الفاء على حالها، فيقول: (يا جَعَفَ) ولا يجوز تغييرها، هذا على لغة من ينتظر، ينتظر ماذا؟ ينتظر المحذوف أو ينوي المحذوف.

وعلى لغة من لا ينتظر المحذوف حينئذٍ جعل المحذوف نسياً منسياً، لم ينوه ولم يلتفت إليه، حينئذٍ يُعامل الموجود مُعاملة كلمة تامة، كأن الكلمة أول ما وُضِعَتْ: (جَعَفُ) حينئذٍ صار مثل: (زَيْدُ)، و (زَيْدُ) هذا يكون مبنياً على الضمّ، فيبنيه على الضمّ، فيقول: (يا جَعَفُ .. يا حَارُ .. يا مَنْصُ .. يا مِسْكُ) كلها يبنّيها على الضمّ، كأن آخر الكلمة (الفاء) من (جَعَفُ) .. كأنها هكذا وُضِعَتْ ابتداءً لم يحذف شيئاً، حينئذٍ يبنّيه على الضمّ، يقول: (يا جَعَفُ .. يا مَنْصُ .. يا مِسْكُ .. يا حَارُ .. الخ) هذه لغة من لا

ينتظر، يعني: لا ينتظر المحذوف.

(وَإِنْ نَوَيْتَ بَعْدَ حَذْفٍ) بعد الترخيم بالحذف سواء الذي حُذِفَ حرف، أو حرفان، أو كلمة، أو كلمة وحرف، فشمّل الكل. شَمِلَ ما حُذِفَ منه حرفٌ نحو: (يا جَعْفُ في جَعْفَرٍ)، وما حُذِفَ منه حرفان: (يا مَرْؤ .. مَرْؤ في مروان)، وما حُذِفَ منه كلمة نحو: (يا بَعْلُ في بَعْلَيْكَ)، (وَإِنْ نَوَيْتَ بَعْدَ حَذْفٍ) إذا: أطلق الحذف هنا فشَمِلَ الأنواع الثلاثة.

(ما حُذِفَ)، (ما) اسمٌ موصول بمعنى: الذي، مفعولٌ لقوله: (نَوَيْتَ) .. (وَإِنْ نَوَيْتَ ما حُذِفَ) الذي حُذِفَ من حرفٍ، أو حرفين، أو كلمة، أو كلمة وحرف، إن نويته، أي: نويت ثبوت المحذوف بعد حذفه للتخيم، (فَالْبَاقِي اسْتَعْمِلَ بِمَا فِيهِ أُلْفٌ) فاستعمل الباقي بعد الحذف .. استعمله بما فيه على حاله أُلْفٌ، من فتحٍ أو كسرٍ أو ضمٍّ، يعني: تُبْقِيهِ على حاله، فتقول في ترخيم حارثة: (يا حَارِ) الباقي بعد الحذف .. حذف الثاء والياء أبقيه كما هو لا تغيره، وفي (مِسْكَ .. يا مسكين) تُحذف الياء والنون، فتقول: (يا مِسْكَ) تبقي الكاف مكسورة كحالتها .. بما أُلِفَ عليه قبل الحذف، وهو كونها مكسورة، وتقول في منصور: (يا مَنْصُ) .. (سُعَاد .. يا سُعَا) تبقى كما هي، هذا في لغة من ينوي. وَإِنْ نَوَيْتَ ما حُذِفَ بعد حذفٍ، (فَالْبَاقِي) هذا مفعول مُقَدَّم لقوله: (اسْتَعْمِلَ) .. فاستعمل الباقي .. الباقي من المُرْخَم، (اسْتَعْمِلَ بِمَا فِيهِ أُلْفٌ) يعني: بالذي أُلِفَ فيه، (أُلْفٌ) هذا صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، و (فِيهِ) متعلق به، و (ما) .. الباء هذه للملايسة: جار مجرور مُتَعَلِّق بقوله: (اسْتَعْمِلَ)، و (ما) واقعة على حال، يعني: على حاله الذي أُلِفَ عليه قبل الحذف .. قبل الترخيم، إن كان مكسوراً فأبقيه مكسوراً .. إن كان مفتوحاً فأبقيه مفتوحاً .. إن كان مضموماً فأبقيه مضموماً، هذه لغة من ينتظر.

وَإِنْ نَوَيْتَ بَعْدَ حَذْفٍ ما حُذِفَ ... فَالْبَاقِي اسْتَعْمِلَ بِمَا فِيهِ أُلْفٌ

بما أُلِفَ فيه قبل الحذف، وتُسمى هذه لغة من ينوي، ولغة من ينتظر، عبّر الناظم هنا بالنية، لغة من ينوي، يعني: ينوي المحذوف، أو لغة من ينتظر، يعني: ينتظر المحذوف. وَاجْعَلْهُ إِنْ لَمْ تَنْوِ حَذُوفًا كَمَا ... لَوْ كَانَ بِالْآخِرِ وَضَعًا تَمَّما

(وَاجْعَلْهُ) أي: الباقي من المُرْخَم، أو الضمير عائد على الحرف الذي قبل المحذوف،

(اجْعَلْهُ) يعني: الحرف الذي قبل المحذوف، (إِنْ لَمْ تَنْوِ مَحْذُوفًا) ما هو المحذوف؟ الحرف، أو الحرفان، أو الكلمة، أو الكلمة والحرف، إن لم تنوّه .. لم تنتظره، (اجْعَلْهُ) الضمير هنا: مفعول أول، (كَمَا لَوْ كَانَ) .. (كَمَا لَوْ الْأَعْدَمَا) .. هذا مثله، الكاف هنا داخله على (ما) زائدة، و (لَوْ) هذه مصدرية، لأن المصدر لا يدخل على الحرف المصدري، حينئذٍ إمّا أن نجعل (لَوْ) زائدة أو (ما) زائدة .. واحد منهما.

(كَمَا) نقول: هذه زائدة، و (لَوْ) حرف مصدر، حينئذٍ الكاف داخله على المصدر، يعني: ككون الآخر مُتَمَمًا وضعاً، يعني: نجعل الآخر كأنه آخر ما وُضِعَتْ عليه الكلمة، (وَأَجْعَلْهُ إِنْ لَمْ تَنْوِ مَحْذُوفًا) اجْعَلْهُ أي: الباقي من المُرَحَّم كما لو كان الباقي بالآخر - أي: آخره بعد الحذف - تَمَّ وضعاً يعني: في الوضع، (وَضْعًا) هذا منصوب على التمييز أو حال، (تَمَّ) الألف هذه للإطلاق، أي: كالاسم التام الموضوع على تلك الصيغة، فيُعْطَى آخره من البناء على الضمِّ وغير ذلك من الصحة والإعلال ما يستحقه لو كان آخرًا في الوضع.

إذاً: كأن (جَعَفَ) (الفاء) هذه هي آخر الكلمة، كأنها مثل (زيد) .. كأن الواضع وضع هذه الكلمة على ثلاثة أحرف، حينئذٍ ماذا تصنع إذا قلت: (يا جَعَفَ)؟ تبنيه على الضم فتقول: (يا جَعَفُ .. يا مِسْكُ .. يا مَنْصُ) فتَقْدِرُ الضَمَّةَ هنا، لأن هذه الضَمَّةَ في الأصل ليست ضَمَّةَ بناء: (مَنْصُ) ليست الضَمَّةَ ضَمَّةَ بناء، وإنما هي حركة بُنْيَةٍ، فإذا نَوَيْتَ ضَمَّهُ حينئذٍ حذفت هذه الضَمَّةَ وجئت بضَمَّةَ بناء، فقلت: (يا مَنْصُ).

إذاً: (يا مَنْصُ) يحتمل على اللغتين، (مَنْصُ) بهذا اللفظ يحتمل أنه على لغة من ينتظر، ولغة من لا ينتظر، إن جَعَلْتَ الضَمَّةَ هذه ضَمَّةَ بُنْيَةٍ فهي لغة من ينتظر، وإن جَعَلْتَهَا ضَمَّةَ بناء فهي لغة من لا ينتظر.

(وَأَجْعَلْهُ إِنْ لَمْ تَنْوِ مَحْذُوفًا) اجعله ككون الآخر مُتَمَمًا وضعاً، أي: كالاسم التام الموضوع على تلك الصيغة، وحينئذٍ يُبْنَى على الضمِّ، ويُعَامَلُ معاملة الموضوع على هذا اللفظ.

(فَقُلْ عَلَى الْأَوَّلِ) أي: على الوجه الأول .. وهو مذهب من ينتظر .. لغة من ينتظر، (فِي ثَمُودَ يَأْتُو)، ثَمُودَ تقول: (يا ثَمُو) بإثبات الواو، والأصل: أنه لا يوجد كلمة .. اسمٌ مُعَرَّبٌ آخره أَلِفٌ لازمة البتة .. لا يوجد في لسان العرب، قيل: إلا (سمندو) و (قمندو)، أما اسمٌ مُعَرَّبٌ آخره واوٌ لازمة قبلها ضَمَّةٌ لا يوجد إلا ويجب قلب الواو والياء والضممة كسرة، لا بُدَّ من القلب .. لا بد من الإعلال، وحينئذٍ إذا قيل: (يا ثَمُو)

على لغة من ينتظر، هل يرد هذا الإيراد؟
نقول: لا، لا يرد؛ لأن الكلمة هنا: (يا تَمُو) مع انتظار ونية الحذف المحذوف، حينئذٍ
الواو هذه هل هي آخر حقيقة أم حشواً؟ حشواً، لأنه على لغة من ينتظر، فلا يرد
الإيراد بأنه كلمة مُعرّبة آخره واو قبلها ضمة لازمة، نقول: هذا ليس بوارد، لأن هذه
الواو صارت حشواً على لغة من ينتظر.

(فَقُلْ) هذا الفاء للتفريع، قل على الوجه الأول، (الأوّل) هذا صفة لموصوفٍ
محذوف .. على الوجه الأول، وهو مذهب من ينتظر، في ترخيم (تَمُود) (يا تَمُو) بإبقاء
الواو لأنها محكومٌ لها بحكم الحشو .. بنية المحذوف، فلم يلزم مخالفة النضير، يعني لا
نقول: لا نضير له في لسان العرب، كلمة اسمٌ مُعرّب آخره واو لا نضير له، نقول: لا،
هذا الإيراد ليس بوارد.

(وقُلْ: (يا تَمِي) على الوجه الثاني (بياء)، يعني: بقلب الواو (ياءً) على لغة من لا ينتظر،
لأننا إذا عاملناها مُعاملة اللفظ الموضوع حينئذٍ وردَ الإيراد: ليس عندنا اسمٌ مُعرّب
آخره واو لازمة قبلها ضمة، إذاً وجب قلب الواو ياءً كأن اللفظ هكذا وُضع أول ما
تَكَلَّمَ الناطق به قال: (يا تَمُو) فوجب قلب الواو ياءً، لأنه ليس عندنا حرف مُنتظر أو
منوي، فبقيت الكلمة على حالها.

وقل: (يا تَمِي) بقلب الواو ياءً على الوجه الثاني، (بياء) أي: بقلب الواو ياءً لتطرفها بعد
ضمة وإلا لزم عَدَم النضير.

إذاً: قَسَمَ لنا الناظم هنا المُرخَّم بعد ترخيمه إلى لغتين: لغة من ينوي المحذوف، وهي التي
تُسمى: من ينتظر، ولغة من لا ينتظر، فأشار إلى الأول بقوله: وَإِنْ نَوَيْتَ بَعْدَ حَذْفِ مَا
حُذِفَ فَالْبَاقِي -من المُرخَّم- استعمل بما أُلِف فيه .. على حاله الذي نَطَقَ به الناطق،
ومعنى البيت: أنك إذا نويت المحذوف للترخيم فاترك الحرف الذي قبله على حاله قبل
الحذف، واستعمله كما كان قبل الحذف.

(وَاجْعَلْهُ إِنْ لَمْ تَنْوِ مَحْذُوفًا)، (مَحْذُوفًا) هذا مفعول به ل: (تَنْوِ)، و (تَنْوِ) مجزوم بحذف
حرف العلة.

(كَمَا لَوْ كَانَ بِالْآخِرِ وَضْعًا تَمِّمًا) تَمِّم من جهة الوضع، ومعنى البيت، أي: اجعل الحرف
الذي قبل المحذوف إذا لم يُنَوِ المحذوف كما لو كان آخر الكلمة، فيتعيّن بناؤه على
الضمِّ، كما تُضَمُّ دال (زَيْد) و (جعفر) قبل الترخيم، تقول: (يا جَعْفَرُ) هل يَجُوز فيه
وجهان؟ لا يجوز .. لا يُقال: (يا جَعْفَرُ) وإنما يُقال: (يا جَعْفَرُ) ببنائه على الضمِّ، لأن

الكلمة هكذا، لو رَحَّمْتَهَا: (يا جَعْفَ) جاز لك الوجهان، إذا نويت المحذوف حينئذٍ تقول: (يا جَعْفَ) تُبْقِي الفاء على حالها قبل الحذف، وهو كونه مفتوحة، حينئذٍ كيف نُعَرِّبُه (يا جَعْفَ)؟ (يا) حرف نداء، (جعف) مُنَادَى مَبْنِيٌّ عَلَى الضَّمِّ .. أَيْنَ الضَّمُّ؟ على الراء المحذوفة .. على الحرف المحذوف، لماذا تُقَدِّرُه عليه؟ لأنه منوي، وإذا قلت: (يا جَعْفُ) مبني على آخره، أين آخره؟ الفاء، إذاً: صار آخره، فرق بينهما في الإعراب. فَقُلْ عَلَى الْأَوَّلِ فِي تَمُودَ يَا ... تَمُودَ وَيَا تَمِي عَلَى الثَّانِي يَا

قال الشارح هنا: يجوز في المُرَحَّم لغتان، إحداهما: أن ينوى المحذوف منه، والثانية: ألا ينوى، ويُعَبَّرُ عن الأولى بلغة من ينتظر الحرف، وعن الثانية بلغة من لا ينتظر الحرف، فإذا رَحَّمْتَ على لغة من ينتظر تركت الباقي بعد الحذف على ما كان عليه من حركة أو سكون، فتقول في جعفر: (يا جَعْفَ) أَبْقَيْتِ الفاء على حالها -فتح-، وفي حارث: (يا حَارِ) بكسر الراء كما هي، وفي قِمَ طِرٍ بالسكون: (يا قِمَطُ) وفي منصور: (يا مَنْصُ) بالضمّة.

وإذا رَحَّمْتَ على لغة من لا ينتظر عَامَلْتَ الآخر بما يُعَامَلُ به لو كان هو آخر الكلمة وضعاً - في الوضع .. التمييز - فتبنيه على الضمِّ وتُعامله مُعاملَةَ الاسم التام فتقول: (يا جَعْفُ) بضم آخره، كما تقول: (يا زَيْدُ) و (يا حَارِ) و (يا قِمَطُ) و (يا مَنْصُ) حينئذٍ (يا مَنْصُ) تُقَدِّرُ الضمّة. بضم الفاء والراء والطاء، و (يا مَنْصُ) بالضمِّ في الجميع كما لو كانت أسماء تامّة لم يُحذف منها شيء.

لو كان ما قبل المحذوف مُعْتَلّاً قَدَّرْتَ فِيهِ الضمَّ على هذه اللغة، فتقول في ناجية: (يا نَاجِي) بالإسكان، لأنه ما يظهر عليه الضمّ، حينئذٍ على لغة من لا ينتظر تقول: (يا نَاجِي) تُقَدِّرُ الضمّة .. تنويعها، إذاً: هذا صار مثل (مَنْصُ)، إذا سمعت (يا مَنْصُ) يَحْتَمِلُ أنه على لغة من ينتظر ولغة من لا ينتظر، لأن الحكم واحد، (يا نَاجِي) .. يا نَاجِي) نقول: هنا كذلك يَحْتَمِلُ، فتُقَدِّرُ الضمّة كما تُقَدِّرُهَا في الصاد. وهو علامة تقدير الضمّ، ولو كان مضموماً قَدَّرْتَ ضَمّاً غير ضَمّة الأول نحو: (يا مَنْصُ).

وتقول في (تَمُود) على لغة من ينتظر الحرف: (يا تَمُودُ) بواو ساكنة، وعلى لغة من لا ينتظر تقول: (يا تَمِي) فتقلب الواو ياءً والضمّة كسرة، لأنك تُعامله مُعاملَةَ الاسم التام، وإذا كان اسماً تاماً حينئذٍ لا يوجد عندنا اسمٌ مُعَرَّبٌ آخره واو لازمة قبلها ضمّة، لا يوجد اسمٌ مُعَرَّبٌ، أمّا فعلٌ فيوجد (يدعو) آخره واو لازمة، مُعَرَّبٌ لا مبني، أمّا المبني

فيوجد (هو) و (ذُو الطَّائِيَّة) في حالة البناء.

آخره واو لازمة، أمّا غير اللازمة فموجود: (هذا أخوك) (أخو) هذه آخره واو لكنها ليست لازمة؛ لأنها تنقلب ألفاً: (رأيت أخاك) وتنقلب ياءً (مررت بأخيك) إذاً ليست لازمة، يعني: تنتقل عن الأخ فيكون ياءً أو ألفاً.

واو لازمة قبلها ضمة، وأمّا إذا لم يكن قبلها ضمة بل ساكن، فهو موجود في لسان العرب نحو: (دَلُوْ) دَلُوْ هذا آخره واو .. اسمٌ مُعْرَبٌ آخره واو، لكن ليس قبله ضمة، وهذه الواو لازمة، لأنها من أصل الكلمة (دَلُوْ)، وكذلك (ضَيّ).

إذا وُجِدَ اسمٌ مُعْرَبٌ آخره واو لازمة قبلها ضمة وجب قلب الواو ياءً، والضمة كسرة، ولذلك: (يا ثَمُوْ) الواو ساكنة وقبلها ميمٌ مضمومة، وجب قلب الواو ياءً حينئذٍ يُقال: (يا ثَمِي) وجب قلب الضمة كسرة لمناسبة الياء.

وَالْتَرَمِ الْأَوَّلَ فِي كُمُسْلِمَه ... وَجَوَزِ الْوَجْهَيْنِ فِي كَمُسْلِمَه

يعني: قد يَعْتَرِي اللغتين ما يُوقِع في اللبس، فإن أوقع شيءٌ من إحدى اللغتين السابقتين في اللبس وهو الاختلاط: المُدَكَّرُ بالمؤنَّث، والمؤنَّثُ بالمذكَّر، حينئذٍ التزم أحد اللغتين، ويُعَدَّل إلى الأخرى، (وَالْتَرَمِ الْأَوَّلَ فِي كُمُسْلِمَه) يعني: ما لحقه تاء الفرق بين المُدَكَّر والمؤنَّث، حينئذٍ إذا قيل: (مُسْلِمَه) هنا يلتزم الوجه الأول، لو رُحِمَ فقل: (يا مُسْلِم) هذا يتعيّن أن أصله: (مُسْلِمَةٌ) إذا قيل: (يا مُسْلِم) بفتح الميم هذا يتعيّن أنه مؤنَّث، لأنه مُرَحَّمٌ بحذف آخره، ما الذي دلنا على أنه مُرَحَّمٌ؟ فتح الحرف الأخير، إذ لو كان غير مُرَحَّمٍ لقال: (يا مُسْلِم) مثل: (يا زَيْدُ) و (يا جَعْفَرُ) لكن لما قال: (يا مُسْلِم) بفتح الميم حينئذٍ عَلِمْنَا أنه مُرَحَّمٌ وأن أصله مؤنَّث.

في هذه الحالة يجب التزام لغة من ينتظر، لا يجوز إجراء هذا اللفظ: (يا مُسْلِم) على لغة من لا ينتظر، لأنك لو عاملته بمعاملة لغة من لا ينتظر لقلت: (يا مُسْلِم) حينئذٍ لا يُدْرَى أن تَمَّ تَرْخِيماً، فاختلط المؤنَّث بالمذكَّر، فيتعيّن حينئذٍ التزام اللغة الأولى، ولذلك قال: (وَالْتَرَمِ الْأَوَّلَ) وهو لغة من نوى المحذوف، لا بُدَّ أن تنو المحذوف (في كُمُسْلِمَه) في مثل .. الكاف اسمية، (في مثل مُسْلِمَة) وهو ما كان اللفظ مُتصلاً به تاء التأنيث الدالة على الفرق بين المذكَّر والمؤنَّث، لأنك لو ضمنت آخره على لغة من لا ينتظر حينئذٍ التبس المذكَّر والمؤنَّث.

(وَجَوَزِ الْوَجْهَيْنِ) لغة من ينوي ومن لا ينوي على الأصل، ولو تركه لبقينا على الأصل،

(في كَمَسَلَمَه) مَسَلَمَة وَحَمَزَة وَطَلْحَة، (مَسَلَمَه) هذا عَلَمٌ وهو محتومٌ بالتاء، حينئذٍ يجوز فيه الوجهان، لأن (مَسَلَمَ .. مَسَلَمُ) هذا لا يلتبس، أمّا الأول (مُسَلِم) هذا واضح أن ضَمَّ الميم في الأول أنه اسم فاعل من: أَسَلَمَ يُسَلِمُ فهو مُسَلِمٌ، والتاء داخلة للفرق، أما (مَسَلَمَة) و (حَمَزَة) و (طَلْحَة) إذا حُذِفَتْ منه التاء حينئذٍ لا يلتبس بغيره.

(وَجَوَزِ الْوَجْهَيْنِ فِي كَمَسَلَمَه) في مثل .. (في) هنا داخلة على الكاف، حينئذٍ وَجِبَ أَنْ نجعل الكاف هنا اسمية، يعني: مثل .. في مثل (مَسَلَمَة) بفتح الأول اسم رجل لعدم الحذور، فتقول: (يا مَسَلَمَ .. يا مَسَلَمُ) هذا لا يلتبس، بخلاف (يا مُسَلِمُ) هذا يلتبس، والأكثر فيما جاز فيه الوجهان الوجه الأول .. لغة من ينو الحذوف.

إِذَا: (وَالْتَزِمَ الْأَوَّلَ)، (الْتَزِمَ) هذا فعل أمر مبني على السكون المُقَدَّر، منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة التخلُّص من التقاء الساكنين، و (الأَوَّلَ) هذا مفعولٌ به، وهو صفة لموصوفٍ محذوف (والتزم الوجه الأول) أو (المذهب الأول) وهو لغة من نوى الحذوف.

(في كَمَسَلَمَه)، (وَجَوَزِ الْوَجْهَيْنِ) جَوَزَ أَنْتَ .. فعل أمر كذلك مُقَدَّر السكون فيه لاشتغال المحل بحركة التخلُّص من التقاء الساكنين، (الْوَجْهَيْنِ) السابقين فيما هو ك (مَسَلَمَة) و (حَمَزَة) و (طَلْحَة).

قال الشارح: إذا رُحِمَ ما فيه تاء التانيث للفرق بين المذكر والمؤنث: ك (مُسَلِمَه) وجب ترخيمه على لغة من ينتظر الحرف، فتقول: (يا مُسَلِمَ) بفتح الميم، ولا يجوز ترخيمه على لغة من لا ينتظر الحرف، فلا تقول: (يا مُسَلِمُ) بِضَمِّ الميم لئلا يلتبس بنداء المذكر، وأمّا ما كانت فيه التاء لا للفرق فيُرَحِّمُ على اللغتين فتقول في (مَسَلَمَة) عَلَمًا (يا مَسَلَمَ .. يا مَسَلَمُ).

وَلَا ضِطْرَارٍ رَحِّمُوا دُونَ نِدَا ... مَا لِلنِّدَا يَصْلُحُ نَحْوُ أَحْمَدَا

هذا خاتمة الباب.

(وَلَا ضِطْرَارٍ رَحِّمُوا)، (لَا ضِطْرَارٍ) هذا مفعول لأجله، في الأصل (رحموا لا ضطرار)، (لَا ضِطْرَارٍ) جار مجرور مُتَعَلِّقٌ بقوله: (رَحِّمُوا).

(رَحِّمُوا لِضِطْرَارٍ مَا لِلنِّدَا) دون نداء، (مَا لِلنِّدَا) ما يصلح للنداء، (مَا) اسم موصول بمعنى: الذي، في محل نصب مفعول به، رَحِّمُوا ماذا؟ رَحِّمُوا (مَا) هذا مفعولٌ به، (وَيَصْلُحُ) صلة الموصول، و (لِلنِّدَا) مُتَعَلِّقٌ بِ (يَصْلُحُ).

إذاً تركيب الكلام: (رَحِّمُوا مَا يَصْلُحُ لِلنداء دون نداء لا ضطرار)، فذكر شرطين من

شروط جواز الترخيم دون نداء:

أولاً قال: (ما يصلح للنداء) يعني: بشرط كون المرخّم صالحاً للنداء، يعني: لو دَخَلَتْ عليه (يا) صَلَح، نحو: (أحمد .. يا أحمد) يَصْلُح أن يُنادى، تقول: (يا أحمد) إذا: مُنادى مبني على الضمّ، (يا الغلام) لا يصلح، إذا: يَصِحّ تَرْخِيم (أحمد) دون نداء، لأنه لو دَخَلَتْ عليه (يا) النداء صَحَّ النداء، (الغلام) هل يصح ترخيمه أو لا؟ (يا الغلام) نقول: دخلت عليه (أل) وحرف النداء لا يدخل على ما فيه (أل) إذا: لا يجوز ترخيم (الغلام) لا اضطرار، لا بُدَّ أن يكون صالحاً للنداء.

(لا اضطرار لا في السعة) إذا: لا بُدَّ أن يكون مُضْطَرّاً إليه، فلا يجوز ذلك في السعة. الشرط الثالث: أن يكون إمّا زائداً على الثلاثة، أو بناء التانيث، ولا تُشترط العَلَمِيَّة ولا التانيث بالتاء، يعني: لا يُشترط هنا؛ لأنه ليس ترخيماً اصطلاحياً، وإنما هو من باب الضرورة، وإذا قيل: (لا اضطرار) يعني: في الشّعْر خاصة، لا في سِعة الكلام، وإذا كان كذلك حينئذٍ لم يكن الترخيم اصطلاحياً ونرجع إلى الأصل: وهو أن ما جاء مُرَحِّماً في الشّعْر لا بُدَّ من ضَبْطِهِ بما ورد فيه، يعني: يُنظر في أحواله فتؤخذ منه الشروط فتجعل شروطاً في صحته، وما عداه فيبقى على المنع.

قلنا: (لا اضطرارٍ رَحِّمُوا) أطلقه فلم يشترط العَلَمِيَّة والتانيث بالتاء، اقتضى كلامه هنا: (ورحّموا لا اضطرارٍ دون نداء): أن هذا الترخيم جائزٌ على اللغتين: لغة من ينتظر، ولغة من لا ينتظر، وهو على لغة التمام إجماع، يعني: على لغة من لا ينتظر هذا محل وفاق، وأمّا على لغة من ينتظر فأجازه سيبويه ومنعه المبرّد.

إذاً قوله: (رَحِّمُوا) ثُمَّ في الترخيم لغتان، أطلق الناظم كأنه يجوز على اللغتين مُطلقاً، فإذا رَحَّمَ في الشّعْر جاز أن يرَحِّمَهُ على لغة من ينتظر وعلى لغة من لا ينتظر، أمّا لغة التمام وهي من لا ينتظر، هذا

جائزٌ بالإجماع، وأمّا على لغة من ينتظر فهذا فيه خلاف، أجازه سيبويه ومنعه المبرّد. (ولا اضطرارٍ رَحِّمُوا دُونَ نِدَاءٍ)، (دُونَ نِدَاءٍ) قَصْرُهُ للضرورة، و (دُونَ) هذا ظرفٌ مُتعلّق بِمَحذُوفٍ حَالٍّ مِنْ (مَا) .. من المفعول به، لأن أصل التركيب: (رَحِّمُوا ما يصلح للنداء دون نداءٍ لا اضطرار).

(نَحْوُ أَحْمَدَا) الألف للإطلاق، يعني: وذلك نحو، (نَحْوُ) خبر مبتدأ محذوف.

قال الشارح: " قد سبق أن الترخيم حذف أواخر الكلم في النداء. هذا الأصل، إذاً إذا حصل لا في النداء لم يكن هو الترخيم الاصطلاحي معنا هنا.

وقد يُحذف للضرورة آخر الكلمة في غير النداء، لكن بشروطٍ ثلاثة، بشرط: كونها

صالحة للنداء كـ (أحمد) فلا يجوز حينئذٍ في (الغلام) فلا يُرَحَّم، (الغلام) لا يصح، ومنه قوله:

لِنِعَمِ الْفَتَى تَعَشُّوْا إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ ... طَرِيفُ بَنٍ مَالٍ لَيْلَةَ الْجُوعِ وَالْخَصَرِ

أي: طريف ابن مالك، (مالٍ .. مالك) فحذف الكاف وجعل ما بقي من الاسم بمنزلة اسمٍ لم يُحذف منه شيء، ولذلك نوّنه.

لَيْسَ حَيٌّ عَلَى الْمُتَوْنِ بِحَالٍ .. يعني: (بخالد).

قال في التسهيل: ولا يُرَحَّم في غيرها - يعني: في غير الضرورة - منادى عارٍ من

الشروط إلا ما شدَّ أي شروط؟ الثلاثة السابقة: كون الكلمة صالحة للنداء

للضرورة .. أن يكون إما زائداً على ثلاثة أحرف، أو بناء التانيث.

إلا ما شدَّ من نحو: (يا صاح) و (أطرق كرا)، (أطرق كرا) سبق معنا و (يا صاح) .. يا

صاح

شدَّ لمعنى فيه بإصطلاح

نقول: هذا شاذ، لكنّه لكثرة استعماله وخاصةً في الشّعْر (يا صاح .. يا صاح شمر)

نقول: لكثرة استعماله غُومِلَ مُعاملة العَلَم، حينئذٍ حُذِفَ منه الأخير وهذه هي علتة،

والا في الأصل: أنه لا يُرَحَّم إلا في الشّعْر خاصة لا اضطرار.

إذ الأصل: (صاحب) و (كروان) فَرَحَّمَا مع عَدَمِ العَلَمِية شدوذاً. لكن الأشهر أنه لا

يُشترط إذا رَحَّم لا في باب النداء أن يكون عِلْماً، ولا مستوفياً للشروط السابقة، وأما

(صاح) لماذا نصَّ ابن مالك هنا على أنه شاذ؟ لأنه ليس بعَلَم، ونحن نقول: (ولا اضطرارٍ

رَحَّمُوا دُونَ نِدَا) نقول: خالفوا الأصل، لأنه إذا اسْتُعْمِلَ صاحب في الشعر يؤتى بـ: (يا

النداء، ونحن الآن بحثنا فيما رَحَّم دون نداء، فلا يُشترط فيه العَلَمِية.

وهنا قال في: (يا صاح) و (أطلق كرا) إذ الأصل: (صاحب) فَرَحَّم مع عَدَمِ العَلَمِية

شدوذاً، إذا: يا صاح (صاح شمر) نقول: (صاح) هذا مُنادى حُذِفَتْ (يا) النداء، إذا:

ليس بعَلَم هو شاذ، وليس بحثنا في هذا.

ولا اضطرارٍ رَحَّمُوا دُونَ نِدَا ... مَا لِلنِّدَا يَصْلُحُ نَحْوُ أَحْمَدَا

ثم قال رحمه الله: الاختصاصُ.

الاختصاصُ كِنْدَاءٍ دُونَ يَا ... كَأَيْهَا الْفَتَى بِإِثْرِ ارْجُونِيَا

وَقَدْ يُرَى ذَا دُونَ أَيِّ تِلْوٍ أَلْ ... كَمِثْلِ نَحْنِ الْغُرَبِ أَسْحَى مَنْ بَدَلْ

ونقف على، هذا والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه
أجمعين ... !!!

عناصر الدرس

- * شرح الترجمة (الإختصاص) وحده
- * أحوال الإسم المخصوص وإعرابه
- * شرح الترجمة (التحذير والإغراء) وحده التحذير
- * أحوال الإسم المحذوم منه ، وما شذ منه
- * حد الإغراء وأحواله.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.
أما بعد:

قال الناظم - رحمه الله -: الإِخْتِصَاصُ.

أي: هذا باب ذُكِرَ ما يَتَعَلَّقُ بالاختصاص، الإِخْتِصَاصُ (افْتِعال) كالا اجتماع مصدر:
افْتَعَلَ .. يَفْتَعِلُ .. افْتِعالاً، كما يُقَالُ: اجْتَمَعَ يَجْتَمِعُ اجْتِمَاعاً، والأصل: أنه من اخْتَصَّ
فلانٌ فلاناً بكذا، أي: قَصَرَهُ عليه.

وهو في الاصطلاح يلاحظ فيه معنيان: معنى لغوي، ومعنى اصطلاحى، المعنى اللغوي:
وهو قَصْرُ الحكم على بعض أفراد المذكور، وهذا إن كان يُعَبَّرُ به البيانيون عن الحصر،
وعندهم القَصْرُ والحَصْرُ، وهنا يُعَبَّرُ بالاختصاص.

وهذا مُناسِبٌ للفعل الذي يُقَدَّرُ ناصباً، لأنه يقال كما في الحديث: {إِنَّا مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ {
(مَعَاشِرَ) هذا منصوبٌ على الاختصاص، لماذا سُمِّيَ منصوباً على اختصاص؟ لأن الفعل
المضمرُّ المُقَدَّرُ: (أَخَصُّ) ولم يُعَيَّنْه سيبويه بـ: (أَخَصُّ) وإنما قال: "منصوبٌ بـ (أعني) "
ولكن جماهير المتأخرين على أنه يُقَدَّرُ (أَخَصُّ) ولذلك سُمِّيَ: اختصاصاً، فيقال: هو
منصوبٌ على الاختصاص.

والسيوطي في (جمع الجوامع) جَعَلَ باب الاختصاص داخلاً في باب المفعول به وهو
كذلك، فلمَّا عَرَفَ المفعول به وَبَيَّنَّ أحكامه، قال: "ومنه ما نُصِبَ على الاختصاص"

(منه) أي: من المفعول به، ما نُصِبَ على الاختصاص، كما فعل ابن هشام في (قطر الندى) لما عَرَفَ وذكّر أحكام المفعول به قال: "ومنه المنادى".

إذاً: المفعول به أشبه ما يكون بالجنس العام، يدخل تحته المنادى، ويدخل تحته الاختصاص. إذ هو مفعولٌ به: {إِنَّا مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ} نقو: (مَعَاشِرَ) هذا مفعولٌ به، إذاً مثل: (ضَرَبْتُ زَيْدًا) لكن لما اُخْتَصَّ بكونه يُنْصَبُ بفعل مُضَمَّر واجب الإضمار، ثُمَّ هو مُعَيَّن في كل موقع، فيُقَال: (أَخَصُّ) و (أَعْنِي) حينئذٍ اُخْتَصَّ ببعض المسائل.

إذاً: قَصُرَ الحكم على بعض أفراد المذكور، هذا معناه في اللغة.

ولم يجتهد النحاة في تعريفه من جهة الاصطلاح، وإنما يذكرون هذا المعنى العام، ولذلك الأشموني ذكر هذا المعنى، قال: "الاختصاص: قَصُرَ الحكم على بعض أفراد المذكور" وهذا معنى: {نَحْنُ مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ} هذا فيه معنى التخصيص، ومعنى قُصُور الحكم على بعض أفراد المذكور، {مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ لَا نُورَثُ} هذا الحكم: نفي الإرث هذا مُخْتَصٌّ بالأنبياء، حينئذٍ نقول: هذا قَصُرٌ للحكم على بعض أفراد المذكور.

ولكن بعضهم عَرَفَهُ بقوله: هو تخصيص حُكْمٍ عُلِّقَ بِضَمِيرٍ مَا تَأَخَّرَ عَنْهُ مِنْ اسْمٍ ظَاهِرٍ مَعْرُوفَةٍ، معمولٍ لأَخَصُّ واجب الحذف. (تخصيص حُكْمٍ) هذا واضح، لأنه اختصاص، ولأنه قَصُرَ حُكْمٍ على بعض الأفراد، وهذا معناه اللغوي.

(عُلِّقَ بِضَمِيرٍ مَا تَأَخَّرَ عَنْهُ) لأنه يُشْتَرَطُ كما سيأتي: أَنْ يَتَقَدَّمَ ضَمِيرُ الْمُتَكَلِّمِ {نَحْنُ} مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ لَا نُورَثُ} .. {إِنَّا مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ} (ارجوني أيها الفتى) كما مثَّلَ الناظم هنا، فيتقدم أوَّل الكلام ضمير مُتَكَلِّمٍ، ثُمَّ يَأْتِي بعده هذا المفعول به المنصوب على الاختصاص.

(تأخر عنه من اسمٍ ظاهر) لا يكون ضميراً كما سيأتي، (معرفة) لا يكون نكرة، (معمولٍ لأَخَصُّ) عَيَّنَ هنا، ولذلك قيل: باب الاختصاص، معمول لفعلٍ مُضَمَّر واجب الإضمار تقديره: أَخَصُّ.

ففي مثال الناظم هنا (ارجوني أيها الفتى) (ارجوني) الياء هذه مفعولٌ به (أَيُّهَا الْفَتَى) يعني: أَخَصُّ (أَيُّهَا)، ف: (أَيُّ) هذا منصوب على الاختصاص، لكنَّه من جهة المحل، لأنه مبني في اللفظ.

إذاً: هذا حقيقته من حيث المعنى الاصطلاحي، والمعنى اللغوي.

وأما الباعث له، يعني: لماذا يُوْتَى به؟ قال النحاة: محصورٌ في ثلاثة أمور:

الأول: (الْفَخْرُ عَلَيَّ أَيُّهَا الْكَرِيمُ يُعْتَمَدُ) .. عَلَيَّ أَيُّهَا الْكَرِيمُ أَخَصُّ .. (عَلَيَّ) أتى بياء

الْمُتَكَلِّم، سواءً كانت مجرورة أو منصوبة كما في (ارْجُونِي)، (أَيُّهَا الْكَرِيم) (الكَرِيم) اسم جنس مُحَلَّى بـ (أَل) وهو نعت لـ (أَيُّ) و (أَيُّ) هو المنصوب على الاختصاص، يعني تقديره: (عَلَيَّ أَخْصُ أَيُّهَا الْكَرِيم يَعْتَمِد الْفَقِير).

الثاني - من باب التواضع-: أنا أَيُّهَا الْعَبْد الضَّعِيف مُفْتَقِرٌ إِلَى عَفْوِ اللَّهِ، (أنا أَيُّهَا الْعَبْد .. أنا أَخْصُ أَيُّهَا الْعَبْد).

الثالث: بيان المقصود بالضمير: (نَحْنُ) هذا مُبْهَمٌ، الضمائر كلها مبهمة: نحن الْعَرَب أَقْرَى النَّاسِ لِلضَّعِيف، وهذا مَثَلٌ بِهِ النَّاطِمُ لَكِنْ .. ؟؟؟ (نَحْنُ الْعَرَبُ أَسْخَى مَنْ بَدَل) فانظر! جاء لفظ العرب وهو مفعولٌ به لفعلٍ محذوف وجوباً تقديره أَخْصُ، فتقول (الْعَرَبُ) هذا منصوبٌ على الاختصاص، إذا: الباعث على الإتيان بهذا التركيب، وهو تركيبٌ صحيح فصيح، ولذلك جاء في السنة: {إِنَّا مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ لَا نُورِثُ} إِمَّا لِلْفَخْرِ، وَإِمَّا لِلتَّوَاضُّع، وَإِمَّا لِبَيَانِ الْمَقْصُودِ بِالضَّمِيرِ.

الِاخْتِصَاصُ

وإنما ذَكَرَ هذا الباب بعد أبواب النداء، لماذا؟ قالوا: لشبهه به في اللفظ، كما نَصَّ الناطم قال: (الِاخْتِصَاصُ كِنْدَاءٍ) وسيأتي أن الاختصاص يُفَارِقُ النداء في ثماني عشرة موضعاً، والناظم تَرَكَ كثير من المسائل، أو بعض المسائل التي تَتَعَلَّقُ بهذا الباب، ولذلك المَكُودِي في شرحه قال: "قد أجحف الناطم بهذا الباب" لأنه لم يذكر إلا بيتين. قال رحمه الله:

الِاخْتِصَاصُ كِنْدَاءٍ دُونَ يَا ... كَأَيُّهَا الْفَتَى بِإِثْرِ ارْجُونِيَا
وَقَدْ يَرَى ذَا دُونٍ أَيْ تِلَوُ أَل ... كَمِثْلِ نَحْنُ الْعَرَبُ أَسْخَى مَنْ بَدَلُ

(الِاخْتِصَاصُ) مبتدأ وهو خبر، (كِنْدَاءٍ) جار مجرور مُتَعَلِّقٌ بِمَحذُوفٍ خبر المبتدأ، (الِاخْتِصَاصُ كِنْدَاءٍ) يعني: مِثْلُ النداء، (دُونُ يَا) (دُونُ) هذا ظرف منصوب على الظرفية، مُتَعَلِّقٌ بِمَحذُوفٍ نعت، و (دُونُ) هذا مضاف و (يَا) قُصِدَ لفظه: مضافٌ إليه. إذا: (كِنْدَاءٍ دُونُ يَا) (دُونُ) هذا نعت لنداء، وهو مضاف و (يَا) مضاف إليه (كقولك) الكاف داخله على قولٍ محذوف، وهذا دائماً نَقْدَرُهُ إذا كانت الكاف داخله على جملة (كقولك) بخلاف إذا كانت داخله على مفرد، (كَأَيُّهَا الْفَتَى) هذه الجملة في محل جر قُصِدَ لفظها، (بِإِثْرِ) حال من (أَيُّ).

(ارْجُونِيَا) الألف هذه للإطلاق، يعني: (أَيُّهَا الْفَتَى بِإِثْرٍ) يعني: بعد (ارْجُونِيَا) هذا مثال الاختصاص الذي هو (كِنْدَاءٍ دُونِ يَا) كأنه قال في تركيب المثال: (ارجوني أَيُّهَا الْفَتَى) (ارْجُو) فعل أمر للجماعة مبني على حذف النون و (الواو) فاعل و (النون) للوقاية و (الياء) مفعول، (ارْجُونِي) الياء ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب مفعول به.

و (أَيُّ) مبني على الضم في محل نصب على المفعولية بأخص، فهو مفعول به مثل (صَرَبْتُ زَيْدًا)، لكن الفرق لبعض المسائل بينه وبين المفعول به، والذي يُهْتَمُّ به النحاة أن العامل هنا مُعَيَّن وهو (أَخَصُّ) أو (أَعْنِي)، وأن هذا العامل محذوف واجب الحذف، والأكثر في باب الاختصاص: أن يكون المفعول به .. المنصوب على اختصاص .. أن يكون لفظ: (أَيُّهَا) و (أَيَّتْهَا) هذا هو الغالب، كثير كما سيأتي.

ف (أَيُّ) مبني على الضم في محل نصب على المفعولية بأخص المحذوف وجوباً و (ها) حرف تنبيه و (الْفَتَى) مرفوع بِضَمَّةٍ مُقَدَّرَةٍ على الألف نعتاً لـ: (أَيُّ) تابع للفظها فقط، (أَيُّهَا الْفَتَى .. ارجوني أَيُّهَا الْفَتَى) إذاً (أَيُّهَا): هذا نُصِبَ على الاختصاص لكن محلاً، لأنه مبني في اللفظ، و (أَيَّتْهَا) هي التي في باب النداء هنا ((يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا)) [البقرة: 104] .. ((يَا أَيُّهَا النَّاسُ)) [البقرة: 21] هي نفسها ولكن استعيرت هنا لمعنى سيأتي وهو إفادة الخطابية، ثم اتفقوا هناك على أنها مبنية، وهنا مُخْتَلَفٌ: هل هي مبنية أم مُعْرَبَةٌ؟ كما سيأتي.

إذاً: (الِاخْتِصَاصُ) وهو خبرٌ (كِنْدَاءٍ دُونِ يَا) يعني: أن الاختصاص شبيه بالنداء، لأنه قال: (كِنْدَاءٍ) إذاً: يُفْهَمُ منه أن الاختصاص ليس مُنادى، لأن النداء فيه طلب إقبال، وهذا ليس فيه طلب إقبال، إذاً: هو مثل النداء في بعض الأحكام اللفظية، وأما من حيث المعنى فلا، إذاً يعني: أن الاختصاص شبيه بالنداء، وفُهِمَ منه أنه ليس مُنادى، لأنه قال: (كِنْدَاءٍ) وإذا قيل (الِاخْتِصَاصُ كِنْدَاءٍ) يعني: مثل نداء، إذاً: ليس منه، هذا هو الظاهر.

وفُهِمَ من قوله: (دُونِ يَا) هذا قيد، يعني: أشبه ما يكون بالصفة التي يُحْتَرَزُ بها عن غيرها بل هي كذلك، (دُونِ يَا) يعني: الاختصاص لا تدخل عليه (يا) ولا أخواتها، لا لفظاً ولا تقديرًا، حينئذٍ نقول: ولو كان .. لأنه قد يَرِدُ أنه (كِنْدَاءٍ) يعني: أشبه النداء، إذاً: قد يتبادر للذهن أنه يُمكن أن تدخل (يا) على الاختصاص، نقول: لا، لا يُمكن أن تدخل (يا) على المنصوب على الاختصاص.

إذاً: وفُهِمَ من قوله: (دُونِ يَا) أنه لا يصحب حرف النداء، وفُهِمَ من المثال قوله: (أَيُّهَا الْفَتَى بِإِثْرٍ ارجُونِيَا) فُهِمَ من المثال: أن (أَيُّ) لا توصف باسم الإشارة كما هو الشأن في

المنادى هناك، هناك يجوز أن توصف باسم الإشارة وأما هنا فلا، ولا بالموصول، كما في النداء ((يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا)) [البقرة: 104] وصفت (أَيُّ) بالموصول وهو (الَّذِينَ).

(يا أَيُّهَا الذي قام أبوه) نقول: وصف بـ (الَّذِي) أما هنا في باب الاختصاص، ولو كان الاختصاص مثل النداء يشبهه إلا أنه لا يُوصَف (أَيُّ) باسم الإشارة ولا بالموصول كما هو الشأن في (أَيُّ) في باب النداء، إذاً: لا تُوصَف باسم الإشارة ولا بالموصول كما في النداء.

وفهم من قوله: (ارْجُؤِي) أنه لا بُدَّ أن يتقدّمها كلام وهو كذلك، لأن الفعل الذي يُقدَّر في الأصل، في الأصل أنه لا يكون إلا متوسطاً خشواً، إلا في باب الإغراء كما سيأتي: (أخاك أخاك) يعني: الزم أخاك، (الصَّلَاةَ جَامِعَةً) يعني: احضروا الصلاة، فـ (ارْجُؤِي) أنه لا بُدَّ أن يتقدّمها كلام، لذلك قيده الناظم قال: (أَيُّهَا الْفَتَى بِإِثْرِ ارْجُؤِيَا). إذاً: لا بُدَّ أن يتقدّم على المنصوب على الاختصاص كلام، ولا يكون في أول الكلام، وأنه لا بُدَّ أن يكون فيه ضمير المتكلم، ولذلك خصّه من خصّه في التعريف السابق: تَحْصِيصُ حُكْمٍ عُلِقَ بِضَمِيرٍ مَا تَأَخَّرَ عَنْهُ، الذي تأخر هنا: (أَيُّهَا الْفَتَى) تأخر عن الضمير المتقدّم، وهو في (ارْجُؤِي) الياء.

وفهم من قوله: (كِنْدَاءٍ) أنه منصوبٌ بفعلٍ محذوفٍ واجب الحذف، لأن المنادى قلنا: منصوب لفظاً أو محلاً، والعامل فيه فعلٌ محذوفٌ واجب الحذف، مثله هنا لأنه قال: (كِنْدَاءٍ) إذاً: هذه الأحكام كلها مأخوذة من تصرّيح الناظم: ؟لِاخْتِصَاصِ كِنْدَاءٍ دُونَ يَا ... كَأَيُّهَا الْفَتَى بِإِثْرِ ارْجُؤِيَا

(ارْجُؤِيَا) الألف هذه للإطلاق، (ارْجُؤِي) مثل (ادعوني). (الِاخْتِصَاصُ) وهو خبر (كِنْدَاءٍ) لماذا قيل: (كِنْدَاءٍ)؟ أي: جاء على صورة النداء، تفسير وجه الشبه هنا بين الاختصاص والنداء: أن الاختصاص جاء على صورة النداء لفظاً، توسعاً، وهذا وجه الشبه بينهما: كونه على صورته غالباً، لأنه سيأتي أنه لا يُسْتَعْمَل (أَيُّ) و (أَيُّهَا)، الغالب والأصل في باب الاختصاص: أن المفعول الذي يُنصب على الاختصاص (أَيُّهَا) و (أَيُّهَا) هذا الغالب، إذاً: الاختصاص أشبه النداء في كونه على صورته غالباً، ومن غير الغالب (نَحْنُ الْعُرَبُ) ما جاءت (أَيُّ). حينئذٍ نقول: غالباً يكون المنصوب على الاختصاص (أَيُّهَا) و (أَيُّهَا) هذا وجه الشبه بين النداء والاختصاص، ولذلك أرى أنه لو فصل الباب عن باب النداء لكان أولى،

لأن الأحكام كلها السابقة لا تتأتى في النداء .. لا تتأتى في باب الاختصاص، لكن لا أدري لماذا جعلوا الباب مرتبطاً بالنداء؟! أمّا الاستغاثة ونحوها الأمر واضح، يُستعمل بعض أحرف النداء، أمّا هنا معمول لفعل محذوف (أخصّ) وهناك (أدعو) إذاً فرق بينهما، على كلّ: هذا ما جرى عليه النحاة.

(كِنْدَاءٍ) أي: جاء صورة النداء لفظاً توسعاً، وهذا وجه الشبه بينهما: كونه على صورته غالباً، لئلا يرد أن المنصوب على الاختصاص المقرون بـ (أل) ليس على صورة المنداء، لأنه لا يكون تالياً لـ (أل) .. (نَحْنُ الْعُرْبُ) ما وجه الشبه هنا؟ ليس فيه شبه، لأنّ العُرب هنا لا يمكن أن يكون تالياً لـ (يا) لأنه مُحمليّ بـ (أل)، وأمّا (أَيْتُهَا) و (أَيْتُهَا) يمكن أن يكون المنصوب على الاختصاص في (أَيْ) و (أَيْتُهَا) أن يكون تالياً لـ (يا) وهذا واضح يّين.

ويمكن أن يكون وجه الشبه بين الاختصاص والنداء: أن كلاً من الاختصاص والنداء يُوجد معه الاسم تارةً مبنياً على الضمّ، وتارةً منصوب، انظر! تكلف في جعل شبه بين النداء والاختصاص، إذاً: نفصله ابتداءً، ونقول: هو نوع من المنصوبات ولا يلزم أن نقول: مثل النداء، ثمّ نحكم عليه بأنه كالمنداء، ثمّ نأتي وتكلف في وجه الشبه بينهما، لأن الشبه بعيد جداً، كلّ منهما مُنفصل عن الآخر، ولذلك تكلفوا؛ لأنه في وجه الشبه الأول قول: أنه يأتي المنصوب على الاختصاص بـ (أَيْتُهَا) والمنداء كذلك (يا) أَيْتُهَا .. يا أَيْتُهَا) قد يرد عليكم (نَحْنُ الْعُرْبُ) قالوا: هذا من غير غالب، والغالب (أَيْتُهَا) وأَيْتُهَا).

قول آخر في وجه الشبه: أن المنصوب على الاختصاص تارةً يكون مبنياً في اللفظ وهو (أَيْتُهَا) وأَيْتُهَا)، وتارةً يكون منصوباً (نَحْنُ الْعُرْبُ) ظَهَرَ، مثل: يا طالعاً جبلاً .. يا غلام زيد .. (يا أَيْتُهَا) هذا مثل (يا زيد)، إذاً: تارةً يكون مبنياً، وتارةً يكون مُعرباً، يرد على هذا وجه الشبه: أن عِلَّةَ البناء هناك ليست هي عِلَّةُ البناء هنا، (أَيْ) بُنيت هناك لِعِلَّةٍ تقتضي البناء، وهنا مُغايرة، إذاً: ما وجه الشبه؟ لا وجه.

كذلك قيل الثالث: أن كلاً منهما منصوبٌ بفعلٍ محذوفٍ وجوباً، وهذا لا يقتضي أن يكون مثله، لأن التحذير قد يُنصب بفعلٍ محذوفٍ وجوباً، وكذلك الإغراء قد يكون مُنصوباً بفعلٍ محذوفٍ وجوباً، إذاً: وَجَدَتِ الْعِلَّةَ والحكم يدور مع علته وجوداً وعدماً. على كلّ: الظاهر والله أعلم .. يعني: نتجاسر على النحاة ونقول: لا وجه شبه أصلاً بين البابين: باب الاختصاص مُختص مُنفصل، وباب النداء مُنفصل، ولذلك أحسن

السيوطي أيما إحسان عندما قال: " ومنه - أي: المفعول به - ما نُصِبَ على الاختصاص، من المنصوب مفعولاً به بفعلٍ واجب الإضمار باب الاختصاص، وقَدَّرَه سيبويه ب: (أعني) هذا أولى.

إذا: (الاختصاصُ كِنْدَاءٌ دُونَ يَا) وأخواتها لفظاً وَبَيَّةً، كقولك: (يَا أَيُّهَا الْفَتَى بِإِثْرٍ ارْجُونِيَا) (بِإِثْرٍ) يعني: بَعْدَهُ، حينئذٍ مَثَلٌ لك بـ (أَيُّ) ومثلها (أَيَّتْهَا).

ثمَّ قال: (وَقَدْ يُرَى ذَا دُونَ أَيِّ تَلَوَ أَل) يعني: النوع الثاني من المنصوب على الاختصاص ليس (أَيِّ) ولا (أَيَّتْهَا)، ودائماً النحاة إذا قَدَّرُوا (أَيِّ) حينئذٍ مِثْلُهَا الْمُؤَنَّثُ، يعني: لا نحتاج إلى أن يُنَصَّ على النوعين، فيقال: (أَيُّهَا) ومثلها (أَيَّتْهَا) وقد لا يكون المنصوب على الاختصاص هو (أَيِّ) أو (أَيَّتْهَا)، وإنما يكون اسماً يأتي بدلاً عن (أَيِّ) مقروناً بـ (أَل) ولذلك قال: (وَقَدْ) هذا للتقليل.

(وَقَدْ يُرَى ذَا) ما هو (ذَا) المُشار إليه؟ المنصوب على الاختصاص، (وَقَدْ يُرَى ذَا) (يُرَى) هذا مغيّر الصيغة، و (ذَا) اسم إشارة مبني على السكون في محل رفع نائب فاعل، (دُونَ أَيِّ) مُرَكَّبٌ إضافي منصوبٌ على الظرفية، حال من (ذَا). (وَقَدْ يُرَى ذَا) المنصوب على الاختصاص حالة كونه (دُونَ أَيِّ) يعني: من غير (أَيِّ) (تَلَوَ أَل) (تَلَوَ) هذا مفعول ثاني لـ (يُرَى) لأنه بمعنى يُعْلَمُ، (تَلَوَ أَل) (تَلَوَ) مضاف و (أَل) قُصِدَ لفظه مضافٌ إليه، يعني: بعد (أَل) مقروناً بـ (أَل) مثل ماذا؟ (كَمِثْلِ نَحْنُ الْعُرْبِ) (الْعُرْبِ) هذا جاء (دُونَ أَيِّ تَلَوَ أَل) ما جاء نكرة.

حينئذٍ نقول: (الْعُرْبِ) هذا جاء عوضاً عن (أَيِّ) لأن الأصل في المنصوب على الاختصاص: أن يكون لفظ (أَيِّ)، حينئذٍ (قَدْ) تقليل (يُرَى) المنصوب على الاختصاص من غير أن يكون (أَيّاً) ولا (أَيَّتْهَا) ولكنه مقروناً بـ (أَل) لأنه لا يأتي نكرة كما سيأتي.

(كَمِثْلِ نَحْنُ الْعُرْبِ) (نَحْنُ) مبتدأ (أَسْخَى) هذا خبر بمعنى: أقرى، (مَنْ بَذَلَ) من أعطى، (أَسْخَى) مضاف و (مَنْ) اسم موصول بمعنى: الذي، مضاف إليه و (بَذَلَ) يعني: أعطى، الجملة صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، (نحن أسخى من بذل) (نحن) من؟ هذا يحتاج إلى بيان، قال: (أَخْصُ الْعَرَبِ) يعني: العرب أسخى من بذل، حينئذٍ (الْعُرْبِ) أو (الْعَرَبِ) نقول: منصوبٌ على الاختصاص، وعامله: فعلٌ مضمَرٌ واجب الإضمار لا يجوز ذكره، (الْعُرْبِ) هذا اسمٌ مُحَلَّى بـ (أَل) هل هذا موافق للأصل؟ لا، ليس موافقاً للأصل، لأن الأصل: أن يكون (أَيِّ).

إذاً نقول: الاسم المخصوص: وهو الاسم الظاهر الواقع بعد ضميرٍ يَحْصُهُ، هذا على أربعة أنواع، وكما ذكرنا أن الناظم أجحف الباب كما قال المكوّدي.

الأول: أن يكون (أَيْهَا وَأَيَّتْهَا) بل هذا هو الأصل: أن يكون المنصوب على الاختصاص هو لفظ (أَيْهَا وَأَيَّتْهَا) فلهما حكمهما في النداء وهو الضَّم، يعني: مبنيان على الضَّم لفظاً، ويلزمهما الوصف باسم مُحَلَّى بـ (أَل) لازم الرفع، يعني: لا بُدَّ أن يتلوها اسم مُحَلَّى بـ (أَل) يُعَرِّب نعت، اسم جنس مُحَلَّى بـ (أَل) لازم الرفع، نحو: (أنا أفعل كذا أَيْهَا الرجل) الرجل هنا: اسم مُحَلَّى بـ (أَل) وهو نعت لـ (أَيُّ)، و (اللهم اغفر لنا أَيْتْهَا العصابة) كذا مثل السيوطي في (الجمع): (اللهم اغفر لنا أَيْتْهَا العصابة) عصابة يدعون الله عز وجل، (أَيْتْهَا العصابة) فـ (العصابة) مُحَلَّى بـ (أَل)، وجاء بعد (أَيْتْهَا)، وأُنِث (أَيْتْهَا) لماذا؟ لأن الصفة هنا مؤنث .. تابع له.

إذاً: الأصل في الاسم المخصوص الظاهر: أن يكون (أَيَّاً وَأَيَّتْهَا) و (أَيْهَا) للمذكّر و (أَيْتْهَا) للمؤنث مطلقاً، يعني: (أَيْهَا) للمذكّر مفرداً أو مُثَنَّى أو جمعاً، و (أَيْتْهَا) للمؤنث مفرداً أو مُثَنَّى أو جمعاً، هذا (أَيُّ) .. هذا هو الاسم الأول وهو الأصل الذي يأتي عليه، فلا يَقَع المختصُّ مبنياً على الضَّم إلا بلفظ (أَيْهَا وَأَيَّتْهَا).

إذاً: الاسم المخصوص قد يكون مُعَرَّباً وقد يكون مبنياً، متى يكون مبنياً؟ إذا كان لفظ (أَيْهَا وَأَيَّتْهَا) وما عداه فهو مُعَرَّب، والنصب يكون ظاهراً، وأمّا غيرهما فممنصوب، وناصبه فعلٌ واجب الحذف، تقديره: (أَخْصُ) وهذا واضح بَيِّن، وإن كان سببويه قدّره (أعني).

ووجه الضَّم في (أَيْهَا وَأَيَّتْهَا)، لماذا بُنِيا؟ قالوا: استصحاب حالهما في النداء، بأن يُقَالَا بحالهما عن النداء واستعمالاً في غيره، وفي المعنى: وجه بنائهما على الضَّم مشابھتهما في اللفظ (أَيْهَا وَأَيَّتْهَا) في النداء، إذاً: ليست هي، وإنما أشبهت (أَيْهَا) التي تُنصَّب على الاختصاص .. أشبهت (أَيَّاً) التي يُنادى بها، هناك صلة .. وصلة، حينئذٍ أشبهت هذه التي معنا تلك، إذاً: ليست هي، ولا يُمكن أن تكون هي أصلاً، لأن تلك تكون مبنيةً على الضَّم، لأنّها منادى وهنا لا.

وفي (المعنى): وجه بنائهما على الضَّم مشابھتهما في اللفظ (أَيْهَا وَأَيَّتْهَا) في النداء، وإن انتفى هنا مُوجِب بنائهما في النداء، إذاً: مُوجِب البناء هناك مفقودٌ هنا، وإذا كان الأمر كذلك لماذا نقول: هي عينها .. جئنا بما من المنادى؟ (أَيُّ) ليست مخلوقة للنداء فحسب، وإنما تُستعمل في النداء وفي غيرها، تأتي موصولة، وتأتي شرطية، وتأتي

استفهامية، إذًا: لا نقول هي مختصة بالنداء، تقع منادى كذلك وصلة، فالأصل أن نقول: هذا الباب منك، ولعلّ هذه هي الشبهة التي أوقعت النحاة، أنهم قالوا: (أيُّ) هي نفسها الندائية، الأصل: أنه يُعلّل البناء بما علّل هناك، قالوا: لا، علّة البناء غير موجودة، لماذا بُنيت؟ أشبهت (أيُّ). طيب! هي التي جئتم بها، كيف أشبهتها؟ على كلّ الكلام غير مُنضبط.

وموضع (أيُّها وأيتها) نصبٌ ب: (أخصّ) وهذا مذهب الجمهور: أن (أيُّها وأيتها) في اللفظ مضمومان على البناء، وفي المحل منصوبان، وهذا مذهب الجمهور. وذهب الأخفش: إلى أنه منادى، وإذا كان منادى لم يختص بباب مُختص به، وإنما داخلٌ في حد البناء.

ولا يُنكر أن الإنسان ينادي نفسه، يعني إذا قيل: (ارجوني أيُّها الفتى) قد يأتي في بعض المواضع أنه يُنادي نفسه، وطبعاً الإنسان لا ينادي نفسه، هذا الأصل، ولو نادى نفسه حينئذٍ لا يكون حقيقةً إنما يكون مجازاً، والأخفش يقول: أنه منادى ولا يُنكر أن الإنسان يُنادي نفسه، لا! يُنكر، لماذا؟ لأن النداء إذا كان حقيقةً لا يُمكن أن ينادي نفسه، إذا كان طلب الإقبال ويستعمل (يا) التي للبعد، ثم نقول: نادى نفسه حقيقةً، الجواب فيه تكلف.

كقول عمر: "كل الناس أفعه منك يا عمر" ليس المراد: عمر ينادي نفسه، واضح هذا المثال، يعني: نزل نفسه مُنزّلة البعيد أو الذي لا يدري مثل هذه المسألة فقال: يا عمر، وليس حقيقةً.

وذهب السيرافي: إلى أن (أيّاً) في الاختصاص مُعرّبة وليست مبنية. ثمّ وجهه في الإعراب: هل هو خبر مبتدأ محذوف أو بالعكس، يرجع إليه في مضانّه. إذًا: (أيُّ) التي تُنصب على الاختصاص فيها ثلاثة أقوال: مبنية وهو مذهب الجمهور، حينئذٍ سلّط عليها العامل في المحل، والقول الثاني وهو قول الأخفش: أنها منادى، القول الثالث وهو قول السيرافي: أن (أيّاً) في الاختصاص مُعرّبة، وهذا من الفوارق بين البابين: باب النداء وباب الاختصاص، أن (أيّاً) هناك مُجمّع على بناءها، وهنا مُختلّف في بناءها، فقليل مبنية، وقيل مُعرّبة.

إذًا هذا النوع الأول: الاسم المخصوص يكون (أيُّها وأيتها) فلهما حُكْمهما في النداء وهو الضمّ، ويلزمهما الوصف باسم مُحلّى ب (أل) لازم الرفع، كالمثال الذي ذكرناه. الثاني: أن يكون مُعرّفاً ب (أل) وإليه الإشارة بقول الناظم: (وَقَدْ يُرى ذَا دُونَ أَيِّ تَلَوَّ

أَلْ (يُرى ذَا) يعني: المنصوب على الاختصاص، (ذُونُ أَيٍّ) يعني: مكان (أَيٍّ) ولم يؤتَ بـ (أَيٍّ) (تِلَوْ أَلْ) يعني: تابعاً لـ (أَلْ) مثاله: (نَحْنُ الْعُرْبُ).

الثالث: أن يكون مُعَرَّفًا بالإضافة، لذلك انتبه أن المنصوب على الاختصاص لا يكون نكرة البتة، الأول: (أَيْهَا وَأَيْتَهَا) معرفان، ثُمَّ الْمُحَلَّى بـ أَلْ: (الْعُرْبُ)، ثُمَّ الْمُعَرَّفُ بالإضافة كحديث: {نَحْنُ مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ} قيل: اللفظ المحفوظ {إِنَّا مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ} على كل هذا أو ذاك (مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ) هذا مَعْرِفَةٌ، لأن (معاشر) أو (معشر) هذا نكرة مُضاف إلى الأنبياء وهو مُحَلَّى بـ (أَلْ) فاكْتَسَبَ التعريف، إذاً: هو مَعْرِفَةٌ بالإضافة.

قال سيبويه: "وأكثر الأسماء دخولاً في هذا الباب (بنو فلان) و (معشر) مُضافة و (أهل البيت) و (آل فلان) " أربعة، بل نصَّ السيوطي نقلاً عن سيبويه: " أنه لم ينصب على الاختصاص إلا هذه الأربعة " فقط، كما سيأتي كلام السيوطي. إذاً الثالث: أن يكون مُعَرَّفًا بالإضافة.

الرابع: أن يكون عَلَمًا وهو قليل، كقول الشاعر:
بِنَا تَمِيمًا يُكْشَفُ الضَّبَابُ ..

(بِنَا .. نَا) ضمير مُتَكَلِّم، (تَمِيمًا) هذا عَلَم وهو منصوب، و (الْعُرْبُ) منصوب، وكذلك (مَعَشِرُ) منصوب، لأن المبنى هنا في باب الاختصاص خاص بـ (أَيٍّ وَأَيْتَهَا) فقط، وما عداه فهو منصوب. (بِنَا تَمِيمًا يُكْشَفُ الضَّبَابُ)، هذه أربعة أنواع للمختص، والأكثر في المختص أن يلي ضمير المُتَكَلِّم: (نحن .. إِنَّا .. بِنَا) إلى آخره، هذا الأكثر. ولا يجوز حينئذ أن يتقدم على الضمير، يعني: لا يتقدم المخصوص على الضمير، فلا يقال: (معشر الأنبياء نحن) هذا لا يجوز، (أيها الفتى ارجوني) لا يجوز، لا بُدَّ أن يكون متأخرًا، وقد يلي ضمير مخاطبٍ لكنه على قلة، نحو: (بك الله نرجو الفضل) ولا يكون بعد ضمير غائبٍ.

إذاً: الأصل في الاسم المختص: أن يكون تابعاً لضميرٍ، لا لاسمٍ ظاهر، ثُمَّ الأصل: أن يكون مُتَكَلِّم، وما عداه وهو المخاطب والغائب قيل: شاذ، لكن بعضهم حكم بأنه قليل في المخاطب، ولا يَتَقَدَّمُ عليه إذا كان مُتَكَلِّم، ولا يكون بعد ضمير غائبٍ، وجوزَّه السيوطي في (الهمع) بناءً على أنه قليل .. قَلَّ أن يأتي بضمير الغائب، لكن الأكثر على أنه شاذ يُحْفَظ ولا يُقَاس عليه، ولذلك قلنا: (تَخْصِيصُ حُكْمٍ عُلِّقَ بضمير ما تأخر عنه) يعني: ضمير مُتَكَلِّم، ثُمَّ قد يكون خطاباً لِمُخَاطَبٍ، ثُمَّ قد يكون لغائبٍ، والاثنان المتأخران الأصل: أنهما شاذَّان، والأصل فيه: أن يكون مُتَكَلِّم. تأخر عنه من اسمٍ

ظاهر معرفة لا نكرة - لا يكون المختص إلا معرفة -، معمول ل: (أخص) واجب الحذف.

إذا: عرّفنا أن الاختصاص عند النحاة مثل النداء - يعني: شبيه بالنداء -، وانظر إلى الفوارق بين البابين عند النحاة ترى العجب. يفارق الاختصاص النداء في أمور: ثمان عشرة موضعاً، أسردها سرداً:

الأول: أنه ليس معه نداءً لا لفظاً ولا تقديرًا، يعني: لا يدخل عليه حرف النداء، لا لفظاً ولا تقديرًا - يعني: لا ينوى -.

الثاني: أنه لا يقع في أول الكلام مثل النداء (يا زيد .. يا عمرو) إلى آخره، بل في أثنائه كالواقع بعد (نحن) في قوله صلى الله عليه وسلم {نَحْنُ مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ لَا نُورِثُ}. أو بعد تمامه كما في مثال الناظم (ارجوني أيها الفتى) جاء خاتمة .. لا بأس. أو يقع في الأثناء: {نَحْنُ مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ لَا نُورِثُ} انظر! المختص هنا وقع في المنتصف .. حشو الكلام، و (ارجوني أيها الفتى) جاء متأخراً، إذا: لا بأس أن يقع في الأثناء أو متأخراً، أمّا أن يتقدّم فلا.

الثالث: أنه يشترط أن يكون المقدم عليه اسماً بمعناه ك (الياء) في (ارجوني) فإنها بمعنى (أيها الفتى) أي: أن المراد منهما شيء واحد، يعني: يكون المختص كالمفسر للضمير يصدقان على شيء واحد.

الرابع والخامس: أنه يقلّ كونه علماً وأنه يُنصب مع كونه مفرداً، أي: لفظاً لا محلاً فقط، مع كونه مفرداً أي: مُعرّفاً، إذا: يقلّ كون علماً أنه يُنصب مع كونه مفرداً، والمفرد في باب النداء مبني، هنا (نَحْنُ الْعُرْبُ) مفرد، لو كان شبيهاً بالنداء لقال: (نَحْنُ الْعُرْبُ) لأن المنادى هناك المفرد مبني، وهنا مفرد وهو منصوب كذلك.

السادس: أنه يكون ب (أل) قياساً (نَحْنُ الْعُرْبُ) أمّا هناك فلا .. لا يكون ب (أل).

السابع: أن (أيّاً) تُوصف بالنداء باسم الإشارة وهنا لا تُوصف به.

الثامن: أن المآزني أجاز نصب تابع (أيّ) في النداء، ولم يحكوا هنا خلافاً في وجوب رفعه، يعني: ما بعد (أيّ) هنا باتفاق أنه واجب الرفع، ولذلك ذُكر في الحد السابق.

التاسع والعاشر، والحادي عشر، والثاني عشر، والثالث عشر، والرابع عشر، والخامس عشر: أنه لا يكون نكرة، ولا اسم إشارة، ولا موصولاً، ولا ضميراً، وأنه لا يستغاث به، ولا يندب، ولا يُرَحَّم. ما بقي .. أين الشبه هنا؟ غريب هذا .. سبحان الله!!

السادس عشر: أن (أي) هنا اُخْتَلِفَ في ضَمَّتْهَا هذه هل إعرابٌ أو بناء؟ مُخْتَلَفٌ فيها كما سبق: السِّيرافي يرى أنها مُعَرَّبَةٌ، والأَخْفَش يرى أنها مُنَادِي، والجمهور على أنها مبنية، وفي النداء ضَمَّتْهَا بناءً بلا خلاف.

السابع عشر: أن الفعل المحذوف هنا فعل الاختصاص، وفي النداء فعل الدعاء، فرق شاسع.. هذا الفرق يكفي أن يَفْصِل بين البابين، لو قيل باتحاد العامل تَمَشِّي، لكن لما كان (أَخْصَّ) هنا هو المُقَدَّر، وهناك (أدعو) هذا صار مُنْفَصِلاً.

الثامن عشر: أن هذا العامل لم يُعَوِّض عنه هنا شيء، وعَوِّض عنه في النداء، قلنا: (يا) هذه عوض عن (أدعو) وهنا حُذِفَ فَلَمْ يُعَوِّض، إذاً: فرق بينهما.

وعَوِّض عنه في النداء حرفه - أي: حرف النداء -، جميع هذه الأحكام راجعة إلى جهة اللفظ، ثماني عشرة موضعاً.

وأما الأحكام المعنوية التي يفترقان فيها فتلاثة أحكام:

- أن الكلام مع الاختصاص خبر ومع النداء إنشاء، - هذا أيضاً تَضَمُّهُ إلى ما سبق -، أن الكلام هنا من قسم الخبر، والنداء إنشاء.

- الثاني: أن الغرض من ذِكره تخصيص مدلوله من بين أمثاله بما نُسِب إليه بخلاف النداء، يعني: الغرض هنا من ذِكر الاختصاص: تخصيص مدلوله، يعني: فيه قَصْرٌ، إذا قيل (ارجوني أيها الفتى): ارجوني أنا لا غيري، هذا المراد به في معنى الاختصاص، قلنا: قَصْر الحكم على بعض أفراد المذكور: (ارجوني لا غيري) وهذا ليس موجوداً في النداء، هذا فارق جوهري أيضاً.

- الثالث: أنه مفيدٌ لفخرٍ، أو تواضع، أو بيان مقصود، كما ذكرناه في الإغراء. هذه فوارق لفظية ومعنوية تجعل الناظر أنه يَجْزَم جَزْماً باتاً: أن لا علاقة لا من قريبٍ ولا من بعيد بين البابين، وأن ما ذُكِر من وجه الشبه إنما هو تكلفٌ وحسب. إذاً:

الاِخْتِصَاصُ كِنْدَاءٍ دُونَ يَا ... كَأَيْهَا الْفَتَى بِإِثْرِ اِرْجُونِيَا
وَقَدْ يَرَى ذَا دُونَ أَيِّ تَلَوَّ أَلْ ... كَمِثْلِ نَحْنُ؟ لَعُزْبِ أَسْحَى مَنْ بَدَلْ

(أَسْحَى) يعني: أقرى الناس للضيف.

قال الشارح هنا: "الاختصاص يشبه النداء لفظاً، ويخالفه من ثلاثة أوجه:

أحدها: أنه لا يُستعمل معه حرف نداء.

والثاني: أنه لا بُدَّ أن يسبقه شيء.

الثالث: أن تصاحبه الألف واللام، وذلك كقولك (أنا أفعل كذا أيها الرجل) و (نحن

العرب أسخى الناس) وقوله صلى الله عليه وسلم {نَحْنُ مَعَاشِرُ الْأَنْبِيَاءِ لَا نُورِثُ مَا تَرَكْنَاهُ صَدَقَةٌ} وهو منصوب لفعل مُضْمَر، والتقدير: أخصُّ العرب، وأخصُّ معاشِر الأنبياء ".

السيوطي يقول في (جمع الجوامع) وشرحه، قال: "ومنه ما نُصِبَ على الاختصاص" (منه) يعني: من المفعول به.

في الشرح قال: "أي من المنصوب مفعولاً به بفعلٍ واجب الإضمار باب الاختصاص، وَقَدَّرَهُ سببُوه بِ (أَعْنِي) وَيَخْتَصُّ بِ (أَيِّ) الواقعة بعد ضمير المُتَكَلِّم، نحو: (أنا أفعل كذا) ". يعني: المفعول المنصوب على المفعوليه يختصُّ بِ (أي) - هو (أي) فقط هذا الأصل - وقد ينوب عنه المحلى بِ (أل)، وينوب عنه كذلك المضاف، ثُمَّ الْعَلَم، فالقسمة رباعية، لكن الأصل: هو (أي) سواء كانت مُذَكَّر أو مؤنَّث.

ولذلك قال: "وَيَخْتَصُّ بِ (أَيِّ) الواقعة بعد ضمير المُتَكَلِّم" خَصَّ ضمير المُتَكَلِّم وواقعة بعده لا قبله .. لا يجوز أن تتقدَّم.

" نحو: (أنا أفعل كذا أيُّها الرجل) و (اللهم اغفر لنا أيُّتها العصابة)، وإنما اُخْتُصَّ بها لأنه لما جَرَى مجرى النداء لم يكن في المناديات ما لزم النداء على صيغة الخاصة إلا (أيُّها الرجل) فلازمه معنى الخطابية الذي في النداء، فناسب أن يكون وحده مفسراً" هذه على رابعة، لكنها أضعف مما سبق.

فلا يقال: (إني أفعل زيد) لا يصح .. تُعيد نَفْسَكَ، وحكم (أَيِّ) في هذا الباب حكمها في باب النداء من بنائها على الضمِّ، محكوماً على موضعها بالنصب، إذاً: هي مبنية على الضمِّ في محل نصب.

وليس هذا الحكم خاص بالنداء، لو انفرد النداء بهذا لقلنا: كل ما أشبهه فهو شبيهة بالنداء، يعني: المبني إذا تَسَلَّطَ الْعَامِلُ على محلِّه حينئذٍ نقول مثل (ضَرَبْتُ حَدَامِي) (حَدَامِي) مبني على الكسر في محل نصب، إذاً: شابه (يا زيد) مبني في اللفظ لكنه في محل نصب، إذاً: لا يختصُّ بالنداء، لو كان تَسْلِيطُ الْعَامِلِ على المَحَلِّ خَاصّاً بالنداء لكان كل ما أشبهه قلنا هذا شبيهة بالنداء، لكن الحكم ليس خاصاً. وحكم (أَيِّ) في هذا الباب حكمها في باب النداء من بناءها على الضمِّ محكوماً على موضعها بالنصب، ووصفها باسم الجنس مُلْتَزِماً فيه الرفع. وهذا كذلك ليس خاص بالنداء. ولا يدخل عليها حرف النداء لأن المراد بها: المُتَكَلِّم، والمُتَكَلِّم لا ينادي نفسه، ولذلك قيل: خبر، والنداء هناك: (إنشاء)، إذاً: فرق بينهما.

وَيَقُومُ مَقَامَ (أَيِّ) انظر الأصل: هو (أَي) .. ويقوم مقام (أَيِّ) في الاختصاص مُصَرَّحاً
بنصبه اسمٌ دَالٌّ على مفهوم الضمير، مُعرَّفٌ باللام، يعني: مَا يَدُلُّ وَيُفَسِّرُ ويكشف
ويشرح الضمير، (نحن) من؟! مُبْهِمٌ، لَمَّا قَالَ: (الْعُرْبُ) إِذَا: (الْعُرْبُ) هذا مُفَسِّرٌ لمفهوم
الضمير الذي فيه الإبهام، (نحن الْعُرْبُ أقرى الناس للضيف).
أو الإضافة .. هذا النوع الثالث: {نَحْنُ مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ}. قال سيبويه: "فأكثر الأسماء
دخولاً في هذا الباب (بنو فلان) و (معشر مُضافة) و (أهل البيت) و (آل فلان)،
قال: العرب تَنْصِبُ في الاختصاص هذه الأربعة، ولا ينصبون غيرها" فهي خاصة بباب
الإضافة، إِذَا: باب الإضافة أُغْلِقَ .. أربعة فقط التي ذكرها سيبويه، وما عداها اجتهد
منه.

وَقَلَّ كَوْنُهُ عَلَمًا كَقَوْلِ رُبُوبَةٍ:

بِنَا تَمِيمًا يُكْشَفُ الضَّبَابُ ..

ولا يكون اسم إشارة ولا غيره، ولا نكرة البتة، ولا يجوز تقديم اسم الاختصاص على
الضمير، وإنما يكون بعده حشواً - يعني: في أثناء الكلام - بينه وبين ما نُسِبَ إليه أو
آخرًا .. متأخراً، كالمثال الذي ذكره الناظم.

وَقَلَّ وَقُوعُ الاختصاص بعد ضمير المخاطب، وبعضهم حكم بأنه شاذ (بك الله نرجو
الفضل) ولا يكون بعد ضمير غَيْبِيَّةٍ، هذا مُلَخَّصٌ ما ذكره السيوطي في (جمع الجوامع).

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: التَّحْذِيرُ وَالْإِغْرَاءُ.

أَي: هذا باب التحذير والإغراء، وَجَمَعَ بينهما في بابٍ واحدٍ لاستواء أحكامهما؛ لأنه
إِذَا عُلِمَتِ أحكام التحذير حينئذٍ قيس عليها أحكام الإغراء.

التَّحْذِيرُ وَالْإِغْرَاءُ: قلنا جَمَعَهُمَا في بابٍ واحدٍ لاستوائيهما في أحكامهما، وكان ينبغي
تقديم الإغراء على التحذير .. حسن، الإغراء: حَثٌّ على التزام شيءٍ محمود،
والتحذير: تَخْوِيفٌ، تَفَاءَلُوا .. تُقَدِّمُ الإغراء على التحذير، ولذلك يُقَالُ: (الثواب
والعقاب) هكذا جرى البصريون وغيرهم، ولا يُقَالُ: (العقاب والثواب) إنما يُقَدِّمُ ما فيه
حُسْنٌ على ما فيه تخويف، لأن الإغراء هو الأحسن معنىً، وعادة النحويين البداءة به
كما يقولون: (نَعَمْ وَبِئْسَ) (نَعَمْ) هذا في المدح و (بِئْسَ) في الذم، فيَقَدِّمُ ما هو حسن
على ما ليس كذلك.

وَقَدْ يُقَالُ: إنما قَدَّمَ التحذير لأنه من قبيل التَّخْلِيَةِ، والإغراء من قبيل التَّحْلِيلَةِ، والتَّخْلِيَةُ

قبل التَّخْلِيَةِ هكذا شاع، ونقول: فيه نظر، بل الصواب التَّخْلِيَةُ مع التَّخْلِيَةِ، والتَّخْلِيَةُ مع التَّخْلِيَةِ كلٌّ منهما مصاحبٌ للآخر، وأمَّا التَّخْلِيَةُ قبل التَّخْلِيَةِ ويُراد بالقبليَّة المراد ذهناً هذا فيه نظر، حتى في تركية النفوس، التَّخْلِيَةُ مع التَّخْلِيَةِ وإن شئت قل: بالتَّخْلِيَةِ، أمَّا التَّخْلِيَةُ قبل التَّخْلِيَةِ هذا فيه نظر.

على كلِّ هنا قال: "لأنه من قبيل التَّخْلِيَةِ، والإغراء من قبيل التَّخْلِيَةِ، ثُمَّ هما وإن تساويا حكماً مفترقان معنًى" يعني: من جهة الحكم واحد، الأحكام اللفظية الإغراء ونحوه، وأمَّا من حيث المعنى بينهما فرق واضح.

وهما مفترقان معنًى، فالإغراء: التسليط على الشيء (الصَّلَاةُ جَامِعَةً) أو (الصَّلَاةُ .. الصَّلَاةُ) يعني: الزم الصلاة. والتحذير: الإبعاد عنه يعني: عن الشيء المُحَذَّرُ منه، ويشتمل التحذير على مُحَذَّرٍ وهو المتكلم، ومُحَذَّرٌ وهو المخاطب، ومُحَذَّرٌ منه، وهو الشرِّ مثلاً، ومثله يجري في الإغراء.

إذاً: ثلاثة أركان في التحذير: (مُحَذَّرٌ) وهو المتكلم، و (مُحَذَّرٌ) وهو المخاطب، و (مُحَذَّرٌ منه) وهو الشرِّ (إِيَّاكَ وَالشَّرَّ) أنا مُحَذَّرٌ، وأنت المُخاطَبُ بـ (إِيَّاكَ) مُحَذَّرٌ، وَالشَّرُّ مُحَذَّرٌ منه.

(التَّحْذِيرُ وَالْإِغْرَاءُ) (التَّحْذِيرُ) مصدر حَذَّرَ .. يُحَذِّرُ .. تحذيراً، مصدر حَذَّرْتَ فلاناً كذا، أو حَذَّرْتَهُ من كذا، أي: خَوَّفْتَهُ، فالتحذير في اللغة بمعنى: التخويف، وفعله يَتَعَذَّى إلى مفعولين: ((وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ)) [آل عمران:28] (يُحَذِّرُكُمُ) الكاف مفعول، (نَفْسَهُ): مفعولٌ ثاني، إذاً: يتعدى إلى مفعولين.

واصطلاحاً: المشهور عند النحاة أنه التحذير: تنبيه المخاطب على أمرٍ مكروهٍ ليجتنبه، هذا المشهور، ولكن إذا قيل: بأنه تنبيه المخاطب على أمرٍ مكروهٍ ليجتنبه، نأتي على شرحه ثم ننقضه.

و (الإِغْرَاءُ): تنبيهه على أمرٍ محمودٍ ليفعله، الإِغْرَاءُ: مَصْدَرٌ أَغْرَيْتَ فلاناً بكذا إذا حملته عليه، وألزمته أن يفعله.

وفي الاصطلاح عندهم: تنبيه المخاطب على أمرٍ محمودٍ ليفعله، إذاً: كلاهما تنبيه، وكلاهما مُتَعَلِّقَانِ بِالْمُخاطَبِ، لا المتكلم ولا الغائب، إنما نصوا على المخاطب لما سيأتي، وهو مَقِيسٌ فيه.

تنبيه المخاطب: إمَّا على أمرٍ محمودٍ ليفعله ويلتزمه وهو الإِغْرَاءُ، وإمَّا على أمرٍ مذمومٍ ليجتنبه، إمَّا حث على شيء ليفعل، وإمَّا تحذير من شيء ليترك.

وقوله: (تنبيه المخاطب) إنما اقتصرَ على المخاطَب لماذا؟ قيل: لأنه هو المقيس، والمتكَلِّم والغائب قيل: إنهما قليلان أو شاذَّان، إذاً: تنبيه المخاطَب إنما اقتصرَ على المخاطَب، مع أنه يحتمل المتكَلِّم، ويحتمل الغائب، اقتصرَ عليه مع أن التحذير يكون لغيره، لأن تحذير المخاطَب هو الكثير المقيس، ما عداه قليل - شُيْعَ لكنَّه قليل - وإذا كان قليلاً لا يكون مقيساً.

مع أن التحذير يكون لغيره، لأن تحذير المخاطَب هو الكثير المقيس، حينئذٍ اختصَّ بهذا الحد، ذكروه النحاة دون غيره لما ذكرناه من الفائدة، ويقال أيضاً: المقيس من التحذير: ما كان صادراً من المتكَلِّم لتخويف المخاطَب، أمّا ما صدرَ من المتكَلِّم كتحذير نفسه، أو غائبٍ فليس بمقيسٍ بل هو شاذٌّ في الحالين - وهذا أجود - أن يقال: أنه إذا كان التحذير لغائب فهو شاذ، وإذا كان التحذير للمتكَلِّم نفسه فهو شاذ، وإنما يختصُّ المقيس في لسان العرب وهو الكثير المطرَّد: أن يكون للمخاطَب فقط، أمّا تحذير النفس فهذا بعيد، لو شُيْعَ حينئذٍ يُحمَل على المجاز ولا يكون حقيقةً، كما قلنا: الإنسان لا ينادي نفسه، ولا يُحذِّر نفسه حقيقةً، لأنه إذا عَلِم الشرَّ فالأصل: العاقل أنه يتعدى على أمرٍ مكروهٍ ولو في زَعْم المُحذِّر فقط أو المخاطَب فقط، يعني: لا يُشترط فيه أن يكون هذا المكروه الذي يُنبِّهه المخاطَب عليه: أن يكون مُتفقاً بينهما، لا، قد يكون مكروهاً عنده، غير مكروه عند المخاطَب، يعني: إذا نَبَّهت شخصاً على أمرٍ ترى أنه مكروه .. مذموم، هل يلزم أن يكون المخاطَب يَعْلَم ذلك وأنه يقرُّ به؟ لا يلزم، يُسمى تحذيراً ولو لم يكن عنده مذموماً مكروهاً، والحكم حينئذٍ مُنْفَك. ولو في زَعْم المُحذِّر فقط أو المخاطَب فقط، ليجتنبه يعني: يتعدى ويتركه.

بقي: تنبيه المخاطَب على أمرٍ مذموم ليفعله، لو كان إنسان هكذا نَبَّه المخاطَب على أمرٍ مذموم ليفعله، كما أنه قد يُنبِّهه على أمرٍ محمودٍ ليركزه، هل يُسمى تحذيراً، ويُسمى إغراء؟ قالوا: نعم.

بقي تنبيه المخاطَب على أمرٍ مذموم ليفعله، مع أن التحذير: تنبيه المخاطَب على أمرٍ مذموم ليركزه ويجتنبه، لكن هذا خالف العقل والفطرة والدين، فأمره ونَبَّهه من أجل أن يفعله.

وتنبيهه على أمرٍ محمودٍ ليجتنبه. فقول: الأول من الإغراء والثاني من التحذير، الأول من الإغراء: الذي هو تنبيه المخاطَب على أمرٍ مذموم ليفعله، إذا كان المراد به الفعل حينئذٍ هو إغراء، ولو كان مذموماً، والثاني: الترك ولو كان محموداً فهو تحذير، فقول: الأول من الإغراء والثاني من التحذير، ولم يذكرهما النحاة في الحد، لأنه لا ينبغي صدورهما من عاقل.

ودخل في التعريف، نحو: لا تؤذ أخاك ولا تعص الله، وفي الإغراء: أحسن إلى أخيك وأطع الله واصبر، يعني: ما كان مؤدّاً بالجملة كما سبق في التذبة هناك: المتفجع عليه لا بد من زيادة (وا) أو (ياء).

إذاً نقول: الأصل في التحذير والإغراء: ما ذكره النحاة في التنبيه، لكن يرد اعتراض، وهو أن قولهم: تنبيه المخاطب على أمر محمود ليفعله، وتنبيه المخاطب على أمر مذموم ليجتنبه، مبحث النحاة في: الإعراب والبناء، وهذا أشبه ما يكون بمعنى لغوي أو اصطلاحى، أو معنى عام، أو مؤدى لتركيب إسنادي ونحو ذلك، لكن لا يتعلّق بالمنصوب نفسه.

نحن نقول هنا: إِيَّاكَ وَالشَّرَّ، (إِيَّاكَ) منصوب على التحذير، هل تعرّض له التعريف؟ وهناك نقول: (الصَّلَاةَ) منصوب على الإغراء، هل تعرّض له التعريف؟ ولذلك انتقد هذا التعريف، قيل: الأولى أن يُعرّف التحذير: بأنه اسم منصوب بأخْذَرٍ مَحْذُوفاً وَجُوباً، هذا؟؟ بناءً وإعرابه، وزد عليه التتميم الآخر، تنبيهاً للمخاطب لأمر محمود ليفعله، يعني: اجعل هذا مُقَدِّمة، لأن بحثنا في ماذا؟ نحن نريد نَصْب وإعراب وجر، أمّا هذه المعاني العامة ليست من مصطلحنا، أثر ظاهر أو مُقدَّر يجلبه العامل .. إلى آخره، حينئذٍ نقول: هذا الذي يعني النحاة، وأمّا الأمر العام فلا.

كذلك في الإغراء، نقول: اسم منصوب بـ: (الزم)، محذوفاً وجوباً، لتنبيه المخاطب إلى آخر التعريف، إذاً: لا بُدّ من زيادة هذين القيدَين من أجل أن يكون البحث في اسم منصوبٍ والعامل محذوف وجوباً.

التَّحْذِيرُ وَالْإِغْرَاءُ.

قالوا هنا في فائدة: وإنما ذُكِرَ بعد النداء لأن الاسم في التحذير والإغراء مفعولٌ به لفعلٍ محذوف، لا يجوز إظهاره كالمندى على تفصيل آتٍ، يعني: كأنهم أرادوا أن يُلْحَقُوا هذا بالمندى .. قد تكون مناسبة بينهما، أن كلاً منهما منصوبٌ لعاملٍ محذوف.

التَّحْذِيرُ وَالْإِغْرَاءُ:

إِيَّاكَ وَالشَّرَّ وَنَحْوَهُ نَصَبٌ ... مُحَذَّرٌ بِمَا اسْتِثَارُهُ وَجَبَ
وَدُونَ عَطْفٍ ذَا لِإِيَّا أَنْسَبَ وَمَا ... سِوَاهُ سَتَرُ فِعْلِهِ لَنْ يَلْزَمَا
إِلَّا مَعَ الْعَطْفِ أَوْ التَّكْرَارِ ... كَالضَّيْعَمِ الضَّيْعَمِ يَا ذَا السَّارِي

(إِيَّاكَ وَالشَّرَّ) هذا مفعولٌ به مُقدَّر، (نَصَبٌ مُحَذَّرٌ إِيَّاكَ وَالشَّرَّ ونحوه، بِمَا اسْتِثَارُهُ وَجَبَ).

(إِيَّاكَ وَالشَّرَّ) قُصِدَ لفظه: فهو مفعولٌ به منصوب، وعلامة نصبه فتحة مُقدَّرة على آخره، (الشَّرُّ هُنَا) مُقدَّرة على الراء، (وَنَحْوُهُ) انظر! نَصَبَهُ، والواو حرف عطف معطوف على (إِيَّاكَ وَالشَّرَّ) إِذَا: نَصَبَهُ فَدَلَّ على أنه منصوب: وهو مفعولٌ مُقدَّر.

(نَصَبَ مُحَذَّرٌ) (نَصَبَ) فعل ماضي مبني على فتح مُقدَّر، منع من ظهوره سكون الروي، (مُحَذَّرٌ) هذا فاعل، إِذَا قلنا: عندنا مُحَذَّرٌ، وعندنا مُحَذَّرٌ، وَمُحَذَّرٌ منه، (إِيَّاكَ) هذا مُحَذَّرٌ، أنا المتكلم مُحَذَّرٌ، (الشَّرُّ) مُحَذَّرٌ منه، (نَصَبَ مُحَذَّرٌ) نَصَبَ بـ (مَا) بعاملٍ وجب استناره، (اسْتِنَارُهُ وَجَبَ) التقديم أحسن، (اسْتِنَارُهُ) مبتدأ و (وَجَبَ) خبر، و (اسْتِنَارُهُ وَجَبَ) الجملة الاسمية لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.

إِذَا: شَرَعَ الناطم بِذِكْرِ الوسيلة الأولى في التحذير وهي أهمها، وهي بـ (إِيَّاكَ وَأَخَوَاتِهِ)، نقول: التحذير يكون بثلاثة أشياء .. له ثلاث طُرُق:

– (إِيَّاكَ وَأَخَوَاتِهَا).

– الثاني: ما ناب عنه من الأسماء المضافة إلى ضمير المخاطب: (نَفْسَكَ .. نَفْسَكَ) كما سيأتي.

– الثالث: ذِكْرُ المُحَذَّرِ منه، هذه ثلاث طرق.

(إِيَّاكَ وَالشَّرَّ): أشار بهذا البيت إلى النوع الأول وهو الأهم وهو عليه العُمْدَةُ لأنه الأصل، إِذَا: (إِيَّاكَ وَأَخَوَاتِهِ) هي الطريقة الأولى في إيجاد وحصول تركيب التحذير. (إِيَّاكَ وَالشَّرَّ وَنَحْوُهُ) نحو ماذا؟ نحو: (إِيَّاكَ وَالشَّرَّ .. إِيَّاكُمْ وَالشَّرَّ .. إِيَّاكُمْ وَالشَّرَّ)، إِذَا: نحو (إِيَّاكَ وَأَخَوَاتِهَا) وهو ما كان لمخاطب: (إِيَّاكَ .. إِيَّاكَ وَالشَّرَّ .. إِيَّاكُمْ .. إِيَّاكُمْ .. إِيَّاكُمْ) إِذَا يعني: أن قولك (إِيَّاكَ وَالشَّرَّ وَنَحْوُهُ) من الضمائر المنصوبة المنفصلة الذي هو (إِيَّا)، سبق معنا أن (إِيَّا) هو ضميرٌ منفصل، إِذَا عَطِفَ عليه نُصِبَ بِفَعْلٍ يجب استناره، لأن التركيب .. كأنه يقول لك: قِسْ على هذا التركيب وأنت استنبط منه، (إِيَّاكَ): هذا ضميرٌ مُنفصل نصب، (وَ) عَطَفَ عليه، (الشَّرُّ) هذا منصوب.

قال: (بِمَا اسْتِنَارُهُ وَجَبَ) إِذَا: نَصَبَ مُحَذَّرٌ إِيَّاكَ وَالشَّرَّ بِمَا اسْتِنَارُهُ وَجَبَ، نحو: (إِيَّاكُمْ والأُسْدَ، وَإِيَّاكُمْ والمخالفة) هذا نحوه، يعني: إِمَّا أنك تُغَيِّرُ في لفظ الشر، وإِمَّا أنك تأتي بمفردات وأخوات (إِيَّا).

وفهم منه: أن العامل المُقدَّر يجب تقديره بعد الضمير، لأنه قال (بِمَا اسْتِنَارُهُ وَجَبَ) إِذَا: إذا كان استناره واجباً حينئذٍ لا بُدَّ من تقديره، أين يُقدَّر؟ يجب أن يتأخر ولا يتقدم

على (إِيَّا) لأنه لو تقدّم على (إِيَّا) لوجب اتصاله بعامله، ونحن الآن تصورنا المسألة فيما جاز أن يكون الضمير مُنفصلاً، فإذا أمكن الاتصال تعيّن، إذاً: لا يُمكن أن نقدر هذا العامل قبل (إِيَّا). فُهم منه: أن العامل المُقدّر يُقدّر بعد الضمير لما يلزم من تقديره قبله اتصاله به.

وَفِي اخْتِيَارٍ لَا يَجِيءُ الْمُنْفَصِلُ ... إِذَا تَأْتَى أَنْ يَجِيءَ الْمُتَّصِلُ

هذا القاعدة تطبقها هنا، فإذا قدرت الفعل المحذوف تُقدره بعد (إِيَّا) ولا تُقدره قبله، لأنك لو قدرتَه قبله لوجب اتصال الضمير، فإذا اتصل الضمير حينئذٍ انتقل عن لفظ (إِيَّا) .. خرج عنه، ونحن نريد هذا اللفظ بعينه، ولا يُمكن أن نصل إليه إلا إذا تأخر العامل المُقدّر. فيلزم تعدي فعل الضمير المُتَّصِل لضميره المنفصل، وهو ممتنع في غير باب (ظن وأخواتها) سميّه هناك الذي ذكرناه استثناء ما عداه فهو ممتنع لا يجوز. ثُمَّ (إِيَّاكَ) تُستعمل في التحذير معطوفاً عليها كما تقدم: وَدُونَ عَطْفٍ. قال: (إِيَّاكَ وَالشَّرَّ وَنَحْوَهُ نَصَبٌ) عرفنا المراد بـ (نَحْوَهُ) (إِيَّاكَ وَإِيَّاكَ وَإِيَّاكُمْ وَإِيَّاكُمْ). (نَصَبٌ مُحَذَّرٌ بِمَا اسْتِثْنَاهُ وَجَبَ) لماذا وجب استثنائه؟ قالوا: لأنه لما كثر التحذير بهذا اللفظ جعلوه بدلاً من اللفظ بالفعل، لما كثر التحذير بهذا اللفظ في لسان العرب: (إِيَّاكَ وَالشَّرَّ .. إِيَّاكَ وَالْأَسَدَ .. إِيَّاكَ وَالْقَتْلَ) كثر التحذير بهذا اللفظ، حينئذٍ جعلوا هذا اللفظ الملفوظ به بدلاً عن الفعل.

بدلاً من اللفظ بالفعل، والأصل: (أَحَذَرَ تَلَاقي نَفْسِكَ وَالشَّرَّ) ثُمَّ حُذِفَ الفعل وفاعله، (تَلَاقي) هذا مفعولٌ به، حُذِفَ وهو مضاف، (نَفْسِكَ) هذا مضاف إليه، انتصب انتصابه: (نَفْسِكَ) حُذِفَ (نَفْسٍ) ثُمَّ أُقِيمَ (الكاف) مُقامه فانتصب فانفصل فصار: (إِيَّاكَ)، أصلها: أَحَذَرَ تَلَاقي نَفْسِكَ، حُذِفَ الفعل (أَحَذَرَ) مع فاعله، ماذا صار عندنا؟ (تَلَاقي نَفْسِكَ وَالشَّرَّ) (تَلَاقي) مفعولٌ به، هو مضاف و (نَفْسِكَ) مضافٌ إليه، حُذِفَ المضاف وأُقِيمَ المضاف إليه مُقامه فانتصب انتصابه فصار (نَفْسِكَ وَالشَّرَّ) (نَفْسِكَ) مضاف ومضاف إليه، حُذِفَ الأول وأُقِيمَ الكاف مُقامه فانفصل؛ لأنه سينتصب فإذا انتصب حينئذٍ نأتي بـ (إِيَّاكَ وَالشَّرَّ) هذا أصل الموضوع عندهم. ثُمَّ حُذِفَ الفعل وفاعله، ثُمَّ المضاف الأول، وأُنِيبَ عنه الثاني فانتصب، ثُمَّ الثاني، وأُنِيبَ عنه الثالث فانتصب وانفصل.

(وَدُونَ عَطْفٍ ذَا لِإِيَّا أَنْسَبَ) إذاً: في مثل هذا التركيب (إِيَّاكَ وَالشَّرَّ) إذاً عَطْفٌ على

(إِيَّا) بالواو حينئذٍ تَعَيَّنَ أن يكون العامل محذوفاً. (وَدُونَ عَطْفٍ ذَا لِإِيَّا أَنْسَبُ) (أَنْسَبُ ذَا) أي: الحكم .. النصب بعامل مستتر وجوباً، الناظم يطلق الاستتار على الحذف وهذا من باب التوسع، يعني: بعاملٍ محذوفٍ وجوباً، كما أنه يكون الحكم مع العطف كذلك دون العطف، لو قال (إِيَّاكَ الشَّرَّ).

(أَنْسَبُ ذَا) أي: الحكم المذكور لـ (إِيَّا) إذاً: هي موجودة لا زالت، دُونَ عَطْفٍ تقول: (إِيَّاكَ الشَّرَّ .. إِيَّاكَ الْأَسَدَ) بدون عطفٍ، كذلك في هذه الحالة الثانية يكون العامل محذوفاً واجب الحذف، لا يجوز أن يظهر البتَّة.

(وَدُونَ عَطْفٍ) (دُونُ) هذا منصوبٌ على الظرفية مُتَعَلِّقٌ بقوله: (أَنْسَبُ) و (ذَا) اسم إشارة مفعول به مُقَدَّمٌ على (أَنْسَبُ)، (أَنْسَبُ ذَا) المشار إليه الحكم السابق: النصب على التحذير، (لِإِيَّا) جار مجرور مُتَعَلِّقٌ بقوله: (أَنْسَبُ)، (دُونَ عَطْفٍ).

إذاً: من التركيب الأول (إِيَّاكَ وَالشَّرَّ) بالواو .. بالعطف على الضمير المنفصل، كذلك مثله (دُونَ عَطْفٍ) فيستوي (إِيَّاكَ وَالشَّرَّ .. إِيَّاكَ الشَّرَّ) بالواو وبدونها. (وَدُونَ عَطْفٍ ذَا لِإِيَّا أَنْسَبُ) إذاً: هاتان صورتان فيما يَتَعَيَّنُ فيهما النصب بفعلٍ مُضْمَرٍ وجوباً لا يجوز إظهاره.

(وَمَا سِوَاهُ) يعني: ما سوى ما بـ (إِيَّا) السابق (سَتَرُ فِعْلُهُ لَنْ يَلْزَمَا إِلَّا مَعَ الْعَطْفِ أَوْ التَّكْرَارِ) يعني: إذا كان - هذا النوع الثاني - ما ناب عنه من الأسماء المضافة، حينئذٍ الأصل فيه: أنه لا يَجِبُ استتار العامل المحذوف، فيجوز ذكره ويجوز حذفه. (وَمَا) هذا مبتدأ و (سِوَاهُ) (سوى) منصوبٌ على الظرفية، مُتَعَلِّقٌ بمحذوف صلة الموصول، (مَا سِوَاهُ) الضمير هنا يعود على أي شيء؟ (مَا سِوَاهُ) يعني: ما نُصِبَ كـ (إِيَّا)، (سَتَرُ فِعْلُهُ لَنْ يَلْزَمَا) (سَتَرُ) مبتدأ ثاني، وهو مضاف و (فِعْلُهُ) مضافٌ إليه، و (لَنْ يَلْزَمَا) الألف هذه للإطلاق، جملة (لَنْ يَلْزَمَا) خبر المبتدأ الثاني، و (سَتَرُ فِعْلُهُ لَنْ يَلْزَمَا) هذا خبر (مَا).

إذاً: ما عدى (إِيَّا) وهو النوع الثاني من التحذير، ما ناب عنه من الأسماء المضافة إلى ضمير المخاطب، لا يلزم حذف العامل في الاسم المنصوب على التحذير، مثل لو قال: (الْأَسَدَ) دون تكرار ودون عطفٍ، (الشَّرَّ) حينئذٍ نقول: يجوز أن يُقال: (احذر الشَّرَّ)، وأن يُقال: (الشَّرَّ) يجوز ذكر العامل، ويجوز حذفه.

(إِلَّا مَعَ الْعَطْفِ أَوْ التَّكْرَارِ) إلا إذا عُطِفَ على الاسم المنصوب على التحذير غيره، فقليل (الأسد والذئب) حينئذٍ وجب أن يكون العامل محذوفاً (أَوْ التَّكْرَارِ) بأن كُرِّرَ لفظه

فَقِيلَ: (الْأَسَدُ .. الْأَسَدُ) كَمَا قَالَ النَّاطِمُ (كَالضَّيْغَمِ الضَّيْغَمِ) وَهُوَ الْأَسَدُ (يَا ذَا السَّارِي) حِينَئِذٍ نَقُولُ فِي هَاتَيْنِ الْحَالَتَيْنِ: يَجِبُ، وَمَا عَدَاهُمَا فَالْأَصْلُ الْجَوَازُ، يَعْنِي: جَوَازُ الحذف وجواز الذكر.

(إِلَّا مَعَ الْعَطْفِ) (إِلَّا) هَذَا إِجْبَابٌ لِنَفْيِ (لَنْ)، (مَعَ الْعَطْفِ) لَكِنِ الْعَطْفُ إِنَّمَا يَتَعَيَّنُ أَنْ يَكُونَ بِالْوَاوِ، وَالنَّاطِمُ هُنَا أَطْلَقَ، الْعَطْفُ بِالْوَاوِ عَلَى جِهَةِ الْخُصُوصِ هَذَا مَحَلُّ وَفَاقٍ، (إِلَّا مَعَ الْعَطْفِ) سِوَاءَ ذِكْرِ الْمُحَدَّرِ مِنْهُ نَحْوُ: مَا زِ رَأْسَكَ وَالسَّيْفَ ..

(مَا زِ) يَعْنِي: يَا مَازِنَ (رَأْسَكَ وَالسَّيْفَ) أَي: يَا مَازِنَ قِ رَأْسِكَ وَاحْدَرِ السَّيْفِ. أَمْ لَمْ يُذَكَّرْ نَحْوُ ((نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا)) [الشمس:13] نَاقَةً: هَذَا مَنْصُوبٌ عَلَى التَّحْذِيرِ، إِذَا سِوَاءَ ذِكْرِ الْمُحَدَّرِ مِنْهُ أَوْ لَا، (مَعَ الْعَطْفِ) يَتَعَيَّنُ الْعَامِلُ وَلَا يَجُوزُ ذِكْرُهُ، (أَوْ التَّكَرُّارِ) كَذَلِكَ مِثْلُهُ .. حَكْمُهُ كَحَكْمِ سَابِقِهِ

(كَالضَّيْغَمِ الضَّيْغَمِ) كَقَوْلِكَ: الضَّيْغَمِ الضَّيْغَمِ، وَهُوَ الْأَسَدُ .. الْأَسَدُ، (يَا ذَا السَّارِي) صِفَةُ (يَا) حَرْفِ نِدَاءٍ وَ (ذَا) اسْمُ إِشَارَةٍ وَ (السَّارِي) نَعْتُهُ، وَقِيلَ: هَذَا لَيْسَ تَتْمِيمًا لِلْبَيْتِ بَلْ هُوَ مِنْ تَتْمِةِ الْمَثَالِ، وَنَحْوُ: (رَأْسَكَ رَأْسَكَ) جَعَلُوا الْعَطْفَ وَالتَّكَرُّارَ كَالْبَدَلِ مِنَ اللَّفْظِ بِالْفِعْلِ.

إِذَا خِلَاصَةٌ مَا عَيَّنَهُ النَّاطِمُ هُنَا - كَذَلِكَ الْبَابُ لَمْ يَعْطِهِ حَقَّهُ - نَقُولُ: ذَكَرَ نَوْعَيْنِ اثْنَيْنِ: أَنْ يَكُونَ الْمَنْصُوبُ عَلَى التَّحْذِيرِ (إِيَّاكَ وَأَخَوَاتِهِ) حِينَئِذٍ يَتَعَيَّنُ أَنْ يَكُونَ الْعَامِلُ مُحذُوفًا وَاجِبَ الحذف، سِوَاءَ عَطْفٍ عَلَى الضَّمِيرِ أَوْ لَمْ يُعْطَفْ (إِيَّاكَ وَالشَّرَّ .. إِيَّاكَ الشَّرَّ)، ثُمَّ النَّوْعُ الثَّانِي: وَهُوَ أَنْ لَا يُذَكَّرَ (إِيَّا) وَإِنَّمَا يُوْتَى بِالْأَسْمِ الْمَوْصُوفِ عَلَى التَّحْذِيرِ، حِينَئِذٍ إِذَا أَنْ يُعْطَفَ عَلَيْهِ أَوْ يُكْرَّرَ أَوْ لَا، إِنْ كَانَ الْأَوَّلُ تَعَيَّنَ كَالْأَوَّلِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْأَوَّلُ حِينَئِذٍ جَازَ فِيهِ الْوُجْهَانِ، هَذَا خِلَاصَةٌ مَا ذَكَرَهُ النَّاطِمُ.

(وَدُونَ عَطْفٍ ذَا لِإِيَّا أَنْسَبَ) الْإِشَارَةُ بِ (ذَا) لِلنَّصَبِ بِإِضْمَارِ فِعْلٍ لَا يَظْهَرُ، يَعْنِي: أَنْ (إِيَّاكَ وَأَخَوَاتِهِمَا) غَيْرِ مَعْطُوفٍ عَلَيْهَا، تَنْصَبُ بِفِعْلِ وَاجِبِ الحذف نَحْوُ: (إِيَّاكَ الشَّرَّ) وَبَعْضُهُمْ يُقَدِّرُهُ كَمَا سَبَأْتِي (إِيَّاكَ مِنَ الشَّرِّ).

ثُمَّ أَشَارَ إِلَى الثَّانِي وَالثَّالِثِ بِقَوْلِهِ: (وَمَا سِوَاهُ سَتَرُ فِعْلِهِ لَنْ يَلْزَمَا) (سَتَرُ) بَفَتْحِ السِّينِ مَصْدَرُ سَتَرٍ، وَبِالْكَسْرِ (سِتْرٌ) اسْمٌ لِلشَّيْءِ الَّذِي يَقَعُ بِهِ السَّتْرُ، يَعْنِي: كَالْجِدَارِ، هُوَ عَيْنُهُ السَّتْرُ، وَ (السَّتْرُ) هُوَ الْفِعْلُ، (لَنْ يَلْزَمَا) فَشَمِلَ قَوْلُهُ (وَمَا سِوَاهُ) النَّوْعَيْنِ الثَّانِي وَالثَّالِثِ، مَا نَابَ عَنْ (إِيَّا) مِنَ الْأَسْمَاءِ الْمُضَافَةِ لِلضَّمِيرِ الْمُخَاطَبِ وَالْمُحَدَّرِ مِنْهُ، وَقَوْلُهُ:

(لَنْ يَلْزَمَا) يعني: أنهما منصوبان بفعلٍ مضمر ويجوز إظهاره، (لَنْ يَلْزَمَا) الألف للإطلاق، يعني: يُنصبان بفعلٍ مُضْمَرٌ ثُمَّ هذا المُضْمَرُ لا يجب حذفه بل يجوز ذكره، تقول: (رأسك) يعني: نح رأسك، وهذا تحذير.

وتقول في المُحذَر منه (الأسد) يعني: احذر الأسد، هذا جائز، يجوز أن تظهر الفعل فتقول: (احذر الأسد) ويجوز أن تقول: (رأسك .. نفسك ..) (اتق نفسك) يعني: من الشر ونحوه و (الأسد) يعني: احذر الأسد، (رأسك) يعني: نح رأسك.

وقد استثنى من ذلك نوعين أشار إليهما بقوله: (إِلَّا مَعَ الْعَطْفِ أَوْ التَّكْرَارِ) فالعطف نحو (رأسك) و (الحائط)، والتكرار نحو: (الأسد .. الأسد) وقد مثله بقوله (كَالضَّيْغَمِ الضَّيْغَمَ يَا ذَا السَّارِي) و (الضَّيْغَمِ) الأسد و (السَّارِي) اسم فاعل من سرى إذا مشى ليلاً وهو مَصْنَعَةُ الخوف من الضَّيْغَمِ، يَا ذَا السَّارِي الذي يسري في الليل، وإنما وجب حذف العامل مع (يَا) لكثرة الاستعمال، وأما مع العطف والتكرار فقد جُعِلَ كالبديل عن الفعل.

والخلاصة نقول: للتحذير ثلاث طرق:

أولاً: بِذِكْرِ اللفظ .. أن يُذَكَّر بلفظ (إِيَّاكَ وأخواته) ولك في هذا الوجه أن تعطف المحذور على (إِيَّاكَ) فتقول: إِيَّاكَ والأسد، هذا وجهٌ أول، أو تخفضه بـ (من) هذا على قول يراه بعضهم: (إِيَّاكَ من الأسد) أو تنصب المحذور بغير عاطفٍ عند سيبويه، ومنعه الجمهور، فتقول: (إِيَّاكَ الأسد) سيأتي أن الصحيح يجوز، الجمهور على المنع، (إِيَّاكَ الأسد .. إِيَّاكَ والأسد .. إِيَّاكَ من الأسد) ثلاثة أوجه في (إِيَّاكَ)، (إِيَّاكَ والأسد) متفقٌ عليه، (إِيَّاكَ من الأسد) كذلك متفقٌ عليه في الجملة، (إِيَّاكَ الأسد) بدون (واو) ولا (من) هذا مختلفٌ فيه: الجمهور على المنع، وسيبويه على الجواز، والصحيح أنه يجوز.

الطريق الثاني: أن يُذَكَّر اسمٌ ظاهر نائب عن (يَا) مضافاً إلى ضمير المُحذَرِ المخاطَبِ، ولك في هذا الوجه: أن تجيء بما ذُكِرَ من غير عطفٍ ولا تكرار (نفسك .. الأسد .. رأسك) كما ذكرناه، أو مع العطف (نفسك والأسد) أو بالتكرار فتقول: (نفسك .. نفسك) (رأسك .. رأسك) (الأسد .. الأسد) هذا الطريق الثاني.

الثالث: أن يُذَكَّر المُحذَر منه مُكْرَراً أو معطوفاً عليه أو بدونهما، فتقول: (الأسد .. الأسد)، أو تقول: (الأسد) أو تقول: (الكسل والتواني) والمشهور الذي عليه الاعتماد هو الأول.

(إِيَّاكَ وَالشَّرَّ) قال بعضهم: إن هذا التركيب فيه ضميران، ما هما الضميران؟ (يَا) نفسه ضمير .. هذا ضمير نصب، وبقي ضمير مستتر، في هذا التركيب ضميران أحدهما: هذا

البارز المنفصل المنصوب وهو (إِيَّاكَ) والآخر: ضمير رفع مستكن فيه منتقل إليه من الفاعل الناصب له.

قلنا: يُحذف الفعل وفاعله، ثُمَّ بعد ذلك ينتقل الضمير من الفعل إلى (إِيَّاكَ)، فصار هو في اللفظ ضمير نصبٍ، وَتَحْمَلُ كذلك ضمير رفعٍ، حينئذٍ إذا أَكَّدْتَ (إِيَّاكَ) - جاء التفریع - إذا أَكَّدْتَ (إِيَّاكَ) وقلت بوجود الضمير المُنتقل هذا الرفع حينئذٍ قلت: إِيَّاكَ نفسَكَ، وأنت بالخيار في تأكيده بـ (أنت) قبل النفس، هذا متى؟ إذا أَكَّدْتَ (إِيَّاكَ) نفسه .. نَصَبٌ، سبق أنه إذا أَكَّدَ الضمير المُتصل المرفوع بالنفس والعين وجب أن يؤتى بالضمير المنفصل، لكن هنا أَكَّدَ (إِيَّاكَ نفسَكَ .. إِيَّاكَ أَنْتَ نفسَكَ) يجوز الوجهان. (إِيَّاكَ نفسَكَ) وأنت بالخيار في تأكيده بـ (أنت) قبل النفس، هذا إن أَكَّدْتَ (إِيَّاكَ) نفسه، وإن أَكَّدْتَ ضمير الرفع المستكن فيه قلت (إِيَّاكَ أَنْتَ نفسَكَ) ولا بُدَّ من تأكيده بـ (أنت) قبل النفس حينئذٍ، لأنه تأكيدٌ لضميرٍ مرفوعٍ، فوجب أن يُؤكَّدَ أول: ((اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ)) [البقرة: 35] مثل العطف.

وأما العطف فتقول في العطف على إِيَّاكَ: (إِيَّاكَ وزيداً والشرَّ) جاز دون فصلٍ؛ لأنه عطفٌ على ضميرٍ منفصل بارزٍ، وهو منصوب، (إِيَّاكَ وزيداً والشرَّ) وإن شئت قلت: إِيَّاكَ أَنْتَ وزيداً - فَصَلْتُ - والشرَّ، وتقول إن عطفت على مرفوعٍ: (إِيَّاكَ أَنْتَ وزيداً) هنا يَقْبَحُ أن تعطف دون فاصلٍ، وَيَقْبَحُ بدون تأكيدٍ أو فاصلٍ على ما تَقَدَّمَ بيانه في عطف النسق.

إِيَّاكَ وَالْشَّرَّ وَنَحْوَهُ نَصَبٌ ... مُحَدَّرٌ بِمَا اسْتِثْنَاهُ وَجَبَ
وَدُونَ عَطْفٍ ذَا لِإِيَّا أَنْسَبَ.

ثُمَّ انتقل إلى الثاني والثالث وقال:

..... وَمَا ... سِوَاهُ سَتَرُ فِعْلِهِ لَنْ يَلْزَمَا

إِلَّا مَعَ الْعَطْفِ أَوْ لَتَتَكَرَّرَ

يعني: ما بعد (إِلَّا) ثابتٌ له نقيض حكم ما قبل (إِلَّا)، فالأول: (لَنْ يَلْزَمَا) (إِلَّا مَعَ) إذا: يلزمه، (كَالضَّيْعَمَ الضَّيْعَمَ يَأْذَا السَّارِي).

قال الشارح: "التحذير: تنبيه المخاطب على أمرٍ يجب الاحتراز منه، فإن كان بـ (إِيَّاكَ وأخواته) وهو (إِيَّاكَ وَإِيَّاكُمَا وَإِيَّاكُمْ وَإِيَّاكُنَّ) وجب إضمار الناصب " والناصب هنا

فعل، ولا يُقدَّر وصفاً.

سواء وجد تكرار كقولك:

فَيَاكَ إِيَّاكَ الْمِرَاءَ فَإِنَّهُ ..

(إِيَّاكَ إِيَّاكَ) حصل تكرار هنا، حينئذٍ مُطلقاً وجب إضمار الناصب .. ناصب (إِيَّا)

سواء كُثِّرَتْ (إِيَّا) نفسها أو لا، (إِيَّاكَ وَالشَّرَّ) (إِيَّا) منصوب بفعلٍ محذوفٍ واجب

الحذف، (إِيَّاكَ إِيَّاكَ وَالْمِرَاءَ فَإِنَّهُ) كذلك نقول: العامل محذوف.

أم لم يوجد نحو: (إِيَّاكَ من الأسد) وأصل التركيب: (باعد نفسك من الأسد) هذا عند الجمهور، ثم فرق بين كلام سيبويه، وابن الناطم، وابن مالك، والجمهور. والأصل: (باعد نفسك من الأسد)، انظر! الجمهور قدَّروا لفظ (باعد) باعد يتعدى إلى مفعولين، تعدى إلى الأول بنفسه، والثاني بحرف جر.

إذا: (باعد نفسك من الأسد) ثم حُذِفَ (باعد) الفعل وفاعله، وقيل: التقدير (أحذرَكَ من الأسد)، فنحو: (إِيَّاكَ الأسد) ممتنعٌ على التقدير الأول وهو قول الجمهور، ولذلك قلنا: مذهب سيبويه جواز: (إِيَّاكَ الأسد) وهذا يمتنع على مذهب الجمهور، لأن التقدير عندهم (باعد نفسك من الأسد) فقدَّروا فعلاً يتعدى إلى مفعولٍ واحدٍ بنفسه فحسب، وهذا ينبغي عليه في تقدير العامل المحذوف هل هو فعلٌ مُتعدٍ لواحد أو لاثنين .. ينبغي عليه تصويب هذه المسألة أو تخطئتها.

مُمتنعٌ على التقدير الأول وهو قول الجمهور، وجائزٌ على الثاني الذي هو (أحذرَكَ من الأسد) ولا خلاف في جواز (إِيَّاكَ أن تفعل) لصلاحيته لتقدير (من) لأنه سبق أن (أن) يجوز حذف (من) قبلها قياساً: نَقْلًا وَفِي أَنَّ وَأَنَّ يَطْرُدُ ..

حينئذٍ إذا قيل هنا في هذا التركيب (إِيَّاكَ من أن تفعل) لا شك في أنه جائز، فلو قدَّرت (من) هذا لا بأس به، فإذا نُصِبَ المصدر حينئذٍ نقول: نُصِبَ بنزع الخافض وهو جائز .. مقيس.

والحاصل أنه إذا ذُكِرَ المُحذَرُ منه بلا عطفٍ فعند الجمهور يتعيَّن جرُّه بـ (من) إذا ذُكِرَ المُحذَرُ منه بلا عطفٍ، يعني: مثل (إِيَّاكَ الأسد) ذُكِرَ المُحذَرُ منه دون عطفٍ، قلنا: هناك قال: (وَدُونَ عَطْفٍ ذَا لِإِيَّا أَنْسَبَ) مثَّلنا (إِيَّاكَ الأسد) هذا على قول الجمهور لا يصح، والصحيح: أنه يصح.

ذُكِرَ المُحذَرُ منه بلا عطفٍ، فعند الجمهور يتعيَّن جرُّه بـ (من) بناءً على أن العامل

عندهم في إِيَّاكَ باعد؛ لأنه لا يَتَعَدَّى إلى الثاني بنفسه، وإنما يَتَعَدَّى إليه بحرف الجر، وقيل: يجوز نصبه ولا تتعين (من) بناءً على أن العامل عنده في: إِيَّاكَ أُحَذِّر ونحوه مما يَتَعَدَّى إلى اثنين وهذا أصوب: أن يُقَدَّر العامل المحذوف يَتَعَدَّى إلى اثنين بنفسه، وهذا عند ابن النازم.

وعند ابن مالك: إمَّا أن يُجَرَّ بـ (من) أو يُنْصَب بفعلٍ محذوفٍ آخر تقديره: دع، أو نحوه ويجوز إظهاره.

وأما نحو: (إِيَّاكَ أن تفعل) فهذا جائز عند الجميع، لأن الأصل: أن (من) يجوز تقديرها قبل (أن)، (إِيَّاكَ من أن تفعل) هذا جائز .. (إِيَّاكَ أن تفعل) فنُقَدِّر (من) ثم نقول: المصدر أن وما دخلت عليه إذا حذفنا (من) يكون منصوباً على نزع الخافض. فالمُحَذَّر منه (أن) المصدرية وصلتها، جاز أن تُحذف (من) سواء قُدِّر العامل فعلاً يتعدى إلى اثنين أو إلى واحد، لأن الحذف .. حذف حرف الجر قبل (أن) جائز في سعة الكلام.

هنا قال: وجب إضمار الناصب، سواء وجد عطف أم لا، فمثاله مع العطف (إِيَّاكَ والشر) (إِيَّاكَ) منصوب بفعل مُضْمَر وجوباً والتقدير (إِيَّاكَ أُحَذِّر). انظر! قَدَّره بعد (إِيَّاكَ) لا يجوز تقديره قبل (إِيَّاكَ) لأنه يصير (أُحَذِّرُكَ) فصار (إِيَّا) متصلاً والأصل: أن يكون منفصلاً.

ومثاله بدون العطف (إِيَّاكَ أن تفعل كذا .. إِيَّاكَ من أن تفعل كذا). انظر! قَدَّره هنا مثال لما دون عطف، قَدَّره ابن عقيل بما يجوز حذف (من) وهو أن يكون (أن) المصدرية وصلتها، وأما ما لا يجوز فلم يجعله بناءً على مذهب الجمهور، يعني: (إِيَّاكَ الأسد) هذا المراد.

وإن كان بغير إِيَّاكَ وأخواته وهو المراد بقوله: وما سواه فلا يجب إضمار الناصب إلا مع العطف (ماز رَأْسَكَ وَالسَّيْفَ) يعني: يا مازن قي رأسك واحذر السيف، أو التكرار: (الضَّيْغَمَ الضَّيْغَمَ) أي: احذر الضَّيْغَمَ، فإن لم يكن عطف ولا تكرار جاز إضمار الناصب وإظهاره -الأسد .. احذر الأسد - فإن شئت أظهرت وإن شئت أضمرت، (لَنْ يَلْزَمَا إِلَّا مَع) فهو غير لازم.

(إِيَّاكَ الأسد) هذه حيَّرت النحاة، جوَّزه سيبويه وجعل العامل في الأسد غير العامل في (إِيَّاكَ) .. فصل بينهما، (إِيَّاكَ الأسد) كلاهما منصوبان، هل هما منصوبان بعامل واحد، أو كلٌّ منهما منصوبٌ بعامل؟ مذهب سيبويه: أن كلاهما منهما منصوبٌ بعامل يختصُّ به،

(إِيَّاكَ) منصوبٌ بعامل و (الأسد) منصوبٌ بعامل. (إِيَّاكَ الأسد) جَوَّزه سيبويه، وجعل العامل في الأسد غير العامل في (إِيَّاكَ) تقديره (باعد نفسك واتقي الأسد).
 إِذَا: (نفسك) هذا مفعولٌ لفعلٍ محذوف تقديره (باعد) و (الأسد) هذا مفعولٌ به لفعلٍ محذوف تقديره (اتق) حينئذٍ يكون (إِيَّاكَ الأسد) صار جملتين، فُعْطِفَت جملة على جملة، وجَوَّزه ابن النظم (إِيَّاكَ الأسد) أيضاً جائز لكن على تفصيلٍ آخر.
 جَوَّزه ابن النظم على تقديرٍ آخر وهو: أن يُقَدَّر العامل فعلاً يتعدى إلى اثنين بنفسه، حينئذٍ يكون الكلام جملة واحدة، تقديره (أَحْذَرُكَ الأسد) فالكلام حينئذٍ جملة واحدة، فإذا قيل (إِيَّاكَ من الأسد) فهل يجوز حذف (من) ونصب الاسم المجرور بعدها؟ (إِيَّاكَ من الأسد) هل يصلح على هذا التركيب الذي جَوَّزه سيبويه (إِيَّاكَ الأسد) أن يكون أصله: (إِيَّاكَ من الأسد) ثُمَّ حُذِفَت (من) وانتصب (الأسد)؟ لا يجوز، لأنه من باب حذف نزع الخافض، ونصب ما بعده على نزع الخافض، وهذا إنما يكون سماعياً ولا قياسياً، حينئذٍ لا يُحْمَل هذا التركيب على شاذٍ.

فتقول (إِيَّاكَ الأسد)، وجوابه: إن قُدِّر العامل في (إِيَّاكَ) فعلاً يتعدى إلى مفعولٍ واحد، ولم تُقَدَّر للأسد عاملاً آخر كما قُدِّر سيبويه لم يجب النصب، لأن نصب الأسد حينئذٍ يكون على نزع الخافض وهذا شاذٌ، وإن قُدِّرَت فعلاً يتعدى إلى اثنين بنفسه حينئذٍ جاز.

وَشَدَّ إِيَّايَ وَإِيَّاهُ أَشَدَّ ... وَعَنْ سَبِيلِ الْقَصْدِ مَنْ قَاسَ انْتَبَذَ

(إِيَّاكَ) قلنا: للمخاطَب .. تنبيه المخاطَب، (شَدَّ إِيَّايَ) المتكَلِّم والغائب شاذان، وحَكَم بعضهم على أنه قليل: (وَشَدَّ إِيَّايَ) ولذلك في الاختصاص ذكرناه، (إِيَّاكَ وَالشَّرَّ) ذاك في الاختصاص .. حصل تداخل.

(إِيَّاكَ وَالشَّرَّ) هنا الخطاب .. التحذير يكون لمُخاطَب، هل يُحَذَّر نفسه، أو يُحَذَّر غائباً؟ قلنا: الأصل فيه: أنه شاذٌ، والعِلَّة فيه السماع، إنما سُمِعَ (إِيَّاكَ وأخواته): (إِيَّاكَ .. إِيَّاكَ .. إِيَّاكُمْ .. إِيَّاكُنَّ)، وأَمَّا (إِيَّايَ والأسد) أي: يُحَذَّر نفسه الأسد، (إِيَّاه والأسد) كذلك لا يصلح.

وَشَدَّ التحذير بغير ضمير المخاطَب وهو (إِيَّايَ .. شَدَّ إِيَّايَ) (شَدَّ) فعلٌ ماضي و (إِيَّايَ) قصد لفظه فاعل، و (إِيَّانا) مثله إذا كان جماعة، (وَأِيَّاهُ أَشَدَّ) يعني: تحذير الغائب أشد من تحذير المتكَلِّم نفسه، (وَأِيَّاهُ أَشَدَّ) (إِيَّاه) مبتدأ قُصِدَ لفظه و (أَشَدَّ)

يعني: أَشَدُّ من (إِيَّايَ) حَذَفَ (مِنْ) ومدخوله، هذا جائز كما سبق معنا (زَيْدٌ أَفْضَلُ)
يعني: (مِنْ عَمْرٍو) إذا عَلِمَ جاز حذفه، هنا (أَشَدُّ) يعني: مِنْ (إِيَّايَ).
(وَعَنْ سَبِيلِ الْقَصْدِ مَنْ قَاسَ انْتَبَذَ) (؟نَتَبَذَ) يعني: اطَّرَحَ فهو مَطْرُوحٌ، (عَنْ سَبِيلِ) هذا
مُتَعَلِّقٌ بقوله (انْتَبَذَ).

(مَنْ قَاسَ) (مَنْ) مبتدأ و (قَاسَ) صلة الموصول و (انْتَبَذَ) خبر المبتدأ.
إذا: (مَنْ قَاسَ انْتَبَذَ) اطَّرَحَ، (عَنْ سَبِيلِ الْقَصْدِ) الذي هو الصواب .. فهو منبذ
مطروح، أي: مَنْ قَاسَ عَلَى (إِيَّاكَ) (إِيَّايَ وَإِيَّاهُ) فيما حُفِظَ مِنْ تحذير المتكلم نفسه أو
الغائب، مَنْ قَاسَ عليهما فقوله مُخَالَفٌ للصواب، مَنْ قَاسَ عَلَى (إِيَّايَ وَإِيَّاهُ) وما
أشبههما فقد حاد عن طريق القصد، أي: الصواب.

إذا: يَخْتَصُّ التحذير هنا بالمخاطب وما عداه فهو شاذ (إِيَّاكَ) فحسب، وأما (إِيَّايَ) ..
(إِيَّايَ) و (إِيَّانَا) هذا شاذ، كذلك (إِيَّاهُ) هذا شاذ. حق التحذير أن يكون للمخاطب،
شذ مجيئه للمتكلم في قول: "إِيَّايَ وَأَنْ يَحْذِفَ أَحَدُكُمْ الْأَرْبَ"، قيل: هذا منسوب
لعمري، والأصل: إِيَّايَ باعدوا عن حذف الأرب، وابعدوا أنفسكم عن أن يحذف
أحدكم الأرب، هذا على قول الجمهور: (بَاعِدُوا .. بَاعِدُوا) ثُمَّ حُذِفَ مِنَ الْأَوَّلِ الْمُحَذَّرُ
وهو الأرب، ومن الثاني المحذَّر وهو أنفسكم، وأشدُّ منه: مجيئه للغائب في قوله: (إذا
بَلَغَ الرَّجُلُ السِّتِينَ فَإِيَّاهُ وَإِيَّا الشَّوَابَ) يعني: جمع شابة، هذا: إِيَّاهُ وَإِيَّا الشَّوَابَ أضافه
لأسم ظاهر، والتقدير: فليحذر نفسه وأنفس الشَّوَابَ، وفيه شذوذان:
- مجيء التحذير فيه للغائب.

- وإضافته إلى (إِيَّا) .. إلى ظاهر وهو الشَّوَابَ، هذا شاذ مع شاذ، ولا يقاس على
شيء من ذلك البتة.

وَكُمُحَذَّرٌ بِأَيَّاجَعْلًا ... مُعْرَى بِهِ فِي كُلِّ مَا قَدْ فُصِّلَ

عرفنا معنى (الإغراء) اصطلاحاً ولغةً، والأحكام السابقة كلها من حيث إيجاب حذف
العامل، ومن حيث جواز ذكره، كله يُذَكَّرُ في الإغراء.
(وَكُمُحَذَّرٌ) هذا مفعول ثانٍ لقوله (اجْعَلَا) (اجْعَلَا مُعْرَى بِهِ كُمُحَذَّرٌ)، (اجْعَلْ مُعْرَى بِهِ)
مفعول أول (وَكُمُحَذَّرٌ) مفعول ثاني.
(بِأَيَّاجَعْلًا) هذا مُتَعَلِّقٌ بقوله: (اجْعَلَا)، (فِي كُلِّ مَا قَدْ فُصِّلَ) يعني: فِي كُلِّ الَّذِي قَدْ فُصِّلَ
سابقاً، والألف هذه للإطلاق.

(في كلِّ ما قد فصَّلًا من أحكام) فلا يلزم ستر عامله إلا مع العطف، لكن بدون (إيّا) يعني: الذي هو القسم الثاني الذي يختص بقوله: (وَمَا سِوَاهُ سَتَرُ فِعْلِهِ لَنْ يَلْزَمَا) إذا: الأصل فيه: ألا يلزم حذف عاملٍ إلا إذا عُطِفَ عليه أو كُرِّرَ، وأمّا (إِيَّاكَ وَالشَّرَّ) (إِيَّاكَ الشَّرَّ) (الشَّرَّ) هذا ليس داخلاً هنا، وإنما المراد في قوله (وَمَا ... سِوَاهُ سَتَرُ فِعْلِهِ لَنْ يَلْزَمَا) الذي هو النوع الثاني من التحذير والنوع الثالث، حينئذٍ النوع الأول يتعيّن حذف العامل الذي هو (إِيَّاكَ) قولاً واحداً، والثاني هو الذي فيه التفصيل، فالأصل: أنه يجوز حذف العامل ويجوز ذكره، إلا إذا عُطِفَ أو كُرِّرَ، كذلك المُغْرَى به هنا يجوز ذكر عامله، ويجوز حذفه إلا إذا كُرِّرَ أو عُطِفَ عليه.

(في كلِّ ما قد فصَّلًا) من أحكامٍ فلا يلزم ستر عامله (إِلَّا مَعَ الْعُطْفِ) كقوله: (المُرُوءَةُ وَالنَّجْدَةُ) يعني: الزم، أو التَّكْرَارِ: أَخَاكَ أَخَاكَ إِنَّ مَنْ لَا أَخَا لَهُ .. إلى آخره. أي: الزم أخاك، ويجوز إظهار العامل في نحو: (الصَّلَاةُ جَامِعَةٌ)، (الصَّلَاةُ) يعني: احضروا الصَّلَاةَ حال كونها جامعةً، (الصَّلَاةُ جَامِعَةٌ .. الصَّلَاةُ جَامِعَةٌ .. الصَّلَاةُ جَامِعَةٌ) أربعة أوجه فيها، (الصَّلَاةُ) هو الشاهد الذي معنا بالنصب على الإغراء (احضروا الصَّلَاةَ جامعةً: حالة كونها جامعةً) هنا يجب الحذف؟ نقول: لا يجب، لأن المُغْرَى به لم يُكْرَرْ ولم يُعْطَفَ عليه، فإن كُرِّرَ أو عُطِفَ عليه حينئذٍ كان حذف العامل واجباً .. الإضمار واجب، وأمّا إذا لم يُعْطَفَ ولم يُكْرَرْ حينئذٍ نقول: الأصل جواز الذكر وحذفه.

ويجوز إظهار العامل في نحو: (الصَّلَاةُ جَامِعَةٌ) إذ الصلاة نُصِبَ على الإغراء بتقدير (احضروا) و (جامعةً) حال، فلو صُرِّحَ بـ (احضروا) جاز.

إذا: (كَمْحَدَّرٍ بِلَا إِيَّا) قَيْدٌ: (بِلَا إِيَّا) أمّا إذا كان بـ (إِيَّا) فليس مثله، هذا قيد احترازاً من (إِيَّا) لأن (إِيَّا) الأصل فيه: أنه يجب حذف العامل مُطلقاً، وأمّا النوع الثاني فهو الذي يجوز ذكر العامل وحذفه إلا إذا عُطِفَ عليه أو كُرِّرَ.

الإغراء: هو أمر المخاطب بلزوم ما يحمده به وهو كالتحذير في أنه إن وجد عطف أو تكرار وجب إضمار ناصبه وإلا فلا ولا تستعمل فيه "إيا" فمثال ما يجب معه إضمار الناصب قولك:

أَخَاكَ أَخَاكَ إِنَّ مَنْ لَا أَخَا لَهُ ... كَسَاعٍ إِلَى الْهَيْجَا بَغِيرِ سِلَاحٍ

وقولك: (أَخَاكَ وَالْإِحْسَانُ إِلَيْهِ) عُطِفَ عليه، إذا: يجب حذف العامل: (الزم أخاك). ومثال ما لا يلزم معه الإضمار قولك: (أَخَاكَ) فقط .. (الصَّلَاةُ) ذكره لوحده (الأسد) وهذا يجوز فيه الوجهان، يجوز الذكر وعدمه.

قد يُرفع المكرّر في الإغراء والتحذير، هذا وجهٌ جوّزه البعض، (إِذَا قَالَ أَخُو النَّجْدَةِ السِّلَاحُ السِّلَاحُ).

وقال الفراء في قوله تعالى: ((نَاقَةُ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا)) [الشمس:13] نَصَبُ الناقة على التحذير هذا الأصل، وكل تحذير فهو نَصَبٌ ولو رُفِعَ على إضمار هذه لجاز، يعني: في غير هذا لو قرئ: (هذه نَاقَةُ اللَّهِ) هذا جائز، فإن العَرَبَ قد تَرَفَّعَ ما فيه معنى التحذير، يعني: يجوز على وجه آخر.

وَكَمْحَذِّرٍ بِلَا إِيَّاءٍ أَجْعَلًا ... مُعَرِّى بِهِ فِي كُلِّ مَا قَدْ فُصِّلًا

والله أعلم. وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين ... !!!

عناصر الدرس

- * أسماء الأفعال والأصوات
- * أنواع اسم الفعل
- * ينقسم اسم الفعل إلى منقول ومرتل
- * عمل اسم الفعل ، وحكمه مع معمولاته
- * متى يحكم على اسم الفعل بكونه معرفة أو نكرة؟
- * حد أسماء الأصوات وأنواعه
- * الحكم الإعرابي لأسماء الأفعال والأصوات.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

قال الناظم - رحمه الله تعالى - : أَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ وَالْأَصْوَاتِ .

أي: سيذكر في هذا الباب ما يتعلّق بأسماء الأفعال، وما يتعلّق بالأصوات، هنا عطف: الأصوات على الأفعال، أي: وأسماء الأصوات، وقيل: ليست أسماءً، بل ليست كلمات لعدم صدق حدّ الكلمة عليها، لأنها ليست دالةً بالوضع على معنى، يعني: لم يضعها الواضع، وإنما حُكي فيها ما لا يعقل كما سيأتي.

لأنها ليست دالةً بالوضع على معنى، لتوقف الدلالة على علم المخاطب بما وضعت له، والمخاطب بالأصوات هو: ما لا يعقل.

إذا قيل: أنها ليست أسماء، بل لا يصدق عليها حد الكلمات، وإنما هي مجرد أصوات، وأجاب القائل بأنها أسماء: بأن الدلالة كَوْن اللفظ بحيث متى أُطلق فُهم منه .. حينئذٍ العالم يفهم منه بالوضع معناه، وهذا الذي أريد، لكن قد يُقال: بأنه ليس هذا حقيقة لغوية، وإنما هو حقيقة عُرْفية، بمعنى: أنه إذا أطلقه انصرف إلى المعنى الذي أرادته، فإذا قال: (غاق .. غاق) حينئذٍ أراد حكاية صوت الغراب، هذا لم يضعه العرب، وإنما حكي مُحاكاة للغراب.

حينئذٍ: إذا ما يَعْرِف أن الغراب يقول هذا الصوت وأنه يُحكي له، من أين يَعْلَم المخاطب؟ لا بُدَّ أنه يسبقه علم سابق، حتى يَعْرِف أن هذا اللفظ إنما يُخاطب به الغراب، (جئ .. جئ) للبعير أو الذي يُراد أن يشرب الماء، حينئذٍ نقول: لا بُدَّ أن يَعْرِف أولاً المخاطب أن هذا اللفظ اسْتُعْمِل في مثل هذا المعنى، ثم بعد ذلك يفهم المدلول، ولذلك لا يُرجع إلى لسان العرب في مثل هذا الأمور.

إذاً: أسماء الأصوات مختلفٌ فيه: هل هي أسماء أم لا؟ لكن المشهور عند النحاة: أنها أسماء أُجْرِيَتْ مُجْرَى أسماء الأفعال، ولذلك عَقَدَ هذا الباب جمعاً بين النوعين: أسماء الأفعال وأسماء الأصوات، والأصوات جمع صوت كما سبق وهو صفةٌ مسموعة وعَرْضٌ مسموع، وكل ما يُسْمَع، سواءً كان مما يعقل أو ما لا يعقل، قلنا: عام يشمل ما يعقل وما لا يعقل.

أَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ سبق ذكرها في باب الْمُعْرَبِ والمبني، حيث بيّن أنها مبنية: وَكِنْيَابَةٌ عَنِ الْفِعْلِ بِلاَ تَأَثُّرٍ ..

قلنا: المراد به أَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ، فَقَدَّمَ الحكم على العلم بالتحكوم عليه، لأن المراد هناك: تعداد الأسباب التي إن وُجِدَتْ حينئذٍ انتقل الاسم من كونه مُعْرَباً إلى كونه مبنياً، ولم يتعرّض لبيان حقيقة أسماء الأفعال هناك، لأن المقصود هو بيان الأسباب التي من أجلها يُنْحَى الاسم، وبيّن أن من الأسماء ما يعمل في غيره ولا يعمل غيره فيه، بل لا يدخل عليه عامل البتّة، إذا كان عاملاً لفظياً هذا محل وفاق، والعامل المعنوي هذا محل خلاف، والصحيح أيضاً لا يدخل على أسماء الأفعال، ولذلك هي لا محل لها من الإعراب كما هو مذهب جمهور البصريين والنحاة.

عرّفه ابن مالك هنا بأنها: ما ناب عن فعلٍ، وأسماء الأفعال لو قيل بعديها وتمييز بعضها عن بعض .. اسم الفعل الأمر عن اسم الفعل المضارع .. اسم الفعل الماضي لكان أولى، لأنها معدودة يُمكن حصرها كما هو الشأن في ألفاظ التوكيد المعنوي، قلنا الأصل: أنها لا تُحد، وإذا كانت لا تُحد يأتي السؤال: لماذا لا تُحد؟ نقول: لأنها ألفاظ محصورة، ليست خارجة عن الأصل، هنا الذي هو خارج عن الأصل، فلما كانت ألفاظاً معدودة محصورة حينئذٍ لا يحسن حدها والاشتغال بالحد.

كذلك أسماء الأفعال هي محصورة، وهي مُقسّمة على ثلاثة أقسام: منها ما هو سماعي، ومنها ما هو قياسي، ولا يُعرف القياس إلا ما سبق معنا في: وَالْأَمْرُ هَكَذَا مِنَ الثَّلَاثِ ..

يعني: ما كان على وزن (فَعَال) هذا مقيس، وما عداه لا يُعتَبَر مقيساً، فإذا بَيَّن المقيس فيقال: ما عداه مسموعٌ، يعني: يُحْفَظ في لسان العرب ولا يقاس عليه غيره خلافاً للكِسَائِي حيث جَوَّز القياس كما سيأتي. **أَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ وَالْأَصْوَاتِ.** قال:

مَا نَابَ عَنْ فِعْلٍ كَشَتَّانَ وَصَهَ ... هُوَ اسْمُ فِعْلٍ وَكَذَا أَوْهَ وَمَهْ وَمَا بِمَعْنَى أَفْعَلٍ كَأَمِينَ كَثُرَ ... وَغَيْرُهُ كَوِيَّ وَهَيْهَاتَ نَزُرُ

(نَزُرَ .. نَزُرُ) وَنَزُرُ أَحْسَنَ.

(مَا نَابَ عَنْ فِعْلٍ كَشَتَّانَ وَصَهَ) هذا الشطر بيّن فيه حدّ أسماء الأفعال، (مَا نَابَ عَنْ فِعْلٍ) يعني: في العمل، وهل ناب عنه في المعنى؟ هذا سيأتي تفصيله في محله، لكن المشهور هنا الذي يعيننا كـ (عمل) ويتعلّق به نظر النحويّ من حيث البناء والإعراب: أنه ناب عنه في العمل.

فاسم الفِعْلِ يَعْمَلُ عَمَلُ الفِعْلِ الذي ناب عنه مُطلقاً، إن كان لازماً فيرفع .. إن كان مُتَعَدِياً فينصب .. إن كان مُتَعَدِياً بِحَرْفٍ كذلك يتعدى بِحَرْفٍ، إذاً: هذا الذي يعيننا، وأما كونها نائبةً عن لفظ الفعل، أو معنى الفعل، أو عن المصدر كما سيأتي، هذه مسألة أخرى مُنفكة عن مسألة العمل، ولذلك يُعَيَّن النحويّ في الحد: كون هذه الألفاظ .. الأسماء نابت عن الفعل في العمل، ولذلك سبق: (وَكُنْيَابَةُ عَنِ الْفِعْلِ) يعني: في العمل .. في كونها عاملةً ولا يعمل فيها غيرها.

(مَا نَابَ عَنْ فِعْلٍ فِي الْعَمَلِ وَلَمْ يَتَأَثَّرْ بِالْعَوَامِلِ وَلَمْ يَكُنْ فَضْلاً) هذا تعريف ابن مالك في التسهيل.

(مَا) اسمٌ موصول بمعنى: الذي، و (نَابَ) فعلٌ ماضي، والفاعل ضميرٌ مستترٌ يعود على (مَا) والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، لكن هو يُعَرَّب: فعل ماضي، يعني: يَرِدُ اعتراض في الحد، قال مثلاً: (كلمةٌ دَلَّت على معنى في نفسها ولم تقتزن بزمن (دَلَّ) فعل ماضي، يأتي اعتراض: هل دَلَّ بمعنى أنه دَلَّ في الماضي والآن لا يدل؟ لأن الفعل الماضي يدلُّ على انقطاع، هذا الأصل: حصل ووقع وانتهى، إذاً: دَلَّت في الزمن الماضي، والآن وقت الكلام لم تَدُلْ مثل: (قام زيد) قبل الكلام، قبل أن تتكلَّم حصل القيام والآن لا يوصف بكونه قائماً إلا بدليل.

حينئذٍ في الحدود نقول الأفعال منزوعة الزمن، بمعنى: أنها لا تَدُلُّ على فعلٍ ماضٍ قد انقطع حدثه، هذا يُجاب به من أجل الاعتراض فحسب، لأن الحدَّ ليس له وقت، لا يُوصف بكونه يقع في الزمن الماضي، أو الحال، أو المستقبل لا، منزوع الزمن .. ليس له وقت، كلُّما نَطَقَ الناطق منذ أن وجدت اللغة إلى يومنا فالفعل الماضي يَصْدُقُ عليه حد الماضي، والمضارع يَصْدُقُ عليه حد المضارع، وكذلك الأمر، حينئذٍ (دَلَّ) .. (دَلَّت) نقول: هذا ليس المراد به الزمن الماضي.

وهنا مثله، لكن الإعراب يبقى على ظاهره، فتقول: فعل ماضي مبني على الفتح إلى آخره، والفاعل إلى آخره، وأمَّا من حيث التعليل والاعتراض فيُجاب بما ذكرنا، حينئذٍ يكون استعمالاً للفظ في غير معناه الزمني، أمَّا دلالة المعنوية هذه حاصلة، وأمَّا المعنى من حيث الزمن ومُتعلِّق الزمن هذا الذي نُزِعَ منه كما هو الشأن في (كان الاستمرارية).

على كلِّ (نَابَ) الجملة هنا من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، (مَا) أحسن ما تُفسَّر به دون أن نَعِمَّ من أجل الإخراجات كما فعل الأَشْمُونِي وغيره نقول: (مَا) هنا بمعنى: اسم، لماذا؟ لأنه هو حَكَمَ أنها أسماء، قال: (أَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ) فيكفي أنه قال في الترجمة: (أَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ وَالْأَصْوَاتِ) إذاً: هو يريد أن يَعْرِفَ اسماً، لا يريد أن يَعْرِفَ كلمة أو لفظاً، ثُمَّ نقول: اللفظ دخل فيه الجملة، ودخلت فيه المرَكِّبات، ونحتاج إلى احترازات، لا نقول: (مَا) هنا اسمٌ موصولٌ بمعنى: الذي، أي: اسمٌ. لماذا قلنا: اسمٌ حدَّدناه، والأصل فيه أنها مُبْهَمٌ؟ لكونه في الترجمة قال: (أَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ) ويكفي من أن نقول: أنه جنسٌ ونحتاج إلى إخراج الأفعال والحروف، هذا كله اعتراض وكلامٌ وارد لو عَمَّمنا (مَا)، حينئذٍ نقول: (مَا) اسمٌ بدليل الترجمة. (نَابَ عَنْ فِعْلٍ) قلنا: (مَا) هذا جنسٌ يشمل كل اسم، سواءً ناب عن فعلٍ أو لا.

(نَابَ عَنْ فِعْلٍ) هنا خَرَجَ ما لا ينوب عن الفعل، وهو الأصل في الاسم: أن لا يكون نائباً عن غيره.

(نَابَ عَنْ فِعْلٍ) قال النحاة: يشمّل ثلاثة أنواع مما ينوب عن الفعل:

- وهو اسم الفعل الذي نريد حده.

- والمصدر.

- واسم الفاعل، دخلت هذه لأنها تنوب عن الفعل.

قوله: (كَشَتَّانَ وَصَهَ .. كَشَتَّانَ .. نَابَ عَنْ فِعْلٍ كَشَتَّانَ) (شَتَّانَ) جار مجرور مُتَعَلِّقٌ بمحذوف حال من فاعل ناب .. من الضمير المستتر الذي يعود على (مَا) حينئذٍ صار وصفاً للفاعل، وإذا كان كذلك صار داخلاً في الحد، لم يفصله ونقول (وذلك شَتَّانَ) إذا قلنا (وذلك شَتَّانَ) حينئذٍ انتهى الحد عن قوله (نَابَ عَنْ فِعْلٍ) وإذا قلنا: جار مجرور مُتَعَلِّقٌ بمحذوف صفة أو حال من فاعل (نَابَ) حينئذٍ نقول: هذا داخلٌ في الحد وليس خارجاً عنه، والصحيح: أنه داخلٌ في الحد، لأن قوله: (كَشَتَّانَ) أخرج به المصدر واسم الفاعل، لأننا قلنا (اسْمُ) هذا عام يشمل ما ناب عن الفعل، وما لم يُنَبَّ عن الفعل.

(نَابَ عَنْ فِعْلٍ) أخرج الاسم الذي لا ينوب عن الفعل، دخل معنا: أسماء الأفعال، والفاعلين، والمصادر، نريد إخراج المصادر، وأسماء الفاعلين نقول: (كَشَتَّانَ) في كونه عاملاً، ولا يعمل فيه غيره، وليس بفضلة.

إذاً: (كَشَتَّانَ) أخرج به اسم الفاعل والمصدر، أي: (كَشَتَّانَ) في كونه غير معمولٍ ولا فضلة، فأخرج المصدر واسم الفاعل، فتعيّن أن يكون الحد صادقاً على أسماء الأفعال. إذاً: كل اسم ناب عن فعلٍ (كَشَتَّانَ وَصَهَ) هذا معطوف على (شَتَّانَ) فهو اسم فعلٍ، هناك قال في (التسهيل) كذلك نقله الأشموني كما هو: "مَا نَابَ عَنْ فِعْلٍ في العمل، ولم يتأثر بالعوامل، ولم يكن فضلة" هذا زاده الأشموني بين قوله (عَنْ فِعْلٍ كَشَتَّانَ) وهذا فيه خلل لأنه جعل (كَشَتَّانَ) داخلاً في الحد، فإذا كان داخلاً في الحد حينئذٍ لا يُقال هذا قبل (شَتَّانَ) وإنما يذكره بعده، أو يُذكر تمييزاً للحد. (كَشَتَّانَ) إذا قيل بأنه داخلٌ في الحد فحينئذٍ بماذا نُقَسِرَ مثل (شَتَّانَ)؟ في كونه عاملاً، ولا يعمل فيه غيره، وفي كونه ليس بفضلة، إذاً: داخل في الحد.

" .. في العمل ولم يتأثر بالعوامل ولم يكن فضلة، فقوله: (مَا نَابَ عَنْ فِعْلٍ) جنس

يشمل اسم الفعل وغيره مما ينوب عن الفعل، وقوله: (لم يتأثر بالعوامل) فصلٌ مُخْرِجٌ للمصدر الواقع بدلاً من اللفظ بالفعل واسم الفاعل ونحوها" (المصدر) سبق معنا مراراً:

أنه ينوب مناب الفعل (ضرباً زيداً) يعني (اضرب زيداً) هنا جاء المصدر بدلاً عن فعله، فحينئذٍ يصير الفعل المحذوف عاملاً في (ضرباً) إذاً: تأثر بعاملٍ أو لا؟ تأثر بالعامل، (زيداً) هذا معمولٌ لـ (ضرباً) وقيل: معمول للفعل المحذوف. إذاً قوله: "ولم يتأثر بالعوامل" فصلٌ مُخرَجٌ للمصدر الواقع بدلاً من اللفظ بالفعل، وكذلك اسم الفاعل ونحوهما، نحو: (ضرباً زيداً) و (أَقَاتِمُ الزَّيْدَانَ)، سبق معنا مراراً أن: (أَقَاتِمُ الزَّيْدَانَ) في قوة (أَيُقِيمُ الزَّيْدَانَ) و (أَمَضْرُوبُ الْعَبْدِ) في قوة: (أَيُضْرَبُ الْعَبْدُ) لأنه عمل هنا لكونه في معنى الفعل، وكأنه رفع فاعلاً، ولذلك ما بعده يكون فاعلاً - بل رفع فاعلاً-، حينئذٍ كأن القائم هنا أُقيمُ مقام الفعل، بل نصَّ ابن هشام في (شرح القطر) على أن: (أَقَاتِمُ الزَّيْدَانَ) في قوة قولك: (يَقُومُ الزَّيْدَانِ) و (أَمَضْرُوبُ الْعَبْدِ) في قوة قولك: (أَيُضْرَبُ الْعَبْدُ) إذاً: هو في معنى الفعل، كأنه بدّل عنه. و (أَقَاتِمُ الزَّيْدَانَ) ونحوهما مما يعمل عمل الفعل، فإن العوامل اللفظية والمعنوية تدخل عليها لا شك بهذا، (ضَرْباً زَيْدًا) هذا منصوب بعامل لفظي وإن كان محذوفاً، و (قَائِمٌ) وإن كان يعمل عمل الفعل، قد عمل فيه العامل المعنوي وهو الابتداء، فتقول: (ضَرَبْتُ زَيْدًا قَائِمًا) (قَائِمًا) رفع ضميراً مستتراً أو (جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا عَلَى الْفَرَسِ) مثلاً و (على الفرس) هذا معمولٌ لـ (راكِبًا) و (راكِبًا) معمولٌ لـ (جاء زيدٌ) حينئذٍ يكون معمولاً لعامل لفظي أو لعامل معنوي.

تدخل عليها فتعمل فيها، فـ (ضَرْبًا) منصوبٌ بما ناب عنه وهو (اضرب) و (قَائِمٌ) مرفوعٌ بالابتداء، وقد يكون بعامل، وقد يكون بـ (إِنَّ) وقد يكون بـ (كان) ونحوها، إذاً: ما ناب عن فعلٍ نقول: في العمل، ولم يتأثر بالعوامل، ولم يكن فضلة، قوله (ولم يكن فضلة) قيل: لإخراج الحروف، وعليه قوله (كَشَتَّانَ) تَتَمِيمٌ للحد، إذا قيل: الحروف، معناه: عَمَمْنَا .. (ولم يكن فضلة) احتاجه ابن مالك - رحمه الله تعالى - لماذا؟ لأنه لم يأخذ الاسم جنساً في الحد بل عَمَمَ، نحن نقول: نرتاح مباشرة ولا نحتاج أن نقول (فضلة).

(مَا) اسمٌ، إذاً: خَرَجَ الحرف .. لم يدخل معنا، (مَا) كلمةٌ، إذاً: دَخَلَ معنا الحرف ونحتاج إلى إخراجها، (ولم يكن فضلة) قال: أَخْرَجَ الحرف كـ (إِنَّ وأخواتها) هذه تنوب مناب الفعل: (إِنَّ وَأَنَّ) كما سَبَقَ أنها عملت، لأنها أشبهت الفعل في المعنى، وكذلك أشبهته في اللفظ .. في اللفظ والمعنى، إذاً: هي مثل (شَتَّانَ) ومثل (صَهْ) قامت مقام الفعل، لكن هناك نقول: قامت مقام الفعل وهي حروف ولا تُسَمَّى أسماء أفعال، إذاً:

نريد إخراجها فنقول (مَا) اسمٌ، وإذا عَمَمْنَا نَحْتَاجُ أَنْ نَقُولَ: (وَلَمْ يَكُنْ فَضْلَةً) لإخراج الحروف، وعليه فقوله: (شَتَّانَ) تَتِمِّمُ لِلْحَدِّ.
مَا نَابَ عَنْ فِعْلٍ كَشَتَّانَ وَصَهٌ ... هُوَ اسْمٌ فِعْلٍ

قال السيوطي في شرحه على الجمع: أَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ هِيَ أَسْمَاءٌ قَامَتْ مَقَامَهَا، أَي: مَقَامِ الْأَفْعَالِ " (أَسْمَاءٌ) إِذَا صَدَّرَ بِالْأَسْمَاءِ وَهَذَا أَوَّلَى. أَسْمَاءٌ قَامَتْ مَقَامَهَا، أَي: مَقَامِ الْأَفْعَالِ فِي الْعَمَلِ، غَيْرَ مُتَصَرِّفَةٍ لَا تَصَرُّفُ الْأَفْعَالِ وَلَا تَصَرُّفُ الْأَسْمَاءِ كَمَا سَيَأْتِي، وَبِهَذَا الْقَيْدِ خَرَجَتْ الصِّفَاتُ وَالْمَصَادِرُ، فَإِنَّمَا وَإِنْ قَامَتْ مَقَامَ الْأَفْعَالِ فِي الْعَمَلِ، إِلَّا أَنَّمَا تَتَصَرَّفُ تَصَرُّفُ الْأَسْمَاءِ فَتَقَعُ مُبْتَدَأَةً، وَفَاعِلًا وَمَفْعُولًا، وَأَمَّا أَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ، فَهَذِهِ كَمَا سَيَأْتِي لَا تَحِلُّ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ، فَلَا تَتَصَرَّفُ تَصَرُّفُ الْأَفْعَالِ فِي كَوْنِهَا تَأْتِي بِصِيغَةِ الْمَاضِي وَالْمُضَارِعِ وَالْأَمْرِ، وَلَا تَتَصَرَّفُ تَصَرُّفُ الْأَسْمَاءِ فِي كَوْنِهَا تَأْتِي مُبْتَدَأً، وَفَاعِلًا، وَخَبَرًا، وَنَحْوَ ذَلِكَ.
(هُوَ اسْمٌ فِعْلٍ) (هُوَ) مَا هُوَ؟ يَعْنِي: مَا صَدَقَ عَلَيْهِ الْحَدُّ السَّابِقُ، (هُوَ) هَذَا مُبْتَدَأٌ ثَانِي وَ (اسْمٌ فِعْلٍ) خَبَرُ مُبْتَدَأِ الثَّانِي، وَالْجُمْلَةُ خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ الْأَوَّلِ الَّذِي هُوَ (مَا).

إِذَا: مَا نَابَ عَنْ فِعْلٍ فِي الْعَمَلِ (كَشَتَّانَ) وَلَمْ يَتَأَثَّرْ بِالْعَوَامِلِ، وَلَا نَحْتَاجُ أَنْ نَقُولَ (وَلَمْ يَكُنْ فَضْلَةً) لِأَنَّنَا أَخْرَجْنَا الْحُرُوفَ بِقَوْلِنَا: (مَا) اسْمٌ وَلَيْسَتْ صَادِقَةً عَلَى الْكَلِمَةِ.
(هُوَ اسْمٌ فِعْلٍ) حَكَمْنَا عَلَيْهِ بِكَوْنِهِ (اسْمٌ فِعْلٍ) حِينَئِذٍ نَقُولُ: مَا الْفَائِدَةُ فِي كَوْنِ هَذِهِ الْأَلْفَاظِ تَكُونُ قَائِمَةً مَقَامَ الْأَفْعَالِ وَلَيْسَتْ هِيَ بِأَفْعَالٍ؟ قِيلَ: فَائِدَةُ وَضْعِهِ، وَعَدَمُ الْإِسْتِغْنَاءِ بِمُسْمَاهِ، لِأَنَّ مُسَمَّى اسْمِ الْفِعْلِ هُوَ الْفِعْلُ وَلَيْسَ هُوَ الزَّمَنُ وَالْحَدَثُ، يَعْنِي: كَمَا قُلْنَا فِي اسْمِ الْمَصْدَرِ، مَا مُسْمَاهُ؟ الْمَصْدَرُ، إِذَا: مُسْمَاهُ لَفْظٌ، ثُمَّ دَلَالَةُ اسْمِ الْفِعْلِ عَلَى الْحَدَثِ .. اسْمُ الْمَصْدَرِ يَدُلُّ عَلَى الْحَدَثِ، وَالْمَصْدَرُ يَدُلُّ عَلَى الْحَدَثِ، مَا الْفَرْقُ؟ الْمَصْدَرُ يَدُلُّ مُبَاشَرَةً، مَوْضُوعُهُ مُسْمَاهُ: الْحَدَثُ، وَاسْمُ الْمَصْدَرِ مُسْمَاهُ هُوَ: لَفْظُ الْمَصْدَرِ، وَلَفْظُ الْمَصْدَرِ مُسْمَاهُ: الْحَدَثُ، إِذَا: دَلَّ عَلَى الْحَدَثِ بِوَسْطَةِ الْمَصْدَرِ.

كَذَلِكَ هُنَا اسْمُ الْفِعْلِ أُقِيمَ مَقَامَ الْفِعْلِ، حِينَئِذٍ صَارَ اسْمًا مُسْمَاهُ الْفِعْلُ، وَمُسَمَّى الْفِعْلِ هُوَ الْحَدَثُ وَالزَّمَانُ، فَ (صَهٌ) اسْمٌ، مُسْمَاهُ: اسْكُتْ، (اسْكُتْ) مَسْمَاهُ: طَلَبُ السَّكُوتِ وَهُوَ الْحَدَثُ فِي الزَّمَنِ الْمُسْتَقْبَلِ.

إِذَا: كَالْقَوْلِ فِي الْمَصْدَرِ، حِينَئِذٍ أُقِيمَتْ هَذِهِ الْأَسْمَاءُ مَقَامَ الْأَفْعَالِ، مَا الْفَائِدَةُ .. لَمَّاذَا نَقُولُ: صَهٌ، مَا نَقُولُ: مُبَاشَرَةً: اسْكُتْ؟ قَالُوا: فِيهَا فَائِدَةٌ، فَائِدَةُ وَضْعِهِ وَعَدَمُ الْإِسْتِغْنَاءِ بِمُسْمَاهِ الَّذِي هُوَ الْفِعْلُ: قَصْدُ الْمُبَالَغَةِ، فَإِنَّ الْقَائِلَ (أَفَّ) مِثْلًا كَأَنَّهُ قَالَ (أَتَضَجَّرُ كَثِيرًا

جداً) إذاً: أفاد المبالغة، ليس المراد (أَتَضَجَّر) فحسب، نقول: (أُفٍّ) اسم فعل، مُسمَّاه (أَتَضَجَّر) هل مدلوله مُجرَّد مدلول (أَتَضَجَّر) فحسب؟ لا، لا يَدُل على الحدث فحسب، وإنما يَدُل على حدثٍ مؤكَّد، كأنه قال: (أَتَضَجَّر كثيراً جداً) إذاً: أفاد المبالغة، فإذا أَرَدْتَ (التَضَجُّر) الذي ليس بالكثير، تقول: (أَتَضَجَّر من هذا الأمر) وإذا أَرَدْتَ المبالغة في هذا ما تأتي به (أَتَضَجَّر) وإنما تقول: (أُفٍّ) يعني: بلغ السيل الزبى! (أَتَضَجَّر من هذا الشيء كثيراً جداً).

والقائل: (هَيْهَاتَ) فإنه قال: (بُعْدَ جداً) .. بَدَل أن تقول (بُعْدَ) هذا ما يحتمل أنه كثير، لأن الحدث يصدق على أقلِّه هذا الأصل، أقل ما يصدق عليه أنه (بُعْدَ) فتقول: (هَيْهَاتَ) وأما إذا أَرَدْتَ البُعْدَ البعيد جداً فتقول: (هَيْهَاتَ) تأتي باسم الفعل. إذاً: ثمَّ فائدة من وضع هذه الألفاظ .. أسماء الأفعال، حينئذٍ تَدُل على المسمى وهو الفعل لكن مع زيادة تأكيدٍ، هذه الفائدة من وضع هذه الألفاظ. وهذه الألفاظ أسماءٌ حقيقةً على الصحيح، أسماء وليست بأفعال، ثمَّ خلافٌ بينهم. وهذه الألفاظ أسماءٌ حقيقةً على الصحيح، وهو قول جمهور البصريين، وقيل: أفعالٌ اسْتُعْمِلَت استعمال الأسماء، وذهب الكوفيون: إلى أنها أفعالٌ حقيقةً لدلالاتها على الحدث والزَّمان، إذاً ثلاثة أقوال:

- أسماء حقيقةً، يعني: اسم مثل: زيد وعمرو وخالد.
 - والقول الثاني: أفعالٌ اسْتُعْمِلَت استعمال الأسماء.
 - والقول الثالث: أنها أفعالٌ حقيقةً، مقابل قول البصريين، وهو قول الكوفيين.
- ما الفرق بين القول الأول والثاني .. أو الثاني والثالث .. أفعالٌ اسْتُعْمِلَت استعمال الأسماء .. كيف أفعالٌ ويُسْتَعْمَل استعمال الأسماء، الفعل والاسم ما يجتمعان! الظاهر والله أعلم أن مرادهم من حيث المعنى: هي أسماء في اللفظ، لكن المراد بها ما يُراد بالفعل، ولذلك قيل أن أسماء الأفعال: لفظُ الفعل، وقيل: أسماءٌ مُسمَّاه معنى الفعل، يعني: اسمٌ مدلوله مدلول الفعل .. المعنى، وقيل: اسمٌ مدلوله لفظ الفعل نفسه، وفرقٌ بين أن يقال: مدلوله لفظ الفعل الذي هو (اسْكُتْ) وبين أن يُقال: مدلوله معنى الفعل الذي هو (طلب السكوت) وهذا دالٌّ على حدثٍ وزمن، حينئذٍ: كأن اللفظ وُضِعَ وَضِعَ الأسماء ولكن معناه معنى الأفعال، ولذلك سيأتي أن: أسماء الأفعال قيل كلها مَعَارِف، وإن كان الصحيح التفصيل فيها، لكن منها ما يدخل عليه التنوين ك (صَهْ) و (أُفٍّ) ونحوها.

إذاً القول الثاني: أنها أفعال استُعْمِلت استعمال الأسماء، أفعالاً من حيث المعنى لا من حيث اللفظ، لا يُمكن أن يُقال: اللفظ نفسه فعلٌ، ثُمَّ نقول: استُعْمِل استعمال الأسماء هذا جمعٌ بين نقيضين! وإنما نقول: هذا يُحمل على القول الآخر الذي يُفسَّر بأن اللفظ وُضِع وهو اسمٌ لكن لمعنى الفعل، فهو مُساوٍ له في المدلول (صَهْ واسكت) في اللفظ متغايِران، (صَهْ) اسمٌ و (اسكت) فعلٌ، ومعناهما مُتَّحد، وهذا ضعيف، لماذا؟ لأن معنى الاسم مُغايِر لمعنى الفعل، كلمةٌ دَلَّت على معنى في نفسها واقتُرنت .. ، وتلك لم تقتِر، إذاً: كيف يقال: بأن المعنى مُتَّحد؟ هذا ضعيف، على كِلِّ الصواب هو الأول.

وذهب الكوفيون: إلى أنها أفعالٌ حقيقةً، لدلالاتها على الحدث والزمان، والدليل على أنها أسماء - القول الراجح - : أن منها ما هو على حرفين أصالةً مثل (صَهْ) ولا يتصل بها ضمائر الرفع البارزة، ولذلك (صَهْ) يُستعمل للواحد، والمثنى، والجمع، والمذكر، والمؤنث، تقول للرجل (صَهْ) وللمرأة (صَهْ) وللانثى (صَهْ) وللجماعة (صَهْ) وللألف (صَهْ) .. كلمة واحدة (صَهْ)، لا تحلقها الضمائر البارزة، بخلاف (اضرب .. اضربا .. اضربوا .. اضربن .. اضربي) هذه تلحقها الضمائر البارزة، إذاً: (صَهْ) أسماء الأفعال لا يتصل بها ضمائر الرفع البارزة.

ومنها: مَا يُخالف أوزان الأفعال نحو: (نَزَالَ .. فعَال) ليس في الفعل ما هو على وزن (فَعَالٍ) إذاً: جاء منها ما ليس له نصير في الأفعال، وهذا يدل على أنها ليست أفعالاً، وأن الطَّلبي منها لا تَلْحَقُه نون التوكيد .. (صَهْ) لا تَلْحَقُه نون التوكيد، مع أن الفعل الطَّلبي تلحقه نون التوكيد كما سيأتينا إن شاء الله.

إذاً: الطَّلبي من أسماء الأفعال لا تلحقه نون التوكيد، والفعل الطَّلبي تلحقه نون التوكيد، حينئذٍ لما فَرَّقَ بينهما مع أن كلاً منهما طَّلبيٌّ دَلَّ على أن ما لا تلحقه نون التوكيد مع كونه طَلبياً ليس بفعلٍ، ومنها ما يُنَوِّن (صَهْ) هذا التنوين تنوين تنكير، وهو من علامات الأسماء، بل كما سيأتي أن بعضهم قال: كُلُّها معارف.

إذاً: الصحيح أنها أسماء أفعال، ليست بأفعالٍ استُعْمِلت استعمال الأسماء، وليست بأفعالٍ حقيقةً تَدُل على الزمان والحدث، وأما دلالتها .. تَدُل على أي شيء؟ فعلى الصحيح أن مدلولها لفظ الفعل، لا الحدث ولا الزمان، وليس المراد أنها لا تَدُل على الحدث والزمان مُطلقاً، لا، وإنما لا تَدُل مباشرةً، لأنها لو دَلَّت مباشرةً على الحدث والزمان لكانت فعلاً، لأن هذا مدلول الفعل، حينئذٍ إذا قيل (صَهْ) مدلوله (اسكت) ومدلول (اسكت) الحدث والزمان، إذاً: دَلَّ على الحدث والزمان لكن بواسطة لفظ الفعل، فمُسَمَّى (صَهْ) لفظٌ، كما سبق معنا مراراً: أن مُسَمَّى اللفظ قد يكون لفظاً، كما

أنه يكون معنىً، ويكون زمنًا، حينئذٍ: (صَه) مدلوله (اسكت) و (اسكت) مدلوله الحدث والزمن.

إذاً: مدلول أسماء الأفعال على الصحيح لفظ الفعل لا الحدث والزمان، بل تدل على ما يدل على الحدث والزمان، (تدل على .. على) ما يدل على الحدث والزمان وهو لفظ الفعل، أي: من حيث هو دال على المعنى الموضوع هو له، لا من حيث كونه مُطلق لفظ، يعني: إذا قيل (صَه) يدل على (اسكت) إذاً: مدلوله لفظ، أي لفظ أو لفظ خاص؟ لفظ خاص، يعني: (صَه) مدلوله (اسكت) و (اسكت) هذا لفظ، حينئذٍ مدلول (صَه) لفظ هل هو مُطلق اللفظ أو لفظ خاص دال على طلب وهو السكوت في الزمن المستقبل؟ لا شك أنه الثاني.

أي: من حيث هو دال على المعنى الموضوع هو له، لا من حيث كونه مُطلق لفظ، ف (آمين) مثلاً مُسمي به الفعل الذي هو (استجب)، إذاً (آمين) نقول هذا اسم فعل، ما مدلوله؟ (استجب)، إذاً: اللفظ، لا من حيث كونه لفظاً (استجب) .. لا من حيث كونه لفظاً من الألفاظ، بل من حيث كونه لفظاً دالاً على طلب الاستجابة .. بهذا القيد هذا واضح، ما أظن أن أحداً يخالف فيه.

وقيل: أنها تدل على الحدث والزمان كالفعل، وهذا الخلاف مبني على الخلاف السابق .. فرع عنه، فمن قال هناك أسماء، قال هنا: لا تدل على الحدث والزمن .. من قال: هناك أفعال لا بُد أنها تدل على الحدث والزمان.

قيل: أنها تدل على الحدث والزمان كالفعل، فهي أسماء بمعنى: الأفعال، لكن بالمادة لكن بأصل الصيغة، يعني: ما ذكرته سابقاً أن بعضهم يرى أن أسماء الأفعال مدلولها معنى الفعل، وقيل: مدلولها المصادر، يعني: (صَه) مدلوله (السكوت) و (السكوت) يستلزم زماناً وفاعلاً، أي: النائية عن أفعالها، وعليه فقولهم (أسماء الأفعال) أي: اللغوية التي هي المصادر.

يعني: إذا قيل (أسماء الأفعال) أي أفعال؟ الاصطلاحية على القول الأول وهو الصحيح، إذا قيل: بأن مدلول أسماء الأفعال هي المصادر، حينئذٍ أسماء الأفعال، يعني: اللغوية التي هي المصادر.

وقيل: ما سبق استعماله في ظرف أو مصدرٍ باقٍ على اسميته ك (رويداً زيداً) و (دونك زيداً) وما عداه فعلٌ ك (نزال) و (صَه) يعني: بعض الباب .. قسّمه، قال: منه ما هو اسم، ومنه ما هو فعل، ما كان منقولاً عن ظرف أو مصدر، (رويداً) هذا منقول

(دونك) ظرف، حينئذٍ قال: (اسم) وما ليس منقولاً بل هو مُرتَجَل ك (صَه) و (أَف) قال: هو فعلٌ، وهذا ما يستقيم.

وقيل: هي قسمٌ برأسه يُسمَّى (خالفة الفعل) أي: خليفته ونائبه في الدلالة على معناه، وهذا ما زاده في القسمة الرباعية السابقة معنا (اسم وفعلٌ وحرفٌ وخالفةٌ) قلنا: زاده (جعفر بن صابر) وهو قولٌ شاذ خالف الإجماع، ولذلك أظن الصَّبَّان قال: "وزاد من لا يُعتدُّ بخلافه - أو لا يُعتدُّ به" كلام مثل هذا القبيل، على كلٍّ: لم يُلتفتوا إليه أصالةً. فالقسمة ثلاثية (وخالفة) هذا راجع إمَّا إلى كونه فعلاً أو اسماً، والصحيح أنه اسمٌ، إذاً: عرفنا أنها أسماء حقيقة، وعرفنا أن مدلولها هو لفظ الفعل لا الزمان والحدث، وإنما تدل على الزمان والحدث بواسطة الفعل.

ثمَّ المبحث الثاني: جمهور النحاة على أن أسماء الأفعال لا موضع لها من الإعراب، وذهب المازني: إلى أنها في موضع نصبٍ بمضمر، يعني: فعلٍ مُضمر، وهذا ضعيف، ونُقل عن سيبويه القولان، وقيل: في موضع رفعٍ بالابتداء، وأغناها مرفوعها عن الخبر كما في: (أَقَائِمُ الزيدان)، (هَيْهَاتَ العقيق) (هَيْهَاتَ) مبتدأ و (العقيق) فاعل سَدَّ مَسَدَ الخبر مثل: (أَقَائِمُ الزيدان) والصواب أنها لا محل لها من الإعراب وهو قول جمهور النحاة. مَا نَابَ عَنْ فِعْلٍ كَشَتَّانَ وَصَه ... هُوَ اسْمٌ فِعْلٍ وَكَذَا أَوْهَ وَمَهْ

(وَكَذَا) هذا خبر مُقَدَّم، (أَوْهَ وَمَهْ) .. (شَتَّانَ) اسم فعل ماضي (وَصَهْ) اسم فعل أمر، (شَتَّانَ) بمعنى: افترق، (شَتَّانَ زَيْدٌ وَعَمْرُو) (وَصَهْ) بمعنى: اسكت (أَوْهَ) بمعنى: أتوجَّهْ (وَمَهْ) بمعنى: اكفف، (أَوْهَ) هذا اسم فعل مضارع (وَمَهْ) مثل (صَهْ) يعني: اسم فعل أمر. (وَكَذَا أَوْهَ وَمَهْ) كأنه ذَكَرَ لك في هذا البيت أربعة أفعال، اثنين منها اسم فعل أمر وهو (صَهْ) و (وَمَهْ) و (شَتَّانَ) اسم فعل ماضي و (أَوْهَ) اسم فعل مضارع، وعليه تعرَّف أن هذه الأسماء تنقسم إلى ثلاثة أقسام، ولذلك سبق هناك: وَالْأَمْرُ إِنْ لَمْ يَكُ لِلنُّونِ مَحَلٌّ ... فِيهِ هُوَ اسْمٌ نَحْوُ صَهْ وَحَيَّهَانِ

كل ما لا يقبل علامة قسمٍ من الأقسام الثلاثية السابقة فاحكم عليه بأنه اسمٌ لذلك الفعل، فما لا يقبل علامة فعل الأمر مع دلالته على الطَّلَب احكم عليه بأنه اسم فعل أمر، وكذلك الماضي، وكذلك المضارع، وعليه تعرَّف أن أسماء الأفعال تنقسم إلى ثلاثة أقسام.

قال هنا:

وَمَا بِمَعْنَى أَفْعَلٍ كَامِينَ كَثُرَ ..

يعني: القسم الذي هو اسم فعل أمر، وهو الذي بمعنى: افعل، دالٌّ على الطلب (كثُر) يعني: كثير في هذه الأفعال، أكثر أسماء الأفعال أسماء فعل أمرٍ، ويكفي كما قال المكوذي: "ويكفي في الدلالة على كثرته أن نوعاً منه مقيساً" وهو ما كان على وزن (فَعَال) مَقِيس، يعني: اثني به على وزن (فَعَال).

وأما اسم فعل الماضي، واسم فعل المضارع كله مَسْمُوع، وهذا استدلال جيد في الدلالة على أن اسم فعل الأمر أكثر بكثير من اسمي فعل الماضي والمضارع، والدليل على هذا: أنَّ ما كان من اسم فعل الماضي والمضارع كله مسموع .. منقول عن العرب، ليس قياسياً، وأما اسم فعل الأمر فمنه القياسي، وهو ما كان من الثلاثي بالشروط السابقة التي ذكرناها، على وزن (فَعَال)، ومنه ما هو مسموع كـ (صَه) (وَمَه) ونحوهما.

(وَمَا بِمَعْنَى) (وَمَا) مبتدأ (بِمَعْنَى أَفْعَلٍ) مُتَعَلِّقٌ بِمَحذُوفٍ صلة الموصول، (كَامِينَ) وذلك كـ: (آمين)، آمينَ هذا فيه لغتان: (آمينَ) بالمد بمعنى: (استجب) و (آمين) على وزن (فَاعِل) وكتلتاهما مسموعتان، إلا أن (آمينَ) قيل إنه أعجمي، لأنه على وزن (فَاعِل) وليس عندنا في لسان العرب ما هو على وزن (فَاعِل) ولذلك أُوِّلَ بأن (آمينَ) أُشْبِعَتْ فتحة الهمزة مدة فصارت (آمين)، أُشْبِعَتْ الحركة ألفاً فصارت مدةً (آمين)، إذاً الأصل: (آمين) ثُمَّ مُدَّتِ الهمزة فصارت (آمينَ)، على كِلِّ قِيلٍ: وزنه (فَاعِل)، وإذا سُلِّمَ بهذا صار أعجمياً، إلا إذا قيل بأنه فرْعٌ لا أصل، والوزن يتعلَّق بالأصل لا بالفرع.

(وَمَا بِمَعْنَى .. كَامِينَ) نقول: هذا (كَثُرَ) يعني: كثير في لسان العرب، وكفى بكثرته أن منه نوعاً مقيساً وهو (فَعَالٍ) من الثلاثي، أي: ورَدَ اسم الفعل بمعنى الأمر كثير .. ووروده كثير.

(وَعَبْرَةٌ) وهو ما كان بمعنى: الماضي والمضارع (كَوَيْ) بمعنى: أَعْجَبْتُ، هذا اسم فعل مضارع.

(وَهِيَهَات) هذا مقابل لـ (شَتَان) اسم فعل ماضي، (نَزُرُ) يعني: قلَّ.

إذاً: أشار بهذا البيت إلى أن القسمة ثلاثية، بمعنى: أَفْعَل .. بمعنى: فَعَل .. بمعنى: يَفْعُل، ما كان بمعنى: أَفْعَل، كثير بدليل أن منه ما هو مقيس على وزن (فَعَال) وما كان بمعنى: فَعَل، وما كان بمعنى: يَفْعُل، فهو قليل، فهو مسموعٌ لا يُقَاس عليه.

قال الشارح هنا: "أسماء الأفعال ألفاظٌ تقوم مقام الأفعال" والقول بأنها ألفاظ، هذا محل

إشكال، الصواب أن يُقال: (أَسْمَاءٌ تقوم مَقَامَ الأفعال) لأنه يدخل معنا حروف، منها ما هو قائم مقام الفعل "في الدلالة على معناها وفي عملها" في الدلالة على معنى الفعل مباشرة، إن كان مباشرة هذا محل إشكال، وإن كان بواسطة فلا إشكال، حينئذ نقول: (أَسْمَاءُ الأفعال) تدل على الحدث والزمان، وليس الأمر كذلك، بل هي تدل على لفظ الفعل، إذاً قوله: "في الدلالة على معناها" هذا يحتاج إلى تقييد .. استفصال.

"وفي عملها وتكون بمعنى الأمر" فعل الأمر "وهو الكثير فيها ك (مَهْ) بمعنى: اكف، و (آمِينَ) بمعنى: استجب، وتكون بمعنى الماضي (كَشَتَّانَ) بمعنى: افترق، تقول: (شَتَّانَ زَيْدٌ وَعَمْرُو)، و (هَيْهَاتَ) بمعنى: بُعد، تقول (هَيْهَاتَ العَقِيقُ) ومعناه: بُعد، وبمعنى المضارع ك (أَوْهَ) أتوجع، و (وَيْ) بمعنى: أعجب، وهذا تلحقه كاف الخطاب كما قال أهل العلم، ومنه: ((وَيَكَاَنَّ اللَّهَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ)) [القصص: 82] بمعنى: أتعجب.

"وكلاهما غير مقيس" ما هو كلاهما؟ الماضي والمضارع، مفهومه: أن الأمر كله مقيس، وليس الأمر كذلك، بل منه ما هو مقيس وهو ما كان على وزن (فَعَالٍ) ك: (نَزَالَ)، (وَدَرَاكَ) قلنا: هذا شاذ لأنه من الرباعي (أدرك)، ومنه ما هو مسموع ك (صَهَ) (وَمَهَ). إذاً: (وَعَيْرُهُ كَوِي وَهَيْهَاتَ نَزُرَ) (عَيْرُهُ) أي: غير ما هو من هذه الأسماء، بمعنى: (افعل) أو بمعنى: فعل الأمر (قَلَّ) وذلك ما هو بمعنى الماضي والمضارع.

وقد سبق في الأسماء الملازمة للنداء أنه ينقاس استعمال (فَعَالٍ) اسم فعل مبنياً على الكسر من كل فعل ثلاثي تام، مُتَصَرِّفاً تام التصرف، هذه الشروط الأربعة، فتقول: (ضَرَابٍ زَيْدًا)، إذاً: ما سَمِعَ (ضَرَابٍ) لكن لك أن تقيسه، أي: اضْرِبْ و (نَزَالَ) أي: انزِلْ و (كَتَابٍ) أي: اكتب، ولم يذكره المصنف هنا استغناءً بذكره هناك، أحال على ما سبق.

وَالْفِعْلُ مِنْ أَسْمَائِهِ عَلَيْكَ ... وَهَكَذَا دُونَكَ مَعَ إِلَيْكَ
كَذَا زُوَيْدٌ بَلَّةٌ نَاصِبِينَ ... وَيَعْمَلَانِ الْحَقْفَضَ مَصْدَرَيْنِ

إذاً: عَرَفْنَا حد اسم الفعل، وعرفنا أنواعه الثلاثة.

السيوطي له كلام جيد هنا يقول: "هي أَسْمَاءٌ قامت مَقَامَ الأفعال في العمل، غير مُتَصَرِّفَةٍ، لا تَصْرُفُ الأفعال ولا تَصْرُفُ الأسماء" انظر! تعريف السيوطي دقيق، يعني: هي مُلازمة لحالة واحدة، جامدة، لا تَصْرُفُ الأفعال ولا تَصْرُفُ الأسماء، ما المراد بتصرف الأفعال؟ إذ لا تختلف أبنيتها لاختلاف الزمان، (فَعَلَ .. يَفْعَلُ .. افْعَلْ)

الفعل يَتَصَرَّفُ من حيث دلالته على الزمن، يأتي على صيغة (فَعَلَ .. فَعُلَ .. فَعِلَ) ويأتي على صيغة (يَفْعُلُ) وعلى (افعل) إذا: يَتَصَرَّفُ، صِيغُهُ ليست واحدة. وإذا أُريدَ التعدية قيل: (أَفْعَلَ وَافْتَعَلَ وَتَفَعَّلَ وَاسْتَفَعَلَ) إذا: يَتَصَرَّفُ في الدلالة على المعنى وفي الدلالة على الزمن، هذا تصرُّف الفعل، إذا: أسماء الأفعال لا تَتَصَرَّفُ تَصَرُّفَ الأفعال إذ لا تختلف أبنيئها لاختلاف الزمان.

لا تَصَرُّفُ الأفعال ولا تَصَرُّفُ الأسماء، إذ لا يُسند إليها، بمعنى: أنها لا تكون فاعلاً، ولا مبتدأً، ولا مفعولاً، هل تكون هي مُسندة؟ نعم، لأنه تَرَفَّعَ فاعلاً: (هَيْهَاتَ الْعَقِيقِ) إذا: رفعت فاعلاً، إذا: هي مُسندة لكن لا يُسند إليها. لا يُسند إليها فتكون مبتدأة، أو فاعلة، ولا يُخْبَرُ عنها فتكون مفعولاً بها أو مجرورة، إذا: لا تُجْرَ، ولا تكون فاعلاً، ولا مفعولاً به، ولا مبتدأً، ولا خبراً.

ولكن هذا لا يلزم منه ألا تكون مُسندة بأن تعمل في غيرها، إنما لا يدخل عليها عاملٌ يقتضي رفعها على أنها فاعل ولو كانت اسماً، حينئذٍ لا يلزم أن تكون في محلِّ هي فاعل، لأنه يستلزم أن يَتَقَدَّمَ عليها عامل، إذا: يعمل فيها، فقلنا: ضابط أسماء الأفعال: ألا يعمل فيها شيءٌ البتَّة، لا عاملٌ لفظي وهذا محل وفاق، ولا عاملٌ معنوي، فلو قلنا: هي مبتدأ إذا لا بُدَّ أن يَتَقَدَّمَ عليها عامل الابتداء وهو معنوي، إذا قلنا: مفعول، أو فاعل، أو خبر، لا بُدَّ أن يَتَقَدَّمَ عليه عاملٌ لفظي: فعل فيرفع الفاعل، أو مبتدأ فيرفع الخبر، وهذا كله ممتنع.

وبهذا القيد خرجت الصفات والمصادر، فإنها وإن قامت مَقَامَ الأفعال في العمل إلا أنها تَتَصَرَّفُ تَصَرُّفَ الأسماء فتقع مبتدأً وفاعلاً ومفعولاً .. إلى آخره، بهذا القيد: كونها لا تَتَصَرَّفُ تَصَرُّفَ الأفعال ولا الأسماء أخرج المصادر وأسماء الفاعلين، وهذا أولى بما ذكره الناظم رحمه الله تعالى.

وأما قول زهير:

دُعِيَتْ نَزَالٍ وَجُحٌّ فِي الدُّعْرِ ..

(دُعِيَتْ) هذا مُغَيَّرُ الصيغة، والتاء هنا تاء التانيث، و (نَزَالٍ) نائب فاعل، (دُعِيَتْ نَزَالٍ) كأنه قال: جاءت نَزَالٍ، أُسْنَدَ إليها .. صارت نائب فاعل، فهو من الإسناد اللفظي، ليس المقصود المعنى، إنما (دُعِيَتْ نَزَالٍ) يعني: قِيلَ نَزَالٍ في الحرب، فحكى اللفظ كما هو، فقَصِدَ لفظه لا معناه، يعني: إسنادٌ لفظي.

ثم قال السيوطي: "والقول في الحد هي أسماء أحسن من قول التسهيل - التسهيل لابن

مالك - : هي ألفاظٌ وهي التي أخذها ابن عقيل هنا، "هي ألفاظٌ إلى آخره، لأنه يدخل فيه (إن وأخواتها) فإنها ألفاظٌ كذلك قَامَت مَقَام أفعالٍ، فَعَمِلَت غيرَ مُتَصَرِّفَةٍ تَصَرَّفُ الأسماء، ولا تَصَرَّفُ الأفعال"، إذاً: يصدق على (إن وأخواتها) أنها غير مُتَصَرِّفَةٍ لا تَصَرَّفُ الأسماء ولا الأفعال، فإذا قلنا: ألفاظٌ دخلت معنا، وإذا قلنا أسماء خرجت، لأنها حروف ليست بأسماء، "فعملت غير مُتَصَرِّفَةٍ تَصَرَّفُ الأسماء ولا تَصَرَّفُ الأفعال، وهي حروفٌ لا أسماء وأفعال، ولذا احتاج إلى إخراجها فزاد في (الكافية) قوله: {ولا فضلة} الذي ذكره الأشموني هناك: لإخراج الحروف، لأن الحرف أبداً فَضْلَةٌ في الكلام". وعرفه ابن هشام في (التوضيح) بقوله: "ما ناب عن الفعل معنى واستعمالاً" اسم الفعل: ما ناب عن الفعل معنى واستعمالاً، يعني: أُدِّي به معنى الفعل، و (استعمالاً) بمعنى كونه: يعمل عمل الفعل، "والمراد بالاستعمال: كونه عاملاً غير معمولٍ، فخرجت المصادر والصفات، فإن العوامل تدخل عليها" على الصفات والمصادر.

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ:

وَالْفِعْلُ مِنْ أَسْمَائِهِ عَلَيْكَ ... وَهَكَذَا دُونُكَ مَعَ إِيَّكَ
كَذَا رُوَيْدٌ بَلَهُ نَاصِبِيْنِ ... وَيَعْمَلَانِ الْخَفْضَ مَصْدَرِيْنِ

أشار بهذين البيتين إلى أن أسماء الأفعال على ضربين:

أحدهما: مُرْتَجَل.

والثاني: منقول.

وما المراد بالمُرْتَجَل؟ ابتداءً هكذا وُضِعَ: (اسم فعل)، والمنقول: سَبَقَ له استعمال: إمَّا ظرف، أو جار ومجرور، أو مصدر، يعني: أن اسم الفعل على ضربين -نوعين-: أحدهما: ما وُضِعَ من أول الأمر كذلك، يعني: اسم فعلٍ، وهذا يُعَبَّرُ عنه بالمُرْتَجَل: وَمِنْهُ مَنْقُولٌ كَفَضْلٍ وَأَسَدٌ ... وَذُو ارْتِجَالٍ كَسُعَادٍ وَأَدَدٌ

وقوله هنا كالقول هناك.

أحدهما: ما وُضِعَ من أول الأمر كذلك، يعني: اسم فعلٍ مُرْتَجَل.

والثاني: منقول، يعني: ما نُقِلَ عن غيره، وهذا نوعان:

الأول: منقولٌ عن ظرفٍ، أو جار ومجرور، يعني: أصله ظَرْفٌ فنُقِلَ إلى اسم الفعل، أو جار ومجرور ونُقِلَ إلى اسم الفعل، نحو: (عليك نفسك) يعني: الزم نفسك أصل: (عليك) جار ومجرور: على والكاف .. (عليك) فنقلت إلى اسم الفعل، يعني: ضُمَّنْتَ المعنى.

ومنه: ((عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ)) [المائدة: 105] (أنفسكم) مفعولٌ به لـ (عليكم) أي (الزموا شأن أنفسكم).

إذاً: (عليك) نقول: هذا جار ومجرور في الأصل، نُقِلَ إلى اسم فعل أمر فصار معناه: الزم، ومنه قوله تعالى: ((عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ)) أي (الزموا شأن أنفسكم).

(ودونك زيدا) دُونَ وَدُونُ .. قبل وبعد، مثلها، أصلها: ظرف مكان فنُقِلَت إلى اسم فعل أمر، (ودونك زيدا) دونك بمعنى: خذ، و (مكانك) بمعنى: اثبت مكانك، و (أمامك) بمعنى: تقدّم، و (ورائك) بمعنى: تأخّر، و (إليك) بمعنى: تَنَحَّ، ولذلك تعدّى بـ (عن) .. إليك عني، يعني: تَنَحَّ عني، إذاً: هذه ألفاظ: إمّا جار ومجرور نُقِلَ إلى اسم الفعل، وإمّا ظرفٌ في الأصل فنُقِلَ إلى اسم الفعل.

قال في (شرح الكافية): "وهذا النوع لا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا مُتَّصِلًا بضمير المخاطب" (عليك .. دونك .. أمامك) "لا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا مُتَّصِلًا بضمير المخاطب"، وسيأتي محل الضمير: رفع .. نصب .. خفض، على ثلاثة أقوال.

قال في (شرح الكافية): "ولا يُقاس على هذه الظروف غيره" لا يقاس .. مسموع (عليك ودونك) .. ما نُقِلَ من الظروف، والجار والمجرور، كله سماعي، ولذلك هناك في المكوّدي قال: "وهذا النوع مسموع، والمسموع منه أحد عشر لفظاً" فهو المذكورة هنا، ثلاثة في البيت و (عندك) و (لديك) و (ورائك) و (أمامك) و (مكانك) و (بعدك) هذه كلها مسموعة تُحْفَظ ولا يُقاس عليها.

إذاً قال في (شرح الكافية): "ولا يُقاس على هذا الظروف غيره، إلا أن الكِسائي ذهب إلى القياس .. ذهب إلى أنه يصح القياس، "إلا أن الكِسائي يقيس على ما سُمِعَ ما لم يُسْمَعْ، بشرط: كونه على أكثر من حرفٍ، احترازاً من نحو: (بك) و (لك) " على كلٍّ مذهب الكِسائي ضعيف، والصواب: أنها سماعي، وما ذهب إليه من جواز القياس، وإذا قيّده بشرطٍ حينئذٍ نقول: هذا التقييد دليل التضعيف، لا بُدَّ من ثَبَتٍ يَدُلُّ عل أنه قياسي.

"بشرط كونه على أكثر من حرفٍ احترازاً من نحو: (بك) و (لك)، ولا يُسْتَعْمَلُ هذا النوع إلا مُتَّصِلًا بضمير المخاطب، وشدّ قولهم: عليه رجلاً" اتصل بضمير الغيبة، والقياس الخفوظ: أنه يتصل بضمير الخطاب، (عليك) أمّا: (عليه رجلاً) يعني: يلزم رجلاً فهذا ضعيف، يُحْفَظ ولا يُقاس عليه. إذاً: عَرَفْنَا أنه لا بُدَّ من ضمير الخطاب، اِخْتِلَفَ في محل هذا الضمير: ما إعرابه .. ما محله؟

واختلِف في الضمير المتصل بهذه الكلمات، فموضعه: رفع عند الفراء على الفاعلية وهو ضعيف، يَرُدُّه أن الكاف ليس من ضمائر الرفع (عليك) الكاف هذه: إمَّا ضمير نصب، أو ضمير خفض، والقول: بأنها في محل رفع فاعل، نقول: هذا ضعيف. ونصب عند الكِسائي على المفعولية والفاعل مُستتر، ويرد هذا القول قولهم: (مَكَانَكَ وأَمَامَكَ) هذا لازم، (مَكَانَكَ) لازم، فكيف الكاف تكون في محل نصب وهنا لازم؟ وكذلك (أمامك) لازم؟ إذا: لا يتعدى إلى مفعول به، فكيف يقول الكِسائي بأنه في محل نصب؟

(وجرَّ عند البصريين) وهذا هو المرجح، أنه في محل جر وهو الصحيح. على الأصل بالإضافة في نحو: (دُونَكَ) وبالحرَف نحو: (عَلَيْكَ) على الأصل قبل النقل، (دُونَكَ) قبل أن تجعله اسم فعل (الكاف) هنا في محل جر بالمضاف، إذا: مثله بعد النقل، (عليك نفسك) قبل النقل (الكاف) هنا مجرور محلاً بـ (على)، إذا: مثله بعد النقل، إذا: الصواب أن محل هذا الكاف - الضمير -: الجر، إمَّا بالإضافة وإمَّا بالحرَف، على حسب الداخل عليه، إن كانت في الظروف فهو الظرف، وإن كانت في الحروف فهو الحرف.

روى الأَخْفَش عن فصحاء العرب: (عليَّ عبدُ الله زيدا) "يجرَّ عبدُ الله، (عليَّ عبدُ الله) على أنه عطف بيان، يدلُّ على أن الياء هنا في محل ولو كان شاذاً، (عليَّ) لم يكن بالكاف، لكن نقول: هذه تدلُّ على الأصول، يعني: تَفْصَحُ الأصول من أين أُخِذَتْ، (عليَّ عبدُ الله) هذا بدل أو عطف بيان من الياء، وجرَّه بالكسرة، فدلَّ على أن محل الياء خفضٌ مجرَّف بالجر .. خفضٌ بالحرَف، قبل النقل.

فتبيَّن أن الضمير مجرور الموضع لا مرفوعه ولا منصوبه، تبَيَّن بهذا النقل الذي حكاه الأَخْفَش (عليَّ عبدُ الله زيدا) يجرَّ عبدُ الله .. تبَيَّن أن الضمير مجرور الموضع لا مرفوعه ولا منصوبه.

ومع ذلك قال النحاة: فمع كل واحدٍ من هذه الأسماء ضميرٌ مستترٌ مرفوع الموضع بمقتضى الفاعلية، فلك حينئذٍ في التوكيد ملحظان، قلنا: هذا الخطاب (الكاف) في محل جر، ومع القول: بأنه لا بُدَّ أن يتصل به ضمير خطاب فيه ضميرٌ مستترٌ مرفوعٌ على الفاعلية، حينئذٍ إذا أَكَّدْتَهُ فلك وجهان: إمَّا أن تَرَفِّعَ وإمَّا أن تَخْفِضَ، إن رفعت فمراعاةً للضمير المستتر، وإن خفضت فمراعاةً للضمير الظاهر البارز. مع ذلك فمع كل واحدٍ من هذه الأسماء ضميرٌ مستترٌ مرفوع الموضع بمقتضى الفاعلية، فلك في التوكيد أن

تقول: (عليكم كلُّكم زيداً) و (عليكم كلُّكم زيداً) يجوز فيه الوجهان، بالجَرِّ توكيدٌ للموجود المجرور (الكاف) وبالرفع توكيدٌ للمُسْتَكِنِ المرفوع .. يَجُوز فيه الوجهان. هنا قال:

وَالْفِعْلُ مِنْ أَسْمَائِهِ عَلَيْكَ ... وَهَكَذَا دُونَكَ مَعَ إِلَيْكَ

(وَالْفِعْلُ) هذا مبتدأ أول، و (مِنْ أَسْمَائِهِ) هذا جار مجرور مُتَعَلِّقٌ بمحذوف خبر المبتدأ الثاني، (عَلَيْكَ) الألف هذه للإِطلاق و (عَلَيْكَ) قُصِدَ لفظه مبتدأ ثانٍ مُؤَخَّرٌ، والجملة من الخبر (مِنْ أَسْمَائِهِ) والمبتدأ المتأخَّر في محل رفع خبر المبتدأ الأول الذي هو (الْفِعْلُ). إِذَا: (وَالْفِعْلُ مِنْ أَسْمَائِهِ عَلَيْكَ) جملة: (مِنْ أَسْمَائِهِ عَلَيْكَ) هذه مبتدأ وخبر في محل رفع خبر المبتدأ.

(وَالْفِعْلُ مِنْ أَسْمَائِهِ عَلَيْكَ) .. (وَهَكَذَا دُونَكَ) دونك هكذا، (دُونَكَ) مبتدأ (وَهَكَذَا) خبر مُقَدَّم، (مَعَ إِلَيْكَ) ما إعراب (مَعَ) هنا؟ هذا حالٌ من (دُونَكَ) وهو مضاف و (إِلَيْكَ) مضاف إليه قُصِدَ لفظه، والألف هذه للإِطلاق، أصلُها: (إِلَيْكَ) بالكاف مفتوحة، فأطلق الرُّوي من أجل الوزن (إِلَيْكَ) هذه الألف للإِطلاق.

إِذَا: أراد بهذا البيت أن يُبَيِّنَ لك أن من أسماء الأفعال ما هو منقولٌ ومَثَلٌ له بـ (عَلَيْكَ) و (دُونَكَ) و (إِلَيْكَ) بِمِثَالٍ واحدٍ للمنقول عن الظرف وهو (دُونَكَ) ومثالين منقول عن الجار والمجرور وهو (عَلَيْكَ) و (إِلَيْكَ).

(كَذَا رُوِيَ بَلَهُ نَاصِبِينَ) نقول: هذا إشارةٌ إلى النوع الثاني من المنقول، وهو المنقول من مصدرٍ، قلنا: المنقول نوعان:

- منقولٌ عن ظرف وجار ومجرور.
- والنوع الثاني، وأشار إليه بالبيت الأول، وهو منقولٌ من مصدر، وهذا على قسمين:
- مصدر استُعملَ فِعْلُهُ .. مصدرٌ له فعلٌ مستعمل.
- ومصدرٌ أَهْمِلَ فِعْلُهُ.

(كَذَا رُوِيَ بَلَهُ) وبَلَهُ (نَاصِبِينَ) هذا حال من الضمير المستكن في مُتَعَلِّقِ الخبر، (كَذَا) مَثَلٌ (ذا) يعني السابق في كونه من أسماء الأفعال، (رُوِيَ) بمعنى: أَهْمِلَ، (بَلَهُ) يعني: مع بَلَهُ بمعنى: دعا.

حال كونهما، أو بشرط كونهما (نَاصِبِينَ) ما بعدهما، لكن بدون أن يُنَوَّنَ (رُوِيَ) ولا (بَلَهُ) وإنما يُدْكَرُ هكذا دون تنوين، لماذا؟ لأن أسماء الأفعال كلها مبنية، وإذا كانت

كذلك حينئذٍ لا يدخلها التنوين في الأصل، إلا تنوين التثنية هذا خاصٌ باسم فعل الأمر على جهة القياس.

(كَذًا رُوِيَ بَلَّةً نَاصِبِينَ) ما بعدهما بدون تنوينهما وإلا كانا مصدرين، (وَيَعْمَلَانِ الْحَفْضَ مَصْدَرَيْنِ) (وَيَعْمَلَانِ) الألف تعود على (رُوِيَ) و (بَلَّةً) لكن في اللفظ لا في المعنى، وهذا سبق معنا هنا، لماذا؟ لأن (رُوِيَ) و (بَلَّةً) اللذان عادا إليهما الضمير اسماً فعل، واللذان يعملان الحفض: مصدران، ليسا باسمي فعل، حينئذٍ رَجَعَ إلى اللفظ فقط، لا على كونهما اسمي فعل وإنما على اللفظ .. لفظ (رُوِيَ) ولفظ (بَلَّةً) فقط، هذان اللفظان يُسْتَعْمَلَانِ اسمي فعلٍ وَيُسْتَعْمَلَانِ مصدرًا، وشتان بين المصدر واسم الفعل. (وَيَعْمَلَانِ) الضمير في (يَعْمَلَانِ) عائدٌ على (رُوِيَ) و (بَلَّةً) في اللفظ لا في المعنى، (وَيَعْمَلَانِ الْحَفْضَ مَصْدَرَيْنِ) فُهِم: أنه يجوز فيهما التنوين ونصب ما بعدهما، يعني: يجوز فيهما إذا كانا مصدرين التنوين ونصب ما بعدهما، وعَدَمَ التنوين وخفض ما بعده، كما هو الشأن في المصدر (ضرباً زيداً .. ضرب زيد) يجوز فيه الوجهان، إذا كان مصدر جاز فيه الوجهان:

– التنوين ونصب ما بعده.

– وحذف التنوين وإضافته إلى ما بعده.

(وَيَعْمَلَانِ الْحَفْضَ مَصْدَرَيْنِ) أي: مُعَرِّين بالنصب دالَّين على الطَّلَب أيضاً، لكن لا على أنهما اسماً فعل، بل على أن كلاً منهما بَدَلٌ من اللفظ بفعله، نحو: (رُوِيَ زَيْدٌ) و (بَلَّةً عَمْرُو) أي: إمهال زيد، وترك عمر، (رُوِيَ زَيْدٌ) هذا مُضَافٌ إلى المفعول، وكذا يُضَافُ إلى الفاعل (رُوِيَ زَيْدٌ عَمْرًا) يعني: مصدر .. يُعامل مُعاملة المصادر السابقة، قد يُضَافُ إلى الفاعل (رُوِيَ زَيْدٌ) إمهال زيد، وقد يُضَافُ إلى المفعول، (رُوِيَ زَيْدٌ) هذا مُضَافٌ إلى المفعول، وقد يُضَافُ إلى الفاعل (رُوِيَ زَيْدٌ عَمْرًا) (عَمْرًا) منصوبٌ بالمصدر.

إذا: (كَذًا) مثل (ذَا) (رُوِيَ بَلَّةً نَاصِبِينَ) يعني: ما بعدهما، (وَيَعْمَلَانِ الْحَفْضَ مَصْدَرَيْنِ) هذا النوع الثاني قلنا: مما هو مصدرٌ في الأصل .. منقول عن المصدر، ثُمَّ ليس مُطَرِّدًا في كونه اسم فعل، بل قد يخرج عن كونه اسم فعل فيكون مصدرًا.

(رُوِيَ) قيل أصله: (أرود زيداً إرواداً) بمعنى: أمهله إمهالاً، ثُمَّ صَغَّرُوا الإرواد تصغير

ترخيمٍ وأقاموه مقام فعله، واستعملوه تارةً مُضَافاً إلى مفعوله فقالوا: (رُوِيَ زَيْدٌ)

مُضَافٌ إلى المفعول ومصدر، وتارةً مُنَوَّنًا ناصباً للمفعول فقالوا: (رُوِيَ زَيْدًا) ثُمَّ إِنْهَم

نقلوه وسموه به فعله فقالوا (رُوِيَ زَيْدًا) وأما (بَلَّةً) فهو في الأصل: مصدر فعلٍ مُهْمَل.

إذاً: (رُؤِيدَ) هذا مثالٌ لمصدر له فعل في لسان العرب و (بَلَّهَ) مثالٌ لمصدر ليس له فعل بل هو مهمل. وأمَّا (بَلَّهَ) فهو في الأصل مصدر فعلٍ مهملٍ مرادفٌ لـ (دع) و (اترك) فقليل (بَلَّهَ زَيْدٌ) بالإضافة إلى مفعوله، كما يُقال (ترك زيدٌ) ثُمَّ قِيلَ (بَلَّهَ زَيْدًا) بالنصب .. نصب المفعول وبناء (بَلَّهَ) على أنه اسم فعلٍ.

قال هنا الشارح: من أَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ ما هو في أصله (ظرفٌ)، وما هو (مجرورٌ بحرفٍ) نحو: (عَلَيْكَ زَيْدًا) " هذا يَتَعَدَّى بِنَفْسِهِ (عَلَيْكَ زَيْدًا) يعني: الزم زيداً، وقيل: بالباء (عَلَيْكَ بِزَيْدٍ)، و (إِلَيْكَ) أي: تَنَحَّ، إِلَيْكَ عني، يتعدى بـ: (عن)، و (ذُونَكَ زَيْدًا) أي: خذه .. خذ زيداً.

ومنها: ما يستعمل مصدرًا واسم فعلٍ كـ (رُؤِيدَ) و (بَلَّهَ)، وفُهِمَ منه أن الفتحة في (رُؤِيدَ) و (بَلَّهَ) فتحة بناء، لأن أسماء الأفعال كلها مبنية كما سبق، إذاً: مبنيٌّ على الفتح لا محل له من الإعراب، وإذا كانا مصدرين صارت الفتحة فتحة إعراب، ولذلك قلنا: (يَعْمَلَانِ) الألف تعود .. الضمير على اللفظ فحسب، لا على المعنى، لأننا إذا أعدنا على اللفظ والمعنى صار تناقض عندنا، كيف هي مُعْرِية مبنية في وقتٍ واحد .. كيف هي اسم فعلٍ وهي مصدر في وقتٍ واحد؟ لا، إنما أُعيد على اللفظ فحسب. إذاً: (يَعْمَلَانِ الْخَفْضَ مَصْدَرَيْنِ) حينئذٍ (رُؤِيدَ) و (بَلَّهَ) الفتحة فتحة إعراب. وإذا كانا مصدرين ففتحتهما فتحة إعراب، لأن المصادر مُعْرِية.

فإن جَرًّا ما بعدهما فهما مصدران (رُؤِيدَ زَيْدٍ) أي: إِرْوَادَ زَيْدٍ، أي: إِمهاله، وهو منصوب بفعلٍ مضمر و (بَلَّهَ زَيْدٍ) أي: تركه، وإن انتصب ما بعدهما فهما اسمًا فعلٍ (رُؤِيدَ زَيْدًا) أي: أمهل زيداً، و (بله عمرًا) أي: اتركه. وَمَا لِمَا تَتَوَبُّ عَنْهُ مِنْ عَمَلٍ ... لَهَا وَأَخَّرَ مَا لِيَذِي فِيهِ الْعَمَلُ

يعني: هذه الأسماء تعمل عمل الفعل الذي أُنبئت عنه (مَا نَابَ عَنْ فِعْلٍ) إن كان فعلاً لازماً عملت عمل الفعل اللازم، وإن كان الفعل مُتَعَدِّياً عَمِلَتْ عمل الفعل المُتَعَدِّي، ولذلك نقول: (هَيِّهَاتَ الْعَقِيقُ) ونقول: (صَهْ) دون اسمٍ ظاهر، ونقول: (رُؤِيدًا زَيْدًا)، (هَيِّهَاتَ الْعَقِيقُ) رفع اسمًا ظاهرًا، و (صَهْ) رفع ضميرًا مستترًا واجب الاستتار، و (رُؤِيدًا زَيْدًا) نصب مفعولاً به، لماذا اختلف العمل هنا؟ نقول: لأن هذه الأسماء تعمل عمل أفعالها المُتَعَدِّي متعدي، واللازم لازم، والمتعدي بحرفٍ كذلك هو مُتَعَدِّ بالحرف. وَمَا لِمَا تَتَوَبُّ عَنْهُ مِنْ عَمَلٍ لَهَا): (مَا) هذا مبتدأ و (لِمَا تَتَوَبُّ عَنْهُ) يعني: لفعلٍ تنوب عنه، (مَا) اسم فعلٍ لما تنوب عنه، (لِمَا) هذا مُتَعَلِّقٌ بمحذوف صلة الموصول، يعني:

للذي .. لفعل تنوب عنه، (تَنُوبُ) يعني: أسماء الأفعال (عَنْهُ) عن الفعل (مِنْ عَمَلٍ) مُتَعَلِّقٌ بِـ (مَا) يعني: مبين له، (هَـا) هذا خبر المبتدأ، والذي (لِمَا تَنُوبُ عَنْهُ مِنْ عَمَلٍ هَـا) ثابت لها، فالضمير في (هَـا) يعود على ماذا؟ (هَـا) لأسماء الأفعال، (الذي تَنُوبُ عَنْهُ) (الذي) قلنا: أسماء أفعال، تنوب عليه من فعلٍ .. أسماء أفعال نابت عن فعلٍ، (مِنْ عَمَلٍ هَـا) يعني: خبر المبتدأ، (هَـا) لأسماء الأفعال، فيثبت لأسماء الأفعال ما ثبت للأفعال التي نابت عنها .. هذا تقدير البيت، ولذلك لو قيل (مَا) الأولى مبتدأ واقعة على العمل أجود، (والعَمَلُ الذي لِمَا تَنُوبُ عَنْهُ) وهو الفعل (هَـا) يعني: ثابت لأسماء الأفعال، هذا أجود: أن يكون "ما" مبتدأ واقعة على العمل.

والعمل لما تنوب أسماء الأفعال عنه .. عن الفعل، (مِنْ عَمَلٍ) هذا قلنا: مُبَيِّنٌ لـ (مَا) التي هي مبتدأ، وجعله المكوذي (مِنْ عَمَلٍ) مُتَعَلِّقًا بقوله: (تَنُوبُ) يجوز، لكن الأولى أن يُجْعَلَ بياناً لـ (مَا)، (هَـا) هذا خبر المبتدأ، أي: العمل الذي اسْتَقَرَّ للأفعال التي نابت عنها هذه الأسماء مُسْتَقَرًّا لها، أي: لهذه الأسماء، فترفع الفاعل الظاهر نحو: (هَيَّاهَاتِ العقيقُ .. هَيَّاهَاتِ نَجْدٍ) حينئذٍ رَفَعَتْ اسْمًا ظاهراً و (شَتَّانَ زَيْدٌ وَعَمْرُوٌ).

(وَمُضْمَرًا) ترفع فاعلاً مُضْمَرًا، يعني: ضميراً، نحو: (نَزَالَ وَصَه)، (نَزَالَ) فيه ضمير مستتر واجب الاستتار، لأنه اسم فعل أمر، فكل اسم فعل أمر يرفع فاعلاً ضمير مستتر، ولا يرفع ظاهر البتة، لأنه أُقِيمَ مقام فعل الأمر، وفعل الأمر لا يرفع اسماً ظاهراً، هذا مثله .. الحكم ثابت له (نَزَالَ)، وينصب منها المفعول ما ناب عن متعدي .. ينصب من هذه الأسماء المفعول ما ناب عن متعدي نحو: (دَرَاكَ زَيْدًا) (أَدْرَكَ زَيْدًا) هذا الأصل، ف (دَرَاكَ) فيه ضمير مستتر فاعل و (زَيْدًا) مفعول به، لماذا نصب مفعولاً به؟ لأنه قائم مقام (أَدْرَكَ) و (أَدْرَكَ زَيْدًا) هذا يتعدى إلى مفعول به.

ويتعدى منها بحرفٍ من حروف الجر ما هو بمعنى ما يتعدى بذلك الحرف، يعني: إذا كان أصله يتعدى بحرف كذلك اسم الفعل يتعدى بحرفٍ، ومن ثَمَّ عُدِيَ (حَيَّهَل) بنفسه لما ناب عن (ائت) في نحو: (حَيَّهَلِ الثَّرِيدُ) ائت الثريد .. يتعدى بنفسه، لما ناب عن (ائت)، وبالباء، يعني: تَعَدَّى (حَيَّهَل) بالباء لما ناب عن عَجَلٍ (إِذَا ذُكِرَ الصَّالِحُونَ فَحَيَّهَلًا بِعُمَر) يعني: فَعَجَلٌ بِذِكْرِ عُمَر، تَعَدَّى بالباء، وبـ (على) لما ناب عن (أقبل) (حَيَّهَل على كذا) (حَيَّهَل .. حَيَّهَلًا) يجوز فيه وجهان، حَيَّهَل: ثلاثة أوجه، (حَيَّهَلًا على كذا) تَعَدَّى بالباء، يعني: أقبل على كذا.

(وَمَا لِمَا تَنُوبُ عَنْهُ مِنْ عَمَلٍ هَـا) عرفنا فكَّ البيت، (وَمَا) هذا مبتدأ يصدق على

العمل، (لِمَا تَنْتُوبُ عَنْهُ) (لِمَا) جار مجرور مُتَعَلِّقٌ بِمَحذُوفِ صِلَةِ الموصول، و (تَنْتُوبُ) هذا صِلَةُ الموصول، أيُّ موصول .. كم موصول عندنا؟ اثنان: الأول مبتدأ، والثاني مجرور، (مَا) يحتاج إلى صِلَةِ موصول، أين صلتها؟ (لِمَا)، الموصول الثاني المجرور هو صِلَةُ (مَا) مُتَعَلِّقٌ بِمَحذُوفٍ، (مَا) اسْتَقَرَّ، (لِمَا) (مَا) الثانية هذه المجرورة تحتاج إلى صِلَةٍ، أين صلتها؟ (تَنْتُوبُ .. لِمَا تَنْتُوبُ) ضمير (تَنْتُوبُ) يعود على ماذا؟ "ما" الثانية صلتها تنوب، أين العائد؟ هو الفاعل .. الضمير، تنوب هي، ف (مَا) الثانية صادقة على اسم الفعل (وَمَا) الأولى صادق على العمل .. واقع على العمل، العمل (لِمَا) لاسم فعل، تَنْتُوبُ أسماء الأفعال عنه .. عن الفعل (هَآ)، ولذلك نجعل من (عَمَلٍ) هذا مُفَسِّرٌ لقوله (مَا) الأولى المبتدأ و (مَا) الثانية واقعة على اسم الفعل، يعني: والعمل لاسم فعل تَنْتُوبُ عَنْهُ، يعني: تنوب هذه الأسماء .. أسماء الأفعال عن الفعل (هَآ) لهذه الأسماء، فهو خبر المبتدأ.

لكن قيل: لا يبرز معها ضميرٌ بل يستكن فيها مُطلقاً، يعني: ظاهر كلام الناظم هنا (لِمَا هَآ) يعني: لها من العمل ما ثبت لما نابت عنه، يُفْهَمُ منه الإطلاق، لكن نقول: يُسْتثنى. أنه لا يبرز معها ضميرٌ، لأنك تقول: (اضرب .. اضربي .. اضربا .. اضربوا .. اضربن) و (ضَرَّاي) ناب مناب (اضرب).

إذاً: ما ثَبِتَ للأصل وهو (اضرب) ثابتٌ لـ (ضَرَّاي) هذا ظاهر اللفظ، لكن هل هذا على إطلاقه؟ ليس على إطلاقه، اسم الفعل لا يبرز معه الضمير البتة مُطلقاً، ولذلك (ضَرَّاي) تستعمله في الواحد، والاثنين، والجمع المذكر والمؤنث، تُخاطب الجماعة تقول: ضراي .. تخاطب المؤنثة تقول: ضراي .. تُخاطب المثنى تقول: ضراي، اللفظ واحد، لكن: (اضرب) يختلف تقول: (اضرب .. اضربا .. اضربوا .. اضربن .. اضربي) اختلف، إذاً: هذا ممَّا يُخَالِفُ اسم الفعل أصله الذي ناب عنه.

إذا نُقِيْدَ قوله (وَمَا لِمَا) إلى آخره، تقول: لكن لا يبرز معها ضميرٌ بل يَسْتَكِنُ فيها مُطلقاً، بخلاف الفعل فتقول: (صَهْ) للواحد، والاثنين، والجمع، وللمؤنث والمذكر بلفظ واحد، أيضاً ممَّا يُسْتثنى أن: هذه الأسماء لا تُضْمَرُ، يعني: لا تَعْمَلُ محذوفةً، بخلاف فعل الأمر، قَدْ يَعمَلُ محذوفاً (ضَرْباً زَيْداً) قلنا: (ضَرْباً) منصوب بـ (اضرب) إذاً: عَمِلَ محذوفاً وأمثله كثيرة، أمَّا أسماء الأفعال لا، فهي نائبةٌ منابِ فِعْلِ الأمر، لكنَّها لا تعمل محذوفةً.

ولا تُضْمَرُ، أي: لا تَعْمَلُ مُضْمَرةً، بأن تُحَذَفَ ويبقى عَمَلُها في الأصح، وجوز ابن مالك

أَنَّا تُضْمَرُ وَتَعْمَلُ مَحذُوفَةً، بِشَرَطٍ: أَنْ يَكُونَ تَمَّ دَلِيلٌ قَائِمٌ عَلَيْهَا.

مذهب ابن مالك: جواز إعمال اسم الفعل مُضْمَرًا، قال في (شرح الكافية): "إن إضممار اسم الفعل مُقَدَّمًا لدلالة متأخِّرٍ عليه جائزٌ عند سيبويه" يعني بشرط: أن يكون تَمَّ متأخِّرٌ مثله كما سيأتي في المثال، لأن معمول اسم الفعل لا يَتَقَدَّمُ عليه، فإذا وجد مُقَدَّمًا عليه أَضْمَرْتِ.

قال ابن مالك في (شرح الكافية): "إن إضممار اسم الفعل مُقَدَّمًا لدلالة متأخِّرٍ عليه جائزٌ عند سيبويه، وَخَرَجَ عليه قول الشاعر:

يَا أَيُّهَا الْمَانِحُ دَلَوِي دُونَكَا ..

قال: (دَلَوِي) هذا معمولٌ لاسم فعلٍ محذوف دَلَّ عليه المذكور، وهو (دُونَك) والتقدير: دونك دولي دونك، لماذا؟ لأن: (دُونَك دَلَوِي) إمَّا أن تقول: بأن المعمول تَقَدَّمَ على عامله وهو اسم فعلٍ وهذا لا يجوز (وَأَخَّرَ مَا لِي فِيهِ الْعَمَلُ) لا بُدَّ من تأخيره فلا يَتَقَدَّمُ عليه على الأصح، حينئذٍ إمَّا أن تقول: بأنه تَقَدَّمَ عليه وهذا مُمْتَنِعٌ، وإمَّا أن تُقَدِّرَ له مثله. فجعل (دَلَوِي) مفعولاً بـ (دُونَك) مُضْمَرًا لدلالة ما بعده عليه، على كِلِ المسألة فيها نزاع، لكن جماهير النحاة على أنه لا يعمل مُضْمَرًا.

(وَأَخَّرَ مَا لِي فِيهِ الْعَمَلُ) يعني: معموله يجب أن يتأخَّرَ ولا يجوز أن يَتَقَدَّمَ، فلا يقال: (زِيدًا دراك) مع كون الأصل الفعل الذي أَقِيمَ الاسمُ مُقَامَهُ يجوز تقديم المفعول عليه مُطلقًا، وحينئذٍ إذا أُقِيمَت هذه الأسماء مُقَامَهَا فالأصل: المساواة، لكن هذا يُسْتَثْنَى، لأن هذه فرع، والفرع كما سبق معنا ضعيف، لا يَتَصَرَّفُ في معموله تَصَرُّفُ الأفعال، الفعل قَدِّمَ وأَخَّرَ، بالشروط التي تُذَكَّرُ في كل باب، وأمَّا ما كان فرعاً عن الفعل فلا، فيلتزم الترتيب الأصلي: تقديم العامل على المعمول.

(وَأَخَّرَ مَا) أَخَّرَ وجوباً، (وَأَخَّرَ مَا لِي فِيهِ الْعَمَلُ) (مَا) يعني: الذي .. اسم موصول في محل نصب مفعول به، أَخَّرَ الذي .. (لِذِي) ما إعراب (لِذِي)؟ (مَا) موصولة تحتاج إلى جملة الصلة، أين جملة الصلة؟ لا بُدَّ أنها فعل، أو أنها جملة اسمية، أو مُتَعَلِّقٌ بِمَحذُوفٍ، (لِذِي الْعَمَلُ) العمل كائنٌ (لِذِي) يعني: لذي الأسماء.

حينئذٍ نقول: (الْعَمَلُ) هذا مبتدأ مؤخَّرٌ و (لِذِي) هذا جار مجرور مُتَعَلِّقٌ بِمَحذُوفٍ خَبَرٌ مُقَدَّمٌ، والجملة الاسمية .. المبتدأ المؤخَّر والخبر المقدم لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، و (ذِي) هذا اسم إشارة، والمراد به: الأسماء، يعني: لهذه الأسماء .. لذي الأسماء: لهذه الأسماء.

(وَأَخَرُ مَا لِدِي فِيهِ الْعَمَلُ) الذي العمل فيه، يعني: الذي حَصَلَ فِيهِ الْعَمَلُ، وهنا لا إبطاء في البيت؛ لأن قوله: (عَمَلٌ) و (الْعَمَلُ) لم يتحدا تعريفاً وتنكيراً، فإذا اختلفا ولو اتحدا في الجملة لا يسمى إبطاءً.

(وَأَخَرُ مَا لِدِي) الأسماء فيه (الْعَمَلُ) يعني: الذي وقع العمل (فيه) .. (فيه) الضمير يعود على (ما) .. أَخَرَهُ وجوباً، خلافاً للكسائي حيث جَوَّزَ أَنْ يُتَصَرَّفَ فِيهَا بِتَقْدُمِ معمولها عليها إجرأً لها مجرى أصولها، وجعل منه قوله: ((كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ)) [النساء: 24] قال: (عَلَيْكُمْ) اسم فعل أمر (كِتَابَ) مفعولٌ به مُقَدَّمٌ لـ (عَلَيْكُمْ)، والجمهور على المنع والتأويل (الزمو كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ) الزمو يعني: من باب الإغراء مثل (الصَّلَاةُ جَامِعَةٌ).

إذاً: أشار بهذا البيت إلى أنه يعمل اسم الفعل عمل فعله الذي ناب عنه، ثُمَّ استثنى مسألة واحدة وهي: أنه لا يَتَقَدَّمُ عليه معموله.

قال الشارح هنا: "أي يثبت لأسماء الأفعال من العمل ما يثبت لما تنوب عنه من الأفعال، فإن كان ذلك الفعل يرفع فقط كان اسم الفعل كذلك" إذا كان هذا الفعل الذي ناب عنه اسم الفعل يرفع فقط، يعني: لازم "كان اسم الفعل كذلك، (صَه) بمعنى: اسكت، و (مَه) بمعنى: اكْفُفْ، و (وَهْيَهَاتَ زَيْدٌ) بمعنى: بَعْدَ زَيْدٍ، ففي (صَه) و (مَه) ضميران مُسْتَتْرَانِ كما في (اسكت واكفف)، و (زيد) مرفوعٌ بـ (هَيْهَاتَ) كما ارتفع بـ (بَعْدَ)، وإن كان ذلك الفعل يرفع وينصب كان اسم الفعل كذلك، كـ (دَرَاكَ زَيْدًا) أي: أدركه، و (ضَرَابَ عَمْرًا) أي: اضربه، ففي (دَرَاكَ) و (ضَرَابَ) ضميران مُسْتَتْرَانِ و (زَيْدًا) و (عمرًا) منصوبان بهما "هذا في الغالب، والحكم للغالب.

قال ابن مالك في (التسهيل): "وحكمها - يعني: أسماء الأفعال - غالباً في التعدي وال لزوم حكم الأفعال" ما قال: مُطَرِّدًا، قال: غالباً، لأنه سُمِعَ كلمتان قامتا مقامَ فعلين مُتَعَدَّيْنِ ولم تَنْصِبْ، ولذلك قال: غالباً، لئلا يُعْتَرَضَ، مثل ماذا؟ قال: "واحترز بقوله: غالباً، عن (آمين) فإنها نابت عن متعدي ولم يُحْفَظْ لها مفعول" (آمين) استجب، هذه نابت مناب فعل متعدي ولم يُحْفَظْ لها مفعول.

وكذا: (إِيه) بمعنى: زدني، زاده السيوطي في شرح (الجمع)، هذان الفعلان نابا عن متعديين ولم يُسَمَّعْ لهما مفعولٌ، حينئذٍ نقول: حُكِمَ أَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ فِي التَّعَدِّيِّ وَاللَزُومِ حُكْمَ الْأَفْعَالِ، مُطْلَقاً وَنَسْتَنِي هَذَيْنِ الْفَعْلَيْنِ، أو نقول: الحكم أغلبي، من أجل استثناء هذين الفعلين، وإذا قيل بأنه لا يوجد إلا هذين الفعلين فقط، لا نقول أغلبي، بل نقول: مُطَرِّدٌ، ونقول: هذا سُمِعَ دون مفعولٍ ويبقى استثناءً له.

"وأشار بقوله: (وَأَخَّرَ مَا لَدِي فِيهِ الْعَمَلُ) إلى أن معمول اسم الفعل يجب تأخيره عنه" يعني: أنها فارقت الأفعال في كونها لا يتقدّم عليها منصوبها كما يتقدّم في الفعل "فتقول: (دَرَأَكَ زَيْدًا) ولا يجوز تقديمه عليه فلا تقول: (زَيْدًا دَرَأَكَ) " لأنها فرغ في العمل عن الفعل فضعفت، مثل أفعال التعجب هناك.

"ولا يجوز تقديمه عليه" خلافاً للكسائي "فلا تقول: (زَيْدًا دَرَأَكَ)، وهذا بخلاف الفعل إذ يجوز: (زَيْدًا أدرك) ".
 وَاحْكُم بَتَّنَكِيرِ الَّذِي يُنَوِّنُ ... مِنْهَا وَتَعْرِيفُ سِوَاهُ بَيِّنُ

وَاحْكُم بَتَّنَكِيرِ الَّذِي يُنَوِّنُ ... مِنْهَا ..

إذا: قد يُنَوِّنُ بعضها، حينئذٍ نحكم بكونه نكرة، وهذا سبق في بيان أقسام التنوين: أنَّ تنوين التنكير هذا من إضافة الدال إلى المدلول، بمعنى: أنَّ التنوين دالٌّ على أن مدخوله نكرة، قلنا: (صَه) نكرة و (صَه) معرفة، إذا: يدخل التنوين هنا فرقاً بين النكرات والمعارف، وهذا خاصٌّ بباين اثنين لا ثالث لهما: أسماء الأفعال، و (سيبويه) .. عَلِمَ مَحْتَوَمٌ ب: (وبه)، أسماء الأفعال مُطلقاً ليس خاص باسم فعل الأمر .. أسماء الأفعال تدخل عليه تنوين التنكير.

وَاحْكُم بَتَّنَكِيرِ الَّذِي يُنَوِّنُ ... مِنْهَا ..

أي: من أسماء الأفعال، إذا: يَصِحُّ دخول التنوين على اسم الفعل، لكن ليس على كل اسم فعل بل هو سماعي، وما لم يُسَمَّع فالأصل فيه: عدم إدخاله.

(وَتَعْرِيفُ سِوَاهُ) أي: سوى المُنَوِّن، الضمير يعود على المصدر، (الَّذِي يُنَوِّنُ) أي: المُنَوِّن (وَاحْكُم بَتَّنَكِيرِ الْمُنَوِّن) (وَتَعْرِيفُ سِوَاهُ) يعني: سوى المُنَوِّن (بَيِّنُ) واضح ظاهر.

قيل: عبارة الناظم هنا (وَاحْكُم بَتَّنَكِيرِ الَّذِي يُنَوِّنُ) ظاهر عبارته مُشْعِرة بأن التنوين وعدم التنوين سماعي، وهذا واضح، لأنه لم يقل مثلاً: إذا أَرَدْتَ التَّنْكِيرَ فَتَنَوِّنْ، أو التعريف فلا تُنَوِّنْ، فَدَلَّ على أن مسألة التنوين وعدم التنوين إنما هي سماعي، ما نُقِلَ تنوينه في لسان العرب تَنْطِقُ به مُنَوِّنًا، وما لم يُنْقَلْ تَنْوِينُهُ الْبَتَّةَ حينئذٍ ليس لك أن تُنَوِّنَ من عندك، لأن القضية سماعية.

قال في (شرح الكافية): "لمَّا كانت هذه الكلمات من قِبَلِ المعنى: أفعالاً، ومن قِبَلِ اللفظ: أسماء -إذا: لها جهتان- جُعِلَ لها تعريفٌ وتنكير، فعلامة تعريف المعرفة: تَجَرُّدُهُ مِنَ التَّنَوِينِ، وعلامة تنكير النكرة فيها: استعماله مُنَوِّنًا، ولمَّا كان من الأسماء المحضة ما يُلْزَمُ التعريف كالمضممرات "الأسماء المحضة التي ليست مُشْبِهة أو قائمة مقام الفعل

سمائها: أسماء مَحْضَة.

- "ما يُلازم التعريف كالمضممرات وأسماء الإشارات، وما يُلازم التنكير ك (أحد) و (عَرِيب) و (ديَار)، وما يُعرَّف وقتاً ويُنكَرُ وقتاً ك (رجل) و (فرس) "جعلوا هذه الأسماء أسماء الأفعال مثلها، غير أسماء الأفعال على ثلاثة أنواع:
- منها ما يُلازم التعريف.
 - ومنها ما يُلازم التنكير، وهذان على خلاف الأصل.

- ومنها ما يكون في وقتٍ نكرة وفي وقتٍ معرفة، ك (رجل) هذا نكرة و (الرجل) هذا معرفة، أسماء الأفعال كذلك، منها ما يُلازم التعريف، ومنها ما يُلازم التنكير، ومنها ما قد يكون في وقتٍ نكرة وفي وقتٍ آخر معرفة.

"جعلوا هذه الأسماء كذلك فالزموا بعضاً التعريف ك (نَزَالَ) و (بَلَّه) و (آمِين) " هذه معرفة مُطلقاً، مثل المضممرات وأسماء الإشارات.

"وألزموا بعضاً التنكير ك (واه) و (ويه) واستعملوا بعضاً بوجهين فنَوَّنَ مَقْصُوداً تنكيره ك (صَه) وَجَرَّدَ مَقْصُوداً تعريفه ك (صَه) و (صِه) و (أَف) و (أَفِ) " إذاً: (صَه) بدون تنوين معرفة، و (صِه) بالتنوين هذا نكرة.

وقيل: كلها معارف - كل أسماء الأفعال معارف - لا نكرة فيها البتة، وقيل: من قبيل تعريف الأشخاص، بمعنى: أن كل لفظٍ من هذه الأسماء وُضِعَ لكل لفظٍ من هذه الأفعال، وقيل: هي أعلام وأجناس، إذاً: قيل كلها معارف، واختلفوا في وجه التعريف، فقليل: أعلام أشخاص، وقيل: أعلام أجناس.

قال الشارح: الدليل على أن ما سُمِّيَ بأسماء الأفعال أسماء: لحاق التنوين لها - هذا بعض الأسماء - فتقول في صَه: (صِه) وفي حِيَهْل: (حِيَهْلًا) فيلحقها التنوين للدلالة على التنكير، فما نُوِّنَ منها كان نكرة، وما لم يُنَوَّنْ كان معرفة.

وَمَا بِهِ خُوطِبَ مَالًا يَعْقِلُ ... مِنْ مُشْبِهِ اسْمِ الْفِعْلِ صَوْتًا يُجْعَلُ كَذَا الَّذِي أَجْدَى حِكَايَةً كَقَب ... وَالزَّم بِنَا التَّوَعَيْنَ فَهُوَ قَدْ وَجَبَ

هذا النوع الثاني، قال في التبويب: (أَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ وَالْأَصْوَاتِ) يعني: أَسْمَاءُ الْأَصْوَاتِ، وأسماء الأصوات هذا الذي يَتَعَلَّقُ بِالنَّحْوِ أَنَّهَا مَبْنِيَّةٌ فَحَسَبَ، لا حَظَّ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ الْبَتَّةُ، فَهِيَ مَبْنِيَّةٌ كَمَا أَنَّ أَسْمَاءَ الْأَفْعَالِ مَبْنِيَّةٌ، وَأَمَّا عَدُّهَا وَالنَّظَرُ فِي مَعَانِيهَا، قِيلَ: هُوَ مِنْ عِلْمِ اللُّغَةِ، يَعْنِي: يُرْجَعُ إِلَى الْمَعَاجِمِ وَنَحْوِهَا، وَإِنَّمَا يَذْكُرُونَ بَعْضَ الْأَمْثَلَةِ.

إذا قال: (وَالزَّم بِنَا النَّوْعَيْنِ فَهَوَ قَدْ وَجَبَ) (بِنَا النَّوْعَيْنِ) ظاهره أن المراد به ما عُنُون له في الباب.

أَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ مَبْنِيَّةٌ، وهذا سَبَقَ بيانه في أول الكتاب، وأَسْمَاءُ الْأَصْوَاتِ كذلك مَبْنِيَّةٌ لمشايجتها الحروف المهملة في أنها: لا عاملةٌ ولا معمولةٌ، فهي أحق بالبناء من أسماء الأفعال، يعني: هذه أولى، لأنها مُجَرَّد حروف فقط، لم يوضع لها معنى في لسان العرب، سَمِعَ للغراب (غاق .. غاق) قالوا مثله، حينئذٍ صارت حروف، لو نظرنا في لسان الواضع: هل وضع لهذه الألفاظ معنى؟ ما وضع لها، وإنما مُجَرَّد حكاية فقط. فهي أحق بالبناء من أسماء الأفعال، وهذه الأسماء لا ضمير فيها بخلاف أسماء الأفعال، فهي من قبيل المفردات، وأسماء الأفعال من قبيل المركبات. إذاً: كلٌّ منهما مبني: أسماء الأفعال، وأسماء الأصوات، أسماء الأفعال تتحمّل ضميراً فهي مُرَكَّبٌ يعني: فعل وفاعل، وأسماء الأصوات لا تتحمّل ضميراً فهي مُفْرَدَةٌ. وَمَا بِهِ خُوطِبَ مَا لَا يَعْقِلُ ... مِنْ مُشَبِّهِ اسْمِ الْفِعْلِ صَوْتًا يُجْعَلُ

قيل: أسماء الأصوات: ما وُضِعَ لخطاب ما لا يعقل .. ما لا يعقل من الحيوانات ونحوها كالجماد، قيل: واللَّيْلُ والنَّهَارُ، وهذه الأشياء؛ لكن هذه يأتي إخراجها. ما وُضِعَ لخطاب ما لا يعقل، أو ما هو في حُكْمِ ما لا يعقل من صغار الادميين، كالطفل (كُخْ .. كُخْ) قالوا: هذا اللفظ ليس له معنى في لسان العرب، وإنما خُوطِبَ به الصغير الذي لا يعقل تنزيلاً له مُنْزَلةً ما لا يعقل أصالةً. أو ما هو في حُكْمِ ما لا يعقل من صغار الادميين، أو لحكاية الأصوات، هذه ثلاث محال:

- خطاب ما لا يعقل كالجمل والفرس.
- أو ما هو في حُكْمِ ما لا يعقل كصغار الادميين.
- أو حكايةً لأصوات .. أصوات الغراب ونحو ذلك، وهي نوعان:
- أحدهما: ما خُوطِبَ به ما لا يعقل إمَّا لَزَجْرِهِ ك (عَدَسْ) للبغل، البغل يخاطب إذا أرادوا زجره قالوا: عدس، وإما لدعائه ك (أَوْ) - مثل (أَوْ) العاطفة - (أَوْ) للفرس.
- والنوع الثاني: ما وُضِعَ لحكاية صوت حيوان ك (غاق) لصوت الغراب، أو غير حيوان نحو (قُبْ) لوقوع السيف، إذا وقع السيف يُظْهِرُ صوتاً، تَحْكِيهِ: (قُبْ).
- وَمَا بِهِ خُوطِبَ مَا لَا يَعْقِلُ ..
- (مَا خُوطِبَ بِهِ مَا لَا يَعْقِلُ) (مَا) اسم موصول بمعنى: الذي، وهو مبتدأ (خُوطِبَ بِهِ)

هذه الجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، (مَا) اسم موصول بمعنى: الذي، في محل رفع نائب فاعل لـ (خُوطِبَ) (خُوطِبَ الذي لا يعقل من الحيوان، وما عُطِفَ عليه في الحَدِّ السابق).

(مِنْ مُشْبِهٍ اسْمِ الْفِعْلِ) يعني: شيءٌ أشبه اسم الفعل، وهنا الشَّرَاحُ لم يعرفوا ما الذي احترز به ابن مالك: (مِنْ مُشْبِهٍ اسْمِ الْفِعْلِ) لكن ابن هشام في (التوضيح) قال: "احترز به من قول القائل:

أَلَا أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيلُ أَلَا انْجَلِي ..

هنا خاطب ما لا يعقل وهو (اللَّيْلُ) لكنه لم يكتف به، بل لا بُدَّ من شيءٍ يُتِمِّمُهُ، أمَّا اللفظ وحده:

أَلَا أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيلُ أَلَا انْجَلِي ..

قالوا: لا بُدَّ من تمامه:

يَا دَارَ مَيِّ عَلَى الْبِلَاءِ ..

يَا دَارَ مَيَّةَ بِالْعَلْيَاءِ فَالْسَّنَدِ ..

قالوا: هنا لا يُكْتَفَى به، لا بُدَّ من شيءٍ مُتِمِّمٍ، لكن على كلِّ هذا فيه احتمال. (مِنْ مُشْبِهٍ اسْمِ الْفِعْلِ) يعني: في صحة الاكتفاء به، لأن هذا اللفظ قالوا لا يُكْتَفَى به، لا بُدَّ من إتمامه، هذا إذا خَاطَبَ ما لا يعقل من غير الأصوات، (مِنْ مُشْبِهٍ) هذا جار مجرور مُتَعَلِّقٌ بمحذوف حال من الضمير في (به) .. خُوطِبَ به حال كونه (مِنْ مُشْبِهٍ اسْمِ الْفِعْلِ) يعني: كأن اسم الصوت أشبه اسم الفعل، أشبهه في أي شيء؟ لم يظهر وجه المشابهة بين النوعين، لكن قَدَّرَ الشَّرَاحُ هنا (مِنْ مُشْبِهٍ اسْمِ الْفِعْلِ) يعني: في صحة الاكتفاء به، يعني: يُكْتَفَى به فيقال: (غاق) اكتفينا، لا نحتاج إلى شيءٍ مُتِمِّمٍ لهذا اللفظ بخلاف قول القائل:

أَلَا أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيلُ أَلَا انْجَلِي ..

لكن اعترض هنا بأنه قد يُكْتَفَى به لكونه نداءً (أَلَا أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيلُ .. أَلَا يَا أَيُّهَا اللَّيْلُ) اكتفى، لكن قيل بأن هذا لم يُشْبِهِ الفعل، لأنه لم يقف عليه وقف انتهاء من الكلام، فلا بُدَّ من شيءٍ يُتِمِّمُهُ، على كلِّ المقام يحتاج إلى تحرير. (مِنْ مُشْبِهٍ اسْمِ الْفِعْلِ يُجْعَلُ صَوْتًا) مَا خُوطِبَ به مَا لَا يَعْقِلُ من حيوانٍ ونحوه (صَوْتًا يُجْعَلُ) يعني: يُجْعَلُ اسم صوتٍ على حذف مضاف، (يُجْعَلُ) هو (صَوْتًا)، (صَوْتًا) هذا مفعولٌ ثاني، وأين الأول؟ الضمير (يُجْعَلُ) هو .. نائب الفاعل.

كَذَا الَّذِي أَجْدَى حِكَايَةَ كَقَبْ ..

إذاً قوله: (وَمَا) اسم موصول عام شَمِلَ ما كان للزَّجْر كما ذكرناه، ك (عَدَسْ)، وما كان للذُّعَاء ك (أَوْ) فإن كليهما يُخَاطَب به ما لا يعقل.

كَذَا الَّذِي أَجْدَى حِكَايَةَ كَقَبْ ..

(كَذَا) أي: مثلُ ذا السابق في كونه اسم صوتٍ (الَّذِي) الذي كذا، (كَذَا) خبر و (الَّذِي) مبتدأ مؤخر، (أَجْدَى) يعني: أفاد، (حِكَايَةَ) أفاد حكايةً، شَمِلَ قوله (حِكَايَةَ) ما كان حكايةً لصوت حيوان ك (غاق) ولصوت غير حيوان (كَقَبْ) وقوع السَّيْف. (كَذَا الَّذِي أَجْدَى حِكَايَةَ) حِكَايَةَ لأي شيء؟ قلنا: عام، إمَّا لصوت حيوان وإمَّا لصوت جمادٍ إذا وقع، (كَقَبْ) لوقوع السَّيْف، يعني: تحكي الصوت الذي تسمعه، لكن ثم ألفاظ محفوظة عند العرب لأشياء محدودة، إذا وقع السَّيْف لا تأتي بلفظ من عندك تقول (قَبْ) ماذا قال السَّيْف إذا وقع؟ (قَبْ)، (قَبْ) هذا اسم صوت مبنيٌّ على السكون لا محل له من الإعراب (كَقَبْ).

وَالزَّم بِنَا النَّوعَيْنِ فَهُوَ قَدْ وَجَب ..

(وَالزَّم بِنَا النَّوعَيْنِ) يعني: بناء النوعين، قصره للضرورة، والمقصود بالظاهر (النَّوعَيْنِ) ما هو؟ اسم الفعل واسم الصوت، هذا الظاهر، ويَحْتَمِل وجهاً آخر وليس ببعيد: أنه قد بَيَّنَّ حُكْم اسم الأفعال في الأول .. الأول هناك: وَكَيْبَايَةَ عَنِ الْفِعْلِ بِلَا تَأَثُّرٍ، إذاً: عرفنا لا يكون تكرار، فنجعل (بِنَا النَّوعَيْنِ): ما خُوطِبَ به ما لا يعقل والذي أفاد حكايةً، لأننا قلنا أسماء الأصوات نوعان: ما خُوطِبَ به ما لا يعقل، والثاني: ما وضع لحكاية صوت حيوان.

إذاً: (وَالزَّم بِنَا النَّوعَيْنِ) أي النوعين؟ المذكورين في هذين البيتين، لأن أسماء الأفعال انتهى البحث فيها:

وَاحْكُم بَيْنَكُمْ بِالَّذِي يُنَوَّنُ ... مِنْهَا وَتَعْرِيفُ سِوَاهُ بَيْنَ

كان في أسماء الأفعال، انتقل إلى النوع الثاني: أسماء الأصوات.

إذاً: (الزَّم بِنَا النَّوعَيْنِ) مُتَعَلِّقٌ بنوعي أسماء الأصوات، وأمَّا أسماء الأفعال هذا انتهى منه، لكن الأشموني على ما ذكرناه أولاً، وكذلك ابن عقيل هنا.

(فَهُوَ قَدْ وَجَبَ) الفاء للتعليل، (فَهُوَ قَدْ وَجَبَ) هذا تتميم، (هُوَ) مبتدأ و (قَدْ وَجَبَ) خبره، تتميم .. لماذا نقول تتميم؟ لأن الوجوب معلوم من قوله (الزَّم) واجب (الزَّم بِنَا النَّوعَيْنِ) إذاً: هما مبنيان.

إِذَا: (قَدْ وَجَبَ) هذا يمكن الاستغناء عنه، فإذا أمكن الاستغناء عنه حينئذٍ نقول: هذا يُعْتَبَرُ حَشْوًا.

قال الشارح هنا: "أسماء الأصوات ألفاظٌ استُعْمِلَت كَأَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ فِي الْاِكْتِفَاءِ بِهَا" (هَيْهَاتَ الْعَقِيقُ) فقط "دَالَّةٌ عَلَى خُطَابٍ مَا لَا يَعْقِلُ" إِذَا: وجه المشابهة بين اسم الصوت واسم الفعل في الاكتفاء بها .. كونه يُكْتَفَى بِهِ "دَالَّةٌ عَلَى خُطَابٍ مَا لَا يَعْقِلُ، أو على حكاية صوتٍ من الأصوات، فالأول -خطاب ما لا يعقل-: كقولك (هَلا) " مثل (ألا) - قيل: تُنَوِّنُ وَقِيلَ: لَا، يعني: تُنْطِقُ مِثْلَ (ألا) .. (هَلا) "لَزَجَرَ الْخَيْلِ وَ (عَدَسٌ) لَزَجَرَ الْبَغْلَ، والثاني كـ (قَبْ) لَوْقُوعِ السَّيْفِ وَ (غَاقٍ) لِلْغَرَابِ" وَ (أَوْ) لِدَعَاءِ الْفَرَسِ كَمَا ذَكَرْنَاهُ.

وكذلك في قولهم في دعاء الإبل لتشرب: (جِيء .. جِيء) مهموزين، يعني: كأن الإبل تَفْهَمُ هذا الخطاب (جِيء .. جِيء) يعني: تعالي اشربي، سبحان الله! وفي دعاء الضَّانِّ: (حا .. حا) والمعز (عا .. عا) غير مهموزين في النوعين، والفِعْلُ مِنْهُمَا (حَاحَيْتُ وَعَاعَيْتُ) والمصدر (حَيَّاءٌ وَعَيْعَاءٌ) هذه كُلُّهَا مُوَلَّدَةٌ، يعني: لم يسمع، ولذلك قال قائلهم:

يَا عَنَزُ هَذَا شَجَرٌ وَمَاءٌ ... عَاعَيْتُ لَوْ يَنْفَعُنِي الْعَيْعَاءُ

عَدَسٌ مَا لِعِبَادٍ عَلَيْكَ إِمَارَةٌ ..

إِذَا: وأشار بقوله (وَالزَّمْ بِنَا النَّوْعَيْنِ) إِلَى أَنَّ أَسْمَاءَ الْأَفْعَالِ وَأَسْمَاءَ الْأَصْوَاتِ كُلُّهَا مَبْنِيَّةٌ، إِذَا: حَمَلَ قَوْلَهُ (بِنَا النَّوْعَيْنِ) عَلَى الْبَابِ كُلِّهِ، وَلَا مَانِعَ أَنْ يُقَالَ: بِأَنَّهُ بَيَّنَّ فِي الْأَوَّلِ حُكْمَ أَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ، وَهَذَا بَيَّنَّ النَّوْعَيْنِ مِنْ أَسْمَاءِ الْأَصْوَاتِ، وَقَدْ سَبَقَ فِي بَابِ الْمُعْرَبِ وَالْمَبْنِيِّ أَنَّ أَسْمَاءَ الْأَفْعَالِ مَبْنِيَّةٌ لَشَبْهِهَا بِالْحَرْفِ فِي الْبَيَابَةِ عَنِ الْفِعْلِ وَعَدَمِ التَّأَثُّرِ، حَيْثُ قَالَ: (وَكُنْيَايَةِ عَنِ الْفِعْلِ بِلَا تَأَثُّرٍ) وَأَمَّا أَسْمَاءُ الْأَصْوَاتِ فَهِيَ مَبْنِيَّةٌ لَشَبْهِهَا بِأَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ، وَقِيلَ: لِمَشَابَهَتِهَا الْحُرُوفِ الْمَهْمَلَةِ فِي أَنَّهَا: لَا عَامِلَةٌ وَلَا مَعْمُولَةٌ، مِثْلُ: ((حَم))

[غافر: 1] .. ((الم)) [البقرة: 1] ومثلها، إِذَا: هي مَبْنِيَّةٌ فَلَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ، وَشَدَّ إِعْرَابَ بَعْضِهَا لَوْقُوعَهُ مَوْقِعَ الْاسْمِ الْمُتَمَكِّنِ كَقَوْلِهِ:

إِذْ لَمَّتِي مِثْلُ جَنَاحِ غَاقٍ ..

(مِثْلُ جَنَاحِ غَاقٍ) مِضَافٌ إِلَيْهِ، لِمَاذَا أَعْرَبَهُ هُنَا؟ أَعْرَبَ (غَاقٍ) لَوْقُوعَهُ مَوْقِعَ (غُرَابٍ) لِأَنَّهُ يَدُلُّ عَلَيْهِ .. خَاصٌّ بِهِ، إِذَا قَالَ: (غَاقٍ) فَهُمْ أَنَّهُ يَرِيدُ بِهِ الْغُرَابَ. وَتَنْكِيرُهَا بِالتَّنْوِينِ

كأسماء الأفعال، وأصل بنائها على السكون ك (قَبْ) و (سَعْ) وما سَكَن وسطه من ثلاثي كُسِر على أصل التقاء الساكنين ك (غاق) و (طَاق) لحكاية صوت الضرب، إذا وقع الشيء .. ضَرَبَتْ (طَاق) تحكيه بهذا اللفظ.
والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين ... !!!

عناصر الدرس

- * شرح الترجمة (نونا التوكيد).
- * الأفعال التي يجوز تأكيدها والتي لا يجوز تأكيدها
- * حكم آخر المؤكد
- * حكم تأكيد الأفعال المسندة إلى الضمائر
- * أحكام تختص بنون التوكيد الخفيفة.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.
أَمَّا بعد:

قال الناظم - رحمه الله تعالى - : (نُونَا التَّوَكُّيدِ).

أي: هذا باب بيان الأحكام المتعلقة بنوني التوكيد، وهذا الباب الأصل: أنه ليس من أبواب النحو، لأنه ليس فيه إلا: (وَأَخْرَجَ الْمُؤَكَّدِ افْتَحَ) هذا الذي يتعلّق بالنحو، وبقية الآيات لا علاقة له بالنحو، لأن المسألة متعلّقة (بالصرف) يعني: ما يُجْدَف وماذا إذا أُسْنِدَ إلى المعتل الآخر بالألف، وماذا إذا كان رافعاً لواو أو ياء وألف، كل الأحكام هذه ليست من مجال النحو.

(نُونَا التَّوَكُّيدِ)

أي: هذا باب بيان ما يتعلّق بنوني التوكيد، التوكيد سبق أنه تقوية، إذاً: حينئذٍ قد يُقَوَّى الفعل .. توكيد الفعل تقويته بأشياء عدّة، لكن منها: (نونا التوكيد) وإلا قد يُؤَكَّد الفعل بالقسم .. قد يُؤَكَّد بـ (قد) .. قد يُؤَكَّد بـ (إن) إلى آخر ما يذكره البيانئون.

وأما هنا فالكلام فيما يتعلّق بنوني التوكيد، ونونا التوكيد المراد بهما: الثقيلة والخفيفة - والمراد بالثقيلة (المشددة) يعني: عبارة عن نونين - النون الأولى (ساكنة) والنون الثانية (متحرّكة) فأُدغمَت الأولى في الثانية.

والخفيفة مُرادهم به نون واحدة .. حرف واحد، وهي ساكنة، حينئذٍ نقول: النون الثقيلة

والنون الخفيفة باستقراء كلام العرب لا يوجد نونٌ ثالثة يُؤكَّد بها إلا هاتان النونان، (نونا التوكيد)، لكن هل أحدهما أصل والآخر فرع .. أو كلٌّ منهما أصل؟ هذا فيه أربعة مذاهب تقريباً:

ذهب البصريُّون إلى أن كلاهما أصل، يعني: النون الثقيلة أصل، والنون الخفيفة أصل، فليس أحدهما فرعاً عن الآخر، كلٌّ منهما أصلٌ برأسه منفصلٌ عن الآخر، لماذا؟ قالوا: لتخالف بعض أحكامهما، يعني: ثمَّ أحكامٌ تختصُّ بالثقيلة، وثمَّ أحكامٌ تختصُّ بالخفيفة، حينئذٍ لَمَّا تخالفا علمنا أن كلاهما أصلٌ برأسه لوجود المخالفة بين النونين. كإبدال الخفيفة ألفاً في الوقف، سيأتي أربعة أحكام تنفرد الخفيفة عن الثقيلة، إبدال الخفيفة ألفاً وقفاً في نحو: (وَلْيَكُونَا) وحذفها في نحو: لَا تَهَيِّئِ الْفَقِيرَ عِلَّكَ أَنْ ..

وهذان الحكما ممتنعان في الثقيلة – الثقيلة لا تُقَلَّبُ ألفاً في الوقف، وكذلك لا تُحْدَفُ إذا لقيت ساكن .. تابعها ساكن أو جاء بعدها ساكن، إذاً: هذان حكمان مختصَّان بالخفيفة، ولا يوجدان، بل ممتنعان في الثقيلة، إذاً: بينهما تخالف. وكوقوع الشديدة بعد الألف وهو ممتنع في الخفيفة، إذاً: للتخالف جُعِلَ كلٌّ منهما أصلٌ، وهذا مذهب جماهير البصريين بل نُسِبَ إلى البصريين على جهة العموم، وعُورِضَ هذا التعليل: أن كلاهما أصل لوجود التَّخالف بين النونين في بعض الأحكام. نقول: (إِنَّ وَأَنَّ) الثانية فرعٌ عن الأولى ووُجِدَ التَّخالف، إذاً: وجود التَّخالف .. تَفَرَّدَ الفرع ببعض الأحكام مُخَالَفاً للأصل لا يجعله أصلاً مُسْتَقِلاً بنفسه، بل تثبت له الفرعية ومع ذلك نَحْكُمُ له ببعض التَّخالف مع الأصل.

عُورِضَ التَّعليل: بأن الفرع قد يختصُّ بأحكام ليست في الأصل وهذا صحيح، كما في (أَنَّ) المفتوحة فإنَّها فرعٌ المكسورة، ولها أحكامٌ تختصُّ بها وهذا واضح يَبِين، إذاً: تعليل البصريين بأن كلاهما أصل لوجود المخالفة في بعض الأحكام ليس بِجَيِّدٍ، لماذا؟ لأنَّه قد يكونَ ثمَّ أصلٌ وفرع، والفرع ينفرد ببعض الأحكام لا ينفرد بها الأصل، إذاً: هذا التَّعليل عليل.

وذهب الكوفيُّون: إلى أن الخفيفة فرع الثقيلة، فالثقيلة هي الأصل ثمَّ حُذِفَتْ منها إحدى النونين فصارت (الخفيفة) وهذا هو الظاهر: أن الخفيفة أصلٌ، كما نقول: (إِنَّ وَإِنْ) (أَنَّ) بالتثقيب و (أَنَّ) بالتخفيف، إذاً: قد يُحْدَفُ أحد الحرفين ويبقى الحرف على أصله، إذاً (أَنَّ) بالتخفيف فرع (أَنَّ)، و (إِنَّ) بالتخفيف .. بإسكان النون فرع (إِنَّ)

هذا لا إشكال فيه.

وذهب الكوفيون إلى أن الخفيفة فرع الثقيلة لا اختصارها منها، يعني: هي مُختصرة منها، لأنها جزء .. الخفيفة داخلة في الثقيلة، ولأن التأكيد بالثقيلة أبلغ وهذا واضح بين: ((لَيْسَجَنَّ وَلَيَكُونَا)) [يوسف:32] أيُّهما أبلغ في التأكيد؟ لا شك أن الأول أبلغ، فدل على أنه أصل، لأنه عبارة عن حرفين، والثاني عبارة عن حرف واحد، ولا شك أن العرب لا تزيد حرفاً إلا لفائدة، إذاً: هذان قولان.

وقيل بالعكس، يعني: الخفيفة هي الأصل، والثقيلة هي الفرع، لماذا؟ قالوا: لأن الخفيفة بسيطة والثقيلة مُركَّبة، وأيُّهما أصل؟ البسيط أصلٌ للمُركَّب، هذا تعليل لكنه فيه نظر. وقيل بالعكس: فالخفيفة بسيطة والثقيلة مُركَّبة، فالخفيفة أحق بالأصالة والثقيلة أحق بالفرعية.

إذاً: هذه ثلاثة أقوال للنحاة في أيُّهما أصلٌ للآخر، والصحيح أن يُقال بأن الثقيلة أصلٌ، والخفيفة فرعٌ.

قال رحمه الله تعالى:

لِلْفِعْلِ تَوْكِيدٌ بِنُونَيْنِ هُمَا ... كُنُونِي اذْهَبَنَّ وَأَفْصِدْهُمَا

هذا باستقراء كلام العرب، لا يوجد نون يُؤكِّد بها إلا الثقيلة والخفيفة، هذا مُتفق عليه بين النحاة، وسبق في أول الكتاب: أن النون مُطلقاً الخفيفة والثقيلة من علامات الفعل، إذاً: لا تدخل على الاسم ولا على الحرف، وأمّا: (أَقَائِلُنَّ أَحْضِرُوا الشُّهُودَا ..) قلنا: هذا شاذٌّ يُحفظ ولا يُقاس عليه، لأنه دخل على اسمٍ وهو اسم فاعل، والذي سَهَّلَه: أنه بمعنى الفعل، يعني: الذي سَهَّل مثل هذه الضرورات وهذه الشُّذوذات: أن ما دخلت عليه النون وهو اسم الفاعل بمعنى الفعل، وكأنَّه لُوْحِظ فيه معنى الفعل فدخلت عليه النون.

(لِلْفِعْلِ تَوْكِيدٌ) توكيدٌ للفعل لا لغيره، صحيح هذا؟ الآن قررنا هذه المسألة، قلنا: لا تدخل لا على الحرف ولا على الاسم، إذاً: اختصَّت بالفعل، إذاً: للفعل لا لغيره، إذاً: أفاد بتقديم الجار هنا الخبر وحقه التأخير .. أفاد الحَصْر والقَصْر (تَوْكِيدٌ لِلْفِعْلِ) للفعل لا لغيره توكيدٌ بنونين.

إذاً: توكيدٌ بنونين إنما يكون للفعل على جهة الخصوص، ولذلك يُعْتَبَر من علامة الفعلية، دخول النون .. نون التوكيد الثقيلة أو الخفيفة علامة على أن الكلمة فعلٌ

وليست باسمٍ ولا حرفٍ، لأن الفعل هو الذي يُؤكَّد بالنون، وأما الاسم يُؤكَّد لكن لا يُؤكَّد بالنون، يُؤكَّد بمُؤكِّدات عديدة منها ما هو حرف ومنها ما هو اسمٌ.
حينئذٍ نقول: الفعل دون غيره من الحروف والأسماء هو الذي يُؤكَّد بالنونين، ولذلك قدَّمه هنا للاختصاص، (لِلْفِعْلِ) هذا خبر مُقدَّم، جار مجرور مُتعلِّق بمحذوف خبر مُقدَّم، (توكيدٌ) هذا مبتدأ مؤخر، (بُنُونِ) يعني: بكلٍ منهما ليسا معاً .. بكلٍ منهما على حدة.

(توكيدٌ لِلْفِعْلِ) جنس الفعل، حينئذٍ (بُنُونِ) معاً أو بكلٍ منهما على حدة؟ الثاني، إذا: (بُنُونِ) المراد: مجموع نونين، كلٌّ منهما على حدة، (هُمَا) هذا مبتدأ، (بُنُونِ) مُتعلِّق بقوله: (توكيدٌ) لأنَّه مصدر، (هُمَا كُنُونِ) (هُمَا) الثقيلة والخفيفة .. مبتدأ وخبر، (هُمَا) مبتدأ و (كُنُونِ) مُتعلِّق بمحذوف خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ والخبر في محل جر صفة لـ (بُنُونِ).

(كُنُونِ) أصلها: بُنُونِ، حُذِفَت النون هنا للإضافة، و (أَذْهَبَ) قُصِدَ لفظه فهو مضافٌ إليه، (وَأَقْصَدْتُهَا) معطوفٌ على (أَذْهَبَ) مجرور لكن جرُّه مُقدَّر. إذا: يلحق الفعل للتوكيد نونان: إحداهما ثقيلة كـ (أَذْهَبَ) والأخرى خفيفة كـ (أَقْصَدْتُهَا) وقد اجتمعا في قوله تعالى: ((لَيْسَ جَنَّ)) [يوسف: 32] ثقيلة هذه ((وَلَيْكُونَا مِنَ الصَّاغِرِينَ)) [يوسف: 32] وَلَيْكُونَا، في الوقف: وَلَيْكُونَا، إذا: هاتان نونان.

ومعنى توكيد الفعل بهما .. ما المراد أن الفعل يُؤكَّد؟ معنى توكيد الفعل بهما: أُنْهَمَا يُفِيدَانِ تحقيق معنى الفعل، يعني: وجد، مثلما نقول (قَدْ) للتحقيق، وقلنا (قَدْ) هذه من المؤكِّدات، إذا: لا بأس أن يُقال: بأن الفعل يدخله ما يدلُّ على أنه مُحَقَّق، يعني: موجود بالفعل .. مؤكَّد، أُنْهَمَا يُفِيدَانِ تحقيق معنى الفعل، فإذا قُلْتَ: (اضْرِبْ) ففيه توكيد لقولنا (اضْرِبْ) ففيه توكيد لـ (اضْرِبْ) المُجَرَّد منها فهو أبلغ من المُجَرَّد، أيُّهما أبلغ في الدلالة على تحقيق الفعل (اضْرِبْ) أو (اضْرِبْ)؟ الثاني، هذا معنى توكيد الفعل: أَنَّهُ يُقْوِيهِ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى تحقيق مدلول الفعل (اضْرِبْ) هذا مُجَرَّد من النون، (اضْرِبْ) هذا أبلغ منه. وَلَمَّا أَفْهَمَ قَوْلُهُ (لِلْفِعْلِ) توكيد للفعل، معلوم أن الفعل ثلاثة أقسام: فعلٌ ماضٍ، وفعلٌ أمرٌ، وفعلٌ مضارع، هل كل هذه الأفعال تُؤكَّد؟ هو أطلق في الأول (لِلْفِعْلِ توكيدٌ) عَمَمَ حينئذٍ كل فعلٍ تدخله نون التوكيد وليس الأمر كذلك، ولذلك دفع هذا الإبهام وأزال هذا اللَّبْسَ بقوله: (يُؤَكِّدَانِ أَفْعَلَ وَيَفْعَلُ).

(يُؤَكِّدَانِ) فعل مضارع والألف هذه فاعل تعود على (نُونِ أَذْهَبَ وَأَقْصَدْتُهَا) يعني نونا التوكيد الثقيلة والخفيفة (يُؤَكِّدَانِ أَفْعَلَ) الذي هو (فعل الأمر) فعل الأمر وفعل الماضي وفعل المضارع، هنا قسمان:

هُمَا * * * كُنُونِي اذْهَبَنَّ وَأَقْصِدْنَهُمَا

(افْعَلْ) هذ قُصِدَ لفظه مفعولٌ به منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على آخره
(وَيَفْعَلْ) معطوفٌ عليه والمعطوف على المنصوب منصوب، لكن قيدَ (يَفْعَلْ)
..... آتِيَا ... ذَا طَلَبٍ أَوْ شَرْطًا أَمَّا تَالِيَا

أَوْ مُثَبَّتًا فِي قَسَمٍ مُسْتَقْبَلًا ... وَقَلَّ بَعْدَ مَا وَلَمْ وَبَعْدَ لَا

وَعَبَّرَ إِمَّا مِنْ طَوَالِبِ الْجَزَا

هذه الشروط كلها تتعلق بالفعل المضارع، قد يكون التأكيد واجباً، وقد يكون قريباً من
الواجب، وقد يكون كثيراً، وقد يكون قليلاً، وقد يكون نادراً، فالأحوال خمسة كما
سيأتي.

(وَيَفْعَلْ) إِذَا (يُؤَكِّدَانِ افْعَلْ) وأطلقه الناظم فدل على أنه لا يُشترط فيه شرط ولا قيد،
(وَيَفْعَلْ) أي يُؤَكِّدَانِ (يَفْعَلْ) الذي هو الفعل المضارع، لكن بالشرط الآتي، (آتِيَا) هذا
حالٌ من (يَفْعَلْ) حال منه، والحال قيد لعاملها وصفٌ لصاحبها، إِذَا وصف (يَفْعَلْ)
الذي يُؤَكِّد بالنونين، وصفه كونه (آتِيَا) أي الفعل المضارع بالشرط الآتي:
(ذَا طَلَبٍ) يعني في جواب طلبٍ (أَوْ آتِيَا شَرْطًا تَالِيَا إِمَّا) يعني تابعا لـ (إِمَّا) هذا الحال
الثاني، (إِمَّا) إن الشرطية و (مَا) الزائدة.
أَوْ ثالثاً:

مُثَبَّتًا فِي قَسَمٍ مُسْتَقْبَلًا ..

(مُثَبَّتًا) هذا معطوف على (شَرْطًا)، (فِي قَسَمٍ) يعني في جواب قسمٍ، (مُسْتَقْبَلًا) حالٌ
من فاعل (مُثَبَّتًا) أو نعتٌ له يجوز هذا ويجوز ذاك، (ذَا طَلَبٍ) بمعنى أنه يكون واقعاً في
جواب الطلب، أو بعد أداة طلب، وهذا يشمل ستة أشياء: الأمر، والنهي، والعرض،
والتحضيض، والتمني، والاستفهام، والدعاء، هذه كلها يأتي الفعل المضارع بعدها مؤكداً
بإحدى النونين.

إِذَا: أن يقع الفعل المضارع بعد أداة طلبٍ، والطلب يشمل ستة أشياء:

أولاً: (النَّهْيُ): ((وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا)) [إبراهيم: 42] تَحْسَبَنَّ: فعل مضارع أُكِّد بنون
التوكيد الثقيلة، ما الذي سَوْغ كونه مؤكداً بالنون؟ مجيئه بعد النهي (لَا تَحْسَبَنَّ) (لا)
ناهية و (تَحْسَبَنَّ) فعل مضارع مبني على الفتح في محل جزم.
(والأمر) نحو (لِيَقُومَنَّ زَيْدٌ) اللام هذه لام الأمر، حينئذٍ وقع الفعل المضارع بعد أداة

طلب وهي لام الأمر، حينئذٍ جاز تأكيده، (لَيَقُومَنَّ) مُؤَكَّد لوقوعه بعد لام الطلب.

(والعرض) (أَلَا تَنْزِلَنَّ عِنْدَنَا) (أَلَا) هذا حرف عرض (تَنْزِلَنَّ عِنْدَنَا).

أو (تَحْضِيضًا) (هَلَّا تَقُومَنَّ يَا زَيْدُ) (هَلَّا) هذه أداة تحضيض (تَقُومَنَّ) فعل مضارع مُؤَكَّد لكونه واقعاً بعد أداة طلب.

أو (تَمَيَّيْ) نحو قول الشاعر:

فَلَيْتَكَ يَوْمَ الْمُلْتَقَى تَرَيْنِي ..

(لَيْتَكَ) تَمَيَّيْ (تَرَيْنِي) فعل مضارع مُؤَكَّد بالنون لوقوعه بعد أداة الطلب.

و (الاستفهام) نحو:

وَهَلْ يَمْنَعُنِي ارْتِيَادِي الْبِلَادَ ..

(يَمْنَعُنِي) نقول: هذا مُؤَكَّد لوقوعه بعد (الاستفهام).

أو (دعاء):

لَا يَبْعَدُنْ قَوْمِي الَّذِينَ هُمْ ..

إذاً بعد هذه الأدوات الستة نقول: يُؤَكَّد الفعل المضارع لكنّه ليس واجب التأكيد بل هو جائز ولكنّه كثير.

إذاً: (آتِيَا ذَا طَلَبٍ) يعني صاحب طلبٍ، بمعنى أنّه يكون مدلول الأداة داخلاً في مفهومه، إذا قيل (هَلَّا تَقُومَنَّ) تَقُومَنَّ هذا المراد به التَّحْضِيضُ، (أَلَا تَنْزِلَنَّ) تَنْزِلَنَّ المراد به التَّحْضِيضُ فالحرف مؤثّر سواءً عمل أم لم يعمل، الحرف له دور في تغيير معنى الفعل.

حينئذٍ نقول (يَفْعَلُ آتِيَا) حال كونه (آتِيَا ذَا طَلَبٍ أَوْ شَرْطًا) وسبق أن النونين إنما يُؤَكِّدان الفعل ويخْلِصانه للاستقبال، حينئذٍ شرط الاستقبال يكون مأخوذاً في هذه الأنواع كلّها، لا يُؤَكَّد الفعل المضارع إلا إذا كان دالّاً على الاستقبال، وهذا إما أنّك تأخذه من قوله (آتِيَا) وإمّا من قوله (ذَا طَلَبٍ أَوْ شَرْطًا) لأن الطلب إنما يكون تحقيقه في المستقبل، والشرط إنما يكون تحقيقه في المستقبل.

إذاً إمّا أن نقول (آتِيَا) هذا حالٌ من (يَفْعَلُ) حال كونه (آتِيَا) وإمّا أنّه دالٌّ على الاستقبال، حينئذٍ الفعل المضارع إذا كان بمعنى الحال لا يُؤَكَّد، لأنّك تريد به الحال الآن، (والنونان) تخْلِصانه إلى المستقبل فتتافيا .. حصل التنافي بينهما، وإنما يُؤَكَّد ما كان معناه الاستقبال، إذا كان معلقاً على شرط (إِمَّا تَرَيْنَ .. فَإِمَّا نَذْهَبَنَّ .. فَإِمَّا تَثْقَفَنَ) نقول هذا المراد به تحقيقه في المستقبل، إذاً جاز تأكيده إذاً لا تعارض بين الفعل المضارع إذا كان دالّاً على الاستقبال وبين تأكيده بنوني التوكيد الثقيلة والخفيفة، لأنّ كلاهما

دالٌّ على الاستقبال فاتّحدا، كأنّه أكّد المعنى الدّال في المستقبل .. الحدث الذي سيقع في المستقبل.

وأما إذا كان الفعل دالّاً على الحال فيمتنع لوقوع التّنافي والتّضاد بينهما كما هو الشأن في الفعل الماضي، إذا (وَيَفْعَلْ آتِيّاً ذَا طَلَبٍ أَوْ شَرْطاً) إنّما يكون الطّلب في المستقبل وإنّما يكون الشرط في المستقبل، إذا يُشْتَرَطُ في (يَفْعَلْ) الذي ذكره الناظم هنا: أن يكون معناه (الاستقبال) احترازاً من ما لو كان معناه (الحال) وأما الماضي هذا سيأتي بعد قوله: (وَقَلَّ بَعْدَ مَا وَلَمْ).

..... آتِيّاً ... ذَا طَلَبٍ أَوْ شَرْطاً أَمَّا تَالِيّاً

يعني: أن يقع بعد (إنّ) الشرطية وزيدت عليها (ما) بهذا اللفظ (إمّا) ((فَإِمَّا تَثَقَّفْنَهُمْ)) [الأنفال: 57] في مثل هذا التركيب يؤكّد الفعل المضارع بالنون، والذي سوّغ ذلك كما ذكرناه: وقوعه بعد الشرط والشرط دالٌّ على الاستقبال.

(أَوْ شَرْطاً) يعني أو آتياً شرطاً: هذا معطوف على (ذَا) أو ذا شرطٍ يعني صاحب شرط، (إمّا تَالِيّاً) (شَرْطاً تَالِيّاً إمّا) ف (تَالِيّاً) هذا نعت ل (شَرْطاً)، أي شرطاً تابعاً (إنّ) الشرطية المؤكّد ب (ما) لأن (ما) زائدة وأفادت التأكيد، ((فَإِمَّا تَثَقَّفْنَهُمْ)) [الأنفال: 57] أصل التركيب: فَإِنْ مَا تَثَقَّفْنَهُمْ (إنّ) الشرطية، تَثَقَّفْنَهُمْ: هذا فعل مضارع وقعت (ما) زائدة بعد (إنّ) فأُدْغِمَتِ النون في الميم.

قيل ((فَإِمَّا تَثَقَّفْنَهُمْ)) [الأنفال: 57] ((فَإِمَّا نَذْهَبَنَّ)) [الزخرف: 41] ((فَإِمَّا تَرَيْنَ)) [مریم: 26] حينئذٍ نقول هذا فعلٌ مضارع تالياً ل (إمّا) الشرطية، حينئذٍ فيه خلاف بين النحاة هل هو ضرورة أو يحسن؟ سيأتي.

إذاً: من المواضع التي يؤكّد فيها الفعل المضارع إذا كان شَرْطاً تَالِيّاً ل (إمّا).

واحترز به من الواقع شرطاً بغير (إمّا) فإنّ توكيده قليل، وهو الذي عناه بقوله:

وَعَبَّرَ إِمَّا مِنْ طَوَالِبِ الْجَزَا ..

هذا معطوف على قوله:

وَقَلَّ بَعْدَ مَا وَلَمْ وَبَعْدَ لَا ..

أو شَرْطاً تَالِيّاً (إمّا) هذا كثير بدليل أنّ قوله (وَقَلَّ) وما عُطِفَ عليه:

وَعَبَّرَ إِمَّا مِنْ طَوَالِبِ الْجَزَا ..

فالتوكيد بعده قليل

..... أَوْ شَرْطًا أَمَّا تَالِيَا

أَوْ مُثَبِّتًا فِي قَسَمٍ مُسْتَقْبَلًا

(أَوْ مُثَبِّتًا) يعني (أَوْ آتِيًا مُثَبِّتًا) معطوف على (شَرْطًا)، (أَوْ آتِيًا مُثَبِّتًا) يعني الفعل المضارع .. آتِيًا مُثَبِّتًا لَا مَنْفِيًّا، (فِي قَسَمٍ) يعني في جواب قسم: جار مجرور متعلق بقوله (مُثَبِّتًا)، (مُسْتَقْبَلًا) هذا نعت لـ (مُثَبِّتًا) أو حال من الضمير المستتر في (مُثَبِّتًا)، مُثَبِّتًا حال كونه (مُسْتَقْبَلًا) يعني دالًّا على الاستقبال لا على الماضي ولا على الحال، بهذه الشروط الثلاثة:

أن يكون الفعل مُثَبِّتًا، في جواب قسم، دالًّا على الاستقبال، زد عليه (غَيْرَ مَفْصُولٍ مِنْ لَامِهِ بِفَاصِلٍ) أربعة شروط، (غَيْرَ مَفْصُولٍ مِنْ لَامِهِ) لام القسم يعني (بِفَاصِلٍ) نحو ((تَاللَّهِ لَاكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ)) [الأنبياء: 57] تَاللَّهِ لَاكِيدَنَّ هذا فعل مضارع مُثَبِّت في جواب قسم مُسْتَقْبَل اتَّصَلَتْ بِهِ اللَّام (لَاكِيدَنَّ) هل فُصِّلَ بَيْنَ اللَّامِ وَبَيْنَ الْفِعْلِ؟ لَا لَمْ يَفْصَلْ. حينئذٍ نقول في مثل هذا الموضع عند الكثير: يجب تأكيده. إِذَا:

أَوْ مُثَبِّتًا فِي قَسَمٍ مُسْتَقْبَلًا ..

غَيْرَ مَفْصُولٍ مِنْ لَامِهِ بِفَاصِلٍ نحو ((تَاللَّهِ لَاكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ)) [الأنبياء: 57]، وَلَا يَجُوزُ توكيده بهما إِنْ كَانَ مَنْفِيًّا، لِأَنَّا اشْتَرَطْنَا: أَنْ يَكُونَ (مُثَبِّتًا) إِذَا إِذَا كَانَ مَنْفِيًّا فَلَا يَجُوزُ توكيده بهما ((تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ)) [يوسف: 85] (تَفْتَأُ) نقول هذا لَا يَجُوزُ توكيده ولو كَانَ فِي جَوَابِ قَسَمٍ، لِمَاذَا؟ مَنْفِيٍّ، أَيْنَ النْفْيِ؟ (تَفْتَأُ) مَثَبَّتٌ هَذَا، مَقْدَرٌ (تَاللَّهِ لَا تَفْتَأُ)، إِذَا: إِذَا كَانَ فِي جَوَابِ قَسَمٍ وَهُوَ مَنْفِيٌّ حِينَئِذٍ لَا يُؤَكِّدُ بِهِمَا، إِذَا التَّقْدِيرُ (لَا تَفْتَأُ).

أَوْ كَانَ مَفْصُولًا مِنَ اللَّامِ ((وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ)) [الضحى: 5] (يُعْطِيكَ) نقول هذا وَقَعَ فِي جَوَابِ قَسَمٍ، وَاللَّامُ الدَّاخِلَةُ عَلَى (سَوْفَ) لَامُ الْقَسَمِ ((وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ)) لَكِنْ هَذَا لَا يَجُوزُ توكيده، لِأَنَّا اشْتَرَطْنَا أَنْ تَكُونَ اللَّامُ دَاخِلَةً عَلَى الْفِعْلِ لَمْ يَفْصَلْ بَيْنَهُمَا فَاصِلٌ، فَإِذَا فَصَلَ مِثْلَ (سَوْفَ) حِينَئِذٍ نقول: لَا يَجُوزُ التَّوَكِيدُ، بَلْ لَا بَدَّ مِنْ أَنْ تَكُونَ اللَّامُ دَاخِلَةً عَلَى الْفِعْلِ وَلَمْ يَفْصَلْ بَيْنَهُمَا فَاصِلٌ.

((وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى)) [الضحى: 5] ((وَلَنْ تُنْصَرِفَ أَوْ تُنْصَرَفَ)) [آل

عمران: 158] (تُنْصَرَفَ) نقول هذا لَا يَجُوزُ توكيده (أَوْ تُنْصَرَفَ) .. لِمَاذَا؟ لَوْجُودِ الْفَاصِلِ

هكذا مثلاً و (مُتُّم) هذا فعل ماذا؟ ((وَلَيْسَ مُتُّمٌ أَوْ قُتِلْتُمْ لِإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ)) [آل عمران:158] هل المراد (تُحْشَرُونَ) أو الأول (مُتُّمٌ أَوْ قُتِلْتُمْ)؟ النحاة يذكرون هذه الآية.

إن كان المراد (مُتُّمٌ أَوْ قُتِلْتُمْ) هذا لا يؤكّد، لأنّه فعل ماضي، وإن كان (تُحْشَرُونَ) لا يؤكّد فقد يستقيم الاستدلال لكنّه بعيد أيضاً، فالأحسن أن يُمثّل بـ ((وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى)) [الضحى:5] هذا أولى من الآية التي ذكرها ابن هشام وغيره. (وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ) إذاً (يُعْطِيكَ) هذا لم يؤكّد لوجود الفاصل بين اللام والفعل وهو (سَوْفَ).

إذاً: (مُتُّمٌ فِي قَسَمٍ) يعني في جواب قسم، (مُسْتَقْبَلًا) هذه الحالة الثالثة: بعد طَلَبٍ، أو شَرْطٍ، تَالِيًا (إمّا)، أو مُتَّبَعًا في جواب قَسَمٍ (مُسْتَقْبَلًا).

التوكيد الواقع في جواب القسم واجب، لأنّهم كرهوا أن يؤكّد الفعل بأمرٍ منفصلٍ وهو القسم من غير أن يؤكّدوه بما يتصل به وهو (النون) بعد صلاحيّته له، يعني: قالوا عندنا قسم هو مؤكّد للفعل، وعندنا من الأشياء التي يؤكّد بها الفعل (النون) إذاً: إذا أُكِّد الفعل بـ (القسم) حينئذٍ أكّد بشيءٍ منفصل عن الفعل ليس متّصلاً به، وعندنا (النون) وهي مما يتصل بالفعل وهي صالحة لتأكيد الفعل.

إذاً: يجب أن يؤكّد الفعل لئلاّ ينفرد المنفصل بتأكيد هكذا علّوه، وهذا مذهب البصريين لكن بالشروط السابقة: أنّه يجب تأكيد الفعل إذا كان: مُتَّبَعًا، واقعاً في جواب قسم، مُسْتَقْبَلًا، غير مفصول من لأمه بفاصلٍ. بهذه الشروط الأربعة التوكيد واجب، وهذا مذهب البصريين.

فلا بدّ عندهم من (اللام والنون) فإن خلا منهما قُدِرَ قبل حرف النفي، فإذا قلت: (والله يَقُومُ زَيْدٌ) هذا وُجِدَت فيه الشروط (والله يَقُومُ زَيْدٌ) (والله) هذا قسم (يَقُومُ) جواب القسم، ليس عندنا (نون) ولا (لام) قالوا: يجب التقدير هنا .. نُقَدِّرُ النفي (والله يَقُومُ زَيْدٌ) قالوا (والله لا يَقُومُ زَيْدٌ) هذه الجملة منفية؛ لأنّه لو كان كذلك لوجب دخول اللام وأكّد الفعل، فخلوُ الفعل عن اللام والنون هذا لا يجوز، لا بد من دخول اللام والنون على الفعل المثبت الواقع في جواب القسم، فإذا جاء مثل هذا الظاهر (والله يَقُومُ زَيْدٌ) قالوا نقدر النفي (والله لا يَقُومُ زَيْدٌ) حينئذٍ تخلف الشرط الأول وهو (الإثبات).

وهذا مذهب البصريين فلا بدَّ عندهم من اللام والنون، فإن خلا منهما قُدِّرَ قبل حرف النفي، فإذا قلت (والله يَقُومُ زَيْدٌ) كان المعنى: نفي القيام عنه، - هذا غريب - (والله يَقُومُ زَيْدٌ) يعني (والله لا يَقُومُ زَيْدٌ)، لماذا؟ قالوا: لأنَّ التأكيد هنا واجب، فلما لم يوجد إذاً صار الكلام منفيّاً مثل: ((تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوْسُفُ)) [يوسف: 85] (تَفْتَأُ) هذا فعل مضارع وهو مثبت في الظاهر حينئذٍ نقول (تَاللَّهِ) هذا قسم وقع في الجواب، إذاً: لا بدَّ من التقدير.

وأجاز الكوفيون تعاقبهما وقد ورد في الشعر، يعني: قد تأتي اللام دون النون وقد تأتي النون دون اللام .. لا يُشترط فيه فهو حسن لوجوده في الشعر.

وحكا سيبويه: (والله لأضربه) دون توكيد، لو كان واجباً لقال: (والله لأضربه) لا بدَّ من التأكيد لكن هنا حكا سيبويه: (والله لأضربه) إذاً: لام قسم ووقع الفعل مثبتاً، وفي جواب قسم حينئذٍ لم يؤكّد فدل على أنه ليس بواجب.

وأما التوكيد بعد الطلب السابق فليس بواجب اتفاقاً (آتِياً ذَا طَلَبٍ) هنا ليس بواجب اتفاقاً بين النحاة، واختلفوا فيه بعد (إمّا) فمذهب سيبويه: أنه ليس بلازم ولكنه أحسن يعني: يُستحسن التوكيد وليس بواجب.

ولكنه أحسن؛ ولهذا لم يقع في القرآن إلا كذلك .. إلا مؤكداً، لم تأت (إن) الشرطية و (ما) الزائدة في القرآن إلا مؤكدة فدل على أنه هو الأحسن وهو الأفصح. وإليه ذهب الفارسي وأكثر المتأخرين أنه يُستحسن التوكيد بعد (إمّا) وليس بواجب، وأما بعد الطلب فمحل وفاق أنه ليس بواجب، وأما بعد القسم فمذهب البصريين أنه واجب. وذهب المبرد والرجّاج إلى لزوم النون بعد (إمّا) يعني: يجب، ومذهب الجمهور أنه يستحسن، وزعم أن حذفها ضرورة، إذاً قوله:

..... وَيَفْعَلُ آتِياً ... ذَا طَلَبٍ أَوْ شَرْطاً إِمَّا تَالِيَا
أَوْ مُثَبَّتاً فِي قَسَمٍ مُسْتَقْبَلًا

أراد أن يبين لنا فقط ما الذي يؤكّد من الفعل المضارع، وليس مراده بيان ما الذي يجب، وما الذي يكثر، وما الذي فيه خلاف، وما الذي اتفقوا عليه، حينئذٍ نقول:

هذا واجب التأكيد، (ذَا طَلَبٍ) هذا كثير التأكيد، (إمّا) هذا مُخْتَلَفٌ فيه والأحسن كما قال سيبويه وعليه الجمهور: أنه يؤكّد، ولذلك لم يرد في القرآن إلا مؤكداً، (وَقَلَّ) قلَّ التوكيد، (يَعْدُ مَا وَلَمْ يَعْدُ لَا وَغَيْرَ إِمَّا) في هذه المواضع الأربعة، توكيد الفعل المضارع بعد (مَا) النافية (وَلَمْ) النافية و (لَا) النافية (وَغَيْرَ إِمَّا مِنْ طَوَالِبِ الْجَزَا) يعني بعد (متى)

الشرطية وبعد (حَيْثُمَا) وبعد (أَيْن) كل هذه الألفاظ. بعد (غَيْرَ إِمَّا) إن الشرطية التي دخلت عليها (مَا) الزائدة التوكيد قليل.

وقوله (وَقَلَّ) أي التوكيد بعد هذه المذكورات الأربعة (بَعْدَ مَا وَلَمْ) حينئذٍ نقول قوله (قَلَّ) بَعْدَ مَا مراده أن التوكيد بعد (مَا) المذكورة قليل بالنسبة إلى ما تقدّم، الأحوال الثلاثة السابقة: (ذَا طَلَبَ أَوْ شَرَطًا أَوْ مُثَبِّتًا فِي قَسَمٍ مُسْتَقْبَلًا) بالنسبة إلى هذه الثلاث التوكيد بعد (مَا) النافية قليل أما في نفسه فهو كثير، فالقلة هنا نسبية. قليل بالنسبة إلى ما تقدّم لا قليل مطلقاً فإنه كثير .. كثير في نفسه، وذلك أن (مَا) لما لازمت هذه المواضع أشبهت عندهم لام القسم، فعاملوا الفعل بعدها معاملته بعد اللام يعني: نزلوا (مَا) النافية منزلة القسم فلذلك أكّده كثير في نفسه، أما باعتبار السابق فهو قليل.

(وَقَلَّ بَعْدَ مَا) (مَا) الزائدة التي لا تصحب (إِنْ) أما الزائدة التي تصحب (إِنْ) هذه كما سبق مختلف هل يجب أو لا؟ وهو كثير. نحو قولهم: (بِعَيْنٍ مَا أَرَيْتَكَ هَاهُنَا) هذا مثل، (أَرَيْتَكَ) فعل مضارع مؤكّد بالنون، ما الذي سَوَّغَ له ذلك؟ وقوعه بعد (مَا) الزائدة وهي منفية.

وقلّ دخول النون في الفعل المضارع الواقع بعد (مَا)، (وَلَمْ) يعني والواقع بعد (لَمْ) وهو قليل .. أقل من (مَا) بل قليل: نادر، لماذا نادر؟ قالوا: لأن مدخوله في المعنى ماضي، وإذا كان ماضياً حينئذٍ وجدت فيه العلة في منع توكيد الفعل الماضي، قلنا الفعل الماضي لا يؤكّد مطلقاً بلا خلاف، حينئذٍ لماذا مُنِعَ الفعل الماضي؟ لكون النون تدلّ على الاستقبال .. تخلّص الفعل الاستقبال.

حينئذٍ قد يكون اللفظ كما سبق في أول الكتاب (ماضي لفظاً ومعنى، معنى لا لفظاً، لفظاً لا معنى) القسمة ثلاثية، والفعل المضارع التي دخلت عليه (لَمْ) هو ماضٍ من جهة المعنى (لم يضرب زيدٌ عمراً) لم يضربه في الماضي لا في المستقبل.

إذا: الواقع بعد (لَمْ) نقول قلّ دخول النون عليه والقلة هنا بمعنى (الندور) كقول الشاعر:

يَحْسَبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا ... شَيْخاً عَلَى كُرْسِيِّهِ مُعَمَّمَا

(مَا لَمْ يَعْلَمَا) الألف هذه هي نون التوكيد الخفيفة انقلبت ألفاً في الوقف كما سيأتي، إذاً (يَعْلَمُن) هذا الأصل. ونصّ سيويوه على أنه ضرورة يعني: القلة ليست (ندور) فحسب أنه ضرورة يعني يختصّ بالشعر فحسب ولا يجوز استعماله في النثر لليلة التي ذكرناها

وهي: أن مدخوله ماضٍ .. مدخول (لَمْ).

ونصّ سيبويه على أنّه ضرورة، لأنّ الفعل بعد (لَمْ) ماضي المعنى كالواقع بعد (رُبَّمَا) كذلك، رُبَّمَا قالوا: يمتنع أن يؤكّد الفعل بعدها بل قيل هو شاذ، وإن قال ابن مالك في شرح الكافية: "وهو بعد (رُبَّمَا) أحسن" يعني تأكيد الفعل بعد (رُبَّمَا) مع كونه ضرورة أو نادر أو شاذ أحسن من تأكيد الفعل بعد (لَمْ) لأنّ (لَمْ) تقلب الفعل المضارع من زمنّ الحال أو الاستقبال إلى المضي قطعاً في كلّ تركيب.

وأما (رُبَّمَا) فهذه تدخل على الفعل الماضي و (قَدْ) تدخل على الفعل المضارع، إذاً قد يكون مدخول (رُبَّمَا) ما هو مضارع بخلاف (لَمْ) وإن كان مضارعاً لفظاً إلا أنّه في المعنى ماضٍ ((رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا)) [الحجر: 2] إذاً دخلت على الفعل المضارع. تأكيد الفعل بعد (رُبَّمَا) أحسن من تأكيد الفعل بعد (لَمْ) مع كونه بعد (رُبَّمَا) شاذ ضعيف لا يقاس، لكن من حيث القبول وعدم مخالفة القياس التأكيد بعد (رُبَّمَا) أحسن، لأنّها تدخل على الماضي وتدخل على المضارع، والمضارع إذا دخلت عليه المراد به (الاستقبال) حينئذٍ بقي له جزء من المدخول.

(وَقُلْ بَعْدَ مَا وَدَّ إِذَا قَوْلُهُ (وَقُلْ بَعْدَ مَا وَدَّ) ليس على مرتبة واحدة بل القلّة هنا بمعنى الدور بل قال سيبويه: أنّه ضرورة. (وَبَعْدَ لَا) النافية كقوله تعالى: ((وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً)) [الأنفال: 25] (لا تُصِيبَنَّ) لا هذه نافية أو ناهية؟ قيل نافية وقيل ناهية، والصواب: أنّها نافية، فهي نفى لا نهي، لأنّ الجملة صفة لـ (فِتْنَةً) (وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ) الجُمْلُ إذا وقعت بعد النكرات فهي صفات، وإذا قيل بأنّها ناهية صارت إنشائية طلبية:

وَأَمْنَعُ هُنَا إِيقَاعَ ذَاتِ الطَّلَبِ ..

لو كانت ناهية لصارت طلبية، وكيف تكون بعد (فِتْنَةً) وهي صفة لها، فالأولى أن

نقول: هي نافية حينئذٍ تكون خبرية، لأنّها صفة

وَأَمْنَعُ هُنَا إِيقَاعَ ذَاتِ الطَّلَبِ ..

إذاً: الطَّلِبَةُ ومنها الناهية لا تقع صفةً، وإذا وقعت حينئذٍ لا بدّ من التأويل، إذاً عدم التأويل أولى من التأويل، بدلاً من أن نقول (وَاتَّقُوا فِتْنَةً) مقولاً فيها (لا تُصِيبَنَّ) هذا فيه بعد وفيه تكلف، بدلاً من هذا التقدير (مقولاً فيها) نقول الأصل فيها: أنّها نافية ولا نحمله على النّهي إلا بثبت، إذاً الواقع بعد (لا) النافية التوكيد فيها قليل.

قال في شرح الكافية: "وقد يؤكّد بإحدى النونين المضارع المنفي بلا تشبيهاً بالنّهي"

وسبق أن التَّهَي داخلٌ في الطلب (آتِيًّا ذَا طَلَبٍ) منه النهي، النفي مشبَّهٌ بالنهي، إذاً قال في شرح الكافية: "وقد يؤكد بإحدى النونين المضارع المنفي بلا تشبيهاً بالنهي" وهذا ما اختاره الناظم: أنه يجوز لكنَّه على قلة.

والجمهور على المنع .. جمهور النحاة على أنه لا يؤكَّد بعد (لا) النافية. أي: على منع التوكيد بالنون بعد (لا) النافية إلا في الضرورة ولهم في الآية تأويلات كثيرة جداً .. خلاف طويل بينهم في الآية، إذاً ثمَّ خلافٌ في التوكيد بعد (لا) النافية، الجمهور على المنع وابن مالك رأى الجواز وهو قليل.

(وَعَيَّرَ إِمَّا) هذا النوع الرابع، (وَعَيَّرَ إِمَّا) (غَيْرَ) هذا معطوفٌ على (لا)، (وَعَيَّرَ) مضاف و (إِمَّا) قصد لفظه، (مِنْ طَوَالِبِ الْجَزَا) هذا بينٌ به (غَيْرَ) يعني ما هو؟ حال كونه (مِنْ) طَوَالِبِ الْجَزَا) أي: وَقَلَّ بَعْدَ غَيْرِ (إِمَّا) الشرطية (مِنْ طَوَالِبِ الْجَزَا) معطوف على السابق.

أي: وَقَلَّ بَعْدَ غَيْرِ (إِمَّا) الشرطية (مِنْ طَوَالِبِ الْجَزَا) وذلك يشمل (إِنْ) المجرَّدة عن (مَا)، قلنا الَّتِي يُوَكِّدُ الفعل بعدها (إِنْ) بشرط زيادة (مَا) طيب! إذا جاءت (إِنْ) مجرَّدة عن (مَا) توكيد الفعل بعدها قليل. وذلك يشمل (إِنْ) المجرَّدة عن (مَا) وغيرها ويشمل الشرط والجزاء.

وَعَيَّرَ إِمَّا مِنْ طَوَالِبِ الْجَزَا ..

ومقتضى كلامه: أن ذلك جائزٌ في الاختيار يعني: قليل .. كل ما عبَّر عنه بأنه قليل هنا يُحْمَلُ على أنه جائزٌ في الاختيار، وسبق أن (لَمْ) سيبويه يرى أنها من خصائص الشعر يعني: الضرورة.

مقتضى كلامه: أن ذلك جائزٌ في الاختيار وبه صرَّح في التسهيل .. هو نفسه فقال: "وقد تلحق جواب الشرط اختياراً" يعني نون التوكيد قد تلحق جواب الشرط اختياراً "وذهب غيره إلى أن دخولها في غير شرط (إِمَّا) وجواب الشرط مطلقاً ضرورة" إذاً نوزع في موضعين، بأنه لا يجوز اختياراً وإنما هو يكون من قسم الضرورات وهو: التوكيد بعد (لَمْ) وبعد (غَيْرَ إِمَّا مِنْ طَوَالِبِ الْجَزَا) فذهب بعضهم إلى أنه لا يؤكَّد بعد غير (إِمَّا) مطلقاً وإذا أُكِّدَ إِمَّا يكون في الشعر على جهة الخصوص.

والواقع بعد (إِمَّا) من أدوات الشرط كقوله:

مَنْ نَتَقَفْنَ مِنْهُمْ فَلَيْسَ بِآيِبٍ ..

(مَنْ) شرطية و (نَتَقَفْنَ) هذا فعل مضارع أُكِّدَ بعد (مَنْ) حينئذٍ نقول ضرورة وإن عبَّرَ

عنه الناظم بأنه قليل، هذا من توكيد الشرط بعد (غَيْرِ إِمَّا)، ومن توكيد الجزاء قوله:
وَمَهُمَا تَشَأْ مِنْهُ فَزَارَةٌ تَمْنَعُ ..

وَمَهُمَا تَشَأْ .. تَمْنَعُ إِذَا أَكَّده بعد الجواب، إِذَا نقول قول الناظم هنا

..... وَيَفْعَلُ آتِيَا ... ذَا طَلَبٍ أَوْ شَرْطًا أَمَّا تَالِيَا

أَوْ مُثْبِتًا فِي قَسَمٍ مُسْتَقْبَلًا ... وَقَلَّ بَعْدَ

بَيِّنْ لَنَا ما يجب وما يكثر وما يقل، حينئذٍ على كلام الناظم هنا أن بعض أنواع الفعل

المضارع يجب توكيده وهو الذي عناه بقوله:

أَوْ مُثْبِتًا فِي قَسَمٍ مُسْتَقْبَلًا وَإِنْ لَمْ يَنْصَ عَلَى أَنَّهُ وَاجِبٌ، (آتِيَا ذَا طَلَبٍ) هذا كثير، (أَوْ

شَرْطًا إِمَّا تَالِيًا) هذا حسن اختاره سيبويه وتبعه المتأخرون، وَأَمَّا (بَعْدَ مَا وَلَمْ وَبَعْدَ لَا

وَعَيْرِ إِمَّا) هذه أربعة أنواع توكيد الفعل المضارع بعدها قليل، وقد تختلف هي فيما بينها

في القلة فبعضه نادر وبعضه حُكِمَ عليه بالضرورة، وَإِنْ كَانَ ظَاهِرَ كَلَامِ النَّازِمِ: أَنَّهُ يَجُوزُ

فِي الْاِخْتِيَارِ لَيْسَ فِي الْضَّرُورَةِ، لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَوَجِبَ تَقْيِيدُهُ.

نقول هنا: توكيد الفعل المضارع له حالات، نلخص ما ذكره الناظم: توكيد الفعل

المضارع له حالات خمسة:

أَوَّلُهَا: أَنْ يَكُونَ تَوْكِيدُهُ بِهَمَا وَاجِبًا، وَهَذَا لَهُ مَوْضِعٌ وَاحِدٌ، وَذَلِكَ إِذَا كَانَ مُثْبِتًا مُسْتَقْبَلًا

جَوَابًا لِقَسَمٍ غَيْرِ مَفْصُولٍ مِنْ لَامِهِ بِفَاصِلٍ، إِذَا قَوْلُهُ:

أَوْ مُثْبِتًا فِي قَسَمٍ مُسْتَقْبَلًا ..

هذا النوع الأول: أَنْ يَكُونَ تَوْكِيدُهُ بِهَمَا وَاجِبًا، وَذَلِكَ إِذَا كَانَ مُثْبِتًا مُسْتَقْبَلًا جَوَابًا

لِقَسَمٍ غَيْرِ مَفْصُولٍ مِنْ لَامِهِ بِفَاصِلٍ ((تَاللَّهِ لَا أَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ)) [الأنبياء: 57] انظر!

(وتَاللَّهِ) هذا قسم (لَا أَكِيدَنَّ) هنا محل الشاهد: وهو فعل مضارع مُؤَكَّدٌ بِالنون لوقوعه في

جواب القسم ودخلت عليه اللام مباشرة ولم يفصل بينهما فاصل، لو كان منفيًا لَمْ

يُؤَكَّدُ، لو كان فاصلًا بَيْنَ اللام والفعل لَمْ يُؤَكَّدُ، لو كان دَالًّا عَلَى الْحَالِ لَمْ يُؤَكَّدُ، إِذَا كَانَ

قِيْدٌ مِنْ هَذِهِ الْقِيُودِ لَهَا مُحْتَزَّرٌ.

وَلَا يَجُوزُ تَوْكِيدُهُ بِهَمَا إِنْ كَانَ مِنْفِيًّا نَحْوِ ((تَاللَّهِ تَفْتَأُ)) [يوسف: 85] أَوْ كَانَ حَالًا يَعْنِي:

دَالًّا عَلَى الْحَالِ .. قَدْ يُؤَكَّدُ وَهُوَ دَالٌّ عَلَى الْحَالِ، مَثَلُوا لَهُ بِقِرَاءَةِ ابْنِ كَثِيرٍ ((لَأُقْسِمَ

بِیَوْمِ الْقِيَامَةِ) [القيامة: 1] (اللام) هذه لام القسم ودخلت على الفعل والمراد به:

(الحال).

وقول الشاعر:

يَمِينًا لَأُبْغِضُ كُلَّ أَمْرِي ..

(يَمِينًا) هذا قسم (لَأُبْغِضُ) هذا فعل مضارع دخلت عليه اللام، إذا لم يُؤكَّده، لكونه دالًّا على الحال، لأنه يخبر عن حاله هو .. هو يبغض كُلَّ أَمْرِي ما ترك أحداً، حينئذٍ وقت الكلام وُجد البغض في قلبه. أو كان مفصلاً من اللام نحو: ((وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى)) [الضحى:5] هذه الحالة الأولى: وجوب التأكيد.

الثانية: أن يكون قريباً من الواجب، وذلك إذا كان شرطاً لـ (إن) المؤكَّدة بـ (إمّا) يعني بعد (إمّا) هذا قريب من الواجب، ولذلك الذي يدل على أنه قريب من الواجب، فلو قيل بوجوبه لَمَّا امتنع أنه لم يرد في القرآن إلا كذلك نحو: ((وَأِمَّا تَخَافَنَّ)) [الأنفال:58] ((إمّا نَذْهَبَنَّ)) [الزخرف:41] ((فَأِمَّا تَرَيَنَّ)) [مريم:26] نقول هذا كله: فعل مضارع مُؤكَّد بالنون وهو قريب من الوجوب يعني: ليس بواجبٍ وإمّا هو قريب من الواجب وهو خاصٌ بـ (إن) الشرطية بعدها (مّا) المؤكَّدة، ومن ترك توكيده بعد (إمّا) قول الشاعر:

يَا صَاحِ إِمَّا تَحْدِنِي غَيْرَ ذِي جِدَّةٍ ..

(إمّا تَحْدِنِي) ما قال (تَحْدِنِي)، (تَحْدِنِي) على الأصل النون هذه نون الوقاية، وهو قليل وقيل يختص بالضرورة، يعني: ترك توكيده بعد (إمّا) قليل وقيل يختص بالضرورة، ولذلك قيل: قريب من الواجب.

الحالة الثالثة: أن يكون كثيراً، وذلك إذا وقع بعد أداة الطلب، وقلنا هذا يشمل ستة، هذا كثير هذا وليس بقليل ومثّلنا بالأمثلة السابقة لا نحتاج إلى الإعادة. الحالة الرابعة: أن يكون قليلاً وذلك بعد (لا) النافية أو (مّا) الزائدة التي لم تُسبق بـ (إن) كقوله تعالى: ((وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً)) [الأنفال:25] وقوله:

قَلِيلًا بِهِ مَا يَحْمَدَنَّكَ وَارِثٌ ..

هذا قليل.

الخامسة: أن يكون أقل من ذلك، وذلك بعد (لَمْ) وبعد أداة جزاء غير (إمّا):
يَحْسَبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا ..

إذا واجب، قريب من الواجب، كثير، الرابع: أن يكون قليلاً وذلك بعد (لا) النافية أو (مّا) الزائدة التي لم تُسبق بـ (إن)، الخامس: أن يكون أقل من ذلك وذلك بعد (لَمْ) وبعد

أداة جزاء غير (إِذَا).

قال الشارح هنا: " أي تلحق نونا التوكيد فعل الأمر نحو (اضْرِبَنَّ زَيْدًا) " ومثله الدعاء نحو: (فَأَنْزِلْ سَكِينَةً عَلَيْنَا) (فَأَنْزِلْ) هذا دعاء.

" والفعل المضارع المستقبل الدال على طلب نحو (لتضربنَّ زيداً، ولا تضربنَّ زيداً) " مثل بالأمر و (لَا) الناهية (وهل تضربنَّ زيداً) استفهام وبقي التمني والعرض وإلى آخره. " والواقع شرطاً بعد (إِنْ) المؤكدة بـ (مَا) نحو (إِذَا تَضْرِبَنَّ زَيْدًا أَضْرِبُهُ) ومنه قوله تعالى: ((فَإِذَا تَثَقَّفْنَهُمْ)) [الأنفال: 57] الآية .. أو الواقع جواب قسم مثبتاً مستقبلاً (والله لتضربنَّ زيداً) فَإِنْ لم يكن مثبتاً لم يؤكَّد بالنون نحو (والله لا تفعل كذاً) وكذا إِنْ كان حالاً نحو (والله ليَقُومَ زيدٌ الآن)، وَقَدْ دخول النون في الفعل المضارع الواقع بعد (مَا) الزائدة التي لا تصحب (إِنْ) وشمل (مَا) الواقعة بعد (رُبَّ) وصرَّح في الكافية بأن التوكيد بعدها شاذ " يعني بعد (رُبَّمَا).

وقَدْ دخول النون في الفعل المضارع الواقع بعد (مَا) الزائدة التي لا تصحب (إِنْ) نحو (يَعْنِي مَا أَرَيْتَكَ هَاهُنَا) والواقعة بعد (لَمْ) كقول الشاعر:

يَحْسِبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمْ .. يعلمن

والواقع بعد (لَا) النافية في قوله تعالى: ((وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ)) [الأنفال: 25] والواقع بعد (غَيْرَ إِذَا) من أدوات الشرط:

مَنْ نَتَقَفْنَ مِنْهُمْ فَلَيْسَ بِآيِبٍ ..

كذلك بعد الشرط.

ثمَّ قال بعدما بيَّن لنا متى تتصل النون بالفعل مطلقاً قال:

وَآخِرَ الْمُؤَكَّدِ افْتَحَ كَابِرُزًّا .. كابرزاً

(افْتَحَ آخِرَ الْمُؤَكَّدِ) إِذَا: إِذَا اتَّصَلَتْ نون التوكيد بالفعل .. فعل الأمر وجب فتح آخره، فيكون حينئذٍ مبنياً على الفتح (اضْرِبَنَّ يَا زَيْدُ) (اضْرِبَنَّ) فعل أمر مبني على الفتح لا يتصله بنون التوكيد الثقيلة، (اضْرِبَنَّ يَا زَيْدُ) فعل أمر مبني على الفتح لا يتصله بنون التوكيد الخفيفة، (لَيَقُومَنَّ زَيْدُ) فعل مضارع مبني على الفتح لا يتصله بنون التوكيد الثقيلة .. وهلمَّ جرّاً، وهذا سبق بحثه والخلاف فيه وذكر المذاهب في أول الكتاب.

وَأَعْرَبُوا مُضَارِعاً إِنْ عَرِيَا

فيُشْتَرَطُ حينئذٍ في النون أن تكون مباشرة، فَإِنْ لم تكن مباشرة بأن كان ثَمَّ فاصلاً ملفوظاً

به نحو: ((وَلَا تَتَّبِعَانِ)) [يونس: 89] أو مُقَدَّرَاً نحو: ((لَتُبْلَوَنَّ)) [آل عمران: 186]

((فَإِذَا تَرَيْنِ)) [مريم: 26] حينئذٍ يكون الفاصل مُقَدَّرَاً، فالفعل في هذه الأحوال الثلاثة

يكون مُعَرِّباً لا مَبْنِياً، (تَتَّبَعَانِ) الألف هذه فاصل، وكذلك (تَرَيْنِ) نقول الياء فاصل،
(لَتُبْلَوْنَ) الواو فاصل، لأنه فاعل، حينئذٍ تأكيد الفعل في هذه الأحوال الثلاثة لا
يقتضي بناءه، وهذا كما سبق بيانه.

(وَآخِرُ) هذا مفعولٌ مُقَدَّم وهو مضاف و (المُؤَكَّد) مضافٌ إليه، (اَفْتَحْ) لترُكِّبَ معها
تَرْكُوبٌ خمسة عشر، ولا فرق بين أن يكون صحيحاً (كَابِرُزاً) أو مُعْتَلِلاً نحو: اخْشَيْنِ،
وارْزَمَيْنِ، واغْزَوْنِ .. أمراً، أو مضارعاً نحو: هل تَبْرُزْنَ، وهل تَرْمَيْنِ؟ ولذلك قال الناظم
(كَابِرُزاً) بقلب النون هنا .. نون التوكيد الخفيفة ألفاً.
إذا: (آخِرُ الْمُؤَكَّدِ افْتَحْ) مُطْلَقاً سواءً كان فعل أمر، أو فعل مضارع بالشروط السابقة،
(كَابِرُزاً) أي: كَابِرُزْنَ .. كقولك (ابْرُزاً) فعل أمر مبني على الفتح لا يتصله بنون التوكيد
الخفيفة المُنْقَلِبة ألفاً، هذه لغة جميع العرب سوى فَرَاةٍ فَإِنَّمَا تَحذف آخر الفعل إذا كان
ياءً تلي كسرة نحو: تَرْمَيْنِ .. تَرْمَنَّ، بِحذف الياء بشرط أن يكون آخره ياء قبلها كسرة
فتقول: هل تَرْمَنَّ يا زَيْدُ؟ وهذا الحكم إذا كان الفعل مُسنداً لغير الألف والواو والياء،
يعني: قوله (وَآخِرُ الْمُؤَكَّدِ افْتَحْ) إذا كان الفعل غير مسندٍ لألفٍ أو واوٍ أو ياء، وأما إذا
أُكِّدَ ما هو مسندٌ إلى الألف أو الواو أو الياء فهذا أشار إليه بقوله: (وَاشْكُلُهُ) يعني:
حَرِّكْهُ.

قال رحمه الله تعالى:

وَاشْكُلُهُ قَبْلَ مُضْمَرٍ لَيْنٍ بِمَا ... جَانَسَ مِنْ تَحْرُكٍ قَدْ عُلِمَا
وَالْمُضْمَرُ اخْدَفَنَهُ إِلَّا الْأَلِفَ ... وَإِنْ يَكُنْ فِي آخِرِ الْفِعْلِ أَلِفٌ
فَاجْعَلْهُ مِنْهُ رَافِعاً غَيْرَ أَلْيَا ... وَالْوَاوِ يَاءٌ كَاسِعِيَّ سَعِيَا
وَاخْدَفْهُ مِنْ رَافِعٍ هَاتَيْنِ وَفِي ... وَاوٍ وَيَا شَكْلٌ مُجَانَسٌ قَفِي
نَحْوُ اخْشَيْنِ يَا هِنْدُ بِالْكَسْرِ وَيَا ... قَوْمُ اخْشَوْنَ وَاصْمُمْ وَقِسْ مُسَوِيَا

(وَاشْكُلُهُ) قلنا يعرِّب ابن مالك بالشكل عن الحركة (وَإِنْ بِشَكْلِ خِيفَ لَبَسَ) يعني بحركة،
(وَاشْكُلُهُ) الضمير يعود على آخر الفعل (قَبْلَ مُضْمَرٍ).
.. قَبْلَ مُضْمَرٍ لَيْنٍ بِمَا ... جَانَسَ مِنْ تَحْرُكٍ قَدْ عُلِمَا

(وَاشْكُلْ) هذا فعل أمر مبنيٌّ على السكون، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت
(والهاء) هناء ضمير متَّصل مبني على الضمِّ في محل نصب مفعول به (اشْكُلُهُ) ويعود

الضمير هنا على آخر الفعل، لأنه قال (وَآخِرَ الْمُؤَكَّدِ افْتَحْ) لأنه هو محل البناء وهو محل الإعراب، (وَاشْكُلْهُ) متى؟ (قَبْلَ مُضْمَرٍ لَيْنٍ) قبل ضمير، وإنما يكون ذلك إذا كان واواً أو ألفاً أو ياءً.

(لَيْنٍ) هذا نعت لـ (مُضْمَرٍ)، (بِمَا جَانَسَ) يعني بالذي جانس .. اشْكُلْهُ بالذي جَانَسَ، إذاً: (بِمَا) متعلق بقوله (اشْكُلْهُ) وهي موصول واقع الحركات المجانسة (بِمَا جَانَسَ) (جَانَسَ) هذا فعل ماضي والفاعل هو يعود على (مَا) وهو العائد، والمفعول محذوف .. بِمَا جَانَسَهُ يعني جانس ذلك المضمرة يعني: من جنسه، إن كان واواً فمن جنسه الحركة تكون ضُمَّةً، وإذا كان ألفاً واضح أن من جنسه تكون الفتحة، وإذا كان ياءً كان من جنسه الكسرة.

(مَنْ تَحَرَّكَ) هذا بيان لـ (مَا) فدلَّ على أن (مَا) هنا واقعة على الحركات المجانسة، إذاً (مَنْ تَحَرَّكَ) هذا جار مجرور بيان لـ (مَا) فدلَّ على أن الاسم الموصول هنا (مَا) واقعة على الحركات المجانسة، إذاً: اشكله بحركات مجانسة من جنس حرف اللين، إن كان واواً فالحركة المجانسة ضُمَّةً، وإن كان ياءً فالحركة المجانسة هي الياء، (قَدْ عَلِمَا) الألف للإطلاق و (قَدْ) للتحقيق والجملة صفة لـ تَحَرَّكَ. وَاشْكُلْهُ قَبْلَ مُضْمَرٍ لَيْنٍ بِمَا ... جَانَسَ.

إذا اتصل بالفعل المضارع نون التوكيد الثقيلة أو الخفيفة وكان الفعل اتصل به ضمير ألف أو واو أو ياء (اشْكُلْهُ) بحركة من جنس الواو أو الياء، والواو والياء تُحذف والألف سيأتي بحثها، يعني: أن الفعل المؤكَّد بإحدى النونين إذا كان فاعله ضميراً ليناً فإنك تجعل في آخر الفعل شكلاً مجانساً لذلك الضمير، فإذا كان الفعل مسنداً إلى واو الجماعة حينئذٍ تحذف الواو وتأتي بحركة من جنس الواو وهي الضُمَّة تجعله على آخر الفعل (اضْرِبْ يَا زَيْدُونَ) ماذا صنعت؟ (اشْكُلْهُ) يعني آخر الفعل الذي لابس النون، اشكله من جنس الواو تقول: (تَضْرِبُ يَا زَيْدُونَ .. اضْرِبْ يَا هِنْدُ) شكلته بالكسرة .. ياءً ومن جنسها الكسرة فقلت (اضْرِبْ يَا هِنْدُ).

شكلاً مجانساً لذلك الضمير، وشمل قوله (قَبْلَ مُضْمَرٍ لَيْنٍ) (لَيْنٍ) هذا نعت لمضمرة، شمل قوله (لَيْنٍ) ألف التثنية وواو الجماعة وياء المخاطبة، فتقول (هَلْ تَقُومَانِ يَا زَيْدَانِ؟) هذا واضح أن الألف تبقى (تَقُومَانِ .. تَتَّبِعَانِ) بقيت الألف وحينئذٍ يكون من جنسها ما قبلها، و (هَلْ تَقُومُنَّ يَا زَيْدُونُ؟) أصلها: (تَقُومُونَ) حذفت الواو كما سيأتي حينئذٍ

تُحَرِّك الحرف الأخير بضمّة من جنس الواو، وهذا يسهّل عليك المهمة بدل أن تعرف التفاصيل (تقومون) ثم توالي الأمثال ثم التقى ساكناً .. لا مباشرة: كل فعل أُسند إلى واو الجماعة احذف الواو ثم حرّك الحرف الأخير بالضمة وتنتهي (هل تقومون: تتقؤمن .. هل تضربن يا هند) حرّكته بالكسرة، لا يحتاج أن تعرف التفصيلات التي ستأتي معنا إن شاء الله.

وشمل قوله (لَيْن) ألف التثنية أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة (هل تقومان يا زيدان .. هل تقؤمن يا زيدون .. هل تقؤمن يا هند)، وشمل أيضاً الصحيح كالأمثلة السابقة، والمعتل الآخر نحو (هل تغزوان يا زيدان .. هل تغزن يا زيدون وهل تغزن يا هند) حكم عام يشمل المعتل ويشمل الصحيح، إذاً إذا كان الفعل المؤكّد بالنون الثقيلة أو الخفيفة مسنداً إلى واو الجماعة أو ياء المؤنّثة المخاطبة تحذف الواو وتحذف الياء وتأتي بحركة من جنس الواو أو الياء تحرك بها آخر المؤكّد، وهذا استثناء من القاعدة العامة.

(وآخر المؤكّد افتتح) هذه قاعدة عامة، ثم استثنى منه هذه الحالة قال (واشكّله قبل مضمر) (اشكّله) يعني حرّكه (قبل مضمر لَيْن بما جانس) يعني من جنس ذلك المضمر، فالواو قبلها ضمة والياء قبلها كسرة (من تحرك قد علما).

(واشكّله) أي حرّك آخر المؤكّد حالة كون هذا الآخر (قبل مضمر لَيْن) (لَيْن) بفتح اللام مخفّف (لَيْن) قيل هذا هو المسموع والظاهر وإن جاز كسرهما على أنه من النعت بالمصدر يعني يجوز فيه (لَيْن ولَيْن) لكن (لَيْن) هذا مصدر و (لَيْن) هذا مخفّف (لَيْن) فيجوز فيها الوجهان.

(والمضمر اخذفته) .. (اشكّله) بحركة من جنس الياء ثم المضمر اخذفه (والمضمر اخذفته) (المضمر) المراد به المعهود السابق (أل) هنا للعهد، أي المضمر المتقدّم وهو (اللَيْن)، قوله (قبل مضمر لَيْن) اخذفه إذا كان واواً أو ياءً، وتحرك آخر الفعل بالضمة إن كان واواً وبالكسرة إن كان ياءً (إلا الألف) هذا استثناء، فتبقى الألف لا تحذف، لأنك لو حذفت الألف لالتبس بالمسند إلى الواحد.

لو قيل: (لا تتبعان) احذف الألف (لا تتبعن) مثل ((لَيْنْبَدَن)) [الهمزة:4] حينئذ صار ظاهره أنه محرك بالفتحة، وإنما يكون كذلك إذا كان مسنداً إلى الواحد، وأمّا إلى المثني حينئذ لا يُعلم أن هذه الحركة حركة مناسبة الألف، لأن الواو يناسبها الضمة والياء يناسبها الكسرة والألف يناسبها الفتحة، فلو حذفناه وأبقينا الفتحة يلتبس بفتح البناء، حينئذ لا ندري هل هذه الفتحة فتحة بناء أو بنية؟ هذا يلتبس (لا تتبعن) هذا يلتبس،

هل هو مسند إلى الواحد أم لا؟ فتبقى الألف لا تحذف.

إِذَا (وَالْمُضْمَرُ اخْذِفْنَهُ) المضمر المسند إليه الفعل، (وَالْمُضْمَرُ) (أَل) للعهد، أي المضمر المتقدّم الذي حرّكنا ما قبله من جنس ذلك الحرف، (المُضْمَرُ اخْذِفْنَهُ) ما إعراب (المُضْمَرُ) هنا؟ منصوب على الاشتغال، (اخْذِفِ الْمُضْمَرَ) أي السابق يعني أشكله بحركة مجانسة ثم احذفه وليس مطلقاً، استثنى الألف، لأنك لو حذفت الألف لوقعت في لبس وخرج.

(وَالْمُضْمَرُ اخْذِفْنَهُ) يعني المضمر المسند إليه الفعل لأجل التقاء الساكنين مبقياً حركته دالةً عليه كما سيأتي، (إِلَّا الْأَلْفَ) أَبَقَهَا لِحِفَّتِهَا ودفعاً للوقوع في اللبس والخرج، ثم قال: وَإِنْ يَكُنْ فِي آخِرِ الْفِعْلِ أَلْفٌ فَاجْعَلْهُ مِنْهُ: يَاءٌ ..

(وَإِنْ يَكُنْ أَلْفٌ فِي آخِرِ الْفِعْلِ) يعني إذا كان الفعل محتوماً بـ (أَلْفٍ) مثل (يَخْشَى) هذا فعل مضارع معتل الآخر وهو محتومٌ بالألف (وَإِنْ يَكُنْ أَلْفٌ) هذا اسم (يَكُنْ)، (في آخر الفعل) متعلقٌ بمحذوف خبر (يَكُنْ) ويحتمل أن (يَكُنْ) هنا تامة، وإن يوجد أَلْفٌ في آخر الفعل، حينئذٍ له حكمان، ثم إن الفعل إن كان آخره ألفاً فإن له حكماً غير ما تقدّم وله حالتان:

الأولى: أن يكون مرفوعه غير الواو والياء.

الثاني: أن يكون مرفوعه الياء والواو.

إِذَا كان محتوماً بالألف إمّا أن يرفع واواً أو ياءً يعني: يكون الفاعل إمّا ضميراً متصلاً وهو الواو أو الياء أو غيرهما، إن كان غير الواو والياء قال (اجعله منه ياءً) يعني اقلب الألف ياءً.

وَإِنْ يَكُنْ فِي آخِرِ الْفِعْلِ أَلْفٌ ..

إذا كان آخر الفعل المضارع أَلْفٌ أو الأمر وحُذِفَتْ ترجع، حينئذٍ ماذا نصنع؟ نقول:

الفعل حينئذٍ إمّا أن يكون رافعاً للواو والياء يعني: فاعله واو أو ياء، وإما ألا يكون كذلك قال (فَاجْعَلْهُ مِنْهُ) (فَاجْعَلْهُ) يعني الألف (مِنْهُ) يعني من الفعل السابق المختوم بالألف رافعاً غير الياء * * * وَالْوَاوِ .. هذه جملة معترضة (رَافِعاً) يعني حال كون الفعل رافعاً غير الياء والواو، فإن كان رافعاً للواو والياء فله حكم آخر، والحكم هنا فيما إذا كان رافعاً غير الواو والياء قال (فَاجْعَلْهُ مِنْهُ ياءً) يعني اقلب الألف ياءً فتقول في (سعى) (اسْعَيْنَ) رجعت الألف ثم قلبتها ياءً.

(فَاجْعَلْهُ مِنْهُ) (اجْعَلْ) هذا فعل أمر، والفاعل مستتر أنت والضمير هنا (الهاء) في محل

نصب مفعول أول و (يَاءٌ) هو مفعوله الثاني (فَاجْعَلُهُ يَاءً)، (مِنْهُ) هذا جار مجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير في (اجْعَلُهُ) يعني حال من المفعول الأول، (فَاجْعَلُهُ مِنْهُ) أي من الفعل (رَافِعاً) أي حال كون الفعل رَافِعاً غَيْرَ الواو والياء، حينئذٍ إذا لم يكن رافعاً للواو والياء يشمل ثلاثة أحوال:

إمّا أن يكون رافعاً لألف التثنية، أو الظاهر مطلقاً، أو الضمير المستتر ثلاثة أحوال، إذا شمل غير الواو والياء ألف التثنية نحو (هل تَحْشَيَانِ .. هل تَحْشَيَانِ) (تَحْشَى) آخره ألف، ماذا صنعت؟ قلبت الألف ياءً، هنا أُسِنِدَ الفعل إلى ألف الاثنين، لأنه استثنى ما كان رافعاً للياء والواو، إذا كان رافعاً للألف حينئذٍ تبقى الألف كما سبق. وَالْمُضْمَرُ احْدَفَتْهُ إِلَّا الْأَلْفُ ..

فتبقى الألف ثم ماذا تصنع؟ تقلب ألف الفعل ياءً (تَحْشَى .. تَحْشَيَا) انقلبت الألف ياءً وفُتِحَتْ لأجل الألف فقليل (تَحْشَيَانِ) قُلِبَتْ الألف ياءً، لأن الفعل هنا محتومٌ بألفٍ ولم يرفع الواو ولا الياء وإنما رفع ألف التثنية، أو الظاهر مطلقاً نحو (يَحْشَيْنَ زَيْدٌ .. يَحْشَى) محتومٌ بالألف، أَكِّدَ (يَحْشَى) نقول هنا أُسِنِدَ إلى اسمٍ ظاهر غير الواو والياء. إذاً ماذا تصنع؟ تأتي بنون التوكيد الثقيلة أو الخفيفة وتقلب الألف ياء فتقول (يَحْشَيْنَ)، نحو: هل يَحْشَيْنَ زَيْدٌ؟ تقلب الألف ياءً وتفتحها، وهل تَحْشَيْنَ هُنْدٌ عمرو؟ (هل تَحْشَيْنَ) أَكِّدَ وأُسِنِدَ إلى الظاهر، وهل تَحْشَيْنَ الهندان، وهل يَحْشَيْنَ الزَّيْدُونَ؟ كل هذا أُسِنِدَ إلى الاسم الظاهر مع اختلافه من جهة كونه مفرداً مذكراً أو مؤنثاً أو مثنىً أو جمعاً، فالفعل في الجميع يُؤَكَّدُ بالنون مع قلب الألف ياءً لكونه محتوماً بالألف ولم يرفع واواً أو ياءً، أو رفع الضمير المستتر نحو: هُنْدٌ هل تَحْشَيْنَ؟ الفاعل ضمير مستتر والألف هنا الَّتِي في الفعل قُلِبَتْ ياءً، فتقلب الألف في جميع ذلك ياءً.

إذا القاعدة: أن الفعل المُؤَكَّدُ إذا كان محتوماً بالألف يعني حرف علة وهو ألف ولم يكن الفاعل الواو أو الياء حينئذٍ وجب قلب الألف ياءً في جميع الأحوال، سواء رفع اسماً ظاهراً أو رفع ضميراً مستتراً أو ألف الاثنين ليس له من الضمير ما يرفعه إلا ألف الاثنين وأما الواو والياء فإذا رفعهما حينئذٍ له حكم آخر. وَإِنْ يَكُنْ فِي آخِرِ الْفِعْلِ أَلْفٌ ..

(إِنْ يَكُنْ) إن يوجد (أَلْفٌ) في آخر الفعل (فَاجْعَلُهُ) الفاء واقعة في جواب الشرط، (اجْعَلُهُ) يعني اجعل هذا الألف (في آخر الفعل)، (مِنْهُ) من الفعل (يَاءٌ كَاسَعَيْنَ)، (رَافِعاً) غَيْرَ الْيَا وَالْوَاوِ) ما هو غير الواو والياء؟ هو الأمور الثلاثة الَّتِي ذكرناها، حينئذٍ إذا

أردت التفصيل تقول: الفعل المختوم بالألف إمّا أن يرفع واواً، وإمّا أن يرفع ياءً، وإمّا أن يرفع ألف الاثنين، وإمّا أن يرفع اسماً ظاهراً، وإمّا أن يرفع ضميراً مستتراً، كم حال؟ خمسة لا سادس لها: إمّا ألفاً، وإمّا واواً، وإمّا ياءً هذه أحوال ثلاثة .. ضمير، وإمّا اسم ظاهر، وإمّا مستتر، إن رفع واواً أو ياءً له حكم خاص سيأتي، إن رفع ضميراً مستتراً أو ألفاً أو اسماً ظاهراً حينئذٍ وجب قلب الألف ياءً (يَخْشَيْنَ).

وَاحْذِفْهُ مِنْ رَافِعِ هَاتَيْنِ ..

(اِخْذِفْهُ) يعني احذف الألف، إذاً إذا رفع الواو أو الياء تحذف الألف؛ لأن الألف ساكنة والواو الضمير ساكنة والياء الضمير ساكنة إذا التقى ساكنان والألف لا تقبل الحركة، حينئذٍ ليس لنا إلا أن نحذف الألف، (وَاحْذِفْهُ) أي الألف هذا إشارة للحالة الثانية التي هي مفهوم قوله (رَافِعاً غَيْرَ الْيَا وَالْوَاوِ).

(وَاحْذِفْهُ) أي الألف (مِنْ رَافِعِ هَاتَيْنِ) يعني من فعلٍ مختومٍ بألفٍ (رَافِعِ هَاتَيْنِ) وهما الواو والياء، (هَاتَيْنِ) هذا اسم إشارة يعود على الياء والواو الذي هو المضاف إليه أضيف، (مِنْ رَافِعِ هَاتَيْنِ) الواو والياء وتبقى الفتحة قبلهما دليلاً عليه، لأن القاعدة أنه لا يجوز الحذف إلا بشرطين: أن يكون حرف علةً وأن يبقى دليلٌ عليه من جنسه، وهنا الألف حرف علةً، حينئذٍ ما قبل الألف وهو الفتحة وجب إبقاؤه كحاله دليلاً على الألف المحذوفة.

(وَاحْذِفْهُ) أي الألف (مِنْ رَافِعِ هَاتَيْنِ) يعني من فعلٍ رافعٍ لهاتين اللَّذَيْنِ هما الواو والياء.

وَفِي * * * وَآوٍ وَآوٍ شَكْلٌ مُجَانِسٌ قُفِّي ..

إذا قيل مثلاً: (اِخْشَيْنِ) أصله (اِخْشَيْ) نقول هذا فعل أمر مثل (اضْرِبِي) اتَّصَلَ بِهِ الياء، أين الألف (اِخْشَيْ)؟ حُذِفَتْ لِلتَّخْلُصِ مِنَ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ، لو أردت تأكيده بالنون الثقيلة حينئذٍ يجتمع معك ساكنان (الياء والنون الأولى المدغمة في الحركة) حينئذٍ التقى ساكنان هل يجوز حذف الأول؟ يجوز لكن في هذا التركيب لا، لأنه لا يجوز الحذف إلا إذا دَلَّ عليه دليل، وهنا لو حذفنا الياء الفتحة السابقة على الياء دليلٌ على الألف المحذوفة، حينئذٍ لو حذفناه دون دليل وقعنا في المحذور وهو كوننا حذفنا بدون وجود الشرط، لو حَرَكْنَا الفتحة كسرة لتدلَّ على الياء ذهب دليل الألف، ماذا نصنع؟ نَحْرِكُ الياء من جنسها، وما هو جنسها؟ الكسرة ولذلك تقول (اِخْشَيْنِ يا هند) بتحريك الياء، لماذا؟ لأنه لا يمكن التَّخْلُصُ مِنَ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ إلا بتحريك الأول وهو الياء.

ومثله الفعل تقول (اِخْشَوْ) أصلها: (اِخْشَاوُ) واو الجماعة ساكن والألف ساكن

حذفناها إذاً الواو ما قبلها مفتوح والفتحة هنا من أجل الدلالة على الألف المحذوفة (اُخْشَوْنُ) اجتمع عندك ساكنان الواو والنون الأولى، لا يمكن حذف الواو في هذا التركيب، في بعض المواضع تحذف لكن في هذا التركيب لا يجوز حذفها، لأنه لا بد من توفر شرطين: تكون حرف علة وهو كذلك، وأن يكون ما قبلها دليل عند حذفها، لا بد أن يكون ضمّة موجودة، وهنا ليس عندنا ضمّة، ولا يمكن تحريك الفتحة هذه، لأنها تدل على الألف المحذوفة، إذاً للتخلص من التقاء الساكنين نحرك الواو من جنسها وهو الضمّة، متى هذا؟ إذا رفع الفعل المختوم بالألف واواً أو ياءً، نحذف الألف ونبقي حركة الألف ونحرك الواو والياء من جنسهما، ولذلك قال:

وَفِي * * * وَآوٍ شَكْلٌ مُجَانِسٌ قُفِي ..

يعني (شَكْلٌ) الذي هو تحريك (مُجَانِسٌ) للواو وهو الضمّة والياء وهو الكسرة (قُفِي) يعني تُبَع.

(وَاحْذِفْهُ) أي الألف (مَنْ رَافِعِ هَاتَيْنِ) وهما الواو والياء، ثُمَّ ماذا نصنع؟ عندنا ساكنان الواو والنون الأولى أو النون الخفيفة قال (وَفِي وَآوٍ) هذا متعلّق بقوله (قُفِي) وتُبَع في (وَآوٍ وَآوٍ شَكْلٌ مُجَانِسٌ)، (شَكْلٌ) مبتدأ و (قُفِي) يعني تُبَع هذا خبر و (مُجَانِسٌ) هذا نعت (وَفِي وَآوٍ وَآوٍ) متعلّقان بقوله (قُفِي) يعني: (شَكْلٌ مُجَانِسٌ) للحرف (قُفِي) يعني تُبَع.

يعني: أن الواو بعد حذف الألف تُضَم والياء تُكسّر هذا مراده، وإنما احتج إلى تحريكهما ولم يحذف مع كونه قد يجوز في بعض المواضع، لأنّ قبلهما حركة غير مجانسة وهي حركة الألف .. أي: فتحة الألف المحذوفة فلو حُذِف لم يبق ما يدلّ عليهما، لو حذفنا الواو دون أن نغيّر ما قبلها من جنسها ما بقي دليل عندنا ولا يمكن تحريكها بالفتحة، وكذلك لو حذفنا الياء لم يبق دليل يدل عليها فلا يجوز حذف الياء وإنما نُحَرِّك من جنسها .. من جنس الياء. يعني: أن الألف الذي في آخر الفعل احذفه إذا رفع الفعل الياء والواو، واجعل الضمير الذي هو الواو أو الياء محرّكاً بحركة تجانسه فتحرك الواو بمجانستها وهو الضمّة وتحرك الياء بمجانستها وهو الكسر.

(نَحْوُ اُخْشَيْنِ يَا هَئِنْدُ بِالْكَسْرِ) بكسر الياء للتخلص من التقاء الساكنين، لأنّ الياء ساكنة فاعل، والنون الخفيفة هذه ساكنة، التقى ساكنان لا يمكن حذف الأول لعدم وجود الدليل وإنما حرّكه بحركة مجانسة للياء وهي الكسرة.

وَيَا * * * قَوْمُ اُخْشَوْنُ ..

أَخْشُونُ بتحريك الواو بالضمة، لأنَّ نون التوكيد ساكنة والواو ساكنة فالتقى ساكنان
فالأصل: حذف الأوَّل لكن لا يمكن لعدم وجود دليل حينئذٍ وجب تحريك الواو بحركة
مجانسة لها وهي الضمة. (وَقَسْنِ) على ذلك (مُسَوِّيًا) يعني بهما في الحكم.

هنا قال ابن عقيل: "الفعل المؤكَّد بالنون إن اتَّصل به ألف اثنين أو واو جمع أو ياء
مخاطبة حُرِّك ما قبل الألف بالفتح" هو محرَّك لا يحتاج إلى تحريك، لأن الألف لا تكون
ألف إلا إذا كان ما قبلها مفتوحاً.

"وما قبل الواو بالضمة وما قبل الياء بالكسر" يعني يُحرَّك بالضمة ما قبل الواو، وما قبل
الياء بالكسر، ثم تحذف، يعني: تحرَّك .. الكلام كلُّه مستقيم بقوله:
وَأَشْكُلُهُ قَبْلَ مُضْمَرٍ لَيْنٍ بِمَا ... جَانَسَ مِنْ تَحْرُكٍ قَدْ عَلِمَا
وَالْمُضْمَرِ اخْدَفْتَهُ.

يعني حرَّك واحذف، حرَّك آخر الفعل الذي هو المستثنى من قوله (وَأَخْرَجَ الْمُؤَكَّدِ افْتَحْ)
حرَّكه بالضمة مع حذف الواو، وحرَّكه بالكسرة مع حذف الياء، إذا التحريك والحذف
مقترنان.

ويحذف الضمير إن كان واواً أو ياءً ويبقى إن كان ألفاً فنقول: (يا زَيْدَانِ هَلْ تَضْرِبَانِ)
هنا التقى ساكنان على حدِّه، ويا زَيْدُونِ هَلْ تَضْرِبُنَّ، انظر! حرَّك الباء بالضمة، مع
حذف الواو: هَلْ تَضْرِبُنَّ، ويا هِنْدُ هَلْ تَضْرِبُنَّ، بتحريك الباء بالكسرة، والأصل: هل
تَضْرِبَانِ (تَضْرِبَانِ) هذا فعلٌ مضارع أُسْنِدَ إلى ألف الاثنين، وحينئذٍ يُعْرَبُ بثبوت النون،
إذاً: (تَضْرِبَانِ).

النون هذه مفتوحة أو مكسورة؟ مكسورة بعد ألف الاثنين، إذا أُكِّد حينئذٍ اجتمع عندنا
ثلاث نونات: نون الرفع، ونونا التوكيد الثقيلة، كراهة توالي الأمثال حُذِفَتْ نون الرفع
فقليل: هَلْ تَضْرِبَانِ، ثُمَّ كُسِرَتْ النون الثقيلة .. نون التوكيد وهي مفتوحة في الأصل
(اضْرِبْنِ) بالفتحة، ونحن نقول: (وَلَا تَتَّبِعَانِ) بالكسر، قالوا: حُرِّكَتْ بالكسر تشبيهاً لها
بنون المثني، وإلا الأصل: هي مُحَرَّكة بالفتح ((لَيْسَجَنْ)) [يوسف: 32] بالفتح، لماذا
حُرِّكَتْ بالكسر هنا بعد الألف؟ قيل: تشبيهاً لها بنون المثني.

إذاً: يا زِيدَانِ هل تَضْرِبَانِ، أصلها (هل تَضْرِبَانِي) بثلاث نونات، وهل تَضْرِبُونَنْ، بثلاث
نونات، وهل تَضْرِبَيْنَنْ، بثلاث نونات، فحُذِفَتْ النون التي هي نون الرفع لتوالي
الأمثال، حينئذٍ إذا أعربته تقول (تَضْرِبَانِ) مرفوعٌ ورفعه النون المحذوفة لكراهة توالي
الأمثال.

فحُذِفَت النون لتوالي الأمثال ثم حُذِفَت الواو والياء لالتقاء الساكنين الَّذِي هو النون الأولى والواو نفسها فصار (هل تَضْرِبُنَّ وهل تَضْرِبِينَ) ولم تُحذف الألف لحَقَّتْهَا وَلِتْلَا يلتبس بفعل الواحد - وهذا أهُمُّ - فصار (هل تَضْرِبَانِ) وبقيت الضمَّة دالَّةً على الواو والكسرة دالَّةً على الياء، هذا كُلُّهُ إذا كان الفعل صحيحاً. فإن كان معتلّاً نظرت! فإمّا أن يكون آخره ألفاً أو واواً أو ياءً، فإن كان آخره واواً أو ياءً حُذِفَت لأجل واو الضمير أو يائه وضُمَّ ما بقي قبل واو الضمير وكُسِر ما بقي قبل ياء الضمير فتقول (يا زَيْدُونَ هل تَغْزُونَ) هل تَغْزُونَ أو تَغْزُونُ؟ هنا فعل مضارع معتلّ الآخر بالواو، حينئذٍ أسند إليه أو اتَّصل به نون التوكيد الثقيلة، تُحذف الواو أو الياء لأجل الضمير ويبقى ما قبلها دليلٌ عليها أصلها (تَغْزُونَ) بواوين (تَغْزُو) هذه واو الفعل ثُمَّ جيء بالواو الَّتِي هي الضمير، حُذِفَت الواو الأولى الَّتِي هي لام الكلمة وما قبلها دليلٌ عليها، ثُمَّ جيء بواو الضمير ونون التوكيد فالتقى ساكنان الواو وما بعدها الَّتِي هي النون الأولى حينئذٍ تحرَّك الواو من جنسها (تَغْزُونَ).

و (يا هِنْدُ هل تَغْزِينَ وهل تَرْمِينَ) فإذا ألحقته نون التوكيد فعلت به ما فعلت بالصحيح يعني: حصل فيه إعلال قبل التوكيد وأمّا بعد التوكيد فحكمه حكم السابق من أَنَّهُ يحرِّك الآخر إن كان واواً بالضمّة وإن كان ياءً بالكسرة. فتحذف نون الرفع وواو الضمير أو ياءه فتقول (يا زَيْدُونَ هل تَغْزُونَ) هل حصل إعلال هو يقول كالصحيح؟ هنا التبس على بعض النحاة يقول: لا ليس كالصحيح، نقول: لا هو كالصحيح، لأنَّ الإعلال السابق الذي حصل باللقاء الساكن ونحوه والحذف إلى آخره هذا قبل التوكيد وأمّا قبل التوكيد فالفعل جائز (تَغْزُونَ) مثل (هل تَضْرِبُنَّ .. هل تَقُومُنَّ) فالحكم واحد (هل تَضْرِبُنَّ) ضُمَّت الباء وحذفت الواو، (هل تَغْزُونَ) حذفت الواو وضُمَّت ما قبلها (تَغْزُو) حذفت الواو حرف العلة وجاء نون التوكيد وما قبله الأخير قلنا حرَّكه بالباء إن كان الواو هو الضمير، وحرَّكه بالكسر إن كان الياء هو الضمير.

إذا: "فعلت به ما فعلت بالصحيح" هذا كلامه مستقيم هنا يعني: مثله مثل الحكم السابق، ولذلك قلنا هنا:

وَأَشْكُلُهُ قَبْلَ مُضْمَرٍ لَيْنٍ بِمَا ... جَانَسَ

هذا عامٌّ في الصحيح وفي المعتل، أمّا المعتل فيجري عليه إعلالٌ قبل التوكيد، فتقول (يا زَيْدُونَ هل تَغْزُونَ وهل تَرْمُونَ؟) بضمّ ما قبل النون و (يا هِنْدُ هل تَغْزِينَ وهل تَرْمِينَ؟) بكسر ما قبل النون هذا إن أسند إلى الواو والياء فتحذف مع النون الرفع الواو والياء.

وإن أسند إلى الألف لم يحذف آخره وبقيت الألف وشكل ما قبلها بحركة تُجانس الألف وهي الفتحة فتقول: هل تَغْزَوَانِ .. هل تَرْمِيَانِ، هذا واضح. وإن كان آخر الفعل ألفاً فإن رفع الفعل غير الواو والياء كالألف .. ألف التثنية والضمير المستتر وبقي عليه الاسم الظاهر، انقلبت الألف التي في آخر الفعل ياء وفُتِحَتْ: اسْعَيَانِ .. هل تَسْعَيَانِ، واسْعَيَانِ يا زَيْدٌ).

وإن رفع واواً أو ياءً حُذِفَتِ الألف (هل يَخْشَوْنَ؟) أصله (يخشى) فلما لحقت الواو ساكنةً حذفت الألف لالتقاء الساكنين، فلما لحقت النون حُرِكت الواو لالتقاء الساكنين وكانت الحركة ضمةً لجانستها مع الواو، وبقيت الفتحة التي كانت قبلها وضُمَّت الواو وكسرت الياء فتقول (يا زَيْدُونَ اَخْشَوْنَ ويا هِنْدُ اَخْشَيْنِ) هذا إن لحقته نون التوكيد وإن لم تلحقه لم تُضَمَّ الواو ولم تكسر الياء بل تسكَّنهما فتقول (يا زَيْدُونَ هل تَخْشَوْنَ) حينئذٍ يكون الفعل مبني على ماذا؟ النون هذه ليست نون التوكيد هذه نون الرفع هو يقول: إذا لم تُؤَكِّد حينئذٍ تكون (تَخْشَوْنَ) مثل (تَفْعَلُونَ) ويا هِنْدُ هل تَخْشَيْنِ، ويا زَيْدُونَ اَخْشَوْا، ويا هِنْدُ اَخْشَى.

إذاً خلاصة ما ذكره هنا بقوله: (وَاشْكُلْهُ قَبْلَ مُضْمَرٍ) يعني هذا استثناءً من القاعدة العامة بقوله: (وَآخِرَ الْمُؤَكَّدِ افْتَحْ) إذاً قد لا يفتح بل يُضَمُّ أو يُكْسَرُ في أحواله، (وَاشْكُلْهُ) الضمير عائد على آخر الفعل يعني: حَرِّكْهُ (قَبْلَ مُضْمَرٍ) قبل ضمير (لَيْنِ) هذا عام يشمل الألف ويشمل الواو ويشمل الياء، (بِمَا جَانَسَ) يعني بحركةٍ مجانسةٍ للضمير إن كان واواً أو ياءً فضممةً وإن كان ياءً فكسرةً وإن كان ألفاً ففتحة (مَنْ تَحْرُكُ قَدْ عَلِمَا) ممَّا سبق.

وَالْمُضْمَرُ احْدَفَتْهُ إِلَّا الْأَلْفُ ..

يعني تُحَرِّكْهُ من جنس ذلك الحرف الضمير ثم تحذف الواو وتحذف الياء إلا الألف، وهذا الحكم عام في الصحيح والمعتل، ويستثنى ما كان معتلاً بالألف فقال: وَإِنْ يَكُنْ فِي آخِرِ الْفِعْلِ أَلْفٌ .. فله حالان:

إمَّا أَنْ يَرْفَعَ وَآوًا وَيَاءً .. يكون مسند إليهما، وإمَّا أَلَا يَكُونُ كَذَلِكَ، وإن لم يكن كذلك حينئذٍ له ثلاثة أحوال:

إمَّا أَنْ يَرْفَعَ أَلْفَ الْاِثْنَيْنِ، أو الاسم الظاهر، أو الضمير المستتر، فإن رفع الاسم الظاهر أو المستتر أو ألف الاثنين فاقلب الألف ياءً وحركها بالفتح ولا إشكال، فإن رفع واواً أو ياءً فحينئذٍ ماذا تصنع؟ الألف تُحذف وتُحَرِّكُ الواو من جنسها والياء من جنسها دفعاً لِلتَّخْلُصِ مِنَ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ، لذلك قال:

وَإِنْ يَكُنْ فِي آخِرِ الْفِعْلِ أَلِفٌ ..

إذا أين دخل ما كان آخره واو أو ياء؟ في الحكم السابق (وَاشْكُلُهُ قَبْلَ مُضْمَرٍ) قلنا هذا يشمل الصحيح والمعتلّ بالواو أو الياء، وأمّا ما كان آخره ألف فله حالان، قال: (فَاجْعَلْهُ مِنْهُ يَاءً) (اجْعَلْهُ) يعني: صيِّره (مِنْهُ) من الفعل (يَاءً) متى؟ إن كان رافعاً لغير الياء والواو، واحذفه إن كان رافعاً لهاتين (الواو والياء) احذف الألف، في الأول قال: اقلبه ياءً وهنا قال: احذفه.

وَفِي * * * وَآوٍ شَكْلٌ مُجَانِسٌ قُفْيٍ ..

تُبْعُ فِي الْوَائِ وَالْيَاءِ بَعْدَ حَذْفِ الْأَلْفِ فِيمَا إِذَا رَفَعَ الْأَلْفُ أَوْ الْيَاءُ (شَكْلٌ مُجَانِسٌ) لِلوَائِ (قُفْيٍ) تُبْعُ، يعني: حَرَكُ الْوَائِ بِالضَّمَّةِ وَ (شَكْلٌ مُجَانِسٌ) لِلْيَاءِ (قُفْيٍ) تُبْعُ يعني: حَرَكُ الْيَاءِ بِالْكَسْرَةِ، هذا ما يتعلّق بالاستثناء من قوله (وَآخِرَ الْمُؤَكَّدِ افْتَحَ). بقي أبيات خفيفة جداً نمشي عليها. وَلَمْ تَقَعْ خَفِيفَةٌ بَعْدَ الْأَلْفِ ... لَكِنْ شَدِيدَةٌ وَكَسْرُهَا أَلِفٌ

يعني ثمّ فوارق بين النونين، فهذا شروع من الناظم رحمه الله تعالى في بيان ما تنفرد فيه الخفيفة عن الثقيلة وهو أربعة أحكام: الحكم الأول: أَنَّ الخفيفة لا تقع بعد الألف بخلاف الشديدة .. عبّر عنها بالشديدة، (وَلَمْ تَقَعْ) النون (خَفِيفَةٌ) وَلَمْ تَقَعْ خَفِيفَةٌ .. وَلَمْ تَقَعْ خَفِيفَةٌ يَجُوزُ فِي (خَفِيفَةٌ) وَجْهَانِ: الرفع والنصب، إن جعلت (تَقَعْ) مسنداً إلى ضمير حينئذٍ (خَفِيفَةٌ) نصبتها، وإذا جعلت (خَفِيفَةٌ) هو الفاعل وهو أحسن حينئذٍ رفعت، (وَلَمْ تَقَعْ) النون (خَفِيفَةٌ) بَعْدَ الْأَلْفِ صار ضميراً مستتراً، والأولى أَنْ يُجْعَلَ (خَفِيفَةٌ) هو الفاعل. (وَلَمْ تَقَعْ خَفِيفَةٌ) يعني نونٌ خفيفةٌ، (بَعْدَ الْأَلْفِ) لَأَنَّهُ لَا يُجْمَعُ فِي غَيْرِ الْوَقْفِ بَيْنَ سَاكِنَيْنِ الْأَوَّلِ حَرْفَ لَيْنٍ وَالثَّانِي مُدْغَمٌ، قوله: (بَعْدَ الْأَلْفِ) أطلق الناظم هنا الألف يعني: يشمل سواء كانت الألف اسماً بأن كان الفعل مسنداً إليها أو حرفاً بأن كان الفعل مسنداً إلى ظاهر على لغة: (أَكْلُوْنِي الْبَرَاغِيثُ) أو كانت التالية لنون الإناث وفقاً لسيبويه والبصريين فالألف عامّة.

لا تقع النون .. نون التوكيد الخفيفة بعد الألف مطلقاً سواء كانت الألف فاعل ((تَتَبَعَانِ)) [يونس: 89] ما يأتي هنا النون الخفيفة؛ لأَنَّهُمَا سَاكِنَانِ وَلَا تَقَعُ بَعْدَ الْأَلْفِ إِذَا كَانَتْ حَرْفَ تَنْثِيَةٍ فِي لُغَةٍ: (أَكْلُوْنِي الْبَرَاغِيثُ)، وَلَا تَقَعُ بَعْدَ الْأَلْفِ الْفَاصِلَةُ بَيْنَ

النونين فيما إذا أُكِّدَ الفعل المتَّصل بنون الإناث كما سيأتي .. لا بد من فاصلٍ بينهما لكرَاهة توالي النونات، هذا مذهب سيبويه والبصريين وخلافاً للكوفيين، لأنَّ فيه التقاء ساكنين على غير حدِّه أي على غير طريقه الجائز، لأن الساكن الثاني غير مدغم حينئذٍ يمتنع.

إذا: وَلَمْ تَقَعْ خَفِيفَةٌ بَعْدَ الْأَلِفِ ..

مفهوم المخالفة أن الشَّديدة تقع، لأنَّه علَّق النَّفي بالخفيفة، وإذا علَّق النَّفي بالخفيفة فالقسمة ثنائية محصورة تعيّن الثاني أنه يجوز أن يقع بعد الألف فصرَّح بهذا المفهوم. (لَكِنْ شَدِيدَةٌ) هذا عطفٌ على السابق (لَمْ تَقَعْ خَفِيفَةٌ) (لَكِنْ تَقَعْ شَدِيدَةٌ) يجوز فيه الوجهان، (لَكِنْ تَقَعْ شَدِيدَةٌ) وهذا باتفاق، (وَكَسْرُهَا أَلِفٌ) يعني: إذا وقعت النون المثلَّقة كما ذكرناه سابقاً بعد الألف وجب كسرها فتقول: ((وَلَا تَتَّبِعَانِ)) [يونس: 89] بكسر النون تشبيهاً لها بنون الإناث.

(وَكَسْرُهَا) مبتدأ و (أَلِفٌ) هذا خبر، (وَكَسْرُهَا) واجبٌ للتَّخْلُص من التقاء الساكنين، لأنَّه على حدِّه إذ الأول حرف لين والثاني مدغم، إذاً الحكم الأول ممَّا تفارق النون الخفيفة الثقيلة: أنها لا تقع بعد الألف مطلقاً، أي أَلِفٌ كانت بخلاف الشَّديدة، ثُمَّ إذا وقعت الشَّديدة بعد الألف وجب كسرها للتَّخْلُص من التقاء الساكنين وقيل: حملاً على نون المثنَّى.

قال الشارح: لا تقع نون التوكيد الخفيفة بعد الألف فلا تقول (اضْرِبَانِ) بنون مخففة بل يجب التَّشديد كما في قوله: ((وَلَا تَتَّبِعَانِ)) [يونس: 89] فتقول (اضْرِبَانِ) بالكسر لشبهها بنون المثنَّى. بنونٍ مشدَّدة مكسورة خلافاً ليونس فإنه أجاز وقوع النون الخفيفة بعد الألف ويجب عنده كسرها، وظاهر كلام سيبويه وبه صرَّح الفارسي أن يونس يبقي النون ساكنة يعني: في النَّقل عنه قولان:

جَوَّزَ أن تأتي النون الخفيفة بعد الألف، ثُمَّ هل يُحَرِّكها بالكسر أو يبقِيها ساكنة؟ قولان في النَّقل عنهم. أن يونس يبقي النون ساكنة ونظر ذلك لقراءة نافع: ((مُحْيَايِ))

[الأنعام: 162] كما سبق "فتاوي" هذا الأصل، إذاً عند يونس فيه قولان من جهة التحريك، أمَّا في الوقوع فهو جائزٌ عنده أن تقع النون خفيفة بعد الألف، ثُمَّ يجب عنده كسرها (اضْرِبَانِ) بالكسر.

ونقل سيبويه أنه يُجَوِّزُ بقائها على السكون نظراً لقراءة نافع: ((مُحْيَايِ)) [الأنعام: 162] يعني جمع بين ياء المتكلم هنا والألف كما سبق في المضاف ياء المتكلم.

الحكم الثاني: أنَّ نون التوكيد الخفيفة لا تُؤكِّد الفعل المسند إلى نون الإناث، وإليه أشار بقوله:

وَأَلْفًا زِدْ قَبْلَهَا مُؤَكِّدًا ... فِعْلًا إِلَى نُونِ الْإِنَاثِ أُسْنِدًا

(زِدْ أَلْفًا) (زِدْ) أنت (أَلْفًا) هذا مفعول مُقَدَّم (قَبْلَهَا) يعني قبل نون التوكيد حال كونك (مُؤَكِّدًا)، (مُؤَكِّدًا) حال من الفاعل المستتر في (زِدْ) و (قَبْلَهَا) متعلِّق بـ (زِدْ) والضمير يعود على نون التوكيد (مُؤَكِّدًا فِعْلًا) (فِعْلًا) هذا مفعول به لقوله مُؤَكِّدًا (مُؤَكِّدًا فِعْلًا) (أُسْنِدًا إِلَى نُونِ الْإِنَاثِ) (أُسْنِدًا) الألف هذه للإطلاق، أُسْنِدَ إِلَى نُونِ الْإِنَاثِ، متعلِّق بـ (أُسْنِدًا) و (أُسْنِدًا) هذا صفة لـ (فِعْلًا) (فِعْلًا) أُسْنِدًا إِلَى نُونِ الْإِنَاثِ لئلا تتوالى الأمثال.

قال الشارح: إذا أُكِّد الفعل المسند إلى نون الإناث بنون التوكيد وجب أن يُفصل بين نون الإناث ونون التوكيد بألف كراهية توالي الأمثال، إذاً لِيُفصل بين الأمثال وهي نون الضمير ونون التوكيد، نون الضمير .. نون الإناث ونون التوكيد.

كراهية توالي الأمثال فتقول: (اضْرِبْنَانِ .. اضْرِبْنِ) هذا نون الإناث (اضْرِبْنَانِ) الألف هذه زائدة ليست ألف الاثنين .. ليست فاعل وإنما هي زائدة فارقة بين الثلاث النونات: نون الإناث ونون التوكيد الثقيلة فَفُصل بينهما بهذه الألف، إذاً نونٌ مشدَّدة مكسورة قبلها ألف هل يُتَصَوَّر وقوع الخفيفة هنا؟ لا يُتَصَوَّر، لأنَّ الألف هذه ساكنة والنون ساكنة، وقلنا هناك: وَلَمْ تَقَعْ خَفِيفَةٌ بَعْدَ الْأَلِفِ ..

قلنا (الأَلِفُ) مطلقاً .. ألف الاثنين الفاعل وحرف التثنية في: أَكَلُونِي الْبَرَاغِيثَ،

والفاصلة بين النونين فالحكم عام إذاً: لا تقع بعد هذه النون.

إذاً نون التوكيد الخفيفة لا يُؤكِّد بها الفعل المسند إلى نون الإناث البتة، لأنَّه يُؤكِّد

بالثقيلة فيجب الفصل بين النونين بألفٍ، فإذا فُصل حينئذٍ يمتنع وقوع الخفيفة بعد الألف.

(وَأَلْفًا زِدْ قَبْلَهَا) قبل نون التوكيد حال كونك (مُؤَكِّدًا فِعْلًا أُسْنِدًا إِلَى نُونِ الْإِنَاثِ) لئلا تتوالى الأمثال، وفي جواز الخفيفة هنا هو الخلاف السابق، يونس هنا خالف كما خالف هناك والخلاف خلاف.

الحكم الثالث: أنَّها تحذف قبل الساكن، لأنَّها ساكنة فإذا جاء بعدها حرفٌ ساكن

حُذِفَتِ لِلتَّخْلُصِ مِنَ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ بِخِلَافِ الثَّقِيلَةِ:
وَإِخْذِفْ خَفِيفَةً لِسَاكِنٍ رَدِفٌ ..

يعني: صار رديفاً لها متأخراً عنها، الرديف الذي يأتي بعده: {كُنْتُ رَدِيفَ النَّبِيِّ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى حِمَارٍ} يعني: راكباً خلفه، إذاً: الرديف ما يكون تابِعاً (وَإِخْذِفْ) هذا
وجوباً (خَفِيفَةً لِسَاكِنٍ) اللام هنا للتعليل يعني: لأجل سَاكِنٍ رَدِفٌ بعدها .. لكون
الساكِن رديفاً لها، فالساكن متأخراً عنها.

أي: تحذف النون الخفيفة حينئذٍ هل هي مرادة أم لا؟ نقول: نعم مرادة لأمرين:
الأول: أن يليها ساكن ولذلك قال (لِسَاكِنٍ) إذاً هو معلل، إذاً الحذف عارض فإذا زال
السبب حينئذٍ رجع الأصل إلى ما كان عليه.

والثاني: أن يوقف عليها تالية ضمة أو كسرة، ولذلك أشار بالشرط الثاني:
لَا تُهَيِّنَ الْفَقِيرَ عَلَّكَ أَنْ ... تَرْكَعَ يَوْمًا وَالْدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهُ

(لَا تُهَيِّنَ الْفَقِيرَ) أصله: (لَا تُهَيِّنُ) بنون التوكيد الخفيفة (أَلْ) التقى ساكنان فحُذِفَتِ
النون الأولى، ما الذي دللنا على أنْ تَمْ نوناً هنا خفيفة حُذِفَتْ؟ بناء الفعل، لأنه لو كان
كذلك لقال: (لا تهن) هذه (لا) ناهية و (تُهَيِّنُ) هذا فعل مضارع مُؤَكَّد بالنون حينئذٍ
فُتِحَ آخره (وَآخِرَ الْمُؤَكَّدِ افْتَحَ) حُذِفَتِ النون للتخلص من التقاء الساكنين فبقي كما
هو (لَا تُهَيِّنَ الْفَقِيرَ) إذ لو كان معرباً لا مبنياً لقال: (لَا تَهْنِ الْفَقِيرَ) بحذف الياء
للتخلص من التقاء الساكنين ثم يُحَرِّكُ النون بالكسرة للتخلص من التقاء الساكنين.
إذاً: (وَإِخْذِفْ خَفِيفَةً لِسَاكِنٍ) فهي مرادة معني، لأن حذفها هنا لعارض اللفظ وهو
التقاء الساكنين (وَإِخْذِفْ) لماذا؟ قيل: لأنها لما تَمْ تصلح للحركة عُوْمِلَتْ معاملة حرف
المدِّ فَحُذِفَتِ لالتقاء الساكنين، هي نون ليست بحرف مد لكنها لما لم تكن صالحة
للحركة عُوْمِلَتْ معاملة حرف المد.
وَبَعْدَ غَيْرِ فَتْحَةٍ إِذَا تَقَفَ ..

يعني: إذا وُقف عليها وكانت بعد ضمة أو كسرة هذا في السابق قلنا: (هل تُقَوِّمُ) ..
(هل تَضْرِبُ) لو أُكِّدَ بنون التوكيد الخفيفة فقليل: هَلْ تَضْرِبُ، حينئذٍ إذا وقفت عليها -
في الوقف- وكان ما قبلها ضمة حذفها، وإذا حذفها حينئذٍ يرجع المحذوف من أجلها
فتقول: هَلْ تَضْرِبُوا، بإرجاع الواو، هَلْ تَضْرِبِي، بإرجاع الياء، لماذا؟ لأن الياء حُذِفَتِ
لأجل التَّخْلُصِ مِنَ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ النون والياء فحُذِفَتِ الياء، كذلك (هَلْ تَضْرِبُوا)

نقول هنا حُذِفَت الواو للتَّخْلُص من التَّقاء الساكنين.
وَبَعْدَ غَيْرِ فَتْحَةٍ إِذَا تَقِفَ ..

(وَبَعْدَ) هذا متعلِّق بقوله: (احْذِفْ بَعْدَ غَيْرِ فَتْحَةٍ) ما هو غير الفتحة؟ الضَّمَّة والكسرة
يعني: إذا وقعت نون التوكيد الخفيفة بعد ضَمَّةٍ وذلك إذا أُسِنِدَ الفعل إلى واو الجماعة،
أو بعد كسرةٍ وذلك إذا أُسِنِدَ الفعل إلى ياء المؤنَّثَةِ المخاطبة، الحكم السابق قلنا إذا
أُسِنِدَ حذفت الواو والياء، ونُحِرِكَ آخر الفعل بالضَّمة وبالكسرة، حينئذٍ قال:
وَبَعْدَ غَيْرِ فَتْحَةٍ إِذَا تَقِفَ ..

إذا وُقِفَ عليها وكانت بعد ضَمَّةٍ أو كسرة تقول (يا هَؤُلاءِ اخْرُجُوا ويا هَذهِ اخْرُجِي)
يعني: تحذف النون الخفيفة وتأتي بالحدوف لأجلها يعني: ما حُذِفَ لأجلها يرجع.
ولذلك قال -وهذا الحكم الرابع-: أَمَّا تُعْطَى في الوقف حكم التنوين:
وَأَرْدُدْ إِذَا حَذَفْتَهَا فِي الْوَقْفِ مَا ... مِنْ أَجْلِهَا فِي الْوَصْلِ كَانَ عُدِمًا

هذا تابع للبيت السابق .. تابع لقوله:

وَبَعْدَ غَيْرِ فَتْحَةٍ إِذَا تَقِفَ ..

الحكم الذي هو يُعامل معاملة التنوين كقوله:

وَأَبْدَلْنَهَا بَعْدَ فَتْحِ أَلْفَا ..

(وَأَرْدُدْ) هذا فعل أمر (إِذَا) متعلِّق بـ (أَرْدُدْ) إذا حذفتها عند الوقف (أَرْدُدْ فِي الْوَقْفِ
"مَا" أي الَّذِي مِنْ أَجْلِهَا كَانَ عُدِمًا فِي الْوَصْلِ) يعني ما عُذِمَ في الوصل من أجلها
لِلتَّخْلِص من التَّقاء الساكنين رُدَّه حالة الوقف لزوال الموجب لحذف ذلك
الحدوف، لأننا حذفنا الواو للتَّخْلُص من التَّقاء الساكنين فالنون موجودة، طيب! النون
حذفناها عند الوقف إذا ما الموجب لحذف الياء؟ إذا ترجع إلى ما كانت عليه.
(وَأَرْدُدْ) تقدير البيت: أَرْدُدْ فِي الْوَقْفِ إِذَا حَذَفْتَ النون الشيء الذي عُذِمَ من أجلها في
الوصل. (وَأَرْدُدْ إِذَا) قُلْنَا: (إِذَا) هذا مُتَعَلِّق بقوله: (أَرْدُدْ) و (إِذَا حَذَفْتَهَا) يعني: النون
(فِي الْوَقْفِ) هذا مُتَعَلِّق بقوله: (حَذَفْتَهَا) (فِي الْوَقْفِ) (مَا) اسم موصول بمعنى الذي:
وهذا مفعول أَرْدُدْ .. أَرْدُدْ مَا وهي موصولة واقعة على الواو والياء المحذوفتين لأجل
النون، إِذَا نُقِيسَ (مَا) هنا الموصولة بالواو والياء، لأنَّه ما حُذِفَ من أجلها إلا الواو
والياء، إِذَا رُدَّه عند الوقف.

(مِنْ أَجْلِهَا) هذا مُتَعَلِّق بقوله: (عُدِمًا)، (فِي الْوَصْلِ) كذلك مُتَعَلِّق بقوله: (عُدِمًا) إِذَا:
تقدير الكلام: مَا كَانَ عُدِمًا مِنْ أَجْلِهَا فِي الْوَصْلِ، وَأَلْفَ (عُدِمًا) للإطلاق.

إذا البيت: وَارْدُ إِذَا حَذَفَتِ النون في الوقفِ الواو والياء اللذان كَانَ عُدِمَا مِنْ أَجْلِهَا فِي الْوَصْلِ (عُدِمَا) هذا يحتمل أن المراد به ألف الاثنين، لأن (مَا) مصدقها الواو والياء وهذا لا بأس به.

وَأَبْدَلْنَهَا بَعْدَ فَتْحِ أَلِفَا ..

هذا الحكم الرابع: أَنَّمَا تُعْطَى فِي الْوَقْفِ حُكْمُ التَّنْوِينِ، التَّنْوِينُ: اضْرِبْ زَيْدًا .. رَأَيْتَ زَيْدًا، زَيْدًا قُلِبَتِ النون الساكنة وهي التَّنْوِينُ قُلِبَتِ أَلِفًا فِي الْوَقْفِ وهذا في حالة النصب، هنا كذلك في الوقف دائماً يَمُرُّ عَلَيْنَا (اعْلَمَا) قلنا هذه الألف مبدلة من نون التوكيد الخفيفة، هو هذا البيت وهذا الذي عناه (اجْعَلَا .. احْطَلَا) يعني: اجْعَلْنِ .. احْطَلْنِ، النون في حال الوقف تقلب أَلِفًا.

(وَأَبْدَلْنَهَا) يعني نون التوكيد الخفيفة (الهاء) هنا الضمير يعود على نون التوكيد الخفيفة، (وَأَبْدَلْنِ) فعل أمر مُؤَكَّد بالنون الخفيفة وهو مبني على الفت، (أَبْدَلْنَهَا) متى؟ قال: (بَعْدَ فَتْحِ) هذا متعلق بقوله (أَبْدَلْنَهَا) (أَلِفًا) هذا مفعول (أَبْدَلِ)، متى؟ قال: (وَقَفًا) ليس مطلقاً (وَقَفًا) هذا مصدر في موضع الحال يعني: واقفًا، وذلك لشَبَهِهَا بالتَّنْوِينِ .. أَشَبَهَتِ التَّنْوِينِ فَعُومِلَتْ مُعَامَلَةَ التَّنْوِينِ فِي الْوَقْفِ، (وَقَفًا) أي في حال كونك واقفًا. (كَمَا تَقُولُ فِي قِفَا قِفَا):

قِفَا نَبِكِ مِنْ ذِكْرِي ..

(قِفَا) أي (قِفَا) هنا أجرى الموقوف مجرى الموصول (كَمَا تَقُولُ فِي قِفَا قِفَا) ومنه:

(لَنَسْفَعَا) .. لَنَسْفَعَا .. لَيَكُونَنَّ .. لَيَكُونَا، تقلب النون أَلِفًا وتقف عليه كما تقف على التَّنْوِينِ. يعني: إذا وقعت النون الخفيفة بعد فتحةٍ ووقفت عليها أُبْدِلَتِ أَلِفًا نَحْوُ: اضْرِبْنِ .. اضْرِبَا .. لَنَسْفَعَا .. لَنَسْفَعَا.

قال الشَّارِحُ هنا: إِذَا وَلَّى الْفِعْلُ الْمُؤَكَّدَ بِالنون الخفيفة ساكن وجب حذف النون لالتقاء الساكنين فتقول: اضْرِبِ الرَّجُلَ، بفتح الباء، لو قال: اضْرِبِ الرَّجُلَ، ليس عندنا نون بل هو فعل مبني على السكون وحُرِّكَ بالكسر للتَّخْلُصِ مِنَ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ مِثْلَ ((قُمِ اللَّيْلُ)) [المزمل:2] أَمَّا مَا قَالَ (اضْرِبِ الرَّجُلَ) علمنا أَنَّ هَذِهِ الْفَتْحَةُ فَتْحَةُ بِنَاءٍ.

وَالْأَصْلُ (اضْرِبْنِ) فَحُذِفَتْ نون التوكيد لملاقاة الساكن وهو لام التعريف ومنه قوله (لَا تَهَيِّنِ الْفَقِيرَ) وكذلك تُحَذَفُ نون التوكيد الخفيفة في الوقف إذا وقعت بعد غير فتحةٍ أي بعد ضمة أو كسرة، حينئذٍ إذا وَقَفَ عَلَيْهَا كَذَلِكَ يُرَدُّ مَا كَانَ حَذَفَ لِأَجْلِ نون التوكيد فتقول: اضْرِبْنِ يَا زَيْدُونُ .. اضْرِبْنِ، بضم الباء، لأنَّ أَصْلَهُ: (اضْرِبُونُ) حُذِفَتْ الْوَائِلُ لِلتَّخْلُصِ مِنَ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ.

إذا وقعت على الفعل (اضْرِبُوا) بإرجاع الواو الفاعل، وفي: اضْرِبْنِ يَا هِنْدُ .. اضْرِبِي،

بإرجاع الياء، فتُحذف نون التوكيد الخفيفة للوقف وتُرَدُّ الواو التي حذفت لأجل نون التوكيد وكذلك الياء فإن وقعت نون التوكيد الخفيفة بعد فتحة أُبدِلَتْ النون في الوقف أيضاً ألفاً فتقول في: اضْرِبْ يا زَيْدٌ .. اضْرِبْ، إذا وقفت عليه، وهذا بخلاف نون التوكيد الثقيلة.

إذاً: أربعة أحكام تخالف النون الخفيفة النون الثقيلة:
الأول: أنها لا تقع بعد الألف بخلاف الشديدة .. الثقيلة.
ثانياً: لا يُؤكَّد الفعل المسند إلى نون الإناث بها البتة، لأنها تلي ألفاً.
ثالثاً: أنها تُحذف قبل ساكن.
رابعاً: تُعطى في الوقف حكم التنوين.
والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين ... !!!

عناصر الدرس

- * شرح الترجمة (مالا ينصرف) وحده
- * مقدمة في أنواع الإسم من حيث مشابته لغيره
- * شرح العلل التسع ، ووجه فرعيتهما
- * ألف التانيث
- * والوصفية والزيادة
- * والوصفية ووزن الفعل ، وحكم الوصف والطارئ.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.
أمّا بعد:

قال الناظم - رحمه الله تعالى - : (مَا لَا يَنْصَرِفُ).
أي: هذا باب ما يتعلّق بالأسماء التي لا تنصرف، وهذا الباب يتعلّق بالأسماء ولا يتعلّق بالأفعال وهو خاتمة الأبواب عند النحاة، يعني: يذكرون الأسماء كما جرى ابن مالك هنا، ويُقسِّمون الاسم إلى: مبني، ومُعَرَّب، والمُعَرَّب إلى: مُنْصَرَف، وغير منصرف، ثُمَّ إذا انتهوا من هذه القسمة شرعوا في أبواب الفعل، ولذلك سيعقد بعد هذا الباب ما يتعلّق

بإعراب الفعل المضارع، ثُمَّ ما قد يشترك أو يكون خارجاً عن المسألتين.

(مَا لَا يَنْصَرِفُ) (مَا) اسم موصول بمعنى: الذي، إذا كان الصَّرْفُ وعدمه من خواص الأسماء حينئذٍ يتعين أن نحمل (مَا) الموصولة هنا على (اسم لا ينصرف)، إذاً: أراد أن يُبين بهذا الباب الخواص المتعلقة بالاسم ما يذكّره من العلل التي يُحكّم بوجودها أن الاسم ليس مُنصرفاً.

وقوله: (مَا لَا يَنْصَرِفُ) هذا نفي، مفهومه: أن كل من سبق الأصل فيه الصَّرْفُ وهذا في الجملة، لأن ما سيذكره في هذا الباب بعضه داخلٌ فيما سبق كأفعل التفضيل، ونحو ذلك.

(مَا لَا يَنْصَرِفُ) يعني: ما لا يدخله الصَّرْفُ.

(مَا لَا يَنْصَرِفُ) اختلف في حدّه بناءً على الاختلاف في تعريف الصَّرْفُ، ولذلك قدّم الناظم هنا تعريف الصَّرْفُ، لماذا قال:

الصَّرْفُ تَنْوِينٌ أَتَى مُبَيَّنًا ... مَعْنَى بِهِ يَكُونُ الْإِسْمُ أَمْكَنًا

قصده في هذا الباب: أن يُبين الأسماء التي لا تنصرف، وإنما ذكر الصَّرْفُ وعدمه لأنّه بمعرفة الصَّرْفُ يُعرف الاسم الذي لا ينصرف، فما وجد فيه التَّنوين الذي عناه هنا فهو مُنصرف، وما لم يوجد فيه فهو غير منصرف.

إذاً: الناظم ذهب إلى أن الصَّرْفُ وعدمه هو التَّنوين، إن وجد التَّنوين المخصوص المذكور فهو اسم مُنصرف، إذا انتفى ولم يدخل الاسم التَّنوين المذكور فهو غير منصرف، ولذلك نقول: اختلف في حدّ الاسم الذي لا يَنْصَرِفُ بناءً على الاختلاف في تعريف الصَّرْفُ.

ف قيل: هو المسلوب منه التَّنوين فقط، يعني: الذي لا يدخله التَّنوين فحسب، بناءً على أن الصَّرْفُ ما في الاسم من الصَّوْت أخذاً من الصَّريف: وهو الصَّوْت الضعيف، يعني: كأنّه مشتقٌّ من شيءٍ دَلَّ على ذلك، فالصَّرْفُ مأخوذٌ من (الصَّريف) و (الصَّريف) هو الصَّوْت الضعيف، والاسم يكون في آخره صوت ضعيف: زَيْدٌ .. عَمْرُو .. خَالِدٌ، إلى آخره هذا فيه صوت.

وقيل: هو المسلوب منه التَّنوين والجر معاً يعني: لا يُحكّم عليه بكونه ممنوعاً من الصَّرْف إلا إذا سلب التَّنوين والجر معاً، وأمّا إذا سلب التَّنوين فقط حينئذٍ لا يُحكّم عليه بكونه ممنوعاً من الصَّرْف، لا بُدَّ من أن يجتمع، فإن وجد الجر فقط دون التَّنوين حينئذٍ نحكم عليه بكونه مصروفاً، لأنّ الممنوع لا بُدَّ أن يجتمع فيه في السلب: التَّنوين والجر، فإن وجد الجر دون التَّنوين حينئذٍ نحكم عليه بأنّه مصروف.

وقيل: هو المسلوب منه التَّنوين والجر معاً بناءً على أن الصَّرف هو التَّصْرُفُ في جميع التراكيب، إذاً: قولان في تفسير الممنوع من الصَّرف:

- قيل: هو المسلوب التَّنوين فقط وحده، وهذا ظاهر كلام الناظم كما سيأتي.

- وقيل: هو المسلوب من التَّنوين والجر معاً.

- وهل هذا الخلاف ينبي عليه شيء؟ قال أبو حيان: وهذا الخلاف لا طائل تحته -

يعني: لا ينبي عليه شيء البتة - إلا في الحكم على الكلمة هل هي ممنوعة أم لا فقط؟ ((في أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ)) [التين:4] (أَحْسَنِ) على القول الأول مصروفة، وعلى القول الثاني غير مصروفة، ما سُلِبَ منه التَّنوين والجر العكس (في أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ) على القول الأول: ما زال التَّنوين مسلوباً عنه، فهو ممنوع من الصَّرف، وعلى القول الثاني: هو مصروف، لأنه جُرَّ بالكسرة، فإذا جُرَّ بالكسرة حينئذٍ رجع إلى أصله وهو الصَّرف.

إذاً: ينبي عليه الحكم على الكلمة فقط، وأمّا من حيث الإعراب فيبقى على ما هو عليه (في أَحْسَنِ) نقول: اسم مجرور بـ (في) وجُرَّه كسرة ظاهرة على آخره، لكن يرد السؤال: هل هو ممنوع أم لا؟ فعلى القول الأول: لا زال ممنوعاً، لأنه وجد فيه العلتان المانعتان من الصَّرف ولم يرجع إليه التَّنوين، فحينئذٍ نحكم عليه بأنه ما زال ممنوعاً من الصَّرف، لأنَّ حقيقة الممنوع من الصَّرف: هو سلب التَّنوين، إذاً (في أَحْسَنِ) نقول: هو ممنوع من الصَّرف وإن جُرَّ بالكسرة.

وعلى القول الثاني: المسلوب منه التَّنوين والجر معاً نقول رجع إليه الكسر فحينئذٍ صار مصروفاً، وإعرابه كإعراب الأول، إذاً قوله: لا طائل تحته، المراد به: من حيث الإعراب والبناء فقط، يعني: ما يتعلّق به، لأنَّ الممنوع من الصَّرف يُجُرُّ بالفتحة، والمصروف يُجُرُّ بالكسرة، هل الخلاف هنا انبنى عليه تقدير فتحة أو كسرة؟ لم ينبي عليه، لو قيل (في أَحْسَنِ) من قال بأنه ممنوع من الصَّرف مجرور وجُرَّه فتحة مُقَدَّرَةٌ على آخره قد يُقال بأنه وجد للخلاف أثر، ولكن لَمَّا لم ينبي عليه خلاف من جهة الإعراب بالفتحة أو بالكسرة حينئذٍ نقول: الخلاف لا طائل تحته، إلا من جهة كون الكلمة هل هي مصروفة أم لا؟

إذاً: حُكِّمَ ما لا ينصرف أنّه على القول الأول: ما سُلِبَ منه التَّنوين، وعلى القول الثاني: ما سُلِبَ منه الجرُّ والتَّنوين، حكمه: أنّه لا يُنَوَّن ولا يُجُرُّ بالكسرة، يعني: على القولين -مِمَّا يُوَيِّدُ كلام أبي حيان-: أنّه على القولين يُسَلَبُ التَّنوين والجر، اتفق القولان على سلب التَّنوين، واختلفا في الجر، واتفقا على أن الممنوع من الصَّرف يُجُرُّ بالفتحة، إذاً: اتفقوا على هذا، ماذا بقي؟ بقي سلب الجر هل هو داخل في مفهوم الممنوع من

الصَّرْف أم لا؟ هذا مل التَّزاع، وأما كونه يُسَلَب الجر أيضاً فهذا محل وفاق.
إذاً: الخلاف في سلب الكسر .. عدم الكسر، هل هو داخلٌ في مفهوم الممنوع من
الصَّرْف أم لا؟ أما كونه يُسَلَب الكسر، هذا لا خلاف فيه، لكن هل هذا السلب
داخلٌ في مفهوم المنع من الصَّرْف أم لا؟ هذا محل التَّزاع بين النُّحاة.

إذاً: حُكِمَ (مَا لَا يَنْصَرِفُ) أَنَّهُ لَا يُتَوَّن وَلَا يُجَرُّ بالكسرة على القولين هذه النتيجة، على
قول ابن مالك رحمه الله تعالى: أَنَّهُ التَّنوين فقط، إذاً: لَا بُدَّ من تعليل لماذا سُلِبَ الكسر
مع كون الممنوع من الصَّرْف هو التَّنوين فحسب.

قيل: واختلِف - لم تُنْع منها الكسرة - فقليل: لِشَبِّه الفعل كما مُنِع التَّنوين، وإن لم
يكن داخلًا في مفهوم الممنوع من الصَّرْف، فلَمَّا وجد الشَّبه بالفعل أخذ حكمه، وأخذ
الحكم إنَّما يكون بسلب التَّنوين وسلب الكسرة، لأنَّ الكسرة من خصائص الأسماء
والتَّنوين من خصائص الأسماء، فلا يدخل الفعل لا تنوين ولا كسر، فلَمَّا وجد الشَّبه
مُنِع من التَّنوين فسُمِّي ممنوعاً من الصَّرْف، ومراعاةً لهذا الشَّبه كذلك سُلِب عنه
الكسرة، وهذا يؤيِّد القول الثاني.

وقيل: لئلا يُتَوَهَّم أَنَّهُ مضافٌ إلى ياء المتكلم، لأنَّه سبق أن ياء المتكلم قد تُحذف وتبقى
الكسرة دليلاً على الياء، حينئذٍ لو جُرَّ بالكسرة على ما هو عليه فقليل: مَرَزْتُ بِأَفْضَلِ،
وَأَحْمَدُ، وَإِبْرَاهِيمُ، قد يظن الظَّانُّ أَنَّهُ مضافٌ إلى ياء المتكلم، وحُذِفَت الياء وبقيت
الكسرة دليلاً عليها، فدفَعاً لهذا الوهم حينئذٍ انتَقَلَ من الجر بالكسرة إلى الفتحة.

إذاً قيل: لئلا يُتَوَهَّم أَنَّهُ مضافٌ إلى ياء المتكلم وأَمَّا حُذِفَت واجتزأ بالكسرة.
وقيل: لئلا يُتَوَهَّم أَنَّهُ مبني مثل: حَذَامٌ وَأَمْسٍ، ونحو ذلك، لأنَّ الكسرة لا تكون إعراباً
إلا مع التَّنوين: لِعَمْرٍ .. لِرَبِّدٍ، أو الألف واللام: مَرَزْتُ بِالْغَلَامِ، أو الإضافة: بِغَلَامِ رَبِّدٍ،
فلَمَّا مُنِع الكسرة حُمِلَ جُرُّه على نصبه بالفتحة كما يُنصَّب بها لاشتراكهما في الفضلية
لأن كلاً منهما فضلة، الكسر فضلة .. إعراب الفضلات، والنصب إعراب الفضلات،
حينئذٍ حُمِلَ الممنوع من الصَّرْف على المنصوب حملاً للخفض على النصب.

بخلاف الرفع فإنَّه عُمْدَةٌ، كما حُمِلَ نصب جمع المؤنَّث السالم على خفضه لذلك، فإن
أَضِيفَ الممنوع من الصَّرْف أو صَحِبَ (أَل) مُطْلَقاً، سواءً كانت مُعْرِفَةً أم زائدة إلى
آخِرِهِ جُرَّ بالكسرة اتفاقاً، وهذا قد نصَّ عليه في أول الكتاب عند قوله:

وَجُرَّ بِالْفَتْحَةِ مَا لَا يَنْصَرِفُ ... مَا لَمْ يُضَفَّ أَوْ يَكُ بَعْدَ أَلٍ رَدَفٍ

((فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ)) [التين:4] .. ((كَالْأَعْمَى وَالْأَصَمِّ)) [هود:24].
رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكًا ..

(الْيَزِيدِ) (يَزِيدِ) هذا ممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل، وهو باقٍ حينئذٍ على منع صرفه على القول الثاني، الكلام الآن في تعليل: لماذا الممنوع من الصَّرف على القول بأنه ما سلب التَّنوين، لماذا مُنِع من الكسرة أيضاً، وهو ليس داخلاً في مفهوم الممنوع من الصَّرف؟ حينئذٍ غُلِّل بهذه العلل.

وهو باقٍ حينئذٍ على منع صرفه مع دخول (أل) وإنما جُرَّ لأمن دخول التَّنوين فيه، أو مصروف لأنه دخله خاصةً من خواص الاسم هذا خلاف بين النُّحاة، والثاني هو المختار، هكذا قال السيوطي في (الجمع) وعليه السِّيرافي والزَّجاج والزَّجاجي .. (الزَّجاج) بدون ياء، والزَّجاجي.

إذا: ثُمَّ خِلافٌ فِي مَفْهُومِ الْمَمْنُوعِ مِنَ الصَّرْفِ، وَإِنْ كَانَ الْمَشْهُورُ عِنْدَ الْمُتَأَخِّرِينَ: أَنَّهُ مَا سُلِبَ التَّنوين وَالْجَرُّ مَعًا، وَهَذَا هُوَ الظَّاهِرُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.
هنا قال الناظم: (مَا لَا يَنْصَرِفُ).
الصَّرْفُ تَنْوِينٌ أَتَى مُبَيَّنًا ... مَعْنَى بِهِ يَكُونُ الْإِسْمُ أَمَكَّنَا

عرفنا أنه يقصد بهذا الباب أن يُبين الأسماء التي لا تنصرف، ودبَّح بهذا الباب بهذا البيت، لُبِّيْنَا لَنَا حَقِيقَةَ الصَّرْفِ الَّذِي هُوَ التَّنوين، وَإِنَّمَا ذَكَرَهُ فِي أَوَّلِ الْبَابِ، لِأَنَّهُ إِذَا عُرِفَ حَقِيقَةُ تَنْوِينِ الصَّرْفِ، الَّذِي هُوَ الْمَسْلُوبُ عَنِ الْإِسْمِ فَيُحَكَّمُ عَلَيْهِ بِكَوْنِهِ مَمْنُوعًا مِنَ الصَّرْفِ، إِذَا عُرِفَتْ حَقِيقَتُهُ حِينَئِذٍ مَيَّزَ الطَّالِبُ بَيْنَ الْمَمْنُوعِ وَغَيْرِهِ.
(الصَّرْفُ تَنْوِينٌ) هَذَا تَعْرِيفُهُ (الصَّرْفُ) حَقِيقَتُهُ: أَنَّهُ (تَنْوِينٌ أَتَى مُبَيَّنًا) (تَنْوِينٌ) هَذَا جِنْسٌ وَسَبَقَ أَنَّهُ فِي الْأَصْلِ: مُصَدَّرٌ (نَوَّنْتُ) أَي: أَدَخَلْتُ الْكَلِمَةَ نَوْنًا، ثُمَّ غَلَبَ حَتَّى صَارَ اسْمًا لِنَوْنٍ تَلْحَقُ الْآخِرَ لَفْظًا لَا خَطَأَ بِغَيْرِ تَوْكِيدٍ، وَسَبَقَ أَنَّ السِّيُوطِي عَرَّفَهُ فِي (الْجَمْعِ) بِأَنَّهُ: نَوْنٌ تَثْبُتُ لَفْظًا لَا خَطَأَ، وَيُطْلَقُ كَذَلِكَ عَلَى التَّصْوِيتِ: نَوْنُ الطَّائِرِ إِذَا صَوَّتَ، وَالتَّصْوِيتُ يُسَمَّى نَوْنًا، وَهُوَ مِلْحَظٌ عِنْدَ بَعْضِهِمْ فِي تَوْصِيلِ الْمَمْنُوعِ مِنَ الصَّرْفِ كَمَا سَبَقَ، فَيُطْلَقُ التَّنوين حِينَئِذٍ عَلَى شَيْئَيْنِ:

– إِدْخَالُ التَّنُونِ.

– وَعَلَى التَّصْوِيتِ.

(إِدْخَالُ التَّنُونِ) وَهُوَ فِعْلُ الْفَاعِلِ، ثُمَّ نُقِلَ هَذَا اللَّفْظُ الَّذِي هُوَ التَّنوين – فِعْلُ الْفَاعِلِ

- وجُعِلَ علماً بالغلبة على التَّنُونِ نفسها (زَيْدٌ) النون هذه بعد زيد نقول: هذا تنوين، وأصل التَّنُونِ: أنك تدخل زيد هذه النون، ثُمَّ نُقِلَ فصار علماً بالغلبة على التَّنُونِ نفسها.

ويُطلق ويراد به التَّصْوِيت: نَوَّنَ الطَّائِرَ إذا صَوَّتَ، وعليه: هل المعنيان موجودان في التَّنُونِ الزائدة هذه أم لا؟ نقول: نعم، لا بأس بهذا أن يُقال: يُلاحظ فيه إدخال التَّنُونِ، ويُلاحظ فيه أنه دالٌّ على الصَّوْتِ.

فقوله: (الصَّرْفُ تَنْوِينٌ) هنا عَيْنٌ أنه تنوين فقط، ولم يذكره معه الكسرة فدلَّ على أنَّ المراد هنا (الصَّرْفُ تَنْوِينٌ) وحده فقط دون غيره، فلا يشترك معه الكسرة، فقوله: (الصَّرْفُ تَنْوِينٌ) أي: وحده، وأمَّا الجرُّ بالكسرة فتابعٌ للتَّنُونِ، فسقوطه بِتَبَعِيَّةِ التَّنُونِ، لماذا سَقَطَ الجرُّ؟ نقول: لكون التَّنُونِ قد سقط فهو تابعٌ له، وهذا التعليل فيه نظر. فقليل: مأخوذٌ من الصَّرِيفِ أو الصَّرَفِ وهو الفضل، لأنَّ له فضلاً على غير المنصَرِفِ. إذاً الناظم هنا قال: (الصَّرْفُ تَنْوِينٌ) ولم يذكر معه الكسرة، فدلَّ على أنَّ الممنوع من الصَّرَفِ ما مُنِعَ هذا التَّنُونِ.

. أَتَى مُبَيَّنًا ... مَعْنَى بِهِ يَكُونُ الْإِسْمُ أَمْكَنًا

سبق أنَّ التَّنُونِ أنواع، والذي يكثر دخوله على الاسم أربعة، أشهرها: تنوين الصَّرَفِ، وتنوين العَوَضِ، وتنوين المقابلة، وتنوين التَّنْكِيرِ.

هذه أربعة، المعنى به هنا في هذا المقام هو تنوين الصَّرَفِ الذي يُسَمَّى: تنوين التَّمَكُّنِ، وتنوين التَّمَكِينِ، وتنوين الأَمْكِنِيَّةِ، فهي أربعة أسماء والمسَمَّى واحد، وهو اللاحق للأسماء المُعَرَّبَةِ المنصَرِفَةِ، فرقاً بين كون الاسم مُنصَرِفاً وبين كونه غير منصرف، فَمَا دخل عليه التَّنُونِ فهو مصروف، وما لم يدخل عليه التَّنُونِ فهو ممنوع من الصَّرَفِ. قلنا: هذا التَّنُونِ فائدته: يَدُلُّ على تَمَكُّنِ الاسم في باب الإعراب، وهو المعنى الذي عناه (أَتَى مُبَيَّنًا مَعْنَى) ما هو هذا المعنى؟ تَمَكُّنِ الاسم في باب الإعراب قالوا: بحيث إنه لم يشبه الحرف فَيُبْنَى ولا الفعل فيمنع من الصَّرَفِ، لأنَّ الاسم له ثلاثة أحوال:

- اسمٌ أشبه الحرف.
- واسمٌ أشبه الفعل.
- واسمٌ لم يشبه الحرف ولا الفعل.

قالوا: ما أشبه الحرف: هو ما وجد فيه واحدٌ من الأسباب الأربعة التي ذكرناها سابقاً:

بأن يوجد شبه في الاسم يُلحقه بالحرف: إمّا وضعاً، وإمّا معنىً، وإمّا افتقاراً، وإمّا استعمالاً، فواحدٌ من هذه الأمور تقتضي أن يكون الاسم قد أشبه الحرف شيئاً قوياً والقاعدة عند العرب: أن الشيء إذا أشبه الشيء شيئاً قوياً أخذ حكمه، حينئذٍ حكم على الاسم بكونه مبنياً، لماذا؟ لكونه أشبه الحرف. مثله الكلام يُقال في الممنوع من الصّرف: إذا أشبه الاسم الفعل، حينئذٍ يأخذ حكمه، في ماذا؟ قالوا: الاسم والفعل يشتركان في الرفع والنصب، إذاً: لا يُمكن أن يأخذ الاسم حكم الفعل، إلا إذا اختصّ الاسم بشيء لم يدخل على الفعل، والذي اختصّ به الفعل من حيث العدم .. عدم الدخول هو التّنوين والخفض بالكسرة، لأنّ الفعل لا يُنَوّن، لأنّ التّنوين من خصائص الأسماء، وكذلك الفعل لا يُخَفَض، لأنّ الخفض من علامات وخصائص الأسماء.

فإذا أشبه الاسم الفعل أخذ حكمه، وما هو حكم الفعل .. هل هو أنّه لا يرفع؟ لا، هل أنّه لا ينصب؟ لا، وإمّا لكونه لا يدخل عليه التّنوين ولا الخفض، فحينئذٍ يُمنع الاسم من دخول التّنوين ومن الخفض بالكسرة، متى؟ إذا أشبه الاسم الفعل شيئاً قوياً، ما وجه الشّبه؟ عرفنا أن وجه الشّبه في الاسم إذا أشبه الحرف محصوراً في أربعة، والمراد به: البناء الأصلي لا البناء العارض.

ما وجه الشّبه بين الاسم والفعل؟ قالوا: الفعل فيه علّتان فرعيتان عن الاسم، ما هما هاتان العلّتان؟ قالوا: العلّة الفرعية التي ترجع إلى اللفظ، والأخرى التي ترجع إلى المعنى، الثانية المعنوية متّفق عليها بين البصريين والكوفيين، وأمّا العلّة الأولى التي هي العلّة اللفظية الفرعية، فعند البصريين: أن الفعل مُشتقٌّ من المصدر، ومعلومٌ أن المشتق أصلٌ للمشتق منه، فحينئذٍ صار الفعل فرعاً من جهة اللفظ للاسم.

إذاً: وجد في كل فعل، كل فعل تحكم عليه بأنّه فرع من حيث اللفظ، لماذا؟ لأنّ (ضَرَبَ) هذا فرعٌ، أصله: الضَّرَبَ، (يَضْرِبُ) هذا فرعٌ أصله: الضَّرَبَ، (اضْرِبْ): هذا فرعٌ أصله: الضَّرَبَ، إذاً: صار المصدر وهو الاسم أصلاً، والفعل بسائر أنواعه فرعاً، إذاً: وجد في الفعل ما يدل على أنّه فرعٌ عن الاسم، وهذه تؤخذ بالمادة كما سبق، أي: بالحروف، هذا عند البصريين القائلين: بأن أصل الاشتقاق هو المصدر، وأمّا عند الكوفيين القائلين: بأن أصل الاشتقاق هو الفعل والمصدر فرع، حينئذٍ لا بُدّ من علّة لفظية أخرى حتى يُعلّق بها الحكم.

قالوا: كون الفعل مركّباً من الحدث والزمن، وكل فعلٍ دالٌّ على حدثٍ وزمن (ضَرَبَ)

دالٌّ على الضَّرْبِ في زمنٍ مضى، و (يَضْرِبُ) دالٌّ على حدثٍ وهو الضَّرْبُ في زمنٍ حال، و (اضْرِبْ) كذلك في المستقبل.

إِذَا: هو مرْكَب، والمصدر؟ بسيط يعني: يدلُّ على شيءٍ واحد وهو الحدث، ومعلومٌ أنَّ المرْكَب فرْعٌ عن البسيط، إِذَا: الفعل فرْعٌ عن المصدر، لكن الفرعية هنا من حيث ماذا؟ لا من حيث الاشتقاق كما قال البصريُّون وإنما من حيث كونه مرْكَباً من حدثٍ وزمن، يَرِدُ الاعتراض: بأنَّه كيف يقال - نحن نتكلَّم في العلَّة اللفظية لا المعنوية - والحدث والزمن كيف يكون دلالة الفعل عليهما باللفظ؟ هذا جوابه سهل ومعلومٌ بما سبق: وهو أنَّ الفعل يدل على المصدر بالمادة، يعني: الحروف، ويدلُّ على الزمن بالصيغة، وهاتان معلومتان من اللفظ تقرأ: ضَرَبَ، تَعَلَّمَ أنَّه على وزن (فَعَلَ) و (فَعَلَّ) هذا خاصٌّ بالفعل الماضي.

إِذَا: دَلَّ على الزمن الماضي بصيغته، وهذه معلومة من اللفظ لا من جهة المعنى، وكذلك الحدث الذي هو (الضَّرْبُ) دالٌّ عليه: ضَرَبَ، وَيَضْرِبُ، وَاضْرِبْ من جهة المادة التي هي الحروف.

إِذَا: مذهب الكوفيين مستقيم من هذه الحيثية، لا من حيثية كون المصدر أصلاً والفعل فرعاً، لأن هذا لا يقولون به، وإنما ذهبوا إلى التعليل السابق، لأنَّهم يَنْفُون ما ذهب إليه البصريُّون.

إِذَا: العلَّة اللفظية الفرعية الموجودة في الفعل دَلَّ عليها الفعل بنفسه بذاته بلفظه، وهو كونه فرعاً عن المصدر مشتقاً من المصدر، وهذا ما علَّل به البصريُّون، وكونه دالاً على حدثٍ وزمنٍ وهو ما علَّل به الكوفيُّون، ووجه التعليل هنا في الثاني: أنَّ الفعل دالٌّ على حدثٍ وزمنٍ وهو مرْكَب، والمصدر بسيط دالٌّ على شيءٍ واحد وهو الحدث ولا يدلُّ على الزمن، هذا من جهة اللفظ.

وأما من جهة المعنى فاتفق الفريقان على أنَّ كُلَّ فعلٍ لا بُدَّ له من فاعل، لأنَّه حدث وكل حدث وقع أو سيقع لا بُدَّ له من مُحدث، والمُحدث هو الفاعل في اصطلاح النُّحاة، والفاعل في اصطلاح النُّحاة لا يكون إلا اسماً، إِذَا: ثبت من جهة المعنى أنَّ الفعل فرْعٌ عن الاسم.

إِذَا: كل فعلٍ فيه علَّتَان فرعيتان: إحداهما ترجع إلى اللفظ، والأخرى: ترجع إلى المعنى، أمَّا ما كونه يرجع إلى اللفظ فعلى الصحيح أنَّه فرْعٌ عن المصدر، لأنَّه مشتقٌّ منه، ولا شكَّ أنَّ المشتق فرْعٌ عن المشتق منه، وأمَّا من حيث المعنى فكل حَدَثٍ لا بُدَّ له من

مُحدث وهو الفاعل، إذاً: كل فعل يفتقر إلى اسمٍ، إذ لا يصح أن يقال هذا فعلاً لا فاعل له.

إذاً: وجد في الفعل عِلَّتَان: إحداهما ترجع إلى اللفظ والأخرى ترجع إلى المعنى، إذا وجد في الاسم عِلَّتَان فرعيتان، إحداهما: ترجع إلى اللفظ، والأخرى: ترجع إلى المعنى، إذاً: جنس بجنس، يعني: مُطلق عِلَّة مع خصوص عِلَّة، يعني: لا يُنظر إلى كون العِلَّة الفرعية الموجودة في الاسم أنه مُشتق منه وأنه فرعٌ عن المصدر كما هو الشأن في الفعل، لأنَّ الاسم لا يشتق هذا الأصل فيه، وكذلك لا يلزم أن يكون له فاعل.

فإذا وجد في الاسم عِلَّتَان فرعيتان: إحداهما ترجع إلى اللفظ، والأخرى: ترجع إلى المعنى، حكمنا على الاسم بكونه قد أشبه الفعل، ما وجه الشبهة؟ نقول: وجد فيه عِلَّتَان فرعيتان: إحداهما ترجع إلى اللفظ والأخرى ترجع إلى المعنى، هل يُشترط أن تكون نفس العِلَّة هي الموجودة في الفعل أو مُطلق عِلَّة؟ مُطلق العِلَّة، لأنَّ العِلل المذكورة في الاسم: اَجْمَعُ وَزَنُ عَادِلًا أَنْتَ بِمَعْرِفَةٍ ... رَكِبَ وَزِدْ عُجْمَةً فَالْوَصْفُ قَدْ كَمَلَا

ليس فيها كونه مشتقاً من المصدر، وليس فيها كونه مشتقاً إلى الفاعل، إذاً: لم توجد فيه خصوص العِلَّتَيْن الموجودتين في الفعل، وإنما المراد الشبهة في مطلق العِلَّة فحسب، حينئذٍ نقول: وجد في الاسم عِلَّتَان فرعيتان، وسيأتي شرح هذا في كلام الشيخ هنا. فحينئذٍ نقول: إذا أشبه الاسم الفعل أخذ حكمه، إذا وجد في الاسم عِلَّتَان نقول: أشبه الاسم الفعل في وجود عِلَّتَيْن فرعيتين، فيأخذ حكمه، وما هو حكم الفعل؟ سلب التَّنوين والحذف بالكسرة، حينئذٍ يُمنع الاسم من التَّنوين ومن الحذف بالكسرة: مَرَرْتُ بِأَحْمَدَ، نقول: (أَحْمَدَ) هذا ممنوع من الصَّرف، لماذا مُنِع من الصَّرف؟ لأنه أشبه الفعل في وجود عِلَّتَيْن فرعيتين: إحداهما ترجع إلى اللفظ والأخرى ترجع إلى المعنى، أخذ حُكْم الفعل في كونه لا يُنَوَّن فيقال: (بِأَحْمَدَ) ولا يصح أن يُقال: (بِأَحْمَدِ) وكذلك مُنِع الحذف بالكسرة فيقال: (بِأَحْمَدَ) ولا يُقال: (بِأَحْمَدِ) لأنَّ التَّنوين لا يدخل الفعل، وكذلك الحذف لا يدخل الفعل، هذا النوع الثاني وهو: ما أشبه الفعل فأخذ حكمه.

النوع الثالث: وهو الذي ليس من الأوَّل ولا من الثاني، يعني: اسمٌ خالصٌ من شبه الحرف ومن شبه الفعل، خالص .. أعلى الدَّرَجَات، لأنه ليس فيه شائبة الحرف، وليس فيه شائبة الفعل، فحينئذٍ نُؤن: بتنوين الصَّرف، والتَّمكين، والأمكنة، والتَّمكُّن، والمعنى واحد ليست أربعة أنواع .. أربعة أسماء والمسمَّى واحد، لماذا نُؤن بهذا؟ قالوا: هذا التَّنوين وضع ليدلَّ على هذا المعنى، وهو: أنه لم يُشبه الحرف فينبى، ولا الفعل فيُمنع

من الصَّرف، وهو الذي عناه بقوله: (أتى) هذا التَّنوين الصَّرف:

.....

أتى مُبَيَّنًا ... مَعْنَى بِهِ يَكُونُ؟ لِاسْمٍ أَمْكَنَّا

(أَمْكَنَّا) في باب الإعراب، ما وجه تَمَكُّنه في باب الإعراب؟ نقول: الاسم على ثلاثة أنواع:

اسم مبني لكونه أشبه الحرف، واسم مُعَرَّب لَكُنْه نقص بَعْضِ إعرابه، وهو المتمكِّن غير الأمكن، وقسم ثالث: مُعَرَّب كذلك، لَكُنْه مُتَمَكِّن في باب الإعراب، وهو: المتمكِّن الأمكن، فحينئذٍ نقول: أُعْطِيَ هذا النوع الثالث هذا التَّنوين ليدل على هذا المعنى، فمنذ أن تقرأ: زَيْدٌ .. عَمْرًا .. خَالِدًا، إلى آخره تقول: هذا التَّنوين تنوين صرف، يعني: أَنْ: زَيْدٌ وَخَالِدٌ لم يشبه الحرف فيبني، ولا الفعل فيمنع من الصَّرف. هذا مُرَادُه بقوله: (أتى) أي: هذا التَّنوين (مُبَيَّنًا) حال كونه مُوضَّحًا وكاشفًا (مَعْنَى) ما هو هذا المعنى؟ المعنى: هو عَدَمُ مشابَهته للحرف والفعل.

(يَكُونُ الْإِسْمُ بِهِ أَمْكَنًا) أي: بهذا التَّنوين، فدلَّ على أَنَّهُ أَمْكَنٌ وَمُتَمَكِّنٌ ومصروفٌ، ما هي أسمائه؟ تنوين الصَّرف .. تنوين الأَمْكَنِيَّة .. تنوين التَّمَكُّنِ والتَّمَكِّنِ، فهو إذا وجد فيه هذا النوع حينئذٍ حَكَمْنَا عليه بكونه مُتَمَكِّنًا في باب الإعراب.

(الصَّرفُ تَنْوِينٌ أَتَى مُبَيَّنًا) (تَنْوِينٌ) هذا جنس شمل الأنواع الداخلة على الاسم: تَنْوِينُ المقابلة، وتَنْوِينُ العوض، وتَنْوِينُ الصَّرف، وتَنْوِينُ التَّكْثِيرِ.

(أتى مُبَيَّنًا) هذا فَصْلٌ أَخْرَجَ به ما سوى المعرَّب عنه بالصَّرف، يعني: ما لا يُعَبَّرُ عنه بالصَّرف وهو المقابلة والتَّكْثِيرُ، والعوض خرج بقوله (أتى) أي: ذلك التَّنوين (مُبَيَّنًا) هذا حالٌ من فاعل (أتى) (مَعْنَى) هذا مفعولٌ به لـ (مُبَيَّنًا) (بِهِ يَكُونُ الْإِسْمُ أَمْكَنًا) يَكُونُ بِهِ، أي: بهذا التَّنوين .. بدخوله (الاسمُ يَكُونُ أَمْكَنًا) الألف للإِطلاق و (أَمْكَنًا) هذا اسم تفضيل مِنْ: مَكَّنَ مَكَانَةً إذا بَلَغَ الغاية في التَّمَكُّنِ، لا مِنْ: تَمَكَّنَ، لأنَّه أَفْعَلُ تفضيل، وأفْعَلُ التفضيل اشتقاقه من غير الثلاثي المجرَّد شاذ.

حينئذٍ (أَمْكَنَ) وهو الذي جرى عليه النُّحَاة لا نقول أَنه من (تَمَكَّنَ) وإِنَّمَا نقول هو من (مَكَّنَ) مكانة إذا بَلَغَ الغاية في التَّمَكُّنِ، لا مِنْ (تَمَكَّنَ) خِلَافًا لِأَيِّ حَيَّانٍ ومن وافقه، لأنَّ بناء اسم التفضيل من غير الثلاثي المجرَّد شاذ و (تَمَكَّنَ) هذا شاذ .. هذا ليس ثلاثيًا مُجَرَّدًا.

إذاً: الناظم هنا نصَّ على أنَّ الصَّرْف هو التَّنوين وحده، حينئذٍ مذهب ابن مالك هنا في هذا المتن: أنَّ الممنوع من الصَّرْف: هو ما مُنِع التَّنوين فحسب، ما ذكره الناظم: من أنَّ الصَّرْف هو التَّنوين، قيل: هو مذهب المحقِّقين، يعني: المتأخِّرين، لوجوه منها:

– أنَّه مطابق للاشتقاق من الصَّرِيف الذي بمعنى (الصوت) إذ لا صوت في آخر الاسم إلا التَّنوين، إذاً: هذا بناءً على الخلاف: هل هو مُشتقٌّ من الصَّرِيف، أو من الصَّرْف؟ من قال من الصَّرِيف حينئذٍ اختصَّه بالتَّنوين، من قال من الصَّرْف وهو الأفضل بمعنى الفضل، حينئذٍ لا يلتزم ما ذكره الناظم.

– ومنها: أنَّه متى اضطرَّ شاعرٌ إلى صَرَف المرفوع أو المنصوب نَوَّنه، وقيل: صَرَف الممنوع من الصَّرْف، مع أنَّه لا جَرَّ فيه، وقيل: الصَّرْف هو الجرُّ والتَّنوين معاً، إذاً: قولان للثَّحاة، وإن كان المشهور أنَّه قد يُطلق تنوين الصَّرْف على غير ما ذُكر، لكن إذا جيء إلى تحييص المصطلحات فيختص هذا النوع بما ذكره الناظم هنا.

قيل: تخصييص تنوين التَّمَكِّين بالصَّرْف هو المشهور، وقد يُطلق الصَّرْف على غيره من تنوين التَّنْكِير والعَوْض والمقابلة، ويُستثنى نحو: مُسْلِمَاتٍ، فإنه مُنصَرَفٌ مع أنَّه فاقدٌ للتَّنوين المذكور، وهذا قد سبق بيانه، إذاً الصَّرْف: هو التَّنوين الدالُّ على معنًى يَكُونُ الاسمُ به أَمَكَّن، وذلك المعنى: هو عدم مشابَهته للحرف ولل فعل ك: زَيْدٍ، وفَرَسٍ. وغير المنصَرَف، ما هو غير المنصَرَف؟ هو الفاقِد لهذا التَّنوين ما عدى (مُسْلِمَاتٍ) ونحوها، ممَّا كان التَّنوين فيه تنوين مقابلة وليس تنوين صرفٍ.

قال الشارح هنا: الاسم إن أشبه الحرف سُمِّي مَبْنِيًّا وغير مُتَمَكِّن، وإن لم يُشبه الحرف سُمِّي مُعَرَّباً أو مُتَمَكِّناً وعليه الاسم قسمان:

مُتَمَكِّن وغير مُتَمَكِّن (غير المُتَمَكِّن) الذي خرج بالكلية عن باب الإعراب، لأنَّ القسمة ثنائية ولا ثالث لها: إمَّا مَبْنِي، وإمَّا مُعَرَّب، فإذا لم يكن مُعَرَّباً بالكلية حينئذٍ صار مَبْنِيًّا، ولذلك يُعَبَّر عنه: بأنَّه غير مُتَمَكِّن، يعني: لا حَظَّ له ولا نصيب من الإعراب، والمُعَرَّب هو المُتَمَكِّن مُتَمَكِّنٌ في الجملة، ثُمَّ هذا المُتَمَكِّن على قسمين:

– أحدهما: ما أشبه الفعل ويسمَّى: غير مُنصَرَف، ومُتَمَكِّناً غير أَمَكَّن، سبق أن المراد ب: (أَمَكَّن) أنَّه مأخوذ من (مَكَّن) لا من (تَمَكَّن) خلافاً لأبي حيَّان، إذاً: هذا يُسمَّى ماذا؟ أشبه الفعل، ثُمَّ هو مُتَمَكِّن، لكنَّه غير أَمَكَّن، بمعنى أنَّه مُعَرَّب، والإعراب إمَّا يكون بالرفع والنصب والخفض، والرفع يكون بالضمة، والنصب يكون بالفتحة، والخفض يكون بالكسرة.

وهذا النوع أعطِي الضمّة في الرفع، والفتحة في النصب، لكنّه سلب الكسرة مع أنّه يستحقّها، لأنّه اسمٌ، حينئذٍ صار مُتَمَكِّنًا في باب الإعراب، لأنّه مُعَرَّبٌ غير أمكّن لفقده النوع الثالث وهو الكسرة، هو مجرور لكنّه بغير كسرة.

- والثاني: ما لم يُشَبَّه الفعل، ويُسمّى: مُنْصَرِفًا وَمُتَمَكِّنًا أمكّن، وعلامة المنصرف: - أن يُجَرَّ بالكسرة مع الألف واللام: مَرَزْتُ بِالْغُلَامِ، وبالإضافة: مَرَزْتُ بِالْغُلَامِ زَيْدٍ، وبدون (أل) و (الإضافة): مَرَزْتُ بِالْغُلَامِ.
- وأن يدخله الصّرف: وهو التّنوين الذي لغير مقابلة أو تعويض، لأنّ المقابلة إنّما يكون في جمع المؤنّث السالم، وهو مُنْصَرِفٌ كذلك، أو تعويض وهذا يكون في المصروف وغير المصروف كذلك، كما سيأتي في: جَوَارٍ وَغَوَاشٍ، الدّالّ على معنى يستحق به الاسم أن يُسمّى: أمكّن، وذلك المعنى هو عدم شبهه الفعل نحو: مَرَزْتُ بِالْغُلَامِ، إلى آخره.

واحترز بقوله: لغير مُقَابِلَة: من تنوين: أَذْرِعَاتٍ ونحوه، فإنّه تنوين جمع المؤنّث السالم، وهو يصطحب غير المنصرف، قلنا: أَذْرِعَاتٍ، هذا ممنوع من الصّرف ودخله التّنوين، نقول: اجتمع معه التّنوين لكونه ليس تنوين الصّرف، والذي يُمنع منه الممنوع من الصّرف هو تنوين الصّرف، وهذا ليس بتنوين صرف، مثله مثل العوض: جَوَارٍ وَغَوَاشٍ وَلِيَالٍ، نقول: هذه ممنوعة من الصّرف وهي مُنَوَّنَة، لكن ليس المراد هنا التّنوين هو تنوين الصّرف وإنّما تنوين العوض، إذّا: تنوين العوض والمقابلة قد يُجامع الممنوع من الصّرف، بمعنى أنّه يدخل عليه.

حينئذٍ: إذا وجد أَذْرِعَاتٍ، ومُسْلِمَاتٍ، لا نقول: بأنّه غير ممنوع من الصّرف لوجود التّنوين، نقول: لا، هذا التّنوين ليس هو تنوين الصّرف الذي يُحْكَم على الممنوع من الصّرف بكونه ممنوعاً من الصّرف بسببه، ليس هو هذا التّنوين، لأنّه لا يدلّ على تَمَكُّن الاسم في باب الإعراب، وإنّما هو في مُقَابِلَة نون جمع المذكر السالم، كذلك العوض: عَوْضٌ عن كلمة .. عَوْضٌ عن حرفٍ .. عَوْضٌ عن جملة، هذا التّنوين قد يدخل الممنوع من الصّرف ويدخل المصروف.

إذّا: (بغير مُقَابِلَة) احترز به من تنوين: أَذْرِعَاتٍ، (أو تعويض) احترز به من تنوين: جَوَارٍ وَغَوَاشٍ ونحوهما، فإنّه عَوْضٌ من اليباء والتقدير: جَوَارِيٌّ وَغَوَاشِيٌّ كما سيأتي، وهو يَصْطَحِبُ غير المنصرف، يعني: تنوين التعويض عن حرفٍ وعن كلمة أو عن جملة، يَصْطَحِبُ غير المنصرف كهذين المثالين.

وأما المنصَرَف فلا يدخل عليه هذا التَّنوين، يعني: تنوين العَوَض، إن كان يعني به ما كان عَوَضاً عن حرفٍ قد يُسَلَّم له، وأما إن كان المراد به جنس تنوين العوض فلا يُسَلَّم له، لأنَّه سبق معنا: أنَّ (كُلَّ وبعض) التَّنوين فيها عن عَوَض و (كُلَّ وبعض) لا شَكَّ أنَّهما مصروفان.

إذاً قوله: (وأما المنصَرَف فلا يدخل عليه هذا التَّنوين) هذا فيه تفصيل، وإن كان بعضهم ذهب إلى أنَّ التَّنوين في (قاضٍ) ونحوه، تنوين عَوَض وليس بتنوين صرف، والصواب: أنَّه تنوين صرفٍ.

ويُجَرُّ بالفتحة إن لم يُصَفِّ، أو لم تدخل عليه (أَل) يعني: الممنوع من الصَّرَف هو الذي يُجَرُّ بالفتحة نيابةً عن الكسرة، وهذا مُقَيَّد إذا لم تدخل عليه (أَل) أو (يُصَفِّ) والصَّواب في التعليل هنا: بكونه لم تدخل عليه (أَل) أو (يُصَفِّ) نقول: لأنَّ الاسم هنا إنما سُلِبَ الحُفْض بالكسرة وأُعْطِيَ الفتحة لأنَّه أشبه الفعل، فإذا أشبه الفعل حينئذٍ صار له بعدُ عن الاسم، وإذا كان كذلك فإذا اتَّصل به ما هو من خصائص الأسماء ولا يدخل على الأفعال حينئذٍ ضَعُفَ الشَّبه، فإذا أَضِيفَ حينئذٍ نقول: وجد فيه شَبَهٌ بالفعل لكنَّه ليس قوياً، كما هو الشأن في ما إذا وجد في الاسم شَبَهٌ بالحرف، قلنا: قد يكون في الاسم شَبَهٌ بالحرف لكنَّه ليس قوياً، وحينئذٍ لا يَسْتَلْزِمُ بناءه، وأما إذا كان قوياً فحينئذٍ نقول: هذا يستلزم البناء.

وقلنا هناك: أنَّ (أَيًّا) بجميع أحوالها لا تكون مَبْنِيَّةً إلا في بعض الأحوال، وسبب ذلك أنَّها مُلَازِمَةٌ للإضافة، والإضافة من خصائص الأسماء، إذا: ضَعُفَ الشَّبه: لَشَبَهٍ مِنَ الْحُرُوفِ مُدْنِي ..

هنا كذلك: قد يوجد الشَّبه بالفعل لكنَّه ليس قوياً، متى؟ إذا دخل على الاسم الذي وجد فيه علَّتَانِ دخل عليه ما هو من خصائص الأسماء، وهو (أَل) و (الإضافة) حينئذٍ يردُّه إلى أصله وهو الجرُّ بالكسرة، ولذلك الصواب: أنَّه مصروف، لأنَّه دخل عليه ما هو من خصائصه.

ويُجَرُّ بالفتحة نيابةً عن الكسرة إن لم يُصَفِّ، أو لم تدخل عليه (أَل): (مَرَرْتُ بِأَحْمَدَ) الباء حرف جر، و (أَحْمَدَ) هذا اسمٌ ممنوع الصَّرَفِ مجرورٌ بالباء، وجرُّه فتحة ظاهرة على آخره نيابةً عن الكسرة، لأنَّه ممنوع من الصَّرَفِ للعلمية ووزن الفعل، إذا: وجد فيه علَّتَانِ.

فإن أَضِيفَ أو دخلت عليه (أَل) ضَعُفَ شَبَهه بالفعل فَجَرُّ بالكسرة على الأصل،

فتقول: مَرَرْتُ بِأَحْمَدَكُمْ وبِالْأَحْمَدِ (بِأَحْمَدِكُمْ) من باب المثال فقط وإلا الاسم لا يُصَاف
أو (بِالْأَحْمَدِ) كذلك (أَلْ) لا تدخل على الأعلام.

وإنما يُنْعَى الاسم من الصَّرْف إذا وَجِدَ فيه عِلَّتَانِ من عِلَلٍ تَسَعٍ، أو واحدة منها تقوم
مقام العِلَّتَيْنِ، والعلل التَّسَعُ يجمعها قوله:

عَدْلٌ وَوَصْفٌ وَتَأْنِيثٌ وَمَعْرِفَةٌ ... وَعُجْمَةٌ ثُمَّ جَمْعٌ ثُمَّ تَرْكِيبٌ
وَالثُّنُونُ زَائِدَةٌ مِنْ قَبْلِهَا أَلْفٌ ... وَوَزْنٌ فِعْلٌ وَهَذَا الْقَوْلُ تَقْرِيبٌ

والأحسن من هذا البيت المشهور:

اجْمَعْ وَزْنَ عَادِلًا أَنْتَ بِمَعْرِفَةٍ ... رَكِّبْ وَزْدَ عُجْمَةً فَالْوَصْفُ قَدْ كُمَلَا

هذه كُلُّهَا عِلَلٌ: منها ما هو راجعٌ إلى اللفظ، ومنها ما هو راجعٌ إلى المعنى.

الذي يرجع إلى المعنى عِلَّتَانِ فقط: العلمِيَّةُ والوصفيَّةُ، هاتان عِلَّتَانِ معنويَّتَانِ: الأولى
(الوصفيَّةُ) والثانية (العلمِيَّةُ) وكلُّ منهما فرع، وجه فرعيَّة (الوصفيَّة) أَنَّ الوصف مُفْتَقِرٌ
إلى موصوف، إذا كان كذلك صار الموصوف أصلاً والوصف فرعاً، مثل القول في الفعل
لكونه مُفْتَقِراً إلى اسمٍ .. إلى محدثٍ .. إلى فاعل، والفاعل لا يكون إلا اسماً، إذا قلت:
هذا صفة حينئذٍ يستلزم أن يكون له موصوف، فكل صفة مُفْتَقِرَةٌ إلى موصوفٍ، أين
يظهر أثرها .. أين يَتَعَلَّقُ هذا المعنى .. بماذا يَرْتَبِطُ؟ لا بُدَّ له من موصوفٍ يكون مُتَعَلِّقاً
بهذه الصفة.

إذا: الصِّفَةُ مُفْتَقِرَةٌ إلى موصوف فصارت (الوصفيَّة) فرعاً بهذا الاعتبار، فهي معنًى من
المعاني، و (العلمِيَّة) كذلك فرع، لأنَّ العِلْمَ معرفة، والأصل في الاسم: التَّنْكِيرُ، إذا: إذا
وَجِدَ الاسم معرفةً، نقول: هذا فرعٌ عن أصلٍ وهو كونه نكرة.

إذا: هاتان عِلَّتَانِ ترجعان إلى المعنى، وأما كون العدل فرعاً فلأنَّ العدل خلاف الأصل،
وسببُي أَنَّهُ: هو تحويل الاسم من حالةٍ إلى حالةٍ أخرى مع بقاء المعنى الأصلي، مثاله:
عُمَرُ (عُمَرُ) هذا معدولٌ عن (عَامِرٍ) الأصل: (عَامِرٌ) و (عُمَرُ) معدول، إذا: أيُّهما
أصلٌ وأيُّهما فرع؟ لا شك أن (عَامِرٌ) المعدول عنه هو أصل، و (عُمَرُ) المعدول هذا
فرع، إذا صار العدل فرعاً من هذه الحيثية.

كذلك (أَحَادٌ) و (مَوْحَدٌ) و (ثَنَاءٌ) و (مُتَنًى) كُلُّهَا معدولة عن (واحدٍ .. واحدٍ) و
(اثنين .. اثنين) وكذلك: (مَثَلَتْ وَمَرَبَعٌ) كما سبأني، إذا: العدل فرعٌ من هذه الحيثية:

أنَّه يستلزم معدولاً عنه، سواء كان ملفوظاً به موجوداً في لسان العرب، أو كان مُقدَّراً.
(وَوَصَّفَ) عرفنا (الوصفية) أنَّها علَّةٌ معنويَّة، وأنَّها مفتقرة إلى موصوفٍ، وهذا وجه كونها فرعاً.

(وتأنيثٌ) إذا وجد في الاسم علَّةٌ وهي كونه مؤنثاً، نقول: هذه العلَّةٌ سواء كانت لفظية أو معنويَّة هذه العلَّةُ فرعية، لأنَّ الأصل: التذكير، فالمذكَّر أصل والمؤنَّث فرع، فإذا وجد الاسم مؤنثاً قلنا هذه علَّةٌ فرعية، فرعاً عن المذكَّر، لأنَّ التذكير هو الأصل.
(ومعرفةٌ) المراد بالمعرفة هنا (العلميَّة) وسبأني لماذا اختصَّ العلم فقط دون سائر المعارف في هذا الباب، (معرفةٌ) إذا: (العلميَّة) فرعٌ، لأنَّ الأصل: هو التَّكْثِيرُ.

(وعُجمَةٌ) وهو أن يكون اللفظ على الأوضاع الأعجميَّة، وهذا واضحٌ بين، لأنَّ العربي الفصيح، أو العربي مُطلقاً، إذا أراد أن يتكلَّم فالأصل: أنَّه يتكلَّم بلسانه .. أن يأتي بكلامٍ عربيٍّ من مُسند ومُسند إليه، وكلُّ من الكلمتين عربيَّتين، فإذا استعمل ما ليس بعربي، حينئذٍ نقول: هذا عدولٌ عن أصلٍ إلى فرع، فإذا استعمل كلمةً أعجميَّةً نقول الأصل: أنَّه يستعمل كلمةً عربيَّة، هذا وجه الفرعية.

(ثمَّ جَمْعٌ) لا شكَّ أنَّه فرعٌ عن المفرد، فالأصل في الاسم: أن يكون مفرداً، فإذا جاء جمعاً قلنا: هذا فرعٌ إذا وجد فيه علَّةٌ فرعية.
(ثمَّ تَرْكِيبٌ) والمراد به: المُركَّب المُرجَّح كما سيأتي، المُركَّب المُرجَّح: بَعْلَبَكَّ، وَحَضَرَمَوْتَ، وَسَيَوِيه، ونحو ذلك، حينئذٍ إذا كان الاسم مُركَّباً قلنا: هذه علَّةٌ فرعية والأصل: عَدَمُ التَّركِيبِ.

وَالْتُونُ زَائِدَةٌ مِنْ قَبْلِهَا أَلِفٌ ..

يعني: أن الألف والتون يكونان زائدتين، حينئذٍ المزيد عليه دون زيادة أصلٍ لِمَا زيد، ف: (عُثْمَانُ) الألف والتون زائدة، وأصل الكلمة مُؤلَّفة من: عين، وطاء، وميم، حينئذٍ نقول الأصل: عدم الزيادة فما زيد عليه صار فرعاً.

(وَوُزْنٌ فِعْلٌ) إذا كان الاسم على وزنٍ من أوزان الفعل نقول: هذا فرعٌ، لماذا الفرعيَّة ثبتت هنا؟ لأنَّ الاسم الأصل فيه: أن يكون على وزنٍ خاصٍ به، والفعل الأصل فيه: أن يكون على وزنٍ خاصٍ به، حينئذٍ: إذا جاء الاسم على وزنٍ لا يختصُّ به وإنما جاء على وزنٍ يختصُّ بالفعل، حينئذٍ نقول هنا: جاء على فرعٍ، فالأصل في الاسم أن يكون على وزنه هو الخاص به، فإذا جاء على وزنٍ لا يختصُّ به حينئذٍ نقول: عدل عن أصلٍ إلى فرع وهو كونه على وزن الفعل.
(وهذا القولُ تقريُّبٌ) وهذا الشرح مبسَّط.

حينئذٍ نقول: هذه العلل التسعة إذا وجد منها اثنتان إحداهما ترجع إلى اللفظ والأخرى ترجع إلى المعنى، ثبت كون الاسم ممنوعاً من الصَّرف، وحُصِرَت العِلَّةُ المعنويَّةُ في اثنين لا ثالث لهما وهما (العلميَّةُ والوصفيَّةُ) وما يقوم مقام عِلَّتَيْنِ منها اثنان فقط، وهما: أَلِفُ التَّأْنِيثِ مُطْلَقاً والجمع المتناهي، أَلِفُ التَّأْنِيثِ مُطْلَقاً سواءً كانت مقصورة أو ممدودة .. اسماً .. عَلَماً .. أم نكرة .. معرفة إلى آخره كما سيأتي، أو الجمع المتناهي ك: مَسَاجِدَ وَمَصَابِيحَ، وهو ما كان على وزن (مَفَاعِل) أو (مَفَاعِيل).

إذاً: الاسم إذا وجد فيه عِلَّتَانِ تدلُّ على أنه فرعٌ، وكانت إحدى العِلَّتَيْنِ راجعةً إلى اللفظ والأخرى راجعةً إلى معناه، فحينئذٍ نحكم عليه بكونه قد أشبه الفعل، إذاً: هذه كُلُّهَا عِلَلٌ سيذكرها الناظم عِلَّةً عِلَّةً، وبعد أن ننتهي منها نأخذ حكمها من حيث التنكير والتعريف.

قال:

فَأَلِفُ التَّأْنِيثِ مُطْلَقاً مَنَعٌ ... صَرَفَ الَّذِي حَوَاهُ كَيْفَمَا وَقَعَ

هذا ما يقوم فيه عِلَّةٌ مقام عِلَّتَيْنِ، وليس المراد عِلَّتَانِ مقام عِلَّتَيْنِ بالفعل، وإنما يُنْظَرُ إلى هذه العِلَّةِ من جهتين: إحدى الجهتين ترجع إلى اللفظ، والأخرى ترجع إلى المعنى، فحينئذٍ بالتَّطْرِيقِ بالاعتبارين جعلوا هذه العِلَّةَ قائمة مقام عِلَّتَيْنِ.

ثمَّ اعلم أنَّ تسميتهم (عِلَّةً) هذا من قبيل المجاز فحسب، يعني إذا قيل: عِلَّتَانِ، يعني: سببان قاما بالاسم، هذان السببان هو عِلَّةٌ واحدة، فإذا قيل مُنَعٌ للعلميَّةِ ووزن الفعل، العلميَّةُ جزء عِلَّةً، ووزن الفعل جزء عِلَّةً، وإنما أطلق على كل واحدٍ من هذين اللفظين أنَّه عِلَّةٌ من باب التَّوَسُّعِ والمجاز.

(فَأَلِفُ) الفاء هذه فاء الفصيحة (أَلِفُ التَّأْنِيثِ مُطْلَقاً مَنَعٌ)، (التَّأْنِيثِ) سيأتي أنَّ له علامة:

عَلَامَةُ التَّأْنِيثِ تَاءٌ أَوْ أَلِفٌ ... وَفِي أَسَامٍ قَدَرُوا التَّاءَ كَالْكَتِفِ

(فَأَلِفُ التَّأْنِيثِ) مِمَّا يُعْرَفُ بِهِ أَوْ يُحْكَمُ بِهِ عَلَى كَوْنِ الْفَرْقِ مُؤَنَّثاً، حينئذٍ: إذا وجد الاسم محتوماً بـ (أَلِفُ التَّأْنِيثِ مُطْلَقاً) كما قال النَّاطِمُ (مُطْلَقاً) يعني: مقصورةً كانت أو ممدودة، حينئذٍ حَكَمْنَا عَلَى الْاسْمِ بِكَوْنِهِ مَمْنُوعاً مِنَ الصَّرفِ، فَيُسَلَّبُ مِنْهُ التَّنْوِينُ والخفض بالكسرة (مُطْلَقاً مَنَعٌ) يعني: دون تفصيل، فكل اسم محتوم بأَلِفِ التَّأْنِيثِ ك: حُبْلِي، وَسَلَمَى المقصورة، أو الممدودة ك: خَضْرَاءَ، وَحُمْرَاءَ، وَصَفْرَاءَ، وَصَخْرَاءَ ونحو ذلك، حَكَمْنَا عَلَيْهِ بِكَوْنِهِ مَمْنُوعاً مِنَ الصَّرفِ، لقيام هذه الألف في الموضعين مقام

العلتين، إحداهما ترجع إلى اللفظ والأخرى ترجع إلى المعنى.

(فَالِفُ التَّائِيْثِ مُطْلَقًا) (مُطْلَقًا) هذا حال من الضمير في (مَنْعَ) العائد على المبتدأ (أَلِفُ) هذا مبتدأ وهو مضاف و (التَّائِيْثِ) مضاف إليه، (مَنْعَ) فعل ماضي والفاعل ضمير مستتر يعود على (أَلِفُ التَّائِيْثِ) وذكره باعتبار كونه أَلِفًا ولم يقل (مَنْعَتْ) وإنما قال (مَنْعَ) دليل على أنه راعى فيه الحرف.

(فَالِفُ التَّائِيْثِ مَنْعَ مُطْلَقًا) هذا حال من الضمير المستتر "فاعل" العائد على المبتدأ، (صَرَفَ) هذا مفعول به (صَرَفَ الَّذِي حَوَاهُ) (الَّذِي حَوَى) بمعنى جمع (صَرَفَ الَّذِي) ما إعراب (الَّذِي)؟ (صَرَفَ) مضاف و (الَّذِي) مضاف إليه، لكنّه في المعنى صفى لموصوفٍ محذوف (صَرَفَ الإِسْمَ الَّذِي حَوَاهُ) يعني: ما هو فيه (الَّذِي حَوَاهُ) يعني: ما هو فيه (الَّذِي حَوَاهُ) (صَرَفَ) فيه ضميران هنا (حَوَى) ضميرٌ مستتر وضميرٌ بارز، الضمير المستتر هذا يعود على الموصول الذي قلنا صفةً للاسم، والبارز يعود على أَلِفِ التَّائِيْثِ كأنه قال: صَرَفَ الإِسْمَ الَّذِي حَوَى ذلك الاسم الألف .. أَلِفِ التَّائِيْثِ، فالاسم: صَحْرَاءُ حَوَى ذلك الألف، يعني اتَّصَلَتْ به الألف فهو جامعٌ لها.

(كَيْفَمَا وَقَعَ) (كَيْفَمَا) اسم شرطٍ على مذهب الكوفيين و (وَقَعَ) هذا فعل الشرط والجواب محذوف دلّ عليه قوله (مَنْعَ) والتقدير (كَيْفَمَا وَقَعَ أَلِفُ التَّائِيْثِ) الجواب: (مَنْعَ صَرَفَ الَّذِي حَوَاهُ) يعني: حَوَى ذلك الاسم ذلك الألف، أو أنّ الضمير وقع للاسم الَّذِي حَوَى الألف التَّائِيْثِ، وتقدير الجواب على هذا (كَيْفَمَا وَقَعَ امْتَنَعَ صَرَفُهُ). وهنا تعميم (كَيْفَمَا وَقَعَ) يعني كَيْفَمَا كان حال الاسم مع تلك الألف سواء كان اسماً نكرة أو معرفة .. مفرداً أو جمعاً مطلقاً بدون استثناء، كُلُّ مَا كان اسماً واتَّصَلَتْ به هذه الألف فاحكم عليه بكونه ممنوعاً من الصَّرَفِ سواء وقع نكرة كـ (ذِكْرًا وصَحْرَاءَ) أو معرفة كـ (رَضْوَى وزَكْرِيَاءَ) يعني: علم مفرداً كما مر أو جمعاً كـ (جَرْحَى وأَصْدِقَاءَ وأنصَبَاءَ) اسماً كما مر أو صفةً كـ (حُبْلَى وحمراء).

(مُطْلَقًا) كلما وجدت الاسم متّصلاً بألف التَّائِيْثِ مقصورةً كانت أو ممدودة فاحكم عليه بأنّه ممنوعٌ من الصَّرَفِ، وسيأتي مواضع الألفين في بابٍ خاص بهما في محله إن شاء الله تعالى.

وإنما استقلّت بالمنع وهي صفة واحدة .. لماذا استقلّت بالمنع؟ قالوا: لأنّها قامت مقام علّتين يعني وجد في أَلِفِ التَّائِيْثِ سببان: أحدهما يرجع إلى اللفظ والآخر يرجع إلى المعنى، لأنّها قائمةٌ مقام شيئين وذلك لأنّها لازمة لما هي فيه يعني: الألف الأصل فيها:

أَنَّها تنفصل وتتصل، العلامة .. إذا عَلِمَ الشيء بكونه مؤنثاً أو بكونه مثنىً أو بكونه جمعاً أو بكونه مذكراً ونحو ذلك الأصل في العلامة أَنَّها تنفك وتنفصل، فإذا لزم حينئذٍ صار فيها فرعاً وهو: كونها لازمةً لمدخولها والأصل: الاتِّصال والانفكاك .. تنفك تارة وتتصل تارة، إذا اتَّصلت على جهة اللزوم نقول هذا خروجٌ عن الأصل وإذا كان كذلك صار فرعاً.

إذاً عندنا أصلٌ وهو جواز الحالين، وعندنا فرعٌ وهو اللزوم، إذاً لما لزمَت هذه الألف نقول حينئذٍ صار فيها فرعٌ وهو كونها لازمةً.

وإنَّما استقلَّت بالمنع لأنَّها قائمةٌ مقام شيتين، وذلك لأنَّها لازمةٌ لما هي فيه بخلاف التاء فإنَّها في الغالب مقدِّرة الانفصال، تاء التَّأنيث مثل (فَاطِمَةٌ وَعَائِشَةُ وَقَائِمَةٌ) مقدِّرة الانفصال. ففي المؤنَّث بالألف ألف .. التَّأنيث المقصورة والممدودة فرعيةٌ من جهة التَّأنيث وفرعيةٌ من جهة لزوم علامته بخلاف المؤنث بالتاء.

إذاً: كونه مؤنثاً هذه علَّةٌ معنوية وكون الألف لازمةً هذه علَّةٌ لفظية، لأنَّ الألف ملفوظٌ بها (صحراء .. حُبلى .. سَلَمَى) تلفظ بالألف، حينئذٍ كونها لازمة ولا تَلْفِظُ بهذه الكلمة دون الألف مقصورة أو ممدودة قالوا: هذه علَّةٌ لفظية ترجع إلى اللفظ وهو كونها لازمة، وكونها مؤنثاً قالوا هذه علَّةٌ معنوية ترجع إلى المعنى.

ألف التَّأنيث لها جهتان:

أولاهما: الدَّلالة على أنَّ مدخولها مؤنَّث والمؤنَّث فرعٌ عن المذكور.

وثانيهما: لزوم هذه الألف لمصحوبها بخلاف التاء تاء التَّأنيث فإنَّها غير لازمة لمدخولها.

إذاً: علَّتَان أو سببان قاما مقام علَّةٍ واحدة: التَّأنيث ولزومه، وهذا مرادهم بكون الألف هنا قامت مقام علَّتَيْن: كونه مؤنثاً وكونه لازماً، إذاً لو قيل لك: ما هما السَّببان اللذان مُنِعَ بسببهما صرف ما اتَّصلت به ألف التَّأنيث؟ تقول: التَّأنيث هذا أولاً، وثانياً: لزومه وإن كان بعضهم يعبر عن الأوَّل بأنَّه معنوي والثاني بأنَّه لفظي .. على كلِّ الحاصل أنَّ التَّأنيث لفظي.

ولذلك قال:

وَفِي أَسَامٍ قَدَّرُوا التَّاءَ كَالْكَتِفِ ..

فإذا لم توجد لفظاً قَدَّروها، لأنَّ التَّأنيث لا بد أن يكون له علامة ملفوظاً بها، إما ألف بنوعيتها وإما تاء، إذا لم يكن مثل (هَنْدٌ) قالوا (هُنَيْدَةٌ) التصغير دلٌّ على أنَّ تَمَّ هاء محذوفة كما سيأتي في محله، إذاً العلَّةُ هنا: التَّأنيث ولزومه فالتَّأنيث علَّةٌ لفظية واللزوم

علّة معنوية.

فَأَلِفُ التَّائِيثِ مُطْلَقًا مَنَعٌ ... صَرَفَ الَّذِي حَوَاهُ كَيْفَمَا وَقَعَ

صَرَفَ الَّذِي حَوَاهُ يَعْنِي: صرف ما هي فيه (كَيْفَمَا وَقَعَ) هذا تعميمٌ من النَّاطِمِ، ثم قال:
وَزَائِدًا فَعْلَانٌ فِي وَصْفٍ سَلِمَ ... مِنْ أَنْ يُرَى بِنَاءِ تَائِيثٍ خُتِمَ

(وَزَائِدًا) هذا بالألف معطوف على الضمير المستتر في (مَنَعٌ)
فَأَلِفُ التَّائِيثِ مُطْلَقًا مَنَعٌ ... صَرَفَ الَّذِي حَوَاهُ

وَمَنَعٌ زَائِدًا فَعْلَانٌ صَرَفَ الَّذِي حَوَاهُ؛ لِأَنَّ الضمير هناك مستتر، وسَوَّغَ عطف الاسم
الظاهر على الضمير المستتر الفصل بالمفعول به (صَرَفَ الَّذِي حَوَاهُ) (صَرَفَ) هذا
مفعولٌ به (وَزَائِدًا) معطوفٌ على الضمير المستتر وفُصِّلَ بينهما بالمفعول به، ويجوز أن
يكون (وَزَائِدًا) هذا مبتدأ خبره محذوف (وَزَائِدًا فَعْلَانٌ) كذلك يعني: يمنع من الصَّرْفِ،
إِذَا (زَائِدًا) هذا تنبيه (زائد) والألف محذوفة للإضافة فهو مضاف (وَفَعْلَانٌ) مضافٌ إليه
مجرورٌ بالفتحة نيبابةً عن الكسرة، لأنَّه ممنوعٌ من الصَّرْفِ.

إِذَا: (وَزَائِدًا فَعْلَانٌ) يحتمل إعرابين: أنه معطوفٌ على الضمير المستتر في (مَنَعٌ) وسَوَّغَ
العطف الفصل بالمفعول به {أَوْ فَاصِلٌ مَا} كما قال ابن مالك.
والوجه الثاني وهو كذلك صحيح: أن يكون مبتدأ خبره محذوف، (وَزَائِدًا فَعْلَانٌ)
كذلك يعني (مَنَعَ الَّذِي حَوَاهُ).

(وَزَائِدًا فَعْلَانٌ) ما هما الـ (زَائِدًا فَعْلَانٌ)؟ (فَعْلَانٌ) هذا مقصودٌ لفظه يعني: ما كان على
هذا اللفظ فلا يقال (فَعْلَانٌ أو فَعْلَانٌ) مثله بل هو بفتح أوله مع كونه زائد الألف
والتَّوْنِ، (وَزَائِدًا فَعْلَانٌ) وهما الألف والتَّوْنِ، (فِي وَصْفٍ) هذا حالٌ من (زَائِدًا) حال
كونه (فِي وَصْفٍ) لا في غير وصفٍ فإن كان في غير وصفٍ كالاسم لم يمنع وهذا قيدٌ
أول: أن يكون وصفاً فإن كان في الاسم كـ (سَرَحَانَ) اسمٌ للشُّعْبَانِ ونحوه حينئذٍ نقول
غير ممنوع من الصَّرْفِ لهذه الحيثية هنا.
فُهِمَ منه أن الزيادة لو كانت في غير وصفٍ لم يمنع نحو (سَرَحَانَ) (فِي وَصْفٍ) هذا قيدٌ
أول:

..... سَلِمَ ... مِنْ أَنْ يُرَى بِنَاءِ تَائِيثٍ خُتِمَ

(سَلِمَ) يعني: الوصف (مَنْ أَنْ يُرَى) يرى ذلك الوصف (خُتِمَ بِنَاءِ تَأْنِيثٍ) يعني: محتوماً
بناء تأنيث، و (يُرَى) تتعدى إلى مفعولين:

الأوّل: هو نائب الفاعل.

والثاني: جملة (خُتِمَ) أي: محتوماً.

وقوله: (بِنَاءِ تَأْنِيثٍ) هذا متعلّقٌ بـ (خُتِمَ) .. (خُتِمَ) فعل ماضي مغير الصيغة، إذاً:
(في وصفٍ سَلِمَ مَنْ أَنْ يُرَى محتوماً بِنَاءِ تَأْنِيثٍ) فشرط لك في باب (فَعْلَانِ) الذي يُمنع
من الصّرف بسبب الزيادة مع الوصفية: ألا يكون محتوماً ببناء التأنيث أي: ومنع صرّف
الاسم أيضاً زائداً فَعْلَانِ بهذا الشرط وهو كونه وصفاً، زاد في العمدة ابن مالك شرطاً
ثانياً على وصفٍ: وهو أصالة الوصفية، احترازاً عمّا عرضت فيه الوصفية نحو (مَرَرْتُ
بِرَجُلٍ صَفْوَانٍ قَلْبُهُ) (صَفْوَانٍ) هذا (فَعْلَانِ) الأصل: أنّه علمٌ واسمٌ للحجر الأملس، لو
نقل وجعل وصفاً إذاً هو في الأصل ليس بوصفٍ هو اسمٌ للحجر الأملس، لو قيل
(هذا قَلْبٌ صَفْوَانٍ) بمعنى أنّه قاسي حينئذٍ نقول هذا وصفٌ، لكن هل الوصف هنا
أصلي أم عارض؟ عارض ليس بأصلي، إذاً: وَصَفٌ يشترط فيه أن يكون أصلياً احترازاً
من الوصف العارض فلا يؤثر. وهو أصالة الوصفية احترازاً عمّا عرضت فيه الوصفية
نحو (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ صَفْوَانٍ قَلْبُهُ) يعني: قلبه قاسٍ.

(وَرَأَيْدَا فَعْلَانِ) إذاً قوله (فَعْلَانِ) نأخذ منه التّصنيف على أنّ هذا المنع مخصوصٌ بهذا
الوزن فلا يمنعان في غيره من الأوزان كـ (فُعْلَانِ) (خُصَّصَانِ) مثلاً لا يقال بأنّه ممنوعٌ من
الصّرف، لأنّ المخصوص هنا هو ما كان مفتوح الفاء لعدم شبههما في غيره بألف
التأنيث كما سيأتي.

كذلك كونه (سَلِمَ) جملة (سَلِمَ) نعتٌ لـ (وصفٍ) (وصفٍ سالمٍ) ذلك الوصف (مَنْ أَنْ
يُرَى) الوصف محتوماً ببناء تأنيث، إذاً (فَعْلَانِ) إذا كان محتوماً ببناء التأنيث فإنّه مصروف
مثل (نَدَمَانِ وَنَدَمَانَةٌ) وأمّا الذي عناه الناظم هنا:

مَنْ أَنْ يُرَى بِنَاءِ تَأْنِيثٍ خُتِمَ ..

يعني: أن يكون سالماً من ختمه ببناء التأنيث هذا لاحتمالين:

إمّا لأنّ مؤنّثه ليس (فَعْلَانِ)، في اللغة (فَعْلَانِ) على ثلاثة أحوال:

إمّا أن يكون (فَعْلَانِ) (فَعْلَى) يعني مؤنّثه على وزن (فَعْلَى) (غَضْبَانٌ .. غَضَبَى ..

سَكْرَانٌ .. سَكْرَى .. عطشانٌ .. عطشى).

الثاني: (فَعْلَان) لا مؤنَّث له .. لم يسمع له مؤنَّث قالوا مثل: (حَيَّان) كثير اللحية ليس له مؤنَّث، هذان النوعان ممنوعان من الصَّرف الأول اتفاقاً والثاني على الصَّحيح، يعني (فَعْلَان .. فَعْلَى) ممنوعٌ من الصَّرف باتفاق، و (فَعْلَان) لا مؤنَّث له ممنوع من الصَّرف على الصَّحيح، بقي (فَعْلَان) .. (فَعْلَانَةُ) اتَّصلت به التاء هذا مصروفٌ وهو الذي عناه الناظم هنا.

إذاً ثلاثة أحوال لـ (فَعْلَان) وهذه كلّها في مفتوح الفاء والألف والتَّون زائدان حينئذٍ متى يمنع من الصَّرف؟ (فَعْلَان .. فَعْلَى) و (فَعْلَان) لا مؤنَّث له، بقي (فَعْلَان .. فَعْلَانَةُ) هذا مصروفٌ، إذاً:

..... سَلِمَ ... مِنْ أَنْ يُرَى بِنَاءِ تَأْنِيثٍ حُتِمَ

إمّا لأنَّ مؤنَّثه (فَعْلَى) كـ (سَكْرَان و غَضْبَان و نَدَمَان) من التَّدَم لا من المُتَادِمَة وهذا متَّفَقٌ على منع صرفه، لأنَّ (سَكْرَان) مؤنَّثه (سَكْرَى) و (غَضْبَان) مؤنَّثه (غَضْبَى) و (نَدَمَان) مؤنَّثه (نَدَمَى)، إذاً وجد مؤنَّثه غير مختوم ببناء التأنيث وله مؤنَّث وهو (فَعْلَى) نظرنا فيه فإذا به ليس مختوماً ببناء التأنيث إذاً هو داخلٌ في كلام الناظم، طيب! إذا لم يكن له مؤنَّث هذا محتمل لدخوله كلام الناظم وغير محتمل. وإمّا لأنَّه لا مؤنَّث له نحو (حَيَّان) فعِلان لكبير اللحية وهذا فيه خلاف، هذا النوع (فَعْلَان) لا مؤنَّث له فيه خلاف، فمن لم يشترط لمنع صرف (فَعْلَان) إلا انتفاء فعِلانة منعه من الصَّرف. متى يكون (فَعْلَان) ممنوعاً من الصَّرف؟ إذا لم يكن له مؤنَّث مختوماً بالتاء .. بالنفي، مفهومه: أنَّه قد يكون له مؤنَّث وقد لا يكون، متى يمنع من الصَّرف (فَعْلَان)؟ كلام الناظم هنا قال: فِي وَصْفِ سَلِمَ مِنْ خْتَمِهِ بِالتَّاء إذا كونه سالماً من أن يُخْتَمَ بالتَّاء مفهوم المخالفة: أنَّه إذا كان غير مختوم بالتَّاء فهو ممنوعٌ من الصَّرف، يدخل فيه ما هو؟ إن لم يكن له مؤنَّث، لأنَّه ماذا اشترط في (فَعْلَان)؟ ألا يكون مؤنَّثه مختوماً بالتَّاء، هذا يدخل فيه ما ليس له مؤنَّث، حينئذٍ في ظاهر كلام الناظم: أنَّ (فَعْلَان) الذي لا مؤنَّث له ممنوعٌ من الصَّرف، لأنَّه اشترط انتفاء فعِلانة فحسب، فإذا اشترط انتفاء (فَعْلَانَةُ) حينئذٍ (حَيَّان) ليس له (حَيَّانَةُ) إذاً هو ممنوعٌ من الصَّرف، كذلك (سَكْرَان) ليس له (سَكْرَانَةُ) في اللغة المشهورة، حينئذٍ ممنوعٌ من الصَّرف، فمن اشترط في منع صرف (فَعْلَان) انتفاء (فَعْلَانَةُ) منع من الصَّرف (حَيَّان).

إِذَاً: وَإِمَّا لِأَنَّهُ لَا مُؤَنَّثَ لَهُ نَحْوَ (لَحْيَانٍ) وهذا فيه نزاع فمن لم يشترط لمنع صرف (فَعْلَانٍ) إلا انتفاء فعلائة منعه الصَّرْفَ وهو ظاهر مذهب الناظم هنا، ومن اشترط وجود (فَعْلَى) تحقيقاً صرفه يعني: (لَحْيَانٍ وَفَعْلَانٍ) النظر إليهما باعتبار المؤنث من قال بَأَنَّ (فَعْلَانٍ) لا يكون ممنوعاً من الصَّرْفِ إلا إذا كان مؤنثه على (فَعْلَى) نص على المؤنث، إذاً ما ليس له مؤنث يكون مصروفاً.

إذاً نظر النُّحَاة هنا في (فَعْلَانٍ) إمَّا أَنَّهُ اشْتَرَطَ فِي مَنَعِهِ الصَّرْفِ انتفاء (فعلائة) فيصدق على (فَعْلَى) وما لا مؤنث له، وإمَّا أَنَّهُ اشترط وجود (فَعْلَى) حينئذٍ خرج (فعلائة) وخرج ما لا مؤنث له فيكون مصروفاً، والمرجح عند الجماهير: هو أَنَّهُ انتفاء (فعلائة) الذي ذكره الناظم هنا، فيصدق حينئذٍ على (لَحْيَانٍ) أَنَّهُ ممنوعٌ من الصَّرْفِ.

ومن اشترط وجود (فَعْلَى) تحقيقاً صرفه والصَّحِيح منع صرفه أيضاً ولو اشترطنا وجود (فَعْلَى) لِأَنَّهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ (فَعْلَى) وجوداً فله (فَعْلَى) تقديراً، والتقدير في حكم الموجود بدليل الإجماع على منع صرف (أَكْمَرُ وَآدَرُ) هذا سيأتي أَنَّهُ ما كان على وزن (أَفْعَل) مَمْنُوعٌ تَأْنِيثٍ بِنَاءً، أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ سيأتي أَنَّهُ يمنع إذا كان مع الوَصْفِيَّةِ، حينئذٍ إذا لم يكن محتوماً بالتاء قالوا: هذا ممنوعٌ من الصَّرْفِ، شمل ما لم يكن محتوماً بالتاء كـ (أَفْعَلٌ .. فَعْلَى .. أَفْضَلُ .. فَضْلَى) وشمل ما ليس له مؤنثاً أصلاً فدخل فيه: أَكْمَرُ، وَآدَرُ، وَ (أَكْمَرُ) وَ (آدَرُ) لا مؤنث لهما فاتَّفَقُوا هناك على أَنَّهُ ليس له مؤنث ومنع من الصَّرْفِ وهنا ليس له مؤنث واختلفوا فيه، إذاً يُحْمَلُ على ذلك من بابٍ أَوَّلِي، لِأَنَّهُ لَهُ (فَعْلَى) تقديراً.

ويدلُّ على ذلك الإجماع على منع الصَّرْفِ في: أَكْمَرُ، وَآدَرُ، مع أَنَّهُ لَا مُؤَنَّثَ لَهُ وَلَوْ فُرِضَ لَهُ مُؤَنَّثٌ لَكَانَ عَلَى مُؤَنَّثٍ (أَحْمَرُ) لكثرة نظائره، واحترز من (فَعْلَانٍ) الذي مُؤَنَّثُهُ (فَعْلَانَةٌ) فَإِنَّهُ مَصْرُوفٌ نَحْوَ (نَدَمَانٍ) مِنَ الْمُنَادِمَةِ وَ (نَدْمَانَةٌ).

إذاً: (وَرَأَيْدَا فَعْلَانٍ فِي وَصْفٍ) هذا قيد أَوَّلٌ وَلَا بُدَّ مِنْ تَقْيِيدِهِ: بِأَن يَكُونَ الْوَصْفُ أَصْلِيًّا لَا عَارِضًا.

(مَنْ أَنْ يُرَى) سلم هذا الوصف:

مَنْ أَنْ يُرَى بِنَاءً تَأْنِيثٍ حُتِمَ ..

حينئذٍ دخل فيه ما لا مؤنث له أصلاً، وما له مؤنث ليس محتوماً بالتاء وهو (فَعْلَانٍ) (فَعْلَى) وخرج بقوله (مَنْ أَنْ يُرَى بِنَاءً تَأْنِيثٍ) ما قد كان متصلاً بتاء التَّأْنِيثِ، إذاً يُمنع الاسم من الصَّرْفِ لِلصِّفَةِ وَزِيَادَةِ الْأَلْفِ وَالتُّونِ.

قالوا: وَإِمَّا مُنْعَ نَحْوِ (سَكْرَانٍ) مِنَ الصَّرْفِ لِتَحَقُّقِ الْعَلَتَيْنِ الْفَرَعِيَّتَيْنِ، وَمَا هُمَا؟

(الوصفية) فرغ عن الموصوف، لأنها وصف إذا قيل (عطشان) هذا وصف لشخص متصف بالعطش، إذا الوصف مفتقر إلى الموصوف، وكونه بزائدين وهما الألف والتون هذا فرغ عن المزيد، وإنما منع نحو (سكران) من الصرف لتحقيق العلتين الفرعيتين فيه، أما فرعيتي المعنى فلأن فيه الوصفية وهي فرغ عن الجمود، لأن الصفة تحتاج إلى موصوف ينسب معناها إليه والجامد لا يحتاج إلى ذلك.

وأما فرعيتي اللفظ فلأن فيه الزيادتين المضارعتين لألفي التانيث في نحو (حمراء) في أنهما في بناء يخص المذكر كما أن ألفي (حمراء) في بناء يخص المؤنث، إذا (حمراء) هذا سيأتي التفصيل فيه.

قيل التانيث هنا حاصل بالفاء وهمزة وهذا فيه نظر، لأنه لا يجتمع علامتان على اسم واحد، لا بد من واحد منهما، على كل المراد هنا أن (حمراء) فيه علامتان زائدتان للدلالة على التانيث وهو خاص بالمؤنث، هنا (فعلان) له مؤنث إذا صار خاصاً بالمذكر، إذا فيه زيادتان خاصتان بالمذكر، إذا أشبه (حمراء وصخراء). وأنهما لا تلحقهما التاء فلا يقال (سكرانة) كما لا يقال (حمراء) مع أن الأول من كل من الزيادتين ألف: (سكران وحمراء) الألف، والثاني: حرف يعبر عن المتكلم في (أفعل) ونفعل الذي هو (حمراء) الهمزة، والتون بعد الألف (نفعل) فلما اجتمعا في نحو (سكران) الفرعيتان امتنعا من الصرف، على كل هذا تعليل فيه نظر.

هنا قال ابن عقيل: بشرط ألا يكون المؤنث في ذلك محتوما ببناء التانيث وذلك نحو (سكران وعطشان وغضبان) فتقول هذا (سكران ورأيت سكران)، إذا هذا (سكران) ممنوع من التثنية ولم يمنع من الخفض لعدم وجود عامله فلا اعتراض حتى لو نون في الشعر وقيل صرف حينئذ صرف لكون المقتضي للجزم منتفي حينئذ لا يعترض بكونه هذا ممنوعاً من الصرف، نقول نعم صرف لعدم وجود المقتضي للخفض لكن إذا اجتمعا فلا إشكال؟؟؟.

ف (سكران) هنا نقول: ممنوع من الصرف للوصفية وزيادة الألف والتون وحينئذ يسلب التثنية و (رأيت سكران) ولا تقل (سكراناً) (ومررت بسكران) بالفتحة نيابة عن الكسرة فتمنعه من الصرف للصفة وزيادة الألف والتون، والشرط موجود فيه لأنك لا تقول للمؤنثة (سكرانة) باللغة الفصحى، وإنما تقول (سكرى) وكذلك (عطشان وغضبان) فتقول (امرأة عطشى وغضبي) ليس فيه التاء، إذا: ... سلم من أن يرى بناء تانيث ختم

ولا تقول: عطشانة، ولا غضبانة، فإن كان المذكر على (فعلان) والمؤنث على (فعلانة)

صرفت فتقول: هذا رَجُلٌ سَيْفَانٌ، يعني: طويل، وَرَأَيْتُ رَجُلًا سَيْفَانًا، وَمَرَرْتُ بِرَجُلٍ سَيْفَانٍ، فتصرفه لأنك تقول للمؤنثة (سَيْفَانَةٌ) أي: طويلة.

إذا: (فَعْلَانُ) .. (فَعْلَانَةٌ) مصروفٌ و (فَعْلَانُ) .. (فَعْلَى) و (فَعْلَانُ) لا مؤنث له هذا ممنوعٌ من الصَّرف، وأمَّا (فَعْلَانُ) .. (فَعْلَانَةٌ) فهذا معدود قليل أنه (اثنا عشر لفظاً) وقيل (أربع عشرة لفظاً) جمعها ابن مالك في قوله:
أَجِرْ فَعْلَى لِفَعْلَانَا ... إِذَا اسْتَشْنَيْتَ حَبْلَانَا
وَدَخْنَانَا وَسَخْنَانَا ... وَسَيْفَانًا وَصَحْيَانَا
وَصَوْجَانًا وَعَلَانًا ... وَقَشُونَانًا وَمَصَانَا
وَمَوْتَانًا وَنَدَمَانَا ... وَأَتْبَعُهُنَّ نَصْرَانَا

هذه اثنا عشر (فَعْلَانُ .. فَعْلَانَا) ما عداها ممنوعٌ من الصَّرف، زاد المُرادى لفظتين فتصير أربعة عشر لفظاً:
وَزِدْ فِيهِنَّ حَمَصَانَا ... عَلَى لُغَةٍ وَأَلْيَانَا

أربعة عشر لفظاً تحفظها حينئذٍ تعرف أنَّ ما عداها ممنوعٌ من الصَّرف.
ثم قال:

وَوَصَفْتُ أَصْلِيَّ وَوَزُنْتُ أَفْعَلًا ... مُنْعَوَجٌ تَأْنِيثٌ بِنَاءٍ كَأَشْهَلًا

وَوَصَفْتُ أَصْلِيَّ وَوَزُنْتُ أَفْعَلًا ..

إذا: إذا اجتمع في الاسم هاتان العلتان: كونه وصفاً وقِيْدَه بكونه أصلياً احترازاً من الوصف العارض كما سيأتي، وكونه على وزن (أَفْعَل) على هذا الخصوص دون غيره.
بشرط: أن يكون (أَفْعَل) ألا تتصل به تاء التأنيث حينئذٍ نُحْكَمُ عليه بكونه ممنوعاً من الصَّرف يعني: أنَّ الوصف إذا كان على وزن (أَفْعَل) وكان مؤنثه ممنوعاً من التَّاء حينئذٍ لا ينصرف، لأنَّه قال: (مُنْعَوَجٌ تَأْنِيثٌ) إذا لم يُحْتَمَ بالتَّاء، فهو كقوله:
..... سَلِمَ ... مِنْ أَنْ يُرَى بِنَاءٍ تَأْنِيثٌ حُتِمَ

إذا: كلُّ منهما (فَعْلَانًا وَأَفْعَلًا) الأوَّلُ بزيادة الألف والتُّون والثاني وزن الفعل، (أَفْعَل) إذا لم يكن مختوماً بالتَّاء فهو مثل (فَعْلَانُ) المزيد فيه الألف والتُّون بشرط: ألا يكون

مختوماً بالتاء، ذاك يشمل ثلاثة أنواع وهنا يشمل أربعة أنواع.

إذاً يعني: أنَّ الوصف إذا كان على وزن (أَفْعَل) وكان مُؤَنَّثُهُ ممنوعاً من التاء .. غير محتوم بالتاء لا ينصرف، فَفُهِمَ منه أنَّ (أَفْعَل) إذا لم يكن وصفاً انصرف لأنه قال (وَصَفَّ) قَيِّدُهُ (أَفْعَل) قد يكون اسماً كـ (أَفْكَل) قيل هذا اسمٌ لِلرَّعْدَةِ حينئذٍ يكون مصروفاً أو لا؟ يكون مصروفاً، لأنَّنا قَيَّدنا (أَفْعَل) بكونه وصفاً فإذا لم يكن وصفاً كـ (أَفْكَل) صار مصروفاً.

وفُهِمَ منه أن (أَفْعَل) إذا كان الوصف به على خلاف الأصل لم يمتنع، لأنه قال (وَوَصَفَّ أَصْلِيَّ) احترز به عن الوصف غير الأصلي، وذلك كما سيأتي مثاله في النظم أربعاً:

مَرَرْتُ بِنَسْوَةٍ أَرْبَعٍ ..

قيل (أَرْبَع) على وزن (أَفْعَل) وهو في الأصل: اسمٌ للعدد .. معدود .. فقط هذا، حينئذٍ إذا اسْتُعْمِلَ استعمال الصِّفَاتِ وصِفَ به بِنَسْوَةٍ معدوداتٍ بأَرْبَعَةٍ فصار وصفاً، فهذا التَّركيب لا شكَّ أنَّه وصف (مَرَرْتُ بِنَسْوَةٍ أَرْبَعٍ) هل نصرفه أو نمنعه من الصَّرْف؟ لأنه على وزن (أَفْعَل) وهو صفة، نقول اجتمع فيه العِلَّتَانِ (مَرَرْتُ بِنَسْوَةٍ أَرْبَعٍ) هذا على وزن (أَفْعَل) وكذلك هو وصفٌ لكن الوَصْفِيَّةُ هنا عارضة والأصل فيه أنه اسمٌ فلا يضر حينئذٍ في بقاءه على الأصل كونه موصوفاً به في هذا التَّركيب.

إذاً: فُهِمَ من قوله:

وَوَصَفَّ أَصْلِيَّ وَوَزُنُ أَفْعَلًا ..

أنَّه إذا كان (أَفْعَل) الوصف به على خلاف الأصل لم يمتنع كـ (أَرْبَع) من أسماء العدد، وفُهِمَ منه كذلك أنَّ الوصف إذا لم يكن على وزن (أَفْعَل) بل كان على وزن (فَاعِل) أو مَفْعُول) حينئذٍ لا يمنع من الصَّرْف، لأنَّ الوصف أعم من أن يكون على وزن (أَفْعَل) أو غيره فـ (ضَارِب) هذا وصفٌ أَصْلِيٌّ لكنَّه لا يُنْتَع من الصَّرْف، لانتفاء القيد الثاني: وهو كونه على وزن (أَفْعَل).

فلم يُؤَثِّر ذلك الوصف في المنع كـ (ضَارِب) وفُهِمَ منه أيضاً: أنَّ (أَفْعَل) الصِّفَةُ إذا أُنِثَ بالتاء حينئذٍ انصرف (أَرْمَل وَأَرْمَلَةٌ) (أَرْمَل) هذا للفقير فإنَّ مُؤَنَّثُهُ (أَرْمَلَةٌ) لأنه قال (مَمْنُوعٌ تَأْنِيثٍ).

قوله: (وَزُنُ أَفْعَلًا) شمل (أَفْعَل: فَعْلَاءً وَأَفْعَل .. فُعْلَى) وَأَفْعَل لا مُؤَنَّث لها.

(أَفْعَل) في اللغة على أربعة أنحاء لا خامس لها: أَفْعَل .. فُعْلَى .. أَفْضَل .. فُضْلَى،

يعني: مُؤَنَّثُهُ عَلَى (فُعْلَى) و (أَفْعَل) مُؤَنَّثُهُ عَلَى (فَعْلَاء): أَحْمَرٌ .. حَمْرَاءُ، وَأَصْفَرٌ .. صَفْرَاءُ.

و (أَفْعَل) لَا مُؤَنَّثَ لَهُ ك: آدِرٌ، وَأَكْمَرٌ، هَذَا لَا مُؤَنَّثَ لَهُ لِأَنَّهَا صِفَاتٌ خَاصَّةٌ بِالْمَذْكُورِ، و (أَفْعَلٌ .. أَفْعَلَةٌ) يَعْنِي بِالنِّسَاءِ هَذِهِ أَرْبَعَةٌ: (أَفْعَلٌ .. فُعْلَى وَأَفْعَلٌ .. فَعْلَاءُ) و (أَفْعَلٌ) لَا مُؤَنَّثَ لَهُ، و (أَفْعَلٌ .. أَفْعَلَةٌ) الثَّلَاثَةُ الْأَوَّلُ مَمْنُوعَةٌ مِنَ الصَّرْفِ وَالرَّابِعُ الْآخِرُ هُوَ الَّذِي احْتَرَزَ بِهِ بِقَوْلِهِ (مَمْنُوعٌ تَأْنِيثٌ بِنَاءً).

إِذَا: دَخَلَ فِي قَوْلِهِ (أَفْعَل) أَطْلُقُ هُنَا، لِأَنَّهُ اسْتَنْثَى حَالَةً وَاحِدَةً و (أَفْعَلٌ) مَا دَامَ أَنَّهُ عَلَى أَرْبَعَةٍ أَنْحَاءٍ وَاسْتَنْثَى حَالَةً وَاحِدَةً حِينَئِذٍ قَوْلُهُ (وَوَزَنُ أَفْعَلًا) شَمَلَ الثَّلَاثَةَ الْأَحْوَالَ (أَفْعَلٌ .. فَعْلَاءُ وَأَفْعَلٌ .. فُعْلَى) و (أَفْعَلٌ) لَا مُؤَنَّثَ لَهُ فَكُلُّهَا مَمْنُوعَةٌ مِنَ الصَّرْفِ. (وَوَصَفٌ أَصْلِيٌّ) هَذَا مَبْتَدَأٌ وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ (مَنْعٌ) الضَّمِيرُ الْمُسْتَرِ وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ مَبْتَدَأٌ وَسَوْغَ الْإِبْتِدَاءِ بِهِ وَصَفَهُ بِهِ (أَصْلِيٌّ) .. (أَصْلِيٌّ) هَذَا نَعَتْ احْتَرَزَ بِهِ عَنِ الْعَارِضِ يَعْنِي: شَمَلَ مَا اسْمِيَّتُهُ عَارِضَةٌ كَ (أَذْهَمَ).

(وَوَزَنُ أَفْعَلًا) هَذَا مَعْطُوفٌ عَلَى (وَصَفٌ)، (وَزَنٌ) مَضَافٌ و (أَفْعَلًا) مَضَافٌ إِلَيْهِ مَمْنُوعٌ مِنَ الصَّرْفِ مَجْرُورٌ بِالْفَتْحَةِ وَالْأَلْفُ لِلْإِطْلَاقِ، (مَمْنُوعٌ تَأْنِيثٌ) (مَمْنُوعٌ) بِالنِّسَاءِ حَالٌ مِنْ (أَفْعَلًا) يَعْنِي حَالُ كَوْنِ أَفْعَلًا: (مَمْنُوعٌ تَأْنِيثٌ بِنَاءً) (بِنَاءً) يَعْنِي بِنَاءٌ قَصْرُهُ لِلضَّرُورَةِ، (بِنَاءً) هَذَا مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ (تَأْنِيثٌ)، (كَأَشْهَلًا) وَذَلِكَ كَأَشْهَلًا .. الْأَلْفُ لِلْإِطْلَاقِ، فَ (أَشْهَلًا) هَذَا مَمْنُوعٌ مِنَ الصَّرْفِ لِكَوْنِهِ وَصْفًا أَصْلِيًّا وَعَلَى وَزْنِ (أَفْعَلًا) وَالشَّهْلُ: قِيلَ فِي الْعَيْنِ أَنَّ يَشُوبُ سَوَادَهَا زُرْقَةً، فَهُوَ وَصَفٌ أَصْلِيٌّ وَجَاءَ عَلَى وَزْنِ (أَفْعَلًا). وَوَصَفٌ أَصْلِيٌّ وَوَزَنُ أَفْعَلًا ... مَمْنُوعٌ تَأْنِيثٌ بِنَاءً

أَي: وَيَمْنَعُ الصَّرْفَ أَيْضًا اجْتِمَاعُ الْوَصْفِ الْأَصْلِيِّ وَوَزْنُ أَفْعَلًا بِشَرَطٍ: أَلَا يَقْبَلُ التَّأْنِيثَ بِالنِّسَاءِ، إِمَّا لِأَنَّهُ مُؤَنَّثُهُ (فَعْلَاءُ) كَ (أَشْهَلٌ .. شَهْلَاءُ) (أَشْهَلٌ) لِلْمَذْكَرِ (وَشَهْلَاءُ) لِلْمُؤَنَّثِ، أَوْ (فُعْلَى) كَ (أَفْضَلٌ .. فَضْلَى)، أَوْ لِأَنَّهُ لَا مُؤَنَّثَ لَهُ كَ (أَكْمَرٌ وَآدِرٌ) فَهَذِهِ الثَّلَاثَةُ مَمْنُوعَةٌ مِنَ الصَّرْفِ لِلْوَصْفِ الْأَصْلِيِّ وَوَزْنُ أَفْعَلًا، فَإِنْ وَزَنَ (أَفْعَلًا) هَذَا قِيلَ أَنَّ الْفِعْلَ أَوَّلَى بِهِ لِأَنَّهُ فِيهِ زِيَادَةٌ تَدُلُّ عَلَى مَعْنَى.

(وَوَزَنُ أَفْعَلٌ) فَإِنْ وَزَنَ الْفِعْلُ بِهِ أَوَّلَى، لِأَنَّهُ فِي أَوَّلِهِ زِيَادَةٌ تَدُلُّ عَلَى مَعْنَى فِي الْفِعْلِ دُونَ الْاسْمِ، يَعْنِي: إِذَا اسْتَعْمَلَهُ فِي الْفِعْلِ (أَحْمَدُ اللَّهُ وَأَشْكُرُ اللَّهَ) الْهَمْزَةُ هَذِهِ الَّتِي فِي (أَفْعَلٌ) اسْتَعْمَلَتْ فِي الْفِعْلِ وَلَهَا مَعْنَى وَهِيَ تَدُلُّ عَلَى الْمُتَكَلِّمِ، أَثَرَتْ أَوْ لَا؟ هِيَ زِيَادَةٌ أَثَرَتْ فِي

كونها دلّت على المتكلم (أَشْكُرُ وَآكُلُ وَأَذْهَبُ وَأَشْرَبُ إلى آخره).

إذاً: هذه الزيادة التي في (أَفْعَلْ) دخلت على الفعل فأثّرت فيه، ودخولها على الاسم لم تُؤثّر، لأنّ في أوّله زيادة تدلّ على معنى في الفعل دون الاسم فكان ذلك أصلاً في الفعل، لأنّ ما زيادته لمعنى أصل لما زيادته لغير معنى، هذه الزيادة التي في (أَفْعَلْ) الهمزة زيدت في الفعل وأثّرت لها معنى في الفعل ولم تُؤثّر في الاسم .. (أَفْعَلْ) التّفصيل.

وحينئذٍ نقول: الزيادة التي تدلّ على معنى أصل للزيادة التي لا تدلّ على معنى، وهذا واضح، لأنّ العرب لا تزيد حرفاً إلى معنى، فإذا زيد لا لمعنى نقول هذا فرعٌ أو أصل؟ نقول: فرع وليس بأصل.

فإن أنث بالتاء انصرف نحو (أَرْمَل) بمعنى فقير، فإن مؤنّته (أَرْمَلَة) لضعف شبهه بلفظ المضارع، لأنّ تاء التّأنيث لا تلحقه، وأجاز الأخفش منعه لجريانه مجرى (أَحْمَر) لأنّه وصفٌ وعلى وزنه.

والأولى تعليق الحكم على وزن الفعل الذي هو به أولى لا على وزن (أَفْعَلْ) هذا كلام الأشموني وغيره:

وَوَصَفْتُ أَصْلِيَّ وَوَزَنْتُ أَفْعَلًا ..

يقول: الأولى أن نقول: وَوَصَفْتُ أَصْلِيَّ وَوَزَنْتُ لِلْفِعْلِ هو أولى به، لأنّ عندنا بعض الكلمات ليست على وزن (أَفْعَلْ) كما إذا صَغَرَ (أَفْعَلْ) فحينئذٍ يمنع من الصّرف للوصف وكونه على وزن الفعل أولى به وهو ليس على وزن (أَفْعَلْ) وهذا اعتراضٌ دقيق.

والأولى تعليق الحكم على وزن الفعل الذي هو به أولى، لأنّ (أَفْعَلْ) عرفنا أنّ فيه زيادة إذا كان فعلاً أثّرت هذه الزيادة فيه وهو: همزة المتكلم في الفعل المضارع ونفسها زائدة في (أَفْعَلْ) التّفصيل ولم تُؤثّر، والزيادة التي تُؤثّر في المعنى أصلٌ والتي لا تُؤثّر هي فرعٌ، فكون (أَفْعَلْ) في الفعل أولى من كونها في الاسم.

والأولى تعليق الحكم على وزن الفعل الذي هو به أولى لا على وزن (أَفْعَلْ) ولا الفعل مجزّداً ليشمل نحو: أُحْيِمِر، وَأُفْيِضِل، من المُصَغَّر فإنّه لا ينصرف لكونه على الوزن المذكور نحو: أُبْيِطِر، نقول: أُحْيِمِر، وَأُفْيِضِل، هذا ممنوعٌ من الصّرف: أَحْمَر، وَأَفْضَل، إذا صَغَرَ (أُحْيِمِر) ليس على وزن (أَفْعَلْ) وكذلك (أُبْيِطِر) هذا أشبه: أُحْيِمِر، وَأُفْيِضِل .. أُبْيِطِر، و (أُبْيِطِر) هذا فعل.

لكونه على الوزن المذكور نحو: (أُبْيِطِر) ولا يرد نحو: بَطَلٌ وَجَدَلٌ .. جَدَلٌ، بفتح وكسر

الدَّال، وَنَدُسُ وَنَدِسْ ك: عَضُدٌ وَكَتِفٌ، فَإِنْ كَلَّ وَاحِدٍ مِنْهَا وَإِنْ كَانَ أَصْلًا فِي الْوَصْفِيَّةِ
وعلى وزن فعلٍ لَكِنَّهُ وَزْنٌ مُشْتَرِكٌ فِيهِ لَيْسَ الْفِعْلُ أَوَّلَى بِهِ مِنَ الْأَسْمِ فَلَا اعْتِدَادَ بِهِ، هَذَا
سَيَأْتِي فِي الْوِزْنِ الْخَاصِّ بِالْفِعْلِ، أَنَّ الْأَوْزَانَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَنْوَاعٍ:
وَزْنٌ مُشْتَرِكٌ بَيْنَ الْفِعْلِ وَالْأَسْمِ كَ (فَعِلٌ وَفَعَلٌ وَفَعُلٌ) هَذِهِ أَسْمَاءٌ جَاءَتْ عَلَى هَذَا الْوِزْنِ
وجاءت أفعال على هذا الوزن، حينئذٍ إِذَا وُجِدَ الْأَسْمُ عَلَى هَذَا الْوِزْنِ لَا نَقُولُ يُمْنَعُ مِنَ
الصَّرْفِ، لِأَنَّهُ لَمْ يَرِدْ عَلَى وَزْنٍ خَاصٍّ بِالْفِعْلِ وَإِنَّمَا جَاءَ عَلَى وَزْنٍ مُشْتَرَكٍ بَيْنَهُمَا.
وقد يكون الاسم على وزنٍ خاصٍ به فيبقى على صرفه ولا إشكال فيه، وقد يرد على
وزنٍ خاص بال فعل أو الفعل أولى به حينئذٍ يُمْنَعُ فِي الْحَالَتَيْنِ مِنَ الصَّرْفِ.
وَوَصَفٌ أَصْلِيٌّ وَوَزْنٌ أَفْعَلًا ... مَمْنُوعٌ تَأْنِيثٌ بِتَا كَأَشْهَلًا

أي: وتَمْنَعُ الصِّفَةُ أَيْضًا بِشَرْطِ كَوْنِهَا أَصْلِيَّةً أَيْ غَيْرَ عَارِضَةٍ إِذَا انْضَمَّ إِلَيْهَا كَوْنُهَا عَلَى
وزن (أَفْعَلٍ) ولم تقبل التاء نحو (أَحْمَرٌ وَأَخْضَرٌ) فَإِنْ قَبِلْتَ التَّاءَ صُرِفَتْ (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ
أَرْمَلٍ) فَقِيرٌ فَتَصْرِفُهُ لِأَنَّكَ تَقُولُ لِلْمُؤَنَّثَةِ (أَرْمَلَةٌ) بِخِلَافِ (أَحْمَرٌ وَأَخْضَرٌ) فَإِنَّهُمَا لَا
يَنْصَرِفَانِ إِذْ مُؤَنَّثَتُهُمَا عَلَى وَزْنِ (فَعْلَاءٍ) وَلَا يُقَالُ (أَحْمَرَةٌ وَأَخْضَرَةٌ) فَمَنْعًا لِلصِّفَةِ وَوِزْنَ
الفعل.

وإن كانت الصِّفَةُ عَارِضَةً كَ (أَرْبَعٌ) فَإِنَّهُ لَيْسَ صِفَةً فِي الْأَصْلِ، وَهَذَا احْتَرَزَ عَنْهُ بِقَوْلِهِ:
(أَصْلِيٌّ) بِالْمَفْهُومِ وَسَيَصْرَحُ بِهَذَا الْمَفْهُومِ. فَإِنَّهُ لَيْسَ صِفَةً فِي الْأَصْلِ بَلْ اسْمٌ عَدِيدٌ ثُمَّ
استعمل صفة في قولهم (مَرَرْتُ بِنِسْوَةٍ أَرْبَعٍ) (أَرْبَعٍ) هُنَا يَعْرَبُ صِفَةً وَهُوَ عَلَى وَزْنِ
(أَفْعَلٍ) هل يَمْنَعُ مِنَ الصَّرْفِ؟ نَقُولُ: لَا، لَا يَمْنَعُ مِنَ الصَّرْفِ؛ لَكُنْ الصِّفَةُ هُنَا عَارِضَةً
لَا أَصْلِيَّةً فَلَا يُوْثِرُ ذَلِكَ فِي مَنَعِهِ مِنَ الصَّرْفِ، وَهَذَا الْمَفْهُومُ صَرَّحَ بِهِ بِقَوْلِهِ:
وَأَلْغَيْنَ عَارِضَ الْوَصْفِيَّةِ ... كَأَرْبَعٍ، وَعَارِضَ الْإِسْمِيَّةِ
فَلَاذَهُمُ الْقَيْدُ لِكُونِهِ وُضِعَ ... فِي الْأَصْلِ وَصَفًا أَنْصَرَفَهُ مُنْعَ

وَأَجْدَلٌ وَأَخْيَلٌ وَأَفْعَى ... مَصْرُوفَةٌ وَقَدْ يَنْلَنَ الْمَنْعَا

(وَأَلْغَيْنَ) هَذَا فِعْلٌ أَمْرٌ مُؤَكَّدٌ بِنُونِ التَّوَكِيدِ الثَّقِيلَةِ (أَلْغَيْنَ) أَنْتَ، يَعْنِي: لَا تَعْتَدُ يَعْنِي:
حُكْمٌ مُلغَى لَا يُعْتَدُّ بِهِ مِنَ الْإِلْغَاءِ، (وَأَلْغَيْنَ) هَذَا تَصْرِيحٌ بِمَفْهُومِ قَوْلِهِ (وَوَصَفٌ أَصْلِيٌّ)،
أَلْغَيْنَ مَاذَا؟ (عَارِضَ الْوَصْفِيَّةِ) قُلْنَا: هَذَا تَصْرِيحٌ بِمَفْهُومِ قَوْلِهِ: أَصْلِيٌّ، وَإِضَافَةٌ (عَارِضَ
الْوَصْفِيَّةِ) مِنْ إِضَافَةِ الصِّفَةِ لِلْمَوْصُوفِ يَعْنِي: الصِّفَةُ الْعَارِضَةُ، (أَلْغَيْنَ عَارِضَ الْوَصْفِيَّةِ)

أي: أَلْغَيْنَ الوُصْفِيَّةَ العارضة واشترط أصليَّة الوُصْفِيَّة يعني: ما وُضِعَ أصالةً في الوُصْفِيَّة وأما ما وضع وهو خالٍ عن الوصف ثُمَّ استعمل استعمال الصِّفَات هذا لا يمنع من الصَّرْف.

حينئذٍ إضافة (عَارِضَ الوُصْفِيَّة) من إضافة الصِّفَةِ للموصوف أو بمعنى (مِنْ) .. عَارِضٍ من الوُصْفِيَّة، ومثلها (عَارِضَ الإِسْمِيَّة).
وَأَلْغَيْنَ عَارِضَ الوُصْفِيَّة ... كَأَرْبَعٍ

في نحو قولك:

مَرَرْتُ بِنَسْوَةٍ أَرْبَعٍ ..

فإنَّه اسمٌ من أسماء العدد لكنَّ العرب وصفت به فهو منصرفٌ على الأصل .. نظراً للأصل، ولا نظر لما عرض له من الوُصْفِيَّة وأيضاً فهو يقبل التَّاء فهو أحق بالصَّرْف من (أَرْمَل) لأنَّ فيه مع قبول التَّاء كونه عارض الوُصْفِيَّة وكذلك (أَرْب) اسمٌ للحيوان المعروف فإذا قيل (هَذَا رَجُلٌ أَرْب) يعني: ذليل نقول هذا صار وصفاً لكنَّ الوصفة هنا عارضة ليست أصليَّة.

وكذلك (أَرْب) من قولهم (رَجُلٌ أَرْب) أي ذليل فهو منصرف لعروض الوُصْفِيَّة إذ الأصل: الأرب المعروف.

وَأَلْغَيْنَ عَارِضَ الوُصْفِيَّة ... كَأَرْبَعٍ

(أَلْغَيْنَ عَارِضَ) هذا مفعولٌ به وهو مضاف و (الوُصْفِيَّة) مضافٌ إليه، (كَأَرْبَعٍ) يعني وذلك (كَأَرْبَعٍ) جار مجرور متعلِّق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، وذلك (كَأَرْبَعٍ).
(وعَارِضَ الإِسْمِيَّة) هذا معطوف على قوله (عَارِضَ الوُصْفِيَّة)، (وعَارِضَ الإِسْمِيَّة) يعني: لا يُعْتَدُّ بعارض الاسميَّة يعني: وألغ (عَارِضَ الإِسْمِيَّة) على الوصف، يعني العكس، قلنا الأصل: أن يكون الوصف أصلاً (وَوُصِفَ أَصْلِيٌّ) إذاً لو كان اسماً فعرضت عليه الوُصْفِيَّة ملغى، طيب! لو كان في الأصل هو وصف وعرضت عليه الاسميَّة هل نلغي الاسميَّة ونراعي الأصل أو نراعي الحال؟

هو يقول (وَأَلْغَيْنَ عَارِضَ الإِسْمِيَّة) يعني ما كان الأصل فيه: أنه وصف وعرضت عليه الاسميَّة (أَلْغَيْنَ عَارِضَ الإِسْمِيَّة) يعني: اعتبر الأصل وهو أنه وصف فيمنع من الصَّرْف .. عكس المسألة الأولى، (وَأَلْغَيْنَ عَارِضَ الوُصْفِيَّة) يعني إذا كان الأصل: أنه اسمٌ (كَأَرْبَعٍ) فعرضت عليه الوُصْفِيَّة لا اعتبار بالوُصْفِيَّة نراعي الأصل: وهو أنه اسمٌ، فمنعه أو

نصرفه؟ نصرفه باعتبار الأصل، والعكس كذلك إذا كان الأصل فيه: أنه وصف
فعرضت عليه الاسميّة حينئذٍ نلغي الاسميّة ونراعي الأصل فنمنعه من الصّرف.

(وَعَارِضَ الْإِسْمِيَّةِ) أي وألغ (عَارِضَ الْإِسْمِيَّةِ) على الوصف، فتكون الكلمة باقيةً على
منع الصّرف الأصلي، ولا ينظر إلى ما عرض لها من الاسميّة، مثّل لذلك: (فَالْأَذْهَمُ
الْقَيْدُ) (فَالْأَذْهَمُ) الفاء هذه تفريع متعلّق بقوله (وَعَارِضَ الْإِسْمِيَّةِ) لأنّه مثّل للأوّل
(كَأَرْبَعٍ) وانتهى.
وَأُلْغِيَ عَارِضُ الْوَصْفِيَّةِ ... كَأَرْبَعٍ

انتهى من عروض الوصفية، ثم قال (وَعَارِضَ الْإِسْمِيَّةِ فَالْأَذْهَمُ) كأنّه قال (كالأذهم)،
(فَالْأَذْهَمُ) الفاء هذه فاء تفريع، (فَالْأَذْهَمُ) مبتدأ و (الْقَيْدُ) هذا بدل كل من كل أو
عطف بيان على (الأذهم) من تفسير الأخرى بالأجلى، لأنّ (الْقَيْدُ) أجلى من (الأذهم)
كما تقول (الْبُرَّ .. الْقَمْحُ وَالْعَقَّار .. الْحُمْرُ).
فَالْأَذْهَمُ الْقَيْدُ لِكَوْنِهِ وُضِعَ ... فِي الْأَصْلِ وَصِفًا أَنْصِرَافُهُ مُنْعَ

(الْأَذْهَمُ الْقَيْدُ) (لِكَوْنِهِ) هذا جار مجرور متعلّق بقوله (منع) كأنّه قال:
(فَالْأَذْهَمُ أَنْصِرَافُهُ مُنْعَ لِكَوْنِهِ وَضِعَ فِي الْأَصْلِ وَصِفًا) ولو اسْتَعْمَلَ اسْتِعْمَالَ الْأَسْمَاءِ لِأَنَّهُ
صار اسماً، (الْأَذْهَمُ) هذا من أسماء القيد فإنّه صفةٌ في الأصل لشيء فيه سواد، ثم
اسْتَعْمَلَ اسْتِعْمَالَ الْأَسْمَاءِ فَيُطْلَقُ عَلَى كُلِّ قَيْدٍ (أَذْهَمُ)، حينئذٍ صار اسماً مع كونه في
الأصل: هو وصف لما فيه سواد، ولذلك يقال للخيل (أَذْهَمُ) إذا كان فيه شيء من
السّواد، حينئذٍ نقول: نراعي الأصل وهو كونه وصفاً ونلغي ما عرض عليه من الاسميّة
فلا نمنعه من الصّرف.

(فَالْأَذْهَمُ) الذي هو (الْقَيْدُ) (انْصِرَافُهُ مُنْعَ)، (انْصِرَافُهُ) مبتدأ و (منع) خبر، لماذا؟
(لِكَوْنِهِ وَضِعَ فِي الْأَصْلِ) في أصل الوضع في لسان العرب (وصفاً) والاسميّة طارئةٌ عليه،
حينئذٍ نمنعه من الصّرف مراعاةً للأصل.

إذاً (لِكَوْنِهِ) هذا متعلّق بقوله (منع)، (لِكَوْنِهِ) الهاء هذه تعود على (الْأَذْهَمُ)، (لِكَوْنِ
الْأَذْهَمِ وَضِعَ) (لِكَوْنِهِ وَضِعَ) الهاء هنا ما إعرابها؟ اسم (الكون) مصدر في محل رفع،
(وُضِعَ) ما إعراب (وُضِعَ)؟ خبر (الكون) والضمير يعود على (الْأَذْهَمُ)، (في الأصل)
يعني أصل الوضع .. لسان العرب أوّل ما وضع (وصفاً) هذا حال من ضمير وُضِعَ،

(وُضِعَ) حال كونه (وَصَفًا).

(فَالْعَيْنُ عَارِضَ الاسْمِيَّةِ) فلذلك إذا ألغيته انصرفه الأدهم مُنِعَ يعني يبقى على الأصل: وهو أنه ممنوعٌ من الصَّرْفِ، يرد عليك أنه اسمٌ تقول: لا الاسميَّة عارضة والاعتبار بالأصل لا بالفرع.

فَالْأَدهمُ الْقَيْدُ لِكَونه وُضِعَ ... فِي الْأَصْلِ وَصَفًا انْصَرَفَهُ مُنِعَ

نظراً للأصل وطرحاً لما عرض من الاسميَّة.

وَأَجْدَلٌ وَأَخِيلٌ وَأَفْعَى ... مَصْرُوفَةٌ.

هذه أسماء من حيث اللفظ فقط .. يعني: نحكم عليها بأنها اسمٌ، ليست هذه الأسماء صفات لا في الأصل ولا في الاستعمال فحقُّها حينئذٍ الصَّرْفُ ولذلك صرفها أكثر العرب، ومنعها بعضهم لما لاحظ فيها معنى الصِّفَةِ، (أَجْدَلٌ) هذا اسمٌ للصَّخْر (وَأَخِيلٌ) هذا قيل للطائرِ ذِي النَّقْطِ ذِي الْخَيْلانِ جَمَعَ خَالَ مَنْقُطٌ يسمَّى (أَخِيلٌ)، (وَأَفْعَى) اسمٌ للحية هذه مصروفة، لأنها في الأصل: وضعت أسماء لم توضع صفات ولكن فيها دلالة على معنى الوصفية، أكثر العرب لاحظوا الأصل وهو كونها اسماً فصرفوها، أكثر العرب لاحظوا أنها أسماء يعني في أصل الوضع فأخذت الحكم الأصلي وهو: كونها (مَصْرُوفَةٌ) ولذلك قال: (مَصْرُوفَةٌ).

(أَجْدَلٌ) هذا مبتدأ (وَأَخِيلٌ وَأَفْعَى) معطوفان (مَصْرُوفَةٌ) هذا خبر، فحكم بكونها (مَصْرُوفَةٌ)، ثُمَّ قال (وَقَدْ يَنْلَنُ الْمُنْعَا) قد يعطى هذه الألفاظ المنع نظراً لما فيها من الصفات، (مَصْرُوفَةٌ) لأنها أسماءٌ مُجَرَّدَةٌ عن الوصفية في أصل الوضع، ولا أثر لما يُلَمَحُ في (أَجْدَلٌ) من الجدل وهو الشِدَّةُ .. فيه معنى القوَّة، ولا في (أَخِيلٌ) من الخيول وهو كثرة الخيلان جمع خال، ولا في (أَفْعَى) من الإيذاء لعروضه عليهنَّ، لأنه إذا قيل (أَجْدَلٌ) هذا اسمٌ للصَّخْر فيها معنى الجدل وهو القوَّة .. فهم منه، وكذلك (أَخِيلٌ) لكثرة الخيلان فهو يدلُّ على وصفٍ فيه، وكذلك (أَفْعَى) إذا قال: هذه أفعى إذا مؤذية .. فيها وصفٌ، هذه الأوصاف هل وضعت هذه الألفاظ لها أم أنها ملموحة؟ الثاني، لذلك أكثر العرب لم يُراعوا هذه الصفات لأنها طارئة والأصل فيها: أنها أسماء. إذاً: ليست هذه الأسماء صفات لا في الأصل ولا في الاستعمال فحقُّها الصَّرْفُ، ولذلك صرفها أكثر العرب ومنعها بعضهم لما لاحظ فيها معنى الصِّفَةِ، ولذلك قال (وَقَدْ) للتَّخْلِيلِ (يَنْلَنُ الْمُنْعَا) يعني يُعْطَانُ الْمُنْعَ و (الْمُنْعَا) هنا (أَلْ) هذه مع الألف نقول

الألف للإطلاق وليست نائبةً عن التَّنوين، لِلْمَح معنى الصِّفَة فيها، فَأَمَّا (أَفْعَى) فلا مَادَّة لها في الاشتقاق لكن ذِكْرُهَا يقارنه تَصَوُّرُ إِذَائِهَا فَأَشْبَهَتْ الْمُشْتَقَّ، يعني: هذه كَأَنَّ فيها معنى الْمُشْتَقَّ لكن بالطَّوَرِ لا بأصالة الوضع، فَأَشْبَهَتْ المشتق وجرت مجراه على هذه اللغة.

قال هنا الشَّارح: أي إذا كان استعمال الاسم على وزن (أَفْعَل) صفةً ليس بأصلٍ وإنما هو عارضٌ (كَأَرَبِع) فَالْغَى، يعني: أَلْغَى هذا الوصف أي لا تَعْتَدُّ به في منع الصَّرْف كما لا تَعْتَدُّ بعروض الاسميَّة فيما هو صفة في الأصل كَأَذْهَمَ للقيد، هذا من أسماء القيد (أَذْهَم) ومثله قيل (أَرَقَم) لنوع من الحَيَّات و (أَسَوَد) للحَيَّة.

فإنَّ (أَذْهَم) صفةٌ في الأصل لشيءٍ فيه سوادٌ ثُمَّ اسْتُعْمِلَ اسْتِعْمَالُ الْأَسْمَاءِ، فالاسميَّة عارضة والوصفيَّة حينئذٍ تكون هي الأصل، فَيُطْلَقُ على كُلِّ قَيْدٍ (أَذْهَم) ومع هذا تمنعه نظراً إلى الأصل.

فِرَاخُ الْقَطَا لَا قَيْنَ أَجْدَلٍ بَارِيَا ..

وأشار بقوله (وَأَجْدَل) إلى آخره إلى أَنَّ هذه الألفاظ (أَجْدَل) لِلصَّغَرِ (وَأَخْيَل) لِطَائِرٍ (وَأَفْعَى) لِلْحَيَّةِ ليست بصفات فكان حقها أن لا تُنَمَّعَ من الصَّرْف ولكن منعها بعضهم لِتَخْيُلِ الوصف فيها، لكن هنا الوصف إذا نُظِرَ إلى المنع يكون مقارناً لأصل الوضع، لم يوضع اللفظ للوصف، لكن لمح الوصف مقارن للوضع، ليس بشيءٍ طارئٍ وإنما وُضِعَ وضع الأسماء واستُعمِلَ في مسماه ولُوْحِظَ فيه الوصف مع أصل الوضع فليس بطارئٍ مطلقاً.

ليست بصفات فكان حقها أن لا تمنع من الصَّرْف ولكن منعها بعضهم لِتَخْيُلِ الوصف فيها، فَتَخْيَلُ في (أَجْدَل) معنى القوة (وَأَخْيَل) معنى التَّخْيُلِ وفي (أَفْعَى) معنى الخُبث - الإيذاء - فمنعها لوزن الفعل والصفة المُتَخَيَّلَة والكثير فيها الصَّرْف إذ لا وصفية فيها مُحَقَّقَة. لكن سُمِعَ منعها من الصَّرْف كالبيت السابق:

فِرَاخُ الْقَطَا لَا قَيْنَ أَجْدَلٍ بَارِيَا ..

فَمَا طَائِرِي يَوْمًا عَلَيْكَ بِأَخْيَلًا ..

بِأَخْيَلًا منعه من الصَّرْف.

إذاً قوله: (وَوَصَفْتُ أَصْلِي) بَيَّنَّ المفهوم بقوله:

وَأَلْغَيْتُ عَارِضَ الْوَصْفِيَّةِ ... كَأَرَبِعٍ

لا بُدَّ من أن يكون وزن (أَفْعَلَنْ) أن يكون دالاً على صفةٍ أصليةٍ .. في أصل الوضع، فإن كانت في أصل الوضع اسمٌ ثُمَّ عَرَضَتْ عليه الوصفيةُ فالوصفيةُ ملغاةٌ. (وَعَارِضَ الْإِسْمِيَّةِ) كذلك أَلْغَاهَا وَمَثَّلَ لَهُ بـ (الْأَذْهَمُ) (فَالْأَذْهَمُ الْقَيْدُ) (فَالْأَذْهَمُ) الأصل فيه: أَنَّهُ صِفَةٌ فِي الْأَصْلِ لِكُلِّ مَا فِيهِ سَوَادٌ، ثُمَّ (انْصَرَفَتْهُ مُنْعَ) مع كونه مُسْتَعْمَلاً اسْتِعْمَالَ الْأَسْمَاءِ لِكُونِ الْاسْمِ هُنَا عَارِضاً وَالْأَصْلُ فِيهِ: أَنَّهُ وَصْفٌ فَأُلْغِيَتْ الْإِسْمِيَّةُ كَالْعَكْسِ فِي (أَرْبَعٍ)، وَأَمَّا (أَجْدَلٌ وَأَخْيَلٌ وَأَفْعَى) فهذه مصروفةٌ في كثيرٍ من لسان العرب، لأنَّهَا فِي الْأَصْلِ: مَوْضُوعَةٌ وَضَعُ الْأَسْمَاءِ، لَكِنْ لَمَّا كَانَ فِيهَا شَيْءٌ مِنَ اللَّحْمِ بِالْوَصْفِ، بَعْضُ الْعَرَبِ لَاحِظٌ ذَلِكَ الْوَصْفَ فَمَنْعَهَا مِنَ الصَّرْفِ، وَلِذَلِكَ قَالَ (وَقَدْ يَنْلَنُ الْمُنْعَا) يعني: يُعْطَيْنَ الْمُنْعَ.

ثُمَّ قَالَ:

وَمَنْعُ عَدْلٍ مَعَ وَصْفٍ ..

نقف على هذا، والله أعلم، وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمْ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ ... !!!

عناصر الدرس

* الوصفية والعدل ، وتعريف العدل واثنائه عند النحاة

* جمع الجموع وصيغة منتهى الجموع وما شابهه.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.
أما بعد:

قال الناظم - رحمه الله تعالى -:

وَمَنْعُ عَدْلٍ مَعَ وَصْفٍ مُعْتَبَرٌ ... فِي لَفْظِ مَثْنٍ وَثَلَاثَ وَأُخْرٍ
وَوَزْنُ مَثْنٍ وَثَلَاثَ كُهُمَا ... مِنْ وَاحِدٍ لِأَرْبَعٍ فَلْتَعْلَمَا

سبق أن العلل التي يُمنع الاسم من الصَّرف من وجودها فيه محصورة في تسع، منها اثنتان راجعتان إلى معنى، وهما: العلمية، والوصف، وبقية العلل إنما هي راجعة للفظ: اجمع وزن عادلاً أتت بمعرفة ... ركب وزد عجمة فالوصف قد كملًا

سبق أيضاً أن ما يقوم مقام علتين هذا محصورٌ في شيئين، وهما:

– ألف التانيث مُطلقاً، وقد بدأ بها الناظم في قوله:

فَالِفُ التَّانِيثِ مُطْلَقاً مَنَعٌ ... صَرَفَ الَّذِي حَوَاهُ كَيْفَمَا وَقَعَ

هذا النوع الأول.

– ثُمَّ النوع الثاني: ما كان على وزن: (فَعْلَان) بزيادة ألف ونون، وهو وَصَفٍ سَلِمَ ... مِنْ أَنْ يُرَى بِنَاءٍ تَأْنِيثٍ خُتِمَ.

– ثُمَّ النوع الثالث: وهو الوصف الأصلي مع وزن: (أَفْعَلَا) وقلنا: الأولى أن يُعَبَّرَ بكون الفعل أولى به.

– ثُمَّ الرابع: وهو الذي عناه بقوله:

وَمَنَعُ عَدَلٍ مَعَ وَصَفٍ مُعْتَبَرٍ ... فِي لَفْظٍ مَثْنٍ

ال (عَدْلُ) هو من العلل اللفظية .. التي ترجع إلى اللفظ، ولا يكون العدل في المعاني البتّة، إلا على قولٍ قليل به، لكن المشهور عند النحاة: أن العدل إنما يكون في اللفظ، والمراد بالعدل: تحويل الاسم من حالةٍ إلى حالةٍ أخرى مع بقاء المعنى الأصلي، هذا أسهل ما عُرِفَ به العدل، والعدل في أصله عِلَّةٌ مُتَكَلِّفَةٌ، يعني: مُقَدَّرَةٌ فقط .. اعتبارية في الذهن، وإلا لا وجود لها، وإنما ألجأ النحاة إلى ذلك لكونهم لم يجدوا في بعض الأسماء ما يُمنع من الصرف مع العلمية، لم يُوجد إلا عِلَّةٌ واحدة فابتكروا هذه العِلَّة، وقالوا: هذا اللفظ معدولٌ عن كذا .. أصله كذا.

حينئذٍ يحتاج إلى ثَبَتٍ، أن أصل عُمَر (عَامِر) وأصل زُحَل (زاحل) وَقْثَم (قَاشِم) وَجُشَم (جَاشِم) نقول: ما الدليل على أن أصل هذه الأسماء (فُعَل) هو ما ذكرتموه كونه معدولاً عن فاعل، حينئذٍ لما وجدوا: عمر، وزحل، وهبل، ومثنى، وثلاث، ورباع، وجدوها ممنوعة من الصرف، ولم يوجد في: عمر ونحوه إلا العلمية فقط، ولم يوجد في مثنى ونحوه إلا الوصفية فقط.

حينئذٍ إمّا أن يُقال: بأنه مُنِعَ لعلة واحدة: الوصفية في مثنى وثلاث ورباع ونحوها، وإمّا أن يقال بِثَمِّ عِلَّةٍ لكنها مُقَدَّرَةٌ، فابتكروا عِلَّةَ (العدل) قالوا إذاً: في مثنى وثلاث ورباع، عِلَّةٌ معنوية وهي الوصفية، ومعه علة أخرى وهي كونه معدولاً عن اسم الآخر، فأصل مثنى (اثنان اثنان) وأصل مثلث كذلك (ثلاثة ثلاثة) إذاً: عُدِلَ عن الاسمين مثنى (اثنين اثنين) عُدِلَ عنهما وعُيِّرَ به: (مثنى) وكذلك (ثُنا) كما سيأتي.

حينئذٍ كونه معدولاً حَوَّلَ الاسم من اسمٍ إلى اسمٍ آخر مع بقاء المعنى الأصلي، (مثنى) اثنان اثنان: جاء الزيدون اثنان اثنان، حينئذٍ نقول: (اثنان اثنان) هذا دَلٌّ على كونهما قد جاءا اثنان اثنان، يعني: دخلا اثنان اثنان، حينئذٍ المعنى باقٍ في قولنا: مثنى .. جاء الزيدون مثنى، أو: جاء الزيدان مثنى، نقول: المعنى باقٍ، إذاً: ما الذي حصل؟ حَوَّلَ اللفظ من لفظٍ إلى لفظٍ آخر، نقول: هذه العلة علة مبتكرة، وعلة في الأصل أنها معدومة، ولذلك لا يلجأ .. بل يُصَرِّح النحاة: أنه لا يُقال بالعدل إلا عند عدم إمكان وجود علةٍ صالحة في المحل، وهذا يدل على أنها ضعيفة، وأنها مُبتكرة .. خيالية، يعني: أمر في الذهن فحسب، وأمّا في الوجود فلا وجود لها.

إذاً نقول: العدل قد يكون مع الوصفية، وقد يكون مع العلمية، العلمية سيأتي في محله. هنا قال: (وَمَنْعُ عَدَلٍ مَعَ وَصْفٍ) إذاً العدل: هو تحويل الاسم من حالةٍ إلى حالةٍ أخرى، مع بقاء المعنى الأصلي، وهو خاصٌّ باللفظ لا يكون في المعاني.

(وَمَنْعُ عَدَلٍ) (مَنْعُ) هذا مبتدأ، وهو مضاف، و (عَدَلٍ) هذا مضاف إليه، مَصَدَرٌ مُضاف إلى فاعله، العدل هو الذي يَمْنَعُ .. يَمْنَعُ العدل.

(مَعَ وَصْفٍ) هذا نعت .. صفة، لأنها قيد، (مَنْعُ عَدَلٍ مَعَ وَصْفٍ) وعرفنا الوصف المراد به، وهو علةٌ معنوية، إذاً: اجتمع عندنا علتان: إحداها ترجع إلى اللفظ، والأخرى ترجع إلى المعنى، العدل يرجع إلى اللفظ، والوصف يرجع إلى المعنى.

(مُعْتَبَرٌ) المنع مُعْتَبَرٌ، يعني: يَمْنَعُ الاسم وجود هاتين علتين وهما: العدل مع الوصفية، (في لَفْظٍ) جار ومجرور مُتَعَلِّقٌ بقوله: (مُعْتَبَرٌ) قلنا: (مُعْتَبَرٌ) هذا خبر، (في لَفْظٍ مَثْنَى) (لَفْظٍ) مضاف، و (مَثْنَى) مضاف إليه مجرور وجزؤه فتحة مُقَدَّرَةٌ على آخره، لأنه ممنوع من الصرف، ولذلك قال: (وُثِّلَاتٌ) بالفتح، وهو معطوف على (مَثْنَى) والمعطوف على المجرور مجرور، وجزؤه فتحة نائبة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للعدل والوصفية، (وَأُخَرٌ) وَأُخَرٌ: هذا معطوف على (مَثْنَى) يعني: كما يكون العدل في العدد .. في أسماء العدد، يكون في غيره.

ولذلك ابن هشام في (القطر) قال: " العدل يكون في المعارف وفي غيرها، وغير المعارف يكون في الصفات - أسماء العدد - وغيرها " والمراد بأسماء العدد ما ذكره ب: (مَثْنَى) وَثِّلَاتٌ) وما فُرِّعَ عليهما.

(وَأُخَرٌ) المراد به هذا اللفظ بعينه فقط، وأمّا (سَحَرٌ وَأَمْسٌ) فهذا سيأتي في العلمية، وأمّا هنا في باب النكرات .. الصفات فليس عندنا إلا لفظ (أُخَرٌ) .. مثنى وثلاث وأخر، إذاً نقول: ممّا يَمْنَعُ الصرف: اجتماع العدل والوصف .. ممّا يَمْنَعُ الاسم أن يكون ممنوعاً من الصرف والتنوين والجر معاً: العدل والوصف، وذلك في موضعين:

الأول: المعدول في العدد إلى (مَفْعَل) نحو: مَثْنَى، أو (فُعَال) نحو: ثلاث، إذاً: وزنان لا ثالث هما، إمَّا (مَفْعَل) وإمَّا (فُعَال)، إذاً: هذان الوزنان خاصان بالعدل في باب العدد. والثاني: في (أُخَر) المقابل لـ: (آخِرِينَ) ولذلك قال: (لَفْظِ مَثْنَى وَثَلَاثَ وَأُخَرَ).

إذاً: وَقَعَ العَدْلُ في هذين النوعين: اسم العدد ولفظ (أُخَر) المقابل لـ: (آخِرِينَ).
أَمَّا المعدول في العدد فالمناع له عند سيبويه والجمهور: العَدْلُ والوصف، فـ: (أَحَاد) و (مَوْخَد) معدولان عن: (واحد واحد) و (ثَنَاء) و (مَثْنَى) معدولان عن: (اثنين اثنين) وكذلك: (ثَلَاثَ وَمَثَلَتْ) و (رُبَاعَ وَمَرَبَعَ) إلى هنا باتفاق .. من واحد إلى أربعة باتفاق، ولذلك قال هنا: (مِنْ وَاحِدٍ لِأَرْبَعٍ) خَصَّ الناظم هذا العدد إلى هنا لا لكونه لا يَصِحُّ في غيره، وإنما تَمَّ اتفاق و تَمَّ خلاف، يعني: الأعداد التي يأتي على وزن (مَفْعَل) و (فُعَال) من واحد لأربع متفق عليه.

وَأَمَّا: مَخْمَسَ وَخُمَاسَ، وَمَسْدَسَ وَسُدَّاسَ، وَمَسْبَعَ وَسُبَاعَ، وَمَثْمَنَ وَثَمَانَ، وَمَتَسَعَ وَتُسَاعَ، وَمَعَشَرَ وَعَشَارَ، هذا محل نزاع عند النحاة هل سمع أم لا؟ والصحيح: أنه سَمِعَ من واحدٍ إلى عشرٍ، كلها تأتي على هذا الوزن: (مَفْعَل وَفُعَال) ولذلك نَصَّ هنا قال: وَوَزَنُ مَثْنَى وَثَلَاثَ كَهُمَا ... مِنْ وَاحِدٍ لِأَرْبَعٍ فَلْتَعَلَّمَا

وَأَمَّا الوصف فلأن هذه الألفاظ لم تُسْتَعْمَلْ إلا نكرات، عرفنا العَدْلَ وأنه يأتي من واحد إلى عشر، وإنما نَصَّ الناظم إلى الأربع لكونه متفقاً عليه، وما عداه فهو ثابت كما سيأتي.

وَأَمَّا الوصف فلأن هذه الألفاظ لم تستعمل إلا نكرات، ولذلك لا تكون معارف، (مَثْنَى) وإلى آخره لا تكون معارف البتَّة، وكذلك: (أُخَر) إمَّا نعتاً نحو: ((أُولَى أَجْنِحَةٍ مَثْنَى وَثَلَاثَ وَرُبَاعَ)) [فاطر:1] (أُولَى أَجْنِحَةٍ) أصحاب أو صاحبات أجنحة، (مَثْنَى) اثنين اثنين، (وَثَلَاثَ وَرُبَاعَ) ثلاثة ثلاثة، وأربعة أربعة، من الملائكة منها ما هو ذو جناحين: مثنى مثنى، ومنها ما هو: ثلاثة ثلاثة، ومنها ما هو: أربعة أربعة، دَلَّ على ذلك هذا العَدْلُ، لأننا قلنا: (مَثْنَى) معناه: اثنان اثنان، وكذلك (مَثَلَتْ) و (مَرَبَعَ).

إذاً: جاءت نعتاً ((أُولَى أَجْنِحَةٍ)) [فاطر:1] معرفة أو نكرة؟ نكرة، إذاً: وقع هنا (مَثْنَى) وما عطف عليه صفة لنكرة فهو نكرة. أو حالاً، نحو: ((فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنْ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثَلَاثَ وَرُبَاعَ)) [النساء:3] حال كونهما نكاح اثنتين اثنتين، أو ثلاثة ثلاثة، أو أربعة أربعة، هل هذا المراد؟ نعم، هذا المراد، لكن ليست الواو هنا للجمع

خلافاً لابن حزم وغيره.

((مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ)) [النساء:3] أربع وثلاث: سبعة، واثنان: تسعة، إذاً: يجوز تسعة، إذا قلنا الواو هنا للجمع فقد قيل به.

وإمّا حالاً نحو: ((فَانْكَحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى)) [النساء:3] حال كون المنكوح مَثْنَى، وإمّا خبراً نحو: {صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى} (صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى) هذا خبر، والثاني تأكيد له.

وإمّا خبراً نحو: {صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى} وإنما كُرِّرَ لقصد التأكيد، لا لإفادة التكرار، اثنان اثنان .. اثنتين اثنتين، معلومٌ من الأولى، وأما الثانية فُصِدَ بها التوكيد، ولا تدخلهما (أل) وإضافتهما قليلة، يعني: ما كان على وزن (مَثْنَى وَثُنَاء .. مَفْعَلٌ وَمَفْعَالٌ) لا تدخل عليهما (أل) وقيل: لا تصاف، وقيل: إضافتهما قليلة، وحينئذٍ تبقى على الأصل، فهي نكرة ولا تقبل التعريف البتة.

إذاً:

وَمَنْعُ عَدْلِ مَعَ وَصْفٍ مُعْتَبَرٍ ... فِي لَفْظِ مَثْنَى وَثُلَاثَ ...

ثُمَّ يَبَيِّنُ أَنْ:

وَوُزْنُ مَثْنَى وَثُلَاثَ كَهُمَا ... مِنْ وَاحِدٍ لِأَرْبَعٍ

مثلهما .. كَهُمَا، هنا الناظم اضطرَّ إلى إدخال الكاف على الضمير، وهذا كما سبق: أنه لا يدخل عليه.

(وَوُزْنُ مَثْنَى وَثُلَاثَ كَهُمَا) (وَزْنٌ) هذا مبتدأ، وهو مضاف، و (مَثْنَى) مضاف إليه، (وَوُثُلَاثَ) بالفتح، يعني: مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة، لأنه معطوف على (مَثْنَى) المضاف إليه، وهو ممنوع من الصرف للعدل والوصفية.

(كَهُمَا) هذا خبر المبتدأ - مثلهما يعني - أي: مثلهما، وأدخل كاف التشبيه على المضمر لضرورة الوزن، (مِنْ وَاحِدٍ لِأَرْبَعٍ) حالٌ من الضمير المستتر في الخبر، (كَهُمَا) مثلهما .. كائنٌ مثلهما، (مِنْ وَاحِدٍ لِأَرْبَعٍ) هذا حال من الضمير المستتر في الخبر، (فَلْيُعْلَمَا) فليُعْلَمَا، الفاء هذه زائدة، أو حرف عطف، جملة معترضة جاءت متأخرة، واللام هذه لام الأمر، و (يُعْلَمَنَّ) هذا فعل مضارع مؤكد بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة وقفاً ألفاً.

إذاً يعني: ما وازن مثنى وثلاث من ألفاظ العدد المعدول من واحد إلى أربع فهو مثلهما في امتناع الصرف للعدل، يعني قوله: في لفظ مثنى وثلاث لا تظن أن الحكم خاصٌ بمذنبين اللفظين فحسب، بل يتعدى إلى غيره، لأنه نصٌّ على: (فِي لَفْظِ مَثْنَى وَثُلَاثٍ) لو سكت قد يقول قائل: إنما أراد الحصر: (مَثْنَى وَثُلَاثٍ) ما عداهما فهو مصروف، قال: لا، (وَوَزْنُ مَثْنَى وَثُلَاثٍ - مِثْلَهُمَا - مِنْ وَاحِدٍ لِأَرْبَعٍ) يعني: زاد على ما سبق: مثلث وثلاث، ومربع ورباع فقط، زاد لفظتين فصارت حينئذٍ أربعة.

فهو مثلهما في امتناع الصرف للعدل والوصف، تقول: مررت بقومٍ مَوْحِداً وأُحَاداً، يعني: بالجر بالفتحة نيابة عن الكسرة، و (مَثْنَى وَثُلَاثٍ) و (مَثَلثٌ وَثُلَاثٌ) و (مَرَبَعٌ وَرُبَاعٌ) وهذه الألفاظ الثمانية متفقٌ عليها، ولهذا اقتصر عليها الناظم، هي ثمانية من حيث التفصيل، وأربع من حيث الجملة.

قال في (شرح الكافية): "وروي عن بعض العرب: (مَحْمَسٌ) و (عُشَارٌ) " (مَحْمَسٌ) إذاً: مسموع، و (عُشَارٌ) مسموع، و (مَعَشَرٌ) كذلك مسموع، ثم قال: " ولم يرد غير ذلك " يعني: زيادة عن الأربع .. الأقسام السابقة الثمانية عند التفصيل، يُزَادُ عليها (مَحْمَسٌ) و (عُشَارٌ) و (مَعَشَرٌ) " ولم يرد غير ذلك " هكذا نفاه في (شرح الكافية). وفي (التسهيل) قال: "إنه شُيْعَ (حُمَاسٌ) أيضاً " مع كونه نفى في (شرح الكافية) لأنه أثبت: (مَحْمَسٌ) ولم يثبت: (حُمَاسٌ).

واختلف فيما لم يُسَمَّعَ على ثلاثة مذاهب، يعني: إذا لم يسمع قيل: مَسْدَسٌ وسُدَّاسٌ، وَمَسْبَعٌ وسُبَّاعٌ، ومَثَمَنٌ وثَمَانٌ، حينئذٍ إذا لم يُسَمَّعَ هل يُقَاسُ عليه أم لا؟ نقول: فيه ثلاثة مذاهب.

واختلف فيما لم يُسَمَّعَ على ثلاثة مذاهب، الأول: أنه يُقَاسُ على ما شُيْعَ، وهو مذهب الكوفيين، لوضوح طريق القياس فيه، يعني: العلة موجودة، وهو كونه عدد، وشُيْعَ من واحد إلى أربع، بل وشُيْعَ (مَعَشَرٌ وَعُشَارٌ) حينئذٍ لا مانع أن يُقال ما بينهما مثل الأول والمنتهى، وهو مَعَشَرٌ وعُشَارٌ، وهو مذهب الكوفيين: أنه يُقَاسُ على ما شُيْعَ. المذهب الثاني: أنه لا يُقَاسُ بل يُقْتَصَرُ على المسموع، وهو مذهب جمهور البصريين، لأنك لو قِستَ أحدثتَ لفظاً لم يتكلم به الواضع، ففيه إحداث لفظٍ لم تتكلم به العرب.

الثالث: أنه يُقَاسُ على (فُعَالٍ) لِكَثْرَتِهِ لا على (مَفْعَلٍ) لِقَلَّتِهِ، (فُعَالٍ) أكثر - هي عشرة ألفاظ - (فُعَالٍ) أكثر و (مَفْعَلٍ) قليل، إذاً: يُقَاسُ على (فُعَالٍ) لا على (مَفْعَلٍ)

وهذا تَحْكُمُ لأن الباب واحد، حينئذٍ الفصل بينهما وخاصةً أنه مَسْمُوعٌ بالفظين (مَفْعَل وفُعَال) من واحد لأربع، فالأصل حينئذٍ أن يكونا متساويين، فإمّا أن نُرجِّح المذهب الأول أو الثاني.

والصحيح أنه مسموع في الكل، قال أبو حيان: "والصحيح أن البنائين - مَفْعَل وفُعَال - مسموعان من واحد إلى عشرة" وكل منهم أثبت، هذا سَمِعَ مَحْمَس، وهذا حُمَّاس، وهذا مَعَشَر، يثبت ما سَمِعَهُ وينفي الآخر بناءً على علمه، ومن حَفِظ حجة على من لم يَحْفَظ، فأثبت ابن مالك بعضاً، وأثبت غيره بعضاً آخر. وحكا البنائين أبو عمرو الشيباني، يعني: (مَفْعَل وفُعَال) من واحد إلى عشرة، وحكا أبو حاتم وابن السكيت: من أَحَادٍ إلى عَشَارٍ، ومن حفظ حجة على من لم يَحْفَظ، إذاً: الصواب أنه لا يُقْتَصَر على الأربعة وإن كان متفقاً عليها. وَوَرِثُ مَثْنَى وَثَلَاثَ كُهُمَا ... مِنْ وَاحِدٍ لِأَرْبَعٍ فَلَتَعْلَمَا

(فِي لَفْظِ مَثْنَى وَثَلَاثَ وَأُخَرَ) (أُخَرَ) قِيلَ: جَمَعَ (أُخَرَ) مُؤَنَّثَ آخِرٍ، أُخَرَى .. أَثْنَى آخِرٍ: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَبِرَجُلٍ آخِرٍ، مَرَرْتُ بِهَنْدٍ وَبِامْرَأَةٍ أُخَرَى، إِذَا: (آخِر) مُؤَنَّثَةٌ (أُخَرَى) لِمَعْنَى مُغَايِرٍ، وَ (أُخَرَ) مَمْنُوعٌ مِنَ الصَّرْفِ ((فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ)) [البقرة: 185] مَمْنُوعٌ مِنَ الصَّرْفِ، فَالْمَانِعُ لَهُ أَيْضاً الْعَدَلُ وَالْوَصْفُ، وَلِذَلِكَ جَمَعَ بَيْنَهُمَا فِي بَيْتٍ وَاحِدٍ .. الْعَدَلُ وَالْوَصْفُ.

أَمَّا الْوَصْفُ هَذَا شَأْنُهُ ظَاهِرٌ، لِأَنَّهُ عَلَى زِنَةِ اسْمِ التَّفْضِيلِ، وَاسْمُ التَّفْضِيلِ مَعْلُومٌ أَنَّهُ مِنَ الْمَشْتَقَاتِ. أَمَّا الْوَصْفُ فَظَاهِرٌ؛ لِأَنَّهُ اسْمُ تَفْضِيلٍ بِمَعْنَى مُغَايِرٍ.

وَأَمَّا الْعَدَلُ قَالُوا: فَهُوَ مَعْدُولٌ، مَعْدُولٌ عَنْ أَيِّ شَيْءٍ؟ تَحْوِيلُ اسْمٍ إِلَى اسْمٍ آخَرَ مَعَ بَقَاءِ الْمَعْنَى الْأَصْلِيَّةِ. وَأَمَّا الْعَدَلُ فَقَالَ أَكْثَرُ النُّحَاةِ: إِنَّهُ مَعْدُولٌ عَنِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ، عَنْ: (الْأُخَرَ) يَعْنِي: الْأَصْلُ أَنْ يَقَالَ: (الْأُخَرَ) وَإِنَّمَا قِيلَ: (أُخَرَ) حِينَئِذٍ مَعْدُولٌ عَنِ (الْأُخَرَ) إِذَا: أَصْلُهُ مُحَلًّا بِ: (أَل) ثُمَّ اسْتُعْمِلَ نَكْرَةً، فَقِيلَ: (أُخَرَ) فَهَذَا مَعْنَى الْعَدَلِ عِنْدَهُمْ: تَحْوِيلُ اسْمٍ إِلَى اسْمٍ آخَرَ مَعَ بَقَاءِ الْمَعْنَى الْأَصْلِيَّةِ، فَقَالَ أَكْثَرُ النُّحَوِيِّينَ: إِنَّهُ مَعْدُولٌ عَنِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ، لِأَنَّهُ مِنْ بَابِ أَفْعَلَ التَّفْضِيلِ، فَحَقُّهُ أَلَّا يُجْمَعَ إِلَّا مَقْرُونًا بِ: (أَل) هَذَا الْأَصْلُ، كَمَا سَبَقَ فِي بَابِ: اسْمُ التَّفْضِيلِ.

وقيل: إنه مَعْدُولٌ عَمَّا كَانَ يَسْتَحِقُّهُ مِنْ اسْتِعْمَالٍ، إِذَا: أَكْثَرُ النُّحَاةِ: أَنَّ الْعَدَلَ الَّذِي هُوَ سَبَبٌ وَعِلَّةٌ فِي مَنَعِ (أُخَرَ) مِنَ الصَّرْفِ مَعَ الْوَصْفِيَّةِ: أَنَّهُ مَعْدُولٌ عَنِ (الْأُخَرَ) بِ:

(أَل)، عندنا (أَل) وعندنا بدون (أَل) (الأُخَر) هو الأصل، و (أُخَر) هذا فرع، إذا: لماذا مُنع: (فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ) [البقرة: 185]؟ نقول: لكونه مَعْدُولٌ عن (الأُخَر) لأن أفعال التفصيل إذا كان جمعاً يَتَعَيَّن في القاعدة السابقة معنا أنه يُحَلَّى بـ: (أَل) هذه عِلَّة. وقيل: إنه مَعْدُولٌ عَمَّا كان يستحقه من استعماله بلفظ ما للواحد المذكر بدون تَغْيِير معناه، لأن (أُخَر) و (أَخَر) هذا مُفْرَدٌ وهو مُذَكَّرٌ، حينئذٍ ما كان مُجَرِّداً من (أَل) والإضافة الأصل فيه أنه يلزم الأفراد مُطلقاً، سواءً كان الموصوف مذكراً مفرداً، أو مؤنثاً مثنئاً أو جمعاً، هذا الأصل فيه، لكن قيل: مررت بزيدٍ وبرجلٍ آخر، وبرجلين آخرين، وبرجالٍ آخرين، وبامرأةٍ أُخَرى، والأصل فيه أن يُقال: مررت بزيدٍ وبرجلٍ آخر، وبرجلين آخر، وبرجالٍ آخر، وبامرأةٍ آخر، أن يلتزم هذا الأصل، لأنه مُجَرَّدٌ من (أَل) ومن الإضافة.

وسبق أنه إذا كان مُجَرِّداً من (أَل) والإضافة يلتزم الأفراد والتذكير، فيوصف به المذكر والمؤنث، والمثنى المذكر، والمثنى المؤنث، والجمع المذكر، والجمع المؤنث مُطلقاً، لكن هنا عُذِلَ به عن هذا الأصل فاستعمل مثنئ مع المثنى، والجمع مع الجمع، والمؤنث مع المؤنث، فقيل: (أُخَرى) كما في قوله تعالى: ((فَتَذَكَّرِ إِحْدَاهُمَا الأُخَرى)) [البقرة: 282] جاء بلفظ (أُخَرى) وكذلك في قوله: ((وَأَخْرُونَ اعْتَرَفُوا بِذُنُوبِهِمْ)) [التوبة: 102] (أَخْرُونَ) جُمع بالواو والنون، وكذلك: ((فَأَخْرَانِ يَقُومَانِ)) [المائدة: 107] جيء به مثنئاً حينئذٍ لم يَلْتَزِم القاعدة الأصلية: وهي كونه يستحق الأفراد والتذكير، هذا عُذُولٌ به عن أصله، فاستعمل مثنئاً ومجموعاً ومؤنثاً.

هذا يَصْدُق عليه حد العدل أم لا؟ يَصْدُق عليه حد العدل، لأنه إذا قيل: برجلين آخرين، نقول: هذا الأصل أن يُقال: برجلين آخر، فاستعمل (آخرين) مقام (آخر) إذا: عُذِلَ به في هذا المحل عن المذكر المفرد إلى المثنئ، وكذلك: ((وَأَخْرُونَ اعْتَرَفُوا)) [التوبة: 102] الأصل أن يقول: (وآخر) وكذلك: امرأةٍ أُخَرى، الأصل: بامرأةٍ آخر، قالوا: هذا هو عُذُولٌ في هذا المحل، وهذا مال إليه ابن مالك رحمه الله تعالى كما سيأتي نَصُّه.

إذا قيل: إنه مَعْدُولٌ عَمَّا كان يستحقه من استعماله بلفظ ما للواحد المذكر مُطلقاً، سواءً كان الموصوف مذكراً أو مؤنثاً، مجموعاً أو مثنئاً، فيلتزم الأفراد والتذكير. ما للواحد المذكر بدون تَغْيِير معناه، وذلك أن (أَخَر) من باب أفعال التفصيل، فحقه ألا يُثنئ ولا يُجمع ولا يؤنث، إلا مع الألف واللام أو الإضافة، إذا كان مُجَرِّداً فَحَقُّه إلا

يُجمع ولا يُثنى، ولا يُؤنث، إلا إذا كان مُحلاً بـ: (أل) أو مضافاً، وهنا: (آخَرَ) هذا غير مُحلاً بـ: (أل) وغير مُضاف، الأصل فيه أنه يلتزم الإفراد والتذكير، فُعْدِلَ في تَجَرُّدهِ منهُما واستعماله لغير الواحد المُذكَّر عن لفظ (آخَرَ) إلى لفظ التثنية والجمع والتأنيث، بحسب ما يُراد به من المعنى، فقليل: عِنْدِي رَجُلَانِ آخِرَانِ، ورجال آخِرُونَ، وامرأة أخرى، ونساء آخر.

حينئذٍ كل هذه مَعْدُولَةٌ، وكان القياس أن يُمنع من الصرف الجمع، لكن تَعَدَّرَ في (آخِرَانِ) و (آخِرُونَ) لأننا نَبَحَثُ عن نيابة حَرَكَةٍ عن حركة، و (آخِرَانِ) هذا مرفوع بالألف، إذ: لا دَخَلَ له في باب المنع من الصرف، و (آخِرُونَ) كذلك لا دخل له في المنع من الصرف، بقي (أُخْرَى) فيها أَلِفُ التَّأْنِيثِ، وقلنا: إذا وَجَدَ عَلَّةً غير العَدَلِ فهي مُقَدِّمَةٌ على العَدَلِ، إذ: أَلِفُ التَّأْنِيثِ تكفي فيها، لم يبق معنا إلا هذا اللفظ. ونساء آخر، فكل من هذه الأمثلة صفة مَعْدُولَةٌ عن: (آخَرَ)، إلا أَنَّهُ لم يَظْهَرْ أثر الوصفية والعَدَلِ إلا في (أُخْرَى) فقط، لماذا؟ لأنه مُعَرَّبٌ بالحركات، بخلاف (آخِرَانِ) و (آخِرُونَ) وليس فيه ما يَمْنَعُ من الصرف غيرهما، بخلاف (أُخْرَى) فإن فيها أيضاً أَلِفُ التَّأْنِيثِ، فلذلك حُصِّ (أُخْرَى) بنسبة اجتماع الوصفية والعَدَلِ إليه، ومنعه من الصرف. حينئذٍ نقول: العِلَّةُ هنا ليست العِلَّةُ التي عند الجمهور، عند الجمهور كون (أُخْرَى) مَعْدُولَةً عن (الْأُخْرَى) وهذا واضح بَيِّن، وعلى رأي ابن مالك: أن التحقيق أنه عُدِلَ به عن المفرد واستعمل جمعاً، حينئذٍ (أُخْرَى): بنساء أُخْرَى .. ((فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخْرَى)) [البقرة: 184] الأصل أن يقول: (آخَرَ) فُعْدِلَ به إلى الجمع، فالأصل فيه أن يُسْتَعْمَلَ مُفْرَداً مُذَكَّرًا، فعدِلَ به إلى الجمع، فهذا محل منع الصرف.

هنا قال السيوطي في (همع الهوامع): " (أُخْرَى) جمع: أُخْرَى، تأنيث (آخَرَ) بالفتح المجموع على (آخِرِينَ)، أمَّا كونه صفة فَلِكونه من باب أفعال التفضيل، تقول: مررت بزيدٍ ورجلٍ آخر، أي: أَنَّهُ أَحَقُّ بالتأخير من زيدٍ في الذكر، لأن الأول قد اعتُني به في التَقَدُّمِ في الذكر، وأمَّا عَدَلُهُ فقال أكثر النحويين إنه مَعْدُولٌ عن الألف واللام، لأن الأصل في أفعال التفضيل ألا يُجمع إلا مَقْرُونًا بهما كـ: (الْكُبَرِ والصُّغَرِ) - ولذلك يُغْلَطُونَ العَرُوضِيُّينَ: فاصلةٌ صُغْرَى، وفاصلةٌ كِبْرَى - فُعْدِلَ عن أصله وأُعْطِيَ من الجمعية مُجَرَّدًا ما لا يُعْطَى غيره إلا مَقْرُونًا " على ما سَبَقَ.

وقال ابن مالك هنا - هذا القول الآخر -: " التحقيق أنه مَعْدُولٌ عن (أُخْرَى) مراداً به جمع المؤنث، لأن الأصل في أفعال التفضيل: أن يُسْتَعْنَى فيه بـ: (أَفْعَل) عن (فُعَل) "

يعني: تأتي بـ: (أفعل) مُجَرِّداً مُفْرَداً مُذَكَّراً عن (فعل) الذي هو جَمْع المؤنَّث، حينئذٍ لما استُعْمِلَ (فعل) محل (أفعل) صار عدلاً، وهذا واضحٌ بَيِّن.

أن يُستغنى فيه بـ: (أفعل) تفضيل عن (فعل) لتَجَرُّده عن الألف واللام والإضافة، كما يستغنى بـ: (أكبر) عن (كُبر) في نحو: رأيتها مع نسوة أكبر منها، هكذا تقول، ولا تقول: (كُبر) بالجمع، وإنما تأتي بالمفرد مُذَكَّراً: أكبر منها.

كما يستغنى بـ: (أكبر) عن (كُبر) في نحو: رأيتها مع نسوة أكبر منها، فلا يُثني ولا يُجمع، لكونهم أوقعوا (أفعل) موقع (فعل) فكان ذلك عدلاً من مثالي إلى مثالي، كأن العدل هنا حصل في استعمالٍ عن استعمال، استُعْمِلَ (أخر .. فعل) محلَّ (أفعل) فصار عدلاً، وكما ترى أنها فيها نوع تكلف.

وَمَنْعُ عَدْلٍ مَعَ وَصْفٍ مُعْتَبَرٍ ... فِي لَفْظٍ مَثْنٍ وَثَلَاثَ وَآخَرَ

إذا: عَرَفْنَا أَنَّ الْعَدْلَ مَعَ الْوَصْفِيَّةِ يَقَعُ فِي بَابَيْنِ:

– اسم العدد والصفات، نحو: (أخر)، والمنع في: (مثنى وثلاث) للوصفية، وهذا شأنه واضح، وفي العدل كونه معدولاً عن: اثنين اثنين، أو ثلاث ثلاث، إلى ما ذكرناه وهو مسموعٌ من واحد إلى عشرة على الصحيح، وإنما نصَّ الناظم هنا على أنه مسموعٌ من واحد إلى أربعة، بل لم يذكر واحد هنا (في لَفْظٍ مَثْنٍ وَثَلَاثَ) استدرك فذكر: (مِنْ وَاحِدٍ لِأَرْبَعٍ) إذا: (مِنْ وَاحِدٍ لِأَرْبَعٍ) نقول: هذا مسموعٌ باتفاق، وما عداه ففيه خلاف، والصواب: أنه مسموعٌ كذلك.

قال الشارح هنا: " مما يمنع صرف الاسم العدل والصفة، وذلك في أسماء العدد المبنية على (فعل) و (مفعول) كـ: (ثلاث ومثلث) فـ: (ثلاث) معدولة عن: ثلاثة ثلاثة، و (مثنى) معدولة عن اثنين اثنين، فتقول: جاء القوم ثلاث، يعني: دخلوا ثلاثة ثلاثة، ومثنى أي: اثنين اثنين، وسمِع استعمال هذين الوزنين: (فعل) و (مفعول) من واحد واثنين وثلاثة وأربعة، وسمِع أيضاً في خمسة وعشرة، خمس وخمس، وعشار ومعشر.

وزعم بعضهم أنه سُمِع أيضاً في ستة وسبعة وثمانية وتسعة، نحو: سُدَّاس ومَسَدَس، وسُبَّاع ومَسْبَع، وثمان ومَثْمَن، وتُسَاع ومَتَسَع، وهو الصحيح.

ومما يُمنع من الصرف للعدل والصفة (أخر) التي في قولك: مررت بنسوة أخر، وهذا معدولٌ عن (الأخر) محلاً بـ: (أل) وعلى رأي ابن مالك: معدولٌ عن (آخر) يعني: بدون (أل)، إذا: (أخر) جمع (أخرى) و (أخرى) أنثى (آخر) والقاعدة: أن كل (فعل) مؤنثة (أفعل) لا تُستعمل هي ولا جمعها إلا بالألف واللام أو الإضافة، كـ: (الكبرى والصغرى، والكُبر والصُغر) ((إِنَّمَا لِاحْدَى الْكُبَرِ)) [المدثر: 35].

وَتَلَخَّصَ من كلام المصنف: أن الصفة تمنع -يعني: الصرف- مع الألف والنون على ما سبق هناك:

- (وَزَائِدًا فَعْلَانً) الألف والنون الزائدتين.

- ومع وزن الفعل.

- ومع العدل.

وزن الفعل: (أَفْعَل) ومع العدل، هذه الأحوال الثلاثة تمنع من الصرف، إذا سُمي بشيءٍ من هذه الأنواع الثلاثة، وهي: ذو الزائدتين، وذو الوزن، وذو العدل، بقي على منع الصرف، يعني: فيما سبق كُله نكرة لم يذكر التعريف، إنما هي: وصفية والزيادة .. وصفية ووزن الفعل .. وصفية والعدل.

طيب! لو سُمي رجل بـ: (مَثْنَى) أو سُمي بـ: عطشان، أو سكران، لو سُمي عَلَمًا بذلك يُمنع من الصرف أو لا .. زالت الوصفية .. زالت إحدى العِلَّتَيْن، هل يُصرف؟ قلنا: وزن العدل والوصفية في (مَثْنَى) مُوجبان للمنع من الصرف، لا بُدَّ منهما معاً، لو زالت إحداهما اختل الحكم، لو سُمينا به، رجل سُمي: مَثْنَى، أو ثَنَاءً، أو مَثَلَتْ، يُمنع أو لا يُمنع؟ نعم، ذهبت الوصفية وحَلَّت العِلْمِيَّة .. ذهب مانع وحَلَّ مانع، قلنا: انتقل من الوصفية إلى العِلْمِيَّة، والعِلْمِيَّة مع العدل كما سيأتي كذلك تمنع من الصرف.

إذاً: هذه الثلاث التي ذكرها الناظم هنا وعَرَّج عليها ابن عقيل، نقول: إذا سُمي بشيءٍ من هذه الأنواع الثلاثة، وهي:

- ذو الزائدتين، يعني: زيادة الألف والنون، قلنا: عطشان هذا ممنوع من الصرف، لأن مؤنثه على وزن (فَعْلَى) إذاً: (فَعْلَان) فإذا سُمي رجل (فَعْلَان .. عطشان) حينئذٍ نقول: هو ممنوع من الصرف، لأنه بقيت الزيادة .. الألف والنون وهي مانعة مع الوصفية، ثُمَّ زَالَت الوصفية وحَلَّت محلها العِلْمِيَّة، وكلا الوصفية والعِلْمِيَّة يعتبران من موانع الصرف. - وذو العدل، بقي على منع الصرف، لأن الصفة لما ذَهَبَت بِالتَّسْمِيَةِ خَلَفَتْهَا العِلْمِيَّة. ثُمَّ قال رحمه الله:

وَكُنْ جَمْعٌ مُشَبِّهٌ مَفَاعِلًا ... أَوْ الْمَفَاعِيلُ بِمَنْعٍ كَافِلًا

هذا مما يقوم فيه عِلَّةٌ مقام عِلَّتَيْن، وسبق أن الذي يقوم مقام عِلَّتَيْن شيان فقط لا ثالث لهما، وهو ما كان محتوماً بألف التأنيث مُطلقاً سواء كانت ممدودة أو مقصورة .. مُطلقاً سواء كانت اسماً أو صفةً .. مفرداً أو غير ذلك .. نكرة أو معرفة، فهي تمنع الصرف

مع النكرة ومع المعرفة، فلا تأثير للتذكير، ولا تأثير للتعريف.

هنا ذُكر ما يُسمى بـ: (صِيغة مُنتَهَى الجُموع) وضابطه: ما كان على وزن (مَفَاعِل) أو (مَفَاعِل) كل ما كان على هذا الوزن فهو ممنوع من الصرف، لقيام عِلَّة واحدة مَقَامِ عِلَّتَيْن، كونه صيغة منتهى الجموع لخروجه عن آحاد الأفراد .. المفردات هذه عِلَّة، وكونه جمعاً، وسبق أن الجمع فرُع عن الأفراد، وكونه خارجاً عن نظائر الآحاد، هذا يُعتبر كذلك عِلَّة، فنظراً إلى الجهتين قالوا: عِلَّة قامت مقام العِلَّتَيْن.

وضابطه من جهة أخرى: أن يقال: "كل جمع بعد ألف تكسيره حرفان، أو ثلاثة أحرف بينها ساكن" وهذا أولى من أن يقال: (مَفَاعِل) و (مَفَاعِل) لأنه قَدْ يُظَنُّ بأن (مَفَاعِل) و (مَفَاعِل) أن يكون الجمع الممنوع من الصرف مخصوصاً بما كان مُفْتَتِحاً بالميم وليس الأمر كذلك، لا فرق في منع ما جاء على أحد الوزنين المذكورين بين أن يكون أوله ميماً نحو: مساجد ومصاييح، أو لم يكن نحو: دراهم ودنانير، فدراهم ممنوع من الصرف لكونه على وزن (مَفَاعِل) يعني: ما كان بعد ألفه .. ألف تكسيره، حرفان.

وكذلك: دنانير، هذا ممنوع من الصرف لكونه على وزن (مَفَاعِل) وهو ما كان بعد ألف تكسيره ثلاثة أحرف بينها ساكن.

إذاً: إذا قيل بهذا الضابط فهو أولى، وكثير من المسائل المتعلِّقة، بهذا المبحث هنا (مَفَاعِل وَمَفَاعِل) مَرَدُّهُ إلى عِلْم الصرف، يعني: لا بُدَّ من فَهْم بعض مسائل الإعرال هناك من أجل أن تُضَبِّط هذه المسائل، ولن نذكرها.

وَكُنْ جَمْعٌ مُشَبِّهٌ مَفَاعِلًا ... أَوِ الْمَفَاعِلِ يَمْنَعُ كَافِلًا

(كُنْ) كن أنت أيُّها النَّحْوِي (كُنْ لِمَجْمَعٍ مُشَبِّهِ مَفَاعِلًا أَوِ الْمَفَاعِلِ) كُنْ: اسم كُن ضمير مستتر، خبره: (كَافِلًا).

(يَمْنَعُ) هذا مُتَعَلِّقٌ بـ: (كَافِلًا) يَمْنَعُ لأي شيء؟ لصرفه، إذاً: مُتَعَلِّقُ الْمَنْعِ هنا - وهو مصدر - مُتَعَلِّقُهُ محذوف، لِمَنْعٍ لأي شيء؟ منعٍ لصرفه، ولذلك لا بُدَّ من التقدير، وسبق ولم ننبه عليه:

وَمَنْعُ عَدَلٍ مَعَ وَصْفٍ ..

(مَنْعُ عَدَلٍ) قلنا: هذا من إضافة المصدر إلى فاعله، أين مفعوله؟ محذوف: (وَمَنْعُ عَدَلٍ صَرَفَ) لا بد من تقدير مفعولٍ محذوف.

وهنا قال: (كَافِلًا يَمْنَعُ) يعني: لصرفه، (لِمَجْمَعٍ) هذا مُتَعَلِّقٌ بقوله: (كَافِلًا) و (مُشَبِّهِ)

هذا صفة لـ: (جَمْع).

(مُشَبِّه مَفَاعِلًا) ما إعرابه؟ (مُشَبِّه) أَشْبَهَ .. يُشَبِّه، فهو مُشَبِّه، (مُشَبِّه) اسم فاعل، وهو مُعْتَمِد هنا الجمع .. الموصوف .. جاء صفةً، حينئذ صار عَامِلًا فَيَنْصِبُ مفعولاً به (مُشَبِّه مَفَاعِلًا) (مَفَاعِلًا) هذا مفعول به لقوله: (مُشَبِّه) أو المفاعيل مَعطوفٌ عليه (يَمْنَعُ كَافِلًا) كَافِلًا يَمْنَعُ.

إذا: (وَكُنْ كَافِلًا يَمْنَعُ لِصَرْفِ جَمِيعِ مُشَبِّهِ مَفَاعِلًا، أو المفاعيل) فـ: (يَمْنَعُ) جار ومجرور مُتَعَلِّقٌ بقوله: (كَافِلًا) و (لِجَمْعِ) كذلك مُتَعَلِّقٌ بقوله: (كَافِلًا) يعني: أَنَّ مِمَّا يَمْنَعُ مِنَ الصَّرْفِ الْجَمْعُ الْمَشَبِّهِ (مَفَاعِلًا) أو (مَفَاعِلًا).

وَدَلَّ بقوله: (مُشَبِّه) أنه لا يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ مَبْدُوءٌ بِمِيمٍ، بل قال: ما أشبه هذين اللفظين، حينئذ يفهم أن الحكم ليس خاصاً بما كان مفتتحاً بالميم، يعني: أن مما يَمْنَعُ مِنَ الصَّرْفِ الْجَمْعُ الْمَشَبِّهِ (مَفَاعِلًا) أو (مَفَاعِلًا) كَوْنُ أَوَّلِهِ مَفْتُوحًا، وهذا شرط: دراهم ودنانير، كَوْنُ أَوَّلِهِ مَفْتُوحًا، وثالثه أَلِفًا غَيْرَ عَوِضٍ، يليها كسر غير عارضٍ، مَلْفُوظٌ أو مُقَدَّرٌ عَلَى أَوَّلِ حَرْفَيْنِ بَعْدَهَا، أو ثَلَاثَةً أَوْ سَطْطَهَا سَاكِنٌ غَيْرٌ مَنُويٍّ بِهِ وَمِمَّا بَعْدَهُ لَانْفِصَالٍ، فَإِنَّ الْجَمْعَ مَتَى مَا كَانَ بِهَذِهِ الصِّفَةِ كَانَ فِيهِ فِرْعِيَّةُ اللَّفْظِ بِخُرُوجِهِ عَنْ صِيغِ الْآحَادِ الْعَرَبِيَّةِ، لِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ جَمْعٌ جَمْعٍ، وَقَدْ يَكُونُ جَمْعًا فَقَطْ.

قد يكون جمع جمعٍ ولذلك يُعَبَّرُ عَنْهُ بِـ: (صِيغَةُ مُنْتَهَى الْجَمْعِ) الجمع: جمع المفرد على نوعين:

– جمعٌ قياسي.

– وجمعٌ سماعي، ولذلك المضبوط في باب الصرف في جمع التكسير قليل، والذي لا يَنْصَبُ كَثِيرٌ، يعني: الخارج عن القياس أكثر مما يدخل تحت الضوابط، ولذلك قال بعضهم: جمع التكسير كله سماعي، ليس فيه قياس، لأن القواعد المُقَعَّدَةُ كما سيأتي في محله .. في جمع التكسير، القواعد المُقَعَّدَةُ ما يَخْرُجُ عَنْهَا أَكْثَرُ مِمَّا يَدْخُلُ تَحْتَهَا، وهذا يقوي القول بأنه سماعي.

على كلٍّ: الجمع الأول للمفرد: منه ما هو قياسي، ومنه ما هو سماعي، ثُمَّ هذا الجمع قد يطرأ عليه جَمْعٌ فَيُجْمَعُ الْجَمْعُ، وهذا كله سماعي، يعني: لا بُدَّ مِنَ الرَّجُوعِ إِلَى نَقْلِ الْأُثْمَةِ وَالْحُكْمِ عَلَى كَوْنِ هَذَا جَمْعٍ جَمْعٍ، حينئذ لا بُدَّ مِنَ الرَّجُوعِ إِلَى الْمَعَاجِمِ، فيحكم على كَوْنِ هَذَا الْجَمْعِ جَمْعٍ جَمْعٍ، لِأَنَّ الْجَمْعَ قَدْ يُجْمَعُ، ثُمَّ الْجَمْعُ قَدْ يُجْمَعُ مَرَّةً ثَلَاثَةً. كان فيه فِرْعِيَّةُ اللَّفْظِ بِخُرُوجِهِ عَنْ صِيغِ الْآحَادِ الْعَرَبِيَّةِ، لا يُوجَدُ مُفْرَدٌ عَلَى هَذَا الْوِزْنِ

(مفاعل) و (مفاعيل) إلا (سراويل) كما سيأتي، وهو مُفْرَد لكنه أعجمي.
وفرعية المعنى بالدلالة على الجمعية فاستحقَّ منع الصرف، إذاً: عِلَّةٌ قامت مَقَامِ العِلَّتَيْنِ:
- كونه جمعاً، وهذا واضح أنه فرْعٌ عن المُفْرَد، وهذا لا إشكال فيه .. مُتَّفَقٌ عليه،
- والعلة الثانية: كونه خارجاً عن صِيغِ الآحاد، يعني: المفردات الوزن هذا (مفاعل) و (مفاعيل) لا نصير له، كونه خارجاً جعلوه مقام عِلَّتَيْنِ، ولذلك نقول: اتفقوا على أنَّ إحدى العِلَّتَيْنِ هي الجمع وهذا مُتَّفَقٌ، لأنها واضحة بَيِّنَةٌ لا تحتاج، وهي عِلَّةٌ فرعية بالمعنى، دلالة على الجمعية، واختلفوا في العِلَّةِ الثانية، ما هي؟ لا بُدَّ، لأنه لا يكون عِلَّةٌ واحدة لا تقوم مَقَامِ عِلَّتَيْنِ أو لا تكون مع عِلَّةٍ أخرى مستقلة ويكون مانعاً من الصرف، لا يُمنع إلا بوجود عِلَّتَيْنِ، لأنه إنما أشبه الفعل في دلالة الفعل على عِلَّتَيْنِ: إحداهما لفظية، والأخرى معنوية.

لا بُدَّ أن يوجد في الاسم من أجل أن يلحق بالفعل، فيمنع من التنوين والخفض بالكسرة لوجود هاتين العِلَّتَيْنِ، إن ظهرت فيها ونعمت، وإن لم تظهر لا بُدَّ أن تأتي بعِلَّةٍ من أجل أن نحكم عليه بكونه ممنوعاً من الصرف، لما وجدوا ألف التأنيث لوحدها (صحراء) ليس فيه إلا ألف التأنيث، تكلفوا عِلَّةً أخرى، ولذلك يختلفون في أيهما اللفظية والأخرى المعنوية.

وكذلك الجمع هنا مصابيح ومساجد ونحوها ممنوعة من الصرف، قالوا: العِلَّةُ الظاهرة أنه جمع، والجمع فرْعٌ عن الأفراد، هذا واضح بَيِّنٌ، ما هي العِلَّةُ الثانية؟ لا بُدَّ من إيجاد علة، ولذلك اتفقوا على أن إحدى هي الجمع لظهورها ووضوحها، واختلفوا في العِلَّةِ الثانية، فقال أبو علي الفارسي: " هي خروجه عن صِيغِ الآحاد، وهذا هو المُرَجَّح عند المتأخرين "

أبو علي الفارسي، أحياناً يُقال: قال الفارسي، وأحياناً يُقال: قال أبو علي، من النحاة، لا تظن أنهما رجلان بل هو واحد، وأحياناً يجمع بينهما: قال أبو علي الفارسي وهذا قليل، لكن قد يطلق بالكنية، وقد يأتي باللقب.

فقال أبو علي: " هي خروجه عن صِيغِ الآحاد " وهذا هو المُرَجَّح عند المتأخرين، وهو معنى قولهم: إن هذه الجمعية قائمة مقام عِلَّتَيْنِ:

- العِلَّةُ الأولى الجمعية .. من جهة المعنى، العلة الثانية خروجه عن نظائره - عن صِيغِ الآحاد -.

- وقيل العلة الثانية: تكرار الجمع، ولذلك يُسمى: صيغة مُنتهى الجموع، (مُنتهى) يعني: وقف الجمع عندها، فلا يُجمع مرةً أخرى، فحينئذٍ نقول: تكرار الجمع قد يكون ظاهراً، مثل: (أَكْلَبُ وَأَكَالِبُ) كَلْب .. أَكْلَب .. أَكَالِبُ، (كَلْب) يُجمع على (أَكْلَبُ) هذا الجمع الأول، (أَكْلَبُ) نفسه يُجمع على (أَكَالِبُ) تكرار الجمع واضح بيّن، لكن (مَسَاجِد) ليس فيه تكرار، يُقدِّرون فيه التكرار من أجل ماذا؟ من أجل أن تصلح العلة وتكون تامة.

وقيل: العلة الثانية: تكرار الجمع تحقيقاً أو تقديرًا، ودائماً هذا نَجِد: تحقيقاً أو تقديرًا، لأنه لا بُدَّ من شواذ تخرج عن التحقيق، لا بُدَّ من إدخالها مرةً أخرى في القاعدة، فقالوا: أو تقديرًا، فيُتكلَّف لها في كيفية الدخول.

تكرار الجمع تحقيقاً أو تقديرًا، فالتحقيق نحو: (أَكْلَبُ) (أَكَالِبُ) جمع الجمع، التكرار واضح بيّن، يعني: جُمع مرتين. و (أَرَاهُط) إذ هُما جمع: أَكْلَبُ وَأَرُهُط، والتقدير في نحو: مساجد ومنابر، هذا مُكرَّر كأنه كُرِّرَ مرةً أخرى. و (منابر) فإنه وإن كان جمعاً من أول وهلة، لكنه بزنة ذلك المُكرَّر وهو: (أَكَالِبُ وَأَرَاهُط) فكأنه أيضاً جُمع مرةً أخرى فيكون جمع جمع، وهذا اختيار ابن الحاجب.

لأن (مَسَاجِد) جاء على وزن (مَفَاعِل) و (مَفَاعِل) يكون مُكرَّراً كأنه كُرِّرَ مرةً أخرى، هذا فيه تكلَّف ولذلك القول الأول أرجح: أنَّ العلة الثانية هي خروجه عن صيغ الآحاد، يعني: لا يوجد في المفردات ما هو على زنة (مَفَاعِل) أو (مَفَاعِل) وأما بالتكرار نقول: هذا فيه نظر، لأنه قد يتخلَّف عن بعضها (مَسَاجِد) لم يُجمع، فكيف حينئذٍ نقول: هو مُكرَّر؟ ثُمَّ نُقَعِد قاعدة وهي: أن جمع الجمع سماعي، وهذا يكاد يكون اتفاق، وأما الجمع نفسه فهذا مختلف فيه.

إذاً:

وَكُنْ جَمْعٌ مُشَبِّهٌ مَفَاعِلًا ... أَوْ الْمَفَاعِلُ يَمْنَعُ كَافِلًا

(كُنْ كافلاً يَمْنَعُ) يعني: لصرف، (جَمْعٌ مُشَبِّهٌ مَفَاعِلًا .. أَوْ الْمَفَاعِلُ) هذان الوزنان، موازنة هذين الجمعين وكلاهما لا نظير له في الآحاد، وهي مُستقلة يَمْنَعُ الصرف أيضاً، كما أنَّ ألف التانيث مُستقلة يَمْنَعُ الصرف، إذ الاسم بها فرعٌ من جهة الجمعية وجهة عدم النظير بخلاف سائر الجموع، فإنها قد يوجد لها نظير في الآحاد، يعني: قد تأتي - كما يأتي معنا إن شاء الله -: أنَّ زِنَةَ جَمْعِ التَكْسِيرِ قد يكون مثله وزنٌ في الآحاد، يعني: في المفردات، وأما هذه لا، خَرَجَتْ عن الآحاد فلا نظير لها.

ولا يُشْتَرَطُ أن يكون في أوله ميمٌ زائدة، بل أن يكون أوله حرفاً مفتوحاً، أيَّ حرفٍ كان،

وأن يكون بعد ألف الجمع حرفٌ مكسورٌ لفظاً أو تقديرًا، وهذا على مذهب سيبويه،
اشتراط كسر ما بعد الألف، مذهب سيبويه والجمهور، يعني: (مفاعٍ) لا بُدَّ أن يكون ما
بعد ألف مكسور (مفاعيل) فلو لم يكن مكسوراً لم يُمنع من الصرف.

وأن يكون بعد ألف الجمع حرفٌ مكسورٌ لفظاً أو تقديرًا، لفظاً واضح: (مَسَاجِد ..
مَصَابِيح) وأما التقدير، فنحو: (دوآب) أصله: (دوآب) ما بعد الألف مكسور وهو
الباء، ثُمَّ أريد إدغامها في الباء الثانية، سُلِبَتْ ثُمَّ أدغمت، إذاً: هو مكسور لكنه مُقَدَّر:
(دوآب) مُشَدَّد ما بعد الألف، حينئذٍ نقول: هو مكسورٌ في التقدير، لأن هذا أصله.
فإن كان الساكن بعد الألف لا حَصَّ له في الحركة نحو: (عَبَالٌ) جمع: عَبَالَةٌ وهي:
الثَّقَل، و (حَمَارٌ) جمع: حَمَارَةٌ، يُقال: حَمَارَةٌ القَيْض: شِدَّة حره، فمصرف، لماذا؟ لأن:
(عَبَالٌ) ما بعد الألف ما هو؟ ساكن ليس مُتَحَرِّكاً، ونحن نشترط أن يكون مُتَحَرِّكاً،
وَمُتَحَرِّكاً بالكسر، وهنا ساكن (عَبَالٌ .. حَمَارٌ) نقول: الأول مُدْغَم في الثاني، وهو ساكن
فَدَلَّ على أنه ليس مكسوراً، فحينئذٍ هذا يكون مصروفاً لِتَخْلُف الشرط، هذا مذهب
سيبويه والجمهور.

وذهب الزَّجَّاج إلى أنه لا يشترط ذلك، يعني: لا يشترط أن يكون ما بعد ألفه مكسوراً،
فحينئذٍ (حَمَارٌ وَعَبَالٌ) يكون ممنوعاً من الصرف عند الزَّجَّاج، ولا يُعْتَدُّ في هذا الوزن
بكسرة عارضة، لا بُدَّ من أن تكون الكسرة أصلية احترازاً من نحو: تَوَانٍ وَتَغَازٍ، لأن
(تَوَانٍ) الكسرة هنا من أجل أن تَصِحَّ الياء، لأنه على وزن (تَفَاعُل) أصله: (تَوَانِي) لو
قيل بالضمة على النون وجب قلب الياء كسرة لأنه من التواني، أصله: (تَوَانِي) ما يأتي
(يُ) لكن نقول: الياء بعد الضمة، فأصله على وزن: (تَفَاعُل) حينئذٍ أصله (تَوَانِي)
النون هُنا مَضْمُومَة.

إذاً: ياءٌ ساكنة قبلها ضمة، فيجب قلب الياء .. إذا سَكَنْت الياء وَضُمَّ ما قبلها وَجَبَ
قلب الياء واواً، فراراً من هذه العِلَّة قلبنا الضمَّة كسرة، فقليل: (تَوَانٍ) يعني: دخل
التنوين فحذفت الياء، ومثله: (تَغَازٍ) أصله: (تَغَازِي)!
على كلِّ: الواو الساكنة قبلها ضمة، فوجب قلب الياء واواً، حينئذٍ وجب قلب الضمة
كسرة لِتَصِحَّ الياء. فإن الكسرة فيهما مُحَوَّلَةٌ عن ضمةٍ لِاعتلال الآخر، إذ أصله:
(تَفَاعُل) بِضَمِّ العين، مصدر (تَفَاعَل) (تَوَانِي).
ولا ياء النسب نحو: (مدائني وحواري) لأن الياء هذه عارضة كما سيأتي، ياء النسب
يجب أن يكون ما قبلها مكسور: (فُرَشِي) - في بعضه سيأتي -.

لوجود ياء النسب فيهما قبل الجمع، ولا بألفٍ مُعَوَّضَةٍ من ياء النسب، نحو: (يَمَانٍ
وشَامٍ) فإنهما مصروفان، لأن الألف عَوَّضٌ من ياء النسب والأصل: (يَمِينِي وشَامِي)
ويأتي في محلّه.

ولو دخلت التاء هذا الجمع صُرِفَ - التاء .. تاء التأنيث - لو دخلت هذا الجمع ما
كان على وزن: (مَفَاعِلُ أو مَفَاعِيلُ) صُرِفَ، يعني: ارتفع المنع من الصرف، نحو:
(صَيَافِلَةٌ) لأنه بدخولها أشبه المفردات، نحو: (كَرَاهِيَةٌ) إذاً: كل جَمْعٍ أريد صَرْفُهُ من هذه
الأوزان (مَفَاعِلُ وَمَفَاعِيلُ) حينئذٍ أدخل عليه التاء، إذا صَحَّ لغةً حينئذٍ يكون مَصْرُوفاً،
ولو حُذِفَت التاء من كلمةٍ فبقيت بوزن هذا الجمع مُنِعَتِ الصرف على العكس،
الممنوع من الصرف إذا دَخَلَت عليه التاء صَرَفَتْه، ولو كان هو مختوماً بالتاء ثُمَّ حُذِفَت
التاء ك: (عَلَانِيَةٌ) حينئذٍ لو حذفت التاء صار: (عَلَانِي) مَنَعَتْه من الصرف لأنه صار
على وزن (مَفَاعِلُ).

ولو حُذِفَت التاء من كلمةٍ فبقيت بوزن هذا الجمع مُنِعَتِ الصرف، كأن يُسَمَّى رجل:
(عَلَانِي) من (عَلَانِيَّةٍ) ولو سُمِّي بهذا الجمع ك: (مَسَاجِدُ) .. سَمَّيْتُ رجلاً (مَسَاجِدُ) فلا
خلاف في منع صَرْفِهِ، وقد مَنَعَتِ العرب: (شَرَاحِيلُ) من الصرف وهو جَمْعٌ سُمِّيَ به
رجل، يعني: اجتمع فيه العَلَمِيَّة والجمع.
وَكُنْ جَمْعٌ مُشَبِّهٌ مَفَاعِلاً ... أَوْ الْمَفَاعِيلُ يَمْنَعُ كَافِلاً

قوله (جَمْعٌ) هذا اعْتَرَضَ لأنه قد لا يكون جَمْعاً، وأرادوا به المنقول أو نحو: (سَرَائِلُ)
لأن سَرَائِلُ مفرد، وهو ممنوع من الصرف لكونه مشبهاً (مَفَاعِيلُ) إذاً: هو مُفْرَدٌ، وأنت
تقول (وَكُنْ جَمْعٌ) وهو ليس بجمع، كذلك لو سُمِّيَ به رجل (مَصَابِيحُ) سَمَّيْتُ رجلاً،
صار ليس بجمع .. صار مُفْرَداً، فكيف يُقال بأنه لجمع؟
اعْتَرَضَ بأن الجمعية ليست شرطاً، بل كل ما كان على هذين الوزنين، واستوفى الشروط
المذكورة مُنِعَ صَرْفُهُ، وإن فُقِدَت الجمعية كان الأولى أن يقول: (للفظِ) يعني: وَكُنْ للفظِ
مُشَبِّهٌ مَفَاعِلاً، هذا أولى لِيُعْمَ ما ذَكَرُوهُ.

ويُجاب: بأن الجمع في كلامه تَمَثِيلٌ لا تَقْيِيدٌ، وإنما نظر إلى الغالب والأكثر، بل نظر إلى
الأصل، إذاً لم يوجد من المُفْرَد أصالةً إلا سَرَائِلُ فقط، والبقية كله جَمْعٌ، إذاً: لماذا يَعْتَبَرُ
هذا المفرد .. هو واحد لماذا يَعْتَبَرُهُ؟ ثُمَّ ما نُقِلَ للعلمية، هذا خلاف الأصل، الأصل
اعتباره قَبْلَ النقل، فإذا نُقِلَ هذا صار فرعاً.

ويُجاب: بأن الجمع في كلامه تَمَثِيلٌ لا تقييد، بدليل قوله: وَلَسَرَاوِيلَ المنع، وإنما أثر الجمع بالتمثيل لأنه الغالب في الوزنين.

قال الشارح هنا: " هذه العلة الثانية التي تَسْتَقِلُّ بالمنع، وهي الجمع المتناهي - وعرفنا المراد بالجمع المتناهي - لَكِنَّهُ ليس مُطَرِّدًا، الاسم هذا ليس مُطَرِّدًا، في جميع ما كان على وزن (مَفَاعِلٍ وَمَفَاعِيلٍ) وإنما يَصِحُّ فيما إذا جُمِعَ الجمع، إلا إذا قلنا بأن الجمع انتهى عِنْدَ: (مَسَاجِدٍ وَمَنَابِرٍ) فلم يُجْمَع مرةً أخرى فلا إشكال فيكون مُطَرِّدًا.

وضابطه: كل جَمْعٍ بعد ألف تكسيـره حرفان أو ثلاثة، أو سـطـها ساكن نحو: (مَسَاجِدٍ وَمَصَابِيحٍ) ونَبَّه بقوله: (مُشَبِّهٍ مَفَاعِلًا أَوْ مَفَاعِيلٍ) على أنه إذا كان الجمع على هذا الوزن مُنْعٍ، وإن لم يكن في أوله ميم، فيدخل (صَوَارِبٍ) ونحوه، فإن تَحَرَّكَ الثاني صُرِفَ نحو: (صَيَاقِلٍ) تَحَرَّكَ الثاني، وهذا متى يَتَحَرَّكُ؟ إذا دخلت عليه تاء التأنيث، ولذلك مَثَّلُوا: (صَيَارِفٍ وَأَشَاعِرٍ، وَأَحَامِرٍ، وَعَبَاقِرٍ، وَمِيَاثِرٍ، وَغَسَاسِينَ) ونحو ذلك، نقول: هذا إذا دَخَلَتْ عليه تاء التأنيث، هذا الضابط فيه، وأما إذا تَحَرَّكَ هكذا .. فإن تَحَرَّكَ الثاني، يعني: الثاني بعد الألف فيما إذا اشْتَرَطَ فيه ثلاثة. فإن تَحَرَّكَ الثاني بعد الألف صُرِفَ نحو: (صَيَاقِلٍ):

وَذَا اغْتِلَالٍ مِنْهُ كَالْجَوَارِيِّ ... رَفَعًا وَجَرًّا أَجْرَهُ كَسَارِي

يعني: ما كان مُعْتَلًا مَحْتَمًا بِيَاءٍ مما كان على وزن (مَفَاعِلٍ) أو (مَفَاعِيلٍ) ولا يكون في لسان العرب مَحْتَمًا بواو، وإنما دائماً يكون مَحْتَمًا بالياء، حينئذٍ قال في حالتي الجر والإضافة: (أَجْرَهُ كَسَارِي) (سَارٍ) هذا ليس بجمع ممنوع الصرف، وإنما المراد به أن يكون مَحْمُولًا على: (سَارٍ وقاضٍ) في كونه يُنَوَّنٌ وتحذف الياء للتَّخْلُصِ من التقاء الساكنين، ولذلك (جَوَارِي) بعد ألف تكسيـره حرفان، (غَوَاشِي) بعد ألف تكسيـره حرفان، نحن نقول: (غَوَاشٍ وَجَوَارٍ) حينئذٍ هو ممنوعٌ من الصرف ويدخله التنوين، وسبق معنا أن تنوين العَوَضِ وكذلك تنوين المقابلة يدخلان المصروف وغير المصروف، فإذا وجد التنوين فحينئذٍ في نحو: (عَرَفَاتٍ) نقول: هذا ممنوع من الصرف، كيف دخله التنوين، ونحن نقول: ممنوع من الصرف، أي: التنوين؟

نقول: الممنوع من الصرف الذي هو تنوين الصرف .. تنوين التمكين، وليس بتنوين المقابلة وتنوين العَوَضِ، وأما: (مُسْلِمَاتٍ) و (أَذْرِعَاتٍ) فالتنوين فيه تنوين مُقَابَلَةٌ، و (جَوَارٍ) و (غَوَاشٍ) ممنوع من الصرف، حينئذٍ كيف يكون ممنوعاً من الصرف وقد دخله

التنوين، والمنع من الصرف هو المنع من التنوين؟! نقول: هو ممنوعٌ من الصرف، وهو تنوين الصرف اللّاحق للأسماء المُعرّبة المنصرفة، وهذا التنوين الذي في (جوارٍ) و (غواشٍ) تنوين عوضٍ عن حرفٍ، وتنوين العوض عن حرف وعن كلمة يدخل في المنصرفة وغيره، على جهة الإجمال.

هنا قال: (وَذَا عِثْلَالٍ مِنْهُ) (وَذَا) هذا منصوبٌ على الاشتغال: أَجْرٍ ذَا عِثْلَالٍ (مِنْهُ) هذا مُتعلّق بقوله (اعِثْلَالٍ) (مِنْهُ) الضمير يعود إلى (جَمْعٍ مُشَبِّهِ مَفَاعِلًا أَوْ مَفَاعِلٍ)، (وَذَا عِثْلَالٍ مِنْهُ) يعني: من الجمع المُتقدِّم (كَالجَوَارِي) حالٌّ من (ذَا عِثْلَالٍ). (رَفَعًا وَجَرًّا) منصوبان بِنَزْعِ الخافض، يعني: في حالة الرفع وفي حالة الجر، وسَكَتَ عن حالة النصب لأنّها على الأصل، تبقى الياء وتظهر الفتحة عليها. (رَفَعًا وَجَرًّا أَجْرَهُ كَسَارِي) إذا: مراده بهذا البيت أن يُبيِّن - كالاستثناء مما سبق - في أن ما كان على وزن (مَفَاعِل) أو (مَفَاعِلٍ) يدخله تنوين العِوض عن الحرف، يعني: ما كان من الجمع الموازن (مَفَاعِل) مُعتلاً فله حالتان:

الأولى: أن يكون آخره ياءً قبلها كسرة نحو: (جوارٍ) و (غواشٍ).
النوع الثاني من (مَفَاعِل): أن تُقلب ياءه ألفاً نحو: (عَدَارِي) و (مَدَارِي) يعني: تَحَرَّكَت الياء وانفتح ما قبلها فوجب قلبها ألفاً، وكذلك في (مَدَارِي).
والشاهد هناك في الأول، الأول الذي يكون آخره ياءً قبلها كسرة، نحو: (جوارٍ) و (غواشٍ)، الأول هذا النوع وهذا هو الغالب فيه: أن تبقى الكسرة كما هي: (جوارِي .. غواشِي) فإذا خلا من (أَل) والإضافة، حينئذٍ هو ممنوعٌ من الصرف، يجري في رفعه وَجَرَّهُ مَجْرَى (قاضٍ وسارٍ) .. إذا خلا من (أَل) والإضافة والكسرة باقية في نحو (جوارٍ) و (غواشٍ) نقول: يجري في رفعه وخفضه قاضٍ في الرفع والجر وَنَوْنِ الْمُنْكَرِ الْمُنْقُوصَا ... فِي رَفْعِهِ وَجَرِّهِ خُصُوصًا

إذا: في هاتين الحالتين تبقى الياء، ثُمَّ تبقى الكسرة على ما هي، كما سيأتي.
يَجْرِي فِي رَفْعِهِ وَجَرِّهِ مَجْرَى (قاضٍ وسارٍ) في حذف ياءه وثبوت تنوينه، نحو: ((وَمِنْ فَوْقَهُمْ غَوَاشٍ)) [الأعراف: 41] (غَوَاشٍ) حذفت الياء للتخلص من التقاء الساكنين، ((وَالْفَجْرِ * وَلَيَالٍ عَشْرٍ)) [الفجر: 1 - 2] وفي النصب يَجْرِي مَجْرَى (دَرَاهِمٍ) يعني: تبقى على ما عليه الفتحة في سلامة آخره، وظهور الفتحة نحو: ((سِيرُوا فِيهَا لَيَالٍ)) [سبأ: 18] هناك قال: ((وَالْفَجْرِ * وَلَيَالٍ)) [الفجر: 1 - 2] حَذَفَ الْيَاءَ وَنَوْنَهُ، وهنا

قال: ((لَبَّايْ)) [سبأ:18] ما الفرق بينهما؟

نقول: هُنَا (لَبَّايْ) فِي حَالَةِ النَّصْب، تَبْقَى الْيَاءُ كَمَا هِيَ فِيْعَامِل مُعَامَلَةً (دَرَاهِم) مِثْل: رَأَيْت قَاضِيًا، تَبْقَى الْيَاءُ، وَالتَّنْوِين هَذَا تَنْوِين صَرْفٍ، وَلَيْسَ بِتَنْوِين عِوَضٍ عَنْ حَرْفٍ عَلَى الصَّحِيحِ، وَأَمَّا هَذَا (قَاضٍ) وَمَرَرْتُ بِقَاضٍ حِينَئِذٍ تُحْذَفُ الْيَاءُ وَالتَّنْوِين يَكُونُ تَنْوِين صَرْفٍ، وَالحذف إنما يكون للتخلص من التقاء الساكنين.

وَالثَّانِي الَّذِي هُوَ (عَذَارَى) وَ (مَدَارَى) يُقَدَّرُ إِعْرَابُهُ وَلَا يُنَوَّنُ، هَذَا لَا إِشْكَالَ فِيهِ وَاضِحٌ، يُقَدَّرُ إِعْرَابُهُ وَلَا يُنَوَّنُ بِحَالٍ، وَلَا خِلَافٌ فِي ذَلِكَ، وَهَذَا خَرَجَ مِنْ كَلَامِهِ بِقَوْلِهِ: (كَالْجَوَارِي) حِينَئِذٍ (عَذَارَى) وَ (مَدَارَى) لَمْ يَقْصِدْهُ النَّاطِمُ، لِأَنَّ الْيَاءَ انْقَلَبَتْ أَلْفًا، كُلَّ جَمْعٍ مُعْتَلٍ بِالْيَاءِ وَهُوَ مِمَّا عَلَى صِيغَةِ (مَفَاعِلٍ) فَقَلَبَتْ الْيَاءُ أَلْفًا حِينَئِذٍ لَا يُنَوَّنُ وَإِنَّمَا يُنَوَّنُ مَا بَقِيَ فِيهِ الْيَاءُ وَلَمْ تُقَلَّبْ أَلْفًا، وَالكسرة على حالها قَبْلَ الْيَاءِ، فَحِينَئِذٍ فِي حَالَةِ الرِّفْعِ وَالْجَرِّ يَكُونُ مُنَوَّنًا، وَأَمَّا فِي حَالَةِ النَّصْبِ فَيَبْقَى عَلَى أَصْلِهِ.

تَنْوِين (جَوَارٍ وَغَوَاشٍ) تَنْوِينٌ عِوَضٍ عَنِ الْيَاءِ الْمَحْذُوفَةِ فِي حَالَتِي الرِّفْعِ وَالْجَرِّ، وَهَذَا فِي كُلِّ اسْمٍ مُمْنَعٍ مِنَ الصَّرْفِ مَقْصُودٌ ك: (عَوَادٍ) وَ (أَعِيمٍ): تَصْغِيرُ أَعْمَى، (يُعِيلُ): تَصْغِيرُ يَعْلَى، يَبْقَى التَّنْوِينُ.

وَمِذْهَبُ الْجُمْهُورِ عَلَى تَقْدِيمِ الْإِعْلَالِ عَلَى مَنَعِ الصَّرْفِ، يَعْنِي: أَوَّلًا أَعْلٌ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ مَنَعٌ مِنَ الصَّرْفِ، وَجِهُهُ أَنْ يُقَالَ: بَأَنْ مَنَعِ الصَّرْفِ مُتَعَلِّقٌ بِحَالِ الْكَلِمَةِ، وَأَمَّا الْإِعْلَالُ مُتَعَلِّقٌ بِجَوْهَرِ الْكَلِمَةِ، لِأَنَّ الْإِعْلَالَ قَلْبُ حَرْفٍ أَوْ حَذْفٌ وَهَذَا مُتَعَلِّقٌ بِجَوْهَرِ الْكَلِمَةِ، وَأَمَّا كَوْنُهُ مُمْنَعًا مِنَ الصَّرْفِ فَهَذَا صِفَةٌ، حِينَئِذٍ إِذَا اخْتَلَفَ أَيُّهُمَا أَوَّلَى - وَالْخِلَافُ مُوجُودٌ - هَلِ الْإِعْلَالُ مُقَدَّمٌ عَلَى مَنَعِ الصَّرْفِ، أَوْ مَنَعِ الصَّرْفِ مُقَدَّمٌ عَلَى الْإِعْلَالِ؟

الْجُمْهُورُ عَلَى أَنَّ الْإِعْلَالَ مُقَدَّمٌ عَلَى مَنَعِ الصَّرْفِ، إِذَا: أَعْلٌ أَوَّلًا ثُمَّ مَنَعٌ مِنَ الصَّرْفِ، لِمَاذَا قُلْنَا بِهَذَا؟ لِأَنَّ الْإِعْلَالَ مُتَعَلِّقٌ بِذَاتِ الْكَلِمَةِ .. بِحَرْفِهَا .. بِجَوْهَرِهَا، وَأَمَّا مَنَعُ الصَّرْفِ هَذَا مُتَعَلِّقٌ بِحَالِ الْكَلِمَةِ.

إِذَا: مِذْهَبُ الْجُمْهُورِ عَلَى تَقْدِيمِ الْإِعْلَالِ عَلَى مَنَعِ الصَّرْفِ لِتَعَلُّقِ الْإِعْلَالِ بِجَوْهَرِ الْكَلِمَةِ، بِخِلَافِ مَنَعِ الصَّرْفِ فَإِنَّهُ خَالٌ لِلْكَلِمَةِ، فَأَصْلُ (جَوَارٍ): (جَوَارِيٍّ) يَاءٌ مَضمُومَةٌ مَعَ التَّنْوِينِ، لَا تَقُلُّ: مُمْنَعٌ مِنَ الصَّرْفِ وَلَا يَدْخُلُهُ التَّنْوِينُ لَا، مَا نَظَرْنَا إِلَى الصَّرْفِ، أَوَّلًا نَقُولُ: (جَوَارِيٍّ) بِالضَّمِّ وَالتَّنْوِينِ، وَاسْتِثْقَلَتِ الضَّمَّةُ عَلَى الْيَاءِ فَحُذِفَتْ، ثُمَّ حُذِفَتْ الْيَاءُ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ.

إِذَا: (جَوَارِيٍّ) يَاءٌ مَضمُومَةٌ مَعَ التَّنْوِينِ، أَوَّلُ خُطْوَةٍ نَقُولُ: هُوَ بَاقٍ عَلَى أَصْلِهِ، قَبْلَ أَنْ

تنظر فيه من جهة منع الصرف، فتقول أصله: (جَوَارِيّ).
الخطوة الثانية تقول: استثقلت الضمة على الياء ثُمَّ حُذِفَتْ، فصارت الياء ساكنة،
حينئذ التقى ساكنان الياء والتنوين، حذفت الياء لِمَا ذكرناه سابقاً: أنه حرف عِلَّةٌ وقبله
مَا يَدُلُّ عليه، صار (جَوَارٍ) بعد الحذف .. إِذَا: سَبَقَ الإِعْلَالُ هُنَا، بعده تنظر إلى كون
(جَوَارِيّ) على وزن (مَفَاعِل) فتمنعه من الصرف، كيف يكون على وزن (مَفَاعِل) والياء
محذوفة؟ قالوا: الياء محذوفة هنا لعلّةٍ تصريفية، والمحذوف لعلّةٍ تصريفية كالثابت ..
كالموجود، فالياء كأنها موجودة، فكأنك قلت: (جَوَارِيّ) فلاحظت فيه صيغة منتهى
الجموع فمنعته من الصرف.

إِذَا: ذهب السبب المقتضي لحذف الياء، إِذَا: سترجع الياء، لأن الياء إنما حذفت
بسبب التنوين، ونحن منعناه من الصرف، إِذَا: سترجع الياء، قالوا: قطعاً لطمع رجوع
الياء نأتي بِعَوَضٍ عن هذه الياء، ولذلك قيل: بأن هذا التنوين تنوين عَوَضٍ، يعني: لئلا
ترجع الياء طلباً للخفة - من جهة اللفظ والمعنى كما سيأتي - طلباً للخفة، فقطعاً
لطمع رجوع الياء جئنا بالتنوين عَوَضاً عن هذه الياء، ليبقى السبب الموجب لحذفها،
حينئذ صار الإِعْلَالُ مقدماً على منع الصرف.
إِذَا: أصل (جَوَارٍ) (جَوَارِيّ) بالضّم والتنوين، استثقلت الضمة على الياء فحُذِفَتْ، ثُمَّ
حُذِفَتْ الياء لالتقاء الساكنين، ثُمَّ حُذِفَ التنوين لوجود صيغة منتهى الجموع تقديراً،
لأن المحذوف لعلّة كالثابت، فخيف رجوع الياء لزوال الساكنين في غير المُنصَرِفِ
المُسْتَثْقَلِ لفظاً لكونه منقوصاً، ومعنى لكونه فرعاً، هذه عِلَّةٌ حذفت الياء، لماذا نحذفها
والتنوين قد أُزِيلَ والأصل أنها ترجع؟ قالوا: لا، الممنوع من الصرف ثقيل من جهة المعنى
لأنه جَمْعٌ، ومن جهة اللفظ، فالياء حينئذ الأولى أن تُحذف.

فخيف رجوع الياء لزوال الساكنين في غير المُنصَرِفِ المُسْتَثْقَلِ لفظاً لكونه منقوصاً، لأن
المنقوص ثقيل آخره ياءٌ ساكنة، ومعنى لكونه فرعاً، فعوضوا التنوين من الياء لينقطع
طَمَعُ رجوعها، هذا تعليل، وهذا المشهور عِنْدَ المتأخرين، بأن الإِعْلَالُ سابقٌ على
الصرف. أو للتخفيف، يعني: حُذِفَتْ الياء تخفيفاً، بناءً على حَمَلِ مذهبهم على تقديم
منع الصرف على الإِعْلَالِ، فأصله بعد منع صرفه (جَوَارِيّ) هذا الأصل بدون تنوين ..
بإسقاط التنوين، استثقلت الضمة على الياء فحُذِفَتْ، أصله: (جَوَارِيّ) ممنوع من
الصرف، استثقلت الضمة على الياء فحُذِفَتْ، ثُمَّ حُذِفَتْ الياء تخفيفاً وعَوَضَ عنها
التنوين لئلا يكون في اللفظ إخلال بالصيغة.

هذا مذهب سيويه والجمهور: أن التنوين عوض عن الياء، في كلا القولين، سواء قلنا الإعلال مُقدّم على منع الصرف أو بالعكس، فالتنوين في الحالين عوض عن الياء. ومذهب المبرّد والزجاج: أنه عوض عن حركة الياء، التنوين في (جَوَارٍ، وَغَوَاشٍ) ليس عوضاً عن الياء بل عوض عن الحركة.

ومنع الصرف مُقدّم على الإعلال، فأصله بعد منع صرفه (جَوَارِيٍّ) بإسقاط التنوين، استثقلت الضمة على الياء فحذفت، وأتي بالتنوين عوضاً عنها، وهذا غريب لأن التنوين لا يُعَوّض عن حركة، وإنما يُعَوّض به عن حرفٍ. ثُمَّ حُذِفَت الياء لالتقاء الساكنين.

إذاً: التنوين جيء به عوضاً عن الحركة، ثُمَّ التقى ساكنان: الياء والتنوين، فحُذِفَت الياء لالتقاء الساكنين، وكذا يُقال في حالة الجر على الأقوال الثلاثة. وَذَا عَتَلَالٍ مِنْهُ كَالجَوَارِي ... رَفَعًا وَجَرًّا أَجْرَهُ كَسَارِي

أَجْرَهُ: يعني: ما سبق، (كَسَارِي)، فإذا قلت: مررت بجوارٍ، فعلامه جَرُّه فتحة مُقدّرة على الياء، مررت بجوارٍ (جَوَارٍ) تقول: هذا اسمٌ مجرور بالياء، وجَرُّه فتحة مُقدّرة على الياء نيابةً عن الكسرة، لأنه غير مُنصَرَفٍ، وإنما قُدِّرَت مع خفة الفتحة لأنها نابت عن الكسرة، بعضهم رأى: أنه إذا كان الفتحة لا تظهر، لماذا نقول: عوض .. لماذا لا نأتي بالأصل؟ نقول: لا، كونها نائبةً عنها فيه ثقل.

وإنما قُدِّرَت مع خفة الفتحة لأنها نابت الكسرة فاستثقلت لنيابتها عن المُستثقل، وقد ظهر أن قول الناظم: (كَسَارٍ) إنما هو في اللفظ فقط، وليس المراد أنه ممنوع من الصرف، لأن (سَارٍ) هذا اسم فاعل كـ: (قَاضٍ) فالمراد به أنه مثله في اللفظ، فالتشبيه حينئذٍ يكون تشبيه لفظٍ بلفظٍ فقط دون التقدير، لأن (سَارٍ) كـ: (قَاضٍ) مُنصَرَفٍ فجرُّه كسرة مُقدّرة، وتنوينه تنوين التمكين لا العوض لأنه مُنصَرَفٍ.

إذاً فرق بين: (جَوَارٍ) و (سَارٍ)، (جَوَارٍ) هذا ممنوعٌ من الصرف و (سَارٍ) مصروف، (جَوَارٍ) التنوين فيه عوض عن حرف، و (سَارٍ) تنوين صَرَفٍ .. تنوين تَمَكِينٍ. وَذَا عَتَلَالٍ مِنْهُ كَالجَوَارِي ... رَفَعًا وَجَرًّا أَجْرَهُ كَسَارِي

قلنا: سكت عن حالة النصب ففهم منه أنه على الأصل كالصحيح. إذاً: قوله: (كالجَوَارِي) احتَرَزَ به ممَّا إذا قلبت الياء ألفاً كـ: (العَذَارِي) و (المَدَارِي) هذا يبقى على الأصل.

فإذا كان (مَفَاعِل) منقوصاً فقد تُبدل كسرتة فتحة فتقلب ياءه ألفاً، فلا يُنَوَّن نحو:
(عَدَارِي) و (مَدَارِي).

وَلِسَرَاوِيلَ بِهَذَا الْجُمُعِ ... شَبَّةٌ اقْتَضَى عُمُومَ الْمُنْعِ

(سَرَاوِيلَ) هذا خبر .. جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مُقَدَّم، و (شَبَّةٌ) هذا مبتدأ مؤخر، (شَبَّةٌ بِهَذَا الْجُمُعِ) .. (ولسراويل شَبَّةٌ بِهَذَا الْجُمُعِ) أيُّ جمع؟ صيغة منتهى الجموع، اقْتَضَى هذا الشَبَّة (عُمُومَ الْمُنْعِ) يعني: عموم منع الصرف في جميع الاستعمالات، فلا يُقال: بأنه يُصرف أو أنه يُحتمل الوجهين كما قاله بعضهم، حينئذٍ (لِسَرَاوِيلَ بِهَذَا الْجُمُعِ شَبَّةٌ) إِذَا: لَمَّا أَشَبَّهَ هَذَا اللفظ وهو لفظ (سَرَاوِيلَ) ما كان على وزن (مَفَاعِلِ) حينئذٍ اقتضى أن يمنع من الصرف.

(سَرَاوِيلَ) اسم مُفْرَد أعجمي، جاء على وزن (مَفَاعِلِ) فُمنع من الصرف لشبهه بالجمع في الصيغة المعتبرة، لَمَّا سَبَقَ: أن (مَفَاعِلَ) و (مَفَاعِلِ) لا يكونان في لسان العرب إلا جمع، أو منقول من جَمْعٍ، (مَفَاعِلَ) أو (مَفَاعِلِ) إمَّا أَصَالَةً أو فرعاً، أَصَالَةً: أن يكون المراد به حقيقة الجمع، أو أن يكون منقولاً عن الجمع فيُسمَّى به، فَحَقُّ ما وازنهما أن يُمنع من الصرف، وإن فُقِدَت منه الجمعية إِذَا تَمَّ شَبَّهَ بهما.

حينئذٍ نقول: ما كان على وزن (مَفَاعِلَ) أو (مَفَاعِلِ) مُطلقاً يُمنع من الصرف، سواءً كان باقياً على الجمعية، ولذلك قيل: (وَكُنْ لَجَمْعٍ) اعْزُضْ هُنَا، لأنه قد لا يكون جمعاً، قد يكون مسمَّاه مُفْرَد واحد، ثُمَّ هذا المفرد قد يكون مسموعاً في استعمال العرب، وهو (سَرَاوِيلَ) وليس له ثَانٍ، وقد يكون أصله الجمع لَكِنَّهُ نُقِلَ إِلَى الْعَلَمِيَّةِ. سَمَّيْتُ زَيْدًا واحداً من الناس سَمَّيْتَهُ: مَسَاجِدَ وَمَنَابِرَ، حينئذٍ تمنعه من الصرف، مَدْلُولُهُ جَمْعٌ أو مُفْرَدٌ؟ مَدْلُولُهُ مُفْرَدٌ، يُمنع من الصرف، لكونه شَابَهُ (مَفَاعِلَ) و (مَفَاعِلِ) حينئذٍ يُمنع من الصرف.

وإن فُقِدَت منه الجمعية إِذَا تَمَّ شَبَّهَ بهما.

إِذَا: (وَلِسَرَاوِيلَ بِهَذَا الْجُمُعِ ... شَبَّةٌ لِسَرَاوِيلَ شَبَّةٌ لِسَرَاوِيلَ بِهَذَا الْجُمُعِ، فُهِمَ مِنْهُ أَنَّهُ لَيْسَ بِجَمْعٍ، لِأَنَّهُ قَالَ: (شَبَّةٌ) وَشَبَّهَ الشَّيْءَ غَيْرَهُ، دَلَّ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِجَمْعٍ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ ابْنَ مَالِكٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - يَرَى أَنَّ (سَرَاوِيلَ) مُفْرَدٌ وَلَيْسَ بِجَمْعٍ.

ومن النحاة من يقول -وهو الْمُبَرَّد-: " إِنْ (سَرَاوِيلَ) جَمْعٌ حَقِيقَةً، وَمُفْرَدُهُ: (سِرْوَالَةٌ) سَمِّيَ بِهِ الْمَفْرَدُ " يعني: فِي الْأَصْلِ هُوَ جَمْعٌ، لَكِنَّهُ نُقِلَ، مِثْلَ لَوْ سَمَّيْتُ رَجُلًا: مَسَاجِدَ، حينئذٍ صار فِي الْأَصْلِ هُوَ جَمْعٌ، لَكِنَّهُ أُرِيدَ بِهِ الْمَفْرَدُ.

وَمُفْرَدُهُ: (سِرْوَالَةٌ) وَيَسْتَدِلُّ عَلَى هَذَا يَقُولُ الشَّاعِرُ:

عَلَيْهِ مِنَ اللَّؤْمِ سِرْوَالَةٌ ..

(سِرْوَالَةٌ) قالوا: جمعه على: سِرَاوِيل، ورُدَّ: بأن (سِرْوَالَةٌ) لم يُسَمَّع، وهذا البيت؟! قالوا: مَصْنُوعٌ لَا حُجَّةَ فِيهِ الْبَتَّةُ، (مَصْنُوعٌ) يعني: مُؤَلَّدٌ، أصحابه ليسوا مِمَّنْ يُجْتَنَجُّ بقولهم، فحينئذٍ يُقَالُ: هذا لَا يُجْتَنَجُّ به، لأنه من المُولَّد.

وذكر في (شرح الكافية): " أن (سِرْوَالَةٌ) لغةٌ في: سِرَاوِيل، لأنها بمعناه فليس جمعاً لها " ابن مالك يرى أنَّ (سِرْوَالَةٌ) ثابتٌ لكنَّه لغة أخرى في (سِرَاوِيل) فكلاهما مُفْرَدٌ، فليس جمعاً له، إذاً: مُخْتَلَفٌ فيه، لكن الأكثر على أنه مُفْرَدٌ. وَلِسِرَاوِيلَ هَذَا الْجَمْعُ ... شَبَّةٌ اقْتَضَى عُمُومَ الْمَنْعِ

إذاً: قوله (شَبَّةٌ) فهم منه: أنه ليس بجمع، خلافاً لمن قال: إنه جمع (سِرْوَال) أو (سِرْوَالَةٌ).

وقوله: (اقتضى عُمُومَ الْمَنْعِ) أي: عموم منع الصرف في جميع الاستعمال، خلافاً لمن زعمَ غير ذلك من جواز الوجهين: الصرف ومنعه. قال الشَّارِحُ هنا: " يعني: أنَّ (سِرَاوِيل) لَمَّا كانت صيغته كصيغة منتهى الجموع امتنع من الصرف لشَبَّهه به، وزعمَ بعضهم: أنه يجوز فيه الصرف وتركه، واختار المُصَنِّفُ: أنه لَا يَنْصَرِفُ، وهذا قول أكثر النحاة، بل حُكي إجماعٌ عليه ". وَإِنْ بِهِ سُمِّيَ أَوْ بِمَا لَحِقَ ... بِهِ فَالْإِنْصِرَافُ مَنْعُهُ يَحَقُّ

؟؟؟

(مَنْعُهُ) مبتدأ ثاني و (يَحَقُّ) خبر الثاني، (مَنْعُهُ يَحَقُّ) الجملة من المبتدأ والخبر في محل رفع خبر المبتدأ الأول.

يَرِدُ إشكال في قوله: (بِهِ) هذا سبق معنا (وَإِنْ بِهِ سُمِّيَ) سُمِّيَ به، هذا الأصل، و (بِهِ) هذا نائب فاعل، ونائب الفاعل يأخذ حكم الفاعل، والفاعل لا يجوز تقديمه على عامله، هل يصح أن يُقال: زيدٌ ضُربَ، على أنَّ (زيد) نائب فاعل؟ لا يصح، قيل: يُتَوَسَّعُ في الجار والمجرور، حينئذٍ إذا كان نائب الفاعل جاراً ومجروراً صحَّ تقديمه. ويَحْتَمِلُ أنه محذوف .. على الحذف والإيصال، أصل التركيب: وَإِنْ بِهِ سُمِّيَ بِهِ، حُذِفَ حرف الجر الباء، ثُمَّ حَصَلَ إِيصَالٌ، يُسَمَّى: الحذف والإيصال، يعني: اتَّصَلَ الضمير البارز بـ (سُمِّيَ) فاستترَ، حينئذٍ (سُمِّيَ) فيه ضمير، الذي أصله البارز، وحُذِفَ حرف الجر

الباء، حينئذٍ صَحَّ تقديمه، هنا التقديم ليس لنائب الفاعل، وإن كان مُتَعَلِّقاً بِ (سُمِّيَ).
 إذاً: (وَإِنْ بِهِ سُمِّيَ) وإن سُمِّيَ بِهِ، سُمِّيَ بماذا؟ ب: (مَفَاعِل) و (مَفَاعِيل) حينئذٍ خَرَجَ عن
 دلالته على الجمعية، هل هذا الخروج مَنَعَ صرفه أو لا .. هل يَمْنَعُ .. يُؤَثِّرُ في كونه
 مَمْنوعاً من الصرف أو لا؟ لا يُؤَثِّرُ،
 (وَإِنْ بِهِ سُمِّيَ) إن سُمِّيَ بِهِ، يعني: بالجمع المتناهي، أو بصيغة (مَفَاعِل) أو (مَفَاعِيل).
 (أَوْ) للتنويع (بِمَا لِحَقِّ) (بِمَا) هذا معطوف على (بِهِ) معطوف به، يعني: جار ومجرور
 معطوف على جار ومجرور، فلا تَقُلْ: مُتَعَلِّقٌ بكذا! و (مَا) واقعة على مَا لِحَقِّ ب:
 (مَفَاعِل) و (مَفَاعِيل) وهو لفظٌ واحد: (سَرَاوِيل)، إذاً قوله: (بِمَا) (مَا) هنا واقعة على
 لفظ (سَرَاوِيل) المذكور في البيت السابق، لأنه ليس عندنا مُلْحَقٌ، أليس عندنا مُثَنًى
 حقيقة، والملحق بِمُثَنًى .. أليس عندنا جمع، والملحق بالجمع؟ صيغة منتهى الجموع
 (مَفَاعِل) و (مَفَاعِيل) الملحق بِمَا لفظٌ واحد، وهو (سَرَاوِيل) فقط.
 إذاً: ما ألحق به، يعني: ب: (مَفَاعِل) و (مَفَاعِيل) وهو لفظ: (سَرَاوِيل).

حينئذٍ (بِمَا) (مَا) واقعة على (سَرَاوِيل)، (لِحَقِّ) الضمير عائد على (سَرَاوِيل) وهو (مَا)
 (بِهِ) يعني: بالجمع، جار ومجرور مُتَعَلِّقٌ بقوله: (لِحَقِّ) وإن سُمِّيَ بِهِ ب: (مَفَاعِل) و
 (مَفَاعِيل) وهو في الأصل جَمْعٌ، أو سُمِّيَ بِمَا لِحَقِّ بالجمع وهو لفظ: (سَرَاوِيل)
 (فَالْأَنْصِرَافُ مَنْعُهُ يَحَقُّ) يعني: فالانصراف مَنْعُهُ على الأصل يَحَقُّ، وهو الحق، يعني:
 ثابتٌ كما هو قبل النقل.

يعني: أَنَّ مَا سُمِّيَ بِهِ من مثال (مَفَاعِل) و (مَفَاعِيل) فحقه منع الصرف، سواءً كان
 منقولاً من جَمْعٍ ك: مَسَاجِد، اسم رجل، سُمِّيَ رجل ب: مَسَاجِد، أو مِمَّا لِحَقِّ بِهِ من لفظٍ
 أعجمي مثل: (سَرَاوِيل) سُمِّيَ: سَرَاوِيل واحد، أو لفظٍ اِرْتَجَلَ للعلمية مثل (هَوَازِن) إذاً:
 ابتداءً، سُمِّيَ: هَوَازِن ابتداءً، لم يُنْقَل.
 والعِلَّةُ في منع صرفه: ما فيه من الصيغة مع أصالة الجمعية، يعني: نظراً إلى أصله قبل
 النقل، فالجمعية منظورٌ إليها قبل المنع مع كونه صيغة (مَفَاعِل) و (مَفَاعِيل) إذاً: وجدت
 العِلَّةُ فيه.

أو قيام العِلْمِيَّةِ مُقَامَهَا، فلو طَرَأَ تنكيره انصرف على مُقْتَضَى التعليل الأول دون الثاني،
 ومذهب سيبويه: أَنَّهُ لَا يَنْصَرِفُ بعد التنكير لشبهه بأصل، يعني: التعليل الأول أَصَحُّ
 عند سيبويه، وهو: أَنَّهُ إِنَّمَا مَنَعَ من الصرف مِمَّا سُمِّيَ بِهِ لِمَا فِيهِ من الصيغة مع أصالة
 الجمعية، صيغته على (مَفَاعِل) أو (مَفَاعِيل) وَأَصَالَتُهُ في الجمعية، لأنه قلنا: مِمَّا خَرَجَ عن

الآحاد.

حينئذٍ نظراً إلى هذه العلة يبقى على منعه من الصرف.
ولا ينصرف بعد التكرير لشبهه بأصله، ومذهب المبرد: صرفه لذهاب الجمعية، وعن
الأخفش القولان، والصحيح قول سيويه: أنه لو نُكِّرَ يبقى على منعه من الصرف،
لأنهم منعوا (سراويل) من الصرف وهو نُكْرَة، ليس جمعاً على الصحيح.
إذا القاعدة العامة: أن ما سُمِّيَ به من هذا الجمع، ومما ألحق به، فهو ممنوع من الصرف
مطلقاً، ولو نُكِّرَ بعد العلمية، يعني: لو سُمِّيَ رجل: مَسَاجِد، اجتمع فيه عِلَّتَانِ:
إمّا أن يُقال -وهو مذهب سيويه- نظراً إلى الجمعية .. الصيغة .. الأصل، والنظر إلى
الصيغة (مفاعل) و (مفاعيل)، إذا: لو نُكِّرَ حينئذٍ هل العلمية مأخوذة في علة المنع هنا؟
إذا قيل: بأن التعليل مُنْع من الصرف بعد النقل .. بعد كونه جمعاً، سُمِّيَ رجلاً:
مَسَاجِد، صار ماذا .. ما العلة فيه .. هل العلمية وكونه صيغة منتهى الجموع، هذا قول
آخر، أو ملاحظة لأصله وهو الجمعية مع الصيغة؟
هذا قول سيويه، على قول سيويه لو نُكِّرَ، قيل: مررت بمَسَاجِد، ولم تكن به رجل،
مَسَاجِد مَسَاجِد مَسَاجِد، قلت: مررت بمَسَاجِدٍ ولم تكن به شخصاً مُعَيَّناً، حينئذٍ نقول:
هنا يُمنع من الصرف، لماذا؟ لأن الأصل أنه جَمْعٌ باعتبار الأصل، وكونه على وزن
(مفاعل) وهذه العلة باقية قبل التكرير وبعد التكرير.
وأما على القول الثاني .. التعليل الآخر: بأنه أُقيِمَ العلمية مُقَامَ الجمعية، حينئذٍ لو نُكِّرَ
لانصرف .. رجع إلى الأصل.
وَإِنْ بِهِ سُمِّيَ أَوْ بِمَا حَقَّقَ ... بِهِ فَالْإِنْصِرَافُ مَنَعُهُ يَحَقُّ

قال الشارح هنا: " إذا سُمِّيَ بالجمع المتناهي أو بما ألحق به لكونه على زنته، ك:
(شراحيل) فإنه يُمنع من الصرف للعلمية، وشبه العُجْمَة - وهذا فيه نظر - لأن هذا
ليس من الآحاد العربية ما هو على زنته، فنقول فيمن اسمه: مَسَاجِد، أو مَصَابِيح، أو
سراويل: هذا مَسَاجِدٌ، ورأيت مَسَاجِدَ، ومررت بمَسَاجِدَ، وكذا البواقي."
ونقف على هذا، والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه
أجمعين ... !!!

عناصر الدرس

* تعريف العلمية ووجه تخصيصه من بين سائر المعارف

* العلمية والتركيب

* العلمية والتأنيث ، العمية والعجمية

* العلمية والوزن ، العلمية وألف الإحاق.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

وقفنا عند قول الناظم - رحمه الله تعالى -:

وَالْعَلَمَ امْنَعْ صَرْفَهُ مُرَكَّبًا ... تَرْكِيْبَ مَرْجٍ نَحْوُ "مُعْدٍ يَكْرِبًا"

هذا شروع منه فيما يكون ممنوعاً من الصَّرف مع العِلْمِيَّة، وسبق أنَّ العِلْمِيَّة والوَصْفِيَّة عِلَّتَانِ معنويتان، والنحاة هنا في هذا الباب يُطلقون التَّعْرِيف، ويريدون به العِلْمِيَّة، لأنَّ المعارف أعم من العِلْمِيَّة، إذ العِلْمِيَّة والعلم واحدٌ من المعارف، المعارف ستة، حينئذٍ نقول: المضمرات وأسماء الإشارات والموصولات لا حظ لها في هذا الباب، لماذا؟ لأنَّ بحث الصَّرف وعدم الصَّرف إنما يكون في المعربات، والمبني لا حظ له. حينئذٍ نقول: خرجت ثلاثة أبواب، بقي المحلى بـ: (أل) ذو الأداة، والمضاف إلى واحدٍ من هذه المذكورات، نقول: الممنوع من الصَّرف إذا دخلت عليه (أل) جُرَّ بالكسرة، والمضاف إذا أضيف، الممنوع من الصَّرف جُرَّ بالكسرة، حينئذٍ يستحيل أن يقتضي الجرَّ بالفتحة.

إذا كان الممنوع من الصَّرف إذا دخلت عليه (أل) رجع إلى الأصل، حينئذٍ كيف يكون ممنوعاً من الصَّرف؟ هذا مستحيل، ومثله المضاف، فلم يبق عندنا إلا العِلْمِيَّة فقط .. العلم، وأما البقية فيتعدَّر، المبني لكون الممنوع من الصَّرف بحثٌ في باب المعربات، والمبني لا حظ له في الإعراب.

إذاً: خرجت المضمرات .. الضمائر كلها، وأسماء الإشارة، والموصولات، إذ لا حظ لها في الإعراب، كيف توصف بكونها سُلِبَتِ التنوين، وسلبت الخفض؟ هذا مُمتنع، ذو الأداة والمضاف هذا يقتضي عَوْدَ الممنوع من الصَّرف إلى أصله وهو الجر بالكسرة، فيستحيل حينئذٍ أن يقتضي الجرَّ بالفتحة، هكذا علَّلَه ابن هشام في (شرح القَطر) ولم يبق معنا إلا العِلْمِيَّة، ولذلك إذا أطلق التَّعْرِيف هنا في هذا المقام .. في هذا الباب

الممنوع من الصَّرْف فيعنون به العلم فحسب .. العِلْمِيَّة، وإن كان لفظ التَّعْرِيف أعم، لأنه يصدق على المضمَر ويصدق على اسم الإشارة والموصول ونحو ذلك، ولكن هذا في هذا المقام لا.

(وَالْعَلَمُ اِمْنَعُ صَرْفُهُ) قلنا: هذا شروعٌ منه فيما يُمنَع من الصَّرْف لوجود علةٍ مع العِلْمِيَّة، حينئذٍ يشترط فيه مع كونه ممنوعاً من الصَّرْف أن يكون علماً، فإذا نُكِّرَ حينئذٍ رجع إلى الأصل وهو الجرُّ بالكسرة.

وما سبق أنواعٌ خَمسة من أول الباب إلى هذا المقام، أنواعٌ خمسة هذه تكون ممنوعةً من الصَّرْف، سواء كانت منكرةً أو مُعرَّفة، يعني: فَأَلِفُ التَّأْنِيثِ وما ذَكَرَ بعده من زَائِدَا فَعْلَانٍ وكذلك وَوَصَفُ اصْلِيٍّ وَوَزْنُ أَفْعَلًا والعدل في أسماء العدد، والجمع المتناهي، هذه خمسة أنواع، هذه تكون ممنوعةً من الصَّرْف مُطلقاً سواء نُكِّرَتْ أو لا، لأنها إذا نُكِّرَتْ حينئذٍ وَجَدَ مع العِلَّةِ المذكورة إمَّا وزن (أفعل) أو صيغة متناهي الجموع، أو ألف التأنيث، أو ما كان على وزن (مثنى وثنا) وجدت الوَصْفِيَّة.

ما كان يقوم مقام علتين لا إشكال فيه، وأمَّا ما يقوم .. ما لا بُدَّ فيه من عِلَّتَيْنِ الوَصْفِيَّةِ وغيرها حينئذٍ إذا ذهبت الوَصْفِيَّة حَلَّت العِلْمِيَّة، إذا: ممنوعٌ من الصَّرْف مُطلقاً سواء كان مُنْكَرًا أو مُعرَّفاً، وأمَّا ما يأتي معنا فهنا يشترط فيه التعريف فحسب: (وَالْعَلَمُ اِمْنَعُ صَرْفُهُ مُرَكَّبًا) إذا: هذا شروعٌ منه فيما يُمنَع من الصَّرْف للعِلْمِيَّة وعلة أخرى، وهو سبعة أنواع.

ولذلك مجموع الممنوع من الصَّرْف يكون اثني عشرة نوعاً، خمسة تُمنَع من الصَّرْف مُطلقاً معرفةً ونكرةً، وسبعة تُمنَع من الصَّرْف معرفةً لا نكرةً، وهو ابتداءً من التركيب المُزْجِي مع العِلْمِيَّة.

وَالْعَلَمُ اِمْنَعُ صَرْفُهُ مُرَكَّبًا ... تَرْكِيبُ مَرْجٍ نَحْوُ "مُعَدِّ يَكْرِبًا"

(وَالْعَلَمُ) بِالتَّصْبِ مَنصُوبٌ عَلَى الاشتغال (اِمْنَعُ صَرْفُهُ) ضَرَبْتُ زَيْدًا .. ضَرَبْتُ غُلَامَهُ مثله، اشتغل باسمٍ مضافٍ إلى ضميرٍ يعود على الاسمِ المُتَقَدِّم (صَرْفُهُ) الضمير هنا يعود على العَلَمِ و (اِمْنَعُ) تَسَلَّطَ عَلَى (صَرْفَ) (صَرْفَ) مضاف إلى الضمير، وهو عائِدٌ عَلَى الاسمِ السَّابِقِ، إذا: يكون من باب الاشتغال ف: (العَلَمُ) هذا مفعولٌ به لِفِعْلِ مَحذُوفٍ وجوباً، يُفَسِّرُهُ ما بعده.

(وَالْعَلَمُ اِمْنَعُ صَرْفُهُ) يعني: اِمنع صرف العَلَمِ، حذف (صرف) وأقيم العلمُ مقامه،

(وَالْعَلَمَ اَمْنَعُ صَرْفَهُ مُرَكَّبًا) (مُرَكَّبًا) هذا حالٌ من (الْعَلَمَ) و (اَمْنَعُ) هذا فعل أمر، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت، و (صَرْفَهُ) هذا مفعولٌ به، وهو مضاف ومضاف إليه و (مُرَكَّبًا) حالٌ من الْعَلَمَ.

وجملة (اَمْنَعُ صَرْفَهُ) لا محل لها من الإعراب مُفسِّرة، لأن التقدير: اَمْنَعُ صرف الْعَلَمَ مُرَكَّبًا، (تَرْكِيبَ مَزْجٍ) (مُرَكَّبًا) هذا عام أطلقه النَّاطِمُ، فدخل فيه المُرَكَّبُ الإضافي، والمُرَكَّبُ الإسنادي، والمُرَكَّبُ العددي، والمُرَكَّبُ المَرْجِي بنوعيه: المختوم بـ: (ويه) وما عداه، لقلوله: (مُرَكَّبًا) لكن خَصَّه بماذا؟ (تَرْكِيبَ مَزْجٍ) إعراب تركيب بالنصب على أنه مفعولٌ مطلق، (مُرَكَّبًا تَرْكِيبَ مَزْجٍ) فهو مفعول مطلق.

حينئذٍ قوله: (مُرَكَّبًا) ليس المراد به المُرَكَّبُ الإضافي كـ: امرئ القيس، لماذا؟ كما سبق: الإضافة تقتضي الانجرار بالكسرة، لو كان ممنوعاً من الصَّرْفِ لو أضيف جُرَّ بالكسر، فكيف حينئذٍ يكون ممنوعاً من الصَّرْفِ للتَّركيب الإضافي؟! هذا مُحال، يستحيل أن يكون المُرَكَّبُ تركيباً إضافياً ممنوعاً من الصَّرْفِ، كـ: امرئ القيس، وعبد الله ونحو ذلك، لأن الإضافة تقتضي أن يكون مُنَجَرَّاً بالكسرة .. لا بُدَّ من أن يكون انجراره بالكسرة، حينئذٍ يستحيل أن تكون الإضافة مقتضية الانجرار بالفتحة، لأنه لو كان ممنوعاً من الصَّرْفِ لو أضيف رَجَعَ إلى أصله: ((فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ)) [التين:4]: مَا لَمْ يُضَفْ أَوْ يَكُ بَعْدَ أَلْ رَدَفٍ ..

إذاً: إذا أضيف رَجَعَ إلى أصله، فيستحيل أن يكون مقتضٍ للانجرار بالفتحة.

ولا تركيب إسناد، لأن المُرَكَّبَ الإسناد من قسم المَحْكِي .. يحكى كما هو: شَابَ قَرْنَاهَا .. تَأَبَّطُ شَرًّا، حينئذٍ لا تظهر عليه حركات، ولا دخل للعوامل من حيث التأثير في اللفظ، لا تأثير للعوامل في لفظ المُرَكَّبِ الإسنادي، إذاً: هو من قبيل المَحْكِيَّات.

ولا التركيب المَرْجِي المختوم بـ: (ويه) كما سبق، وسبق أن الرَّاجِحَ أن المختوم بـ: (ويه) يُعْتَبَرُ مَبْنِياً (ويه) اسم صوت، حينئذٍ مُرَكَّبٌ، فالتركيب المَرْجِي المختوم بـ: (ويه) مبني، وسبق أن المبنيات لا حظ لها في هذا الباب، لأن البحث في الصَّرْفِ وعدمه إنما هو في المعربات، إذاً: المبني خرج.

إذاً: (تَرْكِيبَ مَزْجٍ) النَّاطِمُ أطلق هنا، لكن يحتمل أنه أخرج المختوم بـ (ويه) بقوله: (نَحْوُ مَعْدِيكَرَبًا) مَثَلٌ بِمُرَكَّبٍ مَرْجِيٍّ لَمْ يُخْتَمَ بـ: (ويه) فدلَّ على أن مراده هنا نوعٌ واحدٌ من المُرَكَّبِ المَرْجِي، إذ هو نوعان: مُرَكَّبٌ مَرْجِيٌّ مختوم بـ: (ويه) وهذا مبني، ومُرَكَّبٌ مَرْجِيٌّ غير مختوم بـ: (ويه).

إذاً: ولا التركيب المَزْجِي المختوم بـ: (ويه) لأنه من باب المبني، والصَّرْف وعدمه إنما يقالان في المعرب، وإنما المراد المُرْكَب تركيباً مَزْجياً الذي لم يُخْتَم بـ: (ويه).
وَالْعَلَمُ امْنَع صَرْفُهُ مُرْكَبًا ... تَرْكَيْبٌ مَزْجٍ نَحْوُ "مَعْدِيكَرَبًا"

المَزْجُ في اللغة: الحُلْط، فيختلط حينئذٍ الاسم مع الاسم، لا يكون امتزاج بمعنى كلمة امتزاج، وإنما يُراد به: أَنَّ الأصل في اللفظ أن يكون مُنْفَكاً عن غيره هذا الأصل، يُستعمل مفرداً ويُستعمل غير مفرد، وهنا رُكِبَت الكلمة مع الكلمة، اسمان نُزِلَا مُنَزَّلَةً الاسم الواحد، حينئذٍ نقول: كأنهما جُعِلَا اسمين .. حُلِطَ بينهما.
إذاً: المَزْجُ في اللغة: الحُلْط، فيختلط الاسم مع الاسم ويُجْعَل الإعراب في آخر الثاني. المُرْكَب تركيب مَزْجِي نحو: بَعْلَبَكْ، وحضرموت، ومَعْدِيكَرَب، حينئذٍ يُمنَع من الصَّرْف لاجتماع فرعية المعنى بالعلمية، وهي التي عنها الناظم بقوله: (وَالْعَلَمُ امْنَع صَرْفُهُ) وفرعية اللفظ بالتركيب، إذاً: اجتمع فيه عِلَّتَان فرعيتان، ما هُمَا هَاتَانِ العِلَّتَان الفرعيتان في: معديكرب .. في: حضرموت؟ نقول: إحداها ترجع إلى اللفظ وهو التركيب، لأن التركيب هذا فرعٌ عن غير المُرْكَب، الأصل ألا يكون مُرْكَب، زيد مثلاً، وخمسة وعشر، الأصل أنها لا تكون مُرْكَبَةً.

إذاً: هذا هو الأصل، فإذا رُكِبَت بأي نوعٍ من أنواع التركيب، حينئذٍ نقول: التركيب فرعٌ لفظي، ومن جهة كونه علماً فهو عِلَّةٌ فرعية، لماذا .. ما وجه كونه علماً عِلَّةً فرعية؟ لأن الأصل التنكير، والعَلَمُ الذي هو التعريف هذا فرعٌ عن التنكير، إذاً: اجتمع في: معديكرب، وهو عِلْمٌ ومُرْكَبٌ تركيباً مَزْجياً عِلَّتَان اقتضيتا منعه من الصَّرْف، إحدى العِلَّتَيْن وهي العلمية ترجع إلى المعنى، لأنها فرعٌ عن التنكير، والعلة الأخرى وهي التركيب تركيب مَزْجِي هذه علة لفظية ترجع إلى اللفظ، لأنها فرعٌ عَمَّا لا تركيب فيه، لاجتماع فرعية المعنى بالعلمية، وفرعية اللفظ بالتركيب.

والمراد بتركيب المَزْج: أن يُجْعَل الاسمان اسماً واحداً لا بإضافة ولا بإسناد، بل يُنَزَّل عَجْزُهُ من صدره مُنَزَّلَةً تاء التأنيث منه، يعني: من غيره، ولذلك التزم فيه فتح آخر الصدر إلا إذا كان معتلاً فإنه يُسَكَّن نحو: معديكرب، نقول: حَضَرَ .. حَضْرَمُوت، أين يُجْعَل الإعراب؟ هذان جزءان: الأول صدر، والثاني: عجز، حينئذٍ نقول: حَضَرَ، الأول يلتزم فيه الفتح .. يكون مفتوحاً، لأنه مثل: خمسة عشر، والثاني يكون محلاً للإعراب، إلا إذا كان الأول ساكن: مَعْدِيكَرَب، لا تقل: مَعْدِيكَرَب، مثل: حَضْرَمُوت، وبَعْلَبَكْ ..

بَعْلٌ .. بَلَّكَ، هذان جزءان، فالأول يفتح ما لم يكن مُعْتَلًّا، فإن كان مُعْتَلًّا حِينَئِذٍ سَكَنَ.
فَنَقُولُ: مَعْدِيكَرَب، ولا تَقُلْ: مَعْدِيكَرَب، فإنه يُسَكَّنُ نحو: مَعْدِيكَرَب.
وَالْعَلَمُ اِمْنَعْ صَرْفُهُ مُرَكَّبًا ... تَرْكِيبَ مَرْجٍ نَحْوُ "مَعْدِيكَرَبًا"

أَخْرَجَ بِهِ مَا خْتَمَ بِهِ: (وَيْهِ) لِأَنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى الْأَشْهَرِ، لِأَنَّهُ دَاخِلٌ فِي قَوْلِهِ: (تَرْكِيبَ مَرْجٍ)
إِذَا هُوَ نَوْعَانِ: مَخْتَوْمٌ بِهِ: (وَيْهِ) وَلَيْسَ مَخْتَوْمًا بِهِ: (وَيْهِ) عَمْرُوبِيهِ، وَخَالُوبِيهِ، وَنَفْطُوبِيهِ،
وَسَيِّبُوبِيهِ، كُلُّ هَذِهِ تَرْكِيبُ مَرْجِيٍّ لَكِنِّهَا مَخْتَوْمَةٌ بِهِ: (وَيْهِ) وَهِيَ مَبْنِيَّةٌ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ
حِينَئِذٍ لَا نَقُولُ: مُمْنُوعَةٌ مِنَ الصَّرْفِ لِلْعِلْمِيَّةِ وَالتَّرْكِيبِ الْمَرْجِي، لِأَنَّ الْبِنَاءَ لَا دَخَلَ لَهُ فِي
هَذَا الْبَابِ، حِينَئِذٍ نَقُولُ: يَخْتَصُّ بِالنَّوْعِ الثَّانِي: وَهُوَ مَا كَانَ مِثْلَ: حَضْرَمَوْتٍ وَبَعْلَبَكٍّ.
إِذَا: (مَعْدِيكَرَبًا) الْأَلْفُ هَذِهِ لِلْإِطْلَاقِ، فَفِي الْمِثَالِ أَخْرَجَ بِهِ مَا خَتَمَ بِهِ: (وَيْهِ) لِأَنَّهُ مَبْنِيٌّ
عَلَى الْأَشْهَرِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ لِمَجَرَّدِ التَّمْثِيلِ وَالْكَلَامِ عَلَى عَمُومِهِ، لِيَدْخُلَ عَلَى لُغَةٍ
مِنْ يُعْرِبُهُ، لِأَنَّ سَيِّبُوبِيهِ هَذَا فِيهِ خِلَافٌ لَيْسَ مَبْنِيًّا، وَإِنَّمَا نَحْنُ مُضَيِّنَا عَلَى مَا هُوَ أَرْجَحُ،
لَكِنِ الْأَوَّلَى أَيْضًا نَجْعَلُهُ كَالأَوَّلِ مِنْ حَيْثُ هُوَ نَعَمَ يَحْتَمِلُ.

(تَرْكِيبَ مَرْجٍ نَحْوُ مَعْدِيكَرَبًا) هَذَا مِثَالٌ، لَا يَلْزَمُ أَنْ يُمَثَّلَ لِلنَّوْعَيْنِ، بَلْ ذَكَرَ أَحَدُ النَّوْعَيْنِ،
وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ عَلَى عَمُومِهِ، لَكِنِ نَقُولُ: لَا، ابْنُ مَالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ يَرَى فِي بَابِ الْعَلَمِ: أَنَّ
الْمَخْتَوْمَ بِهِ: (وَيْهِ) مَبْنِيٌّ لَا حَظَّ لَهُ فِي الْإِعْرَابِ.

إِذَا: قَصَدَ بِهَذَا الْمِثَالِ إِخْرَاجَ مَا كَانَ مَخْتَوْمًا بِهِ: (وَيْهِ)، مِنْ حَيْثُ هُوَ يَحْتَمِلُ نَعَمَ كَمَا قَالَ
الْأَشْمُونِيُّ وَغَيْرُهُ، حِينَئِذٍ (مَعْدِيكَرَبًا) هَلْ هُوَ مُجَرَّدٌ مِثَالٌ، أَوْ مِثَالٌ وَقِيدٌ؟ هَذَا يُحْتَمَلُ .. مِنْ
حَيْثُ هُوَ مُحْتَمِلٌ، فَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَدْخَلَ النَّوْعَ الثَّانِي، وَهُوَ مَا كَانَ مَخْتَوْمًا بِهِ: (وَيْهِ) عَلَى رَأْيِ
مَنْ يُعْرِبُهُ، وَإِعْرَابُهُ قَدْ يَكُونُ مُتَضَافِينَ أَوْ مَمْنُوعَ مِنَ الصَّرْفِ.

لَكِنِ نَقُولُ: الثَّانِي هُوَ الْأَوَّلَى يَحْمِلُ كَلَامَ النَّاطِمِ عَلَيْهِ، وَهُوَ أَنْ قَوْلَهُ: (مَعْدِيكَرَبًا) أَرَادَ بِهِ
الْمِثَالِ وَالْقَيْدَ، فَاحْتَرَزَ مِنْ عَمُومِ قَوْلِهِ: (تَرْكِيبَ مَرْجٍ) احْتَرَزَ بِهَذَا الْمِثَالِ عَمَّا كَانَ مَخْتَوْمًا
بِهِ: (وَيْهِ) لِأَنَّهُ كَمَا سَبَقَ فِي بَابِ الْعَلَمِ: أَنَّهُ يَرَى أَنَّهُ مَبْنِيٌّ وَلَيْسَ بِمُعْرَبٍ.

وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ لِمَجَرَّدِ التَّمْثِيلِ، وَكَلَامِهِ عَلَى عَمُومِهِ يَدْخُلُ عَلَى لُغَةٍ مِنْ يُعْرِبُهُ، وَلَا يَرِدُ
عَلَى لُغَةٍ مِنْ بَنَاهُ، لِأَنَّ بَابَ الصَّرْفِ إِنَّمَا وَضَعَ لِلْمُعْرَبَاتِ.
إِذَا:

وَالْعَلَمُ اِمْنَعْ صَرْفُهُ مُرَكَّبًا ... تَرْكِيبَ مَرْجٍ نَحْوُ "مَعْدِيكَرَبًا"

قلنا: (تَرْكِيبٌ مَزْجٌ) احترز به عن تركيبي الإضافة والإسناد كما سبق.
وأما تركيب العدد نحو: خمسة عشر، فمُتَحْتَمٌ البناء عند البصريين كما سيأتي في باب
العدد "خمسة عشر"، بل جُعِلَ أصلاً في كثير من الأبواب في كونه مَبْنِيّاً لِتَرْكِيبِ
خمسة عشر، جعلوها أصلاً: خمسة عشر (خَمْسَةٌ) و (عَشْرٌ) كما سيأتي في باب العدد.
إذاً: هو مُتَحْتَمٌ البناء عند البصريين (خمسة عشر) وإذا كان كذلك حِينْئِذٍ لا حظ له في
الإعراب، وإذا كان كذلك لا يدخل معنا من بابٍ أولى، لأن الصَّرْفَ الذي هو التنوين
وعدمه إنما يلحق المعرب، وأما المبني فلا حظ له، وأجاز فيه الكوفيون إضافة صدره إلى
عجزه: خَمْسَةٌ عَشْرَةٌ، رأيت خَمْسَةَ عَشْرَةٍ، كما سيأتي في باب العدد.

فإن سُمِّيَ به ففيه ثلاثة أوجه:

الأول: أن يُقَرَّرَ على حاله.

الثاني: أن يُعَرَّبَ إعراب ما لا ينصرف.

الثالث: أن يُضَافَ صدره إلى عجزه، وهذا يأتي مبحثه معنا إن شاء الله تعالى.

وَالْعَلَمُ اِمْنَعُ صَرْفُهُ مُرَكَّبًا ... تَرْكِيبٌ مَزْجٌ نَحْوُ "مَعْدِيكِرِبًا"

إذاً: ما اجتمع فيه العِلْمِيَّةُ والتركيب المَزْجِي غير المختوم بـ: (ويه) يكون مَمْنُوعاً من
الصَّرْفِ لِمَا ذَكَرْنَاهُ.

فإن نُكِّرَ حِينْئِذٍ صَرْفٌ، لماذا؟ لانتفاء أحد السببين، لأننا منعناه باجتماع سببين لا بُدَّ
من اجتماعهما، فإذا نُكِّرَ المُرَكَّبُ المَزْجِي العلم حِينْئِذٍ نقول: رجع إلى أصله وهو
الصَّرْفُ.

مِمَّا يَمْنَعُ صرف الاسم العِلْمِيَّةُ والتركيب، نحو: مَعْدِيكِرِب، وَيَعْلَبُكَ، فتقول: هذا
مَعْدِيكِرِبٌ، ورأيت مَعْدِيكِرِبَ، ومررت بِمَعْدِيكِرِبٍ، إذاً: مَمْنُوعٌ من الصَّرْفِ، في الأول لم
يُنَوَّنْ: هذا مَعْدِيكِرِبٌ على أَنَّهُ خَبَرٌ، وسُلِبَ منه التنوين لكونه مَمْنُوعاً من الصَّرْفِ
لِلْعِلْمِيَّةِ والمُرَكَّبِ المَزْجِي، رأيت مَعْدِيكِرِبَ، دون تنوين للعلَّة السابقة، مررت بِمَعْدِيكِرِبٍ
(مَعْدِيكِرِبَ) هذا مَجْرُوزٌ بالباء، وَجَرُّهُ فتحة نيابةً عن الكسرة لأنه مَمْنُوعٌ من الصَّرْفِ.
فتجعل إعرابه على الجزء الثاني وتمنعه من الصَّرْفِ لِلْعِلْمِيَّةِ والتركيب، وقد سبق الكلام
عن الأعلام المُرَكَّبَةِ في باب العلم.

كَذَاكَ حَاوِيٌّ زَائِدِيٌّ فَعْلَانَا ... كَغَطْفَانٍ وَكَإِصْبَهَانَا

(كَذَاكَ حَاوِيٌّ) حَاوِيٌّ كَذَاكَ (حَاوِيٌّ زَائِدِيٌّ فَعْلَانَا) كَذَاكَ (كَذَاكَ) أي: مثل ذاك في
كونه مَمْنُوعاً من الصَّرْفِ لِلْعِلْمِيَّةِ حَاوِيٌّ زَائِدِيٌّ فَعْلَانَا، وإن شئت جعلت (حَاوِيٌّ) صفة

لموصوفٍ مَحذوفٍ (علمٌ) كذاك علمٌ (حاوي زَائِدِي فَعْلَانًا) ما هما زائدا فعلانا؟ الألف والنون، إذاً: ذو الزياتين الألف والنون، كما سبق أنَّ ذا الزياتين يكون مانعاً للفظ من الصَّرَفِ إذا كان وصفاً، مثل: سكران وعطشان، كذلك يكون مانعاً إذا اجتمع مع العِلْمِيَّة دون الوَصْفِيَّة.

(كَذَاكَ) أي: مثل ذَا (ذَا) اسم إشارة يرجع إلى المَرْكَبِ المَرْجِي الممنوع للعِلْمِيَّة، يُمنع حاوي، يعني: ما حوى وجمع زائدي فعلانا، الألف للإطلاق و (زَائِدًا فَعْلَانًا) المراد بهما الألف والنون، إذاً: العلم المختوم بألفٍ ونونٍ زائدين ممنوعٌ من الصَّرَفِ، لِعِلَّتَيْنِ: إحداهما لفظيَّة ترجع إلى اللفظ وهي الزيادة، ألف ونون يُنطَقُ بهما، والثانية: العِلْمِيَّة، وهي راجعة إلى المعنى، فحينئذٍ ما وجد فيه هاتان العِلَّتَانِ نقول: يُمنع من الصَّرَفِ. يعني: أنَّ (زَائِدِي فَعْلَانًا) يمنعان مع العِلْمِيَّة في وزن (فعلانا) وفي غيره فعلانا، هناك قال: (زَائِدًا فَعْلَانًا) قلنا: قصد اللفظ .. الوزن دون غيره، فلو كان في باب الصفة فَعْلَانٌ أو فُعْلَانٌ، لا يَمْتَنِعُ من الصَّرَفِ، بل يصرف، لأنَّ تَمَّ قِيدَيْنِ: أولاً: أن يكون على وزن (فَعْلَان) يَفْتَحُ فسكون مع الزيادة، حينئذٍ الوزن مخصوص، فلو كان في باب الصفة هناك: فَعْلَانٌ أو فُعْلَانٌ انصرفا، وهل هنا (فَعْلَانًا) أراد به ما أراد في السَّابِق؟ الجواب: لا، وإن كان لفظه (كَذَاكَ حاوي زَائِدِي فَعْلَانًا) نقول: هنا قد يوهم أنَّه كسابقه، لأنه في الوَصْفِيَّة يشترط أن يكون على وزن (فَعْلَان) .. سَكْرَانٌ .. عطشان، وأمَّا هنا فلا يشترط، بل لو كان (فَعْلَان) مثل سَلْمَان، و (فُعْلَان) مثل عُثْمَان، و (فَعْلَان) مثل عِمْرَان، نقول: الكل مَمْنُوعٌ من الصَّرَفِ. طيب! لماذا حَصَّ هنا (فَعْلَانًا)؟ نقول: هو ما أراد الوزن، وإنما أراد الزيادة بدليل المثالين، لأنه قال: (كَعْطَفَانٌ) (عَظْفَانٌ) على وزن (فَعْلَان) ليس (فَعْلَان) بإسكان العين وإنما (فَعْلَان) و (أَصْبَهَانٌ) (أَفْعَلَان) وليس (فَعْلَانًا). إذاً: بالمثال علمنا العموم، وأن الوَهْم الذي يمكن أن يَرِدَ من قوله: (فَعْلَانًا) مصروفٌ بالمثال، إذاً:

كَذَاكَ حاوي زَائِدِي فَعْلَانًا ... كَعْطَفَانٌ وَكَأَصْبَهَانًا

لَمَّا كان قوله: (فَعْلَانًا) يُوهِمُ إرادة هذا الوزن كما تقدَّم في الوَصْفِ أزاله بالمثال، فقال: (كَعْطَفَانٌ) على وزن (فَعْلَان) اسم قبيلة، إذاً: (عَظْفَانٌ) نقول: مَمْنُوعٌ من الصَّرَفِ، للعِلْمِيَّة وزيادة الألف والنون، لا تقل: على وزن (فَعْلَان) هناك تقول على وزن

(فَعْلَان) في باب الوَصْفِيَّة، وأما هنا لا، تقول: للعلميَّة وزيادة الألف والنون. كذلك: (وَكَاَصِبَهَانَا) كَرَّرَ الكاف للوزن، وهو على وزن (أَفْعَلَان) حينئذٍ مَمْنُوعٌ من الصَّرْف للعلميَّة وزيادة الألف والنون، ولا تقل: لكونه على وزن (فَعْلَان) لأنه ليس على وزن (فَعْلَان) وإنما هو على وزن (أَفْعَلَان) و (أَصْبَهَان) اسم مدينة بفارس يقال: إصبهان وأصبهان، بكسرٍ وفتحٍ عند أهل المغرب، وبالفاء عند أهل المشرق (أَصْفَهَان) ولذلك أحياناً ينسب يُقال: أصبهاني أصفهاني، هما واحد قد يؤتى بالباء، وقد يؤتى بالفاء.

يعني: أَنَّ (زَائِدِي فَعْلَانَا) يَمْنَعَان مع العلميَّة في وزن (فَعْلَان) وفي غيره، نحو: حمدان، وعثمان، وغطفان، وأصبهان، وقد نَبَّه على التعميم بالتَّمْثِيل، فالوزن حينئذٍ (فَعْلَان) الذي ذكره النَّاطِم هنا غير مُخْتَصٍ بـ: (فَعْلَان) نحو: سَلْمَان، وعِمْرَان، وعثمان.

قال الشَّارِح: " كذلك يُمنَع الاسم من الصَّرْف إذا كان علماً، وفيه أَلْفٌ ونون زائدتان (كَغَطْفَانٍ وَكَاَصِبَهَانَا) فتقول: هذا غَطْفَانٌ، ورأيت غَطْفَانًا، ومررت بِغَطْفَانٍ، فتمنعه من الصَّرْف للعلميَّة، وزيادة الألف والنون "

إذاً: نَحْكُم عليه بكونه ممنوعاً من الصَّرْف لزيادة الألف والنون، وكونه علماً، وعلامة زيادة الألف والنون .. متى نَحْكُم على أَنَّ الألف والنون زائدتان؟ هذا مبحثه في فَنَّ الصَّرْف، لكن قاعدة مهمة نذكرها فحسب، والإحالة على (الشَّافِيَّة) إن شاء الله. علامة زيادة الألف والنون سقوطهما في بعض التَّصَارِيف، كسقوطهما في رَدٍّ: نِسْيَان وكُفْرَان (نِسْيَان) الألف والنون زائدة، لأنك تقول: نسي زيدٌ، أين الألف والنون؟ سقطت، وهذا من علامة الزائد .. علامة الزائد أنه يسقط في بعض التَّصَارِيف، ولا ينوي مُقَدِّراً.

و (كُفْرَان) نقول: الألف والنون زائدتان، لماذا؟ لأنك تقول: كَفَّرَ، والكُفْر، إذاً: ليس فيه أَلْف ونون، إذاً: نَحْكُم على كون الألف والنون زائدتين بسقوطهما في بعض التَّصَارِيف، لا يلزم أن تسقط في كل التَّصَارِيف لا، لأن الحرف الأصلي لا يُمكن أن يسقط أبداً في جميع تصاريفه، جئت به ماضياً .. مضارعاً .. أمراً .. اسم فاعل .. اسم مفعول .. مصدر، لا يُمكن أن يسقط منه حرف البتَّة إلا إذا نُوي مُقَدِّراً لِعِلَّة ونحو ذلك، وما عداه فيبقى.

فإن كان فيما لا يَتَصَرَّف، قد يكون جامداً لا يَتَصَرَّف، فعلمة الزيادة أن يكون قبلهما أكثر من حرفين أصولاً، قبل الألف تنظر .. قبلهما .. قبل الألف والنون، هل قبلهما

ثلاثة أحرف أصول أم لا؟ إن كان قبلهما ثلاثة أحرف أصول حَكَمْتُ عليهما بأنهما زائدتان، فإن كان فيما لا يتصَرَّف فعلامة الزيادة أن يكون قبلهما أكثر من حرفين أصولاً، يعني: لا حرف واحد ولا حرفين، وإنما يكون أكثر من حرفين: سَلَمَان، نقول: هذا لا يتصَرَّف في الأصل لأنه جامد، حينئذٍ نقول: قبل الألف والنون ثلاثة أحرف، وكلها أصول.

فإن كان قبلهما حرفان ثانيهما مُضَعَّف، مثل: حَسَّان، حينئذٍ نقول: حَسَّان السين والسين حرفان، وهذا مُضَعَّف، يعني: مُدْغَم الأَوَّل في الثَّانِي، هذا ممَّا اختلف فيه .. فيه قولان، فلك اعتباران: إن قَدَّرْتَ أصالة التَّضْعِيف فالألف والنون زائدتان، إمَّا أن تقول: التضعيف أصلي أو زائد (حَسَّان) ما كان قبل الألف مُضَعَّف فإمَّا أن تُقَدِّر أن التضعيف زائد أو أصلي، إن قَدَّرْتَ أصلياً حينئذٍ الألف والنون زائدتان، والعكس بالعكس: إن قَدَّرْتَ التضعيف زائداً فالنون أصلية، لأنه يكون من الحُسْن، وإذا قَدَّرْتَ أصلياً فالألف والنون زائدتان.

إذاً: فلك اعتباران: إن قَدَّرْتَ أصالة التضعيف، أنه أصلي وليس بزائد، فالألف والنون زائدتان، وإن قَدَّرْتَ زيادة التضعيف فالنون أصلية، الألف لا تكون هنا إلا زائدة، حينئذٍ يكون في الأول مأخوذاً من الحِسِّ والألف والنون زائدتان، والثاني يكون مأخوذاً من الحُسْن، فالنون حينئذٍ تكون أصلية، مثل: شَاطِئ وشَطْن.

وإن قَدَّرْتَ زيادة التضعيف فالنون أصلية، مثاله: حَسَّان، إن جُعِلَ من الحِسِّ فوزنه: (فَعْلَان) وحكمه أنه لا يَنْصَرِف، وهو الأكثر فيه، لذلك وردَ هو في قوله (حَسَّان) أنه منعه من الصَّرْف، وإن جُعِلَ من الحُسْن فوزنه (فَعْلَال) وحكمه أنه مصروف، لماذا؟ لأن النون هنا أصلية وليست بزائدة، وشرط المنع أن تكون الألف والنون زائدتين. و (شَيْطَان) مثله إن جُعِلَ من: شَاطِئ يشيط إذا احترق امتنع صرفه، شَاطِئ يشيط (شَيْطَان) صار الألف والنون زائدتين امتنع ن الصرف، وأن جُعِلَ من: شَطْن، النون صارت أصلية، إذاً: ما كان مُضَعِّفاً قبل الألف فهذا يَحْتَمِل، يَحْتَمِل المنع ويَحْتَمِل الصَّرْف، على حسب التَّيَبُّة وكثرة الاستعمال في لسان العرب، ولذلك ورد في (حَسَّان) أنه مصروف، وورد في الأكثر أنه غير مصروف، فنحمله إذا امتنع من الصَّرْف على أنَّ التَّضْعِيف أصلي (حَسَّ) فحينئذٍ مأخوذاً من الحِسِّ، والألف والنون زائدتان، وما ورد أنه مصروف، حينئذٍ نجعل النون أصلية، فيكون مأخوذاً من الحُسْن، فالوزنان يَخْتَلِفان: (كَذَاكَ خَاوِي زَائِدِي فَعْلَانَا).

(حَاوِي) هذا مضاف، قلنا: مبتدأ، و (كَذَاكَ) هذا خبرٌ مُقَدَّم و (حَاوِي) مضاف و (زَانِدِي) مضافٌ إليه، والنون هنا حذفت للإضافة، و (فَعَلَانَا) الألف هذه للإطلاق (زَانِدِي) مضاف و (فَعَلَانَا) مضافٌ إليه (كَعْطَفَان) خبر مبتدأ محذوف، أي: وذلك كعطفان (وَكَاِصْبَهَانَا) معطوفٌ على ما سبق.

كَذَا مُؤَنَّثٌ بِهَاءٍ مُطْلَقاً ... وَشَرَطُ مَنَعَ الْعَارِ كَوْنُهُ ارْتَقَى
فَوْقَ الثَّلَاثِ أَوْ كَجُورٍ أَوْ سَقَرٍ ... أَوْ زَيْدٍ؟ سَمَ امْرَأَةٍ لَا اسْمَ ذَكَرَ
وَجْهَانِ فِي الْعَادِمِ تَذْكِيراً سَبَقَ ... وَعُجْمَةٌ كَهْنَدٌ وَالْمَنَعُ أَحَقُّ

هذا شروعٌ فيما يُمنع للعلمية والتأنيث، مما يُمنع للعلمية هذا النوع الثالث، الأول:

المُرْكَبُ المَرْجِي مع العلمية، والثاني: زيادة الألف والنون، والثالث: التأنيث.

وعرفنا أن التأنيث فرع التذكير، ثُمَّ الْمُؤَنَّثُ على ثلاثة أنحاء:

– إِمَّا أَنْ يَكُونَ مُؤَنَّثًا بِالتَّاءِ.

– وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ مُؤَنَّثًا بِالْأَلْفِ.

– وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ مُؤَنَّثًا مَعْنًى، يَعْنِي: تَأْنِيثٌ مَعْنَوِي.

ما كان مُؤَنَّثًا بِالْأَلْفِ فهذا سبق: الألف المقصورة والألف الممدودة، وهذا سيأتي مبحث خاص به وهو التأنيث .. أَوَّلُ أَبْوَابِ الصَّرْفِ فِي الْأَلْفِيَّةِ، يَعْنِي: فِي أَوْرَاقِهَا وَمَتَى نَحْكُمُ عَلَيْهَا بِكَوْنِهَا لِلتَّأْنِيثِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَسَبَقَ أَنَّمَا تَقُومُ فِيهِ عِلَّةٌ مَقَامَ عِلَّتَيْنِ فَيَمْنَعُ مِنَ الصَّرْفِ مُطْلَقاً.

إِذَا: لَا يُشْتَرَطُ فِيهِ عِلْمِيَّةٌ وَلَا غَيْرُهُ، بَلْ مَتَى مَا كَانَ اللَّفْظُ حَاوِيًّ أَلْفَ التَّأْنِيثِ مَقْصُورَةً أَوْ مَدْمُودَةً حَكَمْنَا عَلَيْهِ بِكَوْنِهِ مَمْنُوعاً مِنَ الصَّرْفِ، سِوَاءٍ كَانَ نَكْرَةً أَوْ مَعْرِفَةً، وَهَذَا أَوَّلُ مَا افْتَتَحَ بِهِ:

فَأَلْفُ التَّأْنِيثِ .. إِلَى آخِرِهِ.

وَأَمَّا التَّأْنِيثُ اللَّفْظِي، فَهَذَا إِمَّا أَنْ يَكُونَ مَحْتَوِماً بِتَاءٍ، وَإِمَّا أَلَا يَكُونَ مَحْتَوِماً بِتَاءٍ، نَقُولُ: التَّأْنِيثُ اللَّفْظِي لِأَنَّ التَّفْرِيقَ هُنَا بَيْنَ الْمَحْتَوَمِ بِالتَّاءِ وَدُونِ الْمَحْتَوَمِ بِالتَّاءِ هَذَا اصْطِلَاحاً فَقَطْ، وَإِلَّا كُلُّ مُؤَنَّثٍ فَهُوَ مَحْتَوَمٌ بِالتَّاءِ، إِمَّا أَنْ تَكُونَ مَلْفُوظَةً بِهَا، وَإِمَّا أَنْ تَكُونَ مُقَدَّرَةً.

ف: (زَيْنَب) هَذَا فِي الْأَصْلِ مَحْتَوَمٌ بِالتَّاءِ، لَكِنَّهَا مُقَدَّرَةٌ، وَمِثْلُهُ: سَعَادٌ وَهْنَدٌ، وَنَحْوُ ذَلِكَ، وَلِذَلِكَ يُقَالُ: هُنَيْدَةٌ، مِنْ أَيْنِ جَاءَتْ التَّاءُ هَذِهِ؟ نَقُولُ: لِأَنَّهُ مُؤَنَّثٌ تَأْنِيثٌ مَعْنَوِي، بِمَعْنَى: أَنَّ التَّاءَ مُقَدَّرَةٌ وَلَيْسَتْ مَلْفُوظَةٌ:

عَلَامَةُ التَّأْنِيثِ تَاءٌ أَوْ أَلِفٌ ... وَفِي أَسَامٍ قَدَرُوا التَّاءَ كَالْكَتِفِ

(قَدَرُوا التَّاءَ) يعني: في أَسَامٍ لم تذكر فيها التاء، لكنَّها مُؤَنَّثَةٌ تأنيثاً معنوياً فَقَدَرُوا التاء كالكتف، ولذلك يُعرَف برده إلى لتصغير والضمير ونحو ذلك كما سيأتي في محله، متى نحكم عليه بأنه مُؤَنَّث تأنيث معنوي؟ هذا يأتي في باب التأنيث.
هنا قال: (كَذَا مُؤَنَّثٌ بِهَاءٍ مُطْلَقًا) هذا نوع، ثُمَّ قال: (وَشَرَطُ مَنَعِ الْعَارِ كَوْنُهُ ارْتَقَى) لَمَّا قال: (مُطْلَقًا) حينئذٍ قد يُقال: الإطلاق لا بُدَّ من قيدٍ يفسِّره إمَّا سابق وإمَّا لاحق، ما تفهم هذه الكلمة سواءً كانوا في هذا العلم أو في الفقه، أو في الحديث، أيًا كان: ما تفهم كلمة (مُطْلَقًا) إلا أن يذكر شرطٌ سابق أو لاحق، أمَّا هكذا تقول: (كَذَا مُؤَنَّثٌ بِهَاءٍ مُطْلَقًا) (مُطْلَقًا) ما المراد به؟ هذا يحتاج إلى تفسير.

يعني: بلا شرطٍ لا بزيادة عن الثلاث، ولا بكونه أعجمياً، ولا بكونه ساكن الوسط، ولا كونه ثلاثياً إلى آخره، كل ما ذكر في النوع الثاني فهو منفيٌّ عن الأول، حينئذٍ الإطلاق هنا يُفسَّر بقوله: (وَشَرَطُ مَنَعِ الْعَارِ) إذاً: اشترط في العاري، يعني: المُتَجَرِّد عن التاء (كَوْنُهُ ارْتَقَى فَوْقَ الثَّلَاثِ) هذا شرطٌ أول (أَوْ كَجَوَرٍ) شرطٌ ثاني، ثلاثي لكنَّه أعجمي ساكن الوسط (أو سَقَرٍ) يعني: ثلاثي مُحَرَّك الوسط، الرابع: (أَوْ زَيْدٍ؟ سَمَ امْرَأَةٍ لَا اسْمَ ذَكَرَ) يعني: منقولٌ من التذكير إلى التأنيث.

هذه أربعة أنواع للعاري التي يُحكم عليها بكونها ممنوعةً من الصَّرف، هذه تنتفي .. كلها تنتفي بقوله: (كَذَا مُؤَنَّثٌ بِهَاءٍ) إذاً: كذا علمٌ مُؤَنَّثٌ بهاءٍ (مُؤَنَّثٌ) صفةٌ لموصوفٍ محذوف، تقديره: علمٌ، ثُمَّ قد يكون علماً كلاً أو جزءً، يعني: جزء علم، مثل ماذا؟ تقول: قال أبو هريرة .. قال: عن أبي هريرة (هريرة) هذا ممنوعٌ من الصَّرف، لماذا؟ هنا ليس علماً، وإنما هو جزء علم، (أبو قُحَافَة) كما سبق في العلم هناك، نقول (قُحَافَة) هذا ليس بعلم في نفسه، وإنما هو جزء علم، لأن العلم أن يكون مستقلاً كلمة من أولها إلى آخرها (كَذَا مُؤَنَّثٌ) كذا علمٌ مُؤَنَّثٌ، وكذا جزء علمٍ مُؤَنَّثٌ كما في: أبي هريرة، وأبي قُحَافَة، (كَذَا) أي: مثل ذا السابق، ممَّا يُمنع الصَّرف لاجتماع العلميّة والتأنيث بالتاء، (بِهَاءٍ) عبَّرَ بالهاء، وإن كان الأولى أن يقول: بتاء. الأولى أن يقول "بتاء" فإن مذهب سيبويه والبصريين: أن علامة التأنيث التاء، والهاء إنما تكون عند الوقف، هي فرعٌ عن التاء، تقول: فاطمة .. فاطمة في الوصل بالتاء، وإذا وقفت جئت بالهاء بدلاً عن التاء. إذاً: الأولى أن يقول: بتاء، فإن مذهب سيبويه والبصريين أن علامة التأنيث التاء، والهاء بدلٌ عنها في الوقف.

(كَذَا مُؤَنَّثٌ بِهَاءٍ) يعني: بناء (مُطْلَقًا) هذا حال من الضمير المستتر في الخبر، لأن (كَذَا) مثل (ذا) جار ومجرور مُتَعَلِّقٌ بِمَحذُوفٍ خبر مُقَدَّم، فيه ضمير مستتر (مُطْلَقًا) هذا حال منه، يعني: مطلقاً عن القيد.

مَّا يَمْنَعُ الصَّرْفَ اجْتِمَاعُ الْعِلْمِيَّةِ وَالتَّائِيثِ، وَالتَّائِيثُ بِالنَّاءِ لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا، أَمَّا لَفْظًا فَنَحْوُ: فَاطِمَةُ، وَإِنَّمَا لَمْ يَصْرَفُوهُ لَوْجُودِ الْعِلْمِيَّةِ فِي مَعْنَاهُ وَلِزُومِ عِلَامَةِ التَّائِيثِ فِي لَفْظِهِ، إِذَا: اجْتَمَعَ فِيهِ عِلَامَتَانِ: تَاءُ التَّائِيثِ وَهِيَ لَازِمَةٌ، وَكَذَلِكَ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى فَهُوَ عِلْمٌ. وَإِنَّمَا لَمْ يَصْرَفُوهُ لَوْجُودِ الْعِلْمِيَّةِ فِي مَعْنَاهُ وَلِزُومِ عِلَامَةِ التَّائِيثِ فِي لَفْظِهِ، فَإِنَّ الْعِلْمَ الْمُؤَنَّثَ لَا تَفَارِقَهُ الْعِلَامَةُ، فَالْتَاءُ فِيهِ بِمَنْزِلَةِ الْأَلْفِ فِي (حُبْلَى وَصَحْرَاءَ) فَاتَّزَتْ فِي مَنَعِ الصَّرْفِ بِخِلَافِهَا فِي الصِّفَةِ.

سَبَقَ مَعْنَا فِي (صَحْرَاءَ وَحُبْلَى) قُلْنَا: هُنَاكَ التَّائِيثُ لَازِمٌ، بِخِلَافِ التَّائِيثِ بِالنَّاءِ فَإِنَّهُ يَنْفَصِلُ وَلَا يَنْفَصِلُ، وَقَالُوا هُنَا فِي هَذَا الْمَقَامِ: فَاطِمَةُ وَعَائِشَةُ وَنَحْوُهَا: النَّاءُ لَازِمَةٌ، حِينَئِذٍ الْمُرَادُ هُنَاكَ فِي بَابِ الصِّفَةِ نَقُولُ: هُنَاكَ الْمُقَارَنَةُ لَيْسَتْ بِالْعِلْمِ الْمُؤَنَّثِ بِالنَّاءِ، وَإِنَّمَا الْمُقَارَنَةُ بِالصِّفَةِ الْمُؤَنَّثَةِ بِالنَّاءِ، فَهِيَ الَّتِي تَنْفَصِلُ وَلَا تَنْفَصِلُ: مُسْلِمٌ وَمُسْلِمَةٌ، قَائِمٌ وَقَائِمَةٌ، إِذَا: تَنْفَصِلُ، وَهُنَاكَ وَصِفٌ فِي الْأَصْلِ.

وَهُنَا نَحْكُمُ بِكَوْنِ النَّاءِ الَّتِي اتَّصَلَتْ بِالْعِلْمِ كَفَاطِمَةَ وَعَائِشَةَ بِأَنَّهَا لَازِمَةٌ فَأَشْبَهَتْ أَلْفَ التَّائِيثِ كَصَحْرَاءَ وَحُبْلَى.

وَأَمَّا تَقْدِيرًا: فَفِي الْمُؤَنَّثِ الْمُسَمَّى فِي الْحَالِ: كَرِيبٍ وَسَعَادٍ، قُلْنَا: هَذَا مُقَدَّرٌ هَذَا الْأَصْلُ فِيهِ: أَنَّ النَّاءَ فِيهِ مُقَدَّرٌ، أَوْ فِي الْأَصْلِ: كَعِنَاقٍ، اسْمُ رَجُلٍ، يَعْنِي: لَوْ سُمِّيَ رَجُلٌ بِمُؤَنَّثٍ يَبْقَى عَلَى الْأَصْلِ، بِاعْتِبَارِ أَصْلِهِ هُوَ مُؤَنَّثٌ، وَيَبْقَى عَلَى الْمَنَعِ مِنَ الصَّرْفِ.

فَأَقَامُوا فِي ذَلِكَ كُلِّهِ تَقْدِيرَ النَّاءِ مَقَامَ ظَهْوَرِهَا، وَعَلَيْهِ فَالْمُؤَنَّثُ بِالنَّاءِ لَفْظًا مَمْنُوعٌ مِنَ الصَّرْفِ مُطْلَقًا كَمَا قَالَ النَّازِمُ هُنَا: (كَذَا مُؤَنَّثٌ بِهَاءٍ مُطْلَقًا) فَهُوَ مَمْنُوعٌ مِنَ الصَّرْفِ لِلتَّائِيثِ بِالنَّاءِ وَهِيَ مَلْفُوظٌ بِهَا، وَالْعِلْمِيَّةُ، وَقَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَي: سِوَاءَ كَانَ مُؤَنَّثًا فِي الْمَعْنَى أَمْ لَا كَطَلْحَةَ (طَلْحَةُ) فِي اللَّفْظِ مَخْتُومٌ بِالنَّاءِ، هَلْ هُوَ مَمْنُوعٌ مِنَ الصَّرْفِ؟ مَمْنُوعٌ مِنَ الصَّرْفِ، لَكُونِهِ لَفْظًا عِلْمًا مَخْتُومًا بِالنَّاءِ وَهُوَ عِلْمٌ، إِذَا: لَا نَنْظُرُ إِلَى الْمَعْنَى، هَلْ يَصْدُقُ عَلَى ذِكْرِ أَمْ أُنْثَى؟ وَإِنَّمَا نَحْكُمُ عَلَى اللَّفْظِ، فَنَحْكُمُ عَلَى اللَّفْظِ بِكَوْنِهِ مَمْنُوعًا مِنَ الصَّرْفِ لَكُونِهِ مَخْتُومًا بِالنَّاءِ وَهُوَ يَصْدُقُ عَلَيْهِ قَوْلُ النَّازِمِ: (كَذَا مُؤَنَّثٌ) عِلْمٌ مُؤَنَّثٌ، (بِهَاءٍ

مُطْلَقًا) سِوَاءَ كَانَ مَدْلُولُهُ مُذَكَّرًا أَوْ لَا، زَائِدًا عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ أَمْ لَا، نَحْوُ: هِبَةُ، هِبَةُ هَذَا مَخْتُومٌ بِتَاءٍ وَهُوَ ثَلَاثِي، هَلْ يُمْنَعُ مِنَ الصَّرْفِ؟ نَقُولُ: نَعَمْ، لِمَاذَا؟ لِقَوْلِهِ: (كَذَا مُؤَنَّثٌ بِهَاءٍ مُطْلَقًا) سَمِلَ الثَّلَاثِيَّ وَالرَّابِعِيَّ وَمَا زَادَ، فَكُلُّ مُؤَنَّثٍ مَخْتُومٌ بِتَاءٍ فَهُوَ مَمْنُوعٌ مِنَ الصَّرْفِ وَلَوْ كَانَ أَقَلَّ مِنْ أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ.

ساكن الوسط أم لا، هذا احترازٌ مجاً سيأتي، وهو كهْنَد (هِنْد) هذا ليس محتوماً بالتاء، ولكنّه مُؤنَّثاً تأنيثاً معنوياً، ويجوز فيه الوجهان لكونه ساكن الوسط كما سيأتي.

إذاً قوله: (مُطْلَقاً) سواءً كان مُؤنَّثاً في المعنى أم لا، زائداً على ثلاثة أحرف أم لا، ساكن الوسط أم لا، نحو: عائشة، وطلحة، وهبة.
كَذَا مُؤنَّثٌ بِهَاءٍ مُطْلَقاً ... وَشَرَطُ مَنْعِ الْعَارِ

هذا النوع الثاني، قلنا: النوع الأول من المُؤنَّث: المُؤنَّث بالألف، ويشمل المقصورة والممدودة، وهذا سبق في أول الباب وليس له علاقة هنا، لأنه يمنع من الصَّرْف مُطلقاً نكرة أو معرفة، والكلام هنا فيما يُمنع معرفة، يعني: مع العلميّة، سبق النوع الأول وهو المختوم بالتاء، وقلنا: هذا يُمنع مُطلقاً بلا شرطٍ ولا قيد.

النوع الثاني: العاري عن التاء، يعني: مثل زينب، فليس فيه تاء، وهو ليس فيه تاء لفظاً، الكلام في اللفظ، أمّا في المعنى فهو مُقدَّر، ولا نحكم عليه من جهة المعنى، وإنما نحكم عليه من جهة اللفظ: ما يُلفظ به، (زَيْنَب) ليس فيه تاء و (سُعَاد) ليس فيه تاء و (هِنْد) ليس فيه تاء و (سَقَر) ليس فيه تاء، وكلها مُؤنَّث و (جَوْر) ليس فيه تاء.
حينئذٍ نقول: هذه يُشترط فيها شروط من أجل أنّه ممنوعٌ من الصَّرْف أو لا، لكن المُؤنَّث تأنيث معنوي يُشترط فيه العلميّة، لكن تارةً يكون واجب المنع، وتارةً يكون جائزاً، يعني: على نوعين، النوع الثاني هذا (العارِ) على مرتبتين:

- نوعٌ يجب منعه من الصَّرْف.

- ونوعٌ يجوز منعه ويجوز صرفه، وهو الذي عناه بقوله: (وَجْهَانِ فِي الْعَادِمِ) (وَشَرَطُ مَنْعِ الْعَارِ) يعني: منع العاري حتماً، ولا يجوز صرفه البتّة (وَشَرَطُ) هذا مبتدأ وهو مضاف و (مَنْعِ) مضاف إليه، هذا مصدر مضاف إلى المفعول (شَرَطُ مَنْعِ الْعَارِ) منعك أنت العاري، فالعاري هذا مضاف .. (مَنْعِ) مضاف و (العارِ) مضاف إليه، يعني: العار من التاء لفظاً، وإلا فما من مُؤنَّث بغير الألف إلا وفيه التاء ملفوظة أو مُقدَّرة كما ذكرناه: وَفِي أَسَامٍ قَدَرُوا التَّاءَ كَالْكَتِفِ.

فكل مُؤنَّث .. علم مُؤنَّث ففيه التاء، سواءً لفظ بها أو لا، ولكن هنا نحكم باللفظ

فحسب، فما لم تلفظ معه التاء قلنا: هي مُقدَّرة ولا عبرة بها.

(وَشَرَطُ مَنْعِ الْعَارِ) يعني: من التاء لفظاً، وإلا فما من مُؤنَّث بغير الألف إلا وفيه التاء ملفوظة أو مُقدَّرة، (كَوْنُهُ ارْتَقَى) العاري أصله بالياء، مثل: غلامي، حُذِفَت الياء

واجتزئ بالكسرة دليلاً عليها.

(شَرَطُ) مبتدأ (كَوْنُهُ ارْتَقَى) (كَوْنُهُ) هذا خبر المبتدأ و (كَوْنُهُ ارْتَقَى) ما إعرابها؟ كَوْنُ هي خبر باعتبار السابق هي في نفسها، أين اسمها؟ (كَوْنُ) .. وَكَوْنُكَ إِيَّاهُ عَلَيْكَ يَسِيرُ.

الضمير المضاف إليه هو الاسم، و (ارْتَقَى) فعل ماضي خبر الكون في محل نصب. إذاً: (كَوْنُهُ) هذا خبر المبتدأ (شَرَطُ مَنَعَ العَارِ) يعني: مُتَجَرِّدٌ عَنِ التَّاءِ فِي اللَّفْظِ (كَوْنُهُ) كون ذلك العار ارتقى (ارْتَقَى) يعني: صَعَدَ وَعَلَا (فَوْقَ الثَّلَاثِ) (فَوْقَ) هذا مُتَعَلِّقٌ بقوله (ارْتَقَى) و (ارْتَقَى) فيه ضمير يعود على (العَارِ).

(كَوْنُهُ ارْتَقَى فَوْقَ الثَّلَاثِ) يعني: بأن يكون زائداً على ثلاثة أحرف ك: زينب، وسعاد، وما كان دون ذلك فلا، لا يجب فيه المنع من الصَّرْفِ، (فَوْقَ الثَّلَاثِ) هذا على حذف مضاف، أي: فوق ذي الثلاث، ثُمَّ (الثَّلَاثِ) هكذا حذف منه التاء لأنه مضافٌ في التقدير إلى الأحرف، والحرف يُذَكَّرُ وَيُؤنَّثُ، لأنه يكون الأصل فيه: فوق الثلاثة، لكنه حذف التاء باعتبار المضاف إليه وهو الأحرف، وهذا يُذَكَّرُ وَيُؤنَّثُ. إذاً: كَوْنُهُ ارْتَقَى فَوْقَ الثَّلَاثِ هذا النوع الأول: أن يكون زائداً على ثلاثة أحرف، ك: زينب ونحوه، (أَوْ كَجُورَ) هذا عطف على محل (ارْتَقَى) (أَوْ كَجُورَ) (أَوْ) حرف عطف، و (كَجُورَ) أراد به الكاف هنا التَّشْبِيهَ، يعني: مثال لا الحصر، وإنما المراد به التمثيل، فالكاف تَمَثِيلِيَّةٌ لَا اسْتِقْصَائِيَّةٌ (كَجُورَ) عطف على محل (ارْتَقَى) اسم بلد وهو أعجمي. إذاً: مفهوم قوله (فَوْقَ الثَّلَاثِ) أن ما كان ثلاثة فأدنى -ولا يكون أدنى- يكون مصروفاً، فالعطف حينئذٍ عطفٌ على مفهوم السَّابِقِ، لأن قوله: (فَوْقَ الثَّلَاثِ) مفهومه: أنَّ الثلاث فما دون مصروف وليس الأمر كذلك بل فيه تفصيل. (كَجُورَ أَوْ سَقَرُ أَوْ زَيْدٌ) هذا تخصيص من مفهوم قوله (فَوْقَ الثَّلَاثِ) وبقي هُنْدٌ وهو على أصله، أنه لا يجب فيه المنع.

إذاً قوله: (ارْتَقَى فَوْقَ الثَّلَاثِ) هذا له منطوق ومفهوم، منطوقه: أنه لا بُدَّ أن يكون زائداً على ثلاثة أحرف، أربعة أحرف فصاعداً، ك: زينب وسعاد، مفهومه: أن ما كان ثلاثة حينئذٍ لا يجب منعه من الصَّرْفِ، لأنه قال: (وَشَرَطُ مَنَعَ العَارِ) يعني: منعاً حتماً، فقوله: (أَوْ كَجُورَ) هذا استثناء أو تخصيص للمفهوم السَّابِقِ، لأن (جُورَ) هذا ثلاثي، والأصل فيه على القاعدة السَّابِقَةِ .. النوع الأول أنه مصروف، لكن نقول: لكونه أعجمياً ولو كان ساكن الوسط نَحْكُمُ عليه بكونه ممنوعاً من الصَّرْفِ فهو واجب المنع.

(أَوْ سَقَرُ) هذا ليس بأعجمي وإنما هو مُؤنَّث ثلاثي لَكِنَّهُ مُحَرَّكُ الوسيط (أَوْ زَيْدٌ؟ سَمَ امرأةٍ لَا اسْمَ ذَكَرٍ) (زَيْدٍ) في الأصل اسم رجل، لو سُمِّيَ به امرأة، قيل: هذه زيدٌ، وجاءت زيدٌ، وذهبت زيدٌ، حينئذٍ (زَيْدٍ) في الأصل ما هو؟ مصروف، فلَمَّا نُقِلَ إلى التأنيث امتنع .. فوجب منعه، فيقال: جاءت زيدٌ، ورأيت زيدٌ، ومررت بزيدٌ، على أَنَّهُ مُؤنَّث لامرأة، ولذلك قال: (؟سَمَ امْرَأَةً) (أَوْ زَيْدٍ؟ سَمَ امْرَأَةً) هذا حال من (زَيْدٍ). (لَا اسْمَ ذَكَرٍ) (لَا) حرف عطف و (اسْمَ ذَكَرٍ) معطوف على (اسْمَ امْرَأَةٍ) وهو منصوبٌ مثله، وهذا لا حاجة إليه، لأنه معلومٌ ممَّا سبق، إذا كان اسم امرأة معلوم أَنَّهُ ليس اسم ذكر، إذا: صَرَّحَ بالمفهوم فيكون من باب التثنية لأنه يستغنى عنه. إذا: هذه أربعة أنواع من العاري ممَّا يَجِبُ أن يكون ممنوعاً من الصَّرف، ولا يجوز صرفه البتَّة.

الأول: أن يكون زائداً على ثلاثة أحرف .. أربعة أحرف فصاعداً.

الثاني: أن يكون ثلاثياً ولو كان ساكن الوسيط، لَكِنَّهُ أعجمي.

الثالث: أن يكون ثلاثياً مُحَرَّكُ الوسيط.

الرابع: أن يكون ثلاثياً اسم امرأة لا اسم ذكر، يعني: منقول من التذكير إلى التأنيث. المؤنَّث المعنوي شرطُ تحمُّ منعه من الصَّرف: أن يكون زائداً على ثلاثة أحرف، نحو: زينب وسعاد، قالوا تعليلاً: لأن الرابع يُنَزَّلُ مُنَزَّلَةً تاء التأنيث. أو مُحَرَّكُ الوسيط ك: (سَقَرُ) هذه سَقَرُ، حينئذٍ نقول: (سَقَرُ) هذا ممنوعٌ من الصَّرف، لكونه ثلاثياً مُحَرَّكُ الوسيط، وكذلك (لَطَى) لأن الحركة قامت مقام الرابع .. الحركة التي في الثلاثي .. حركة العين نُزِلَتْ منزل الحرف الرابع فأُلْحِقَ بـ: (زينب) لأن الحركة قامت مقام الرابع، خلافاً لابن الأنباري فإنه جعله ذا وجهين، يعني نحو: (سَقَرُ) هذا فيه خلاف، لكن الجماهير على منعه من الصَّرف لتنزيل الحركة .. حركة العين مُنَزَّلَةً حرف رابع، فأُلْحِقَ بـ: زينب.

ولذلك جاء في القرآن: ((وَمَا أَذْرَاكَ مَا سَقَرُ)) [المذثر: 27] إذا: تبقى على المنع من

الصَّرف، علَّلوا أو ما علَّلوا، لأنه جاء في فصيح الكلام ممنوعة من الصَّرف.

أو يكون أعجمياً، هذا النوع الثالث: أن يكون أعجمياً (كَجُورٍ) و (ماه) اسمي بلدين، لأن العُجْمَةَ لَمَّا انْضَمَّتْ إلى التأنيث والعلمية تحمُّ المنع، إذا قيل: أعجمي، نحن الآن بحثنا في أي نوع؟ مؤنَّث مع علمية، ما الذي أدخل العُجْمَةَ؟ قالوا: العُجْمَةُ هنا حَتَمَتْ المنع، وإلا العُجْمَةُ لا دخل لها .. ليست جزء عِلَّةٍ هنا، العِلَّةُ مُرَكَّبَةٌ من شيئين: تأنيث،

وَعِلْمِيَّةٌ، هنا نقول: (كَجُورَ) و (ماه) هذا مُؤَنَّثٌ وهو ثلاثي وعَلَمٌ، لماذا منعناه من الصَّرْفِ؟ لوجود العِلَّتَيْنِ، لماذا حَتَّمْنَا، يعني: أوجبنا منع الصَّرْفِ؟ لكونه أعجمياً. فالعُجْمَةُ ليست جزءاً من سببي المنع، وإنما المنع مُعَلَّقٌ بِالْعِلْمِيَّةِ والتأنيث لئلا يرد إشكال، لأن العُجْمَةَ لَمَّا انضَمَّتْ إلى التأنيث والعِلْمِيَّةُ تَحْتَمُ المنع، وإن كانت العجمة لا تمنع صرف الثلاثي، لأن هنا لم تؤثر منع الصَّرْفِ، وإنما أثَّرت تَحْتَمُ المنع. أو .. الرابع: أن يكون منقولاً من مُذَكَّرٍ نحو: زيد، إذا سُمِّيَ به امرأة، حينئذٍ تَحْتَمُ منعه، لأنه حصل بنقله ثقل عادل خِفَّةُ اللفظ، هو في الأصل خفيف (زيد) ثلاثي، لَمَّا نُقِلَ إلى التأنيث صار فيه ثقل، عَادَلَ خِفَّةُ اللفظ، هذا مذهب سيبويه والجمهور، وذهب المُبَرِّدُ إلى أنه ذو وجهين.

إذاً: ما قيل في هذه الأربعة بأنه ذو وجهين نوعان:

- ما كان مُحَرَّكَ الوسط ك: (سَقَرٌ) قيل فيه وجهان: الصَّرْفُ وعدمه، يعني مثل: هُنْدٌ،
 - والثاني: ما كان ك: (زَيْدٍ) عَلَمَ امرأة لا اسم ذكر، هذا قيل فيه وجهان. والجمهور في النوعين على أنه ممنوعٌ من الصَّرْفِ وجوباً مُتَحْتِمًا.
- إذاً:

..... وَشَرَطُ مَنَعِ الْعَارِ كَوْنُهُ ارْتَقَى

فَوْقَ الثَّلَاثِ.

يعني: زاد على الثلاثة أحرف، هذا النوع الأول فيما لم يكن محتوماً بتاء التأنيث، (أَوْ كَجُورَ) ثلاثي ساكن الوسط وهو أعجمي، والعجمة هنا لا دخل لها في المنع، وإنما في تَحْتَمُ المنع .. في وجوبه، لماذا؟ لأنك قلت: لها دخلٌ في المنع، حينئذٍ كيف تقول هنا: ما وجد فيه عِلَّتَانِ وهما التأنيث والعِلْمِيَّةُ، وقد حَشَرْتُ العُجْمَةَ معه؟! نقول: لا، ليس الأمر كذلك، بل العُجْمَةُ مُحْتَمَةٌ، يعني: مُوجِبَةٌ، حينئذٍ هي خارجةٌ عن أصل العِلَّتَيْنِ. (أَوْ سَقَرٌ) ثلاثي مُحَرَّكَ الوسط (أَوْ زَيْدٍ) هذا النوع الرابع وهو المنقول من الْعِلْمِيَّةِ من مُذَكَّرٍ إلى الْمُؤَنَّثِ.

وَجَهَانٍ فِي الْعَادِمِ تَذْكِيراً سَبْقُ ... وَعُجْمَةٌ.

يعني: ما كان ساكن الوسط وَعَدِمَ عُجْمَةً، وَعَدِمَ نقلاً من المُذَكَّرِ، حينئذٍ (وَجَهَانٍ) ما هما الوجهان؟ الصَّرْفُ وعدمه (في الْعَادِمِ) (وَجَهَانٍ) مبتدأ (في الْعَادِمِ) خبر (تَذْكِيراً) هذا مفعولٌ للْعَادِمِ، يعني: الذي عَدِمَ .. وجهان في الذي عَدِمَ (في الْعَادِمِ) في الذي عَدِمَ

(العَادِم) هذا اسم فاعل دخلت عليه (أل):
وَإِنْ يَكُنْ صِلَةً أَلْ فِي الْمُضِيِّ ... وَغَيْرِهِ إِعْمَالُهُ قَدْ ارْتَضِي

هنا أُعمل مُطلقاً، ف: (تَذَكِّيراً) مفعولٌ به لقوله: (العَادِم) و (سَبَقُ) فعل ماضي، والفاعل مستتر، والجملة في محل نصب نعت ل: (تَذَكِّيراً) يعني: تذكيراً سابقاً، في السابق: (زَيْدٍ) هذا ثلاثي ساكن الوسط (وَعُجْمَةً) مثل (جُورٍ) يعني: ما عَدِمَ العجمة مثل: جور، وعَدِمَ التذكير مثل: زيد (كَهْنَدَ) رَفَعَ الإبهام بقوله: (كَهْنَدَ).

إذاً: مراده ما هو؟ مراده الثلاثي ساكن الوسط، لأنه قال في السابق (كجُورٍ) وهو أعجمي، إذاً: لم يدخل معنا، بقي: (سَقَرٌ أَوْ زَيْدٍ) (سَقَرٌ) مُحَرَّكٌ الوسط، و (زَيْدٍ) ليس بِعَلَمٍ مُؤَنَّثٍ أصالةً.

بقي نوع واحد لم يذكره، وهو: ما كان في أصله مُؤَنَّثاً .. ثلاثياً .. ساكن الوسط، لم يدخل في الأنواع الأربعة السابقة، إذاً: ما حكمه؟ قال: (وَجْهَانٍ فِي الْعَادِمِ) يعني: الذي عَدِمَ تذكيراً مِمَّا سَبَقَ، وهو الثلاثي ساكن الوسط ك: زَيْدٍ و (عُجْمَةً) ك: (جُورٍ) عَدِمَ هذين النوعين (كَهْنَدَ وَالْمَنْعُ أَحَقُّ) وجهان في هذا النوع والمنع أحق، يعني: يجوز فيه الوجهان: الصَّرْفُ وعدمه.

أي: أَنَّ الثلاثي الساكن الوسط إذا لم يكن أعجمياً، ولا منقولاً من مُذَكَّرٍ، إذاً: نفى شيئين .. وصفين: العُجْمَةُ، والنَّقْلُ عن المُذَكَّرِ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ أَرَادَ سَاكِنَ الْوَسْطِ، لِأَنَّ (جُورَ) ساكن الوسط و (زَيْدَ) ساكن الوسط، وَأَمَّا (سَقَرٌ) فليس بوارد، ولذلك أَخْرَجَهُ وَأَكَّدَ عَلَى تَخْرِجِهِ بِقَوْلِهِ: (كَهْنَدَ) هذا تأكيد على أَنَّهُ لَمْ يُرَدِّ نَحْوَ (سَقَرٍ) لِأَنَّهُ أَوَّلًا حَكَمَ عَلَيْهِ بِكَوْنِهِ مُتَحْتَمٍ الْمَنْعِ، لَا يُقَالُ: سَقَرٌ، إذاً: مُحَرَّكٌ الوسط وهو ثلاثي تَحْتَمُّ مِنْهُ مِنَ الصَّرْفِ، لَمْ يَبْقَ إِلَّا مُقَابِلُ: سَقَرٌ وهو ساكن الوسط، ثُمَّ سَاكِنَ الْوَسْطِ قَدْ يَكُونُ ك: (جُورَ) وَقَدْ يَكُونُ ك: (زَيْدٍ) وَقَدْ لَا يَكُونُ هَذَا وَلَا ذَاكَ، وَيَكُونُ (كَهْنَدَ) حِينَئِذٍ أَخْرَجَ النَّوْعَيْنِ وَأَبْقَى النَّوْعَ الثَّلَاثَ، (كَهْنَدَ) يعني: وَذَلِكَ ك: هُنْدَ.

أي: أَنَّ الثلاثي ساكن الوسط إذا لم يكن أعجمياً، ولا منقولاً من مُذَكَّرٍ (كَهْنَدَ) و (دعد) يجوز فيه الصَّرْفُ ومنعه.

(وَالْمَنْعُ أَحَقُّ) فَمِنْ صَرْفِهِ .. مَا وَجَّهَ صَرْفَهُ؟ نَظَرَ إِلَى خِفَّةِ السَّكُونِ، وَأَنَّهَا قَاوَمَتْ أَحَدَ السَّبَبَيْنِ، لِأَنَّ السَّبَبَيْنِ مَوْجُودَانِ، وَهُمَا التَّأْنِيثُ وَالْعِلْمِيَّةُ، وَجَدَ أَوْ لَا؟ (هِنْدَ) مُؤَنَّثٌ وَهُوَ عَلَمٌ، إذاً: نَمْنَعُهُ مِنَ الصَّرْفِ، وَأَمَّا السَّكُونُ فَلَا دَخَلَ لَهُ فِي الْمَنْعِ وَعَدَمِهِ، فَمِنْ صَرْفِهِ

نظر إلى خِفَّة السكون وأنها قاومت أحد السببين، ومن منع نظر إلى وجود السببين ولم يعتبر الخِفَّة، هل السكون له دخلٌ في المنع وعدمه؟ الظاهر لا، حينئذٍ من منع، قال السكون هذا دليلٌ على خِفَّة اللفظ في نفسه.

وأما أن يكون له تأثير في العلميّة والتأنيث في ألا يوجد مقتضى هاتين العلّتين فلا، وهذا هو الظاهر من التّقييد السّابق. ومن صرفه قال: لا، فهذا ساكن الوسط فهو خفيف. وجود العلّتين، قالوا: أثر سكون الوسط في الخِفَّة فلم تؤثر هاتان العلّتان في المنع، وهذا ليس بظاهر.

على كلّ: هو سُمع فيه الوجهان، لكن الأكثر والأرجح: أن يكون ممنوعاً من الصّرف، فمن صرّفه فله وجهه، ومن منعه فله وجهه، ولذلك ورد بالوجهين قول جرير: لَمْ تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مَنَزَرِهَا ... دَعْدُ وَلَمْ تُسَقِّ دَعْدُ فِي الْعَلْبِ

إذاً: ورد بالوجهين (دَعْدُ) مثل (هِنْدُ) ثلاثي ساكن الوسط، وهو اسم أنثى .. تأنيث، وهو عَلمٌ، علّمٌ لأنثى، إذاً: وجد فيه العلّتان، سُمع جرير قال: (دَعْدُ) صرّفه (وَلَمْ تُسَقِّ دَعْدُ فِي الْعَلْبِ) منعه من الصّرف، روي بالوجهين. وَجْهَانِ فِي الْعَادِمِ تَذْكِيراً سَبَقَ ... وَعُجْمَةٌ كِهْنَدَ وَالْمَنْعُ أَحَقُّ

(المنع) يعني: من الصّرف أحق الوجهين وأضوّب الوجهين، وأقرب إلى القواعد، وهذا مذهب الجمهور.

وقال أبو علي الفارسي: " الصّرف أفصح " يعني: من المنع، وهنا ابن مالك يقول: (وَالْمَنْعُ أَحَقُّ) وهو مذهب الجمهور.

قال أبو علي: " الصّرف أفصح " قال ابن هشام: " وهو غلطٌ جلي " يعني: القول بكونه أفصح غلط جلي واضح بيّن، لأنه في لسان العرب المنع أكثر، وإذا كان أكثر كان أفصح، ثمّ إذا جئنا للقواعد والأصول فالأصل منعه مطلقاً، لأنه علّمٌ لمؤنث، إذاً: وجد فيه علّتان فرعيتان، إحداها ترجع إلى المعنى، والأخرى ترجع إلى اللفظ، هذا الأصل في الممنوع من الصّرف، كونه يُصرّف هذا خلاف الأصل.

إذاً: قال ابن هشام في قول أبي علي (والصّرف أفصح): " وهو غلطٌ جلي " وذهب الرّجاج: إلى أنه مُتَحْتَمٍ المنع .. واجب المنع، وهذا هو الموافق للأصول، لكن سُمع أنه مصروف، حينئذٍ جاز فيه الوجهان، وإلا الأصل أنه مُتَحْتَمٍ المنع.

قال: ذهب الزّجاج: إلى أنّه مُتَحْتَمّ المنع .. واجب المنع، لأن السكون لا يُغَيِّر حُكماً
أوجبه اجتماع عِلَّتَيْن يَمْنَعان الصَّرْف، وهذا هو الموافق للأصول: أن السكون هنا لا
دخل له في عدم تأثير العِلَّتَيْن، لأن هذه عِلَّة إذا وَجَدَتْ أَثَّرَتْ، ما هو التأثير؟ المنع من
الصَّرْف، والأصل فيه إذا مُنِعَ من الصَّرْف ألا يجوز صرفه، هذا الأصل فيه، حينئذٍ كونه
يجوز فيه الوجهان هذا خلاف الأصل.

قيل: وإذا صُغِرَ نحو (هَند) .. إذا: عرفنا (هَند) فيه وجهان: الصَّرْف وعدمه، وكله
مسموع، إلا أن عدم الصَّرْف أحق، لأنه الأكثر وموافق للأصول.
وإذا صُغِرَ نحو (هَند) تَحْتَمُّ منعه لظهور التاء، لو قيل: هُنَيْدَةٌ، ممنوع أو لا؟ (هَند) يجوز
فيه الوجهان (هُنَيْدَةٌ) تصغيره؟ المنع مطلقاً، لماذا؟ لأنه دخل في النوع الأول: (كَذَا
مُؤَنَّثٌ بِهَاءٍ مُطْلَقاً) ف: (هُنَيْدَةٌ) هذا ممنوعٌ من الصَّرْف.

وإذا سُمِّيَ مُذَكَّرٌ بِمُؤَنَّثٍ مُجَرَّدٍ من التاء، فإن كان ثلاثياً صرف مطلقاً خلافاً للقرءاء، لو
سُمِّيَ رجل: هَند، أو: دَعْد، صرف مطلقاً، لماذا؟ لأنه ليس مُؤَنَّثاً، وإنما وجدت فيه
العلميّة فحسب، (زيد) جاء زيد .. رأيت زيدا .. مررت بزيد، عَلمَ لمذَكَّرٍ هو مصروف،
حينئذٍ إذا جعلته عَلمَ لمُؤَنَّثٍ صار ممنوعاً من الصَّرْف لاجتماع العِلَّتَيْن، وجد فيه التأنيث
مع كونه عَلماً سابقاً ولاحقاً، طيب! إذا عَكَسَتْ جئت ب: هَند، قلنا: الأصل فيه
وجهان، والمنع أحق .. أنه ممنوعٌ من الصَّرْف، سَمَّيْتُ به مُذَكَّرٌ حينئذٍ يُصَرَّفُ لزوال
التأنيث وبقاء العلميّة.

إذا:

كَذَا مُؤَنَّثٌ بِهَاءٍ مُطْلَقاً ... وَشَرَطُ مَنْعِ الْعَارِ كَوْنُهُ ارْتَقَى

الْعَارِ يعني: من التاء، كَوْنُهُ هذا العاري ارتقى وعلا وزاد (فَوْقَ الثَّلَاثِ) (فَوْقَ) هذا
مُتَعَلِّقٌ بقوله (ارْتَقَى) (فَوْقَ) مضاف و (الثَّلَاثِ) مضافٌ إليه بِحَذْفِ التاء، لأنه مضافٌ
في التقدير للأحرف، والحرَفُ يُذَكَّرُ وَيُؤَنَّثُ، (أَوْ) للتنويع والتقسيم (كَجُورٍ) يعني: مثل
جُورٍ، و (جُورٍ) من لفظه تأخذ أنه مُؤَنَّثٌ، وهو ثلاثي ساكن الوسط، لكنّه أعجمي.
إذا: كل ما كان على هذه الزنة فهو ممنوعٌ من الصَّرْف مطلقاً.

(أَوْ سَقَرٌ) (أَوْ) للتقسيم والتنويع و (سَقَرٌ) هذا ثلاثي مُؤَنَّثٌ وهو مُحَرَّكٌ الوسط، لكنّه
ليس أعجمياً (أَوْ زَيْدٍ) هذا النوع الرابع ف: (أَوْ) فيه للتقسيم والتنويع و (زَيْدٍ) هذا في
الأصل أنه عَلمٌ لمذَكَّرٍ، ولكن رَفَعَ هذا الأصل بقوله: (؟ سَمِ امْرَأَةً) حالٌ من زيد لا اسْمَ
ذَكَرَ.

وما لم يذكره وهو لفظ (هَند) قال: (وَجْهَانِ) الصَّرْف وعدمه (في الْعَادِمِ) في الذي عَدِمَ

(تَذَكُّيراً سَبَقَ) سبق ذكره في قوله: (زَيْدٍ) (وَعُجْمَةً كَهْنَدَ) فَتَعَيَّنَ أَنَّ مراده هو الثلاثي ساكن الوسط (كَهْنَدَ وَالْمَنْعُ أَحَقُّ) الوجهين، يعني: أَصَوَّبَ الوجهين.

قال الشَّارِحُ هنا: " وَمِمَّا يُمنَعُ صرفه أيضاً العِلْمِيَّةُ والتَّأْنِيثُ، فإن كان العَلَمُ مُؤنَّثاً بالهاء امتنع من الصَّرْفِ مُطلقاً "أي: سواءً كان عِلْماً لمذكَّر ك: طلحة، أو لمؤنَّث ك: فاطمة، زائداً على ثلاثة أحرف كما مُثِّل، أم لم يكن كذلك: ثَبَّةٌ وَقُلَّةٌ علمين، ولا يُمثَّلُ بساكن الوسط محتوماً بالتاء، لأن التاء لا بُدَّ أن يكون ما قبلها مفتوح. وإن كان مُؤنَّثاً بالتَّعليق، أي: بكونه عِلْماً أنثى، فإمَّا أن يكون على ثلاثة أحرف أو على أَزِيد من ذلك، فإن كان على أَزِيد من ذلك امتنع من الصَّرْفِ ك: زينب، يعني: العاري الذي أراد من قوله: (فَوْقَ الثَّلَاثِ) وسعاد علمين، فتقول: هذه زينب (زينب) هذا ممنوعٌ من الصَّرْفِ خبر، لا يُنَوَّنُ لقيام علتين فيه: وهما العِلْمِيَّةُ والتَّأْنِيثُ، إحداهما ترجع إلى اللفظ، والأخرى ترجع إلى المعنى، ورأيت زينب، ومررت بزينب. وإن كان على ثلاثة أحرف، فإن كان مُحْرَك الوسط مُنْعَ أيضاً، ك: (سَقَر) وإن كان ساكن الوسط فإمَّا أن يكون أعْجَمِيّاً أو لا، فإن كان أعْجَمِيّاً ك: (جُور) اسم بلد، أو منقولاً من مُدَّكَّر إلى مُؤنَّث ك: (زيد) اسم امرأة مُنْعَ أيضاً، يعني: واجب المنع، فإن لم يكن كذلك بأن كان ساكن الوسط وليس أعْجَمِيّاً ولا منقولاً من مُدَّكَّر (عَادِمٌ تَذَكُّيراً سَبَقَ وَعُجْمَةً) ففيه وجهان: المنع والصَّرْفُ، والمنع أولى، فتقول: هذه هِنْدُ، ورأيت هِنْدَ، ومررت بِهِنْدَ.

وَالْعَجَمِيُّ الْوَضْعُ وَالتَّعْرِيفُ مَع ... زَيْدٍ عَلَى الثَّلَاثِ صَرْفُهُ اِمْتَنَعَ

(وَالْعَجَمِيُّ الْوَضْعُ وَالتَّعْرِيفُ) هذا مِمَّا يَمْتَنَعُ صرفه لوجود عِلَّتَيْنِ: إحداهما الْعُجْمَةُ، والثاني: الْعِلْمِيَّةُ، وهو الذي عناه بقوله: (وَالْتَّعْرِيفُ).

(وَالْعَجَمِيُّ الْوَضْعُ) إضافةً لفظية فليست على معنى حرفٍ، أي: الْعَجَمِيُّ وضعه وتعريفه، والمراد بِالْعَجَمِيِّ: معلوم أَنَّ لسان العرب يقابله لسان العجم، فكل ما نُقِلَ من لسان غير العرب، ولا يَخْتَصُّ بالفُرس كما قال بعضهم لا، بل هو عام، فكل لَفْظٌ ينقل عن غير لسان العرب فيُسْتَعْمَلُ في لسان العرب فيُسَمَّى أعْجَمِيّاً، سواءً كان لغة الفُرس .. سواءً كان لغة الانجليزية .. فرنسية، أيّاً كان ما دام أنه ليس من لسان العرب فيُسَمَّى أعْجَمِيّاً، وهو موجود .. العجمي موجودٌ في لسان العرب. وبعض الناس عندهم حساسية من بعض الألفاظ التي تكون دخيلة، فكل لَفْظٍ دخيل

فالنحاة وضعوا له عنوان، يُسمَّى: الْعَجَمِي، وقد يكون ممنوعاً من الصَّرْف وقد لا يكون، واختلفوا هل هو موجودٌ في القرآن أو لا، حينئذٍ إذا اسْتُعْمِلَ لفظ من غير لسان العرب، وخاصةً إذا شاع وانتشر ومضى عليه القوم الآباء والأجداد، حينئذٍ يبقى على أصله، وتُنَزَّلُ عليه هذه الأحكام: يُمنع من الصَّرْف للعلمية إذا كان علماً، بالشروط الآتية، ولا تكون هناك حساسية فيه.

(وَالْعَجَمِيُّ الْوَضْعُ وَالتَّعْرِيفُ) إذا: الْعَجَمِي ما نُقِلَ من لسان غير العرب ولا يَخْتَصُّ بلغة الفرس (الْوَضْعُ) يعني: في وضع العجم أن يكون علماً عندهم، فتَنَقُّله إلى العرب، ويكون علماً، فإن لم يكن علماً عندهم، فنقلته وجعلته علماً، فهو من الأمثلة، لا يُمنع من الصَّرْف لتخلف الشرط، ولذلك نصَّ على الوضع، والوضع هو جعل اللفظ دليلاً على المعنى ابتداءً.

حينئذٍ ما وضع علماً في لسانهم واستعملناه علماً في لساننا مُنِعَ من الصَّرْف، وما لم يكن كذلك فلا، لكن يُزَادُ على هذا الشرط قال: (مَعَ زَيْدٍ عَلَى الثَّلَاثِ) أن يكون زائداً على ثلاثة أحرف أربعة فصاعداً.

أي: ممَّا لا يَنْصَرِفُ ما فيه فرعية المعنى بالعلمية، وفرعية اللفظ بكونه من الأوضاع العجمية، لكن بشرطين:

الأول: ما أشار إليه بقوله: (وَالْتَّعْرِيفُ) أن يكون علماً في لغتهم.

الثاني: أن يكون زائداً على ثلاثة أحرف، ك: إبراهيم، وإسماعيل، وإسحاق، أعجمية هذه وجاءت في القرآن وهي ممنوعة من الصَّرْف، حينئذٍ منعها من الصَّرْف لسببين .. علَّتين: الأولى العلمية وهي في لسان العجم كذلك، وثانياً: زائدة على ثلاثة أحرف.

فإن كان الاسم الأعجمي عَجَمِي الوضع غير عَجَمِي التعريف، يعني: عندهم هو من لسانهم مثل: لِحَام (لِحَام) هذه عَجَمِيَّة لكنها اسم جنس لم تُسْتَعْمَلْ علماً، فإذا أخذناها من لسانهم وجعلناها علماً حينئذٍ نقول: لِحَام عَجَمِي الوضع غير عَجَمِي التعريف .. العلمية، لأنه وضع عندهم اسم جنس لا علم، حينئذٍ إذا استعملناه علماً انصرف على الأصل.

فإن كان الاسم عَجَمِي الوضع غير عَجَمِي التعريف انصرف ك: (لِحَام) إذا سُمِّيَ به رجل، لأنه قد تُصَرَّفُ فيه بنقله عمَّا وضَعته العجم له، فألحق بالأمثلة العربية.

(وَالْعَجَمِيُّ الْوَضْعُ) يعني: الْعَجَمِي وضعه (وَالْتَّعْرِيفُ) يعني: تعريفه، لا بُدَّ أن يكون في الوضع أعجمياً .. في لسان العجم، وأن يكون مستعملاً أصالةً في العلمية، وهو

التعريف الذي عناه الناظم في لسان العجم (مَع زَيْدٍ) (مَع) هذا حال من الضمير في العجمي (الْعَجَمِيُّ) هذا نسبة، سيأتي أنه يتَحَمَّل الضمير مثل: قُرْشِي، ولذلك يُقال: زَيْدٌ قُرْشِيٌّ أبوه (أبوه) هذا فاعل، العامل فيه قرشي.

(وَالْعَجَمِيُّ الْوَضْعُ وَالتَّعْرِيفُ مَع) إِذَا: (مَع) هذا حال من الضمير في (الْعَجَمِيُّ) (مَع) مضاف و (زَيْدٌ عَلَى الثَّلَاثِ) (زَيْدٍ) هذا مصدر زاد يزيد زيادةً، حينئذٍ المراد به ما زاد الزيادة المعلومة (زَيْدٌ عَلَى الثَّلَاثِ) (عَلَى الثَّلَاثِ) هذا مُتَعَلِّقٌ بـ: (زَيْدٍ) (عَلَى الثَّلَاثِ) أيضاً حَذَفَ التاء لأنه مضافٌ في التقدير إلى الأحرف، والحرف يُدَكَّرُ ويؤنث.

أَمَّا الثَلَاثِي الْعَجَمِي ففيه ثلاثة مذاهب:

الأول: أَنَّ الْعُجْمَةَ لَا أَثَرَ لَهَا فِيهِ مُطْلَقاً، يعني: مصروف.

الثاني: أَنَّ مَا تَحَرَّكَ وَسَطُهُ لَا يَنْصَرِفُ، وفيما سكن وسطه وجهان، هذا مذهبٌ: أَنَّهُ إِذَا تَحَرَّكَ الْوَسْطُ امْتَنَعَ، وَإِذَا سَكَنَ فِيهِ وَجْهَان.

الثالث: أَنَّ مَا تَحَرَّكَ وَسَطُهُ لَا يَنْصَرِفُ، وما سكن وسطه ينصرف، يعني: دون تجويز الوجهين.

وظاهر كلام النَّاظم هنا (مَع زَيْدٍ عَلَى الثَّلَاثِ) اشترط الزيادة على الثلاث، مفهومه: أَنَّ الثَلَاثِي مُطْلَقاً مُحَرَّكَ الْوَسْطِ أَوْ لَا مَصْرُوفٌ، مفهومه مفهوم مخالفة: أَنَّ مَا كَانَ دُونَ الْأَرْبَعِ، لِأَنَّهُ قَالَ: (زَيْدٌ عَلَى الثَّلَاثِ) إِذَا: أَرْبَعَةٌ فَصَاعِداً، إِذَا: الثَلَاثِي عَلَى ظَاهِرِ كَلَامِ النَّاظمِ بِالْمَفْهُومِ: أَنَّهُ مَصْرُوفٌ مُطْلَقاً سِوَاكَ كَانَ مُحَرَّكَ الْوَسْطِ أَوْ لَا.

إِذَا: فَهُمْ مِنْهُ مِنْ قَوْلِهِ: (زَيْدٌ عَلَى الثَّلَاثِ) أَنَّهُ إِذَا كَانَ ثَلَاثِيًّا أَنْصَرَفَ، وَثَبُلَ السَّاكِنُ الْوَسْطُ ك: نُوحٌ وَلُوطٌ، وَالْمُتَحَرِّكُ الْوَسْطُ ك: مَلِكٌ، وَلِذَلِكَ جَاءَ: ((إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا)) [نوح:1] (نُوحٌ) أَعْجَمِي وَلَيْسَ بَعْرِي وَمَعَ ذَلِكَ صُرِفَ، وَكَذَلِكَ: ((إِلَّا آلَ لُوطٍ)) [الحجر:59] مَصْرُوفٌ.

حينئذٍ نقول: ما كان ثلاثياً فالأصل فيه - وخاصة إذا كان ساكناً - فهو مصروف.

وجميع أسماء الأنبياء أعجمية إلا أربعة: محمد صلى الله عليه وسلم، وصالح، وشعيب، وهودٌ عليهم الصلاة والسلام.

قال الشَّارِحُ هنا: " وَيَمْنَعُ صَرْفُ الْأَسْمِ أَيْضاً الْعُجْمَةَ وَالتَّعْرِيفَ، وَشَرْطُهُ أَنْ يَكُونَ عِلْمًا فِي اللِّسَانِ الْأَعْجَمِيِّ، وَزَائِدًا عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ، ك: إِبْرَاهِيمَ، وَإِسْمَاعِيلَ، فَتَقُولُ: هَذَا إِبْرَاهِيمُ، وَرَأَيْتُ إِبْرَاهِيمَ، وَمَرَرْتُ بِإِبْرَاهِيمَ، فَتَمْنَعُهُ مِنَ الصَّرْفِ لِلْعِلْمِيَّةِ وَالْعُجْمَةِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْأَعْجَمِي عِلْمًا فِي لِسَانِ الْعِجَمِ، بَلْ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ، أَوْ كَانَ نَكْرَةً فِيهِمَا، ك:

لِجَامٍ، عَلَمًا أَوْ غَيْرَ عَلَمٍ صَرَفْتَهُ، فتقول: هذا لِجَامٌ، ورأيت لِجَامًا، ومررت بِلِجَامٍ، وكذلك تصرف ما كان عَلَمًا أَعْجَمِيًّا على ثلاثة أحرف، سواءً كان مُحرَّكًا الوَسط، ك: شَتْرَ، هذا اسم ملك التتار، أو ساكنه ك: نوحٍ ولوط " إذا: هو عام.

هذا ظاهر كلام النَّاطِمِ هنا رحمه الله تعالى.

إذا: (وَالْعَجَمِيُّ الْوَضْعُ وَالتَّعْرِيفُ) (التَّعْرِيفُ) هذا معطوف على قوله: (الْوَضْعُ) وهو مجرور (مَعَ زَيْدٍ عَلَى الثَّلَاثِ) (مَعَ) تُفِيدُ المصاحبة، يعني: شرطان لا بُدَّ منهما (صَرَفُهُ اِمْتَنَعَ) (صَرَفُهُ) هذا مبتدأ و (اِمْتَنَعَ) هذا فعل ماضي والجملة خبر (وَالْعَجَمِيُّ) قلنا: هذا مبتدأ، أين خبره؟ جملة: (صَرَفُهُ اِمْتَنَعَ) والعائد هو الضمير الذي أضيف إليه المبتدأ.

إذا كان الأَعْجَمِي رُبَاعِيًّا وأحد حروفه ياء التَّصْغِيرِ انصرف ولا يُعْتَدُ بالياء، إذا كان الأَعْجَمِي رُبَاعِيًّا .. على أربعة أحرف، نحن قلنا: أن يكون زائداً على ثلاثة أحرف، طيب! قد يكون رُبَاعِيًّا وفيه ياء التَّصْغِيرِ، انصرف، الياء هذه زائدة لا عِبْرَةٌ بها، فكأنه ثلاثي مثل: نُوحٍ وَلُوطٍ وَشَتْرَ.

كَذَاكَ ذُو وَزْنٍ يَخْصُ الْفِعْلَ ... أَوْ غَالِبِ كَأَحْمَدٍ وَيَعْلَى

(أَحْمَدٍ) صَرَفَهُ لِلوزن، (كَذَاكَ) أي: مثل ذاك في منع الاسم من الصَّرْفِ "عَلَمٌ ذُو وَزْنٍ يَخْصُ الْفِعْلَ" عَلَمٌ ذُو وَزْنٍ؛ لأن البحث هنا فيما عُرِفَ بِالْعِلْمِيَّةِ، لِمَا وَجَدَ فِيهِ عِلَّةٌ معنوية وهي التَّعْرِيفُ بِالْعِلْمِيَّةِ (كَذَاكَ) أي: مثل ذاك، هذا خبر مُقَدَّمٌ جارٍ ومجرور مُتَعَلِّقٌ بِمَحذُوفٍ خبر مُقَدَّم.

(ذُو وَزْنٍ) صاحب وزنٍ، أيضاً صفةٌ لموصوفٍ محذوفٍ علمٌ ذو وزنٍ (ذُو) بمعنى: صاحب، وهو مرفوع ورفعه الواو نيابةً عن الضَّمَّةِ (ذُو) مضاف و (وَزْنٍ) بالتثنية مضاف إليه (ذُو وَزْنٍ) يعني: صاحب وزنٍ يَخْصُ الْفِعْلَ، يعني: خَاصًّا بِالْفِعْلِ، لو سُمِّيَ بِهِ يعني: هو في الأصل وزنٌ لا يكون إلا للفعل.

وسبق أن الأوزان ثلاثة في الجملة .. في الأصل يعني:

– ما يَخْتَصُّ بِالاسْمِ.

– ما يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ.

– ما يكون مشتركاً بينهما.

وقد يكون في الاشتراك هنا أحدهما أغلب على الثاني، يعني: يغلب في الاسم دون

الفعل، وقد يكون بالعكس، وقد يكون متساوياً، فالقسمة خماسية عند التقسيم: ما كان خاصاً بالفعل وما كان خاصاً بالاسم، ما كان خاصاً بالفعل، يعني: لا يكون في الاسم البتة، مثل: فَعَلَ وَاَنْفَعَلَ وَاَفْتَعَلَ، هذه كلها من خواص الأفعال.

وقد يكون في الاسم ما هو من خواصه، وقد يكون مشترك، المشترك يعني: وزن واحد يأتي عليه الاسم، ويأتي عليه الفعل، فحينئذٍ مع الاشتراك قد يكون أحدهما أغلب، وقد يكونا متساويين، فهذا القسم تحته ثلاثة أنواع:

- ما يكون مشتركاً بينهما وهو أغلب في الفعل.
- ما يكون مشتركاً بينهما وهو أغلب في الاسم.
- ما يشتركان معاً، مثل: فَعَلَ، هذا لا يختص به الفعل، يكون في الاسم ويكون في الفعل، وفَعَلَ كذلك إذا خُفِّفَ ضَرَبَ، نقول: هذا ليس خاصاً بالفعل.

هنا قال: (كَذَاكَ ذُو وَزْنٍ) (وَزْنٍ) معلوم الوزن، يعني: البنية والصيغة التي ذكرناها، الوزن والبنية والصيغة بمعنى واحد (ذُو وَزْنٍ يَخُصُّ الْفِعْلَ) يعني: أن يكون على وزن: فَعَلَ .. فَعَلَ .. فَعَلَ .. انْفَعَلَ .. افْتَعَلَ إلى آخره أفعالاً، نقول: هذه كلها أوزان، فَعَلَ .. فَعَلَ هذه أوزان.

(ذُو وَزْنٍ يَخُصُّ الْفِعْلَ) حينئذٍ إذا وجد في الاسم عِلَّةٌ وهي كونه على وزن الفعل، فإذا كان هذا الوزن خاصاً بالفعل حينئذٍ نقول: مع العِلْمِيَّةِ فمنعه من الصَّرْفِ، والعِلْمِيَّةِ فرعٌ في المعنى، ووزن الفعل فرعٌ في اللفظ، لماذا صار فرعاً؟ نقول: لأن هذا الاسم الذي خرج عن أصله .. جاء على وزن الفعل، الأصل أن يأتي على وزنه هو الخاص به، أو الذي يغلب عليه، فَلَمَّا جاء على وزن غيره صار فرعاً، مثل العُجْمَةِ السابق، نقول: كيف جاءت فَرَعِيَّةٌ؟ لأن أنت عربي مثلاً، فالأصل أنك تتكلم بلسان العرب، فإذا تكلمت بلسان غير العرب صار فرعاً .. درجة ثانية، حينئذٍ تكون هذه فرعِيَّةً. كذلك الأصل في الاسم أن يكون على وزنه الخاص، فإذا جاء على وزن غيره حينئذٍ نقول: هذا فرعٌ فيه، عدل عن الأصل وجاء على فرع.

(كَذَاكَ ذُو وَزْنٍ يَخُصُّ الْفِعْلَ) أي: مِمَّا يَمْنَعُ الصَّرْفَ مع العِلْمِيَّةِ وزن الفعل، يعني: أن يكون الاسم على وزن الفعل، وعرفنا الفَرَعِيَّةَ هنا، بشرط أن يكون مُخْتَصَّاً به أو غالباً فيه (مُخْتَصَّاً به) يعني: مُخْتَصَّاً بالفعل، أو غالباً به بالفعل، وأَمَّا إذا كان مُشْتَرَكاً مثل (فَعَلَ) (بَطَلَ) مثلاً لا نقول: ممنوع من الصَّرْفِ لأنه على وزن فَعَلَ، وفَعَلَ يكون ضَرَبَ وَقَتَلَ، لا نقول: هذا مُشْتَرَكٌ، لأن الوزن ليس خاصاً بالفعل، بل ليس غالباً في الفعل،

وليس غالباً في الأسماء.

حينئذٍ لا بُدَّ أن يكون الوزن خاصاً بالفعل ولا يكون في الأسماء، أو أن يكون مُشترَكاً، لكنَّه غالبٌ في الفعل، أكثر ما يكون في الفعل، والمراد بالمختص: ما لا يوجد في غير فعلٍ إلا في نادرٍ أو عَلَمٍ أو أعجمي (عَلَمٍ) يكون بالنقل، يعني: يُنقل، أصل (قَتَلَ) لو سَمَّيت رجل قَتَلَ، تقول: قَتَلَ على وزن فَعَلَ، لا يكون في الأسماء ما هو على وزن (فَعَلَ).

أو نقول مثلاً: ضَرَبَ، جعلته علم: جاء ضَرِبَ .. قَتَلَ .. نُصِرَ، نقول: ما كان على وزن (فُعِلَ) هذا خاصٌ بالفعل، فإذا سُمِّي به عَلَمٌ .. رجل، حينئذٍ نقول: هذا منقول. إذاً: المختص بالفعل ما لا يوجد في غير فعلٍ إلا في نادرٍ، ألفاظ لا يُعتدُّ بها، أو في عَلَمٍ منقول، أو أعجمي، كصيغة الماضي المفتوح بناء المطاوعة: تَعَلَّمَ وَتَكَلَّمَ، نقول: ما كان على وزن (تَفَعَّلَ) فهو خاصٌ بالفعل، أو بهمزة الوصل ك: انطَلَقَ، واجتَمَعَ (افْتَعَلَ) و (افْعَالَ) كل ما كان مبدوءاً بهمزة الوصل وهو فعلٌ فهو خاصٌ بالفعل.

و (خَصَّم) لمكان و (شَمَّر) لفرس، واستخرج وتَفَاعَلَ وانطَلَقَ كلها أعلام لو سُمِّي بها حينئذٍ نقول: هذا جاء على وزن خاصٍ بالفعل، لو سُمِّي رجل ب: انطَلَقَ، يعني: نقلت الفعل .. جعلته عَلَماً، حينئذٍ نقول: هذا العلم خاصٌ بالفعل، فاجتمع فيه علَتان: جاء انطَلَقَ .. رأيت انطَلَقَ .. مررت بانطَلَقَ (انطَلَقَ) هذا ممنوعٌ من الصَّرْف للعلمية ووزن الفعل الخاص به.

مثله: شَمَّر لفرس: جرى شَمَّر .. رأيت شَمَّر .. علوتُ على شَمَّر، ف: (شَمَّر) نقول: هذا ممنوعٌ من الصَّرْف للعلمية ووزن الفعل، لأنه على وزن (فَعَلَ) و (فَعَلَ) خاصٌ بالفعل، إذاً: منع من الصَّرْف لهذه العلة.

والمراد بالغالب: ما كان الفعل به أولى، وهذا سبق في باب (أَفْعَلَ) هناك، قلنا: أَفْعَلَ .. أَفْكَلَ، تأتي الهمزة في الاسم، وتأتي في (أَحْمَد) حينئذٍ نقول: في (أَحْمَد) أَثَرَتْ .. أَحْمَدُ الله، إذاً: هذه الزيادة موجودة، وهي على وزن (أَفْعَلَ) وزيدت فيه الهمزة، أدَّتْ معنى أو لا؟ أدَّتْ معنى، طيب! (أَفْكَلَ)؟ اسمٌ للرَّعْدَةِ والشَّيْءِ ونحو ذلك، نقول: هذه فيه زيادة وهي الهمزة مثل (أَحْمَد) لكنها لم تُؤثِّر في المعنى.

إذاً: ما كانت الزيادة مؤثرة في المعنى أصلٌ لما كانت الزيادة لا تُؤثِّر في المعنى، للقاعدة: أنَّ العرب لا تزيد حرفاً إلا لمعنى، فإذا زيد حرف لغير معنى، حينئذٍ نقول: هذا خلاف الأصل صار فرعاً.

والمراد بالغالب: ما كان الفعل به أولى إمّا لكثرة فيه، ك: إثمَد، وإصْبَع، وأُبْلَم، هذه أوزان ثلاث موجودة في الأسماء وموجودة في الأفعال، لكنّها في الفعل كثير، لماذا؟ لأنّ (إثمَد، وإصْبَع، وأُبْلَم) أعلاماً، فإنّ أوزانها تقل في الاسم وتكثر في الأمر من الثلاثي، لأنّ إثمَد مثل اضْرِب، فعل أمر من: ضَرَبَ، وهذا كثير من (فَعَلَ) إذاً: اضْرِب (افْعَل) إثمَد، هذا في الفعل أكثر منه في الأسماء، لأنّ الأسماء معدودة يمكن حصرها، وأمّا فعل الأمر من (ضَرَبَ) هذا كثير جداً (إصْبَع) هذا الأمر من (ذَهَبَ .. اذْهَبَ .. إصْبَع). إذاً: الوزن موجود في الاسم وموجود في الفعل، إلا أنّه في الفعل أكثر، لماذا؟ لكونه على وزن الأمر من (ذَهَبَ) اذْهَبَ .. ذَهَبَ يَذْهَبُ .. فَعَلَ يَفْعَلُ، وكذلك: أُبْلَم، هذا (افْعَل) أمر من: كَتَبَ .. يَكْتُبُ .. أَكْتُبُ، وهذا كثير: فَعَلَ يَفْعَلُ .. كَتَبَ يَكْتُبُ، إذاً: هذه الأوزان موجودة في الأسماء وموجودة في الأفعال، إلا أنّها في الأفعال كثيرة، لماذا؟ لكونها على أوزان أفعال أمر من (ذَهَبَ) و (ضَرَبَ) و (كَتَبَ) فدلّ على أنّ مثلها كثير.

تقل في الاسم وتكثر في الأمر من الثلاثي، ك: ضرب، وذهب، وكتب، وأمّا لأنّ أوله زيادة تدلّ على معنى في الفعل دون الاسم، هذا نحو: أَفْكَلَ، وأَكْلَبَ، فإنّ نظائرها تكثر في الأسماء والأفعال كما سبق: أنّ (أَفْعَلَ) وهذا سبق التعبير هناك قلنا: (أَفْعَلَ) الأولى ألا يُعَبَّرَ به وإنما يُقَال: وَزَنَ الفِعْلُ به أولى، لأنّ الزيادة هنا أثّرت في الفعل ولم تُؤثّر في الاسم، وما أثّرت فيه الزيادة فالوزن أولى به، لأنّه الأصل، وما لم تؤثر فيه الزيادة فهو فرعٌ، ولذلك هو ليس بغالب فيه.

كَذَاكَ دُوْ وَزَنٍ يَخْصُ الْفِعْلَ ... أَوْ غَالِبٍ كَأَحْمَدٍ وَيَعْلَى

(أَوْ غَالِبٍ) هذا معطوف على (يَخْصُ) (أَوْ غَالِبٍ) (أَوْ) حرف عطف وهي للتبويب والتقسيم (غَالِبٍ) عطف الاسم على الفعل وهو (يَخْصُ) إمّا أن يؤوّل الأول وزنٌ خاصٌّ بالفعل أو غَالِبٍ، فعطف صفة على صفة، أو يؤوّل الثاني وزنٍ يخص الفعل أو يغلب .. يَغْلِبُ .. يَغْلَبُ، وجهان، إذاً: إمّا أن تؤوّل الأول وإمّا أن تؤوّل الثاني من أجل أن يكون المعنى مثل: ((صَافَاتٍ وَيَقْبِضُنْ)) [الملك: 19] يعني: قابضات، فيؤوّل الثاني لأنّ الأول حال.

إذاً: (أَوْ غَالِبٍ كَأَحْمَدٍ وَيَعْلَى) (أَحْمَد) مثال لأي شيء، للخاص أو الغالب؟ الغالب لأنّه على وزن (أَفْعَلَ) فيه زيادة الفعل بها أولى، لأنّ هذه الزيادة موجودة في: (أَفْكَلَ) وكذلك (أَكْلَبَ) لكن هذه الزيادة لم تؤثر، وإنما أثّرت في الفعل، فدلّ على أن ما أثّرت فيه هو أولى بها، لأنّها موافقة للأصل.

(وَيَعْلَى)؟ .. هو مَثَلٌ يُمَثِّلُ للغالب ولم يُمَثِّلْ للخاص، لأن (يَعْلَى) هذا ليس خاصاً بالفعل (يَفْعَل) ليس خاصاً بالفعل، فالمثالان للغالب، ولم يُمَثِّلْ للخاص.
قوله: (ذُو وَزْنٍ يَخْصُ الْفِعْلَ) فُهِمَ: أنَّ الوزن المشترك غير الغالب لا يمنع الصَّرْفَ، نحو: ضَرَبَ، وَخَرَجَ.

قوله: (ذُو وَزْنٍ يَخْصُ الْفِعْلَ أَوْ غَالِبٍ) مفهومه: أنَّ ما كان من الوزن ليس بخاصٍّ وليس بغالبٍ لا يمنع الصَّرْفَ، مثل ما ذكرناه في (فَعَلَ) لو سُمِّيَ رجل بـ: (ضَرَبَ) تَمَنَّعَهُ أَوْ لَا؟ ما يُمنَعُ، تقول: جاء ضَرَبٌ، ورأيت ضَرَبًا، ومررت بِضَرَبٍ، لأنه لم يأت على وزنٍ يَخْصُ الفعل أو يغلب في الفعل، بل جاء على وزنٍ مشترك، أمَّا لو قيل: ضَرَبَ، نقول: لا، هذا خاصٌّ بالفعل، فجاء ضَرَبٌ، ورأيت ضَرَبَ، ومررت بِضَرَبٍ. إذاً واضح هذا: كَذَاكَ ذُو وَزْنٍ يَخْصُ الْفِعْلَ ... أَوْ غَالِبٍ كَأَحْمَدٍ وَيَعْلَى

قال المكوذي: " شَمِلَ الغالب ما وجوده في الأفعال أكثر من وجوده في الأسماء، نحو: (أَفْعَل) فإنه يوجد في الأسماء نحو: إصْبَعَ، لكن وجوده في الأفعال أكثر، وهو فعل أمرٍ من (فَعَلَ) وما كثر في الأسماء والأفعال معاً نحو: (أَفْعَل) فإنه يوجد في الأفعال كثيراً نحو: أَرْكَبَ وأشْرَبَ، وكذلك في الأسماء نحو: أَفْكَلَ وأَبْدَعَ - (أَبْدَعَ) هذا اسمٌ للزَّعْفَرَان - لكن الهمزة في الفعل تدل على معنى، وليست كذلك في الأسماء، فكان غالباً من هذه الحِيثِيَّة".

إذاً: هو كثير في الأسماء والأفعال على وزن (أَفْعَل) لكن لَمَّا كانت الزيادة مُؤَثِّرَةً في المعنى في الفعل جُعِلَ غالباً، لأنه موافق للأصل، ما هو الأصل؟ أنَّ الزيادة لا تكون إلا لمعنى، فوجدت في الفعل (أَحْمَدُ) الهمزة للمُتَكَلِّمِ، وأشرب إلى آخره، فالهمزة للمُتَكَلِّمِ، أمَّا (أَفْكَل) هذه لم تكن فيها إلا مُجَرَّدُ الزيادة، حرف على وزن (أَفْعَل).
حينئذٍ ما كانت الزيادة فيه مُؤَثِّرَةً في المعنى أصلٌ وهو الغالب وهو الكثير، وما لم يكن كذلك فهو أَدْوَنُ. لكن الهمزة في الفعل تدلُّ على معنى وليست كذلك في الأسماء، فكان غالباً من هذا الوجه، وكذلك (يَعْلَى) وهو على وزن (يَفْعَل) وهو أيضاً موجودٌ في الأفعال والأسماء ليس بخاص، نحو: نَذَهَبَ في الأفعال، ونَدَمَعَ في الأسماء، وجد هنا وهناك، لكن قد يُقال: بأنَّه غالبٌ في الفعل لكون الياء تدلُّ على معنى وهي الغَيْبَةُ، وأمَّا في: نَدَمَعَ أَوْ يَدَمَعُ نقول: هذه لا تدل على شيء.

قال الشَّارِحُ هنا ابن عقيل: " أي: كذلك يُمنَعُ صرف الاسم إذا كان علماً بشرطٍ وهو:

أن يكون على وزنٍ يَخْصُ الفعل أو يَغْلِب فيه " يَغْلِب يَغْلُب فيه وجهان، والمراد بالوزن الذي يَخْصُ الفعل: ما لا يوجد في غيره إلا ندوراً .. قليل، وذلك ك: (فَعَلَ وفَعِلَ) فلو سَمَّيت رجلاً ب: ضَرَب، أو: كَلَّمَ، منعه من الصَّرَف، فتقول: هذا ضَرِب، أو: هذا كَلَّمَ، أو: رأيت ضَرِب، أو: كَلَّمَ، ومررت بِضَرِب، أو: كَلَّمَ.

والمراد بما يغلب فيه: أن يكون الوزن يوجد في الفعل كثيراً، أو يكون فيه زيادةً تدلُّ على معنى في الفعل، ولا تدلُّ على معنى في الاسم فالأول ك: اِثْمَد وإصْبَع، فإنَّ هاتين الصِّغتين يكثران في الفعل دون الاسم ك: اضْرَب واسْمَعْ، ونحوهما من الأمر المأخوذ من فعل ثلاثي، فلو سَمَّيت رجلاً ب: اِثْمَد وإصْبَع وإصْبَع، منعه من الصَّرَف للعلمية ووزن الفعل، فتقول: هذا اِثْمَدُ، ورأيت اِثْمَدَ، ومررت بِاِثْمَدَ، والثاني: ك: أَحْمَد وَيَزِيد، وَيَشْكُر، وتَغْلِب، فإن كلاً من الهمزة والياء يدل على معنى في الفعل وهو التَّكْلُم والغيبة، ولا يدل معنى في الاسم، فهذا الوزن غالب في الفعل، بمعنى: أنه به أولى، فتقول: هذا أَحْمَدُ وَيَزِيدُ، ورأيت أَحْمَدَ وَيَزِيدَ، ومررت بِأَحْمَدَ وَيَزِيدَ، فيمنع للعلمية ووزن الفعل. فإن كان الوزن غير مُخْتَصٍّ بالفعل ولا غالب فيه لم يُمنع من الصَّرَف، فتقول في رجل اسمه: ضَرَب، هذا ضَرَبَ، ورأيت ضَرَبًا، ومررت بِضَرَبٍ، لأنه يوجد في الاسم ك: حَجَر، وفي الفعل ك: ضَرَب.

وَمَا يَصِيرُ عَلَمًا مِنْ ذِي أَلْفٍ ... زِيدَتْ لِإِلْحَاقِ فَلَيْسَ يَنْصَرِفُ

(وَمَا) اسم موصول بمعنى: الذي، وهو مبتدأ (يَصِيرُ عَلَمًا) (يَصِيرُ) فعل مضارع ناقص فيحتاج إلى اسمٍ وخبر، لأنه من أخوات (كان) .. صار يصير: وَغَيْرُ مَاضٍ مِثْلُهُ قَدْ عَمِلًا ... إِنْ كَانَ غَيْرُ الْمَاضِ مِنْهُ اسْتُعْمِلَا

هنا (صار) يحتاج إلى اسم وخبر، يصير مثله، لأنه فعل مضارع (يَصِيرُ) هو (عَلَمًا) خبر (يَصِيرُ).

(مِنْ ذِي أَلْفٍ زِيدَتْ لِإِلْحَاقِ) (مِنْ ذِي أَلْفٍ) المراد بها المقصورة، يعني: ألف التانيث إمَّا أن تكون ممدودة، وإمَّا أن تكون مقصورة، والمراد هنا في هذا التركيب .. في هذا البيت المقصورة لا الممدودة، ولذلك كان الأولى أن يُقَيِّده بالمقصورة صريحاً، أو بالمثل أو بهما، لكنّه لم يذكر مثلاً فأطلق، ولذلك ورد عليه الاعتراض.

(وَمَا يَصِيرُ عَلَمًا مِنْ ذِي أَلْفٍ) يعني: من اسمٍ ذي ألف (زِيدَتْ لِإِلْحَاقِ) الإلحاق باب

واسع عند الصَّرْفِيِّين، والمراد به: جَعَلَ كلمة على مثال كلمة أخرى رباعية الأصول أو خماسيتها، يعني: تلحق زيادة بلفظٍ من أجل أن يُجْعَلَ مثل الملحق به، وله شروطه، سبق شرحه في نظم المقصود.

فمثلاً: جَلَبَ، يُقال: جَلَبَبَ، أصله: جَلَبَ، زيدت الباء من أجل أن يكون موازناً لـ: دَخَرَ، في تصرفاته، فيُقال: دَخَرَ يُدَخِرُ دَخْرَجَةً ودَخْرَجاً (جَلَبَ) لوحده ما يمكن أن يكون مثل (دَخَرَ) لأن دَخَرَ رباعي، وجَلَبَ ثلاثي، نزيده حرفاً، فقليل: جَلَبَبَ على وزن (فَعَّلَل) مثل: دَخَرَ.

إذاً: جَلَبَبَ يُجَلَبَبُ جَلَبَبَةً وجَلَبَباً، كما تقول: دَخَرَ يُدَخِرُ دَخْرَجَةً ودَخْرَجاً، هذا باب الإلحاق، وفيه تفصيل طويل عريض فليُرْجَعَ إلى ما ذكرناه سابقاً.
وَمَا يَصِيرُ عَلَماً مِنْ ذِي أَلْفٍ ... زِيدَتْ لِلْإِلْحَاقِ.

يعني: جَعَلَ كلمة على مثال كلمة أخرى (فَلَيْسَ يَنْصَرِفُ) الفاء هذه زائدة، لأن (ما) مبتدأ وفيه معنى العموم، بل هي من صَيَغِ العموم، وعليه يجوز زيادة الفاء في الخبر، وقوله: (لَيْسَ يَنْصَرِفُ) (لَيْسَ) فعل ماضي ناقص، والاسم ضمير مستتر يعود على (ما) و (يَنْصَرِفُ) هذا فعلٌ في محل نصب خبر (لَيْسَ).

إذاً مراده هنا: أنه إذا سُمِّيَ بما فيه أَلَفُ الإلحاق، يعني: اجتمع فيه عِلَّتَانِ: العِلْمِيَّةُ وهي ثابتة، ثُمَّ الْمُسَمَّى به ما فيه أَلَفُ الإلحاق، وليست هي أَلَفُ التَّأْنِيثِ السابقة، لئلا يُقال: بأنه اجتمع عندنا تَأْنِيثٌ وَعِلْمِيَّةٌ، يعني أنه إذا سُمِّيَ بما فيه أَلَفُ الإلحاق امتنع صرفه للعِلْمِيَّةِ وشبه أَلَفُ التَّأْنِيثِ، وليست هي أَلَفُ التَّأْنِيثِ، نحو: عَلَّقَى، مُسَمَّى به لأنه ملحق بـ: جَعَفَرَ، عَلَّقَى أصله: هو العين واللام والقاف، مثل: جَلَبَ، ألحقت به أَلَفُ التَّأْنِيثِ المقصورة من أجل أن يلحق بـ: جَعَفَرَ.

وفُهِمَ منه: أنَّ الإلحاق إذا كان بالهمزة وسُمِّيَ به انصرف، ولذلك قلنا: يَجِبُ تَقْيِيدُهُ (مِنْ ذِي أَلْفٍ) المراد به الألف المقصورة لا الممدودة، فإن كانت ممدودةً حِينَئِذٍ انصرف مثل: عَلَبَاءُ، الهمزة هنا ممدودة وهي للإلحاق.

وفُهِمَ منه: أنَّ الإلحاق إذا كان بالهمزة وسُمِّيَ به انصرف، وذلك نحو: عَلَبَاءُ، فإنه ملحقٌ بـ: قِرطاسٍ، وإنما أَثَرَتْ أَلَفُ الإلحاق المقصورة دون الممدودة لأنها زائدة غير مُبَدَّلَةٍ من شيء، بخلاف الممدودة، فإن همزتها مُبَدَّلَةٌ من ياء، إذاً: عَلَّقَى، الألف هذه زائدة ليست مُبَدَّلَةٌ من شيء، وأما: عَلَبَاءُ، فهي مُبَدَّلَةٌ من ياء، لذلك أَثَرَتْ المقصورة دون الممدودة.
وَمَا يَصِيرُ عَلَماً مِنْ ذِي أَلْفٍ ... زِيدَتْ لِلْإِلْحَاقِ فَلَيْسَ يَنْصَرِفُ

ولم تستقل ألف الإلحاق بالمنع كألف التأنيث، لأن الملحق بغيره أحط رتبةً منه، لأنه سبق أن الممدود والمقصور كلاهما للتأنيث، وهو ممَّا يكفي أو يقوم علةً مقام عِلَّتَيْنِ، وهنا ليس الأمر كذلك، وإنما احتجنا إلى عِلَّةٍ أخرى، لماذا لا يُقال في: عَلَّقَى، أَنَّهُ مِمَّا قامت فيه عِلَّةٌ مقام عِلَّتَيْنِ، مثل: سَلَمَى، وَحَبَلَى هناك؟
نقول: هنا مُلْحَقٌ بغيره، والملحق بغيره أحط رتبةً، وذاك أصلٌ بنفسه، وما كان أصلاً بنفسه يَمْنَعُ، وما كان ملحقاً بغيره فهو في درجة ثانية.

قال الشَّارِحُ هنا: "أي: ويُمنع صرف الاسم أيضاً للعلمية وألف الإلحاق المقصورة" ألف الإلحاق المقصورة فقط، بخلاف الممدودة نحو: عَلَبَاء. "ك: عَلَّقَى، وَأَرْطَى (عَلَّقَى) اسم نَبْتٍ و (أَرْطَى) اسم شَجَرٍ، فتقول فيهما: علمين، هذا عَلَّقَى، ورأيت عَلَّقَى، ومررت بِعَلَّقَى" يعني: ما يظهر فيه.

"فتمنعه من الصَّرْفِ للعلمية وشبه ألف الإلحاق بألف التأنيث، إذاً: أشبهت هذه الألف ألف التأنيث في: سَلَمَى وَحَبَلَى هناك، ولم تَمْنَعْ بمفردها لِمَا ذكرناه من عِلَّةٍ، ووجه الشَّبه من جهتين:

– أنها زائدة ليست مُبدلة من شيءٍ بخلاف الممدودة، فإنها مبدلة من ياء.

– الثاني: أنها تقع في مثالٍ صالحٍ لألف التأنيث، نحو: أَرْطَى، فإنه على مثال: سَكْرَى، هو صالحٌ بنفسه لألف التأنيث، يعني: قابلٌ لها، لأنه مثل: سَكْرَى، وَعِزْهَى، فهو على مثال: ذِكْرَى، بخلاف الممدودة نحو: عَلَبَاء، وشبه الشيء بالشيء كثيراً ما يلحقه به، وهنا المقصورة للإلحاق أشبهت المقصورة هناك في التأنيث فألحقت بها.

إذاً: فتمنعه من الصَّرْفِ للعلمية وشبه ألف الإلحاق بألف التأنيث، من جهة أن ما هي فيه والحالة هذه، أعني: حال كونه علماً لا يقبل تاء التأنيث، فلا تقول فيمن اسمه عَلَّقَى: عَلَقَاءُ، هذا لا يُقال، كما لا تقول حَبَلَى: حُبْلَاءُ، فإن كان ما فيه ألف الإلحاق غَيْرَ عِلْمٍ ك: عَلَّقَى وَأَرْطَى –لنبات ونحوه– قبل التَّسْمِيَةِ بهما صرفته، لأنه والحالة هذه لا تشبه ألف التأنيث، وكذا إن كانت ألف الإلحاق ممدودة ك: عَلَبَاء، فإنك تصرف ما هي فيه علماً كان أو نكرة.

إذاً:

وَمَا يَصِيرُ عِلْماً مِنْ ذِي أَلْفٍ ... زِيدَتْ لِإِلْحَاقٍ

هذا أشبه ما يكون مُلقاً بقوله: (فَأَلِفُ التَّأْنِيثِ) هناك، إذا كانت مقصورة حينئذٍ دَلَّتْ الألف على التأنيث بذاتها، الملحق به حينئذٍ يأخذ حكمه بشرط إضافة العلمية إليه، فإن وجدت فيه العلمية حينئذٍ وجد فيه علَّتَانِ إحداها ترجع إلى اللفظ، والأخرى ترجع إلى المعنى، تمنعه من الصَّرف.

ف: عَلَّقَى وَأَرْطَى، قبل التَّسْمِيَةِ ليسا ممنوعين من الصَّرف، وأمَّا بعد التَّسْمِيَةِ حينئذٍ نقول: هما ممنوعان من الصَّرف للعلمية ولشبه ألف التأنيث، ووجه الشَّبه ما ذكرناه في السابق.

إِذَا: (وَمَا يَصِيرُ) (مَا) يعني: الاسم الذي (يَصِيرُ عِلْمًا) وأمَّا قبله فهو مصروفٌ (من ذي أَلِفٍ) يعني: من اسمٍ صاحب أَلِفٍ (زِيدَتْ) هذه الألف وهو صفة لألف (لِلْإِحَاقِ) وعرفنا معنى الإحاق (فَلَيْسَ يَنْصَرِفُ) فهو ممنوعٌ من الصَّرف، للتأنيث أو شبه التأنيث مع العلمية.

ونقف على هذا، والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ... !!!

عناصر الدرس

* العلمية والعدل

* لغات العرب فيما كان على وزن (فعال) .

* حكم ما اشترط فيه العلمية عند انتفائها

* حكم الإسم المنقوص الممنوع من الصرف

* صرف الممنوع من الصرف ومنع المصروف ضرورة.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ، أما بعد:

لا زال الحديث في بيان العلل التي تَمْنَعُ الاسم من الصَّرف، وقفنا عند قول الناظم:

وَالْعِلْمَ امْنَعُ صَرْفَهُ إِنْ عُدِلَا ... كَفَعَلِ التَّوَكُّيدِ أَوْ كَثُعَلَا

وَالْعُدْلُ وَالتَّعْرِيفُ مَانِعَا سَحَرٌ ... إِذَا بِهِ التَّعْيِينُ قَصْدًا يُعْتَبَرُ

(وَالْعِلْمَ امْنَعُ صَرْفَهُ) لا زال الحديث فيما يَتَعَلَّقُ بالعلل التي تَمْنَعُ الصَّرف بشرط العلمية،

قلنا ما يكون نكرة ولا يُشترط فيه التعريف خمسة، وهي التي بدأ بها الناظم، ثم شرع في أقسام أو أنواع سبعة لا تمنع الصِّرف إلا مع وجود العلمية، هنا قال: وَالْعَلَمَ امْنَعْ صَرْفَهُ إِنْ عُدِلَا ..

إذا: العدل مع العلمية، ولكنّه ذكره في ثلاثة أنواع يعني: العلمية والعدل يكونان مانعين للصِّرف في ثلاثة مواضع:

الأول: ما أشار إليه بقوله (كَفَعَلِ التَّوَكُّيدِ).

والثاني: قوله (أَوْ كَثُعَلَا).

والثالث بقوله: (وَالْعَدْلُ وَالتَّعْرِيفُ مَانِعَا سَحَرُ) بالشرط الذي ذكره: (إِذَا بِهِ التَّعْيِينُ قَصْدًا يُعْتَبَرُ).

(وَالْعَلَمَ امْنَعْ صَرْفَهُ) (الْعَلَمَ) قلنا: هذا منصوبٌ على الاشتغال، امْنَعْ صَرْفَ الْعَلَمِ، يكون على حذف مضاف، لأن (الْعَلَمَ) لوحده لا يتسلط عليه العامل (امْنَعِ الْعَلَمَ) هذا ما يَتَأْتِي (امْنَعْ صَرْفَ الْعَلَمِ) حينئذٍ حُذِفَ المضاف وأُقيم المضاف إليه مُقَامَهُ، فإذا جئت تُعَرِّبُ مثل هذا تقول: (الْعَلَمَ) مفعولٌ به على حذف مضاف، منصوبٌ على الاشتغال على حذف المضاف، من أجل أن يُفَسَّرَ، من أجل أن يُسَلَّطَ عليه العامل فيصح المعنى.

(إِنْ عُدِلَا) الألف للإطلاق، وعرفنا المراد بالعدل: وهو تحويل الاسم من حالةٍ إلى حالةٍ أخرى مع بقاء المعنى الأصلي، وهذا عندهم على نوعين: (مُحَقِّقٌ وَمُقَدَّرٌ) (مُحَقِّقٌ) هذا قليل أرادوا أن ينسبوا بعضها إلى بعض، كما قالوا في (فَعَلٌ .. عُمَرُ) مَعْدُولٌ عن (عَامِرٍ) عَامِرٍ مسموع و (عُمَرُ) مسموع، كلاهما مسموعان، لكن كون (عُمَرُ) مَعْدُولٌ عن (عَامِرٍ) هذا يحتاج إلى دليل، وإلا (عَامِرٍ) لفظٌ مستقل اسم فاعل و (عُمَرُ) كذلك مُستقل، ذاك مصروف (عَامِرٍ) وهذا ممنوعٌ من الصِّرف.

كونه مَعْدُولاً عنه مُحَوَّلٌ: عُمَرُ عن عَامِرٍ، هكذا ادَّعى النُّحَاة، ولذلك سبق أن العدل هذه العلّة غلبلة في نفسها، والتقدير فيما إذا لم يُسَمَّعْ قالوا: زُحَلٌ .. زَاحِلٌ، ما سُمِعَ (زَاحِلٌ) كذلك: قُتِمَ .. قَاطِمٌ، وتُعَلُّ عند بعضهم ثَاعِلٌ، وإن سُمِعَ (أُتْعَلُ) كما سيأتي. إذا: العدل: هو تحويل الاسم من حالةٍ إلى حالةٍ أخرى مع بقاء المعنى الأصلي، وهذا إنما يكون في الألفاظ ولا يكون في المعاني .. يكون في الصِّفَات ويكون في المعارف، في الصِّفَات سبق: مَتْنٌ وثلاث، وهذا في العدد وفي غيره .. غير العدد لفظ (أُخِرَ) فقط ليس مَّ لفظ آخر، وأمّا في المعارف فهذا على نوعين:

- منهم من قال: العدل عن كونها (فُعِلَ) الأصل فيها أن تُجْمَعَ على وزن (فُعِلَ) ولكنها جاءت على وزن جُمِعَ (فُعِلَ) هذا عدلٌ.

- أن تُجْمَعَ على (فَعَالَى) ك: صَحَارَى، فجاءت على: جُمِعَ (فُعِلَ)

- أن تُجْمَعَ على وزن (فَعْلَاوَات) جَمْعَاوَات، لكنها جاءت على جمع (فُعِلَ).

إذاً: هذا قول وهذا قول وهذا قول، ما هو الْمُعْتَبَرُ منها؟ كُلُّهَا فيها رجوعٌ عن قياس،

فجاء إلى الفرع دون الأصل، وبهذه الاعتبارات اختلف النُّحَاة، يعني: الاعتبارات

الثلاث: إمَّا أن يُنْظَرَ إلى كونه مذكَّراً ومؤنَّته على (فَعْلَى) حينئذٍ يُجْمَع بكذا، وإمَّا أن

ينظر إلى كونه اسماً فيُجْمَع على كذا، إمَّا أن يُنْظَرَ إلى كونه يُجْمَع مذكَّره بواوٍ ونون

(أجمعون) إذاً: مؤنَّته يجمع بألفٍ وتاء.

فقال الأخفش والسيرافي: " أمَّا معدولةٌ عن (فُعِلَ) " يعني: اختار القول الأوَّل، واختاره

ابن عصفور، لأنَّ العدل عن (فَعَالَى) لم يثبت في موضعٍ من المواضع، والعدل عن

(فُعِلَ) إلى (فُعِلَ) ثبت، هذا قولٌ، وقيل: معدولةٌ عن (فَعَالَى) لأنَّه اسمٌ لا صفة، وقيل:

عن (فَعْلَاوَات) وهذا الَّذي اختاره ابن مالك وهو الَّذي قدَّمه ابن عقيل هنا: وهو أنَّه

معدولٌ عن (فَعْلَاوَات) لأنَّ مذكَّره يُجْمَع بواوٍ ونون، وما كان مذكَّره يُجْمَع بواوٍ ونون

فمؤنَّته القياس فيه أن يُجْمَع بألفٍ وتاء، حينئذٍ (جُمِعَ) نقول (أجمع) فيُجْمَع بواوٍ ونون

((فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ)) [الحجر: 30] فُجْمَع بواوٍ ونون.

إذاً: المؤنَّث أن يُقال (جَمْعَاوَات) هل قيل (جَمْعَاوَات)؟ لم يُقَلَّ (جَمْعَاوَات) بل قيل

(جُمِعَ) فحينئذٍ عدلَ به عن القياس، كما هو الشَّانُ في (الأخَرُ) هناك، الأصل أن يُقال:

(الأخَرُ ب: (أَل) فَعْدِلَ عنه فقيل (أخَر).

وأما العلميَّة: ما وجه كونها أعلاماً؟ فقيل: أَلْفَاظُ التَّوَكُّيدِ أعلامٌ، بمعنى: الإحاطة،

واستدِلَّ لذلك بجمعهم مذكَّرها بالواو والنون، ولا يُجْمَع من المعارف بهذا، يعني: بالواو

والنون إلا العَلَم، واختاره ابن الحاجب.

إذاً: هذه أعلامٌ تدلُّ على الإحاطة، لأنَّ المذكَر يُجْمَع بالواو والنون (أَجْمَعُونَ) فإذا قيل:

أَجْمَعُونَ، وَجَمْعَاوَات، وَجُمِعَ، حينئذٍ المادَّةُ أصلها عِلْمٌ، لأنَّ الَّذي يُجْمَع بالواو والنون ك:

عَامِرٍ وَمُذَنَّبٍ (عَامِر) هو علمٌ وَجُمِعَ بواوٍ ونون، حينئذٍ رجعنا إلى كونها عِلْماً. وقيل:

تعريفها بنبئةٍ الإضافة، والأصل (جُمِعُوهنَّ) إذا قيل: جاء النِّسَاءُ جُمِعَ، الأصل: (جُمِعُوهنَّ)

يعني: بالضَّمير، لكنَّه حُذِفَ ونُوي معناه.

فَحَذِفِ الضَّمِيرَ لِلْعَلَمِ بِهِ، وَاسْتُغْنِيَ بِنَيَّْةِ الْإِضَافَةِ، وَصَارَتْ لَكُونُهَا مَعْرِفَةً بِلا علامة ملفوظٍ بها كالأعلام وليست بأعلام، وهذا ما يُسمَّيه البعض: بِشَبْهِ الْعِلْمِيَّةِ، عِلْمِيَّةٌ، يعني: صار معرفةً بدون قرينة، يصدق عليه حَدُّ الْعَلَمِ، وَشَبْهُ الْعِلْمِيَّةِ: أَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى الْمَعْرِفَةِ وَلَكِنْ لَيْسَ بِأَدَاةٍ مَلْفُوظَةٍ بِهَا، فَهِيَ كالأعلام وليست بأعلام، لِأَنَّ الْعَلَمَ إِمَّا شَخْصِي، وَإِمَّا جِنْسِي، وَلَيْسَتْ هَذِهِ وَاحِدَةٌ مِنْهُمَا، وَعَلَى هَذَا ابْنُ مَالِكٍ، وَنَقَّلَهُ عَنْ ظَاهِرِ كَلَامِ سَيَبَوِيهِ: أَنَّهَا مَعْرِفَةٌ بِنَيَّْةِ الْإِضَافَةِ.

إِذَا: عَلَى قَوْلِ ابْنِ مَالِكٍ، وَهُوَ الَّذِي اخْتَارَهُ الْكَثِيرُ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ بَعْدَهُ: أَنَّ (جُمْعَ) مُنْعٍ مِنَ الصَّرْفِ لِلْعِلْمِيَّةِ وَالْعَدْلِ، أَمَّا الْعَدْلُ فَلِأَصَحِّ عِنْدَهُ أَنَّهُ مَعْدُولٌ عَنْ (جَمْعَاوَاتٍ) أَصْلُهُ: أَنَّ يُجْمَعُ عَلَى (جَمْعَاوَاتٍ) بِالْفِ وَتَاءٍ، لَكُنْ مَذْكُورُهُ (أَجْمَعُ) يُجْمَعُ بِوَائٍ وَنُونٍ، وَالْقِيَاسُ فِيمَا جُمِعَ بِوَائٍ وَنُونٍ أَنَّ يُجْمَعُ مُؤَنَّثَةً بِالْأَلِفِ وَالتَّاءِ، لَكِنَّهُ مَا جُمِعَا بِهَذِهِ الصِّيغَةِ فَعُدِلَ عَنْهُ إِلَى (جُمْعَ) هَذَا يُسَمَّى عَدْلٌ: تَحْوِيلُ الْاسْمِ مِنْ حَالَةٍ إِلَى حَالَةٍ أُخْرَى، حَوْلَ (جَمْعَاوَاتٍ) إِلَى (جُمْعَ) حِينَئِذٍ مُنْعٍ مِنَ الصَّرْفِ. وَأَمَّا كَوْنُهَا عِلْمِيَّةً - الْعِلَّةُ الثَّانِيَّةُ - فَلْنَيَّْةِ الْإِضَافَةِ. وَالْعَلَمُ امْنَعُ صَرْفُهُ إِنْ عُدِلَ ... كَفَعَلِ التَّوَكُّيدِ.

هَذَا الْأَوَّلُ، قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ هُنَا: " الْأَوَّلُ: مَا كَانَ عَلَى (فُعَلٍ) مِنْ أَلْفَاظِ التَّوَكُّيدِ فَإِنَّهُ يُمْنَعُ مِنَ الصَّرْفِ لِشَبْهِ الْعِلْمِيَّةِ وَالْعَدْلِ " لَمْ يَقُلْ: الْعِلْمِيَّةُ، وَإِنَّمَا قَالَ: شَبْهُ الْعِلْمِيَّةِ، لِمَا ذَكَرْنَاهُ: أَنَّهُ مَعْرِفَةٌ لَا بِأَدَاةٍ مَلْفُوظَةٍ بِهَا، وَهَذَا لَيْسَ بِعَلَمٍ حَقِيقَةً وَلَيْسَ بِمَذْكُورَةٍ، وَإِنَّمَا هُوَ شَبْهُ الْعَلَمِ.

مَا كَانَ عَلَى (فُعَلٍ) مِنْ أَلْفَاظِ التَّوَكُّيدِ وَذَلِكَ: جُمْعُ، وَبُصْعُ، وَكُتْعُ، وَتُنْعُ، فَإِنَّهَا مَعَارِفُ بِنَيَّْةِ الْإِضَافَةِ إِلَى ضَمِيرِ الْمُؤَكَّدِ فَشَابَهَتْ بِذَلِكَ الْأَعْلَامَ، لَكُونُهُ مَعْرِفَةً مِنْ غَيْرِ قَرِينَةٍ، يعني: مِنْ غَيْرِ أَدَاةٍ لَفْظِيَّةٍ وَهَذَا ظَاهِرُ مَذْهَبِ سَيَبَوِيهِ: أَنَّهَا مُضَافَةٌ إِلَى ضَمِيرِ الْمُؤَكَّدِ، لَكِنَّهُ حَذِفَ وَاسْتُغْنِيَ بِنَيَّْةِ الْإِضَافَةِ، حِينَئِذٍ هِيَ لَيْسَتْ عِلْمًا، وَإِنَّمَا شَبِيهًا بِالْأَعْلَامِ، وَالْأَعْلَامُ الَّتِي دَلَّتْ عَلَى أَنَّهَا مَعْرِفَةٌ - الْعَلَمُ هُوَ الضَّمِيرُ - أَيْنَ هُوَ؟ مَنُوي، إِذَا: لَيْسَ بِظَاهِرٍ، وَكُلُّ مَا عَلِمَ بِشَيْءٍ لَيْسَ مَلْفُوظٌ حِينَئِذٍ رَجَعْنَا إِلَى كَوْنِهِ شَبِيهًا بِالْعَلَمِ وَلَيْسَ بِعَلَمٍ. وَقِيلَ: بِالْعِلْمِيَّةِ، وَهَذَا رَدُّ ابْنِ مَالِكٍ فِي (شَرْحِ الْكَافِيَةِ) وَقَالَ فِي (شَرْحِ التَّسْهِيلِ): " بِشَبْهِ الْعِلْمِيَّةِ أَوْ الْوَصْفِيَّةِ " وَالْمَشْهُورُ أَنَّهُ الْعِلْمِيَّةُ.

وذلك نحو: جاء النساءُ جُمع، تمنعه من الصَّرف فلا تقل: (جُمع) ورأيْتُ النساءَ جَمَعَ، ومَرَزْتُ بالنِّساءِ جَمَعَ، ممنوعٌ من الصَّرف للعدل عن (جَمَعَاوَاتٍ) وللعلمية، أو شئتَ قُل: شَبَّهَ العلمية، فالعدل فيه أنَّه معدولٌ عن جمعيته الأصلية، فإن حق جمعه أن يُجمع على (جَمَعَاوَاتٍ) ولذلك قال ابن عقيل هنا: " والأصل: (جَمَعَاوَاتٍ) " اختار ما قرَّره ابن مالك في غير هذا الكتاب، لأنَّ مفردة (جَمَعَاء) فَعْدِلَ عن (جَمَعَاوَاتٍ) إلى (جَمَعَ) وهو مُعَرَّفٌ بالإضافة المُقدَّرة، أي: (جَمُعَهِنَّ) فأشبهه تعريفه تعريف العلمية من جهة أنَّه معرفة وليس في اللفظ ما يعرفه، وهذا ما يُعبر عنه بـ: شَبَّهَ العلمية، يعني: أن يدل شيءٌ على أنَّه معرفة ولكنه مُقدَّر غير ملفوظ، وهذا أراد بقوله: (كَفَعَلَ التَّوَكُّيدَ).

إذا: (كَفَعَلَ التَّوَكُّيدَ) .. والمراد بـ (فُعَلَ) هنا ما جاء على وزن (فُعَلَ) ولا يختصُّ بـ (جَمَعَ) وإنَّما ما ألحق به (أَوْ كُتْعَلَا) (أَوْ) هذا النوع الثاني (أَوْ كُتْعَلَا) يعني: ما جاء على (فُعَلَ) موضوعاً علماً، ولذلك قلنا: العدل يكون في المعارف ويكون في الصفات، والصفات ماضى معنا، والمعارف يكون على وزن (فُعَلَ) أو على وزن (فَعَالٍ) (فُعَلَ) هذا علم موضوعاً لِعَلَمٍ مذكَّر، كل ما كان على وزن (فُعَلَ) حينئذٍ يكون ممنوعاً من الصَّرف، وهذا بابُه سهل لأنَّه محفوظ .. ألفاظ معدودة ولا زيادة عليها.

ولذلك قيل: لم يُسمَعْ إلا عُمَرُ، ورُقِرَ، ومُضِرَ، وتُعَلَّ، وهُبَلُ، ورُحِلَ، وعُصِمَ، وقُضِحَ، وجُشِمَ، وقُتِمَ، وجُمِحَ، وجُحِيَ، ودُفِنَ، وبُلِعَ، فقط لا يوجد غيرها، هذه ممنوعة من الصَّرف لكونها على وزن (فُعَلَ) معدولة عن (فَاعِلٍ) حينئذٍ كونها معدولة ومع العلمية لأنَّه علم كـ: عُمَرُ ونحوه، حينئذٍ مُنَع من الصَّرف.

(أَوْ كُتْعَلَا) الألف للإطلاق، وهو علم جنس للثعلب، وقيل: اسم رجل، ما جاء على وزن (فُعَلَ) موضوعاً علماً، وهو معدولٌ عن صيغة الفاعل، حقيقة أو مُقدَّرة، حقيقة: فيما سُمِع فيه في لسان العرب: فَاعِلٌ، كـ: غَامِرٌ وعُمَرُ، شُيعَ فيهما، وما عداه فهو مُقدَّر. وطريق العلم به: سماعه غير مصروفٍ ولا علَّة به مع العلمية، يعني: كيف نحكم عليه بأنَّه: عُمَرُ، ممنوع من الصَّرف؟ قالوا: ننظر فيه، وإذا به العرب ممنوعه من الصَّرف، لم نجد فيه إلا العلمية فقط، مباشرة تُضَيَّف إليها العدل كما ذكرناه سابقاً، أنَّ العدل هذه علَّة عليه، يعني: تَمَسَّكَ بها النُّحاة من أجل تنمिम القسمية، ولئلا تنتقض عليهم الأصول، فإذا وجدوا العلمية ولم يجدوا معها علَّة أخرى من العلل السابقة قالوا: العدل، أين هو .. لم يُسمَعْ؟ قالوا: مُقدَّراً، إمَّا أن يكون عن فاعل كما هو الشأن في (فُعَلَ) أو عن (فَاعِلَةٍ) كما هو الشأن في (حَذَامٍ وَرَقَاشٍ).

إذاً: كيف نحكم على هذا بكونه (فُعَل) مَمْنوع من الصَّرْف للعلميَّة والعدل؟ قالوا: إذا سُمِع ما كان على هذا الوزن، ولم يوجد في منعه من الصَّرْف إلا العلميَّة، مباشرة تُضِف إليه العدل، ولذلك: (طوى) على وزن (فُعَل) ولم يذكرها التُّحاة هنا، لماذا؟ لأنَّه وجد (طوى) العلميَّة والتَّأْنِيث لأنَّه اسم مكان، قالوا: ما دام أنَّه وجد عِلَّة وهو التَّأْنِيث مباشرة لا نقول: العدل، لأنَّ العدل هذا للضرورة فقط، متى ما أمكَّن تعليق الحكم بِعِلَّةٍ غير العدل فهي مُقدَّمة مباشرة، وما عداه فليس الأمر كذلك.

ولذلك كما سيأتي: أنَّ مذهب المُبرِّد في (حَدَّام) أنَّه أرجح، لأنَّه علَّله بكونه اشتمل على العلميَّة والتَّأْنِيث، وسيبويه قال: علَّم معدولٌ عن (فَاعِلَة) وَضَعِفَ قول سيبويه لهذا السَّبب، لماذا؟ لأنَّه أمكَّنَه أن يُعلِّق المنع بالعلميَّة والتَّأْنِيث وهو (فَاعِلُه) علَّم لمؤنَّث، لماذا تُعدِّل عن التَّأْنِيث وتجعلها عِلَّة، فتذهب إلى العدل، والعدل مُتَكَلِّف؟ لأنَّ أكثره لم يُسمِع إنَّما هو مُقدَّر، فكيف يُعدِّل عن الظَّاهر وهو المؤنَّث، ونأتي بِعِلَّة فيها نظر؟ ولذلك رُجِّح مذهب المُبرِّد كما سيأتي.

إذاً: (أَوْ كُنْعَلًا) نقول: المراد به العلَّم المعدول إلى (فُعَل) ك: عُمَرُ، وَزَفَرُ، وَثُعَلُ، والأصل (عَامِر) هذا مسموح و (زَافِر) هذا الله أعلم أنَّه ليس مسموعاً إنَّما هو مُقدَّر و (ثَاعِل) هذا كذلك، بل هذا غلط، لماذا؟ لأنَّه سُمِع (أَثْعَل) وإذا سُمِع (أَثْعَل) لماذا نقول (ثَاعِل)؟ هذا فيه نظر.

إذاً: (وَتَاعِل) نقول: قيل معدولٌ عن (أَثْعَل) ولذلك نصَّ السَّيُّوطِي في (هَمْع الهَوَامِع) أنَّ الألفاظ السابقة المذكورة كلها معدولة عن (فَاعِل) إلا (ثُعَل) فقط، لأنَّه معدولٌ عن (أَثْعَل) لأنَّه سمع هذا وذاك، فإذا سُمِع لا نأتي إلى شيء مُقدَّر في الدِّهْن مُخْتَرَع وَتَحْيَل ونترك المسموع لا، الأصل في تقرير القواعد: أن يكون على ما سُمِع، والمُقدَّر في الأصل: أنَّه معدوم لم يُنْقَل، لا نترك الملفوظ المنقول ونعدل إلى شيء مُتَحَيَّل.

إذاً: و (ثَاعِل) قيل: معدولٌ عن (أَثْعَل) بل هو الصَّواب لأنَّ (ثَاعِلًا) غير مُستعمل، ما نُقِل (ثَاعِل) .. ما سُمِع، و (أَفْعَل) مُستعمل.

قال في (الصَّحاح) " الثَّعَلُ بِالتَّخْرِيكِ زَوَائِدٌ فِي الْأَسْنَانِ، وَاخْتِلَافٌ مَنَابِتْهَا يُقَالُ: رَجُلٌ أَثْعَلٌ، وَامْرَأَةٌ ثَعْلَاءٌ " (أَثْعَل) اسم فاعل، هو امرأة: ثَعْلَاء، إذاً: لا نقول معدول عن (ثَاعِل).

إذاً: فمنعه حينئذٍ لو حُكِم بكونه معدولاً عن غيره منعه من الصَّرْف للعلميَّة والعدل، العلَّم واضح بين:

اسْمٌ يُعَيَّنُ الْمُسَمَّى مُطْلَقًا ..

والعدل على ما ذكرناه، وطريق العلَّم يعدل هذا النَّوع سماعه غير مصروفٍ .. عارياً من

سائر الموانع غير العلميّة، وإمّا جُعِلَ هذا النوع معدولاً، قيل: لأمرين، لماذا حكمنا عليه
بكونه معدولاً؟ لأمرين:

الأوّل: أنّه لو لم يُقدَّر عدل هذه الألفاظ لزم ترتيب المنع على علّة واحدة، إذ ليست
فيه من الموانع غير العلميّة، فركّبوا معه العلّة الثّانية من أجل ذلك.

ثانياً: أنّ الأعلام يَغْلِبُ عليها التّقل، بل قد تكون مرّجلاً، وقد تكون منقولة، لكن هذا
ليس هو التّقل الَّذي عناه النّحاة في باب الأعلام، التّقل: أن تأخذ لفظ كما هو فتضعه
علماً ك: فَضْلٌ وَحَارِثٌ، وَجُمْلَةٌ اسْمِيَّةٌ، وَجُمْلَةٌ فِعْلِيَّةٌ، واسم فاعِلٍ، إلى آخر ما ذُكِرَ سابقاً،
فالتّقل هناك ليس هو التّحويل، هنا لا تَصَرُّفٌ في وزنٍ يعني: (عَامِرٌ) يُحَرِّفُ فَيُجْعَلُ
(عُمَرُ) ليس هذا من قبيل التّقل الَّذي يذكره النّحاة في باب العَلَم.

أنّ الأعلام يَغْلِبُ عليها التّقل، فُجْعِلَ (عُمَرُ) معدولاً عن (عَامِرٍ) والأصل أنّ هذا الثّاني
فيه نظر. فُجْعِلَ (عُمَرُ) معدولاً عن (عَامِرٍ) العَلَم المنقول عن صفةٍ، ولم يُجْعَلْ مرّجلاً،
وكذا باقيهما، يعني: كل ما كان على وزن (فُعْلٌ) لم يُجْعَلْ مُرّجلاً، بل منقولاً عن: عَامِرٍ،
وعن: وَزَافِرٍ، وعن: هُبَلٍ هَابِلٍ ونحو ذلك، لكن نقول: هذا ليس هو التّقل الَّذي عناه
النّحاة في بابهِ، وإمّا هذا تحويلٌ من صيغة إلى صيغة، فرقٌ بينهما، أن تُسمّي ابنك:
فضل، أو تُسمّيهِ: ضَارِبٌ، تنقل اسم الفاعل وتجعله علماً، أو تسمّيهِ: قَامٌ زَيْدٌ، أو: زَيْدٌ
قَائِمٌ، نقول هذه كلّها ألفاظٌ نُقِلَتْ كما هي، ولم تُغَيَّرِ الصّيغة فبقيت على ما هي عليه.
وأمّا (عَامِرٌ) تقول: أنقله إلى اسمٍ وأقول (عُمَرُ) هذا فيه تحريف للصّيغة، وليس الأمر
الَّذي عناه النّحاة.

وفائدة العدل أمران:

الأوّل: لفظية، وهي التّخفيف: عَامِرٌ .. عُمَرُ، قيل: (عُمَرُ) أخف، وليس بظاهر هذا،
(عَامِرٌ) (عُمَرُ) إذا: التّخفيف هذا ليس بظاهر: هَابِلٌ .. هُبَلٌ (هُبَلٌ) ثقيل، فُثِمَ ..
زُحِلَ .. زَاحِلٌ .. قَائِمٌ، أخف، على كلّ: هذا ما ذكره النّحاة.

الثّانية: معنوية، وهي تمحيض العلميّة، إذ لو قيل: عَامِرٌ، لتوهّم أنّه صفة (عَامِرٍ) اسم
فاعل: عَمَرَ الشّيء يَعْمُرُهُ، مَرَرْتُ بِزَيْدٍ عَامِرٍ، يعني: عَامِرٌ لنفسه، أو عامرٍ لبيته ونحو
ذلك، فدفعا لهذا التّوهّم حينئذٍ عدِلَ إلى (فُعْلٌ) وهذا فيه نظر.

فإن ورد (فُعْلٌ) مصروفاً وهو عَلِمَ علمنا أنّه ليس بمعدول، إذا جاء لفظ على وزن
(فُعْلٌ) وهو مصروف علمنا أنّه ليس بمعدول مثل (أَدَدٌ) وهو عند سيبويه من الودّ ..
من المؤدّة، فهمزته عن واو، وعند غيره من الإدّ، وهو العظيم فهمزته أصليّة.

إذاً: (أُدْ) هذا مصروف لكونه على وزن (فَعَلَ) وُسْمِعَ صرفه، حينئذٍ لا يُمكن أن نُركَّب معه العدل، فنقول: هو معدول فمنعه من الصَّرف، إذاً: الضابط حينئذٍ يكون: ما كان على وزن (فَعَلَ) فمنعته العرب من الصَّرف رَكَّبنا معه عِلَّةً أخرى، وما لم يُسمَع منه من الصَّرف أبقيه على أصله، وحكمنا عليه بكونه غير معدول.

وإن وجد في (فَعَلَ) مانع مع العلميَّة لم يُجْعَل معدولاً، يعني: إن وجد عِلَّةً أخرى يُمكن تركيبها مع العلميَّة رجعنا إليها، ولا نحكم عليه بالعدل .. بأنَّه معدول عن غيره، لأنَّها عِلَّةٌ عليلة كما ذكرنا، نحو: طَوَى، فإنَّ منعه للتَّأنيث والعلميَّة، ليس لكونه معدول عن: طاوي، لا، ولو كان مُحتملاً لأنَّه اسم مؤنَّث .. اسم مكان، حينئذٍ نقول: وجد فيه التَّأنيث، ووجد فيه العلميَّة، فالأولى أن نجعل التَّأنيث هو العِلَّة التي رَكَّبَت مع العلميَّة فمنعته من الصَّرف.

ونحو: تُتَلَّ، اسمٌ أعجمي فالمانع له العُجْمَة والعلميَّة عند من يرى منع التَّلاثي للعُجْمَة، إذاً لا وجه لتكُلُّف تقدير العدل مع إمكان غيره، ويلتحق بهذا النوع ما جُعِلَ علماً من المعدول إلى (فَعَلَ) في التَّداء، سبق: غُدَّرَ، وَفُسِّقَ، وَلُكِّعَ، أَنَّهُ سَبَّ بِمَاذَا؟ (خَبَاثِ) هذا للمؤنَّث و (فُسِّقَ) للمذكَّر، لو جُعِلَ علماً، هذا واضح أنه معدول. ويلتحق بهذا النوع ما جُعِلَ علماً من المعدول إلى (فَعَلَ) في التَّداء ك: غُدَّرَ وَفُسِّقَ، فحكمه حكم (عُمَرُ).

قال المصنِّف ابن مالك: " وهذا أَحَقُّ من (عُمَرُ) بمنع الصَّرف، لأنَّ عَدْلَهُ مُحَقَّقٌ وَعَدْلُ (عمر) مُقَدَّرٌ " يعني: ما كان على وزن (فَعَلَ) من سَبِّ المذكَّر هذا معدول، وعدله مُحَقَّقٌ، يعني: موجود .. مذكور .. ملفوظٌ به ولا إشكال فيه، وأمَّا في نحو: عُمَرُ، وهذا مُقَدَّرٌ، فأيهما أولى بالمنع؟ ما كان على وزن (فَعَلَ) وهو مثل: فُسِّقَ، وَلُكِّعَ، وَخُبْتُ، وهو مذهب سيبويه، ومذهب الأخفش صرفه.

إذاً: هذان نوعان، وعدَّ بعضهم الثالث: هو ما كان على وزن: فُسِّقَ وَغُدَّرَ، ونحو ذلك. هذه ثلاثة أنواع من العدل تُمنع مع العلميَّة. وَالْعَلَمُ امْنَعُ صَرْفَهُ إِنْ عُدِلَا ... كَفَعَلَ التَّوَكُّيدِ.

هذا نوعٌ (أَوْ كُتْعَلَا) المراد بـ (تُعَلَا) هنا قلنا: اسم رجل، أو علم جنس للتَّعَلُّب، والألف هنا للإطلاق.

وَالْعَدْلُ وَالتَّعْرِيفُ مَانِعَا سَحَرٌ ..

هذا النوع الثالث من المعدول، وهو لفظ (سَحَر) إذا أُريد به يومٌ بعينه، إذا أُريد به يومٌ بعينه حينئذٍ صار عَلَمًا، لأنه يُطلق اللفظ ويعيَّن مسمَّاه، وهو زمنٌ خاص، إذا: يُستعمل (سَحَر) عَلَمًا، وذلك فيما إذا أُطلق وأريد به زمنٌ معيَّن، وقد يُستعمل مُبهمًا، يعني: لم يُرد به زمنٌ مُعيَّن، متى يُمنع من الصَّرف؟ قال:
إذا به التَّعْيِينُ قَصْدًا يُعْتَبَرُ ..

بمعنى: أنه إذا صار عَلَمًا، وذلك إنَّما يكون إذا أُريد به من يوم بعينه، يعني: سَحَر يوم بعينه: جِئْتُكَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ سَحَرًا، عَيْنُهُ أَمَّا (سَحَر) هكذا دون أن تضيفه ليومٍ حينئذٍ لا تعيَّن: جِئْتُكَ سَحَرًا، بالصَّرف، أيُّ سَحَر هذا؟ أيُّ سَحَر: سبت .. أحد .. اثنين .. ثلوث .. صَفَر .. شُعْبَان إلى آخره، فليس معيَّنًا، فتقول: جِئْتُكَ سَحَرًا، بالنَّصب على أنه مفعولٌ به، أَمَّا إذا أُريد به زمنٌ معيَّن حينئذٍ صار عَلَمًا، وإذا كان كذلك فيُمنع من الصَّرف للعلميَّة وهذا شأنه واضح، والعدل وهنا يختلف في العدل، لكن المشهور أنه مثل (أَحَزَ) يعني: معدولٌ عن: السَّحَر .. عن: (أَل) السَّحَر ومثله: الأمس، كما سيأتي. حينئذٍ هو معدولٌ عن السَّحَر ما فيه (أَل) ففيل: سَحَر، جِئْتُكَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ سَحَرًا، تمنعه من الصَّرف للعلميَّة، وهو قد أُريد به زمنٌ معيَّن، وللعدل .. لكونه معدولاً عن (السَّحَر)، لماذا؟ لأنَّ (سَحَر) في لفظه نكرة، وشأن العرب إذا أرادت أن تُعرِّف حينئذٍ إمَّا (أَل) وإمَّا إضافة، فَعُدِلَ به عن التعريف عن (أَل) والإضافة، وهذا قيل: أنه معدولٌ عن الأصل، فالأصل أن يُقال: السَّحَر، أو: سَحَرُهُ، يعني: سَحَر يَوْمَ الْجُمُعَةِ مثلاً، فحينئذٍ نقول: معدولٌ عن الإضافة، أو معدولٌ عن (أَل).

(وَالْعُدْلُ وَالتَّعْرِيفُ) لم يقل العلميَّة، قد يُقال: بأنَّه أراد به شبه العلميَّة للقاعدة السابقة: أن ما عُرِّف ولم تكن الأداة لفظية، قلنا: شبه العلميَّة ولا نُعَبِّرُ بالعلميَّة، ولذلك عدَلُ هنا عن اللفظ.

(وَالْعُدْلُ) هذا مبتدأ (وَالْتَّعْرِيفُ) هذا معطوفٌ عليه (مَانِعًا سَحَرًا) (مَانِعًا) خبرٌ والألف هنا للتَّشْبِيهِ: مانعان سَحَرًا، خبر مُضاف و (سَحَرًا) مضافٌ إليه، (إذا به) الباء هنا بمعنى: فيه، مُتعلِّقَةٌ بـ (يُعْتَبَرُ) إذا يُعْتَبَرُ به، يعني: فيه، و (قَصْدًا) أي: مقصودًا، حالٌ مُؤَكِّدَةٌ من نائب الفاعل و (التَّعْيِينُ) هذا نائب فاعل لفعلٍ محذوفٍ وجوبًا، إذا التَّعْيِينُ به قَصْدًا يُعْتَبَرُ .. إذا يُعْتَبَرُ به التَّعْيِينُ، (قَصْدًا) بمعنى: مقصودًا، قلنا: حال من فاعل (يُعْتَبَرُ). إذا: متى يكون كذلك؟ إذا يُعْتَبَرُ به التَّعْيِينُ قَصْدًا، يعني: إذا كان المراد به زمانًا مُعيَّنًا قَصْدًا، يعني: مقصودًا، وفي كلامه إدخال (إذا) على المضارع وهو جائزٌ وإن كان قليلًا

(إِذَا يُعْتَبَرُ) هذا قليل، والكثير أن تدخل (إِذَا) على الفعل الماضي، كما سبق بيانه.
هنا قال الشارح: " (سَحَر) إذا أريد من يوم بعينه نحو: جِئْتُكَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ سَحَر، ف:
(سَحَر) ممنوعٌ من الصَّرْف للعدل وشبهه العلميَّة " سَحَر يَوْمَ بعينه، والأصل: أن يُعَرَّفَ بـ
(أَل) أو بالإضافة، وهذا سند العرب: أنَّ التَّكْرَةَ لا ينتقل عن تنكيره إلا بـ (أَل) أو
بالإضافة، وهنا قيل: (سَحَر) وهو معرفة لم تدخل عليه (أَل) ولم يُضَف، إذاً: هو
معدولٌ عن الأصل، والقاعدة العامة في لسان العرب.

فإن تَجَرَّدَ منهما مع قصد التَّعيين فهو حينئذٍ ظرفٌ لا يتصرَّف ولا ينصرف، المراد بظرف
لا يتصرَّف؟ يعني: لا يقع مبتدأ، ولا فاعل، ولا اسم (إنَّ) ولا خبر، ولا نائب فاعل إلى
آخره، هذا ظرفٌ لا يتصرَّف، ولا ينصرف، يعني: لا يُنَوَّن، فالمانع له حينئذٍ العدل
والتَّعريف، أما العدل فعن اللفظ بـ (أَل) الأصل فيه (السَّحَر) فإنَّه كان الأصل أن
يُعرَّفَ بها، وأمَّا التَّعريف فبقيل بالعلميَّة، لأنَّه جُعِلَ علماً لهذا الوقت، وقيل: بِشِبْهِ
العلميَّة، لأنَّه تعرَّفَ بغير أداة ظاهرة .. غير أداة ملفوظٍ بها، وهذا شأن العلم:
اسْمٌ يُعَيِّنُ الْمُسَمَّى مُطْلَقًا ..

يعني: بغير قرينة لفظية ولا حسيَّة، وأمَّا هي قرينة معنوية من جهة عدم ما يُقَيِّده.
إذاً: (سَحَر) إذا أريد به من يوم بعينه، نقول: هذا ممنوعٌ من الصَّرْف.
قال هناك في (هَمْعُ الْهَوَامِعِ) " (سَحَر) ملازم للظرفيَّة، وهو المعَيَّن، أي: المراد به وقتٌ
بعينه، فإنَّه يُلازم الظرفيَّة، فلا يَتَصَرَّف ولا ينصرف أيضاً للعدل والعلميَّة، أمَّا العدل
فعن مصاحبة الألف واللام " هذا المشهور عند النُّحاة: أنَّ العدل فعن مصاحبة الألف
واللام. إذ كان قياسه وهو نكرة أن يُعرَّفَ بالطَّرِيق التي عُرفَ بها التَّكرات وهو (أَل)
هذا هو الأصل فيه، فعدلوه عن ذلك إلى أن عَرَفُوهُ بغير تلك الطَّرِيق وهو العلميَّة، فإنَّه
جُعِلَ علماً لهذا الوقت، وقيل: إنَّه امتنع للعدل والتَّعريف المُشْبِه لتعريف العلميَّة من
حيث كونه تعريفاً بغير أداة تعريف، بل تعريفه بِالْغَلْبَةِ على ذلك الوقت المعَيَّن، كأنَّه
غَلَبَ لكن هذا ليس بظاهر، يعني: كأنَّه علَم، لكنَّه علَمَ بِالْغَلْبَةِ على ذلك الوقت
المُعَيَّن.

وليس تعريفه بالعلميَّة لأنَّه في معنى: السَّحَر، وتعريف العلميَّة ليس في مرتبة تعريف (أَل)
هذا فيه نظر، والصَّواب هو الأوَّل، وقيل: إنَّه مُنْصَرَفٌ مُطْلَقاً ليس ممنوعاً من الصَّرْف،
وأمَّا لم يُنَوَّن لنيَّة (أَل) والأصل: (السَّحَر) وعليه السُّهيلي. إذاً: هو مثل أُمْسٍ، وAmَّا لم
يُنَوَّن لنيَّة (أَل) والأصل: (السَّحَر) وعليه السُّهيلي.

إذاً: هو مصروف، وعُورِض بكونه غير مُنَوَّن، كيف مصروف وغير مُنَوَّن؟ قال: لنيَّة (أل) وهذا فيه ضعف، وقيل: لنيَّة الإضافة، إذ التَّقدير: سَحَرُ ذلك اليوم، فحذف المضاف (ذلك) ونُوي معناه فبقي كما هو، وقيل: أنَّه مبني على الفتح لتضمُّنه معنى حرف التعريف (أل) ك: أمس، (أَمْسٍ) ضَمَّن معنى (أل) التَّعريفية فُبني، ونصره أبو حيَّان وقال: " الفرق بين: سَحَرُ وَأَمْسٍ، عندي يَعْسُرُ ".
الفرق بين (سَحَر) وهو معدولٌ عن (السَّحَر)، و (أَمْسٍ) وهو معدولٌ عن (الأمس) فنقول في الثَّاني: إنَّه معدولٌ عن (الأمس) وَضَمَّن معنى حرفِ فبني، والأوَّل مثله ولم نقل: أنَّه بُني، حينئذٍ محل إشكال.
إذاً:

وَالْعَدْلُ وَالتَّعْرِيفُ مَانِعَا سَحَرٌ ... إِذَا بِهِ التَّعْيِينُ قَصْدًا يُعْتَبَرُ

ومثل: سَحَرُ أَمْسٍ، مُراداً به: اليوم الَّذي يليه يومك، ولذلك قال بعضهم: هذه الكلمة الوحيدة التي إذا عُرِفَتْ نُكِرَتْ، وإذا نُكِرَتْ عُرِفَتْ، إذا قيل: جِئْتُ بالأمس، فمراده ليس اليوم الذي قبل يومك -أمس- .. قبل أسبوع .. قبل شهر .. قبل عام، وإذا أردت به اليوم الذي قبل يومك مثلاً: اليوم نحن الأحد أردت به السَّبْت تقول: (جئتكَ أمس) تُنَكِّره فصار معرفة، وهذا تستعمله توريةً (مَرَرْتُ بِكَ بالأمس) هو يظن أنَّه أمس وأنت تريد به قبل أسبوع أو قبل شهرٍ مثلاً، الَّذي عنده لسان العرب التورية تكون عنده سهلة.

ولذلك بعض الفقهاء يكره التورية لأنَّه لا يحسنها بل بعضهم يُحرِّمُها، وهذا بالفعل موجود من اعتادها ولم يكن ذا ذهنٍ ثاقبٍ وعنده مثل هذه الكلمات والأدوات يقع في الكذب وقد يصير الكذب في لسانه من حيث لا يشعر، لأنَّه كل كلمة يوردها هو يظن أنَّها تورية وهي كذب صريح أحياناً وهو يظن أنَّها تورية، لكن لو عرف مثل هذه الأشياء (أمس والأمس) ومثلها (نسيت)، (نسيت) يأتي في اللغة بمعنى التَّرك فإذا نوى (نسيت الشيء) مررت؟ لا، نسيتك يعني: تركتك، تنوي أنَّه بمعنى التَّرك وهذا طيب، الإنسان قد يحتاج مثل هذه العبارات، ((نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ)) [التوبة: 67] النسيان هنا بمعنى التَّرك، حينئذٍ يرد النسيان في لسان العرب لهذا المعنى، فإذا أردت أن تورِّي تقول (نسيتك يعني: تَرَكْتُكَ) ولا تنوي النسيان الَّذي هو خلاف الحفظ.

ومثل (سَحَر .. أَمْسٍ) مراداً به اليوم الَّذي يليه يومك ولم يُضَف ولم يَعْرِفْ بـ (أل) يعني: لم يُقَرَّن بـ (أل) ولم يقع ظرفاً وله خمسة شروط:

بِحَمْسِ شُرُوطٍ فَايْنِ أَمْسٍ بِكَسْرَةٍ ... إِذَا مَا خَلَى مِنْ أَلٍ وَلَمْ يَكْ صُغَرًا
وَتَالِثُهَا التَّعْيِينُ فَاعْلَمْهُ يَا فَتَى ... وَلَيْسَ مُضَافًا ثُمَّ جَمْعًا مُكْسَرًا

بهذه الخمسة الشروط حينئذ يكون مبنياً لأنه معدول عن الأمس، لكن فيه لغة أنه يمنع من الصَّرف.

ولم يُضَفْ ولم يُقَرَّن بـ (أَل) ولم يقع ظرفاً فإن بعض بني تميم تمنع صرفه مطلقاً، يكون معرباً ثم من أيِّ التَّوعِيين يكون ممنوعاً من الصَّرف مطلقاً رفعاً ونصباً وجراً، لأنه معدول عن الأمس كقول الشاعر:

لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَباً مَدُّ أَمْسَا ..

(مُدُّ) حرف جر (أَمْسَا) هنا جرّه بالفتحة فدل على أنه ممنوع من الصَّرف عنده، والعلَّة العدل والعلميَّة، العدل لأنه معدول عن (الأمس) مثل (السَّحَر) ما قيل هناك يقال هنا، والعلميَّة لأنه أريد به زمنٌ معيَّن اليوم الَّذي قبل يومك، وجمهورهم يخصُّ ذلك بحالة الرفع يعني: يكون ممنوعاً من الصَّرف في الرفع فقط (جَاءَ أَمْسُ) فقط في الرفع .. يمنع من التَّنوين، وما عداه يكون مبنياً:

اعْتَصِمَ بِالرَّجَاءِ إِنْ عَنَّ بَاسٌ ... وَتَنَاسَ الَّذِي تَضَمَّنَ أَمْسُ

أَمْسُ هنا لم يُنَوَّنْ.

وأما الحجازيُّون فَيَبْنُونَهُ على الكسر مطلقاً وهذا لا إشكال فيه، اختلاف اللغات هنا اختلاف تنوع ليس اختلاف تضاد يعني: ليس في اللغة الواحدة أنه مبني ومعرب وإمَّا الحجازيُّون يبنونه وبنو تميم يعربونه ويختلفون في إعرابه، وهذا لا إشكال في تنوع اللغات. والحجازيُّون يبنونه على الكسر مطلقاً على تقديره مُضَمَّنًا معنى اللام فإن ضُمِّنَ معنى اللام حينئذٍ بني لأنه تَضَمَّنَ معنى حرف والاسم إذا ضُمِّنَ معنى الحرف بُني لشبهه بالحرف كقوله:

وَمَضَى بِفَصْلِ قَضَائِهِ أَمْسٍ ..

(مَضَى) فعل ماضي و (أَمْسٍ) فاعله كسره هنا (أَمْسٍ) القوافي بالجر أَمْسٍ وهو فاعل، ما القول فيه؟ نقول: مبني في محل رفع، إذا: الحجازيُّون يبنونه على الكسر مطلقاً رفعاً ونصباً وخفضاً:

مَضَى بِفَصْلِ قَضَائِهِ أَمْسٍ ..

(أَمَسَ) فاعلٌ مبنيٌّ على الكسر في محل رفع.
فإن أردت بأَمَسَ يوماً من الأيام الماضية مُبْهِماً غير معيَّن أو عَرَفْتَهُ بالإضافة (أَمَسِكَ)
أو بالأداة (الأَمَسَ) فهو مُعَرَّبٌ إجماعاً ولذلك قلنا الشروط خمسة، وإن اسْتُعْمِلَتْ
يعني: اللفظة المجردة والمرادُ به مُعَيَّنٌ ظرفاً فهو مَبْنِيٌّ إجماعاً يعني: إذا استعمل (أَمَسَ)
مراداً به الظرف فقط فهو مبنيٌّ إجماعاً للعلَّة التي ذكرناها في بناء الحجازيين له وهو
تَضَمُّنُهُ معنى اللام.

إذاً:

وَالْعَلَمَ اَمْنَعُ صَرْفُهُ اِنْ عَدِلَا ... كَفَعَلَ التَّوَكُّيدِ اَوْ كَثَعَلَا
وَالْعَدْلُ وَالتَّعْرِيفُ مَانِعَا سَحَرُ ... اِذَا بِهِ التَّعْيِينُ قَصْدًا يُعْتَبَرُ

إذا يُعْتَبَرُ بِهِ التَّعْيِينُ قَصْدًا .. إذا قُصِدَ به أن يكون معيَّناً احترازاً من المُبْهِمِ فَإِنَّهُ يكون
مصرّوفاً لا ممنوعاً من الصَّرف، إذا العدل والعلميَّة يكون في باب (فُعَلَ التَّوَكُّيدِ) ويكون
في باب (فُعَلَ علماً لمذكَّر) ويكون في باب (سَحَر) وزدنا عليه باباً رابعاً وهو (فُعَلَ) في
باب (فُسِقَ ونحوه) وقيل (أَمَسَ) وإن شئت جعلت بدل (أَمَسَ) وجعلت (أَمَسَ)
الدَّاخِلَةَ مع (سَحَر) تجعل معه قوله:
وَابْنِ عَلَى الْكُسْرِ فَعَالٍ عَلَمًا ..

حينئذٍ المعدول مع العلميَّة خمسة أبواب:

فُعَلَ التَّوَكُّيدِ، وَفُعَلَ عَلَمًا لِمُذَكَّرٍ، وَسَحَرٌ، ومثله: أَمَسَ، وَفُعَلَ في بَابِ سَبِّ الذِّكْرِ هناك
كَغُدَرٌ وَلُكِعَ وَفُسِقَ، وما كَانَ على وَزْنِ فَعَالٍ وهو علمٌ للمؤنَّث.
قال ابن عقيل هنا في (سَحَر) " سحر إذا أُريد من يوم بعينه: جئتكَ يوم الجمعة سَحَرٌ،
ف: (سَحَرٌ) ممنوع من الصَّرف للعدل وشبه العلميَّة وذلك أنه معدول عن السَّحَرِ لَأَنَّهُ
معرفة والأصل في التَّعْرِيفِ: أن يكون بـ (أَل) أو بالإضافة فَعُدِلَ به عن ذلك وصار
تعريفه مُشَبِّهاً لتعريف العلميَّة من جهة أَنَّهُ لم يُلْفِظْ معه بمعرِّفٍ، فلو نُكِّرَ (سَحَر) وجب
التَّصَرُّفُ والانصراف لقوله تعالى ((تَجَيَّنَاهُمْ بِسَحَرٍ)) [القمر:34] " (الباء): حرف جر
و (سَحَر): اسم مجرور، والجار والمجرور متعلِّق بقوله (تَجَيَّنَاهُمْ) (بِسَحَرٍ) يعني في سَحَرٍ،
الباء هنا ظرفية.

وقيل معرب وإمّا حذف تنوين لنيَّة الإضافة وقيل لنيَّة (أَل) والأوَّل قول الجمهور،
والمبهم كالأية التي ذكرناها، والمعَيَّن المستعمل غير ظرفٍ فَإِنَّهُ يجب تعريفه بـ (أَل)

والإضافة: طَاب السَّحَر، هذا مُعَيَّن مُستعمل غير ظرف فيتعيَّن دخول (أل) عليه، أو
الإضافة: طَاب السَّحَر .. سَحَرٌ لَيْلَتِنَا، مضاف: جِئْتُكَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ سَحَرُهُ، يعني: سَحَرُ
يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فالضَّمير هنا مضاف إليه أو: جِئْتُكَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ السَّحَر، هذا صار واجب
التعريف بـ (أل).

وَابْنِ عَلَى الْكَسْرِ فَعَالٍ عَلَمًا ... مُؤَنَّثًا وَهُوَ نَظِيرُ جُشَمًا
عِنْدَ تَمِيمٍ وَاصْرِفْ مَا نُكِّرًا ... مِنْ كُلِّ مَا التَّعْرِيفُ فِيهِ أَثَرًا

(وَابْنِ) هذا دخولٌ في البناء، نحن في المعرب أو في المبني؟ نحن في المعرب وما الذي
ذهب بنا إلى المبني؟ قال: (وَابْنِ) هو قال (وَاصْرِفْ) هذا لا إشكال فيه أمَّا (وَابْنِ) هو
يريد أن يبيِّن لنا العلل التي إن وجدت في الاسم منع من الصَّرف.
وَابْنِ عَلَى الْكَسْرِ فَعَالٍ عَلَمًا ... مُؤَنَّثًا.

هذا تَبَرُّع من الناظم، لأنَّه ليس هذا مبحثنا، وإمَّا ذكره إمَّا توطئةً، وإمَّا من باب تميم
المسألة، إمَّا توطئة لأنَّه قال: (وَهُوَ نَظِيرُ جُشَمًا عِنْدَ تَمِيمٍ) والشَّاهد: (عِنْدَ تَمِيمٍ) هذا
الذي نريده، وَهُوَ أَي (فَعَالٍ) (نَظِيرُ جُشَمًا) يعني نظير عمر (عِنْدَ تَمِيمٍ) فيكون ممنوعاً
من الصَّرف للعدل والعلميَّة، وأمَّا (وَابْنِ) هذا من باب التبرع أو التَّوْطِئَة أو تميمًا
للقسمة، إذًا ليس هذا المراد هنا.
وَابْنِ عَلَى الْكَسْرِ فَعَالٍ عَلَمًا ... مُؤَنَّثًا.

يعني ما كان على وزن (فَعَالٍ عَلَمًا) لِمُؤَنَّثٍ فَإِنَّه مبني، هذا عند الحجازيين مبنيٌّ مطلقاً
سواء كان محتوماً براء أو لا (رَقَاشٍ .. سَفَارٍ) بينهما فرق أو لا؟ عند الحجازيين مطلقاً
مبنيٌّ على الكسر لأنَّه على وزن (فَعَالٍ).
وَابْنِ عَلَى الْكَسْرِ فَعَالٍ عَلَمًا ... مُؤَنَّثًا.

أي مطلقاً في لغة الحجازيين أي سواء خُتِمَ براءٍ أو لا هذا عند الحجازيين، وإلا من حيث
الجملة ففيه ثلاثة مذاهب (فَعَالٍ):
قيل: البناء على الكسر مطلقاً وهو مذهب الحجازيين.

المذهب الثاني: إعرابه إعراب ما لا ينصرف مطلقاً يعني: سواء كان محتوماً براء أو لا.
الثَّالث: التفصيل بين ما كان محتوماً براء فكالْحِجَازِيِّين وما ليس فكالثَّانِي، يعني ما ليس
محتوماً براء فهو ممنوعٌ من الصَّرف وما كان محتوماً براء فحكمه حكم الحجازيين، إذًا:

ثلاث مذاهب.

وَابْنِ عَلِيٍّ الْكَسْرِ فَعَالٍ عَلَمًا ..

حال كونه علماً .. هذا حالٌ من (فَعَالٍ) (وَابْنِ) فعل أمر مبني على حذف حرف العلة والفاعل أنت (عَلَى الْكَسْرِ) مُتَعَلِّقٌ بِهِ (فَعَالٍ) مفعول به (عَلَمًا) حالٌ منه (مُؤَنَّثًا) حالٌ بعد حال، (وَابْنِ عَلِيٍّ الْكَسْرِ) قيل علّة البناء شَبَّهه بـ: (نَزَالٍ) أشبه (نَزَالٍ) و (نَزَالٍ) اسم فعل أمر وهو مبني، وَزَنًا وَتَعْرِيفًا وَتَأْنِيثًا وَعَدْلًا (فَعَالٍ) أشبه (نَزَالٍ) في ماذا؟ وَزَنًا وَتَعْرِيفًا وَتَأْنِيثًا وَعَدْلًا، هذا قول وهو المشهور.

وقيل لِتَضْمُنِهِ معنى (هاء) التأنيث لأنه معدولٌ عن: فَاعِلَةٌ .. حَذَامٌ .. حَازِمَةٌ .. رَقَاشٍ .. رَاقِشَةٍ، إذا: فيه معنى التاء، لِتَضْمُنِهِ معنى (هاء) التأنيث، وقيل لتوالي العلل وليس بعد منع الصّرف إلا البناء، قاله المبرد، والأول هو المشهور، أنه أشبه (نَزَالٍ) فيما ذكرناه (وَزَنًا وَتَعْرِيفًا وَتَأْنِيثًا وَعَدْلًا).
وَابْنِ عَلِيٍّ الْكَسْرِ فَعَالٍ عَلَمًا ... مُؤَنَّثًا.

لأنَّ (فَعَالٍ) علم لمؤنث، هذا عند الحجازيين، (وَهُوَ نَظِيرُ جُشَمَا عِنْدَ تَمِيمٍ) (وَهُوَ) أي (فَعَالٍ) علماً لمؤنث نظير وشبيهه (جُشَمَا) اسم رجل وهو ما كان معدولاً على وزن (فُعَلٍ) كـ (عمر) وسبق أن (عمر) ممنوعٌ من الصّرف للعلميّة والعدل، إذاً (فَعَالٍ) كـ (حَذَامٍ) هذا ممنوعٌ من الصّرف عند بني تميم .. عند أكثرهم ليس عندهم كلهم، فهو ممنوعٌ من الصّرف للعلميّة وهذا واضح، والعدل، عدلٌ عن ماذا؟ كما أن (عمر) عدلٌ عن (فاعل) هذا عدلٌ عن (فَاعِلَةٍ) فيقولون (جَاءَنِي حَذَامٌ وَرَأَيْتُ حَذَامَ وَمَرَرْتُ بِحَذَامٍ) (جَاءَنِي حَذَامٌ) بِالرَّفْعِ ليس هو كَالشَّأْنِ في لغة الحجازيين.
(إِذَا قَالَتْ حَذَامٌ فَصَدَّقُوهَا ... فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامٌ)

(حَذَامٍ) في الموضعين ما إعرابه؟ فاعل والفاعل مرفوع وهنا لم يُرْفَعْ، إذاً مبنيٌّ على الكسر تشبيهاً له بـ (نَزَالٍ) يعني: أشبه (نَزَالٍ) فبني ولم يُبْنِ على الحركة؟ لِيُعْلَمَ أَنَّ له أصلاً في الإعراب، ولم كانت الحركة كسرة (حَذَامٍ)؟ وَالْأَصْلُ فِي الْمَبْنِيِّ أَنَّ يُسَكَّنَا .. الميم تكون ساكنة، ولكن التقى السَّاكِنَانِ الألف والميم فَحَرَّكَ عَلَى أَصْلِهِ لِلتَّخَلُّصِ مِنَ التَّقَاءِ السَّاكِنَيْنِ فكان كسرة.

إذا قالت (حَذَام) فعل وفاعل، (حَذَام) هذا فاعل مرفوع أين الرَّفْع؟ نقول: محلي، لأنَّ الفاعل قد يكون مرفوعاً لفظاً ظاهراً، وقد يكون تَقْدِيرًا، وقد يكون مَحَلِّيًّا كما هو في المَبْنِيَّات، وأمَّا عند بني تميم فإنَّه يكون معرباً، فإذا كان معرباً قد وُجِدَتْ فيه عِلَّتَان تمنعه من الصَّرْف فيقول: جاءني حَذَام، بالرَّفْع على أنَّه فاعل مرفوع ورفعه ضَمَّة ظاهرة على آخره، ورَأَيْتُ حَذَامَ، مفعولٌ به منصوب ونصبه فتحة ظاهرة على آخره، وَمَرَرْتُ بِحَذَامَ (الباء) حرف جر و (حَذَام) اسم مجرور بالباء وجَرُّه فتحة نيابةً عن الكسرة لِمَنْعِهِ من الصَّرْف للعدل والعلميَّة، هذا هو المشهور عند أكثر بني تميم، وبعض بني تميم يُفَرِّقُونَ بين ما كان آخره راء وما ليس كذلك، فما كان مختوماً براء ك: سَفَارٍ، وَحَضَارٍ، وَوَبَارٍ، فَحُكِّمَهُ عِنْدَهُمْ حُكْمَ الحجازيين: مبنيٌّ على الكسر.

فقوله:

وَابْنِ عَلَى الْكُسْرِ فَعَالٍ عِلْمًا ... مُؤَنَّثًا.

لم يقل: مُطْلَقًا لِيَعْمَ المذهبين، مذهب من يُفَصِّلُ بين (فَعَالٍ) ما كان مختوماً براء وما ليس كذلك، وبين من يُعَمِّمُ كالحجازيين، فالحجازيين يُعَمِّمُونَ لا يُفَرِّقُونَ: رَقَّاش .. حَذَام، هذا غير مختوم براء، وَوَبَارٍ وَسَفَارٍ هذا مختوم براء، الحجازيون مطلقاً في التَّوَعِين مبنيٌّ للعلَّة السابقة.

بعض بني تميم وهم الأقل يُفَرِّقُونَ بين التَّوَعِين ما كان مختوماً براء: سَفَارٍ، وَوَبَارٍ، وَحَضَارٍ، مبنيٌّ كالحجازيين وما ليس كذلك فهو معرب عندهم، وبعضهم وهو ما حكم عليه النَّاطِمُ هنا بقوله: (وَهُوَ) أي: فَعَالٍ عِلْمًا مُؤَنَّثًا نَظِيرُ شَبِيهِه جُشَمَا الْأَلْف لِلإِطْلَاق وَعُمَرُ وَزُقَرُ عند بني تميم .. (عِنْدَ تَمِيمٍ) (عِنْدَ) هذا مُتَعَلِّقٌ بـ: (نَظِيرُ) عند نظير .. نظير عند، (وَهُوَ نَظِيرُ جُشَمَا عِنْدَ تَمِيمٍ) (عمر) هذا علم جامد فلا يَتَعَلَّقُ به الجار والمجرور البتَّة ولا الظرف.

إذا: (وَهُوَ) أي: فَعَالٍ عِلْمًا مُؤَنَّثًا نَظِيرُ -شَبِيهِه- جُشَمَا الْأَلْف لِلإِطْلَاق (عِنْدَ تَمِيمٍ) لَمَّا قَبِدَ الثَّانِي قد يقال بأنَّه أراد الحجازيين في الأوَّل، لأنَّه إذا حُكِّيت اللغتان .. إذا قيل الحجازيون يقابلهم التَّمِيمِيُّونَ والعكس بالعكس، وهنا قال: (عِنْدَ تَمِيمٍ) مفهومه أنَّ الأوَّل ليس عند تميم، وإنَّما أطلق (عِنْدَ تَمِيمٍ) مع أنَّ بعضهم لا يوافق على هذا إنَّما يبنينا ويفصل لأنَّهم قَلَّةٌ ولذلك قال ابن هشام في القَطْرِ "وافترقت بنو تميم فرقتين" فأكثرهم يعربه إعراب ما لا ينصرف وبعضهم يُفَرِّقُ بين التَّوَعِين.

إذا: أطلق (بني تميم) مع أنَّ بعضهم لا يُجْرِيهِ مُجْرَى الممنوع من الصَّرْف وإنَّما يبنيه أو يفصل عبْرَةَ بالأكثر.

إذاً:

وَهُوَ نَظِيرُ جُشَمَا عِنْدَ تَمِيمٍ ..

أي: ممنوعٌ من الصَّرْفِ للعلميَّة والعَدَلِ عن (فاعِلَة) وهذا رأي سيبويه أنَّ (حَدَام) ممنوعٌ من الصَّرْفِ لعلَّتَيْن: علميَّة ولا إشكال، أمَّا كونه معدولاً عن (فاعلة) هذا محل نظر، ولذلك: إِذَا قَالَتْ حَدَامٌ فَصَدَّقُوهَا يُحْكِي عن الشيخ ابن عثيمين رحمه الله أنَّه قال: فأوقفوها يعني: اسألوها، هنا (فاعلة) كونها معدولاً عن فاعلة مع كونه مؤنثاً ونقول: فَعَالٍ عِلْمًا لَمْؤَنَّثٍ نترك التأنيث هذا الَّذِي نُنصُّ عليه ثم نعدل إلى عِلَّةٍ مُتَكَلِّفَةٍ هذا محل نظر.

ولذلك مذهب المبرِّد قال: " للعلميَّة والتأنيث المعنوي ك (زَيْنَبٍ) وهو أقوى " بل هو الرَّاجِح، أنَّ حَدَامٍ ونحوه إِنَّمَا مُنْعٌ من الصَّرْفِ في لغة بني تميم لكونه علماً مؤنثاً فاجتمعت فيه العِلَّتَانِ ولا نقول أنَّه معدول، لأنَّ العَدَلِ كما ذكرنا عِلَّةٌ عليَّة. وهذا فيما ليس آخره راء فأما نحو: وَبَارٍ وَظَفَارٍ وَسَفَارٍ، فأكثرهم يبنيه على الكسر كأهل الحجاز لأنَّ لغتهم الإِمَالَة، فإذا كسروا تَوَصَّلُوا إليها ولو منعوه الصَّرْفِ لامتنعت. إذاً هذا قول.

ثم قال:

..... وَاصْرِفْنِ مَا نُكِّرَا ... مِنْ كُلِّ مَا التَّعْرِيفُ فِيهِ أَثَرًا

إذاً: انتهى من شرح العلل.

اجْمَعِ وَرِنْ عَادِلًا أَنْتَ بِمَعْرِفَةٍ ... رَكِبَ وَرِذْ عُجْمَةٍ فَالْوَصْفُ قَدْ كُمَلَا

قد كمل شرحها، والآن قال:

..... وَاصْرِفْنِ مَا نُكِّرَا ... مِنْ كُلِّ مَا التَّعْرِيفُ فِيهِ أَثَرًا

الأنواع السَّبعة المتأخِّرة ابتداءً من المُركَّبِ المزجي وما بعده ذكر سبعة أنواع اشترط فيها التعريف، إذا وجدت العِلَّتَانِ امتنع من الصَّرْفِ: المُركَّبِ المزجي مع العلميَّة فإذا نُكِّرَ قُصِدَ به الشَّيْءُ فانتفى كونه علماً وجدت فيه عِلَّةٌ واحدة، حينئذٍ هل يمنع من الصَّرْفِ؟ الجواب: لا.

(وَاصْرِفْنِ) هذا فعل أمر مُؤَكَّد بنون التَّوكِيدِ الخفيفة.

... واصْصِرْفَنَ مَا نَكَّرَا ... مِنْ كُلِّ مَا التَّعْرِيفُ فِيهِ أَثَرَا

(اصْصِرْفَنَ) اسماً .. اسماً ممنوعاً من الصَّرفِ اشْتُرِطَ فِيهِ التَّعْرِيفُ وكان التَّعْرِيفُ مُؤَثَّرًا مع عِلَّةٍ أُخْرَى ما حُكِمَ إِذَا نَكَّرَا؟ اصْصِرْفَنَ، وهذا خاصٌّ بالأنواع، أمَّا الأنواع الخمسة الأولى قلنا هذا لا يشترط فيها العلميَّة بل تمنع من الصَّرفِ نكرةً ومعرفةً، لأنَّها إذا كانت نكرةً وجِدت معها الوصفية، وإذا نقلناها عن الوصفية مَحْضًا لها للعلمية حينئذٍ ممنوعٌ من الصَّرفِ كذلك، لأنَّنا انتقلنا من عِلَّةٍ إلى عِلَّةٍ أُخْرَى فمَنع من الصَّرفِ، هذه الخمسة الأنواع الأولى، وأمَّا هذه السبعة الأنواع التي اشْتُرِطَ فِيهَا التَّعْرِيفُ فإذا نَكَّرَ حينئذٍ رجعنا إلى الأصل وهو: الصَّرفِ.

... واصْصِرْفَنَ مَا نَكَّرَا ... مِنْ كُلِّ مَا التَّعْرِيفُ فِيهِ أَثَرَا

وذلك الأنواع السبعة المتأخرة وهي: ما امتنع للعلمية والتركيب، أو الألف والتَّوْنُ الزَّائِدَتَيْنِ، أو التَّأْنِيثُ بغير الألف، أو العُجْمَةُ، أو وزن الفعل، أو أَلَفُ الإِلْحَاقِ، أو العدل، كل هذه العلل اشْتُرِطَ فِيهَا التَّعْرِيفُ، فلا تمنع من الصَّرفِ إلا بما ذكرناها.

فتقول: رَبِّ مَعْدِ كَرِبٍ، وَعِمْرَانٍ، وَفَاطِمَةَ، وَزَيْنَبَ، وَإِبْرَاهِيمَ، وَأَحْمَدَ، وَأَرْطَا، وَعُمَرَ، لَقِيْتُهُمْ،
(رَبِّ)

وَكُلُّ مَا رَبٌّ عَلَيْهِ تَدْخُلُ ... فَإِنَّهُ مُنَكَّرٌ يَا رَجُلُ

فأدخل (رَبِّ) على الأمثلة كلها فيكون حينئذٍ مصروفًا، (رَبِّ مَعْدِ يَكْرِبِ) بالخفض (وَعِمْرَانٍ) هذا زيادة (مَعْدِ يَكْرِبِ) هذا مُرَكَّبٌ مَزْجِي سُلِبَتْ مِنْهُ الْعِلْمِيَّةُ صار نكرة: كَرِبٌ رَاجِعِينَ عَظِيمِ الْأَمَلِ ..

قلنا (رَبِّ) لا تدخل إلا على النكرة: رَبِّ مَعْدِ يَكْرِبِ، بالجرِّ مع التَّنْوِينِ (وَعِمْرَانٍ) فِعْلَانِ .. الألف والتَّوْنُ زائدة، حينئذٍ لا تمنع لسلبه العلميَّة (وَفَاطِمَةَ) بالخفض لأنَّه مؤنَّثٌ فقط وليس علمًا، وَزَيْنَبُ وَإِبْرَاهِيمُ، وَأَحْمَدُ، وَأَرْطَا، وَعُمَرُ، لَقِيْتُهُمْ، لذهاب أحد السببين وهو: العلميَّة.

ويُسْتثنَى من ذلك ما كان صفةً قبل العلميَّة ك: أَحْمَرٌ وَسَكْرَانٌ، يعني: لو سُمِّيَ بـ (سَكْرَانٍ) أَوْ أَحْمَرٍ صار علمًا منعناه للعلمية وزيادة الألف والتَّوْنُ، نَكَّرْنَاهُ .. سلبناه العلميَّة رجع

إلى الوصفية.

إذا: يُسْتَنْخَى من هذا النوع ما كان في الأصل: وصفاً ثم سَمِيناً به، يعني هو في الأصل من الأنواع الخمسة، ولذلك سبق أن الأنواع الخمسة (مثنى) وما ذُكِرَ معه لو سمي به بقي على علميته، لو سُلِبَت منه العلمية رجع إلى أصله وهو الوصفية فيكون ممنوعاً من الصَّرف، هنا في هذا التركيب الأنواع السبعة نقول: إذا كان ابتداءً هو علم لا إشكال فيه أنه مع العلة الأخرى إذا سُلِبَت العلمية رجع إلى أصله، وأما إذا كان منقولاً من واحدٍ من الخمسة السابقة حينئذٍ إذا نُكِرَ فلا يُصْرَفُ .. يبقى على منعه من الصَّرف، كـ (سَكْرَانُ وَأَحْمَرُ) فسيبويه يُبْقِيهِ غير منصرفٍ.

وَابْنُ عَلِيٍّ الْكَسْرُ فَعَالٍ عَلَمًا ... مُؤَنَّثًا وَهُوَ نَظِيرُ جُشَمَا
عِنْدَ تَمِيمٍ وَاصْرَفْنِ مَا نُكِّرَا ... مِنْ كُلِّ مَا التَّعْرِيفُ فِيهِ أَثَرَا

(التَّعْرِيفُ) هذا مبتدأ (فيه أَثَرَا) (فيه) جار مجرور متعلِّق بقوله (أَثَرَا) والألف للإطلاق، وقوله (جُشَمَا) الألف للإطلاق كذلك وهو معدولٌ عن (جاشم) والمراد به: (عظيم) فالمنع هو العدل والعلمية.

قال الشارح هنا: "إذا كان عَلَمٌ الْمُؤَنَّثُ على وزن (فَعَالٍ) كـ: حَدَامٍ وَرَقَاشٍ، فللعرب فيه مذهبان. (فَعَالٍ) في لسان العرب قد يكون معدولاً وغير معدول، فأما المعدول إما علم مُؤَنَّث كـ: حَدَامٍ، وهذا تقدّم حكمه وأما اسم فعل أمر نحو: نَزَالٍ، هذا سبق معنا أنه معدول.

إذا: المعدول قد يكون كـ: حَدَامٍ، وقد يكون كـ: نَزَالٍ، وهو اسم فعل أمر، وإما مصدر نحو: حَمَادٍ، معدول عن: مَحْمَدَةٍ أو مَحْمَدَةٍ، بفتح الميم أو كسرهما، وإما صفة جارية مجرى الأعلام نحو: خَلَاقِ الْمَنِيَّةِ، معدولٌ عن (خَالِقَةٍ) والمَنِيَّةُ: الموت، وإما صفة ملازمة للنِّدَاءِ نحو: فَسَاقٍ، فهذه خمسة أنواع كلها مَبْنِيَّةٌ على الكسر معدولةٌ عن مُؤَنَّثٍ، خمسة أنواع كلها مَبْنِيَّةٌ:

الأوّل: معدولٌ عن (حَدَامٍ) عَلَمٌ لِمُؤَنَّثٍ، والثَّانِي (نَزَالٍ) والثَّالِث مصدر (حَمَادٍ) والرَّابِع صفة جارية مجرى الأعلام، والخامس: صفة ملازمة للنِّدَاءِ، فهذه خمسة أنواع كلها مَبْنِيَّةٌ على الكسر معدولةٌ عن مُؤَنَّثٍ، فإن سُمِّيَ ببعضها مُدَكَّرٌ فهو كـ: عَنَاقٍ، يعني: باقٍ على المنع.

وقد يُجْعَلُ كـ: صَبَاحٍ، يعني: مصروفًا، وإن سُمِّيَ به مُؤَنَّثٌ فهو كـ: حَدَامٍ، ولا يجوز البناء

أي فيما سُمِّيَ به مُدَكَّر لا فيما سُمِّيَ به مؤنَّث، وغير المعدول يكون اسماً ك: جَنَاح، ومصدرراً نحو: ذهاب، وصفةً نحو: جواد، وجنساً نحو: سحاب، فلو سُمِّيَ بشيءٍ من هذه المُدَكَّر انصرف قولاً واحداً إلا ما كان مؤنثاً ك: عَنَاق، فيبقى على أصله ممنوعاً من الصَّرْف.

قال هنا: إذا كان علم المؤنَّث على وزن (فَعَال) فيه مذهبان: أحدهما مذهب أهل الحجاز وهو: بناؤه على الكسر فتقول: هذه حَدَام، ورَأَيْتُ حَدَام، وَمَرَرْتُ بِحَدَام، والثاني وهو مذهب بني تميم: إعرابه كإعراب ما لا ينصرف للعلمية، قيل علمية الأشخاص ك: حَدَام، وعلمية الأجناس ك: فَجَارٍ، يعني: يجتمع فيه النوعان علم شخص وعلم جنس، (حَدَام) علم شخص (وَفَجَارٍ) للفجرة كما سبق فهو علم جنس. إعرابه إعراب ما لا ينصرف للعلمية والعدل والأصل: حَادِمَةٌ وَرَاقِشَةٌ، فَعُدِلَ إلى: حَدَام وَرَقَاشٍ، كما عُدِلَ: عُمَرُ وَجُشَمٌ، عن: غَامِرٍ وَجَاشِمٍ، وإلى هذا أشار بقوله (وَهُوَ نَظِيرُ جُشَمًا عِنْدَ تَمِيمٍ).

وأشار بقوله: (وَأَصْرَفْنِ مَا نُكِّرَا) إلى أَنَّ ما كان منعه من الصَّرْف للعلمية وعلةً أخرى إذا زالت عنه العلمية بتنكيره صُرِفَ لزوال إحدى علتين وبقاؤه بعلة واحدة لا يقتضي منع الصَّرْف، وهذا السبب في إيجاد العدل، وذلك نحو: مَعْدٍ يَكْرِبُ، وَعَظْفَانِ، وَفَاطِمَةٌ، وَإِبْرَاهِيمُ، وَأَحْمَدُ، وَعَلْقَى، وَعُمَرُ أَعْلَاماً فهذه ممنوعة من الصَّرْف للعلمية وشيء آخر، فإذا نكَّرتها صرفتها لزوال أحد سببها وهو العلمية فتقول: رَبٌّ مَعْدٍ يَكْرِبُ رَأَيْتُ، وكذا الباقي.

وأما الخمسة المتقدمة وهي: ما امتنع لألف التَّائِيث، أو للوصف والزِّيادتين، أو للوصف ووزن الفعل، أو للوصف والعدل، أو للجمع المشبه مَفَاعِلٍ أو مَفَاعِيلٍ فَإِنَّهَا لا تُصَرَّفُ نَكْرَةً، فلو سُمِّيَ بشيءٍ منها لم ينصرف أيضاً، الحكم عامٌ.

قال ابن عقيل: "وتلخص من كلامه أَنَّ العلمية تَمْنَعُ الصَّرْفَ مع التَّركيب ومع زيادة الألف والتَّوْنِ ومع التَّائِيث ومع العُجْمَةِ ومع وزن الفعل ومع ألف الإلحاق المقصورة ومع العدل" وأحسن من هذا ما ذكره ابن هشامٍ فَإِنَّ من أحسن ما رَكَّبَ هذا الباب ابن هشام في (شَرْحِ قَطْرِ النَّدى) من أراد أَنَّ يضبط باب الممنوع من الصَّرْف فليضبط أولاً شرح ابن هشام في (قَطْرِ النَّدى) قُلَّ أن يوجد من رَبَّتْ وَعَلَّلَ واختصر الكلام مثل ابن هشام هناك.

ولذلك قال: "العلل على ثلاثة أقسام" - في خاتمة الباب - العلل على ثلاثة أقسام:

الأول: ما يُؤثّر وحده، حتى أنّه في (أوضح المسالك) ليس شأنه كـ (قطر الندى) فـ (قطر الندى) أعلى بكثير من (أوضح المسالك)، (أوضح المسالك) غير مُركّب لأنّه جرى على ما جرى عليه النّاطم والإنسان إذا كان تابعاً لغيره في التّأليف والتّصنيف قد يحصل عنده خلل.

الأول: ما يُؤثّر وحده وهو شيئان: الجمع وألفا التّأنيث، هذا القسم الأوّل من العلل ما يُؤثّر وحده يعني: لا يحتاج علميّة ولا وصفيّة وهذا شيئان هما: ألف التّأنيث الممدودة والمقصورة كـ: حُبلى، وَسَلَمَى، وَصَحْرَاء، وَحَمْرَاء، وصيغة منتهى الجموع: ما كان على وزن: مَفَاعِلْ، أو مَفَاعِيلْ.

الثاني: ما يُؤثّر بشرط وجود العلميّة وهو ثلاثة أشياء: التّأنيث بغير الألف .. لا بد من العلميّة، ولذلك زينب لو سلّبت العلميّة انصرف لأنّ العلميّة شرط في منعه، والتّركيب (مَعْدٍ يَكْرِبُ) لا بُدّ أن يكون علماً فلو نُكّر حينئذٍ لا يمنع من الصّرف بل يرجع إلى أصله، والعُجْمَة كذلك، ومن تمّ انصرف (صِنْجَة) وإن كان مؤنثاً أعجمياً (وَصَوْلَجَان) وإن كان أعجمياً ذا زيادة (وَمُسْلِمَة) وإن كان مؤنثاً وصفا لانتفاء العلميّة فيهن.

الثالث: ما يُؤثّر بشرط وجود أحدٍ من أمرين: العلميّة أو الوصفيّة يعني: قد يكون ممنوعاً من الصّرف للعلميّة مثلاً وزيادة الألف والتّون كذلك يمنع من الصّرف للوصفيّة وزيادة الألف والتّون، ألم يمر معنا أنّ الألف والتّون زيادتان، قد يكون مع الوصف فيمنع مثل (سَكْرَان) وقد يكون مع العلم فيمنع مثل (عُثْمَان) حينئذٍ قد يكون هذا أو ذاك؟ هذا النوع الثالث: ما يُؤثّر بشرط وجود أحد أمرين: العلميّة أو الوصفيّة وهو ثلاثة: العدل والوزن والزيادة يعني: عُمَرُ، وَأَحْمَدُ، وَسَلْمَانُ، وَثَلَاثُ، وَأَحْمَرُ، وَسَكْرَانُ، هذه كلها إمّا هذا وإمّا ذاك، ولذلك نقول: العدل قد يكون في مثنى وثلاث هذا عدلٌ مع وصفٍ، (عُمَرُ وَحَدَام) هذا عدلٌ مع علميّة إذاً: هذا أو ذاك يجتمع مع هذا ويجتمع مع ذاك، كذلك الوزن .. وزن الفعل سبق:

وَوَصَفٌ اصْلِيٌّ وَوَزْنٌ أَفْعَلًا ..

إذاً وصفٌ مع وزن الفعل، وكذلك مرّ معنا ما يخصّ الفعل (أَوْ غَالِبٍ كَأَحْمَدٍ وَيَعْلَى) حينئذٍ نقول: هذا وجد فيه الوزن مع العلميّة، وكذلك الزيادة وسبق هذا، إذاً: هذه ثلاثة أنواع ضبطها أحسن ممّا ذكره ابن عقيل.

وَمَا يَكُونُ مِنْهُ مَنْقُوصاً فَفِي ... إِعْرَابِهِ نَحَجَ جَوَارٍ يَقْتَفِي

(وَمَا يَكُونُ مِنْهُ مَنْقُوصاً) هذا عامٌّ فيما سبق من أوّل الباب إلى آخره، فليس خاصّاً بالأخير، فقولُه:

... وَأَصْرَفَنُ مَا نُكِّرَا ... مِنْ كُلِّ مَا التَّعْرِيفُ فِيهِ أَثَرًا

هذا خاصٌّ بالأنواع السَّبعة، وأمَّا الخمسة فليست داخله، وأمَّا قوله هنا: (وَمَا يَكُونُ مِنْهُ مَنْقُوصًا) (منه) هنا الضمير يعود على ما لا ينصرف من قوله: (فَأَلَفُ التَّأْنِيثِ ..) إلى قوله (عِنْدَ تَمِيمٍ) كله داخل في هذا البيت.

(وَمَا يَكُونُ) (مَا) مبتدأ (وَيَكُونُ مِنْهُ مَنْقُوصًا) يكون هو و (مَنْقُوصًا) خبر (يَكُونُ) والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.
..... فَفِي ... إِعْرَابِهِ نَحْجَ جَوَارٍ يَفْتَنِي

(وَمَا يَكُونُ مِنْهُ مَنْقُوصًا يَفْتَنِي) يَتَّبِع (فِي إِعْرَابِهِ نَحْجَ جَوَارٍ)، (فِي إِعْرَابِهِ) مُتَعَلِّقٌ بقوله: (يَفْتَنِي) يعني: يَتَّبِع و (نَحْجَ جَوَارٍ) (نَحْجَ) هذا المراد به: الطريق والسَّيْل وهو مفعولٌ مُقَدَّم لقوله (يَفْتَنِي) إِذَا: (يَفْتَنِي) الجملة خبر (وَمَا يَكُونُ مِنْهُ) من الممنوع من الصَّرْف مُطلقاً، فيعمُّ المعرفة والنكرة (مَنْقُوصًا) فَيَفْتَنِي فِي إِعْرَابِهِ نَحْجَ جَوَارٍ، في ماذا؟ جَوَارٍ .. وَذَا اعْتِلَالٍ مِنْهُ كَالْجَوَارِي ... رَفْعًا وَجَرًّا.

يفتني جوارٍ في ماذا؟ في كونه في حالة الرَّفْع والخفض تُحذف منه الياء ويُعوَّض عنه التَّوْن، طيب! لماذا أعاده مرة أخرى؟ هو سبق:
وَذَا اعْتِلَالٍ مِنْهُ كَالْجَوَارِي ..

هل الحكم مُكْرَرٌ أو ماذا؟ هناك خاص بباب (مَقَاعِلٍ) وهنا عامٌّ مُطلقاً، وما كان منقوصاً، يعني: لو كان في أصله ك (قاضي) ثُمَّ سُمِّيَ به عَلمَ امرأة أو (يرمي) هذا مخنوم بياء، لو سُمِّيَ به عَلمٌ، حينئذٍ نقول: عَلمٌ وهو مُؤَنَّثٌ مثلاً، سُمِّيَ به امرأة، حينئذٍ نقول: (يَرْمِي) مثل (جَوَارٍ) تُحذف الياء وتُعوَّض عنها التَّوْن، والعلة كما ذكرناه سابقاً: التقى ساكنان وحذفت .. إلى آخره، نفس العلة التي في (جَوَارٍ) تقول: هَذِهِ يَرْمِي، وَجَاءَ يَرْمِي، ومررت بِرَمٍّ، أصله: (يَرْمِي) (يَعْلِي) أصله: يعلى.

حينئذٍ نقول: في حالي الرَّفْع والخفض يُعامل مُعاملة (جوارِي) في حالة النَّصَب: رأيت يَرْمِي .. يَعْلِي، أو يَعْلَى إِذَا جعلناه كما هو ولم نرده إلى أصله، حينئذٍ نقول: في حالة النَّصَب يبقى كما هو، وفي حالة الرَّفْع والجر يُعامل مُعاملة (جوارِي) بِمعنى: أَنَّهُ يُحذف الياء، أو الواو تُقَلَّب ياء ثُمَّ تُحذف لِلتَّخْلُصِ مِنَ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ.

وَمَا يَكُونُ مِنْهُ مَنقُوصًا فَفِي ... إِعْرَابِهِ نَحْجُ جَوَارٍ يَفْتَنِي

أي: ما كان منقوصاً من الأسماء التي لا تنصرف، سواءً كان من الأنواع السبعة التي إحدى عِلَّتِيهَا: العلمِيَّة، أو من الأنواع الخمسة التي قبلها.
هنا أنكر على المرادي في شرحه: أنه جعل هذا البيت خاصاً بالمعارف، ولم يردّ الضمير هنا في قوله (وَمَا يَكُونُ مِنْهُ) إلى أوّل الباب، والظاهر هو الثّاني: أنه مردودٌ إلى الجميع.

فمثاله من غير التعريف: (أُعِيْمَ) تصغير (أعمى) فإنّه غير منصرف للوصف والوزن، ويلحقه التّنوين رفعاً وجرّاً نحو: هذا أُعِيْمَ، وَمَرَرْتُ بِأُعِيْمَ، (أُعِيْمَ) هذا ليس مصروفاً، هذا التّنوين هنا تنوين عَوْضٍ عن الياء، يعني: مثل تنوين (جَوَارٍ) حينئذٍ نقول: هذا أُعِيْمَ .. مَرَرْتُ بِأُعِيْمَ .. رَأَيْتُ أُعِيْمِي، (أُعِيْمِي) على الأصل، والتّنوين فيه عَوْضٍ من الياء المحذوفة كما في نحو (جَوَارٍ) وهذا لا خلاف فيه .. (أُعِيْمَ) لا خلاف فيه، وهذا سبق معنا.

وَمَا يَكُونُ مِنْهُ مَنقُوصًا فَفِي ... إِعْرَابِهِ نَحْجُ جَوَارٍ يَفْتَنِي

أي: والذي يكون ممّا لا ينصرف منقوصاً فهو يَفْتَنِي نَحْجُ جَوَارٍ في إِعْرَابِهِ، فلو سَمَّيتَ بـ: يَرْمِي وَيَقْضِي فحينئذٍ أعلنناه إعلال (جَوَارٍ) ولو سَمَّيتَ بـ: يغزو ويدعو حينئذٍ رجعت بالواو للياء، لو سميت رجل: يغزو .. جاء يغزو .. رأيت يغزو .. مررت بيغزو، (يغزو) في أصله فعل، لَمَّا جعلناه عَلَمًا اسماً حينئذٍ ليس عندنا اسمٌ مُعرب آخره واوٌ لازمة، حينئذٍ: وجب قلب الواو ياءً فتقول: جاء يغزي، ورأيت يغزي، ومررت بيغزي، ثُمَّ بعد ذلك تدخل عليه التّنوين فيلتقي ساكنان وتحذف الياء.

إذاً لا بُدَّ أوّلاً: من قلب الواو ياءً تلافياً لأن يكون مَعْنَا اسمٌ مُعرب آخره واوٌ لازمة، هذه واو لازمة لأنّه من أصل الكلمة: دعا .. يدعو، فهي أصليّة، إذاً: رجعت بالواو للياء، وأجربته مُجْرَى (جَوَارٍ) وتقول في النّصب: رَأَيْتُ يَرْمِي وَيَدْعِي، (يَرْمِي) هذا واضح، و (يَدْعِي) بقلب الواو ياءً، لأنّه لا يصح أن يقال: (يَدْعُو) لأنّه يَجِبُ قلب الواو ياءً.

قال الشّارح: "كُلُّ منقوصٍ كان نظيره من الصّحيح الآخر ممنوعاً من الصّرف يُعامل مُعاملة (جَوَارٍ) في أنّه يُنَوَّن في الرّفع، والجَر تنوين العوض - انتبه لهذه! -، ويُنصب بفتحةٍ من غير تنوين، وذلك نحو: قَاضٍ! انظر! مثّل بـ: قَاضٍ، على أنّه تنوين عوض،

لأنَّه نُقِلَ من بابٍ إلى بابٍ .. من باب المصروف إلى باب آخر وهو الممنوع من الصَّرف، فالتَّنوين يَخْتَلِفُ، قبل نقله فهو تنوين تمكين .. صرف، وبعد نقله فهو تنوين عَوْض.

ويُنْصَبُ بفتحةٍ من غير تنوين وذلك نحو: قَاضٍ، عَلمَ امرأة، فَإِنَّ نظيره من الصَّحِيح: ضَارِبٍ، عَلمَ امرأة، وهو ممنوع من الصَّرف للعلمية والتَّأنيث، ف (قَاضٍ) كذلك ممنوع من الصَّرف للعلمية والتَّأنيث، فهو مُشَبَّهٌ بـ (جَوَارٍ) من جهة أن في آخره ياءً قبلها كسرة، فَيُعَامَلُ مُعَامَلَتَهُ، فتقول: هذه قَاضٍ .. امرأة، هذه قَاضٍ، لكن اسم على غير مُسَمًّى .. انتبه ما يصح! هذه قَاضٍ، وَمَرَرْتُ بِقَاضٍ، ورَأَيْتُ قَاضِيَّ، كما تقول: هؤلاء جَوَارٍ، وَمَرَرْتُ بِجَوَارٍ، ورَأَيْتُ جَوَارِيَّ، ومثله: يُعِيلُ، تصغير (يُعَلَى) هذا يُعِيلُ، وَمَرَرْتُ بِيُعِيلٍ، وَيَرِمُ (يَرْمِي) مُسَمًّى به تقول: جاء يَرِمُ، وَمَرَرْتُ بِيَرِمٍ، ورَأَيْتُ يَرِمِيَّ، (يَرْمِي) هذا عَلمُ، يعني: اسم امرأة.

وذهب الكسائي إلى أن نحو: قاضي، اسم امرأة، وَيُعِيلُ، وَيَرْمِي، يَجْرِي مجرى الصَّحِيح في ترك التَّنوين وَجَرَّه بفتحة ظاهرة، فيقال: هذا يُعِيلِي وَيَرْمِي وقاضي، يعني: إبقاءه على أصله، هذا مذهب الكسائي، ورَأَيْتُ يُعِيلِيَّ، وَيَرْمِيَّ، وقَاضِيَّ، وَمَرَرْتُ بِيُعِيلِيَّ، وَيَرْمِيَّ، وقَاضِيَّ، فتبقى الياء كما هي ساكنة ولا يُجْرِيه مجرى (جَوَارٍ وَغَوَاشٍ) هذا رأيٌ للكسائي والجمهور على خلافه.

(وَمَا يَكُونُ مِنْهُ) والذي يكون .. مبتدأ، (يَكُونُ مِنْهُ) يعني: ممَّا لا ينصرف معرفةً أو نكرة (مَنْقُوصًا) يعني: آخره ياء .. قبل التَّنقل، وأما بعده فهذا ذهب في قوله: (وَذَا اغْتِلَالٍ)، ف (يَقْتَنِي) يَتَّبِعُ (في إِعْرَابِهِ نَحْجُ جَوَارٍ) فَيُرْفَعُ وَيُنَوَّنُ تنوين عوض، وينصب على الفتحة الظاهرة وتبقى الياء، ويُخَفَضُ بالفتحة نيابةً عن الكسرة، وَيُنَوَّنُ تنوين عَوْضٍ وتُحَذَفُ الياء، وما كان محتوماً بالواو وجب قلب الواو ياءً، لأنَّه لا يوجد عندنا اسم معرب آخره واو.

وَلَا ضُطْرَارٍ أَوْ تَنَاسُبٍ صُرِفَ ... ذُو الْمَنَعِ وَالْمَصْرُوفُ قَدْ لَا يَنْصَرِفُ

وَجَائِزٌ فِي صَنَعَةِ الشِّعْرِ الصِّلَفُ ... أَنْ يَصْرِفَ الشَّاعِرُ مَا لَا يَنْصَرِفُ

يعني: الممنوع من الصَّرف إذا اضْطُرَّ الشَّاعِرُ إلى صَرْفِهِ صَرْفَهُ لأنَّه رجوعٌ إلى الأصل وهذا في الجملة مُتَّفَقٌ عليه، في الجملة، ثُمَّ نوعان مختلفٌ فيهما، في الجملة: ما اضْطُرَّ

الشاعر إلى صَرْفِهِ صَرْفَهُ، مثال الصَّرورة كقول الشاعر:

وَيَوْمَ دَخَلْتُ الْخِذْرَ خِذْرَ عُيَيْرَةٍ ..

(عُيَيْرَةٍ) جَرَّهُ والأصل أن يقول: عُيَيْرَةً، لأنَّه علم مُؤنَّث، فاجتمع فيه علَّتَانِ فهو ممنوع من الصَّرَفِ.

وَيَوْمَ دَخَلْتُ الْخِذْرَ خِذْرَ عُيَيْرَةٍ ... فَقَالَتْ لَكَ الْوَيْلَاتُ إِنَّكَ مُرْجَلِي

ومثله:

تَبْصُرُ خَلِيلِي هَلْ تَرَى مِنْ طَغَائِنٍ ..

(طَغَائِنٍ) بعد ألف تكسيره حرفان، حينئذٍ هو ممنوعٌ من الصَّرَفِ لكونه على صيغة منتهى الجموع.

إذا: يُصَرَّفُ الممنوع من الصَّرَفِ فَيُرَدُّ إلى أصله، وحينئذٍ لا إشكال.

(وَلَا ضَطْرَارٍ) وهو في الشَّعر كثير بل هو الظَّاهر أنَّه محله الشَّعر، واخْتَلَفَ في نوعين،

يعني: فيما يجوز أنَّه إذا اضْطُرَّ هل يُنَوِّنُهُ فَيُرَدُّه إلى أصله أم لا؟

الأوَّل: ما فيه ألف التَّأْنِيثِ المقصورة، عرفنا فيما سبق أنَّ التَّنوين ساكن حينئذٍ ألف

مقصورة ساكنة، فماذا يصنع الشاعر؟ إذا اضْطُرَّ إلى أن يُنَوِّنَ المختوم بألفٍ ساكنة،

يلتقي ساكنان فتحذف الألف، جئت بساكن مثله! ليس فيه فائدة، لكنَّه سُمِعَ ما دام

أنَّه سُمِعَ فيجوز.

ما فيه ألف التَّأْنِيثِ المقصورة فمنع بعضهم صرفه للضَّرورة، وقال لأنَّه لا فائدة فيه، إذ

يزيد بقدر ما ينقص، ما الَّذي نقص؟ ساكن .. زاد ساكنًا، هو نفسه .. دوران .. يدور،

يعني: تأتي بالتَّنوين وهو ساكن فتحذف السَّاكن، إذا: يزيد بقدر ما ينقص.

وَرَدَّ بقوله:

جُزْءًا لَا خِرَيتِي وَدُنْيَا تَنْفَعُ ..

(وَدُنْيَا تَنْفَعُ) نَوَّنَ (دُنْيَا) و (دُنْيَا) هذا مثل (حُبْلَى) ممنوعٌ من الصَّرَفِ، ما دام أنَّه سُمِعَ

نمشي معه، فيجوز حينئذٍ أن يُنَوِّنَ ما كان محتومًا بألف التَّأْنِيثِ المقصورة.

الثَّاني: (أَفْعَلُ مِنْ) أَفْعَلْ: ما كان على صيغة (أَفْعَلْ) مُجَرَّد إذا قيل (أَفْعَلُ مِنْ) سبق أنَّ

هذا الاصطلاح يُراد به المجرَّد الَّذي يلتزم التَّذكير والإفراد، (أَفْعَلُ مِنْ) منع الكوفيَّون

صرفه للضَّرورة، قالوا: لأنَّ حذف تنوينه لأجل (مِنْ) هو حُذْفُ تنوينه من أجل (مِنْ)

فكيف أنت تَرُدُّه؟ تنوينه أصلًا .. يقول: أَفْضَلُ مِنْ، (أَفْضَلُ) لا يُنَوِّنُ لأجل (مِنْ)

وهذا ليس بصحيح.

قالوا: لأنَّ حذف تنوينه لأجل (من) فلا يُجمع بينهما، ومذهب البصريين جوازه لأنَّ المانع إنما هو الوزن والوصف فقط، ليس لأجل (من). ومذهب البصريين جوازه لأنَّ المانع إنما هو الوزن والوصف ك: أَحْمَر، لا من لا لفظ (من)، بدليل صرف: خير من، وشر من، بزوال الوزن. (خير من) هذا مصروف و (شر من) هذا مصروف، لزوال الوزن، لأنَّ الألف هنا حُذِفَتْ كما سبق تخفيفاً حينئذٍ زالت الصيغة. وَلَا ضِطْرَارٍ أَوْ تَنَاسُبٍ ..

يعني: مناسبة، يُذَكَّرُ الممنوع بجوار المصروف، فمناسبة له يُنَوَّن، وهذا يُسَمَّى: تنوين المناسبة، وهو خاصٌّ كذلك بالأسماء.

ومثال الصَّرف للتَّناسب قراءة نافع والكسائي: (سَلَسِلًا وَأَغْلَالًا) (أَغْلَالًا) هذا ممنوع من الصَّرف؟ لا، (سَلَسِلًا) هذا على وزن (مفاعل) و (أَغْلَالًا) هذا ليس ممنوع من الصَّرف، أغلال .. (أَفْعَال) لَمَّا نُؤَنَ (أَغْلَال) وكان قبله (سَلَسِل) جرى معه، لمناسبة ما بعده نُؤَن سَلَسِلًا وَأَغْلَالًا.

وقراءة الأعمش: (وَلَا يَغُوثًا وَلَا يَعُوقًا وَلَا نَسْرًا) قراءة الأعمش شاذَّة (وَلَا يَغُوثًا وَلَا يَعُوقًا وَلَا نَسْرًا) مناسبة (نسرا) لأنَّ (نسراً) هذا مصروف.

إذًا: وَلَا ضِطْرَارٍ أَوْ تَنَاسُبٍ صُرِفَ .. وجوباً (ذو المنع) (وَالْمَصْرُوفُ قَدْ لَا يَنْصَرِفُ) وهذا محل نزاع .. هذا مذهب الكوفيين، وأمَّا البصريون فلا يُجيزون ذلك البتَّة، عندهم ممنوع أن يُمنع المصروف، لماذا؟ جَوَّزُوا الأوَّلَ ومنعوا الثاني، قالوا: هو ممنوع من الصَّرف، إذا اضْطُرَّ إلى صَرْفِهِ صَرْفَهُ رجوعاً إلى الأصل، لأنَّ الأصل في الاسم أن يكون مصروفاً، فإذا مُنِع فهو فرعٌ .. فإذا نُؤَن رجعنا إلى الأصل، لا إشكال، أمَّا أن يكون الأصل فيه: أَنَّهُ مصروف، ثُمَّ بعد ذلك نَمْنَعه من الصَّرف؟! هذه مشكلة، قالوا: إذا نَمْنَعه، فلا يجوز أن يُمنع المصروف.

وأمَّا منع المنصرف من الصَّرف للضَّرورة فأجازه قومٌ ومنعه آخرون، لكونه خروجاً عن الأصل بخلاف صرف مالا يَنْصَرِفُ فإنه رجوعٌ للأصل فَاحْتُمِلَ في الضَّرورة، ومنعه آخرون وهم أكثر البصريين واستشهدوا لمنعه، يعني: ممن جَوَّزَهُ: وَمِنْ وَلَدُوا عَامِرٌ ... ذُو الطُّولِ وَذُو العَرَضِ

(عَامِرٌ) ممنوع من الصَّرف؟ لا، ليس ممنوعاً من الصَّرف، لكن هنا مَنَعه، إذًا: يجوز منع المصروف للضَّرورة، لذلك ذهب ابن مالك هنا إلى كونه جائز (وَالْمَصْرُوفُ قَدْ لَا

يَنْصَرِفُ (وَالْمَصْرُوفُ) الَّذِي الْأَصْلُ فِيهِ: أَنَّهُ الصَّرْفُ (قَدْ لَا يَنْصَرِفُ) (قَدْ) لِلتَّخْفِيلِ ..
لَكِنَّهُ قَلِيلٌ يَعْنِي، وَلِذَلِكَ قَالَ قَاتِلُ:

فَمَا كَانَ حِصْنٌ وَلَا حَابِسٌ ... يَفُوقَانِ مِرْدَاسَ فِي مَجْمَعٍ

(مِرْدَاسٌ) عَلَى وَزْنِ (مِفْعَالٍ) هَلْ هُوَ مَمْنُوعٌ مِنَ الصَّرْفِ أَوْ لَا؟ لَيْسَ مَمْنُوعاً مِنَ الصَّرْفِ،
لَكِنْ مَمْنُوعٌ هُنَا قَالَ: (مِرْدَاسٌ) لَمْ يُنَوَّنْ، فَمَمْنُوعٌ مِنَ الصَّرْفِ لِمَنْعِهِ مِنَ الْوِزْنِ، وَكَذَلِكَ مِثْلُهُ:
طَلَبَ الْأَزَارِقَ بِالْكَتَائِبِ إِذْ هَوَتْ ... بِشَيْبِ غَائِلَةِ النَّفُوسِ غَدُورُ

(بِشَيْبِ) هَذَا لَيْسَ مَمْنُوعاً مِنَ الصَّرْفِ بَلْ هُوَ مَصْرُوفٌ.

عَلَى كُلِّ شَيْءٍ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ أَنَّ الشَّاعِرَ قَدْ يَمْنَعُ مَا هُوَ مَصْرُوفٌ فِي الْأَصْلِ لِلضَّرُورَةِ.
إِذَا: (لَا ضُطْرَارَ) يَعْثُمُ النَّوْعَيْنِ، فَيَجُوزُ أَنْ يَصْرِفَ الشَّاعِرُ مَا لَا يَنْصَرِفُ، وَهَذَا الَّذِي نَصَّ
عَلَيْهِ الْحَرِيرِيُّ هُنَاكَ فِي (الْمُلْحَةِ):

وَجَائِزٌ فِي صَنْعَةِ الشِّعْرِ الصِّلْفُ ... أَنْ يَصْرِفَ الشَّاعِرُ مَا لَا يَنْصَرِفُ

وَهَذِهِ لَهَا ضَوَابِطُ عِنْدَهُمْ، وَإِنَّمَا يُنْظَرُ فِيهَا عَلَى حَسَبِ الضَّوَابِطِ، لَيْسَ كُلُّ مَا عَنَّ لَهُ
صَرْفُهُ، أَوْ أَنَّهُ يُقَالُ اضْطُرَّ إِلَيْهِ، لَا، إِنَّمَا لَهَا ضَوَابِطُ.

(وَلَا ضُطْرَارَ) إِذَا: يَعْثُمُ صَرْفَ الْمَمْنُوعِ وَمَنْعَ الْمَصْرُوفِ، وَأَمَّا مَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ فَجَوَازُ مَنْعِ
الْمَصْرُوفِ، وَمَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ الْمَنْعُ فَلَا يَجُوزُ عِنْدَهُمْ أَنْ يَمْنَعَ الشَّاعِرُ مَا هُوَ مَصْرُوفٌ فِي
الْأَصْلِ، لِأَنَّهُ إِجْحَافٌ بِهِ، الْأَصْلُ فِيهِ: أَنَّهُ يُنَوَّنُ تَنْوِينُ صَرْفٍ، فَإِذَا مَمْنُوعٌ حِينَئِذٍ أَجْحَفُهُ
وَسَلَبَهُ حَقُّهُ وَهَذَا مَمْنُوعٌ.

(وَلَا ضُطْرَارَ) هَذَا جَارٌ مَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: (صُرِفَ) (أَوْ) هَذِهِ لِلتَّقْسِيمِ (تَنَاسُبِ)

مَعْطُوفٌ عَلَى (اضْطُرَّارٍ) وَالْمَعْطُوفُ عَلَى الْمَجْرُورِ مَجْرُورٌ (صُرِفَ) صَرْفٌ وَجُوباً، وَإِنْ
كَانَتِ اللَّفْظَةُ لَا تَدُلُّ عَلَى الْوُجُوبِ.

(وَلَا ضُطْرَارَ أَوْ تَنَاسُبِ صُرِفَ) يَعْنِي: وَجُوباً.

(ذُو الْمَنْعِ) (صُرِفَ) فَعْلٌ مَاضِيٌّ مَغْيَرٌ الصِّيغَةُ مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ، أَيْنَ الْفَتْحُ؟ مُقَدَّرٌ، لِمَاذَا؟
سَكُونُ الرَّوِيِّ، (ضُرِبَ) نَقُولُ: هَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ، لَكِنْ الْفَتْحُ لَيْسَ ظَاهِراً هُنَا، دَائِماً
فِي الْوَقْفِ تُعْرَبُهُ بِسَكُونِ الْوَقْفِ، يَعْنِي: تُقَدَّرُ الْحَرَكَةُ، وَلِذَلِكَ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الْعَرَبَ إِنَّمَا
تَقِفُ عَلَى سَاكِنٍ وَلَا تَقِفُ عَلَى مُتَحَرِّكٍ، كَمَا أَنَّهَا لَا تَبْدَأُ بِسَاكِنٍ بَلْ تَبْدَأُ بِمُتَحَرِّكٍ، فَإِذَا
قِيلَ: جَاءَ زَيْدٌ (زَيْدٌ) فَاعِلٌ مَرْفُوعٌ وَرَفْعُهُ ضَمَّةٌ مُقَدَّرَةٌ عَلَى آخِرِهِ مَنْعٌ مِنْ ظُهُورِهِ اشْتِغَالُ
الْحُلِّ بِسَكُونِ الْوَقْفِ، جَاءَ زَيْدٌ: هَذَا يُخْطِئُ فِيهِ الطُّلَابُ نَقُولُ: جَاءَ زَيْدٌ، أَعْرَبَ: جَاءَ

زيد؟ فتقول: جاء زيد، هذا فاعل مرفوع ورفعه ضمة ظاهرة على آخره، ما في ضمة ظاهرة! أنت تقول: جاء زيد، الضمة الظاهرة تكون في الوصل، أما في الوقف فليس عندنا فتحة ظاهرة، ولا ضمة ظاهرة، ولا كسرة ظاهرة، وإنما تكون في الوصل فقط إذا كان، جاء زيد وعمرو، الأول مرفوع بضمة ظاهرة والثاني مرفوع بضمة مقدرة، إذاً: في الوقف تُقدّر الحركة: رفعاً، أو نصباً، أو خفضاً.

وهنا: (صُرِفَ) وسواء كانت الحركة في المبنيات أو في المعربات فالحكم عام، هنا تقول: (صُرِفَ) مبنيٌّ على فتحٍ مُقدَّر منع من ظهوره اشتغال المحل بسكون الضرب. (صُرِفَ ذُو المنع) (ذُو) نائب فاعل مرفوع ورفعه ضمة بالواو لأنه من الأسماء الستة، إذاً: ليس بضمة مقدرة، لأنه من الإعراب بالرفع وهو الحرف، (ذُو المنع) (ذُو) مُضاف بمعنى: صاحب المنع و (المنع) مضاف إليه، وهذا قيل بلا خلاف، لكن ذكرنا أن نوعين وهو: ما كان فيه ألف التانيث المقصورة هذا فيه خلاف، وكذلك (أفعل من) الكوفيون على المنع، والبصريون على الجواز وما عداه فهو مُجمَع عليه، إذاً: (وَلَا ضُطْرَارٍ) ليس كُلُّهُ مُجمَعٌ عليه بل فيه نوعان فيهما خلاف.

(وَالْمَصْرُوفُ قَدْ لَا يَنْصَرِفُ) (وَالْمَصْرُوفُ) مبتدأ مرفوع ورفعه ضمة ظاهرة على آخره (الْمَصْرُوفُ) يعني الذي صُرِفَ (أَل) هنا ما نوعها؟ وَصِفَةٌ صَرِيحَةٌ صِلَةٌ أَل ..

(مَصْرُوفٌ) اسم مفعول، وإذا كان اسم مفعول ودخلت عليه (أَل) فهي الموصولة: وَصِفَةٌ صَرِيحَةٌ صِلَةٌ أَل ..

(وَالْمَصْرُوفُ) قلنا: مبتدأ (قَدْ) للتقليل، حرف مبنيٌّ على السكون لا محلَّ له من الإعراب، (لَا يَنْصَرِفُ) نافية، حرف مبني على السكون لا محلَّ له من الإعراب، ما معنى: لا محلَّ له من الإعراب؟ يعني: لا يأتي مُبتدأً، ولا فاعلاً، ولا تمييزاً، ولا حالاً إلى آخره، لا يأتي في بابٍ من الأبواب التي مرّت معنا أبداً، لا مستثنى .. وإلى آخره، طيب، نحن نقول: زَيْدٌ قَامَ أبوه (زيدٌ) مبتدأ و (قام أبوه) في محل رفع، هنا الحكم على الجملة، والحكم على الفعل نفسه نقول: الفعل لا محلَّ له من الإعراب، وإنما وقع هناك: زيدٌ قام أبوه، ليس (قام) فقط هو الخبر، وإنما جملة: (قام أبوه) فحينئذٍ المحل للجملة لا للفعل، وإذا قيل: قام زيدٌ، (قام) فعلٌ ماضي مبنيٌّ على الفتح لا محلَّ له من الإعراب، كيف لا محلَّ له من الإعراب، ثم نقول هو في محل رفع هناك؟! لا محلَّ له من الإعراب معناه: أنه لا يُمكن أن يأتي في أي تركيب أن يكون خبراً .. أبداً لا يُمكن، فإذا قيل: زيدٌ

قام أبوه، كيف وقع خبراً؟ نقول: هنا وقع خبراً جملة، يعني: الفعل مع الفاعل، وهناك قلنا: قام زيدٌ (قام) لا محلّ له من الإعراب باعتبار الفعل نفسه، إذ فرق بين الحكم على الفعل فقط، وعلى الفعل مع فاعله.

(قَدْ لَا يَنْصَرِفُ) (يَنْصَرِفُ) فعل مضارع، ما الدليل على أنّه فعل مضارع؟ الياء ..
أُنيثُ

(يَنْصَرِفُ) فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على آخره، وليست ظاهرة، قلنا: الظاهر يكون في الوصل، في الوقف تلغي هذه الفكرة الخاطئة وهي: أنّه يكون مرفوعاً بضمة ظاهرة، أو فتحة ظاهرة، أو كسرة ظاهرة، إلا في المنصوب إذا وَقِفَ عليه بالألف: رَأَيْتُ زَيْدًا، هذا يُسْتَثْنَى.

وَقِفْ عَلَى الْمَنْصُوبِ مِنْهُ بِالْأَلْفِ ... كَمِثْلِ مَا تَكْتُبُهُ لَا يَخْتَلِفُ

إذا: (لَا يَنْصَرِفُ) مرفوع ورفعه ضمة مقدرة على آخره، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ (الْمَنْصُوفُ).

والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين ... !!!

عناصر الدرس

* شرح الترجمة (إعراب الفعل) والأصل في الأفعال

* رفع المضارع وعامله

* ينصب المضارع بـ (لن) ..

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ،
أَمَّا بَعْدُ:

قال النَّازِمُ رحمه الله تعالى: (إِعْرَابُ الْفِعْلِ) أي: هذا بابٌ مُتَعَلِّقٌ بإعراب الفعل.

بعدما أنهى ما يَتَعَلَّقُ بالأسماء المصروفة وغير المصروفة، شرع في الفعل المعرب، وهو الفعل المضارع، وقد أشار فيما سبق إلى أنّه مُعَرَّبٌ، وقد اختلف البصريون والكوفيون في الأصل في الأفعال: هل هي مُعَرَّبَةٌ أو مَبْنِيَّةٌ؟ والذي عليه مذهب البصريين: أنّ الفعل مبني، هذا الأصل فيه، ولذلك ما جاء على الأصل لا يُسأل عنه، وأن الأصل في الأسماء الإعراب.

والكوفيون يرون أن الأصل في الاسم والفعل الإعراب معاً، حينئذٍ ما جاء على الأصل لا يُسأل عنه، كما سبق في بيان الاسم:
وَالِاسْمُ مِنْهُ مُعْرَبٌ وَمَبْنِيٌّ ... لِشَبْهِهِ مِنَ الْحُرُوفِ مُدْنِيٍّ

حينئذٍ ما جاء مُعْرَباً من الأسماء لا يُسأل عنه، وما جاء مَبْنِيّاً فيقال: لم بُني؟ حينئذٍ لا بُدَّ من بحث عن عِلَّةٍ، وقد سبق بيان العلل في باب المعرب والمبني، وسبق قوله:
... وَأَعْرَبُوا مُضَارِعاً إِنْ عَرِيَا
مِنْ نُونٍ تَوْكِيدٍ مُبَاشِرٍ وَمِنْ ... نُونٍ إِنْثَاءٍ ...

حينئذٍ حكم بكون الفعل المضارع مُعْرَبٌ، وهذا على خلاف الأصل، إذ الأصل في الفعل: أنه مبني، هذا عند البصريين، حينئذٍ الفعل الماضي لا يُسأل عنه، لأنه وافق الأصل، وما جاء على الأصل لا يقال: لم بُني؟ كذلك فعل الأمر على مذهب البصريين مبني، وحينئذٍ لا يُسأل عنه؛ لأنه جاء على الأصل، فلا يُقال: لم بُني فعل الأمر؟ وأما على مذهب الكوفيين فالأصل عندهم الإعراب، والفعل - فعل الأمر - مُعْرَبٌ عندهم، والفعل المضارع مُعْرَبٌ عندهم، إذاً: لا يُسأل عن عِلَّةٍ إعراب فعل الأمر ولا المضارع، لأنه وافق الأصل، وإنما يُسأل عن عِلَّةٍ بناء الفعل الماضي، فيقال: لم بُني الفعل الماضي؟

إذاً: باختلاف الأصلين حينئذٍ يأتي التعليل، باختلاف الأصلين: الأصل في الفعل هل هو مُعْرَبٌ أو مبني؟ يأتي التعليل، فعلى مذهب الكوفيين لا نحتاج أن نقول: لم أعرب الفعل المضارع؟ لأنه جاء على الأصل، وما جاء على الأصل لا يُسأل عنه، وأما على مذهب البصريين فالأصل في الفعل أنه مبني، فحينئذٍ إذا أُعْرِبَ الفعل المضارع نقول: لم أعرب الفعل المضارع؟

هنا قال: (إِعْرَابُ الْفِعْلِ) وأطلق الفعل، والمراد به: الفعل المضارع، لماذا؟ لأنه لا مُعْرَبَ عند البصريين إلا الفعل المضارع، بشرط خُلُوه من النونين، يعني: ألا تَتَّصِلَ به نون الإِنَاءِ، وألا تَتَّصِلَ به نون التوكيد، وتكون مُباشرةً للفعل، وحينئذٍ الفعل قد يكون مُعْرَباً، وقد يكون مُبْنِيّاً، يكون مَبْنِيّاً في حالين: وذلك إذا اتَّصَلَتْ به نون الإِنَاءِ، أو نون التوكيد المُباشرة، ولذلك سبق:

... وَأَعْرَبُوا مُضَارِعاً إِنْ عَرِيَا
مِنْ نُونٍ تَوْكِيدٍ مُبَاشِرٍ وَمِنْ ... نُونٍ إِنْثَاءٍ كَثْرَتِ عَنْ مَنْ فُتِنَ

إذا لم تتَّصل به نون الإناث، ولا نون التوكيد، حينئذٍ حكمنا عليه بكونه مُعرَباً.
وما علَّةُ الإعراب؟ عند البصريين أنَّ علَّةَ الإعراب مُشابهته للاسم، لذلك سُمِّيَ:
مضارعاً، من المضارعة وهي المُشابهة، كما إذا ارتضعا من ثديٍ واحد .. هكذا قيل،
فالمضارعة في اللغة: هي المُشابهة، حينئذٍ ما وجه المُشابهة بين الفعل المضارع والاسم؟
عند جمهور البصريين غُلِّلَ بخمسة أمور .. وجوه المُشابهة بين الفعل المضارع والاسم من
خمسة أوجه:

الأول: وقوع الفعل المضارع موقع الاسم في كثير من المواقع، فيقع خبراً، وصِفَةً، وصلَةً،
وحالاً، يعني: هذه المحال -الخبر والصفة والصلة والحال- قد يقع في المحل ما هو اسم،
وقد يقع في المحل ما هو فعلٌ مضارع، إذاً أشَبَّهه فيُقَال: زيدٌ قائمٌ .. زيدٌ يقوم، جاء
الاسم خبراً وجاء فعلاً، وكذلك الصفة: مررت برجلٍ ضاحكٍ، ومررت برجلٍ يضحك،
إذاً: جاءت الصِّفَةُ فعلاً، وجاءت اسماً.

كذلك صِلَة: جاء الذي يقوم أبوه .. جاء القائم، وقع (القائم) هنا صِلَة، أو يكون جزءً
مع غيره في الجملة الاسميَّة: جاء الذي أبوه قائمٌ، (أبوه قائمٌ) نقول: هذا اسمٌ، وهو
مركَّبٌ من اسمين، إذاً: جملة اسميَّة، إذاً: وقع الفعل المضارع موقع الاسم: جاء القائم
ونحوه.

وحالاً كذلك إذا قلت: جاء زيدٌ ضاحكاً، وجاء زيدٌ يضحك، إذاً: مواضع في المحال
يرد الاسم ويرد فيها الفعل المضارع، إذاً: أشبه الفعل المضارع الاسم في وقوعه في محلٍّ
من هذه المحال الأربعة.

الثاني: أن الفعل يحتاج إلى الإعراب لتمييز المعاني كالاسم، ولذلك سبق في أول باب
المعرب والمبني، أنَّ الاسم إنَّما أُعْرِب .. وإن كان لا يحتاج إلى تعليل، لأنَّه وافق الأصل،
وما جاء على الأصل لا يُسأل عنه، حينئذٍ قيل: أنَّ الاسم إنَّما أُعْرِب لتوارد المعاني
عليه، قالوا: المعاني لا يُميَّزها إلا الإعراب .. المعاني المختلفة لا تَمَيَّز إلا بالإعراب.
وذكرنا المثال المشهور عندهم، وهو: ما أحسنُ زيدٍ .. ما أحسنُ زيداً .. ما أحسنُ زيدٌ،
هذه الجملة واحدة وهي اسميَّة، ومُحتمِلَة لِعِدَّة معاني: ما أحسنُ زيداً! هذا التَّعجُّب، ما
أحسنُ زيدٍ؟ هذا الاستفهام، ما أحسنُ زيدٌ هذا نفْيٌ، ما الذي ميَّز الاستفهام عن النَّفْيِ
عن التَّعجُّب؟ هو الحركات الإعرابية.

الفعل المضارع أشبه الاسم في هذين النوعين، قد تعثر به معاني مُختلفة لا يُميَّزها إلا
الإعراب، والمثال المشهور: لا تأْكُلِ السَّمَكَ وتَشْرَبِ اللبن، لا تأْكُلِ السَّمَكَ وتَشْرَبِ

وَتَشْرَبُ وَتَشْرَبُ، إِذَا: يَحْتَمِلُ عِدَّةُ معاني.

لا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبُ، يعني: لا تأكل مع شربك، حِينَئِذٍ الواو هنا واو المَعْيَةِ، و (تَشْرَبُ) فعل مضارع منصوب بـ: (أَنْ) مضمره وجوباً بعد الواو، وَحِينَئِذٍ يكون النَّهْيُ عن الجمع بينهما، وأما عن الأفراد فأنت وشأنك.

لا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبِ اللبن، كلٌّ منهما منهي عنه سواءً كانا اجتماعاً أو انفرداً، فإذا قيل: تَشْرَبُ، حِينَئِذٍ صارت الواو عاطفة كأنه قال: ولا تَشْرَبِ اللبن، فهو معطوفٌ على سابقه، والمعطوف على المجزوم مجزوم.

لا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبُ، بِالرَّفْعِ هذا هَيَّيْ عن الأول وإباحة الثاني، إِذَا: هذه معاني مُخْتَلِفَةٌ: النَّهْيُ عَنْهُمَا مَعاً .. النَّهْيُ عَنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا .. النَّهْيُ عَنِ الْأَوَّلِ وَإِبَاحَةُ الثَّانِي، هذا معاني مُخْتَلِفَةٌ الَّذِي مَيَّزَهَا هُوَ الْإِعْرَابُ، إِذَا كَمَا فِي قَوْلِكَ: مَا أَحْسَنَ زَيْدٌ .. مَا أَحْسَنَ زَيْدًا .. مَا أَحْسَنُ زَيْدٍ، كَذَلِكَ تَقُولُ: لا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبُ وَتَشْرَبُ وَتَشْرَبُ اللبن.

حِينَئِذٍ صار في الفعل ما هو في الاسم، لكن تَمَّ فَرْقٌ بَيْنَ هَذَيْنِ النُّوعَيْنِ: أَنَّ الْأِسْمَ لَا يُمَيَّزُ هَذِهِ الْمَعَانِي إِلَّا الْإِعْرَابُ فَقَطْ، وَلِذَلِكَ جُعِلَ أَصْلًا فِيهِ، لَا يُمَيَّزُ هَذِهِ الْمَعَانِي إِلَّا الْإِعْرَابُ، لَكِنْ لَكَ مَمْدُوحَةٌ وَهِيَ أَنَّ تَعْدِلَ عَنِ الْإِعْرَابِ، وَتَأْتِيَ بِالْأِسْمِ الصَّرِيحِ: لا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَلَكِ شَرِبُ اللَّبَنِ، جِئْتَ بِالْأِسْمِ الصَّرِيحِ، لَا تَحْتَاجُ (وَتَشْرَبُ) .. لَا يَتَعَيَّنُ، وَإِنَّمَا تَقُولُ: وَلَكِ شَرِبُ اللَّبَنِ.

لا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَأَنْ تَشْرَبَ اللَّبَنَ .. وَلَكِ أَنْ تَشْرَبَ اللَّبَنَ، فَتَأْتِي بـ: (أَنْ)، أَوْ مَعَ شَرِبِ اللَّبَنِ، إِذَا أَرَدْنَا الْمَعْيَةَ: لا تَأْكُلِ السَّمَكَ مَعَ شَرِبِ اللَّبَنِ، حِينَئِذٍ جِئْتَ بِالْمَعْيَةِ، وَكَذَلِكَ إِذَا أَرَدْتَ النَّهْيَ عَنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا: لا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَلَا .. تُصَرِّحُ بـ: (لا) النَّاهِيَّةَ فِي الثَّانِي.

إِذَا: يُمَكِّنُ الْاسْتِغْنَاءَ عَنِ الْإِعْرَابِ بِالتَّصْرِيحِ بِالْأِسْمِ فِي الْمَعْيَةِ، فَتَقُولُ: لا تَأْكُلِ السَّمَكَ مَعَ شَرِبِ اللَّبَنِ، وَفِي النَّهْيِ عَنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا تُظْهِرُ (لا) فِي الْمَوْضِعَيْنِ: لا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَلَا تَشْرَبِ اللَّبَنَ، وَكَذَلِكَ تَأْتِي فِي الْمَمْدُوحَةِ الثَّانِي .. الْإِبَاحَةِ: لا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَلَكِ شَرِبُ اللَّبَنِ.

إِذَا: بَيَّنَّ غَيْرُ الْإِعْرَابِ الْمَعَانِي، وَلِذَلِكَ جُعِلَ فَرْعًا فِيهِ وَلَمْ يُجْعَلْ أَصْلًا.

الثالث: أَنَّ الْفِعْلَ الْمَضَارِعَ أَشْبَهَ الْأِسْمَ فِي الْإِبْهَامِ وَالتَّخْصِيصِ، الْأِسْمُ قَدْ يَكُونُ مُبْهَمًا فَيَحْتَاجُ إِلَى مُحْصَصٍ، إِذَا قِيلَ: جَاءَ رَجُلٌ، هَذَا مُبْهَمٌ، هَلْ هُوَ صَالِحٌ .. هَلْ هُوَ طَالِحٌ؟

حينئذٍ إذا قلت: جاء رجلٌ صالحٌ، خَصَّصْتَهُ بالصِّفَةِ، كذلك تقول: جاء غلامٌ زيدٌ خَصَّصْتَهُ بالإضافة، إذاً: هو مبهم فيحتاج إلى التخصيص ويقبل التخصيص، كذلك الفعل المضارع يكون مبهماً ويحتاج إلى التخصيص، فتقول: زيدٌ يُصلي، هذا يَحْتَمِلُ أَنَّهُ الآن وفي المستقبل، إذا قلت: زيدٌ سيصلي .. سوف يصلي .. لن يصلي، حينئذٍ تَعَيَّنَ أن يكون الفعل المضارع من حيث الزمن المراد به المستقبل.

إذاً: الفعل المضارع يَحْتَمِلُ، ويَحْتَمِلُ الاستقبال، ويحتاج إلى تخصيص وهذا إبهام، هذا على مذهب الجمهور، وإلا الصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يَحْتَمِلُ إِلَّا الْحَالُ فقط .. لَا يَحْتَمِلُ عَلَى الْإِسْتِقْبَالِ إِلَّا بِقَرِينَةٍ، يعني: إذا أُطْلِقَ يَنْصَرِفُ إِلَى الْحَالِ .. إذا أُطْلِقَ عَنْ قَيْدٍ يَدُلُّ عَلَى الْإِسْتِقْبَالِ حَمْلُهُ عَلَى الْحَالِ، وإذا قَيَّدَ حينئذٍ بقبده، وهذا شأن المجاز فهو حقيقة في الحال مجاز في المستقبل.

إذاً: أشبه الفعل المضارع الاسم في كونه يقبل الإبهام والتخصيص، كلٌّ منهما يكون مُبْهِمًا فَيُخَصَّصُ.

الرابع: دخول لام الابتداء على الفعل المضارع كما تدخل على الاسم، وهذه اللام لا تدخل على الماضي كما سبق: لَضَرَبَ .. لَرَضِيَ، لا يصح، وإنما إذا دخلت عليه (قد) قَرَّبَتْهُ إِلَى الْمَضَارِعِ فحينئذٍ صَحَّ. على كُلِّ: لا تدخل على فعل الأمر، ولا تدخل على الفعل الماضي، وإنما تَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ الْمَضَارِعِ مباشرة: إن زيداً ليضرب عمراً، حينئذٍ نقول: هذه اللام لام الابتداء، إن زيداً لضاربٍ عمراً، إذاً: دخلت لام الابتداء على الفعل المضارع.

ولن تدخل على الماضي ولا الأمر، ودخلت على المضارع وعلى اسم الفاعل، فدلَّ على أَنَّ كِلَا مِنْهُمَا بِمَنْزِلَةِ وَاحِدَةٍ.

الخامس والأخير: جريان الفعل المضارع واسم الفاعل معاً في الحركات والسكنات وعدد الحروف، هذا سبق معنا مراراً: يضرب .. ضارب، عدد الحروف هنا والحركات والسكنات مُتَشَابِهَةٌ، فالأول مُحَرَّكٌ فِي (يَضْرِبُ) وَ (ضَارِبٍ)، والثاني ساكن في (يَضْرِبُ) وَ (ضَارِبًا)، والثالث مُتَحَرِّكٌ، والرابع على حسب حركة الإعراب، فلا مدخل له معنا.

حينئذٍ نقول: المراد هنا مُطْلَقُ الْحَرَكَةِ، والمراد به الوزن الأصلي لا الفرع، ليدخل معنا: (يقول) و (قائل)، يقول (يَقُولُ) الثاني مُتَحَرِّكٌ، و (قائل) الثاني ساكن، إذاً: هل جرى المضارع على حركات وسكنات اسم الفاعل؟ نقول: نعم جرى، لأنَّ (يَقُولُ) فرع وليس بأصل، والأصل (يَقُولُ) القاف ساكنة، لأنَّه على وزن (يَفْعُلُ) إذاً: العين مُتَحَرِّكَةٌ، اسْتُثْقِلَتِ الضَّمَّةُ عَلَى الْوَاوِ، فنقلت إلى ما قبلها: (يَقُولُ ..) الواو ثقيلة لأنها عبارة عن ضَمَّتَيْنِ، فإذا حُرِّكَتِ بالضَّمِّ، حينئذٍ اجتمع ثَقُلَ عَلَى ثَقُلَ، فنقلت القاف إلى ما قبلها

وهو القاف، وساكنة ولو كانت مُتَحَرِّكة لأُزِيلَتْ، حينئذٍ نقول: هذا إعلالٌ بالنقل.
إذاً: لا يُعْتَرَضُ على جريان حركة المضارع مع اسم الفاعل في مثل (يَقُولُ)، لأنَّ (يَقُولُ)
القاف هذه في الأصل ساكنة، فهي موازنة ل: (ضارب)، (يَبِيعُ) كذلك، الأصل
(يَبِيعُ) .. (يَفْعِلُ) بَاعَ يَبِيعُ هذا الأصل، حينئذٍ (يَبِيعُ) نقول: الأصل أنَّ الباء ساكنة،
وهي مقابلة ل: (بائع).

إذاً: الفعل المضارع يجري في حركاته وسكناته، والمراد الحركات: مُطلق الحركة، لا عين
الحركة: فتحة .. فتحة، ضمة .. ضمة لا، المراد أنَّ الأول مُتَحَرِّكٌ سواء حُرِّكَ بِفَتْحٍ أو
بِضَمٍّ أو كَسْرٍ، والأول الفاء مُتَحَرِّكٌ من اسم الفاعل مُطلقاً، فيُقَابِلُ حينئذٍ الضَّمَّ
بِالْفَتْحِ، والفتح بالضَّمِّ، والكسر بالفتح .. وهَلُمَّ جَرًّا.

إذاً: شابه الفعل المضارع الاسم في هذه الوجوه الخمسة، حينئذٍ القاعدة السابقة التي
معنا، وهي: أنَّه إذا أشبه الشيءُ الشيءَ أخذ حكمه، بشرط أن يكون وجه المشابهة
بينهما قوياً، وحكمُ الاسم الإعراب فانتقل إلى الفعل، فلذلك أُعْرِبَ الفعل المضارع،
لماذا؟ لكونه أشبه الاسم في هذه الوجوه الخمسة، ما هو حكم الاسم؟ الإعراب، إذاً:
يعطى الفعل المضارع الإعراب لكونه شابه الاسم، لأنَّ القاعدة: أنَّ الشيء إذا أشبه
الشيء أخذ حكمه، وهذه قاعدة مُطَّرَدَةٌ عند العرب.

هذا المشهور عند النحاة، ولكن ابن مالك لم يرتضِ هذه الوجوه الخمسة كلها، وأجاب
عنها واحداً تلو الآخر، وأحال على الثاني: وهو أنَّ الفعل المضارع إنما أشبه الاسم
وأخذ حكمه وهو الإعراب؛ في كونه تعتريه معانٍ مُختلفة تَتَمَيَّزُ بالإعراب.
حينئذٍ لَمَّا كان الفعل تتوارد عليه معانٍ مُختلفة تَتَمَيَّزُ بالإعراب أشبه الاسم فَأَخَذَ
حكمه، ولكون الإعراب أصلاً في الأسماء فرعاً في الأفعال، ولم تكن المُشَابَهَةُ مُطْلَقَةً تَامَّةً
من كل وجه، وإنما في مُطلق المُشَابَهَةِ صار الإعراب أصلاً في الأسماء فرعاً في الأفعال،
يعني: الفعل المضارع.

ووجه ذلك: أنَّ — ما ذكرناه سابقاً — أنَّ اعتوار المعاني على الفعل المضارع هذا صحيح،
وهو مقتضى للإعراب، إذاً: أُعْرِبَ لتوارد المعاني، لكن لا نجعله أصلاً فيه، لماذا؟ لأنَّ
هذه المعاني ليست كالاسم، يعني: لا يُمَيِّزُهَا إلا الإعراب، ولكونها تَتَمَيَّزُ بغير الإعراب
فالتَّصْرِيحُ بالاسم، أو الحرف، أو النَّاصِبِ، أو الجازم، لإمكان هذا التَّصْرِيحِ جعلناه
فرعاً في الفعل المضارع لا أصلاً.

إذاً: المشهور عند النحاة هو التَّعْلِيلُ لِمَا ذكرناه من الوجوه الخمسة، وعند ابن مالك

رحمه الله تعالى، أنه خاصٌ بالمعاني المُعْتَوَرَةِ على الفعل المضارع المختلفة التي يُمَيِّزُهَا الإعراب، إذًا: اتفقوا على أنَّ الفعل المضارع معرب، هذا الاتفاق بين البصريين والكوفيين.

أَمَّا الكوفيون فالأصل عندهم في الفعل الإعراب فلا يُسأل عن علته، وأَمَّا البصريون فقالوا: إنَّ علة إعراب الفعل المضارع مُشَابِهَتُهُ للاسم في عِدَّة وجوه، والشيء إذا أشبه الشيء شيئاً قوياً أَخَذَ حكمه، ووجوه الشَّبه ما ذكرناه سابقاً. الفعل المضارع قد يكون مرفوعاً، وقد يكون منصوباً، وقد يكون مجزوماً، لأنَّ الإعراب يُقَابِلُ البناء، وسبق بيان البناء في باب المُعَرَّبِ والمبني، وذكره استطراداً في نوني التوكيد: وَآخِرَ الْمُؤَكَّدِ افْتَحَ كَابُرُزًا ..

حينئذٍ نقول: بقي علينا الإعراب وهو ثلاثة أنواع:

– إمَّا أن يكون مرفوعاً.

– وإمَّا أن يكون منصوباً.

– وإمَّا أن يكون مجزوماً.

وبدأ بحالة الرَّفْع، لأنَّه لا يحتاج إلى مزيد شرح، ثُمَّ تَنَّى بالنصب، ثُمَّ ثَلَّثَ ببابٍ خاص وهو الجواز، فقال:

ارْفَعْ مُضَارِعاً إِذَا يُجَرَّدُ ... مِنْ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ كَتَسَعْدُ

(ارْفَعْ مُضَارِعاً) .. (ارْفَعْ) فعل أمر، و (مُضَارِعاً) هذا مفعولٌ به، لَكِنَّهُ لِمَوْصُوفٍ محذوف، أي: ارفع فعلاً مضارعاً، (إِذَا يُجَرَّدُ * مِنْ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ) إذا تَجَرَّدَ وتَعَرَّى عن الناصب والجازم، يعني: إذا لم يَتَقَدَّمْ عليه عاملٌ لفظي، لأنَّ العامل كما سبق نوعان: عاملٌ لفظي، وعاملٌ معنوي، (العامل اللفظي): ما للسان فيه حَظٌّ، و (العامل المعنوي): ما ليس للسان فيه حَظٌّ.

والذي يُتَصَوَّرُ في الفعل المضارع إمَّا أن يكون منصوباً، وإمَّا أن يكون مجزوماً، وإمَّا أن يكون مرفوعاً، والنَّاصِبُ مُعَيَّنٌ ملفوظ، والجازم مُعَيَّنٌ ملفوظ، لأنَّه يظهر: لن يقوم .. لم يقم، إذًا: كُلُّ منهما ظاهر، إذا انتَفَى هذا أو ذاك تَعَيَّنَ الأول وهو الرَّفْع، وهذا كالشأن في الحرف مع الاسم والفعل من حيث العلامات.

نقول: علامة الحرف ما لا يقبل علامة الاسم ولا الفعل .. ما لا يصلح له دليل الاسم ولا دليل الفعل، فحينئذٍ نَحْكُمُ على الحرف بكونه حرفاً إذا لم يصلح أن يدخل عليه علامة الاسم، ولا علامة الفعل، هنا إذا لم نجد قبل الفعل علامة النَّصْبِ الذي هو أداة النَّصْبِ، أو أداة الجزم، حكمنا عليه بكونه مرفوعاً.

أجمع النحويون على أنَّ الفعل المضارع إذا تجرَّد من النَّاصِبِ والجازم كان مرفوعاً، يعني:
يُرفع إمَّا بحركة، وإمَّا بِحَرْفٍ .. إمَّا بِحِركَةٍ ظاهرة أو مُقدَّرة، أو بِحَرْفٍ ظاهرٍ أو مُقدَّرٍ.
وقد ورد المضارع غير مسبوقٍ ظاهراً بِنَاصِبٍ ولا جازم، وهو مجزوم، لكنَّه يُعتَبَرُ شاذّاً:
مُحَمَّدٌ تَفَدٍ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ ..
(مُحَمَّدٌ تَفَدٍ) (تَفَدٍ نَفْسَكَ) هنا جَزَمَهُ، وليس ثَمَّ جازم، بل هنا تَجَرَّدَ عن النَّاصِبِ
والجازم وقد جزمه.
مُحَمَّدٌ تَفَدٍ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ ... إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ شَيْءٍ تَبَالاً

ونظيره قول امرئ القيس:

فَالْيَوْمَ أَشْرَبَ غَيْرَ مُسْتَحَقِّبٍ ... إِثْمًا مِنَ اللَّهِ وَلَا وَاعِلٍ

وقيل: البيتان ضرورة، (مُحَمَّدٌ تَفَدٍ) هذا ضرورة، (فَالْيَوْمَ أَشْرَبَ) .. (أَشْرَبَ) سَكَنَهُ، ولم
يَقُلْ: لم أَشْرَبْ، هذا ضرورة .. قيل: البيتان ضرورة، وقيل: الأول على تقدير اللام:
(مُحَمَّدٌ لَتَفَدٍ نَفْسَكَ) .. (لَتَفَدٍ) واللام جازم، الأولى أن يُقَالَ: بأنه ضرورة؛ لأنَّ الحرف
لا يعمل محذوفاً، أو نقول: حَذَفَهُ شُدُوداً .. أَعْمَلَهُ بعد حذفه شذوذاً، هذا أو ذاك.
وأما الثاني: (الْيَوْمَ أَشْرَبَ) فإنَّ الرواية الصحيحة فيه: (فَالْيَوْمَ أُسْقَى) بالبناء للمجهول،
و (أُسْقَى) هذا فعل مضارع مرفوع ورفعه ضَمَّةٌ مُقدَّرة على آخره، إِذَا: اتَّفَقَ النَّحَاةُ
على أنَّ الفعل إذا تَجَرَّدَ عن النَّاصِبِ والجازم كان مرفوعاً، وما ورد من كونه مُجَرَّداً عن
النَّاصِبِ والجازم وهو مجزوم حينئذٍ إمَّا أَنَّهُ ضرورة، وإمَّا أَنَّهُ شاذ، وإمَّا أَنَّهُ مُؤَوَّل ..
يُخَرَّجُ، أَمَّا أَنَّهُ يُجْعَلُ قاعدة ويُسْتثنى منه فالأمر ليس كذلك.
ارْفَعْ مُضَارِعاً إِذَا يُجَرَّدُ ..

(ارْفَعْ) يعني: يجب رفع المضارع حينئذٍ (إِذَا يُجَرَّدُ)، والمراد (إِذَا يُجَرَّدُ) يعني: إذا لم يَتَقَدَّمْ
ناصب ولا جازم، هذا المراد بالتَّجْرِيد، وهذا هو العامل المعنوي الثاني والصَّحِيح، هنا لا
عامل معنوي، الأصل عند النَّحَاة: أَلَا يُعَلَّقُ الحُكْمُ بالعامل المعنوي لأنَّه ضعيف،
فالأصل أن يكون العامل لفظياً.

حينئذٍ لأنَّ الخطاب هنا والكلام والبحث إمَّا هو الملفوظات: (الكلام: هو اللفظ
المُرَكَّبُ المُفِيدُ بِالْوَضْعِ) حينئذٍ نقول: الأصل تعليق الحكم بما هو ملفوظٌ به، وأما إذا
تَعَسَّرَ علينا ذلك، ولم نَتَمَكَّنْ إِلَّا من أن نَجْعَلَ العامل إلا معنوياً حَكَمْنَا به، ولذلك قيل:

العوامل المعنوية كثيرة، منها قبل: التَّبَعِيَّة، وقبل: التَّوَهُّم، وقبل: المجاورة، وقبل: الطَّلَب كما في الجزم.

حينئذٍ نقول: هذه كلها ادَّعِي أَمَّا عوامل، ولا يصح منها إلا اثنان، والثالث مُحْتَمِل، الاثنان هما: الابتداء في باب المبتدأ .. أَنَّهُ مرفوع بالابتداء، والثاني: التَّجَرُّد وهو هنا - وهذا صحيح .. كلاهما صحيحان - بل هما المرجحان، والثاني الذي هو التَّجَرُّد هنا كما سيأتي .. كونه مُجَرَّدًا عن عاملٍ لفظي يقتضي النَّصْب، وعاملٍ لفظي يقتضي الجزم، حينئذٍ حكمنا عليه بكونه مرفوعاً، والعامل فيه التَّجَرُّد.

كونه لم يَتَقَدَّم عليه ناصب ولا جازم .. هذا عَدَم، إذا: ليس لشيء، هذا الأصل كما سيأتي، حينئذٍ نقول: هذان عاملان معنويان، وهما صحيحان.

بقي عامل ثالث وهو مُحْتَمِل وهو جواب الطَّلَب: ((قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ)) [الأنعام: 151] بعض النَّحَاة يرى أَنَّ (أَتْلُ) هنا مجزوم، ولم يَتَقَدَّمه جازم لفظي، قالوا: الطَّلَب .. كونه في جواب الطلب: (قُلْ تَعَالَوْا) .. (تَعَالَوْا) هذا مجزومٌ وجازمه الطَّلَب، وفيه أربعة مذاهب كما سيأتي معنا.

حينئذٍ نقول: هذا الذي يُمكن استثناءه، وما عداه فكلها ضعيفة، التَّبَعِيَّة، والمُجَاوَرَة، والتَّوَهُّم، نقول: هذه كلها ليست بشيء .. لا يُلْتَفَت إليها. (ارْفَعْ) يعني: يجب رفع المضارع حينئذٍ (مُضَارِعًا إِذَا يُجَرَّد) لم يُقَيِّدْهُ: مضارعاً تجرَّد عن نون الإناث، ونوني التوكيد المباشرة، اعتماداً على ما سبق، وقد اغْتَرَضَ عليه: أَنَّهُ أطلق المضارع هنا، إذا: حتى المضارع الذي اتَّصَلَ به نون الإناث فهو مرفوع، لأنَّه قال: ارْفَعْ مُضَارِعًا إِذَا يُجَرَّد ... مِنْ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ. . . .

وقد تقول: التَّسْوَة يَقْمَنَ، (يَقْمَنَ) هذا فعل مضارع تجرَّد عن ناصب وجازم، هل هو مرفوع؟ ليس مرفوعاً، إذا: يرد على النَّاطِمِ أو لا؟ الظَّاهِر أَنَّهُ يرد، لكن نقول: كونه قَيِّدَهُ في أول الباب، والكتاب آخره وأوله بِمعنى واحد، والأحكام واحدة، حينئذٍ يُقَيِّدُ آخره بما حَكَمَ به في الأول، وهناك قَيِّدُهُ:

وَأَعْرَبُوا مُضَارِعًا إِنْ عَرِيَا ..

كَأَنَّهُ قَالَ هُنَا:

ارْفَعْ مُضَارِعًا إِذَا يُجَرَّدُ

مِنْ نُونٍ تَوْكِيدٍ مُبَاشِرٍ وَمِنْ ... مِنْ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ. . . إِنْ عَرِيَا
نُونٍ إِنْثَاءٍ

فالتعليق الذي ذكره هناك يجعله هنا، إذاً: لا اعتراض على النّاطم، إذاً: لم يُقَيِّده هنا
بالخالي من النونين اكتفاءً بتقدّم ذلك في باب الإعراب، وهذا صحيح.
..... إذا يُجَرَّد ... مِنْ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ كَتَسَعَدُ

(كَتَسَعَدُ) .. (كَتَسَعَدُ) يُقَالُ: سَعِدَ تَسَعَدَ، وَأَسْعَدَ يُسْعَدُ، يجوز فيه الوجهان.
(تَسَعَدُ) لوحده لا يُقَالُ: بأنّه فعل مضارع تَجَرَّدَ عن ناصب وجازم، فالعامل يكون فيه
الرّفْع، وإمّا لا بُدَّ من تركيبه في جُمْلَةٍ، يُقَالُ: تَسَعَدُ هِنْدٌ، وأمّا لوحده هكذا: يَضْرِبُ،
هذا لا حكم له، لماذا؟ لأنّه كلمة مثل الحرف والاسم، وسبق: أنّ الاسم إذا لم يُسند
ويُسند إليه، لا يُحكم عليه بإعراب ولا بناء.
كذلك: (تَسَعَدُ) لوحده لا نقول: بأنّه مرفوع، ولا بأنّه مبني، بل الصواب أنّه موقوف،
يعني: لا يُحكم عليه بإعراب ولا بناء، لكن في مثل هذه المنظومات وغيرها تُقدَّرُ له
فاعلاً أو مبتدأ، وتُجعل الفعل خبراً عنه: هندٌ تَسَعَدُ هي، إذاً: صار مُسنداً ومُسنداً إليه،
فتقول: (تَسَعَدُ) فعلٌ مضارع تَجَرَّدَ عن ناصب وجازم فيكون مرفوعاً، وهذا واضح بيّن.
إذاً: عرفنا أنّ الفعل المضارع إذا لم يسبقه ناصبٌ ولا جازم فهو مرفوع، لكن ما هو
العامل؟ هذا مُتَّفَقٌ عليه .. لا خلاف أنّك تنطق به مرفوعاً: يقوم زيدٌ، لم يقل أحد بأنك
تقول: يقوم زيدٌ، أو: يقوم زيدٌ، بل لا بُدَّ من أن يكون مرفوعاً، لكن ما العامل فيه؟
هذا فيه أربعة مذاهب، النّاطم هنا قال:
..... إذا يُجَرَّد ... مِنْ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ

فظاهره: وإن لم ينصّ على ذلك أنّه مرفوع، ورافعه التّجرّد نفسه، وهذا مذهب
الكوفيين والقرّاء: أنّ العامل في الفعل المضارع في حالة الرّفْع هو التّجرّد، والتّجرّد أمرٌ
معنوي .. ارتفع لتجرّده من النّاصب والجازم، وهذا اختيار النّاطم هنا في الظّاهر، لماذا؟
قالوا: لأنّ الرّفْع دائرٌ معه وجوداً وعدماً، لاحظنا أنّ أداة النّصب إذا تقدّمت تغيّر
الرّفْع من ضمة إلى فتحة: لن يقوم .. لم يقوم، تغيّر، إذاً: كلما وُجد التّجرّد وُجد الرّفْع،
وكلما انتفى التّجرّد انتفى الرّفْع، يعني: إمّا يتقدّم عليه عامل جازم، وإمّا أن يتقدّم عليه
عاملٌ ناصبٌ، فحينئذٍ إذا وُجد العامل اللفظي النّاصب أو الجازم ارتفع الرّفْع، وإذا
ارتفع العامل وأداة النّصب وأداة الجزم وُجد الرّفْع.
قالوا: هذا الدّوران يُشعرُ بالعليّة في كون هذا الرّفْع الموجود في الفعل سببه التّجرّد
نفسه، فجعل عاملاً فيه، كالابتداء هناك، وهذا أمر واضح بيّن وهذا هو الظّاهر، أنّ
الرّفْع دائرٌ معه وجوداً وعدماً .. مع التّجرّد، والدّوران مُشعرٌ بالعليّة.

ومذهب البصريين هنا في هذا المقام مذهبٌ ضعيف، وهو أنَّ العامل فيه كونه وقع موقع الاسم، وهذا أيضاً عاملٌ معنوي، لكنَّه موقوف.

أنَّه ارتفع لوقوعه موقع الاسم، ف: (يضرب) في قولك: زيدٌ يضرب، واقع موقع (ضارب) فارتفع لذلك، وهذا - كما سبق - أنَّه من أوجه الشَّبه بين الفعل المضارع والاسم في كونه مُعرَّباً، لماذا أعربناه؟ من أوجه الشَّبه أنَّ الفعل المضارع يقع موقع الاسم: صِفَةً وخبراً وحالاً وصلَّة، كونه يقع موقعه هذا هو الذي رفعه .. هذا غريب! لماذا؟

لأنَّه قد يقع الفعل في موقع لا يقع فيه الاسم البتَّة، باتفاق البصريين والكوفيين، هذا المذهب الثاني.

المذهب الثالث: أنَّ العامل هو المضارعة وهو مذهب ثعلب، المضارعة .. المُشابهة، كون الفعل أشبه الاسم هو العامل، وهذا أغرب!

المذهب الرابع: مذهب الكِسائي، وهو أحرف المضارعة: (أُنيت)، كون الفعل المضارع مبدوءً بواحدٍ من هذه الأحرف الأربعة: (أُنيتُ)، هو العامل فيه، ف: (يضرب) هذا مرفوع ورفعه الضَّمَّة، العامل فيه الياء (يضرب)، وهذا أيضاً غريب! لماذا؟ لأنَّ الياء هنا وأحرف المضارعة صارت كالجُزء من الفعل، وجزء الشيء لا يعمل فيه، بدليل أنَّ هذه الأحرف موجودة مع النَّاصِب والجَازم: (لم يضرب) موجود (يضرب)، (لن يضرب) وُجد الحرف مع النَّاصِب، فكيف يُقال: هو العامل فيه؟ وهذا ضعيف، لأنَّه يقتضي أن يكون الفعل دائماً مرفوعاً، لأنَّ هذه لا تَنفكُ عنه.

إذاً: المذهب الذي رَجَّحه النَّاظم هنا هو قوله:

..... إذا يُجَرَّد ... مِنْ ناصِبٍ وَجَازِمٍ .. .

إذا تَعَرَّى وتَجَرَّد، ولم يسبقه ناصب ولا جازم، لا نفس المضارعة خلافاً لثعلب، لأنَّها إمَّا اقتضت مطلق الإعراب لا خصوص الرَّفْع، فَرَّقَ بين المسألتين، المضارعة .. المُشابهة .. مُشابهة الفعل بالاسم اقتضت أنَّه مُعرَّب .. مطلق الإعراب، ثم الإعراب ثلاثة أنواع: رَفْعٌ ونَصْبٌ وجَزْمٌ، هذه لا دخل للمضارعة فيها، نَحْتَاجُ إلى عامل آخر يدلُّ على أنَّه مجزوم، وعامل آخر يدلُّ على أنَّه منصوب، وكذلك في حالة الرَّفْع.

إذاً: المضارعة إمَّا اقتضت مُطلق الإعراب لا خصوص الرَّفْع، ولا حروف المضارعة خلافاً للكِسائي، لأنَّ جزء الشيء لا يعمل فيه، وكذلك يقتضي أنَّه مرفوع دائماً حتى

مع الناصب والجازم، فالمذهبان هذان مذهبان ضعيفان.

واختار المصنف ما ذكره هنا في المتن، قال في (شرح الكافية): "لسلامته من النَّقْضِ"
يعني: لا ينتقض، بخلاف قول البصريين: فإنه ينتقض .. قول البصريين: ارتفع لوقوعه
موقع الاسم، فإنه يَنْتَقِضُ بنحو: هَلَا تَفْعَل (تفعل) فعل مضارع مرفوع هنا، وهنا لا يقع
محلّه الاسم، لأنَّ حروف التَّخْصِيص من خواص الفعل .. من علامات الفعل، فلا
تدخل على الاسم، فكيف يُقال: بأنّه يقع موقعه الاسم؟ هذا فيه نظر.
وَجَعَلْتُ أَفْعَلْ، (جَعَلْتُ) هذا من أفعال الشُّرُوع لا تدخل على الأسماء إلا شُدُودًا،
ومالك لا تفعل .. كذلك، (مالك) لا تأتي بعدها إلا الفعل، وكذلك: رأيت الذي
تفعل، وسيقوم زيدٌ، هنا وقع المضارع بعد السين، ولا يقع الاسم في هذا المحل، لأنَّ
السين هذه من علامات الفعل، وسوف يقوم، كذلك بعد (سوف) لا يقع.

إذًا: ينتقض مذهب البصريين بكون الفعل ارتفع لوقوعه محلّ الاسم، نقول: بعض
المَحَال لا يقع فيها الاسم البتّة باتِّفَاق الطَّرَفَيْن. فإنَّ الفعل في هذه المواضع مرفوع، مع
أنَّ الاسم لا يقع فيها، فلو لم يكن للفعل رافعٌ غير وقوعه موقع الاسم لكان في هذه
المواضع مرفوعاً بلا رافع، فبطل قولهم، لأنّه نقول: هَلَا يَقُومُ زيدٌ .. (يقومُ) مرفوع،
حينئذٍ لو كان حلوله محلّ الاسم هو الرَّافِع لُرْفِع الفعل هنا بلا رافع؛ لانتفاء العامل، ما
هو العامل؟ حلول الفعل محلّ الاسم، طيب! في هذا المحل هل يَحُل؟ لا يَحُل، إذًا: ارتفع
بدون رافع.

فلو لم يكن للفعل رافعٌ غير وقوعه موقع الاسم لكان في هذه المواضع مرفوعاً بلا رافع،
فبطل القول بأنَّ رافعه وقوعه موقع الاسم، وصح القول: بأنَّ رافعه التَّجَرُّد، لكن أُورِدَ
على التَّجَرُّد اعتراض وهو الذي أُورِدَ على علامة الحرف هناك.

رُدَّ هذا القول: بأنَّ التَّجَرُّد عديمي، والرَّفْع وجودي، والعدمي لا يكون عِلَّةً للوجودي ..
الرَّفْع وجودي نعم، تنطق به: يقوم .. يقومان .. نَطَقْتَ بالثُّون، والتَّجَرُّد عديمي .. عدم
أداة ناصبة وعدم أداة جازمة، عدم ذا وذاك، إذًا: ليس بشيءٍ مُتَقَدِّم على الفعل، وهذا
هو العدم.

وأجيب: بأنَّا لا نُسَلِّم أنَّ التَّجَرُّد من النَّاصِب والجازم عديمي، لأنّه عبارة عن استعمال
المضارع على أول أحواله مُخَلَّصًا عن لَفْظٍ يقتضي تغييره، واستعمال الشيء والمَجِيء به
على صِفَةٍ ما ليس بعديمي. قال: لا نُسَلِّمُ أنّه عديمي، وهذا فيه شيء، لا بل هو عديمي،
لماذا؟ لأنَّ استعماله أول ما يُسْتَعْمَل دون أن يسبقه ناصب أو جازم، نقول: هذا عدم،
بمعنى: أنَّكَ لا تلفظ بالجازم قبل الفعل، ولا تلفظ بالناصب قبل الفعل، وهنا إعداد ..

لم تنطق بهذا ولا بذاك، إذًا: عدم .. لماذا ننازع؟!

ولك أن تقول -وهذا أولى-: سَلَمْنَا أَنَّهُ عَدَمِي، لكن لا نُسَلِّمُ أَنَّ العَدَمِي لا يكون عِلَّةً للوجودي على الإطلاق، لأنَّ العدم نوعان: عدمٌ مطلق، وعدمٌ مُقَيَّد، والعدم المُقَيَّد يصح أن يكون مُقتضياً للوجودي، كما هو الشأن في علامة الحرف. سَلَمْنَا أَنَّهُ عَدَمِي، لكن لا نُسَلِّمُ أَنَّ العَدَمِي لا يكون عِلَّةً للوجودي على الإطلاق، بل ذاك في الأعدام المطلقة، أمَّا العَدَمِي المضاف المُقَيَّد كالعَمَى، فيجوز كونه عِلَّةً للوجودي، إذا: هو عدم .. هو الظَّاهِر، لكنَّه عدمٌ مُقَيَّد، يعني: ليس عدماً مطلقاً من كل شيء .. لا، عدم من لفظٍ وهو أداة جزم، وعدم من لفظٍ وهو أداة نصب، حينئذٍ نقول: هذا عدمٌ مُقَيَّد، كما نقول: علامة الحرف ألا يقبل شيئاً من علامة الاسم، ولا علامة الفعل، هذا عدم كذلك، لكنَّه عدمٌ مُقَيَّد.

قال الشَّارِحُ هنا: "إذا جُرِّدَ الفعل المضارع عن عامل النَّصْب وعامل الجزم رُفِعَ، واختلف في رافعه". رُفِعَ هذا اتفاق .. لا نِزَاعَ بين النُّحَاة في ذلك، "واختلف في رافعه، فذهب قوم - لم يُسمِّهم وهم البصريون - إلى أَنَّهُ ارتفع لوقوعه موقع الاسم، فيضْرَبُ في قولك: زيدٌ يضرب، واقع موقع ضارب، فارتفع لذلك، وقيل: - وهذا مذهب الكوفيين ومنهم الفَرَّاء - أَنَّهُ ارتفع لتَجَرُّده من النَّاصِب والجَازِم، وهو اختيار المُصَنِّف" وهو الصَّحِيح ..

أَنَّهُ للتَّجَرُّد وهو عاملٌ معنوي، وهو عَدَمِي مُقَيَّد لا مطلق، ولا إشكال في ذلك، ودليله واضح: وهو أَنَّ الرَّفْعَ دائِرٌ معه وجوداً وعدماً، والدَّوْرَانِ مُشْعِرٌ بِالْعِلِّيَّة. إذا: الفعل المضارع يكون مرفوعاً، ورفعه يكون بِضَمَّةٍ ظاهرة أو مُقَدَّرَة: يقوم زيدٌ ويخشى عمروٌ، وقد يكون بِحَرْفٍ وهو النون، قد تكون ظاهرة وقد تكون مُقَدَّرَة كما في حذفها إذا توالى الأمثال.

ثُمَّ انتقل إلى النَّوَاصِب فقال:

وَيَلَنِ انْصِبُهُ وَكَيَّ كَذَا بِأَنَّ ... لَا بَعْدَ عِلْمٍ وَالتِّي مِنْ بَعْدِ ظَنْ
فَانْصِبْ بِهَا وَالرَّفْعَ صَحِّحَ وَاعْتَقِدْ ... تَخْفِيفُهَا مِنْ أَنَّ فَهوَ مُطَرَّدٌ

أدوات النَّصْب أربعة: أَنْ، وَلَنْ، وَكَيَّ، وَإِذَا، (أَنَّ) هي أَمُّ الباب، ولذلك تعمل ظاهرةً ومضمرة، بخلاف غيرها من الأدوات فلا يعمل إلا ظاهراً، ومعلومٌ أَنَّ أُمَّ الباب يكون له من الأحكام ما لا يكون لغيره، وهنا العمل وهو مضمَرٌ هذا من خَوَاصِّ هذا الباب. وإلا الأصل أن الحرف لا يعمل مضمراً، يعني: محذوفاً .. مَنْوِيّاً، ثُمَّ الحذف قد يكون واجباً وقد يكون جائزاً، والواجب في خمسة مواضع والجائز في خمسة مواضع كما ستأتي

في النَّظْمِ مَتَوَالِيَةً.

(وَيَلَنُ أَنْصِبُهُ وَكَئِي) هنا قلنا: أُمُّ الْبَابِ (أَنَّ) هِيَ النَّاصِبَةُ، وبدأ بـ: (لَنْ)، وثَقَّى بـ: (كَئِي) والسِّرُّ في ذلك، أولاً: أَنَّ (لَنْ) ملازمةٌ لِلنَّصْبِ، فلذلك قَدَّمَهَا، وأَمَّا (كَئِي) فهذه ليست ملازمةً لِلنَّصْبِ، قد تكون (كَئِي) حرف جر .. تعليل، وما بعدها منصوب لكن لا بها، وأَمَّا هو بـ: (أَنَّ) مُضْمَرَةٌ.

وكذلك (أَنَّ) قد تكون مُخَفَّفَةٌ من الثَّقِيلَةِ .. قد تكون زائدة .. قد تكون ناصبة مع جواز الرَّفْعِ، إذاً: ليست مُتَعَيِّنَةٌ النَّصْبِ بِخِلَافِ (لَنْ)، ثُمَّ (لَنْ) و (كَئِي) الكلام فيهما قليل، بِخِلَافِ (أَنَّ)، ولذلك أَخْرَجَهُ لَطُولُ الْكَلَامِ عَلَيْهَا، إذاً: بدأ بـ: (لَنْ) لأنها ملازمةٌ لِلنَّصْبِ، بِخِلَافِ الْبَوَاقِي، وكذلك الكلام فيها قليل.

وَأَنْصِبُهُ يَلَنُ .. (يَلَنُ أَنْصِبُ) .. (يَلَنُ) بفتح الهمزة، التَّنُونُ للتَّخْلُصِ من التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ، لَنْ أَنْصِبُ، إذاً: التقى ساكنان، النون والنون، وهمزة الوصل ساقطة في درج الكلام، فالتقى ساكنان، فَحَرَّكَ الْأَوَّلَ بِالْكَسْرِ عَلَى الْأَصْلِ.

(يَلَنُ) الْبَاءُ حرف جر، و (لَنْ) قصد لفظها عِلْمٌ .. اسم، على (لَنْ) التي تكون حرفاً: لن أقوم، حرفٌ هنا، وأَمَّا هنا: (أَنْصِبُهُ يَلَنُ) (يَلَنُ) جُعِلَتْ عَلِماً عَلَى (لَنْ) التي تكون في الكلام .. فرقٌ بين الحرف هنا والاسم، فرقٌ بين الاسم والمُسَمَّى، (لَنْ) هنا اسمٌ عِلْمٌ، مُسَمَّاهُ: لن أقوم، هناك في التركيب.

(وَيَلَنُ أَنْصِبُهُ) .. (لَنْ) جارٍ ومجرورٍ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: (أَنْصِبُهُ)، (وَكَيْ) هذا معطوفٌ على (لَنْ)، والمعطوف على المجرور مجرور، (لَنْ) حرفٌ نفيٍّ يَخْتَصُّ بِالْمُضَارِعِ، وَيُخَلِّصُهُ لِلْإِسْتِقْبَالِ بِاتِّفَاقٍ .. مَحَلٌّ وَفَاقٌ بَيْنَ التُّحَاةِ: أَنَّ (لَنْ) لِلنَّصْبِ، يَخْتَصُّ بِالْمُضَارِعِ، يعني: لا يدخل على الماضي، ولا على الأمر، لذلك هو من علامات الفعل المضارع، كل النَّوَاصِبِ فِي الْأَصْلِ الَّتِي تَنْصِبُ مَبَاشَرَةً فَهِيَ مِنْ عِلَامَاتِ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ، وكل الجوازم التي تجزم الفعل المضارع فهي من علامات الفعل المضارع، ولذلك مَيَّزَهُ كَمَا سَبَقَ ابْنُ مَالِكٍ:

فِعْلٌ مُضَارِعٌ يَلِي لَمْ كَيْشَمُ ..

قلنا: ليس خَاصّاً .. حتى (لَمَّا) مثله، و (حيثما) و (كيفما) إذا قيل بَأَمَّا جازمة. إذاً: (لَنْ) حرفٌ نفيٍّ يَخْتَصُّ بِالْمُضَارِعِ وَيُخَلِّصُهُ لِلْإِسْتِقْلَالِ بِاتِّفَاقٍ، وتنصبه كما تنصب (لا) النافية للجنس الاسم، نحو: ((لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ)) [طه:91] (لَنْ) حرفٌ نفيٍّ ونصبٍ واستقبال، و (نَبْرَحَ) فعل مضارع ناقص منصوب بـ: (لَنْ)، ونصبه فتحة ظاهرة

على آخره، (لَنْ) حرف نفيٍّ لأنها تنفي وقوع الحدث في المستقبل، فإذا قلت: لن أقوم، حينئذٍ نفيت القيام في الزمن المستقبل.

و (لَنْ) هنا من المُخْلِصَات للفعل المضارع من الحال إلى الاستقبال مثل: (أَنْ)، بل الضابط في النَّوَاصِب: أنها لا تنصب إلا إذا أُريدَ بها الاستقبال، ولذلك يُشترط كما سيأتي في (حَتَّى) أنها لا تنصب إلا المستقبل، فإذا أُريدَ به الحال حينئذٍ حكمنا عليها بأنَّ ما بعدها يكون مرفوعاً، يعني: لا تنصبه.

إذا: النَّوَاصِب كلها لا تعمل في الفعل المضارع النَّصْب إلا إذا أُريدَ بالفعل المضارع المستقبل، وأما إذا أُريدَ به الحال أو الماضي فلا تنصبه، حينئذٍ نقول: (لَنْ) حرف نفي واستقبال لأنها تنفي الحدث .. حدث مدخولها الفعل المضارع تنفيه في المستقبل: لن أقوم، ينتفي وقوع القيام مني في المستقبل، لن أضرب زيداً، حينئذٍ ينتفي وقوع الضرب مني في الزمن المستقبل.

وهذا كما ذكرنا من المُخْلِصَات لأنَّ الصَّحِيح أنَّ الفعل المضارع يدل على الحال حقيقةً، وعلى المستقبل مجازاً، يعني: يحتاج في الدَّلَالَة على المستقبل إلى قرينة لفظية، هذه القرينة إمَّا (سَوْفَ)، وإمَّا السين، وإمَّا (لَنْ)، وإمَّا (أَنْ)، من جميع الحروف التي تدخل على الفعل المضارع فتُخْلِصُه إلى الاستقبال، حينئذٍ يحتاج إلى قرينة. ولذلك اتَّفَقَ حتى الجمهورُ القائلون بأنَّ الفعل المضارع مُحْتَمِلٌ لِلتَّوَعُّنِ أَنَّهُ يُحْمَلُ على الحال، إذا قيل: زيدٌ يصلي، يعني: الآن يباشر الصلاة، وزيدٌ سيصلي، قطعاً أَنَّهُ الآن لا يصلي، فإذا لم يقترن به أداة تدلُّ على الاستقبال حُمِلَ على الحال، ولا يُحْمَلُ على الاستقبال إلا بقرينة، وهذا هو حقيقة المَجَاز: أَنَّهُ لا يُحْمَلُ على المعنى الآخر إلا بقرينة، حينئذٍ نقول: صرْفُه للحال هو الأصل، وهذا هو الحقيقة، فما احتاج إلى قرينة خلاف الأصل، وليس عندنا خلاف الحقيقة إلا المجاز، فتعيَّن أن يُقَالَ بأنَّه مجاز إذا دخلت عليه السين، أو (سوف).

إذا: حرف نفيٍّ يَحْتَصُّ بالمضارع ويُخْلِصُه للاستقبال باتفاق، وتنصبه كما تنصب (لا) الاسم، نحو: ((لَنْ نَبْرَحَ)) [طه:91] فتنفي ما أثبت بحرف التَّنْفِيس. تنفي هكذا، ولذلك قاله ابن هشام في (الأوضح) وغيره: لنفي سيفعل، وهذا الذي أردناه سابقاً، إذا قلت: لن أقوم، يعني: نفي القيام في الزَّمن المستقبل، (سيفعل) ما المراد بها؟ وقوع القيام في الزَّمن المستقبل.

إذا: السين تدل على وقوع الحدث في الزمن المستقبل، إذا: تُخْلِصُه للاستقبال على جهة الإثبات أو النَّفْيِ؟ على جهة الإثبات، (لَنْ) لنفي هذا الإثبات، لنفي (سيفعل) .. هكذا يُعَبِّرُ ابن هشام: لنفي (سيفعل) .. و (لَنْ) لنفي (سيفعل)، إذا: (سيفعل) تدلُّ

على إثبات مدخولها الحَدَث في الزَّمن المستقبل، إذا أردنا هذا الحدث الذي يكون في المستقبل أن ننفيه جننا بـ: (لَنْ)، وذلك هي لنفي المستقبل، فتنفي ما أثبت بحرف التَّنْفِيس، ولا تُفيد تأييد النفي ولا تأكيد خلافاً للرَّخْشَرِي.

الرَّخْشَرِي زاد على (لَنْ) من حيث المعنى أنَّها تُفيد التَّأْيِيد، يعني: الحكم الذي بعدها – النَّفْي – مُؤَبَّد مُطْلَقاً: لَنْ أَقُوم، يعني: لَنْ أَقُوم إلى أن تموت، وكذلك تُفيد التَّأْيِيد، وفي التَّأْيِيد وَافَقَهُ كَثِيرٌ، وَأَمَّا فِي التَّأْيِيد فَالْأَكْثَرُ عَلَى رَدِّهِ.

ولا تُفيد تأييد النَّفْي ولا تأكيد خلافاً للرَّخْشَرِي، وإن كان قد وافقه على التَّأْيِيد كثيرون، لأنَّ التَّأْيِيد تقوية، ولا بأس بالقول به، لكن كونها تدلُّ على التَّأْيِيد لا. وَرَدَّ ادِّعَاءُ التَّأْيِيد بَأَنَّهُ لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ .. هَذَا أَوَّلًا: لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ، وَلَئِنَّمَا لَوْ كَانَتْ لِلتَّأْيِيدِ لِلزَّمِ التَّنَاقُضُ بِذِكْرِ (الْيَوْمِ) فِي قَوْلِهِ: ((فَلَنْ أَكَلِمَ الْيَوْمَ إِنْسِيًّا)) [مريم:26] .. ((فَلَنْ أَكَلِمَ) تَأْيِيدٌ، (الْيَوْمِ) هَذِهِ تَدُلُّ عَلَى التَّأْيِيدِ، وَهَذِهِ تَدُلُّ عَلَى التَّقْيِيدِ، حَصَلَ تَنَاقُضٌ أَوْ لَا؟

رُدَّ عَلَيْهِ بِهَذَا: بَأَنَّهُ لَوْ كَانَتْ لِلتَّأْيِيدِ لِلزَّمِ التَّنَاقُضُ بِذِكْرِ (الْيَوْمِ) فِي قَوْلِهِ: ((فَلَنْ أَكَلِمَ الْيَوْمَ إِنْسِيًّا)) [مريم:26].

والتَّكْرَارُ كَذَلِكَ بِذِكْرِ (أَبَدًا) .. ((وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا)) [البقرة:95] لو كانت للتَّأْيِيدِ فِي النَّفْيِ، مَا الْفَائِدَةُ مِنْ قَوْلِهِ (أَبَدًا)، وَهَذَا يُمَكِّنُ الْجَوَابَ عَلَيْهِ: أَنَّهُ مِنْ بَابِ التَّأْيِيدِ .. ذُكِرَ (أَبَدًا) تَأْكِيدٌ لِمَا ذَلَّتْ عَلَيْهِ (لَنْ)، حِينَئِذٍ يَكُونُ تَوْكِيدًا مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى، ((وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا)) [البقرة:95].

حِينَئِذٍ (أَبَدًا) وَ (لَنْ) رُدَّ عَلَى الرَّخْشَرِي: بَأَنَّمَا لَوْ كَانَتْ لِلتَّأْيِيدِ لَصَارَ فِيهِ تَكَرُّارٌ، لَكِنْ التَّكَرُّارُ إِنَّمَا يَكُونُ بِاللَّفْظِ نَفْسِهِ .. هَذَا الْمَعِيبُ، وَأَمَّا التَّكَرُّارُ بِأَنْ يَدُلَّ عَلَى الْمَعْنَى، وَكَانَ بِلَفْظٍ آخَرَ لَا إِشْكَالَ فِيهِ .. لَا بَأْسَ بِهِ، يَعْنِي: التَّكَرُّارُ .. الْإِعْتِرَاضُ عَلَى الرَّخْشَرِي بِمِثْلِ هَذَا لَيْسَ بِجَيِّدٍ، لِمَاذَا؟ لِأَنَّ التَّكَرُّارَ إِنَّمَا يَكُونُ مَعِيبًا وَحَشَوًا وَمَحَلًّا أَخَذَ إِذَا كَانَ بِنَفْسِ اللَّفْظِ، يَعْنِي لَوْ قَالَ: لَنْ لَنْ لَنْ يَتَمَنَّوْهُ، قَدْ يُقَالُ أَنَّ فِيهِ تَكَرُّارًا، أَمَّا (لَنْ) وَ (أَبَدًا) فِي اللَّفْظِ غَيْرِ تَكَرُّارٍ، وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى.

بَلْ قَوْلُكَ: لَنْ أَقُوم، حِينَئِذٍ نَقُولُ: مُحْتَمَلٌ، يَعْنِي إِذَا قِيلَ: بِأَنَّ كَلَامَ الرَّخْشَرِي بِأَنَّ (لَنْ) تَفِيدُ التَّأْيِيدَ غَيْرَ مَقْبُولٍ، هَلْ يَلْزَمُ مِنْهُ أَنَّ (لَنْ) لَا تَفِيدُ تَأْيِيدًا أَبَدًا؟ لَا .. لَيْسَ هَذَا الْمُرَادُ، الْمُرَادُ هَلْ هِيَ مَوْضُوعَةٌ لِلتَّأْيِيدِ أَمْ لَا؟ الرَّخْشَرِي يَقُولُ: نَعَمْ، مَوْضُوعَةٌ لِلتَّأْيِيدِ، وَمِنْ رَدِّ عَلَيْهِ قَالَ: لَا هِيَ تُفِيدُ .. مُحْتَمَلَةٌ لِلتَّأْيِيدِ، قَدْ يَكُونُ مِنْ مَدْلُولَاتِ (لَنْ) التَّأْيِيدِ،

يعني: من أراد أن يُؤَيَّد: لن أذهب وأنت تُريد التأييد .. إذا قلت: لن أذهب وأردت التأييد، نقول: هي للتأييد، لأنها مُحتملة للتأييد وللنفي في بعض أزمان المستقبل. وأنت وشأنك إذا قلت: لن أدخل بيت فلان، وأردت به التأييد، حينئذ نقول: (لَنْ) هنا في هذا المقام للتأييد، كيف نحن نرد على الرَّخْشَرِي، ونحن نقول: أردنا بها التأييد هنا؟ نقول: نعم، ردُّنا على الرَّخْشَرِي بأنها موضوعة للتأييد، يعني: لا تخرج عنه .. في كل تركيب (لَنْ) تُفيد التأييد، ونحن نقول: لا، (لَنْ) مُحتملة للتأييد ومُحتملة للنفي، فكونها موضوعة للتأييد دون غيره هذا محلُّ نظر.

بل قولك: لن أقوم، مُحتملٌ بأن تريد بذلك أنك لا تقوم أبداً، وأنك لا تقوم في بعض أزمنة المستقبل، مثل: لا أقوم، لا أقوم أبداً؟ لا أقوم في بعض أزمان المستقبل، فـ: (لا) و (لَنْ) من حيث النفي في المستقبل بمعنى واحد، يعني: مُحتملة للتأييد، ومُحتملة للنفي في بعض أزمنة المستقبل.

فلا يُطَنَّن ظانٌّ أن ردَّ الرَّخْشَرِي قوله: بأنها لا تُفيد تأييداً، مُطلقاً ولا احتمالاً .. لا، لم يقولوا بهذا، وإنما قالوا: نعم، قد تدلُّ على التأييد، لكن مع احتمال غيره، وأما كونها موضوعة للتأييد لا.

وأما: ((لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَاباً)) [الحج:73] قال: هذا للتأييد .. هذا معلوم أنه للتأييد، ليس من اللفظ، وإنما من شيء خارج، صفة الخلق ليست لمخلوق، ((لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَاباً وَلَوْ اجْتَمَعُوا لَهُ)) [الحج:73] هنا مؤيَّد .. هذا قطعي .. لا إشكال فيه، لكن من خارج لا من جهة اللفظ.

وليس أصل (لَنْ) .. (لَنْ) هل هي مُركَّبة أم بسيطة؟ قيل: (لَنْ) أصلها: (لا) فُلبت الألف نوناً.

وليس أصلها (لا) فأُبدلت الألف نوناً خلافاً للفرءاء، ولا (لا أن) فحُذفت الهمزة تخفيفاً والألف للساكين خلافاً للخليل. وهذه دائماً يَسْلُكُونَهَا في باب الحروف، والأصل عدمه، يعني: (لَنْ) أصلها (لا)، فقلبت الألف نوناً.

ما الذي أدراكم؟ يحتاج إلى إفصاح، لو جاء في لسان عربيٍّ مُفَصِّحاً بأصلها قلنا بهذا الأصل، وأما إذا لم يرد فالأصل المنع: ألا نقول بأنها مُركَّبة، وألا نقول بأن أصلها كذا وكذا، بل نبقئها على ظاهرها، فنقول: اللام والنون أصليان، وهكذا نطق العربيُّ بها: (لَنْ)، وأما القول: بأن أصلها (لا) ثُمَّ قلبت الألف نوناً، أو أصلها (لا أن) فحُذفت الهمزة، ثُمَّ النقي ساكنان الألف والألف، فحذفت الألف فقل: (لَنْ)، نقول: هذا يحتاج

إلى ثَبَت.

إذ المعهود إبدال النون ألفاً ك: (نَسْفَعْنَ) .. (نَسْفَعَا)، المعهود قلب النون ألفاً .. نون التوكيد الخفيفة نقلبها ألفاً، والتنوين في مقام النَّصْب: زيداً نقلبها ألفاً، وأمّا الألف تُقلب نون، هذا ليس بمعهود، والأصح أن يُجاب: بأنّ هذا يحتاج إلى نقلٍ، فإن لم يكن كذلك حينئذٍ بقينا على الأصل.

ولأنّ دعوى التركيب إنّما تصح إذا كانا الحرفان ظاهرين حالة التركيب ك: (لولا). ومن أحكام (لَنْ): أنّ الجمهور على جواز تقديم معمولٍ معمولها عليها: لن أضرب زيداً، أين معمول (لَنْ)؟ (أضرب)، أين معمول معمولها؟ (زيداً)، هل يجوز تقديم (زيد)؟ نعم. (زيداً لن أضرب) .. (زيداً) هذا منصوب ب: (أضرب)، و (أضرب) هذا معمول (لَنْ)، يجوز أو لا يجوز؟ نعم يجوز، لأنّها عاملٌ أصلي بنفسه، ليس محمولٌ على غيره حتى نقول: لا يُتصرّف في معموله .. لا.

نعم معموله لا يُمكن، يعني: (أضرب) هل يتقدّم على (لَنْ)؟ ما يتقدّم هذا .. واضح بَيِّن، لأنّ (لَنْ) لا يُفصل بينها وبين معمولها إلّا لما سيأتي ذكره، وأمّا معمول معمولها فإذا تقدّم لا إشكال فيه.

جواز تقديم معمول معمولها عليها: زيداً لن أضرب، وبه استدلّ سيبويه على بساطتها - على أنّها بسيطة - ومنع ذلك بعضهم، واستثنى أبو حيان التميمي، فلا يجوز: عَرَقاً لن يتصبّب زيد، (عَرَقاً) هذا تمييز .. لأيّ شيء؟ لمعمول (لَنْ)، يعني العامل فيه: معمول (لَنْ)، لن يتصبّب زيد عَرَقاً، (عَرَقاً) هذا تمييز، والعامل فيه (يتصبّب) وهو معمول (لَنْ)، عند أبي حيان لا يجوز تقديمه.

وهذا أيضاً مُنتَفٍ عند الجمهور، وإنّما يجوز على مذهب ابن مالك، كما سبق لأنّه يُجوز تقديم التمييز على عامله المُتصرّف بِقَلَّة، فعدم التقديم هنا لا ل: (لَنْ)، وإنّما لما سبق: أنّ التمييز لا يتقدّم عليه عامله، فهو لشيءٍ آخر.

إذاً: ما امتنع تقديمه على عامله دون (لَنْ) فهو مُمتنع مع (لَنْ)، وما لم يكن كذلك فالأصل الجواز، وأمّا: عَرَقاً لن يتصبّب زيد، هذا كما سبق: أنّ العامل إذا كان مُتصرّفاً جاز أن يُتصرّف في تمييزه فيتقدّم عليه على مذهب ابن مالك، ومن منع منع، فمن جَوّز جَوّز هنا.

فابن مالك لا يمتنع عنده: عَرَقاً لن يتصبّب زيد، لأنّ (يتصبّب) هذا فعل وهو عامل في التمييز، وهو مُتصرّف، فيجوز حينئذٍ، وعند الجمهور لا، لأنّه يمتنع مُطلقاً، لأنّه يُجوز تقديم التمييز على عامله المُتصرّف بِقَلَّة.

وقد تأتى (لَنْ) للدعاء، وهذا مُخْتَلَفٌ فيه، ابن هشام ينفيه في موضع، ويثبت في موضع.

وقد تأتي (لَنْ) للدعاء، كما أتت (لا) كذلك وفقاً لجماعة، ومن ذلك قول الشاعر:

لَنْ تَزَالُوا كَذَالِكُمْ ثُمَّ لَا ... زِلْتُ لَكُمْ خَالِداً خُلُودَ الْجِبَالِ

(لَنْ تَزَالُوا) قالوا: (لَنْ) هنا دُعائية، بمعنى أَهْمَا للدُّعَاء، لماذا .. ما وجه الاستدلال بكونها للدعاء؟ قالوا: العطف عليها: (ثُمَّ لَا زِلْتُ لَكُمْ خَالِداً) هذا دعاء، فعُطِفَ الدعاء على (لَنْ) الأولى فَدَلَّ على أَهْمَا استُعملت في الدُّعَاء، وقلنا: ابن هشام يثبت هذا في (المغني) وينفيه في (شرح القطر).

والدليل على أَنَّهُ دعاء لا إخبار: عطفُ الدعاء عليه وهو: (ثُمَّ لَا زِلْتُ)، وَرُدَّ: بِأَنَّ (لَنْ) في صدر هذا البيت تَحْتَمِلُ أن تكون دَالَّةً على النفي المحض، حتى لو قيل: بِأَنَّ (لا) بعدها للدعاء، لِأَنَّهُ لا يلزم أن يُعْطِفَ إنشاء على إنشاء .. هو أولى، لكن ليس بلازم، قد يُعْطِفُ إنشاء وهو الدعاء على الإخبار، والعكس بالعكس، وإن كان الأولى التَّطَابُقُ: أن يُعْطِفَ خبر على خبر، وإنشاءً على إنشاء، وعطفُ الإنشاء على الخبر والعكس، وإن كان فيه ضعف إلا أَنَّهُ جائز، مثل عطف الجملة الفعلية على الفعلية، والاسمية على الاسمية، والفعلية على الاسمية والعكس. نقول: الفعلية على الفعلية أولى، والاسمية على الاسمية أولى، إلا أَنَّهُ يجوز عطف الاسمية على الفعلية والعكس، وإن كان فيه نوع ضعف، وظَهَرَ الضَّعْفُ في باب الاشتغال كما مرَّ معنا.

إذاً: حتى لو قيل بِأَنَّ (لا) بعدها للدعاء، فَإِنَّهُ لا يلزم أن يَتَّحِدَ المعطوف والمعطوف عليه خبراً أو إنشاءً.

إذاً: (لَنْ) .. (وَيَلَنُ انْصَبُهُ) انصب الفعل المضارع ب: (لَنْ)، حينئذٍ تقول: ((لَنْ نَبْرَحَ)) [طه: 91] ف: (نَبْرَحَ) فعلٌ مضارعٌ ناقصٌ منصوب ب: (لَنْ)، ونصبه فتحة ظاهرة على آخره.

(وَكَيْ) هذا الحرف الثاني الذي ينصب بنفسه، و (كَيْ) لها ثلاثة أوجه في لسان العرب:

– قد تكون اسماً مُخْتَصِراً من (كيف)، كقوله:

كَيْ تَجْنَحُونَ إِلَى سَلَمٍ وَمَا تُثِيرُ ... قَتَلَاكُمْ وَلَطَى الْهَيْجَاءِ تَضْطَرُّمُ

(كَيْ تَجْنَحُونَ) يعني: كيف تجنحون؟ ف: (كَيْ) هنا مختصرة من (كيف)، حَذَفَ الفاء .. هذا يُسَمَّى: تَرْخِيماً، لَكِنَّهُ ليس بقياسي، (كَيْ تَجْنَحُونَ) كيف تجنحون؟ فَدَلَّ على أَهْمَا

ليست ناصبة، ما الذي دل على أنها ليست ناصبة؟ (تَجْنَحُونَ) بالنون .. أثبت النون
فدُلَّ على أنه مرفوع، فتكون بمعنى: (كيف) .. هي مختصرة من (كيف).
فتكون بمعنى (كيف) ويليهما الاسم والماضي والمضارع مرفوعاً: كيف زيدٌ .. كيف يقوم
زيدٌ .. كيف قام زيدٌ؟ يليها الماضي والمضارع والاسم، ويكون مرفوعاً في المضارع
والاسم.

– الثاني: أن تكون بمنزلة لام التعليل معنًى وعملاً، (معنًى) يعني: تدُلُّ على أنَّ ما قبلها
علَّةٌ لِمَا بعدها، هذا المراد بلام التعليل معنا: أنَّ ما قبلها علَّةٌ لِمَا بعدها، و (عملاً)
الجر، حينئذٍ لام التعليل تجرُّ ما بعدها، كذلك (كَيْ) ولذلك يُعَبَّرُ عنها: بأنَّها لام (كَيْ)،
يُقال: لام (كَيْ) إذا كانت بمعنى اللام.

أن تكون بمنزلة لام التعليل معنًى وعملاً، وهي الداخلة على (ما) الاستفهامية – وهذا
سبق في أول حروف الجر – في قوله في السؤال عن العلَّة: (كَيْمَه) بمعنى: لِمَه، وعلى
(ما) المصدرية كما في قوله:

إِذَا أَنْتَ لَمْ تَنْفَعْ فَضُرَّ فَإِنَّمَا ... يُرْجَى الْفَقَى كَيْمَا يَضُرَّ وَيَنْفَعَا

وهنا دخلت على (ما) المصدرية، أي: للضُرِّ والنَّفْع، وقيل: (ما) كافة، أي: كَفَّتْ
(كَيْ) المصدرية عن نصب المضارع.

(كَيْ) المصدرية يعني: لا يلزم أنَّها تنصب .. لا، قد تُؤوَّل مع ما بعدها بمصدر – وهذا
لا إشكال فيه – ولكن المراد هنا: أنَّها تدخل على (ما) الاستفهامية، وتدخل على (ما)
المصدرية، وهذا سبق في أول باب حروف الجر.

وقيل: (ما) كافة، أي: كَفَّتْ (كَيْ) المصدرية عن نصب المضارع، وعلى (أَنَّ) المصدرية
مُضمرةً .. هذا الثالث، يعني: تدخل على (أَنَّ) المصدرية مُضمرةً، نحو: جئت كي
تكرمني، ف: (كَيْ) هنا بمنزلة لام التعليل معنًى وعملاً، (كي تكرمني) يعني: كي أن
تكرمني، ف: (تكرمني) هذا فعل مضارع منصوب ب: (أَنَّ)، ونصبه (أَنَّ) مُضمرة بعد
(كَيْ)، و (كَيْ) حينئذٍ تكون بمنزلة اللام، فيكون (أَنَّ) ومدخولها مصدر مجرور ب:
(كَيْ).

وعلى (أَنَّ) المصدرية مُضمرة، نحو: جئت كي تكرمني، إذا قَدَّرْتَ النصب ب: (أَنَّ)، ولا
يجوز إظهار (أَنَّ) بعدها، وأمَّا قوله: كَيْمَا أَنْ تَغُرَّ وَتَخْدَعَا، فضرورة، وسيأتي توجيهه.
إذا: (كَيْ) تكون بمنزلة لام التعليل معنًى وعملاً، وذلك إذا دخلت على (ما)
الاستفهامية، و (ما) المصدرية، وتدخل على المضارع، ويكون الفعل منصوباً بعدها ب:
(أَنَّ) مُضمرةً.

– الثالث: أن تكون بمنزلة (أَنْ) المَصْدَرِيَّةَ معنًى وعملاً، وهو المراد هنا في كلام النَّاطِمِ: (وَكَيْ)، حينئذٍ صارت (كَيْ) مَصْدَرِيَّةً، وَيَتَعَيَّنُ ذلك في الواقعة بعد اللام، وليس بعدها (أَنْ).

(كَيْ) المَصْدَرِيَّةَ فيها تفصيل يأتي إن شاء الله.
نقف على هذا.

والله أعلم، وَصَلَّى اللهُ وَسَلَّم عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ ... !!!

عناصر الدرس

- * ينصب المضارع بـ (كي وأن) .
- * إهمال (أن) حملا على (ما) المصدرية
- * ينصب المضارع بـ (إذن) بشروط
- * مواضع إعمال (أن) ظاهرة أو مضمرة.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ، أَمَّا
بعد:

قال النَّاطِمُ – رحمه الله تعالى –: (وَبَلَنِ انْصِبُهُ وَكَيْ) عرفنا أن (كَيْ) لها ثلاثة أحوال في لسان العرب: إمَّا أن تكون اسمًا مختصرًا من (كيف) وإمَّا النوع الثاني أن تكون بمنزلة لام التعليل معنًى وعملاً، وهذا قلنا: داخلة على (ما) الاستفهامية، و (ما) المصدرية، وكذلك على (أَنْ) المصدرية مضمرة، نحو: جئت كي تُكرمني (تُكرمني) هذا فعل مضارع منصوب بـ: (أَنْ) مضمرة بعد (كَيْ) وحينئذٍ (أَنْ) وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بـ: (كَيْ) إذاً: هي بمنزلة لام التعليل.
ولا يجوز إظهار (أَنْ) بعدها، فأما قول الشاعر: (كَيْمَا أَنْ تَغُرَّ) هذا ضرورة، وله توجيه سيأتي معنا.

ثالثاً: تكون بمنزلة (أَنْ) المصدرية معنًى وعملاً، وهو مراد النَّاطِمِ هنا، وهي النَّاصِبَةُ: (وَبَلَنِ انْصِبُهُ وَكَيْ) يعني: بنفسها، ويتعين ذلك الحكم بكونها مصدرية في الواقعة بعد اللام وليس بعدها (أَنْ) كما في قوله تعالى: ((لَكَيْلَا تَأْسَوْا)) [الحديد: 23] (تَأْسَوْا) هنا

فعل مضارع منصوبٌ بـ: (كَيِّ) بنفسها، و (كَيِّ) هنا لم يقع بعدها (أَنْ) فهي ناصبةٌ.
تعيّن ذلك في الواقعة بعد اللام ((لِكَيْلَا)) [الحديد:23].

ولا تُقدّر (أَنْ) هنا، لماذا؟ لأننا لو قدّرنا (تأسّوا) منصوبٌ بـ: (أَنْ) مضمرة بعد (كَيِّ) لزم دخول اللام على (كَيِّ) وهي حرف تعليل، إذاً: دخل حرفٌ على حرف، وهذا لا يجوز، أن يدخل حرف على حرف هذا مُمتنع، ولكن إذا دخل اللام على (كَيِّ) وما بعدها يكون مصدرًا مؤولاً بـ: (كَيِّ) .. مع (كَيِّ) حينئذٍ جاز، لأن اللام قد دخلت على اسمٍ مؤول.

وأما ((لِكَيْلَا)) [الحديد:23] بأن تكون اللام حرف جر، و (كَيِّ) كذلك حرف جر وتعليل، و ((تأسّوا)) [الحديد:23] منصوبٌ بـ: (أَنْ) مضمرة بعد (كَيِّ) هذا مُمتنع، لأنه يلزم منه دخول حرف الجر على حرفٍ آخر.

ولا يجوز أن تكون حرف جرٍ لدخول حرف الجر عليها، فإن وقع بعدها (أَنْ) نحو قول الشاعر: (أَرَدْتُ لِكَيْمًا أَنْ تَطِيرَ بِقُرْبِي) (لِكَيْمًا أَنْ تَطِيرَ) وقعت (أَنْ) بعد (كَيِّ) احتمال أن تكون مَصْدَرِيَّةٌ مؤكّدة بـ: (أَنْ) .. هي مَصْدَرِيَّةٌ بنفسها وأكّدت بـ: (أَنْ) (لِكَيْمًا أَنْ تَطِيرَ) فهي (كَيِّ) هنا مَصْدَرِيَّةٌ، و (أَنْ) توكيدٌ لها.

وأن تكون تَعْلِيلِيَّةٌ مؤكّدة للام، والثاني أرجح .. ما هو الثاني؟ أن تكون تَعْلِيلِيَّةٌ مؤكّدة للام، الثاني أرجح لئلا يلزم تقديم الفرع على فالأصل، فـ: (أَنْ) هي أمُّ الباب فلا تُجعل مؤكّدة لـ: (كَيِّ) يعني: إذا جعلنا (أَنْ) مؤكّدة لـ: (كَيِّ) أيهما أصل؟ (أَنْ) هي الأصل في الباب، حينئذٍ جعلنا الأصل مؤكّداً للفرع، وهذا خلاف الأصل.

كذلك هي الملاصقة للفعل، وما كان ملاصقاً للفعل فالأولى أن يكون هو العامل في الفعل دون (كَيِّ) وما كان أصلاً لا يكون مؤكّداً لغيره، ويجوز الأمران في نحو: جئت كَيِّ تفعل، ((كَيِّ لا يَكُونُ دَوْلَةً)) [الحشر:7] يجوز الأمران، يعني: أن تجعل (أَنْ) مضمرة بعد (كَيِّ) وأن تجعل (كَيِّ) هي النَّاصِبَةُ، إمّا أن يكون الفعل منصوباً بـ: (أَنْ) مضمرة بعد (كَيِّ) وإمّا أن تكون (كَيِّ) هي النَّاصِبَةُ، لكن تُقدّر قبلها اللام.

فإن جعلت جارة كانت (أَنْ) مُقدّرة بعدها، وإن جعلت ناصبة كانت اللام مُقدّرة قبلها، وهذا مذهب سيبويه والجمهور: أن (كَيِّ) تكون حرف جر ومَصْدَرِيَّةٌ، إذا كانت حرف جرٍ حينئذٍ جرّت (أَنْ) ومدخولها المصدر، وإذا كانت مَصْدَرِيَّةٌ حينئذٍ لا يكون مجروراً إلا باللام المُقدّرة قبلها.

وذهب الكوفيون: إلى أنّها ناصبةٌ للفعل دائماً، وتأولوا ما احتمل غير ذلك، وذهب

قوم: إلى أنها حرف جر دائماً.

إذاً ثلاث مذاهب:

- (كَي) تكون حرف تعليل وجر، وتكون ناصبة على التفصيل الذي ذكرناه.
 - وعند الكوفيين: أنها لا تكون إلا ناصبة البتة دائماً.
 - وقال بعضهم: إنها تكون حرف دائماً، والصواب: ما ذهب إليه جمهور البصريين.
- ومنع الجمهور تقديم معمول (كَي).

هناك في لَنْ قلنا: يجوز تقديم معمول معمولها: زيداً لن أضرب جاز، وأما (كَي) فلا يجوز.

ومنع الجمهور تقديم معمول معمول (كَي) خلافاً للكسائي فيجوز عنده: جئت النَّحْوَ كَي أعلم .. جئت كي أعلم النَّحْوَ، يجوز عند الكسائي وعند الجمهور يمنع، لماذا يمنع؟ قالوا: لأن (كَي) من الموصولات الحرفية، ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول بخلاف لَنْ ليست من الموصولات، يعني: لا تؤول مع ما بعدها بمصدر، وأما (كَي) فهي موصول حرفي، وهي من الخمسة التي ذكرناها سابقاً، وحينئذٍ تؤول ما بعدها للمصدر، وما كان كذلك فحينئذٍ لا يتقدم معموله ولا معمول معموله عليه البتة. لأن (كَي) من الموصولات الحرفية، ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول، وإن كانت جارة ف: (أَنْ) مُضمرة بعدها وهي موصولة.

إذاً: (ويلن انصبه وكَي) (كَي) هو النَّاصِب الثاني.

استعمالات (كَي) .. خلاصة ما سبق: أَنْ (كَي) تُذكر وحدها، فيقال كما في قوله تعالى: ((كَي لا يَكُون دُولَةً)) [الحشر: 7] إذاً: ذكرت (كَي) وحدها هنا. الثاني: أَنْ تُذكر مسبوقاً باللام فقط ((لَكَيْلَا تَأْسَوْا)) [الحديد: 23] (لَكَي) اللام سبقت (كَي) هذا استعمال في لسان العرب.

الثالث: تُذكر قبل (أَنْ) المصدرية وهذا قيل: ضرورة، يعني: لا تظهر (أَنْ) لكن استعمل، كقوله: (كَيْمَا أَنْ تَغُرَّ وَتَخْدَعَا) كَيْمَا أَنْ إذاً: قيل (كَي) وظهرت بعدها (أَنْ). الاستعمال الرابع: تُذكر مسبوقاً باللام وبعدها (أَنْ) المصدريّة: (لَكَيْمَا أَنْ تَطِيرَ بِقُرْبَيَّ) لَكَيْمَا أَنْ جاءت اللام ثُمَّ (كَي) ثُمَّ (أَنْ) جُمع بينها.

هذه أربعة استعمالات، المشهور الأول والثاني: وهو أَنْ تذكر وحدها، أو أَنْ تكون مسبوقاً باللام فقط: ((لَكَيْلَا تَأْسَوْا)) [الحديد: 23] ولذلك هو الوارد في القرآن، وأما الثالث والرابع فلم يرد في القرآن.

وجمهور البصريين على أن (كَي) إذا نَصَبَت المضارع فهي مَصْدَرِيَّة، وقد تكون (كَي) تَعْلِيلِيَّة، بمعنى: لام التعليل، فالتَّأَصُّب حينئذٍ (أن) مضمرة بعد (كَي)، وعليه .. على ما سبق فإذا قيل: جئت لكي أتعلم، يعني: جيء بـ: (كَي) وذكر قبلها اللام، حينئذٍ يتعين أن تكون اللام حرف تعليل و (كَي) مَصْدَرِيَّة، يتعين إذا لُفِظَ باللام قبل (كَي) حينئذٍ التَّأَصُّب (كَي) وليس (أن) مُضْمَرَةٌ بعد (كَي) هذا متى؟ إذا نُطِقَ باللام قبل (كَي) مثل هذا المثال: جئت لكي أتعلم، جيء باللام و (كَي).

حينئذٍ يتعين أن تكون (كَي) ناصبة، فـ: أتعلم، هذا فعلٌ مضارع منصوب بـ: (كَي) نفسها، ولا نقول بـ: (أن) مُضْمَرَةٌ، لماذا؟ لأنه لُفِظَ باللام، لأنك لو جعلت (كَي) تَعْلِيلِيَّة لصرت إلى التأكيد ولك معدّلٌ عنه، يعني: خروجاً عنه، إذا جعلت الفعل هنا منصوباً بـ: (أن) مُضْمَرَةٌ حينئذٍ جعلت (كَي) مؤكّدة للام، ولا شك أن القول بالتأسيس أولى من القول بالتأكيد، لأنه إمّا أن تجعل (كَي) مؤكّدة للام، وإمّا أن تجعلها مؤسسة، حينئذٍ تكون ناصبةً لما بعدها.

فإذا قَدَّرت الفعل الذي بعد (كَي) في مثل هذا التركيب: (لَكَي) منصوباً بـ: (أن) مُضْمَرَةٌ بعد (كَي)، طيب! (كَي) واللام حرفان، إذاً: الثاني مؤكّد للأول، والتأسيس خيرٌ من التوكيد، إذاً: لا نصير إلى التأكيد مع إمكان التأسيس، إذ التأسيس خيرٌ من التأكيد.

وإذا قيل: (كَيْمَا أَنْ تَغُرَّ وَتَخْدَعَا) بعضهم لم يُجَوِّز هذا التركيب .. أن يجمع بين (أن) ظاهرة و (كَي)، لكن ذكره البعض: (كَيْمَا أَنْ تَغُرَّ وَتَخْدَعَا) تعين أن تكون (كَي) حرف تعليل واضح، لأنه إذا ذُكِرَتْ (أن) فهي التَّأَصُّب، لا مَعْدِلٌ عنها، كيف تترك الأصل وهي (أن) أم الباب وتَجْعَلُ النَّصَب بـ: (كَي)؟! هذا فيه نظر.

إذاً: إذا ذُكِرَتْ (أن) بعد (كَي) يتعين أن تكون (أن) التَّأَصُّب، وإذا كانت (أن) هي التَّأَصُّب يتعين أن تكون (كَي) التَعْلِيلِيَّة حرف جر.

حينئذٍ تعين أن تكون (كَي) حرف تعليل، و (أن) حرفٌ مصدرى، لأنك لو جعلت (كَي) حرفاً مَصْدَرِيّاً لصرت إلى التأكيد والتأسيس خيرٌ منه، يعني: إذا جعلت (كَي) حرفاً مَصْدَرِيّاً، جعلت (أن) مؤكّدة لـ: (كَي)، الأصل مؤكّد للفرع وهذا خلاف الأصل، تجعل (كَي) هي التَّأَصُّب و (أن) ماذا فعلت؟ لم تنصب، ما دورها في هذا التركيب: (كَيْمَا أَنْ تَغُرَّ وَتَخْدَعَا)؟

(أن) توكيد .. هذا خلاف الأصل .. خلاف الأصل من جهتين:

– أن التأسيس أولى من التأكيد، هذا أولاً.

– ثانياً: كيف يُجْعَلُ الأصل – أم الباب – مؤكّداً للفرع؟! هذا محلٌ نظر، إذاً: إذا صُرح

ب: (أَنْ) فهي النَّاصِبَةُ، و (كَيْ) حينئذٍ تكون حرف تعليل، وإذا قيل: جئت كي أتعلّم، هذا يجوز فيه وجهان: إذا لم تأت ب: (أَنْ) ولم تأت باللام جاز لك الوجهان:

– أن تجعل (أتعلّم) منصوبٌ ب: (أَنْ) مضمرة بعد (كَيْ) و (كَيْ) حرف تعليل.
– ويجوز أن تجعل (كَيْ) هي النَّاصِبَةُ وتَنَوُّ اللام قبلها، لأنه لا بُدَّ من اللام، إذا جعلت (كَيْ) ناصبةً بنفسها لا بُدَّ من اللام قبلها لفظاً أو نيّةً، إذا توجد لا بُدَّ من نيّتها.
إذا قيل: جئت كي أتعلّم، جاز أن تكون (كَيْ) مَصْدَرِيَّةٌ ولام التعليل قبلها مُقَدَّرَةٌ، مَصْدَرِيَّةٌ يعني: ناصبة بنفسها، وجاز أن تكون (كَيْ) حرف تعليل، وأن المَصْدَرِيَّةُ مُقَدَّرَةٌ بعدها، ماذا بقي؟ بقي أن يُجمع بين اللام و (كَيْ) و (أَنْ): (لَكَيْمَا أَنْ تَطِيرَ بِقَرْنَيْ) (لَكَيْمَا أَنْ) جُمع بين اللام و (كَيْ) و (أَنْ)، وهذا بعضهم كذلك لا يجوزُهُ إلا ضرورةً.
جاز أن تكون في هذا التركيب (كَيْ) مَصْدَرِيَّةٌ، فتكون (أَنْ) مُؤَكِّدَةٌ لها، وهذا محلُّ نظر، (أَنْ) الأصل مُؤَكِّدٌ للفرع هذا محلُّ نظر، لكن يجوز، ودائماً إذا قيل: جائز، لا يلزم منه أن يكون هو الأفضح، ولذلك يُصرِّح ابن مالك وابن هشام أحياناً، يقولون: جائزٌ على قُبْحٍ، وأحياناً يقولون: جائزٌ في لُغِيَّةٍ تصغير لغة، يعني: فيه نظر، من باب التحقير أو شيء من ذلك.

فتكون (أَنْ) مُؤَكِّدَةٌ لها، وجاز أن تكون (كَيْ) حرف تعليل فتكون هي مُؤَكِّدَةٌ للام، وهنا لا مناص عن القول بالتأكيد، لا بُدَّ أن يُقال: (كَيْ) هي مُؤَكِّدَةٌ للام، أو (أَنْ) مُؤَكِّدَةٌ ل: (كَيْ)، لا بُدَّ من القول بالتأكيد، إذاً: لا نقول التأسيس خيرٌ من التأكيد، لأنه لا مناص عنه، فَتَحْصُلُ حينئذٍ من هذه الأقسام أَنَّ (كَيْ) تكون مَصْدَرِيَّةٌ لا غير في موضعٍ واحد، نَحْو: جئت لِكَيْ تَكْرِمَنِي، هنا (كَيْ) مَصْدَرِيَّةٌ لا غير .. لا يَحْتَمِلُ أن يكون الفعل منصوباً ب: (أَنْ) مُضْمَرَةٌ بعدها، لماذا؟ للتصريح باللام (لَكَيْ).
إذا قيل: ل: (لَكَيْ) ولم يلفظ ب: (أَنْ) تَعَيَّنَ أن تكون مَصْدَرِيَّةٌ، هذا واحد.
وتكون تَعْلِيلِيَّةٌ لا غير في موضعٍ واحد: (كَيْمَا أَنْ تَغُرَّ وَتَخْدَعَا) (كَيْمَا أَنْ) إذاً: صُرِّحَ ب: (أَنْ) بعدها، فإذا لُفِظَ ب: (أَنْ) بعدها، ف: (أَنْ) هي النَّاصِبَةُ، و (كَيْ) قطعاً أنها تَعْلِيلِيَّةٌ، ولا تجعل (أَنْ) مُؤَكِّدَةٌ و (كَيْ) هي مَصْدَرِيَّةٌ.

وتكون مُحْتَمِلَةٌ للوجهين في موضعين: الثالث والرابع، وهذا قليل جداً .. قليل جداً أن يُلفَظَ ب: (أَنْ) بعد (كَيْ)، أو أن يُجمع بين اللام و (كَيْ) و (أَنْ)، ولذلك بعضهم يجعله من باب الضرورة، ولم يُثَمِّلْ إلا بالشعر الذي ذكرناه سابقاً.
إذاً:

وَيَلَنِ انْصِبُهُ وَكَيَّ كَذَا بِأَنْ ... لَا بَعْدَ عِلْمٍ.

(وَيَلَنِ انْصِبُهُ وَكَيَّ) قال الشَّارِحُ هنا: " ينصب المضارع إذا صحبه حرفٌ ناصبٌ، وهو (لَنْ) أو (كَيَّ) أو (أَنْ) أو (إِذَنْ) هذه ناصبة بنفسها وليس مُتَّفَقٌ عليه، لأن بعضهم يرى: أَنْ (إِذَنْ) ليست ناصبة بنفسها، بل (أَنْ) مُضْمَرَةٌ بعدها، حينئذٍ الأول والثاني و (أَنْ) هذا لا إشكال فيه، و (إِذَنْ) هذا محلُّ نظر، نحو: لَنْ أَضْرِبَ، وجئت كَيَّ أَتَعَلَّمُ، وأريد أَنْ تقوم، وإِذَنْ أَكْرَمَكَ، في جواب من قال لك: آتيك، هذه أمثلة لما ذَكَرَهُ على جهة العموم.

و (كَيَّ) المَصْدَرِيَّةُ كما سبق .. (كَيَّ) مَصْدَرِيَّةٌ التي أطلقها النَّاطِمُ هنا (وَيَلَنِ انْصِبُهُ وَكَيَّ) أي: المَصْدَرِيَّةُ، وإنما يؤخذ التقييد من كونه ذكرها في أدوات النصب، وإلا (كَيَّ) قد لا تكون مَصْدَرِيَّةٌ بل تكون تَعْلِيلِيَّةٌ، فأَمَّا التَّعْلِيلِيَّةُ فَجَارَةٌ والناصب بعدها (أَنْ) مضمورة، وتَتَعَيَّنُ المَصْدَرِيَّةُ إِنْ سَبَقَتْهَا اللام كما ذكرناه سابقاً، كقوله تعالى: ((لِكَيْلَا تَأْسَوْا)) [الحديد:23] والتَّعْلِيلِيَّةُ إِنْ تَأَخَّرَتْ عنها اللام أو أَنْ، وعلامة المَصْدَرِيَّةُ أَنْ تَتَقَدَّمَ عليها اللام لفظاً أو تقديرًا.

(لَنْ) قيل: لا يَجُوزُ الفَصْلُ بين (لَنْ) والفعل اختياراً عند البصريين وهشام، وأجاز الكِسَائِيُّ الفَصْلَ بالقسم ومعمول الفعل: لَنْ والله أقوم، جَوَّزَ الفَصْلَ بالقسم، وبمعمول الفعل: لَنْ زِيداً أَضْرِبَ، ووافقه الفَرَّاءُ على القسم، وزاد الفَصْلَ بـ: (أَظُنُّ) والشرط، والجماهير على المنع:

أَنَّهُ لَا يُفْصَلُ بين (لَنْ) ومعمولها، نعم يَتَقَدَّمُ معمول معمولها عليها الجمهور على الجواز: زِيداً لَنْ أَضْرِبَ، هذا جائزٌ.

. كَذَا بِأَنْ ... لَا بَعْدَ عِلْمٍ وَالَّتِي مِنْ بَعْدِ ظَنْ
فَانْصِبْ بِهَا وَالرَّفْعَ صَحِّحٌ وَاعْتَقِدْ ... تَخْفِيفُهَا مِنْ أَنَّ فَهُوَ مُطَرَّدٌ

قوله: (كَذَا بِأَنْ) (كَذَا) أي: مثل ما ذُكِرَ من كون (لَنْ) ناصبة بنفسها، و (كَيَّ) ناصبة على التفصيل السَّابِقِ (بِأَنْ) يعني: فانصبه (بِأَنْ) (لَا بَعْدَ عِلْمٍ) (لَا) حرف عطف، لكنَّه معطوف على محذوف مُقَدَّرٌ، والتقدير: فانصبه (بِأَنْ) بعد غير علمٍ لا بعد علم، لأن (أَنْ) المَصْدَرِيَّةُ لها ثلاثة أحوال:

— إمَّا أَنْ يسبقها ما يَدُلُّ على العِلْمِ .. ما يَدُلُّ على اليقين يعني، سواءً بلفظ العِلْمِ أو

غيره: رأى، وحسب، وتيقن، وظن إذا أريد بها العلم، كل الألفاظ السابقة التي مرّت معنا في باب (ظن) ما يدل على اليقين إذا تقدّم على (أن) .. أن يتقدّم عليها ما يفيد اليقين، ويُعبّر عنه النحاة: بما يدل على العلم.

– النوع الثاني: أن يتقدّم عليها ما يدل على الرجحان، يعني: (ظن) وأخواتها .. ظن وحسب ورأى ونحو ذلك إذا استعملت في الرجحان.

– ألا يتقدّم عليها الأول ولا الثاني، كالألّا يتقدّم عليها ما يفيد العلم، ولا ما يفيد الظن. متى تكون ناصبةً متعينة النصب؟ فيما إذا لم يتقدّم عليها علم ولا ظن: ((وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ)) [الشعراء:82] نقول: (يَغْفِر) هنا فعلٌ مضارع منصوبٌ بـ: (أن) وهذه (أن) متعينة أنها مصدرية، لأنه لم يسبقها ما يدل على الظن، ولا ما يدل على العلم، فيتعين أنها مصدرية، وهي التي عنها بقوله: (كَذًا بَأْنٌ لَا بَعْدَ عِلْمٍ) يعني: فانصبه (بأن) بعد غير علم لا بعد علم، فإن كانت بعد علم حينئذٍ يتعين أن تكون (أن) مُحَفَّفة من الثقيلة، هذا إذا كان ما قبلها دالاً على العلم.

((عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى)) [المزمل:20] (سَيَكُونُ) نقول: (يكون) بالرفع هنا، وسبقها (أن) (عَلِمَ أَنْ) (أن) هذه قطعاً قولاً واحداً مُحَفَّفة من الثقيلة، يعني: أخت (إن):

وَأِنْ تُخَفَّفَ أَنْ فَاسْمُهَا اسْتَكَنَّ ... وَالْخَبَرُ اجْعَلْ جُمْلَةً مِنْ بَعْدِ أَنْ
وَأِنْ يَكُنْ فِعْلاً وَلَمْ يَكُنْ دُعَا ... وَلَمْ يَكُنْ تَصْرِيفُهُ مُتَّبِعَا
فَالْأَحْسَنُ الْفَصْلُ بِقَدْ أَوْ نَفْيٍ أَوْ ... تَنْفِيسٍ أَوْ لَوْ وَقَلِيلٌ ذِكْرُ لَوْ

الأحكام السابقة كلها تتعلّق بـ: (أن) هنا، ولذلك جاء: ((عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ)) [المزمل:20] فَصْلٌ بَيْنَ (أَنْ) ومدخولها الذي هو الخبر بالسّين وهو واجبٌ أو أحسن، على الخلاف السابق الذي ذكرناه في محلّه. إذا: إذا سُبقت بما يدل على العلم فهي (أن) مُحَفَّفة من الثقيلة، فيجب في الفعل أمران: – الأول: رفعه ولا يجوز نصبه.

– والثاني: فصله بفواصل من الأربعة التي ذكرناها سابقاً، ومنه المثال الذي ذكرناه: ((عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى)) [المزمل:20] فـ: (سَيَكُونُ) نقول: الجملة في محل رفع خبر (أن) و (أن) محذوفة الاسم وجوباً: (وَأِنْ تُخَفَّفَ أَنْ فَاسْمُهَا اسْتَكَنَّ). (أَنَّهُ سَيَكُونُ)، ضمير الشأن محذوف، وهو اسم (أن) والجملة التي بعد (سَيَكُونُ) في

محل رفع خبر (أَنْ) لأنها مُخَفَّفَةٌ من الثَّقِيلَةِ، هذا إذا سبقها ما يدلُّ على العِلْمِ، وأمَّا إن سبقها ما يدلُّ على الظن ففيه وجهان: يجوز فيه الرِّفْعُ، ويجوز فيه النَّصْبُ، ولذلك قال:

..... وَالَّتِي مِنْ بَعْدِ ظَنْ
فَأَنْصَبَ بِهَا وَالرَّفْعَ صَحِّحٌ

(فَأَنْصَبَ بِهَا) قَدَّمَ النَّصْبَ لأنه أرجح، ولذلك أجمع القراء عليه في قوله: ((أَحْسِبِ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا)) [العنكبوت:2] هنا أجمع القراء على النَّصْبِ، مع كون (أَنْ) هنا مسبوقة بـ: (حَسِبَ) و (حَسِبَ) هذه من أفعال الرُّجْحَانِ، إذًا: الأصل فيه الجواز .. أنه في غير القرآن يجوز: (أَحْسِبِ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُونَ) .. (أَنْ يُتْرَكُوا) لكن في القرآن اتَّفَقَ القراء على النَّصْبِ، فدل على أنه أرجح. واختلفوا في قوله: ((وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً)) [المائدة:71] (أَلَّا تَكُونَ) قراءتان بالرِّفْعِ والنَّصْبِ، لَمَّا اتَّفَقُوا في موضعٍ واختلفوا في موضعٍ، فما اتَّفَقُوا عليه دل على أنه الأرجح، وهو الأكثر في لسان العرب، وهو الموافق للقياس. إذًا: (وَالَّتِي مِنْ بَعْدِ ظَنْ فَأَنْصَبَ بِهَا) المضارع إن شئت، على أنها النَّاصِبَةُ له وصَحِّحَ الرِّفْعَ،، يعني الرِّفْعَ صحيح، ولذلك قرئ به: ((وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً)) [المائدة:71].

(وَأَعْتَقِدْ تَخْفِيفَهَا مِنْ أَنْ) متى؟ إذا رَفَعْتَ: (وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ) بالرِّفْعِ، حينئذٍ إذا صَحَّحْتَ الرِّفْعَ اعتقد حينئذٍ .. حين إذ رَفَعْتَ ما بعدها (تَخْفِيفَهَا مِنْ أَنْ) الثَّقِيلَةِ، حينئذٍ يكون اسمها ضمير الشأن محذوفًا: (وَحَسِبُوا أَنَّهُ لَا يَكُونُ فِتْنَةً) و (لا يكون) حينئذٍ نقول: الرِّفْعُ واجب إذا جعلناها مُخَفَّفَةً من الثَّقِيلَةِ، والفَاصِلُ واجب، وفصل هنا بـ: (لَا) وهو من الفواصل السابقة التي ذكرناها.

(فَهُوَ مُطَرَّدٌ) ما هو (فَهُوَ)؟ يعني: الرِّفْعُ أو جواز الوجهين، يَحْتَمِلُ هذا وَيَحْتَمِلُ ذاك، فَهُوَ مُطَرَّدُ الرِّفْعِ أو جواز الوجهين كلٌّ منهما سَائِعٌ في لسان العرب، وجاء به القرآن. إذًا: إذا لم يكن قبل (أَنْ) .. لم يسبقها عِلْمٌ ولا ظن، حينئذٍ نقول: يَتَعَيَّنُ أَنْ تكون ناصبة: ((يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ)) [النساء:28] (يُخَفِّفَ) سبقته (أَنْ) ولم يَتَقَدَّمْ عليها عِلْمٌ ولا ظن فهي ناصبة قولاً واحداً، هي المَصْدَرِيَّةُ وهي النَّاصِبَةُ وهي أمُّ الباب كما سيأتي بعض الاستثناءات، وإذا تَقَدَّمَها ما يدلُّ ويفيد العِلْمَ حينئذٍ هي مُخَفَّفَةٌ من

الثقيلة قولاً واحداً، ويَجِبُ في الفعل الذي يليها أمران: رفعه، والثاني: فَصْلُهُ على ما تَقَرَّرَ في بابه.

وإذا تَقَدَّمَ عليها ما يدلُّ ويفيد الظَّنَّ حينئذٍ جاز فيه وجهان: الرَّفْعُ والنَّصْبُ، والنَّصْبُ أرجح، لأنه أكثر في لسان العرب، وهو المستعمل، وكذلك القياس يقتضيه.

إذا: (كَذَا بَأْنُ) إذا: (أَنْ) هذه هي أُمُّ الباب، لأنها ظاهرة ومُقدَّرة، وإنما أَخَرَهَا عن (لَنْ) و (كَي) لطول الكلام عنهما، ويُقال فيها: (عَنْ) .. (أَنْ) يُقال فيها: (عَنْ) بإبدال الهمزة عيناً، فتقول: عَنْ يَضْرِبُ .. أَرَدْتُ عَنْ أَضْرِبُ، هذا تأتي به لغزاً! عَنْ أَضْرِبُ أين مجرور (عَنْ)؟ ليس لها مجرور، هذه (عَنْ) هي (أَنْ) قلبت الهمزة عيناً.

(كَذَا بَأْنُ لَا بَعْدَ عِلْمٍ) ونحوه ممَّا يدلُّ على اليقين، فإنها لا تنصبه إذا وَقَعَتْ بعد ما يدل على العلم لأنها حينئذٍ مُخَفَّفَةٌ من الثقيلة، واسمها: ضمير الشأن، نحو: ((عِلْمٌ أَنَّ سَيَكُونُ)) [المزمل:20] ومثله: ((أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ)) [طه:89] أي: (أَنَّهُ سَيَكُونُ) و (أَنَّهُ لَا يَرْجِعُ).

وأما قراءة بعضهم: (أَلَّا يَرْجِعُ) بالنَّصْبِ وقوله:

..... قَدْ عَلِمُوا ... أَنْ لَا يُدَانِينَا مِنْ خَلْقِهِ بَشَرٌ

فممَّا شَدَّ، يعني: إذا وقعت بعد العلم، فإذا نصب حينئذٍ نقول: هذا شَدَّ، يُحْفَظُ ولا يُقَاسُ عليه، إلا إذا أَوَّلَ بغيره فجاز وقوع النَّاصِبة بعده، وإلا الأصل أن النَّاصِبة لا تقع بعد العلم، وهذا في استقراء كلام العرب.

(وَالَّتِي مِنْ بَعْدِ ظَنٍّ) (الَّتِي) هذا اسمٌ موصول مبتدأ، وقوله: (مِنْ بَعْدِ ظَنٍّ) (مِنْ بَعْدِ) جار ومجرور مُتَعَلِّقٌ بِمَحذُوفٍ صلة الموصول و (بَعْدِ) مضاف، و (ظَنٍّ) هذا مصدر مضافٌ إليه، ونحوه من أفعال الرُّجْحَانِ، ليس المقصود (ظن) بل (ظَنٍّ) إذا أريد بها اليقين دخلت في الأول، وإذا أريد بها الرُّجْحَانِ صارت في الثاني، إذا: يَحْتَمِلُ اللفظ، والمراد ما يدلُّ على اليقين، يعني: ما يُسْتَعْمَلُ باليقين إمَّا أَصَالَةً وإمَّا فرعاً، ك: (ظَنٍّ) وأخواتها، قد يستعمل بعضها في اليقين.

(فَأَنْصَبَ بِهَا) (وَالَّتِي مِنْ بَعْدِ ظَنٍّ فَأَنْصَبَ) الفاء واقعة في جواب المبتدأ، لأنه نُزِلَ مُنْزَلَةً الشَّرْطِ، لأن المبتدأ إذا كان اسماً موصولاً أو ما فيه معنى العموم جاز، ولا يَجِبُ أن يدخل على الخبر الفاء، لأن شُبَّهَ بالشَّرْطِ.

(فَأَنْصَبَ) الجملة هذه في محل رفع خبر المبتدأ (الَّتِي)، (فَأَنْصَبَ بِهَا) يعني: ب: (أَنْ) التي

وقعت ظن، فانصب بها المضارع إن شئت، ليس الأمر هنا للوجوب، لأنه قال: (وَالرَّفْعُ صَحِّحٌ) فدل على أنَّ النَّصْبَ هنا ليس بواجب.

(فَانْصَبْ بِهَا) إن شئت المضارع على أنَّهَا النَّاصِبَةُ لَهُ، حينئذٍ تكون مَصْدَرِيَّةٌ، لكن ليست مَتَعَيِّنَةٌ، وَصَحِّحَ الرَّفْعَ (الرَّفْعُ صَحِّحٌ) قَدَّمَ المفعول هنا على (صَحِّحْ)، (وَاعْتَقِدْ) حينئذٍ (تَخْفِيفُهَا مِنْ أَنَّ) يعني: إِذَا رَفَعْتَ حينئذٍ اعْتَقِدْ تَخْفِيفُهَا مِنْ (أَنَّ) الثَّقِيلَةِ. وقد قرئ بالوجهين: (وَخَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً) (أَلَّا تَكُونَ .. أَلَّا تَكُونَ) إِذَا قَرَأْتَ: (أَلَّا تَكُونَ) حينئذٍ (أَنَّ) مُخَفَّفَةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ، وَإِذَا قَرَأْتَ: (أَلَّا تَكُونَ) حينئذٍ (أَنَّ) نَاصِبَةٌ بِنَفْسِهَا، وَلِذَلِكَ السِّيُوطِيُّ قَالَ: " {إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ} يدخل فيه كثير من مسائل النَّحْوِ " وهنا ليس فرق إلا اللَّيَّةِ، لِأَنَّكَ تَلْفِظُ وَتَوَّ، تَلْفِظُ بِالرَّفْعِ: (أَلَّا تَكُونَ .. أَلَّا تَكُونَ) حينئذٍ إِذَا لَفِظْتَ بِالرَّفْعِ نَوَيْتَ أَنَّ (أَنَّ) مُخَفَّفَةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ، وَهِيَ (أَنَّ) فِي اللَّفْظِ وَاحِدَةٌ، وَيَجُوزُ الْفَصْلُ بَيْنَ (أَنَّ) الْمَصْدَرِيَّةِ وَمَدْخُولِهَا بِ: (لَا) النَّافِيَةِ هَذَا سَائِعٌ. وَلِذَلِكَ نَصَبَ: ((وَخَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ)) [المائدة:71] نفس الموضع فِي النَّصْبِ فَصْلٌ بَيْنَ (أَنَّ) الْمَصْدَرِيَّةِ وَمَدْخُولِهَا.

إِذَا: قرئ بالوجهين: ((وَخَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً)) [المائدة:71] قرأ أبو عمرو، وحمزة، والكسائي برفع (تَكُونُ) والباقون بالنَّصْبِ، والنَّصْبُ أَرْجَحُ عِنْدَ عَدَمِ الْفَصْلِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْفِعْلِ، وَلِهَذَا اتَّفَقُوا فِي قَوْلِهِ: ((أَحْسِبِ النَّاسَ أَنْ يُتْرَكُوا)) [العنكبوت:2]. (فَهُوَ مُطَرِّدٌ) يعني: الرَّفْعُ أَوْ جَوَازُ الْوَجْهِينَ، (مُطَرِّدٌ) يعني: مَقْيَسٌ فِي مَا وَرَدَ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ.

هنا قال: " وأشار بقوله: (لَا بَعْدَ عِلْمٍ) إِلَى أَنَّهُ إِنْ وَقَعَتْ (أَنَّ) بَعْدَ عِلْمٍ وَنَحْوِهِ مِمَّا يَدُلُّ عَلَى الْيَقِينِ وَجِبَ رَفْعُ الْفِعْلِ بَعْدَهَا، فَتَكُونُ حِينَئِذٍ مُخَفَّفَةً مِنَ الثَّقِيلَةِ " وَمِنْهُ الْآيَةُ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا: ((عَلِمَ أَنَّ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى)) [الزمل:20] وَ: ((أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ)) [طه:89] نَحْوُ: عَلِمْتُ أَنَّ يَقُومُ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

عَلِمُوا أَنَّ يُؤْمَلُونَ فَجَادُوا ... قَبْلَ أَنْ يُسْأَلُوا بِأَعْظَمِ سُؤْلِ

قال: (عَلِمُوا أَنَّ يُؤْمَلُونَ) أَبْقَى (يُؤْمَلُونَ) ثُبُوتَ النُّونِ هُنَا، وَ (أَنَّ) هَذِهِ مُخَفَّفَةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ لِأَنَّهَا سَبَقَتْ بِعِلْمٍ وَهُوَ نَصٌّ فِي الْعِلْمِ، وَالتَّقْدِيرُ هُنَا: أَنَّهُ يَقُومُوا، فَخُفِّفَتْ (أَنَّ) وَحُذِفَ اسْمُهَا وَبَقِيَ خَبَرُهَا، لَكِنْ الظَّاهِرُ فِي مِثْلِ هَذَا التَّرْكِيبِ أَلَّا يُقَدَّرَ الضَّمِيرُ مَعَ الْمُثَقَّلَةِ، وَهَذَا فِي ظَنِّي أَنَّهُ لَيْسَ بِصَوَابٍ، لَا تُقَدَّرُ مَعَ الْمُثَقَّلَةِ (أَنَّهُ سَيَكُونُ) لَا، (أَنَّهُ)

بالتَّخْفِيفِ، لأنه لا يكون الضَّمير اسم (أَنْ) إلا بعد الحذف .. بعد التَّخْفِيفِ، حينئذٍ نقول: (وَإِنْ تُخَفِّفْ أَنْ فَاسْمُهَا اسْتَكَنَّ) نحكم على الضمير بكونه ضمير الشأن بعد الحذف، أمّا نقول: أنّه، هذا الأصل، فحُقِّقَتْ وحذف اسمها؟! لا، ليس الأمر كذلك، بل حُقِّقَتْ فتعيّن أن يكون اسمها ضمير الشأن ولا يذكر معه، هذا الأصل. والتقدير هنا تقدير لِمَا هو واجب الحذف، فالأصل أنّه ما يُلفظ، لكن من باب التَّعْلِيم فقط: أنّه سيقوم .. أنّه سيكون، فتقدير الاسم مع (أَنْ) المَثْقَلَة هذا الظاهر أنّه خطأ ليس بصواب: أنّه سَيَقوم .. أنّه يَقوم، فحُقِّقَتْ (أَنْ) وحذف اسمها، هذا فيه نظر، وبقي خبرها: وهذه غَيْرُ النَّاصِبَةِ للمضارع، لأنّ هذه ثنائية لفظاً .. ثلاثية وضعاً، (ثنائية لفظاً) يعني: مُخَفَّفَةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ.

وأما في الوضع فهي ثلاثة أحرف: (أَنْ) هذا الأصل، ثُمَّ حُقِّقَتْ والتَّخْفِيفِ فرعٌ عن الأصل، والعبرة في الوضع إنما يكون بالأصل لا بالفرع، وتلك ثنائية لفظاً ووضعاً، ما هي تلك؟ النَّاصِبَةِ، (أَنْ) المَصْدَرِيَّةُ ثنائية، يعني: موضوعة على حرفين في اللفظ وفي الوضع، إذاً: لا خلاف.

وإن وقعت بعد ظنٍ ونحوه مِمَّا يَدُلُّ على الرجحان جاز في الفعل بعدها وجهان، ويُشترط لكونها مَصْدَرِيَّةً - إذا جعلناها مَصْدَرِيَّةً بعد الرجحان - ويُشترط لكونها مَصْدَرِيَّةً ناصبةً للمضارع بعد ما يفيد الظن: ألا يفصل بين (أَنْ) والمضارع بفاصلٍ غير لا، فإن فُصِلَ بينهما نحو: ظَنَنْتُ أَنْ سَيَقوم، هنا (أَنْ) تَقَدَّم عليها ما يفيد الظن، لكن فُصِلَ بين (أَنْ) والمضارع بالسين لم تكن مَصْدَرِيَّةً، يَتَعَيَّن أن تكون مُخَفَّفَةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ.

إذاً: ليس كل (أَنْ) تَقَدَّم عليها ما يدل على الظن فهي جائزة الوجهين، بل لا بُدَّ أن يُقَيَّدَ بالألا يفصل بين (أَنْ) ومدخولها الفعل بغير لا، ك: السين وسوف. لأنه لا يفصل بين المَصْدَرِيَّةِ ومنصوبها، وتعيّن حينئذٍ أن تكون مُخَفَّفَةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ، وأمّا الفَصْلُ ب: (لا) فجائزٌ، ولهذا احتَمَلَ الوجهين قوله: ((وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً)) [المائدة: 71].

لو كان الفاصل (لا) هنا مؤثراً حينئذٍ ما جاز النَّصْبُ، قرئ بالنَّصْبِ وارد قطعاً: (وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ) إذاً: بالنَّصْبِ و (أَنْ) المَصْدَرِيَّةُ هي ناصبة وفصل بينهما ب: (لا) إذاً: دَلَّ على أن (لا) هنا لا أثر لها، وأمّا غير (لا) فالأصل فيه المنع، فإذا تَقَدَّم ما يدلُّ على الظنِّ، ثُمَّ فُصِلَ بين (أَنْ) والفعل المضارع بغير (لا) تَعَيَّن أن تكون مُخَفَّفَةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ. الثَّقِيلَةِ: ظَنَنْتُ أَنْ سَيَقوم، نقول: هنا (أَنْ) مُخَفَّفَةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ.

جاز وجهان:

- أحدهما: النَّصْب وهو الأرجح في القياس، والأكثر في كلامهم، كما أجمعوا عليه في قوله: ((أَحْسِبِ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا)) [العنكبوت:2] على جعل (أَنْ) من نواصب المضارع.

- والثاني: الرَّفْع، على جعل (أَنْ) مُحَقِّقَةً من الثَّقیلة: (وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ) فتقول: ظَنَنْتُ أَنْ يَقُومَ، وَأَنْ يَقُومَ، والتقدير مع الرَّفْع: ظَنَنْتُ أَنَّهُ يَقُومُ، فَحَقِّقْتَ (أَنْ) وحذف اسمها، وبقي خبرها وهو الفعل وفاعله، ابن عقيل هنا يُقَدِّر: أَنَّهُ، بالتَّشْدِيد مع الضمير، وهذا فيه نظر، لأن ضمير الشأن إنما كان اسماً ل: (أَنْ) بعد التَّخْفِيف، لا نقول أصله: أَنَّهُ سَيَقُومُ، ثُمَّ حَذَفْتَ: أَنَّهُ يَقُومُ، ثُمَّ حَقِّقْتَ ثُمَّ حَذَفْتَ، هذا ليس كذلك. ولذلك ظاهر النَّظْم -ابن مالك-: (وَإِنْ تُخَفِّفْ أَنَّ فَاسْمُهَا اسْتَكَنَّ) (اسْتَكَنَّ) يعني: حَذَفَ وجوباً، وهذا ما يحذف مع (أَنْ) الْمُثَقَّلَة وإنما يحذف مع (أَنْ) المُخَفَّفَة، وإذا كان كذلك متى يكون ضمير الشأن اسماً ل: (أَنْ)؟ نقول: المُخَفَّفَة لا الْمُثَقَّلَة، فكيف نُقَدِّره: أَنَّهُ يَقُومُ؟! هذا محلُّ نظر، ويُرجع للخضري ماذا قال في هذا المحل. إذاً: يَجُوز فيه الوجهان، هذه (أَنْ) إذا كانت مُحَقِّقَةً من الثَّقیلة، و (أَنْ) المراد بها المُصَدَّرِيَّة.

بقي ماذا من أنواع (أَنْ)؟ المُفَسِّرَة والزائدة، ولذلك يُقَيِّدُونَ (أَنْ) المُصَدَّرِيَّة احترازاً عن الزائدة والمُفَسِّرَة، وهذه باتفاق: أنَّها لا تنصب الفعل المضارع، (أَنْ) المُفَسِّرَة و (أَنْ) الزائدة.

فالمُفَسِّرَة، أي: المُتَعَلِّقُ فِعْلٍ قَبْلَهَا، يعني: يأتي قبلها معمول، وهذا المعمول مُتَعَلِّقُ بالفعل، فتأتي (أَنْ) مُوَضِّحَة وكاشفة ومبَيِّنَة ومُفَسِّرَة لِمَا وقع من إِبْهَامٍ فيما قبلها، وهو معمول عاملٍ سابق.

قال الرُّضِي: " و (أَنْ) لا تُفسر إلا مفعولاً مُقَدَّراً: كَتَبْتُ إِلَيْهِ (كَتَبْتُ) هذا يَحْتَمِلُ أشياء كثيرة: كَتَبْتُ ماذا؟ كَتَبْتُ إِلَيْهِ أَنْ قُمْ، إذاً: (أَنْ قُمْ) هنا مُفَسِّرَة، وَضَحَتْ وَفَسَّرَتْ ماذا كتب إليه، كَتَبْتُ إِلَيْهِ أَنْ قُمْ، إذاً: (أَنْ) هذه مُفَسِّرَة، أي: كتبت إليه شيئاً هو قُمْ.

أو ظاهراً نحو: ((إِذْ أَوْحَيْنَا إِلَى أُمِّكَ مَا يُوحَى * أَنْ اقْذِفِيهِ)) [طه: 38 - 39] ما هو الذي أوحى؟ ((إِذْ أَوْحَيْنَا إِلَى أُمِّكَ مَا يُوحَى)) [طه:38] الذي يوحى، أو إِبْهَاءً، جعلناها مُصَدَّرِيَّة أو اسم موصول، ما الذي أوحى؟ ((أَنْ اقْذِفِيهِ)) [طه:39] إذاً: جاءت (أَنْ) هنا مُفَسِّرَة، واضح أنَّ الذي أوحى هذا مُبْهَم، ما هو الذي أوحى؟ ((أَنْ

(أَفْذِيهِ) [طه:39] إذا: (أَنْ) هذه مُفسِّرة، ولذلك بعدها: (أَفْذِيهِ) .. (قُمْ) ليس فعل مضارع.

((وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ)) [الصافات:104] (يَا إِبْرَاهِيمُ) قلنا: في الأصل هذا مفعول به، إذا: هو مُقدَّر، وضابطها: هي المسبوقة بِجُمْلَةٍ فيها معنى القول دون حروفه، ولذلك لا بُدَّ من تحقُّق ثلاثة شروط من أجل الحكم على أنَّها مُفسِّرة: - أولاً: أن تسبقها جُمْلَةٌ دالَّةٌ على معنى القول، وليست مُشتملةً على حروفه ولا مؤولة به، يعني: ما يدلُّ على حَدَثٍ ولم يكن ذلك الحدِّث القول أو ما يؤوِّل إلى القول، فإن كانت القول أو ما يؤوِّل إلى القول فالأكثر على أنَّه لَحْنٌ في لسان العرب، يعني لا يُقال: قلت له أَنْ قُمْ، هذا غلط ليس بصحيح، لماذا؟ لأنَّ (أَنْ) المُفسِّرة لا تُفسِّر القول ولا ما يؤوِّل بالقول، ولذلك يُقال: بأنَّه خطأ .. أكثر النَّحاة على أنَّ هذا التركيب غلط.

فلو جيء بِجُمْلَةٍ مُشتملة على صريح القول لم تحتج إلى تفسير. وأنَّ تتأخَّر عنها جُمْلَةٌ، يعني: ما بعدها: ((أَنْ أَفْذِيهِ)) [طه:39] (أَفْذِيهِ) جُمْلَةٌ .. (قُمْ) جُمْلَةٌ .. (نَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ) قلنا: (يَا إِبْرَاهِيمُ) هذا جُمْلَةٌ، إذا: لا بُدَّ أن يكون ما بعدها جُمْلَةٌ، فلو كان مُفرداً قالوا: لا يَصِحُّ أن يؤتى بـ: (أَنْ) وإنما يؤتى بـ: (أَيُّ) المُفسِّرة، كما سبق أنَّ: (أَيُّ) تكون مُفسِّرة في المفردات، فتقول: اشتريت عَسْجَداً، أي: ذهباً، هنا (أَيُّ) جاءت مُفسِّرة لمفرد ووقع بعدها مفرد، (ذهباً) ليس بِجُمْلَةٍ، وشرط (أَنْ) المُفسِّرة أن يقع بعدها جُمْلَةٌ، وهنا لم يقع بعدها جُمْلَةٌ. إذا: هل يَصِحُّ أن يُقال: اشتريت عَسْجَداً أَنْ ذهباً؟! نقول: لا يَصِحُّ، لماذا؟ لأنَّ (أَنْ) لا يُفسَّر بها المفردات وإنما يُفسَّر بها الجُمْل، وأمَّا: اشتريت عَسْجَداً أَنْ ذهباً، هذا غلط ليس بصحيح، إمَّا أنَّك تحذفها: اشتريت عَسْجَداً ذهباً فصحيح، على أن يكون (ذهباً) عطف بيان، أو بدل ممَّا سبق، وأمَّا إذا أردت أن تأتي بِمِفسِّر حينئذٍ لا بُدَّ أن يكون (أَنْ).

ولذلك الشُّراح الغالب أنهم إذا شَرَّحُوا بالمعنى يقول: (يعني) ولا يأتي بـ: (أَيُّ) إلا إذا أراد أن يُفسِّر مفرداً واحداً، ولذلك يقال: حكا، أو أتى بالعناية للإشارة إلى المعنى .. معنى التَّركيب، في الشَّرح إذا شرح (الألفية) أو نحوها يقول: (أَيُّ) وأحياناً يقول: (يعني) متى يقول (يعني)؟ إذا أراد أن يَشْرَحَ مُركباً .. تركيب، يعني (بيت) يقول: يعني كذا وكذا وكذا إلى آخره، وإذا أراد أن يَشْرَحَ مُفرداً قال: (أَيُّ)، ولكن هذا أشبه ما يكون

باصطلاح خاص عندهم في الشُّروح، يعني: ليس على إطلاقه أن يكون موافقاً للسان العرب لا، ولذلك قد يُبدّلون، يأتي بـ: (يعني) في المفرد، ويأتي بـ: (أي) في المفردات، وسبق أن (أي) في الجمل، و (أي) إنما يُفسَّر بها المفردات بخلاف (أن).
 إذاً: وأن تتأخر عنها جملة، أمّا المفرد فيُفسَّر بـ: (أي) نحو: اشتريت عَسْجداً أي: ذهباً.
 - الثالث: ألا يدخل عليها حرف جر لفظاً أو تقديرًا، لماذا؟ لأنها لو دخل عليها حرف جر لفظاً أو تقديرًا حينئذٍ صارت مصدرية، وليست بمُفسَّرة: أَشْرْتُ إليه بأنْ قُمْ، يعني: بالقيام، فـ: (أن) وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالباء: أَشْرْتُ إليه أنْ قُمْ، نَوَيْتُ الباء .. حذفها، حينئذٍ نقول: (أن) هذه مصدرية، يعني: مؤوَّلة مع ما بعدها بمصدر مجرور بالحرف.

ألا يدخل عليها حرف جر لفظاً أو تقديرًا: كَتَبْتُ إليه بأنْ قُمْ، يعني: بالقيام، أو: كَتَبْتُ إليه أنْ قُمْ، ونَوَيْتُ الباء، كانت مصدرية لا مُفسَّرة.
 إذاً: ضابط المُفسَّرة: هي المسبوقَة بجملةٍ فيها معنى القول دون حروفه، وأن يتأخَّر عنها جملة ولم تقترن بـجار، كما في قوله تعالى: ((فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ اصْنَعْ الْفُلْكَ)) [المؤمنون:27] الوحي فيه معنى القول دون حروفه: ((أَنْ اصْنَعْ الْفُلْكَ)) [المؤمنون:27] (اصْنَعْ) هذه جملة .. فُلْكَ، فعل وفاعل ومفعول به، و (أن) هذه مُفسَّرة، ولم تسبق بحرف جر، وجاء بعدها جملة.

وأما الزائدة فهي الواقعة بعد لَمَّا، لها ثلاثة مواضع تحكم عليها بأنها زائدة:
 - إذا وقعت بعد (لَمَّا): ((فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ)) [يوسف:96] (فَلَمَّا جَاءَ الْبَشِيرُ) إذاً: (أن) هذه زائدة.

- والواقعة بين الكاف ومجرورها: (كَأَنَّ ظَنِّيَّةً تَعْطُو) الأصل أنه لا يُفصل بين الجار والمجرور، لكن في (أن) التي هي الزائدة يجوز في مواضع، (كَأَنَّ ظَنِّيَّةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ) في رواية الجر، (كَأَنَّ ظَنِّيَّةً .. كَأَنَّ ظَنِّيَّةً .. كَأَنَّ ظَنِّيَّةً) ثلاث روايات (كَأَنَّ ظَنِّيَّةً) بالجر، نقول: الكاف حرف جر، و (ظَنِّيَّةً) اسم مجرور بالكاف، وجُرَّه كسرة ظاهرة على آخره، و (أن) هذه زائدة، لأنها وقعت بين الجار والمجرور.

- الثالث: تَقَع بين القَسَم و (لَوْ) كقوله:
 فَأُقْسِمُ أَنْ لَوْ التَّقَيْنَا وَأَنْتُمْ ... لَكَانَ لَكُمْ يَوْمٌ مِنَ الشَّرِّ مُظْلِمٌ

(فَأُقْسِمُ أَنْ لَوْ التَّقَيْنَا) وقعت (أُقْسِمُ) ثُمَّ (لَوْ) ووقعت بينهما (أن)، إذاً: (أن) هنا زائدة لوقوعها بين القسم و (لَوْ).

إذاً: شرط (أَنْ) تكون مَصْدَرِيَّة: ألا تكون مُفَسِّرَة، ولا زائدة، ولا مُحَقِّقَة من الثَّقِيلَة.
حينئذٍ نقول: (أَنْ) على أربعة أقسام، وهي: مَصْدَرِيَّة .. زائدة .. مُفَسِّرَة .. مُحَقِّقَة من الثَّقِيلَة.

ومما طرحناه يُعَلِّم الفرق بينها، وأحكامها في الجملة.

قال رحمه الله:

وَبَعْضُهُمْ أَهْمَلُ أَنْ حَمَلًا عَلَى ... مَا أُخْتِهَا حَيْثُ اسْتَحَقَّتْ عَمَلًا

(وَبَعْضُهُمْ أَهْمَلُ أَنْ) الأصل في (أَنْ) أن تكون مَصْدَرِيَّة ناصبة .. تنصب، هذا الأصل فيها، يعني: التي لم تُسَبِّق بِعِلْمٍ ولا ظَنٍّ .. السابقة إذا تَعَيَّنَ أَنَّهَا مَصْدَرِيَّة، ليس المراد أَنَّهُ إذا كانت مُحْتَمَلَة للغير لا، المراد: إذا تَعَيَّنَ أَنَّهَا مَصْدَرِيَّة، وذلك فيما إذا لم يسبقها عِلْمٌ أو ظَنٌّ بعض العرب أهملها فلم يَنْصِبْ بِهَا، لماذا؟ قياساً على (مَا) المَصْدَرِيَّة، و (مَا) المَصْدَرِيَّة سبق بيانها في الموصولات، وَأَنَّهَا تَوْوُلُ مع ما بعدها بمصدر.

(مَا) المَصْدَرِيَّة لا تعمل .. لا تَنْصِبْ، كلٌّ منهما مَصْدَرِي يُؤْوَلُ مع ما بعده بمصدر، حينئذٍ أهملت (مَا) المَصْدَرِيَّة، قياساً عليها أهملوا (أَنْ) المَصْدَرِيَّة.

(وَبَعْضُهُمْ) أي: بعض العرب، (أَهْمَلُ أَنْ) أهملها يعني: عن العمل لم يَنْصِبْ بِهَا، (أَهْمَلُ أَنْ) (أَهْمَلُ) فعل ماضي، و (وَبَعْضُهُمْ) هذا مبتدأ، (أَهْمَلُ) فعل ماضي، والفاعل ضمير مستتر يعود على المبتدأ (بَعْضُ) و (أَنْ) مفعولٌ به قُصِدَ لفظه، (حَمَلًا) هذا حال من فاعل (أَهْمَلُ) أهملها لماذا؟ (حَمَلًا) يعني: حاملاً لها (عَلَى مَا) المَصْدَرِيَّة (أُخْتِهَا) هذا بدل من (مَا).

(حَيْثُ اسْتَحَقَّتْ عَمَلًا) واجباً، وذلك إذا لم يَتَقَدَّمْهَا عِلْمٌ أو ظَنٌّ، لأنها مثلها، (مَا) المَصْدَرِيَّة مثل (أَنْ) المَصْدَرِيَّة، فما دام أَنَّهُ أُعْمِلَتْ (أَنْ) المَصْدَرِيَّة إذا لم يَتَقَدَّمْهَا عِلْمٌ ولا ظَنٌّ، ف: (مَا أُخْتِهَا) كاسمها .. أختها، الأصل أَنَّهَا تَنْصِبُ إذا يَتَقَدَّمُ عليها ظَنٌّ ولا عِلْمٌ، لكن أهملوها.

حينئذٍ نقول: هذا تعليلٌ فيه إشكال:

وَبَعْضُهُمْ أَهْمَلُ أَنْ حَمَلًا عَلَى ... مَا أُخْتِهَا.

(حَمَلًا عَلَى) أي: بالحمل على (مَا) الحمل المراد به القياس، ولذلك تسمَّى: الحملات هناك عند المناطق، (حَمَلًا) أي: بالحمل (عَلَى مَا) بجامع أَنْ كلاً منهما حرفٌ مَصْدَرِيٌّ ثنائي، وبعضهم أَعْمَلَ (مَا) المَصْدَرِيَّة حملاً على (أَنْ) المَصْدَرِيَّة، العكس يعني.
(مَا) الأصل فيها عدم العمل، ولذلك الفصيح الشائع في لسان العرب: أَنَّهَا على عمل،

(أَنْ) الْمَصْدَرِيَّةُ الْأَصْلُ فِيهَا أَهْمَلُ أَمْ تَعْمَلُ، بَعْضُهُمْ أَهْمَلُ (أَنْ) حَمَلًا عَلَى (مَا) وَهَذَا قَلِيلٌ،
وبعضهم عكس: حَمَلَ (مَا) عَلَى (أَنْ) الْمَصْدَرِيَّةَ فَأَعْمَلُهَا: كما تكونوا يَوْلى عليكم،
هكذا أوردوه مثلاً، إذ لا يَصِحُّ حديثاً، كما تكونوا .. تكونون، قيل: (مَا) مَصْدَرِيَّةٌ وَ
(تكونوا) هذه فعل مضارع منصوب ونصبه حذف الثَّوْنِ، والعامل فيهما (مَا) الْمَصْدَرِيَّةُ.
إذاً: لماذا أُعْمِلْتُ؟ حَمَلًا عَلَى (أَنْ) الْمَصْدَرِيَّةُ.

(وَبَعْضُهُمْ أَهْمَلُ أَنْ حَمَلًا عَلَى مَا) الْمَصْدَرِيَّةُ أُخْتِهَا، (حَيْثُ) هذا مُتَعَلِّقٌ بـ: (أَهْمَلُ) أَهْمَلُ
(أَنْ) (حَيْثُ اسْتَحَقَّتْ عَمَلًا) متى تَسْتَحِقُّ العمل؟ إذا لم يسبقها علمٌ ولا ظنٌ، ولذلك
قلنا: البيت هنا يعني به: (أَنْ) الْمَصْدَرِيَّةُ الْمُتَعَيِّنُ فِيهَا العمل، وأَمَّا التي يجوز فيها الوجهان
فلا، (حَيْثُ) هذا مُتَعَلِّقٌ بقوله: (أَهْمَلُ) انظر التَّعَلُّقُ هنا يَخْتَلِفُ به المعنى.
وَبَعْضُهُمْ أَهْمَلُ أَنْ حيث استَحَقَّتْ عملاً واجباً، وذلك إذا لم يَتَقَدَّمْها علمٌ أو ظنٌ، هذا
مذهب البصريين: أَنْ (أَنْ) قد لا تعمل حَمَلًا عَلَى (مَا) وَأَمَّا الكوفيون فهي عندهم
مُخَفَّفَةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ، يعني: إذا جاء مثل .. هو أوردوا المثال قوله: ((لَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ
الرِّضَاعَةَ)) [البقرة: 233] (يُتِمُّ) بقراءة ابن محيصة: (أَنْ يُتِمَّ) إذاً: على مذهب
البصريين (أَنْ) مهملة حَمَلًا عَلَى (مَا) وعلى مذهب الكوفيين لا يُجوز إهمال (أَنْ)، وإنما
تُجْعَلُ مُخَفَّفَةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ: أَنَّهُ يُتِمُّ، حينئذٍ وقع في شذوذ وهو الفاصل، لم يَفْصِلْ بين (أَنْ)
والفعل، والأصل أَنَّهُ لا بُدَّ مِنَ الْفَاصِلِ .. يَتَعَيَّنُ.
ولذلك قنا: إذا جعلنا (أَنْ) مُخَفَّفَةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ وجب فيها أمران: الرَّفْعُ وَالْفَاصِلُ لا بُدَّ
منهما، إلا على القول بأنه ..؟؟؟ فالأحسن الفصل، ليس بواجب وإنما هو مُسْتَحْسَنٌ،
وعليه لا شذوذ.

وعلى هذا ورد قول الشاعر:

أَنْ تَقْرَأَ عَلَى أَسْمَاءَ وَيُحْكَمَا ... مَيِّ السَّلَامَ وَأَنْ لَا تُشْعِرَا أَحَدًا

لا تُخْبِرُ أَحَدًا .. (أَنْ تَقْرَأَ عَلَى أَسْمَاءَ وَيُحْكَمَا) (تَقْرَأَ) مُثْنًى وَ (أَنْ) هذه مَصْدَرِيَّةٌ هذا
الأصل، لأنه لم يسبقها علمٌ ولا ظنٌ، فَتَعَيَّنَ أَهْمَلُ مَصْدَرِيَّةً، قد يقول قائل: هي مُخَفَّفَةٌ مِنَ
الثَّقِيلَةِ، نقول: الْمُخَفَّفَةُ الثَّقِيلَةُ ما تَأْتِي فِي أَوَّلِ الْكَلَامِ، لا بُدَّ أَنْ يسبقها شيءٌ، ثُمَّ
ضابطها إذا أردنا أَنْ نَجْعَلَ الْأَمْرَ مُحْتَمَلًا بَيْنَ اثْنَيْنِ رَفَعَ وَنَصَبَ، حينئذٍ لا بُدَّ أَنْ يَتَقَدَّمَ
ظَنٌّ، هنا لم يَتَقَدَّمْ عليها الظنُّ، حينئذٍ نقول: (أَنْ) هنا مَصْدَرِيَّةٌ عَلَى مذهب البصريين.
وَ (تَقْرَأَ) هذا مرفوع ورفعه ثبوت النون، وَ (أَنْ) هنا مُهْمَلَةٌ لم تعمل التَّصْبُ.

والإشكال هنا أنه أعملها في آخر البيت: (وَأَنْ لَا تُشْعِرَا أَحَدًا) أَعْمَلَ (أَنْ) في الأخير وأهلها في الأول، والشاعر إذا جمع بين لغتين فإمّا البيت مطعون فيه، وإمّا الحكم بالشذوذ، ولذلك مذهب الكوفيين أقرب هنا: أن يقال لا بُدَّ من التأويل أو يُحكم بكونه شاذًّا.

إذاً: مذهب البصريين: أنه يجوز إهمال (أَنْ) المَصْدَرِيَّةَ حَمَلًا عَلَى مَا، وظاهر كلام النَّاطِمِ أنه مقيس، يعني: ليس الحكم في المسموع فحسب: (أَنْ يُتِمَّ) و (أَنْ تَقْرَأَ) ما سَمِعَ نوجهه بأن: (أَنْ) مهملة هنا ولم تعمل النَّصْبَ لا، قال:

وَبَعْضُهُمْ أَهْمَلُ أَنْ حَمَلًا عَلَى ... مَا أُخْتِهَا حَيْثُ اسْتَحَقَّتْ عَمَلًا

ولم يذكره إلا من باب التَّقْعِيدِ والتَّأْصِيلِ، ولذلك نقول: ظاهر النَّظْمِ هنا: أَنْ إهمالها مقيس.

و (أَنْ تَقْرَأَ عَلَى أَسْمَاءَ) خَرَجَ الكوفيون على أَنَّهَا مُخَفَّفَةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ واسمها ضمير الشأن محذوف، والجملة (تَقْرَأَ) خَبَرٌ، وشَدَّ لتركه الفصل، على القول بوجوبه.

إذاً:

وَبَعْضُهُمْ أَهْمَلُ أَنْ حَمَلًا عَلَى ... مَا أُخْتِهَا.

هذا على مذهب البصريين، وظاهر كلام النَّاطِمِ أنه مقيس، واستدلوا له بقوله: (أَنْ تَقْرَأَ) .. (لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ) ..

أَنْ مَبْطُيْنِ بِلَادَ قَوْمٍ ... يَزْتَعُونَ مِنَ الطَّلَاحِ

ومذهب الكوفيين أقرب والله أعلم.

قال الشَّارِحُ هنا: " يعني: أَنْ من العرب من لم يُعْمَلِ (أَنْ) النَّاصِبَةَ للفعل المضارع، وإن وقعت بعد ما لا يدلُّ على يقينٍ أو رجحان، فيرفع الفعل بعدها حملاً على أختها (مَا) المَصْدَرِيَّةَ لاشتراكهما في أَنَّهُمَا يَقْدَرَانِ بالمصدر، فتقول: أريد أن تقوموا، كما تقول: عجبت ممَّا تفعلوا، و (مَا) المَصْدَرِيَّةَ لا عمل لها ."

وَنَصَبُوا بِإِذْنِ الْمُسْتَقْبَلِ ... إِنْ صُدِرَتْ وَالْفِعْلُ بَعْدُ مُوَصَّلاً

أَوْ قَبْلَهُ الْيَمِينُ وَانْصَبَ وَارْفَعَا ... إِذَا إِذْنٌ مِنْ بَعْدِ عَطْفٍ وَقَعَا

(وَنَصَبُوا) أي: أكثر العرب - هذا على الوجوب - وأكثر العرب يلتزم إعمال (إِذَنْ) عند استيفاء الشروط المذكورة سيأتي، والقليل منهم يلتزم إهمالها عند ذلك، أي: عند استيفاء الشروط.

(وَنَصَبُوا) أي: أكثر العرب، وهو على الوجوب، (بِإِذْنِ الْمُسْتَقْبَلِ) (بِإِذْنِ) إِذَا: لا بَأَنْ يُضْمَرُ بعدها، ف: (إِذَنْ) هي النَّاصِبَةُ بنفسها، كما هو الشأن في (لَنْ) و (كَيْ) إِذَا نَصَبَتْ بنفسها، و (أَنْ) المَصْدَرِيَّة، كذلك (إِذَنْ)، ولذلك نقول: النواصب عند البصريين أربعة: أَنْ وَلَنْ وَإِذَنْ وَكَيْ، هذه أربعة، يعني: المراد أنَّها تنصب بنفسها. وأما ما ينصب ب: (أَنْ) مُضْمَرَةٌ فهذا ليس هو بناصبٍ في نفسه، وإنما هو مَظَنَّةٌ لِإِضْمَارِ (أَنْ) جَوَازاً أو وجوباً بعدها، فإذا قيل: اللام .. لام التعليل ناصبة، ليس المراد أَنْ لام التعليل هي تنصب بنفسها على مذهب البصريين، وإنما لام التعليل مَّا يَجُوزُ أَنْ تدخل على الفعل المضارع في الظاهر .. في اللفظ، وينصب الفعل ب: (أَنْ) مضمرّة بعد اللام. حينئذٍ ليس كل حرفٍ تدخل أو تُضْمَرُ (أَنْ) لا، المراد ثَمَّ مواضع محصورة إذا أردت إضمار (أَنْ) فتضمّرها بعد هذه الحروف، لأنَّها في الأصل إمَّا حرف جر، وإمَّا حرف عطف، حرف جر: كلام التعليل: لِتَبَيَّنَ له .. لِأَنْ تَبَيَّنَ، فاللام ليست هي العامل كما سيأتي.

إِذَا: (بِإِذْنِ الْمُسْتَقْبَلِ) (إِذَنْ) أصلها ساكن، لا ب: (أَنْ) مضمرّة بعدها، ثُمَّ ذَكَرَ الشُّرُوطَ ليست مُطْلَقاً، وإنما إذا كان الفعل بعدها مُسْتَقْبَلاً وَصُدِّرَتْ والفعل موصلاً أو قبله اليمين، يعني: يُشْتَرَطُ أَنْ يكون الفعل مُتَّصِلاً بها ليس منفصلاً.

اختلف في (إِذَنْ) هل هي حرفٌ أم اسمٌ؟ والصَّحِيح الذي عليه الجمهور أنَّها حرفٌ، وذهب بعض الكوفيين إلى أنَّها اسمٌ - ليس منسوباً لجميعهم - والأصل على كلامهم في: إِذَنْ أَكْرَمَكَ إِذَا جِئْتَنِي أَكْرَمَكَ، ثُمَّ حذفت الجملة وعُوِّضَ عنها التنوين وأضمرت (أَنْ)، إِذَا كانت اسم حينئذٍ لا تكون عاملةً النَّصْبِ، وإنما يكون النَّصْبُ بعدها ب: (أَنْ) مُضْمَرَةً: إِذَنْ أَكْرَمَكَ، (إِذَنْ) التنوين هنا عُوِّضَ عن الجملة، إذ جِئْتَنِي أَكْرَمَكَ، فحذفت جِئْتَنِي، فقل: إِذَنْ أَكْرَمَكَ، فالنصب حينئذٍ لا يكون ب: (إِذَنْ) وهذا تَكْلُفٌ، والصواب: أنَّها حرف، وأنَّها ناصبةٌ بنفسها، لأن هذا كله ليس عليه دليل. إِذَا: الصواب أنَّها حرف، وعلى أنَّها حرف هل هي بسيطة أو مُركَّبة؟ الصَّحِيح أَنَّهَا بسيطة .. دائماً أرجح أنا أنَّها بسيطة، إلا إذا ورد في لسان العرب في الشَّعر مثلاً ما يدلُّ على أصلها أنَّها مُركَّبة حينئذٍ نُسَلِّم، وإلا كل خلافٍ فرجح مباشرةً أنَّها بسيطة.

وعلى أنَّها حرفٌ فالصحيح أنَّها بسيطة لا مُركَّبة من: (إِذْ وَأَنْ) نُقِلَتْ حركة الهمزة إلى الدَّالِّ ثُمَّ حذفت. أبو حَيَّان يأتي ببعض المسائل لسيبويه يَرُدُّه ويقول: هذا مِمَّا يَحْتَاجُ إلى وَحْيٍ يكشف عنه، يعني: هذا قول في الدَّهْن فقط، لماذا؟ لأنه إذا قيل: أصلها: (إِذْ أَنْ) من أين هذا؟ من قال لك أَنَّ العَرَبِيَّ أصلاً نَطَقَ بهذه الكلمة أو الواضع -وخاصةً إذا قلنا: الواضع هو الله عز وجل- أَنَّهُ وضعت أولاً: (إِذْ أَنْ) ثُمَّ حذفت الهمزة تَخْفِيفاً، ثُمَّ إلى آخره، ما الدَّلِيلُ؟

والغريب أَنَّهُ يقول مثل هذا الكلام، وأكثر النَّحو على أَنَّهُ يحتاج إلى وَحْيٍ، أكثر التَّعليل يحتاج إلى وَحْيٍ يكشف عنه، ليست هذه المسألة، لكن بعض النَّاس إذا رد مسألة هكذا قد يأتي بقاعدة صحيحة، وقد يقع هو فيما يُضاد هذه القاعدة.

إذا: الصواب أنَّها بسيطة لا مُركَّبة من (إِذْ وَأَنْ) فنقلت حركة الهمزة إلى الدَّالِّ ثُمَّ حذفت، وهذا قول الخليل، وعلى أنَّها بسيطة فالصحيح أنَّها النَّاصِبة بنفسها لا (أَنْ) مُضمرةً بعدها، والقائل بالتركيب يجعل النَّصب بـ: (أَنْ) المُشتملة عليها (إِذَنْ) لأنَّ أصلها: (إِذْ أَنْ) (أَنْ) هي النَّاصِبة، فحذفت الهمزة فقليل: (إِذَنْ) (إِذْ أَنْ) حذفت الهمزة وأُلقيت حركتها إلى الدَّالِّ فقليل: (إِذَنْ).

إِذَنْ أَكرمك، أين النَّاصِب؟ (أَنْ) الملفوظ بها، أين الملفوظ بها؟ النون فقط، والهمزة حذفت لإبقاء حركتها على ما قبل، وكذلك على مذهب بعض الكوفيين: أنَّها اسمٌ لا تكون ناصبةً بنفسها، وإنما تكون بـ: (أَنْ) مضمرةً وجوباً، إذا: الصواب أنَّها ناصبةً بنفسها، لأنَّ (إِذَنْ) لا تضم إلا بعد عاطفٍ أو جارٍ، يعني: (أَنْ) المصدريَّة لا تضم كما سيأتي إلا بعد اثنين: إمَّا حرف عطف كـ: حتَّى، وأو، أو حرف جر، كـ: حتَّى التي تكون جارةً، وبعد اللام مثلاً، وكل المواضع إمَّا حرف عطف وإمَّا جارٍ، يعني: إمَّا أن يكون حرف جر كاللام، أو حرف عطف كالفاء .. فاء السَّبِيَّة .. واو المعِيَّة .. وأو، وحتَّى، في بعض المواضع.

إذا: (أَنْ) لا تكون مضمرةً إلا بعد عاطفٍ أو جارٍ.

ومذهب الخليل أَنَّ النَّصب بـ: (أَنْ) مضمرةً بعدها، لعدم اختصاصها بدخولها على الجملة الاسمية، يعني: كونها غير مُختصة، حينئذٍ لا تكون عاملةً النَّصب، نحو: إِذَنْ عبد الله يأتيك.

على كلٍ: الصواب أنَّها عَمِلَتْ النَّصب بنفسها لا بـ: (أَنْ) مضمرةً بعدها، وأنَّها حرفٌ، وأنَّها بسيطة، هذا الصحيح فيها.

أَمَّا معناها: فهي عند سيبويه الجواب والجزاء يعني: تدلُّ على الجواب والجزاء، الجواب يعني: لا تقع ابتداءً: آتيك .. سأزورك إذن، لا بُدَّ أن يكون قبلها كلام، فتكون جواباً، والجزاء يعني: تعليق شيء على شيء، آتيك .. سأزورك، نقول: إذن أكرمك. إذاً: كونها مسبقة بكلام: سأزورك، ووقعت في الجواب، وكون الإكرام مرتب على الزيارة هذا معنى الجزاء، لأن الجزاء تعليق شيء على شيء آخر، إذاً: معناها الجواب والجزاء، أي: ربط الجواب بالجزاء. والجواب أي: كلام آخر ملفوظ أو مُقدَّر، سواء وَقَعَتْ في الصدر أو الحشو أو الآخر، يعني: مُطلقاً تكون للجواب والجزاء.

والجزاء أي: المجازاة بمضمون كلام آخر، يعني: ترتيب شيء على شيء آخر. قال الشَّلُوبِيْنَ: " في كل موضع " يعني: تكون للجواب والجزاء في كل تركيب البتَّة، لا تنفك عن هذا المعنى مُطلقاً، وقال الفارسي في الأكثر، وقد تَنَمَّحَضَ للجواب، يعني: قد لا يُراد بها الجزاء، محلُّ الخِلاف في الجزاء، أَمَّا وقوعها جواباً، فهذا محلُّ وفاق. مذهب سيبويه أنَّ (إِذْن) تكون بمعنيين: جوابٌ وجزاء، الشَّلُوبِيْنَ يقول: في كل موضع تكون للشَّيْئَيْنِ الاثنين، وقال الفارسي: لا، قد تكون للجواب .. تَنَمَّحَضَ للجواب، ولا يكون فيه جزاء، بدليل أَنَّهُ يُقال: أحبك، أحبك هذا كلام، فتقول: إذن أَظُنُّكَ صادقاً، جواب؟ نعم جواب، جزاء؟ ليس بجزاء.

إذاً: قد تَنَمَّحَضَ للجواب ولا يكون فيه جزاء البتَّة، إذ لا مجازاة هنا، لأن الشرط والجزاء إمَّا في الاستقبال أو في الماضي، ولا مدخل للجزاء في الحال: إذن أَظُنُّكَ صادقاً، يعني: الآن وقت كلامك هذا ليس بدعوى .. يدعي ممكن يُحبك وهو يَكُنُّه عليك، إذن أَظُنُّكَ صادقاً، إذاً: في هذا الحال أنت صادق .. في هذا الزمان، والشرط إنما يكون في المستقبل أو في الماضي، ولأن ظن الصدق لا يصلح جزاءً للمحبة، هذا معناها. إذاً: الصواب مذهب الفارسي: أَنَّهُ قد تَنَمَّحَضَ للجواب ولا يكون ثمَّ جزاء إلا أنَّ الأكثر أن تكون للجواب والجزاء، واختلف في لفظها عند الوقف، الصحيح أن نونها تبدل ألفاً، لو وقف عليها: إذا، ولا تقف عليها بالنون، تشبيهاً لها بتنوين المنصوب: رأيت زيدا .. رأيت زيداً، تقف عليها بالألف، لو وقفت على: (إِذْن) تقف عليها بالألف.

وهذا في غير القرآن، أَمَّا فيه فيوقف عليها وتكتب بالألف إجماعاً، لأن هناك شيء خاص .. المصحف العثماني، أَمَّا في غيره فلا، وقيل: يوقف بالنون لأنَّها كنون (لن) و (أن)، (إِذْن) .. إذا.

إذاً قولان: تقف عليها بالألف تشبيهاً لها بالتنوين في حالة النَّصب (إذا) وقيل: تقف عليها بالنون: (إِذَنْ)، وقيل: ينبغي أن يكون الخلاف في الوقف عليها مبنياً على الخلاف في حقيقتها، فعلى أنَّها حرف يوقف عليها بالنون، إذا قال: حرف وقف عليها بالنون، وعلى أنَّها اسمٌ مَنْوٍن يوقف عليها بالألف، وينبني على هذا الخلاف خلافٌ في كتابتها، ثمَّ خلافٌ في اللفظ، وثمَّ خلافٌ في الكتابة، والجمهور يكتبونها بالألف، وكذا رُسِمَتْ في المصاحف، والمأزني والمبرد بالنون، وعزاه أبو حيَّان للجمهور، يعني: تكتب بالألف، وقيل: تكتب بالنون.

والأحسن أن يقال بالتفريق، وهو أنَّها إن أُعْمِلَتْ كتبت بالنون، وإن أُهْمِلَتْ كتبت بالألف وهو مذهب الفراء، وعن الفراء: إن أُعْمِلَتْ كتبت بالألف، وإلا كتبت بالنون للفرق بينها وبين (إذا) وهذا أضبط وأحسن.

إذاً: المسألة خِلافِيَّةٌ، هل تكتبها بالنون أو تكتبها بالألف، نقول: إن أُعْمِلَتْ كتبت بالنون، وإن لم تُعْمَلْ كُتِبَتْ بالألف، ولو رُجِحَ أنَّها كتبت بالنون مُطلقاً أو بالألف مُطلقاً الأمر فيه سَعَةٌ ليس فيه توقيف.

وحكا سيبويه وعيسى ابن عمر: أنَّ من العرب من يلغيها مع استيفاء الشُّروط وهي لغةٌ نادرة، ولكنَّها القياس لأنَّها غير مُختَصَّة، وإذا لم تكن مُختَصَّةً فالقياس أنَّها لا تعمل هذا الأصل فيها، وإنَّما أعملها الأكثرون حملاً على ظَنٍّ، لأنَّها مثلها في جواز تقدُّمها على الجملة وتأخُّرها عنها، وتوسطها بين جزئها كما حُمِلَتْ (مَا) على (ليس) لأنَّها مثلها في نفي الحال.

إذاً: (وَنَصَبُوا بِإِذْنِ الْمُسْتَقْبَلِ) قلنا: أكثر العرب، بناءً على أنَّ الأصل إذا أُعْمِلَ الشيء بقي على ما هو عليه، وخاصةً إذا استوفى شروطه، حكا عيسى ابن عمر، وكذلك سيبويه: أنَّ من العرب مع استيفاء الشُّروط .. لأنَّ الخلاف فيما إذا استوفت الشُّروط، إذا انتفى بعض الشُّروط لا إشكال أنَّها لا تعمل، إذا استوفت الشُّروط حينئذٍ فيه لُغِيَّةٌ، أنَّها لا تعمل فيجب إهمالها.

إذاً: أكثر العرب يلتزم إعمال (إِذَنْ) عند استيفاء الشُّروط، والقليل منهم يلتزم إهمالها عند ذلك.

(وَنَصَبُوا بِإِذْنِ الْمُسْتَقْبَلِ) يعني: لا ب: (أَنْ) مُضْمَرَةٌ بعدها، (الْمُسْتَقْبَلِ) الألف هذه للإطلاق، فهم منه أنَّه إذا كان حالاً وجب رفعه، يعني: لا يُنْصَب الفعل بعدها إلا إذا كان مستقبلاً، فإن كان للحال حينئذٍ وجب رفعه. أن يكون الفعل مستقبلاً، فيجب الرِّفْعُ في: إِذَنْ تصدق، جواباً لمن قال: أنا أحبك، قال: إِذَنْ تصدق، متى تصدق؟ الآن في هذه الدعوى .. الأصل أنَّها دعوى فصدَّقْه، قال: أنا أحبك، قال: إِذَنْ تصدق

يعني: الآن في كلامك هذا أنت صادق.

إذن تصدق، هذا للحال أو المستقبل؟ للحال، وجب رفعه لتخلف الشرط الأول، وهو أن يكون الفعل المنصوب بما مستقبلاً، لأنه حال، ومن شأن الناصب أن يخلص المضارع للاستقبال، النواصب كلها الأربعة تخلص الفعل من الحال إلى الاستقبال.

إذاً: اشترطنا هذا الشرط: كونه مستقبلاً موافقاً للمعنى، يعني: طلباً لموافقة المعنى للعمل، لأن العمل هو النَّصْب والدخول على الفعل المضارع، إجراءً لها مجزئ سائر النواصب، وإنما لم تعمل النواصب في الفعل الحال، لأن له تحققاً في الوجود، كالأسماء فلا تعمل فيه عوامل الأفعال، يعني: أن (أن) تخلص الفعل المضارع من الحال إلى الاستقبال، فإذا كان كذلك حينئذٍ الحال له تحقق في الوجود .. موجود هذا الأصل، و (أن) وأدوات النصب تعمل في شيء لم يوجد بعد: عجبت أن سيقوم، يعني: في المستقبل، مثل السين وسوف.

إذاً: (وَنَصَبُوا بِإِذْنِ الْمُسْتَقْبَلِ) فُهِمَ منه أنه إذا كان حالاً انتفى، (إِنْ صُدِّرَتْ) هذا الشرط الثاني، الشرط الأول: أن يكون مستقبلاً، فإن كان للحال بطل عملها، لأنها لم تستوف الشرط.

(إِنْ صُدِّرَتْ) يعني: وقعت صدرًا في أول الكلام، فإن وقعت ثانية في حشو الكلام أو متأخرة لا تعمل النصب، ويجب حينئذٍ رفع الفعل.

فُهِمَ منه: أنها إذا لم تُصدر، وذلك إذا تَوَسَّطَتْ: زيدٌ إذن أكرمك، قال: سأزورك وهو اسمه زيد .. زيدٌ قال لك: سأزورك، فتقول: زيدٌ، أو: زيدٌ إذن أكرمك، توسطت هنا، حينئذٍ نقول: الفعل يجب أن يكون مرفوعاً بعده لعدم استيفاء الشرط.

(إِنْ صُدِّرَتْ) أن تكون مُصدرة، أي: في جملتها بحيث لا يسبقها شيء له تعلق بما بعدها، وإنما لم تعمل غير مُصدرة لضعفها بعدم تصدرها عن العمل، لأنها تقع جواباً كما قلنا في المعنى، وإذا كانت جواباً حينئذٍ لا بُدَّ أن تكون في أول الكلام، فإذا لم تكن كذلك ضَعُفَتْ، لأننا إذا اشترطنا الشيء تخلفه يدلُّ على ضعفه، حينئذٍ ضَعُفَتْ فبطل عملها.

ألا تكون مُصدرة، فإن تأخَّرت نحو: أكرمك إذن .. أهملت، وكذا إن وقعت حشواً، كقوله: (وَأَمْكَنِي فِيهَا إِذْنٌ لَا أَقِيلُهَا) نقول: هنا وقعت حشواً، حينئذٍ بطل عملها، (إِنْ صُدِّرَتْ) يعني: وقعت في أول الكلام، فإن وقعت حشواً أثناء الكلام أو متأخرة بطل عملها لضعفها.

(وَالْفِعْلُ بَعْدَ مُوَصَّلَا) (وَالْفِعْلُ) مبتدأ، (بَعْدُ) هذا مُتَعَلِّقٌ بِمَحذُوفٍ خَيْرٍ، (مُوَصَّلَا) حال من الضمير المستتر في الخبر، والفعل كائنٌ بعدها موصلاً، هذا تقدير الكلام، (وَالْفِعْلُ) مبتدأ (كائنٌ) خبرها (بَعْدُ) بعدها، حذف هنا الضمير ونوى معناه: بعدها، فبنيت (بَعْدُ) على الضمِّ، (مُوَصَّلَا) بها، يعني: مُتَّصِلاً بها، لا يفصل بينها وبينه فاصل، لأنها عَمِلَتْ بِالْفَرْعِيَّةِ، وإذا عملت بالفرعية حينئذٍ يشترط في معمولها أن يكون مُتَّصِلاً بها، إلا ما سُمِعَ في لسان العرب.

(أَوْ قَبْلَهُ الْيَمِينُ) يعني: يجوز الفصل بينها وبين معمولها، باليمين يعني: بالقسم، لأنه سُمِعَ، وما لم يُسَمِعْ لا يقاس على ما سُمِعَ، لأن القسم هذا له معاملة خاصة.

(أَوْ قَبْلَهُ الْيَمِينُ) (أَوْ) هذا حرف عطف، و (قَبْلَهُ الْيَمِينُ) إمَّا معطوفٌ على (بَعْدُ) و (الْيَمِينُ) فاعل الظرف لاعتماده على المبتدأ، هذا عند المدققين، (قَبْلَهُ الْيَمِينُ) اليمين قبله .. اليمين يكون فاعلاً لأي شيء؟ للظرف (بَعْدُ) وسبق أن ابن هشام يرى أن المحققين يرون أن الاسم المرفوع بعد الظرف أو الجر والجرور أن يُعرف فاعلاً بالظرف نفسه، يعني: عندك زيدٌ (زيدٌ) فاعل لـ (عند) في الدار زيدٌ، (زيدٌ) فاعل لقوله: في الدار، لأن العامل .. مُتَعَلِّقٌ بِالْجَارِ وَالْجُرُورِ وَالظَرْفِ حَذَفَ، وفيه ضمير مُسْتَكِنٌ انتقل إلى الظرف والجار والجرور.

على كلٍّ: هذا مثله: أو بَعْدُ اليمين، (اليمين) فاعل، والعامل فيه الظرف لاعتماده على المبتدأ، أو مبتدأ مؤخرٌ وقَبْلَهُ خبرٌ مُقَدَّمٌ، يعني: هذا سهل، (أَوْ قَبْلَهُ الْيَمِينُ) (الْيَمِينُ) مبتدأ مؤخر و (قَبْلَهُ) مُتَعَلِّقٌ بِمَحذُوفٍ خَيْرٍ مُقَدَّمٌ، هذا واضح، أمَّا الأول يحتاج. (أَوْ قَبْلَهُ الْيَمِينُ) يعني: أن يُفَصِّلَ بينهما اليمين الذي هو القسم، لوروده سماعاً: إِذَنْ وَاللَّهِ نَرْمِيَهُمْ بِحَرْبٍ ... تُشِيبُ الطُّفْلَ مِنْ قَبْلِ الْمَشِيبِ

(إِذَنْ وَاللَّهِ نَرْمِيَهُمْ) (نَرْمِي) فعل مضارع منصوب، والناصب له هنا (إِذَنْ) وفصل بين العامل (إِذَنْ) والمعمول (نَرْمِي) بالقسم، وهو جائزٌ لأنه مسموع. إذاً: إذا فصل بينها وبينه بالقسم نصبت: إذن والله أكرمك، لأن القسم لا يُعتد به فاصلاً، لكثرة الفصل بين شيئين متلازمين كالمحتضايين.

..... وَالْفِعْلُ بَعْدَ مُوَصَّلَا

..... أَوْ قَبْلَهُ الْيَمِينُ.

إذاً: لا يستثنى إلا اليمين .. إلا القسم، وما عداه فالأصل لا بُدَّ من اتصال العامل بالمعمول، لأن (إِذَنْ) عملها فرعي، وإذا كان كذلك حينئذٍ تضعف عند عدم استيفاء الشروط.

إذاً: ألا يفصل بينها وبين منصوبها فاصلٌ إلا ما استثناءه النَّاطِم، وذلك نحو أن يُقال: أنا آتيك، فتقول: إذن أكرمك، فلا يُفصل إلا بالقسم فقط، وأمّا بغير القسم فهذا نقول: فيه خلاف، وكذا بـ: (لَا) النَّافِيَّة عند بعضهم، يعني: يفصل بين (إِذَنْ) والفعل المضارع بـ (لَا) النَّافِيَّة، لأنَّ القَسَم تأكيدٌ لربط (إِذَنْ) و (لَا) لم يُعتدَّ بها فاصلةً في (أَنْ)، فكذا في (إِذَنْ). سَبَقَ أَنْ (أَنْ) إذا فَصَلَ بينها وبين مدخولها (لَا) قلنا: لا يُعتدُّ بكونه فاصلاً: ((وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ)) [المائدة: 71] بالنَّصْب، حينئذٍ (لَا) هنا وقعت فاصلةً بين العامل والمعمول، هل هو مؤثِّر في عدم الفصل؟ الجواب: لا، إذاً: مثلاً (إِذَنْ)، لكن قد يُقال: القياس فيه نظر، ووجهه: أَنْ (أَنْ) هذه أمَّ الباب، وسبق أَنْ أمَّ الباب هذه يُتسامح فيها ما لا يُتسامح مع غيرها، فإذا وقع فَصْلٌ بـ (لَا) ومعلوم أنَّ التَّفْيي إنما يكون داخلاً في مفهوم الفعل، حينئذٍ قد يُتسامح في (أَنْ) وأمّا (إِذَنْ) فهذا فيه نظر.

وأجاز بعضهم الفَصْل بالنداء والدعاء: إذن يا زَيْدُ أكرمك، بالنَّصْب مع كونه فاصلاً هنا بين (إِذَنْ) والفعل المضارع، لكنَّه وقع بالدعاء، لكثرة في لسان العرب، والصواب: أَنَّهُ إِنْ وَرَدَ سَمَاعاً فعلى العين والرأس، وإلا فالأصل عدم القياس، فكذلك الدعاء: إذن غفر الله لك أكرمك .. سأزورك إذن أكرمك .. إذن غفر الله لك، هذه جملة خبرية لفظاً، إنشائيةً معنىً، دعاءٌ له بالمغفرة.

وابن عصفور أجاز الفصل بالظرف، لأنه يُتوسَّع في الجرورات والظروف ما لا يُتوسَّع في غيرها، وأجاز الكِسائي وهشام الفصل بمعمول الفعل، والاختيار حينئذٍ عند الكِسائي النَّصْب، وعند هشام الرَّفْع، الصواب أنه يُقال: لا فَصْلٌ إلا بِمَسْمُوعٍ إنَّ شِئْعَ كَالْقِسْم يفصل وإلا فالأصل المنع، لأنَّ العامل يُشترط فيه أن يكون مُتَّصِلاً بمعموله، وهنا ليس الشأن في الفعل، الفعل أصلٌ في العمل، وأمّا الحروف فلا، فهي ضعيفة.

إذاً: بهذه الشروط الثلاثة حينئذٍ نقول: هل يَجِب النَّصْب، أو يَجُوز؟ الظَّاهر أَنَّهُ يَجِب، وأمّا لغة بعضهم مع استيفاء الشروط هذه لغةٌ خاصَّة، أمّا من نَصَبَ بها فيجب إذا استوفت الشروط أن يُنصَبَ بها، وأمّا من ألغاهَا مع استيفاء الشروط أولاً: هي لغة قليلة حكاه سيبويه وعيسى ابن عمر.

وثانياً: هذا في لغته، وسبق بالأمس: أنَّ الاختلاف بين اللغات اختلاف تنوع، حينئذٍ قد

يَجِبُ النَّصْبُ فِي لُغَةِ كَذَا، وَلَا يَجِبُ فِي كَذَا، وَلِذَلِكَ نَقُولُ: الْبِنَاءُ وَالْإِعْرَابُ ضِدَّانِ، وَسَبَقَ أَنَّ (حَذَامَ) مَبْنِيَّةٌ عِنْدَ الْحَجَازِيِّينَ، مَعْرَبَةٌ عِنْدَ بَنِي تَمِيمٍ .. عِنْدَ أَكْثَرِهِمْ، وَهَذَا تَضَادٌّ .. تَنَاقُضٌ، لَوْ حَمَلْنَاهُ فِي لُغَةٍ وَاحِدَةٍ، قُلْنَا: عِنْدَ الْحَجَازِيِّينَ مَبْنِيَّةٌ مَعْرَبَةٌ صَارَ تَنَاقُضًا، وَأَمَّا بِاعْتِبَارِ لُغَتَيْنِ فَلَا إِشْكَالَ، إِذَا: هِيَ مَبْنِيَّةٌ عِنْدَ الْحَجَازِيِّينَ وَلَا يَجُوزُ أَنْ تُعْرَبَ .. إِذَا كَانَ حَجَازِي يَتَكَلَّمُ بِلُغَتِهِ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُعْرَبَ (حَذَامَ) إِلَّا إِذَا قَالَ: أَنَا أَرْجِعُ إِلَى لُغَةِ تَمِيمٍ، وَكَذَلِكَ التَّمِيمِيُّ.

حِينَئِذٍ نَقُولُ: هَاتَانِ لُغَتَانِ فِي كُلِّ لُغَةٍ يَجِبُ التَّزَامُ مَا هُوَ عَلَيْهِ، فَلَا يَتَكَلَّمُ بِلِسَانِ الْحَجَازِيِّينَ فَيُعْرَبُ (حَذَامَ) وَلَا يَتَكَلَّمُ بِلِسَانِ التَّمِيمِيِّينَ فَيُبْنَى (حَذَامَ) حِينَئِذٍ نَقُولُ: هَذَا تَعَارُضٌ.

هَذَا كَذَلِكَ: إِذَا اسْتَوْفَتْ الشُّرُوطُ عِنْدَ مَنْ يَنْصِبُهَا وَجِبَ النَّصْبُ فِي لُغَتِهِ وَلَا يَجُوزُ الرِّفْعُ، وَمَنْ لَمْ يَنْصَبْ بِهَا حِينَئِذٍ لَا إِشْكَالَ اسْتَوْفَتْ الشُّرُوطُ أَوْ لَمْ تَسْتَوْفِ الشُّرُوطُ، فَإِذَا اسْتَوْفَتْ الشُّرُوطُ هِيَ غَيْرُ نَاصِبَةٍ، فَمَنْ بَابٍ أَوَّلَى إِذَا لَمْ تَسْتَوْفِ. وَأَنْصِبْ وَارْفَعْ . . . إِذَا إِذَنْ مِنْ بَعْدِ عَطْفٍ وَقَعَا

هَذَا اسْتِثْنَاءٌ مِنْ قَوْلِهِ: (إِنْ صُدِّرَتْ) إِنْ وَقَعَ قَبْلُهَا الْوَاوُ أَوْ الْفَاءُ، هَلْ تَخْرِجُهَا عَنْ كَوْنِهَا مُصَدَّرَةً أَمْ لَا؟ النَّاطِقُ هُنَا جَوَّزَ لَمَّا سَبَقَ (إِذَنْ) الْوَاوُ وَالْفَاءُ .. جَوَّزَ لَكَ الْوَجْهَيْنِ، (وَأَنْصِبْ وَارْفَعْ) وَارْفَعْنِ، أَكْذَبُ لَكَ الرِّفْعُ بِالنُّونِ الْمُخَفَّفَةِ فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ أَرْجَحُ، دَائِمًا هُوَ إِذَا قَدَّمَ فَمَا قَدَّمَهُ هُوَ أَرْجَحُ، وَلَكِنْ هُنَا آخَرَ الرِّفْعِ وَهُوَ أَرْجَحُ، لَكِنَّهُ عَوَّضَكَ عَنِ التَّقْدِيمِ بِالتَّأَكِيدِ وَقَالَ: (وَأَنْصِبْ وَارْفَعْ) إِذَا: الثَّانِي مُؤَكَّدٌ وَالْأَوَّلُ مُقَدَّمٌ.

إِذَا: هَلِ الْمُقَدَّمُ مُقَدَّمٌ؟ لَا، نَقُولُ: هُنَا الْمُؤَخَّرُ مُقَدَّمٌ بِدَلِيلِ تَوَكِيدِهِ بِالنُّونِ الْخَفِيفَةِ، (وَأَنْصِبْ وَارْفَعْ) إِذَا: يَجُوزُ فِيهِ الْوَجْهَانِ، وَإِنَّمَا جَازَ النَّصْبُ وَالرِّفْعُ إِذَا تَقَدَّمَتْ عَلَيْهِ الْوَاوُ، لَوْ قَالَ لَهُ: سَأُزَوِّدُكَ، تَقُولُ لَهُ: وَإِذَنْ أَكْرَمَكَ، أَتَى بِالْوَاوِ: فَإِذَا أَكْرَمَكَ، أَتَى بِالْفَاءِ، حِينَئِذٍ يَجُوزُ الْوَجْهَانِ، فَإِذَا: أَكْرَمَكَ بِالرِّفْعِ، وَإِذَا: أَكْرَمَكَ بِالنَّصْبِ .. وَإِذَنْ .. فَإِذَنْ، مَعَ الْوَاوِ وَالْفَاءِ نَقُولُ: يَجُوزُ فِيهِ الْوَجْهَانِ، لَمْ جَازَ الْوَجْهَانِ؟

وَإِنَّمَا جَازَ النَّصْبُ وَالرِّفْعُ لِأَنَّكَ عَطَفْتَ جُمْلَةً مُسْتَقْلَةً عَلَى جُمْلَةٍ مُسْتَقْلَةٍ، فَمِنْ حَيْثُ كَوْنِ (إِذَنْ) فِي ابْتِدَاءِ جُمْلَةٍ مُسْتَقْلَةٍ هُوَ مُتَصَدِّرٌ، فَيَجُوزُ انْتِصَابُ الْفِعْلِ بَعْدَهُ، وَمِنْ حَيْثُ كَوْنُ مَا بَعْدَ الْعَاطِفِ مِنْ تَمَامِ مَا قَبْلَهُ بِسَبَبِ رِبْطِ حَرْفِ الْعَطْفِ بَعْضَ الْكَلَامِ بَعْضٌ هُوَ مُتَوَسِّطٌ، وَالْغَاوُهَا أَجْوَدُ، لِأَنَّهَا غَيْرُ مُتَصَدِّرَةٍ فِي الظَّاهِرِ، يَعْنِي يَقُولُ لَكَ: إِذَا

قلت: وإِذَنْ أَكْرَمُكَ، لك نظران:

إِمَّا أَنْ تَنْظُرَ إِلَى (إِذَنْ) وَهِيَ مَسْبُوقَةٌ بِالْوَاوِ فَهِيَ غَيْرُ مُتَصَدِّرَةٍ فَتَرْفَعُهَا، وَإِمَّا أَنْ تَنْظُرَ إِلَى حَرْفِ الْعَطْفِ فَقَطْ، فَتَقُولَ: هُنَا عَطْفٌ جُمْلَةٌ عَلَى جُمْلَةٍ، وَمَا بَعْدَ حَرْفِ الْعَطْفِ فَهُوَ مُتَصَدِّرٌ فِي تِلْكَ الْجُمْلَةِ الْمُسْتَقْلَةِ فِيمَا بَعْدَ الْحَرْفِ، حِينَئِذٍ إِذَا عَطَفْتَ جُمْلَةً مُسْتَقْلَةً عَلَى جُمْلَةٍ مُسْتَقْلَةٍ نَظَرْتَ إِلَى الْعَاطِفِ فَقَطْ، وَكَوْنُهُ رِبْطٌ بَيْنَ جُمْلَتَيْنِ، لَا نَظَرَ لَكَ إِلَى (إِذَنْ) فَصَارَتْ (إِذَنْ) حِينَئِذٍ مُتَصَدِّرَةً، وَإِذَا نَظَرْتَ إِلَى (إِذَنْ) نَفْسِهَا وَكَوْنُهَا مَسْبُوقَةٌ بِحَرْفِ الْعَطْفِ فَهِيَ غَيْرُ مُتَصَدِّرَةٍ، وَأَيُّهُمَا أَظْهَرَ وَأَقْرَبَ إِلَى الدِّهْنِ؟
الأَقْرَبُ أَنَّهُمَا لَيْسَتْ مُتَصَدِّرَةً، لِأَنَّ الْوَاوَ مَلْفُوظٌ بِهَا، الْأَصْلُ أَنْ تَقَعَ جَوَابًا: إِذَنْ أَكْرَمَكَ، فَذَا قُلْتَ: وَإِذَنْ، وَاضِحٌ أَنَّهُ مَعْطُوفَةٌ عَلَى مَا قَبْلُهَا. ف: إِذَنْ أَكْرَمَكَ، لَمْ تَقَعْ مُصَدَّرَةً فِي أَوَّلِ الْكَلَامِ، وَلِذَلِكَ كَانَ الْغَاوُهَا بِهَذَا الْاِعْتِبَارِ أَجُودَ، لِأَنَّ الْقَوْلَ بَأَنَّ عَطْفَ جُمْلَةٍ مُسْتَقْلَةٍ عَلَى عَطْفِ جُمْلَةٍ مُسْتَقْلَةٍ هَذَا فِيهِ نَوْعٌ تَكْلُفٌ، وَلَمَّا جَاءَ الْوَجْهَانِ تَكَلَّفُوا مَا ذَكَرُوهُ.

إِذَا: الْغَاوُهَا أَجُودَ، لِأَنَّهَا غَيْرُ مُتَصَدِّرَةٍ فِي الظَّاهِرِ، هَذَا هُوَ الظَّاهِرُ، أَنْتَ تَلْفِظُ بِالْوَاوِ قَبْلَ (إِذَنْ) وَنَحْنُ اشْتَرَطْنَا أَنْ تَكُونَ مُتَصَدِّرَةً أَوَّلَ مَا تَنْطِقُ بِ (إِذَنْ) فَقَطْ، فَإِذَا قَدَّمْتَ الْوَاوَ أَوْ الْفَاءَ حِينَئِذٍ صَارَتْ غَيْرُ مُتَصَدِّرَةٍ، وَيَشِيرُ إِلَى رَجْحَانِهِ قَوْلُهُ: (وَأَرْفَعَا) بَنُونَ التَّوَكِيدِ الْخَفِيفَةِ الْمُبْدَلَةِ أَلْفًا.

..... وَأَنْصِبْ وَأَرْفَعَا ... إِذَا إِذَنْ مِنْ بَعْدِ عَطْفٍ وَقَعَا

(وَقَعَا) الْأَلْفُ هَذِهِ لِلْإِطْلَاقِ.

قَالَ الشَّارِحُ هُنَا: " فَلَوْ كَانَ الْفِعْلُ بَعْدَهَا حَالًا لَمْ يَنْصَبْ، نَحْوُ أَنْ يُقَالَ: أَحْبَبْتُكَ، فَتَقُولَ: إِذَنْ أَظُنُّكَ صَادِقًا، فَيَجِبُ رَفْعُ أَظُنْ، وَكَذَلِكَ يَجِبُ رَفْعُ الْفِعْلِ بَعْدَهَا إِنْ لَمْ تَتَصَدَّرْ، زَيْدٌ إِذَنْ يَكْرِمُكَ، فَإِنْ كَانَ الْمُتَقَدِّمُ عَلَيْهَا حَرْفَ عَطْفٍ جَازٍ فِي الْفِعْلِ الرَّفْعِ وَالنَّصْبِ، نَحْوُ: وَإِذَنْ أَكْرَمُكَ بِالرَّفْعِ، وَأَكْرَمَكَ بِالنَّصْبِ.

وَكَذَلِكَ يَجِبُ رَفْعُ الْفِعْلِ بَعْدَهَا إِنْ فُصِّلَ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ، نَحْوُ: إِذَنْ زَيْدٌ يَكْرِمُكَ، وَلِذَلِكَ قَرِئَ فِي الشَّاذِّ: ((وَإِذَا لَا يَلْبِثُونَ)) [الإِسْرَاءُ: 76] وَكَذَلِكَ قَرِئَ: ((فَإِذَا لَا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا)) [النِّسَاءُ: 53] (لَا يُؤْتُوا) بِالنَّصْبِ، لَكِنَّهُ هَذَا فِي قِرَاءَةِ عَلَى الشَّاذِّ .. عَلَى الْإِعْمَالِ، وَالْغَالِبُ الرَّفْعُ عَلَى الْإِهْمَالِ وَبِهِ قَرَأَ السَّبْعَةُ.

إذا: النَّاصِبُ الرَّابِعُ (إِذَنْ) وَشَرَطَ لَهُ:

- أن يكون ناصباً للفعل المستقبل.

- وأن تكون مُصَدَّرَةً.

- والفعل متصل بها.

- ولا يفصل سماعاً إلا باليمين، ثم إذا تقدّم عليها رافع عطف، وهنا أطلق النَّاطِمُ: (مَنْ

بَعْدَ عَطْفٍ) والصواب أنه لا بُدَّ من تقييده، لأنه يُوهَمُ أَنَّ غَيْرَ الواو والفاء كذلك، بل

الصواب أنه لو وقع قبلها غير الفاء والواو بطل عملها، وأمّا إذا تقدّمتها واو أو فاء

حينئذٍ جاز فيه الوجهان.

..... وَأَنْصِبْ وَارْفَعَا ... إِذَا إِذَنْ مَنْ بَعْدَ عَطْفٍ وَقَعَا

ثم قال:

وَيَنْ لَا وَلَاَمَ جَرِّ التَّرْمِ ... إِظْهَارُ أَنْ نَاصِبَةً وَإِنْ عُدِمَ

لَا فَإِنْ أَعْمِلَ مُظْهِراً أَوْ مُضْمِراً ... وَبَعْدَ نَفْيٍ كَانَ حَتْمًا أَضْمِراً

كَذَاكَ بَعْدَ أَوْ إِذَا يَصْلُحُ فِي ... مَوْضِعِهَا حَتَّى أَوْ إِلَّا أَنْ خَفِيَ

وَيَنْ لَا وَلَاَمَ جَرِّ التَّرْمِ ... إِظْهَارُ أَنْ نَاصِبَةً.

(إِظْهَارُ أَنْ نَاصِبَةً يَنْ لَا وَلَاَمَ جَرِّ التَّرْمِ) (يَنْ) هذا منصوب على الظرفية متعلّق بقوله:

(التَّرْمِ) وهو مضاف و (لَا) قُصِدَ لفظه مضاف إليه، (وَلَاَمَ جَرِّ) قُصِدَ لفظه مضاف

إليه، (وَيَنْ لَا وَلَاَمَ جَرِّ) بالنصب، (التَّرْمِ) هذا فعل ماضي مُغَيَّرُ الصِّيغَةِ، (التَّرْمِ إِظْهَارُ

أَنْ) إذا: (التَّرْمِ) هذا مُغَيَّرُ الصِّيغَةِ، ونائب الفاعل (إِظْهَارُ أَنْ) (إِظْهَارُ) هو نائب فاعل

وهو مضاف، و (أَنْ) قُصِدَ لفظه مضافٌ إليه، (نَاصِبَةً) هذا حال مؤكدة من المضاف

إليه وهو (أَنْ) .. (أَنْ نَاصِبَةً) وإنما نصَّ عليه مع كون الكلام في (أَنْ) النَّاصِبَةِ، لماذا؟

لأنّه يَحْتَمَلُ، لَمَّا فُصِّلَ بينها وبين معمولها ب: (لَا) يَحْتَمَلُ أَنَّهَا لَيْسَتْ هِيَ النَّاصِبَةُ، أتى به

مع علمه من كون الكلام في (أَنْ) النَّاصِبَةَ دفْعاً لتوهم إهمالها لفصلها من الفعل ب: (لَا)

أَنَّهَا لَيْسَتْ هِيَ النَّاصِبَةُ بل غيرها، مثل: ((أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ)) [طه: 89] حينئذٍ نقول

هنا: وقعت (لَا) فاصلة، قد يُتَوَهَّمُ أَنَّ (لَا) أبطلت عمل (أَنْ) والصواب أَنَّهَا نَاصِبَةٌ كما

هي.

إذا: (التَّرْمِ إِظْهَارُ أَنْ نَاصِبَةً)

(أَنْ) بعد (لَا) على ثلاثة أَضْرُبٍ:

- الأول: أَنَّهُ يَجِبُ إِظْهَارُهَا، وَذَلِكَ مَعَ الْمُقْرُونِ بِ: (لَا) كِرَاهَةِ اجْتِمَاعِ اللَّامَيْنِ، يَعْنِي:
إِذَا جَاءَ بَعْدَ (أَنْ) (لَا) وَجِبَ إِظْهَارُ (أَنْ): ((لِتَلَّا يَكُونَ)) [النساء:165] أَصْلُهَا: لِأَنَّ
لَا يَكُونُ، وَجِبَ إِظْهَارُ (أَنْ) هُنَا وَلَا يَجُوزُ إِضْمَارُهَا: ((لِتَلَّا يَكُونَ)) هَذَا النُّوعُ الْأَوَّلُ.
- الثَّانِي: وَجُوبُ إِضْمَارِهَا، وَذَلِكَ بَعْدَ لَامِ الْجُحُودِ، وَهُوَ الَّذِي عَنَاهُ بِقَوْلِهِ: (وَبَعْدَ
نَفْيٍ).

- الثالث: جَوَازُ الْوَجْهِينِ.

إِذَا: (أَنْ) الْمَصْدَرِيَّةُ مَعَ (لَا) .. مَعَ اللَّامِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَضْرُبٍ:

- وَجُوبُ الْإِظْهَارِ، وَذَلِكَ إِذَا فَصَّلَ بَيْنَهُمَا (لَا) النَّافِيَّةُ:

وَيَنْ لَّا وَلَا مَ جَرِّ التَّرْمِ ... إِظْهَارُ أَنْ نَاصِبَةً.

نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ((لِتَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ)) [النساء:165] لِتَلَّا يَكُونَ
(يَكُونَ) هَذَا فِعْلٌ مُضَارِعٌ مَنْصُوبٌ بِ: (أَنْ)، أَيْنَ (أَنْ) مُضْمَرَةٌ أَوْ ظَاهِرَةٌ؟ ظَاهِرَةٌ، أَيْنَ
هِيَ؟ مُدْغَمَةٌ (لِتَلَّا) الْهَمْزَةُ هَذِهِ هَمْزَةُ مَاذَا؟ هَمْزَةُ (أَنْ)، إِذَا: (لِتَلَّا) اللَّامُ الْأَوَّلَى لَامُ
الْجَرِّ .. لَامُ التَّعْلِيلِ، وَ (أَنْ) ثُمَّ جَاءَتْ (لَا) إِذَا: وَجِبَ إِظْهَارُ (أَنْ) فِي هَذَا الْمَوْضِعِ،
وَذَلِكَ إِذَا دَخَلَتْ عَلَى مَنْفِيٍّ بِ: (لَا) هَذَا يَتَعَيَّنُ فِيهِ الْإِظْهَارُ، سِوَاءَ كَانَتْ (لَا) نَافِيَّةً
كَالْمَثَلِ السَّابِقِ أَوْ زَائِدَةً، نَحْوُ:

((لِتَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ)) [الحديد:29] لِيَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ، (لَا) هُنَا زَائِدَةٌ، لِتَلَّا يَعْلَمَ
(يَعْلَمَ) هَذَا فِعْلٌ مُضَارِعٌ مَنْصُوبٌ بِ: (أَنْ) مُظْهَرَةٌ، لِمَاذَا مُظْهَرَةٌ؟ لِلْفَصْلِ بَيْنِهَا وَبَيْنَ
الْفِعْلِ بِ: (لَا) كِرَاهَةِ تَوَالِي لَامَيْنِ، حِينَئِذٍ وَجِبَ إِظْهَارُ (أَنْ).
إِذَا:

وَيَنْ لَّا وَلَا مَ جَرِّ التَّرْمِ ... إِظْهَارُ أَنْ نَاصِبَةً.

هَذِهِ الْحَالَةُ الْأَوَّلَى (أَنْ) مَعَ لَامِ التَّعْلِيلِ .. لَامُ الْجَرِّ، وَهُوَ وَجُوبُ إِظْهَارِهَا.
الْحَالُ الثَّانِي، قَالَ: (وَإِنْ عُدِمَ لَا) (لَا) مَا إِعْرَابُهَا؟ نَائِبُ فَاعِلٍ، (عُدِمَ لَا) (وَإِنْ عُدِمَ لَا)
يَعْنِي: لَمْ يُذَكَّرْ .. لَيْسَ فِي التَّرْكِيبِ (لَا) (فَإِنْ أَعْمِلَ مُظْهَرًا أَوْ مُضْمَرًا) يَجُوزُ فِيهِ الْوَجْهَانِ:
أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ بَعْدَ لَامِ الْجَرِّ مَنْصُوبًا بِ: (أَنْ) مُضْمَرَةٌ، يَعْنِي: مَحْذُوفَةٌ وَتَنْوَى، أَوْ مَنْصُوبًا
بِ: (أَنْ) ظَاهِرَةٌ، وَلِذَلِكَ جَاءَ: ((وَأَمَرْنَا لِنُسَلِّمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ)) [الأنعام:71] ..
((وَأَمَرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ)) [الزمر:12] (لِأَنْ أَكُونَ) أَظْهَرَتْ (لِنُسَلِّمَ)
أَضْمَرَتْ.

لماذا أضمرت؟ جاز الوجهان، لأنه لم يفصل بينها وبين مدخولها (لا) وليست هي (لا) المسبوقة بما كان ولم يكن.

(وَإِنْ عُدِمَ لَا فَأَنْ اَعْمِلْ مُظْهِراً أَوْ مُضْمِراً) (فَأَنْ اَعْمِلْ) ما إعرابها؟ (اعْمِلْ) هذا فعل أمر، والفاعل أنت، و (أَنْ) مفعول به مُقَدَّم، فأعملن .. فأعمل أَنْ، يعني: اعملها، (مُظْهِراً) أنت .. حال من المفعول به، أعمل (أَنْ) مُظْهِراً، يعني: الحرف مُظْهِراً، حال من (أَنْ) .. من المفعول به، مُظْهِراً أنت، إذاً: يَجُوز الوجهان .. يجوز الضبطان: (مُظْهِراً) باسم فاعل و (مُظْهِراً) باسم المفعول. إن جعلته: (مُظْهِراً) فهو حال منك أنت .. من فاعل (اعْمِلْ) ضمير مستتر، (مُظْهِراً) من الحرف نفسه.

(فَأَنْ اَعْمِلْ مُظْهِراً أَوْ مُضْمِراً) أي: يَجُوز إظهار (أَنْ) وإضمارها بعد اللام، إذا لم يسبقها كون ناقص ماضٍ لفظاً ومعنى، أو معنى فقط، كما سيشير إليه بقوله: (وَبَعْدَ نَفْيٍ). إذا لم يسبقها كون ناقص ماضٍ منفي، ولم يقتزن الفعل بـ: (لا) فالإضمار نحو: ((وَأْمُرْنَا لِنُسَلِّمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ)) [الأنعام: 71] والإظهار نحو: ((وَأْمُرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ)) [الزمر: 12] فإن سبقها كون ناقص .. ماضٍ .. منفي، وجب إضمار (أَنْ) بعدها وإلى هذا أشار بقوله: (وَبَعْدَ نَفْيٍ كَانَ حَتْمًا أَضْمَرَا) يعني: لام الجحود. إذاً:

وَيَنْ لَا وَلَا مَجَرِّ التَّرْم ... إِظْهَارُ أَنْ نَاصِبَةً.

هذا فيما إذا لم تسبق بما كان ولم يكن وهي لام الجحود، ولم يقع بعد (أَنْ) المصدرية (لا) حينئذٍ يَجُوز فيه الوجهان: الإضمار والإظهار.

أي: الواقعة بعد لام الجرِّ سواء كانت للتعليل أو للعاقبة أو للتوكيد أو للتعديّة، يعني: مُطلقاً، كل لام جرٍّ بقطع النظر عن معناها، حينئذٍ يَجُوز فيه الوجهان.

أي: الواقعة بعد لام الجرِّ سواء كانت للتعليل، نحو: ((لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ)) [النساء: 165] هذا سبق فيما سبق، ((لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ)) [الحديد: 29] كذلك سبق، أو للعاقبة نحو: ((فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا)) [القصص: 8] اللام هذه تُسمَّى ماذا؟ لام العاقبة، وهي لام الصيرورة أيضاً،

وضابطها: أَنَّ ما قبلها ليس عِلَّةً لِمَا بعدها، وإنما وقع ما بعدها اتفاقاً، بخلاف لام التعليل، لام التعليل ما قبلها عِلَّةٌ لِمَا بعدها، وما بعده مُسَبَّبٌ عَمَّا قبلها، العِلَّة واضحة معناها: أن يكون ما قبلها عِلَّةً لِمَا بعدها، وما بعده مُسَبَّبٌ عَمَّا قبلها، بخلاف لام

الصَّبْرُورَةُ والعاقبة، وضابطها: أَنَّ ما قبلها ليس عِلَّةً لِمَا بعدها، وإِنَّمَا وقع اتفاقاً.
وكل لام تعليل في القرآن فهي لام صيرورة وعاقبة عند الأشاعرة، لا يوجد لام تعليل
البَتَّة في أسماء الله وصفاته مُطلقاً، في أفعاله والأحكام الشرعية والكونية، وهذا بناءً على
مذهبهم.

إِذَا: أو للعاقبة نحو: ((فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا)) [القصص: 8] أو
للتوكيد، وهي الآتية بعد فعلٍ متعدي، نحو: ((وَأْمُرْنَا لِنُسَلِّمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ))
[الأنعام: 71] ومثلها: ((إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ)) [الأحزاب: 33]
(لِيُذْهِبَ) هذه وقعت بعد فعلٍ متعدي: (إِنَّمَا يُرِيدُ) هذا مُتَعَدِّي بنفسه (لِيُذْهِبَ) نقول:
هذه اللام وقعت بعد فعل مُتَعَدِّي، وهذه تفيد التوكيد، يعني: كأنها زائدة.
أو للتعدية، نحو: أعددت زيدا ليقاتل، إِذَا: كل لام جرّ وقع بعدها فعلٌ مضارع
منصوب، حينئذٍ ننظر فيه: هل بعدها (لا) أو سبقت بما كان ولم يكن، حينئذٍ إذا وقع
بعدها (لا) فوجب إظهار (أَنْ)، إذا سبقها ما كان ولم يكن حينئذٍ هي لام الجحود وجب
إضمار (أَنْ)، إذا لم يكن ذلك ولا ذاك حينئذٍ جاز فيه الوجهان.
ولذلك قال: (وَإِنْ عُدِمَ) يعني: (لا) التي بعد (أَنْ)
لَا فَإِنْ أَعْمِلْ مَظْهَرَ أَوْ مُضْمِراً ... وَبَعْدَ نَفْيٍ كَانَ حَتْمًا أُضْمِرَا

يعني: تقع (أَنْ) مضمرة واجبة الإضمار إذا سُبِقَت اللام بما كان أو لم يكن، وإن كان
النَّاطِظُ هنا عَمَمَ: (وَبَعْدَ نَفْيٍ كَانَ) وهو ما كان أو لم يكن، و (كَانَ) هنا عَبَّرَ بها
بالماضي، وهي أَعَمُّ من الماضي، لأن لام الجحود تقع بعد ما كان ولم يكن، دخل في
قوله: (نَفْيٍ كَانَ) نحو: لم يكن، أي: المضارع المنفي ل: (لم) وفُهِمَ من النَّظْمِ قصر ذلك
على (كَانَ) خلافاً لمن أجازَه في أخواتها، يعني: (كَانَ) طيب! وأخوات (كَانَ)؟

النَّاطِظُ هنا خَصَّ الحكم ب: (كَانَ)، إِذَا: أخوات (كَانَ) لا يشملها الحكم، فمن باب
أولى أَنْ (ظَنَّ) وأخواتها لا يشملها الحكم كذلك، فلو وقعت اللام بعد (أصبح) وهي
مَنْفِيَّة، لا نقول: هذه لام الجحود، أو بعد (ظَنَّ) وأخواتها وهي مَنْفِيَّة لا نقول: هذه لام
الجحود، بل الحكم خاص ب: (كَانَ).

إِذَا: فهم من النَّظْمِ قصر ذلك على (كَانَ) خلافاً لمن أجازَه في أخواتها قياساً، ولمن
أجازَه في (ظَنَنْتَ) نحو: ما أصبح زيدٌ ليضربَ عمراً، اللام هذه وقعت بعد: ما أصبح،
وهي من أخوات (كَانَ) هل الحكم يَعْمُهَا؟ الجواب: لا، ولم يصبح زيدٌ ليضربَ عمراً ..

لم يكن مثلها، وما ظننت زيدا ليضرب عمرا، وما أظن زيدا ليضرب عمرا، قال أبو حيان: " وهذا كُلهُ تركيبٍ لم يُسمع فوجب منعه " وجب منعه .. لا قياس، إنما سُمِعَ: ما كان ولم يكن.

(وَبَعْدَ نَفْيِ كَانَ) حينئذٍ نقول: بعد نفي (كَانَ) فقط دون أخواتها، ولم يكن فقط، حينئذٍ نقيس عليها ليس قياساً وإنما هو سماعاً، لأنه جاء قوله: ((وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُظْلِمَهُمْ)) [العنكبوت:40] (لِيُظْلِمَهُمْ) نقول: هذه اللام لام الجحود، وهي لام النَّفْيِ كما سيأتي، وكذلك: ((لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرْ لَهُمْ)) [النساء:137] نقول: (يَغْفِرُ) هذا فعلٌ مضارع منصوب بـ: (أَنْ) مُضْمَرَةٌ وجوباً لوقوعها بعد اللام، ونقول: هذه اللام لام الجحود، لأنها سبقت بـ: لم يكن.

كذلك: ((وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُظْلِمَهُمْ)) [العنكبوت:40] (يُظْلِمَهُمْ) فعل مضارع منصوب بـ: (أَنْ) مُضْمَرَةٌ وجوباً لوقوعها بعد اللام، وهذه اللام لام الجحود، والذي دَلَّ على ذلك وقوعها بعد: ما كان.

إذاً: (وَبَعْدَ نَفْيِ كَانَ حَتْمًا أَضْمَرَا) (أَضْمَرَا) الفاعل ضمير مستتر، (أَضْمَرَا) ما هو الذي أضمّر؟ أضمّر (أَنْ) بعد اللام إذا وقعت بعد نفي (كَانَ)، (وَبَعْدَ نَفْيِ كَانَ) يعني: بعد اللام التي بعد نفي (كَانَ)، (حَتْمًا أَضْمَرَا) أضمّر حتماً (حَتْمًا) هذا حالٌ من فاعل (أَضْمَرَا) وهي لام الجحود، وسمّاها النَّحَاسَ لام النفي، وهو مراد النَّحَاة، مراد النَّحَاة لام النفي، لماذا؟ لأنهم لا يعنون الجحود الذي هو أَحْصُ من مُطلق النَّفْيِ.

ولام الجحود من باب تسمية العام بالخاص، يعني: الجحود أحص من مُطلق النَّفْيِ، لأن النفي هذا نفي كاسمه، الجحود: نفي لکنه أَحْص، لماذا؟ لأنه ينفي شيئاً يعلمه، والنفي أعم قد ينفي شيئاً يعلمه وقد ينفي شيئاً لا يعلمه.

إذاً: لأن الجحود إنكار الحق لا مُطلق النَّفْيِ، والنحويون أطلقوا لام الجحود وأرادوا الثاني، إذاً: من إطلاق الخاص مراداً به العام، وحينئذٍ تسمية ابن النَّحَاسِ أو النَّحَاسِ لام النفي لا إشكال فيها، والتي قبلها تُسمّى: لام كي، لأنها للسبب كما أن (كَي) للسبب، وحكمها الكسر وفتحها لغة تميم.

إذاً: ذكر في هذين البيتين ثلاثة أنواع للام مع حكم النون بعدها، وحاصل كلامه: أن لـ: (أَنْ) بعد اللام ثلاثة أحوال:

- وجوب إظهارها مع المقرون بـ: (لا) كراهة اجتماع اللامين.
- ووجوب إضمارها بعد نفي (كَانَ).
- وجواز الأمرين فيما عدا ذلك.

ولا يجب الإضمار بعد (كَانَ) التامة، لأن اللام بعدها ليست لام الجحود، وإنما لم يُقيد كلامه بالنقص اكتفاءً بأنها المفهوم عند إطلاق (كَانَ) لشهرتها، لأنه قال: (وَبَعْدَ نَفْيِ كَانٍ) معلوم أنها تأتي زائدة، وتأتي ناقصة، وتأتي شأنية، وتأتي تامة، ما مراده؟ نقول: إذا أطلقت (كَانَ) فالمراد بها الناقصة، هذا الأصل فيها، وإذا أريد بها غيرها حينئذ لا بُدَّ من تقييدها: (وَبَعْدَ نَفْيِ كَانٍ حَتْمًا أَضْمَرَا).

قال الشارح هنا: " اخْتَصَّتْ (أَنْ) من بين نواصب المضارع بأن تعمل مُظْهَرَةً ومُضْمَرَةً -وهذا مما يدل على أنها أمُّ الباب- فَتُظْهَرُ وجوباً إذا وقعت بين لام الجرِّ و (لا) النافية، نحو: جئتكَ لئلا تضربَ زيداً " سواء كانت (لا) النافية مقصوداً بها النفي، أو كانت زائدة لمجرد التوكيد.

وتظهر جوازاً إذا وقعت بعد لام الجر، ولم تصحبها (لا) النافية: جئتكَ لأقرأ .. جئتكَ لأن أقرأ، وجاء في القرآن بالوجهين، هذا إذا لم تسبقها (كَانَ) المنفية، فإن سبقتها (كَانَ) وجب إضمار (أَنْ) نحو: ما كان زيدٌ ليفعل، ولا يصح أن تقول: لأن يفعل، قال الله تعالى: ((وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ)) [الأنفال: 33] .. ((وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُظْلِمَهُمْ)) [العنكبوت: 40] .. ((لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرْ لَهُمْ)) [النساء: 137].

إذاً: ما ينفي الماضي لا بُدَّ أن يكون هو الشرط في سبق (كَانَ) ولذلك عبّر هنا كما عبّر في النظم، قال: (بَعْدَ نَفْيِ كَانٍ) وهنا قال: بعد كان المنفية، ولم يُعبّر بالنافي، ما هو النافي؟ المشهور أنه (ما) مع الماضي، و (لم) مع المضارع. ما ينفي الماضي وذلك: (ما) و (لم) دون (لَنْ) مع كون (لَنْ) نافية: لَنْ يكن، هل يصح؟ لن يكون زيدٌ ليضربَ عمراً، هذا كَوْنٌ منفي، لكنّه لم يكن بـ (لم) هل هذا مفهومٌ من كلام الناظم أم لا؟ لأنه أطلق (بَعْدَ نَفْيِ كَانٍ). وهنا قال ابن عقيل: " فإن سبقتها (كَانَ) المنفية ".

إذاً: ما ينفي الماضي وذلك: (ما) و (لم) دون (لَنْ) لعدم السماع، وأيضاً لأنها تختصُّ بالمستقبل، وكذلك: (لا) لأن نفي غير المستقبل بها قليل، ولذلك قلنا: مدخول اللام هنا النصب يكون بـ: (أَنْ) مُضْمَرَةً، و (أَنْ) تُخْلِصُ الفعل المضارع إلى المستقبل، كل النواصب تجعل المضارع .. تنقله من الحال إلى المستقبل، حينئذ إذا كان حرفٌ على يدخل على المستقبل في الغالب حينئذ نقول: الأصل أنه لا يدخل على: (كَانَ) أو (يكن).

لأنها تختصُّ بالمستقبل، وكذلك (لا) لأن نفي غير المستقبل بها قليل، وأما (لَمَّا) فإنها وإن كانت تنفي الماضي، لكن تدلُّ على اتصال نفيه بالحال، وهذا غير مراد في التركيب، وأما (إِنْ) فهي بمعنى (ما) وإطلاقه يشملها: إن كان زيدٌ ليقوم، ظاهر كلام

النَّاطِمُ أَنَّهُ يَشْمَلُهَا، لِأَنَّهَا بِمَنْزِلَةِ (مَا).

ثُمَّ قَالَ:

كَذَاكَ بَعْدَ أَوْ إِذَا يَصْلُحُ فِي ... مَوْضِعِهَا حَتَّى أَوْ الْآ أَنْ خَفِيَ

ذكر لك موضعاً ممّا يجب فيه إضمار (أَنْ) بعد (كَانَ) المنفيّة مُطلقاً، سواءً كانت بلفظ الماضي أو المضارع، وأطلق النَّاطِمُ هنا النَّافِي فَنُخَصِّصُهُ بـ (ما) و (لم) ويَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ (أَنْ) داخلاً أيضاً فيها.

الموضع الثاني: (بَعْدَ أَوْ) و (أَوْ) حرف عطف في الأصل، ولذلك كان المرجّح أو الصحيح عند البصريين أن النَّصْبَ ليس بما بعينها، وإنما هو بـ (أَنْ) مضمرة بعدها، وأمّا قول الكوفيين: بأنّها ناصبة بنفسها فقوْلٌ ضعيف، لأن (أَوْ) حرف عطف، وحرف العطف مشترك بين الجملة الفعلية والاسمية وبين المفرد .. الاسم والفعل إلى آخره، ولا يكون ناصباً بنفسه البتّة، لأنَّ العاطِف لا ينصب.

كَذَاكَ بَعْدَ أَوْ إِذَا يَصْلُحُ فِي ... مَوْضِعِهَا حَتَّى أَوْ الْآ.

يعني: ليس مُطلقاً: (أَنْ خَفِيَ كَذَاكَ) (أَنْ) مبتدأ، انظر آخر البيت! (أَنْ خَفِيَ) (أَنْ) هذا مبتدأ، (خَفِيَ) هذه الجملة خبر، (كَذَاكَ) الإشارة إلى (أَنْ) بعد نفي (كَانَ).

إذاً: هذا الموضع ممّا يجب فيه إضمار (أَنْ) بعد المذكور، وهو الحرف .. حرف العطف وهو (أَوْ) لأنّه شبّه هذه الحال بالسّابق، وهو قوله: (وَبَعْدَ نَفْيِ كَانَ حَتْمًا) وجب إضمار (أَنْ)، إذاً: (كَذَاكَ) مثله في وجوب إضمار (أَنْ) (أَوْ .. بَعْدَ أَوْ)، (كَذَاكَ) جار ومجرور، و (بَعْدَ) منصوب على الظرفيّة متعلقان بـ: (خَفِيَ) .. (أَنْ خَفِيَ) مثل ذاك (بَعْدَ أَوْ).

ثُمَّ قَيَّدَ (أَوْ) ليس مُطلقاً، قال:

. إِذَا يَصْلُحُ فِي ... مَوْضِعِهَا حَتَّى أَوْ الْآ.

يعني: إذا كانت بمعنى: (حَتَّى) وهو فيما يتناول، أو كانت بمعنى: (إِلَّا) وهو فيما لا يتناول.

مفهومه: إذا لم تكن في هذين الموضعين أو ما يصلح أن يُفسَّر (أَوْ) بهذين المحلّين فلا تقع (أَنْ) مضمرة بعد (أَوْ) لأنّه قيدها، قال: (إِذَا يَصْلُحُ) إذاً: إذا لم يصلح لا تكون ناصبةً، لا هي بنفسها على مذهب الكوفيين، ولا بـ (أَنْ) مضمرةً وجوباً بعدها.

(إِذَا يَصْلُحُ فِي مَوْضِعِهَا) يعني: من حيث المعنى، ليس المراد أنها تزال فيؤتى به (حَتَّى أَوْ إِلَّا) لا، إنما المراد أن يصلح في موضعها من جهة المعنى.
(إِذَا يَصْلُحُ فِي مَوْضِعِهَا حَتَّى) (حَتَّى) هذا فاعل (يَصْلُحُ) و (فِي مَوْضِعِهَا) مُتَعَلِّقُ بِقَوْلِهِ: (يَصْلُحُ).

(أَوْ إِلَّا) (أَوْ) حرف عطف و (إِلَّا) معطوفٌ عليها.
قال هنا: " ويجب إضمار (أَنْ) بعد (أَوْ) المقَدَّرَة بـ: (حَتَّى أَوْ إِلَّا) " مُقَدَّرَة من جهة المعنى، فتَقَدَّر بـ: (حَتَّى) إذا كان الفعل الذي قبلها مِمَّا ينقضي شيئاً فشيئاً .. يتطاول، يعني: حدثه لا يقع دفعةً واحدة، وإنما يتطاول يقع شيئاً فشيئاً، مثل: لألزمك أو تقضيني حقي، يعني: إلى أن تقضيني حقي، إذا: الملازمة هنا تقع شيئاً فشيئاً ليست دفعةً واحدة .. شيء يتطاول.

وَتَقَدَّر بـ: (إِلَّا) إن لم يكن كذلك، فالأول نحو:
لَأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أُدْرِكَ الْمُنَى ... فَمَا انْقَادَتِ الْأَمْالُ إِلَّا لِصَابِرٍ

(لَأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أُدْرِكَ الْمُنَى) إلى أن أدرك المنى، وهذا ما يقع دفعةً واحدة في ساعة .. ليلة .. ليلتين لا، يحتاج إلى عمر!

إذا: (أَوْ) هنا بمعنى: إلى، إذا: مِمَّا ينقضي شيئاً فشيئاً .. مِمَّا يَتَطَاوَل، أي: لَأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ حَتَّى أُدْرِكَ الْمُنَى، و (حَتَّى) بمعنى: إلى، ف (أُدْرِكَ) منصوبٌ بـ (أَنْ) مُضْمَرَةٌ وَجوباً بعد (أَوْ) .. (أَوْ) التي بمعنى: حَتَّى، وهي واجبة الإضمار.
والثاني: الذي لم يكن بمعنى: حَتَّى، وإنما بمعنى: (إِلَّا) كقوله:
وَكُنْتُ إِذَا عَمَزْتُ قَنَاةَ قَوْمٍ ... كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمَا

كسرت كعوبها إلى أن تستقيما، يُكْسَرُ يُكْسَرُ حَتَّى تستقيم، أو: إلا أن تستقيما؟ إلا أن تستقيما. ومثله: لأَقْتُلَنَّ الْكَافِرَ أَوْ يُسْلَمَ .. إلا أن يُسْلَمَ، ولا يَصِحُّ أن يكون مِمَّا ينقضي شيئاً فشيئاً .. يقتل .. يقتل .. يقتل حتى يُسْلَمَ! هذا ما يتأتَّى .. هذا بعيد.
إذا: قد تكون بمعنى: حَتَّى .. إلى أن، وقد تكون بمعنى: إلا، والنَّاصِبُ حينئذٍ نقول: هو (أَنْ) مُضْمَرَةٌ بعد (أَوْ) والإضمار حكمه الوجوب.

وذهب الكِسَائِيُّ: إلى أَنَّ (أَوْ) المذكورة ناصبةً بنفسها، وذهب الْفَرَّاءُ: إلى أَنَّ الفعل انتصب بالمخالفة، يعني: ما بعده يُخَالَفُ ما قبله، وهذا المُخَالَفةُ عاملٌ معنوي، وقلنا:
هذا ضعيف فيما سبق، والصحيح: أَنَّ النَّصْبَ بـ: (أَنْ) مُضْمَرَةٌ بعدها لأن (أَوْ) حرف

عطف، فلا عمل لها هذا الأصل فيها، ولكنها عطفت مصدرًا مُقدَّرًا على مصدرٍ مُتَوَهَّم، ومن ثمَّ لزم إضمار (أن) بعدها، يعني: ما بعدها يكون في تأويل مصدر، لأن (أن) ومدخولها في تأويل مصدر.

ثمَّ تعطف هذا المصدر الملفوظ به .. في قوة الملفوظ على مصدرٍ مُتَوَهَّم .. مُتَصَيِّدٌ مِّمَّا قبله: لألزمَنَّك أو تقضيَنِّي حقي، يعني: إلزامي هذا مصدر .. إلزامي إلى قضاء حقي، أو: ملازمتي إلى قضاء حقي.

لأقتلَنَّ الكافر أو يُسلم، قتله إلى إسلامه، يعني: أقتله قتلاً إلى إسلامه.

كَذَاكَ بَعْدَ أَوْ إِذَا يَصْلُحُ فِي ... مَوْضِعِهَا حَتَّى أَوْ أَلَّا أَنْ خَفِيَ

واحترز بقوله: (إِذَا يَصْلُحُ فِي مَوْضِعِهَا حَتَّى أَوْ أَلَّا) من التي لا يصلح في موضعها أحد الحرفين، -وقلنا: هذا قيد- فَإِنَّ المضارع إذا وَرَدَ بعدها منصوباً جاز إظهار (أن) كقول الشاعر:

وَلَوْلَا رِجَالٌ مِنْ رِزَامٍ أَعِزَّةٌ ... وَأَلُّ سُبَيْعٍ أَوْ أَسْوَأُكَ عَلَقَمًا

(أَسْوَأُكَ) هنا لا يصلح أن يكون (أَوْ) بمعنى: حَتَّى، ولا بمعنى: أَوْ، مع كون المضارع وقع منصوباً بعدها.

والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين ... !!!

عناصر الدرس

- * إضمار (أن) بعد (حتى) بشروط
- * إضمار (أن) بعد فاء السببية وواو المعية المسبوقين بنفي أو طلب
- * حكم المضارع إذا انتفى شرط من الشروط
- * نصب المضارع بعد فاء السببية المسبوقة بطلب
- * إضمار (أن) بعد المضارع المعطوف على اسم خالص
- * عمل (ان) محذوفة في غير ما ذكر من المواضع.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أمَّا بعد:

عرفنا أنَّ النَّواصب التي ذكرها النَّاطم أربعة وهي: (أَنْ، وَلَنْ، وَكَيْ، وَإِذَا) وسبق الحديث عن (لَنْ، وَكَيْ، وَإِذَا) وبقي التفصيل في (أَنْ).

(أَنْ) تعمل مضمره وظاهرة كما سبق، مضمره يعني: منوَّية محذوفة ويبقى العمل، وإن كان هذا خلاف الأصل لكنَّه مطَّردٌ قياساً في باب (أَنْ) لأنَّها أُمُّ الباب، وأمَّا ما عداها فلا يعمل إلا ظاهراً (لَنْ، وَكَيْ، وَإِذَا) لا تعمل مضمره، وإنَّما تعمل ملفوظاً بها. وأمَّا (أَنْ) فهي أُمُّ الباب تعمل ظاهرةً ومضمرهً يعني: مقدَّرة، بمعنى: أنَّها محذوفة لا تُدَكَّر، ويُنوَّى وجودها فيبقى عملها، وإن كان هذا الأصل كما سبق تقريره: أنَّه خلاف الأصل، الأصل: أنَّ الحرف ضعيف مطلقاً سواءً كان في النَّواصب أو في غيرها، وإذا كان كذلك فالأصل فيه: أنَّه لا يعمل إلا ملفوظاً به، حينئذٍ لا يجوز حذفه إلا شذوذاً، إلا ما استثنى في (رُبَّ) من حروف الجر.

وهنا في باب (أَنْ) أنَّها تعمل مضمره، وعملها ظاهرةً، قلنا: شرطه: ألا تقع بعد عِلْمٍ أو ظنٍّ، عملها وهي مصدرية ناصبة واجبة النَّصب لا يكون ذلك إلا بعد انتفاء أن يسبقها عِلْمٌ أو ظنٌّ، حينئذٍ يتعيَّن أن تكون مصدرية.

وأمَّا إذا سبقها ظنٌّ، يعني: ما يدلُّ على الرَّجْحان حينئذٍ وجهان: الرفع، والنَّصب، والنصب أرجح، وأمَّا إذا تقدَّمتها عِلْمٌ حينئذٍ يتعيَّن أن تكون مُحَقَّفةً من الثقيلة، وعليه نقول: (أَنْ) هكذا بفتح الهمزة وسكون الثَّوْن على أربعة أحوال:

- إمَّا أن تكون مصدرية ناصبة.
 - وإمَّا أن تكون مُحَقَّفةً من الثقيلة.
 - وإمَّا أن تكون زائدة.
 - وإمَّا أن تكون مُفسِّرة.
- إذا كانت مُحَقَّفةً من الثقيلة، أو مُفسِّرة، أو زائدة لا تنصب الفعل المضارع قولاً واحداً، وإنَّما تنصبه إذا كانت مصدرية.

ومحلُّ عملها وهي مضمره في خمسة مواضع، وكذلك وهي مضمرهً واجبة الإضمار في خمسة مواضع، وفي جائز الإضمار في خمسة مواضع.

إذا: تَخُلَّص من هذا أنَّ (أَنْ) تعمل ظاهرةً ومضمرهً، وإضمارها قد يكون واجباً وقد يكون جائزاً، الواجب في خمسة مواضع، والجائز كذلك في خمسة مواضع، فالأقسام عشرة، وما عداها فعمل (أَنْ) محذوفةٌ يُعْتَبَر شاذ كما نصَّ عليه النَّاطم في آخر الباب.

أول موضع أشار إليه النَّاطم هنا: وقوع (أَنْ) مضمرهً بعد لام الجحود وهي اللام المسبوبة بكون ناقصٍ منفي، والأحسن أن يُقال: إذا سُبِقَت اللام بما كان ولم يكن، حينئذٍ يتعيَّن أن تكون هذه اللام لام الجحود، فيكون المضارع بعد هذه اللام منصوباً بـ

(أَنَّ) مضمرةٌ واجبة الإضمار.

لماذا حكمنا على (أَنَّ) في كونها واجبة الإضمار في هذا الموضع أو في غيره؟ نقول: السَّماع، لم يُسمع أن العربي الفصح قد أفصح وأظهر (أَنَّ) في هذه المواضع، وإنما تعيّن إضمارها حيث لم يرد حرفٌ واحدٌ في لسان العرب أَنَّ ثمَّ من أفصح وأظهر (أَنَّ) بعد لام الجحود أو غيرها من المواضع التي يجب فيها إضمار (أَنَّ).

إذا: ((وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ)) [الأنفال: 33] (يُعَذِّبُ) منصوبٌ بـ (أَنَّ) مضمرةٌ واجبة الإضمار لوقوعها بعد لام الجحود، ودليل ذلك أنه سبقها (مَا كَانَ)، كذلك: ((لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ)) [النساء: 137] (يَغْفِرُ) فعلٌ مضارعٌ منصوبٌ بـ (أَنَّ) مضمرةٌ واجبة الإضمار لوقوعها بعد لام الجحود، ودليله (لَمْ يَكُنِ) إذا: سُبِقَتْ بـ (يَكُنُ) منفيةٌ بـ (لَمْ). على مذهب البصريين: أَنَّ اللام هنا دليل وليست بناصبة .. دليل على أَنَّ (أَنَّ) مضمرةٌ بعدها، لا أنَّها ناصبةٌ بنفسها، وتعليل البصريين قوي هنا في هذا الموضع وفي غيره، لأنَّ اللام حرف جر، حينئذٍ نقول: كيف تَجْرُ وتعمل الخفض، ثُمَّ بعد ذلك ندعي أنَّها تعمل النَّصب؟ يعني: تدخل على الفعل فتنصبه، وتدخل على الحرف فتجره؟ هذا لا نظير له، وإنما إذا اختصَّ الفعل بِحرفٍ فعمل حينئذٍ لا يدخل على غيره كشأن الجوازم وحروف الجر.

حينئذٍ اللام هنا لا يمكن أن تكون ناصبةً بنفسها كما هو مذهب الكوفيين، فمذهب البصريين أرجح، ومذهب الكوفيين بأنَّ النَّاصِبَ هو اللام، نقول: هذا فيه نظر! وعليه في إعرابه (لِيُعَذِّبَهُم) اللام: حرف تعليلٍ ونصبٍ عند الكوفيين، (يُعَذِّبُ) فعل مضارعٌ منصوبٌ باللام ونصبه فتحة ظاهرة على آخره، اختلف في الفعل الواقع بعد اللام من حيث الإعراب بعد لام الجحود.

عرفنا أَنَّ اللام هي النَّاصِبَةُ عند الكوفيين وَأَنَّ اللام هي دليل (أَنَّ) المضمرة وجوباً بعدها على مذهب البصريين، لكن ما إعراب هذا الفعل؟ اختلف في الفعل الواقع بعد اللام، فذهب الكوفيون إلى أنه خبر (كان) واللام للتوكيد أي: زائدة لتوكيد النفي كالباء في: ما زيدٌ بقائم، هذا غريب أن تُحدث النصب بنفسها ثُمَّ تكون زائدة، لأنَّ ثُمَّ فرقاً بين: ما زيدٌ بقائم، حينئذٍ نقول: اللام هناك أفادت الاستقبال هذا الأصل، لأنَّ كُلَّ حرفٍ ينصب حينئذٍ يُعَيِّنُ الفعل للمستقبل، لأنَّه في الأصل قلنا: للحال، فإذا دخل عليه ناصب، وقلنا (أَنَّ) مضمرة بعد اللام حينئذٍ خلَّصه للاستقبال.

وإذا قيل على مذهب الكوفيين أنَّه اللام نفسها حينئذٍ يتعيَّن أن يُخلَّص المضارع إلى

الاستقبال، حينئذٍ كيف تكون زائدة للتوكيد؟! هذا محل نظر، إذًا: على مذهب الكوفيين الفعل الذي يكون بعد اللام خبر (كان) نفسه الفعل خبر (كان) واللام للتوكيد أي: زائدة لتوكيد النفي، كالباء في: ما زيدٌ بقائم.

حينئذٍ: ((مَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ)) [الأنفال: 33] (يُعَذِّبُ) اللام هنا: حرف جر ونصبٍ على مذهب الكوفيين، (لِيُعَذِّبُ) (يُعَذِّبُ) فعلٌ مضارع منصوبٌ باللام، والفعل المضارع وفاعله في محل نصب خبر (كَانَ)، (يُعَذِّبُهُمْ) يُعَذِّبُ هو .. الله عز وجل، والضمير يعود على لفظ الجلالة، والهاء ضمير متصل مبني على الضمِّ في محل نصب، مفعول به ل (يُعَذِّبُ) والميم للجمع، الجملة الفعلية في محل نصب خبر (كَانَ) واللام هذه قالوا: لا تأثير لها، إنما زيدت للتوكيد، كيف زائد للتوكيد وهي التي أحدثت النصب؟! هذا محلُّ نظر.

وذهب البصريون إلى أَنَّ الخبر محذوف واللام مُتعلِّقةٌ بذلك الخبر المحذوف، ولذلك اللام هنا دخلت على (أَنَّ)، وهل الحرف يدخل على الحرف؟ الجواب: لا، وإنما دخلت على مصدرٍ مُنسَبِكٍ من (أَنَّ) والفعل المضارع بعدها، حينئذٍ صار مجروراً، وإذا كان مجروراً .. إذا وقع الخبر جاراً ومجروراً حينئذٍ يتعلَّقُ بمحذوف، على القاعدة الأصل لا إشكال فيه على مذهب البصريين.

حينئذٍ (لِيُعَذِّبُ) وما كان الله مريداً تعذيبهم، نُقَدِّرُ الخبر المحذوف (مريداً) و (تعذيبهم) هذا الجار والمجرور مُتعلِّقٌ به وهو المصدر: لتعذيبهم .. وما كان الله مريداً لتعذيبهم، فاللام وما دخلت عليه من المصدر المُنسَبِكِ من (أَنَّ) والفعل المضارع، نقول: هذا مُتعلِّقٌ بمحذوف خبر (كان) وهذا واضح بيِّن وهذا هو الظاهر .. مذهب البصريين. وقَدَّرُوهُ: ما كان زَيْدٌ مُريداً ليفعل، وذلك لأنَّ اللام جَارَةٌ عندهم وما بعده في تأويل مصدر، على الأصل: أَنَّ اللام دخلت على (أَنَّ) والفعل المضارع وهو مصدر مُنسَبِكٍ، حينئذٍ يصير اسماً مجروراً باللام، اللام وما دخلت عليه مُتعلِّقٌ بمحذوف على الأصل فهو حرف جر أصلي فيحتاج إلى مُتعلِّقٍ يتعلَّقُ به.

وأما على مذهب الكوفيين فهو حرف جر زائد للتوكيد ونَصَبَ هذا فيه نظر! الصواب مذهب البصريين: من أَنَّ النَّاصِبِ هو (أَنَّ) وليست اللام، هذا الموضع الأول ممَّا يجب فيه إضمار (أَنَّ) بعد اللام .. لام الجحود، وضابطها أنَّها المسبوقه بنفي (كان) الناقصة. كذاك الموضع الثاني بعد (أَوْ) كذلك (أَوْ) حرف عطف فلا يُمكن أن تكون ناصيةً لِمَا بعدها بنفسها، لأنَّها تكون لعطف الجُمْل وتكون لعطف المفردات، حينئذٍ إذا كانت

عاطفة يتعيّن أن لا تكون ناصبةً، لأنّها حرفٌ مشترك والأصل فيه: ألا يعمل، فإذا أعملناه النَّصب في الفعل المضارع خصّصناه، والأصل فيه: أنّها مشترك فكيف يعمل المشترك ما هو خاص؟ هذا محل نظر.

فحينئذٍ يتعيّن القول بأنّ (أَنَّ) مضمرة بعد (أَوْ) لكن ليست (أَوْ) مُطلقة، وإنّما إذا صلح أن يوضع في محلها من حيث المعنى ألا يُشترط أن نحذف (أَوْ) ونأتي بـ (حَتَّى) أو (إِلا) قد يصلح في بعض المواضع، لكنّه قد لا يكون مُطَرِّدًا في كل موضع. إذاً: (أَوْ) الموضع الثاني الذي يجب فيه إضمار (أَنَّ) أو ينصب الفعل المضارع بعد (أَوْ) بـ (أَنَّ) مضمرةً واجبة الإضمار، حينئذٍ تكون عاطفةً على أصلها لكنّها تكون عاطفة مصدر على مصدرٍ متوهم يعني: العطف باقٍ على ما هو عليه، تعطف بعدها (أَنَّ) والفعل المضارع، ولا شك أنّه مصدر، إذاً: مصدر ملفوظٌ به أو في قوة الملفوظ، لا بُدَّ أن يسبقها مصدر تعطف مصدرًا على مصدر، لأنّه لا يُعْطَفُ المفرد على جملة، وإنّما يُعْطَفُ المفرد على المفرد والجملة على الجملة.

فإذا كان الفعل المضارع الذي بعد (أَوْ) إذا كان في قوة المفرد لأنّه مصدر، إذاً يجب أن يكون ما قبل (أَوْ) مصدرًا، من أين تأخذه؟ من الفعل السابق، أو إن كان جملة اسمية حينئذٍ نُقدِّر له مصدرٍ متوهم.

كَذَاكَ بَعْدَ أَوْ إِذَا يَصْلُحُ فِي ... مَوْضِعِهَا حَتَّى أَوْ؟ لَأَنَّ خَفِيَ

والأمثلة كما سبق بيّناها.

الموضع الثالث ممّا يُنْصَبُ الفعل المضارع بـ (أَنَّ) مضمرةً واجبة الإضمار بعد (حَتَّى)، و (حَتَّى) في لسان العرب جاءت على أربعة أنحاء:

(حَتَّى) تكون عاطفة وهذا سبق: قَدِمَ الحجاج حَتَّى المشاة، عَطَفَتِ المفرد على سابقه فـ: (حَتَّى) هنا عاطفة وليست هي بعاملة في ما بعدها، فـ: (المشاة) معطوفٌ على سابقه ما قبل (حَتَّى) والمعطوف على المرفوع مرفوع، إذاً: جاء بعدها اسم مفرد: حَتَّى المشاة، فهي عاطفة.

وتكون جارةً كما في: ((حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ)) [القدر: 5] يعني: ما بعدها يكون مجروراً بها بنفسها، وهنا إذا قلنا جارةً معناها: أحدثت الخفض، وإذا كانت أحدثت الخفض معلومٌ أنّ الخفض لا يكون إلا بمختصٍّ، إذاً: إذا أحدثت الخفض تعيّن أن لا تُحدث الرفع ولا النصب، انتبه! إذا أحدثت الخفض حينئذٍ يتعيّن أن يكون العامل الذي أحدث الخفض

مختصاً بالاسم، حينئذٍ إذا أحدث الحذف يتعين أن لا تُحدث الرفع ولا النصب، هذا يطرد مع قوله بأنها حرف جر، وهذه مضت معنا في باب حروف الجر، كما أن العاطفة مرت في عطف النسق.

الثالثة: أن تكون (حَتَّى) ابتدائية، يعني: حرفٌ تُبتدأ بعده الجمل فلا يكون داخلاً على المفرد كما هو: قدم الحجاج حَتَّى المشاة، ولا يكون ما بعدها مجروراً، فالأول مرفوع .. عاطفة مفرد على مفرد، والثاني جرَّت ما بعده وهو مفرد، هنا تكون ابتدائية يعني: ما بعدها جملة، إمّا جملة اسمية أو جملة مضارعية، حينئذٍ نقول: حَتَّى ابتدائية، بمعنى: أنها يُستأنف ما بعدها فيكون مقطوعاً عما قبلها، هذا المراد بأنها حرفٌ تُبتدأ بعده الجمل، أي: تُستأنف فتدخل على الجملة الاسمية كقول الشاعر:

فَمَا زَالَتِ الْقَتْلَى تَمُجُّ دِمَاءَهَا ... بَدَجَلَةً حَتَّى مَاءُ دِجَلَةٍ أَشْكَلُ

الشاهد: (حَتَّى مَاءُ دِجَلَةٍ أَشْكَلُ) (مَاءٌ) مبتدأ، و (أَشْكَلُ) خبر، و (حَتَّى) دخلت عليه، إذاً نقول: (حَتَّى) ابتدائية فجاء بعدها المبتدأ، ومعلوم أن المبتدأ إمّا يُرْفَع بالابتداء، وهو: جَعَلْتُ الاسم أولاً لتخبر عنه ثانياً، إذاً: جعلته أولاً، وقد سبق بقوله: (فَمَا زَالَتِ الْقَتْلَى ..) إلى آخره، نقول: هنا (حَتَّى) ابتدائية تدلُّ على أن ما بعدها مُستأنف كأنه كلامٌ جديد، فلا ارتباط له من حيث الإعراب بما قبله، وأمّا من حيث المعنى لا بُدَّ أن يكون بينهما ارتباط من حيث المعنى، وأمّا من حيث الإعراب فهي جملةٌ مستأنفة.

ف (مَاءٌ) هذا مبتدأ وهو مضاف، و (دِجَلَةٌ) مضافٌ إليه، و (أَشْكَلُ) هذا خبر المبتدأ، إذاً: دخلت على الجملة الاسمية، وعلى الفعلية التي فعلها مضارع.

يُعْشَوْنَ حَتَّى مَا تَهْرُ كِلَاهُم ..

(تَهْرُ) فعل مضارع ودخلت عليه (مَا) وهي نافية، حينئذٍ نقول: دخلت هنا على الفعل المضارع، وكذلك تدخل على الفعل الماضي: ((حَتَّى عَفَوْا وَقَالُوا)) [الأعراف: 95]

(عَفَوْا) فعل ماضي ودخلت عليه (حَتَّى) فهي ابتدائية.

إذاً: (حَتَّى) الابتدائية تدخل على الجملة الاسمية، وتدخل على الجملة الفعلية التي فعلها مضارع، وتدخل على الجملة الفعلية التي فعلها ماضٍ.

وعلى الفعلية التي فعلها ماضٍ: (حَتَّى عَفَوْا وَقَالُوا) هذه ثلاثة أنواع ل (حَتَّى).

بقي نوع رابع هو ليس مستقلاً، وإمّا يُرَدُّ إلى ما سبق، لكن باعتبار اللفظ يُزاد ..

باعتبار الصورة في الظاهر يُزاد فيُجْعَل قسماً رابعاً وإلا مردُّه إلى الثاني، وهو: أن يُنْصَب

بعدها الفعل المضارع، يعني (حَتَّى) ويرد بعدها فعل مضارع منصوب: ((حَتَّى يَرْجِعَ (إِنِّينَا)) [طه:91] (يَرْجِع) في ظاهره أنها ليست من العاطفة، ولا الجارة، ولا الابتدائية، في الظاهر .. في النطق، (حَتَّى يَرْجِع) حينئذٍ وقع بعدها فعلٌ مضارعٌ منصوب، هذا النوع الرابع هو الذي يبحثه النحاة في هذا الباب، وهو: وقوع الفعل المضارع منصوباً بعد (حَتَّى)، والذي يدلُّ على أنَّه يُجعلُ قسماً رابعاً وإن كان مرده إلى الثاني وهي أنها جارة: اختلاف النحاة في الفعل المضارع المنصوب بعدها، فذهب الكوفيون إلى أنه منصوبٌ بـ (حَتَّى) نفسها .. (حَتَّى) نفسها هي الناصبة للفعل المضارع. وذهب البصريون: إلى أنَّ الفعل المضارع ليس منصوباً بـ (حَتَّى) وإنما بـ (أَنَّ) مضمرةً واجبة الإضمار بعد (حَتَّى)، وعلة البصريين في نفي أن تكون (حَتَّى) هي الناصبة: أنَّه ثبت خفضها، وثبت أنها جارةٌ للاسم: ((حَتَّى مَطْلَع)) [القدر:5].

إذاً: لا يمكن أن يكون اللفظ نفسه محدثاً للخفض، ومحدثاً للنصب في الفعل المضارع، لأنها إذا أحدثت النصب في الفعل المضارع دل على أنها مُختصةٌ بالفعل وعلامةٌ عليه، لأنَّ أدوات النصب كلها من علامات الفعل المضارع لا تدخل على الاسم، ولا على الفعل الماضي، ولا على الفعل الأمر، فتُجْعَل علامة لما أحدثت فيه النصب.

وما أحدث الخفض كذلك يكون مختصاً بالاسم، فكيف يوجد عامل يعمل الخفض والنصب معاً في وقتٍ واحد وهو لفظٌ واحد؟! هذا محل إشكال ولا مخلص إلا بأن يقال: بأن (حَتَّى) ليست ناصبة، وإنما هي جارةٌ على الأصل .. جارةٌ لأي شيء؟

للمصدر المنسبك من (أَنَّ) المضمرة وجوباً بعدها، وهي الناصبة للفعل المضارع، وهذا توجيهٌ جيد وواضحٌ وبيِّن، ولذلك قال هنا الناظم:

وَبَعْدَ حَتَّى هَكَذَا إِضْمَارُ أَنْ ... حَتْمٌ كَجُدْ حَتَّى تَسُرَّ ذَا حَزَنٍ

(وَبَعْدَ حَتَّى هَكَذَا) أي: مثل (ذا) السَّابِق، وما هو السَّابِق؟ وهو إِضْمَارُ (أَنَّ) بَعْدَ (أَوْ) وبعد نفي (كان) وهو مُتَعَيِّنٌ فيما سبق فهذا مثله.

(وَبَعْدَ حَتَّى) (وَبَعْدَ) هذا مُتَعَلِّقٌ بقوله: (إِضْمَارُ) أو (حَتْمٌ) يجوز هذا أو ذاك، (إِضْمَارُ أَنْ حَتْمٌ) (إِضْمَارُ) هذا مبتدأ وهو مضاف، و (أَنَّ) قُصِدَ لفظه مضافٌ إليه، (حَتْمٌ) هذا خبر المبتدأ تَعَلَّقَ بـ (حَتْمٌ) أو بـ (إِضْمَارُ) (بَعْدَ حَتَّى هَكَذَا) .. (هَكَذَا) الهاء للتنبية، و (كَذَا) جارٍ مجرور حالٌ من الضمير المستتر في الخبر، لأنَّ (حَتْمٌ) مصدر لكنه بمعنى: مُتَحَتِّمٌ، ففيه ضميرٌ مستتر، أي: واجبٌ.

إذاً: (إِضْمَارُ أَنْ) مبتدأ، (حَتَّم) أي: واجبٌ بعد (حَتَّى)، (إِضْمَارُ أَنْ حَتَّم) بعد (حَتَّى)، (بَعْدَ) هذا ظرف مكان، فإمّا أن يكون مُتَعَلِّقاً بـ (إِضْمَارُ) وهذا واضح: أن يكون محلّ الإِضْمَار بعد (حَتَّى)، وإمّا أن يكون مُتَعَلِّقاً بـ (حَتَّم) حينئذٍ نقول: إِضْمَارُ أَنْ حَتَّم بَعْدَ حَتَّى، فيكون منصّباً على الحكم .. إذا تعلّق الظرف هنا (بَعْدَ) بـ (حَتَّم) حينئذٍ تعلّق به على جهة انصباب الحكم عليه وهو التَّحْتَم، وإن كان مُتَعَلِّقاً بـ (إِضْمَارُ) حينئذٍ يكون الحكم منصّباً على المكان، وكلاهما جائز ولكن بـ (إِضْمَارُ) أولى.

(وَبَعْدَ) مضاف، و (حَتَّى) فُصِدَ لفظه مضافٌ إليه، (هَكَذَا) هذا حالٌ من الضمير المستتر في الخبر الذي هو (حَتَّم) أي: واجبٌ، إذاً: (إِضْمَارُ أَنْ حَتَّم بَعْدَ حَتَّى) النَّاصِبَةُ للفعل المضارع على مذهب الكوفيين، وأجازوا إظهار (أَنْ) بعدها توكيداً كما أجازوا ذلك بعد لام الجحود.

لَمَّا كانت لام الجحود هي النَّاصِبَةُ عند الكوفيين، وكذلك (حَتَّى) هي النَّاصِبَةُ عند الكوفيين لم يجعلوا ثَمَّ ما يمنع من إظهار (أَنْ) بعد هذه التَّوَاصِبِ، حينئذٍ قد يجتمع (حَتَّى) مع (أَنْ) كما يجتمع لام الجحود مع (أَنْ)، فيُنْصَبُ المضارع بـ (أَنْ) ظاهرة بعد لام الجحود، ويُنْصَبُ المضارع بـ (أَنْ) ظاهرة بعد (حَتَّى) وكذلك بعد (أَوْ) عند الكوفيين، لأنهم لا يرون أنَّ هذه المواضع ممّا يُضْمَرُ فيه (أَنْ) بل يجوز فيها الذِّكْرُ ويجوز فيها الحذف.

حينئذٍ نقول: هل سُمِعَ إظهار (أَنْ) بعد لام الجحود .. هل سُمِعَ إظهار (أَنْ) بعد (حَتَّى)؟ لم يُسَمِعْ، فدل على أنّه لا يجوز أن يُظْهَرَ بعد هذه الحروف، حينئذٍ يتعيّن القول بأنَّ النَّاصِبَ مضمّرٌ بعدها.

(وَبَعْدَ حَتَّى هَكَذَا إِضْمَارُ أَنْ) .. (كَجُدَ حَتَّى تَسُرُّ) (جُدَ) هذا فعل أمر والفاعل ضمير مستتر وجوباً، و (حَتَّى) حرف جر بمعنى: (كَيْ)، (حَتَّى تَسُرُّ) (تَسُرُّ) فعل مضارع منصوب بـ (أَنْ) مضمرة وجوباً بعد (حَتَّى)، وعلى مذهب الكوفيين (تَسُرُّ) فعل مضارع منصوبٌ بـ (حَتَّى) نفسها، والصَّواب: مذهب البصريين. (تَسُرُّ) أنت (ذَا حَزَنَ) مفعولٌ به (ذَا) بمعنى: صاحب منصوبٌ بالآلف وهو مضاف، و (حَزَنَ) مضافٌ إليه.

ومثله: ((فَقَاتِلُوا آلِي تَبَغْيٍ حَتَّى تَفِيءَ)) [الحجرات:9] (تَفِيءَ) فعلٌ مضارع منصوبٌ بـ (حَتَّى) على مذهب الكوفيين.

وبـ (أَنْ) مضمرة وجوباً بعد (حَتَّى) على مذهب البصريين، والغالب في (حَتَّى) حينئذٍ أن تكون للغاية، بمعنى: (إلى) نحو قوله تعالى: ((لَنْ نَرْجِعَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى)) [طه:91] فـ (يَرْجِعَ) غايةٌ لما قبلها، (لَنْ نَرْجِعَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ) سيستمر العكوف

إلى أن (يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى) إذا: الرجوع .. رجوع موسى غاية لما قبله، فصارت (حَتَّى) هنا غاية.

وعلاقتها: أن يصلح في موضعها (إلى): ((حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى)) [طه:91] إلى أن يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى، إذا: صحَّ مجيء (إلى) في محلها.

وقد تكون للتعليل، يعني: بمعنى (كي) كمثال الناظم (جُدَّ حَتَّى تَسْرَ) (كي تَسْرَ) فصارت تعليلية، لأنه لا يكون غاية لما قبله.

ويحتمل المعنيين الآية: ((فَقَاتِلُوا آلِي تَبْعِي)) [الحجرات:9] (إلى أن تَفِيءَ) .. (كي تَفِيءَ) يحتمل المعنيين.

فإذا كانت ناصبة حينئذٍ إذا نُصِبَ الفعل المضارع بعد (حَتَّى) والناصب له (أَنْ) مضمرة وجوباً تُفَسَّرُ (حَتَّى) بأحد المعنيين: إمَّا بمعنى (إلى) فتكون للغاية، وإمَّا بمعنى (كي) وقد يحتمل الموضع الواحد المعنيين والآية خير شاهد: ((فَقَاتِلُوا آلِي تَبْعِي إلى أن تَفِيءَ إلى أمرِ الله) هذا واضح، فتستمر المقاتلة إلى فيئها، (فَقَاتِلُوا آلِي تَبْعِي تَفِيءَ): كي تَفِيءَ، فما قبله عِلَّةٌ لما بعده، حينئذٍ احتملت المعنيين.

وَبَعْدَ حَتَّى هَكَذَا إِضْمَارُ أَنْ * * * حَتْمٌ ..

(إِضْمَارُ أَنْ حَتْمٌ بَعْدَ حَتَّى هَكَذَا) مثلما سبق وهو (أَوْ) ولام الجحود في أنه واجب، كقولك .. الكاف داخلة على قولٍ محذوف (جُدَّ حَتَّى تَسْرَ ذَا حَزَنٍ) أي: كي تَسْرَ ذَا حزن.

قال الشارح هنا: " ومَّا يجب إضمار (أَنْ) بعده (حَتَّى)، نحو: سِرْتُ حَتَّى أَدْخَلَ الْبَلَدَ " يعني: إلى أن أدخل، ف (حَتَّى) هنا بمعنى (إلى)، ف (حَتَّى) حرف جر، و (أَدْخَلَ) منصوب ب (أَنْ) المقدرة (بَعْدَ حَتَّى) وجوباً، هل حَتَّى تعمل (أَنْ) أو تضم (أَنْ) بعدها مطلقاً؟ الجواب: لا، وإنما يُشْتَرَطُ فيها: أن يكون الفعل بعدها مستقبلاً، فإن كان بمعنى الحال أو مُؤَوَّلَةً بالحال فحينئذٍ تعين في الأول واختلف في الثاني، والصواب: أنه متعين في كلا النوعين إن كانت للحال أو مُؤَوَّلَةً بالحال.

للحال أن يقول القول في حين إصدار الفعل منه، والمؤوَّل به أن يقول القول حكايةً لفعلٍ قد وقع وانتهى، حينئذٍ في كلا الحالين نقول: (حَتَّى) لا تكون ناصبةً بل يجب أن يكون الفعل بعدها مرفوعاً، ولذلك قال هنا: " هذا إذا كان الفعل بعدها مُستقبلاً " إذا كان بعدها الفعل مُستقبلاً ونصبت، حينئذٍ (حَتَّى) حرف جر .. جارة وما بعدها يكون

مصدراً، لأنَّ (أَنَّ) وما بعدها الفعل المضارع المستقبل في المصدر المنسبك من (أَنَّ) وما دخلت عليه مجرورٌ بـ (حَتَّى) و (حَتَّى) حرف جر.

"فإن كان حالاً أو مُؤَوَّلاً بالحال وجب رفعه و (حَتَّى) حينئذٍ ابتدائية، إذا رُفِعَ ما بعد (حَتَّى) (حَتَّى) ابتدائية، وإذا نُصِبَ ما بعد (حَتَّى) فـ (حَتَّى) حرف جر جرَّت المصدر: ((حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى)) [طه:91] التقدير: (لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى رُجُوعِ مُوسَى) فـ (رجوع) مجرور بـ (حَتَّى) وهو مصدر، كيف جرَّته؟ نقول: (حَتَّى) على أصلها: أنَّها حرف جر، فإذا جاء بعدها مصدر وهو مفرد جرَّته: (حَتَّى رجوع موسى)، وإذا رُفِعَ ما بعدها حينئذٍ صارت (حَتَّى) ابتدائية، لأنَّ الذي وقع بعدها جملة، وسبق أن الذي يقع بعدها جملة إنما تكون ابتدائية .. جملة اسمية أو جملة فعلية مضارعية أو ماضوية، حينئذٍ يتعين أن تكون (حَتَّى) ابتدائية، فإذا رُفِعَ ما بعد (حَتَّى) فهي ابتدائية، وإذا نُصِبَ فهي حرف جر.

قال هنا النَّاطم:

وَتَلَوْ حَتَّى حَالاً أَوْ مُؤَوَّلاً ... بِهِ رَفَعَنَّا وَانْصَبَ؟ لِمُسْتَقْبَلًا

(وَانْصَبَ الْمُسْتَقْبَلًا) يعني: شرط أن تكون (أَنَّ) مضمرةً بعد (حَتَّى) أن يكون الفعل للمستقبل، لماذا .. لماذا اشترطنا الاستقبال هنا؟ لأنَّ النواصب كلها تُخْلِصُ الفعل للاستقبال، حينئذٍ يتعين أن يكون الفعل بعدها مستقبلاً هذا هو الأصل فيها، ولذلك قال: (وَانْصَبَ الْمُسْتَقْبَلًا) أي: لا يُنْصَبُ الفعل بعد (حَتَّى) إلا إذا كان مستقبلاً، فإن لم يكن مستقبلاً بأن كان حالاً، أو حكاية حالٍ وجب الرفع في الموضعين، لأنَّ القسمة ثنائية .. فعل مضارع إما أن يدلَّ على الحال أو على الاستقبال، شرط النَّصْبِ بعد (حَتَّى) أن يكون دالاً على الاستقبال.

وهذا قلنا: شرطٌ عامٌّ في جميع النَّواصب، حينئذٍ (أَنَّ، وَلَنْ، وَكَيْ، وَإِذَنْ) لا بُدَّ أن يكون ما بعدها الفعل مستقبلاً، فإن كان للحال حينئذٍ حصل تعارض، أدوات النصب تُخْلِصُ الفعل إلى المستقبل، فكيف تنصبه وتؤثِّر فيه وتُخْلِصه للمستقبل وهو للحال؟! هذا تناقض، حينئذٍ نقول: لا بُدَّ من اشتراط أن يكون الفعل بعدها مستقبلاً.

(وَانْصَبَ الْمُسْتَقْبَلًا) (وَانْصَبَ) فعل أمر تَحَرَّكَ آخره للتَّخْلِصِ من التَّقاء الساكنين، (وَانْصَبَ) أي: وجوباً إن كان الاستقبال حقيقياً بأن كان بالنسبة إلى زمن التَّكَلُّمِ، لو قال: سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَ الْبَلَدَ، لو قال ذلك وقت الدخول وهو يدخل: سِرْتُ حَتَّى

أَدْخُلُ الْبَلَدَ، حينئذٍ تَعَيَّنَ الرفع، لأنَّ ما بعده ليس مستقبلاً لِمَا قبله فحينئذٍ يتعيَّن، لأنَّه إنما قال ذلك الفعل وقت قوله حال دخوله، وإذا حكاه لشيء مضى: سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلُ الْبَلَدَ، كذلك تَعَيَّنَ الرفع، وأمَّا إذا قاله قبل الدخول .. قبل أن يقع: سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلُ، يعني: إلى أن أدخل .. سِيرِي إلى أن أدخل البلد، حينئذٍ تَعَيَّنَ النَّصب. (وأنصبِ المُستقبلاً) أي: وجوباً إن كان الاستقبال حقيقياً بأن كان بالنسبة إلى زمن التَّكَلُّمِ، يعني: باعتبار قولك للجملة، إن كان الفعل الواقع بعد (حَتَّى) مستقبلاً بالنسبة لتكلمك أنت والحدث حينئذٍ وجب النصب.

وجوازاً إن لم يكن حقيقياً، بأن كان بالنسبة إلى ما قبل (حَتَّى)، والمراد: المستقبل الذي لم يُؤوَّل بالحال لوجوب رفع المستقبل المؤوَّل به، وإنما شُرِطَ في نصب المضارع استقباله، لأنَّ نصبه بـ (أَنْ) المضمره وهي تُخْلِصه للاستقبال، يعني: النصب بعد (حَتَّى) بـ (أَنْ) مضمره، وأنَّ المضمره سبق أنَّها تُخْلِصُ الفعل المضارع للاستقبال، فتعيَّن أن يكون كذلك شأنه بعد (حَتَّى).

وَتَلَوْ حَتَّى حَالاً أَوْ مُؤَوَّلًا ... بِهِ ؟ رَفَعَنَّ

إذاً: لا يُنصب الفعل بعد (حَتَّى) إلا إذا كان مستقبلاً، يعني: مستقبلاً بالنسبة إلى ما قبل (حَتَّى)، (أَوْ) هذا على التَّأْوِيلِ، (أَوْ) أن يكون مستقبلاً بالنسبة إلى زمن التَّكَلُّمِ هذا حقيقة .. إذا كان مستقبلاً بالنسبة إلى زمن التَّكَلُّمِ هذا صار حقيقةً، وإذا كان باعتبار ما قبله حينئذٍ نقول: هذا مُؤَوَّلٌ به.

ثمَّ إن كان الاستقبال حقيقياً بأن كان بالنسبة إلى زمن التَّكَلُّمِ فالنَّصب واجب: لأَسِيرَنَّ حَتَّى أَدْخُلَ الْمَدِينَةَ، لو قال هذا القول وهو يسير، لو قال: لأَسِيرَنَّ حَتَّى أَدْخُلَ الْمَدِينَةَ، نقول: هو بعد لم يدخل المدينة، وقال هذا القول وهو يسير، إذاً نقول: ما بعد (حَتَّى) مستقبلٌ لما قبله باعتبار زمن التَّكَلُّمِ هذا حقيقي وهو أعلى الدرجات، بل إذا أُطْلِقَ فالمراد به هذا النوع: لأَسِيرَنَّ حَتَّى أَدْخُلَ الْمَدِينَةَ .. إلى أن أَدْخُلَ الْمَدِينَةَ، إن قاله زمن التَّكَلُّمِ وهو في وقت سيره إلى المدينة وَلَمَّا يَدْخُلُهَا.

وإن كان غير حقيقي بأن كان بالنسبة إلى ما قبلها خاصة فالنَّصب جائز لا واجب، هذا مشهور عند بعضهم النصب جائز لا واجب بل الصواب: أنه واجب في الحالين، وهذا هو المؤوَّل، ولذلك نصَّ هنا قال:

وَتَلَوْ حَتَّى حَالاً أَوْ مُؤَوَّلًا ... بِهِ ؟ رَفَعَنَّ

كقوله: ((وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ)) [البقرة:214] (حَتَّى يَقُولَ .. حَتَّى يَقُولَ) حينئذ نقول: وإن كان غير حقيقي، بأن كان بالنسبة إلى ما قبلها خاصةً فالنصب جائز لا واجب، هذا على أصله، استدراك .. إذا كان الاعتبار باعتبار ما قبلها في التركيب فالنصب جائز لا واجب، وأمّا باعتبار الحكاية .. باعتبار الرفع فهو الواجب.

((وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ)) [البقرة:214] (حَتَّى يَقُولَ) هنا لك نظران، أين الاستقبال؟ إذا نصبنا: (وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ) إذا نصبنا نقول: القول ((حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا)) [البقرة:214] هذا غاية لما قبله، إذاً: باعتبار الزلزال والقول فالزلزال سابق على القول، والقول غاية لما قبله، حينئذ بهذا الاعتبار صار مستقبلاً فلذلك نُصِب، أمّا باعتبار الحكاية والقَصّ علينا نحن فالقصة كلها .. القول والزلزال قد وقع وحصل، حينئذ قيل: يجوز الرفع، وهنا الصواب: أنه يجب الرفع، إذا نظرنا إلى كونه محكيّاً وأنه مُقَص على بعد من وقع لهم ذلك، حينئذ نقول: ما قبل (حَتَّى) وما بعده كله ماضي، الزلزال والقول ماضيان حينئذ يتعيّن الرفع، فالرفع واجب.

وإن اشتهر عند كثير من المتأخرين بأنّ الرفع جائز والصواب: أنه واجب، حينئذ في مثل هذه الآية جاز فيها الوجهان باعتبارين لا باعتبار واحد: ((وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ)) [البقرة:214] النَّصْب باعتبار الاستقبال لما قبل (حَتَّى) لا باعتبار ما قُصّ علينا نحن، فَنُصِب ما بعد (حَتَّى) هذا جائز لا إشكال فيه، ولذلك قرئ به، وأمّا الرفع فهذا باعتبار القَصّ علينا نحن لا باعتبار ما قبلها، فكلا الفعلين: الزلزال والقول يُعْتَبَر بالنسبة إلينا ماضياً، ولذلك ليس مستقبلاً تَخَلَّف الشرط فتعيّن الرفع.

إذاً: معنيان كُلٌّ منهما يقتضي وجوب العمل، وإن كان غير حقيقي بأن كان بالنسبة إلى ما قبلها خاصةً لا بالنسبة إلينا نحن، بالنسبة إلى ما قبل (حَتَّى) على جهة الخصوص التركيب نفسه حينئذٍ النصب جائز لا واجب.

((وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ .. حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ)) فإن قولهم: إنّما هو مستقبل بالنظر إلى الزلزال لا بالنظر إلى قَصّ ذلك علينا، فلنا نظران: فالرفع وبه قرأ نافع على تأويله بالحال، والنصب وبه قرأ غيره على تأويله بالمستقبل، تأويله بالحال يعني: بالنسبة إلينا نحن من قَصّ علينا، وعلى تأويله بالمستقبل بالنسبة إلى الزلزال، ولا شك أنّ القول وقع بعد الزلزال .. (وزلزلوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ) يعني: زلزلوا معنى ولا يرتفع الفعل بعد (حَتَّى) إلا بثلاثة شروط، يعني حَتَّى تضبط المسألة إنّما يرتفع بعد

(حَتَّى) بثلاثة شروط، لأنَّه يفترق المعنى، قلنا: إذا نُصِبَ الفعل بعد (حَتَّى) فهي حرف جر، وإذا ارتفع فهي ابتدائية، إذاً: لا بُدَّ من تمييز هذا عن ذاك. ولا يرتفع الفعل بعد (حَتَّى) إلا بثلاثة شروط:

الأول: أن يكون الفعل حالاً، يعني: ليس مستقبلاً، إمَّا حقيقةً نحو: سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلُهَا، إذا قلت ذلك وأنت في حالة الدخول هذا حقيقي حال: سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلُهَا، بالرفع .. أدخل المدينة يعني، لو قال هذه الجملة وقت دخول المدينة، نقول: الفعل هنا للحال أو المستقبل؟ الحال، لو قالها قبل الدخول؟ المستقبل، لو قالها حكايةً لشخص؟ هذا مُؤَوَّل بالحال.

إذاً: الجملة واحدة تختلف باعتبارات مُتعدِّدة.

أن يكون حالاً إمَّا حقيقةً كأن يقول: سرت حَتَّى أدخلها، إذا قلت ذلك وأنت في حالة الدخول، والرفع حينئذٍ واجب، و (حَتَّى) تكون ابتدائية .. إذا تَعَيَّنَ الرفع وكان الفعل بعدها مرفوعاً حينئذٍ (حَتَّى) ابتدائية، وما بعدها يكون مستأنفاً. أو تأويلاً نحو: (حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ) في قراءة نافع، والرفع حينئذٍ قيل: جائز، والظاهر أنَّه واجب، إذا كان مُؤَوَّلًا باعتبار من قُصَّ عليه لا باعتبار قبل (حَتَّى) ذهب بعضهم ونَصَّ على ذلك الأشموني: أنَّ الرفع جائز، والصواب أنَّه واجب، لماذا؟ لأننا لو قلنا في هذه الحال وهو مُؤَوَّل بالحال بأنَّ الرفع جائز معناه: أنَّ النصب لا يمتنع، فكيف لا يمتنع النصب وهو مُؤَوَّل بالحال، ونحن اشترطنا: (وَأَنْصِبِ الْمُسْتَقْبَلًا) صار تعارض.

إذاً: (حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ) نقول: هنا تَعَيَّنَ إذا أُوِّلَ بالحال باعتبار من قُصَّ عليه تَعَيَّنَ الرفع ولا نقول: يجوز، لأننا لو قلنا: يجوز الرفع معناه: لا يمتنع النصب، والحال نفس الحال، باعتبار من قُصَّ عليه هل يصح أن يقال: (وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ)؟! نقول: هذا مُؤَوَّل بالحال، فكيف نقول: يجوز فيه الرفع ولا يمتنع النصب فننصب، ولا يكون الفعل بعد (حَتَّى) مستقبلاً؟ نقول هذا ليس بصحيح، بل الصواب: أنَّه إذا أُوِّلَ بالحال وجب الرفع، كما أنَّه إذا كان للحال حقيقةً وجب الرفع، فيتعيَّن النصب فيما إذا كان مستقبلاً، وأمَّا أن نقول: يجوز الوجهان فيما إذا أُوِّلَ بالحال فالصواب: لا. وأمَّا الآية فالنصب واجب والرفع واجب، الرفع واجب: (وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ) نقول: (حَتَّى يَقُولَ .. حَتَّى يَقُولَ) كُلُّ منهما واجب، لأنَّ النصب فاعبار ما قبله، القول مستقبل بالنسبة للزَّلزال فتعيَّن النصب، وأمَّا الرفع فهذا على تأويل بمن قُصَّ عليه، إذاً: لا يجتمعان على محل واحد.

إذاً الأول: أن يكون حالاً حقيقةً أو مُؤَوَّلاً بالحال، حقيقةً متَّفَقٌ على وجوبه، ومُؤَوَّلاً بالحال اشتهر أنه جائز الرفع لا واجب، والصواب: أنه كالأول.

الشرط الثاني في ارتفاع الفعل بعد (حَتَّى): أن يكون مُسَبَّباً عمّا قبلها، فيمتنع الرفع في نحو: لأَسِيرَنَّ حَتَّى تَطْلُعَ الشمس، الرفع هنا يمتنع: لأَسِيرَنَّ حَتَّى تَطْلُعَ الشمس، يعني: إلى أن تَطْلُعَ الشمس، هل ما قبل طلوع الشمس سببٌ فيما بعد (حَتَّى)؟ لأَسِيرَنَّ حَتَّى تَطْلُعَ الشمس.. لأَسِيرَنَّ إلى أن تَطْلُعَ الشمس، هل السير عِلَّةٌ في طلوع الشمس؟ ليس عِلَّةً، إذاً: ليس ما بعدها مُسَبَّباً عمّا قبلها، هل يصح الرفع في مثل هذا؟ لا يصح، لأنه يُشْتَرَطُ في الرفع: أن يكون الفعل المرفوع مُسَبَّباً عما قبل (حَتَّى) وهنا يمتنع، المشي والسير لا يكون سبباً في طلوع الشمس، طلوع الشمس مُنفك عن أفعال العباد، حينئذٍ مشى.. سار أو لم يسر فالشمس طالعةٌ طالعةٌ وغائبةٌ غائبةٌ، فلا أثر للفعل أبداً. لأَسِيرَنَّ حَتَّى تَطْلُعَ الشمس، وما سرت حَتَّى أدخلها، وأَسِرْتَ حَتَّى تدخلها؟ (أَسِرْتَ) استفهام تقريرى ليس حقيقى، أمّا الأول فيمتنع لأنَّ طلوع الشمس لا يَتَسَبَّبُ عن السير، وأمّا الثاني: وما سرت حَتَّى أدخلها، فلأنَّ الدخول لا يَتَسَبَّبُ عن عدم السير، ما سرتُ حتى أدخلها، هل عدم السير سببٌ للدخول؟ ليس سبباً، إذاً: يمتنع الرفع. وأمّا الثالث: أَسِرْتَ حَتَّى تدخلها، يمتنع الرفع فلأنَّ السَّببَ لم يتحقَّق.

إذاً: في هذه المثلث الثلاث يمتنع فيها الرفع لانقضاء الشرط وهو: أن يكون ما قبل (حَتَّى) سبباً لِمَا بعدها، وما بعدها مُسَبَّبٌ لِمَا قبلها.

الثالث: أن يكون ما قبلها تامّاً، يعني: لا مرتبطاً بما بعدها، يعني: جملة تامة.. أن يتمَّ ما قبلها، أن يكون الفعل بعدها فَضْلاً، وهذا لا يكون إلا إذا تَمَّ ما قبلها.

إذاً الشرط الثالث: أن يكون الفعل فَضْلاً، وذلك إمَّا يكون إذا كان ما قبلها تامّاً فيجب النصب في نحو: سِيرِي حَتَّى أدخلها، قبلها (سِيرِي) هذا مصدر مضاف، هل تَمَّت الجملة؟ لم تَمَّ الجملة، إذاً: لا بُدَّ أن يكون (حَتَّى) وما بعدها مُتَعَلِّقاً به لِيَتِمَّ الجملة.

وكذا في قولك: كان سيري أَمَسَ حَتَّى أدخلها، إذا جعلت (كان) ناقصة، و (سِيرِي) اسمها، و (أَمَسَ) ليس متعلّقاً بـ (خبر)، حينئذٍ (حَتَّى أدخلها) تَعَيَّنَ النصب، وإذا جعلت (أَمَسَ) هذا هو الخبر، و (سِيرِي) اسمها، حينئذٍ صار جملة تامة فجاز الرفع. إن قَدَرْتَ (كان) ناقصةً ولم تُقَدِّرِ الظرف خبراً بخلاف: أَيْهِمْ سار حَتَّى يدخلها، فإنَّ السَّيْرَ ثابت والشَّكُّ في الفاعل، أَيْهِمْ سار حتى يدخلها؟ هنا الرفع جائز، لأنَّ السَّيْرَ

ثابت، وإنما الشك في فاعل السير.

و (حَتَّى) التي يُنصب الفعل بعدها لها معنيان:

– تارة تكون بمعنى (كي)، وذلك إذا كان ما قبلها علّة لِمَا بعدها: أسلم حتى تدخل الجنة.

– وتارة تكون بمعنى (إلى) وذلك إذا كان ما بعدها غاية لما قبلها، كقوله: ((لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى)) [طه:91] ولأسير حتى تطلع الشمس، وقد تصلح للمعنيين معاً، كقوله: ((فَقَاتِلُوا آلِي تَبْعِي)) [الحجرات:9].

إذا نقول: يتعين رفع ما بعد (حَتَّى) بالشروط الثلاثة السابقة:

– أن يكون حالاً حقيقة أو مؤوَّلاً به والثاني على الصحيح.

– الثاني: أن يكون ما بعدها مُسبباً عمّا قبلها.

– الثالث: أن يكون ما قبلها تامّاً بحيث لا يُفتقر إلى ما بعد (حَتَّى).

وَتَلَوْ حَتَّى حَالاً أَوْ مُؤَوَّلًا ... بِهِ؟ رَفَعَنَّ.

ارْفَعَنَّ تَلَوْ حَتَّى، ما هو: تَلَوْ حَتَّى؟ يعني: الذي يتلوه، (تَلَوْ حَتَّى) يعني: تابع حَتَّى، المراد به: الفعل المضارع.

(تَلَوْ حَتَّى) يعني: الذي يتبع ويكون تالياً لـ (حَتَّى) ارفعه، متى؟ (حَالاً) هذا حال من (تَلَوْ)، تَلَوْ حَتَّى اَرْفَعَنَّ، هنا تقدّم معمول الفعل المؤكّد وهذا المشهور عند المتأخرين أو مُمتنع لا يتقدّم معمول الفعل المؤكّد عليه البتّة، وهنا يقال فيه: بأنّه ضرورة. (تَلَوْ) هذا مفعولٌ به لقوله: (ارْفَعَنَّ)، (وَتَلَوْ) مضاف، و (حَتَّى) قُصِدَ لفظه مضاف إليه، و (حَالاً) حالٌ من (تَلَوْ حَتَّى) يعني المراد به: الزمن الحال لا الاستقبال، (أَوْ مُؤَوَّلًا) (بِهِ) يعني: بالحال، معطوفٌ على قوله: (حَالاً)، ولك أن تقول: (حَالاً أَوْ مُؤَوَّلًا) حالان من (تَلَوْ حَتَّى)، وعلامة ذلك: صلاحية جعل الفاء في موضع (حَتَّى)، ويجب حينئذ أن يكون ما بعدها فَضْلَةً مُسَبَّباً عمّا قبلها.

(ارْفَعَنَّ) هذا يدل على الوجوب في الموضعين، خلافاً لِمَا اشتهر عند بعضهم: أنّه إذا كان مُؤَوَّلًا بالحال فيجوز الرّفْع، والصواب: أنّه يجب، (وَأَنْصِبِ الْمُسْتَقْبَلَا) الألف للإطلاق، و (الْمُسْتَقْبَلَا) مفعولٌ به.

إذا: ينصب الفعل المضارع بعد (حَتَّى) بـ (أَنْ) مضمرّة وجوباً بشرط: أن يكون مستقبلاً، فإن كان حالاً أو مُؤَوَّلًا بالحال تعيّن الرّفْع مع بقية الشروط، وإذا كان منصوباً

ف (حَتَّى) حينئذٍ تكون حرف جر، وإذا كان ما بعدها مرفوعاً ف (حَتَّى) تكون ابتدائيةً. قال هنا: فتقول: سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلُ الْبَلَدَ بِالرَّفْعِ، إن قلته وأنت داخل، هذا حقيقةً، وكذلك إن كان الدخول قد وقع وقَصَدْتَ به حكاية تلك الحال .. تُخْبِرُ غيرك نحو: كُنْتُ سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلُهَا، حينئذٍ ترفع الفعل بعد (حَتَّى) وتكون (حَتَّى) ابتدائيةً. وَبَعْدَ فَآ جَوَابِ نَفْيٍ أَوْ طَلَبٍ ... مُحْضَيْنِ أَنْ وَسَرُّهَا حَتَّمْ نَصَبٌ

هذا الموضع الرابع ممَّا يجب فيه إضمار (أَنْ) بعد فاء السَّبَبِيَّةِ.

(أَنْ) مبتدأ، (نَصَبٌ) الجملة خبر.

بَعْدَ فَآ جَوَابِ نَفْيٍ أَوْ طَلَبٍ ..

(وَسَرُّهَا حَتَّمْ) مبتدأ وخبر، الجملة حالٌ من فاعل (نَصَبٌ)، (أَنْ) مبتدأ (نَصَبٌ) الفاعل

ضمير مستتر يعود على (أَنْ) حال كونها (سَرُّهَا حَتَّمْ) وَجَبَ.

وَبَعْدَ فَآ جَوَابِ نَفْيٍ أَوْ طَلَبٍ ... مُحْضَيْنِ.

إذاً: يجب إضمار (أَنْ) ونصب الفعل المضارع بـ (أَنْ) مضمرةً بعد فاء السَّبَبِيَّةِ بهذين

الشرطين اللذين ذكرهما الناظم:

أن يكونا (جَوَابِ نَفْيٍ أَوْ طَلَبٍ)، وأن يكونا (مُحْضَيْنِ).

(وَبَعْدَ) هذا منصوبٌ مُتَعَلِّقٌ بقوله: (نَصَبٌ) وهو مضاف، و (فَا) قَصْرُهُ لِلزُّرُورَةِ:

مضاف إليه، (فَا) مضاف، و (جَوَابِ) مضاف إليه، و (جَوَابِ) مضاف، و (نَفْيٍ)

مضافٌ إليه، كم مضاف؟ أربعة: (بَعْدَ) مضاف، و (فَا) مضاف، و (جَوَابِ) مضاف

هذه ثلاثة، و (نَفْيٍ) مضاف إليه و (جَوَابِ) مضاف إليه، و (فَا) مضاف إليه،

اعتدلت، القسمة ثلاثية، فثلاث مضاف، وثلاث مضافٌ إليه.

وَبَعْدَ فَآ جَوَابِ نَفْيٍ أَوْ طَلَبٍ ..

(أَوْ طَلَبٍ) يعني: جواب طلب، معطوف على (نَفْيٍ)، (مُحْضَيْنِ) هذا نعت، كأنه قال:

بَعْدَ فَآ جَوَابِ نَفْيٍ مُحْضٍ أَوْ طَلَبٍ مُحْضٍ: نعتٌ لهما فَاتَّحَدَ اللفظ وتَعَيَّنَ .. جاء زيدٌ

وعمرُو الفاضلان، قلنا: يَتَعَيَّنُ التَّثْنِيَةُ هنا .. إذا اتَّحَدَ اللفظ والمعنى، هنا كذلك فـ

(مُحْضَيْنِ) أصله: جواب نفيٍ مُحْضٍ أَوْ طلبٍ مُحْضٍ، نعتٌ لـ (نَفْيٍ) ولـ (طَلَبٍ) فحينئذٍ

لَمَّا اتَّحَدَا لفظاً ومعنىً وجب التَّثْنِيَةُ، قيل (مُحْضَيْنِ) إذاً: نعتٌ لهما .. نعتٌ لـ (نَفْيٍ) أَوْ

طَلَبٍ).

(وَبَعْدَ فَآ) المراد بها: فاء السَّبَبِيَّةِ، أي: التي قُصِدَ بها سببٌ ما قبلها لِمَا بعدها، كما

ذكرناه سابقاً: أَنَّهُ يُعْطَفُ بها لقصد السَّبَبِيَّةِ، فالسَّبَبِيَّةُ معنىٌ أعم: سها فسجد، واضح

هذا أنَّها للسَّببية فالسجود مُسَبَّبٌ عن السهو، والسهو سببٌ للسجود، هذا المراد بالسَّببية: أنَّ ما بعدها يكون مرتباً في الوجود على ما قبلها، وما قبلها له أثرٌ في وجود ما بعدها .. سَبَبٌ ومُسَبَّبٌ.

إذاً: هي التي قُصِدَ بها سَبَبٌ ما قبلها لِمَا بعدها، بقرينة العدول عن العطف على الفعل لا النصب، يعني: جعلوا النصب هنا قرينة على أنَّ المراد بها: السَّببية، النَّصَب .. كونه عُذْلٌ عن العطف إلى السَّببية دليل السَّببية هنا لأنَّه أمرٌ معنوي النصب، لَمَّا نُصِبَ الفعل المضارع بعدها بـ (أَنَّ) علمنا أنَّهم أرادوا بالفاء هنا فاء السَّببية ولا يلزم ذلك، يعني: النصب لا يلزم، لأنَّ السَّببية ثابتة بالفاء في هذا الموضع وفي غيره. ولذلك نقول: سَهَا فسجد، تلاها فعلٌ فهي عاطفة، حينئذٍ دخلت على الجملة كما أنَّها تدخل على المفرد: جَاءَ زَيْدٌ فَعَمَّرُوْهُ، وقلنا تدخل على الجمل إذا أريد بها السَّببية ولم تنصب هنا، لكن إذا دخلت على الفعل المضارع أفادت السَّببية كما أفادته مع الماضي.

فالنصب ليس لكونها سببية فحسب، وإنَّما لكونه سُمِعَ في لسان العرب: أنَّهم ينصبون الفعل المضارع بـ (أَنَّ) مضمرة، وسبق أنَّ الإضمار سواءً كان واجباً أو جائزاً ليس عشوائياً، يعني: لا تأتي بأي حرف وتدخله على الفعل ثُمَّ نقول: نُضَمِّرُ (أَنَّ) بعدها، ليست المسألة مفتوحة هكذا، وإنَّما هي مواضع معدودة، إذا أردت إضمار (أَنَّ) جوازاً فبعد اللام واسمٍ خالص أو الحروف الأربعة الآتية، وإن أردت الإضمار الواجب فبعد اللام .. لام الجحود وبعد (أَوْ) إلى آخره، وما عداه فلا.

حينئذٍ يُجْعَلُ مناط الحكم كونها بعد فاء السَّببية نقلاً عن العرب، يعني: وُجِدَ وَسُمِعَ في لسان العرب نصب الفعل المضارع بعد فاء السَّببية، ولا أثر للسَّببية في كونه منصوباً أو مرفوعاً، إنَّما هو من قبيل الضوابط فحسب، كما نقول: يُنْصَبُ الفعل بعد لام الجحود، لام الجحود لا أثر لها في الفعل المضارع، كذلك فاء السَّببية لا أثر لها في الفعل المضارع، بدليل: وجودها في نحو: سَهَا فسجد، السَّببية موجودة ولا إشكال.

إذاً: وهي فاء السَّببية التي قُصِدَ بها سببية ما قبلها لِمَا بعدها بقرينة العدول عن العطف على الفعل إلى النصب.

وقوله: (فَأَجَابَ نَفِيٍّ أَوْ طَلَبٌ) سُمِّيَ جواباً، لماذا سُمِّيَ جواباً؟ قيل: مجاز تشبيهاً له بالشرط، وقوله: (جَوَابِ نَفِيٍّ أَوْ طَلَبٌ) سُمِّيَ (جَوَاباً) لأنَّ ما قبله من النفي والطلب المحضين لَمَّا كان غير ثابتٍ المضمون أشبه الشرط، يعني: ما قبلها غير ثابتٍ المضمون ..

لم يقع، فإذا لم يكن قد وقع أشبه فعل الشرط: إن جِئْتَنِي أَكْرَمْتُكَ، (جئتنِي) هذا فعل الشرط، هل وقع؟ ما وقع، إنما هو مُرْتَبٌّ عليه الإكرام، إن حصل منك مجيء، فدل على أنه لم يحصل مثله هذا، حينئذٍ شَبَّهَ الجواب بالشرط في كونه غير واقع المضمون. لأنَّ ما قبله من النفي والطلب المحضين لَمَّا كان غير ثابت المضمون أشبه الشرط الذي ليس بِمُتَحَقِّقٍ الوقوع فيكون ما بعد الفاء كالجواب للشرط، يعني: لَمَّا أشبه هذا الموضع فعل الشرط سُمِّيَ: جواباً ((يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ)) [النساء: 73] هذا مثل: إن جئتنِي أَكْرَمْتُكَ.

(وَبَعْدَ فَا جَوَابِ نَفْيٍ) قال: (بَعْدَ فَا جَوَابِ) احترز بـ (فَا) الجواب عن الفاء التي لِمَجْرَدِ العطف، لأنَّ الفاء كما سبق تكون عاطفة مفرد على مفرد: جاء زيدٌ فعمرو، وتكون عاطفة جملة على جملة: سها فسجد، عَطَفْتَ جملة على جملة، وتكون سببية وتقع بعدها (أَنْ) مضمرة، إذا: لا بُدَّ من تمييزها عن غيرها. احترز من فاء الجواب عن الفاء التي لِمَجْرَدِ العطف، نحو: ما تَأْتِينَا فَتُحَدِّثُنَا، إذا قصد أنَّ الفاء هنا عاطفة حينئذٍ كيف يكون المعنى؟ يَحْتَمِلُ أَنْ المراد: ما تَأْتِينَا فما تَحَدِّثُنَا، قصد نفي الفعلين (ما تَأْتِينَا فتَحَدِّثُنَا) لم يقع منك إتيان ولم يقع منك تحديثٌ فكلُّ منهما منفي، لأنَّ العطف على نية تكرار العامل، فما بعده يأخذ حكم ما قبله. وسبق أنَّ الفاء تُشَرِّكُ ما بعدها فيما قبلها في الحكم وفي المعنى، في الحكم الذي هو الإعراب، وفي المعنى وهذا واضح، وهنا كذلك: ما تَأْتِينَا فتَحَدِّثُنَا، يعني: ما تَأْتِينَا فما تَحَدِّثُنَا، لم يقع منك إتيان ولم يقع منك تحديثٌ فهو نفيٌّ لِلنَّوعَيْنِ. فيكون الفعلان مقصوداً نفيهما في مثل هذا التَّركيب، وبمعنى آخر: ما تَأْتِينَا فأنت تَحَدِّثُنَا، فـ (تَحَدِّثُنَا) نجعل (تُحَدِّثُنَا) خبر مبتدأ محذوف: فأنت تَحَدِّثُنَا، حينئذٍ الأول منفي والثاني مثبت، يعني: قطعتُه عن الأول، فلك أن تجعل ما بعد الفاء خبراً لمبتدأ محذوف: ما تَأْتِينَا فتَحَدِّثُنَا .. ما تَأْتِينَا فأنت تَحَدِّثُنَا، (ما تَأْتِينَا) هذا منفي .. الإتيان منفي .. الأول منفي، والثاني: قُصِدَ ثبوته.

وبمعنى: ما تَأْتِينَا فأنت تَحَدِّثُنَا، على إضمار مبتدأ، فيكون المقصود نفي الأول وإثبات الثاني، وإذا قُصِدَ الجواب لم يكن الفعل إلا منصوباً على معنى: ما تَأْتِينَا محدثاً، هذا إذا قُصِدَ الجواب: أنَّ ما بعد الفاء جواباً لِمَا قبله، يعني: يترتَّبُ عليه كترتُّبُ جواب الشرط على فعل الشرط، هذا المراد أنَّها سببية، يعني: ما بعدها حاصلٌ لما قبله: ما تَأْتِينَا محدثاً، يعني: فتَحَدِّثُنَا، فيكون المقصود: نفي اجتماعهما (ما تَأْتِينَا محدثاً) هذا الذي نفي نفي

اجتماعُ الفعلين، أو على معنى: ما تأتينا فكيف تحدثنا؟ فيكون المقصود حينئذٍ نفي الثاني لانتفاء الأول.

إذاً: الحاصل من هذا أن قوله: (جَوَابِ نَفِي) احترز به عن الفاء التي تكون لجَرْدِ العطف، وذلك بأن يفصل ما بعد الفاء عما قبله بألا يجعله جواباً له، فيحتمل أن يكون عطفاً معاً على ما سبق: ما تأتينا فما تحدثنا، ويحتمل أن تجعل ما بعد الفاء خبر مبتدأ محذوف، يحتمل من حالٍ إلى حال.

وَبَعْدَ فَا جَوَابِ نَفِي أَوْ طَلَبٌ ... مَحْضِينَ

يُشْتَرَطُ فِي النَفِي: أن يكون محضاً، ويشترط في الطَّلَب أن يكون محضاً، النفي مرادهم به هنا واضح: ضد الإيجاب، ولذلك يُمَثَّلُ له بقوله: ((لا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا)) [فاطر:36] الفاء سببية، وقعت جواباً لما سبق لقوله: ((لا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا)) (فيموتون) حُذِفَت التَّوْنُ هنا والحذف للنَّاصِبِ، (فَيَمُوتُوا) فعل مضارع منصوبٌ بـ (أَنَّ) مضمرةً واجبة الإضمار بعد فاء السَّبَبِيَّةِ وقعت هنا في جواب النفي.

أي: لا يُحْكَمُ عليهم بالموت فيموتوا، أي: لا يكون قضاءً عليهم فموتٌ لهم، لانتفاء المسبَّب بانتفاء سببه وهو القضاء به، إذاً: لم يقضَ الذي هو سببٌ في الموت، يعني: لم يكتب عليهم فيموتوا، إذاً القضاء سببٌ والموت مُسَبَّبٌ، لم يحصل الأول حينئذٍ انتفى وقوع المسبَّب.

إذاً: ما بعد الفاء هنا مسبَّبٌ عما قبله وهو عدم القضاء فيحصل الموت، إذاً: (فَيَمُوتُوا) وقع في جواب النفي، كونه محضاً يعني: خالصاً من معنى الإثبات، وذلك إذا دخل في جوابه (إلا) نحو: ما أنت إلا تأتينا فتحدثنا، نقول: هذا النفي ليس بخالص، لأنَّ ما بعد (إلا) يأخذ نقيض حكم ما قبل (إلا)، وما قبل (إلا) منفي، فما بعد (إلا) يكون مثبتاً، إذاً: لا يكون مسبباً عنه، ونحن اشترطنا أن تكون الفاء سببية لاختلاف الإيجاب والنفي، فما قبل (إلا) منفي وما بعدها مثبت، حينئذٍ نقول: النفي ليس محضاً وإنما هو جزء نفي.

كذلك: (ما تزال تأتينا فتحدثنا، يجب الرفع، لأنَّ (زال) للنفي، و (ما) نافية، ونفي النفي إثباتٌ، إذاً: هذا التركيب إثباتٌ ليس بنفي، وإن كانت صورته صورة النفي، حينئذٍ لا يكون محضاً.

إذاً: (جَوَابِ نَفِي) محض، عرفنا الاحتراز بالمحض، (أَوْ طَلَبٌ) المراد بالطَّلَب: ما يشمل

الأمر والنهي، والدعاء، والاستفهام، والعرض، والتحضيض، والتَّمنيّ هذه سبعة،
والرجاء مختلفٌ فيه فنصَّ النّاظم عليه خلافاً لأكثر البصريين بأنَّ الفعل لا يُنصب بعد
الرجاء، ونصَّ عليه على جهة الخصوص سيأتي في بيتٍ خاص.
مُرْ وَانْهَ وَادْعُ وَاسْأَلْ وَاعْرِضْ لِحُضَيْهِمْ ... تَمَنَّ وَارْجُ كَذَاكَ التَّنْفِي قَدْ كَمَلَا

هذه تسعة مع النفي .. مع ذكر الرجاء، إذاً: يشمل الأمر، والنهي، والدعاء،
والاستفهام، والعرض، والتحضيض، والتَّمنيّ، والعرض: هو الطَّلَب بلين ورفق،
والتحضير: الطَّلَب بِحَثٍّ وإزعاج.

فحينئذٍ إذا وقع الفعل المضارع بعد فاء السببية في جواب واحدٍ من هذه الأمور
الثمانية، حينئذٍ نقول: وجب نصب الفعل بـ (أَنْ) مضمرةً وجوباً.

إذاً: هذه أشبه ما يكون علامات، إن وجدتَ الفعل المضارع بعد الفاء وسبقه أمر، أو
سبقه نهي، أو استفهام، أو عرض إلى آخره، وكان المراد به: الجواب لا العطف، حينئذٍ
احكم بأن (أَنْ) مضمرة، لأنَّ (أَنْ) محذوفة هنا، ما الذي أدراك بها أنَّها محذوفة؟ لا بُدَّ
من قرينة، فهذه المواضع كلها من أجل التَّوصل إلى الحكم بأن (أَنْ) في هذا الموضع
مضمرة .. واجبة الإضمار، وذلك إذا وقع في جواب الأمر.

انتني فَأُكْرِمَكَ، نقول: هنا فعل مضارع وقع بعد (فاء) والفاء هذه للسببية، ما بعدها
مرتَّبٌ على ما قبلها، ما قبلها سببٌ فيما بعدها، ووقع في جواب طلب، ونوع الطَّلَب
أمر، إذاً: (أُكْرِمَكَ) فعلٌ مضارع منصوبٌ بـ (أَنْ) مضمرةً وجوباً بعد فاء السببية لوقوعه
في جواب الأمر.

يَا نَاقُ سِيرِي عَنقاً فَمَسِيحاً ... إِلَى سُلَيْمَانَ فَتَسْتَرِيحاً

(فَتَسْتَرِيحاً) فعل مضارع منصوبٌ بـ (أَنْ) مضمرةً وجوباً بعد فاء السببية لوقوعه في
جواب الأمر، أين هو؟ (سِيرِي) هذا فعل أمر.

والثاني: النهي نحو: لا تَضْرِبْ زَيْدًا فَيَضْرِبَكَ، (يضربك) هذا مرتَّبٌ على ما سبق، فهو
مسبَّبٌ على ما سبق، حينئذٍ نقول: (يضربك) فعل مضارع منصوبٌ بـ (أَنْ) مضمرةً
واجبة الإضمار بعد فاء السببية لوقوعه في جواب النهي: ((لا تَطْعَمُوا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ
غَضَبِي)) [طه: 81] (يَحِلُّ) فعل مضارع منصوبٌ بـ (أَنْ) مضمرةً واجبة الإضمار بعد
فاء السببية لوقوعها في جواب النهي (لا تَطْعَمُوا) (لا) ناهية.

((لا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْفِحَ كُفَّكُمْ بِعَذَابٍ)) [طه:61] (فَيُسْحِكُكُمْ) بالنصب، فعل مضارع منصوب بـ (أَنْ) مضمرّة وجوباً بعد فاء السببية لوقوعه في جواب الطلب وهو النهي (لا تَفْتَرُوا).

والدُّعاء نحو: رَبِّ انصُرني فلا أُخْذَل ..

رَبِّ وَفَّقني فلا أُعْذَل عَنْ ... سَنَنْ السَّاعِينَ فِي خَيْرٍ سَنَنْ

(أَعْدِلَ) فعل مضارع منصوب بـ (أَنْ) مضمرّة واجبة الإضمار بعد فاء السببية لوقوعه في جواب الدُّعاء، (وَفَّقني) هذا الفعل دعاء، هو فعل أمر لكن تأدُّباً يُسمَّى: فعل دعاء..

ومنه: ((رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَى أَمْوَالِهِمْ وَاشْدُدْ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا حَتَّى يَرَوْا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ)) [يونس:88] (فَلَا يُؤْمِنُوا) الفاء سببية و (يُؤْمِنُوا) فعل مضارع منصوب بـ (أَنْ) مضمرّة واجبة الإضمار بعد الفاء لوقوعه في جواب الدُّعاء (رَبَّنَا اطْمِسْ) هذا دعاء. والاستفهام: كقوله تعالى: ((فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفْعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا)) [الأعراف:53] (يشفعون) حُذِفَت النون هنا: فعل مضارع منصوب بـ (أَنْ) مضمرّة واجبة الإضمار بعد فاء السببية لوقوعه في جواب الاستفهام.

وَشَرَطَ فِي (التسهيل) في الاستفهام: ألا يتضمّن وقوع الفعل أي: في الزمن الماضي .. ألا يدلّ اللفظ على أَنَّ الفعل قد وقع: ((فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفْعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا))

[الأعراف:53] هل وقع؟ لم يقع، إذا: لو دلّ على أَنَّهُ وقع قالوا: لا ينصب.

شَرَطَ فِي (التسهيل): ألا يتضمّن وقوع الفعل، أي: في الزمن الماضي احترازاً من نحو: لم ضَرَبْتُ زيداً فَيُجَارِيزُكَ؟ ولا تقل: (فَيُجَارِيزُكَ) .. (فَيُجَارِيزُكَ) بالرفع والصمّة مقدّرة، لم ضَرَبْتُ زيداً فَيُجَارِيزُكَ؟ لأنّ الضرب قد وقع فلم يُمكن سَبْكُ مصدرٍ مستقبلٍ منه، وهذا مذهب أبي علي الفارسي، وحكا ابن كيسان: أَيْنَ ذَهَبَ زَيْدٌ فَتَتَبِعْهُ؟ بالنصب وهو قد وقع: أَيْنَ ذَهَبَ زَيْدٌ؟ يعني: وقع الذهاب (فَتَتَبِعْهُ .. فَتَتَبِعْهُ) بالنصب، مع أَنَّ الفعل في ذلك مُحَقَّقُ الوقوع.

إذا: الاستفهام ليس مُطلقاً، هذا المراد، شَرَطَ ابن مالك: أَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِيهِ أَنْ يكون الفعل منصوباً بعد فاء السببية الواقعة في جواب الاستفهام إذا لم يقع، فإن وقع حينئذٍ يُرفع ولا يُنصب.

والعرض نحو: ألا تَنْزِلُ عِنْدَنَا فَتُصِيبُ مَا كَلَّا .. فتصيب خيراً، (فتصيب) فعل مضارع منصوب بـ (أَنْ) مضمرّة واجبة الإضمار بعد فاء السببية الواقعة في جواب العرض وهو

(ألا).

يَا ابْنَ الْكَرَامِ أَلَا تَدْنُو فَتُبْصِرَ مَا ... قَدْ حَدَّثُوكَ فَمَا رَأَيْ كَمْ مِنْ سَمْعًا

(تُبْصِرَ)، (تُبْصِرَ) فعل مضارع منصوبٌ بـ (أَنْ) مضمرةً واجبة الإضمار بعد فاء السببية لوقوعه في جواب العرض (أَلَا تَدْنُو).

والتحضيض كذلك، نحو: لولا تأتينا فتحدثنا (تُحَدِّثُ) فعل مضارع منصوبٌ بـ (أَنْ) مضمرةً واجبة الإضمار بعد فاء السببية لوقوعه في جواب التحضيض، وأداته (لولا): ((لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ)) [المنافقون:10] بالنصب بـ (أَنْ) مضمرة وجوباً بعد فاء السببية لوقوعه في جواب التحضيض (لَوْلَا أَخَّرْتَنِي).

والتَّمَيُّ: ليت لي مالاً فأَتَصَدَّقَ به .. ((يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا)) [النساء:73] (فَأَفُوزَ) فعلٌ مضارع منصوبٌ بـ (أَنْ) مضمرةً واجبة الإضمار بعد فاء السببية لوقوعه في جواب التَّمَيُّ، ولم يذكر الرجاء، لأنه سيذكره في بيتٍ خاصٍ به. إِذَا: (وَنَعُدُّ فَآ جَوَابِ نَفْيٍ) عرفنا النفي، (أَوْ طَلَبَ) وعرفنا أنه يشتمل على ثمانية أشياء دون الرجاء وسيذكره، لأنَّ الرجاء الصواب: أنه واردٌ في القرآن، (مُحْصَيْنٍ) قلنا: هذا نعتٌ.

واحترز بـ: (مُحْصَيْنٍ) عن النفي الذي ليس بمحضٍ وهو المنتقض بـ (إلا) والمتلو بنفي، والنفي التالي تقريراً، ثلاثة أحوال، حينئذٍ لا يكون النفي محضاً، لا بُدَّ أن يكون محضاً يعني: خالصاً من شائبة الإثبات، ومتى يكون فيه شائبة الإثبات؟ إذا وقع تالياً لاستفهام تقريراً: أَلَمْ تَأْتِنِي فَأُحْسِنُ إِلَيْكَ، واجب الرفع هنا ولا يجوز نصبه، لماذا؟ لأنَّ الاستفهام هنا مُقَرَّر، استفهامٌ تقريرى كقوله تعالى: ((أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ)) [الشرح:1] حينئذٍ وقع ما قبله، وهذا يتأتى على شرط ابن مالك ألا يقع: أَلَمْ تَأْتِنِي فَأُحْسِنُ إِلَيْكَ، حصل الإتيان منه، ليس كقوله: ((فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفْعَاءٍ)) [الأعراف:53].

قلنا شَرَطَ ابن مالك: ألا يكون الاستفهام قد وقع، يعني: مدلوله، وما اسْتَفْهِمَ عنه، يعني: لم يكن وقع في الزمن المستقبل، لأنه يتعدَّر أن يَنْسَبِكَ مصدرٌ دالٌّ على الاستقبال، وهو المنتقض بـ (إلا) كذلك، والمتلو بنفيٍ نحو: ما أنت تأتينا إلا فتحدثنا، هذا منتقض (إلا فتحدثنا) هذا منفي أو مثبت (فتحدثنا)؟ هذا مثبت، لأنَّ ما بعد (إلا) يأخذ نقيض حكم ما قبل (إلا)، وما قبل (إلا) منفي: ما أنت تأتينا إلا فتحدثنا، إِذَا (فتحدثنا) هذا ثابتٌ.

ونحو: ما تزال تأتينا فتحدثنا، هذا (تزال) دالَّةٌ على النفي، ونفي النفي إثبات، إِذَا: هو

في الصورة فقط يكون نفياً، والنفي التالي تقريراً نحو: ألم تأتيني فأحسن إليك.
هذه ثلاثة مواضع يكون فيها النفي ليس محضاً: إذا انتقض بـ (إلا)، أو المثلو بنفي، أو
يكون أن النفي تالي تقريراً يعني: استفهاماً .. مقررّاً: ((ألم نشرح لك صدرك))
[الشرح:1] الاستفهام هنا ليس حقيقياً، وإنما المراد به التقرير.
ومن الطلب الذي ليس بمحض، هنا يُشترط في الطلب كما سيُنصُّ عليه هو، بعض
الشروط سيذكرها نصّاً.
أن يكون بصيغة فعل الأمر، وما عداه فحينئذٍ لا ينصب الفعل المضارع في جوابه، وما
عداه إمّا أن يكون اسم فعل أمر، وهذا نوعان:

إمّا أن يكون مشتقاً أو لا، كلاهما لا يُنصبُ الفعل المضارع في جواب الطلب إذا كان
باسم فعل أمر.
ثانياً: أن يكون في جواب مصدر ناب عن فعل أمر، كذلك لا يُنصب الفعل المضارع في
جواب هذا المصدر.
ثالثاً: أن تكون الجملة خبرية لفظاً والمراد بها: الأمر من جهة المعنى فكذلك لا يُنصب،
لأن هذه أوامر لكنّها ليست محضة.
إذاً: الطلب يُشترط فيه أن يكون محضاً، بمعنى: أنه إذا كان بفعل الأمر لا بُدَّ أن يكون
بصيغة (افعل) وما عداه فلا.
ومن الطلب الذي ليس بمحض وهو الطلب باسم الفعل هذا أولاً، أو بمصدر هذا ثانياً،
أو بما لفظه الخبر، إذا وقع الفعل المضارع ولو تالياً للفاء في جواب واحدٍ من هذه
الثلاثة لا ينتصب خلافاً للكسائي وغيره.
فنحو: صَهْ فَأَكْرِمْكَ أَوْ فَأَكْرِمْكَ؟ (فَأَكْرِمْكَ) بالرفع .. يتعيّن الرفع، لماذا؟ مع كون
الفاء هنا للسببية: اسكت فيحصل لك الإكرام، إذاً: مُسَبَّب .. الإكرام مُسَبَّبٌ عن
السكوت، ومع ذلك لا نحكم بكونه منصوباً؛ لكونه وقع في جواب طلبٍ غير محضٍ،
والمراد بأنّه غير محض يعني: ليس بصيغة (افعل) التي هي موضوعه للطلب.
إذاً: صَهْ فَأَكْرِمْكَ، وَحَسْبُكَ الحديثُ فينأى الناس، (فينأى) الفاء واقعة في الجواب، لكن
الجواب هنا ليس لفظاً، وإنما هو من جهة المعنى: سكوتاً فينأى الناس، يعني: معنى ما
سبق، ونحو: رزقني الله مالاً فَأَنْفَقَهُ في الخير .. اللهم ارزقني مالاً فَأَنْفَقَهُ في الخير أو
فَأَنْفَقَهُ؟ (فَأَنْفَقَهُ) بالرفع، لأن: رزقني الله مالاً، مثل: غفر الله لك، يعني: في المعنى هو
إنشاء .. طلب، وأمّا في اللفظ فهو خبر.

وَبَعْدَ فَا جَوَابِ نَفْيٍ أَوْ طَلَبٍ ... مَحْضَيْنِ أَنْ وَسَتْرَهَا حَتْمٌ نَصَبٌ

إذاً: (أَنْ) هذه مبتدأ، و (نَصَبٌ) الجملة خبر، وجملة (سَتْرَهَا حَتْمٌ) إمَّا حَالِيَّةٌ عَلَى جَعَلِ
الْوَاوِ وَاوِ الْحَالِ، وَإِمَّا جُمْلَةٌ مُعْتَرِضَةٌ بَيْنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ، وَقَوْلُهُ: (مَحْضَيْنِ) نَعْتٌ لـ: (نَفْيٍ أَوْ
طَلَبٍ)، وَهَذَا عَلَى مَذْهَبِ الْبَصْرِيِّينَ كَمَا ذَكَرْنَا: أَنَّ (أَنْ) مُضْمَرَةٌ بَعْدَ فَاءِ السَّبَبِيَّةِ.
وَأَمَّا عَلَى مَذْهَبِ بَعْضِ الْكُوفِيِّينَ إِلَى أَنَّ مَا بَعْدَ الْفَاءِ مَنْصُوبٌ بِالمُخَالَفَةِ، هَذَا بَعْضُ
الْكُوفِيِّينَ وَإِنْ كَانَ الْمَشْهُورُ أَنَّهُ بِالْفَاءِ نَفْسَهَا، لَكِنْ ذَهَبَ بَعْضُ الْكُوفِيِّينَ إِلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ
الْعَامِلَ هُنَا فِي الْفِعْلِ الْمَضَارِعَ أَنَّهُ مَنْصُوبٌ بِالمُخَالَفَةِ، الْمَخَالَفَةُ يَعْنِي: مَا بَعْدَهُ مُخَالَفٌ لِمَا
قَبْلَهُ، لِأَنَّ مَا قَبْلَهُ مُنْزَلٌ مُنْزَلٌ فِعْلُ الشَّرْطِ، وَلَا شَكَّ أَنَّ جَوَابَ الشَّرْطِ مُخَالَفٌ لِفِعْلِ
الشَّرْطِ: إِنْ جِئْتَنِي أَكْرَمْتُكَ، إِذَا بَيْنَهُمَا مُخَالَفَةٌ.
وَبَعْضُهُمْ: إِلَى أَنَّ الْفَاءَ هِيَ النَاصِبَةُ، هَذَا الْمَشْهُورُ عَنِ الْكُوفِيِّينَ، وَإِنْ كَانَ بَعْضُهُمْ ذَهَبَ
إِلَى الْمَخَالَفَةِ، وَالصَّحِيحُ مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ، لِأَنَّ الْفَاءَ عَاطِفَةٌ فَلَا عَمَلَ لَهَا، لَكِنَّهَا عَطَفَتْ
مَصْدَرًا مُقَدَّرًا عَلَى مَصْدَرٍ مَتَوَهَّمٍ، لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ مَا بَعْدُهَا فِعْلٌ مَضَارِعَ مَنْصُوبٌ بِـ (أَنْ)
وَمَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ فِي تَأْوِيلِ الْمَصْدَرِ، لَا بُدَّ أَنْ تَكُونَ عَاطِفَةٌ عَلَى مَصْدَرٍ مِثْلِهِ فَيَكُونُ
مَتَوَهَّمٌ مُتَصَيِّدًا مِمَّا قَبْلَهُ.

والتقدير في نحو: ما تأتينا فتحدثنا .. فَأَنْ تَحْدِثْنَا (أَنْ) وما دخلت عليه في تأويل
المصدر، كيف تكون عاطفة؟ التقدير: ما يكون منك إتيانٌ فتحدثتُ، عطفتنا (تحدثت)
وهو مصدر في قوة الملفوظ، والأول متوهم مأخوذ من الجملة السابقة.
قال الشَّارِحُ هُنَا: يَعْنِي: أَنَّ (أَنْ) تَنْصَبُ وَهِيَ وَاجِبَةُ الحذفِ الْفِعْلِ الْمَضَارِعَ بَعْدَ الْفَاءِ
الْمُجَابِ بِهَا نَفْيٍ مُحْضٍ، أَوْ طَلَبٍ مُحْضٍ - انظر! فَكَّ النَّعْتِ - فَمِثَالُ النَفْيِ: مَا تَأْتِينَا
فَتَحْدِثْنَا، وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ((لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا)) [فاطر: 36] ومعنى كون النفي
محضاً: أَنْ يَكُونَ خَالِصاً مِنْ مَعْنَى الْإِثْبَاتِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ خَالِصاً مِنْهُ وَجِبَ رَفْعُ مَا بَعْدَ
الْفَاءِ نَحْوُ: مَا أَنْتَ إِلَّا تَأْتِينَا فَتَحْدِثْنَا، وَمِثَالُ الطَّلَبِ وَهُوَ يَشْمَلُ الْأَمْرَ .. وَهَذِهِ قَدْ
ذَكَرْنَاهَا فِي الْأَمْثَلَةِ الَّتِي مَرَّتْ مَعَنَا.

لو كان المتقدم نفيًا أو خبرًا حينئذٍ نقول: ما تأتينا تحدثنا، برفع (تحدثنا) وجوباً، ولا يجوز
فيه كما سيأتي النصب فيما إذا سَقَطَتِ الْفَاءُ.

هنا قال في الأخير: ومعنى أن يكون الطَّلَبُ مُحْضاً: أَلَا يَكُونُ مَدْلُولٌ عَلَيْهِ بِاسْمِ فِعْلٍ،
وَلَا بِلَفْظِ الْخَبَرِ، فَإِنْ كَانَ مَدْلُولٌ عَلَيْهِ بِأَحَدِ هَذَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ وَجِبَ رَفْعُ مَا بَعْدَ الْفَاءِ:

صه فأحسن إليك، وحسبك الحديث فينام الناس.

(وَالْوَاوُ كَالْفَاءِ) في ماذا؟ يعني: كل ما سبق الواو مثل الفاء، في ماذا؟ يُنْصَبُ الفعل المضارع بعدها بـ (أَنْ) مضمرةً وجوباً، وأن تكون في جواب نفي محض أو طلب محض، والمراد بالطلب: الأمور السَّبع أو الثَّمان. مُرْ وَانْهَ وَادْعُ وَاسْلُ وَاعْرِضْ لِحَضَبِهِمْ ... تَمَنَّ وَارْجُ كَذَاكَ النَّفْيُ قَدْ كَمَلَا

(إِنْ تُفْعِدَ مَفْهُومَ مَع) هذا قيد زائد، يعني: إن كانت للمعينة .. مفيدةً للمصاحبة، إذاً: (الْوَاوُ) هذا مبتدأ (كَالْفَاءِ) أيُّ فاء؟ فاء السَّبَبِيَّةِ، إذاً: (أَل) هنا للعهد، أي: في جميع ما تقدَّم، (كَالْفَاءِ) جار مجرور مُتعلِّقٌ بمحذوف خبر المبتدأ، (إِنْ تُفْعِدَ) هذا قيد، إذاً: ليس مُطلقاً (الْوَاوُ كَالْفَاءِ) زاد عليها شرطاً وهو: (إِنْ تُفْعِدَ مَفْهُومَ مَع) يعني: معنى المصاحبة. مفهوم المخالفة: إن لم تُفْعِدَ مفهوم (مع) لا تنصب، نحو: لا تأكل السمك وتَشْرِبُ اللبن .. وتَشْرِبُ اللبن، حينئذٍ لا يجوز النصب في هذين الموضعين، لأنَّهما لم تُفْعِدَ مفهوم (مع) وقد وقع بعدها فعلٌ مضارع، فدلَّ على أنَّ المراد هنا التَّشْرِيك بين الفعلين. (وتَشْرِبُ اللبن) بالجزم إذا أردت النهي عنهما مجتمعين أو متفرقين، وبالرفع إن أردت النهي عن الأول واستئناف الثاني، أي: وأنت تشرب اللبن، إذاً: لا تأكل السمك وتَشْرِبُ اللبن، هذا لا يجوز فيه النصب .. في هذا التَّركيب، ولا تأكل السمك وتَشْرِبُ اللبن، لا يجوز هنا النصب، لأنَّ الواو ليست بِمعنى: (مع). إذاً:

وَالْوَاوُ كَالْفَاءِ إِنْ تُفْعِدَ مَفْهُومَ مَع ... كَلَّا تَكُنْ جَلْدًا وَتُظْهِرَ الْجَزْعَ

كقولك: (لَا) هذه ناهية، (تَكُنْ) فعل مضارع ناقص مجزوم بـ (لَا)، واسم (تَكُنْ) ضمير مستتر واجب الاستتار تقديره أنت، (جَلْدًا) خبر، (وَتُظْهِرَ الْجَزْعَ) مع إظهار الجزع، إذاً: (تُظْهِرَ) هذا فعل مضارع منصوب بـ (أَنْ) مضمرةً واجبة الإضمار بعد واو المعية لوقوعها في جواب النهي.

(وَتُظْهِرَ) أَنْتَ .. الفاعل أَنْتَ، (الْجَزْعَ) أي: لا تجمع بين هذين، لكن أطلق النَّاطِمَ هنا وإن كان لم يُسمع النصب مع الواو إلا في خمسة مواضع ممَّا سَمِعَ مع الفاء فقط وليست مطلقة:

الأول: النَّفْيُ، يعني: نُقَيِّدُ ما أطلقه النَّاطِم .. الأول: النَّفْيُ هو المسموع، وأعلى درجات السَّماع هو القرآن: ((وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ))

[آل عمران:142] (يَعْلَم) منصوبٌ هنا بعد واو المعية بـ (أَنْ) مضمرةٌ واجبة الإضمار لوقوعه في جواب النَّفي، وأين النفي؟ (لَمَّا)، (لَمَّا) أُخْتُ (لَمْ) هذا الموضع الأول.
الثاني: بعد الأمر:

فَقُلْتُ ادْعِي وَأَدْعُو إِنَّ أُنْدَى ... لَصَوْتٍ أَنْ يُنَادِيَ دَاعِيَانِ

الشاهد في قوله: (فَقُلْتُ ادْعِي وَأَدْعُو) إذاً: (أَدْعُو) فعل مضارع منصوبٌ بـ (أَنْ) مضمرة واجبة الإضمار بعد واو المعية لوقوعه في جواب الأمر.

الثالث: بعد النهي:

لَا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِي مِثْلَهُ ..

(تَأْتِي) فعل مضارع منصوبٌ بـ (أَنْ) واجبة الإضمار بعد واو المعية لوقوعها في جواب النهي، (لا تَنْهَ) هذا الموضع الثالث.

الرابع: بعد الاستفهام:

أَلَمْ أَكُ جَارِكُمْ وَيَكُونُ بَيْنِي ... وَبَيْنَكُمْ الْمَوَدَّةُ وَالْإِحَاءُ

(وَيَكُونُ)، (يَكُونُ) فعل مضارع ناقص منصوبٌ بـ (أَنْ) مضمرة واجبة الإضمار بعد واو المعية لوقوعه في جواب الاستفهام.

الخامس: التَّمْيِي، لم يذكره ابن عقيل، نحو قوله تعالى: ((يَا لَيْتَنَّا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبُ بَيِّنَاتٍ رَبِّنَا وَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ)) [الأنعام:27] أين الشاهد؟ (وَنَكُونُ) هنا الواو واو المعية، أمّا الأول ليس الشاهد ذاك عطف، إذاً: (وَنَكُونُ) .. (نَكُونُ) فعل مضارع ناقص منصوبٌ بـ (أَنْ) مضمرة واجبة الإضمار بعد واو المعية لوقوعه في جواب التَّمْيِي.

هذه خمسة هي المسموعة، وقس الباقي على ظاهر كلام الناظم وهو: الدعاء، والعرض، والتحضيض، والترجي، أربعة قسها على ما سَمِعَ، هو لم يُسَمِعَ إلا في الخمسة المواضع فقط، والأربعة قسها، قال أبو حيان: " لا ينبغي أن يُقَدَّم على ذلك إلا بسماع ".
إذاً: هل يُقاس ما لم يُسَمِع على ما سَمِعَ؟ ظاهر النظم هنا أنه مثله، لأنه قال: (وَالْوَاؤُ كَالْفَا) في جميع أنواع الطلب، ما سَمِعَ فهو مسموع، وما لم يُسَمِعَ فحينئذٍ تقسه عليه والظاهر: عدم القياس.

إذاً:

وَالْوَاؤُ كَالْفَا إِنْ تُفِدَ مَفْهُومَ مَعَ ... كَلَّا تَكُنْ جَلْدًا وَتُظْهِرَ الْجَرْعُ

قال ابن عقيل: " واحترز بقوله: (إِنْ تُفِدَ مَفْهُومَ مَعَ) عَمَّا إِذَا لَمْ تُفِدَ ذَلِكَ بِأَنْ كَانَتْ للعطف فقط، بل أردت التشريك بين الفعل والفعل، أو أردت جعل ما بعد الواو خبراً لمبتدأ محذوف فإنه لا يجوز حينئذٍ النَّصب، ولهذا جاز فيما بعد الواو في قولك: لا تَأْكُل السمك وَتَشْرَبُ اللبن، ثلاثة أوجه:

الجزم على التشريك بين الفعلين.

والثاني: الرفع على إضمار مبتدأ، أي: وأنت تَشْرَبُ اللبن، أو ولك شُرْبُ اللبن. والثالث: النصب على معنى النهي عن الجمع بينهما" لكن إذا أُريد النصب لا يُمَثَّل هنا (إِنْ تُفِدَ مَفْهُومَ مَعَ) لا يُمَثَّل بحالة النَّصب وإنما يُمَثَّل بحالة الرَّفع والجزم فقط، فيقال في قولك: لا تأكل السمك وَتَشْرَبُ، في مثل هذا التَّركيب لا يجوز، لأنَّك ما قَصَدْتَ المعية، إذًا: لا يجوز لك النصب.

كذلك: لا تأكل السمك وَتَشْرَبُ اللبن، إذا جُزمت حينئذٍ لم تُشْرِك .. انتفت المعية، وأما إذا نويت المعية نصبت على الأصل، كما أنه إذا نويت المعية لا يجوز لك الرفع ولا يجوز لك الجزم، فالقول هنا: بأنَّها ثلاثة أنواع يجوز فيها النصب هذا جاء على الأصل .. جاء موافقاً للبيت، والكلام إنما يُمَثَّل به في الرفع والجزم فحسب، وأما النصب لا، لأنه ما نُصِبَ إلا أنَّها للمعية فدل على أنَّها موافقة للنَّظم: (إِنْ تُفِدَ مَفْهُومَ مَعَ).

إنَّما يرد السؤال فيما إذا لم (تُفِدَ مَفْهُومَ مَعَ) وذلك إذا رُفِعَ أو جُزِمَ فقط، حينئذٍ في الرفع والجزم لا يجوز النَّصب البتَّة، وهذا كما ذكرناه سابقاً: إذا حُكي قراءتان، أو ضبطت البيت، أو نحو ذلك برفع ونصب وكان المعنى متغيراً لا نجعلهما من مورد واحد، فك هذا باعتبار وهذا باعتبار، لأنَّ المعنيين قد يكون بينهما تضاد.

فلا يجمع بينهما في تركيبٍ واحد بمعنى واحد، ونقول: يجوز الرفع والنصب كما ذكرناه في: (وَرَزُلُوا حَتَّى يَقُولَ .. حَتَّى يَقُولَ) ما يكون الرفع والنصب في موضع واحد، كيف يكون المراد به الاستقبال والحال في موضع واحد؟! هذا تناقض.

والثالث: النصب على معنى النهي عن الجمع بينهما إلى آخر ما ذكره. ثمَّ قال:

وَبَعْدَ غَيْرِ النَّفْيِ جَزْماً اعْتَمِدَ ... إِنْ تَسْقُطِ الْفَاءُ وَالْجَزَاءُ قَدْ قُصِدَ

ما سبق من الفاء فيما ذكرناه إذا سقطت الفاء وَقُصِدَ الجزاء، ما معنى الجزاء؟ أن يكون الثاني مُرتباً على الأول، بمعنى: أن يكون الأول سبباً للثاني، حينئذٍ جاز لك الجزم .. تجزم الفعل، وتنصب إذا ذُكرت الفاء، أسقط الفاء مع قصد الجزاء قالوا: يجوز لك الجزم.

(وَبَعْدَ غَيْرِ النَّفْيِ) ما هو غير النفي؟ الطَّلَب (جَزْماً اعْتَمِدَ) جَزْماً، يعني: الجزم، (جَزْماً) هذا مفعول مُقَدَّم لقوله (اعْتَمِدَ)، (إِنْ تَسْقُطِ الْفَاءُ) السابقة، (وَالْجَزَاءُ قَدْ قُصِدَ) إن جمعت بين الاثنين حينئذٍ جزمت الفعل المضارع، وهذا الذي دائماً نقول: أنه في جواب الطَّلَب: ((قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ)) [الأنعام: 151] .. زُرْنِي فَأَزُورْكَ، قلنا: (فَأَزُورْكَ) هذا فعل مضارع منصوب بـ (أَنْ) مضمرة، أسقط الفاء ثم اقصد الجزاء: زُرْنِي أَزُورْكَ، إذا: جُزِمَ الفعل لكن بشرط .. الشرطين المتحققين في الفاء السببية: أن يكون واقعاً في جواب طلب، ثم تقصد الجزاء بعد إسقاط الفاء.

حينئذٍ نقول: مجزومٌ واختلف في الجازم على ثلاثة أقوال أو أربعة، والمشهور: أنه واقعٌ في جواب الطَّلَب: ((قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ)) [الأنعام: 151] (أَتْلُ) هذا فعل مضارع مجزوم، أين الجازم؟ (قُلْ تَعَالَوْا فَاتْلُ) الأصل فيه: أنه منصوب، فسقطت الفاء وقُصِدَ الجزاء فَجُزِمَ الفعل.

هذا الذي عناه بهذا البيت، وإلا الأصل هذا يعتبر من أدوات الجزم، لكن ذكره هنا لمناسبة ما سبق .. تنميماً للفائدة، شَرَطَ في الفاء السببية أن تكون في جواب الطَّلَب، فحينئذٍ لو سقطت الفاء وقُصِدَ الجزاء جاز بل تجزم.

(وَبَعْدَ غَيْرِ النَّفْيِ) (النَّفْيِ) وهو الطَّلَب، وأمَّا النفي فلا يُجزم بعد النفي، أي: فلا يُجزم جوابه لأنه يقتضي تحقق عدم الوقوع كما يقتضي الإيجاب تحقق الوقوع، الإيجاب الذي هو جواب الشرط، جواب الشرط يقتضي تحقق الوقوع، والنفي يقتضي عدم تحقق الوقوع.

إذاً: لا يُجزم جوابه الذي هو النفي، لأنه يقتضي تحقق عدم الوقوع كما يقتضي الإيجاب تحقق الوقوع، فلا يُجزم بعده كما لا يُجزم بعد الإيجاب.

(وَبَعْدَ غَيْرِ النَّفْيِ جَزْماً) هذا مفعول مُقَدَّم لقوله: (اعْتَمِدَ) أي: اعتمد الجزم، متى؟ (إِنْ تَسْقُطِ الْفَاءُ) حذف الهمزة هنا للضرورة .. قصره للضرورة، (وَالْجَزَاءُ قَدْ قُصِدَ) يعني: والحال أن (الْجَزَاءُ قَدْ قُصِدَ) يعني: الجزاء مقصود، أي: انفردت الفاء عن الواو فالحكم خاصٌّ بالفاء لا بالواو، لذلك نصَّ عليها: (إِنْ تَسْقُطِ الْفَاءُ) ولم يذكر الواو فدل على أن الحكم هنا خاصٌّ بالفاء.

أي: انفردت الفاء عن الواو بأن الفعل بعدها ينجزم عند سقوطها بشرط أن يقصد الجزاء، وذلك بعد الطَّلَب بأنواعه كقوله:

قَفَا نَبْكَ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ ..

قفا .. قفاً على قولٍ، (قَفَا نَبْكَ) (نَبْكَ) فعل مضارع مجزوم، ما الجازم؟ وقوعه في

جواب الطلب الأصل: (قَفَاً فَنَبَكِي) حينئذٍ نقول: أصله النَّصْبُ بعد فاء السببية بـ (أَنْ) مضمرة، فَأُسْقِطَ الفاء وَقُصِدَ الجزاء فَجُزِمَ، إِذَا: (قَفَاً نَبَكَ) ((قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَعْضُوا)) [النور: 30] أصله: (يَعْضُونَ)، مثل قول: ((قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ)) [الأنعام: 151].

وكذا بقية الأمثلة: لا تعص الله يدخلك الجنة .. فيدخلك، إن ذكرت الفاء نصبت، وإن أسقطت الفاء وقصدت الجزاء جزمت، ويا رَبِّ وفقني أَطْعِكَ .. أَطِيعَكَ .. أَطْعِكَ .. فَأُطِيعَكَ، وهل تروؤني أَرْزُك، وليت لي مالاً أَنْفَقَهُ، وألا تَنْزِلَ تُصِيبَ خيراً، لولا تجيء أَكْرَمَكَ، ولعلك تَقْدِمَ أحسن إليك.

إِذَا: كل هذه أمثلة لما سبق .. النصب بعد فاء السببية بـ (أَنْ) مضمرة وجوباً، أسقط الفاء وانو الجزاء أَنْ ما بعده مُتَرَتَّبٌ على ما قبله، حينئذٍ نقول: جزمت، وتقصد الجزاء لأنَّك إِذَا أسقطت الفاء .. الفاء دالَّةٌ على السببية، ما بعده مُرْتَبٌّ على ما قبله، إِذَا أسقطتها ذهب المعنى الذي هو السببية، ترتب الجواب على الشرط، حينئذٍ يتعين أنك تنوي الجزاء.

فمعنى الفاء ثابتٌ بعد إسقاطها (وَالْجَزَاءُ قَدْ قُصِدَ) الذي دلَّت عليه فاء السببية هو الجزاء قُصِدَ بعد حذفها، إِذَا: مجرد حذفها في اللفظ فحسب، فَقُصِدَ الجزاء فحينئذٍ لا يقال بأن (أَنْ) مضمرة بعد فاء السببية وهي محذوفة، إِنَّمَا المسموع بعد لفظك بفاء السببية فتضمير (أَنْ) أمَّا بعد حذفها فهذا لم يُسْمَعْ حينئذٍ تعيَّن الجزم. وَبَعْدَ غَيْرِ النَّفْيِ جَزْماً اعْتِمِدَ ..

إِذَا سقطت الفاء بعد الطلب وقُصِدَ معنى الجزاء جُزِمَ الفعل جواباً لشرط مُقَدَّر لا لِلطَّلَبِ لتضمُّنه معنى الشرط.

(وَالْجَزَاءُ قَدْ قُصِدَ) معناه: أَنْ تُقَدَّرَ الفعل المضارع مُسَبِّباً عن الطَّلَبِ المتقدم ومتربباً عليه، كما أن جزاء الشرط وجوابه متسببٌ عن فعل الشرط ومترببٌ عليه، معنى الشرطية .. الشرط والجواب هذا المراد به.

(وَالْجَزَاءُ قَدْ قُصِدَ) احترز به عمَّا إِذَا لم يُقْصَدَ الجزاء فإنه لا يُجْزَم بل يرفع، إِذَا لم تقصد الجزاء وجب الرفع، وإذا قصدت الجزاء جزمت: {إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ} إِذَا: النية هنا لها دورٌ في هذا التركيب، إن نويت الجزاء جزمت، وإن لم تنو حينئذٍ رفعت، وهذا واضح بَيِّن أن النية لها مُتَعَلِّقٌ في أبواب كثيرة من النحو.

فإنه لا يُجْزَم بل يُرْفَعُ إِنَّمَا مقصوداً به الوصف، نحو: ليت لي مالاً أَنْفَقُ منه، ليت لي مالاً

أُنْفِقُ منه، إذا قصدت الجزاء (أُنْفِقُ) بالجزم، إذا لم تقصد .. جعلته وصفاً لِمَا سبق: مالاً
أُنْفِقُ منه، فالجملة صفة لـ (مال) إذا لم تقصد به الجزاء، حينئذٍ رفعت .. تعيّن الرفع.
أو الحال والاستئناف: ويحتملها قوله: ((فَاضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِي الْبَحْرِ يَبَسًا لَا تَخَافُ
دَرْكًا)) [طه:77] هذا يحتمل أنه استئناف ويحتمل أنه حال.

قال في (شرح الكافية): "الجزم عند التعري من الفاء جائز بالإجماع" لكن بشرط قصد
الجزاء .. لا بُدَّ من الشرط.

(وَبَعْدَ غَيْرِ النَّفْيِ) (بَعْدَ) هذا مُتَعَلِّقٌ بقوله: (اعْتَمِدْ) اعْتَمِدَ جَزْماً بَعْدَ غَيْرِ النَّفْيِ، و
(غَيْرِ النَّفْيِ) هو الطَّلَبُ، بشرط (إِنَّ تَسْقُطَ الْفَاءِ السَّبَبِيَّةِ (وَالْجَزَاءُ قَدْ قُصِدَ) فَإِنْ لَمْ
تسقط الفاء فهو على الأصل، وإن سقطت الفاء ولم تقصد الجزاء وجب الرفع.

قال ابن عقيل هنا: "يجوز في جواب غير النفي من الأشياء التي سبق ذكرها: أن تجزم إذا
سقطت الفاء وقُصِدَ الجزاء: زربي أزرّك، وكذا الباقي، وهل هو مجزوم بشرط مُقَدَّرٌ؟ زربي
فإن تزربي أزرّك، أو بالجملة قبله؟ قولان، ولا يجوز الجزم في النفي فلا تقل: ما تأتبنا
تُحَدِّثُنَا".

جمهور النُّحَاة ذهبوا إلى أَنَّ الجازم بعد الطلب هو شرطٌ مُقَدَّرٌ يعني: (إِنْ) شرطيةٌ مُقَدَّرَةٌ،
تقديره: زربي إِنْ تزربي أزرّك، فـ (أزرّك) هذا مجزومٌ بـ (إِنْ) المُقَدَّرَةِ، وهذا كثير مُطَّرَدٌ،
ولذلك ارتبك النُّحَاة فيه.

أي: أداة شرط مُقَدَّرَةٌ، وذهبوا أيضاً إلى أَنَّهُ يجب تقدير (إِنْ) من بين أدوات الشرط،
لأنَّها هي أُمُّ الباب حينئذٍ تعمل ملفوظاً بها وتعمل مُقَدَّرَةٌ مثل (أَنْ) المصدرية، وقيل: أَنَّ
الجازم هو نفس الجملة السابقة، وهؤلاء على فريقين:

فريقٌ منهم قال: تَضَمَّنَتِ الجملة معنى الشرط فعملت عمله كما عمل (ضرباً) في نحو
قولك: ضرباً زيداً، عَمِلَ عَمَلَ (اضرب) حين تَضَمَّنَ معناه، حينئذٍ يكون الجازم نفس
الطلب المتقدم، لأنَّه تَضَمَّنَ معنى أداة الشرط، وهذا قول الخليل وسيبويه، والأول قول
جمهور النُّحَاة وخاصة المتأخرين منهم.

والقول الثاني: أَنَّ العامل هو الطَّلَب نفسه المُتَقَدِّم، لكنَّه لا على جهة التَضَمُّن وإنما
على جهة النيابة، فكأنه ناب عن (إِنْ) الشرطية.

على كلٍّ: القول بالطلب .. بأنَّه مُقَدَّرٌ له وجه، ولذلك قيل أَنَّهُ معنوي، ويضاف إلى ما
سبق من التَّجَرُّد والابتداء.

إذاً: الجمهور على أَنَّ الجازم بعد الطلب هو شرطٌ مُقَدَّرٌ دَلَّ عليه الطلب نفسه .. كونه

واقعاً في جواب الطلب، ولذلك قال هنا: وهل هو مجزومٌ بشرطٍ مُقدّر؟ أي: زرني فإن
 تزرنني أزرّك، أو بالجملة قبله؟ قولان، ولم يُرجح لقوة الخلاف في هذه المسألة، فالمسألة
 محتملة: أن يُقال بأنّه شرطٌ مُقدّر، أو يُقال بأنّ الجملة السابقة تضمّنت معنى الشرط،
 أو يُقال بأنّ الجملة السابقة نابت مناب الشرط، ثلاثة أقوال.
 ثمّ قال:

وَشَرَطُ جَزْمٍ بَعْدَ هَئِ أَنْ تَضَعَ ... إِنْ قَبْلَ لَا دُونَ تَخَالُفٍ يَقَعُ

(شَرَطُ جَزْمٍ) .. ما سبق عَمَمَ النَّاطِمِ، هذا استثناءٌ بعد القاعدة السابقة.
 وَبَعْدَ غَيْرِ النَّفْيِ جَزْماً اعْتَمِدَ ... إِنْ تَسْقُطِ الْفَا

(بَعْدَ غَيْرِ النَّفْيِ) دخل فيه النهي، هل كل هَئِ إذا سقطت الفاء وقُصِدَ الجزاء يصحُّ
 الجزم أم فيه تفصيل؟ قال: فيه تفصيل، هذا استثناء واستدراك لما سبق.
 قال: (وَشَرَطُ جَزْمٍ) بعد إسقاط فاء السببية وقصد الجزاء، وكان واقعاً في جواب
 النهي .. شرط النهي أن تضع (إِنْ) الشرطية قبل (لا)، فإن صحَّ التركيب صحَّ الجزم،
 وإن لم يصح .. فسد المعنى لم يصح الجزم، ولو أسقطت الفاء وقُصِدَت الجزاء، يعني:
 ليس كلما كانت الفاء السببية واقعة في جواب هَئِ فأسقطت الفاء وقُصِدَت الجزاء صح
 الجزم لا، هذا يُستثنى النهي فقط، إن صحَّ أن يُركَّب (إِنْ لا) وصحَّ المعنى صحَّ الجزم
 وإلا فلا، ولو أسقطت الفاء وقُصِدَت الجزاء.

(وَشَرَطُ جَزْمٍ) (شَرَطٌ) مبتدأ، و (جَزْمٍ) مضاف إليه، و (شَرَطٌ) مضاف، و (جَزْمٍ)
 مضاف إليه، (بَعْدَ هَئِ) على جهة الخصوص لا بعد غيره، (بَعْدَ) هذا مُتعلِّق بقوله
 (جَزْمٍ) لأنّه مصدر، (بَعْدَ هَئِ) فيما مرَّ أن يصحَّ (أَنْ تَضَعَ إِنْ قَبْلَ لا) جملة أن تَضَعَ
 (أَنْ) وما دخلت عليه في تأويل مصدر خبر المبتدأ: وَشَرَطُ جَزْمٍ بَعْدَ هَئِ وضعك،
 (وضعك) هذا خبر.

(إِنْ) الشرطية (قَبْلَ لا) النافية، (دُونَ تَخَالُفٍ) في المعنى، فإن صحَّ المعنى مع هذا
 التركيب صحَّ الجزم وإلا فلا، (دُونَ تَخَالُفٍ) (دُونَ) هذا حال من (إِنْ)، والمراد
 بالتخالف هنا: بطلان المعنى (يَقَعُ) يعني: التخالف.

قال في (شرح الكافية): "لم يُخالَف في هذا الشرط المذكور غير الكِسائي " يعني: يكاد
 أن يكون مُجمَع عليه هذا الشرط، ونسبه المُراذِي في شرحه إلى الكوفيين، لكن في (شرح

الكافية) لم ينسبه إلا للكسائي.

قال الشارح هنا - مع الأمثلة ستأتي -: " لا يجوز الجزم عند سقوط الفاء بعد النهي إلا بشرط: أن يصح المعنى بتقدير دخول (إن) الشرطية على (لا) فتقول: لا تدن من الأسد تسلم" لا تدن من الأسد فتسلم هذا الأصل، أسقطت الفاء وحينئذ قصدت الجزاء، بقي شرط ثالث لا بد من تحقيقه.

أن تقول: لا بد أن يصح تقدير: إن لا .. إن لا تدن من الأسد تسلم، إذا: سلامتك مبنية على عدم دنوك من الأسد، لا تدن من الأسد يأكلك .. إن لا تدن من الأسد يأكلك، إذا لا يصح، إذا: (يأكلك) هذا واقع في جواب (لا تدن)، هل يصح القصد .. قصد الجزاء مع إسقاط الفاء والجزاء؟ نقول: لا يصح لعدم تحقق الشرط: إن لا تدن من الأسد يأكلك، لا يصح هذا، إذا: لا يصح الجزم في جواب النهي في هذا التركيب لعدم صحة المعنى مع قولنا: (إن لا).

فتقول: لا تدن من الأسد تسلم، بجزم (تسلم) إذ يصح: إن لا تدن من الأسد تسلم، ولا يجوز الجزم في قولك: لا تدن من الأسد يأكلك، يعني: بالجزاء لا يصح: إلا تدن من الأسد يأكلك، حينئذ يكون فاسداً، لا تكفر تدخل الجنة .. إن لا تكفر تدخل الجنة .. - إن شاء الله ولو ثانوياً، يعني: لا يشترط دخول الأول حتى لا يعترض المثل - . لا تكفر تدخل النار، يصح الجزم؟ لا يصح، إن لا تكفر تدخل النار، نقول: لا يصح المعنى.

إذا: (وشرط جزم بعد هي) فيما مر، أن يصح أن تصع (إن) الشرطية قبل (لا) النافية دون تحالف في المعنى (يقع) يعني: واقع، هذا نعت لـ (تحالف).
وشرط الجزم بعد الأمر، قيل: صحة وضع: أن تفعل، فإن صح حينئذ صح وإلا فلا، لكن قليل من نبه على هذا، وإلا كثير يستثنون الشرط فقط، فيمتنع الجزم في: أحسن إلي لا أحسن إليك، فإنه لا يجوز: إن تحسن إلي لا أحسن إليك، لكونه غير مناسب. وأجاز الكسائي ذلك بناءً على أنه لا يشترط عنده دخول (إن) على (لا)، فجزمه على معنى: إن تدن من الأسد يأكلك.

وَالأَمْرُ إِنْ كَانَ بِغَيْرِ أَفْعَلٍ فَلَا ... تَنْصِبُ جَوَابَهُ وَجَزَمَهُ أَقْبَلًا

ما المراد؟ هذا شرح لبيان قوله: (بَعْدَ نَفْيٍ أَوْ طَلَبٍ مُحْضَيْنِ) قلنا المراد بالطلب المحض .. الأمر: أن يكون بصيغة (افعل) هنا قال: (وَالأَمْرُ إِنْ كَانَ بِغَيْرِ أَفْعَلٍ) بغير

صبغة (افعل)، (فَلَا تَنْصِبْ جَوَابَهُ) خلافاً لمن أجازها، فَلَا تَنْصِبْ جَوَابَهُ مع الفاء كما تقدّم.

(وَجَزَمَهُ أَقْبَلًا) يعني: إذا منعنا: صه فَكُرِّمَكَ، لا تَمْنَع: صه أُكْرِمَكَ، لأن الأمر هنا غير محض، لو أسقطنا الفاء وقصدنا الجزاء هل يصح الجزم؟ نعم، قال: (وَجَزَمَهُ أَقْبَلًا) اقبل جزمه ولو منعنا نصبه، لأنه قال: (فَلَا تَنْصِبْ جَوَابَهُ) فلا يُفْهَم منه أنه إذا أسقطت الفاء فقلت (صه) وقصدت الجزاء (نُكْرِمَكَ) أنه لا يصح، لا، بل يصح.

ومعنى كون الطلب محضاً: أن يكون بصريح الفعل الدال على الطلب بوضعه، فإن كان الطَّلَب بالمصدر نحو: ضرباً زيداً فَيَسْتَقِيمُ أمره، رَفَعْتَ، (فَيَسْتَقِيمُ) نقول: لا يصح، (فَيَسْتَقِيمُ) على الرَّفْع هذا هو الصواب، أو كان باسم الفعل نحو: صه فَكُرِّمَكَ، وَنَزَالَ فَكُرِّمَكَ، أو كان الطَّلَب بما وضع للدلالة على الخبر: حسبك الحديث فينأم الناس.

حينئذ نقول: يجب فيه الرَّفْع، لماذا؟ لأنَّ شرط الأمر: أن يكون بصبغة (افعل) الصريح .. الموضوع: اتني، حينئذ نقول: إذا جاء باسم فعل الأمر، سواء كان مشتقاً أو جامداً: صه فَكُرِّمَكَ .. نزال فَكُرِّمَكَ، نقول: في المعنيين حينئذ لو كان فيه معنى الفعل مع حروفه، أو معنى الفعل وحروفه كذلك لا ينصب الفعل بعد الفاء.

وكذلك إذا كان جواباً لمصدر: ضرباً زيداً فَيَسْتَقِيمُ أمره، يعني: اضرب زيداً ضرباً فَيَسْتَقِيمُ أمره، وقع في جواب الطلب لكنه بالمصدر النائب عن الفعل، كذلك لا ينصب الفعل، لأنه ليس بصريح .. ليس بمحض، وكذلك إذا كان في جواب جملة في اللفظ هي خبرية وفي المعنى هي إنشائية يعني: أمر حينئذ لا ينصب.

(وَجَزَمَهُ أَقْبَلًا) عند حذفها، قال في (شرح الكافية): " بإجماع وذلك نحو قوله تعالى: ((تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ * يَغْفِرْ لَكُمْ)) [الصف: 11 - 12] " (يَغْفِرْ) هذا في جواب (تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ) كيف هذا؟ لأنه خبر في معنى الأمر: آمنوا بالله ورسوله يَغْفِرْ لَكُمْ،

(تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ) نقول: هذا خبر في اللفظ لكنّه في المعنى طلب .. أمر، آمنوا بالله وجاهدوا .. آمنوا وجاهدوا .. (يَغْفِرْ) إذاً: وقع في جواب الطلب لكنّه خبر لفظاً ومن جهة المعنى هو أمر، هل يجوز النصب؟ لا يجوز النصب، لأنه ليس محضاً.

ومثله: اتقى الله امرؤ فعل خيراً يُتَّبَع عليه، لأنه في قوة: لِيَتَّقِ وليفعل يُتَّبَع، إذاً: (يُتَّبَع) هذا في جواب الأمر، لكنّه معني لا لفظاً.

وَمَكَانَكَ مُحَمَّدِي أَوْ تَسْتَرْجِي اثْبَتِي مَكَانَكَ، (مكانك) هذا اسم فعل.

وَالْأَمْرُ إِنْ كَانَ بِغَيْرِ أَفْعَلٍ فَلَا ... تَنْصِبُ جَوَابَهُ.

يعني: مع الفاء، (وَجَزَمَهُ أَقْبَلًا) (جَزَمَهُ) هذا مفعولٌ به مُقَدَّم على قوله: (اقْبَلًا) الألف هذه للتوكيد، وقَدَّم المَعْمُول هنا على الفعل المؤكَّد ضرورةً.

قد سبق أنَّه إذا كان الأمر مدلولاً عليه باسم فعلٍ، أو بلفظ الخبر لم يجوز نصبه بعد الفاء، وقد صرَّح بذلك هنا، إذًا: صرَّح بمفهوم ما سبق، فقال: متى كان الأمر بغير صيغة (افْعَل) ونحوها فلا ينتصب جوابه، ولكن لو أَسْقَطْتَ الفاء جَزَمْتَهُ بلا خلاف، ولو كان يمتنع نصبه بعد الفاء، كقولك: صه أُحْسِن إليك، هنا جزمت مع كونه لو ذُكِرَت الفاء لم يَجُز فيه النصب: وحسبك الحديث ينم الناس، يعني: اكفف الحديث، وإليه أشار بقوله: (وَجَزَمَهُ أَقْبَلًا).

وأجاز الكِسَائِيُّ النصب بعد الفاء والمجاب بها اسم فعلٍ أمرٍ نحو: صه فَأُكْرِمَكَ، جائز على مذهب الكِسَائِيِّ ولو كان في جواب الأمر، أو خبر بمعنى الأمر نحو: حسبك الحديث يَنَام الناس، وابن عصفور في جواب (نَزَالَ) من اسم الفعل المشتق (نَزَالَ) وَدَرَاكِ قال: لأنَّه قريبٌ من الفعل، لأنَّه فيه مادة الفعل (نَزَالَ) هذا فيه معنى الفعل وحروفه و (صه) فيه معنى الفعل دون حروفه، فَرَّقَ بينهما ابن عصفور فَجَوَّزَ أن يكون في جواب اسم الفعل إذا كان فيه معنى الفعل وحروفه، دون اسم الفعل إذا كان فيه معنى الفعل دون حروفه.

ولم يستند هؤلاء إلى سماعٍ عن العرب، وإِنَّمَا قالوه قياساً على فعل الأمر فحسب، إذًا: الأصل فيه المنع.

وَالْفِعْلُ بَعْدَ الْفَاءِ فِي الرَّجَاءِ نُصِبَ ... كَنَصْبِ مَا إِلَى التَّمَنِّي يَنْتَسِبُ

هذا هو داخلٌ في قوله: (طَلَبَ)، قلنا: الرَّجَاءُ لم يذكره، حتى ابن عقيل لم يُثَبِّلْ له، لماذا؟ لأنَّ أكثر البصريين على المنع، والبصريون في الخلاف يراعون ولذلك أفردهم بيت يرد عليهم - صحيح: البصريون ليسوا كغيرهم - فهنا أفرد الرجاء ببيت لكون البصريين جمهورهم على المنع، لا يُنصب الفعل بعد الطَّلَب إذا كان رجاءً.

مذهب البصريين أنَّ الرجاء ليس له جوابٌ منصوب وتأوَّلوا ذلك بما فيه بُعد، وأجازه الفراء ومنعه الجمهور، واختار المصنف هنا مذهب الفراء، ولذلك جاء: ((لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ * أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعُ)) [غافر: 36 - 37] (فَأَطَّلِعُ) ظاهره أنَّه وقع في جواب (لَعَلِّي) وهو رجاء، وهذه الفاء فاء السَّبَبِيَّة، و (أَطَّلِعُ) فعل مضارع منصوبٌ بـ (أن) مضمرة بعد فاء السَّبَبِيَّة الواقعة في جواب الطلب وهو (لَعَلِّي)، ما دام أنَّه ورد ..

أجازه الفراء فهو الظاهر، ولذلك أجازه ابن مالك هنا.
(وَالْفِعْلُ بَعْدَ الْفَاءِ) دون الواو لأنه لم يُسمع .. لم يُسمع في الواو وإنما سُمع في الفاء،
(وَالْفِعْلُ) هذا مبتدأ، (بَعْدَ الْفَاءِ فِي الرَّجَاءِ نُصِبَ) (نُصِبَ) هذا خبر المبتدأ، و (بَعْدَ
الْفَاءِ) هذا مُتَعَلِّقٌ بقوله: (نُصِبَ)، (فِي الرَّجَاءِ) قصره للضرورة، وأفرده بالذكر مع
دخوله في الطلب اهتماماً بشأنه لكون البصريين خالفوا فيه، لأنهم منعوه.

(وَالْفِعْلُ بَعْدَ الْفَاءِ) قَيَّدَ بالفاء لعدم سماع النصب بعد الواو في الرجاء، وكذا بعدها في
الدُّعاء والعرض والتحضيض كما مرَّ.
... نُصِبَ ... كَنُصِبَ مَا إِلَى التَّمَنِّي يَنْتَسِبُ

(كَنُصِبَ) هذا نعت لمصدر محذوف، أي: نصباً كائناً كَنُصِبَ، (نُصِبَ) الْفِعْلُ نُصِبَ فِي
الرَّجَاءِ بَعْدَ الْفَاءِ نَصْباً كائناً كَنُصِبَ، (كَنُصِبَ) جار ومجرور مُتَعَلِّقٌ بمحذوف نعت
لمصدر (نصباً) هذا محذوف، و (كائناً) هو مُتَعَلِّقُ الجار والمجرور.
كَنُصِبَ الَّذِي يَنْتَسِبُ إِلَى التَّمَنِّي، يعني: الرجاء والتَّمَنِّي من بابٍ واحدٍ، فما دام أنه
جاز في التَّمَنِّي عند البصريين وغيرهم فكذلك شأنه في الرجاء، إذاً: أراد بهذا البيت
التعميم أنَّ الشَّانَ فِي الرَّجَاءِ كَالشَّانِ فِي التَّمَنِّي، وأنَّ النصب بعد فاء السَّبَبِيَّةِ يكون في
جواب الرجاء كما يكون في جواب التَّنْفِي.

وَالْفِعْلُ بَعْدَ الْفَاءِ فِي الرَّجَاءِ نُصِبَ ..
الْفِعْلُ نُصِبَ بَعْدَ الْفَاءِ فِي الرَّجَاءِ، قلنا: قَصَرَهُ للضرورة، و (بَعْدَ) هذا مُتَعَلِّقٌ بِ (نُصِبَ)
هو حال من نائب الفاعل نُصِبَ، نُصِبَ هو .. نائب فاعل، و (بَعْدَ) هذا حالٌ منه.
كَنُصِبَ مَا يَنْتَسِبُ إِلَى التَّمَنِّي.

قال الشَّارِحُ: " أجاز الكوفيون قاطبةً أن يُعامل الرَّجَاءُ معاملة التَّمَنِّي، فَيُنْصَبُ جوابه
المقرون بالفاء كما نُصِبَ جواب التَّمَنِّي، وتابِعَهُم المصنف ومَّا ورد منه قوله تعالى:
(لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ * أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعُ) [غافر: 36 - 37] في قراءة من
نَصَبَ (أَطَّلِعُ) وهو حفص عن عاصم"، و ((لَعَلَّهُ يَزَكِّي (3) أَوْ يَذَكِّرُ فَتَنْفَعَهُ الذِّكْرَى))
[عبس: 3 - 4] مثله.

وَأَنَّ عَلَى اسْمٍ خَالِصٍ فِعْلٌ عُطِفَ ... تَنْصِبُهُ أَنْ ثَابِتاً أَوْ مُنْحَذِفُ

الخمسة المواضع التي يَتَعَيَّنُ فيها إضمار (أَنَّ) هي:

بعد لام الجحود .. بعد (أَوْ) بشرطها .. بعد (حَتَّى) .. بعد فاء السببية .. بعد واو المعية، هذه خمسة.

والتي يجوز فيها الإضمار والإظهار كذلك خمسة: سبق نوع واحد وهو: اللام إذا لم تكن مسبوقةً بكونٍ ناقصٍ منفي ولم يكن بعدها (لا)، بهذين القيدَين حينئذٍ يكون النصب بعدها بـ (أَنْ) مضمرة: ((وَأْمَرْنَا لِنُسَلِّمَ)) [الأنعام: 71] .. ((وَأْمَرْتُ لَأَنْ أَكُونَ)) [الزمر: 12] ظهرت اللام وأُضْمِرَت.

في هذا البيت تَمَّ الخمسة؛ لأنَّ المواضع خمسة، وهنا تَمَّ. يُنْصَبُ الفعل بـ (أَنْ) مضمرة جوازاً في مواضع وهي خمسة: الأول: بعد اللام إذا لم يسبقها كونٌ ناقصٌ ماضٍ منفي، ولم يقترن الفعل بـ (لا)، وسبق هذا فيما مضى عند قوله:

..... وَإِنْ عُدِمَ
لَا فَإِنْ أَعْمِلَ مُظْهِراً أَوْ مُضْمِراً

والأربعة الباقية هي المرادة بهذا البيت وهي:

أَنْ تعطف الفعل على اسمٍ خالصٍ بواحدٍ من أربعة أحرف: إمَّا (الواو)، وإمَّا (أَوْ)، وإمَّا الفاء، وإمَّا (ثُمَّ)، هذه جعلوها أربعة مواضع وإلا في الحقيقة هي موضع واحد، أن يعطف الفعل المضارع على اسمٍ خالصٍ، يعني: اسمٍ خالصٍ من شائبة الفعل، يعني: ليس فيه معنى الفعل، لا اسم فاعل، ولا اسم مفعول، ولا اسم تفضيل، ولا غيره ممَّا سبق مراراً معنا.

إِنْ عُطِفَ عَلَى اسمٍ خَالِصٍ بواحدٍ من هذه الحروف الأربعة حينئذٍ جاز النصب بـ (أَنْ) مضمرة، بل نُصِبَ الفعل المضارع بـ (أَنْ) مضمرة جوازاً.
وإِنْ عَلَى اسمٍ خَالِصٍ فِعْلٌ عُطِفَ ..

وإِنْ فِعْلٌ عُطِفَ عَلَى اسمٍ خَالِصٍ، (عَلَى اسمٍ) مُتَعَلِّقٌ بقوله: (عُطِفَ)، و (عُطِفَ) هذا مُغَيَّرُ الصيغة، و (فِعْلٌ) السابق عليه هذا نائب فاعل لفعلٍ محذوفٍ، لأنَّه هو التَّالِي لـ (إِنْ) الأصل: إِنْ فِعْلٌ عُطِفَ عَلَى اسمٍ خَالِصٍ، و (فِعْلٌ) هذا مرفوع ولا يتلو (إِنْ)، إِذَا: لا بُدَّ من تقدير عاملٍ يُفَسِّرُهُ المذكور: وَإِنْ عُطِفَ فِعْلٌ عُطِفَ عَلَى اسمٍ خَالِصٍ. إِذَا: (فِعْلٌ) هذا نائب فاعل لفعلٍ محذوفٍ وجوباً يُفَسِّرُهُ العامل المذكور، (عَلَى اسمٍ) هذا مُتَعَلِّقٌ بقوله: (عُطِفَ)، و (خَالِصٍ) نعتٌ له، واحترز بالخالص من الاسم الذي في

تأويل الفعل، لأنّه ليس بخالص، فيدخل في الاسم الخالص شيئان: المصدر، والاسم الجامد الذي ليس بمصدر.

وإنّما قال: (عَلَى اسْمٍ) ولم يقل: على مصدرٍ كما قال بعضهم، ليشمل غير المصدر، فإن ذلك لا يختصُّ به فتقول: لولا زَيْدٌ وَيُحْسِنُ إِلَيَّ هَلَكْتُ، هنا (يُحْسِنُ) وقع بعد واو عاطفة، والمعطوف عليه (زَيْدٌ) هل هو اسم خالص؟ نعم اسم خالص، هل هو مصدر؟ لا، ليس بمصدر، إذاً قوله: (اسمٌ خَالِصٌ) ليشمل المصدر وغير المصدر، كالمثال الذي ذكرناه.

حيثنذ: لولا زَيْدٌ وَيُحْسِنُ .. لولا زَيْدٌ وَأَنْ يُحْسِنَ، يجوز الوجهان: الإظهار والحذف، لولا زَيْدٌ، وَأَنْ يُحْسِنَ إِلَيَّ هَلَكْتُ.
وإنّ عَلَى اسْمٍ خَالِصٍ فِعْلٌ عُطِفَ ..

أطلق العاطف هنا التّأظم، ولكن المراد به واحدٌ من الأربعة التي ذكرناها: إمّا (الواو)، وإمّا (أو)، وإمّا الفاء، وإمّا (ثمّ)، وما عداها فلا، لأنّه لم يُسَمَّعَ إلا في هذه المواضع الأربعة: واوٌ، وأوٌ، وفاءٌ، وثمّ، وما عداها فالأصل المنع.

(تَنْصِبُهُ) ما إعراب تنصبه؟ (تَنْصِبُهُ) هذا جواب الشَّرْطِ .. (تَنْصِبُهُ أَنْ)، و (أَنْ) فاعل (تَنْصِبُ) قَصْدُ لفظها، (ثَابِتًا) هذا حالٌ، (أَوْ مُنْحَذِفٌ) معطوفٌ على (ثَابِتًا) ووقف عليه بالسكون للضرورة، أو نقول على لغة ربيعة؟ (مُنْحَذِفٌ) وقف عليه بالسكون، لا نقول على لغة ربيعة وإنّما نقول للضرورة، لماذا؟ لأنّه لا يُجْمَعُ بين لغتين، الجمهور على الوقف بالألف في النصب، وهنا قال (ثَابِتًا أَوْ مُنْحَذِفٌ) فالأصل فيه أن يعامله معاملة (ثَابِتًا)، ولذلك نقول ضرورة، الظاهر أنّه معطوفٌ على (ثَابِتًا) ووقف عليه بالسكون للضرورة.

إذاً:

تَنْصِبُهُ أَنْ ثَابِتًا أَوْ مُنْحَذِفٌ ..

(ثَابِتًا) ولم يقل (ثابته) لأنّه حالٌ من (أَنْ) وَقَصِدَ به أنّه حرف، ولذلك ذكره.

قال هنا الشّارح: " يجوز أن يُنْصَبَ بِ (أَنْ) محذوفة أو مذكورة بعد عاطفٍ تَقَدَّمَ عليه اسمٌ خالصٌ، أي: غير مقصودٍ به معنى الفعل، وذلك كقوله:
وَلُبْسُ عِبَاءَةٍ وَتَقَرَّرَ عَيْنِي ... أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ

(لُبْسُ) هذا مصدر، و (تَقَرَّرَ) (تَقَرَّرَ) فعلٌ مضارع وقع بعد واوٍ وهي عاطفة، وعطفت

الفعل المضارع على (لُبْسُ)، و (لُبْسُ) هو مصدر.
إِذَا:

وَأَنَّ عَلَى اسْمٍ خَالِصٍ فِعْلٌ غُطِفَ ..

فعلٌ مضارع غُطِفَ على (اسمٍ خَالِصٍ)، وهنا غُطِفَ على (لُبْسُ)، إِذَا: يجوز فيه الوجهان، (وَتَقَرَّرَ) بحذف (أَنَّ): وَأَنَّ تَقَرَّرَ .. يجوز إظهارها، ف (تَقَرَّرَ) منصوبٌ بـ (أَنَّ) محذوفة وهي جائزة الحذف، لأنَّ قبله اسم صريحاً وهو (لُبْسُ) وكذلك هذا بعد الواو. إِنِّي وَقَتْلِي سَلَيْكاً ثُمَّ أَعْقَلَهُ ..

(أَعْقَلَهُ) فعل مضارع وقع بعد (ثُمَّ) وُغُطِفَ على المصدر (قَتْلِي)، إِذَا: جاز فيه الحذف، ويجوز الذِّكْر، يعني: ثُمَّ أَنَّ أَعْقَلَهُ .. ثُمَّ أَعْقَلَهُ، ف (أَعْقَلَهُ) منصوبٌ بـ (أَنَّ) محذوفة وهي جائزة الحذف، لأنَّ قبله اسماً صريحاً وهو (قَتْلِي) وهو مصدر.

لَوْلَا تَوَقُّعٌ مُّعْتَرٍ فَأَرْضِيهِ ..

وقع بعد الفاء (فَأَرْضِيهِ) .. فَأَنَّ أَرْضِيهِ، عَطِفٌ على (تَوَقُّعٌ) وهو مصدر، (فَأَرْضِيهِ) منصوبٌ بـ (أَنَّ) محذوفة جوازاً بعد الفاء، لأنَّ قبلها اسماً صريحاً وهو (تَوَقُّعٌ).

وكذلك قوله تعالى بعد (أو): ((وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكْلِمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا)) [الشورى: 51] (يُرْسِلَ) بالنصب بـ (أَنَّ) مضمرة جوازاً بعد (أو) العاطفة على المصدر، أين هو؟ (إِلَّا وَحْيًا) أو إرسالاً فـ: (يُرْسِلَ) بقراءة غير نافع بالنصب عطفاً على (وَحْيًا)، (يُرْسِلَ) منصوبٌ بـ (أَنَّ) الجائزة الحذف، لأنَّ قبله (وَحْيًا) وهو اسمٌ صريح.

فإن كان الاسم غير صريح، أي: مقصوداً به معنى الفعل لم يجز النصب، نحو: الطائر فيغضب زيدٌ الذباب - كالمثال السابق هناك - (الطائر) هذا مبتدأ، (الذباب) خبر، (يفغضب) (يفغضب) هذا فعل مضارع وقع بعد فاء عاطفة عطفت (يفغضب) على (الطائر) هل هو اسمٌ خالص؟ ليس اسماً خالصاً، اسم فاعل: الذي يطير، إِذَا: فيه معنى الفعل ليس خالصاً من شائبة الفعل، إِذَا: لا يجوز النَّصْب، فلا يقال: (فَيَغْضَبُ) ممنوعٌ هذا، (فَيَغْضَبُ) يجب رفعه، لأنَّه معطوفٌ على (طائر) وهو اسمٌ غير صريح، لأنَّه واقعٌ موقع الفعل من جهة أنه صلةٌ لـ (أَل)، وحقُّ الصِّلَةِ أن تكون جملة، فَوُضِعَ (طائر) موضع (يطير) والأصل: الذي يطير، فلما جيء بـ (أَل) عُذِلَ عن الفعل إلى اسم الفاعل لأجل (أَل) لأنها لا تدخل إلا على الأسماء.

وَشَدَّ حَذْفُ أَنَّ وَنَصْبُ فِي سَوَى ... مَا مَرَّ فَأَقْبَلَ مِنْهُ مَا عَدَلَ رَوَى

يعني: (حَذْفُ أَنَّ) مع النصب في غير المواضع العشرة المذكورة في واجبة النصب وجائزة

النصب شاذٌ لا يُقبل منه إلا ما نقله العدول سماعاً ولا يقاس عليه، وأفهم كلامه: أن ذلك مقصورٌ على السماع لا يجوز القياس عليه، لأنه قال:

وَشَذَّ حَذْفُ أَنْ وَنَصَبٌ فِي سِوَى ... مَا مَرَّ فَأَقْبَلُ مِنْهُ

من ذلك المنصوب بعد حذف (أَنْ) مَا رَوَى عَدْلٌ، وإذا قال: (رَوَى عَدْلٌ) بمعنى: أنه موقوفٌ على السَّماع، وفي القياس عليه خلافٌ، فقد أجاز ذلك الكوفيون. إذا: فُهِم منه أَنَّ (حَذْفُ أَنْ) ورفع الفعل ليس بشاذ، (وَشَذَّ حَذْفُ أَنْ) (شَذَّ) فعل ماضي، و (حَذْفُ) فاعل وهو مضاف، و (أَنْ) فُصِدَ لفظه مضافٌ إليه، (وَنَصَبٌ) معطوفٌ على (حَذْفُ)، وسكت عن الرِّفع، لأنَّ الأحوال: إمَّا أن يُحذف (أَنْ) ويبقى الفعل منصوباً، هذا حكم عليه بأنه شاذ، (وَشَذَّ حَذْفُ أَنْ وَنَصَبٌ) سكت عن (حَذْفُ أَنْ ورفع) هل هو قياسي أو لا .. هل هو جائزٌ أم لا، قبل أن يكون قياسي؟ فُهِم منه: أَنَّ (حَذْفُ أَنْ) ورفع الفعل ليس بشاذ، وهو ظاهر كلامه في (التسهيل) وجعل منه: ((وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا)) [الروم:24] (وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ يُرِيكُمُ) هذا الأصل، (وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ يُرِيكُمُ) فحذفت (أَنْ) ورفع الفعل. إذا: الذي حكم عليه بكونه شاذاً (حَذْفُ أَنْ) وبقاء النصب، ولذلك قال: (وَشَذَّ حَذْفُ أَنْ وَنَصَبٌ) وسكت عن الرِّفع، فدلَّ على أنه جائز وليس بشاذ، بل نصَّ في (التسهيل) على أنه جائز ومثَّل له بالآية: ((وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا)) [الروم:24] ف (يُرِيكُمُ) صلةٌ لـ (أَنْ) حُذِفَتْ وبقي (يُرِيكُمُ) مرفوعاً وهذا هو القياس، لأنَّ الحرف عاملٌ ضعيفٌ فإذا حُذِفَ بطل عمله وهو النصب حينئذٍ ارتفع. وذهب قوم إلى أَنَّ (حَذْفُ أَنْ) مقصورٌ على السَّماع مُطلقاً فلا يرفع ولا ينصب بعد الحذف إلا ما سُمِع، وفائدة الخلاف هنا: لو قيل بأن (أَنْ) حُذِفَتْ ورفع الفعل، إذا حكمنا بكونها حُذِفَتْ ورفع الفعل، إذا احتجنا إلى سابقك للفعل هل نراعي (أَنْ) المحذوفة أو لا؟ فمن جَوَّز حذف (أَنْ) ورفع الفعل ولو حِظَّتْ (أَنْ) حينئذٍ صحَّ أَنْ يَسْبِكَ الفعل بـ (أَنْ) المحذوفة ويكون مصدراً. إذا: حذف (أَنْ) المصدرية مع إبقاء عملها في غير المواضع العشرة شاذٌ، وهذا قول جمهور البصريين، وذهب جمهور الكوفيين إلى جواز حذفها وبقاء عملها من غير قيد قياساً على ما ورد من ذلك، لأنه ورد في بعض الآيات لكنَّه شاذٌ يُسمع ولا يقاس عليه.

وذهب الأخفش إلى جواز الحذف لكن بشرط: أن يرتفع الفعل المضارع فتُقدَّر (أَنْ) لسبب الفعل للمصدر إن احتيج لذلك - وهذا جيّد - يعني: يجب الرفع لا إشكال فيه، لأنَّ (أَنْ) لا تعمل وهي محذوفة، لكن لو احتجنا إلى رابط يسبب الفعل المضارع فملاحظة (أَنْ) المحذوفة لا إشكال فيه.

(وَشَدَّ حَذْفُ أَنْ وَنَصَبٌ) قلنا: (نَصَبٌ) هذا معطوفٌ على (حَذْف) ولذلك رفعه، (في) سِوَى مَا مَرَّ) والذي مرَّ عشرة مواضع خمسة في الوجوب .. وجوب الإضمار، وخمسة في الجواز، (فَاقْبَلْ مِنْهُ) يعني: ما حَذِفَ (أَنْ) وبقي النصب الذي (رَوَى عَدْلٌ).

قال الشَّارح: لَمَّا فرغ من ذكر الأماكن التي يُنصب فيها بـ (أَنْ) محذوفة إمَّا وجوباً وإمَّا جوازاً وهي عشرة ذَكَرَ أَنْ حَذَفَ (أَنْ) والنصب بها في غير ما ذَكَرَ شاذٌّ لا يقاس عليه، ولذلك قلنا الفائدة من معرفة فاء السَّبَبِيَّة، وواو المعية: أَنَّكَ تنصب ما بعدها فتجعلها علامة، ليست هي ناصبة، وإمَّا علامة حَذَفَ (أَنْ) مضمرة وجوباً في هذا الموضع بعد فاء السَّبَبِيَّة، وإلا لا دخل لفاء السَّبَبِيَّة، ولا دخل لواو المعية في النَّصب، وإمَّا يُضْبَط الحذف بعدها فحسب.

ذَكَرَ أَنْ حَذَفَ (أَنْ) والنصب بها في غير ما ذَكَرَ شاذٌّ لا يقاس عليه، ومنه قولهم: مُرَّه يَحْفَرُهَا، لا عندنا واو، ولا عندنا فاء (يَحْفَرُهَا). بنصب (يَحْفَرُ) أي: مُرَّه أَنْ يَحْفَرُهَا، لو قال: فيحفرها، طيب على الأصل، أمَّا: (يَحْفَرُهَا) هكذا .. ومنه قولهم: خُذْ اللص قبل يَأْخُذْكَ، فـ (يَأْخُذْكَ) هذا منصوبٌ بـ (أَنْ) محذوفة، أي: قبل أَنْ يَأْخُذْكَ، وقول الشاعر: أَلَا أَيُّهَا ذَا الزَّاجِرِ أَحْضَرُ الْوَعَى ..

في رواية من نصب (أَحْضَرُ)، أي: أَنْ أَحْضَرُ، ومنه المثل المشهور: تَسْمَعُ بالمعيدي خيرٌ من أَنْ تراه، قلنا: هذا شاذٌّ يُحْفَظ ولا يقاس عليه، بل الكوفيون لَمَّا سمعوا هذه: تَسْمَعُ بالمعيدي، ومثله: (أَحْضَرُ الْوَعَى) قالوا: إِذَا هو جائز، والصواب: أَنَّهُ شاذٌّ. وَشَدَّ حَذْفُ أَنْ وَنَصَبٌ فِي سِوَى ... مَا مَرَّ فَاقْبَلْ مِنْهُ

وما سُمِعَ فهو موقوفٌ على السَّماع.

والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين ... !!!

عناصر الدرس

- * شرح الترجمة (عوامل الجزم) .
- * الأدوات التي تجزم فعلاً واحداً، وبعض أحكامها
- * الأدوات التي تجزم فعلين وبعض أحكامها
- * أدوات الشرط تطلب فعلين الأول يسمى فعل الشرط والثاني جوابه
- * أحوال جمليتي الشرط والجزاء من حيث نوع الفعل.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

قال النَّاطِم - رحمه الله تعالى -: (عَوَامِلُ الْجُزْمِ).

هذا هو النوع الثالث من أنواع إعراب الفعل المضارع، قلنا: الفعل إمَّا أن يكون مُعرباً، وإمَّا أن يكون مبنياً، والبناء إمَّا أن يكون على الفتح وإمَّا على السكون، يكون على الفتح إذا اتَّصل به نونا التوكيد الثقيلة أو الخفيفة، ويكون بناؤه على السكون إذا اتَّصل به نون الإناث، هاتين الحالتين نحكم عليه بأنَّه مبني.

وأما إعرابه فهو إمَّا أن يكون مرفوعاً أو منصوباً أو مجزوماً، هذه ثلاثة أنواع: إمَّا أن يكون مرفوعاً، وإمَّا أن يكون منصوباً، وإمَّا أن يكون مجزوماً، فالرَّفع أشار إليه بقوله: (ارْفَعْ مُضَارِعاً) والنَّصب: (وَبَلَنْ أَنْصِبُهُ)، ثُمَّ شَرَعَ في بيان الجزم، وقال: (عَوَامِلُ؟ الْجُزْمِ). وهناك قال: (إِعْرَابُ الْفِعْلِ) فجمع بين نوعين: الرَّفْع والنَّصب، ولم يُعْنَوِ لأنَّ الرَّفْع ذكره في بيت واحد ... لا يحتاج إلى ذكر، وإمَّا أن يكون مرفوعاً والعامل فيه تَجَرُّده، ثُمَّ الرَّفْع قد يكون بحركة وقد يكون بِحَرْفٍ ولا إشكال فيه، ليس فيه تفصيل، وأما النَّصب فيحتاج إلى تفصيل، ولذلك بدأ بالبيت الثاني: (وَبَلَنْ أَنْصِبُهُ).

ثُمَّ قال: (عَوَامِلُ؟ الْجُزْمِ) (عَوَامِلُ) جمع عامل، وسَبَقَ أَنَّ الْعَامِلَ ما أُثِّرَ في آخر الكلمة من اسمٍ أو فعلٍ أو حرفٍ، أو ما أوجب كون آخر الكلمة على وجهٍ مخصوص من رَفْعٍ أو نَصْبٍ أو خَفْضٍ أو جُزْمٍ، وقلنا: الثاني أعمُّ من الأول، لأنَّ الأول يقتضي أن يكون الذي أُثِّرَ: إمَّا أن يكون فعلاً، أو اسماً أو حرفاً، وهذه عوامل لفظيَّة، وبقي العوامل المعنويَّة، لأنَّ قوله: من فعلٍ أو اسمٍ أو حرفٍ، هذا بيان لِمَا .. ما أُثِّرَ .. "ما" شيءٌ أُثِّرَ في آخر الكلمة .. في آخر الاسم المعمول .. في المعمول، حينئذٍ ما هو الذي أُثِّرَ في آخر الكلمة؟ قال: من اسمٍ أو فعلٍ أو حرفٍ، هل العوامل كلها محصورة في هذه الأنواع الثلاثة؟ الجواب: لا، هذا ذَكَرَ لنوع واحد من نوعي العامل، وهو العامل

اللفظي، وبقي عليه العامل المعنوي.

ولذلك القول بأنه ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص، يعني: شيءٌ أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص، ثم فسّر هذا الوجه المخصوص بكونه من رفعٍ أو خفضٍ أو نصبٍ أو جزمٍ، قوله: ما أوجب، شيءٌ أوجب، قد يكون لفظياً وقد يكون معنوياً، فالتخصيص ليس بواردٍ.

(عَوَامِلُ؟ جَزْمٌ) عرفنا الجزم المراد به في اللغة: هو القطع، جزمت الحبل إذا قَطَعْتَهُ، وأمّا في الاصطلاح: فهو - كما سبق معنا - تغيير مخصوص علامته السكون وما ناب عنه.

تغييرٌ مخصوص: هذا بناءً مذهب الكوفيين من أنّ الإعراب معنوي، وعلى القول بأنه لفظي هو السكون وما ناب عنه، الذي ينوب عن السكون شيءٌ واحد وهو الحذف، والسكون داخلٌ في الحذف، لأن الحذف إمّا أن يكون حذف حركة، أو يكون حذف حرفٍ، وإذا قيل: يقوم .. لم يقيم، أنتَ حذفت الحركة فصار سكون، فالسكون حينئذٍ ليس من الحركات، ولذلك الحركات إمّا ضَمَّةٌ أو فتحة أو كسرة، لأنها شيءٌ يُلفظ بها، وأمّا السكون فهو عدم حينئذٍ لا يلتفت إليه.

(عَوَامِلُ؟ جَزْمٌ) قلنا: هذا من خصائص الفعل المضارع، لأن العمل إذا كان خاصاً بالاسم فلا يعمل ذلك العمل الخاص إلا ما اُختصَّ بالدخول عليه، فإذا قيل: بأن أنواع الإعراب أربعة: رفعٌ ونصبٌ وخفضٌ وجزمٌ، اشترك الاسم والفعل في الرفع والنصب، وانفرد الاسم بالخفض ولم يشاركه الفعل، وانفرد الفعل بالجزم ولم يشاركه الاسم. حينئذٍ كل ما اقتضى عملاً خاصاً فلا بُدَّ أن يكون العامل فيه ممّا يختصُّ بمدخله، إن كان خفضاً فلا يعمل فيه إلا ما اُختصَّ بالدخول على الاسم وهو حرف الجر أو المضاف، ولذلك المضاف وحرف الجر لا يدخلان الفعل البتّة، وكذلك الجزم، نقول: النوع هذا من خصائص الفعل المضارع، حينئذٍ ما الذي يُحدثه؟ يُحدثه (لم) و (من) ممّا يجزم فعلاً واحداً أو يجزم فعلين؟ نقول: هذه لا تدخل إلا على الفعل على جهة الخصوص ولا تدخل على الجملة الاسمية، ولا على الاسم لوحده.

ولذلك ممّا يرجح أن قوله: ((وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ)) [التوبة:6] فإن (أن) هنا داخلَةٌ على جملة فعليةٍ كونها تعمل، حينئذٍ كيف يُقال: بأنّها تعمل الجزم، ثم تدخل على الجملة الاسمية: ((وَإِنْ أَحَدٌ)) مبتدأ، وجملة (اسْتَجَارَكَ) خبر، هذا ممّا يدل على أن هذا القول ضعيف، والصواب أنه: وإن أَحَدٌ استجارَكَ .. وإن استجارَكَ أَحَدٌ، يجب التقدير هنا، ويكون (أَحَدٌ) هذا فاعل لفعلٍ محذوف.

(عَوَامِلُ؟ جَزْمٌ) يعني: التي تَجْزِمُ الفعل المضارع نوعان .. على قسمين:

- منها ما يَجْزِمُ فعلاً واحداً، ومنها ما يَجْزِمُ فعلين، الذي يَجْزِمُ فعلاً واحداً أربعة ذكرها النّاظم بقوله:

بِلاَ وَلَا مِ طَالِباً ضَعَّ جَزْماً ... فِي الْفِعْلِ هَكَذَا بَلَمْ وَلَمَّا

والذي يَجْزِمُ فعلين إحدى عشرة أداة، عنها بقوله:

وَأَجْزَمَ بِيَّانٍ وَمَنْ وَمَا وَمَهُمَا ... أَيَّ مَتَى أَيَّانَ أَيْنَ إِذْ مَا

وَحَيْثُمَا أُنْىَ وَحَرْفٌ إِذْ مَا ... كَيْانٍ وَبَاقِي الْأَدَوَاتِ أَسْمَاً

البيت الأول فيما يَجْزِمُ فعلاً واحداً، فذكر فيه أربع أدوات، والبيت الثاني والثالث ممّا يَجْزِمُ فعلين، وذكر فيه إحدى عشرة أداة:

بِلاَ وَلَا مِ طَالِباً ضَعَّ جَزْماً ... فِي الْفِعْلِ

(ضَعَّ) هذا فعل أمر من: وضع .. يضع .. ضَع، وسبق أَنْ وضع يضع، حذفت الواو لوقوعها بين عدوتيهما، مثل: وعد .. يعد، (وَعَدَ) واوي .. من باب (يَفْعُل) حينئذٍ إذا قيل في المضارع: يَعِدُ، نقول: أصله: يَوْع .. وقعت الواو بين الفتحة .. الياء، وبين الكسرة فحذفت، حينئذٍ حذفت لعلّة تصريفية، يَوْعِد .. يَعِد، وضَعَّ .. يَوْضِع، يعني: نُقِلَ من باب (فَعَلَ يَفْعُل) إلى: (يَفْعِل) من أجل إسقاط الواو. إذاً: (ضَعَّ) نقول: هذا فعل أمر، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنت، (جَزْماً) هذا مفعولٌ به.

(بِلاَ) جار ومجرور مُتَعَلِّقٌ بقوله: (ضَعَّ): ضَعَّ جَزْماً بلا، (وَلَامِ) هذا معطوفٌ عليه، (طَالِباً): ضَعَّ أَنْتَ حال كونك طالباً، فدلَّ على أَنَّ المراد (بِلاَ وَلَا مِ) ممّا يدلُّ على الطَّلَب، (فِي الْفِعْلِ) هذا مُتَعَلِّقٌ بقوله: (ضَعَّ): ضَعَّ جَزْماً فِي الْفِعْلِ ب: (لا وَلَا مِ) حال كونك طالباً ب: (لا وَلَا مِ) يعني: كلٌّ منهما طَلِيبٌ، ب: (لا) الطَّلِيبَةُ، وهي الناهية أو الدعائية، وب: (لامِ) الطَّلِيبَةُ وهي لام الأمر أو الدعاء.

(هَكَذَا بَلَمْ وَلَمَّا) (هَكَذَا) الهاء حرف تنبيه، (كَذَا بَلَمْ) كلاهما جار ومجرور متعلقان بفعلٍ محذوف دلَّ عليه الأول، أي: وضع جَزْماً ب: (لَمْ) و (لَمَّا) (فِي الْفِعْلِ) يعني: في الفعل المضارع، ولذلك أطلقه هنا، وكما سبق أَنَّهُ إذا أطلق في مقام الإعراب الفعل فالمراد به الفعل المضارع.

إذاً: هذه أربع أدوات تجزم الفعل المضارع، ويكون فعلاً واحداً ولا تحتاج إلى شرط ولا جواب، أي: تجزم (لا واللام) الطلبتان الفعل المضارع، أمّا (لا) فتكون للنهي، نحو: ((لا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا)) [التوبة:40] .. ((لا تُشْرِكْ بِاللَّهِ)) [لقمان:13] (لا) ناهية هنا، وهي جازمة للفعل المضارع، تفتقر إلى فعل واحد فقط فيظهر أثرها فيه، ولا تحتاج إلى فعل آخر.

إذاً: (لا) تكون للنهي وهي طلبية: ((لا تُشْرِكْ بِاللَّهِ)) [لقمان:13] .. ((لا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا)) [التوبة:40] وكذلك تأتي (لا) الطلبية للدعاء، هو نهي لكن تأدياً يقال فيه: الدعاء، ((لا تُؤَاخِذْنَا)) [البقرة:286] .. ((رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا)) [البقرة:286] (لا) هذه ناهية في الأصل، لكن يُقال: دعائية، أو طلبية دعائية من باب التأديب فحسب، وإلا فهي في حقيقة الأمر تكون للنهي.

((لا تُؤَاخِذْنَا)) [البقرة:286] ف: (لا) هذه نقول: طالبة لعدم المؤاخذة، ف: ((تُؤَاخِذْنَا)) فعل مضارع مجزوم ب: (لا) الناهية، وجزمه سكون آخره: ((لا تُؤَاخِذْنَا)) [البقرة:286] (لا) حرف نهي مبني على السكون لا محلّ له من الإعراب.

كذلك: ((لا تُشْرِكْ)) [لقمان:13] (لا) حرف نهي مبني على السكون لا محلّ له من الإعراب، و (تُشْرِكْ) فعل مضارع مجزوم ب: (لا) الناهية، وجزمه سكون آخره، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنت، و (بِاللَّهِ) مُتَعَلِّقُ بِهِ، إذاً: تكون (لا) طلبية ويُفسّر الطلبي هنا بالنهي والدعاء، النهي كقوله: ((لا تُشْرِكْ بِاللَّهِ)) [لقمان:13] والدعاء كقوله: ((رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا)) [البقرة:286].

وكذلك اللام: (وَلَا) فتكون للأمر وتكون للدعاء، يعني: تكون لام الأمر للأمر حقيقة، كأن يكون من أعلى إلى أدنى، هذا يُسمّى: لام الأمر، ومن أعلى إلى أدنى يُسمّى: دعاء، ومن مساوي إلى مساوي يُسمّى: التماس هذا المشهور، وإن كان هذا لا يدل عليه لسان العرب، وإنما يدل على أنّ كل أمر يكون من أعلى إلى أدنى، هذا الأصل فيه، وأمّا الالتماس فهذا الظاهر أنه مُصْطَنَع .. اصطلاح.

إذاً: اللام تكون للأمر نحو: ((لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ)) [الطلاق:7] (لِيُنْفِقْ) تقول: اللام لام الأمر حرف مبني على الكسر لا محلّ له من الإعراب، و (يُنْفِقْ) فعل مضارع مجزوم بلام الأمر، وجزمه سكون آخره: يُنْفِقْ هو ذو سعة، وكذلك تأتي لام الأمر للدعاء: ((لِيَقْضِ عَلَيْنَا رُبُّكَ)) [الزخرف:77] (لِيَقْضِ) اللام لام الأمر حرف مبني على الكسر لا محلّ له من الإعراب، (يَقْضِ) فعل مضارع مجزوم بلام الأمر، وجزمه حذف حرف العلة

الياء، والكسرة دليلٌ عليه ((لَيَقْضِ عَلَيْنَا رُبُّكَ)) [الزخرف:77] (رُبُّكَ) فاعل.
إذاً: جاءت اللام .. لام الأمر، أو اللام الطلبية مراداً بها الأمر حقيقةً، وذلك فيما إذا
كان من أعلى إلى أدنى: ((لَيَنْفِقْ)) [الطلاق:7] وكذلك الدعائية إذا كانت من أدنى إلى
أعلى: ((لَيَقْضِ عَلَيْنَا رُبُّكَ)) [الزخرف:77].

وقد دخل تحت الطلب الأمر والنهي والدعاء، إذاً: الأمر والنهي والدعاء في (لا)
الناهية ولام الأمر، كلٌّ منهما يُعبر عنه بأنه: طلب، لأنه قال: (بِلاَ وَلاَمٍ طَالِباً) فقوله:
(طَالِباً) يشمل النهي في (لا)، ويشمل الدعاء في (لا)، ويشمل الأمر من أعلى إلى أدنى
في لام الأمر، ويشمل الأمر الذي هو الطلب من الأدنى إلى الأعلى، الذي يُسمّى
بالدعاء وهو في حقيقته أمرٌ، لكن إذا كان من جهة المخلوق إلى الخالق تُسمّى لام الأمر
دعاءً تأديباً فحسب، وإلا الأصل اللغة لم تُفرق، لأن هذا اصطلاح.

فالعرب الفصيح لم يقل: هذه اللام دعائية وهذه اللام طلبية، لم يرد هذا، وإنما هو
استنباط من عند النحاة والبيانين، حينئذٍ نقول: المسألة اصطلاحية فحسب، وإلا الأمر
هو الطلب من أعلى إلى أدنى مُطلقاً.

إذاً: دخل تحت قوله: (طَالِباً) أي: آمراً أو ناهياً أو داعياً أو ملتمساً، والالتماس: هو
أن يقول الرجل لصاحبه .. لقرينه .. ليس بأعلى ولا أدنى: لتضرب زيداً، لتضرب قالوا:
هذه اللام هنا ليس دعاء وليس لام الأمر، وإنما هو التماس، إذا كان من المساوي
للمساوي .. القرين للقرين .. الصديق لصديقه، ليس بأعلى منه ولا بأدنى، نقول: هذا
التفريق كله مُجرد اصطلاح فحسب.

إذاً: دخل تحت قوله: (بِلاَ وَلاَمٍ طَالِباً) دخل الطلب: الأمر والنهي والدعاء في النوعين،
والاحتراز به من غير الطلبيتين مثل: (لا) النافية والزائدة، واللام التي ينتصب بعدها
المضارع، إذاً: ليس كل لام، وليس كل (لا)، لأن اللام تأتي كما سبق حرف جر،
ينتصب بعدها الفعل المضارع ليست طلبية، إنما هي حرف جر .. تعليل ونحو ذلك.

إذاً: اللام التي يُجزم بها الفعل المضارع هي اللام الطلبية، احترازاً عن غيرها، لأن اللام
تختلف، وكذلك (لا) المراد بها (لا) الطلبية التي تجزم ويكون المراد بها النهي، حينئذٍ (لا)
الزائدة ليست مرادة هنا، و (لا) النافية ليست مرادة هنا، وإنما النفي مُغاير للنهي هذا
الأصل، والنفي لا يؤثر من جهة الإعراب وإن أثر من جهة المعنى.

إذاً: (طَالِباً) قال بعضهم: أي آمراً أو ناهياً أو داعياً أو ملتمساً، قوله: (طَالِباً) أشعر
كلامه أن اللام و (لا) الطلبية لا يجزمان فعلي المتكلم، لماذا؟ لأن الأمر الأصل فيه أن

يطلب من غيره، ويأمر غيره، وينهى غيره، وهل يُتصوّر أنه يأمر نفسه، أو ينهى نفسه؟ في لسان العرب الأكثر خلاف ذلك: ألا يُستعمل (لا) النَّاهِيَّة في نهي النَّفس، ولا يستعمل اللام .. لام الأمر في أمر النَّفس.

وهذا يُشعر به قوله: (طَالِبًا طَالِبًا مِنْ مَنْ؟ من الغير، حينئذٍ طالباً من نفسك، هذا ليس بوارد، إذاً: قد تدخل اللام و (لا) على فعل الغائب، وعلى المتكلم، وعلى المخاطب، لكن ليست على مرتبة واحدة، وإن كان ظاهر كلام النّاظم النفي، لكن في غيره أثبتته. نقول الخلاصة في هذا البحث: اللام يكثر دخولها على فعل الغائب .. لام الأمر: ((لِيُنْفِقْ)) [الطلاق:7] (يُنْفِقُ) أنفق .. يُنْفِقُ، الياء هذه للغائب، أكثر ما تدخل اللام على الفعل المضارع الغائب، وهل تدخل على فعل المتكلم؟ هذا محل نزاع، لكن نقول: الصواب أنهما قد تدخل على فعل المتكلم، ولكنّه لا يكثر، كثرة دخولها على فعل الغائب، يعني: تدخل على مُتكلم فيأمر نفسه، لكنّه ليس بالكثير، وإنما الكثير دخولها على فعل الغائب.

ويندر دخولها على فعل المُخاطَب، لأن الأمر للمخاطب له صيغة تَخَصُّه: لِتَفْعَلْ يا زيد، نقول: هذا ليس بوارد، يعني: في الأصل ليس بوارد، وإن سُمع .. موجود: (فَبَذَلِكْ فَلْتَفْرَحُوا) .. ((فَلْيَفْرَحُوا)) [يونس:58] الأصل: (فَلْيَفْرَحُوا) مثل: ((فَلْيُنْفِقْ)) [الطلاق:7] لكن سُمع: (فَلْتَفْرَحُوا) قرئ بهما.

حينئذٍ نقول: الأصل فيه أن يكون للغائب، وأمّا المتكلم أو المُخاطَب فهذا قليل، ولذلك جاء في الحديث: {فَالْأَصْلَ لَكُمْ} أمر نفسه، دخلت اللام هنا على المتكلم، إذاً: الأصل في لام الأمر أن تدخل على فعل الغائب، ودخولها على المتكلم أن يأمر نفسه: {قُومُوا فَالْأَصْلَ لَكُمْ} هذا وارد ومسموع وفصيح لكنه قليل، يعني: بالنسبة إلى دخولها على فعل الغائب قليل، وكذلك على المُخاطَب، لأن المخاطب وضعت له العرب صيغة تَخَصُّه: افعل .. اضرب، إذاً: لماذا نعدل عن الصيغة الموضوعية لها في لسان العرب، وهي: اضرب، فنقول: لتضرب .. نعدل عن الأصل إلى الفرع؟ قالوا: إذاً الأصل فيها عدم الدخول.

وأما (لا) فدخولها على فعل الغائب والمُخاطَب كثير: لا تضرب، كثير (لا) وكذلك على الغائب: ((فَلَا يُسْرِفْ فِي الْقَتْلِ)) [الإسراء:33] جاء في القرآن، إذاً: دخولها (لا) النَّاهِيَّة على الغائب وعلى المُخاطَب كثير.

وأما (لا) فدخلوها على فعل الغائب والمُخاطَب كثير، ولا تختصُّ بالغائب ولا تكثر في المُخاطَب، فمثال دخولها على فعل الغائب واردٌ في القرآن: ((فَلَا يُسْرِفُ فِي الْقَتْلِ)) [الإسراء: 33] وربما دخلت على فعل المُتكلِّم كما سيأتي: فلا أَعْرِفَنَّ رَبِّياً ..

فلا أَعْرِفَنَّ: ينهى نفسه، لكن ظاهر كلام النَّاطِم (طالِباً) يعني: طالباً من الغير، إذا: أشعر كلامه بأنَّ لام الأمر و (لا) النَّاهِيَّة تدخل على المُتكلِّم، فلا يأمر نفسه ولا ينهى نفسه.

نقول: إن كان المراد بأنَّ الكثير أن يكون طالباً من غيره فمُسلَّم، وإن كان المراد أنَّه ليس بفصيح فغير مُسلَّم لوروده في القرآن، ووروده في السنَّة، ووروده في أشعار العرب، وإن كان بالنِّسبة إلى الغائب في لام الأمر و (لا) النَّاهِيَّة بالنِّسبة إلى الغائب والمُخاطَب كثير، إلا أنَّ الكثرة هنا والقِلَّة نِسْبِيَّة.

أشعر كلامه أنَّهما لا يَجْزِمان فِعْلِيَّ المُتكلِّم، ويعنون بـ: (فِعْلِيَّ المُتكلِّم) الفعل المضارع المبدوء بِهَمْزَةِ المُتكلِّم، أو نون المُتكلِّم، يعني: لأُصِلَّ .. لنُصِلَّ، لأُصلي .. لنُصلي، هل هذا وارد أم لا؟ كلام النَّاطِم أشعر أنَّه ليس بوارد. أشعر كلامه أنَّهما لا يَجْزِمان فِعْلِيَّ المُتكلِّم، وهما المبدوءان بالهمزة والنون، وهو كذلك في (لا) وَندَر قوله:

لا أَعْرِفَنَّ رَبِّياً ..

(لا أَعْرِفَنَّ) هذا نهي نفسه، وهذه النون للتَّوكيد ولذلك أكَّد بعد النَّهي.

إذا مَا خَرَجْنَا مِنْ دِمَشْقَ فَلَا نَعُدُّ ..

(فَلَا نَعُدُّ) هناك قال: (فَلَا أَعْرِفَنَّ) دخلت (لا) على فعل المُتكلِّم المبدوء بالهمزة، المُتكلِّم بنفسه، وكذلك (فَلَا نَعُدُّ) دخلت على فعل مضارع للمُتكلِّم مبدوء بالنون. فإنَّ للمفعول جاز بكثرة، وهذا لا إشكال فيه: لا أُخْرَج، يعني: مبني للمجهول، هذا لا إشكال فيه، وكذلك: لا تُخْرَج، لأنَّ المنهي غير المُتكلِّم: لا أُخْرَج، يعني: لا يُخْرِجُنِي أحد .. لا تُخْرَج: لا يُخْرِجُنَا أحد، حينئذٍ ليس المنهي هو المُتكلِّم، وإنما الكلام فيما إذا كان مَبْنِيًّا للمعلوم، وأما إذا كان مَبْنِيًّا للمجهول حينئذٍ انفكت الجهة، فالنَّاهي غير المنهي .. النَّاهي هو المُتكلِّم والمنهي غيره، لأنَّ الأصل: لا يُخْرِجُنِي أحدٌ، للمعلوم، وفاعله هو (أحد) وياء المُتكلِّم مفعولٌ به، فلَمَّا حذف الفاعل وبني للمجهول استتر .. الضمير الذي هو الياء المفعول به لَمَّا بُنِيَ الفعل لَمَّا لم يُسمَّ فاعله حينئذٍ ارتفع على أنَّه نائب فاعل، كان منصوباً فاستتر.

حينئذٍ الفاعل ليس هو المتكلم: لا يُخرجني أحدٌ .. لا أُخرج، إذاً: لا يُخرجني أحد هذا المراد.

وأما اللام فجزمها لفعلي المتكلم مبنيين للفاعل جائز في السعة لكنه قليل، (جائز في السعة) يعني: في سعة الكلام .. في النثر، ومنه: {قُومُوا فَلِأَصْلٍ لَكُمْ} لا .. فَلِأَصْلٍ، اللام لام الأمر، (أَصْلٍ) فعل مضارع مجزوم بلام الأمر، و (أَصْلٍ) هذا فعل مضارع مبدوء بالهمزة، إذاً: هو فعل مُتَكَلِّم، هل يأمر الإنسان نفسه؟ نقول: هنا ورد، وإذا ورد في السُنَّة حينئذٍ نقول: لا إشكال فيه، فيأمر الإنسان نفسه ويُنَزِّل نفسه مُنَزَّلَة الغير فيأمرها ولا إشكال في هذا.

وكذلك قوله تعالى: ((وَلَنَحْمِلَ خَطَايَاكُمْ)) [العنكبوت:12] (وَلَنَحْمِلَ) اللام لام الأمر هنا، و (نَحْمِلَ) هذا فعل مضارع مجزوم بلام الأمر وهو للمتكلم سواء كان وحده أو معه غيره.

وأقلُّ منه جزمها فَعَل الفاعل المُخاطَب، كقراءة أبي وأنس: (فَبِذَلِكَ فَلتَفْرَحُوا) خطاب، وهذا فيه عدولٌ عن أصل، ولا إشكال فيه، لأن الصيغة إذا كانت مستعملة في لسان العرب: (تَفْرَحُوا) وأدخلت عليه اللام .. على الأصل حينئذٍ لا إشكال. وكونه عُدِلَ عن (افْعَل) افرحوا، وهو الأصل في الأمر وإن كان معدولاً عن هذا، نقول: إلا أنه عدل إلى شيءٍ مُستعملٍ في لسان العرب، فكأنه مُخَيَّر بين هذا وذاك، والأكثر والأفصح والمطرَّد في لسان العرب: أن يأتي بالصيغة الموضوعية للأمر، فيقول: افرحوا .. هذا أكثر من قوله: (فَلتَفْرَحُوا) وكلاهما جائز، إلا أن (فَلتَفْرَحُوا) أقل بكثير من قوله: افرحوا.

وكذلك قوله: {لَتَأْخُذُوا مَصَافِكُمْ} ما قال: خذوا، مع أنه قال: {خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ} في موضع آخر، (لَتَأْخُذُوا) إذاً: استعمل هذا واستعمل ذاك، نقول: هذا جائز وهذا جائز فلا يُمنع، ولا يُحكم بكونه شاذاً، ونقول: لا بأس أن يأمر نفسه وينهى نفسه ولكن على جهة التَّنْزِيل.

والأكثر الاستغناء عن هذا بفعل الأمر، وفرق بين أن يُقال: فصيح وأفصح، وبين أن يُقال: كثير وأكثر، وبين أن يُقال: قليل لا يُخالف الفصيح، وبين أن يُقال: هذا نادرٌ قليل لا يُعوَّل عليه، فرق بين هذه المصطلحات كلها، إذا قيل: لا يُعوَّل عليه أو نادر هذا لا يأتي في القرآن، ولا يأتي في السُنَّة النبوية، فإذا جاء في السنة النبوية ولو في حديث واحد نقول: هذا فصيحٌ، ونحكم عليه بكونه يجوز استعماله، وإن كان غيره

أكثر، لا معارضة بين هذا وذاك.

إذاً: (بِلاَ وَلاَمٍ طَالِباً ضَعْ جَزْماً) عرفنا أنَّ مُرادَه (طَالِباً) أي: طالباً من الغير، فأشعر أنَّ فِعْلي المُتَكَلِّم لا تدخل عليه لام الأمر، ولا (لا) النَّاهِيَّة أو الدَّعائيَّة، والصواب على ما ذكرناه من التفصيل.

لا يُفصل بين (لا) ومَجْزومها، وأمَّا قوله:

عَزِيزٌ وَلَا ذَا حَقِّ قَوْمِكَ تَظْلِمُ ..

هذا ضرورة، يُحفظ ولا يُقاس عليه، وأجاز بعضهم في قليلٍ من الكلام نحو: لا اليوم تَضْرِب .. لا تَضْرِب اليوم، يعني: يُفصل بين (لا) الجازمة وبين معمولها الفعل بالظرف، لأنَّه يُتوسَّع في الظَّرْف والجار والمجرور ما لا يُتوسَّع في غيره، والصواب أنَّ يُقال: بأنَّه إن سَمِعَ نعم، وأمَّا مُجَرَّد أمثلة مصطنعة فالأصل المنع، يعني: لا يُفصل بين (لا) الجازمة وبين معمولها وهو الفعل المضارع.

حركة اللام الطَّلبيَّة الكسر: ((لِئِنْفِقْ)) [الطلاق:7] وفتحها لغةً وهو لغة سُلَيْم، ويجوز تسكينها بعد الواو والفاء وثُمَّ، وتسكينها بعد الواو والفاء أكثر من تحريكها.

بِلاَ وَلاَمٍ طَالِباً ضَعْ جَزْماً ... فِي الْفِعْلِ

إذاً: عرفنا الجازم الأول وهو (لا) الطَّلبيَّة وتشمل النَّاهِيَّة والدَّعائيَّة، ولاَمٍ طَلبيَّة تشمل لام الأمر، ولاَم الدَّعاء، هذا عند التَّفصيل، عَدَّها ابن آجروم أربعة، والصواب أنَّها نوعان فقط: (لا) في النِّهي والدَّعاء، ولاَم الأمر والدَّعاء.

إذاً: ضع جزماً في الفعل بـ: (لا) ولاَمٍ طَالِباً: حال كونك طالباً، (هَكَذَا بَلَمْ وَلَمَّا) يعني: ضع جزماً بـ: (لَمْ) و (لَمَّا) هكذا مثل وضعك السابق في اللام و (لا)، ضع جزماً في الفعل، فيجزم الفعل المضارع بلام الأمر والدَّعاء و (لا) في النِّهي والدَّعاء، مثله يُجزم الفعل المضارع ويكون واحداً بـ: (لَمْ) و (لَمَّا) .. (هَكَذَا بَلَمْ وَلَمَّا).

إذاً: (هَكَذَا) الهاء هاء تنبيه، (ذَا .. كَذَا .. كَذَا) الكاف حرف جر، و (ذَا) اسم إشارة، الجار والمجرور مُتعلِّقٌ بِمَحذوف، (بَلَمْ) جار ومجرور مُتعلِّقٌ بِمَحذوف فعل، نُقَدِّره من الفعل السابق، لأنَّه فَصَّلَ الجملة: ضع جزماً بـ: (لا) ولاَمٍ في الفعل، وضع جزماً بـ: (لَمْ) و (لَمَّا) هكذا .. مثل السَّابِق، في كونه يُجزم فعلاً مضارعاً واحداً ولا يحتاج إلى آخر.

(لَمْ) و (لَمَّا) يشتركان ويفترقان، ولذلك بعضهم يقول: (لَمَّا) أختها، يعني: أخت (لَمْ)،

لأن (لَمَّا) في العربية على ثلاثة أقسام كما سيأتي، والمراد هنا أخت (لَمْ)، يعني: التي تَجْزَم فعلاً وتشترك معها في كونها حرفية، والاختصاص بالفعل المضارع، والنفي، والجزم، وقلب معنى الفعل للمُضَي، وجواز دخول همزة الاستفهام، هذه ستة.

إذاً: يشتركان (لَمْ) و (لَمَّا) في ستة أمور:

الأول: الحرفية، كلٌّ منهما حرف: (لَمْ) حرف، و (لَمَّا) حرف، وكلٌّ منهما مُجمع على حرفيته، (لَمْ) حرفٌ بإجماع، و (لَمَّا) التي تَجْزَم مثل (لَمْ) حرفٌ بإجماع، وأمَّا (لَمَّا) الحينية الوقتية هذه منازعٌ فيها، إذاً: الأول في الحرفية.

والثاني: الاختصاص بالمضارع، كلٌّ منهما يختصُّ بالدخول على الفعل المضارع، ولذلك سبق:

فَعَلٌ مُضَارِعٌ يَلِي لَمْ ..

و (لَمَّا) .. قلنا: (لَمَّا) مثلها، فليس الحكم خاصاً بـ: (لَمْ) بل مثلها: (لَمَّا) إذاً: يختصَّان بالدخول على الفعل المضارع.

ثالثاً: النفي، كلٌّ منهما ينفي، يعني: ينفي الحدث: لَمْ يَضْرِبْ، نفي الضَرْب .. الضَرْب لَمْ يوجد .. غير موجود .. عَدَم .. منفي! لَمَّا يَضْرِبُ زيدٌ عمراً، الضَرْب هنا مُنتفي، إذاً: كلٌّ منهما نفي وقوع الحدث وتَحَقُّق مضمون الفعل الذي هو الحدث.

الرابع: قلب معنى الفعل للمُضَي، الأصل في الفعل المضارع أنه يدل على الحال، تقول: يضرب زيداً عمراً .. يَضْرِبُ - الآن - زيدٌ عمراً، ثُمَّ تُدْخِلُ (لَمْ) فتقول: لَمْ يَضْرِبْ زيدٌ عمراً، (لَمْ يَضْرِبْ) متى؟ في الزمن الماضي، ولذلك صَحَّ أن يُقال: لَمْ يَضْرِبْ زيدٌ عمراً أمس، ولذلك انتقَدَ الحريري:

فَكُلُّ مَا يَصْلُحُ فِيهِ أَمْسٍ ... فَإِنَّهُ مَاضٍ بَغَيْرِ لَبْسٍ

يعني: لجعل (أمس) علامةً على أنَّ الفعل ماضي، إن كان المراد ماضي المعنى واللفظ، أو المعنى دون اللفظ فلا إشكال، لكن ليس هذا المراد، إنما المراد ماضي اللفظ والمعنى، انتقد عليه بكون (أمس) تأتي مع الفعل المضارع المنفي: لَمْ يَضْرِبْ زيدٌ أمس، إذاً: لَمْ يَضْرِبْ، الأصل أنه للحال، فدخلت (لَمْ) و (لَمَّا) فقلبت زمن الفعل المضارع من الحال إلى المُضَي ولذلك صَحَّ دخول (أمس) عليها.

خامساً: جواز دخول همزة الاستفهام عليهما، وعدَّهما ابن آجروم هناك أربعة: (لَمْ)، وَلَمَّا، وَأَلَمَّ، وَأَلَمَّا) وهما اثنان: ((أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ)) [الشرح:1] نقول: (نَشْرَحْ)

فعل مضارع مجزوم بـ: (لَمْ) أو بـ: (أَلَمْ)؟ بـ: (لَمْ) والهمزة هذه؟ استفهام، إذاً لا نقول:
مجزوم بـ: (أَلَمْ) نقول: الهمزة للاستفهام التقريبي، و (لَمْ) حرف نفى وجزم وقلب، و
(نَشْرَحُ) فعل مضارع مجزوم بـ: (لَمْ) وليس بـ: (أَلَمْ).

إذاً: عُدُّها (لَمْ، وَأَلَمْ، وَلَمَّا، وَأَلَمَّا) نقول: هذا فيه نظر .. ليس بصحيح.

إذاً: هذه الأمور الستة يشتركان فيها، وتنفرد (لَمْ) –من الفوارق بين (لَمْ) و (لَمَّا) –
وتنفرد (لَمْ) بمصاحبة الشرط، (إِنْ) الشرطية، يعني: تتلوا الشرط بخلاف (لَمَّا) لا تليه،
ولذلك جاء: ((وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغَتْ رِسَالَتَهُ)) [المائدة:67] (إِنْ لَمْ تَفْعَلْ) جاءت
بعد الشرط، ولا يصح: (إِنْ لَمَّا تَفْعَلْ).

((فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا)) [البقرة:24] نقول: هنا (لَمْ) تأتي تالية للشرط بخلاف
(لَمَّا).

إذاً: تنفرد (لَمْ) بمصاحبة الشرط، نحو: ((وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغَتْ رِسَالَتَهُ)) [المائدة:67]
بخلاف (لَمَّا).

وجواز قطع نفى منفيها عن الحال بخلاف (لَمَّا) فإنه يجب اتصال نفى منفيها بحال
النطق. من الفوارق في المنفي .. ما هو المنفي بـ: (لَمْ)؟ الفعل الذي بعدها .. الحدث: لَمْ
يضرب، نفى الضرب هو المنفي، لَمَّا يضرب، نفى الضرب هو المنفي، الضرب .. عدم
وجوده هو المنفي.

(لَمْ) إذا نطقت بـ: لَمْ يَضْرِبْ، وَلَمَّا يَضْرِبْ، يُشْتَرَطُ فِي (لَمَّا) أَنْ يَكُونَ مَنْفِيهَا مُسْتَمِرّاً إِلَى
حَالِ التَّكَلُّمِ .. نفى الضرب منفي إلى قولك: لَمَّا يَضْرِبْ، وَأَمَّا (لَمْ) فلا يُشْتَرَطُ، قد
يكون مستمراً وقد يكون منقطعاً: لَمْ يَضْرِبْ زيدٌ عمراً .. لَمْ يَقُمْ زيدٌ، هذا يحتمل أنه لَمْ
يقم قبل أسبوع وقبل التَّكَلُّمِ قد قام، إذاً: قد يكون منقطعاً وقد يكون مستمراً.
ومَثَلُ ابن هشام للمستمر بقوله ((لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ)) [الإخلاص:3]، وللمنقطع ((لَمْ يَكُنْ
شَيْئاً مَذْكُوراً)) [الإنسان:1] .. ((هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئاً
مَذْكُوراً)) [الإنسان:1] فكان، أمّا: ((لَمْ يَلِدْ)) [الإخلاص:3] لا! فهو مستمر إلى أبد
الآباد.

حينئذٍ نقول: منفي (لَمْ) قد يكون منقطعاً وقد يكون مستمراً، يعني: قبل النطق، وأمّا
(لَمَّا) فلا، بل يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ مُسْتَمِرّاً إِلَى حَالِ النُّطْقِ.

إذاً: جواز قطع نفى منفيها عن الحال، هذا في (لَمْ) بخلاف (لَمَّا) فإنه يجب اتصال نفى
منفيها بحال النطق، ومن ثمّ –لهذا الخلاف– جاز: لَمْ يَكُنْ ثم كان .. لَمْ يَقُمْ زيدٌ ثم قام

يَجُوزُ، وَأَمَّا: لَمَّا يَقْمُ زَيْدٌ ثُمَّ قَامَ تَنَاقُضٌ، مَتَى قَامَ الثَّانِي هَذَا؟ مَا حَصَلَ! لَمْ يَقْمِ زَيْدٌ ثُمَّ قَامَ .. لَمْ يَقْمِ قَبْلَ سَاعَتَيْنِ، ثُمَّ قَامَ بَعْدَهَا قَبْلَ أَنْ أَتَكَلَّمَ، إِذَا: وَقَعَ النِّفْيُ وَوَقَعَ الوجود قَبْلَ زَمَنِ التَّكَلُّمِ، وَأَمَّا: لَمَّا يَقْمُ، هَذَا إِلَى زَمَنِ التَّكَلُّمِ ثُمَّ قَامَ، مَتَى قَامَ هَذَا؟
أَنَا نَفَيْتُ قِيَامَهُ إِلَى زَمَنِ التَّكَلُّمِ، ثُمَّ أَثْبَتُ الْقِيَامَ، هَذَا تَنَاقُضٌ لَا يَصْلَحُ.
وَمَنْ تَمَّ جَازٌ: لَمْ يَكُنْ ثُمَّ كَانَ، وَامْتَنَعَ: لَمَّا يَكُنْ ثُمَّ كَانَ.

وَجَوَّازُ الْفَصْلِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَجْزُومِهَا اضْطِرَّارًا، يَعْنِي: (لَمْ) يَجُوزُ أَنْ يَفْصَلَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْفِعْلِ الْمَضَارِعُ الَّتِي جَزَمَتْهُ لَكِنْ فِي الضَّرُورَةِ لَا فِي سَعَةِ الْكَلَامِ، كَقَوْلِهِ:
فَذَاكَ وَلَمْ إِذَا نَحْنُ امْتَدَيْنَا ..

(لَمْ إِذَا نَحْنُ امْتَدَيْنَا) فَصِّلْ بَيْنَهُمَا بِالطَّرْفِ: (إِذَا نَحْنُ) (لَمْ .. امْتَدَيْنَا).
وَأَمَّا قَدْ تُلْغَى فَلَا يُجْزَمُ بِهَا .. (لَمْ) قَدْ تُلْغَى فَلَا يُجْزَمُ بِهَا، قَالَ فِي (التَّسْهِيلِ): حَمَلًا عَلَى (لَا)، وَفِي (شَرْحِ الْكَافِيَّةِ) حَمَلًا عَلَى (مَا) وَهُوَ أَحْسَنُ، لِأَنَّ (مَا) تَنْفِي الْمَاضِي كَثِيرًا بِخِلَافِ (لَا)، إِذَا: يَجُوزُ أَلَّا تَعْمَلَ.

وَتَنْفَرِدُ (لَمَّا) بِجَوَّازِ حَذْفِ مَجْزُومِهَا وَالْوَقْفِ عَلَيْهَا فِي الْإِخْتِيَارِ، تَقُولُ: قَارِبْتُ الْمَدِينَةَ وَلَمَّا أَدْخَلْتُهَا، يَجُوزُ أَنْ تَحْذِفَ الْمُنْفِي فَتَقُولُ: قَارِبْتُ الْمَدِينَةَ وَلَمَّا .. حَذَفْتَ مَا بَعْدَهَا، وَأَمَّا: قَارِبْتُ الْمَدِينَةَ وَلَمْ .. لَا يَجُوزُ، لَا بُدَّ أَنْ تَقُولَ: وَلَمْ أَدْخَلْتُهَا، لَا يَحْذِفُ مَدْخُولُ (لَمْ) الْبَتَّةَ، بِخِلَافِ (لَمَّا)، هَذَا مِنَ الْفَوَارِقِ، وَالْعَمْدَةُ السَّمَاعُ.
فَتَقُولُ: قَارِبْتُ الْمَدِينَةَ وَلَمَّا، أَيْ: وَلَمَّا أَدْخَلْتُهَا، وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ فِي (لَمْ).

وَمِنَ الْفَوَارِقِ: بَكُونُ مَنْفِيَّهَا يَكُونُ قَرِيبًا مِنَ الْحَالِ، وَلَا يُشْتَرَطُ ذَلِكَ فِي مَنْفِي (لَمْ)، يَعْنِي: (لَمَّا) مَنْفِيَّهَا يَكُونُ قَرِيبًا مِنَ الْحَالِ الَّذِي هُوَ التَّنَطُّقُ، وَلَا يُشْتَرَطُ ذَلِكَ فِي مَنْفِي (لَمْ)، تَقُولُ: لَمْ يَكُنْ زَيْدٌ فِي الْعَامِ الْمَاضِي مَقِيمًا، وَلَا يَجُوزُ: لَمَّا يَكُنْ، يَعْنِي: لَا تَنْفِي بـ: (لَمَّا) شَيْءٌ بَعِيدٌ قَبْلَ سَنَةٍ أَوْ سَنَتَيْنِ، وَإِنَّمَا إِذَا أُرِدَتْ ذَلِكَ تَنْفِيهِ بـ: (لَمْ) وَلَا تَأْتِي بـ: (لَمَّا) .. (لَمَّا) لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ الْمُنْفِي قَرِيبًا مِنَ الْحَالِ، تَنْفِي قَبْلَ يَوْمٍ .. يَوْمَيْنِ .. ثَلَاثَ إِلَى آخِرِهِ، وَأَمَّا تَنْفِي قَبْلَ سَنَةٍ فَلَا، إِنَّمَا تَسْتَعْمَلُ (لَمْ)، هَذَا مِنَ الْفَوَارِقِ بَيْنَهُمَا.
قَالَ ابْنُ مَالِكٍ: " هَذَا غَالِبٌ لَا لَازِمٌ " يَعْنِي: الْغَالِبُ فِيهَا أَمَّا تَنْفِي مَا كَانَ قَرِيبًا مِنَ الْحَالِ (لَمَّا) بِخِلَافِ (لَمْ) لِلْبَعِيدِ، لَكِنْ هَلْ هُوَ لَازِمٌ لَهَا أَمْ غَالِبٌ؟ الْكَثِيرُ عَلَى أَنَّهُ لَا زَمَ لَهَا، فَإِذَا اسْتَعْمَلْتَ (لَمَّا) فِي الْبَعِيدِ قَالُوا: هَذَا لَحْنٌ .. غَلَطَ! وَعَلَى رَأْيِ ابْنِ مَالِكٍ: أَنَّهُ غَالِبٌ لَا لَازِمٌ، قَالُوا: هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ.

وَبَكُونُ مَنْفِيَّهَا يُتَوَقَّعُ ثَبُوتُهُ، يَعْنِي: بَعْدَ (لَمَّا) إِذَا قُلْتَ: قَارِبْتُ الْمَدِينَةَ وَلَمَّا أَدْخَلْتُهَا،

يعني: وسأدخلها لأنه قريب الحصول، وهو متفائل بحصوله، وكأن الأسباب الدالة على الحصول قد وجدت، بخلاف (لَمْ) قد يكون قريب الحصول وقد لا يكون.

وبكون مَنفِيَّهَا يُتَوَقَّعُ ثبوته بخلاف منفي (لَمْ) نحو قوله تعالى: ((بَلْ لَمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ)) [ص:8] يعني: وسيذوقونه، يعني: فيه إشارة إلى ذوقهم للعذاب، وأَمَّا (لَمْ) فلا، ((بَلْ لَمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ)) [ص:8] أي: أَلَمْ يَذُوقُوا إلى الآن، وأنَّ ذوقهم له مُتَوَقَّعٌ .. سيقع، وهذا بالنسبة إلى المستقبل، فأَمَّا بالنسبة إلى الماضي فهما سَيَّان في التَّوَقُّعِ وعدمه، ((بَلْ لَمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ)) [ص:8] في المستقبل، وأَمَّا الماضي فقد تُستعمل (لَمْ) و (لَمَّا)، في شيء يُتَوَقَّعُ أَنَّهُ وقع، أو أَنَّهُ لَمْ يقع.

مثال التَّوَقُّع: ما لي قُمْتُ وَلَمْ تَقُمْ؟ هذا تَوَقُّع، أو: ما لي قُمْتُ وَلَمَّا تَقُمْ، ومثال عدم التَّوَقُّع أن تقول ابتداءً: لَمْ يَقُمْ، أو: لَمَّا يَقُمْ زيدٌ.

إذاً: (لَمَّا) و (لَمْ) يفترقان باعتبار المستقبل: أَنَّ (لَمَّا) تُشير إلى تَوَقُّع حصول ما بعدها أَنَّهُ سيثبت: ((لَمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ)) [ص:8] أي: سيذوقونه، وأَمَّا باعتبار الماضي فلا .. لا فرق بين (لَمْ) و (لَمَّا) في التَّوَقُّع .. تَوَقُّع الحصول وعدمه، وإِنَّمَا الخلاف في المستقبل.

إذاً: (هَكَذَا بَلَمْ وَلَمَّا) قلنا: (وَلَمَّا) أطلقها النَّاطِم وقرنها بـ: (لَمْ) فدلَّ على أَنَّ أختها، لأن (لَمَّا) في لسان العرب على ثلاثة أُنحاء:

أولاً: أَنَّمَا تأتي نافية بِمَنْزِلَةِ (لَمْ) .. مثلها .. أختها، وإذا أطلقت في هذا المقام انصرفت إليه، كقوله: ((لَمَّا يَقْضِ مَا أَمَرُهُ)) [عبس:23] (لَمَّا) حرف نفى وجزمٍ وقلب مبني على السكون لا محلَّ له من الإعراب، (يَقْضِ) فعلٌ مضارع مجزوم بـ: (لَمَّا) وجزمه: حذف حرف العِلَّة.

هذه الأولى نافية بِمَنْزِلَةِ (لَمْ) وهي حرفٌ باتفاق.

الثاني: (لَمَّا) في لسان العرب إيجابِيَّة بِمَنْزِلَةِ (إِلا) يعني: تأتي للإيجاب، نحو قولهم: عزمت عليك لَمَّا فعلت كذا، يعني: إِلا فعلت كذا، فـ: (لَمَّا) هنا إيجابِيَّةٌ بمعنى: (إِلا) يعني: تُفسِّرُها بـ: (إِلا) فليست جازمة، ولذلك تدخل على الفعل الماضي: لَمَّا فَعَلْتَ .. (فَعَلْتَ) فعل ماضي، تقول مجزوم؟! لا، ليس بِمَجْزُومٍ، لأن (لَمَّا) تَجْزِمُ فعلاً واحداً وليست مثل: إن قام زيدٌ، تقول: في محلِّ جزم، هناك يأتي فعل الشرط وجواب الشرط قد يكون في محلِّ جزم، وأَمَّا هنا فلا.

عزمت عليك لَمَّا فَعَلْتَ كذا، أي: إِلا فعلت كذا، أي: ما أطلب منك إِلا فعل كذا،

وهذه حرفٌ باتفاق كذلك، ولا تدخل إلا على جملة اسمية نحو: ((إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ)) [الطارق:4] حَافِظٌ عليها، (حَافِظٌ) مبتدأ مؤخر، و (عَلَيْهَا) خبر مُقدَّم، إذاً: دخلت على جملة اسمية.

أو على الماضي لفظاً على معنى: عزمت عليك لَمَّا فَعَلْتَ، (فَعَلْتَ) متى في الماضي أو في المستقبل؟ لَمَّا فَعَلْتَ كذا، يعني: إلا فعلت كذا في المستقبل، عزمت عليك .. على شيء مضى، أو شيء يقع؟ يعني: كأنه أقسم عليك لَمَّا فعلت كذا، يعني: إلا تفعل كذا.

إذاً: دخلت على ماضي لفظاً لا معنى، نحو: أنشدك الله لَمَّا فعلت كذا، أي: إلا فعلت كذا، وهذه حرفية .. (لَمَّا) الإيجابية حرفية.

النوع الثالث (لَمَّا) في لسان العرب: أن تكون رابطة لوجود شيء بوجود غيره، يُسميها البعض: حينية، على القول: بأنَّها ظرف، رابطة لوجود شيء بوجود غيره: لَمَّا جاءني أكرمته، هذه بمنزلة (إِنْ) الشرطية، (إِنْ) الشرطية تفيد التعليق فحسب: لَمَّا جاءني أكرمته، إذاً: أفادت ربط الإكرام بالجيء، فتدلُّ على ارتباط تحقق مضمون الجملة الثانية بتحقيق مضمون الجملة الأولى ارتباط السببية، وهذا شأن الشرط.

يعني: مضمون الجملة الثانية مرتبطٌ بمضمون الجملة الأولى: إن جاء زيدٌ أكرمته، مضمون: (أكرمته) في التحقق والوجود متوقفٌ على مضمون: إن جاءني زيدٌ، (إِنْ) تحقق مضمون الجملة الأولى .. فعل الشرط تحقق مضمون الجملة الثانية، أفادته (لَمَّا) التي بمعنى حرف .. رابطة لوجود شيء بوجود غيره، فهي شبيهة بحرف الشرط، والصحيح أنَّها حرف، مع وجود خلاف.

ولا يليها إلا ماضٍ لفظاً ومعنى، كقوله: ((وَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا هُودًا)) [هود:58] إذاً: هي حرفٌ على الصحيح، ولا يليها إلا ماضٍ لفظاً ومعنى.

فالنوع الثاني والثالث لا يحتاج للاحتراز عنهما لأن المضارع لا يليهما، ولذلك أطلق الناظم هنا قال: (يَلَمْ وَلَمَّا) وبعضهم يقول: أختها، احترازاً من (لَمَّا) الإيجابية و (لَمَّا) الرابطة، حينئذٍ (لَمَّا) الإيجابية و (لَمَّا) الرابطة لا تدخل على الفعل المضارع، وإذا لم تدخل حينئذٍ لا لبس بينها وبين (لَمَّا) الجازمة.

والجمهور على أنَّ (لَمَّا) مركبة من: (لَمْ) و (ما) الزائدة، وقيل: بسيطة، والصحيح أنَّها بسيطة .. (لَمْ) و (ما).

وتدخل همزة الاستفهام على (لَمْ) و (لَمَّا) فيصيران (أَلَمْ) و (أَلَمَّا) وهل صرفتهما عن العمل، أم هما باقيان على العمل؟ إذا دخلت همزة الاستفهام، هل تصرف (لَمْ) و (لَمَّا) عن العمل، أم تبقى عاملة الجزم في الفعل المضارع؟ الثاني، إذا: باقتين على عملهما: ((أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ)) [الشرح:1] .. ((أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا)) [الضحى:6]، ونحو قوله: وَقُلْتُ أَلَمَّا أَصِحَّ وَالشَّيْبُ وَازِعٌ ..

(أَلَمَّا أَصِحَّ) بالنصب وليس بالرفع، لماذا؟ لأنه مُضَعَّف فيجوز فيه الوجهان، ولو ضُمَّ كذلك جائز، لكن الضمُّ ليس في هذا الموضع، وإنما فيما إذا كان من باب (يَفْعُل) وأَمَّا (يَفْعُل .. يَفْعُل) فليس فيه إلا الوجهان: الكسر والفتح، وإذا كان من باب (يَفْعُل) فيه وجهٌ ثالث وهو الضمُّ: أَلَمْ يَشُدَّ .. أَلَمْ يَشُدَّ .. أَلَمْ يَشُدَّ، يجوز فيه ثلاثة أوجه. {ملحوظة} (الظاهر أنها بالرفع .. فَقُلْتُ أَلَمَّا أَصِحَّ: وليست بالنصب والتضعيف، فهي "أَصَحُّ" بالتخفيف وحذف الواو، أي: مجزومة بحذف الواو، ويبدو أنه إذا قيل بالنصب والتضعيف (أَصَحَّ) فبالتضعيف سينكسر البيت، والله أعلم، وإذا قيل: أَصَحَّ فبِمَ يكون الجزم؟ مع أنه مسوق في سياق الشاهد للجزم بعد الآية الكريمة فَلْيَتَأَمَّلْ، والعلم عند الله)

إذاً:

بِلَا وَلَا مِ طَالِبًا ضَعَّ جَزْمًا ... فِي الْفِعْلِ هَكَذَا بِلَمْ وَلَمَّا

قال الشَّارح هنا: " الأدوات الجازمة للمضارع على قسمين: أحدهما ما يَجْزِم فعلاً واحداً وهو أربعة أحرف، وهو اللام الدَّالة على الأمر، نحو: ليقم .. لينفق .. ليقم زيد .. ((لَيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ)) [الطلاق:7]، أو على الدُّعاء نحو: ((لَيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ)) [الزخرف:77] و (لا) الدَّالة على النَّهي، نحو قوله تعالى: ((لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا)) [التوبة:40] أو على الدُّعاء: ((رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا)) [البقرة:286] و (لَمْ) و (لَمَّا)، وهما للنفي ويختصَّان بالمضارع، ويقلبان معناه إلى المُضَي، نحو: لَمْ يَقم زيدٌ، وَلَمَّا يَقم عمروٌ، ولا يكون النَّفي ب: (لَمَّا) إلا مُتَّصلاً بالحال.

والثاني: ما يَجْزِم فعلين، وهو إحدى عشرة أداة، أشار إليها بقوله: (وَاجْزِمُ بَيْنَ) .. (اجْزِمُ) أين مفعوله؟ اجزم فعلاً مضارعاً ب: (إِنَّ)، أو فعلين مضارعين، أو ماضيين، أو مختلفين، والجزم قد يكون لفظاً وقد يكون محلاً.

اجْزِمُ بَيْنَ وَمَنْ وَمَا وَمَهُمَا ... أَيِّ مَتَى أَيَّانَ أَيْنَ إِذْ مَا

إِنَّ وَمَنْ وَمَا وَمَهُمَا

أَيَّ: أي: و (أَيَّ).

و (مَتَى)، و (أَيَّانَ)، و (أَيَّنَ)، و (إِذْ مَا) (وَحَيْثُمَا أُنِّي) هذه إحدى عشرة أداة.
وَحَيْثُمَا أُنِّي وَحَرْفٌ إِذْ مَا ... كَيْانٌ وَبَاقِي الْأَدَوَاتِ أَسْمَاءُ

ستأتي أمثلتها في الشرح، قوله:

..... وَحَرْفٌ إِذْ مَا ... كَيْانٌ وَبَاقِي الْأَدَوَاتِ أَسْمَاءُ

أشار إلى أنَّ هذه الأدوات ليست على مرتبة واحدة.

لَمْ، وَلَمَّا، وَلامُ الأَمْرِ والدُّعَاءِ، و (لَا) فِي النِّهْيِ و .. كلها حروف وتَجْزَمُ فعل واحد.

وهذا النوع الثاني: ما يجزم فعلين على مرتبتين: منه ما هو اسمٌ، ومنه ما هو حرفٌ، هذا من حيث الإجمال، ثم عند التفصيل نقول: هي على أربعة أقسام من حيث الاسمية والحرفية:

- القسم الأول: ما هو حرفٌ باتفاق، وهو (إِنْ) فقط .. حرفٌ باتفاق .. مُجْمَعٌ عليه.
- والثاني: ما هو حرفٌ على الصَّحِيح، ولذلك نصَّ عليه: (وَحَرْفٌ إِذْ مَا) إِذْ مَا حرفٌ (كَانَ). ما هو حرفٌ على الصَّحِيح وهو (إِذْ مَا) فقال سيبويه: " إِنَّهَا حرفٌ بِمَنْزِلَةِ (إِنْ) الشرطية " فإذا قلت: إِذْ مَا تَقُمْ أَقُمْ، معناه: إِنْ تَقُمْ أَقُمْ، يعني: تُفَسِّرُ (إِذْ مَا) بـ: (إِنْ) و (إِنْ) ليس لها معنى في نفسها، لأنها حرف، وإنما معناها في غيرها، وما المراد هنا بالمعنى في غيرها؟ معناها التعليق، ما هو التعليق؟ الذي ذكرناه سابقاً: توقف مضمون تحقق الجملة الثانية على تحقق مضمون الجملة الأولى: إِنْ جَاءَ زَيْدٌ أَكْرَمْتَهُ.
(إِنْ) ماذا أفادت هنا؟ أفادت ترتب تحقق مضمون الجملة الثانية الإكرام، متى يوجد؟ إذا تحقق مضمون الجملة الأولى، هذا التعليق .. ربطت بين الجملتين، إِنْ فُعِلَ الأولُ فُعِلَ الثاني .. إِنْ انتفى انتفى، لكن الانتفاء يكون بالمفهوم، والفعل والإيجاد والتحقق يكون بالمنطوق، إذاً: لها منطوق ولها مفهوم.

إذاً: (إِذْ مَا كَانَ) حرفٌ من حيث الحرفية ومن حيث المعنى، وفَسَّرَهَا سيبويه بـ: (إِنْ)، إذاً: (إِذْ مَا) نقول: بِمَنْزِلَةِ (إِنْ) إذا قلت: إِذْ مَا تَقُمْ أَقُمْ، لا يلتبس عليك (إِذْ مَا) تقول: ما معنى هذه؟ تقول: هي بِمَنْزِلَةِ إِنْ تَقُمْ أَقُمْ، وماذا أفادت (إِنْ)؟ التعليق .. تعليق الجواب على الشرط، ما المراد بتعليق الجواب؟ يعني: مضمون الجملة الثانية لا يتحقق ولا يوجد إلا بتحقيق ووجود مضمون الجملة الأولى: إِنْ جَاءَ زَيْدٌ أَكْرَمْتَهُ، إكرامي لن

يوجد إلا إذا وجد الجيء، هذا معنى التعليق.

وانتفاؤه .. انتفاء الإكرام مبني على انتفاء الجيء، وهذا مأخوذ من المفهوم لا من المنطوق.

إذا قال سيويه: "إنَّها حرفٌ بمنزلة (إنَّ) الشرطيَّة، فإذا قلت: إذْ مَا تَقُمْ أَقُمْ، معناه: إن تَقُمْ أَقُمْ " وهذا الصَّحيح: أنَّها حرفٌ، وقال المبرِّد وابن السَّراج والفَّارسي: إنَّها ظرف زمان، وإنَّ المعنى في المثال السَّابق: متى تَقُمْ أَقُمْ ظرف زمان، إذْ: الوقت الذي تقوم فيه أقوم. واحتجُّوا بأنَّها قبل دخول (مَا) كانت اسماً، والأصل عدم التَّغيير، وأجيب: بأنَّ التَّغيير قد تحقَّق قطعاً بدليل أنَّها كانت للماضي فصارت للمستقبل، فدلَّ على أنَّها تُرْع منها ذلك المعنى البتَّة.

على كلِّ: المسألة فيها نزاع، هل (إِذْ مَا) حرفٌ أم اسمٌ؟ نقول: (إِذْ مَا) مِمَّا وقع فيه النَّزاع، والصَّحيح أنَّه حرفٌ، ولذلك قال النَّاطِم: (وَحَرْفٌ إِذْ مَا كَانُ) (حَرْفٌ) هذا خبر مُقدِّم، و (إِذْ مَا) قُصِدَ لفظه فهو مبتدأ مُؤخَّر، و (كَانُ) هذا نعتٌ لحرف (حَرْفٌ كَانُ) مثل (إِنْ) .. كائنٌ (كَانُ)، لماذا ذَكَرَ (إِنْ) دون غيرها؟ لأنَّها هي الحرف باتِّفاق، فَشَبَّه المختلف فيه بالمتفق عليه من حيث ثبوت الحرفيَّة، وأشار إلى أنَّ المعنى كذلك مثلها .. مثل (إِنْ)، معنى: (إِذْ مَا) مثل معنى (إِنْ)، هذا النَّوع الثاني ما هو مُختلفٌ فيه، هل هو اسمٌ أم حرفٌ؟ والصَّحيح أنَّه حرفٌ، إذْ: النَّوع الأول حرفٌ باتِّفاق وهو (إِنْ).

النَّوع الثاني حرفٌ على الصَّحيح، فجُعِلَ في مرتبة ثانية لوجود الخلاف.

الثالث: ما هو مُختلفٌ فيه والصَّحيح أنَّه اسمٌ -عكس الثاني- وهو (مَهْمَا) .. (مَهْمَا) على جهة الخصوص اختلف فيها: هل هي اسمٌ أم حرفٌ؟ والصَّحيح أنَّها اسمٌ، بدليل رجوع الضمير إليها: ((مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ)) [الأعراف:132] الهاء من (بِهِ) يعود على (مَهْمَا)، وسبق القاعدة: أنَّ الضمائر لا تعود إلا على الأسماء.

إذْ: ما هو اسمٌ على الصَّحيح وهو (مَهْمَا).

فالجمهور على أنَّها اسمٌ بدليل: ((وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا))

[الأعراف:132] فالضمير في (بِهِ) يعود على (مَهْمَا) والضمير لا يعود إلا على

الأسماء، هذا هو الصَّحيح.

وزعم السُّهيلي: أنَّ (مَهْمَا) حرفٌ، واستدل بقول زهير:

وَمَهْمَا تَكُنْ عِنْدَ امْرِئٍ مِنْ خَلِيقَةٍ ... وَإِنْ خَالَهَا تَخَفَى عَلَى النَّاسِ تُعْلَمِ

وهو مُؤَوَّل .. الصواب: أَنَّهُ مُؤَوَّل، وذكره ابن هشام في (شرح القَطر).

الرابع: ما هو اسمُ باتفاق، وهو باقي الأدوات، إذًا: باقي الأدوات وهو ما عدى (مَهْمَا) و (إِنْ) و (إِذَا) فهو باتفاق يعتبر من الأسماء، ولذلك قال: (وَبَاقِي الْأَدَوَاتِ أَسْمَا) ولم يَنْصَحْ على (مَهْمَا) بل أدخلها في الحكم عليها بكونها أَسْمَا، ولم ينص عليها لقوة الخلاف في (إِذَا) .. خلاف قوي، ليس ك: (مَهْمَا)، ولذلك الجمهور في (مَهْمَا) أَنَّهَا اسمٌ، ولذلك لم يراعي الخلاف.

... .. وَحَرَفٌ إِذَا مَا ... كَانِ وَبَاقِي الْأَدَوَاتِ أَسْمَا

أسماء بالهمز، قَصَرَهُ للضرورة، (وَبَاقِي الْأَدَوَاتِ) وهو تسعٌ، لِأَنَّهُ نَصَّ على (إِنْ)، و (إِذَا) مَا أخرج اثنين .. حرفين وبقي تسعة، (وَبَاقِي الْأَدَوَاتِ) وهي تسع كلمات (أَسْمَا) فمنها أسماء، ومنها ظروف زمان، ومنها ظروف مكان، لأن الاسم قد يكون مبهمًا .. قد يكون دالًّا على حَدَث .. قد يكون دالًّا على زمن .. قد يكون دالًّا على مكان. إذاً قوله: (وَبَاقِي الْأَدَوَاتِ أَسْمَا) هذا مُجْمَل، هل كلها ظروف زمان .. هل كلها ظروف مكان .. هل كلها ليست بظرف زمان ولا مكان؟ نقول: لا، فيه تفصيل.

وتنقسم هذه الأسماء إلى ظرفٍ وغير ظرف، فغير الظرف: (مَنْ وَمَا وَمَهْمَا) غير ظرف يعني: ليست ظرف زمان ولا مكان، ثلاثة: (مَنْ وَمَا وَمَهْمَا) ف: (مَنْ) لتعميم أولي العلم .. ف: (مَنْ) يقولون: للعاقل، لتعميم أولي العلم، يعني: تفيد العموم، ولذلك هي من صيغ العموم عند الأصوليين، ففيها عموم، عموم مَنْ؟ عموم أولي العلم، الذي يُعَبَّرُ عنه ب: (العاقل).

(وَمَا) لتعميم ما تدلُّ عليه، ولذلك قد يُتَصَوَّرُ فيها دلالتها على الحدِّث كما سيأتي، وهي موصولةٌ يعني: إذا دَلَّتْ على العموم، ليست موصولة خَرَجَتْ عن الشرطيَّة، وإِنَّمَا مفادها مفاد (مَا) الموصوليَّة، بمعنى: أَنَّهُمَا سَيَّانِ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى الْعُمُومِ هَذَا الْمَقْصُودُ، ليس من حيث العمل، لا، هي شرطيَّة ولا تَخْرُجُ عنها.

حينئذٍ هي موصوليَّة من حيث إفادتها للعموم، بل كلُّ هذه الأسماء تدلُّ على العموم. وكلتاها مُبْهَمَةٌ فِي أَزْمَانِ الرِّبْطِ، أي: لا تدلُّ على زمنٍ مُعَيَّنٍ من أزمان ربط الجواب بالشرط، يعني: (مَنْ وَمَا) هذه لا تدلُّ على زمنٍ مُعَيَّنٍ، وإن أفادت ارتباط الجواب بالشرط في زمنٍ مُطْلَق .. مبهم، لا بُدَّ من زمنٍ، حينئذٍ نقول: الزمن هنا مُعَيَّن أم لا؟ غير مُعَيَّن، ولذلك قال: وكلتاها مُبْهَمَةٌ فِي أَزْمَانِ الرِّبْطِ، أي: لا تدلُّ على زمنٍ مُعَيَّنٍ من

أزمان ربط الجواب بالشرط.

(وَمَهُمَا) بمعنى: (مَا) .. (مَنْ) لأولي العلم، (وَمَا) لتعميم ما تدلُّ عليه، (مَهُمَا) مثل (مَا)، إذاً: كأثما نوعان: (مَنْ وَمَا) وَأَثما (مَهُمَا) فهي مثل (مَا)، وقيل: أعمُّ منها، ولا تخرج عن الاسمِيَّة ولا عن الشرطيَّة خلافاً لمن زعم أنَّها تكون استفهاماً، ولا تُجَرُّ بإضافة ولا بحرف جرٍّ، بخلاف (مَا) و (مَنْ) يعني: (مَهُمَا) لا تُجَرُّ بالإضافة، ولا تخرج إلى الاستفهامِيَّة، ولا تُجَرُّ بحرف جرٍّ بخلاف (مَنْ) و (مَا).

وأصل: (مَهُمَا) "مَامَا" يعني: مَا وَمَا، فقلبت الألف الأولى هاء، فقلبت: مَهُمَا. أصل (مَهُمَا) مَامَا، الأولى شرطِيَّة والثانية زائدة، فنقل اجتماعهما "ماما" - ليست ثقيلة "ماما" خفيفة على اللسان -، ثقل اجتماعهما فأبدلت ألف الأولى هاء، فقلبت: مَهُمَا، هذا مذهب البصريين: أنَّها مركبة من: مَا وَمَا، الأولى شرطِيَّة والثانية زائدة، استتقلت فأبدلت ألف الأولى هاء، فقلبت: مَهُمَا.

ومذهب الكوفيين: أصلها (مَهْ) بمعنى: اكفف، زيدت عليها (مَا) فحدث بالتركيب معنى لم يكن، وأجاز سيبويه، وقيل: إنَّها بسيطة وهو أرجح.

ما الدليل على أنَّها (مَامَا)؟ ليس عليه دليل، وأنَّ أصلها: (مَهْ) بمعنى: اكفف زيدت عليها (مَا)، لو نطق بهذا كان صواباً، وقيل: بأنَّها بسيطة، إذاً: عرفنا: (مَنْ وَمَا وَمَهُمَا) هذه تأتي غير ظرفِيَّة .. لا تستعمل في الظرف.

وَأَمَّا: (أَيُّ) فهي عامَّة في ذوي العلم وغيره، يعني: تستعمل للعاقل ولغير العاقل، وهي بحسب ما تضاف إليه، فإن أضيفت إلى ظرف زمان فهي ظرف زمان، وإن أضيفت إلى ظرف مكان فهي ظرف مكان، وإذا أضيفت إلى مصدر: أَيُّ ضربٍ تضرب، فهي مفعولٌ مطلق، يعني: تدلُّ على الحدث.

إذاً: (أَيُّ) الشرطيَّة ملازمة للإضافة، ثُمَّ هل هي ظرفٌ أم تدلُّ على الحدث، وإذا كانت ظرفاً: هل هي ظرف زمان أو ظرف مكان؟ نقول: بحسب ما تضاف إليه، أضيفها أولاً ثُمَّ انظر في المضاف إليه فتفسِّرهما بالمضاف إليه، فهي بحسب ما تضاف إليه، فإن أضيفت إلى ظرف مكان فهي ظرف مكان، وإن أضيفت إلى ظرف زمان فهي ظرف زمان، وإن أضيفت إلى غيرها كالحادث فهي غير ظرف.

إذاً: هذا الرابع الذي لا يتعيَّن أن يكون ظرفاً، إذاً: (مَنْ وَمَا وَمَهُمَا) ليست ظرفِيَّة، (أَيُّ) بحسب ما تضاف إليه، كأنَّها واسطة بين النوعين.

القسم الثاني: الذي يُستعمل ظرفاً، فينقسم إلى زماني ومكاني، قد يكون ظرف زمان،

وقد يكون ظرف مكان، فالزَّماني: (مَتَى) و (أَيَّانَ) وهما لتعميم الأزمنة - انظر! عموم .. فيها عموم -، فالزَّماني: (مَتَى) و (أَيَّانَ) وهما لتعميم الأزمنة وكسر همزة (أَيَّانَ) لغة سُلَيْم: إِيَّان، المشهور الأول.

والمكاني: (أَيْنَ) و (أَيَّ) و (حَيْثُما)، إذا الزَّماني: (مَتَى) و (أَيَّانَ)، والمكاني: (أَيْنَ) و (أَيَّ) و (حَيْثُما)، هذه دائماً تكون الظرفية، فحينئذ تكون منصوبة على الظرفية دائماً، لا تخرجها عنها، إمَّا الزَّمانية وإمَّا المكانية، وهي لتعميم الأمكنة، إذاً: فيها عموم .. تدلُّ على العموم وهو تعميم الأمكنة.

إذاً: عرفنا أنها باعتبار ما تدلُّ عليه إمَّا ظرف وإمَّا غير ظرف، غير الظرف ثلاثة: (مَنْ وَمَا وَمَهُمَا) و (أَيَّ) واسطة بحسب ما تضاف إليه، إن أضيفت إلى ظرف فهي ظرف وإلا فلا، والظرفية نوعان: زمانية ومكانية، الزمانية اثنان: (مَتَى) و (أَيَّانَ) والمكانية وهي الباقي.

وهذه الأدوات في لحاق (مَا) على ثلاثة أضرب، النَّاطِم هنا قال: (بِإِنْ وَمَنْ وَمَا وَمَهُمَا) ثُمَّ قال: (وَحَيْثُما) لم يقل: حيث، وقال: (إِذْ مَا) ذكر معها (مَا)، إذاً: (مَا) قد تُزاد، وقد يَتَّعِينَ في الأداة ألاَّ تعمل الجزم إلا بدخول (مَا)، وقد لا يَتَّعِينَ، حينئذ نقول: القسمة ثلاثية .. هذه الأدوات باعتبار زيادة (مَا) ثلاثة أقسام:

الأول: لا يجزم إلا مقترناً بها، وهو (حيث) و (إِذْ)، (حيث .. حَيْثُما) (حيث) لوحدها ما تجزم، وإمَّا كما سبق تكون ظرفاً ملازماً للإضافة، و (إِذْ) كذلك لا بُدَّ أن تكون ملازمة لـ: (مَا) ولذلك قال: (وَحَرْفُ إِذْ مَا) وقال: (وَحَيْثُما) ذكرها جازمة بزيادة (مَا)، إذاً: لا تعمل الجزم إلا مع (مَا) كما هو ظاهر النظم.

وأجاز الفراء الجزم بهما بدون (مَا) لكنَّه مرجوح.

الثاني: ما لا يلحقه (مَا) البتَّة .. لا تُزاد عليهما، وهو: (مَنْ وَمَا وَمَهُمَا) يعني: المفتوحة بـ: (مَا) و (أَيَّ)، أمَّا .. ما عندنا أمَّا، كذلك: منما ومامًا، ومهما لا يُزاد عليها، إذاً: هذه الأربعة لا تدخل عليها (مَا) البتَّة (مَنْ وَمَا وَمَهُمَا) كلها مفتوحة بالميم، وزد عليها: (أَيَّ) هذا أربعة لا تدخل عليها (مَا) البتَّة. وأجازه الكوفيون في (مَنْ) و (أَيَّ).

الثالث: يجوز فيه الأمران، وهو: (إِنْ)، و (أَيَّ)، و (مَتَى)، و (أَيْنَ)، و (أَيَّانَ)، إنَّ مَا .. إمَّا، قد يُقال: إمَّا، وقد يُقال: ((أَيَّاً مَا تَدْعُوا)) [الإسراء:110] هذا وارد، متى ما تدعوا، ((أَيَّماً تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ)) [النساء:78] جاءت (أَيَّماً) زيدت عليها

(مَا)، أَيَّانَ مَا تَعْدِلْ، زِيدَتْ عَلَيْهَا (مَا)، لَكِنْ هَلْ هِيَ شَرْطٌ فِي إِعْمَالِهَا؟ الْجَوَابُ: لَا،
لَأَنَّهَا قَدْ تَخْلُو مِنْهَا تَقُولُ: (أَيَّانَ) لَوْحَدَهَا، وَقَدْ تَزِيدُ عَلَيْهَا (مَا).
إِذَا:

وَأَجْزِمُ بِإِنْ وَمَنْ وَمَا وَمَهُمَا ... أَيَّ مَتَى أَيَّانَ أَيْنَ إِذْ مَا
وَحَيْثُمَا أَيْ وَحَرْفٌ إِذْ مَا ... كَيْانٌ وَبَاقِي الْأَدَوَاتِ أَسْمَا

هذا ما يَتَعَلَّقُ بِهَا عَلَى جِهَةِ الْعُمُومِ.

أَسْقَطُ النَّاطِمَ مِنَ الْجَوَازِ: (إِذَا) وَ (كَيْفَ) وَ (لَوْ) لَمْ يَذْكُرْهَا النَّاطِمُ هُنَا، وَأَسْقَطُهَا
عَمْدًا، يَعْنِي: تَرْجِيحًا مِنْهُ عَلَى أَنَّهَا لَيْسَتْ بِجَازِمَةٍ، وَإِنْ وَقَعَ نِزَاعٌ فِي بَعْضِهَا.
أَمَّا (إِذَا) فَالْمَشْهُورُ أَنَّهُ لَا يُجْزَمُ بِهَا إِلَّا فِي الشَّعْرِ، قَالَ ابْنُ آجُرُومٍ هُنَاكَ: " وَ (إِذَا) فِي
الشَّعْرِ خَاصَّةٌ " يَعْنِي: لَا فِي النَّثْرِ:
إِذَا تُصِيبُكَ خِصَاصَةٌ ..

(تُصِيبُكَ) فَعَلَ مِضَارِعَ مَجْزُومٍ بـ: (إِذَا) لَكِنَّهُ خَاصٌّ بِالشَّعْرِ، وَقِيلَ: ضَرْوَةٌ.
إِذَا: أَمَّا (إِذَا) فَالْمَشْهُورُ أَنَّهُ لَا يُجْزَمُ بِهَا إِلَّا فِي الشَّعْرِ، لَا فِي قَلِيلِ الْكَلَامِ وَلَا كَثِيرِهِ،
وِظَاهِرُ (التَّسْهِيلِ) جَوَازُ ذَلِكَ فِي النَّثْرِ عَلَى قِلَّةٍ، يَعْنِي: يَجُوزُ أَنْ يُجْزَمَ بـ: (إِذَا) فِي النَّثْرِ
لَكِنَّهُ قَلِيلٌ، لِمَاذَا نَفَوْا أَنْ تَكُونَ (إِذَا) جَازِمَةً؟ لِأَنَّهَا مَوْضُوعَةٌ لَزْمَنِ مُعَيَّنٍ وَاجِبِ الْوُقُوعِ،
وَالشَّرْطُ الْمَقْتَضِي لِلْجُزْمِ لَا يَكُونُ إِلَّا فِيمَا يَحْتَمِلُ الْوُقُوعَ وَعَدَمُهُ: إِنْ جَاءَنِي زَيْدٌ أَكْرَمْتُهُ،
مَجِيءُ زَيْدٍ وَالْإِكْرَامُ هَلْ هُوَ مَقْطُوعٌ بِوُقُوعِهِ أَمْ لَا؟ مُحْتَمَلٌ يَقَعُ أَوْ لَا يَقَعُ، هَذَا شَأْنُ
الشَّرْطِ: لَا يَعْمَلُ إِلَّا فِيمَا إِذَا كَانَ مَا بَعْدَهُ غَيْرَ مُتَحَقِّقٍ الْوُقُوعَ .. يَحْتَمِلُ الْوُقُوعَ، وَيَحْتَمِلُ
عَدَمَ الْوُقُوعِ.

وَأَمَّا (إِذَا) فَلَا، مَا بَعْدَهَا يَكُونُ مُتَحَقِّقُ الْوُقُوعِ، فَإِذَا: لَا يَكُونُ شَرْطًا، فَانْتَفَى عَنْهَا مَعْنَى
الشَّرْطِيَّةِ، لِأَنَّ مَا بَعْدَهَا لَا يَكُونُ إِلَّا مُتَحَقِّقُ الْوُقُوعِ، وَلِذَلِكَ نَفَاهَا أَكْثَرُ النَّحَاةِ. لِأَنَّهَا
مَوْضُوعَةٌ لَزْمَنِ مُعَيَّنٍ وَاجِبِ الْوُقُوعِ، وَالشَّرْطُ الْمَقْتَضِي لِلْجُزْمِ لَا يَكُونُ إِلَّا فِيمَا يَحْتَمِلُ
الْوُقُوعَ وَعَدَمُهُ: مَنْ جَاءَنِي أَكْرَمْتُهُ، الْمَجِيءُ لَيْسَ بِمَقْطُوعٍ بِهِ، وَكَذَلِكَ الْإِكْرَامُ لَيْسَ مَقْطُوعًا
بِهِ، إِذَا: هُوَ مُتَوَقَّعٌ، وَ"إِذَا" لَا يَكُونُ فِي الْمَتَوَقَّعِ بَلْ فِي مُتَعَيِّنِ الْوُقُوعِ.

وَأَمَّا (كَيْفَ) وَهَذِهِ عَدَدُهَا الْكُوفِيُونَ، وَبَعْضُهُمْ اشْتَرَطَ فِيهَا (مَا). (كَيْفَ) فَيُجَازَى بِهَا
مَعْنَى لَا عَمَلًا، يَعْنِي: مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى يُجَازَى بِهَا، وَلِذَلِكَ: أَوَاتِ الشَّرْطِ قَدْ تَجَزَمَ وَقَدْ لَا
تَجَزَمُ كَمَا سَيَأْتِي.

فَيُجَازَى بِهَا مَعْنَى لَا عَمَلًا، خِلَافًا لِلْكُوفِيِّينَ فَإِنَّهُمْ أَجَازُوا الْجُزْمَ بِهَا قِيَاسًا مُطْلَقًا،

والصَّحِيح أَنَّهَا لَيْسَتْ بِجَازِمَةٍ، وَإِنْ كَانَ فِي الْمَعْنَى يُرْتَّبُ عَلَيْهَا الْجُزْءُ، إِذْ لَيْسَ كُلُّ مَا رُتِّبَ عَلَيْهِ الْجُزْءُ يَكُونُ عَامِلًا الْجُزْمَ، كَمَا سَيَأْتِي فِي: (فَصْلٍ "لَوْ" وَ"لَوْلَا").

فإنَّهم أجازوا الجزم بها قياساً مُطلقاً، والأول أصح .. الذي هو عدم الجزم بها، وأنَّها للمجازاة معنًى لا عملاً، لماذا نفوا؟ قالوا: لمخالفتها لأدوات الشرط بوجوب موافقة شرطها لجوابها، يعني: يُشترط في أدوات الشرط أن يكون جملة الشرط مخالفةً لجملة الجواب، إلا على تأويل: إذا ضُمَّن معنى آخر، كما في الحديث: {فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ فَهَجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ} لم يحصل التَّخالف، لكن يُقدَّر له أن الجملة الثانية مخالفة للأولى، حينئذٍ إذا ضُمَّن معنى يقتضي المخالفة والمغايرة بين الجملتين صحَّ. وأمَّا (كيف) فلا، يكون ما بعدها الجواب موافقاً لما قبلها، لمخالفتها لأدوات الشرط بوجوب موافقة شرطها لجوابها، وقيل: يجوز بشرط اقترانها بـ: (مَا). إذاً: ثلاثة أقوال: عدم الجزم بها، ثانياً: الجزم بها، ثالثاً: التفصيل، إن اقترنت بـ: (مَا) جاز وإلا فلا.

وأما: (لَوْ) فذهب قومٌ إلى أَنَّهَا يُجْزَمُ بِهَا فِي الشَّعْرِ خَاصَّةً، وَهَذَا سِيَاقِي يَبْحِثُهَا النَّاطِمُ بَعْدَ هَذَا الْفَصْلِ، يَعْقِدُ فَصْلَ خَاصٍ، بـ: (لَوْ) وَهِيَ الصَّحِيحُ أَنَّهَا لَيْسَتْ جَازِمَةً، وَإِنْ كَانَ الْجُزْمُ مَعْلُومًا مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى، يَعْنِي: مِثْلَ (كَيْفٍ) يَعْنِي: يُجَازَى بِهَا مَعْنًى لَا عَمَلًا. قَالَ الشَّارِحُ هُنَا: " وَالثَّانِي مَا يَجْزَمُ فَعْلَيْنِ وَهُوَ (إِنْ) كَقَوْلِهِ: ((وَإِنْ تُبْذُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفَوْهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ)) [البقرة: 284] " (إِنْ تُبْذُوا) (إِنْ) هَذَا حَرْفُ شَرْطٍ، وَ (تُبْذُوا) هُوَ فِعْلُ الشَّرْطِ، (أَوْ تُخْفَوْهُ يُحَاسِبْكُمْ) (يُحَاسِبْكُمْ) هَذَا جَوَابُ الشَّرْطِ. وَ (مَنْ): ((مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ)) [النساء: 123] (يَعْمَلْ) هَذَا فِعْلُ الشَّرْطِ، وَ (يُجْزَ بِهِ) هَذَا جَوَابُ الشَّرْطِ، إِذَا: هَذِهِ عَمِلَتْ فِي فَعْلَيْنِ.

وَ (مَا) نَحْوُ: ((وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ)) [البقرة: 197] (تَفْعَلُوا) فِعْلٌ مُضَارِعٌ مُجْزُومٌ بـ: (مَا)، وَ (يَعْلَمُهُ) كَذَلِكَ مُجْزُومٌ بـ: (مَا).

وَ (مَهْمَا) نَحْوُ: ((وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لَتَسْحَرَنَّ بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ)) [الأعراف: 132] (فَمَا نَحْنُ لَكَ) الْفَاءُ وَاقِعَةٌ فِي جَوَابِ الشَّرْطِ، وَجُمْلَةٌ: (مَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ) فِي مَحَلِّ جُزْمِ جَوَابِ الشَّرْطِ.

(أَيُّ): ((أَيَّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى)) [الإسراء: 110] إِذَا: جُزِمَتْ فَعْلَيْنِ،

الأول: (تَدْعُوا) والثاني: أَقِيمَ مَقَامَهُ الْجُمْلَةُ الْأَسْمِيَّةُ، وَلِذَلِكَ اقْتَرَنْتَ بِالْفَاءِ.

وَ (مَتَى) كَقَوْلِهِ:

مَتَى تَأْتِيهِ تَعَشُّوْا إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ ... تَجِدْ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرُ مُوقِدٍ

مَتَى تَأْتِيهِ تَعَشُّوْا ..

(أَيَّانَ):

أَيَّانَ نُؤْمِنُكَ تَأْمَنُ غَيْرَنَا ..

جزمت فعلين (نُؤْمِنُكَ) .. (تَأْمَنُ) فعل الشرط وجواب الشرط.

و (أَيْنَمَا):

أَيْنَمَا الرِّيحُ تُمِيلُهَا تَمَلْ ..

والآية أوضح: ((أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ)) [النساء:78].

و (إِذْ مَا):

وَأَنَّكَ إِذْ مَا تَأْتِ مَا أَنْتَ أَمْرٌ ... بِهِ تُلْفِ مَنْ إِيَّاهُ تَأْمُرُ آتِيَا

(تُلْفِ) هذا جواب الشرط.

و (حَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ)) [البقرة:144] وقعت في جواب

الشرط:

حَيْثُ مَا تَسْتَقِمُّ يُقَدِّرْ لَكَ اللَّهُ ..

تَسْتَقِمُّ .. يُقَدِّرْ ..

و (أَنِّي):

خَلِيلِي أَنِّي تَأْتِيَانِي تَأْتِيَا ... أَحَا غَيْرَ مَا يُرْضِيكُمَا لَا يُحَاوِلُ

خَلِيلِي أَنِّي تَأْتِيَانِي تَأْتِيَا ..

وهذه الأدوات التي تجزم فعلين كلها أسماء إلا (إِنَّ) و (إِذْ مَا) فإنهما حرفان، وكذلك

الأدوات التي تجزم فعلاً واحداً كلها حروفٌ ولا إشكال في هذا.

فَعَلَيْنِ يَفْتَضِينَ شَرْطٌ قَدْ مَا ... يَنْتَلُو الْجَزَاءَ وَجَوَاباً وَسَمَا

يعني: عرفنا أنَّ هذه الأدوات تقتضي فعلين، يعني: يظهر أثرها وهو الجزم في فعلين،

الأول: يُسَمَّى الشرط، والثاني: يُسَمَّى جواب الشرط، ولذلك قال: يَفْتَضِينَ فَعَلَيْنِ،

يعني: يطلبن فعلين، لا يظهر أثر الجزم وأثر الشرط إلا في فعلين.

(فَعْلَيْنِ يَفْتَضِيْنِ) يعني: يطلبن .. يقتضين فعلين، (فَعْلَيْنِ) هذا مفعولٌ مُقَدَّم لقوله: (يَفْتَضِيْنِ) يعني: يقتضين هذه الأدوات، النون هنا نون الإناث وهي فاعل.

(فَعْلَيْنِ يَفْتَضِيْنِ شَرْطٌ قَدِّمًا) الأول، (يَتَلَوُ الْجَزَاءُ) يتلوه الجزاء، يعني: يتبعه الجزاء، (وَجَوَابًا وَسَمًا) وسم جواباً، يعني: سُمِّي جواباً، قوله: (فَعْلَيْنِ يَفْتَضِيْنِ) إِنَّمَا قَالَ: (فَعْلَيْنِ) ولم يقل: جملتين، للتنبيه على أَنَّ حَقَّ الشَّرْطِ والجزاء أن يكونا فعلين، وإن كان ذلك لا يلزم في الجزاء، يعني: كلُّ واحدٍ من فعل الشَّرْطِ وجواب الشَّرْطِ الأصل فيه أن يكون فعلاً، وهذا الفعل مُتَعَيِّنٌ في فهل الشَّرْطِ .. لا بُدَّ أن يكون الأول فعلاً، وأمَّا الثاني الذي هو الجواب فالأصل أن يكون فعلاً، وقد لا يأتي فعلاً، وإِنَّمَا يكون جملةً اسْمِيَّةً أو غيرها، وهذا يَتَعَيَّنُ فيه أن يقترن بالفاء أو (إذا) كما سيأتي.

إِذَا قَوْلُهُ: (فَعْلَيْنِ) على جهة التأسيس، أمَّا الأول فمُتَعَيِّنٌ تأسيساً وواقعاً، الذي هو فعل الشَّرْطِ، وأمَّا الثاني فمُتَعَيِّنٌ تأسيساً لا واقعاً، يعني: الأصل فيه أن يكون فعلاً، ولكن في الواقع قد يَتَخَلَّفُ الفعل ولا يكون فعلاً.

وأفهم قوله (يَتَلَوُ الْجَزَاءُ) أَنَّهُ لَا يَتَقَدَّمُ، يعني: الأول يُسَمَّى فعل الشَّرْطِ، والثاني يُسَمَّى جواب الشَّرْطِ، هذا الترتيب مُرَادٌ فلا يَتَقَدَّمُ الثاني على الأول، ولا يتأخر الأول عن الثاني، فمَتَى ما حصل تقديم أو تأخير حينئذٍ حكمنا بكون الأول ليس جواباً للشَّرْطِ.

إِذَا: أفهم قوله (يَتَلَوُ الْجَزَاءُ) يعني: يتلوه الجزاء، (شَرْطٌ قَدِّمًا) مُتَقَدَّمٌ، يتلوه الجزاء، إِذَا: التَّرتيب هذا مُرَادٌ، فالأول .. الفعل الأول الذي تقتضيه أسماء الشَّرْطِ يُسَمَّى فعلاً .. شرطاً، والثاني يُسَمَّى جزاءً، ويُسَمَّى جواباً.

قوله: (شَرْطٌ قَدِّمًا يَتَلَوُهُ الْجَزَاءُ) (يَتَلَوُهُ) الضمير هنا محذوف وهو الرَّابِط، أفهم أَنَّهُ لَا يَتَقَدَّمُ الجواب الذي هو الجزاء على الشَّرْطِ، وإن تَقَدَّمَ على الشَّرْطِ شبيهةً بالجواب فحينئذٍ نَحْكُمُ عليه بِأَنَّهُ دَلِيلُ الجواب وليس بِجواب، يعني لو قال قائل: أَنْتَ ظَالِمٌ إِنِّ فَعَلْتَ كَذَا، أَصْلُ التَّركيبِ: إِنِّ فَعَلْتَ كَذَا فَأَنْتَ ظَالِمٌ، لَمْ يَأْتِ بِ: أَنْتَ ظَالِمٌ، قال: أَنْتَ ظَالِمٌ إِنِّ فَعَلْتَ كَذَا، هل الأول: أَنْتَ ظَالِمٌ، يُعْتَبَرُ جواباً؟

لَا يُعْتَبَرُ، لِأَنَّ النَّاطِمَ يَقُولُ: (شَرْطٌ قَدِّمًا يَتَلَوُهُ الْجَزَاءُ) هذا الترتيب مقصود، الأول فعل الشَّرْطِ والثاني الجواب، إِذَا لَمْ يَأْتِ الجواب في محلِّه وحصل مثله مُتَقَدِّمًا على أداة الشَّرْطِ حكمنا على المُتَقَدِّمِ بِأَنَّهُ لَيْسَ جواباً، لِأَنَّ الجواب لَا يَكُونُ مُتَقَدِّمًا على فعل الشَّرْطِ: أَنْتَ ظَالِمٌ إِنِّ فَعَلْتَ، أَيْنَ يَقَعُ جواب الشَّرْطِ؟ يَقَعُ بَعْدَ (إِنِّ) وبعْدَ فعل الشَّرْطِ، هذا الأصل.

حينئذٍ: أنت ظالمٌ إن فعلت كذا، نقول: إن فعلت، (فعلت) هذا فعل الشرط والجواب محذوفٌ دلٌّ عليه الدليل السابق، فما تقدّم دليل الجواب وليس عين الجواب، ولذلك نصّ هنا الناظم قال: (شَرَطُ قَدْماً يَتَلَوُ الْجَزَاءُ) يعني: يتلوه الجزاء ويتبعه، فلو وجد في الكلام ما ظاهره أنّه جواب الشرط وقد تقدّم على الأداة حكمنا عليه بكونه دليل الجواب وليس عين الجواب، والجواب محذوفٌ دلٌّ عليه ذلك المتقدّم.

وإنّ تقدّم على الشرط شبيهه بالجواب فهو دليلٌ عليه وليس إياه، هذا مذهب جمهور البصريين، وذهب الكوفيون والمبرد إلى أنّه الجواب نفسه والصحيح الأول، أنّه دليل الجواب وليس بعين الجواب.

(فَعَلَيْنِ يَفْتَضِينَ) .. (يَفْتَضِينَ) يعني: يطلبن، يعني: تطلب هذه الأدوات فعلين، أفهم (فَعَلَيْنِ يَفْتَضِينَ): أنّ الأداة جزمت الفعلين معاً، (يَفْتَضِينَ) يطلبن فعلين، يطلبنه على ماذا؟ على أنّ الأول فعل الشرط والثاني جواب الشرط، وإذا طلب العامل شيئاً عمِل فيه.

إذا: ((وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ)) [الطلاق:2] (يَتَّقِ) مجزومٌ بـ: (مَنْ) على أنّه فعل الشرط، و (يَجْعَلْ) مجزومٌ بـ: (مَنْ) على أنّه جواب الشرط، إذا: (مَنْ) فقط عمِلت الجزم في فعل الشرط، وعمِلت الجزم في جواب الشرط، وهذا هو الصحيح، وقيل غير ذلك. أفهم قوله (فَعَلَيْنِ يَفْتَضِينَ): أنّ أداة الشرط هي الجازمة للشرط والجزاء معاً، وهذا هو الصحيح، لاقتضاءها لها - يعني: تقتضيه - والاقتضاء هو معنى العمل، أمّا الشرط فنقل الاتفاق على أنّ الأداة جازمةٌ له، الشرط الأول: ((وَمَنْ يَتَّقِ)) [الطلاق:2] بالإجماع نُقل الاتفاق على أنّه مجزومٌ بـ: (مَنْ) لكن هذا الاتفاق ليس بمُسلّم، نُسب للأخفش أنّهما تجازما، يعني: جُزم فعل الشرط بجواب الشرط، وجواب الشرط بفعل الشرط، كما قيل في المبتدئ والخبر: ترافعا، كلّ منهما رفع الآخر، ما الرّافع للمبتدئ؟ الخبر، ما الرّافع للخبر؟ المبتدأ، كلّ منهما تعاون على الآخر فرفعه.

قيل مثله في فعل الشرط وجواب الشرط، ما الذي جُزم (يَتَّقِ)؟ (يَجْعَلْ)، ما الذي جُزم (يَجْعَلْ)؟ (يَتَّقِ) كلّ منهما جُزم الآخر.

إذا: الاتفاق المراد به الجماهير، أمّا الشرط فنقل الاتفاق على أنّ الأداة جازمةٌ له، وأمّا الجزاء الذي هو (يَجْعَلْ) ففيه أقوال:

- قيل: هي الجازمة وهو ظاهر النّظم، يعني: أداة الجزم هي التي جُزمت جواب الشرط.
- وقيل: الجزم بفعل الشرط، يعني: ((وَمَنْ يَتَّقِ)) (يَتَّقِ) جُزم بـ: (مَنْ) و (يَجْعَلْ) مجزومٌ بـ:

(يَتَّقِ) بفعل الشرط.

- وقيل: بالأداة والفعل معاً، كما قيل في الخبر أنه بالمتدئ والابتداء معاً، هنا قيل:
(مَنْ) و (يَتَّقِ) عاملان في (يَجْعَلُ) ونُسب إلى سيبويه والخليل، وقيل: بالجوار، وهو
مذهب الكوفيين، كلها ضعيفة، والصحيح الأول، لأن هذه الأدوات تجزم فعلين، ومعنى
أنها تجزم فعلين: أنَّ الأول مجزومٌ بهما، والثاني مجزومٌ بهما، وهذا هو الصحيح.
(فَعْلَيْنِ يَقْتَضِيَنَّ شَرْطُ قُدِّمًا) .. (شَرْطُ) .. ما إعراب (شَرْطُ قُدِّمًا)؟ (شَرْطُ) مبتدأ، و
(قُدِّمًا) خبر، (شَرْطُ) مبتدأ، وساغ الابتداء به مع كونه نكرة لوقوعه في معرض
التفصيل، (قُدِّمًا) هذا الجملة في محل رفع خبر المبتدئ.
(يَتَلَوُ الْجَزَاءُ) يتلوه الجزاء، (يَتَلَوُ) فعل مضارع، و (الْجَزَاءُ) فاعل، والضمير مفعول به
محذوف .. يتلوه الجزاء، والجملة هذه صفة ل: (شَرْطُ) شرطٌ قُدِّمًا متلَوٌ بالجزاء .. صفة
له، وشرط الجزاء الإفادة كخبر المبتدئ، يعني: ليس كل جزاءٍ يَصِحُّ أن يقع جزاءً، لا،
لا بُدَّ أن يكون مُفيداً، فشرطه الإفادة كخبر المبتدأ، فلا يجوز: إنَّ يَقيم زيدٌ يَقيم، لو قيل:
أي شرط انت به لصح هذا التعبير: إنَّ يَقيم زيدٌ يَقيم، نقول: هذا ليس مفيداً.
(شَرْطُ قُدِّمًا) فُهِم منه: أنَّ الشرط والجزاء جملتان، لأن الفعل يستلزم الفاعل، وفُهِم
منه: أنَّ الشرط لا يكون إلا مُتَقَدِّمًا، فإذا ورد: أنت ظالمٌ إنَّ فعلت، فليس (أنت ظالمٌ)
جواباً مُتَقَدِّمًا، بل الجواب محذوف دَلَّ عليه ما تَقَدَّمَ على أداة الشرط.
(وَجَوَاباً وَسَمًا) .. (وَسَمًا) يعني: من الوسم .. العلامة، يعني: سُمِّي جواباً، يُسَمَّى جزاءً
ويُسَمَّى جواباً، الثاني الذي هو: (يَجْعَلُ) ((وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ)) [الطلاق:2] (يَتَّقِ) هذا
فعل الشرط، و (يَجْعَلُ) يُسَمَّى جزاءً ويُسَمَّى جواباً.
وُسَمِ جواباً، (جَوَاباً) هذا حالٌ من الضمير في (وَسَمًا) أي: يُسَمَّى الجزاء جواباً، (وَسَمًا)
الضمير هنا يعود على الجزاء، والألف هذه للإطلاق، و (جَوَاباً) هذا حالٌ من الضمير
في (وَسَمًا)، وبعضهم أعربه: مفعول .. مفعول ثاني، لكن ليس بظاهر.
إذا: قال الشَّارِحُ هنا: "يعني: أنَّ هذه الأدوات المذكورة في قوله: (وَأَجْزِمُ بِإِنْ) إلى قوله:
وَأَنْتَ) يقتضين جملتين" (جملتين) هذا فيه نظر، بل فعلين، لأنَّ الأول هو الذي يكون في
محلِّ جَزْمٍ كما سيأتي في الإعراب.

يقتضين جملتين، بل فعلين، ولذلك نصَّ النَّاطِمُ على الفعلين: (فَعْلَيْنِ يَقْتَضِيَنَّ) أحدهما
يُسَمَّى شرطاً، والثاني وهو المتأخَّر يُسَمَّى جواباً وجزاءً، ويجب في الجملة الأولى أن تكون
فعلية، وأمَّا الثانية فالأصل فيها أن تكون فعلية، ولذلك قلنا: (فَعْلَيْنِ يَقْتَضِيَنَّ) فعلين

تأصيلاً وواقعاً في الشرط، وتأصيلاً لا وقوعاً في الجواب، تأصيلاً ووقوعاً في الشرط، يعني: الأصل فيه من جهة القواعد والقياس أن يكون فعلاً، والواقع موافق للقياس والأصل.

وأما الجواب فالتأصيل والأصل أن يكون فعلاً لكن الواقع ليس كذلك، قد يقع فعلاً وهو كثير، وقد لا يقع فعلاً، ويجوز أن تكون اسمية: إن جاء زيد أكرمه، وإن جاء زيد فله الفضل.

(فِعْلَيْنِ يَفْتَضِيْنِ) ما هما هذان الفعلان؟ أَجَبَهُمُ النَّاطِمُ، مع كون الفعل يكون على ثلاثة أنحاء: ماضي ومضارع وأمر، فَفَسَّرَهُ بقوله: (وَمَاضِيَيْنِ) ثُمَّ بَيَّنَّ الفَعْلَيْنِ اللَّذَيْنِ تَقْتَضِيَهُمَا هذه الأدوات فقال: (مَاضِيَيْنِ) أو (مُضَارِعَيْنِ) أو (مُتَخَالِفَيْنِ) ذكر ثلاثة .. القسمة ثلاثية، لكن (مُتَخَالِفَيْنِ) يشتمل على قسمين، وإلا قال: أو .. أو مرتين، (مَاضِيَيْنِ) أو (مُضَارِعَيْنِ) قسمان (أو مُتَخَالِفَيْنِ) هذا الثالث، من أين الرابع؟ الرابع داخل في قوله: (أو مُتَخَالِفَيْنِ).

إذاً قوله: (فِعْلَيْنِ يَفْتَضِيْنِ) هذه مجمل، لأنه يحتمل فعل الأمر، ويحتمل الفعل الماضي، ويحتمل المضارع، فبيّن بقوله: (وَمَاضِيَيْنِ) هذا مفعول ثانٍ مُتَقَدِّمٌ لقوله: (تُلْفِيَهُمَا) تجدهما، الهاء هنا مفعول أول، و (مَاضِيَيْنِ) مفعولٌ ثاني، و (أو) هذا حرف عطف، (مُضَارِعَيْنِ) معطوف على (مَاضِيَيْنِ)، (أو مُتَخَالِفَيْنِ) معطوف على (مَاضِيَيْنِ). إذاً: قد يكون الفعلان ماضيين، وما المراد بالماضي هنا؟ قلنا: الماضي على ثلاثة أقسام: - ماضٍ لفظاً ومعنى، ومعنى لا لفظاً، ولفظاً لا معنى، هل كلها داخله هنا؟ لفظاً ومعنى ليس مراداً، ف: (مَاضِيَيْنِ) لفظاً لا معنى، لأن أدوات الشرط تنقل الفعل من الدلالة على الحال إلى المستقبل: إن جاءني .. ما جاء .. ما وقع الجيء، إن جاءني زيد أكرمته، ما وقع، وإنما الجيء مُعَلَّقٌ في المستقبل، إذاً: هو في اللفظ ماضٍ وفي المعنى مستقبل. إذاً: (مَاضِيَيْنِ) قِيْدُهَا: لفظاً لا معنى، إمّا لفظاً ومعنى لا يقع .. لا يقع جواب الشرط ولا فعل الشرط.

(مَاضِيَيْنِ) لفظاً لا معنى لأن هذه الأدوات تقلب الفعل للاستقبال شرطاً أو جواباً، سواءً في ذلك (كان) أو غيرها على الأصح، يعني: حتى لفظ (كان) تنقلها إلى المستقبل .. حتى لفظ (كان) الذي أصل وضعه للدلالة على الزمان الماضي ويدلُّ على الزمان، وقيل: إنه مُجَرَّدٌ من الحَدَث، حتى (كان) تنقلها أدوات الشرط إلى المستقبل. قال تعالى: ((وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا)) [المائدة:6] (كُنْتُمْ) يعني: في المستقبل. إذاً: (مَاضِيَيْنِ) نقول: لفظاً لا معنى.

قال الشَّارح: إذا كان الشرط والجزاء جملتين - يُعبرَ بالجملتين هذا فيه نظر! - فيكونان على أربعة أنحاء:

الأول: أن يكون الفعلان ماضيين، يعني: فعل الشرط ماضٍ، وجواب الشرط ماضٍ كذلك، إن قام زيدٌ قام عمرو، (إن) حرف شرط، و (قام) فعل الشرط وهو ماضٍ، قام زيدٌ .. قام عمرو، (قام) الجواب والجزاء كذلك فعلٌ ماضٍ، وكلٌّ منهما ماضٍ في اللفظ فقط لا في المعنى، لأنَّه كأنَّه قال: إن قام سيقوم زيدٌ سيقوم عمرو، ويكونان في محلِّ جزمٍ.

ومنه قوله تعالى: ((إِنْ أَحْسَنْتُمْ أَحْسَنْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ)) [الإسراء:7] إذا: جاء في القرآن .. جاء في القرآن الأول ماضٍ والثاني ماضٍ، ((وَإِنْ عُدْتُمْ عُدْنَا)) [الإسراء:8] (عُدْتُمْ عُدْنَا) كلٌّ منهما ماضٍ، إذا: (ماضيين) لفظاً لا معنىً.

(أو مضارعين) وهو الأصل .. الأصل فيهما أن يكونا مضارعين، لماذا؟ الجزم، هذا من حيث العمل، ومن حيث المعنى؟ أنَّه يدلُّ على المستقبل، إذا: (أو مضارعين) هو الأصل، نحو: إنَّ يقيم زيدٌ يقيم عمرو، (إنَّ يقيم) يقيم هذا فعل الشرط وهو فعل مضارع، (يقيم عمرو) هذا الجواب، فعل مضارع.

((وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ)) [البقرة:284] (إنَّ تُبْدُوا) هذا فعل الشرط، (يُحَاسِبْكُمْ) هذا جواب الشرط، كلٌّ منهما مضارع، إذا: اتفقا، وهذا أعلى الدرجات.

(تُلْفِيهِمَا أَوْ مُتَخَالِفَيْنِ) دخل تحته صورتان: أن يكون الأول ماضياً والثاني مضارعاً، يعني: فعل الشرط يكون ماضياً، وجواب الشرط مضارعاً، نحو: إنَّ قام زيدٌ يقيم عمرو، (قام) فعل ماضٍ من جهة اللفظ، وأمَّا المعنى فهو مستقبل (يقيم عمرو) (يقيم) هذا لفظاً ومعنىً مستقبل.

ومنه قوله تعالى: ((مَنْ كَانَ)) [هود:15] (كَانَ) فعل ماضٍ، وهنا صَرَفْتُهُ، قلنا: لا يكون الماضي ماضياً لفظاً ومعنى فعل الشرط البتَّة، حينئذٍ جاء هنا: ((مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزَيَّنَتْهَا نُوفٍ)) [هود:15] (نُوفٍ) هذا جواب الشرط، إذا: (كَانَ) هنا المراد بها الاستقبال ولم يُرد بها الماضي، هذا مُتَّفَقٌ عليه: أن يكون الأول ماضياً والثاني مضارعاً، العكس: أن يكون الأول مضارعاً والثاني ماضياً، هذا فيه نزاع كبير، هل يصحُّ أو لا؟

وظاهر إطلاق النَّاطِمِ الصَّحَّة: (أَوْ مُتَخَالِفَيْنِ) عَمَّا إذا كان الأول ماضياً والثاني مضارعاً

أو بالعكس.

أن يكون الأول مضارعاً والثاني ماضياً وهو قليل، وخصّه الجمهور بالضرورة، يعني: في الشَّعر خاصّة، وأمّا في النثر فليس الأمر كذلك، لماذا خصّوه بالضرورة؟ قالوا: لأنّ إعمال الأداة في لفظ الشَّعر، ثمّ المجيء بالجواب ماضياً كتهيئة العامل للعمل ثمّ قطعه، يعني: إذا كان الأول مضارعاً والثاني ماضياً، أعملت أداة الشَّعر في الأول في اللفظ، ثمّ كأنك هيئتها لتعمل في الثاني، فتنتقل من إعمالٍ في الظاهر إلى إعمالٍ في الظاهر .. قَوِيَتْ، فحينئذٍ إذا جيء به ماضياً كأنك قطعتَه بعد التهيئة، هيأته أولاً ثمّ قطعتَه. ومذهب الفراء والمُصنِّف جوازه في الاختيار وهو الصَّحيح للحديث الآتي، أن يكون الأول مضارعاً والثاني ماضياً:

مَنْ يَكْذِبُ بِسَيِّئٍ كُنْتَ مِنْهُ ... كَالشَّجَا بَيْنَ خَلْقِهِ وَالْوَرِيدِ

(مَنْ يَكْذِبُ بِسَيِّئٍ كُنْتَ مِنْهُ) .. (كُنْتَ) هذا الجواب، إذا: وقع الأول مضارعاً (يَكْذِبُ) كاد .. يكيد، والثاني: (كُنْتَ) هذا جاء في الشَّعر، وأحسن من هذا قوله صلى الله عليه وسلم: {مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ الْقَدْرِ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ} (مَنْ يَقُمْ) هذا فعل مضارع، (غُفِرَ لَهُ) هذا ماضي، إذا نقول: جائز. وفي قول عائشة: " إِنْ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ مَتَى يَقُمْ مَقَامَكَ رَقَّ " (مَتَى يَقُمْ .. رَقَّ) إذا: جاء في كلام عائشة رضي الله تعالى عنها، إذا نقول: الصَّواب أنّه يجوز أن يكون الأول مضارعاً والثاني ماضياً. فأما الماضي الواقع شرطاً أو جزاءً فهو في موضع جزم، إذا وقع الماضي الأول:

إِنْ قَامَ زَيْدٌ قُتِلْتُ، نحن نقول: هذه جازمة، عوامل الجزم ما يجزم فعلاً وما يجزم فعلين، أين الجزم في: إِنْ قَامَ قُتِلْتُ؟ ليس فيه جزم، نقول: هنا الجزم محلي، فنُعَمِّمُ: الجزم قد يكون ظاهراً، وقد يكون محلاً، ولذلك قلنا: إذا كانا مضارعين هو الأصل، لأن الجزم يكون ظاهراً في الأول وفي الثاني، فإذا لم يظهر فيهما أو في أحدهما فهو أقل.

إذا: فأما الماضي الواقع شرطاً أو جزاءً فهو في موضع جزم .. محلّ جزم، لأنّه مبني لا يظهر فيه إعراب، وأمّا جزم المضارع فلا إشكال فيه شرطاً كان أو جزاءً في الأربعة السابقة، ويجوز رفع المضارع إذا كان جزاءً، وإلى ذلك أشار بقوله:

وَبَعْدَ مَا ضِيقَ الْجَزَا حَسَنٌ ... وَرَفَعُهُ بَعْدَ مُضَارِعٍ وَهَنْ

ونقف على هذا، والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه
أجمعين ... !!!

عناصر الدرس

- * ما يجوز في الجواب إذا كان فعل الشرط ما ضياً
- * تخلف (إذا) الفجائية الفاء بشروط
- * متى يجوز إقتران الفاء بجواب الشرط؟
- * الفعل المضارع الواقع بين فعل الشرط وجوابه بعد عاطف
- * حذف الجواب إذا دل عليه دليل ومثله الشرط.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما
بعد:

فلا زال الحديث في باب عوامل الجزم، وذكرنا أنَّ النَّاطِمَ رحمه الله تعالى قَسَمَ الأدوات
الجازمة للمضارع إلى قسمين:

– ما يجزم فعلاً واحداً، وما يجزم فعلين اثنين، وذكر ما يجزم فعلاً واحداً في قوله:
بَلَا وَلَا مِ طَالِبًا ضَعْ جَزْماً ... فِي الْفِعْلِ هَكَذَا بَلَمْ وَلَمَّا

ثُمَّ ذَكَرَ مَا يَجْزِمُ فَعْلَيْنِ اثْنَيْنِ وَهِيَ إِحْدَى عَشْرَةَ أَدَاةً، نقول: أداة ولا نقول: أسماء أو
حروف، لا نُعَيِّنُ هذا أو ذاك وإنما نقول: أداة، لأنَّ الأداة أَعْمُ من الحرف أو الاسم،
فيشمل ما إذا كان الجازم حرفاً، وما إذا كان الجازم اسماً، وَبَيَّنَّا ما يَتَعَلَّقُ بهذه الأدوات
الإحدى عشرة.

فَعْلَيْنِ يَقْتَضِيَنَّ شَرْطَ قُدِّمًا ... يَتَلَوُّ الْجُزْأَ وَجَوَاباً وَسَمًا

بَيَّنَّا لَنَا أَنَّ هذه الأدوات التي تجزم فعلين تحتاج شرط وجوابه، الشرط الأول الذي قُدِّمًا،
والثاني الجزاء الذي يتلوه ويُسمَّى جواباً، ثُمَّ بَيَّنَّا لَنَا أَنَّ هَذَيْنِ الفعلين قد يكونا ماضيين،
يعني: لفظاً لا معنى، أو مضارعين، أو متخالفين، يعني: الأول ماضي والثاني مضارع، أو
بالعكس، وهذه أربعة أحوال وكلها واردة وإن كان الأخير مُخْتَلَفٌ فيه وهو ما إذا كان
الأول مضارعاً والثاني ماضياً، والجمهور على المنع، وخصَّوه بالضرورة والصواب الجواز

للحديث الذي ذكرناه.

فأما الماضي الواقع شرطاً أو جزاءً حينئذٍ إذا جاء فعل الشرط ماضياً أو جاء جواباً حينئذٍ كيف نقول: هذه جوازم ومع ذلك لا يظهر الأثر في الفعل الماضي، لأن الجزم إعراب، حينئذٍ إن كان الجزم إعراباً كيف يكون أثره في الفعل الماضي؟ نقول: الجزم قد يكون لفظاً، وقد يكون محلاً، وإذا كان كذلك فالفعلان .. فعل الشرط وجواب الشرط إما أن يكونا أحدهما أو هما ماضيين، وإما أن يكونا مضارعين أو أحدهما مضارع. فإذا كان مضارع لا إشكال، واضح أن الإعراب يكون ظاهراً، وإذا كان ماضياً حينئذٍ يكون في محلّ جزم، والإعراب إنما يكون للفعل نفسه لا للجملة، إذا قلت: إن قام زيدٌ قمت، (إن) حرف شرط، (قام) فعل مضارع مبني على الفتح في محلّ جزم فعل الشرط، تُعربه قبل أن تُعرب فاعله .. قبل أن تُعرب الفاعل تقول: فعلٌ ماضي مبني على الفتح في محلّ جزم، ولا تقل: (قام) فعلٌ ماضي والفاعل زيد، والجملة في محلّ جزم لا، إنما فعل الشرط يكون فعلاً.

حينئذٍ إذا كان ماضياً يكون الإعراب الذي هو الجزم مُسلطاً على المحل لا على اللفظ، فأما الماضي الواقع شرطاً أو جزاءً فهو في موضع جزم، لأنه مبني لا يظهر فيه إعراب، وأما جزم المضارع فلا إشكال فيه شرطاً كان أو جزاءً، لأن الجزم من خواصه .. إعراب، والمضارع يُجزم، وهذا الباب معقودٌ لبيان جوازم الفعل المضارع. إذاً: لو وقع الشرط والجواب مضارعين أو أحدهما مضارع حينئذٍ يكون مجزوماً ظاهراً. وأما جزم المضارع فلا إشكال فيه شرطاً كان أو جزاءً في الأربعة الأنحاء .. الأقسام كلها، ويجوز رفع المضارع إذا كان جزاءً، وإلى ذلك أشار بقوله:

وَبَعْدَ مَاضٍ رَفْعُكَ الْجَزَا حَسَنٌ ... وَرَفْعُهُ بَعْدَ مُضَارِعٍ وَهَنٌ

يعني: إذا جاء في صورة ما إذا كان فعل الشرط ماضياً والثاني مضارعاً، هذا القسم الثالث من الأنواع التي ذكرها ابن عقيل: أن يكون الأول ماضياً، والثاني مضارعاً، الأصل في المضارع الثاني جواب الشرط أن يكون مجزوماً هذا الأصل فيه، ويجوز رفعه فيما إذا كان الأول ماضياً، ولذلك قال: (وَبَعْدَ مَاضٍ رَفْعُكَ الْجَزَا) رفعت الجزاء بالقصر للضرورة (حَسَنٌ) يعني: مستحسن في نفسه وليس بشاذ، وليس بنادر، وليس بخاص بالضرورة.

(وَبَعْدَ مَاضٍ رَفْعُكَ الْجَزَا حَسَنٌ) (رَفْعُكَ) هذا مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى مفعوله أو

إلى فاعله؟ (رَفَعَكَ الْجَزَاءُ) إذاً: الجزاء مفعول هو المرفوع، إذاً: (رَفَعَكَ) نقول: هذا مبتدأ وهو مصدر مضافٌ إلى فاعله، و (الجزاء) هذا مفعولٌ به منصوبٌ بالمصدر، أين الخبر؟ (حَسَنَ) فهو خبر مرفوع ورفعه ضَمَّةٌ مُقَدَّرَةٌ على آخره.

(وَبَعْدَ مَاضٍ) (بَعْدَ) منصوب على الظرفية مُتَعَلِّقٌ بقوله: (حَسَنَ) هذا صفة مُشَبَّهَةٌ، فيتعلّق بها الظرف، إذاً: رفَعَكَ الجزاء حسنٌ بعد ماضٍ، هل المراد ماضٍ لفظاً ومعنى، أو المراد معنى؟ الثاني، أن المراد به بعد ماضٍ ما يشمل الفعل المضارع المجزوم بـ: (لم). (وَبَعْدَ مَاضٍ) ومثله في ذلك المضارع المنفي بـ: (لم) تقول: إن لم تقم أقوم .. إن لم تقم أقم هذا الأصل، لكن يجوز الرفع فتقول: إن لم تقم أقوم .. إن قام زيد أقم .. إن قام زيد أقوم، (أقوم) بالرفع على أنه فعل مضارع مرفوع والأصل فيه الجزم، إذاً: يجوز فيه الجزم وهو الأصل، ويجوز فيه الرفع بل الجزم هو المختار.

(وَبَعْدَ مَاضٍ رَفَعَكَ الْجَزَاءُ حَسَنَ) .. (حَسَنَ) أشار به إلى أنه كثير، لأنه لو كان قليلاً لَمَّا عَبَّرَ بـ: (حَسَنَ) بل عَبَّرَ بـ: (نادر) أو (قَلَّ) أو (نَزَّر) كما سبق في الأبواب السابقة، فما قَلَّ يُعَبَّرُ عنه بـ: (النَّزَر) أو (القِلَّة) أو (الشذوذ) ونحو ذلك، وَلَمَّا قال: (حَسَنَ) علمنا أنه كثير.

والأحسن منه الجزم لأنه الأصل، فقوله: (حَسَنَ) لا يلزم أن الجزم أحسن، حينئذٍ يكون دائراً بين حسنٍ وأحسن، كما يُقال: صحيح وأصح، وهنا دائرٌ بين حسنٍ وأحسن، فالأحسن هو الجزم، لأنه أكثر وهو الأصل، وكذلك الرفع حسنٌ لأنه كثير وليس بالقليل، يعني: جائزٌ مُطلقاً.

(وَبَعْدَ مَاضٍ رَفَعَكَ الْجَزَاءُ حَسَنَ) .. (رَفَعَكَ الْجَزَاءُ حَسَنَ) فتقول: إن قام زيدٌ يقوم عمرو، ويصح: يقوم عمرو، ورفعه عند سيبويه على تقدير تقديمه، وكون الجواب محذوفاً، وعليه يكون المرفوع مستأنفاً دليل الجواب لا نفسه فلا يجوز، حينئذٍ الجزم معطوفٌ عليه، مثل المثال الذي ذكره ابن عقيل: إن قام زيدٌ يقوم عمرو، ما إعراب (يقوم) بالرفع؟ عند سيبويه أنه رفعه على تقدير تقديمه، يعني: ليس هو الجواب، أصل التركيب: يقوم عمرو إن قام زيدٌ، إذا رفع: يقوم عمرو إن قام زيدٌ، فأخّر المتقدّم فصار: إن قام زيدٌ يقوم عمرو.

إذاً: (يقوم) ليس هو جواب الشرط، وإنما هو دليل الجواب، يعني: كان مُتَقَدِّماً فتأخّر، وأصل التركيب: يقوم عمرو إن قام زيدٌ، حينئذٍ أخرته فبقي على رفعه فهو فعل مضارع مرفوع لتجرّده عن النَّاصِبِ والجازم، و (عمرو) فاعله، أين الجواب؟ محذوفٌ دلٌّ عليه

هذا المتقدّم الذي تأخّر.

إذاً: رفعه ليس لكونه معمولاً للأداة، الأداة لا تعمل إلا الجزم، حينئذٍ لا يمكن أن تعمل الرفع في وقت واحد، تجزم الأول وترفع الثاني هذا ليس من شأن الجواز، ثم الرفع تقرّر سابقاً أنّه هو التجرد، يعني: لم يسبقه جازم ولا ناصب، وحينئذٍ نقول: هنا لم يسبقه جازم؟ نعم، لم يسبقه جازم، وهذا الذي تلفظنا به: إن قام زيد يقوم عمرو، نقول: هذا في رتبة التأخير، والأصل: يقوم عمرو إن قام زيد، فتقدّم يقوم عمرو، والجواب حينئذٍ يكون محذوفاً.

وإذا عطفت على: يقوم عمرو، هل يجوز الجزم على المحل؟ لا يجوز الجزم، لماذا؟ لأنّه ليس بجواب بل الجواب محذوف، وهذا دليل الجواب فهو متقدّم.

إذاً: (وَبَعْدَ مَاضٍ رَفْعُكَ الْجَزَا حَسَنٌ) لماذا نرفعه؟ على مذهب سيبويه أنّه مرفوع بالتجرّد عن الناصب والجازم، وأنّ رتبته التّقديم، وعليه إذا عطفت عليه لا يجوز فيه الجزم، وذهب الكوفيون إلى أنّه على تقدير الفاء، وعليه يكون المرفوع نفس الجواب، يعني: المرفوع هو الجواب، ويكون على إسقاط الفاء: إن قام زيد فيقوم عمرو، إذاً: (يقوم) فعل مضارع مرفوع لتجرّده عن النّاصب والجازم، و (عمرو) فاعله، والجملة في محلّ جزم جواب الشرط .. هي جواب الشرط، فتكون في محلّ جزم، وإمّا الذي حصل أنّ الفاء قد أسقطت .. حذف، وهذا فيه نظر.

فحينئذٍ يجوز جزم ما عطف عليه، وقيل: أنّه ليس على التقديم والتأخير، ولا على حذف الفاء بل لمّا لم يظهر لأداة الشرط تأثير في فعل الشرط لكونه ماضياً ضعفت عن العمل في الجواب، وهذا أضعف.

إذاً: ثلاثة مذاهب في رفع الفعل إذا وقع مضارعاً بعد الماضي إذا كان فعل الشرط، في مثل هذا التركيب: إن قام زيد يقوم عمرو، هذا الأصل بالجزم، حينئذٍ (قام) هذا فعل الشرط، و (يقم) جوابه ولا إشكال أنّه مجزوم بـ: (إن)، لكن لو رفع وقد سُمع رفعه، حينئذٍ فيه ثلاثة مذاهب:

– مذهب سيبويه: أنّه متأخّر عن تقديم، والأصل أنّه: يقوم عمرو إن قام زيد، حذف الجواب وتأخّر هذا المتقدّم فصار دليلاً على الجواب.

– القول الثاني وهو مذهب الكوفيين: أنّه هو الجواب ولكن على إسقاط الفاء، والأصل: إن قام زيد فيقوم عمرو، فالجملة في محلّ جزم جواب الشرط، وقيل: لا تقديم ولا تأخير رداً لمذهب سيبويه، ولا على إسقاط الفاء، بل لمّا رُفِعَ دَلَّ على أنّ (إن) إمّا عملت في فعل الشرط، ثمّ ضعفت عن عملها في الجواب فرفع على الأصل، وهذا

غريب، لأنَّه قد يُقال: إنَّ قام زيدٌ يقيم عمروٌ، لماذا لم تضعف هنا وضعفت في: يقوم عمروٌ؟ هذا التعليل عليل، والرَّاجح هو مذهب سيبويه.

(وَبَعْدَ مَاضٍ رَفْعُكَ الْجَزَاءِ) الجزاء، قلنا: قصره للضرورة (حَسَنٌ)، (وَرَفْعُهُ بَعْدَ مُضَارِعٍ وَهْنٌ) لو كان العكس: كان الأول مضارع، والثاني مضارع حِينئذٍ (وَهْنٌ) يعني: ضعيف، واردٌ سَمَاعاً لكنَّه يضعف أن يُرْفَعَ الثاني .. المضارع إذا كان فعل الشَّرْط كذلك مضارع. وإِنَّمَا اسْتُشِيعَ فيما إذا كان فعل الشَّرْط ماضياً، وأَمَّا إذا كان مضارعاً فهو ضعيف، إذاً: فرقٌ بين (حَسَنٌ) و (وَهْنٌ)، (حَسَنٌ) في الأول لأنَّه مضارعٌ بعد ماضٍ فلا إشكال فيه، وأَمَّا إذا كان الأول مضارع والثاني مضارع فالأصل أن يُجْزَمَا معاً، لأنَّه هو أعلى الدرجات.

قلنا: أعلى الدرجات أن يكون فعل الشَّرْط مضارعاً، لأنَّه الأصل وكذلك أن يكون جواب الشَّرْط.

(وَرَفْعُهُ) أي: رفع الجزاء، (رَفْعٌ) مبتدأ، من إضافة المصدر إلى مفعوله، رَفَعَكَ أَنْتَ الجزاء، (رَفْعُهُ) الضمير يعود على الجزاء، (بَعْدَ مُضَارِعٍ) هذا مُتَعَلِّقٌ بقوله: (وَهْنٌ) يعني: ضعيف، و (رَفْعٌ) مبتدأ، وخبره (وَهْنٌ) يعني: فعل ماضٍ (وَهْنٌ) فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدَّر، والفاعل ضمير مستتر تقديره هو يعود على .. ما هو الذي وهن؟ الرِّفْع، رفع الجزاء بعد المضارع وهن هو، أي: الرِّفْع.

إذاً: (وَرَفْعُهُ) رفع الجزاء (بَعْدَ مُضَارِعٍ) ليس على إطلاقه، بل محلُّه في غير المنفي ب: (لم) كما سبق، (وَهْنٌ) أي: ضعيف، وظاهره أنَّه لا يَخْتَصُّ بالضرورة، وظاهر كلام سيبويه أنَّه مُخْتَصٌّ بالضرورة، فإنَّه قال: " وقد جاء في الشِّعْر " يعني: الأخير هذا (وَرَفْعُهُ) بَعْدَ مُضَارِعٍ النَّاطِم قال: (وَهْنٌ) يعني: ضعيف، ضعيف، هل هو مُخْتَصٌّ بالضرورة في الشِّعْر، أم أنَّه يجوز في النَّثر مع ضعفه.

ولذلك سبق إذا قيل: ضعيف أو لُغِيَّة، حِينئذٍ يجوز استعماله لكنَّه ليس بفصيح، فإذا قيل: (وَهْنٌ) رفع المضارع .. (بَعْدَ مُضَارِعٍ وَهْنٌ) يعني: ضعيف، هل معنى ذلك أنَّه مُخْتَصٌّ بالضرورة أم لا؟ ظاهر كلام النَّاطِم هنا لا .. ليس مُخْتَصّاً بالضرورة، وإِنَّمَا أطلقه فدلَّ على أنَّه ضعيف مُطلقاً، يعني: يجوز استعماله في النَّثر لكن على وجهٍ ضعيف، ومذهب سيبويه وظاهر كلامه أنَّه خاصٌّ بالشِّعْر.

(وَرَفْعُهُ بَعْدَ مُضَارِعٍ وَهْنٌ) أي: إذا كان الشَّرْط ماضياً والجزاء مضارعاً جاز لك وجهان: جزم الجزاء ورفعه، لكن الجزم على اعتبار والرِّفْع على اعتبار، الجزم على اعتبار أنَّه

جواب الشرط نفسه، وأنَّ العامل فيه أداة الجزم، ورفعته على أنَّه منفكٌ عن أداة الشرط .. منفصلٌ عنها، حينئذٍ جواب الشرط يكون محذوفاً، وهذا مُتقدِّمٌ عن تأخير، هذا ظاهر كلام سيبويه.

جاز جزم الجزاء ورفعته، وكلاهما حسنٌ .. كلاهما الرِّفْع والجزاء حسنٌ، وذهب بعض المتأخرين إلى أنَّ الرِّفْع أحسن من الجزم والصواب عكسه، قال في (شرح الكافية): " الجزم مُختار والرِّفْع جائزٌ كثير " ولذلك عَبَّرَ عنه بـ: (حَسَنٌ) فلا يلزم أن يكون الجزم ليس بأحسن، بل الجزم أحسن وهو حسنٌ، حينئذٍ يجوز وهو فصيح، لكن قال في (شرح الكافية): " المختار الجزم، والرِّفْع جائزٌ كثير ".

قال هنا: فتقول: إنَّ قام زيدٌ يقيم عمرو، بالجزم على الأصل ولا إشكال فيها: ويقوم عمرو .. إنَّ قام زيدٌ يقوم عمرو بالرفع، حينئذٍ نقول: (يقوم) هذا فعل مضارع مرفوع، و (عمرو) هذا فاعله، والجملة متأخرة عن تقديم، وهي دليل الجواب، وجواب الشرط محذوف، ومنه قوله:

وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ ... يَقُولُ لَا غَائِبٌ مَالِي وَلَا حَرَمٌ

أين الشرط وأين جوابه؟ (وَإِنْ أَتَاهُ) .. (أَتَى) فعل ماضي، (يَقُولُ) لم يقل: (يَقُلْ)، (يَقُلْ) هذا الأصل بالجزم، (يَقُولُ) رفعه، حينئذٍ نقول: جواب الشرط محذوف دلَّ عليه هذا المتأخِّر.

وإن كان الشرط مضارعاً وجب الجزم فيهما ورفع الجزاء ضعيف، يعني: لا يلزم أصلاً أن يكون ضعيف أن يجب الجزم، وإِنَّمَا قال: (وَهَنْ) يعني: ضعيف فهو مستساعٌ، كقوله: يَا أَقْرَعُ بْنُ حَابِسٍ يَا أَقْرَعُ ... إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعُ أَخُوكَ تُصْرَعُ

(إِنْ يُصْرَعُ)، (إِنْ) حرف شرط، و (يُصْرَعُ) هذا فعل الشرط وهو فعل مضارع، (تُصْرَعُ) هذا جواب الشرط .. رَفَعَهُ.

إذاً نقول: هذا ضعيف .. هذا وهَنٌ، لماذا؟ لأنَّ الأصل أن يجزمه لأنَّه مضارع، فإذا كان كذلك فالأصل فيه الجزم، فرفعه ضعيف ليس كرفعه بعد الماضي، قالوا في الفرق بينهما: إِنَّمَا حَسُنَ رفع الفعل بعد الماضي لعدم تأثير أداة الشرط في فعل الشرط .. لم تُؤثِّر ظاهراً، حينئذٍ لم يجزم الأول لفظاً، فلمَّا رُفِعَ الثاني لا إشكال، لأنَّ الأداة لم تُؤثِّر لفظاً، وضعف بعد المضارع لتأثير العامل في فعل الشرط لأنَّهما تقتضي فعلين، فإذا ظهر

أثرها في الأول حينئذٍ ضعف ألا يظهر أثرها في الثاني وهو الفعل المضارع فلذلك صار ضعيفاً.

واختلف في تخريج الرّفْع بعد المضارع، فالأول عرفنا أنّه بعد الماضي أنّه عن تقديم .. تأخير عن تقديم، وأنّه دليل الجواب وليس هو نفس الجواب، طيب! إذا رُفِع بعد المضارع ما وجهه .. كيف نعرّبه؟

واختلف في تخريج الرّفْع بعد المضارع، فذهب المُبرِّد إلى أنّه على حذف الفاء مطلقاً، أي: سواءً كان قبله ما يطلبه أو لا، أو كانت الأداة اسم شرطٍ أو لا مطلقاً على حذف الفاء، كأنّه قال: إن يُصرَع أخوك فتُصرَع، وإذا كان كذلك حينئذٍ ما بعد الفاء يكون جملة ليس صالحاً لجواب الشرط كما سيأتي.

كل ما لا يصلح أن يكون جواباً للشرط حينئذٍ وجب اقتران الفاء به، وإذا كان كذلك صارت الجملة في محلّ جزم، فهي منفصلة عن أن تُؤثّر أداة الجزم في الظاهر .. في اللفظ، فإذا فصلناه وقدرنا له الفاء السببية حينئذٍ نقول: الجملة في محلّ جزم، ولذلك إذا أعرب في الظاهر لا إشكال إذا قدرنا الفاء.

وفصل سبويه بين أن يكون قبله ما يمكن أن يطلبه فالأولى أن يكون على التقديم والتأخير كالسابق، وبين ألا يكون فالأولى أن يكون على حذف الفاء، وجوّز العكس، وقيل: إن كانت الأداة اسم شرطٍ فعلى إضمار الفاء وإلا فعلى التقديم والتأخير. إذاً: إمّا أن يُقال بالإضمار وإمّا أن يقال بالتقديم والتأخير، وإضمار الفاء كذلك لا إشكال فيه في هذا الحل.

إذاً القاعدة العامة: أنّه يحسن إذا كان الفعل المضارع جواباً للشرط، وكان الماضي فعل الشرط يجوز لك وجهان في الفعل المضارع: الرّفْع والجزم، وتخرجه كما ذكرناه، وإذا كان الفعل .. فعل الشرط مضارعاً حينئذٍ ضَعُف الرّفْع في الجواب إذا كان فعلاً مضارعاً، إمّا ذكرناه من أن تأثير أداة الجزم في الظاهر في الأول حينئذٍ لا بُدَّ أن تؤثر في الثاني لفظاً، ما دام أنَّ الأول مضارع فهو محلّ لظهور الجزم، كذلك يكون الثاني مثله، والذين حسّن في الماضي ثمّ المضارع كون التأثير لم يظهر في الأول وإن كان محلياً.

ثمّ قال:

وَاقْرَأْ بِهَا حَتَّمًا جَوَابًا لَوْ جُعِلَ ... شَرْطًا لِأَنَّهُ أَوْ غَيْرَهَا لَمْ يَنْجَعِلْ

سبق أن هذه الأدوات تقتضي فعلين، قلنا: الأول تأصيلاً وواقعاً لا يكو إلا فعلاً،

الأول .. فعل الشرط (شَرَطْتُ قُدِّمًا) قلنا: لا يكون إلا فعلاً مضارعاً أو ماضياً، لا يُمكن أن يقع غير واحدٍ من هذين الأمرين، والثاني تأصيلاً لا بُدَّ أن يقع فاعلاً، وفي الواقع قد يقع غير فعلٍ إمّا جملة اسميّة أو غيرها.

لذلك نقول: يشترط في الشرط ستة أمور:

– الأول: أن يكون فعلاً غير ماضي المعنى، فلا يجوز أن تكون جملة الشرط اسميّة، وأمّا نحو: ((وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ)) [التوبة:6] فإن (أَحَدٌ) فاعل لفعلٍ محذوف يُفسّره المذكور بعده على الرَّاجح، ولا يصح أن يكون الشرط ماضي المعنى، نحو: إن قام زيدٌ أمس قمتُ.

إذاً: لا بُدَّ أن يكون مستقبلاً، ولذلك قلنا:

وَمَاضِيَّيْنِ أَوْ مُضَارِعَيْنِ ... تُلْفِيهِمَا أَوْ تُمْتَخِلَفَيْنِ

(مَاضِيَّيْنِ) قلنا: لفظاً لا معنىً، يعني: لا يكون الفعل الذي يقع فعل الشرط وهو فعل ماضي يكون في الصورة وفي المعنى ماضياً لا، وإنما يكون في المعنى المراد به الاستقبال، وأمّا في الصورة: (قام) في صورته لفظ ماضي، لكنّه في المعنى المراد به الاستقبال، هل يصح أن يقع فعل الشرط المراد به فعل ماضي معني؟ نقول: لا، لا يصح، لا بُدَّ أن يكون مستقبلاً سواءً عُبر عنه بالفعل المضارع، أو عُبر عنه بالفعل الماضي.

المقصود هنا أن نقول: أن يكون فعلاً غير ماضي المعنى، سواءً جاء بلفظ الماضي أو بلفظ المضارع، ولا يجوز أن يقع بعد أداة الشرط اسمُ البتّة، فإن ورد ما ظاهره أنّه تلاه اسمٌ حينئذٍ لا بُدَّ من التأويل، ((وَإِنْ أَحَدٌ)) [التوبة:6] قلنا: (أَحَدٌ) هذا ليس بمبتدأ، لأنّ الجملة الاسميّة لا تكون فعل الشرط ولا تلي أدوات الشرط البتّة على الصّحيح، حينئذٍ نُقدّر لـ: (أَحَدٌ) فعل محذوف يُفسّره المذكور واجب الحذف: ((وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ)) [التوبة:6] إن استجارك أحدٌ من المشركين.

ولا يصح أن يكون الشرط ماضي المعنى: إن قام زيدٌ أمس قمت، لا يصح هذا، لماذا؟ هنا مرتب الجواب لم يقع، وإنما يترتب على وقوع فعل الشرط، وإذا رتبنا على شيءٍ قد وقع وانقضى حصل التناقض: إن قام زيدٌ قمت، يعني: في المستقبل، إن قام زيد، إن حصل منه قيام حصل مني قيام، وأمّا: إن قام زيدٌ أمس قمت، هذا تعليقٌ على شيءٍ ليس موجوداً، لأنّ الماضي قد انتهى وانقطع.

إذاً: لا بُدَّ أن يكون الفعل الذي يكون فعلاً للشرط ماضي في اللفظ لا في المعنى، وأمّا

المضارع فهو شأنه واضح، هذا الأول: أن يكون فعلاً غير ماضي المعنى.

- ثانياً: ألا يكون فعل الشرط طلبياً: إن اضرب زيداً! لا يصح هذا .. لا يصح أن يكون الفعل .. فعل الشرط طلبياً، فلا يصح: إن قم، ولا: إن لا تقم، هذا غير جائز، على أن (لا) ناهية، وأما النافية فيصح.

- الثالث: ألا يكون فعلاً جامداً ك: عسى، وليس: إن عسى زيدٌ يقوم، لا يصح، فلا يجوز: إن عسى زيدٌ إن يقوم، ولا يجوز: إن ليس زيدٌ قائماً، إذاً: الجامد لا يكون فعل شرط.

- الرابع: ألا تقتزن ب: (قد)، الجملة الفعلية ألا تقتزن ب: (قد)، لأنها تدلُّ على تحقق وقوع ما بعدها .. موجود متحقق، ولذلك تفيد التوكيد، ووضع الشرط على أن يكون محتمل الوقوع وعدم الوقوع، فعل الشرط إنما جيء به ليدلُّ على احتمال الوقوع وعدم الوقوع، و (قد) هذه تدلُّ على التحقق، وهذا منافٍ للشرط، فلا يجوز: إن قد قام زيدٌ قمتُ، لأنَّ (قد) هنا عيّنت الوقوع ودلَّت على تحققه.

- الخامس: ألا يكون منفيّاً بحرف نفي غير: (لم) و (لا) -أما (لم) و (لا) فجائز- فإن كان منفيّاً ب: (ما) أو ب: (لن) أو ب: (لما) لم يجز .. لم يجز أن يكون فعل شرط، فلا يجوز: إن لما يقيم زيدٌ قمتُ، هذا باطل، ولا يجوز: إن لن يقوم زيدٌ قمتُ، ولا: إن ما قام زيدٌ، على أن (ما) نافية. ويصح ب: (لم) ((فإن لم تفعلوا)) [البقرة:24] .. ((وإن لم تفعل فَمَا بَلَغْتَ رسالتَهُ)) [المائدة:67].

- السادس: ألا يكون الفعل مقترناً بفعل تنفيس، يعني: (السين، وسوف) فلا يجوز: إن سيقوم زيدٌ، لأنَّ (إن) هي تدلُّ على ما دلَّت عليه السين: إن سيقوم زيدٌ، ولا: إن سوف يقوم زيدٌ.

هذه كلها نقول: ست مواضع لا يصح أن يقع واحدٌ منها موقع فعل الشرط، فلا بُدَّ أن يكون فعلاً ماضياً صورةً لا معنى، أو مضارعاً صورةً ومعنى. وهذه المواضع والمواقع نفسها هي التي إن وقعت جواباً اقترنت جملة الجواب بالفاء، هذه الستة الأمور:

اسمِيَّةٌ طلبِيَّةٌ وبِجَامِدٍ ... وَمِمَّا وَلَنْ وَبَقَدْ وَبِالتَّنْفِيسِ

هذه الستة الأمور إذا وقعت جواباً للشرط .. يصح أن تقع، لكن لا بُدَّ من اقترانها بالفاء، وهو الذي عناه بقوله:

وَأَقْرُنْ بِفَا حَتَّمَا جَوَابًا لَوْ جُعِلَ ... شَرْطًا لِأَنْ أَوْ غَيْرَهَا لَمْ يَنْجَعِلْ

وهو واحدٌ من هذه الأمور الستة.

(وَأَقْرُنْ) هذا فعل أمر مبني على السكون لا محلَّ له من الإعراب، والفاعل ضميرٌ مستتر (بِهَا) جار ومجرور متعلق بقوله: (أَقْرُنْ) .. (وَأَقْرُنْ بِهَا) بقاء قصره للضرورة، (حَتْمًا) يعني: وجوباً، هذا نعت لمصدر محذوف تقديره: قرناً حتماً، (وَأَقْرُنْ بِهَا حَتْمًا) قرناً حتماً، أو محتوماً إذا جعلناه حال، (حَتْمًا) يعني: وجوباً. (جَوَابًا) هذا مفعول ل: (أَقْرُنْ)، (لَوْ جُعِلَ) هذا الجواب (شَرْطًا لِأَنْ أَوْ غَيْرَهَا) من الأدوات (لَمْ يَنْجَعِلْ).

ومتى؟ إذا كان واحداً من هذه الأمور الستة التي منعنا أن تقع فعل الشرط، كلها الاسمية والطلبية والمقرون ب: (لن، والسين، وسوف، وقد) كلها يمتنع أن تقع فعل الشرط، ويجوز أن تقع جواب الشرط، لكن بشرط اقترانها بالفاء. (وَأَقْرُنْ بِهَا) نقول: اعلم أن الشرط لا يكون إلا فعلاً مضارعاً أو ماضياً، وأما الجواب فيكون مضارعاً وماضياً كما تقدّم، ويكون غير ذلك فتلزمه الفاء وجوباً، وخُصَّتْ الفاء بذلك لما فيها من معنى السببية، يعني: لماذا الفاء دون غيرها؟ سيأتي أن (إذا) تخلّفها في بعض المواضع، لم خُصَّتْ الفاء بذلك؟ قالوا: لما فيها من معنى السببية والتعقيب، يعني: ما بعدها مُسَبَّبٌ عما قبلها، وكذلك يقع عقبه، هذا الأصل فيه، والجزاء مُتَسَبِّبٌ عن الشرط ومتعقّب عنه، وصرّح في (المغني) بأن المحلّ لمجموع الفاء وما بعدها، يعني: إذا أردنا أن نُعَرِّبَ حينئذٍ نقول: الفاء واقعة في جواب الشرط، الفاء وما بعدها مدخولها في محلّ جزم جواب الشرط.

وصرّح في (المغني) بأن المحلّ لمجموع الفاء وما بعدها، محلّ الجزم على أنه جواب الشرط، ويستثنى ما إذا صُدِّرَ الجواب بهمزة الاستفهام - يعني: لا تدخل مباشرةً عليها - سواءً كانت جملة فعلية أو اسمية فلا تدخل الفاء سابقةً على همزة، وإن دخلت مسبوقةً بـهاء، كما في قوله: ((أَفَمَنْ حَقَّ عَلَيْهِ الْعَذَابُ أَفَأَنْتَ)) [الزمر: 19] (أَفَأَنْتَ) الفاء هنا أين دخلت؟ أنت .. أفأنت .. فأنت هذا الأصل، أن تدخل الفاء على همزة لأنها هي الجملة المُصَدَّرَةُ بالهمزة .. الجملة الاسمية، أنت هذا الأصل .. فأنت، لكن قلنا: أفأنت، هنا لا تدخل الفاء على همزة، وإنما تُرْخَلَقُ لما بعدها، لأن همزة الاستفهام لها الصدارة وهي تفارق غيرها.

((أَفَأَنْتَ تُنْقِذُ مَنْ فِي النَّارِ)) [الزمر: 19] إذا: (أَفَأَنْتَ) دخلت الفاء هنا بعد همزة

والأصل أنها تدخل على الجملة الاسمية: فأنتَ، لكن هنا لا، يستثنى من ذلك الذي هو التَّصَدُّر .. الجملة التي تقع جواباً يستثنى همزة الاستفهام. وخصَّصَتِ الهمزة بعدم دخول الفاء عليها دون أخواتها ك: (هل) و (من) لعراقتها وقوة صدارتها، فغير الهمزة يجوز دخول الفاء عليه لعدم عراقتها، إذاً: إذا كانت الجملة الاسمية مُصدَّرة بالهمزة لا تدخل الفاء على الهمزة، وإنما تكون الهمزة داخلَةً على الفاء، وهذا واردٌ كثير في القرآن.

(وَأَقْرُنْ بِهَا) إذاً: المراد بالفاء هنا فاء السبب، وتعيَّنت هنا للربط لا للتشريك .. ليس المراد به العطف، وإنما للربط يعني: خُلِصَتِ للربط، فليس عندنا عاطف ومعطوف كما قاله البعض هذا ليس بصحيح، بل الصواب إنما اختيرت الفاء لما فيها من معنى السببية والتعقيب وليس للتشريك.

(وَأَقْرُنْ بِهَا حَتْمًا) يعني: قرن الفاء بما لا يصلح جواباً واجب، حينئذٍ لا يجوز إسقاطها لا في نثر ولا في شعرٍ إلا في الضرورة، (جَوَابًا) هذا مفعول (أَقْرُنْ) (لَوْ جُعِلَ شَرْطًا) الضمير هو المفعول الأول وهو عائدٌ على الجواب، لو جُعِلَ هذا الجواب (شَرْطًا) هذا مفعول ثاني ل: (جُعِلَ)، (لِإِنْ) مُتَعَلِّقٌ بقوله (جُعِلَ) (أَوْ غَيْرَهَا) من أدوات الشرط (لَمْ يَنْجَعِلْ) جَعَلَ يَنْجَعِلْ، (يَنْجَعِلْ) يَتَعَدَّى إلى كم مفعول؟ اثنين، أين هما .. أين الأول وأين الثاني؟ لَمْ يَنْجَعِلْ جواباً، (جَوَابًا) هو المفعول، و (يَنْجَعِلْ) هذه تَتَعَدَّى لواحد، لأنَّه مُطَاوِع (جعل)، وسبق أَنَّ المطاوع لِمَا يَتَعَدَّى لاثنين يَتَعَدَّى لواحد، وهنا (يَنْجَعِلْ) مُتَعَدِّ لواحدٍ لأنَّه مُطَاوِع ل: (جَعَلَ).

إذاً: (يَنْجَعِلْ) مطاوع (جَعَلَ) فَيَتَعَدَّى إلى واحدٍ، لأنَّ المطاوع هو الذي جَعَلَ هنا، بمعنى: صَيَّرَ، يَتَعَدَّى إلى اثنين، حينئذٍ مطاوعه يَتَعَدَّى إلى واحدٍ، مفعوله محذوف: لَمْ يَنْجَعِلْ جواباً. مفعول (يَنْجَعِلْ) محذوف، أي: لَمْ يَنْجَعِلْ جواباً، فُهِمَ منه: أَنَّهُ إِذَا صَحَّ جعله شرطاً لَمْ تدخل الفاء - هذا واضح على الأصل -، إِذَا صَحَّ جعله جواباً لَمْ تدخل الفاء في الجواب: إِنَّ يَقيم زيدٌ قام عمرو، وذلك إِذَا كَانَ صَالِحاً لِأَنَّ يَنْجَعِلْ جواباً فيما إِذَا كَانَ ماضياً مُتَصَرِّفاً مُجَرِّداً من (قَدْ) وغيرها، أو مضارعاً مُجَرِّداً أو منفيّاً ب: (لا) أو (لم) هذا الذي يصلح أن يكون جواباً دون فاء.

إِنْ تَخَلَّفَ واحد من هذه الأمور حينئذٍ نقول: هذا الجواب غير صالحٍ لِأَنَّ يَنْجَعِلْ جواباً ل: (إِنْ) أو غيرها. فما لا يصلح كالجمله الاسمية، أو الفعلية الطلبية، أو فعلها غير مُتَصَرِّفٍ أو مقرونٌ ب: السين أو سوف أو قد، أو منفيّاً ب: (مَا) أو (إِنْ) أو (لَنْ) فَإِنَّ

هذا كله لا يصلح جعله شرطاً.
اسمى طلبيةً وبجامدٍ ... وبما وَلَنَ وَبَقَدَ وَبِالتَّنْفِيسِ

فكل جوابٍ يمتنع جعله شرطاً فَإِنَّ الفاء تجب فيه، مثال الاسمى قوله تعالى: ((وَإِنْ يَمْسَسْكَ بَخِيرٌ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ)) [الأنعام: 17] (وَإِنْ يَمْسَسْكَ بَخِيرٌ)، (إِنْ) حرف شرط، و (يَمْسَسْكَ) فعل الشرط وهو فعل مضارع، (هُوَ) مبتدأ (عَلَى كُلِّ شَيْءٍ) متعلق بـ: (قَدِيرٌ) و (قَدِيرٌ) خبر.

إذاً: جاء الجواب هنا جملة اسمية لا يصح أن يقع جواباً للشرط، فتعين قرنه بالفاء، فتقول: الفاء واقعة في جواب الشرط، والجملة في محلّ جزم جواب الشرط، وعلى رأي ابن هشام: الفاء وما دخلت عليه في محلّ جزم جواب الشرط.

والطلبية كقوله: ((إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي)) [آل عمران: 31] (فَاتَّبِعُونِي) فعل أمر، الفاء وقعت في جواب الشرط، فدلّ على أنه لا يصح أن يقع جملة الجواب طلبيةً. والتي فعلها جامد نحو: ((إِنْ تُرِنَ آتَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا * فَعَسَى رَبِّي)) [الكهف: 39 - 40] (فَعَسَى رَبِّي) الفاء واقعة في جواب الشرط وهو (إِنْ تُرِنَ)، إذاً: (عَسَى) هذا جامد ولا يجوز أن يقع جواباً للشرط لأنه غير صالح فتعين قرنه بالفاء. أو مقروناً بـ: (قد) ((إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ)) [يوسف: 77] إذاً: (قَدْ سَرَقَ) هذا مُصَدَّر بـ: (قَدْ) فوجب قرنه بالفاء.

أو تنفيس، نحو: ((وَإِنْ خِفْتُمْ غَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللَّهُ)) [التوبة: 28] (فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ) هنا صُدِّرت بـ: (سَوْفَ) فوجب قرنها بالفاء.

أو (لَنْ): ((وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ)) [آل عمران: 115].

أو (مَا): ((فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُكُمْ مِنْ أَجْرٍ)) [يونس: 72] (فَمَا) إذاً: دخلت الفاء هنا في جواب الشرط.

إذاً: في هذه المواضع كلها لا يصلح الجواب أن يكون دون فاء، حينئذٍ تعين قرنه بالفاء، وقد تُحذف في الضرورة كقوله:

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا ..

الجملة هنا اسمية فوجب قرنها بالفاء، لكن سقطت هنا ضرورة، مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا، (اللَّهُ) مبتدأ، و (يَشْكُرُهَا) الجملة خبر، والجملة في محلّ جزم جواب الشرط (مَنْ).

وعن المُبَرَّدِ إجازة حذفها في الاختيار لكن المشهور الأول.
إذاً:

وَأَقْرُنْ بِهَا حَتَمًا جَوَابًا لَوْ جُعِلَ ... شَرْطًا لِإِنْ أَوْ غَيْرَهَا لَمْ يَنْجَعِلْ

قال الشَّارِح: " أي: إذا كان الجواب لا يصلح أن يكون شرطاً وجب اقترانه بالفاء، وذلك كالجمله الاسميّة، وكفعل الأمر، وكالفعلية المنفيّة، أو (لَنْ) فإن كان الجواب يصلح أن يكون شرطاً كالمضارع الذي ليس منفيّاً بـ: (مَا) ولا بـ: (لَنْ) ولا مقروناً بحرف التنفيس، ولا بـ: (قَدْ) والماضي المتصرف الذي هو غير مقرون بـ: (قَدْ) لم يجب اقترانه بالفاء، بل لا يجوز، يعني: إذا كان على الأصل لا يجوز أن يقرن بالفاء هذا الأصل، لا نقول: لا يجب، إذا نُفِي الوجوب قد يُقال بأنّه جائز، نقول: لا، لا يجوز: إن يقيم زيدٌ قام عمرو، هل يصح: فقام عمرو؟ ما يصح، إذاً: لا يجوز اقترانه بالفاء: إن جاءني زيدٌ يجيء عمرو، أو قام عمرو، لا يجوز اقترانه بالفاء.
وَتَخَلَّفُ الْفَاءُ إِذَا الْمُفَاجَأَةُ ... كَ "إِنْ تَجَدَّ إِذَا لَنَا مُكَافَأَةٌ

(وَتَخَلَّفُ الْفَاءُ إِذَا الْمُفَاجَأَةُ)، (تَخَلَّفُ) هذا فعل مضارع، و (الْفَاءُ) مفعول به، و (إِذَا) قُصِدَ لفظه فهو فاعلٌ .. فاعل (تَخَلَّفُ) وهو مضاف للمفاجأة من إضافة الدال إلى المدلول، و (تَخَلَّفُ) أي: تَحَلَّى مَحَلَّهَا .. تَحَلَّى مَحَلَّ الْفَاءِ، قد لا يؤتى بالفاء، قلنا: الفاء واجبة فيما إذا لم يصلح الجواب لأن يقع جواباً لـ: (إِنْ) أو غيرها، حينئذٍ إذا لم يؤت بالفاء يؤتى بـ: (إِذَا الْمُفَاجَأَةُ) لكن ليس على إطلاقه .. مطلقاً في كل ما سبق، بل في موضع واحد.

(وَتَخَلَّفُ) أي: تَحَلَّى مَحَلَّهَا فَيُصَدَّرُ بها الجواب الذي لا يصلح جعله شرطاً كما يصدر بالفاء، لأن مثلها في عدم الابتداء بها، يعني: (إِذَا) الفجائية أو المفاجأة مثل الفاء في عدم الابتداء بها، فوجودها يُحَصِّلُ ما يُحَصِّلُ بالفاء من بيان الارتباط، إذاً: الفائدة من (إِذَا) الفجائية هي عين الفائدة من فاء السببية، كما أن فاء السببية لا يُبتدأ بها وإنما يؤتى بها من أجل الرِّبْط، كذلك (إِذَا) الفجائية لا يبتدأ بها، وسبق أنّها حرفٌ على الصحيح ولا تقع في أول الكلام: جئت فإذا زيدٌ في الدار .. خرجت فإذا الأسد حاضرٌ.

حينئذٍ نقول: (إِذَا) الفجائية هذه لا تقع في أول الكلام .. لا يبتدأ بها، ما الفائدة منها؟ الرِّبْط، حينئذٍ جيء بها لتؤدّي ما أدّته فاء السببية.

(وَتَحْلُفُ الْفَاءُ إِذَا الْمَفْجَأَةُ) إِذَا: يجوز أن تغني (إِذَا) الفجائية عن الفاء لكن ليس على إطلاقه بل بشروط:

أولاً: أن تكون أداة الشرط هي (إِنْ) أو (إِذَا) الشرطية، ليس مطلقاً كل أداة، لا بُدَّ أن تكون (إِنْ) وهذا أشار إليه النَّاطِم بقوله: (كَ "إِنْ تَجِدْ") (إِنْ) أتى بالمثل ليبيّن لنا الأحكام التي يجوز أن تقتزن بـ: (إِذَا) الفجائية.

أولاً: أن تكون أداة الشرط هي (إِنْ) أو (إِذَا) الشرطية غير الجازمة التي قلنا: بعضهم يرى أنها تجزم في الشَّعر خاصة:

إِذَا تُصْبِحُ خَصَاصَةً ..

وذلك لأنَّ (إِنْ) أمُّ باب الأدوات الجازمة، و (إِذَا) أمُّ أدوات الشرط غير الجازمة، عندنا بابان: أدوات شرط جازمة، وأدوات شرط غير جازمة، (إِنْ) أمُّ باب أدوات الشرط الجازمة، و (إِذَا) أمُّ باب أدوات الشرط غير الجازمة، ولذلك استثنى من كل واحد رئيس .. زعيم، (إِنْ) الشرطية و (إِذَا) غير الشرطية.

إِذَا: أن تكون أداة الشرط هي (إِنْ) أو (إِذَا) الشرطية غير الجازمة.

الثاني: أن تكون جملة الجواب اسمية موجبة، إِذَا: ليست فعلية مُصدَّرة بـ: (قد) أو (ما) أو إلى آخره، وإنما تكون اسمية، هنا النَّاطِم قال: (لَنَا مُكَافَأَةٌ) (لَنَا) خبر مُقدَّم، و (مُكَافَأَةٌ) مبتدأ مؤخَّر.

إِذَا: أن تكون جملة الجواب اسمية موجبة، فإن كانت منفية لم تقتزن بـ: (إِذَا) فلا يجوز: إِنْ يَمُوتُ زَيْدٌ إِذَا مَا عَمِرُوا بِقَائِمٍ، (ما عَمِرُوا بِقَائِمٍ) لا يصح أن تدخل عليها (إِذَا) وإنما تدخل الفاء السابقة.

الثالث: أن تكون هذه الجملة الاسمية الموجبة غير طلبية، فإن كانت طلبية اقترنت بالفاء فلا تقع حينئذٍ دعاء، كقوله: وَيَلِّ لِلْمُقَصِّرِ فِي عِبَادَتِهِ، ولا استفهامية نحو: مَنْ يَنْصُرُكَ؟ فلا يجوز اقترانها بـ: (إِذَا) وإنما تقتزن بالفاء على الأصل، إِذَا: يشترط ألا تكون طلبية: مَنْ يَنْصُرُكَ؟ وَيَلِّ لِلْمُقَصِّرِ فِي عِبَادَتِهِ هذا دعاء.

الرابع: ألا تقتزن هذه الجملة الاسمية الموجبة غير الطلبية بـ: (إِنَّ) المؤكدة، (إِنْ) نواسخ، فلا يجوز: إِنْ كُنْتَ تَقْطَعُ رَحِمَكَ إِذَا إِنَّ مُحَمَّدًا يَصِلُ رَحِمَهُ، يعني: لا يصح (إِنَّ) كالمثال: إِنْ تَجِدْ إِذَا إِنَّ لَنَا مَكَاْفَةً، لا يصح أن تكون مُصدَّرة بـ: (إِنَّ).

إِذَا: هذه الشروط الأربعة كلها مأخوذة من كلام النَّاطِم بقوله: (كَ "إِنْ تَجِدْ إِذَا لَنَا مُكَافَأَةٌ") (إِنْ) عَيْنُ أداة الشرط، ثُمَّ هي اسمية مثبتة موجبة غير منفية، كذلك ليست

بطلبية ولم تتصدّرها (إِنَّ) المؤكّدة، حينئذٍ جاز أن تلي الفاء (إِذَا) الفجائية، يعني: أن تحلَّ محلها .. أن تخلفها، ف: (لَنَا مُكَافَأَةٌ) يصح أو لا؟ لو قال: إن تجد فلنا مكافئة صحَّ، لكن يجوز أن يحلَّ محل الفاء (إِذَا) الفجائية، بهذه الشروط التي ذكرناها.

ومثال ما استكملت الشروط قوله تعالى: ((وَأِنْ تُصِيبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمْتَ أَيْدِيَهُمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ)) [الروم:36] الشروط كلها متوفرة، وهل يجوز الجمع بين الفاء و (إِذَا)؟ قال: (وَتَخْلُفُ) ظاهره أمّا لا .. ، لأنها كالعوض ولا يُجمع بين العوّض والمعوّض. وهل يجوز الجمع الفاء و (إِذَا)؟ فيه خلافٌ والرّاجح جوازه لوروده في أفصح الكلام: ((فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا)) [الأنبياء:97] (فَإِذَا هِيَ) الفاء واقعة في جواب الشرط، و (إِذَا) هذه (إِذَا) الفجائية، (هِيَ شَاخِصَةٌ) الجملة في محلّ جزم جواب الشرط.

قال الزّمخشري: " (إِذَا) هذه الفجائية، وقد تقع في المجازاة سادّةً مسدّ الفاء، فإذا جاءت الفاء معها تعاونت على وصل الجزاء فيتأكد " الزّمخشري البياني: يجوز أن يجتمع الفاء مع (إِذَا) الفجائية حينئذٍ تكون فيه زيادة تأكيد.

(وَتَخْلُفُ الْفَاءُ إِذَا الْمُفَاجَأَةُ) يعني: في الرّبط (كَ "إِنْ تَجِدَ إِذَا لَنَا مُكَافَأَةٌ") (مُكَافَأَةٌ) المجازاة مصدر كافأت الرجل أي: جازيته.

إذاً: هذا ما يتعلّق بجواب الشرط وما ينوب عنه، وما يتصل به من الفاء أو ما يخلفه.

بقي مسألة تتعلّق بأدوات الجزم وهي: إعرابها، بعد أن عرفنا فعل الشرط وما يكون، وجواب الشرط وما يكون، وما يخلفه، بقي أدوات الشرط، كيف نُعرب (من) و (ما) و (حيثما) ونحوها؟ نقول: ما هو اسمٌ منها سواءً كان متفقاً عليه، أو على الرّاجح، إمّا أن يدلَّ على ظرفٍ .. قلنا: هذه الأسماء ظرفيّة وغير ظرفيّة كما سبق، إن دلَّ على ظرفٍ نحو: (أين) و (متى) و (حيثما) حينئذٍ فهي في محلّ نصب على الظرفيّة، كل الذي سبق معنا الظرفي تقول: في محلّ نصب على الظرفيّة والعامل فيه فعل الشرط، كلما جاءت (أين) و (أينما) و (حيثما) حينئذٍ تقول: منصوب على الظرفيّة، فهي في محلّ نصبٍ على الظرفيّة ومتعلّقه فعل الشرط، يعني: العامل فيه فعل الشرط.

وإمّا أن يدلَّ على حدثٍ، إن لم يدلَّ على ظرفٍ إمّا أن يدلَّ على حدثٍ، وذلك يُتصوّر في أداتين: (أَيَّ) و (ما)، أمّا (أَيَّ) لأنَّ (أَيَّ) بحسب ما تضاف إليه كما سبق، وهي تضاف إلى المصدر: أَيَّ ضَرْبٍ ضَرَبْتَ أَضْرَبْ، وتضاف إلى ظرف الزمان، وتضاف إلى ظرف المكان، حينئذٍ إذا أُضيفت فتفسّر بحسب ما أُضيفت إليه: إذا أُضيفت إلى ظرف الزّمان ألحقها بظرف الزمان، وإذا أُضيفت إلى ظرف المكان ألحقها بظرف المكان، إذاً:

لا إشكال فيه فهي داخلة في القسم الأول ما يُنصب على الظرفية والعامل فيه فعل الشرط.

وإن أضيفت إلى الحدث وهذا الذي يعيننا نحو: أيّ ضربٍ تضرب أضرب، وكذلك: (ما) موضوعة لما لا يعقل، هذا الأصل، موضوعة لشيء لا يعقل، ولا يعقل هذا يصدق على ما هو حدث وغيره، إذاً: ممّا لا يعقل ما هو حدث، إذاً: يتصوّر أن يدلّ على الحدث بشيئين: (أيّ) إذا أضيفت إلى الحدث لا إلى الظرف، و (ما) إذا استعملت فيما لا يعقل مراداً به الحدث، حينئذٍ تعربهما إذا أريد بهما الحدث مفعول مطلق. وقد يكون ما لا يعقل حدثاً وهي حينئذٍ مفعولٌ مطلق في الموضعين، ولذلك أعرب: ((مَا نَسَخَ مِنْ آيَةٍ)) [البقرة: 106] أيّ نسخٍ نسخ، ف: (مَا نَسَخَ) (مَا) من أوجه الإعراب فيها أنّها مفعول مطلق، لأنّ (مَا) شرطية وهنا صدقت على الحدث، والذي يصدق على الحدث كما سبق أنّه يُعرب مفعولاً مطلقاً، فإن لم يدلّ على ظرفٍ ولا حدث ..

إذاً التّقسيم: إمّا أن يدلّ على ظرفٍ أو لا، إن دلّ على ظرفٍ فهو في محلّ نصب على الظرفية مكانية أو زمانية، إن لم يدلّ على ظرفٍ فإمّا أن يدلّ على حدثٍ أو لا، إن دلّ على حدث وذلك متصوّر في (أيّ) و (ما) على التفصيل السابق فهو مفعولٌ مطلق. إن لم يدلّ على ظرفٍ ولا حدث، حينئذٍ لا ننظر إلى المعنى، وإنما ننظر إلى الفعل الذي بعده، فإمّا أن يكون الذي بعدها فعلاً لازماً أو متعدّياً، فإن كان فعلاً لازماً أعربت اسم الشرط مبتدأ، والجملة الشرطية التي بعده الشرط والجواب في محلّ رفع خبر، على الخلاف الذي ذكرناه سابقاً، قيل: جواب الشرط وقيل: فعل الشرط، وقيل: لا .. لا خبر له، وقيل: الجملتان معاً، أربعة أقوال:

إذا أعربنا اسم الشرط مبتدأ، أين خبره؟ الصّحيح أن الجملتين في محلّ رفع خبر: مَنْ يقيم أقم معه، نقول: (من) هنا اسم شرط، ماذا نعربها؟ أولاً: ليست من التي عددناها أنّها ظرفية، وليست تدلّ على حدث، إذاً: ننظر باعتبار الفعل الذي بعدها وهو فعلٌ لازم، إذا كان ما بعدها فعلاً لازماً حينئذٍ أعربناها مبتدأ، فقلنا: من يقيم، (مَنْ) اسم شرط مبني على السكون في محلّ رفع مبتدأ، لأنّ الذي بعدها: يقيم، هذا فعلٌ لازم، من يقيم أقم معه، جملة: (يقيم أقم معه) في محلّ رفع خبر المبتدأ. فإن كان لازماً نحو: من يقيم أقم معه، فالاسم حينئذٍ في محلّ رفع مبتدأ، والجملتان في محلّ رفع خبر، وإن كان بعدها فعلاً متعدّياً فإمّا أن يستوفي مفعوله أو لا .. إمّا أن

ينصب مفعوله أو لا، فإن لم يستوف مفعوله نحو: من تضرب أضرب، (تضرب) هذا متعدي، أين مفعوله؟ لا مفعول .. لم ينصب مفعولاً، إذاً: (تضرب) لم ينصب مفعولاً في الظاهر .. لا تُقدّر له، فتجعل (من) هي المفعول، من تضرب تقول: (من) اسم شرط وقع بعدها فعلٌ متعديٌ لم يستوف مفعوله، يعني: لم ينصب في الظاهر مفعولاً، مباشرة تجعل (من) في محل نصب مفعول تضرب.

فإن لم يستوف مفعوله نحو: من تضرب أضرب، فالاسم حينئذٍ في محلّ نصب مفعولٌ به لفعل الشرط، وإن استوفى مفعوله .. نصب مفعوله نحو: من تضربه أضربه، (من تضربه) اسمٌ سابق تأخر عنه فعلٌ، تسلّط على ضمير يعود على ذلك الاسم السابق لو أسقط نصبه، صار من باب الاشتغال، فيجوز فيه الوجهان.

فيجوز إعرابه مبتدأ والجملة بعده في محلّ رفع خبر، ويجوز إعرابه مفعولاً لفعلٍ محذوف يُفسّره المذكور، فالجملة بعده لا محلّ لها مُفسّرة.

إذاً: على هذا الترتيب تعربه، إن كان ظرفاً حينئذٍ فهو منصوبٌ على الطرفيّة، وإن لم يكن ظرفاً حينئذٍ إمّا أن يدلّ على حدثٍ أو لا، إن دلّ على حدث فهو مفعول مطلق، إن لم يكن ظرفاً ولا دالاً على الحدث فحينئذٍ تنظر إلى الفعل، أولاً: نظرت إلى المعنى هل هذا ظرف أو لا .. هل دالٌّ على الحدث أم لا؟ إن لم يكن هذا ولا ذاك تنظر إلى الفعل .. فعل الشرط لازم أو متعدي؟ إن كان لازماً أعربته مبتدأ، إن كان متعدياً نظرت فيه: هل نصب مفعولاً أو لا؟ إن لم ينصب جعلت اسم الشرط مفعولاً به، إن نصبه فهو من باب الاشتغال، يعني: يجوز أن يكون مبتدأ، ويجوز أن يكون مفعولاً لفعلٍ محذوف.

ثم قال:

وَالْفِعْلُ مِنْ بَعْدِ الْجَزَا إِنْ يَقْتَرِنَ ... بِالْفَاءِ أَوْ الْوَاوِ بِتَثْلِيثٍ قَمِنْ

المعنى الإجمالي للبيت: (وَالْفِعْلُ مِنْ بَعْدِ الْجَزَا) يعني: يقع بعد الجزاء، (إِنْ يَقْتَرِنَ) بعاطفٍ هو الفاء أو الواو على جهة الخصوص، (قَمِنْ) حقيقٌ (بِتَثْلِيثٍ) يجوز فيه ثلاثة أوجه، يعني: إذا جاءت أداة الجزم .. أداة الشرط، ثم فعل الشرط، ثم الجواب، ثم عطفت .. جئت بفعل مضارع معطوف، (بِالْفَاءِ أَوْ الْوَاوِ) على جهة الخصوص، يجوز في هذا المعطوف ثلاثة أوجه (بِتَثْلِيثٍ قَمِنْ): النصب والجزم والرفع.

(وَالْفِعْلُ) أيُّ فعل؟ .. لأنه قال: (بِتَثْلِيثٍ) يعني: بجزمٍ ونصبٍ، والجزم والنصب والرفع لا يوصف بها غير المضارع نعم.

(وَالْفِعْلُ) يعني: المضارع، حذف نعته وهو المضارع للعلم به، وعلم ذلك من الحكم عليه بالرفع والنصب والجزم، (الْفِعْلُ) مبتدأ، (مَنْ بَعْدَ الْجَزَا) قصره للضرورة، (مَنْ بَعْدَ) جار ومجرور متعلق بقوله: (يَقْتَرِنُ): إن يقرن من بعد الجزاء، (بِالْفَا) متعلق بقوله: (يَقْتَرِنُ) قصره للضرورة.

(أَوِ الْوَاوِ) وخصَّهما على جهة الخصوص، يعني: غيرهما لا يلتحق بهما عند التَّائِمِ، (قَمِينَ بِتَثْلِيثٍ) أي: حقيقٌ بتثليثٍ، (قَمِينَ) هذا خبر المبتدأ.

إذاً قوله: (مَنْ بَعْدَ الْجَزَا) هذا فيه إشارة إلى أنَّ أداة الشرط تأخذ جوابها أولاً، يعني: لا يقع الفعل وسطاً متوسّطاً بين الشرط والجزاء، وإنما يكون بعد استيفاء الأداة للشرط والجزاء معاً.

(بِتَثْلِيثٍ قَمِينَ) أي: حقيقٌ. إذا وقع بعد جزاء الشرط فعلٌ مضارع مقرونٌ بالفاء أو الواو جاز فيه ثلاثة أوجه: الجزم والرفع والنصب، وقد قرئ بالثلاثة قوله تعالى: ((وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرْ لِمَنْ يَشَاءُ)) [البقرة: 284] (يَغْفِرُ .. يَغْفِرُ .. يَغْفِرُ) (فَيَغْفِرُ) على أنَّ الفعل منصوبٌ بـ: (أَنْ) مضمرة وجوباً بعد فاء السببية، لأنَّ المغفرة مُتَسَبِّبَةٌ عَمَّا سبق ففيها معنى السببية.

(فَيَغْفِرُ) هذا واضح أنه معطوفٌ على الجواب، (فَيَغْفِرُ) على الاستئناف، فالجزم بالعطف، والرفع على الاستئناف، والنصب بـ: (أَنْ) مضمرة وجوباً وهو قليل يعني: الرفع، قال في (شرح الشذور): "جزمه قوي، ونصبه ضعيف، ورفع جائر" (جزمه قوي) لأنه الأصل، جزمه قوي ونصبه ضعيف، ورفع جائر.

قرأ عاصم في الآية السابقة وابن عامر بالرفع، وباقيهم بالجزم، وابن عباس بالنصب، فدل على أنَّها كلها مستعملة، وإنَّ كانت قراءة ابن عباس شاذةً لكنَّها في مثل هذه المواضع يُحتج بها. وإنما جاز النصب بعد الجزاء لأنَّ مضمونه لم يتحقَّق وقوعه، فأشبهه الواقع بعده الواقع بعد الاستفهام، لأنه إذا قيل: (فَيَغْفِرُ) معلومٌ أنَّ ما وقع بعد الفاء .. فاء السببية لا بُدَّ أن يكون واقعاً في جواب طلبٍ أو نفيٍّ، وهنا في الظاهر لم يقع: ((وَإِنْ تُبْدُوا)) [البقرة: 284] فكيف نُصِّبُ؟ !

ولذلك قال هنا ابن هشام: "ونصبه ضعيف" لماذا؟ لأن شرط النصب بعد فاء السببية أن يقع في جواب طلبٍ أو نفيٍّ محضين، وهنا في الظاهر لم يقع، إذا قلت: ((وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ) أين جواب الطلب؟ في الظاهر لا، لكن تأوَّلوا له، قالوا: إنما جاز النصب بعد الجزاء لأنَّ مضمونه لم يتحقَّق وقوعه، فأشبهه الواقع

بعده الواقع بعد الاستفهام، نَزَلُوهُ مُنَزَّلَةً الاستفهام والاستفهام طلبى، إِذَا: نَزَلُوهُ مُنَزَّلَةً الاستفهام من أجل أن يصح النَّصْب، ولذلك قال ابن هشام: "أنه ضعيف".

أَمَّا إِذَا اقترن الفعل بعد الجزاء بـ: (ثُمَّ) فَإِنَّهُ يَمْتَنِع النَّصْب ويجوز الجزم والرفع على قول، يعني: بعضهم ألحق بالفاء والواو (ثُمَّ) لكن إذا جُوزَ فَحِينَئِذٍ يجوز وجهان ويمتنع الثالث، يجوز الرفع على الاستئناف، والجزم على العطف، ويمتنع النَّصْب لعدم وجود ما يقتضي لأنَّ (أَنْ) مضمرة إنما تكون بعد الفاء ولا تضرر بعد (ثُمَّ)، تنصبه بماذا .. تقول: (أَنْ) مضمرة بعد (ثُمَّ)؟! هذا لا وجه له.

إِذَا: (وَالْفِعْلُ مِنْ بَعْدِ الْجَزَاءِ) قصره للضرورة، وفُهِمَ من قوله: (مَنْ بَعْدَ الْجَزَاءِ) كيفما كان فعلاً كان أو جملةً، خلافاً لمن خَصَّه بالمضارع بدليل قوله: ((فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ)) [البقرة: 271] يعني: إذا قيل بأنه من بعد الجزاء، حينئذٍ إذا جزمنا، (فَيَغْفِرُ) نقول: (يَغْفِرُ) هذا معطوف على (يُحَاسِبُ) إِذَا: مجزومٌ على مجزوم، لكن لو كان جواب الشرط جملةً اسْمِيَّةً فَحِينَئِذٍ إذا جزمت هل يصح الجزم أم لا؟ نقول: نعم يصح، لأنَّ الاسْمِيَّةَ فِي مَحَلِّ جَزْمٍ، حينئذٍ قد يكون المعطوف عليه مجزوماً ظاهراً، مثل: (يُحَاسِبُكُمْ) أو محلاً بدليل: ((فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ)) [البقرة: 271] (وَيُكَفِّرُ) هذا معطوف على مَحَلِّ (فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ) فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ الجملة في مَحَلِّ جَزْمٍ جواب الشرط.

وَالْفِعْلُ مِنْ بَعْدِ الْجَزَاءِ إِنْ يَقْتَرِنَ ... بِالْفَاءِ أَوْ الْوَائِ بِتَثْلِيثِ قَمِنْ

إِذَا: خَصَّ الْفَاءَ أَوْ الْوَائِ لِأَنَّهُ لَمْ يُسْمَعْ إِلَّا فِيهِمَا، وَأَلْحَقَ بَعْضُهُمْ (ثُمَّ) حِينَئِذٍ يَمْتَنِع النَّصْب، ثُمَّ قَالَ:

وَجَزَمَ أَوْ نَصَبَ لِفِعْلِ إِثْرَ فَآ ... أَوْ وَائٍ إِنْ بِالْجُمْلَتَيْنِ اكْتُنِفَا

يعني: ما سبق فيما إذا كان المضارع بعد الجزاء، هنا وقع بينهما، إذا عُطِفَ على فعل الشرط قبل استيفاء الجزاء يجوز فيه وجهان: الجزم أو النصب.

وَجَزَمَ أَوْ نَصَبَ لِفِعْلِ إِثْرَ فَآ ... أَوْ وَائٍ

يعني: بعد فاء .. فاء العطف .. معطوف بالفاء، أو بالواو، الحكم واحد في العاطف، البيت السابق خص الفاء أو الواو، كذلك العطف بالفاء أو الواو، لكن لم يتأخَّر عن

الجزاء وإنما توسَّط بين فعل الشرط والجزاء، ما حكمه؟ يجوز فيه وجهان: الجزم أو النَّصب ويتمنع الرَّفع، لأنَّ الرَّفع هناك للاستئناف وهذا مُمتنع، أن يقع استئناف بين جزئي الجملة، لأنَّ الشرط والجواب كالجمله الواحدة، يعني: كلام واحد، فحينئذ كيف يقع بينهما ما يكون حكمه الاستئناف؟

(وَجَزَمَ) هذا مبتدأ، (أَوْ نَصَبَ) عطْفٌ عليه، (لِفَعْلٍ) هذا مُتعلِّقٌ بواحدٍ منهما بـ: (نَصَبَ) ويضمّر للثاني: جزمٌ لفعلٍ، أو نصبٌ لفعلٍ، يعني: مصدران تنازعا لِفَعْلٍ، (جَزَمَ) مبتدأ، (أَوْ نَصَبَ) عطْفٌ عليه، (لِفَعْلٍ) مُتعلِّقٌ بقوله: (نَصَبَ) وتُضمَّرُ للأول .. جزمٌ لفعلٍ.

(إِثْرَ فَا) هذا ظرف مُتعلِّقٌ بمحذوف نعت لـ: (فَعْلٍ) يعني الفعل وقع كائنٍ (إِثْرَ فَا) يعني: بعد فاءٍ قصره للضرورة، يعني: معطوف بالفاء، (أَوْ وَاوٍ) إِنَّ بِالْجُمْلَتَيْنِ أَكْتُنَفَا) إِنَّ أَكْتُنَفَا بِالْجُمْلَتَيْنِ، (أَكْتُنَفَا) الألف هذه للإطلاق، و (أَكْتُنَفَا) فعل ماضٍ مُغَيَّرُ الصَّيْغَةِ أحسن من (أَكْتُنَفَا) (أَكْتُنَفَا) بالبناء للمفعول قال الصَّبَّان: "على الصواب" يعني: يُحْطَى الأول. (أَكْتُنَفَا) أي: حُوطٌ بالجمليتين، أي: توسَّط بينهما.

إن توسَّط المضارع المقرون بالفاء أو الواو بين جملة الشرط وجملة الجزاء، فالوجه جزمه .. الوجه المختار والمرجح جزمه، ويجوز النَّصب، قال في (الشُّدُور): "الجزم قوي، والنصب ضعيف" وفي (شرح الكافيّة) نحوه، ولا يجوز الرَّفع لأنَّه لا يصح الاستئناف قبل الجزاء، وأمّا الجزم فبالعطف على فعل الشرط، وبالنصب بإضمار (أَنْ) بعد الفاء أو الواو.

إذا وقع بين فعل الشرط والجزاء فعلٌ مضارعٌ مقرونٌ بالفاء أو الواو جاز نصبه وجزمه، نحو: إِنْ يَظْمُ زَيْدٌ وَيَخْرُجُ خَالِدٌ أَكْرَمَكَ، انظر! إِنْ يَظْمُ زَيْدٌ، (يَظْمُ) هذا فعل الشرط، (أَكْرَمَكَ) هذا جواب الشرط، توسَّط بينهما: وَيَخْرُجُ خَالِدٌ .. وَيَخْرُجُ خَالِدٌ، يجوز فيه الوجهان، (يَخْرُجُ) بالعطف على (يَظْمُ) والمعطوف على المجزوم مجزوم، و (يَخْرُجُ) بالنَّصب بإضمار (أَنْ) بعد واو المعية .. على أنَّه واو المعية.

يَجْزَمُ (يَخْرُجُ) ونصبه، ومنه: ((إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ))

[يوسف:90] (يَصْبِرُ) هذا معطوف على (يَتَّقِ) وجاء بالجزم، فدلَّ على أنَّه هو

الأشهر.

وألحق الكوفيون بـ: (ثُمَّ) بالفاء والواو، فأجازوا النَّصب بعدها، واستدلوا بقراءة الحسن: (وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ) بالنَّصب، فدلَّ على أنَّه

أجرى (ثُمَّ) مجرى الفاء والواو، ومنه:
وَمَنْ يَقْتَرِبْ مِنَّا وَيَخْضَعْ نُؤْوِهِ ... وَلَا يَخْشَ ظُلْمًا مَا أَقَامَ وَلَا هُضْمًا

(وَيَخْضَعْ نُؤْوِهِ) (نُؤْوِهِ) هذا جواب الشرط، (مَنْ يَقْتَرِبْ) (يَقْتَرِبْ) فعل الشرط،
(وَيَخْضَعْ) هنا بالنصب ب: (أَنْ) مضمرة وجوباً بعد الواو.
إذاً حاصل البيتين: أَنْ المعطوف بالواو أو الفاء، إمَّا أَنْ يتأخَّر بعد الجزاء، وإمَّا أَنْ يَتَقَدَّمَ
ويتوسَّط بين الشرط والجزاء، إن تأخَّر فالمسموع في لسان العرب جواز الثلاثة الأوجه:
الرَّفع على الاستئناف، والجزم بالعطف على جواب الشرط، والنَّصب بإضمار (أَنْ) بعد
الفاء السببية أو واو المعية.

وإنَّ توسَّط بينهما حينئذٍ ليس لك إلا وجهان وهما: الجزم والنَّصب، ويمتنع الرَّفع لأنَّه
على الاستئناف، يعني: قطع الجملة، فإذا قُطعت الجملة بين جملتين متصلتين هذا بعيد.
وَالشَّرْطُ يُغْنِي عَنْ جَوَابٍ قَدْ عَلِمَ ... وَالْعَكْسُ قَدْ يَأْتِي إِنْ الْمَعْنَى فُهِمَ

(وَالشَّرْطُ يُغْنِي عَنْ جَوَابٍ قَدْ عَلِمَ) يعني: إذا عَلِمَ الجواب أغنى الشرط عنه، يجوز
حذف الجواب إذا دلَّ عليه دليل (وَالْعَكْسُ قَدْ يَأْتِي) قليلاً (إِنْ الْمَعْنَى فُهِمَ).

(وَالْعَكْسُ) وهو أن يغني الجواب عن الشرط، في الأول قال: (وَالشَّرْطُ يُغْنِي عَنْ جَوَابٍ
قَدْ عَلِمَ) إذا: يُحذف الجواب ويدلُّ عليه الشرط هذا جائز، (وَالْعَكْسُ) وهو إغناء
الجواب عن الشرط. وهو أن يغني الجواب عن الشرط وأشار ب: (قَدْ) إلى أن حذف
الشرط أقلُّ من حذف الجواب كما نصَّ عليه في (شرح الكافية).

(وَالشَّرْطُ) مبتدأ، و (يُغْنِي) فعل وفاعل .. الجملة خبر، (عَنْ جَوَابٍ) هذا مُتَعَلِّقُ بقوله:
(يُغْنِي)، (قَدْ عَلِمَ) حرف تحقيق، (وَالْعَكْسُ) هذا مبتدأ، و (قَدْ يَأْتِي) الجملة خبر، و (إِنْ
الْمَعْنَى فُهِمَ) (إِنْ) حرف شرط، و (الْمَعْنَى) نائب فاعل، لأنَّه اسْمٌ ولا يلي (إِنْ)
الشرطيَّة، لا يكون بعدها إلا فعلٌ.

ونقف على هذا، والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه
أجمعين ... !!!

قال مُعَدُّ الكتاب للشاملة: الدرس لم يُفَرِّغ في موقع الشيخ، ويتناول العناصر التالية:

- * العمل عند اجتماع شرط وقسم
- * فصل لو ، واستعمالاتها
- * تختص (لو) الشرطية بالفعل ولا يتلوها إلا الماضي.

عناصر الدرس

- * اما ولولا ولوما
- * معاني (أما) وحكم اقتران جوابها بالفاء
- * استعمالات (لولا ولوما) .
- * قد يلي أداة التخصيص اسم معمول لفعل محذوف
- * شرح الترجمة (الإخبار بالذي والألف واللام) والمراد من الباب عند النحاة
- * طريقة الإخبار بالذي
- * المثني والجمع لها حكم المفرد
- * شروط الإسم الذي اخبر عنه
- * الإخبار عن (ال) .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى نَبِينَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ، أَمَّا
بعد:

قال النَّاطِلُ رحمه الله تعالى: (أَمَّا، وَلَوْلَا، وَلَوْمًا).

أي: هذا ذكر أحكام: أَمَّا، وَلَوْلَا، وَلَوْمًا، وذكرنا أن هذه الأصل فيها أنها ليست من مباحث النحو من حيث هي، لأنها لا ترفع ولا تنصب، وإنما يذكرون هذه لِمَا فيها من شَبَهٍ بأدوات الشَّرْطِ أولاً، ثُمَّ لِمَا قد يتلوها من أحكام من حيث الابتداء، ووجوب حذف الخبر ونحو ذلك، وإلا هي في نفسها لا مبحث للنُّحَاة فيها، وإنما أكثر ما يَنَكَلَمُ فيها أرباب المعاني .. معاني الحروف، لذلك أشبعها ابن هشام في (المغني) وغيره.
(أَمَّا، وَلَوْلَا، وَلَوْمًا) إِنَّمَا ذَكَرَ هذه الأحرف هنا لأنها من جملة أدوات الشَّرْطِ لاحتياجها إلى جوابٍ، من أدوات الشَّرْطِ لكنَّها غير جازمة، يعني: لا أثر لها من حيث العمل، وإن كانت من حيث المعنى تفيد ما تفيده (إِنْ) الشَّرْطِيَّةُ ونحو ذلك، ولذلك تحتاج إلى

جواب: أَمَّا زَيْدٌ فَقَائِمٌ .. لَوْلَا زَيْدٌ لَمَاتَ عَمْرُو، ونحو ذلك، وَحِينَئِذٍ نقول: هذه لَمَّا فيها من معنى الشَّرْطِ ولاحتياجها إلى الجواب ذكرها التُّحَاة بعد أدوات الشَّرْطِ كما ذكرُوا (لَوْ) ولذلك فَصَّلَهَا، لأن (لو) ألصق بأدوات الشَّرْطِ من (لَوْلَا) و (وَلَوْمًا). قال رحمه الله تعالى:

أَمَّا كَمَهُمَا يَكُ مِنْ شَيْءٍ وَفَا ... لَتَلَوِ تَلَوَهَا وَجُوبًا أَلِفَا

(أَمَّا) مبتدأ، و (كَمَهُمَا يَكُ مِنْ شَيْءٍ) كله هذا محكي بالكاف، وهو مُتَعَلِّقٌ بِمَحذُوفٍ خبر، (أَمَّا) مثل ما ذُكِرَ (مَهُمَا) وهو اسم شرط، و (يَكُ) فعل الشرط، و (مِنْ شَيْءٍ) مُتَعَلِّقٌ بفعل الشرط.

إِذَا: اسمٌ وفعلٌ، (أَمَّا) مثلها، (أَمَّا) مبتدأ، (أَمَّا) بالفتح والتَّشْدِيدِ حرفٌ بسيطٌ فيه معنى الشرط والتفصيل والتوكيد، (أَمَّا) حرفٌ بسيط، يعني: غير مركب فيه معنى الشرط، ولذلك ذكرها النَّازِمُ هنا، ولذلك دخلت الفاء في جوابها، والتفصيل والتوكيد، لكنَّها دلالتها على هذه المعاني الثلاث: الشرط والتفصيل والتوكيد، ليست بمرتبة واحدة، ولذلك التوكيد قلَّ من ذكره كما سيأتي.

وَأَمَّا التَّفْصِيلُ فهو كثيرٌ غالب، وَأَمَّا كَوْنُهَا شرطاً فهذا دائم، إِذَا: بعض هذه المعاني قد يكون دائماً، وبعضه يكون غالباً.

الشَّرْطِيَّةُ: هذا دائماً، لا ينفك معنى الشرط عن (أَمَّا)، (أَمَّا) حرف شرط دائماً، والتفصيل غالباً، إِذَا: قد تأتي لغير التفصيل، وَأَمَّا التوكيد: فهذا قلنا: قلَّ من ذكر معنى التوكيد، ولكن ابن هشام في (التَّوْضِيح) قال: " حرف شرطٍ وتوكيدٍ دائماً " يعني: لا تخرج عن معنى التوكيد لَمَّا ذكره الرَّخْشَرِيُّ كما سيأتي، وَأَمَّا التَّفْصِيلُ فهو غالب، لِأَنَّهَا قد تأتي لغير التَّفْصِيلِ: أَمَّا زَيْدٌ فَمَنْطَلِقٌ، أين التفصيل هنا؟

أَمَّا زَيْدٌ فَمَنْطَلِقٌ، واضح معنى الشرط ومعنى التوكيد، أَمَّا التَّفْصِيلُ فليس فيه تفصيل، حِينَئِذٍ قد تخلوا (أَمَّا) عن معنى التَّفْصِيلِ. أَمَّا الشرط .. دليل الشرطية أَنَّهَا تَدُلُّ عَلَى الشرط فبدليل لزوم الفاء بعدها، والمراد بالفاء هنا الواقعة في جواب الشرط التي هي السَّبَبِيَّةُ: (وَاقْرَأْ بِهَا حَتْمًا) فيما سبق.

حِينَئِذٍ نقول: هذه الفاء دليلٌ على أَنَّ (أَمَّا) ضَمِنَتْ معنى الشرط: ((فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ)) [البقرة: 26] (فَيَعْلَمُونَ .. فَيَقُولُونَ) إِذَا: وقعت الفاء في جواب الشرط، فدَلَّ على أَنَّ (أَمَّا) هذه ضَمِنَتْ معنى

الشَّرْط.

إذا: الشَّرْط بدليل لزوم الفاء بعدها، يعني: لا تنفك إلا في النثر، ولذلك قال:
وَحَذَفُ ذِي الْفَا قَلَّ فِي نَثْرِ ..

يعني: لا يُحذف إلا في الشَّعْر، يعني مفهومه: أنه في الشَّعْر كثير وفي النثر قليل، لكنّه على تأويل كما سيأتي، وأمّا التفصيل فهو غالب أحوالها وليس بلازم لها.

ومنه: ((وَأَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ)) [الكهف:79] .. ((وَأَمَّا الْغُلَامُ))

[الكهف:80] .. ((وَأَمَّا الْجِدَارُ)) [الكهف:82] إلى آخر الآيات، هذه كلها (أمّا)

تفيد ماذا؟ تفيد التفصيل، ولذلك حتى في الآية السابقة: ((فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا))

[البقرة:26] ثم قال: ((وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا)) [البقرة:26] تفصيل.

إذا: تأتي للتفصيل لكنّه على جهة عدم اللزوم، يعني: ليس بلازم لها بخلاف الشَّرْط.

وقد يترك تكرارها استغناءً بذكر أحد القسمين عن الآخر، يعني: تأتي للتفصيل لكن لا يذكر (أمّا) مرةً ثانية، الأصل فيها أمّا تُعاد .. تُكرّر، وقد يُكتفى بأحد القسمين عنها. وقد يُترك تكرارها استغناءً بذكر أحد القسمين عن الآخر، أو بكلام آخر يُذكر بعدها في موضع ذلك القسم، يعني: تأتي للتقسيم ولكن لا يُصرّح بها .. لا تُكرّر، وأمّا يذكر شيءٌ يدلُّ على ذلك القسم الآخر.

فالأول نحو قوله تعالى: ((يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ بُرْهَانٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ نُورًا مُبِينًا * فَأَمَّا الَّذِينَ)) [النساء: 174 - 175] بدأ هذا قسم أول ((فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَاعْتَصَمُوا بِهِ فَسُيِّدْهُمْ فِي رَحْمَةٍ مِنْهُ وَفَضْلٍ)) [النساء:175] وأمّا الذين كفروا فلهم كذا وكذا! يعني: ذكر أحد القسمين، ومعلوم أنّ القسمة ثنائية إمّا إيمان وإمّا كفر، فإذا ذكر أحد القسمين وهم المؤمنون ورُتب عليهم الفضل، حينئذٍ القسم الثاني يكون معلوماً من ذكر القسم الأول.

إذا: يستغنى عن ذكر وتكرار القسم الثاني بذكر الأول، وهذا فيما إذا كان القسمان معلومين كالإيمان والكفر، وأمّا إذا لم يكن حينئذٍ يُنظر فيه.

والثاني -الذي يُكتفى بكلامٍ يشير إلى القسم الثاني- نحو قوله تعالى: ((هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ)) [آل عمران:7] هذا تقسيم ((فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ)) [آل عمران:7] أي: وأمّا غيرهم، ما ذكر القسم الثاني، وأمّا اكتفى بكلامٍ يدل على القسم الثاني، حينئذٍ هل نقول هنا للتفصيل؟ نعم،

نقول: هي للتفصيل، بخلاف: أَمَّا زيدٌ فمنطلقٌ، ليست للتفصيل قطعاً، لكن قد تأتي للتفصيل وهو غالب أحوالها، ثُمَّ الغالب أن يُذكر القسمان معاً: أَمَّا وأَمَّا .. هذا الغالب.

وقد يُذكر (أَمَّا) القسم الأول ويُكتفى به عن الثاني، وقد يُذكر القسم الأول ويُذكر كلام آخر يدلُّ على الثاني، إذاً: فرقٌ بين المسألتين: أن يُذكر القسم الأول ويُستغنى به عن ذكر القسم الثاني، أو يُذكر القسم الأول ويُذكر معه كلام آخر يدلُّ على القسم الثاني. هنا: وأَمَّا غيرهم فيؤمنون به ويكفون معناه إلى ربهم، هذا مدلولٌ عليه بـ: ((ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ)) [آل عمران: 7] فذكر كلاماً يدلُّ على القسم الثاني، وقد تأتي لغير تفصيلٍ نحو قوله: أَمَّا زيدٌ فمنطلقٌ، هنا ليست فيها تفصيل، وإنما هي شرطية وتوكيدية على رأي الرَّخْشَرِي، وليس فيها من التفصيل شيء.

وأَمَّا التوكيد -المعنى الثالث- فقلَّ من ذكره من النحاة، قال الرَّخْشَرِي: "فائدة (أَمَّا) في الكلام أن تعطيه فضل توكيد" هنا أطلق الرَّخْشَرِي، جَعَلَ (أَمَّا) مطلقاً في كل كلام تفيد به فضل توكيد، يعني: زيادة توكيد، تقول: ذاهبٌ أَنْتَ، فإذا قَصَدْتَ توكيد ذلك: وأنه لا محالة ذاهبٌ، وأنه يصدد الدَّهَابَ، وأنه منه عزيمة قلت: أَمَّا زيدٌ فذاهبٌ، هذا فيه معنى التوكيد، لكنَّه قد لا يكون ملازماً لها، ولذلك قلَّ من ذكره من النُّحَاة أو غيرهم. أَمَّا زيدٌ فذاهبٌ، قال: ولذلك قال سيبويه في تفسيره - ليس في تفسير كتاب، إنما في تفسير (أَمَّا) -: مهما يكن من شيء فزيدٌ ذاهبٌ، وهذا التفسير مُدَلِّ بِفائدتين: بيان كونه توكيداً، وأنه في معنى الشَّرْط: أَمَّا زيدٌ فذاهبٌ .. مهما يكن من شيء فزيدٌ ذاهبٌ، قال: هذه فيها معنى التوكيد.

على كلٍّ: معنى التوكيد ليس بذاك الظَّاهر، إن أُكِّدَ فحينئذٍ قد يكون بالجملة الاسميَّة .. قد يكون بشيء آخر، أَمَّا لفظ (أَمَّا) لوحدها مع مدخولها .. ولذلك أكثر النحاة وغيرهم إعرافاً عن هذا المعنى، قد يُقال بقرائن، أَمَّا مُلَازِم .. يكون التَّوكِيد ملازماً لـ: (أَمَّا) هذا محلُّ نظر.

ولذلك أكثرهم يقولون: حرف شرطٍ دائماً وتفصيل غالباً، فالتفصيل واضح أنه غالب، وعلى التفصيل الذي ذكرناه.

إذاً: (أَمَّا) حرفٌ بسيط فيه معنى الشَّرْط والتَّفْصِيل والتَّوكِيد، هكذا قال ابن هشام في (التَّوْضِيح) وذكرنا أدلة كل واحدٍ من هذه المعاني.

(أَمَّا كَمْهُمَا يَكُ مِنْ شَيْءٍ) (مَهْمَا) اسم شرط كما سبق، وهي اسمٌ على الصَّحيح، و (يَكُ) هذا فعل الشرط مجزومٌ بـ: (مَهْمَا)، و (مِنْ شَيْءٍ) جارٍ ومجرورٌ مُتعلِّقٌ بمحذوف، (أَمَّا) إذا قيل: أَمَّا زيدٌ فمُنطلق، أصل التركيب: مهما يكن من شيء فزيدٌ منطلق، فحذفت (مهما) اسم الشرط، ثُمَّ حُذِفَ فعل الشرط (يَكُ)، ثُمَّ حُذِفَ (من شيء) إذا: ثلاثة أشياء، اسمٌ وفعلٌ ومُتعلِّقٌ بفعل الشرط، هذه كلها حذفت وأُقيم مقامها (أَمَّا). إذا: (أَمَّا) نائبةٌ عن اسم شرط، وفعل شرط، ومُتعلِّقٌ بفعل الشرط، وهذا وجهٌ كونها مضمَّنةٌ معنى الشرط، لأنَّها أُقيمت وأنَّيبت مناب اسم الشرط وهو (مَهْمَا) وإذا كان كذلك حينئذٍ صار فيها معنى الشرط.

إذا: (أَمَّا كَمْهُمَا) في أي شيء؟ في كونها صالحةً أَنْ تَحُلَّ محلَّها، ليست مثلها، لأنَّ (أَمَّا) حرف، و (مَهْمَا) اسمٌ وفعلٌ، (أَمَّا كَمْهُمَا يَكُ مِنْ شَيْءٍ) .. (مَهْمَا يَكُ) هذا اسمٌ وفعلٌ، فكيف يكون الحرف مساوياً ومُشَبَّهاً للاسم والفعل؟ ليس هذا المراد، وإنَّما المراد (أَمَّا كَمْهُمَا) أي: موضع (أَمَّا) صالحٌ لـ: (مَهْمَا يَكُ مِنْ شَيْءٍ) لأنَّ معناها هذا. إذا أردتَ أَنْ تُفسِّرَ (أَمَّا) ما المعنى .. ما المراد؟ تقول: (مَهْمَا يَكُ مِنْ شَيْءٍ) لأنَّ أصل التركيب هو هذا، فحذف: (مَهْمَا يَكُ مِنْ شَيْءٍ) وأُقيم مقامه (أَمَّا) حينئذٍ نابت مناب الشرط.

لا يريد به أنَّ معنى (أَمَّا) كمعنى (مَهْمَا) وشرطها، لأنَّ (أَمَّا) حرفٌ، فكيف يصح أن تكون بمعنى اسمٍ وفعلٍ؟! هذا بعيد، لأنَّ الحرف لا يَدُلُّ على معنى، و (مَهْمَا) اسمٌ تدلُّ على معنى، إذا: كيف يكون مثله؟! لا .. ليس هذا المراد، وإنَّما المراد أنَّها صالحةٌ في هذا الموضع أن يُحذفَ (أَمَّا) ويؤتى بدلها بـ: (مَهْمَا يَكُ مِنْ شَيْءٍ بعد) كما هو الشأن في المقدمات.

لأنَّ (أَمَّا) حرفٌ، فكيف يصح أن تكون بمعنى اسمٍ وفعلٍ؟! وإنَّما المراد أنَّ موضعها صالحٌ لهما، وهي قائمةٌ مقامهما لتضمُّنهما معنى الشرط. إذا: (أَمَّا كَمْهُمَا يَكُ مِنْ شَيْءٍ) نقول: (كَمْهُمَا يَكُ مِنْ شَيْءٍ) الكاف داخلةٌ على شيءٍ واحد، جملةٌ قُصِدَتْ حكايتها، والكاف حرف جر، حينئذٍ نقول: الجار والمجرور مُتعلِّقٌ بمحذوف خبر (أَمَّا) فـ: (أَمَّا) هنا مبتدأ، والخبر مُتعلِّقٌ الجار والمجرور (كَمْهُمَا يَكُ مِنْ شَيْءٍ).

إذا: تُفسَّرَ (أَمَّا) بهذا التركيب: (مَهْمَا يَكُ مِنْ شَيْءٍ).
ثُمَّ قال:

وَفَا لِتَلَوْ تَلَوْهَا وَجُوباً أَلِفَا

قلنا: هي شرطية بدليل وقوع الفاء في جوابها، إذاً: تحتاج إلى جواب، لو قلت قبل إنابة (أما): مهما يكن من شيء فزيد قائم، حينئذٍ حذفت: مهما يكن من شيء، وجيء بـ: (أما) أما فزيد قائم هذا أصل التركيب، لكن ابن مالك يقول: (وفا) التي هي فاء السببية والواقعة في جواب الشرط (لنلوا تلوها) ما هو تلو تلو؟ أما زيد قائم، الذي يتلوها (زيد) والذي يتلو تاليها: (قائم) (وفا لنلوا تلوها) ليس للتالي لها، وإنما تدخل على تالي تاليها، يعني: الذي لا يتبعها هي مباشرة بل الذي يكون بعده، يعني: إذا عددنا يكون الثاني بعدها.

أما زيد فمنطلق، أصل التركيب: أما فزيد منطلق، لأن: (زيد منطلق) الجملة الاسمية هي الواقعة في جواب الشرط قبل إنابة (أما) فتقول: مهما يكن من شيء فزيد منطلق .. أما فزيد منطلق، حينئذٍ دخلت الفاء إلى الخبر استكراهاً أن تكون بعد (أما) الفاء الواقعة في جواب الشرط.

إذاً: (وفا) هذا مبتدأ، (لنلوا تلوها) (لنلوا) يعني: تابع، (تلوها) يعني: تابعها (أما) الضمير هنا يعود على (أما).

(وَجُوباً) هذا حال من الضمير في (ألفا) .. (ألفا) هذا خبر المبتدأ، والألف للإطلاق. (وفا) مبتدأ قلنا قصره للضرورة، والفاء ألفا وجوباً يعني: مألوفاً، (وَجُوباً) حكمه الوجب هذا حال من الفاعل المستتر في (ألفا) (لنلوا تلوها) .. (لنلوا تلوها) هذا متعلق بقوله: (ألفا).

إذاً: يجب دخول الفاء لتلو تلو لا لتلو (أما) لأنه لا يتلوها الفاء كما سيأتي. إذاً: (وفا لنلوا تلوها) يعني: أن الفاء تدخل على تالي تاليها، يعني: الذي يتلو الذي بعدها، أما الذي يتلوها مباشرة فلا تدخل بعده الفاء وإن كان هو محلها الأصلي، هذه الفاء مؤخّرة من تقديم، لأن: أما زيد فقائم .. أما زيد فذهبت .. أما زيد فمنطلق، (أما زيد) ثم جاءت الفاء .. دخلت على تالي التلو، (فمنطلق) أصل هذا التركيب: أما زيد فقائم، أصله: مهما يكن من شيء فزيد قائم، انظر! الفاء دخلت على (زيد) المبتدأ، وهنا: أما زيد فمنطلق دخلت الخبر، الفاء هنا دخلت على الخبر.

مهما يكن من شيء فزيد منطلق، الفاء هنا دخلت على المبتدأ، هذا أصلها أنها تكون داخلية على المبتدأ، لأنه كما سبق: أن الجواب إذا كان جملة اسمية وجب أن يقرن بالفاء، حينئذٍ يدخل على الجملة الاسمية لا يدخل على الجزء الثاني وهو الخبر وإنما يدخل على المبتدأ هذا هو الأصل.

إذاً: أمّا زيدٌ فقائمٌ، الفاء دخلت على الخبر، كيف دخلت على الخبر، والأصل أمّا
تدخل على المبتدأ؟ نقول: ثمّ تعليل، وهو أنّ أصل هذا التركيب: أمّا زيدٌ فقائمٌ ..
فمنطلقٌ .. فذهابٌ، أصله: مهما يكن من شيءٍ فزيدٌ قائمٌ، دخلت الفاء على المبتدأ،
فحذف اسم الشرط، وفعل الشرط ومُتعلِّقه، ثمّ جيء بـ: (أمّا) نائبةً عمّا حُذِفَ فصار:
أمّا فزيدٌ قائمٌ، هذا التركيب، فزُحِلَّتْ الفاء لإصلاح اللفظ، إذ يُستكره تلو الفاء
الأداة، يعني: يستكره ويستبشع لفظاً أن تكون الفاء تاليةً لـ: (أمّا) فزُحِلَّتْ .. زُحِلَّتْ
إلى الخبر، كما زُحِلَّتْ اللام هناك في باب (إنّ).

قلنا: زُحِلَّتْ إلى الخبر لأنّه يُستكره أن يُجمع حرفان دالان على التوكيد في محلّ واحدٍ:
لأنّ زيدٌ قائمٌ، هذا فيه بشاعة، إذ لا يجتمع مؤكِّدان في محلّ واحدٍ، فقليل: إنّ زيداً لقائمٌ،
مثلها هنا الفاء.

إذ يُستكره تلو الفاء الأداة، فصار: أمّا زيدٌ فقائمٌ، بتأخير الفاء من المبتدأ إلى الخبر،
هذا المشهور: أنّ الفاء تُزَحَلُّ إلى الخبر، ويجوز تأخير المبتدأ: أمّا قائمٌ فزيدٌ، تبقى كما
هي الفاء، أمّا فزيدٌ قائمٌ، قدّم الخبر فتقول: أمّا قائمٌ فزيدٌ، إذاً: إمّا أن يؤخّر المبتدأ
الذي دخلت عليه الفاء وهذا قليل، وإمّا أن تُزَحَلُّ الفاء من المبتدأ إلى الخبر، فتقول:
أمّا زيدٌ فمنطلقٌ.

إذاً:

وفاً لِتَلَوْ تَلَوْهَا وَجُوباً أَلَفَا

إذاً: حكم اتصال الفاء بتالي التالي واجب (وجوباً) أي: واجباً حال، أو على حذف
مضاف، أي: ذا وجوبٍ (وجوباً) لا بُدَّ أن يؤوّل لأنّه مصدر، فإذا قلنا: أنّه سماعي
حينئذٍ نجعله مفعول مطلق ذا، أو على حذف مضاف: ذا وجوبٍ.

قوله: (لِتَلَوْ تَلَوْهَا) أفاد أنّه لا يجوز أن يتقدّم الفاء أكثر من اسمٍ واحد، يعني: أمّا زيدٌ
فقائمٌ مباشرة، لأنّه قال: (لِتَلَوْ تَلَوْهَا) عَيْنٌ، أمّا ثمّ يأتي التّالي، ثمّ تالي التّالي، تدخل الفاء
على تالي التّالي، إذاً: أفهّم أنّه لا يجوز أن يفصل بين الفاء و (أمّا) إلا باسمٍ واحدٍ،
حينئذٍ لو قال: أمّا زيدٌ طعامه فلا تأكل، لا يجوز لأنّه فُصِّلَ بين (أمّا) والفاء باسمين، ولو
كان معمولاً للخبر لا يجوز، بل لا بُدَّ أن يكون التركيب هكذا، والحجة السّماع، أمّا زيدٌ
طعامه فلا تأكل، نقول: هذا لا يجوز لأنّه لا يجوز أن يفصل بين (أمّا) والفاء إلا باسمٍ
واحدٍ، فإن كان أكثر من واحد حينئذٍ لا يجوز البتّة.

أمّا كمهّما يكُ من شيءٍ وفاً . . . لِتَلَوْ تَلَوْهَا وَجُوباً أَلَفَا

إذا أفاد قوله: (لِتَلُو تِلْوَهَا وَجُوباً أُلْفَا) أنه لا يجوز تقدّم الفاء أكثر من اسمٍ واحدٍ، ولا يفصل بين (أَمَّا) والفاء بجملته تامة، استثنى حالة واحدة سماعاً، وهي: إن كانت دعاءً .. إن كانت الجملة دعائية بشرط: أن يتقدّم الجملة فاصلاً، نحو: أَمَّا اليومَ رحمك الله فالأمر كذلك، هذا مستثنى، أَمَّا فالأمر كذلك، (فالأمر كذلك) جواب الشرط، و (اليوم) هذا ظرف، رحمك الله.

إذا: فُصِّلَ بين (أَمَّا) والفاء بجملته دُعائية وهي: (رحمك الله) بشرط أن يفصل بين (أَمَّا) والجملة الدُعائية فاصل وهو الظرف هنا.

والمشهور المطرّد في لسان العرب - قلنا: لا بُدَّ أن يكون اسماً واحداً هذا الأصل فيه - أنه يُفصّل بين (أَمَّا) والفاء بواحدٍ من أمورٍ ستة:

الأول: المبتدأ، كالمثال السابق: أَمَّا زيدٌ فقائمٌ، فُصِّلَ بين (أَمَّا) والفاء بالمبتدأ وهو زيد، (أَمَّا) حرف شرط، (زيدٌ) مبتدأ، (فقائمٌ) الفاء واقعة في جواب الشرط، (قائمٌ) خبر، إذا: فُصِّلَ بين (أَمَّا) و (قائم) الذي هو الخبر والفاء بالمبتدأ، هذا الأول، إذا: يُفصّل بين (أَمَّا) والفاء بالمبتدأ.

الثاني: يُفصل بينهما بالخبر، نحو: أَمَّا في الدار فزيدٌ، (في الدار) هذا خبر، (زيدٌ) هذا مبتدأ مؤخر، لذلك سبق أن قلنا: الخروج عن استبشاع أن تتلو (أَمَّا) الفاء قد يكون برخلقة الفاء، وقد يكون بتأخير المبتدأ، إذا: إذا أخرنا المبتدأ يكون الفاصل بين (أَمَّا) والمبتدأ الخبر.

الثالث: جملة الشرط، نحو: ((فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ * فَرَوْحٌ)) [الواقعة: 88 - 89] ((إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ * فَرَوْحٌ)) .. (أَمَّا) فُصِّلَ بين (أَمَّا) والفاء هنا بجملته الشرط.

الرابع: أن يُفصل بينهما باسمٍ منصوبٍ لفظاً أو محلاً، وعبر بعضهم بالمفعول به، وهو اسمٌ منصوب قد يكون لفظاً وقد يكون محلاً: ((فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ)) [الضحى: 9] فلا تقهر اليتيم (أَمَّا فلا تقهر اليتيم) هذا الأصل، استبشع فُقدِم المفعول به ((فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ)) [الضحى: 9].

الخامس: اسمٌ كذلك معمولٌ محذوف يُفسّره ما بعد الفاء، (اسمٌ كذلك) يعني: منصوب معمول لفعلٍ محذوف يُفسّره ما بعد الفاء، نحو: أَمَّا زيداً فاضربه، هذا من باب الاشتغال، (زيداً) هذا مفعول به لفعلٍ محذوف واجب الحذف يُفسّره المذكور: أَمَّا اضرب زيداً فاضربه.

وقراءة بعضهم: (وَأَمَّا تَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ) بالتَّصْب (وَأَمَّا تَمُودُ) هذا مفعولٌ به لفعلٍ

محذوف، ويجب حينئذٍ تقدير العامل بعد الفاء، ولا يُقدَّر قبل المعمول الذي هو المنصوب، (وَأَمَّا تَمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ) أمّا فهدينا هديناهم، هذا الأصل، لأنّه (أَمَّا) نائبةٌ عن الفعل، فلا يتلو الفعل الفعل هذا الأصل فيه.

ويجب تقدير العامل بعد الفاء وقبل ما دخلت عليه، لأنّ (أَمَّا) نائبةٌ عن الفعل فكأنّها فعلٌ والفعل لا يلي الفعل.

السادس: ظرفٌ معمولٌ لـ: (أَمَّا) لِمَا فيها من معنى الفعل الذي نابت عنه، أو للفعل المحذوف، إذا قيل: (أَمَّا) لا تعمل حينئذٍ نقول: للفعل المحذوف الذي نابت عنه (أَمَّا) نحو: أمّا اليوم فإني ذاهبٌ، (اليوم) هذا منصوب على الظرفيّة، ما العامل فيه؟ واحد من أمرين:

– إمّا أن يُقال: (أَمَّا) لِمَا فيها من معنى الفعل الشرط.

– وإمّا أن يُقال: الفعل الذي حذف ونابت عنه (أَمَّا) وهو (يَكُ) .. (مَهْمَا يَكُ) (يَكُ) هو العامل النَّصب في (اليوم).

وأَمَّا في الدار فإنّ زيداً جالسٌ، لو قال قائل هنا: (في الدار) ليس مُتعلّقاً بـ: (أَمَّا) ولا بالفعل الذي نابت عنه (أَمَّا) وإمّا هو مُتعلّق بقوله: (جالسٌ) أمّا في الدار فإنّ زيداً جالسٌ، هل يصح .. هل يصح أن يكون (في الدار) مُتعلّقاً بما بعد (إنّ)؟ لا يصح، لأنّ خبر (إنّ) لا يتقدّم على (إنّ)، وكذلك معموله، إذا كان يُمنع تقديم خبر (إنّ) على (إنّ) فمن بابٍ أولى أن يُمنع معموله، لأنّ الخبر أقوى، فحينئذٍ لا يصح أن يُقال: أمّا في الدار .. (في الدار) مُتعلّق بقوله: (جالسٌ) الذي هو خبر لـ: (إنّ).

أمّا في الدار فإنّ زيداً جالسٌ، نقول: إنّ زيداً جالسٌ، (إنّ) واسمها وخبرها لا يتقدّم شيءٌ البتّة، لا الاسم، ولا معمول الاسم، ولا الخبر، ولا معمول الخبر على (إنّ) البتّة .. مُطلقاً، لأنّ (إنّ) كما سبق عامل ضعيف ولا يُتصرّف في معمولاتها، حينئذٍ لا يصح أن يُقال: (في الدار) مُتعلّق بشيءٍ ممّا بعد (إنّ) فتعيّن أن يُقال: بأنّه إمّا مُتعلّق بـ: (أَمَّا) وإمّا أن يكون مُتعلّقاً بالفعل الذي نابت عنه (أَمَّا).

إذاً: يفصل بين (أَمَّا) والفاء بواحدٍ من أمورٍ ستة التي ذكرناها: إمّا المبتدأ، وإمّا الخبر، وإمّا جملة الشرط، وإمّا المفعول، وإمّا ظرفٌ معمولٌ لـ: (أَمَّا) لِمَا فيها من معنى الشرط، أو الفعل الذي نابت عنه.

أَمَّا كَمَهْمَا يَكُ مِنْ شَيْءٍ وَفَا ... لِنَلُو تِلْوَهَا وَجُوباً أَلْفَا

(وَقَاءً) هذا مبتدأ، (أَلِفًا) هذا خبر، والألف هذه للإطلاق، وفيه فاعل ضمير مستتر يعود على الفاء، لا بُدَّ أن يكون رابط يربط بين الجملة وبين المبتدأ، أين هو؟ الضمير المستتر، مثل: زيدٌ قام، (أَلِفًا) هنا نائب فاعل، ضمير مستتر يعود على الفاء، لو لم نجعله عائداً على الفاء لَمَا صَحَّ الإخبار بالجملة عن المبتدأ .. بطل، لأنه لا بُدَّ من رابط يربط بين الجملة الفعلية والمبتدأ، حينئذٍ يتعين مباشرة نقول: (أَلِفًا) فيه ضمير يعود على الفاء. (لِتَلُوْا تَلُوْهَا) مُتَعَلِّقٌ بقوله: (أَلِفًا)، (وُجُوبًا) هذا حالٌ من نائب الفاعل (أَلِفًا). قال الشَّارح: " (أَمَّا) حرف تفصيل، وهي قائمةٌ مقام أداة الشرط وفعل الشرط " ولهذا فَسَّرَهَا سيبويه بـ: (مَهْمَا يَكُ مِنْ شَيْءٍ) والمذكور بعدها جواب الشرط، ولذلك لزمته الفاء، نحو: أَمَّا زيدٌ فَمَنْطَلِقٌ، إذا: دليلٌ أَنَّ (أَمَّا) فيها معنى الشرط لزوم الفاء في جوابها، والأصل: مهما يك من شيءٍ فزيدٌ منطلقٌ، فأنيبت (أَمَّا) مناب (مَهْمَا يَكُ مِنْ شَيْءٍ) فصار: أَمَّا فزيدٌ منطلقٌ على الأصل، ثُمَّ أَخَرَتِ الفاء إلى الخبر فصار: أَمَّا زيدٌ فَمَنْطَلِقٌ، ولهذا قال: (وَقَا لِتَلُوْا تَلُوْهَا) لتالي تلوها .. تابعها، (وُجُوبًا أَلِفًا). وَحَذَفُ ذِي الْفَا قَلٌّ فِي نَثْرِ إِذَا ... لَمْ يَكُ قَوْلٌ مَعَهَا قَدْ نُبِذَا

(وَحَذَفُ ذِي الْفَا) .. (وَحَذَفُ) مبتدأ وهو مضاف، و (ذِي) اسم إشارة، و (الفا) نعت، أو بدل، أو عطف بيان، لأنَّ (ذِي) اسم إشارة، واسم الإشارة إذا نعت حينئذٍ ما بعده لا بُدَّ أن يكون مُحَلًّا بـ: (أَل) فحينئذٍ يجوز أن يُعرب بدلاً، أو عطف بيان، أو نعتاً. (وَحَذَفُ ذِي الْفَا قَلٌّ) قليل .. قَلٌّ هو، أي: الحذف قليل، متى؟ (فِي نَثْرِ) هذا مُتَعَلِّقٌ بقوله: (قَلٌّ) .. (قَلٌّ) هذا فعل ماضي، والفاعل ضمير مستتر يعود على الحذف، ولذلك صَحَّ أن يُجعل (قَلٌّ) خبراً عن المبتدأ لوجود الرِّابط بين المبتدأ والخبر. إذا: (وَحَذَفُ ذِي الْفَا قَلٌّ) لأنَّه قال في السَّابِق: (وُجُوبًا أَلِفًا) ألف وجوباً، إذا: اتِّصَالُ الفاء بجواب (أَمَّا) واجبٌ.

قال: (وَحَذَفُ ذِي الْفَا قَلٌّ فِي نَثْرِ) وفُهِم منه أَنَّهُ يكثر في النَّظْم، وأَمَّا في النَّثْرِ فهو قليل، لكن هل هو مُطْلَقاً أم مُقَيَّدٌ؟ لأنَّه قال: (وُجُوبًا) إذا: لا بُدَّ أن نُقَيِّدَ الحذف هنا بضابط مُعَيَّن حتى لا يفسد علينا الحكم السَّابِق: أَنَّهُ واجبٌ، لأنَّه إذا جاز حذفها كيف نقول: هو واجب؟ عند الأصوليين إذا عُلِقَ الأمر بالمشيئة صار مصروفاً، لا يُقال بأنَّه .. هذا يجب عليك أن تصلي ركعتين إن شئت، يصح؟ ما يصح، لأنك إذا جَوَزْتَ التَّرْكَ نفيت الإيجاب، لأنَّ الواجب معناه مُتَحَتِّمٌ لا يجوز تركه، فإذا قلت: إن شئت، يعني: لك تركه.

هنا قال: (وُجُوباً) إذا: لا يمكن أن ينفك عنها الجواب، هنا قال: (وَحَذَفُ ذِي الْفَاءِ قَلَّ فِي نَثْرِ) لَكِنَّهُ قَيَّدَهُ:

... إِذَا ... لَمْ يَكُ قَوْلٌ مَعَهَا قَدْ نُبِّدَا

قد طُرِحَ يعني، الألف هذه للإطلاق.

إذا: يجوز حذف الفاء إذا كان مدخولها القول فهو كثير، حينئذٍ قوله: (وُجُوباً أُلْفَا) يكون هذا مُقَيِّداً بما إذا لم يكن مدخول الفاء القول، وكذلك حينئذٍ يُوجَّه بكون الفاء قد حذفت، والشيء إذا حذف مع نيته وجوداً كأنه غير محذوف، فصار الوجوب محفوظ .. السابق، إذا: الوجوب محفوظ.

ويستثنى جواز الحذف في اللفظ مع التقدير إذا دخلت الفاء على القول، ولذلك قال: ... إِذَا ... لَمْ يَكُ قَوْلٌ مَعَهَا قَدْ نُبِّدَا

أي: لا تحذف هذه الفاء إلا إذا دخلت على قولٍ قد طُرِحَ استغناءً عنه بالمقول، فيجب حذفها معه، ولا تحذف في غير ذلك إلا في ضرورة.

إذا: (وَحَذَفُ ذِي الْفَاءِ) قصره للضرورة، قلنا: الفاء هذا نعت لـ: (ذِي)، (قَلَّ) هذه الجملة خبر، (فِي نَثْرِ) هذا تقييد، مفهومه: أنه في غير النثر ليس بقليل بل هو كثير، لكن قال: (إِذَا) هذا مُتَعَلِّقٌ بقوله: (قَلَّ) قَلَّ إذا (إِذَا لَمْ يَكُ) حذفت النون هنا للتخفيف، يكن أصلها، دخل عليها الجازم وحذفت الضمّة، ثُمَّ حُذِفَتِ النون تخفيفاً: وَمِنْ مُضَارِعٍ لِكَانَ مُنْجَزِمٌ ... تُحْدَفُ نُونٌ.

(يَكُ قَوْلٌ) اسم (يَكُ)، (مَعَهَا) هذا مُتَعَلِّقٌ بقوله: (نُبِّدَا)، (قَدْ) هذا للتّحقيق، و (نُبِّدَا) هذا فعل ماضي مُغَيَّرُ الصَّيْغَةِ، يعني: طُرِحَ.

قال الشَّارِحُ: " قد سبق أنَّ هذه الفاء مُلتَزِمَةُ الذِّكْرِ، وقد جاء حذفها في الشِّعْرِ، كقوله: فَأَمَّا الْقِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمْ ..

فالأصل: فَأَمَّا الْقِتَالُ فلا .. هذا الأصل، ولكن هنا حذفت ضرورة في الشِّعْرِ خاصّةً أَمَّا النَثْرُ فلا، أي: فلا قتال، وحُذِفَتِ في النَثْرِ أيضاً بكثرة وبقلّة، فالكثرة عند حذف القول معها، وهذا جاء حتى في النَثْرِ .. جاء في القرآن: ((فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ)) [آل عمران:106] يعني: فيُقال أكفرتم، الفاء مع مدخولها الذي هو أصل

الجواب حذف، وهذا قياس سائغ.

حينئذ نقول: قوله (وَجُوباً) هذا يعمُّ ما إذا ذكرت الفاء وكانت محذوفة، لأنَّه حينئذٍ (أَكْفَرْتُمْ) هذا يجب أن يُقدَّر له: فيقال أكفرتم، فإذا كان كذلك .. إذا وجب التقدير حينئذٍ قوله: (وَجُوباً) هذا محفوظ، أي: فيقال لهم أكفرتم بعد إيمانكم. والقليل: ما كان بخلافه، كقوله صلى الله عليه وسلم: {أَمَّا بَعْدُ: مَا بَالُ رَجَالٍ يَشْتَرِطُونَ شُرُوطاً لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ} (مَا بَالُ .. أَمَّا بَعْدُ) مهما يكن من شيء بعد كذا .. بعد الحمدلة والصلاة: (مَا بَالُ) الأصل: فَمَا بَالُ، لكن هذا يُمكن تخريجه أن يُقال: فيقال أَمَّا بعد فأقول: ما بال، يعني: يمكن أن يُوجَّه كآلية، حينئذٍ لا يُقال بأنَّه نادر، بل ممَّا حذف القول مع الفاء، حينئذٍ إذا حذف القول وجب حذف الفاء معه ولا تبقى. هكذا وقع في (صحيح البخاري): ما بال، بحذف الفاء، والأصل: أَمَّا بعد: فما بال رجال، فحذفت الفاء، وهذا لا مانع أن يُقال: فأقول ما بال، فحذف القول مع الفاء. إذاً:

..... وَفَا ... لِنَلُو تَلُوَهَا وَجُوباً أَلِفَا

لا يجوز حذف الفاء البتَّة، إلا في نثر قليل أو شعر كثير، ثم قد يكون قياساً وقد يكون ضرورة، إذا قُدِّر القول حينئذٍ صار قياساً، سواء كان في الشَّعر أو في النثر، وإذا لم يمكن تقدير القول حينئذٍ نقول: هذا ضرورة كالبيت الذي ذكره: فَأَمَّا الْقِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمْ .. يعني: فلا قتال، نقول: هذا ضرورة، يعني: يُحفظ ولا يُقاس عليه، مع عداه في الشَّعر أو في النثر مع القول كثير أن يُحذف الفاء، حينئذٍ لا يمنع الوجوب أنَّها تُحذف مع الفاء في الشَّعر والنثر. وَحَذَفُ ذِي الْفَا قَلَّ فِي نَثَرٍ إِذَا ... لَمْ يَكُ قَوْلٌ.

حذف الفاء قليل، أين الجواب هنا؟ محذوف، (إِذَا) هذه شرطية، (لَمْ يَكُ قَوْلٌ) فحذف الفاء قليل: إذا لم يَكُ قَوْلٌ فحذف الفاء قليل لكنَّه مسموع، يعني: لا يُقاس عليه، وما ذكره من الحديث الوارد: (مَا بَالُ .. فَمَا بَالُ) نقول: هذا مُقدَّر فيه القول مع الفاء. إِذَا ... لَمْ يَكُ قَوْلٌ مَعَهَا قَدْ نُبِّدَا

يعني: قد طُرِحَ.

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: (لَوْلَا وَلَوْمَا) هُوَ عَقْدُ الْبَابِ لِثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ: (أَمَّا، وَلَوْلَا، وَلَوْمَا).
لَوْلَا وَلَوْمَا يَلْزَمَانِ الْإِبْتِدَاءَ ... إِذَا امْتِنَاعًا بِوُجُودِ عَقْدَا

(لَوْلَا وَلَوْمَا) عَلَى نَوْعَيْنِ .. قَسَمَيْنِ:

- أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ مُخْتَصِّينَ بِالْأَسْمِ، وَهَذِهِ الْاِمْتِنَاعِيَّةُ.

- وَالْآخَرُ .. النَّوعِ الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ مُخْتَصِّينَ بِالْفِعْلِ، وَهَذِهِ التَّحْصِيصِيَّةُ، سَيَأْتِي.

وَأَشَارَ إِلَى الْأَوَّلِ بِقَوْلِهِ: (لَوْلَا وَلَوْمَا يَلْزَمَانِ الْإِبْتِدَاءَ)، (لَوْلَا) مَبْتَدَأٌ قُصِدَ لَفْظُهُ، وَأَصْلُهَا: (لَوْ) رَكِبَتْ مَعَ (لَا) النَّافِيَّةِ، وَ (لَوْمَا) مَعْطُوفٌ عَلَيْهِ، أَصْلُهَا: (لَوْ) وَرَكِبَتْ مَعَهَا: (مَا) هَكَذَا قِيلَ، وَقِيلَ: أَمَّا بِسَيْطَةِ وَهَذَا هُوَ أَظْهَرَ.

(يَلْزَمَانِ) هَذَا خَبَرُ الْمَبْتَدَأِ، (يَلْزَمَانِ الْإِبْتِدَاءَ) هَذَا مَفْعُولٌ لـ: (يَلْزَمَانِ) مَفْعُولٌ بِهِ، يَعْنِي: الْمَبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ (يَلْزَمَانِ الْإِبْتِدَاءَ) يَعْنِي: يَلْزَمَانِ جُمْلَةَ الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ، يَعْنِي: يَخْتَصَّانِ بِالْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ، فَتَقُولُ: لَوْلَا زَيْدٌ لِأَكْرَمَتِكَ، (لَوْلَا) هَذَا حَرْفُ امْتِنَاعٍ لَوْجُودِ، لَوْلَا زَيْدٌ، (زَيْدٌ) مَبْتَدَأٌ، أَيْنَ خَبَرُهُ؟ مَحذُوفٌ وَجُوبًا:

وَبَعْدَ لَوْلَا غَالِبًا حَذْفُ الْخَبَرِ ..

هِيَ هَذِهِ نَفْسُهَا .. عَيْنُهَا:

وَبَعْدَ لَوْلَا غَالِبًا حَذْفُ الْخَبَرِ ... حَتْمٌ

إِذَا: وَجِبَ حَذْفُ الْخَبَرِ هُنَا: لَوْلَا زَيْدٌ مَوْجُودٌ لِأَكْرَمَتِكَ، هَذَا جَوَابُ (لَوْلَا) لِأَنَّهَا تَقْتَضِي

جَوَابًا مِثْلَ (لَوْ) لِأَنَّهَا شَرْطِيَّةٌ، فَإِذَا كَانَتْ شَرْطِيَّةً حِينَئِذٍ يَلْزَمُ لَهَا جَوَابًا.

إِذَا: (يَلْزَمَانِ الْإِبْتِدَاءَ) يَعْنِي: الْمَبْتَدَأُ وَالْخَبَرِ، يَدْخُلَانِ عَلَى الْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ، وَلَا يَدْخُلَانِ

عَلَى الْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ الْبَتَّةَ، هَذَا النَّوعُ الْأَوَّلُ وَهِيَ الْاِمْتِنَاعِيَّةُ.

وَلَوْمَا عَمَرُو لَجِئْتِكَ .. لَوْمَا عَمَرُو مَوْجُودٌ لَجِئْتِكَ، (لَجِئْتِكَ) هَذِهِ جُمْلَةُ الْجَوَابِ وَلَيْسَتْ

هِيَ الْخَبَرِ، وَالْخَبَرُ مَحذُوفٌ، لِأَنَّ (لَوْلَا) وَمِثْلَهَا (لَوْمَا) مِنْ مَوَاضِعِ وَجُوبِ حَذْفِ الْخَبَرِ كَمَا

سَبَقَ بَيَانُ ذَلِكَ فِي بَابِ الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ.

إِذَا:

وَبَعْدَ لَوْلَا غَالِبًا حَذْفُ الْخَبَرِ مِثْلُهَا (لَوْمَا) مَتَى؟ قَالَ: (إِذَا امْتِنَاعًا بِوُجُودِ عَقْدَا) إِذَا

عَقْدَا .. رِبْطًا، الْأَلْفُ هُنَا تَنْثِيَّةٌ، إِذَا: فَاعِلٌ، (عَقْدَا) الْأَلْفُ هَذِهِ فَاعِلٌ (عَقْدَا): إِذَا

عَقْدَا، يَعْنِي: رِبْطًا، (اِمْتِنَاعًا بِوُجُودِ) (اِمْتِنَاعًا) مَا إِعْرَابُهُ؟ مَفْعُولٌ بِهِ لـ: (عَقْدَا)، (بِوُجُودِ)

مُتَعَلِّقٌ بـ: (عَقْدًا)، ولذلك يُقال: لوجود ويقال: بوجود.

إذاً: (لَوْلَا وَلَوْمَا يَلْزَمَانِ الْإِبْتِدَاءَ) متى؟ قال: إذا عقدا امتناعاً بوجودٍ، ويقال أيضاً: لوجودٍ، (امْتِنَاعاً) امتناع الخبر بوجود المبتدأ، لو قلت: لولا زيدٌ لأكرمتك، ما الذي امتنع؟ الإكرام جواب (لولا) هذا الممتنع، لماذا امتنع؟ لوجود زيد .. لوجود المبتدأ، إذاً: امتناعاً بوجودٍ امتناعاً للجواب .. جواب (لَوْلَا وَلَوْمَا) بوجود المبتدأ الذي هو (زيد): لولا زيدٌ لأكرمتك، امتنع الإكرام لوجود زيد. لوما عمروٌ لجتتك، امتنع الجيء لوجود عمرو.

(عَقْدًا) أي: ربطاً، أي: إذا ربطا امتناع شيء بوجود غيره ولازمًا بينهما، ويقتضيان حينئذٍ مبتدأ ملتزماً فيه حذف خبره غالباً كما مرَّ في باب المبتدأ. وجواباً، يعني: تقتضي (لَوْلَا وَلَوْمَا) الامتناعية .. تقتضي جواباً، عين الجواب الذي لـ: (لَوْ) قلنا: (لَوْ) هذه تقتضي جواباً، قد يكون ماضياً معنى، وقد يكون ماضياً وضعاً، وقد يكون دخول اللام كثيراً، وقد يكون دخول اللام قليلاً، نفس الكلام يُقال في باب (لَوْلَا وَلَوْمَا).

وجواباً كجواب: (لَوْ) مُصَدِّراً بِمَاضٍ أو مضارعٍ مجزومٍ بـ: (لم) فإن كان الماضي مثبتاً قرن باللام غالباً: ((لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ)) [سبأ: 31] (لَكُنَّا) هذه اللام واقعة في جواب (لَوْلَا) أين الخبر؟ محذوف، (لَوْلَا أَنْتُمْ) .. (أَنْتُمْ) هذا مبتدأ، لولا أنتم موجودون، هذا الخبر حُذِفَ، وهو واجب الحذف، (لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ) هذه اللام واقعة في جواب (لَوْلَا) ما نوعه (لَكُنَّا)؟ نقول: هذا ماضي مثبت، وإن كان منفيّاً تَجَرَّدَ منها غالباً: ((وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ مَا زَكَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ أَبَدًا)) [النور: 21] إذاً: (مَا زَكَا) جواب (لَوْلَا) وهو منفي، حينئذٍ الغالب فيه: أن يتجرَّد من اللام، (لَمَّا زَكَا) يجوز لكِنَّه قليل.

وقد يقترن بها المنفي على خلاف الغالب، نحو:

لَوْلَا رَجَاءُ لِقَاءِ الظَّاعِنِينَ لَمَّا ... أَبْقَتْ.

(لَمَّا أَبْقَتْ) .. (لَمَّا زَكَا) مثله، لكن الغالب تجرُّده عن اللام.

وقد يخلو منها المثبت، مع أنَّ الغالب أن يكون مُتَّصِلاً بها:

لَوْلَا زُهَيْرٌ جَفَانِي كُنْتُ مُعْتَذِراً ..

لكنكنت معتذراً هذا الأصل، لكن هذا جائز.

وإذا دلَّ على الجواب دليل جاز حذفه، ومنه: ((وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ)) [النور: 10] هنا حُذِفَ الجواب: لولا فضله عليكم لهلكتم، (وَأَنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ) هذا تتميم للآية، إذاً: جواب (لَوْلَا) محذوف، متى؟ إذا دلَّ عليه دليل. إذاً:

لَوْلَا وَلَوْمَا يَلْزَمَانِ الْإِبْتِدَاءَ ... إِذَا امْتِنَاعاً بِوُجُودِ عَقْدَا

إذا عقدا امتناعاً بوجود، وهي التي يُعَبَّرُ عنها أنها امتناع لوجود .. امتناع الجواب لوجود المبتدأ.

قال الشَّارِحُ: ل: (لَوْلَا وَلَوْمَا) استعمالان: أحدهما: أن يكونا دالَّينِ على امتناع الشيء لوجود غيره، وهو المراد بقوله: (إِذَا امْتِنَاعاً بِوُجُودِ عَقْدَا) ربطاً، ويلزمان حينئذٍ الابتداء، يعني: الجملة الاسميَّة، ولا يدخلان على الجملة الفعلية البتَّة، فلا يدخلان إلا على المبتدأ، ويكون الخبر بعدهما محذوفاً وجوباً، ولا بُدَّ لهما من جواب، لِمَا فيهما من معنى الشَّرْطِ، الشَّرْطُ يقتضي الجواب، لِمَا فيهما من معنى الشَّرْطِ وهو التعليق. فإن كان مثبتاً قُرِنَ باللام غالباً كجواب (لَوْ) وإن كان منفيّاً ب: (ما) تَجَرَّدَ عنها غالباً: ((مَا زَكَا)) [النور: 21]، وإن كان منفيّاً ب: (لم) لم يقترن بها، نحو: لولا زيد لأكرمتك، ولوما زيد لأكرمتك، ولوما زيد ما جاء عمرو، ولوما زيد لم يجيء عمرو، ف: (زيد) في هذه المثل ونحوها مبتدأ، وخبره محذوف وجوباً، والتقدير: لولا زيد موجود، وقد سبق ذكر هذه المسألة في باب الابتداء.

إذاً: أراد أن يُبَيِّنَ هنا أن هذه من خواص الجملة الاسميَّة، وأنها تقتضي جواباً وجوابها كجواب (لَوْ) السَّابِق.

بقي أن (لَوْلَا) قد تدخل على المبتدأ، لكن قد يكون المبتدأ مؤوَّلاً ليس صريحاً، كقوله: ((لَوْلَا أَنْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا لَخَسَفَ بَنَّا)) [القصص: 82] (أَنْ مَنَّ اللَّهُ) هنا نقول: دخلت على مؤوَّل، وسبق أن المبتدأ قد يكون اسماً صريحاً وقد يكون مؤوَّلاً بالصَّريح. إذاً: قوله (يَلْزَمَانِ الْإِبْتِدَاءَ) عام يشمل الصَّرح وغير الصَّريح: ((لَوْلَا أَنْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا)) [القصص: 82] لولا مِنَّةُ الله علينا، (مِنَّةٌ) نقول: هذا مبتدأ.

كذلك قد يكون ضميراً بارزاً: ((لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ)) [سبأ: 31] وسبق الخلاف في: (لولاة) و (لولاك) في باب حروف الجر، وهي (لَوْلَا) نفسها هذه التي معنا. إذاً: قد يكون المبتدأ صريحاً، وقد يكون ضميراً بارزاً، وقد يكون مؤوَّلاً بالصَّريح، وهل

يكون ضميراً مُتصلاً كاف أو هاء؟ سبق بيانه في موضعه.
وَبِهِمَا التَّحْضِيضَ مِزْ وَهَلَاً ... أَلَا أَلَا وَأُولَيْنِهَا الْفِعْلَا

(التَّحْضِيضَ مِزْ) مِزْ التحضيض بهما، هذا القسم الثاني: وهو أن يدلَّ على التحضيض، وسبق معنى التحضيض .. تحضيض (تفعيل) مبالغة من الحَضِّ، يُقال: حَضَّه على كذا، أي: رَغَّبَه في فعله، فإذا أُريد تأكيد الترغيب والمبالغة فيه قيل: حَضَّضَه، والعَرَضُ كالتَّحْضِيضِ، إلا أن العَرَض: طلب بلين ورفق، والتَّحْضِيض: طلب بِحَثٍ.
إذا: مِزْ التَّحْضِيضُ بهما، (مِزْ) يعني: مِيزَ، هذا الاستعمال الثاني: أن يدلَّ على التحضيض، يَخْتَصُّانِ حينئذٍ بالجملة الفعلية، وذكر معهما: (هَلَاً) و (أَلَاً) و (أَلَا) هذه أدوات التحضيض، ذكر خمسة: (لَوْلَا) و (لَوْمًا) و (هَلَاً) و (أَلَاً) بالتشديد، و (أَلَا) بالتخفيف خمسة، والمشهور أن حروف التحضيض أربعة بإسقاط: (أَلَا) هذا المشهور عند النحاة: (لَوْلَا) و (لَوْمًا) و (هَلَاً) و (أَلَاً)، هذا المشهور عند النحاة، ولهذا لم يذكر في (التَّسْهِيلِ) و (الكافية) سواهن .. الأربعة.

وأما (أَلَا) بالتخفيف فهي حرف عَرَضٍ، فذكرها هنا مع حروف التَّحْضِيضِ يحتمل أحد أمرين: إمَّا أن يريد ابن مالك هنا بذكر: (أَلَا) مع حروف التَّحْضِيضِ، يريد أنهما قد تأتي للتَّحْضِيضِ، إذا: المشهور أربعة، وبقلة (أَلَا) التي هي الأصل في العَرَضِ، ولا شك أن ثَمَّ مشابهة بين التَّحْضِيضِ والعَرَضِ، لكن أصل استعمال (أَلَا) بالتخفيف في العَرَضِ. حينئذٍ يحتمل أن ابن مالك يرى أن (أَلَا) قد تأتي للتَّحْضِيضِ فلذلك ذكرها في هذا الموضع، ويحتمل أن يكون قد ذكرها هنا لمشاركتها للأربع في الاختصاص بالفعل، إذا: لَمَّا ذكر (لَوْلَا) و (لَوْمًا) و (هَلَاً) و (أَلَاً) في كونها مُخْتَصَّةً بالفعل ناسب أن يذكر (أَلَا) التي هي للعَرَضِ لكونها مُخْتَصَّةً بالفعل، وهذا الثاني هو أظهر: أن أدوات التَّحْضِيضِ أربعة لا خمسة، وأن (أَلَا) هذه حرف عَرَضٍ لا حرف تحضيض.
لماذا ذكرها هنا؟ لأن هذه الخمسة لا تدخل إلا على الفعل .. الجملة الفعلية: أَلَا زيدٌ قائمٌ، ما يصح هذا في العَرَضِ، وإمَّا: أَلَا تنزل عندنا؟ تدخل على الجملة.

إذا: يحتمل أن يكون ذكرها لمشاركتها هُنَّ في الاختصاص بالفعل، وقرب معناها من معانِهِنَّ، وهذا واضح لأنَّ العَرَضِ والتَّحْضِيضِ متقاربان، ويؤيده قوله في (شرح الكافية): " وألحق بحروف التحضيض في الاختصاص بالفعل (أَلَا) المقصود بها العَرَضِ نحو: أَلَا تروننا؟ " هذا صريح أنه أراد (أَلَا) التي هي للعَرَضِ وليست .. لا تستعمل في

التحضيض، وإنما ذكرها هنا لكونها مُختَصَّةً بالفعل، هذا نصٌّ في (شرح الكافية) وألحق بحروف التحضيض الأربعة في الاختصاص بالفعل (ألاً) المقصود بها العرض، نحو: ألا تزورنا؟

إذاً: ذكر أربعة للتحضيض، وذكر على جهة المناسبة (ألاً) التي في العرض للاختصاص بالفعل، ولذلك قال: (وَأَوَّلِيْنَهَا الْفِعْلَا) .. (وَأَوَّلِي) يعني: اجعل هذه متبوعةً بالفعل، الأدوات الخمسة.

(وَأَوَّلِيْنَهَا) (أَوَّل) هذا فعل أمر مبني على الفتح، لا تصاله بنون التوكيد الخفيفة، أول أنت، إذاً: فعل أمر مبني على الفتح لا تصاله بنون التوكيد الخفيفة، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت، (أَوَّلِيْنَهَا) الضمير يعود على الأدوات الخمس، (أَوَّل) يتعدى إلى مفعولين: المفعول الأول الهاء المتصل .. الضمير (أَوَّلِيْنَهَا).
الْفِعْلَا) بالتَّصَبُّبِ الألف هذه للإطلاق، مفعولٌ ثاني لـ: (أَوَّل) إذاً: (أَوَّل) يتعدى إلى مفعولين.

(وَبِهِمَا التَّحْضِيضَ مِزْ) بِهِمَا يعني: بـ: (لَوْلَا وَلَوْمَا) ويشارك (لَوْلَا وَلَوْمَا) في التحضيض غيرها، وهو: (هَلَا) و (أَلَا) و (أَلَا)، عطفها بإسقاط حرف العطف.

(وَأَوَّلِيْنَهَا الْفِعْلَا) أي: هذه الأدوات الخمس، أي: اجعلها داخلَةً على الفعل، أو اجعل الفعل تابعاً لها، وإذا جعل الفعل تابعاً لها .. تالياً لها، حينئذٍ لا يتلوها الاسم، وهذا أراد به التخصيص، والمراد بالفعل هنا ليس مطلق الفعل، إنما أراد به الفعل الخبري، احترازاً من الفعل الطَّلِي فلا يتلوها البتَّة.

والمراد بالفعل أيضاً الخبري، أي: المضارع أو ما في تأويله، نحو: ((لَوْلَا تَسْتَغْفِرُونَ اللَّهَ)) [النمل:46] هذا تحضيض، ((لَوْلَا أَنْزَلَ عَلَيْنَا الْمَلَائِكَةَ)) [الفرقان:21] .. ((لَوْ مَا تَأْتِينَا بِالْمَلَائِكَةِ)) [الحجر:7] كل هذا تحضيض، (لَوْ مَا تَأْتِينَا) .. (تَأْتِينَا) هذا فعل جاء بعد (لَوْمَا) وهي للتحضيض.

هَلَا تُسَلِّم، أو: أَلَا تُسَلِّم، وإذا جعلنا (أَلَا) كذلك: أَلَا تُسَلِّم فتدخل الجنة .. ((أَلَا تُقَاتِلُونَ قَوْمًا نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ)) [التوبة:13] نقول: هذه كلها تدلُّ على أَنَّ الفعل هو الذي يتلو هذه الحروف، وأمَّا ما عدى الفعل فحينئذٍ لا يكون تابعاً لها.
وَبِهِمَا التَّحْضِيضَ مِزْ وَهَلَا ... أَلَا.

يعني: وألاً، (أَلَا) يعني: وألاً، (وَأَوَّلِيْنَهَا) يعني: أول هذه الأدوات الخمس (الْفِعْلَا) اجعله تابعاً لها.

أشار في هذا البيت للاستعمال الثاني لـ: (لَوْلَا وَلَوْمَا) وهو الدلالة على التحضيض، ويختصان حينئذٍ بالفعل ولا يجوز أن تدخل على الاسم: لولا ضربت زيداً .. لوما قتلت بكراً، فإن قصدت بهما التوبيخ كان الفعل ماضياً، وإن قصدت بهما الحث على الفعل كان مستقبلاً بمنزلة فعل الأمر، كقوله تعالى: ((فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا)) [التوبة:122] أي: لينفر.

وبقية أدوات التحضيض حكمها كذلك، فتقول: هلاً ضربت زيداً .. ألا فعلت كذا، و (ألاً) مُحَفَّفة كـ: (ألاً) مُشَدَّدة، يعني: جعلها ابن عقيل هنا للتحضيض، لكن يُحمل كلامه على ما في (شرح الكافية) لأنه أشهر، أما القول بأن (ألاً) مُحَفَّفة للتحضيض قلّة من ذكر ذلك.

إذاً: (وَبِمَا التَّحْضِيضَ مِنْ) .. (مِنْ) هذا ما إعرابه، فعل مضارع، أو فعل أمر، أو ماضي؟ فعل أمر، أصله: ماز .. يَمِيز، يعني: أَنَّ (لَوْلَا وَلَوْمَا) يُمِيزُ بهما التحضيض، أي: يدلان عليه: ((لَوْلَا أَنْزَلَ عَلَيْنَا الْمَلَائِكَةَ)) [الفرقان:21] .. ((لَوْ مَا تَأْتَيْنَا بِالْمَلَائِكَةِ)) [الحجر:7].

وَقَدْ يَلِيهَا اسْمٌ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ ... عُلِقَ أَوْ بَظَاهِرٍ مُؤَخَّرٍ

من يشرح البيت؟ (وَأُولَئِنَّهَا الْفِعْلَا) واضح هذا.
هذا البيت شرح لقوله: (وَأُولَئِنَّهَا الْفِعْلَا) من يشرح؟
؟؟؟ إن اشترطنا أَنَّ الأداة لا تدخل إلا على الفعل حينئذٍ إذا جاء ما ظاهره أَنَّهُ دخلت على الاسم، ماذا نصنع؟ نُقَدِّرُ له فعل: ((وَإِنْ أَحَدٌ)) [التوبة:6] جاءت (أَحَدٌ) بعد (إِنْ) ماذا نصنع؟ نقول: لا، (إِنْ) هنا لم تدخل على الاسم وإنما دخلت على فعلٍ مُضْمَرٍ.

(وَقَدْ يَلِيهَا) (قَدْ) للتقليل، (يَلِيهَا) أي: يلي هذه الأدوات (اسمٌ) يلي اسمٌ هذه الأدوات، فالهاء هنا ضمير مُتَّصِلٌ مبني على السكون (يَلِيهَا) في محلٍ نصب مفعول به، يلي الاسم هذه الأدوات .. قد يلي الاسم هذه الأدوات، نحن نقول: (وَأُولَئِنَّهَا الْفِعْلَا) وهذا تخصيص، يعني: لا يليها إلا الفعل.

(وَقَدْ) للتقليل، (يَلِيهَا) الاسم، (بِفِعْلِ مُضْمَرٍ عُلِقَ) إذاً: إذا تلاها الاسم مباشرة علقه بفعلٍ مضمر، يعني: بفعلٍ محذوف: هلاً زيداً تضربه، نقول: (زيداً) هنا تلا (هلاً) والتأظم يقول: (وَأُولَئِنَّهَا الْفِعْلَا) ماذا نصنع؟ نقول: (هلاً) هنا لم تدخل على زيد، وإنما دخلت على فعلٍ محذوف يُفَسِّرُهُ المذكور: هلاً تضرب زيداً تضربه .. هلاً تضرب زيداً، إذاً: (تضرب زيداً) هو الذي دخلت عليه (هلاً) حينئذٍ واجب الحذف لكونه من باب

الاشتغال.

(بِفَعْلٍ مُضْمَرٍ عَلَّقَ) الذي هو الاسم، (عَلَّقَ) هذا فعل ماضٍ مُعَيَّر الصَّيْغَةِ، ونائب
الفاعل ضمير مستتر يعود على الاسم، والجملة صفة لـ: (اسم) اسم عَلَّقَ (بِفَعْلٍ) هذا
مُتَعَلِّقُ بقوله: (عَلَّقَ) (مُضْمَرٍ) نعت لـ: (فِعْلٍ) يعني: محذوف، ابن مالك يُعَبِّرُ بالإضمار
عن الحذف، وإن كان هذا غير المشهور.

(أَوْ بِظَاهِرٍ مُؤَخَّرٍ) هَلَّا زِيداً ضَرَبْتَ؟ بدون هاء، حينئذٍ نقول: (زيداً) هذا مُتَعَلِّقُ بفعلٍ
مؤخَّر، أصل التركيب: هَلَّا ضَرَبْتَ زِيداً؟ حينئذٍ قُدِّمَ المفعول به فتلاً: (هَلَّا) وفي الحقيقة
ليس هو تالياً، وإنما هو في اللفظ، والذي تلاها هو الفعل: هَلَّا زِيداً ضَرَبْتَ؟ (ضربت)
هذا فعل وفاعل، و (زيداً) مفعولٌ به مُتَقَدِّمٌ.
وَقَدْ يَلِيهَا اسْمٌ بِفَعْلٍ مُضْمَرٍ ... عَلَّقَ.

(عَلَّقَ) قلنا: هذا صفة لـ: (اسم)، (أَوْ) للتَّنَوُّعِ، (بِظَاهِرٍ) هذا معطوف على قوله:
(بِفَعْلٍ) عَلَّقَ بفعل، أو: عَلَّقَ بظاهر، جار ومجرور معطوف على (بِفَعْلٍ)، لا نقول:
مُتَعَلِّقٌ، وإنما نقول: معطوف على (بِفَعْلٍ).
(بِظَاهِرٍ) أي: بفعلٍ ظاهرٍ، (ظَاهِرٍ) هذا نعت لموصوفٍ محذوف، أي: بفعلٍ ظاهرٍ،
(مؤخَّرٍ) هذا نعت لـ: (ظَاهِرٍ): هَلَّا زِيداً تضربُ.
قال الشَّارِحُ هنا: قد سبق أن أدوات التَّحْصِيصِ تَخْتَصُّ بالفعل فلا تدخل على الاسم،
وذكر في هذا البيت أنه قد يقع الاسم بعدها، ويكون معمولاً لفعلٍ مضمر، أو لفعل
مؤخَّر عن الاسم .. لفعل مضمر محذوف، إذا لم يُمكن أن نجعل هذا الاسم مُتَعَلِّقاً
بالمذكور، حينئذٍ نجعل له محذوفاً لا بُدَّ من هذا، وإذا أمكن تعليقه بالموجود، حينئذٍ
نقول: هو معمولٌ للمذكور:

هَلَّا التَّقَدُّمُ وَالْقُلُوبُ صِحَاحٌ ..

هلا وجد التقدم.

ومثله قوله:

تَعْدُونَ عَقْرَ النَّيْبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ ... بَنِي صَوْضَرَى لَوْلَا الْكَمِّيُّ الْمُقْنَعَا

(الْكَمِّيُّ) مفعولٌ بفعلٍ محذوف، التقدير: لولا تعدون الكميَّ.

والثاني كقولك: لولا زيداً ضَرَبْتَ، (زيداً) مفعول (ضربت)، إذاً: الأصل في هذه

الأدوات كلها الخمسة: ألا يليها إلا الفعل، حينئذٍ إذا تلاها غير الفعل وهو الاسم تَعَيَّنَ أن يُقَدَّرَ له محذوف إن لم يُمكن أن يُجعل المذكور مُتَعَلِّقاً به ذلك الاسم.
(هَلَاً) قيل: مركبة من (هل) و (لا) النافية، و (أَلَاً) يجوز أن تكون (هَلَاً) فأبدل من الهاء همزة .. (أَلَاً) قيل: هي فرْعٌ عن (هَلَاً) أبدلت الهاء همزةً فقيلاً: (أَلَاً)، وقيل: الأجود أن أدوات التَّحْضِيضِ كلها مفردة - بسيطة يعني - وقيل: مركبة، فـ: (هَلَاً) مركبة من (هل) و (لا) النافية، و (لَوْلَاً وَلَوْ مَا) من (لَوْ) وحرف النفي، (لَوْ) هذا الأصل، فزيدت عليها (لا) النافية، و (لَوْ) وزيدت عليها (ما) النافية.
(أَلَاً) بالتشديد من (أَنْ) و (لا) هكذا قيل، قلبت النون لاماً وأدغمت، وقيل: أصلها (هَلَاً).

و (أَلَاً) المخففة بسيطة في التحضيض، وقيل: مركبة، وأما التي للعرض و (أَلَاً) الاستفتاحية فبسيطة، العرض: (أَلَاً) والاستفتاحية هذه يتفقان في اللفظ، وأما في مدخولها فيختلفان: ((أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ)) [يونس:62] نقول: هنا دخلت على الجملة الاسمية، لكن التي للعرض؟ لا، لا تدخل إلا على الفعل.

ترد هذه الأدوات للتوبيخ والتنديم، فتختص بالماضي أو ما في تأويله ظاهراً أو مضمراً: ((لَوْلَا جَاءُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةٍ شُهَدَاءَ)) [النور:13] (لَوْلَا جَاءُوا) هذه نقول: للتوبيخ والتنديم، ((فَلَوْلَا نَصَرَهُمُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا)) [الأحقاف:28] للتنديم كذلك والتوبيخ.
وقد يقع بعد حرف التَّحْضِيضِ مبتدأ وخبر، وهذا مخالفٌ للأصل: (وَأَوَّلَيْنَهَا الْفِعْلَا) إذا وقع بعدها مبتدأ وخبر، قلنا: الأصل عدم دخول هذه الأدوات على الجملة الاسمية، لو دخلت على الاسم المفرد قلنا: هذا مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ أو بِالْمُتَأَخَّرِ، وأما إذا دخلت على مبتدأ وخبر هنا مُشْكِلَةٌ! كيف نصنع؟ قال: نُقَدِّرُ (كان) الشَّائِيَّةَ بعدها. فيُقدَّرُ المضمَر (كان) الشَّائِيَّةَ على الأصل: (وَأَوَّلَيْنَهَا الْفِعْلَا) من أجل تعميم هذا الأصل، كقوله:

فَهَلَا نَفْسٌ لَيْلَى شَفِيعُهَا .. فَهَلَا نَفْسٌ لَيْلَى (نَفْسٌ) مبتدأ وهو مضاف، و (لَيْلَى) مضاف إليه، و (شَفِيعُهَا) هذا خبر المبتدأ، أي: فهلَا كان نفس ليلَى شَفِيعُهَا؟ نقول: هنا قَدَّرْنَا (كان) الشَّائِيَّةَ، ما معنى (كان) الشَّائِيَّةَ؟ هلَا كانه نفس ليلَى شَفِيعُهَا، إذا: اسم (كان) محذوف، وهنا لم نصب (شَفِيعُهَا) لو كان (شَفِيعُهَا) قلنا: (كان) ناقصة محذوفة وإمَّا رُفِعَ، فإذا رُفِعَ حينئذٍ نقول: لا يمكن أن يكون (شَفِيعُهَا) خبراً لـ: (كان) فيتعين أن نجعل اسم (كان) ضمير الشأن وهو محذوف واجب الحذف، والجملة الاسمية المذكورة في محلِّ

نصب خبر (كان).

ثم قال رحمه الله: (الإِخْبَارُ بِالَّذِي وَالْأَلِفِ وَاللَّامِ).

هذا الباب ليس من باب النَّحو في شيء لا من قريب ولا من بعيد، وإنما هو باب وضعه النُّحاة .. موضوع، ولذلك لا يذكر في المختصرات وإنما يذكر في المطولات، وله خلاصة وزبدة وله توسُّع وتكُلُّف، خلاصته ما ذكره النَّاطِمُ هنا والشارح، ولذلك ذَكَرَ الأَشْمُونِيُّ أَنَّهُ طَوِيل الدَّلِيل، يعني: له فروع كثيرة جداً، لَأَنَّهُ يَتَعَلَّقُ بِالنَّحو كله من أوله إلى آخره.

عند الصَّرْفِيِّينَ باب يُسَمَّى باب التَّمْرِينَات، يعني: تتعلم القواعد في آخر باب الصرف .. (الشافِئِيَّة) وغيرها: باب التمارين، يأتيك يقول لك: انت بهذه اللفظة على وزن كذا، حينئذٍ تأتي تُمَطِّط الكلمة .. ما سَمِعْتَ! تَمَطِّطُهَا من أجل أَنْ تأتي على هذا الوزن، ثُمَّ تَمَرُّ عَلَيْكَ عِلَلٌ وَإِعْلَالَات، وإبدالات وحذف إلى آخره، وقلب الهمزة واو، والواو همزة، كلها تأتي بها، وهذا لا يكون إلا لمن استحضر القواعد، حينئذٍ يَتَعَلَّمُ مُمارَسَةَ القواعد على هذا الباب، هذا مثله:

(بَابُ: الإِخْبَارُ بِالَّذِي وَالْأَلِفِ وَاللَّامِ) يعني: الموصولة، إِنَّمَا وضعه النُّحاة لامتحان الطَّالِبِ وتدريبه، يعني: من أجل أَنْ يُطَبِّقَ القواعد، لَأَنَّهُ يدخل في باب المبتدأ والخبر، وفي باب النواسخ، والفاعل، والاشتغال، والتمييز، والحال .. جميع الأبواب السابقة، داخله هنا .. الأحكام كلها داخله هنا، تتعلَّمُ أصل المسألة ثُمَّ تطَبِّقُ فيما يأتيك.

هذا الباب وضعه النَّحْوِيُّونَ لامتحان الطالب وتدريبه كما وضعوا باب التمرين في التصريف لذلك، ولذلك يقول: انت مثلاً: (قرأ) على وزن (سَفَرَجَل) .. تأتي بالزيادات، (قرأ) ثلاثة أحرف، و (سَفَرَجَل) خماسية، كيف تأتي هذه على وزن هذه؟! أو (قرأ) على وزن (جَعْفَر).

على كل: المراد به التطبيق، وإذا طَبَّقْتَ أَنْتَ وفَهِمْتَ القواعد ما تحتاج إلى هذا الباب، لو طبقت القواعد في كل موضع أعربت وكذا .. ما تحتاج إلى هذا الباب، لأنَّ فيه تكُلُّف.

(الإِخْبَارُ بِالَّذِي وَالْأَلِفِ وَاللَّامِ) .. (الإِخْبَارُ بِالَّذِي) هذا أول امتحان، ظاهره أن يكون (الَّذِي) خبر .. أَنْ تُخْبِرَ بِهِ: (الَّذِي) ولذلك قال: (مَا قِيلَ أَخْبِرْ عَنْهُ بِالَّذِي) أخبر عن

زيد من قولك: ضربت زيدا بـ "الذي"؟ ظاهره: تجعل (الَّذِي) خبراً عن المبتدأ، وتجعل (زيد) مبتدأ.

أخبر عن (زيد) من قولك: ضربت زيدا، أخبر عنه بـ: (الَّذِي) كأنك تجعل (زيد) مبتدأ وتأني بـ: (الَّذِي) فتجعله خبراً عنه، لا، المراد العكس: أن تجعل (الَّذِي) مبتدأ، وتُخبر عنه بالاسم المسئول عنه: ضربت زيدا .. أخبر بـ "الذي" عن زيد حينئذٍ نقول: قوله (بِالَّذِي) الباء هنا بمعنى: (عن) ليصح التركيب، لأنهم ما أرادوا هذا الذي هو الظاهر، إنما أرادوا أن يجعل (الَّذِي) مبتدأ، والاسم المسئول عنه خبراً.

الذي ضربته زيد، حينئذٍ جعلت (الَّذِي) مبتدأ، وجعلت الاسم الذي طُلب منك أن تُخبر عنه بـ: (الَّذِي) جعلته خبراً، إذا: القضية عكسية ابتداءً من أول الأمر.

(الإخبار بالَّذِي) الباء في قوله: (بِالَّذِي) باء السببية لا باء التعدية، لأنك إذا جعلتها باء التعدية يكون المعنى: أن (الَّذِي) به يكون الإخبار وليس كذلك .. لفظ (الَّذِي) هو الذي يكون به الإخبار .. يكون خبراً، وليس هذا كذلك .. ليس هذا المراد، المراد أن تجعل (الَّذِي) مبتدأ، كأنه قال: أخبر عن الذي، الإخبار عن الذي هذا واضح، فالباء بمعنى: (عن) وبعضهم يقول: أنها للسببية كما ذهب إليه الصبّان.

ورجح هنا ابن عقيل أن الباء في (الَّذِي) بمعنى: (عن) فكأنه قيل: أخبر عن الذي وهذا واضح، بل الإخبار يكون عن الذي بغيره، ثم إن الإخبار يكون بـ: (الَّذِي) وفروعه (التي) و (اللدان) و (الذين) ويكون كذلك بالألف واللام.

حاصل هذا الباب أن يقال لك: كيف تُخبر عن زيد من قولك: ضربت زيدا، أو: زيد مُنطلق، بـ: (الَّذِي) أخبر عن زيد بـ: (الَّذِي) من قولك: زيد مُنطلق، ماذا تصنع؟ عندنا أربعة أمور، نأخذها أولاً ثم تأني إلى النظم.

إذا قيل لك: كيف تُخبر عن (زيد) من قولنا: زيد مُنطلق بـ: (الَّذِي) فاعتمد إلى ذلك الكلام فاعمل فيه أربعة أعمال .. أربعة وظائف:

الأول: أن تبدئه بموصولٍ مطابقٍ للاسم المسئول عنه وهو زيد مُفرد ومذكّر، (الَّذِي) .. تأني بـ: (الَّذِي) تجعله مبتدأ.

ثانياً: أن تؤخّر (زيداً) إلى آخر التركيب.

الثالث: أن ترفعه على أنه خبر لـ: (الَّذِي)، قد يكون مرفوعاً في الأصل مثل: زيد مُنطلق، وقد يكون منصوباً مثل: ضربت زيدا، أو مجروراً: مررت بزيد، قد يكون هذا وذاك، ترفعه على أنه خبر.

الرابع: أن تجعل في مكانه الذي نقلته عنه ضميراً مطابقاً له في معناه وإعرابه، حينئذٍ إذا قلت: زيدٌ منطلقٌ، أخبر عن (زيد) بـ: (الَّذِي)، ماذا تقول؟ تقول: الذي .. تجعله مبتدأ، تبدأ بـ: (الَّذِي)، ثم تأتي بـ: (زيد) المسئول تجعله في آخر التركيب، (زيد) ترفعه على أنه خبر.

إذاً: (الذي) مبتدأ، و (زيد) خبرٌ عنه، ما هي الجملة التي أخذت منها لفظ (زيد)؟ زيدٌ منطلقٌ، أنت أخذت (زيد) الآن، صار: منطلقٌ، ضع مكان (زيد) ضمير مناسب لـ: (زيد) هو منطلقٌ، إذاً صارت النتيجة: الذي هو منطلقٌ زيدٌ، فـ: (زيد) المسئول عنه صار خبراً، وهو في الأصل مبتدأ، و (الذي) الذي طُلب السؤال به أن يُخبر به صار مبتدأً، والجملة نفسها التي أخذ منها زيد وسَطَّت بين اللفظين: (الذي) والخبر، ووضعت مكان (زيد) الذي أخذته وجعلته خبراً وضعت مكانه ضميراً مطابقاً له في المعنى والإعراب، فقلت: الذي هو منطلقٌ زيدٌ.

ضربت زيداً، أخبر عن (زيد) بـ: (الَّذِي) تقول: الذي زيدٌ .. ضربتُ زيداً، حذف (زيد) ضع مكانه ضمير: ضربته، صارت النتيجة: الذي ضربته زيدٌ، هذا ما يُسمَّى: (بَابُ: الإِخْبَارِ بِالَّذِي).

قال هنا:

مَا قِيلَ أَخْبِرْ عَنْهُ بِالَّذِي خَبَرَ ... عَنِ الَّذِي مُبْتَدَأً قَبْلُ اسْتَقَرَّ

(مَا قِيلَ أَخْبِرْ عَنْهُ بِالَّذِي) (مَا) مبتدأ، اسم موصول واقع على المخبر به عن (الَّذِي) .. عن الاسم الذي سئل عنه، لو قلت: أخبر عن زيد، من قولك: ضربت زيداً، هذا المراد بـ: (مَا) هنا: مررت بزید .. مررت زيداً التاء، هو المراد بـ: (مَا) هنا، يعني: اسم موصول واقع على المخبر به عن (الَّذِي) الذي جعلته خبراً وأخذته من الجملة الأصلية.

(مَا قِيلَ) (قِيلَ) هذا صلة الموصول، (أَخْبِرْ عَنْهُ بِالَّذِي) هذا سؤالٌ محكي، تفصيله: (أَخْبِرْ) هذا فعل أمر، (عَنْهُ) جار ومجرور متعلق بقوله: (أَخْبِرْ)، (بِالَّذِي) كذلك متعلق بـ: (أَخْبِرْ)، أين صلة الموصول؟ المراد هنا قُصِدَ لفظه: (أَخْبِرْ عَنْهُ بِالَّذِي) كلمة: (الَّذِي) قُصِدَ لفظه، حينئذٍ لا صلة له .. ليس له جملة.

(أَخْبِرْ عَنْهُ بِالَّذِي) (بِالَّذِي) هذا متعلق بقوله: (أَخْبِرْ)، (خَبَرَ) خبر (مَا) .. ما اسمٌ قيل لك أخبر عنه بـ: (الَّذِي) خبرٌ، ذلك الاسم تجعله خبراً: ضربت زيداً .. زيداً أخبر عنه بـ: (الَّذِي) خبرٌ، تجعل (زيداً) المنصوب مفعولاً به خبراً، (مَا) اسمٌ موصول يقع عن الاسم المسئول عنه، لو قلت لك: زيداً، من: ضربت زيداً، أخبر عن (زيداً)، نقول:

زيداً قبل أخبر عنه بالذي خبر، يعني: تجعله خبراً، فالاسم المسئول عنه بأن يُخبر عنه بالذي .. تجعله خبراً.

(عَنِ الَّذِي مُبْتَدَأً قَبْلُ اسْتَقَرَّ) (عَنِ الَّذِي) عن لفظ (الَّذِي) قُصِدَ لفظه، (مُبْتَدَأً) حال كونه مبتدأً (قَبْلُ) أولاً (اسْتَقَرَّ) يعني: تجعله أولاً مبتدأً، وتخبر عنه بالاسم الذي طُلِبَ منك أن تخبر عنه به: (الَّذِي).

إذاً عندنا لفظان: لفظ (الَّذِي) والاسم الذي قبل لك أخبر عنه به: (الَّذِي).
تجعل لفظ (الَّذِي) مبتدأً وهو الذي عناه بقوله: (عَنِ الَّذِي مُبْتَدَأً) حال كونه مبتدأً، يعني: أعربته مبتدأً، (قَبْلُ) يعني: قبل ذكر الاسم ذاك، (اسْتَقَرَّ) ثَبَتَ أَنَّهُ مبتدأً، ولذلك قال: (مَا قِيلَ أَخْبِرْ عَنْهُ بِالَّذِي خَبَرٌ) يعني: تجعله خبراً، و (الَّذِي) تجعله مبتدأً، (عَنِ الَّذِي) هذا مُتَعَلِّقٌ بقوله: (خَبَرٌ) خبرٌ عن الذي، وهذا الخبر هنا مُؤَخَّرٌ وجوباً، يجب تأخيرها ولا يجوز تقديمه.

(عَنِ الَّذِي) هذا مُتَعَلِّقٌ بقوله: (خَبَرٌ)، (مُبْتَدَأً) بالنَّصْب، هذا حال من الضمير المستتر في (اسْتَقَرَّ) حال كونه مبتدأً قبل، يعني: قبل الخبر، مُتَعَلِّقٌ بقوله: (اسْتَقَرَّ).
تقدير البيت: ما قيل لك أخبر عنه بهذا اللفظ، أعني: (الَّذِي) هو خبرٌ عن لفظ الذي في حال كونه مستقراً قبل مبتدأً.

(وَمَا سِوَاهُمَا) ما سوى (الَّذِي) والاسم المسئول عنه، ما سواهما بعد أن تأخذه من الجملة، قال: (وَسَطُهُ) يعني: اجعله وسطاً بين (الَّذِي) وبين الخبر، (وَسَطُهُ)، (صِلَهُ) لأي شيء؟ للاسم الموصول، لأنك جعلت الاسم الموصول مبتدأً، حينئذٍ لا بُدَّ له من صِلَةٍ .. لا بُدَّ له من جملة صلة الموصول، الذي أَخَذَتْ منه .. الاسم الذي جعلته خبر تجعله جملة: ضربت زيداً .. الذي ضربت.

(وَمَا سِوَاهُمَا) أي: سوى المبتدأ والخبر (الَّذِي) والاسم، (فَوَسَطُهُ) بينهما حال كونه (صِلَهُ) ل: (الَّذِي).

(عَائِدُهَا خَلْفُ مُعْطِي التَّكْمِلَةِ) (عَائِدُهَا) هذا ضمير الموصول، يعني: إذا جعلت الجملة تلك صلة الموصول، حينئذٍ لا بُدَّ من ضميرٍ يعود على الموصول، ما هو الضمير؟
الضمير هو الذي جعلته خلفاً عن الاسم الذي أَخَذْتَهُ، أما نقول: ضربت زيداً، تأخذ (زيد) وتجعل خبر، وتأتي به: (الَّذِي) تجعله مبتدأً، ضربت .. الذي ضربت زيداً، قلنا: عَوِّضْ مكان (زيد) ضمير يعود على (الَّذِي) فصار خلفاً عن الاسم الظاهر، حينئذٍ صار هذا الضمير هو العائد على الاسم الموصول فصَحَّتْ الجملة، لأنَّه لو لم يكن عندنا

ضمير ما صحَّ أن تكون (ضربتُ) صلة الموصول، لأنه لا بُدَّ من عائِدٍ على ضميرٍ لا يُقِي مُشْتَمِلَةً.

حينئذِ الضمير الذي جئت به خلفاً عن ذلك الاسم الظاهر هو الذي يكون عائِد، ولذلك قال: (عائِدها) يعني: عائِد الصِّلة .. الضمير الذي اشتملت عليه الصِّلة (خَلْفُ مُعْطِي التَّكْمِلَةِ) اسم فاعل مضاف إلى المفعول، (مُعْطِي التَّكْمِلَةِ) وهو الخبر، يعني: الضمير الذي جعلته خلفاً عن الذي جعلته خبراً، هو الذي يكون عائِداً على الموصول، نَحْوُ الَّذِي ضَرَبْتُهُ زَيْدٌ، هذه النتيجة، (الَّذِي) مبتدأ، (ضَرَبْتُهُ) فعل وفاعل ومفعول به لا محلَّ لها صلة الموصول، (زَيْدٌ) هذا خبر.

إذا فهمت هذا التركيب تفهم السؤال، (الَّذِي ضَرَبْتُهُ زَيْدٌ) (الَّذِي) اسم موصول مبتدأ (ضَرَبْتُهُ) فعل وفاعل ومفعول صلة الموصول لا محلَّ لها من الإعراب، (زَيْدٌ) هذا خبر، ما أصل التركيب هذا؟ التركيب فرع ليس بأصل، الأصل: ضربت زيدا، المسئول عنه أن تُخبر عنه بـ: (الَّذِي) زيدا، وهو مفعول به، ماذا صنعت؟ جئت بـ: (الَّذِي) جعلته مبتدأ، ثم زيدا، المنصوب جعلته خبراً (زَيْدٌ)، ثم الجملة التي أخذت منها زيد جئت بها ووسطها بين (الَّذِي) وبين الاسم المرفوع، وجعلت بدلاً عن الاسم الذي أَخَذْتَهُ ضميراً يعود على الاسم الموصول فصَحَّ التركيب.

في المفرد لا إشكال، المشكلة في التثنية هناك!

(الَّذِي ضَرَبْتُهُ زَيْدٌ فَذَا) التركيب السابق (ضَرَبْتُ زَيْدًا كَانَ) قبل ذلك التركيب الفرعي، (فَإِذَا الْمَأْخُذَا) فاعلم المأخذ، حينئذٍ جعله قياساً، نبّه به على أن تقيس على هذا العمل غيره في هذا المثال.

إذاً قوله: (فَإِذَا الْمَأْخُذَا) (فَإِذَا) هذا فعل أمر، و (الْمَأْخُذَا) يعني: محلَّ الأخذ، كيف أخذنا: (الَّذِي ضَرَبْتُهُ زَيْدٌ) من قولك: (ضَرَبْتُ زَيْدًا)، إذا عرفت المأخذ حينئذٍ عرفت العلة فتقيس عليها ما عداها، فتقول في الإخبار عن التاء من قولك: ضربت زيدا، عرفنا إذا أردت أن تُخبر عن زيد: أخبر عن زيد بـ: (الَّذِي) الذي ذكره النَّاطِم.

طيب! أخبر عن التاء .. ضربت زيدا، أخبر عن التاء، فتقول: الذي ضرب زيدا أنا، إذا أَخْبَرْتَ عن التاء تأخذ التاء وتجعلها خبراً، التاء ضمير مُتَّصِل لا يُمكن أن يكون خبراً، لأنَّ الخبر لا يكون إلا ضميراً منفصلاً، حينئذٍ الذي أنا، انفصل التاء فصار (أنا) طيب! ضرب زيدا حَذَفْتُ التاء، وجد ضمير يعود على الاسم الموصول، لأنَّ: ضَرَبْتُ، حُذِّ التاء وأعمل (ضَرَبَ) في ضميرٍ، حينئذٍ ينوب الضمير المستتر عن البارز، فتوسَّط هذه

الجملة بين (الَّذِي) وبين (أنا): الذي ضرب زيداً أنا، وجد ضمير يعود على (الَّذِي).
إذاً: (الَّذِي) هذا مبتدأ، و (ضرب زيداً) فعل وفاعل ومفعول، الفاعل من أين جاء؟ لم يكن (ضربت) الفاعل ضمير مستتر، و (ضَرَبْتُ) الفاعل ضمير بارز وأخذناه .. جعلناه خبراً، إذاً: جَرَدْنَا الفعل عن الضمير البارز، ووضعنا مكانه ضميراً مستتراً، فقليل: الذي ضرب زيداً هو .. ضرب هو زيداً أنا.

إذاً إذا قيل: (أَخْبِرْ) عن التاء من قولك: ضربت زيداً، تقول: الذي ضرب زيداً أنا. وفُهِمَ من إطلاقه (فَادِرِ الْمَأْخَذَ): أَنَّ الإخبار بالذي يكون في الجملة الفعلية كما مُثِّل، ويكون في الجملة الاسمية، فلو قيل: أخبر عن زيد من قولك: زيدٌ أبوك .. أخبر عن زيد ب: (الَّذِي) زيدٌ أبوك: الذي زيدٌ، أَخَذْتَ (زيد)، ضع مكانه ضميراً مناسباً له (هو): الذي هو أبوك زيدٌ.

أخبر عن (أبوك) من قولك: زيدٌ أبوك، الذي زيدٌ هو أبوك.

زيدٌ أبوك، أخبر عن الخبر، تجعل الخبر خبراً كما هو محلُّه لا إشكال، فتأخذ الخبر من الجملة الأصلية فتضع مكانه ضمير: الذي زيدٌ هو أبوك، هذا التركيب، تأخذ الاسم المسنول عنه، ما هو؟ زيدٌ أبوك، أَخَذْتَ (أبوك) ضعها خبر، (الَّذِي) ثُمَّ: زيدٌ أبوك، أَخَذْتَ (أبوك) ضع مكانه ضمير: الذي زيدٌ هو أبوك.
أخبر عن (زيد) من قولك: زيدٌ أبوك، قلت: الذي هو أبوك زيدٌ، أو عن أبيك، قلت: الذي زيدٌ هو أبوك، (أبوك) أخذته من الخبر وجعلته خبراً، لا إشكال فيه، إن سئل عن شيء هو خبر واضح أنه يكون خبراً كما هو.
إذاً:

مَا قِيلَ أَخْبِرْ عَنْهُ بِالَّذِي خَبَرَ ... عَنِ الَّذِي مُبْتَدَأً قَبْلُ اسْتَقَرَّ

(مَا قِيلَ) اسمٌ سواءً كان مرفوعاً، مثل: أبوك زيدٌ .. زيدٌ أبوك، أو منصوباً: ضربت زيداً، (زيداً) هذا الذي يدخل معنا، أو مجروراً: مرتت بزید، (مَا) اسمٌ (قِيلَ أَخْبِرْ عَنْهُ بِالَّذِي خَبَرَ) الاسم عينه يُجْعَل خبراً، اسمٌ من قولك: ضربت زيداً، الاسم المنصوب، أو مرفوع: زيدٌ أبوك الأول أو الثاني، أو مجرور: مرتت بزید، اسمٌ (مَا) هنا يقع على الاسم الذي قيل لك أخبر عنه ب: (الَّذِي) (خَبَرَ) تجعله خبراً، عن أي شيء؟ عن (الَّذِي) انظر في النظم، فتجعل (الَّذِي) مبتدأ، وتجعل الاسم الذي سئلت عنه أن تُخْبِرَ عنه ب: (الَّذِي) تجعله خبراً، (مُبْتَدَأً) هذا حال من (الَّذِي) الذي حال كونه مبتدأً، (قَبْلُ اسْتَقَرَّ) استقرَّ

قبل الاسم الذي جعلته خبراً.

(وَمَا سِوَاهُمَا) سوى (الَّذِي) والمستول عنه، يعني: سوى المبتدأ والخبر (فَوَسَطُهُ) الفاء واقعة في جواب (مَا)، (فَوَسَطُهُ) يعني: اجعله واسطة، على أي شيء؟ (صِلَهُ) وَسَطَهُ صِلَةً للموصول، لأن التركيب هذا باب الإخبار بـ: (الَّذِي) كل مبتدأ يكون هو (الَّذِي) أو (التي) أو (الذين) أو (الذين) إذاً: لا بُدَّ له من صلة، فالجملة التي أخذت منها المستول عنه تجعله صلةً للموصول.

(عَائِدُهَا) عائد الصلة، لا بُدَّ من عائِدٍ، (عَائِدُهَا) مبتدأ، (خَلَفَ مُعْطِي التَّكْمِلَةِ) ما هو معطي التَّكْمِلَةِ؟ الخبر الذي جعلته مُكْمِلاً للإسناد، (الَّذِي) هذا مبتدأ، أين خبره؟ الاسم المستول عنه الذي سئلت أن تُخبر عنه بـ: (الَّذِي) هو مُعْطِي التَّكْمِلَةِ في الإسناد للمبتدأ، خلفه ضمير، لا تأخذ الاسم هكذا وتترك الجملة وحدها، لا، تَخْلُفُهُ ضمير .. تُعَوِّضُهُ بضمير، هذا الضمير إذا أخذت الجملة وجعلتها صلةً للموصول هو العائد، فحينئذٍ يطابق الموصول إن كان مُذَكَّرًا ذَكَرْتَهُ، وإن كان مؤنثاً مفرداً أَنْثَتْهُ، وإن كان مثنىً أو جمعاً ثَنَيْتَهُ أو جمعتَه، لماذا؟

لأنَّكَ لَمَّا أَخَذْتَ الاسم عَوَّضْتَ ضميراً يعود على الاسم الموصول، فلا بُدَّ أن يكون مطابقاً له، (عَائِدُهَا خَلَفَ مُعْطِي التَّكْمِلَةِ).

(عَائِدُهَا) قلنا: هذا مبتدأ، و (خَلَفَ) هذا خبر، (خَلَفَ) مضاف، و (مُعْطِي) مضاف إليه، اسم فاعل مضاف إلى المفعول، (التَّكْمِلَةِ) يعني: تكملة الجملة.

(وَمَا سِوَاهُمَا) يعني: والذي، هذا مبتدأ وهي اسمٌ موصول تقع على ما سوى (الَّذِي) والاسم المُخْبَر به، وهو باقي الجملة، ويجوز أن تكون (مَا) مفعول به بفعلٍ مضمر يُفَسِّرُهُ (فَوَسَطُهُ)، لأنه قال: (فَوَسَطُهُ) .. (مَا فَوَسَطُهُ) وَسَطَ مَا، يعني: على أَمَّا مفعول به يجوز هذا بل هو أحسن.

(نَحْوُ الَّذِي) نحو قولك: (الَّذِي ضَرَبْتُهُ زَيْدٌ فَذَا) هذا التركيب السابق: (الَّذِي ضَرَبْتُهُ زَيْدٌ) ضَرَبْتُ زَيْدًا كَانَ فِي الْأَصْلِ، فقليل لك: أخبر عن زيداً بـ: (الَّذِي)، قلت: (الَّذِي ضَرَبْتُهُ زَيْدٌ) انظر! قال: (مَا قِيلَ أَخْبِرْ عَنْهُ بِالَّذِي خَبَرَ) أخذت زيدا فجعلته خبراً، (عَنِ الَّذِي مُبْتَدَأً) جعلت (الَّذِي) مبتدأً.

(وَمَا سِوَاهُمَا) المبتدأ والخبر (فَوَسَطُهُ) .. (عَائِدُهَا خَلَفَ مُعْطِي التَّكْمِلَةِ): (ضَرَبْتُهُ).

قال الشَّارِحُ: " فإذا قيل لك: أَخْبِرْ عَنِ اسْمٍ مِنَ الْأَسْمَاءِ " انظر! قال: عَنِ اسْمٍ مِنَ الْأَسْمَاءِ، هو ليس كل اسمٍ سيأتي شروط، " فإذا قيل لك: أَخْبِرْ عَنِ اسْمٍ مِنَ الْأَسْمَاءِ بـ:

(الَّذِي) يعني: بلفظ (الَّذِي)، فظاهر هذا السؤال: أَخْبِرْ عَنْهُ بِ: (الَّذِي) ظاهره أنك تجعل (الَّذِي) خبراً عن ذلك الاسم، لكن الأمر ليس كذلك، بل المَجْعول خبراً هو ذلك الاسم المستؤل عنه، والمخبر عنه إنما هو (الَّذِي) كأنه قال لك: اجعل الذي مبتدأً، وأخبر عنه بالاسم الذي سئلت عنه.

والمخبر عنه إنما هو (الَّذِي) كما ستعرفه، فقل: إن الباء في (بِالَّذِي) بمعنى: (عن) فكأنه قيل: أخبر عن (الَّذِي)، لو صرّحوا به لكان أجود، أَخْبِرْ عن الاسم بِ: (الَّذِي) يعني: عن (الَّذِي) أَخْبِرْ بهذا الاسم عن (الَّذِي)، ولذلك يُسمّيه بعضهم: باب السَّبكِ، لأنه يُسَبِّكُ كلاماً من كلامٍ آخر.

والمقصود: أنه إذا قيل لك ذلك فجاء بِ: (الَّذِي) واجعله مبتدأً .. لفظ (الَّذِي) اجعله مبتدأً، واجعل ذلك الاسم خبراً عن (الَّذِي) وخذ الجملة التي كان فيها ذلك الاسم فوسّطها بين (الَّذِي) وبين خبره وهو ذلك الاسم، واجعل الجملة صلة (الَّذِي) لا بُدَّ من هذا، واجعل العائد على (الَّذِي) الموصول ضميراً تجعله عوضاً عن ذلك الاسم الذي صيرته خبراً.

فإذا قيل لك: أخبر عن (زيد) من قولك: ضربت زيداً، فتقول: الذي ضربته زيد، مثال النّاطم ف: (الذي) مبتدأ، و (زيد) خبره، و (ضربته) صلة (الذي) والهاء في (ضربته) خلف عن (زيد) الذي جعلته خبراً، وهي عائدة على (الذي).
وَبِالَّذِينَ وَالَّذِينَ وَالَّتِي ... أَخْبِرْ مُرَاعِيًا وَفَاقَ الْمُثَبَّتِ

القول هو القول، لكن يبقى الضمير الذي يراعى هناك في التذكير والإفراد هنا يكون تأنيثاً، إذا كان (الَّتِي) أو يكون مثنى، أو جمعاً.

(وَبِالَّذِينَ) هذا جار ومجرور متعلّق بقوله: (أَخْبِرْ) (وَالَّذِينَ وَالَّتِي) معطوفٌ عليه، ولذلك النّاطم هنا قال: (الإِخْبَارُ بِالَّذِي) ثُمَّ تَبَرَّعَ بِذِكْرِ (الَّذِينَ وَالَّذِينَ وَالَّتِي) والمشهور عند النُّحاة أنهم يقولون: (الإِخْبَارُ بِالَّذِي وَفُرُوعِهِ) إذا كان كذلك حِينئذٍ وَفَى بِالترجمة، لأنه ترجم لشيء واحد وزاد، يسمى تَبَرُّعٌ، حِينئذٍ لَمَّا لم يقل: (بِالَّذِي وَفُرُوعِهِ) نقول: تَبَرَّعَ النّاطم، يعني: زادنا.

(وَبِالَّذِينَ) هذا قلنا: مُتَعَلِّقٌ بقوله: (أَخْبِرْ)، (وَالَّذِينَ وَالَّتِي) معطوفٌ على الأول، (أَخْبِرْ) أنت (مُرَاعِيًا) في الضمير، هذا حال من الضمير المستتر في (أَخْبِرْ) أخبر حال كونك (مُرَاعِيًا) في الضمير (وَفَاقَ الْمُثَبَّتِ)، (مُرَاعِيًا وَفَاقَ) يعني: موافقة (الْمُثَبَّتِ) يعني:

القواعد التي سبقت في باب الاسم الموصول، عَلَى صَمِيرٍ لَأَنِّي مُشْتَمِلَةٌ.
 فحينئذٍ نقول: (وَفَاقَ) هذا مفعولٌ ل: (مُرَاعِيَاً) .. (مُرَاعِيَاً) هذا اسم فاعل، (الْمُثَبَّتِ)
 أي: المخبر عنه في المعنى، يعني: أَنَّ المخبر عنه إذا كان مثنًى أو مجموعاً، أو مؤنثاً جيء
 بالموصول مُطابِقاً له، لِأَنَّهُ خبرٌ عنه: ضربت الزَّيْدِينَ، أخبر عن (الزَّيْدِينَ) اللذان
 ضربتهما الزيدان، ضربت الزَّيْدِينَ، آخر عن (الزَّيْدِينَ) الذين ضربتهم الزَّيْدُون، ضربت
 هنداً .. التي ضربتها هندٌ.

أي: إذا كان الاسم الذي قيل لك أَخْبَرَ عنه مثنًى فجئ بالموصول مثنًى ك: (الَّذِينَ) وإن
 كان مجموعاً فجيء به كذلك ك: (الَّذِينَ)، وإن كان مؤنثاً فجيء به كذلك ك: (الَّتِي)
 والحاصل: أَنَّهُ لَا بُدَّ من مطابقة الموصول للاسم المخبر عنه به، لِأَنَّهُ خبرٌ عنه، ولا بُدَّ من
 مطابقة الخبر للمخبر عنه، إن مفرداً فمفرد، وإن مثنًى فمثنًى، لِأَنَّهُ يقول لك: أَخْبِرْ بـ:
 (الَّذِي) عند الزَّيْدِينَ، تغلط تقول: الذي الزيدان .. لا! حينئذٍ لا بُدَّ من المطابقة، وإذا
 حذفت الضمير حينئذٍ لا بُدَّ أن يكون مطابقاً للاسم الموصول.
 إن مفرداً فمفرد، وإن مثنًى فمثنًى، وإن مجموعاً فمجموع، وإن مُذَكَّراً فمُذَكَّر، وإن مؤنثاً
 فمؤنث، فإذا قيل لك: أخبر عن الزَّيْدِينَ من: ضربت الزَّيْدِينَ، قلت: اللذان ضربتهما
 الزيدان، وإذا قيل أخبر عن الزَّيْدِينَ من: ضربت الزَّيْدِينَ، قلت: الذين ضربتهم
 الزَّيْدُون، فإذا قيل: أخبر عن هندٍ من: ضربت هنداً، قلت: التي ضربتها هندٌ.
 ابن عقيل هذا شرح عصري، يعني: بدل من الكتب التي تُولَف الآن يُجعل مكانها ابن
 عقيل أَجُود.

قَبُولُ تَأْخِيرٍ وَتَعْرِيفٍ لِمَا ... أَخْبَرَ عَنْهُ هَا هُنَا قَدْ حُتِمَا
 كَذَا الْغِنَى عَنْهُ بِأَجْنَبِيٍّ أَوْ ... بِمُضْمَرٍ شَرْطُ فَرَاعٍ مَا رَعُوا

يعني: لَمَّا بَيَّنَّ كَيْفِيَّةَ الْإِخْبَارِ شَرْعاً فِي شَرْطِهِ، يعني: هل كل اسم يُقال فيه: (أَخْبِرْ عَنْهُ
 بِالَّذِي)؟ الجواب: لا، لا بُدَّ من استيفاء شروط ذكر منها النَّاطِمُ أربعة، وفي الحقيقة هي
 ثلاثة، لا بُدَّ من استيفائها، فإن لم تكن كذلك لا يجوز أن يُقال: (أَخْبِرْ عَنْهُ بِالَّذِي).

قال: (قَبُولُ تَأْخِيرٍ) (قَبُولُ) هذا مبتدأ، وهو مضاف و (تَأْخِيرٍ) مضاف إليه، (وَتَعْرِيفٍ)
 هذا معطوف على (تَأْخِيرٍ)، (لِمَا أَخْبَرَ عَنْهُ) (لِمَا) هذا مُتَعَلِّقٌ بقوله: (حُتِمَا)، (قَدْ)
 حُتِمَا) هذا خبر المبتدأ، (قَبُولُ) مبتدأ، (قَدْ حُتِمَا) .. (قَدْ) للتحقيق هنا، (حُتِمَا) هو،
 والألف للإطلاق، الجملة خبر.

(لَمَّا) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: (حُتِمَا)، (أُخْبِرَ عَنْهُ) .. (عَنْهُ) نَائِبٌ فَاعِلٌ، والجُمْلَةُ صِلَةُ الْمُوصُولِ لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ (لَمَّا أُخْبِرَ عَنْهُ)، (هَا هُنَا) يَعْنِي: فِي هَذَا الْمَحَلِّ: (بَابُ الْإِخْبَارِ بِالَّذِي وَفُرُوعِهِ) مُتَعَلِّقٌ بِهِ: (حُتِمَا).
(كَذَا الْغِنَى عَنْهُ) .. (كَذَا) هَذَا شَرْطٌ.
.. الْغِنَى عَنْهُ بِأَجَنَبِيٍّ أَوْ ... بِمُضْمَرٍ شَرْطٌ.

(الْغِنَى) مُبْتَدَأٌ، وَ (شَرْطٌ) خَبَرُهُ، وَ (كَذَا) مُتَعَلِّقٌ بِهِ: (شَرْطٌ) شَرْطٌ كَذَا، أَي: مِثْلُ الَّذِي سَبَقَ مِنَ الشُّرُوطِ فِي كَوْنِهِ مُتَحْتِمٌ، لِأَنَّهُ أَخْبَرَ عَنْ قَبُولِ التَّأْخِيرِ وَالتَّعْرِيفِ بِأَنَّهُ حُتِمَ فِدْلٌ عَلَى أَنَّهُ وَاجِبٌ، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَهُوَ شَرْطٌ، ثُمَّ فَصَلَ الْكَلَامَ قَالَ:
كَذَا الْغِنَى عَنْهُ بِأَجَنَبِيٍّ أَوْ ... بِمُضْمَرٍ شَرْطٌ.

هَذَا مَعْنَى الْوَجُوبِ أَوْ التَّحْتِمِ الَّذِي ذَكَرَهُ أَوَّلًا.
إِذَا: (كَذَا) هَذَا مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: (شَرْطٌ) الَّذِي هُوَ خَبَرٌ، وَ (ذَا) اسْمُ إِشَارَةٍ أَرَادَ بِهَا الشَّرْطَيْنِ السَّابِقَيْنِ، قَبُولُ تَأْخِيرٍ وَتَعْرِيفٍ.
(الْغِنَى عَنْهُ) (عَنْهُ) مُتَعَلِّقٌ بِهِ: (الْغِنَى)، مُصَدَّرٌ وَهُوَ مُبْتَدَأٌ، (بِأَجَنَبِيٍّ) مُتَعَلِّقٌ بِهِ: (الْغِنَى)، (أَوْ) بِمَعْنَى الْوَاوِ، (بِمُضْمَرٍ) مَا إِعْرَابِ (بِمُضْمَرٍ)؟ (بِأَجَنَبِيٍّ أَوْ بِمُضْمَرٍ) لَا تَقُلْ: مُتَعَلِّقٌ كَمَا ذَكَرْنَاهُ سَابِقًا (بِظَاهِرٍ)، يَكُونُ مَعْطُوفًا، الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ قَدْ لَا يَكُونُ مُتَعَلِّقًا فَتَنْظُرُ إِلَى السِّيَاقِ.

هَنَا قَالَ: (أَوْ بِمُضْمَرٍ) مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ: (بِأَجَنَبِيٍّ).
(فَرَاعَ مَا رَعَوْا) رَاعِي مَا رَعَوْهُ، (مَا) اسْمُ مُوصُولٍ مَفْعُولٌ بِهِ، (رَعَوْا) رَعَوْهُ.
إِذَا: يُشْتَرَطُ فِيمَا ذَكَرَهُ النَّازِمُ أَرْبَعَةُ شُرُوطٍ:
- الأول: (قَبُولُ تَأْخِيرٍ) يَعْنِي: هَذَا الْاسْمُ الَّذِي قِيلَ لَكَ: أَخْبِرْ عَنْهُ، يَقْبَلُ التَّأْخِيرَ .. أَنْ يَكُونَ قَابِلًا لِلتَّأْخِيرِ احْتِرَازًا مِمَّا لَهُ صَدْرُ الْكَلَامِ، لِأَنَّكَ لَوْ سَأَلْتَ عَنْ (أَيُّهِمْ) كَمَا مِثْلَ بَعْضِهِمْ، (أَيُّهِمْ) مِنْ قَوْلِكَ: أَيُّهُمْ فِي الدَّارِ؟ أَخْبِرْ عَنْ (أَيُّهِمْ) بِهِ: (الَّذِي) سَتَأْخُذُ: (أَيُّ) تَجْعَلُهَا مَاذَا .. هَلْ يَجُوزُ هَذَا؟ مَا يَجُوزُ، لِأَنَّ (أَيُّ) لَهَا صَدْرُ الْكَلَامِ.
إِذَا: لَيْسَ كُلُّ اسْمٍ يَسْأَلُ عَنْهُ أَخْبِرْ عَنْهُ بِهِ: (الَّذِي) يَجُوزُ، حِينَئِذٍ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ قَابِلًا لِلتَّأْخِيرِ، لِأَنَّكَ سَتَجْعَلُهُ خَبْرًا مُتَأَخِّرًا، إِذَا: (مَا) التَّعْجِيبِيَّةُ، وَ (كَمْ) الاسْتِفْهَامِيَّةُ، وَ (كَمْ) الْخَبَرِيَّةُ، وَأَسْمَاءُ الشَّرْطِ، وَأَسْمَاءُ الاسْتِفْهَامِ، كُلُّ مَا قِيلَ فِيهِ: إِنَّهُ لَهُ صَدْرُ الْكَلَامِ لَا يَصِحُّ دُخُولُهُ فِي هَذَا الْبَابِ.

وهذا فيه معنى التمرين، لأنه يقول لك: أخبر عن (أيهم) نقول: لا .. ما يجوز، (أي) هذا سبق في باب الاستفهام أنه له حق الصدارة فلا يجوز تأخيره.

إذاً: أن يكون قابلاً للتأخير فلا يُخبر عمّا يلزم التقديم، وهو ما له صدر الكلام كأسماء الشرط والاستفهام نحو: (من) و (ما) و (كم) الخبرية، و (ما) التعجبية، وضمير الشأن، فلا يُخبر عن (أيهم) من قولك: أيهم في الدار، لأنك تقول: الذي هو الدار أيهم، وهذا باطل، فتزيل الاستفهام عن صدرية.

إذاً: قبول تأخير أن يكون هذا الاسم قابلاً للتأخير، فإن لم يقبل التأخير فيما إذا كان له صدر الكلام لا يجوز الإخبار عنه بـ: (الذي).

– (وتعريف): أن يكون قابلاً للتعريف، وهذا احتراز به عن واجب التنكير، وهو الحال والتمييز، لأنك لو قلت في: جاء زيدٌ ضاحكاً، أخبر عن (ضاحكاً) بـ: (الذي) الذي جاء زيدٌ إياه ضاحكاً، لأنك ستأتي بضمير يحل محل الاسم الذي جعلته خبراً، يحل محله .. مثله، هل يصح أن يكون الضمير حالاً؟ إذا قلت: جاء الذي .. الذي جاء إياه .. الذي جاء زيدٌ إياه ضاحكاً، أخذت (ضاحكاً) فجعلته خبراً، لا بد أن تخلقه بضمير يكون محله، حينئذ جعلت (إياه) حالاً وهو ضمير.

حينئذ لا يجوز أن يكون الضمير حالاً لأن الحال لا يكون إلا نكرة، والضمير لا يكون إلا معرفة، إذاً: مُمتنع، لذلك قال: (قبول تأخير وقبول تعريف) فما كان لا يقبل التعريف لا يجوز، لأنك ستجعل الضمير قائماً مقام الاسم المسئول عنه .. مثله .. يعرب إعرابه: جاء زيدٌ ضاحكاً .. الذي جاء زيدٌ إياه ضاحكاً، نقول: جعلت الضمير هنا حالاً وهذا لا يجوز، لأنه لا يقبل التعريف.

إذاً: الشرط الثاني أن يكون قابلاً للتعريف، فلا يُخبر عمّا يلزم التنكير كالحال والتمييز، لأنك لو قلت في (جاء زيدٌ ضاحكاً): الذي جاء زيدٌ إياه ضاحكاً، لكن قد نصبت الضمير على الحال وذلك ممتنع، لأن الحال واجب التنكير، لأنك ستخلف هذا الموضع الاسم المسئول عنه بضمير يُعرب أعرابه، فإذا قلت: الذي جاء زيدٌ إياه، (إياه) حال، كيف يكون (إياه) حال؟ هذا ضمير لا يصح أن يعرب حالاً، لأن الحال واجب التنكير.

قبول تأخير وتعريف لما ... أخبر عنه.

يعني: للذي أخبر عنه .. الاسم الذي أخبر عنه، (ها هنا) في هذا الموضع (قد حُتمت)

الألف للإطلاق، يعني: تَعَيَّنَ.

- (كَذَا الْغَنَى عَنْهُ بِأَجْنَبِيٍّ) هذا الشرط الثالث: أن يكون صالحاً للاستغناء عنه بأجنبي، فلا يُخْبَرُ عن الضمير الرّابط للجملة الواقعة خبراً، يعني: هل يصح أن تُحذف الضمير وتأتي باسم أجنبي ك: بكر، وعمرو، وزيد، أم لا؟ إن صحَّ حينئذٍ صحَّ وإلا فلا.

أن يكون صالحاً للاستغناء عنه بأجنبي فلا يُخْبَرُ عَمَّا يقع به الرّبط في الجمل ك: جملة المبتدأ، وجملة الخبر، وجملة النعت، وجملة الحال، تقول: الضمير يقع رابطاً بين الجملتين، كذلك اسم الإشارة، اسم الإشارة لا يُستغنى عنه باسم ظاهر، والضمير لا يستغنى عنه باسم ظاهر، لو قلت: زيدٌ قام أبوه، أو: زيدٌ هو قائمٌ، جملة: (هو قائمٌ) خبر، ما الرّابط؟ هو، هل يصح أن يحل محل (هو) عمرو أو بكر، قلت: زيدٌ عمرو قائمٌ، ويصح الرّبط؟ لا، إذاً: لا يصح أن يحل محل هذا الضمير أو هذا الاسم ما هو أجنبي، فإذا كان كذلك حينئذٍ لا يصح الإخبار عنه.

أن يكون صالحاً للاستغناء عنه بأجنبي، فلا يُخْبَرُ عَمَّا يقع به الرّبط، وشمل الضمير نحو: زيدٌ ضربته، واسم الإشارة نحو: زيدٌ ضربت ذلك، (ذلك) لا يُخْبَرُ عنه، لأنّه لا يحل محله اسم ظاهر، فلا يُستغنى عنه بأجنبي، كذلك: زيدٌ ضربته، الهاء هنا لا يصح الإخبار عنه، لأنّه رابط.

إذاً: كل ضمير رابط بين جملة المبتدأ والخبر لا يصح الإخبار عنه، سواء كان ضميراً أو اسم إشارة، نحو: زيدٌ ضربت ذلك، فلا يجوز الإخبار عن واحدٍ منهما، لأنك لو أخبرت عنه للزم أن تضع ضميراً في موضعه يخلفه على القاعدة السابقة المتقدمة، وهو قد كان يربط الخبر بالمبتدأ، ثم زدت الموصول وهو أيضاً يلزم أن يعود عليه ضميرٌ من الصلّة، وليس في الكلام عندنا إلا ضمير واحد.

عندنا رابط بين جملة المبتدأ والخبر، وعندنا ضمير نحتاجه يرجع إلى الصلّة، أنت أخلقت الاسم الظاهر ضميراً واحداً، هذا الضمير تنازعه شيان: إمّا أن يكون عائداً رابطاً للمبتدأ .. خبراً للمبتدأ، وإمّا أن يكون الضمير عائداً للصلّة، إمّا هذا أو ذاك هو واحد، إن جعلته للمبتدأ .. عائداً على المبتدأ حينئذٍ تخلّت الصلّة عن ضمير يعود الموصول وهذا مُمتنع، وإن جعلت الضمير عائداً على الاسم الموصول حينئذٍ تخلّت الجملة الخبرية من ضمير يعود على المبتدأ.

إذاً: وليس في الكلام غير ضمير واحد وهو المَجْعُولُ خَلَفَ المُخْبَرُ عنه، فإن أعدته على المبتدأ أبقى الموصول بلا ضمير، وإن أعدته على الموصول بقي المبتدأ يلا ضمير فامتنع

الإخبار، يعني لو قيل لك: أخبر عن الضمير: الذي زيدَ ضربته هو، (زيدُ ضربته) أخبر عن الضمير، تقول: الذي زيدَ ضربته هو، لأنَّ الضمير انفصل: زيدَ ضربته، أخبر عن الضمير، انفصل .. صار (هو) جعلته مُتَأَخَّرًا وجئت بـ: (الَّذِي) مبتدأ .. الذي هو، (هو) من أين جاء هذا؟ الضمير المتَّصِل (ضربته) تأخذ الجملة توسَّطها بين (الَّذِي) والخبر: الذي ضربته هو، (الذي) مبتدأ، و (هو) خبر.

طيب! الذي زيدَ ضربته، أَخَلَفْتَ الضمير الذي أخذته ضمير محله، حينئذٍ (ضربته) هذا الضمير إمَّا أن يعود إلى (زيد) وهو المبتدأ لأنَّ الجملة خبرية هنا، وإمَّا أن يعود إلى الاسم الموصول وهو واحد، إنَّ أعدته إلى (زيد) امتنع أن يكون للموصول، إنَّ أعدته للموصول امتنع أن يكون لـ: (زيد) حينئذٍ امتنع في هذا التركيب إذا كان الاسم المستول عنه رابطاً بين الجملتين: زيدَ ضربته .. الذي زيدَ ضربته هو.

(ضربته) الضمير هنا إمَّا أن يعود على (زيد) فجئنا خَلَّتِ الصِّلَة عن الضمير، وإمَّا أن يعود على (الَّذِي) وحينئذٍ (ضربته) هذه جملة خبرية، أين العائد على (زيد)؟ لا يوجد، هو واحد لا يُمكن أن يعود على شيئين مختلفين، فلذلك امتنع.

(كَذَا الْغِنَى عَنْهُ بِأَجْنَبِيٍّ) إذا: عرفنا أن يكون صالحاً للاستغناء عنه بأجنبي، (أَوْ بِمُضْمَرٍ) أن يكون صالحاً للاستغناء عنه بضمير، قيل: هذا الشرط مغنٍ عن اشتراط الثاني: تعريفٍ بمضميرٍ، هذا شرطٌ في الحقيقة واحد، ولذلك في: (شرح الكافية) قال: " زِدْتُهُ لزيادة الإيضاح " لبيان فقط، لو ترك هذا الشرط لُغِلِمَ من الشرط الرابع: (تَعْرِيفٍ)، ولو ترك: (بِمُضْمَرٍ) لُغِلِمَ من الشرط الثاني، كلٌّ منهما مؤداه واحد.

وهذا الشرط مغنٍ عن اشتراط الثاني، لأنَّ ما لا يقبل التعريف لا يقبل الإضمار، لأنَّه في الأول اشتراط التعريف، والرابع هنا اشترط الإضمار .. يجوز إضماره، وما لا يقبل التعريف لا يقبل الإضمار.

أن يكون صالحاً للاستغناء عنه (بِمُضْمَرٍ) فلا يُخْبَرُ عن الموصوف دون صفته، إذا كان عندنا موصوف وصفته لا يُخْبَرُ عن واحد منهما دون الآخر، ولا عن المضاف دون المضاف إليه، لأنَّ ذلك كله لا يُستغنى عنه بمضميرٍ، وكذلك لا يُخْبَرُ عن الاسم المجرَّد الجرور بـ: (حتى)، أو بـ: (مُدَّ)، أو (منذ)، لأنَّ هذه ملازمة للظاهر، وأنت ستضع محله ضمير، فكيف تدخل (مُدَّ) على الضمير، أو (حتى) على الضمير؟ نقول: هذه مُخْتَصَّة بِجَرِ الاسم الظاهر.

ويُشترط في الاسم الذي يخبر عنه بـ: (الَّذِي) أن يَحُلَّ محله ضمير هذه القاعدة، لا يجوز

أن تأخذه إلا أوقعت مكانه ضمير، إذاً: ما لا يَجُرُّ الضمير لا يمكن تُوَقع محلّه الضمير
فامتنع. لأَنَّهُ لا يَجْرُرَنَّ إلا الظاهر، والإخبار يستدعي إقامة ضمير مقام المخبر عنه كما
تَقَدَّمَ.

فلا تخبر عن رجل وحده من قولك: ضربت رجلاً ظريفاً، أخبر عن (رجلاً) ب: (الَّذِي)
تقول: لا يَصِح، لأنَّ (رجلاً) هنا الموصوف، حِينَئِذٍ لا بُدَّ إِمَّا أن يُقال: أخبر عن رجلاً
ظريفاً معاً أو لا، أمَّا (رجلاً) لوحده، أو (ظريف) لوحده فلا.
فلا تقول: الذي ضربته ظريفاً رجلاً، هذا فاسد، لأنَّك لو أخبرت عنه لوضعت مكانه
ضميراً، وحِينَئِذٍ يلزم وصف الضمير: الذي ضربته ظريفاً رجلاً، (ظريفاً) ما إعرابه؟
ضربت رجلاً ظريفاً، (ظريفاً) هذا نعت ل: (رجل) أَنْتَ أَخَذْتَ (رجل) ووضعت مكانه
ضمير، إذاً: (ظريفاً) صار نعتاً للضمير والضمير لا يُنْعَت، إذاً: لا يصح.
ضربت رجلاً ظريفاً، فلا تقول: الذي ضربته ظريفاً رجلاً، (ضربته) الضمير هنا وضعت
موضع (رجل)، و (ظريفاً) بقي على حاله، و (رجلاً) رفَعته على أَنَّهُ خبر، إذاً:
الإعراب يصير هكذا: (ضربته) فعل وفاعل ومفعولٌ به، و (ظريفاً) نعتٌ للمفعول به
الذي هو الضمير، وهذا فاسد لأنَّ الضمير لا يُنْعَت، لأنَّك لو أخبرت عنه لوضعت
مكانه ضميراً، وحِينَئِذٍ يلزم وصف الضمير، والضمير لا يوصف ولا يوصف به، فلو
أخبرت عن الموصوف مع صفته جاز ذلك لانتفاء هذا المحذور.

الذي ضربته رجلاً ظريفاً، لا إشكال فيه، يعني: أخبر عن رجلاً ظريفاً ب: (الَّذِي) تقول:
الذي ضربته رجلاً ظريفاً، لا إشكال صار (ظريف) على الأصل أَنَّهُ نعت ل: (رجل).
وكذلك لا تُخْبِر عن المضاف وحده، فلا تخبر عن (غلام) وحده من قولك: ضربت غلام
زيد، لأنَّك تضع مكانه ضمير، والضمير لا يكون مضافاً، فلو أخبرت عنه مع المضاف
إليه معاً حِينَئِذٍ جاز لانتفاء المانع، فتقول: الذي ضربته غلام زيد.
إذاً: هذه أربعة شروط لا بُدَّ من توفُّرها في الاسم الذي يُقال: (أَخْبِرْ عَنْهُ بِالَّذِي):
- الأول: (قَبُولُ تَأْخِيرٍ) أن يكون قابلاً للتأخير، احترز به عن ما له صدر الكلام.
- (وَتَعْرِيفٍ) احترز به عن لازم التَّنْكِير، وهو الحال والتمييز.
- (كَذَا الْغِنَى عَنْهُ بِأَجَنِّي) يستغنى عنه بأجنبي، يعني: بلفظٍ منفصل، احترز به عن
الرَّابِط في جملة الخبر، وعن اسم الإشارة، في هذين الموضعين.
- (أَوْ بِمُضْمَرٍ) قلنا: هذا هو عين السَّابِق .. التعريف.
(الْغِنَى عَنْهُ بِأَجَنِّي أَوْ) (أَوْ) قلنا: بمعنى الواو، لأنَّ هنا الشُّروط، (شَرْطٌ) هذا خبر،

(فَرَّاعٌ مَا رَعَوْا) تتميم، هذه أربعة شروط.

الخامس يُزاد عليه: جواز وروده في الإثبات، يعني: ألا يلزم النَّفي، مرَّ معنا مراراً: (أحد) و (ديار) و (عريب) هذه كلها ملازمة للنَّفي، حينئذٍ لا يُقال: ما في الدار أحد، أخبر عن (أحد) ب: (الَّذِي) الذي في الدار هو أحد، ما يَصِحُّ هذا! لأنَّك جعلته في سياق الإثبات .. في الإيجاب، وهو لا يكون إلا نفيًا.

إذاً الخامس: جواز وروده في الإثبات، فلا يُخبر عن (أحد) ونحوه من نحو: ما جاءني أحد، لأنَّه لو قيل: الذي جاءني أحد، (أحد) صار في سياق الإثبات وهذا مُمتنع، لزم وقوع (أحد) في الإيجاب، هذا الخامس: جواز وروده في الإثبات.

السادس: كونه في جملة خبرية، فلا يُخبر عن الاسم في مثل: اضرب زيداً، (اضرب زيداً) أخبر عن (زيد) لماذا؟ هنا نقول: لا بُدَّ أن يكون في جملة خبرية لا طلبية، لا يَصِحُّ أن تقول: اضرب زيداً .. أخبر عن (زيداً) ب: (الَّذِي) لا يَصِحُّ .. لا تكون طلبية .. هو هذا التبرير .. هذا المقصود.

(اضرب) توسَّطه بين (الَّذِي) والخبر، إذاً: سيكون جملة الصِّلة ولا تكون جملة طلبية. كونه في جملة خبرية، فلا يُخبر عن الاسم في مثل: اضرب زيداً، لأنَّ الطلب لا يقع صلةً.

السابع: ألا يكون في إحدى جملتين مستقلتين، (زيد) من نحو: قام زيدٌ وقعد عمرو، يعني: جملتين لا، وإنَّما جملة واحدة، وإلا يلزم بعد الإخبار عطف ما ليس صلةً على الذي استقرَّ أنَّه صلةٌ بغير الفاء، فإنَّ كانتا غير مستقلتين بأنَّ كانتا في حكم الجملة الواحدة كجملتي الشرط والجزاء جاز الإخبار لانتفاء المحذور.

فتقول في الإخبار عن (زيد) من نحو: إنَّ قام زيدٌ قام عمرو، إنَّ كان جملة واحدة جاز، أمَّا جملتين مستقلتين لا: إنَّ قام زيدٌ قام عمرو، أخبر عن (زيد) ب: (الَّذِي) تقول: الذي إنَّ قام قام عمرو زيدٌ، جعلت (زيد) متأخراً، وعن (عمرو) تقول: الذي إنَّ قام زيدٌ قام عمرو، لأنَّه لا بُدَّ من أنَّ يُجعل التركيب هنا جملة شرطية على الأصل، ولذلك لا بُدَّ أنَّ يُصدَّر ب: (إنَّ).

إذاً: ألا يكون في إحدى جملتين مستقلتين، يعني: كلٌّ منهما معطوف على الآخر، فإنَّ كان جملة واحدة كجملة الشرط جاز.

الثامن: جواز استعماله مرفوعاً، فلا يُخبر عن لازم النَّصب كالمصادر والظروف التي تلازم النَّصب: (سُبْحان) لا يُقال: أخبر عن (سُبْحان) ب: (الَّذِي)، لأنَّك ستجعله خبراً

فستخرجه عمّا استقرّ له في لسان العرب.

(عِنْدَ) لا يُقال: أخبر عن (عِنْدَ) ب: (الَّذِي)، قلنا: هذا لا يصح لأنّ (عِنْدَ) ملازمة للنَّصب.

وَأَخْبَرُوا هُنَا بِأَلٍ عَنْ بَعْضٍ مَا ... يَكُونُ فِيهِ الْفِعْلُ قَدْ تَقَدَّمَ
إِنْ صَحَّ صَوغُ صِلَةٍ مِنْهُ لِأَلٍ ... كَصَوغِ وَاقٍ مِنْ وَقَى اللَّهُ الْبَطْلانَ

هذا النوع الثاني، لأنّه قال: (الإخبار بالَّذِي وَالْأَلِفِ وَاللَّامِ) يعني: يُخبر ب: (أَلٍ) الموصولة، لأنّ المراد (أَلٍ) الموصولة، نحن نبحت الآن في: (الإخبار بالَّذِي وَالْأَلِفِ وَاللَّامِ) الموصولة .. نَقِيدُها!

(وَأَخْبَرُوا) من؟ النُّحاة هنا، ويَحْتَمِلُ أَنَّهُمُ الْعَرَبُ، لِأَنَّهُمْ لَا يَخْرُجُونَ عَنِ التَّرَاكِبِ: الذي ضربته زيدٌ، هذا تركيب عربي .. ليس فيه إشكال، مبتدأ وخبر، وجملة الصِّلَة، لأنّ الكلام لا يشترط فيه الآحاد أن يكون مسموعاً، أن يكون مقيساً، وهذا كلام مقيس، الذي ضربته زيدٌ هذا كلام مقيس، إذا: يَحْتَمِلُ، وإن كان الظاهر المراد به النُّحاة. (وَأَخْبَرُوا) أي: النُّحاة، (هُنَا) ظرف مُتَعَلِّقٌ بقوله: (أَخْبَرُوا)، (بِأَلٍ) أخبر عن (زيد) ب: (أَلٍ) ليس ب: (الَّذِي) وإنّما ب: (أَلٍ) فتجعل (أَلٍ) هي المبتدأ. (وَأَخْبَرُوا هُنَا بِأَلٍ) الموصولة:

..... عَنْ بَعْضٍ مَا ... يَكُونُ فِيهِ الْفِعْلُ قَدْ تَقَدَّمَ

يعني أنّ الإخبار يكون ب: (أَلٍ) كما يكون ب: (الَّذِي)، لكن قِيَدَهُ النَّاطِمُ هنا: (عَنْ بَعْضٍ) يعني: عن مسئولٍ هو جزء في الكلام، يعني: به (زيد) مثلاً، ضربت زيداً .. أخبر عن (زيد) ب: (أَلٍ).

..... عَنْ بَعْضٍ مَا ... يَكُونُ فِيهِ الْفِعْلُ

إذاً: هذا تقييد، الذي يُسأل عنه بأن يُخبر عنه ب: (أَلٍ) لا بُدَّ أَنْ يَكُونَ جُمْلَةً فَعْلِيَّةً، بخلاف (الَّذِي) فلا يُشترط فيه، فَعَمَّمْ هُنَاكَ بِأَنَّهُ يُسأل عن الاسم لو كان في جملة فعلية أو جملة اسمية فهو عام، وأمّا هنا هذا ممّا خالفت فيه (أَلٍ) (الَّذِي) وفروعه. حينئذٍ يُشترط في المسئول عنه أخبر عنه ب (أَلٍ): أن يكون في جملة فعلية. (عَنْ بَعْضٍ) يعني: جزء من الكلام، (بَعْضٍ مَا) .. (مَا) واقعة على الأسماء المشتملة عليها الجملة، (يَكُونُ فِيهِ الْفِعْلُ) في ذلك التركيب (قَدْ تَقَدَّمَ) هذا شرطٌ ثاني: - كونه مُتَقَدِّماً، فلو تأخّر لم يَجْز.

- (إِنْ صَحَّ صَوُّغُ صِلَةٍ مِنْهُ لِأَلٍ) هذا شرطٌ ثالث.

إذاً: يشترط في (أَلٍ) في صِحَّةِ الإخبار بما عن الاسم المسئول عنه بعشرة شروط:

السبعة المتقدمة أو الثمان - زدنا ثامناً - وهذه الثلاثة التي معنا:

الأول: أن يكون المخبر عنه من جملة فعلية، احترازاً عن الجملة الاسمية، وهذا أشار إليه بقوله:

..... عَنْ بَعْضٍ مَا ... يَكُونُ فِيهِ الْفِعْلُ.

أشار إلى أن الجملة لا بُدَّ أن تكون فعلية.

ثانياً: أن يكون فعلها مُتَقَدِّماً بقوله: (قَدْ تَقَدَّمَ).

الثالث: أن يكون فعلها مُتَصَرِّفاً لا جامداً، لأنه قال: (إِنْ صَحَّ صَوُّغُ صِلَةٍ مِنْهُ) لِأَنَّ (أَلٍ) سبق معنا: أَنَّ صِلَتَهَا يَكُونُ مُشْتَقًّا، إذاً: الفعل الذي تَصَدَّرَ لا بُدَّ أن يكون مِمَّا يشتق منه اسم فاعل واسم مفعول، إذا كان جامداً كيف تأتي بصلة: (أَلٍ)؟! إذاً: هذا مُمْتَنِعٌ، إذاً: ثلاثة شروط على السبعة أو الثمانية السابقة، تصير عشرة أو أحد عشر شرطاً:

- أن يكون المخبر عنه من جملة فعلية.

- وأن يكون فعلها مُتَصَرِّفاً.

- وأن يكون مُتَقَدِّماً.

فلا يُخْبَرُ بـ: (أَلٍ) عن (زيد) من قولك: زيدٌ أخوك، لو قال لك: أخبر عن (زيد) بـ: (أَلٍ) تقول: ما يصح لِأَنَّ الجملة هنا (زيد) في جملة اسمية، كيف اشتق اسم فاعل اسم مفعول والجملة ليس فيها فعل؟! إذاً: يُمْتَنِعُ، لِأَنَّ (أَلٍ) لا بُدَّ أن يتلوها صفةً:

وَصِفَةٌ صَرِيحَةٌ صِلَةٌ أَلٍ ..

تُطَبِّقُ هذه القاعدة، فإذا كانت الجملة الاسمية مشتملة على الاسم المسئول عنه امتنع.

ولا من قولك: عسى زيدٌ أن يقوم، أخبر عن (زيد)، نقول: هذا مُمْتَنِعٌ، لِأَنَّ (عسى) جامد، كيف نقول: العاسي؟! ما يصح هذا! كذلك: نعم زيدٌ أن يقوم، ولا من قولك: ما زال زيدٌ عالماً، المنفي كذلك لا يُشْتَقُّ وهنا تَقَدَّمَ عليه، (ما زال) لم يَتَصَدَّرَ، لا بُدَّ أن يكون مُتَصَدِّراً في أول الجملة. ما زال زيدٌ عالماً لتقدمه، ويُخْبَرُ عن كِلِّ من الفاعل والمفعول في نحو قولك: (وَقَى اللَّهُ الْبَطْلَانَ) الذي ذكره النَّاطِم.

إذاً: (وَأَخْبَرُوا) أي: النُّحَاة، ويَحْتَمِلُ العرب، (هُنَا) هذا ظرف مكان مُتَعَلِّقٌ بـ: (أَخْبَرُوا)، (بِأَلٍ) الموصولة، (عَنْ بَعْضٍ) يعني: جزء الكلام، لِأَنَّ المسئول عنه اسمٌ يكون جزءاً،

(بَعْضِ مَا) بعض الذي، (يَكُونُ فِيهِ الْفِعْلُ) يعني: في ذلك البعض، حينئذٍ حَصَّصَ
الجملة التي يسأل عن الاسم الذي اشتملت عليه الجملة أن يكون فعلية، (قَدْ تَقَدَّمَ)
هذا شرطاً ثانٍ، الألف للإطلاق.

(إِنْ صَحَّ صَوَّغُ صِلَةٍ مِنْهُ) (مِنْهُ) الضمير هنا يعود على .. من الفعل المتقدم، (إِنْ صَحَّ
صَوَّغُ) (صَوَّغُ) يعني: اشتقاق، (صِلَةٍ)، (صَوَّغُ) هذا فاعل وهو مصدر مضاف إلى
مفعوله، صوغك أنت (صِلَةٍ) يعني: صِلَة (أَلْ)، (مِنْهُ) من ذلك الفعل المتقدم، (لَأَلْ)
مُتَعَلِّقٌ بِهِ: (صَوَّغُ).

(كَصَوَّغِ وَاقٍ) هذا مصدر مضاف إلى المفعول، (مِنْ) قولك: (وَقَى اللَّهُ الْبَطْلَ) لو قيل:
أخبر عن لفظ الجلالة بـ: (أَلْ) ماذا تقول؟ الواقى .. لا بُدَّ .. اشتقت من (وقا)
الفعل .. الواقى، ثم تجعل لفظ الجلالة خبراً، (الْبَطْلَ) الواقى البطل الله، طيب! أخبر عن
(الْبَطْلَ) بـ: (أَلْ)، تجعل (البطل) متأخراً، ثم تجعل (أَلْ) ومعها الصِّفَة المشتقة (الواقى).
(البطل) هذا منصوب على ماذا؟ المفعولية، أما قلنا: تأخذه وتضع محله ضمير؟ الواقيه
الله – بقي الفاعل كما هو – الواقيه الله البطل، جعلته خبراً.
إذا قيل: أخبر عن (البطل) من قولك: وقى الله البطل، حينئذٍ تقول: الواقى، ثم: الله ..
البطل، ثم تأتي بضمير محل المفعول الذي رفعته على أنه خبر: الواقيه.
إذاً: (إِنْ صَحَّ صَوَّغُ صِلَةٍ مِنْهُ لَأَلْ) الجواب محذوف .. إِنْ صَحَّ فَأَخْبِرْ، وَإِنْ لَمْ يَصِحَّ فَلَا
تُخْبِر.

(وَأَخْبَرُوا هُنَا بِأَلْ عَنْ بَعْضِ مَا) (مَا) قلنا: الواقعة على الأسماء المشتملة عليها الجملة،
(يَكُونُ فِيهِ الْفِعْلُ) أي: أَنَّ الإخبار بالذي يكون بالجملة الاسمية والفعلية كما سبق،
والإخبار بـ: (أَلْ) لا يكون إلا بالجملة الفعلية.

(إِنْ صَحَّ صَوَّغُ صِلَةٍ مِنْهُ لَأَلْ) هذا مُتَعَلِّقٌ بِهِ: صوغ منه، (لَأَلْ) إذ لا يَصِحُّ صَوَّغُ صِلَةٍ
(أَلْ) من الجامد ولا من المنفي، (كَصَوَّغِ وَاقٍ مِنْ) قولك: (وَقَى اللَّهُ الْبَطْلَ) أي:
الشُّجَاع.

قال الشَّارِح: يُخْبَرُ بِهِ: (الَّذِي) عن الاسم الواقع في جملة اسمية أو فعلية، فتقول في
الإخبار عن (زيد) من قولك: زيدٌ قائم .. الذي هو قائمٌ زيد، وتقول في الإخبار عن
(زيد) من قولك: ضربت زيدا .. الذي ضربته زيد – هذا واضح سبق – ولا يُخْبَرُ
بالألف واللام عن الاسم إلا إذا كان واقعاً في جملة فعلية، وكان ذلك الفعل ممَّا يَصِحُّ
أن يُصَاغَ منه صلة الألف واللام كاسم الفاعل واسم المفعول – لا بُدَّ أن تكون الجملة

فعليّة - .

ولا يُخْبَرُ عن الألف واللام عن الاسم الواقع في جملة اسميّة، ولا على الاسم الواقع في جملة فعليّة فعلها غير مُتَصَرِّفٍ، لأنه انتفى الشرط: (إِنْ صَحَّ صَوْنُ) هذا لم يَصِح، ك: (الرجل) من قولك: نَعِمَ الرجل، أَخْبِرَ عن (الرجل) ب: (أَلْ) ما يَصِحُّ هذا. إذ لا يَصِحُّ أن يستعمل من (نَعِم) صلة الألف واللام - لا يشتق منه اسم فاعل ولا اسم مفعول -

وتُخْبِرُ عن الاسم الكريم من قولك: وقى الله البطل، فتقول: الواقي البطل الله، وتخبر أيضاً عن (البطل) فتقول: الواقيه لله البطل.

وَإِنْ يَكُنْ مَا رَفَعْتَ صِلَةً أَلْ ... ضَمِيرَ غَيْرِهَا أُبَيِّنُ وَأَنْفَصِلُ

(وَإِنْ يَكُنْ) هذا شرط، (مَا) اسم (يَكُنْ) موصولة واقعة على الضمير العائد على غير (أَلْ).

(وَإِنْ يَكُنْ مَا رَفَعْتَ صِلَةً أَلْ) .. (رَفَعْتَ صِلَةً) .. (صِلَةً) هذا فاعل، وأين المفعول؟ (رَفَعْتُهُ) ضميرٌ يعود على (مَا) .. (رَفَعْتُهُ صِلَةً أَلْ ضَمِيرَ غَيْرِهَا) الأصل في اسم الفاعل الذي هو مدخول (أَلْ) أن يرفع ضميراً مستتراً يعود على (أَلْ) هذا الأصل فيه:

الضارب زيداً .. الضارب هو، (هو) ضمير مستتر يعود على (أَلْ) هذا الأصل فيه، حينئذٍ إذا عاد على (أَلْ) رجع الضمير إلى ما هو له فيبقى على استتاره، وإذا رجع الضمير إلى غير (أَلْ) حينئذٍ نقول: عاد الضمير على غير ما هو له فوجب أن ينفصل، لذلك قال: (أُبَيِّنُ وَأَنْفَصِلُ) .. (أَنْفَصِلُ) بمعنى: (أُبَيِّنُ).

(وَإِنْ يَكُنْ مَا رَفَعْتُهُ صِلَةً أَلْ) ما الذي رفع؟ ليست (أَلْ) هي، وإنما (صِلَةً أَلْ) الذي هو اسم الفاعل واسم المفعول هو الذي يرفع وهذا واضح، كونه معتمداً على (أَلْ). (وَإِنْ يَكُنْ مَا) الذي .. هذا اسم (يَكُنْ)، (مَا رَفَعْتَ صِلَةً أَلْ ضَمِيرَ) هذا خبر (يَكُنْ) منصوب، (ضَمِيرَ غَيْرِهَا) يعني: غير (أَلْ)، (أُبَيِّنُ) هذا جواب الشرط، (وَأَنْفَصِلُ) .. (أُبَيِّنُ وَأَنْفَصِلُ) فُهِمَ منه: أَنَّ الضمير إذا كان ل: (أَلْ) وجب اتّصاله، لأنّه قيّده: (ضَمِيرَ غَيْرِهَا أُبَيِّنُ وَأَنْفَصِلُ) مفهومه: إذا كان ضميرها اتّصل واستتر.

فُهِمَ منه: أَنَّ الضمير إذا كان ل: (أَلْ) وجب اتّصاله، نحو: أخبر عن (التاء) من: ضربت زيداً، ب: (أَلْ) قلت: الضارب زيداً أنا، ضربت زيداً، أخبر عن (التاء) تفصلها: أنا، الضارب زيداً أنا، (الضارب) الضمير المستتر هنا يعود على (أَلْ)، إذًا: لا يحتاج إلى أن

يُبرز.

الضارب زيداً أنا، ف: (الضارب) فيه ضمير مستتر عائد على (أل) مستتر واجب الاستتار، وأما: ضربت زيداً، إذا قيل: أخبر عنه، قلت: الضاربه أنا زيد، فالضمير العائد على (أل) وهو (أنا) ضمير غيرها فوجب إظهاره. ضربت زيداً، أخبر عن (زيد) ب: (أل) تقول: الضاربه زيد، (الضارب) فيه ضمير يعود على (أل) أو على (زيد)؟ على زيد، فحينئذٍ وجب إبرازه، الضاربه أنا زيد، إذا: ضربت زيداً، إذا أخبرت عن (زيد) تقول: الضاربه أنا زيد، فالضمير العائد على (أل) وهو (أنا) ضمير غيرها فوجب إظهاره .. الضاربه أنا زيد. قال هنا الشارح: الوصف الواقع صلة ل: (أل) إن رفع ضميراً - هو يرفع ضمير - فإما أن يكون عائداً على الألف واللام، أو على غيرها، فإن كان عائداً عليها استتر، وإن كان عائداً على غيرها انفصل .. وجب إظهاره، فإذا قلت: بلّغت من الرّيدّين إلى العمرين رسالة، فإن أخبرت عن التاء في: (بلّغت) ماذا تقول؟ المبلّغ من الرّيدّين إلى العمرين رسالة أنا، الجملة كما هي، فقط: المبلّغ أنا، فصّلت الضمير لأنّه (التاء) بلّغت، إذا قيل: أخبر عن التاء وجب فصله، لأنك ستجعله خبراً. المبلّغ أنا، إذا: الضمير مستتر هنا وعاد إلى (أل) فلا يحتاج إلى إبرازه، ففي المبلّغ ضمير عائداً على الألف واللام فيجب استتاره، لأنّه في المعنى ل: (أل) لأنّه خَلَفَ عن ضمير المتكلم، و (أل) للمتكلّم لأنّ خبرها ضمير المتكلم والمبتدأ نفسه الخبر.

وإن أخبرت عن (الرّيدّين) من المثال المذكور قلت: المبلّغ أنا منهما إلى العمرين رسالة الرّيدان، ف: (أنا) مرفوع ب: (المبلّغ) .. المبلّغ أنا، وليس عائداً على الألف واللام، لأنّ المراد بالألف واللام هنا مثنى وهو المخبر عنه فيجب إبراز الضمير: المبلّغ أنا الرّيدان، ف: (أنا) مرفوع ب: (المبلّغ) وليس عائداً على الألف واللام، لأنّ المراد بالألف واللام هنا مثنى، وحينئذٍ لا بُدّ من التطابق، لكن من جهة المعنى.

وإن أخبرت عن (العمرين) من المثال المذكور، قلت: المبلّغ أنا من الرّيدّين إليهم، (إليهم) حذفت (العمرين) وجئت ب: (إلى) والضمير، رسالة العمرون، فيجب إبراز الضمير.

وكذا يجب إبراز الضمير إذا أخبرت عن (رسالة) من المثال المذكور، لأنّ المراد بالألف واللام هنا الرسالة، والمراد بالضمير الذي ترفعه صلة (أل) المتكلم، فتقول: المبلّغها أنا من الرّيدّين إلى العمرين رسالة.

إذاً: في موضع واحد يكون الضمير فيه مستتراً، وهو إذا أخبرت عن (التاء)، وأمّا إذا أخبرت عن اسم ظاهرٍ من هذه الأحوال الثلاثة: (الزَيْنَدِين) أو (العَمَرِين) أو (الرسالة) حينئذٍ وجب إبراز الضمير.

والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ... !!!

عناصر الدرس

* شرح الترجمة (العدد) وحده

* الأعداد من (3_10) وتمييزها

* تمييز المائة والألف

* الأعداد المركبة.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين،
أمّا بعد:

قال النَّاطِم - رحمه الله تعالى - : (الْعَدْدُ)

(الْعَدْدُ) هذا كسبب وبطل، على وزن (فَعَلَ) وهو في اللغة: اسمٌ للمعدود، والمراد هنا: الألفاظ الدالة على المعدود، المعدود مثلاً: كتاب .. كتابان .. ثلاثة .. أربعة، المعدود نفس الكتاب، واللفظ الذي دلَّ على العدد هو الذي عناه النَّاطِم هنا، فـ: (الْعَدْدُ) لفظٌ له لفظ، والمعدود: الشيء الذي حُسِبَ وعُدَّ، هذا معناه في اللغة: اسمٌ للمعدود. وفي الاصطلاح: المشهور أنَّه .. وإلا الأصل أنَّه لا يحتاج إلى التعريف، العدد معروف: الواحد والاثنتان والثلاث .. إحدى عشر .. عشرون .. الألف .. المائة، ما يحتاج إلى تعريف، لكن جَرَتْ عادة النُّحاة أنَّهم يُعرِّفونه بقولهم: ما يساوي نصف مجموع حاشيتيه الصغرى والكبرى، كل عدد إلا الواحد له حاشيتان: صغرى وكبرى.

مثلاً: ثلاثة، يقال: له حاشية صغرى، يعني: العدد الذي هو دونه الاثنان، فالاثنتان بالنسبة للثلاث حاشية صغرى، والأربعة بالنسبة للثلاث حاشية كبرى، تجمعهما الحاشية الصغرى والكبرى ثم تقسمها على اثنين يطلع العدد، فالاثنتان مثلاً: واحد وثلاثة أربعة، تقسمه على اثنين خرج العدد، كذلك الخمسة: أربعة وستة هذه عشرة، تقسمها على اثنين خمسة.

كذلك العشر مثلاً: تسعة وأحد عشر، تجمعهما الحاشية الصغرى والكبرى عشرون،

حينئذٍ تقسمه على اثنين يعطيك عشرة .. نصفها، لكن ما في فائدة من هذا.
على كلٍّ: هكذا قالوا: ما يساوي نصف مجموع حاشيتيه الصغرى والكبرى، وقيل:
القريبتين كذلك، أو البعيدتين لكن مع التساوي، يعني: بالنسبة للأربعة مثلاً: له حاشية
سفلى قريبة، وحاشية سفلى بعيدة، كل ما كان دون الأربعة مثلاً فهو حاشية سفلى:
قريبة وبعيدة، قريبة واحدة مثلاً: ثلاثة، والاثنان حاشية سفلى لكتّها بعيدة، والخمسة
حاشية كبرى قريبة، والست بعيدة.

إذا جمعت القريبتين مباشرة حينئذٍ نقول: تقسم العدد على اثنين، كما ذكرناه، كذلك
البعيدتان، يعني: بالنسبة للأربعة: الاثنان والست، ست واثنين ثمانية، تقسم على اثنين
بأربعة.

إذاً: بشرط أن تكون البعيدة متقاربة، يعني: في مرتبة واحدة، يعني: تأخذ الاثنين بالنسبة
للأربعة والست بالنسبة للأربعة، ما تأخذ الاثنين وتأخذ السبعة لا، هنا لم يتوافقا، لأنّ
الذي بين الاثنين والأربعة واحد، يعني: مرتبة واحدة، وبين السبع والأربعة مرتبتان،
حينئذٍ ما يعطيك النتيجة.

إذاً: ما ساوى نصف مجموع حاشيتيه القريبتين أو البعيدتين على السواء، هكذا عرّفه
النُّحاة.

إذاً: المراد بالعدد هنا: الألفاظ الدالة على المعدود:
ثَلَاثَةٌ بِالتَّاءِ قُلْ لِلْعَشْرَةِ ... فِي عَدِّ مَا آخَاذُهُ مُذَكَّرَةٌ
فِي الضَّمِّ جَزْدٌ وَالْمُمَيَّزُ اجْرُرْ ... جَمْعًا بِلَفْظِ قَلَّةٍ فِي الْأَكْثَرِ

(ثَلَاثَةٌ) بدأ بالثلاثة لأنّ الواحد والاثنين يخالفان الثلاثة والعشرة في حكمين، الثلاثة
والعشرة وما بينهما لهم حكمٌ خاص، وهو ما يُعْنَوْنَ له عندهم في هذا الباب ب: (مخالفة
القياس) والواحد والاثنان موافقين للقياس.

أولاً: يُذَكَّرَانِ مع المُذَكَّرِ، يعني: الواحد والاثنان، يُذَكَّرَانِ مع المُذَكَّرِ، ويؤنَّثَانِ مع المؤنَّثِ،
يقال: واحد واثنان، ويقال: واحدة واثنان، في المؤنَّثِ: (واحدة) بالتاء، و (اثنان) كما
سبق في باب المثنى، وواحد واثنان يُقال في المُذَكَّرِ.

وأما الثلاثة وأخواتها فهذه تجري على العكس من ذلك، ولذلك إذا وافق العدد المعدود
تذكيراً وتأنياً قيل: وافق القياس، هذا الأصل، لأنّ الصِّفَةَ توافق الموصوف في التذكير
والتأنيث، وأما إذا خالف فيُقَال فيه على غير القياس، أو: مخالفٌ للقياس، وهنا الواحد

والاثنتان باعتبار التذكير والتأنيث موافقان للقياس، فيُذكر مع المذكر ويؤنث مع المؤنث.
وأما الثلاثة والعشرة وما بينهما، فالعشرة المراد بها قبل التركيب .. إذا لم تُركَّب، حينئذٍ
نقول: تجري على خلاف القياس، هذا الحكم الأول.

الحكم الثاني: أنَّهما لا يُجمع بينهما وبين المعدود، إذا عَدَدَتْ شيئاً بواحد لا تقل: واحد
رجل، تقول: عندي واحد، أو: رجلٌ واحدٌ، حينئذٍ يصير نعتاً، أما المعدود الذي هو
التمييز تضيفه إليه هذا مُمتنع، واحد رجلٍ هذا لا يصح، كذلك لا يُقال: اثنا رجلين،
هذا لا يصح، لماذا .. ما التعليل - وهذا يُخالف الثلاثة والعشرة وما بينهما -؟ لأنَّ
قولك: رجلٌ واحد، لفظ: (رجل) يُفيد الجنسيَّة ويُفيد الوحدة، كما سبق معنا في باب:
(لا) النَّافية للجنس.

فإذا قلت: لا رجل، حينئذٍ سُلِطَ النفي هنا على الجنس، إذا: (رجل) يدلُّ على الجنس،
وَنَفْسُهُ يدلُّ على الوحدة .. من اللفظ يدلُّ على الوحدة، وقولك: رجلان، يُفيد
الجنسيَّة وشَقَّع الواحد، يعني: واحدٌ وزيادة، (رجلان) دلَّ على التثنية.

(رجلان) يفيد الجنسيَّة وشَقَّع الواحد، فلا حاجة حينئذٍ للجمع بينهما، فلا يُقال: واحد
رجل، لأنَّ مدلول الواحد دلَّ عليه لفظ رجل، ماذا تريد ب: واحد رجلٍ؟ تريد على أنَّ
الرجل معدود بالواحد، إذا: رجل لوحده دلَّ على الواحد والواحد مدلول الرَّجل، إذا:
لا فائدة من الجمع بينهما، وأما يعتبر تكراراً وحشواً.

كذلك: اثنان رجلان، (رجلان) يدلُّ على ماذا؟ يدلُّ على شفع الواحد، يعني: واحد
وزيادة وهو ما دلَّ عليه لفظ اثنان، إذا: لا حاجة أن يُقال: اثنا رجلين، نقول: هذا لا
يصح.

وأما البواقي فلا تُستفاد العِدَّة والجنس إلا من العدد والمعدود جميعاً، إذا قيل: ثلاثة
رجال، (رجال) لا يدلُّ على الثلاثة فحسب، وأما قد يكون المراد ب: (الرجال) ثلاثة
فما زاد وليس خاصّاً بالثلاثة، هو موضوع لأقلِّ الجمع ثلاثة فصاعداً، لكنَّه ليس نصّاً
ولا مفهوماً أن يراد به الثلاثة فحسب، بخلاف (رجلين) إنما يدلُّ به العدد اثنان فقط،
(رجل) يدلُّ على واحد.

إذا: مفهومه الدلالة على العدد .. يفهم العدد منه، وأما (رجال) فهذا لا يفهم منه
العدد، فلا يُقال بأنَّ (ثلاثة) هي داخلة في الرجال نعم صحيح، لكن من حيث إنَّ
(رجال) يدلُّ على جمع، يعني: اثنان فصاعداً، أو إن شئت قل: ثلاثة فصاعداً، حينئذٍ
أقلُّ الجمع ثلاثة، لكن هل لفظ (رجال) موضوعٌ لِمَا دلَّ عليه (ثلاثة)؟ لا، لأنَّه قد

يكون عشرة، ثُمَّ خَصَّصْتَهُ فَقُلْتُ: ثلاثة رجال، فهو قابلٌ للتَّخصيص بالعدد.
 إذا: ما عدا الواحد والاثنين فلا تستفاد العِدَّة والجنس إلا منهما جميعاً الذي هو العدد
 والمعدود، لا بُدَّ أَنْ يُذَكَّرَا معاً، فـ: (رجال) يدلُّ على الجنسية، و (ثلاثة) يدلُّ على
 العدد بخلاف الواحد والاثنين، وذلك لأنَّ قولك: (ثلاثة) يفيد العِدَّة دون الجنس، و
 (رجال) يفيد الجنس دون العِدَّة، فإن قصَدْتَ الإفادتين جمعت بين الكلمتين.
 إذا: واحد واثنان، نقول: يُخالف الثلاثة والعشرة وما بينهما في حكمين:
 أولاً: أنَّهما على القياس يذكَّران مع المذكر ويؤنثان مع المؤنث، بخلاف الثلاثة والعشرة
 وما بينهما.

ثانياً: لا يُجمع بينهما وبين المعدود، يعني: لا تمييز لهما، هذا المراد، إذ المعدود في الثلاثة
 والعشرة وما بينهما يُسمَّى تمييزاً سواءً كان مضافاً أو كان منصوباً، وأمَّا هنا في باب
 واحد واثنين لا نحتاج إلى التمييز.

ثَلَاثَةٌ بِالتَّاءِ قُلٌّ لِلْعَشْرَةِ ... فِي عَدِّ مَا آخَاذُهُ مُذَكَّرُهُ

(ثَلَاثَةٌ) بالنَّصب مفعول مُقدَّم لقوله (قُلٌّ)، لأن المراد به مُجَرَّد لفظه (ثَلَاثَةٌ) الحكم هنا
 على العدد، ألفاظ العدد قد يُطلق ويُراد به اللفظ عينه .. نفس اللفظ: (ثَلَاثَةٌ) وقد
 يراد به المعدود، حينئذٍ هنا (ثَلَاثَةٌ) قَصِدَ لفظه، المراد به هذا العدد بقطع النَّظر عن
 المعدود، ما هو المعدود بالثلاثة؟ قد يكون كتاب .. قد يكون بيت .. قد يكون قلم إلى
 آخره، هذا يُسمَّى معدود، وأمَّا اللفظ نفسه وهو (ثَلَاثَةٌ) نقول: هذا عددٌ.
 المقصود هنا قولنا: (ثَلَاثَةٌ) المقصود العدد نفسه، قد يُجَرَّد من التاء وقد تتصل به التاء،
 فالحكم على اللفظ نفسه لا على المعدود، (ثَلَاثَةٌ) قلنا: بالنَّصب مفعول مُقدَّم لـ: (قُلٌّ)
 على التضمين، لأنَّ المراد به مُجَرَّد لفظه، أو إذا أردنا به المعدود حينئذٍ نقول: لتضمين
 (قُلٌّ) معنى: (اذكر).

(ثَلَاثَةٌ بِالتَّاءِ) نقول: هذا مُتعلِّق بـ: (قُلٌّ) (قُلٌّ بِالتَّاءِ) يعني: اذكره بالتاء، إذا ضَمِنَ (قُلٌّ)
 معنى: (اذكر) يعني: اذكر ثلاثة بالتاء، (لِلْعَشْرَةِ) كذلك مُتعلِّق بقوله: (قُلٌّ) فالجار
 والخبر بالتاء، و (بِالتَّاءِ وَلِلْعَشْرَةِ) متعلقان بقوله: (قُلٌّ).

(ثَلَاثَةٌ) جَوَّزَ بعضهم الرِّفْعَ، عرفنا وجه النَّصب (ثَلَاثَةٌ) على أَنَّهُ مفعول لـ: (قُلٌّ)، وأمَّا
 الرِّفْعَ فهذا جَوَّزَهُ البعض وهو الكثير ونفاه البعض، فإذا قيل: (ثَلَاثَةٌ) حينئذٍ يكون
 مبتدأ، بِالتَّاءِ نعت، و (قُلٌّ) خبره على تقدير: قُلُّهُ، حينئذٍ لا بُدَّ من ضمير يعود على
 المبتدأ، لأنَّ (قُلٌّ) صارت جملة فعلية وهو الخبر، لا بُدَّ من رابط، ما هو الرَّابِط؟ قيل:
 محذوف التقدير: قُلُّهُ.

(ثَلَاثَةً بِالتَّاءِ قُلْ لِلْعَشْرَةِ) يعني: اذكر للعشرة، و (لِلْعَشْرَةِ) اللام هنا بمعنى: (إلى)، والغاية داخلَةٌ فيما قبله، يعني: من الحكم، فالحكم هنا مُنصَّبٌ على الثلاثة، كما أنَّه منصبٌّ على الأربعة والخمسة والستة والسبعة والثمانية والتسعة والعشرة كذلك، فهذه الألفاظ من ثلاثة إلى العشرة، والعشرة داخلَةٌ في الحكم.

(فِي عَدٍّ) هذا مُتعلِّقٌ كذلك بقوله: (قُلْ) قُلْ فِي عَدٍّ، أي: معدودٍ، (مَا آخَاذُهُ مُذَكَّرَةٌ) يعني: إذا عَدَدْتَ شيئًا آخاذه وأفراده مذكَّرة، يعني: إذا كان المعدود الذي هو التمييز الذي أريد إضافة العدد ثلاثة إلى العشرة وما بينهما إليه، يُنظر إلى الآحاد، لا باعتبار اللفظ نفسه وإنما ينظر إلى الآحاد، فإن كان مذكَّرًا قال: (ثَلَاثَةً بِالتَّاءِ) .. (فِي عَدٍّ مَا آخَاذُهُ مُذَكَّرَةٌ).

حِينَئِذٍ تَتَّصِلُ التَّاءُ .. تاء التَّائِيثِ بـ: (الثلاثة) إذا كان التمييز الذي أُضيف إليه لفظ (ثلاثة) بالنَّظَرِ إلى آخاذه وأفراده، يعني: واحده مذكَّرًا، فالعبرة حِينَئِذٍ بالمفرد: ثلاثة رجالٍ، لا تقول: (رجال) هذا مذكَّر، إنما تقول: (رجال) هذا جمع (رجل)، و (رجل) هذا مذكَّر، إذًا: (ثلاثة) يكون بالتَّاءِ، لماذا؟ لأنَّه قال: (فِي عَدٍّ مَا آخَاذُهُ) وآحاد (رجال) واحده: (رجل) وهو مذكَّر.

(فِي الضَّيْدِ جَرْدٌ) جَرْدٌ ثلاثة من التَّاءِ فِي الضَّيْدِ .. ضد ما آخاذه مذكَّرة وهو ما آخاذه مؤنَّثة، حِينَئِذٍ من الثلاثة إلى العشرة ينظر إلى واحد التمييز الذي أُضيف إليه العدد، فإن كان مذكَّرًا حِينَئِذٍ اتَّصَلَتِ التَّاءُ باسم العدد، وإن كان مؤنَّثًا حِينَئِذٍ جَرْدَ العدد من التَّاءِ، ولذلك قال: (فِي الضَّيْدِ) وهو ما آخاذه مؤنَّثة، ولو مجازًا .. ولو مجازًا جَرْدَ، يعني: جَرْدَهُ من التَّاءِ.

إذًا: من الثلاثة إلى العشرة نقول: ينظر فيه من جهة التَّائِيثِ والتذكير ينظر إلى المضاف إليه الذي هو التمييز، إن كان واحده مذكَّرًا حِينَئِذٍ عكست، وإن كان واحده مؤنَّثًا كذلك عكست، ولهذا يُعبَّرُ عن هذا القسم: من الثلاثة إلى العشرة، بأنَّه على غير القياس .. مُخَالَفٌ للقياس، والواحد والاثنان على القياس موافقٌ للقياس.

والعشرة المراد به هنا: ما قبل التركيب، يعني: ليست العشرة هنا في الموافقة والمخالفة هي العشرة في أحد عشر إلى تسعة عشرة، نقول: لا، هناك الحكم يَخْتَلِفُ، هناك تجري على القياس، وأما قبل التركيب فهي التي معنا: عندي عشرة رجالٍ وعشرُ إماءٍ، لماذا قلت: عشرة رجالٍ؟ نقول: عشرة بالتَّاءِ هنا بالنَّظَرِ إلى الآحاد، وهو (رجال) واحده (رجل) وهو مذكَّر.

حِينَئِذٍ نقول: ننظر إلى الواحد فنعطي حكم العدد عكسه، فإن كان مذكَّرًا أنْثَ، وعشر

إماء، (عشر) بدون تاء، (إماء) لأنَّ (إماء) جمع (أمة) والأمة مؤنَّث، إذاً (عشر) نقول: هذا بدون تاء.

(في الضِدِّ جَرْدٌ) يعني: جَرَّدَ العدد ثلاثة إلى العشرة من التاء في الضِدِّ، وهو ضِدُّ ما سبق، يعني: ما آحاده مؤنَّثة.

مُمَيِّزُ الثلاثة والعشرة وما بينهما، إنَّ نظرنا إلى التمييز كما سيأتي قد يكون اسم جنس، حينئذٍ لا يُنظر إليه باعتبار التاء وعدمه، لأنَّه في الغالب يُجَرُّ بـ: (من) وكقوله مثلاً: ((فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ)) [البقرة: 260] (الطَّيْرُ) هذا هو المُمَيِّزُ، وحينئذٍ إذا جُرَّ بـ: (من) فالأصل أن يكون اللفظ على أصله.

ولذلك سيأتي أنَّ ألفاظ العدد قد تستعمل ويراد بها اللفظ من حيث هو لفظ، ويكاد يكون إجماع، حينئذٍ أن يُستعمل بالتاء إذا أصلها كذلك، فيقال: الثلاثة نصف الستة، هنا لا يجوز أن يُقال: بدون التاء، لماذا؟ لأنَّنا قصدنا العدد نفسه دون المعدود .. ليس عندنا معدود: الثلاثة نصف الستة.

ولذلك حكا ابن مالك أنَّه في هذا الموضع يكون ممنوعاً من الصَّرْفِ، لأنَّ المراد به علم جنس.

ثَلَاثَةٌ بِالتَّاءِ قُلْ لِلْعَشْرَةِ

فِي الضِّدِّ جَرْدٌ فِي عَدِّ مَا آحَادُهُ مُذَكَّرَةٌ

إذاً قوله: (ثَلَاثَةٌ لِلْعَشْرَةِ) خرج واحد واثنان، لأنَّه بدأ العد من الثلاثة، حينئذٍ ليس لهما هذا الحكم الذي رتبته على الثلاثة إلى العشرة، فخرج واحد واثنان، وواحدة واثنان، فهي جارية على القياس، فتخالف الثلاثة والعشرة وما بينهما في هذا الحكم كما ذكرناه. وتخالفهما أيضاً في أنَّها لا تضاف إلى المعدود، بل ليس لها تمييز يضاف إليه، لأنَّ الثلاثة إلى العشرة التمييز يكون مجروراً: (وَالْمُمَيِّزُ اجْرُرْ) وأمَّا الواحد والاثنان، والواحدة والاثنان ليس لهما تمييزٌ تضاف إلى المعدود، فلا يُقال: واحد رجلٍ، ولا اثنا رجلين، لأنَّ قولك: (رجل) يفيد الجنسيَّةَ والوحدة، وقولك: (رجلين) يفيد الجنسيَّةَ وشفع الواحد فلا حاجة إلى الجمع بينهما كما ذكرناه سابقاً.

ثَلَاثَةٌ بِالتَّاءِ قُلْ لِلْعَشْرَةِ ... فِي عَدِّ مَا آحَادُهُ. . .

(ما آحاده) هنا ماذا نفهم منه؟ أنَّه إذا أضيف إلى الجمع من الثلاثة إلى العشرة - وهو

جمع كما سينصُّ عليه - يكون النَّظَرُ فيه إلى الواحد، ولا ينظر فيه إلى اللفظ نفسه، ولذلك قيل: فُهِمَ منه أنَّ المعتبرَ تذكير الواحد وتأنيثه لا تذكير الجمع وتأنيثه، وعلى رأي الزَّحَّشَرِيِّ: أنَّ كلَّ جمعٍ مؤنَّث، ف: (رجال) من حيث الجمع مؤنَّث، حينئذٍ نقول: ثلاثُ رجالٍ، ولا نقول: ثلاثة رجال لو اعتبرنا الجمع، وإِنَّمَا نَعْتَبِرُ الواحد، وهذا ما نصَّ عليه هنا: (آحَادُهُ).

إِذَا: النَّظَرُ يكون فيه إلى الواحد لا إلى الجمع، لأننا لو اعتبرنا الجمع حينئذٍ الجمع قد يكون حقيقياً وقد يكون مجازياً يراعى فيه التأنيث مطلقاً، (كل جمعٍ مؤنَّث) هكذا قال الزَّحَّشَرِيُّ، فإذا كان كل جمعٍ مؤنَّث: (وَالْمُمَيِّزُ اجْرُرُ جَمْعاً) من ثلاثة إلى عشرة. إِذَا: كل مُميِّزٍ للعدد من الثلاثة إلى العشرة يكون جمعاً، إِذَا: لا يمكن أن تخلُ التاء من الثلاثة إلى العشرة، وهذا ليس الأمر كذلك. إِذَا قوله: (مَا آحَادُهُ) فهم منه: أنَّ المعتبرَ تذكير الواحد وتأنيثه، لا تذكير الجمع وتأنيثه، فيقال: ثلاثة حمامات، كما يُقال: ثلاثة رجال، فالتَّظَرُّ للواحد.

وقال الكِسَائِيُّ: "تقول: مررت بثلاث حمامات، بغير هاء" لكنَّه قليل هذا، وإن كان الواحد مذكراً وقاس عليه ما كان مثله، لكنَّ المعتمد هو أَنَّهُ يُنْظَرُ إلى الواحد لا إلى الجمع.

..... فِي عَدِّ مَا آحَادُهُ مُدَكَّرَةٌ

..... فِي الصِّدِّ جَرْدٌ

نحو: ((سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ)) [الحاقة:7] هنا جمع بين طرفين: (سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ) ما قال: (سَبْعَةَ لَيَالٍ) لماذا؟ (سَبْعَ) بدون تاء: (فِي الصِّدِّ جَرْدٌ) يعني: ما كان المميِّز مؤنَّثاً بالنَّظَرِ إلى واحده (جَرْدٌ) اسم العدد من التاء، حينئذٍ قال: (سَبْعَ لَيَالٍ) ولم يقل: (سَبْعَةَ) لأنَّ (لَيَالٍ) جمع (ليلة)، و (ليلة) هذا مؤنَّث. وقال كذلك: ((وَتَمَانِيَةَ أَيَّامٍ)) [الحاقة:7] (تَمَانِيَةَ) بالتاء، لماذا؟ لأنَّ (أَيَّامٍ) جمع (يوم)، واليوم هذا مذكر، إِذَا: في آية واحدة جمع بين التَّوَعِينِ، وهذا أعلى فصاحة. هذا إذا دُكِّرَ المعدود، فإن قُصِدَ ولم يذكر في اللفظ يعني: حُذِفَ، إذا دُكِّرَ أضيف إليه لا إشكال فيه، حينئذٍ لا بُدَّ من القاعدة المطَّردة وهو التذكير مع المؤنَّث، والتأنيث مع المذكر، فإن قُصِدَ ولم يذكر في اللفظ فالفصح أن يكون كما لو دُكِّرَ، يعني: إذا كان مقصوداً المعدود وحُذِفَ من اللفظ حينئذٍ الأفصح أنك تعامله معاملة الموجود.

فإذا قيل لك: كم عندك من الرجال؟ تقول: ثلاثة، ويجوز أن تقول: ثلاثٌ بدون تاء، ولا يتعين هنا التأنيث، وإنما يكون من باب فصيح وأفصح، فالأفصح أن تقول: ثلاثة، يعني: ثلاثة رجال .. كأنك نطقت به، لأنه مقصود، وإذا حذف التاء قلت: ثلاثٌ، حينئذٍ نقول: هذا سائغٌ كذلك وفصيح.

فالفصيح أن يكون كما لو ذكر، فتقول: صمت خمسةً وتريد أياماً، وسرت خمساً تريد ليال، خمس ليال، خمسةً يعني: خمسة أيام.

ويجوز أن تحذف التاء في المذكر، ومنه: {وَأَتَّبَعُهُ بِسِتٍّ مِنْ شَوَّالٍ} هذا وارد في النص، (بِسِتٍّ) هنا جرّده من التاء، هل يدلُّ تجريدُه من التاء على أن المُمَيِّز مؤنث؟ لا يدل، لأنَّ ذلك الحكم إذا ذُكر المعدد .. المُمَيِّز، وأما إذا حذف فلا، فيجوز فيه الوجهان: التذكير والتأنيث، والأفصح التأنيث.

حينئذٍ {فَأَتَّبَعُهُ بِسِتٍّ} الأصل: بستة أيام، لأنَّ الصَّوم يكون في اليوم لا في الليلة، فدلَّ على أنَّ المحذوف هو اليوم .. أيام، واليوم هذا مذكر، والأصل أن يقول: بستة أيام، لكن حذف، والقاعدة إنَّما تكون مُطَرِّدة أو واجبة فيما إذا ذُكر المعدود، وأما إذا لم يذكر حينئذٍ نقول: يجوز فيه الوجهان، والأفصح أن يُعامل معاملة المذكور.

وبعضهم أحق بهذا: ما إذا تقدَّم الموصوف، المعدود إذا تقدَّم جاز فيه التذكير والتأنيث، حينئذٍ تُحمل هذه القاعدة على أمرين، يعني:
ثَلَاثَةٌ بِالتَّاءِ قُلْ لِلْعَشْرَةِ ... فِي عَدِّ مَا آخَاذُهُ مُذَكَّرَةٌ
فِي الضَّمِّ جَرَّدٌ.

بشرط أن يذكر المعدود، فإن حُذف مع قصده أو تقدَّم ولو لم يُحذف، حينئذٍ أنت مُخَيَّر بين أمرين، والأفصح أن يُعامل معاملة الموجود.

إذاً: ويجوز أن تُحذف التاء في المذكر، ومنه: {وَأَتَّبَعُهُ بِسِتٍّ مِنْ شَوَّالٍ} أمّا إذا لم يقصد معدود، وإنَّما قُصِدَ العَدُّ المطلق، هذا الذي افتتحنا به الكلام: أنَّه قد يراد باللفظ اللفظ من حيث هو: ثلاثة .. ستة .. سبعة، تريد أن تحكم على هذا اللفظ بقطع النَّظَر عن معدود، أو أن يكون له معدود.

حينئذٍ نقول: هنا قُصِدَ به اللفظ المطلق فحسب، أمّا إذا لم يقصد معدود فليس عندك معدود، وإنَّما قصد العَدُّ المطلق كانت كلها - كانت هي - كلها بالتاء .. لزمتم التاء، حينئذٍ ليس عندنا مذكر: ثلاثة نصف ستة، هكذا تقول: ثلاثة، بمنعها من الصَّرْف: نصف ستة، وهنا ليس عندنا معدود، هنا تريد أن تحكم على اللفظ بأنَّه نصف الستة،

حينئذٍ نقول: هذا اللفظ المراد به عين اللفظ، ليس عندنا شيء معدود.
ولا تنصرف لأنها أعلامٌ مؤنثة، وذكر ابن مالك أنها علمٌ جنس، حينئذٍ هي مؤنثة وعلم
فمنعت من الصَّرف للعملية والتأنيث، فتقول: ثلاثة نصف ستة .. أربعة ضعف اثنين،
(أربعة) بدون تنوين، لأنها ممنوعة من الصَّرف.
إذًا: قد يُقصد المعدود، وقد يُقصد اللفظ عينه، وإذا قصد المعدود قد يذكر وقد
يحذف، الأحوال: ثلاثة .. قد يقصد اللفظ عين اللفظ هذا أولاً، وقد يقصد المعدود، ثم
قد يذكر وقد يحذف، ثلاثة.

إذا قصد اللفظ .. عين اللفظ لزمت التاء، ابن مالك يقول: أصلها بالتاء، هي الأصل
فيها، وحذف التاء فرع، إذًا: ثلاثة نصف ستة، هذه حال.
حال ثانية: أن يقصد المعدود، عندك شيء تعدُّه: ثلاثة رجال .. ثلاث إماء، عندك
شيء معدود، هذا المعدود الثلاثة والرجال الذي هو المُمَيِّز .. الذي يضاف إليه، قد
يذكر وقد يُحذف، إن ذُكر جاءت القاعدة، وإن حُذف حينئذٍ لا يجب، وإنما يُختار أن
يعامل معاملة المذكور.

ثَلَاثَةٌ بِالتَّاءِ قُلْ لِلْعَشْرَةِ ... فِي عَدِّ مَا آخَاذُهُ مُذَكَّرَةٌ

يعني: أن ألفاظ العدد من ثلاثة إلى عشرة، إذا كان واحد المعدود مذكرًا لحقته التاء، فإن
كان واحده مؤنثًا لم تلحقه التاء، ولذلك قال: (في الضِّدِّ) الذي هو المؤنث (جَرِّدْ)
يعني: من التاء.

... وَالْمُمَيِّزُ اجْرُرْ ... جَمْعًا بِلَفْظٍ قَلَّةٍ فِي الْأَكْثَرِ

هذه لا بُدَّ لها من مُمَيِّزٍ، الثلاثة إلى العشرة لا بُدَّ لها من مُمَيِّزٍ، والمراد بالمُمَيِّز هنا: ما
يكشف حقيقتها، لأنَّ أسماء العدد من المبهمات، وهذا البحث بعضهم يذكره في باب
التمييز، وسبق أنَّ باب التمييز قد يكون في المفردات، وقد يكون في الجمل، يعني:
النِّسْبَةُ.

من المفردات المقادير والمساحات إلى آخره، ومنها: العدد، لأنك تقول: عندي
عشرون .. عشرون ماذا؟ عشرون كتابًا، عندي ثلاثة .. ثلاثة ماذا؟ ثلاثة ريال .. ثلاثة
ملايين، يختلف الحكم، فحينئذٍ (ثلاثة) صار لفظًا مبهمًا يحتاج إلى مُمَيِّز يكشف حقيقة
هذا اللفظ المبهم.

حينئذٍ نقول: العامل فيه هو ما أضيف إليه إن كان مجرورًا أو نصبًا إن كان منصوبًا كما
في: (أحد عشر) ((أَحَدَ عَشَرَ كَوَكَبًا)) [يوسف:4].

(وَالْمُمَيَّزَ) إِذَا: لَا بُدَّ لَهَا مِنْ مُمَيَّزٍ، لِأَنَّهَا مِنْ قَبِيلِ الْمُبْهَمَاتِ، فَإِذَا كَانَتْ مُبْهَمَةً حِينَئِذٍ
تَحْتَاجُ إِلَى مَا يَكْشِفُ عَنْ ذَاتِهَا لَيْسَ عَنْ هَيْئَتِهَا، وَإِنَّمَا عَنْ ذَاتِهَا وَحَقِيقَتِهَا وَمَاهِيَّتِهَا، مَا
الْمُرَادُ بِهَا .. مَا هُوَ هَذَا الْمَعْدُودُ؟ عِنْدِي ثَلَاثَةٌ .. ثَلَاثَةٌ مَاذَا؟ فَيَحْتَمِلُ، فَإِذَا جِئْتُ بِالْمُمَيَّزِ
كَشَفْتُ حَقِيقَةَ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ، عِنْدِي شَيْءٌ مَعْدُودٌ بِالثَّلَاثَةِ، عِنْدِي عَشْرُونَ .. عِنْدِي
شَيْءٌ مَعْدُودٌ بِالْعَشْرِينَ .. عَدَدُهُ عَشْرُونَ، مَا هُوَ هَذَا الشَّيْءُ؟ كِتَابًا، إِذَا: جَاءَ التَّمْيِيزُ
هُنَا كَاشِفًا وَمَوْضَحًا وَمُبَيِّنًا وَمُفَسِّرًا لِحَقِيقَةِ هَذَا الشَّيْءِ الْمَعْدُودِ بِالْعَشْرِينَ أَوْ الثَّلَاثَةِ إِلَى
آخِرِهِ، إِذَا: هَذِهِ وَظِيفَةُ الْمُمَيَّزِ هُنَا.

(وَالْمُمَيَّزَ) مَا حَكَمَهُ هُنَا مِنَ الثَّلَاثَةِ إِلَى الْعَشْرَةِ؟ قَالَ: (الْجُرْ) اجْرِرِ الْمُمَيَّزَ، يَعْنِي: يَجِبُ
جَرُّ تَمْيِيزِ هَذِهِ الْأَلْفَاظِ مِنَ الثَّلَاثَةِ إِلَى عَشْرَةٍ، بِحَرْفِ جَرٍّ أَوْ بِالْمُضَافِ بِالْإِضَافَةِ؟ (الْجُرْ)
مَاذَا تَقُولُ أَنْتَ؟ عِنْدِي ثَلَاثَةُ رِجَالٍ، (ثَلَاثَةٌ) مُبْتَدَأٌ وَهُوَ مُضَافٌ، وَ (رِجَالٌ) مُضَافٌ
إِلَيْهِ، وَ (عِنْدِي) خَبَرٌ.

إِذَا: صَارَ التَّمْيِيزُ هُنَا مُضَافًا إِلَيْهِ، وَإِذَا كَانَ مُضَافًا حِينَئِذٍ الْمُضَافُ يَكُونُ مَجْرُورًا
بِالْمُضَافِ، إِذَا: نَفْسُ الَّذِي كُشِفَ بِالْمُمَيَّزِ هُوَ الَّذِي عَمِلَ الْجُرُّ فِي التَّمْيِيزِ.
وَيَجُوزُ الْجُرُّ عِنْدَ بَعْضِهِمْ ب: (مِنْ)، وَهَذَا جَعَلُوهُ غَالِبًا فِي اسْمِ الْجِنْسِ وَاسْمِ الْجَمْعِ، وَهُوَ
أَنْ يُقَالَ: عِنْدِي ثَلَاثَةٌ مِنَ الرِّجَالِ، وَعِنْدِي ثَلَاثَةٌ مِنَ النِّسَاءِ، وَهَذَا جَائِزٌ عِنْدَ بَعْضِهِمْ
وَهُوَ مُطَرَّدٌ، وَلِذَلِكَ قَالَ ابْنُ هِشَامٍ: "مُمَيَّزُ الثَّلَاثَةِ وَالْعَشْرَةِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنْ كَانَ اسْمُ جِنْسٍ
كَ: شَجَرٍ وَتَمْرٍ، أَوْ اسْمٍ جَمْعٍ ك: قَوْمٍ وَرَهْطٍ، خُفِضَ ب: (مِنْ) "

(الْجُرْ) إِذَا ب: (مِنْ) لَيْسَ بِالْإِضَافَةِ، إِذَا كَانَ اسْمُ جِنْسٍ أَوْ اسْمُ جَمْعٍ، خُفِضَ ب: (مِنْ)
تَقُولُ: عِنْدِي ثَلَاثَةٌ مِنَ التَّمْرِ، وَعَشْرَةٌ مِنَ الْقَوْمِ، هَذَا أَفْصَحُ هُنَا، وَمِنْهُ: ((فَخَذَ أَرْبَعَةً
مِنَ الطَّيْرِ)) [البقرة: 260].

وَقَدْ يُخْفَضُ - (وَقَدْ) لِلتَّقْلِيلِ - يُخْفَضُ بِإِضَافَةِ الْعَدَدِ نَفْسُهُ: ((وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ
رَهْطٍ)) [النمل: 48] (رَهْطٌ) هَذَا اسْمُ جَمْعٍ، دَلٌّ عَلَى الْجَمْعِ وَلَيْسَ لَهُ وَاحِدٌ مِنْ لَفْظِهِ،
وَفِي الْحَدِيثِ: {لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسٍ دَوْدٌ صَدَقَةٌ}، وَإِنْ كَانَ جَمْعًا خَفِضَ بِإِضَافَةِ الْعَدَدِ
إِلَيْهِ، نَحْوُ: ثَلَاثَةُ رِجَالٍ.

إِذَا: اجْرِرِ الْمُمَيَّزَ، مَتَى؟ إِذَا كَانَ جَمْعًا، وَأَمَّا إِذَا كَانَ اسْمُ جِنْسٍ أَوْ اسْمُ جَمْعٍ يَجُوزُ فِيهِ
وَجْهَانُ:

- خَفِضَهُ بِالْإِضَافَةِ: ((تِسْعَةُ رَهْطٍ)) [النمل: 48] وَجَاءَ فِي فَصِيحِ الْكَلَامِ.

- وَإِنْ كَانَ الْأَكْثَرُ أَنْ يَكُونَ مَجْرُورًا ب: (مِنْ) عِنْدِي تِسْعَةٌ مِنَ الْقَوْمِ .. تِسْعَةٌ مِنَ الرَّهْطِ،
عِنْدِي تِسْعَةٌ مِنَ الْبَقَرِ .. مِنَ الْغَنَمِ، هَكَذَا تَقُولُ، تَجَرَّهَ ب: (مِنْ) تِسْعَةٌ غَنَمٍ يَجُوزُ لَكِنَّهُ

على قِلَّة، وقد جاء في القرآن.

إذا: (وَالْمُمَيِّزُ اجْزُرُ جَمْعًا) أي: مُمَيِّزُ الثلاثة وأخواتها لا يكون إلا مجرورًا بإضافة العدد إليه، لكن يُستثنى منه ما ذكرناه: اسم الجمع واسم الجنس.
(جَمْعًا) هذا ما إعرابه (اجْزُرُ جَمْعًا)؟ حال من المفعول به، اجْزُرُ المُمَيِّزُ حال كونه جَمْعًا، والحال وصفٌ لصاحبها .. قيدٌ لعاملها، إذا: لا يكون المُمَيِّزُ هنا إلا جَمْعًا.

(بَلَفْظِ قِلَّةٍ) قوله: (بَلَفْظِ قِلَّةٍ) هل يُخَصِّصُ قوله: (جَمْعًا) بأنه جمع تصحيح أو جمع تكسير .. مدلول جمع التَّصحيح ما هو قِلَّة أو كثرة؟ جمع التكسير ينقسم إلى قسمين: جمع قِلَّة، وجمع كثرة، وجموع القِلَّة محصورة .. أربعة فقط، وما عداه فهو جمع كثرة: أَفْعَلَةٌ أَفْعُلُ ثُمَّ فِعْلَةٌ ... ثَمَّتْ أَفْعَالٌ جُمُوعٌ قِلَّةٌ هذه كلها نقول الأربعة جموع قِلَّة، وجمع القِلَّة يبدأ من الثلاث على الصحيح إلى العشرة، وأحد عشر إلى ما لا نهاية جمع الكثرة، هذا المشهور، والصحيح أنهما يتفقان مبدأً ويختلفان انتهاءً.
جمع القِلَّة وجمع الكثرة يبدأان من الثلاث، ثُمَّ يسيران إلى العشرة فيقف جمع القِلَّة، ثُمَّ يسير جمع الكثرة هذا الصحيح، وأمَّا قول الكثير: بأنَّ جمع الكثرة يبدأ من أحد عشر، وجمع القِلَّة ينتهي عند العشرة هذا ليس عليه دليل .. هذا مُجَرَّد اصطلاح خاص .. استنباط .. اجتهاد، فهو مُخَالَفٌ لِمَا عليه أهل اللغة.
إذا: (جَمْعًا بَلَفْظِ قِلَّةٍ) جمع التَّصحيح جمع قِلَّة، وجمع التَّصحيح المؤنَّث السالم جمع قِلَّة، حينئذٍ قوله: (بَلَفْظِ قِلَّةٍ) قد لا يُفْهَمُ بأنَّ المراد به جمع التكسير، لكن المراد به جمع التكسير، وسيأتي أنه قد يكون جمع تصحيح في أحوالٍ ثلاثة.
إذا: (جَمْعًا) أي: مُكَسَّرًا، هذا الأصل فيه، لأنَّ ألفاظ العدد أقرب إلى جمع التكسير لفظًا، فتحصل المطابقة لفظًا.

(جَمْعًا بَلَفْظِ قِلَّةٍ) هذا مُتَعَلِّقٌ بقوله: (جَمْعًا)، (بَلَفْظِ) جار ومجرور مُتَعَلِّقٌ بقوله: (جَمْعًا) لأنه مصدر، و (لَفْظِ) مضاف، و (قِلَّةٍ) مضاف إليه، احتراز به من جمع كثرة، لكنَّه ليس باحتراز مُخْرِج عنه بالكليَّة، وإنما أراد به (في الأكثرِ) يعني: ما يُخَالَفُ الأكثرَ ألا يكون جمع مُكَسَّرٌ بلفظ الكثرة، وألا يكون جمع تصحيح بخلاف جمع التكسير.
إذا: (في الأكثرِ) يعني: المراد أنَّ المُمَيِّزَ يكون جمع تكسيرٍ بلفظ القِلَّة، يُقَابِلُ الأول .. ألا يكون جمع تكسير بأن يكون جمع تصحيح، يُقَابِلُ الثاني: أن يكون جمع تكسير لكن لا جمع قِلَّة، إذا: عندنا قيدان في الأكثر يرجع إليهما معًا، ولكل واحدٍ، حينئذٍ يُحْتَزَزُ بالأول .. جمع تكسير، نقول: أخرج جمع التَّصحيح، لكنَّه ليس مطلقًا، وإنما أخرج من

حيث الكثرة، وأمّا على جهة القِلّة فهو وراذ كما سيأتي.
كذلك قوله: (لَفْظِ قِلَّةٍ) إذا: جمع التّكسير لا يأتي تمييزًا بلفظ الكثرة؟ نقول: لا، يأتي، لكن بقلّة.
إذا: (جَمْعًا) أي: مُكَسَّرًا، (بَلَفْظِ قِلَّةٍ) أي: من أُنْبِيَةِ القِلَّةِ، إذا جعلنا (بَلَفْظِ) المراد به أُنْبِيَةِ القِلَّةِ حينئذٍ جعلناه مُخَصَّصًا بأنّ المراد بقوله (جَمْعًا): جمع تكسير، إذا راعينا اللفظ بأنّ المراد (بَلَفْظِ قِلَّةٍ) يعني: ببناء قِلّة، وهذا إنّما يكون في جمع التّكسير.
(جَمْعًا بَلَفْظِ قِلَّةٍ فِي الْأَكْثَرِ) .. (فِي الْأَكْثَرِ) مفهومه أنّه يُمَيِّزُ قَلِيلًا بِجَمْعِ الكثرة، كذلك على الصحيح يُمَيِّزُ قَلِيلًا بِجَمْعِ التّصحيح.

قال الشّارح: "ثبت التّاء في ثلاثة وأربعة وما بعدهما إلى عشرة" (في ثلاثة) يعني: في اللفظ: (ثلاثة)، وفي اللفظ: (أربعة)، وما بعدهما إلى عشرة، وما بعد (إلى) داخلٌ في الحكم، "إن كان المعدود بهما مذكّرًا، وتسقط إن كان مؤنّثًا، ويضاف إلى جمع" هذا شرحٌ لقوله: (اجزُرْ) بأنّ المراد بالجر هنا إنّما يكون بالإضافة، يعني: بالمضاف، "نحو: عندي ثلاثة رجالٍ، وأربع نساء، وهكذا إلى عشرة" عشرة رجال، وعشر إماء.
فانظر هنا: عندي ثلاثة رجال، نقول: (ثلاثة) بالتّاء لأنّ المضاف إليه وهو معدود جمع (رجل)، و (رجل) مذكّر، وهو مذكورٌ هنا في اللفظ، وهو جمع تكسير، وأربع نساء، هنا بدون تاء، لأنّ (نساء) ليس له واحد، إذا: هنا ماذا صنع؟ ليس له واحد مطلقًا من لفظه، له واحد من معناه امرأة.

إذا: ينظر فيه إلى واحده باعتبار المعنى لا باعتبار اللفظ، وهذا (نساء) اسم جمع، أربع من النساء، يجوز فيه .. يُجر ب: (من)، "وهكذا إلى عشرة" عشرة رجالٍ كذلك، و (عشرة) مراد النّاطم هنا أطلقها (لِلْعَشْرَةِ)، انظر لم يُقَيِّدْها بكونها مركبة، لأنّ العشرة لها حالان:

– حالة توافق القياس فتذكّر مع المذكر، وتؤنّث مع المؤنّث وذلك إذا رُكِبَتْ، أحد عشر إلى تسعة عشر.

– وحالٌ أخرى تخالف القياس: وهي فيما إذا أُفْرِدت، عشرة رجال .. عشر إماء، ف: (رجال) يُقال فيه مثل ما قيل في: ثلاثة رجال، وهذا الحكم هنا تُقَيِّده فيما إذا ذُكِرَ المعدود، وأمّا إذا حُذِفَ وقُصِدَ حينئذٍ فلك وجهان، والأفصح مراعاته كما لو كان موجودًا، وكذلك أخرج ما إذا قُصِدَ اللفظ عينه، يعني: نفس اللفظ، ليس المقصود المعدود، حينئذٍ تلزم التّاء، كل الأعداد من الثلاثة إلى العشرة، نقول: عشرة نصف

العشرين، هنا قُصِدَ اللفظ عينه ولم يُقصد معدود .. ليس عندك شيءٌ معدود.
وأشار بقوله: (جَمْعًا بِلَفْظِ قِلَّةٍ فِي الْأَكْثَرِ) إلى أَنَّ المعدود بها إن كان له جمع قِلَّة وكثرة لم يُضف العدد في الغالب إلا إلى جمع قِلَّة، جموع التكسير على ثلاثة أنواع:
- جمع تكسير جمع قِلَّة، سُمِع فيه جمع القِلَّة، ولم يسمع فيه جمع الكثرة.
- والثاني: عكسه، سُمِع فيه جمع الكثرة ولم يُسَمَّع فيه جمع القِلَّة.
- والثالث: ما سُمِع فيه التَّوَعان معًا، جمع قِلَّة وجمع كثرة.
هذا سيأتينا بحثه في موضعه.

إِذَا: إذا سُمِع له جمع قِلَّة وجمع كثرة فالأفصح والأكثر أن يضاف إلى جمع القِلَّة، إذا لم يُسَمَّع له إلا جمع قِلَّة ما لنا حيلة! هو نفسه، وإذا لم يُسَمَّع إلا جمع كثرة، كذلك ليس لنا حيلة! لأنَّه لا بُدَّ أن يضاف إلى جمع وجمع تكسير، حينئذٍ نقول: يضاف إلى جمع تكسير .. جمع قِلَّة وهو الأكثر هذا فيما إذا سُمِع له جمع كثرة، فيُخَيَّر بين الأمرين ويُقال: الأكثر أن يضاف إلى جمع القِلَّة، وأمَّا إذا لم يسمع هذا شأنه آخر.

وأشار بقوله: (جَمْعًا بِلَفْظِ قِلَّةٍ فِي الْأَكْثَرِ) إلى أَنَّ المعدود بها إن كان له جمع قِلَّة وكثرة لم يُضف العدد في الغالب إلا إلى جمع القِلَّة، فتقول: عندي ثلاثة أفلس، ولا تقل: فلوس، (فلوس) مسموع (فُعُول) حينئذٍ نقول: (فلوس) هذا جمع كثرة، و (أفلس) هذا جمع قِلَّة، عندك اللفظان: عندي ثلاثة أفلس، هذا الشائع والكثير، أمَّا: ثلاثة فلوس يجوز، لكنَّه خلاف الشائع.

وثلاث أنفس ونفوس، عندنا: (أنفس) و (نفوس) سُمِع فيه التَّوَعان، ويُقَلُّ عندي ثلاثة فلوس وثلاث نفوس.

ومَّا جاء على غير الأكثر قوله تعالى: ((وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ)) [البقرة: 228] (قُرُوءٍ) .. (أقراء) (قُرُوء .. فُعُول) وهو جمع كثرة، و (أقراء) جمع قِلَّة، فأضاف ثلاثة إلى جمع الكثرة مع وجود جمع القِلَّة وهو (أقراء) والسَّبب أنَّه شاذ، يعني: قد يُعَدَّل .. لأنَّه قرآن هنا، لا بُدَّ أنَّها حكمة .. من حكمة في ترك الأكثر ثمَّ الإقدام على الأقل، نقول: لأنَّ (أقراء) هذا شاذ كما سيأتي إن شاء الله.

فإن لم يكن للاسم إلا جمع كثرة لم يُضَف إلا إليه: ثلاثة رجال.

إِذَا: (جَمْعًا بِلَفْظِ قِلَّةٍ فِي الْأَكْثَرِ) نقول: مفهومه أنَّه قد يكون جمع كثرة لكنَّه قليل، وهذا إذا سُمِع له جمع قِلَّة وأضيف إلى جمع الكثرة مع وجود جمع القِلَّة نقول: هذا مُخَالَف للأكثر، أمَّا إذا لم يُسَمَّع إلا جمع كثرة لا نقول: مُخَالَف.

وَمِائَةٌ وَالْأَلْفَ لِلْفَرْدِ أَضِيفُ ... وَمِائَةٌ بِالْجَمْعِ نَزْرًا قَدْ رُدِفَ

(وَمِائَةٌ وَالْأَلْفَ لِلْفَرْدِ أَضِيفُ) أضف للفرد، هذا مُتَعَلِّقٌ بـ: (أَضِيفُ)، (وَمِائَةٌ) هذا مفعولٌ به مُقَدَّمٌ، (وَالْأَلْفَ) معطوفٌ عليه: أَضِيفُ مِائَةً وَالْأَلْفَ لِلْفَرْدِ.
إِذَا: (وَمِائَةٌ وَالْأَلْفَ) أسماء عدد، والمراد به هنا: المائة وتثنيتهما وجمعهما، والمراد بالالف وتثنيتهما وجمعهما، حينئذٍ: (أَضِيفُ) للفرد، فليكن حينئذٍ تمييزه مضافاً وهو مفرد، يُخَالَفُ السَّابِقَ في كون ذاك جمعاً، وهذا إنما يكون مثله مضافاً إلا أنه مفرد.
(وَمِائَةٌ وَالْأَلْفَ لِلْفَرْدِ أَضِيفُ) يعني: أن مائة وألفاً يضافان إلى مفرد، فتمييزهما حينئذٍ يكون مفرداً، وفهم من إطلاقه (مِائَةٌ وَالْأَلْفَ) أن تثنية ألفٍ ومائة وجمعهما كذلك، نحو: ألفا رجلٍ .. عندي مائة رجل، ومائتا رجل، وعندني ألف رجل، وألفا رجل، وآلاف رجل، آلاف ومائتا رجل.
إِذَا: يضاف مطلقاً المائة والألف سواءً كانا مفردين في اللفظ أو مثنيين أو مجموعين، حينئذٍ تمييزهما يكون مفرداً مضافاً.
وشدّد تمييز المائة بمفردٍ منصوب، وإنما يكون مضافاً لذلك قال: (أَضِيفُ) يعني: وجوباً، وشُيْعَ مفرداً منصوباً لكنه شاذٌّ يُحْفَظُ ولا يُقَاسُ عليه، كقوله:
إِذَا عَاشَ الْفَتَى مَائَتَيْنِ عَامًا ..
(مائتي عام) هذا الألفصح .. هذا الواجب، أمّا (مَائَتَيْنِ عَامًا) على أنه مُفْرَدٌ منصوب نقول: هذا شاذٌّ يُحْفَظُ ولا يُقَاسُ عليه.

(وَمِائَةٌ وَالْأَلْفَ لِلْفَرْدِ أَضِيفُ) نحو: عندي مائة درهم (درهم) واحد، (مائة) هذا مبتدأ وهو مضاف، و (درهم) مضافٌ إليه، والعامل في الدّرهَم هنا هو نفس العدد (مائة)، و (عندي) هذا خبر مُقَدَّمٌ، ومائتا ثوبٍ .. عندي مائتا ثوبٍ، (عندي) خبر مُقَدَّمٌ، و (مائتا) هذا مبتدأ مُؤَخَّرٌ وهو مضاف، و (ثوبٍ) مضافٌ إليه.
هنا لا تقل تمييز، ولا تقل عدد، ولا اسم عدد إلى آخره، تُعَرِّبُ كما هو الشأن في الأسماء، وإنما هذا من حيث الإقدام لا من حيث الإعراب، يعني: لا يُعَرَّبُ إِنَّمَا يُقَالُ: مضاف ومضاف إليه، إذا سئلت: ما الذي أفاده (مائتا ثوبٍ) ثوبٍ ماذا أفاد؟ نقول: هو مُبَيَّنٌّ، كشف حقيقة المائتين، عندي مائتا .. هذا مُبَيَّنٌّ .. مُجْمَلٌ يحتاج إلى إيضاح، إذا قلت: ثوبٍ، عَرَفْتَ أن الشيء المعداد بالمائتين، وأمّا من حيث الإعراب فتقول: (مائتا) هذا مبتدأ، ولا تقل: اسم عدد، إنما نوعه، كما تقول هناك: زيدٌ قادمٌ، (زيدٌ) تقول:

مبتدأ، ولا تقل: هذا اسم، إنما تقول: هذا مبتدأ، حينئذٍ تذكر الإعراب فحسب.
هنا كذلك: عندي مائتا ثوبٍ، (مائتا) هذا مبتدأ مؤخر، وهو مضاف، و (ثوبٍ) مضاف إليه، من حيث المعنى: (مائتا) اسم عددٍ مجملٍ يحتاج إلى مُفسِّر، و (ثوبٍ) هذا مضاف إليه هو المُفسِّر وهو المميز، و (مائتا) النون هنا حُذِفَت للإضافة لأنَّه مُثنَّى (مائة)، فإذا قيل لك: لماذا جئت به مفردًا مضافًا؟ تقول: لأنَّ تمييز المائة في لسان العرب إنما يكون مفردًا مضافًا، هكذا سُمِعَ والحجَّة في السماع، ولا نحتاج إلى تعليل في مثل هذه التراكيب، لأنَّها أمور تُحفظ كما هو الشأن في فنِّ الصِّرف.

إذًا: مائتا ثوب، وثلاثمائة دينار، هنا جُمِعَت: (ثلاثمائة) أُضيفت (ثلاث) إلى المائة، ثُمَّ قيل: ثوبٍ، هذا مضاف إلى المائة لا إلى الثلاث، وألف عبدٍ .. عندي ألف عبدٍ، (عندي) خبر مُقدَّم، و (ألف) هذا مبتدأ مؤخر وهو مضاف، و (عبدٍ) مضاف إليه، وانتهينا.

وإنَّما من حيث المعنى فتقول: (ألف) هذا اسم عددٍ يحتاج إلى مُميِّز، وهو عبدٍ، وجيء به مفردًا مجرورًا لأنَّه مُميِّز بالألف، فلا يصح: عندي ألف رجالٍ، لأنَّ هذا يكون مُميِّزًا للثلاثة إلى العشرة.

وألُفَا أمةٌ، (ألُفا) بدون نون، لأنَّه مُثنَّى وهو مضاف وأُضيف إلى (أمةٍ) وهو مضاف إليه، وكذلك: عندي ثلاثة آلاف فرس، (عندي) خبر، (ثلاثة) هذا مبتدأ مؤخر، وهو مضاف، و (آلاف) مضاف إليه، و (آلاف) مضاف، و (فرس) مضاف إليه، هكذا تُعرِّبه .. إعراب كما هو الشأن في غيره.

وإنَّما أحكام العدد والتمييز وإلى آخره، هذه إنَّما تكون في مقام التَّعليم من أجل أن تنتهي إلى القاعدة السابقة أو التركيب السابق، عند السؤال والبحث حينئذٍ تقول: هذا عدد، وهذا مائة وتمييز، وفي لسان العرب يكون مفردًا مجرورًا، وتمييز (أحد عشر) يكون مفردًا منصوبًا وإلى آخر ما يذكر من قواعد.

إذًا: (مائةٌ وَالْأَلْفُ) سواءً كانا مُفْرَدَيْنِ من حيث اللفظ، أو مُثْنَيْنِ، أو مجموعين يُلْزَمُ أن يكون المُميِّز مفردًا مجرورًا، لا يجوز أن يكون جمعًا ولا منصوبًا، وما سُمِعَ من نصبه فهو شاذٌّ يُحفظ ولا يقاس عليه، هذا الأصل فيه.

ثم قال: (وَمِائَةٌ بِالْجَمْعِ نَزْرًا قَدْ رُدِفَ) (مائةٌ) هذا مبتدأ، و (بِالْجَمْعِ) .. (وَمِائَةٌ قَدْ رُدِفَ) لذلك إذا أَرَدْتَ المُتَعَلِّقَاتِ اعرب الخبر قبل، (وَمِائَةٌ) مبتدأ (قَدْ رُدِفَ) هذا خبره، (بِالْجَمْعِ) هذا مُتَعَلِّقٌ به، و (نَزْرًا) قَدْ رُدِفَ حال كونه نَزْرًا، يعني: قليلًا، إذًا: قد

يكون تمييز مائة مجرورًا، وهذا أشار به إلى قراءة حمزة والكسائي: (وَلَيْثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ) هذا جاء بالجمع، بإضافة (مائة) إلى (السنين)، ف: (سِنِينَ) تَمَيِّزٌ، وفي ذلك شذوذٌ من جهة واحدة، وسَهَّلَهُ شَبَهُ الْمِائَةِ بِالْعَشْرَةِ.

على كل: هذا خلاف الأفصح.

(وَمِائَةٌ بِالْجَمْعِ نَزْرًا قَدْ رُدِفَ) (رُدِفَ) هذا مُغَيِّرُ الصِّيغَةِ، أي: تُبَعِّجُ بِالْجَمْعِ، (مِائَةٌ) تُبَعِّجُ بِالْجَمْعِ نَزْرًا) أي: قليلاً.

إِذَا: أراد النَّاطِمُ أَنْ يُبَيِّنَ بِهَذَا الْبَيْتِ: أَنَّ تَمَيِّزَ الْمِائَةِ وَالْأَلْفِ إِنَّمَا يَكُونُ فِي الْفَصِيحِ الْكَثِيرِ، الَّذِي هُوَ الْقَاعِدَةُ الْعَامَّةُ: أَنْ يَكُونَ مَجْرُورًا، وَأَنْ يَكُونَ مَفْرُودًا، فَلَا يَخْرُجُ عَنْ هَذَيْنِ النَّوَاعِينَ إِلَّا مَا شَذَّ، وَإِنَّمَا قَدَّمَ النَّاطِمُ: مِائَةً وَأَلْفًا، عَلَى مَا دَوَّخَمَا مِنَ الْعَدَدِ، يَعْنِي: إِلَى أَحَدِ عَشَرَ، لِاشْتِرَاكِهِمَا مَعَ ثَلَاثَةِ عَشَرَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي كَوْنِ تَمَيِّزِهِمَا مَجْرُورًا بِالْإِضَافَةِ. الْأَصْلُ أَنْ يَقُولَ: (ثَلَاثَةٌ)، ثُمَّ قَالَ: (لِلْعَشْرَةِ) ثُمَّ يَقُولُ: (أَحَدًا أَذْكَرَ وَصِلْنَاهُ بِعَشْرٍ) هَذَا الْأَصْلُ، لِمَاذَا قَدَّمَ الْمِائَةَ وَالْأَلْفَ؟ لِأَنَّ تَمَيِّزَ أَحَدِ عَشَرَ وَمَا بَعْدَهُ يَكُونُ مَنْصُوبًا، وَأَمَّا تَمَيِّزُ الثَّلَاثَةِ وَالْعَشْرَةِ يَكُونُ مَجْرُورًا، فَنَاسِبٌ لَذَلِكَ أَنْ يَذْكَرَ الْمَجْرُورَ بِجَوَارِ الْمَجْرُورِ.

قال هنا: قد سبق أنَّ (ثَلَاثَةً) وما بعدها إلى (عشرة) لا تضاف إلا إلى جمع، وذكر هنا أنَّ (مِائَةً وَأَلْفًا) من الأعداد المضافة كذلك، وأتَّهما لا يُضَافَانِ إِلَّا إِلَى مَفْرُودٍ، نَحْوُ: عِنْدِي مِائَةُ رَجُلٍ، وَأَلْفُ دِرْهَمٍ، وَوَرَدَ إِضَافَةُ (مِائَةٍ) إِلَى جَمْعٍ قَلِيلًا، وَمِنْهُ قِرَاءَةُ حَمْزَةِ وَالْكَسَائِيِّ الَّتِي ذَكَرَهَا.

والحاصل: أَنَّ الْعَدَدَ الْمُضَافَ عَلَى قَسْمَيْنِ:

- أحدهما: ما لا يضاف إلا إلى جمع، وهو من ثلاثة إلى عشرة.
 - والثاني: ما لا يضاف إلا إلى مفرد، وهو مائة وألف، وتثنيتهما نحو: مائتا درهم، وألفا درهم، وأما إضافة (مائة) إلى جمع فقليل، بل حكم بعضهم على أنه شاذٌّ.
- وَأَحَدًا أَذْكَرَ وَصِلْنَاهُ بِعَشْرٍ ... مُرَكَّبًا قَاصِدًا مَعْدُودٍ ذَكَرَ
وَقُلْ لَدَى التَّائِيثِ إِخْدَى عَشْرَةٌ ... وَالشَّيْنُ فِيهَا عَنْ تَمِيمٍ كَسْرَةٌ
وَمَعَ غَيْرِ أَحَدٍ وَإِخْدَى ... مَا مَعَهُمَا فَعَلَتْ فَافْعَلْ قَصْدًا
وَلِثَلَاثَةٍ وَتِسْعَةٍ وَمَا ... بَيْنَهُمَا إِنْ رَكَّبَا مَا قُدِّمَا

(وَأَحَدًا أَذْكَرَ وَصِلْنَاهُ بِعَشْرٍ) يعني: رَكَّبَ (أَحَدًا) مَعَ (عَشْرٍ) هُنَا شَرَعَ فِي الْكَلَامِ عَلَى الْعَدَدِ الْمُضَافِ .. الْمُرَكَّبِ، الْعَدَدِ الْمُضَافِ سَبْقَ هَذَا، وَالْآنَ الْعَدَدُ الْمُرَكَّبُ.

(وَأَحَدَ اذْكُرْ) اذكر أحد، يعني: لفظ (أَحَدَ) اذكره، إِذَا: (أَحَدَ) هذا يكون مفعولاً مُقَدَّمًا، (وَصِلْنَهُ بِعَشْرٍ) .. (بِعَشْرٍ) هكذا حكاها مُجَرَّدًا من التاء، (وَصِلْنَهُ) (صِلْ) هذا فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، والتاء ضمير مُتَّصِلٌ مبني على الضمِّ في محلِّ نصب مفعول به.

(وَصِلْنَهُ بِعَشْرٍ مُرَكَّبًا) حال كونك مُرَكَّبًا (قَاصِدَ مَعْدُودٍ ذَكَرْ) إِذَا: (أَحَدَ) لا (إِحدى)، و (عَشْرَ) لا (عشرة)، إِذَا: جمعت بين مذكر ومذكر، متى؟ (قَاصِدَ مَعْدُودٍ ذَكَرْ) ((أَحَدَ عَشْرَ كَوْنًا)) [يوسف:4] (كَوْنًا) هذا المقصود بالعدِّ فهو المعدود، فالكوكب هو المعدود، قلت: (أَحَدَ عَشْرَ) جئت به مذكرًا في الأول والثاني.

(وَقُلْ لَدَى التَّائِيثِ إِحدى عَشْرَةَ) بتأنيث الأول (إِحدى) وهو مؤنَّث (أَحَدَ) و (عَشْرَةَ) بالتاء وهو مؤنَّث (عَشْرَ).

وَأَحَدَ اذْكُرْ وَصِلْنَهُ بِعَشْرٍ ... مُرَكَّبًا.

قلنا: هذا مُرَكَّبًا ومُرَكَّبًا يجوز فيه الوجهان، بكسر الكاف أي: حال كونك مُرَكَّبًا هذا حالٌ من فاعل (صِلْ) أو (اذْكُرْ): اذكر أحد (وَصِلْنَهُ بِعَشْرٍ) حال كونك مُرَكَّبًا أَنْتَ .. أَنْتَ الذي رَكِبْتَ ويجوز أن يكون بفتح الكاف حالًا من (عَشْرَ) أي: مُرَكَّبًا معه، أي: مع (أَحَدَ).

(وَصِلْنَهُ بِعَشْرٍ مُرَكَّبًا) يعني: (عَشْرَ) نفسه مُرَكَّبًا مع (أَحَدَ) هذا يَحْتَمِلُ .. يَحْتَمِلُ أَنَّهُ حالٌ من فاعل (اذْكُرْ) ويحتمل أَنَّهُ حالٌ من (عَشْرَ) لكن إذا جعلته من فاعل (اذْكُرْ) كسرته: مُرَكَّب، وإذا كان من (عَشْرَ) صار هو الذي رَكِبَ فهو مُرَكَّب.

(وَقُلْ لَدَى التَّائِيثِ إِحدى عَشْرَةَ) يعني: في التائيث، (لَدَى) هنا بمعنى: (في) (إِحدى عَشْرَةَ) بإسكان الشين.

(وَالشَّيْنُ فِيهَا عَنْ تَمِيمٍ كَسْرَةَ) عَشْرَةَ .. عَشْرَهُ، يجوز فيه الوجهان، هذا نأتي عليه غدًا إن شاء الله تعالى.

نقف على هذا، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين ... !!!

عناصر الدرس

* إعادة الأعداد المركبة مع بعض الإضافات

* تميز العدد المفرد من (20_90).

* اضافة العدد المركب إلى غير مميزه

* صوغ العدد على وزن فاعل على وجوه.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصَّلَاةُ والسَّلَامُ على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أمَّا بعد:

قال النَّاطِم - رحمه الله تعالى - : (العَدْدُ).

وعرفنا حقيقة في اصطلاح النُّحاة، وقلنا: يكفي ذكر الأعداد وما يتعلَّق بها عن الحد.

قال النَّاطِم:

ثَلَاثَةٌ بِالتَّاءِ قُلٌّ لِلْعَشْرَةِ ... فِي عَدٍّ مَا آخَاذُهُ مُذَكَّرُهُ
فِي الصِّدِّ جَرْدٌ وَالْمُمَيِّزُ اجْرُرٌ ... جَمْعًا بِلَفْظِ قِلَّةٍ فِي الْأَكْثَرِ

بَيَّنَّ مَهْذِبِ الْبَيْتَيْنِ حَكَمَ الثَّلَاثَةِ إِلَى الْعَشْرَةِ، بِأَنَّهَا تَخَالَفَ الْقِيَاسِ، احْتَرَزَ بِالثَّلَاثَةِ فِي قَوْلِهِ:
ثَلَاثَةٌ بِالتَّاءِ قُلٌّ لِلْعَشْرَةِ ..

احْتَرَزَ بِهِ عَنِ الْوَاحِدِ وَالْإِثْنَيْنِ، وَقُلْنَا هَذَانِ الْعِدَدَانِ يُخَالِفُ الثَّلَاثَةَ وَالْعَشْرَةَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي
حَكَمَيْنِ:

أَوَّلًا: أَنَّهُمَا عَلَى الْقِيَاسِ، يَعْنِي: يُذَكَّرَانِ مَعَ الْمَذَكَّرِ وَيُؤَنَّثَانِ مَعَ الْمُؤَنَّثِ، فَيُقَالُ: وَاحِدٌ
وَإِثْنَانِ، وَكَذَلِكَ يُقَالُ: وَاحِدَةٌ بِالتَّائِبِثِ وَإِثْنَانِ، وَالثَّلَاثَةُ وَأَخَوَاتُهَا إِلَى الْعَشْرَةِ هَذِهِ تُخَالِفُ
عَلَى خِلَافِ الْقِيَاسِ، فَتَذَكَّرُ مَعَ الْمُؤَنَّثِ، وَتُؤَنَّثُ مَعَ الْمَذَكَّرِ.

كَذَلِكَ لَا يُجْمَعُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْمَعْدُودِ فَلَا يُقَالُ: وَاحِدٌ رَجُلٌ، وَلَا اثْنَا رَجُلَيْنِ، وَعَرَفْنَا الْعِلَّةَ
فِيمَا سَبَقَ، بِخِلَافِ الثَّلَاثَةِ إِلَى الْعَشْرَةِ، لِأَنَّ الثَّلَاثَةَ يَدُلُّ عَلَى الْعِدَدِ (وَالْمُمَيِّزُ) يَدُلُّ عَلَى
الْجِنْسِ، فَلَا بُدَّ مِنَ الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا.

وَأَمَّا الثَّلَاثَةُ إِلَى الْعَشْرَةِ فَقَالَ هُنَا:

ثَلَاثَةٌ بِالتَّاءِ قُلٌّ لِلْعَشْرَةِ ... فِي عَدٍّ مَا آخَاذُهُ مُذَكَّرُهُ
فِي الصِّدِّ جَرْدٌ.

إِذَا: (فِي عَدٍّ مَا آخَاذُهُ مُذَكَّرُهُ) تَأْتِي بِالتَّاءِ، (فِي الصِّدِّ) الَّذِي هُوَ الْمُؤَنَّثُ، أَوْ (عَدٍّ مَا
آخَاذُهُ) مُؤَنَّثُهُ (جَرْدٌ) الْعِدَدُ الثَّلَاثَةُ إِلَى الْعَشْرَةِ مِنَ التَّاءِ، وَقَوْلُهُ: (مَا آخَاذُهُ) قُلْنَا: أَشَارَ
بِهِ إِلَى أَنَّ النَّظَرَ إِنَّمَا يَكُونُ فِي الْمَفْرُودِ لَا فِي اللَّفْظِ، إِذْ يُشْتَرَطُ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ: بِأَنْ يَكُونَ
(الْمُمَيِّزُ) جَمْعًا، وَكُلُّ جَمْعٍ مُؤَنَّثٌ، فَلَوْ اعْتَبِرَ اللَّفْظُ مِنْ حَيْثُ هُوَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ حِينَئِذٍ لَمَا
بَقِيَ لِلتَّذْكِيرِ مَجَالٌ، وَحِينَئِذٍ لَا بُدَّ مِنَ التَّذْكِيرِ .. مِنْ نَزْعِ التَّاءِ، لِأَنَّ الْمُضَافَ إِلَيْهِ يَكُونُ

مؤنثاً مطلقاً، وحينئذ يكون النظر إلى المفرد نقول: ثلاثة رجالٍ وثلاث إماءٍ، (ثلاثة رجال) باعتبار المفرد وهو واحد، (وثلاث إماءٍ) باعتبار المفرد وهو (أمة) وهو مؤنث. وأما (المُمَيِّز) إذا كان اسم جنس كـ (شجر)، أو اسم جمع كـ (قوم) قلنا: الأفصح والأكثر أن يؤتى به مجروراً بـ (مِنْ) ويجوز إضافته كما ذكرناه سابقاً.

ثَلَاثَةٌ بِالتَّاءِ قُلٌّ لِلْعَشْرَةِ ... فِي عَدِّ مَا آحَادُهُ مُذَكَّرَةٌ
فِي الصِّدِّ جَرْدٌ وَالْمُمَيِّزُ اجْرُرْ ... جَمْعاً بِلَفْظِ قِلَّةٍ فِي الْأَكْثَرِ

قوله: (مَا آحَادُهُ مُذَكَّرَةٌ) ثُمَّ قَالَ: (جَمْعاً) دَلٌّ عَلَى أَنَّهُ يُضَافُ إِلَى الْجَمْعِ، وَالنَّظَرُ يَكُونُ بِاعْتِبَارِ الْمَعْنَى، لِأَنَّهُ فِي الْأَوَّلِ قَالَ: (مَا آحَادُهُ)، ثُمَّ قَالَ: (اجْرُرِ الْمُمَيِّزَ جَمْعاً) كَيْفَ يَكُونُ (آحَادُهُ) مُذَكَّرٌ أَوْ مُؤنَّثٌ ثُمَّ يَقُولُ الْجَمْعُ؟ نَقُولُ: الْجَمْعُ بِاعْتِبَارِ اللَّفْظِ عَلَى الْأَصْلِ، وَأَمَّا الْآحَادُ فَهَذَا بِاعْتِبَارِ الْمَعْنَى.

هنا قاعدة: اعتبار التانيث في واحدٍ المعدود إن كان اسماً فبلفظه .. إن كان اسماً فَيُنْظَرُ حينئذٍ إلى اللفظ تقول: ثلاثة أشْخَصٍ، و (أشْخَص) هنا جمع شخص، و (شخص) مُذَكَّرٌ أَوْ مُؤنَّثٌ؟ مُذَكَّرٌ، حينئذٍ تقول: ثلاثة أشْخَصٍ، ولو كان المراد بالأشْخَصِ نِسْوة. لو أردت بالأشْخَصِ النِسْوة حينئذٍ نقول: النَّظَرُ إِلَى اللَّفْظِ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ إِلَى الْمَعْنَى الْمَقْصُودِ مِنْ مَصْدَقِ اللَّفْظِ، فَقَدْ تَرِيدُ بِالشَّخْصِ أَنْثَى، وَقَدْ تَرِيدُ بِالشَّخْصِ ذَكَراً، حينئذٍ: ثلاثة أشْخَصٍ، نقول: هنا يُعْتَبَرُ فِيهِ اللَّفْظُ مِنْ حَيْثُ هُوَ لَا بِاعْتِبَارِ الْمَعْنَى، وَلَوْ كَانَ الْمَصْدَقُ الَّذِي يَصْدُقُ عَلَيْهِ لَفْظُ شَخْصٍ وَهُوَ الْآحَادُ، لِأَنَّهُ قَالَ:

فِي عَدِّ مَا آحَادُهُ مُذَكَّرَةٌ ..

هنا آحاد (أشْخَص .. شخص) وهو مُذَكَّرٌ حينئذٍ تأتى بالتاء، ولو كنت قاصداً بالأشْخَصِ النِّسْوة، لَأَنَّ هَذَا شَيْءٌ خَارِجٌ عَنِ اللَّفْظِ، إِذَا: إن كان اسماً فبلفظه تقول: ثلاثة أشْخَصٍ، قاصداً نِسْوة، وثلاث أعين، قاصداً رجال، لأنَّ العين هذه في الأصل: أَعْيُنُ جَمْعِ عَيْنٍ وَهِيَ مُؤنَّثَةٌ.

لأنَّ لَفْظَ (شَخْصٍ) مُذَكَّرٌ، وَلَفْظَ (عَيْنٍ) مُؤنَّثٌ، هَذَا مَا لَمْ يَتَّصِلْ بِالْكَلَامِ مَا يَقْوِي الْمَعْنَى، أَوْ يَكْثُرُ فِيهِ قَصْدُ الْمَعْنَى، إِذَا: قد تريد بالثلاثة هنا المعدود: أن يكون مُذَكَّرًا أَوْ مُؤنَّثًا بِاعْتِبَارِ الْمَعْنَى لَكِنْ بِاعْتِبَارِ اللَّفْظِ حينئذٍ يُنْظَرُ إِلَيْهِ بِاعْتِبَارِ التذكير والتانيث، فلو استعملت الشخص مُراداً به النِسْوة .. لو قلت: عندي ثلاثة أشْخَصٍ، حينئذٍ أنثت، كيف تَوَنَّثَتْ وَأَنْتَ تَرِيدُ بِالشَّخْصِ الْمُؤنَّثَ؟ حينئذٍ نقول: النَّظَرُ يَكُونُ إِلَى اللَّفْظِ

(والشخص) هذا مذكّر.

كذلك: ثلاث أعين، إذا أردت بالعين هنا الرجل نقول: (أعين) جمع عين (والعين) هذه مؤنثة أو مذكّرة؟ مؤنثة، نقول: (هذه عين .. عين فيها) إذا: هذه يرجع إليها الضمير بالتأنيث، وحينئذ نقول: ثلاث أعين، ولو قصدت بالعين الرجل، فلا يُنظر إلا إلى اللفظ من حيث هو، هل هو مُذكّر في لسان العرب أم لا؟ أمّا ماذا تعني به؟ هذا شيء آخر. إذا: إن كان اسماً فلفظه من حيث هو لا باعتبار مصدقه، فقد يصدق الشخص على المؤنث فتقول: ثلاثة أشخاص، وقد تصدق العين على المذكر فتقول: ثلاث أعين، ولا تنظر إلى المعنى.

قلنا: هذا ما لم يتصل به ما يقوي المعنى، يعني: قد يتصل به ما يقوي المعنى من حيث انتشار الاستعمال، أو من حيث القرينة. ما لم يتصل بالكلام ما يقوي المعنى، أو يكثر فيه قصد المعنى، فإن اتصل به ذلك جاز مراعاة المعنى.

فالأول كقوله:

ثَلَاثُ شُحُوصٍ كَاعِبَانٍ وَمُعْصِرٌ ..

وقوله:

وَأَنَّ كِلَابًا هَذِهِ عَشْرُ أَبْطُنٍ ..

والقياس: عشرة أبطن، لأنّ (البطن) مُذكّر أو مؤنث؟ مذكّر، حينئذ القياس: عشرة أبطن، لأنّ (البطن) مذكّر بحسب اللفظ، ولكن راعى فيه المعنى وهو: القبيلة، استُعْمِلَ (البطن) مُراداً به: القبيلة فلذلك أنث، وإلا الأصل أن يقول: عشرة أبطن، لأنّ (أبطن) هذا جمع (بطن) والبطن مُذكّر، حينئذ يقول: عَشْرَةُ أَبْطُنٍ.

لكن هنا لمّا استُعْمِلَ (البطن) مُراداً به القبيلة والقبيلة مؤنث، حينئذ راعى المعنى، متى؟ إذا غلب الاستعمال، وهذا عند من يعرف إذا أُطْلِقَ (البطن) المراد به: القبيلة. فـ (البطن) مُذكّر بحسب اللفظ ولكن راعى فيه المعنى وهو: القبيلة.

والثاني كقوله: ثلاثة أنفس، جمع نفسٍ و (النفس) مؤنث: ((وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا))

[الشمس:7] ولم يقل: ما سواه، إذا: أعاد إليه الضمير بالمؤنث، نحن نقول: ثلاثة

أنفس، صحيح أو لا؟ ليس بصحيح، ثلاث أنفس، لأنّ (أنفس) جمع نفس وهو مؤنث،

حينئذ القاعدة: التذكير (في الصِّدِّ جَرْدٌ) جرّده من التاء إذا كان مؤنثاً .. إذا كان (في

عَدٍّ مَا أَحَادُهُ) مؤنث حينئذ تُجَرِّد العدد من التاء فتقول: ثلاث أنفس، لكن النفس

يُطْلَقُ ويُراد به: الإنسان كثيراً، حينئذ إذا روعي هذا المعنى صحَّ اتّصاله بالتاء.

والثاني كقوله: ثلاثة أنفس، وثلاث ذود، فإنَّ (النَّفس) كثيراً ما يُستعمل مقصوداً به: الإنسان والإنسان هذا مذكَّر، والقياس: ثلاث أنفس، لأنَّ (النَّفس) مؤنثة فإراعى المعنى وهو مُذكَّر لكثرة استعمال (النَّفس) في الإنسان، وكذلك (الدُّود) من الإبل من الثلاثة إلى العشرة وهو مؤنث لا واحد له من لفظه.

إذاً القاعدة: أنه يُراعى الواحد، فإن كان اللفظ نفسه مذكَّراً أُتَتْ العدد، وإن كان مؤنثاً ذُكِرَ العدد، ولو كان مَصْدَق، يعني: ما يقع عليه ذلك اللفظ مؤنثاً أو مُذكَّراً، قد يُراعى في بعض الأحوال مؤنث اللفظ المُذكَّر فيؤنث العدد، وقد يُراعى في بعض الأحوال مؤنث العدد فيُراعى حينئذٍ.

إذاً: ننظر إلى اللفظ .. الاسم الواحد: إن كان لفظه مؤنثاً ذُكِرنا العدد ولو كان مَصْدَقُهُ مُذكَّراً، وقد يُراعى هذا المعنى حينئذٍ يؤنث العدد، وننظر إلى اللفظ نفسه فإن كان مؤنثاً من حيث هو اللفظ مثل (عين ونفس) من حيث هو، حينئذٍ نُجَرِّد الاسم العدد من التاء ولو كان مصدقه مذكَّراً، إن راعينا ذلك المعنى الذي يَصْدُق عليه الواحد حينئذٍ جاز لنا التأنيث.

وإن كان صفةً فبموصوفها المنوي لا بها، ولذلك جاء قوله تعالى: ((فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا)) [الأنعام: 160] (عَشْرُ أَمْثَالٍ) جمع (مثل) وهو مُذكَّر، وقلنا: العشرة مثل الثلاثة عند عدم التركيب فتخالف القياس، تُذكَّر مع المؤنث، وتؤنث مع المذكَّر. وهنا المثل الذي هو واحد الأمثال مُذكَّر وقال (عَشْرُ) والقياس أن يقول: (عشرة أمثالها) لم قال هنا: (عَشْرُ) بالتذكير مع كون (مَا آحَادُهُ) هنا مذكَّراً؟ لأنَّ (أَمْثَالٍ) ليس هو المعدود، وإنما هو صفةٌ لموصوفٍ محذوف فروعى في العدد من جهة المعنى، والأصل: عشر حسناتٍ أمثالها.

حينئذٍ روعي الموصوف المحذوف المنوي، ولذلك قاعدة العرب: أن الأصل إذا حُذِف الشيء قد يكون مُراعىً منوياً وقد يُحذف ولا يراعى بأن يصير نسياً منسياً، إذا صار منوياً حينئذٍ يُلاحظ في القواعد، وهذا واضح بَيِّن هنا.

أي: عشر حسناتٍ، إذاً: هنا صفةٌ فبموصوفها المنوي روعي العدد فَذُكِرَ مع الأمثال، وتقول: ثلاثة دوابٍ، إذا قصدت ذكوراً، لأنَّ الدَّابة صفة في الأصل، وثلاث دوابٍ، إذا قصدت إناثاً، ولا يُعتبر لفظ المفرد إن كان علماً، فتقول: ثلاثة الطَّلحات، سبق أن (طلحة) يُجمع بواوٍ ونون باعتبار المعنى، وهذا من المآخذ على مذهب البصريين هناك، لأنَّه قد وقع نوع تعارض.

هناك راعوا المعنى فقالوا: لا يُجمع بألفٍ وتاء، وإنما يُجمع بواوٍ ونون، يعني: احترزوا باتّصال التاء هناك .. ألا يكون متصلاً بالتاء من نحو: طلحة وحمزة، قالوا: لا يُجمع بواوٍ ونون لأنّه مؤنّث، وهنا راعوا المعنى، وهناك لم يُراعوا المعنى، قدّموا اللفظ هنا على المعنى، وهناك قدّموا المعنى على اللفظ، واللفظ واحد هو: طلحة وحمزة، فكيف يُراعى جانب التذكير هنا، ويُراعى جانب التأنيث هناك؟ ولا شكّ أنّ المعنى أقوى من اللفظ، وخاصةً إذا اعتبرنا التاء هذه تاء تأنيث فهي في نية الانفصال، هذا محل إشكال عند البصريين، ولذلك قلنا الصواب هناك: أنّه يُجمع بواوٍ ونون: طلحون وحمزون، ولا إشكال موافقةً لمذهب الكوفيين.

قالوا هنا: لا يُعتبر لفظ المفرد إن كان علماً نحو: ثلاثة الطلحات، وخمس الهندات، فهنا اعتُبر معنى المفرد لا لفظه، فنقول: ثلاثة الطلحات، الأصل: ثلاث الطلحات، لأنّ (الطلحات) هذا جمعٌ واحده (طلحة) وهو مؤنّث من حيث اللفظ، الأصل: ثلاث الطلحات، قالوا: لا، هنا يُراعى المعنى، لأنّ (طلحة) مُسمّاه مُذكّر. كذلك يُقال: خمس الهندات، (هندات) جمع (هند)، و (هند) في اللفظ مؤنّث، حينئذٍ قالوا: خمس الهندات، وهذا غريب عندهم، فهنا اعتُبر معنى المفرد لا لفظه. وإذا كان في المعدود لغتان: التذكير والتأنيث كالحال، لفظ الحال قلنا: هذا يُدكّر ويُؤنّث، حالٌ حسنٌ، وحالٌ حسنةٌ، حينئذٍ جاز الحذف والإثبات تقول: ثلاث أحوال، وثلاثة أحوال، يجوز فيه الوجهان.

إذاً: القاعدة عندهم في قوله (مَا آحَادُهُ): النظر إلى الواحد إن كان اسماً حينئذٍ يُنظر إلى اللفظ: ثلاثة أشخاص، ننظر إلى اللفظ (شخص) فهو مُذكّر حينئذٍ نُؤنّث العدد، ولو كان مُسمّى الشّخص مؤنثاً، ثلاثة أنفس، ننظر إلى اللفظ واحده (نفس) فنُدكّر اسم العدد لكون هذا مؤنثاً هذا هو الأصل، ولو كان مُسمّاه مُذكّراً، فلا ننظر إلى المعنى في الأصل، ويجوز اعتبار المعنى لكنّه فرع إمّا بغلبة استعمال، وإمّا بقريّة أخرى كما ذكرناه.

ثمّ إنّ كانت صفةً فبموصوفها المنوي لا بها، وعليه يُخرّج قوله تعالى: ((قُلْ عَشْرُ أَمْثَلِهَا)) [الأنعام: 160] (عَشْرُ) بترك التاء مع (أَمْثَلِهَا)، و (أَمْثَال) جمع (مِثْل) وهو مُذكّر، وإمّا يُراعى فيه هنا المنعوت الـ؟؟؟ وأمّا العَلَمُ فعندهم لا يُراعى من حيث اللفظ، وإمّا يُنظر فيه إلى المعنى، الأعلام يُنظر فيه إلى المعنى، فما كان محتوماً بالتاء حينئذٍ يُؤنّث له أو يُدكّر .. العَلَمُ المُذكّر إن كان اتصلت به التاء، يُؤنّث له العدد أو يدكّر؟ يُؤنّث نعم، ولذلك يُقال: ثلاثة الطلحات، أنثوا له العدد باعتبار المعنى لا باعتبار اللفظ.

وقالوا: خمس الهندات، (هندات) جمع (هند) وهو مُؤنَّث من حيث اللفظ ومن حيث المعنى، أو هو مشترك لكنَّه غلب استعماله في الإناث، حينئذٍ قالوا: خمس الهندات، باعتبار المعنى، لأنَّ مَصْدَق (هند) مؤنَّث، فذكَّروا له العدد، وإذا كان المعدود فيه لغتان حينئذٍ جاز الوجهان، تجريد اللفظ .. الاسم العدد من التاء واتِّصال التاء فتقول: ثلاث أحوالٍ، وثلاثة أحوالٍ.

... وَالْمُمَيِّزُ اجْرُرْ ... جَمْعًا بِلَفْظٍ قَلَّةٍ فِي الْأَكْثَرِ

قلنا: المراد بالجمع هنا: جمع التكسير، وبالقلَّة: الأربعة الأوزان، وقوله: (في الأكْثَرِ) هذا يعود إلى النوعين: الجمع، فقد لا يكون جمع تكسير، و (بِلَفْظٍ قَلَّةٍ) .. (الأكْثَرِ) أن يكون بلفظ قلَّة، وقد لا يكون بلفظ القلَّة.

وذكرنا أن جمع التكسير على ثلاثة أنحاء، لأنَّه: إمَّا جمع قِلَّة، وإمَّا جمع كثرة، قد يكون لجمع التكسير جمع قِلَّة فقط، ولم يُسمع فيه جمع كثرة، وقد يكون بالعكس، وقد يكون له الجمعان.

متى نقول: (في الأكْثَرِ)؟ إذا كان له جمعان: جمع قِلَّة، وجمع كثرة، حينئذٍ نقول: الأَفْصح والأَكْثر: أن يُضاف اسم العدد إلى جمع قِلَّة، ولا نضيفه إلى جمع الكثرة هذا الفصيح وهذا الأكْثر، إن لم يكن له إلا جمع قِلَّة فلا محال أنه يُضاف إلى جمع القِلَّة، وإن لم يكن له إلا جمع كثرة فلا محال أن يُضاف إلا إلى جمع الكثرة.

فتمييز الثلاثة إلى العشرة يكون جمعاً مُكَسِّراً من أبنية القِلَّة، وقد يتخلف كل واحد من هذه الثلاثة فيضاف للمفرد وذلك إن كان (مائة) نحو: ثلاث مائة وسبعمائة، وشَدَّ في الضرورة قوله:

ثَلَاثُ مِئَةٍ لِلْمُلُوكِ وَفِيهَا ..

ويُضاف لجمع التَّصحيح في ثلاث مسائل -احترازاً من جمع التكسير-، قد يضاف إلى جمع التَّصحيح - وهذه نسينا أن ننبه عليها بالأمس - يضاف إلى جمع التَّصحيح في ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: أن يُهمل تكسير الكلمة، يعني: لا يُسمع في لسان العرب أنهم كَسَرُوا الكلمة، يعني: ما حُفظ لها جمع تكسير، نحو: سَبْعَ بَقَرَاتٍ .. سَبْعَ سَمَوَاتٍ .. خمس صلوات، (صلوات .. صلاة) جُمع بآلفٍ وتاء، هل تُسمع جمع تكسير للصلاة؟ ما تُسمع، ليس عندنا إلا (صلوات) وهو جمع تصحيح، هو جمع تصحيح (صلوات)؟ نعم، جمع مؤنَّث سالم يُسمَّى: جمع التصحيح، كذلك: بقرات جمع بقرة، لم يُسمع تكسيـره.

الثانية: أن يُجاور ما أُهْمِلَ تكسيره نحو: سنبلات، فإنه في التنزيل مجاور لسبع بقرات، يعني: قد يكون له جمع تكسير ولكنه يُؤتى به على صيغة جمع التصحيح للمجاورة، مثل تنوين مجاورة: ((سَلَسِلًا وَأَغْلَالًا)) [الإنسان:4] قلنا: (سَلَسِلًا) هذا مَمْنُوعٌ من الصَّرْفِ ولكنه نُؤنّ لمجاورة (أَغْلَالًا) و (أَغْلَالًا) مصروف، هنا مثله، قد يُضاف إلى جمع التصحيح مع كون ذلك اللفظ له جمع تكسير، والسبب في ذلك: المجاورة .. كونه جاور اسم عدد أضيف إلى ما أُهْمِلَ تكسيره ك: (سنبلات).

والثالثة: أن يقل استعمال غيره، يعني: يكون له جمع تصحيح وجمع تكسير، لكن الأكثر من حيث الاستعمال جمع التصحيح حينئذ يُراعى فيه الأكثر، نحو: ثلاث سعادات، شُمع (سعائد) لكنه قليل، (سعائد) هذا جمع تكسير و (سعادات) جمع تصحيح، يُضاف إلى (سعادات) ويجوز إضافته إلى (سعائد)، لكن الأفصح أن يُضاف إلى (سعادات) لأنه أكثر استعمالاً من (سعائد).

ويجوز: ثلاث سعائد أيضاً، والمختار في الأخيرتين التصحيح، الذي هو: أن يُجاور ما أُهْمِلَ تكسيره المختار التصحيح، مع كونه له جمع تكسير، وكذلك أن يقل استعمال غيره مع كونه له جمع تكسير، فالأفصح حينئذ التصحيح، ويتعين في الأولى التصحيح لإهمال جمع التكسير .. ليس له جمع تكسير، وإنما نعين ذلك لوجود جمع التصحيح فحسب، وإذا كان كذلك حينئذ يتعين.

فإن كثر استعمال غيره ولم يُجاور ما أُهْمِلَ تكسيره لم يُضف إليه إلا قليلاً، يعني: إذا لم يكن واحداً من الثانية أو الثالثة، الأولى أُهْمِلَ تكسيره فلا بُدَّ منه، الثانية والثالثة حينئذ نقول: إذا لم يكن من الثانية ولا من الثالثة لم يُضف إليه إلا قليلاً .. إلى جمع التصحيح، نحو: ثلاثة أحمدين، وثلاث زينبات (زينبات) .. (زينبات) له زيانب، و (أحمدين) (أحمد .. أفعال .. أفاعل .. أحامد) حينئذ له جمع تكسير وله جمع تصحيح (أحمدين) هذا جمع تصحيح بياء ونون (وزينبات) جمع تصحيح بآلفٍ وتاء، نقول: هذا قليل ولذلك يُقال: يُحفظ ولا يقاس عليه.

ويُضاف لبناء الكثرة في مسألتين، لأنه قال: (بَلَفَظَ قِلَّةً)، قلنا: (في الأكثر) هذا احترازاً ممّا إذا كان جمع تكسير وأضيف إلى جمع الكثرة، يُضاف لبناء الكثرة في مسألتين: الأولى: أن يُهمل بناء القِلَّة فلا يُسمع، نحو: ثلاث جوارٍ، وأربعة رجال، وخمسة دراهم، (دراهم) هذا ليس له جمع قِلَّة، و (رجال) ليس له جمع قِلَّة، و (جواري) ليس له جمع قِلَّة، حينئذ لا محال أن يُضاف إلى جمع الكثرة.

الثاني: أن يكون له بناء قِلَّة، شُمع بناء القِلَّة وبناء الكثرة، ولكن بناء القِلَّة شاذٌ قياساً أو سماعاً، حينئذ سماعه كعدم سماعه، فيُنزَل لذلك مُنْزَلَةُ المَعْدُومِ كأنه لم يُسمع له جمع قِلَّة.

فالأول نحو: ((ثَلَاثَةٌ قُرُوءٍ)) [البقرة:228] قلنا: (قُرُوءٍ) هذا جمع قرءٍ، (وقرءٍ) جمعه جمع قِلَّةٍ على (أقراء) هذا شاذ، ولذلك عُدل عنه في القرآن إلى (قُرُوءٍ) جمع كثرة وسُمِعَ (أقراء) جمع (قرءٍ) بفتح القاف وإسكان الراء لكنَّه شاذ، وحينئذٍ عُدل إلى جمع الكثرة.

فإن جمع (قرءٍ) بالفتح على (أقراء) شاذ، والثاني: ثلاثة شسوع، فإنَّ أشساعاً قليل الاستعمال، (أشساع) مسموع، ليس بشاذ لكنَّه قليل الاستعمال، أكثر منه (شسوع) وهو جمع كثرة حينئذٍ يُضاف إليه.

إذاً: يُضاف إلى جمع كثرة في مسألتين:

الأولى: ألا يُسمع له جمع قِلَّةٍ.

الثانية: أن يُسمع لكنَّه قليل بالنسبة للكثرة أو شاذ، حينئذٍ يُعدل عنه إلى جمع الكثرة. إذاً قوله:

... وَالْمُمَيَّرَ اجْرُرْ ... جَمْعاً بِلَفْظِ قِلَّةٍ فِي الْأَكْثَرِ

قلنا: لكل لفظٍ من هذين اللفظين جمعاً، و (بِلَفْظِ قِلَّةٍ) هذا له محترزات، (جَمْعاً) يعني: جمع تكسير، وكذلك جمع التكسير يكون (بِلَفْظِ قِلَّةٍ)، فإن لم يكن جمع تكسير يخرج إلى جمع التصحيح في المسائل الثلاث، وإذا لم يكن بجمع قِلَّةٍ فإنَّما يكون بجمع كثرة في المسألتين اللتين ذكرناهما.

ثمَّ قال:

وَمِائَةٌ وَالْأَلْفَ لِلْفَرْدِ أَضِيفْ ... وَمِائَةٌ بِالْجَمْعِ نَزْراً قَدْ رُدِفَ

إذاً: الثلاثة إلى العشرة والمائة يكون التَّمييز فيها مضافاً، إلا أنَّ الثلاثة إلى العشرة يكون جمعاً، والمائة والألف وما تُثَيَّ منهما وجمعُ منهما كذلك يكون مضافاً لكنه مفرد. وَمِائَةٌ بِالْجَمْعِ نَزْراً قَدْ رُدِفَ ..

يعني: قليل، وحكم بعضهم عليه بالشذوذ أن يُضاف إلى الجمع، وإنَّما الأصل فيه والفصيح: أن يكون مُفْرَداً، إذاً بهذه الأبيات الثلاثة نقول: العدد المضاف على قسمين: ما لا يُضاف إلا إلى جمعٍ وهو من ثلاثة إلى عشرة، وعرفنا الجمع المراد به هنا. والثاني: ما لا يُضاف إلا إلى مفرد وهو: مائةٌ وألفٌ وتثنيتهما وجمعهما، مهما جُمِعَ الآلاف أو المئات فإنَّما يُضاف إلى المفرد، وما سُمِعَ من إضافته إلى الجمع فهو خلاف الأصل.

ثُمَّ قَالَ:

وَأَحَدَ أَذْكَرَ وَصِلْنَهُ بِعَشْرٍ ... مُرَكَّبًا قَاصِدَ مَعْدُودٍ ذَكَرَ
وَقُلْ لَدَى الثَّانِيَةِ إِحْدَى عَشْرَةَ ... وَالشَّيْنُ فِيهَا عَنْ تَمِيمٍ كَسْرَهُ

هذا شروعٌ منه من ذكر العدد من أحد عشر إلى تسعة عشر، وهذا ما يُسمى بالعدد المركب، الأول العدد المفرد وهذا العدد المركب.
وَأَحَدَ أَذْكَرَ وَصِلْنَهُ بِعَشْرٍ ..

يعني: قل: أحد عشر، متى؟ (قَاصِدَ مَعْدُودٍ ذَكَرَ) إذا أردت بأنَّ المعدود ذَكَرَ حينئذٍ تأتي بـ: (أَحَدَ عَشْرَ)، وإذا كان مؤنثاً حينئذٍ قلت: (إِحْدَى عَشْرَةَ) الأول: بتذكير الجزئيين والثاني بتأنيث الجزئيين: ((أَحَدَ عَشْرَ كَوَكَبًا)) [يوسف:4] (كَوَكَبًا) هذا تمييز وهو مذكَّر، حينئذٍ تُذَكِّرُ الجزئيين الصدر والعجز، فتقول: (أَحَدَ عَشْرَ) وتقول: إحدى عشرة امرأة (امرأة) هذا تمييز مؤنث، وحينئذٍ تَوَثِّتُ له الجزئيين فتقول: (إحدى) الجزء الأول .. الصدر (عشرة) هذا العجز .. الجزء الثاني.
إذاً: أحد عشر وإحدى عشر، يكون النظر فيهما باعتبار المُمَيِّز، لا بُدَّ أن يكون مفرداً منصوباً كما سيأتي، وحينئذٍ تنظر إليه: إن كان هذا المفرد المنصوب مُذَكَّرًا ذَكَرْتَ الجزئيين، وإن كان مؤنثاً أَنْثَتِ الجزئيين.

(وَأَحَدَ أَذْكَرَ) اذكر أحد، هذا مفعول مُقَدَّم لقوله: (أَذْكَرَ)، (وَصِلْنَهُ بِعَشْرَ) (بِعَشْرَ) هذا مُتَعَلِّق بقوله: (صِلْنَهُ)، والهاء في (صل) المتصلة بها في محل نصب مفعول به، (وَصِلْنِ) هذا فعل أمر مبني على الفتح لا تَصَالُهُ بنون التوكيد الخفيفة.
هنا قال: (وَأَحَدَ) لفظ به مُذَكَّرًا، ثُمَّ قَالَ: (بِعَشْرَ) لفظ به مُجْرَدًا من التاء، إذاً: التجريد ولفظ أحد مقصودٌ في هذا التركيب، (مُرَكَّبًا) لهما، قلنا: (مُرَكَّبًا) يجوز فيه الوجهان، (مُرَكَّبًا .. مُرَكَّبًا) (مُرَكَّبًا) على أنه حالٌ من فاعل (أَذْكَرَ) أَذْكَرَ أَحَدَ عَشْرَ وَصِلْنَهُ بِعَشْرَ، يعني: صله به حال كونك مُرَكَّبًا لهما.

(مُرَكَّبًا) بالفتح أيضاً حالٌ لَكِنَّهُ من عشر، وَصِلْنَهُ بِعَشْرَ حالٌ كونه مُرَكَّبًا مع (أَحَدَ) (قَاصِدَ مَعْدُودٍ ذَكَرَ) اذكر أحد قاصداً حال كونك (قاصداً) إذا قصدت المذَكَّرَ (مَعْدُودٍ ذَكَرَ) قلت: أحد عشر بغير تاء نحو: ((أَحَدَ عَشْرَ كَوَكَبًا)) [يوسف:4].

وهمزة (أحد) مبدلة من واو، وقد قيل: وحد عشر على الأصل، يعني: نُطْق به وهذا فيه كشفٌ عن الأصول، وهو أصلٌ مهجور، وإن كان لغةً إلا أنه أصلٌ مهجور، يُقال: أحد

عشر ووحده عشر، بإبدال الهمزة واو، أيُّهما أصلٌ وأيُّهما فرع؟ (أحد) فرعٌ (ووحده) هذا أصلٌ، وهذا تصريحٌ بالأصل.

وقد قيل: وحده عشر على الأصل وهو قليل، وقد يُقال: واحد عشر على أصل العدد. إذاً: (أحد) فيه ثلاث لغات، ما هي؟ (أحد) هذا الفصحى وجاء في القرآن (وحده عشر، واحد عشر) (واحد) على الأصل: واحد .. اثنان. إذاً:

وَأَحَدٌ أَذْكَرٌ وَصِلْنَاهُ بِعَشْرٍ ... مُرَكَّبًا قَاصِدَ مَعْدُودٍ ذَكَرَ

هذا في التذكير.

وَقُلْ لَدَى التَّأْنِيثِ إِحْدَى عَشْرَةٌ ..

(قُلْ) إذا قصدت المؤنث قلت: إِحْدَى عَشْرَةٌ امرأةً بإثبات التاء، وقد يُقال: واحدة عشرة، يعني: بإثبات التاء، كما قيل: واحد عشر يُقال: واحدة عشر، هذا فيه ثقل. إذاً: (قُلْ لَدَى التَّأْنِيثِ) إذا قصدت التأنيث (إِحْدَى عَشْرَةٌ)، انظر! النَّاطِمُ هُنَا نَطَقَ بِـ (عَشْرَةٌ) بِاسْكَانِ الشَّيْنِ، وَهَنَّاكَ قَالَ: (وَصِلْنَاهُ بِعَشْرٍ) بِإِثْبَاتِ الْفَتْحِ، إِذَا: الْفَتْحُ يَكُونُ مَعَ الْمَذْكَرِ: أَحَدَ عَشْرٍ، وَالتَّسْكِينِ .. تَسْكِينِ الشَّيْنِ يَكُونُ مَعَ الْمُؤَنَّثِ فَتَقُولُ: إِحْدَى عَشْرَةٌ أَمْرًا، بِسُكُونِ الشَّيْنِ وَزِيَادَةِ التَّاءِ: إِحْدَى عَشْرَةٌ أَمْرًا، هَذِهِ هِيَ اللُّغَةُ الْفُصْحَى. وَالشَّيْنُ فِيهَا عَنْ تَمِيمٍ كَسْرُهُ ..

هذه اللغة الثانية: إِحْدَى عَشْرَةٌ بِكُسْرِ الشَّيْنِ، (الشَّيْنُ) مُبْتَدَأٌ، وَالشَّيْنُ كَسْرُهُ فِيهَا عَنْ تَمِيمٍ، مَا إِعْرَابُ (كَسْرُهُ)؟ الشَّيْنُ كَسْرُهُ فِيهَا: مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ وَلِذَلِكَ نَطَقْتُ بِهِ عَلَى التَّرْتِيبِ حَتَّى تَفْهَمَ: وَالشَّيْنُ كَسْرُهُ فِيهَا، (كَسْرُهُ) مُبْتَدَأٌ ثَانِي وَ (فِيهَا) هَذَا خَبَرُ الثَّانِي، وَالْجُمْلَةُ مِنَ الْمُبْتَدَأِ الثَّانِي وَخَبَرِهِ فِي مَحَلِّ رَفْعِ خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ الْأَوَّلِ.

إذاً: (وَالشَّيْنُ) سَابِقًا مِنْ (عَشْرَةٍ) الَّتِي قَبْلَهَا فِي الْبَيْتِ الثَّانِي، وَالْمُرَادُ بِهِ التَّأْنِيثُ لَا التَّذْكَيرَ، (وَالشَّيْنُ كَسْرُهُ فِيهَا عَنْ تَمِيمٍ) (عَنْ تَمِيمٍ) جَارٌ مُجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَا تَعَلَّقَ بِهِ فِيهَا، لِأَنَّهُ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ مُتَعَلِّقٍ يَتَعَلَّقُ بِهِ.

وَالشَّيْنُ فِيهَا عَنْ تَمِيمٍ كَسْرُهُ ..

أي: مَعَ الْمُؤَنَّثِ فَيَقُولُونَ: إِحْدَى عَشْرَةٌ، وَاثْنَتَا عَشْرَةَ بِكُسْرِ الشَّيْنِ، وَبَعْضُ تَمِيمٍ يَفْتَحُهَا وَهُوَ الْأَصْلُ إِلَّا أَنَّ الْأَفْصَحَ التَّسْكِينُ وَهُوَ لُغَةُ الْحِجَازِ، إِذَا: الشَّيْنُ مِنْ عَشْرَةٍ بِالتَّأْنِيثِ فِيهِ ثَلَاثُ لُغَاتٍ:

- اللغة الفصحى تسكين الشين.

- وعن تميم فيها كسرة يعني: تُكسر عَشْرَة.

وفيهما لغةٌ وهو لبعض تميم فتحها: إحدى عَشْرَة .. إحدى عَشْرَة .. إحدى عَشْرَة، ثلاث لغات، والأفصح: التسكين وهو لغة الحجاز.

وأما في التذكير فالشين مفتوحة، ولذلك ذكر النّاطم هنا اللغة الثانية عندما قال:

وَقُلْ لَدَى التَّائِيثِ إِحْدَى عَشْرَة ... وَالشَّيْنُ فِيهَا عَنْ تَمِيمٍ كَسْرُهُ

نطق بـ (إحدى عَشْرَة) بإسكان الشين فدلّ على أنّها مخالفة لقوله (وَصِلْنَهُ بِعَشْرٍ)

فالحكم متعلّق بالتأنيث، إذاً في التذكير الشين تكون مفتوحة.

وقد تُسكن عين عشر فيقال: أَحَدَ عَشْرٍ بإسكان العين وكذلك: أخوات وهذا في المذكر لتوالي الحركات ولإفادة المبالغة في الامتزاج.

إذاً يُقال: أَحَدَ عَشْرٍ مع المذكر، ويُقال: إحدى عَشْرَة مع المؤنث، الشين من المذكر

تكون مفتوحة لا غير، والشين من المؤنث الأفصح أن تكون: ساكنة كما نطق بها

النّاطم، وجوّز لغةً أخرى وهي: لغة تميم الكسر، وفيها لغةٌ ثالثة وهي: الفتح.

وَمَعَ غَيْرِ أَحَدٍ وَإِحْدَى ... مَا مَعَهُمَا فَعَلْتَ فَأَفْعَلْ قَصْداً

وَلِثَلَاثَةٍ وَتِسْعَةٍ وَمَا ... بَيْنَهُمَا إِنْ رَكَّبَا مَا قُدِّمَ

(فَأَفْعَلْ) هنا يبدأ الكلام (فَأَفْعَلْ مَعَ غَيْرِ أَحَدٍ وَإِحْدَى مَا فَعَلْتَ مَعَهُمَا قَصْداً)،

(فَأَفْعَلْ) الفاء زائدة (أَفْعَلْ مَعَ غَيْرِ أَحَدٍ وَإِحْدَى) ما هو (غَيْرِ أَحَدٍ وَإِحْدَى)؟ اثنان

واثنان إلى تسعة عشر.

وَمَعَ غَيْرِ أَحَدٍ وَإِحْدَى ..

(أَفْعَلْ مَعَ غَيْرِ أَحَدٍ وَإِحْدَى مَا فَعَلْتَ مَعَهُمَا) ما هو الذي فعلته معهما .. ماذا صنعت

بالعشرة هناك .. وافقت أم خالفت؟ وافقت، و (أَحَدَ وَإِحْدَى) وافقت أم خالفت؟

وافقت، إذاً: وافق الجزءان هناك، وهنا حكم بالبيت الأول على الجزء الثاني وهو:

العجز بأن تفعل فيه هنا (مَعَ غَيْرِ أَحَدٍ وَإِحْدَى) ما فعلته هناك من موافقة القياس،

فيذكر مع المذكر ويُؤنث مع المؤنث.

وأما الصدر فله حكم ما قُدِّم وهو: أنّه مخالفٌ للقياس، ولذلك قال:

وَلِثَلَاثَةٍ وَتِسْعَةٍ وَمَا ... بَيْنَهُمَا إِنْ رَكَّبَا

بعد التركيب لا قبل التركيب (مَا قُدِّمَ) وما هو الذي (قُدِّمَ)؟ مخالفة القياس.

إذاً: عندنا نظران:

تقول: ثلاث عَشْر امرأة غير صحيح، ثلاث عَشْر امرأة .. ثلاثة عَشْر رجلاً .. ثلاثة عَشْر رجلاً، إذاً: عَشْر هذا يطابق المعداد .. التَّمييز إن كان مذكراً: عَشْر امرأة، ثُمَّ ثلاثة إلى التسعة التي قبل عشرة الجزء الأول تنظر إلى المرأة فإذا به واحدٌ مؤنث فتخالفه فتقول: ثلاث بدون تاء، لأنَّه قبل التركيب هو مخالف، ثُمَّ بعد التركيب حكمه واحد، إذاً من الثلاثة إلى التسعة حكمها مخالفة القياس قبل التركيب وبعد التركيب.

وأما العشرة فلها حالان: قبل التركيب فهي كالثلاثة والتسعة، وبعد التركيب فهي مطابقة وموافقة للقياس، هذا مراده بهذين البيتين.

(وَمَعَ غَيْرِ أَحَدٍ) (مَعَ) هذا متعلِّق بقوله (فَأَفْعَلْ) الفاء هذه إن قلنا بأنها زائدة لا إشكال فيه، وإن قلنا بأنها واقعة في جواب الشرط فلا بُدَّ من تقدير (أَمَّا) (وَأَمَّا مَعَ غَيْرِ أَحَدٍ وَإِحْدَى فَأَفْعَلْ) وهذا لا نحتاجه، وأما نقول (فَأَفْعَلْ مَعَ غَيْرِ) (مَعَ غَيْرِ) متعلِّق بقوله (فَأَفْعَلْ).

وَمَعَ غَيْرِ أَحَدٍ وَإِحْدَى ... مَا مَعَهُمَا فَعَلْتَ فَأَفْعَلْ.

(افعل ما) (مَا) اسم موصول بمعنى الذي مفعولٌ به لقوله: (افْعَلْ) افْعَلْ مَا فَعَلْتَ مَعَ أَحَدٍ وَإِحْدَى مَا فَعَلْتَهُ مَعَهُمَا وهو: كونه تكون فيه العشرة موافقة للقياس. وَمَعَ غَيْرِ أَحَدٍ وَإِحْدَى ... مَا مَعَهُمَا.

(مَعَهُمَا) هذا متعلِّق بقوله (فَعَلْتَ) و (فَعَلْتَ) صلة الموصول لا محل لها من الإعراب (مَا فَعَلْتَ مَعَهُمَا) الضمير يعود هنا على (أَحَدٍ وَإِحْدَى)، (وَعَيْرِ أَحَدٍ وَإِحْدَى) ليس المراد به: أحدٍ وإحدى وإنما المغاير لهما و (فَعَلْتَ مَعَهُمَا) المراد به: (أَحَدٍ وَإِحْدَى) إذاً (غَيْرِ) المراد به: المغاير يعني: ليس الحكم منصّباً على لفظ (أَحَدٍ) ولفظ (إِحْدَى) وإنما الحكم الذي هو مغايرٌ لهما وفعلته معهما.

(أَحَدٍ وَإِحْدَى) اسم العدد الذي هو غير (أَحَدٍ وَإِحْدَى) تفعل معهما ما فعلت مع (أَحَدٍ وَإِحْدَى)، فقوله: (مَعَهُمَا) يعود على (أَحَدٍ وَإِحْدَى) و (غَيْرِ أَحَدٍ) يصدق على الثلاثة والأربعة والخمسة إلى آخره.

(فَأَفْعَلْ قَصْداً) ما إعراب (قَصْداً)؟ حالٌ من الضمير المستتر في (افْعَلْ) على التأويل بمشتق، وهو اسم فاعل، أي: قاصداً يعني: عادلاً، ويجوز أن يكون مفعولاً مطلقاً على

حذف مضاف أي: فعل قصد أي: اقتصاد، ومعنى البيت: أن ما فعلت مع أحدٍ وإحدى من إسقاط التاء في المذكر وإثباتها في المؤنث افعله فيما فوقهما من غيرهما فشمّل ذلك العدد من اثني عشر واثنتي عشرة إلى تسعة عشر وتسع عشرة، هذا المقصود به العشرة .. الجزء الثاني.

وَلِثَلَاثَةٍ وَتِسْعَةٍ وَمَا ... بَيْنَهُمَا إِنْ رُكِّبَا مَا قُدِّمَا

(مَا قُدِّمَا) (مَا) مبتدأ هنا، و (قُدِّمَا) فعل ماضى مغير الصيغة والألف للإطلاق (مَا قُدِّمَا) أي: في الأفراد وهو ثبوت التاء مع المذكر وحذفها مع المؤنث في الأفراد يعني: قبل التركيب، لأنّه هو الذي قُدِّمَ (ثَلَاثَةٌ بِالتَّاءِ قُلْ) فيما سبق.

هنا قال: (مَا قُدِّمَا) الحكم الذي قُدِّمَ في الأفراد وهو ثبوت التاء مع المذكر وحذفها مع المؤنث (لِثَلَاثَةٍ وَتِسْعَةٍ إِنْ رُكِّبَا)، (مَا) مبتدأ (قُدِّمَا) صلة الموصول، أين الخبر؟ (لِثَلَاثَةٍ وَتِسْعَةٍ) هذا متعلّق بمحذوف خبر المبتدأ.

(وَمَا بَيْنَهُمَا) يعني: والذي بينهما .. بين الثلاثة والتسعة (الأربعة إلى الثمان) (وَمَا) هذه معطوفة على قوله: (ثَلَاثَةٌ) فهي في محل جر، و (بَيْنَهُمَا) متعلّق بمحذوف صلة الموصول، (إِنْ رُكِّبَا) هذا شرط (رُكِّبَا) الألف هذه فاعل تعود على الثلاثة والتسعة.

إذاً قوله: (وَمَا بَيْنَهُمَا)، (مَا) معطوف على (تِسْعَةٍ) واقعة على ما بين الثلاثة والعشرة. لمّا فرغ من ذكر العدد المضاف ذكر العدد المركّب، فِرُكِّبَ عَشْرَةٌ مع ما دونها إلى واحد نحو: أحد عشر واثنا عشر وثلاثة عشر وأربعة عشر إلى تسعة عشر، هذا للمذكّر.

وتقول في المؤنث: إحدى عشرة، واثنتا عشرة، وثلاث عشرة، وأربع عشرة .. إلى تسع عشرة، فللمذكر أحدٌ واثنا، وللمؤنث إحدى واثنتا، وأمّا ثلاثة وما بعدها إلى تسعة فحكمها بعد التركيب كحكمها قبله فتثبت التاء فيها إن كان المعدود مذكراً وتسقط إن كان مؤنثاً، وأمّا عشرة وهو الجزء الأخير فتسقط التاء منه إن كان المعدود مذكراً وتثبت إن كان مؤنثاً، على العكس من ثلاثة فما بعدها، ولذلك لو قيل بأن لها حالين كان أجود، أمّا الثلاثة والتسعة وما بينهما فلها حالٌ واحدة قبل التركيب وبعد التركيب وهي: المخالفة .. مخالفة القياس، وأمّا العشر فلها حالان: مفردة فهي مثل الثلاثة والتسعة، ومركّبة وهي مطابقة .. موافقة للقياس.

فتسقط التاء منه إن كان المعدود مذكراً وتثبت إن كان مؤنثاً على العكس من ثلاثة فما بعدها فتقول: عندي ثلاثة عشر رجلاً وثلاث عشرة امرأة، وكذلك حكم عشرة مع

أحد وإحدى واثنين واثنتين، فتقول: أحد عشر رجلاً واثنًا عشر رجلاً بإسقاط التاء، وتقول إحدى عشرة امرأة واثنًا عشرة امرأة بإثبات التاء، ويجوز في شين عشرة مع المؤنث التسكين، هو اللغة الفصحى وهو الأصل، ويجوز أيضا كسرهما وهي لغة تميم وبعضهم فتحها.

إذاً:

وَمَعَ غَيْرِ أَحَدٍ وَإِحْدَى مَا فَعَلْتَ مَعَهُمَا قَصْدًا أَي: قاصداً عادلاً، أي: من اثنين واثنتين إلى تسع وتسعة، وبين بهذا البيت حكم العشرة إذا رُكِبَتْ مع التسعة فما دونها، هذا البيت الأول:

وَمَعَ غَيْرِ أَحَدٍ وَإِحْدَى ..

ثُمَّ يَنْ بِالْبَيْتِ الَّذِي يَلِيهِ حُكْمُ التَّسْعَةِ وَمَا تَحْتَهَا إِذَا رُكِبَتْ مَعَ الْعَشْرَةِ.

وَمَعَ غَيْرِ أَحَدٍ وَإِحْدَى ... مَا فَعَلْتَ مَعَهُمَا فَافْعَلْ.

(مَا فَعَلْتَ) يعني: في العشرة من التجريد من التاء مع المذكر وإثباتها مع المؤنث، وما قُدِّمًا لثلاثة وتسعة إِنْ رُكِبَا، (مَا) هذه مبتدأ واقعة على الحكم المنسوب للعشرة، والحاصل أن للعشرة في التركيب عكس ما لها قبله، فتُحذف التاء في التذكير وتثبت في المؤنث، فتقدير البيت الثاني: الذي قُدِّمَ لثلاثة وأخواتها من الحكم السابق مستقرُّ لها في التركيب .. ثابت، فلا فرق بينهما.

وَأَوَّلُ عَشْرَةٍ ائْتِيَتْ وَعَشْرًا ... ائْتِيَتْ إِذَا أُتِيَ تَشَا أَوْ ذَكَرَا
وَالْيَا لِعَبْرِ الرَّفْعِ وَارْفَعِ بِالْأَلْفِ ... وَالْفَتْحِ فِي جُزْأَيِ سِوَاهُمَا أَلْفٌ

(وَأَوَّلُ عَشْرَةٍ ائْتِيَتْ)، (أَوَّلُ) فعل أمر يتعدى إلى اثنين (عَشْرَةً) الفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت و (عَشْرَةً) هذا مفعولٌ أول (أَوَّلُ عَشْرَةٍ ائْتِيَتْ) متى؟ (إِذَا أُتِيَ تَشَا) وأول عشرًا ائني إذا تشاء ذكرًا، فتقول: عندي اثنا عشر رجلاً، ماذا صنعت؟ النظر أولاً إلى رجلاً (رجلاً) هذا مذكر (العشر) قلنا: هذا الحكم واحد سابق .. مما سبق يعني: معلومٌ من الحكم السابق.

وَمَعَ غَيْرِ أَحَدٍ وَإِحْدَى ..

دخل فيه اثنان واثنان، فالعشرة حكمها واحد: من أحد عشر إلى تسعة عشر تدكر مع المذكر وتؤنث مع المؤنث، هنا أراد أن يبين -دفعاً لوهم- أن يبين أن قوله (وَلِثَلَاثَةٍ وَتِسْعَةٍ) أن الحكم لا يشمل اثنين واثنتين، لأنَّ قد يُقال بأن الحكم بالتخالف مطلقاً حتى

في الاثنين والاثنتين، فتقول: عندي اثنتا عشر رجلاً بالتخالف، وعندي اثنا عشرة امرأة بالتخالف، نقول: لا، هذا الوهم يجب دفعه، حينئذٍ حكم اثني واثني حكم أحدى وإحدى فيذكر مع المذكر ويؤنث مع المؤنث، فتقول: عندي اثنا عشر رجلاً هذا للمذكر .. مثني مذكر، وتقول: عندي اثنا عشرة امرأة، حينئذٍ أنث مع المؤنث، هذا مراده بالبيت.

إذاً: لماذا صرح مع كونه داخلاً فيما سبق؟ دفعاً لهذا الوهم الذي قد يرد، صرح به مع دخوله فيما سبق دفعاً لتوهم أن اثنين في حال تركيبه مع العقد كثلاث فما فوق، يخالف، فإذا كان المعدود رجلاً قلت: عندي اثنتا عشر رجلاً، لأنه قال: (وَلِثَلَاثَةٍ وَتِسْعَةٍ).

وَمَعَ غَيْرِ أَحَدٍ وَإِحْدَى ... مَا مَعَهُمَا فَعَلْتَ فَأَفْعَلْ قَصْداً

قد يُظن أن الحكم عام، دفعاً لتوهم أن اثنين في حال تركيبه مع العقد كثلاث فما فوق في هذه الحالة يُجَرَّد من التاء عند التأنيث وتلحقه عند التذكير، فقال: (وَأَوَّلِ عَشْرَةٍ ائْتَيْتِ) أولها يعني: اجعلها تالية لها، اجعل (عَشْرَةً) تاليةً وتابعةً لـ (ائْتَيْتِ) وعشراً أوله اثني .. اجعله تابعاً، متى؟ (إِذَا ائْتَيْتِ تَشَأْ) فقل: اثنتا عشرة، (أَوْ ذَكَرَا) إن تشأ ذكراً، فقل: عندي اثنا عشر رجلاً.

إذاً: فتقول: جاءتني اثنتا عشرة امرأة واثنا عشر رجلاً، إذاً قوله: (عَشْرَةً) مفعولٌ أول لـ (أَوَّلِ) و (ائْتَيْتِ) مفعولٌ ثاني، (وَعَشْرًا ائْتَيْتِ) (عَشْرًا) هذا معطوفٌ على (عَشْرَةً) و (ائْتَيْتِ) هذا معطوفٌ على (ائْتَيْتِ) حينئذٍ فيه ترتيب، لأنه قال: (إِذَا ائْتَيْتِ تَشَأْ) هذا راجع إلى الأول.

وقوله: (أَوْ ذَكَرَا) هذا راجعٌ إلى الثاني، معطوفٌ على (ائْتَيْتِ) وفيه ردُّ الأول للأول والثاني للثاني يعني:

أَوَّلِ عَشْرَةٍ ائْتَيْتِ إِذَا ائْتَيْتِ تَشَأْ ..

الأول له، وعشراً اثني إذا تشأ ذكراً، (تَشَأْ) هذا بدون همزة أصله: شاء .. تشاء، أين الهمزة؟ حُذِفَتْ ضرورة، وجَوَزَ المكودي أن تكون محذوفة تخفيفاً لهمزة (أَوْ) .. (تَشَأْ) (أَوْ) هذا فيه ثَقُلَ، حُذِفَتْ من أجل التخفيف لا من أجل اللغة.

إذاً:

إِذَا ائْتَيْتِ تَشَأْ أَوْ ذَكَرَا ..

(ذَكَرَا) الألف للإطلاق، لفٌ ونشْرٌ مرتَّب، وقوله: (تَشَا) مضارع شاء قصره للضرورة، وقال المكودي: " ويجوز أن يكون حذف الهمزة من (تَشَا) لاجتماعها مع همزة (أُو) ".
(وَالْيَا لِعَيْرِ الرَّفْعِ) والياء في اثْنِيْ وَاثْنَتَيْنِ لِعَيْرِ الرَّفْعِ، ما هو غير الرفع؟ النصب والجر،
إِذَا: عندي اثني عشرة صحيح؟ هو يقول (وَالْيَا لِعَيْرِ الرَّفْعِ) عندي اثني عشر رجلاً؟ لا
يصح، مررت باثني عشر رجلاً .. رأيت اثني عشر رجلاً.

(وَارْفَعِ بِالْأَلْفِ) عندي اثنا عشر رجلاً، إِذَا: اثنا واثنتان هذا حكمهما سبق في الملحق
بالمثنى، إِذَا: بالرفع يكون ألف، وفي النصب والخفض يكون بالياء، وَالْيَا في اثنتين واثنتين
(لِعَيْرِ الرَّفْعِ) و (عَيْرِ الرَّفْعِ) هو النَّصْب والجر، (وَارْفَعِ بِالْأَلْفِ) نيابةً عن الضَّمَّة لِأَنَّهُ
ملحقٌ بالمثنى، هذا الجزء الأول: اثنا عشر .. اثنتا عشرة .. اثني عشر .. اثنتي عشرة،
الجزء الأول يكون معرباً.

وَأَمَّا الجزء الثاني وهو (عَشْرًا وَعَشْرَةً) فَإِنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ مطلقاً في حالة الرفع أو
النصب أو الخفض، في الأحوال الثلاثة، وَأَمَّا ما عدا اثني واثنتي.
وَالْفَتْحُ فِي جُزْأَيْ سِوَاهُمَا أَلْفٌ ..

الجزء الثاني علمنا من السابق أَنَّهُ مطلقاً مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ، وَأَمَّا اختصَّ الجزء الأول من
باب اثني واثنتي لما سيأتي، وَأَمَّا ما عداهما وهو من أحد عشر إلى تسعة عشر فهو مَبْنِيٌّ
على فتح الجزأين، إِذَا: الأول يكون مَبْنِيّاً بِالْفَتْحِ والثاني كذلك، فتقول: جاء أحد عشر
رجلاً ف (أحد عشر) هذا مركب عددي، نقول: في محل رفع فاعل، وَأَمَّا هو اللفظ فهو
مَبْنِيٌّ، والأول الصدر وهو أحد عليه فتح، (وعشر) هذا عليه فتح.

إِذَا: مَبْنِيٌّ بفتح الجزأين طلباً للتخفيف، ورأيت أحد عشر كوكباً، ومررت بأحد عشر
رجلاً، إِذَا: يلزم البناء على فتح الجزأين مطلقاً رفعاً ونصباً وخفضاً، بخلاف اثني واثنتي
إِنَّمَا يتغير الأول بحسب العوامل المسلطة عليه.

(وَالْفَتْحُ) هذا مبتدأ و (أَلْفٌ) خبره و (فِي جُزْأَيْ) متعلِّقٌ بِالْفَتْحِ، (الْفَتْحُ فِي جُزْأَيْ) لِأَنَّهُ
مصدر (الْفَتْحُ): فَتَحَ يَفْتَحُ فَتَحاً فهو مصدر وتعلّق به قوله: (فِي جُزْأَيْ).
وَالْفَتْحُ فِي جُزْأَيْ سِوَاهُمَا أَلْفٌ ..

(فِي جُزْأَيْ) أصله: جزئيين حُذِفَتِ النون للإضافة وهو مضاف و (سِوَا) مضافٌ إليه، و
(سِوَا) مضافٌ والضمير مضاف إليه، ما هو الضمير؟ الهاء فقط، أَمَّا الميم هذه حرف
عماد، والألف للتنبيه، (سِوَاهُمَا أَلْفٌ)، أَمَّا العجز ما علة بناءه؟ قيل: فعلة بناءه تضمنه
معنى حرف العطف، والمراد هنا حرف العطف: الواو، إذ الأصل قبل التركيب: أعطيتك

خمسة وعشرة، وحُذِفَت الواو ورُكِبَ العددان اختصاراً .. طلباً للاختصار: خمسة وعشرة، حُذِفَت الواو وأُرِيدَ التركيب، اللفظ الثاني مع الأول طلباً للاختصار، ودفعاً لما يتبادر من العطف أن الإعطاء دفعتان: أعطيتك خمسة وعشرة هذا يحتمل أعطيتك يوم السبت خمسة ويوم الأحد عشرة، يحتمل أن الحكم هنا .. الإعطاء علة دفعتين، والأصل فيه أن المراد به: أنه مرة واحدة .. دفعة واحدة. دفعاً لهذا الوهم مع طلب الاختصار ضَمِنَ الثاني معنى الواو وحذفت.

وأما الصدر الأول .. خمسة: فعلة بناءه وقوع العجز منه موقع تاء التأنيث في لزوم الفتح، ما قبل تاء التأنيث فاطمة الميم مفتوحة، عائشة الشين مفتوحة، قائمة، مسلمة .. ما قبل تاء التأنيث لازم الفتح، نُزِلَ الصدر منزلة ما قبل تاء التأنيث فلزومه الفتح، ولذلك أعرب صدر اثني عشر واثني عشرة لوقوع العجز منها موقع النون، اثنان .. عشر، وقع (عشر) موقع النون، ولذلك ما قبل النون يكون معرباً، واثنان .. اثنتا عشرة، (عشرة) وقعت موقع النون، وما قبل النون يكون معرباً، ولذلك أعرب الصدر الأول.

ولذلك أعرب صدر اثني عشر واثني عشرة لوقوع العجز منها موقع النون، وما قبل النون محل إعرابٍ لا محل بناء، ولوقوع العجز منهما موقع النون لم يضافا بخلاف غيرهما فيقال: أحُدُ عشرِكَ كما سيأتي، ولا يقال: اثنا عشرِكَ، استثنى مما يجوز إضافته من المركبات يُستثنى اثنا عشر، لأنه لا يضاف لأنَّ (عشر) هذا بمنزلة النون .. كأنه كلمة واحدة .. كأنه بقي على أصله: اثنان واثنان، ونُزِلَ عشر من اثنان منزلة النون، ونُزِلَ عشرة من اثنتان منزلة النون، وهذا علة إعرابها على الأصل. إذا يُقال: اثنا عشر رجلاً واثننا عشرة امرأتان، والجزء الأول يكون معرباً إعراب المثنى والجزء الثاني يكون ملازماً للبناء على الفتح، وما عدا (اثنا واثننا) يكون بفتح الجزئيين، ولذلك قال:

وَالْفَتْحُ فِي جُزْأَيْ سِوَاهُمَا أَلِفٌ ..

أي: سوى اثني عشرة واثني عشر.

قال الشارح: "وذكر هنا أنه يقال: (اثنا عشر) للمذكّر بلا تاءٍ في الصدر والعجز" اثنان ليس فيه تاء، لكن مراده: أنه لا يأتي اثنتان. "بلا تاءٍ في الصدر والعجز نحو: عندي اثنا عشر رجلاً، ويقال: اثنتا عشرة امرأة للمؤنث بناءً في الصدر والعجز، وتبّه بقوله: (وَأَلْيَا لِعَبْرِ الرَّفْعِ) على أن الأعداد المركبة كلها مبنية: صدرها وعجزها، وتبنى على الفتح" وعلة البناء في الثاني (عشر) لتضمنه حرف العطف الواو، والجزء الأول لِنَتَنَزُّلِهِ مَنْزِلَةَ مَا قَبْلَ تَاءِ التَّأْنِيثِ، وَحُرْكَ مَعَ كَوْنِ الْأَصْلِ الْبِنَاءِ عَلَى السَّكُونِ لِيَعْلَمَ أَنَّ لَهُ أَصْلًا فِي

الإعراب، لأنَّ خمسةً .. عشرةً معربة في الأصل، وكانت الحركة الفتحة لحقة الفتحة .. طلباً للخفة.

إذاً: ثلاثة أسئلة لمُ بُني؟ نقول: يذكروا العلتين في الجزئيين.
لم حُرِّكَ وَالْأَصْلُ فِي الْمَبْنِيِّ أَنْ يُسَكَّنَا؟ لأنَّ له أصلاً في الإعراب.
لم كانت الحركة فتحة دون ضمة أو كسرة؟ طلباً للخفة.
وتبنى على الفتح نحو: أحد عشر بفتح الجزأين، وثلاث عشرة بفتح الجزئيين، وأجاز الكوفيون إضافة صدر المركب إلى عجزه فيقولون: هذه خمسة عشر فيكون الصدر على حسب العوامل والعجز مجروراً دائماً واستحسنوا ذلك إذا أُضيف نحو: خمسة عشر، قالوا: هذا معرب الأول: جاء خمسة عشر .. رأيت خمسة عشر .. مررت بخمسة عشر، استحسنوه إذا الثاني (عشر) كان مضافاً إلى الكاف أو: خمسة عشر زيد مثلاً.
إذاً: أجاز الكوفيون إضافة صدر المركب إلى عجزه فيقال: هذه خمسة عشر فيكون الصدر على حسب العوامل يعني: معرب لا مبني، إذاً: بناء أحد عشر ليس متفقاً عليه، هذه الخلاصة.

ويستثنى من ذلك اثنا عشر واثنتا عشرة فإن صدرهما يُعرب بالألف رفعاً وبالياء نصباً وجرّاً كما يُعرب المثني، وأمّا عجزها فيُبني على الفتح فتقول: جاء اثنا عشر رجلاً ورأيت اثني عشر رجلاً، وفُهم من كلام الناظم .. شرح الشارح: أنه لا يجوز تركيب التثنية مع العشرين، لأنه خصَّ الحكم بأحد عشر واثني عشر إلى تسعة عشر، بقي واحد وعشرون واثنان وعشرون .. واحد وثلاثون .. واحد وخمسون .. واحد وتسعون .. تسع وتسعون هذه باقية، حينئذٍ نقول: هل يجوز إضافتها؟ تخصيص الحكم بجواز الإضافة بما عدا هذا المذكور .. التثنية مع العقد، نقول: هذا يدلُّ على أنه لا تجوز إضافته.

فُهم من كلامه أنه لا يجوز تركيب التثنية، التثنية المراد به: من واحد إلى تسعة، مع العشرين وبابه، ما هو العشرون وبابه؟ الثلاثون والأربعون إلى التسعين، والعشرون يراد به ما بعده (تثنية وعشرون) (تثنية) المراد به: من واحد إلى تسع .. يعني: واحد وعشرون اثنان وعشرون إلى آخره.

إذاً: لا يجوز تركيب التثنية مع العشرين وبابه بل يتعين العطف، فتقول: خمسة وعشرون إذاً: هو معرب لا مبني: عندي خمسة وعشرون ريالاً .. رأيت خمسة وعشرين طالباً .. مررت بخمسة وعشرين طالباً، فتقول: خمسة وعشرون ولا يجوز خمسة وعشرين هذا

ممتنع، ولعله للإلباس في نحو: رأيت خمسة عشريناً فإنه يحتمل خمسة لعشرين رجلاً، على كلٍّ: لم يُسمع.

وَمَيِّزَ الْعِشْرِينَ لِلتَّسْعِينَ ... بِوَاحِدٍ كَأَرْبَعِينَ حِينًا

تَمَيِّزُهُ يَكُونُ جَمْعاً أَوْ مَفْرَداً؟ مَفْرَداً، حَكَمَهُ النِّصْبُ أَوْ الْخَفْضُ أَوْ الرِّفْعُ؟ انْظُرْ فِي الْمَثَالِ!
النِّصْبُ، إِذَا (كَأَرْبَعِينَ حِينًا) (وَمَيِّزَ الْعِشْرِينَ لِلتَّسْعِينَ) مِنَ الْعِشْرِينَ وَبَابِهِ .. بَابُ
التَّسْعِينَ مَيِّزُهُ (بِوَاحِدٍ)، ثُمَّ قَالَ: (كَأَرْبَعِينَ حِينًا) (حِينًا) هَذَا مَعْرِفَةٌ أَوْ نَكْرَةٌ؟ إِذَا:
(بِوَاحِدٍ)، مُنْكَرٌ، (حِينًا) مَنْصُوبٌ أَوْ مَرْفُوعٌ؟ مَنْصُوبٌ إِذَا: تَأْخُذُ الْقَيْدِينَ مِنَ الْمَثَالِ،
(بِوَاحِدٍ) لَيْسَ كُلُّ وَاحِدٍ وَإِنَّمَا يَكُونُ بِوَاحِدٍ مُنْكَرٌ مَنْصُوبٌ ((وَاحِدٍ) نَصٌّ عَلَيْهِ، بَقِيَ
قَيْدَانِ .. شَرْطَانِ:

كَوْنُهُ نَكْرَةٌ وَذَكَرَ الْمَثَالَ (حِينًا) نَكْرَةً، وَبِالنِّصْبِ لَا بِالْخَفْضِ وَلَا بِالرِّفْعِ، إِذَا: تَمَيِّزُ
الْعِشْرِينَ وَبَابِهِ (لِلتَّسْعِينَ) اللَّامُ هُنَا لِلْغَايَةِ فَهِيَ بِمَعْنَى (إِلَى) وَمَا بَعْدَهُ فَهُوَ دَاخِلٌ فِيمَا
سَبَقَ، إِذَا التَّسْعُونَ وَمَا بَعْدَهُ إِلَى تِسْعٍ وَتِسْعِينَ فَهُوَ دَاخِلٌ فِي الْحُكْمِ، تَمَيِّزُهُ يَكُونُ مَفْرَداً
وَاحِداً مُنْكَرٌ مَنْصُوبٌ، (وَمَيِّزَ الْعِشْرِينَ) (مَيِّزٌ) مَا إِعْرَابُهُ؟ فَعَلَ أَمْرٌ، مَبْنِيٌّ أَوْ مَعْرَبٌ؟
(وَمَيِّزَ الْعِشْرِينَ) (مَيِّزٌ) جَرَّهَ بِالْكَسْرِ كَيْفَ تَقُولُ مَبْنِيٌّ؟ لَا لِقَاءَ السَّاكِنِينَ، وَ (الْعِشْرِينَ)
مَفْعُولٌ بِهِ مَنْصُوبٌ وَعَلَامَةُ نَصْبِهِ الْيَاءُ.

وَبَابُهُ هَذَا تَقْدِيرٌ مَعْنَى، (لِلتَّسْعِينَ) جَارٌ مَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: (مَيِّزٌ)، (مَيِّزَ الْعِشْرِينَ) إِلَى
التَّسْعِينَ، (بِوَاحِدٍ) كَذَلِكَ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: (مَيِّزٌ)، (الْعِشْرِينَ) هَذَا مَعْمُولٌ (مَيِّزٌ)،
(لِلتَّسْعِينَ) مُتَعَلِّقٌ بِ (مَيِّزٍ)، (بِوَاحِدٍ) مُتَعَلِّقٌ بِ (مَيِّزٍ) الْمُتَعَلِّقَاتُ وَلَوْ كَثُرَتْ .. لَوْ جَاءَتْ
مِائَةٌ قَدْ تَتَعَلَّقُ بِفَعْلٍ وَاحِدٍ.

(وَمَيِّزَ الْعِشْرِينَ لِلتَّسْعِينَ) يَعْنِي: إِلَى التَّسْعِينَ (بِوَاحِدٍ) مُنْكَرٌ مَنْصُوبٌ، وَإِنَّمَا كَانَ مَفْرَداً
نَكْرَةً، لِأَنَّهُ ذَكَرَ لِبَيَانِ حَقِيقَةِ الْمَعْدُودِ، لِأَنَّنَا نَقُولُ: عِنْدِي عَشْرُونَ، قَلْنَا (عَشْرُونَ) هَذَا
مُبْهَمٌ .. مُجْمَلٌ، حِينَئِذٍ إِذَا كَانَ كَشَفَ هَذَا الْمُبْهَمِ يَحْصُلُ بِالنَّكْرَةِ وَهُوَ الْأَصْلُ فِي الْأَسْمِ
حِينَئِذٍ لَا يُعَدَّلُ عَنْهُ إِلَى الْمَعْرِفَةِ، فَالْعِلَّةُ هُنَا هِيَ الْعِلَّةُ فِي بَابِ الْحَالِ وَالتَّمْيِيزِ، قَلْنَا: بَابُ
الْحَالِ وَالتَّمْيِيزِ لَا يَكُونُ الْحَالُ وَلَا التَّمْيِيزُ نَكْرَتَيْنِ، لِأَنَّ كَشَفَ الذَّاتِ أَوْ الْهَيْئَةِ قَدْ حَصَلَ
بِالنَّكْرَةِ إِذَا: لَا نَعْدِلُ إِلَى الْمَعْرِفَةِ، لِأَنَّ الْمَعْرِفَةَ نَكْرَةٌ وَزِيَادَةٌ، وَقَدْ حَصَلَتْ بِالنَّكْرَةِ، إِذَا:
الزِّيَادَةُ تَعْتَبَرُ حَشَواً.

إِذَا: إِنَّمَا كَانَ مَفْرَداً نَكْرَةً، لِأَنَّهُ ذَكَرَ لِبَيَانِ حَقِيقَةِ الْمَعْدُودِ، وَهُوَ يَحْصُلُ بِالْمَفْرَدِ النَّكْرَةِ الَّتِي

هي الأصل، ومنصوباً لتعذر الإضافة مع النون التي في صورة نون الجمع، لأن هذه الألفاظ: عشرون وبابه إلى التسعين ملحقة بجمع المذكر السالم .. إعرابه إعراب جمع المذكر السالم، النون هذه مشابهة للنون في جمع المذكر السالم، وهذه إذا أضيف الاسم سواء كان الملاحق أو الأصل حينئذ يتعين حذفها عند الإضافة وهنا يمتنع حذفها، فكيف يضاف؟ نقول: هذا يمتنع أن يكون مضافاً، لأن النون هذه ستبقى وإذا بقيت حينئذ لا يمكن أن توجد الإضافة.

إذاً:

وَمِيزَ الْعِشْرِينَ لِلتَّسْعِينَ ... بِوَاحِدٍ

بِوَاحِدٍ مفهومه أنه لا يكون جمعاً، وأجاز الفراء جمع تمييز باب عشرين إذاً: المسألة ليست متفقاً عليها وإنما هي قول الجماهير: أن يكون واحداً مفرداً لا جمعاً. وأجاز النّاطم -ابن مالك- في (شرح التسهيل) عندي عشرون دراهم لعشرين رجلاً، عندي عشرون درهماً هذا الأصل، عندي عشرون دراهم لعشرين رجلاً، مِيزَ الأول بالجمع ومِيزَ الثاني بالمفرد، متى؟ عند قصد أن يكون لكل واحدٍ منهم عشرين.

لو قال: عندي عشرون درهماً لعشرين رجلاً كل رجل لهم درهم واحد، لكن لو قال: عندي عشرون دراهم لعشرين رجلاً كل رجل له عشرون درهماً، إذا كان هذا القصد قال ابن مالك: " يجوز أن يكون الأول مجموعاً والثاني مفرداً " إذاً ليس مطلقاً كما هو قول الفراء.

وَمِيزَ الْعِشْرِينَ لِلتَّسْعِينَ ... بِوَاحِدٍ

مُنْكَرٌ منصوبٌ (كَارْبَعِينَ حِينًا) فُهِمَ من المثال أنه لا يكون إلا منصوباً: وخمسين شهراً، ويتقدّم النَّيْفُ بحالتيه أي: بثبوت التاء في التذكير وسقوطها في التأنيث يعني: إذا قلت: (بِوَاحِدٍ) هذا قد يكون مُذَكَّرًا وقد يكون مُؤَنَّثًا، العشرون إلى التسعين هذه ملازمة للتذكير ولا تؤنّث: عشرون امرأة .. عشرون رجلاً .. تسعون نعجة .. تسعون رجلاً إلى آخره، تبقى كما هي، فهي ملازمة للتذكير.

وإنما يُنظر في النَّيْفِ الذي قبله: واحدٌ وعشرون .. اثنان وعشرون .. ثلاثة وعشرون، حينئذ الواحد والاثنان يوافقان .. يطابقان المعدود: عندي واحدٌ وعشرون رجلاً ..

عندي اثنا وعشرون امرأة، لا يصح، هل نقول: اثنتا وعشرين أو اثنتان؟ لماذا؟

لا إضافة، والدليل: الواو فاصل، لا يمكن أن يضاف إلى ما بعده، فتقول: عندي اثنتان وعشرون امرأة.. امرأة اثنتان طابق، عندي ثلاثة وعشرون امرأة، ليس صحيح، ثلاث وعشرون امرأة، صحيح.

إذاً: ثلاثة وعشرون امرأة غلط، (العشرون) يبقى كحاله لا يُذكر ولا يؤنث، وإنما الواحد والاثنتان يطابقان، والثلاثة إلى التسعة على الأصل يعني: قبل التركيب، يُذكر مع المؤنث ويؤنث مع المذكر، فتقول: عندي ثلاث وعشرون امرأة، وعندي ثلاثة وعشرون رجلاً، (رجلاً) ثلاثة، ثلاث (امرأة) على الأصل.

إذاً: يُقدّم النّيف بحالتيه، أي: بثبوت الناء في التذكير وسقوطها في التأنيث، ثم يُذكر العقد (العشرون إلى التسعين) معطوفٌ على النّيف، فيقال في المذكر: ثلاثة وعشرون رجلاً، وفي المؤنث: تسع وتسعون نعجةً، إذاً: هو مفرد منصوب نكرة، حينئذٍ جئت بالأول مخالفاً له: عندي تسع وتسعون نعجةً.

قال الشّارح: "قد سبق أن العدد مضافٌ ومركّب، وذكر هنا العدد المفرد" مضاف ثلاثة إلى التسعة، ومركّب أحد عشر إلى تسعة عشر.

"وذكر هنا العدد المفرد وهو: من عشرين إلى تسعين، ويكون بلفظٍ واحدٍ للمذكر والمؤنث" يعني: إذا لم تستعمل النّيف، فتقول: عندي عشرون رجلاً.. ثلاثون كتاباً.. ثلاثون امرأة مثلاً، فحينئذٍ نقول: العدد يبقى كما هو لا يُذكر ولا يؤنث. ويكون بلفظٍ واحدٍ للمذكر والمؤنث، ولا يكون مُميّزه إلا مفرداً منصوباً نحو: عشرون رجلاً وعشرون امرأة، ويُذكر قبله النّيف ويُعطف هو عليه، فيقال: أحدٌ وعشرون رجلاً، وإحدى وعشرون امرأة، هنا طابق، واثنتان وعشرون رجلاً، واثنتان وعشرون امرأة، وثلاثة وعشرون بالناء في ثلاثة، وكذا ما بعد الثلاثة إلى التسعة للمذكر، ويُقال للمؤنث: إحدى وعشرون، واثنتان وعشرون، وثلاثٌ وعشرون، بلا تاءٍ في ثلاثٍ، وكذا ما بعد الثلاث إلى التسع.

تلخص من هذا وما قبله: أن أسماء العدد على أربعة أقسام:

- مضافة: من الثلاثة إلى التسعة.
 - ومركّبة: أحد عشر إلى تسعة عشر.
 - ومفردة: وهو عشرون وثلاثون إذا لم تستخدم العطف.
 - ومعطوفة: إذا جئت بالنّيف وما بعده، على أربعة أقسام.
- وَمَيَّزُوا مُرَكَّبًا بِمِثْلِ مَا ... مُيَّزَ عِشْرُونَ فَسَوَّيْنَهُمَا

المركب ما المقصود به؟ قال: (وَمَيِّزُوا مُرَكَّبًا) (مُرَكَّبًا) يعني: أحد عشر إلى تسعة عشر، مَيِّزُوهُ بما (مَيِّزَ) به (عِشْرُونَ)، والذي (مَيِّزَ) به (عِشْرُونَ): واحد لا جمع .. مُنْكَرٌ لا معرفة .. منصوبٌ لا مخفوض ولا مرفوع.

إِذَا: ((أَحَدَ عَشَرَ كَوَكْبًا)) [يوسف:4] أحد عشر رجلاً (رجلاً) تأتي به مفرد ومنصوب وهو نكرة، (وَمَيِّزُوا) أي: العرب (مُرَكَّبًا) مفعولٌ به، لأنَّه الذي وقع عليه التمييز، (مَيِّزُوا مُرَكَّبًا) شَمَلُ أحد عشر وتسعة عشر وما بينهما، فإذا أُطلق المُركَّب في العدد انصرف إلى هذا النوع، ولذلك سبق أنَّ الأقسام رباعية: مركبة: يُطلق على الأحد عشر إلى التسعة عشر.

(بِمِثْلِ) هذا مُتَعَلِّقٌ بقوله: (مَيِّزُوا)، (مَيِّزُوا بِمِثْلِ)، (مَا) (مِثْلٌ) مضاف و (مَا) موصولة واقعة على التمييز: بمثل تمييزٍ مَيِّزَ به عشرون .. (بِمِثْلِ مَا) بمثل تمييزٍ، (مَيِّزَ) عشرون به، (مَيِّزَ) مُغَيَّرَ الصيغة، و (عِشْرُونَ) نائب فاعل، والجملة صلة الموصول، وهنا ليس فيه عائد على (مَا) الموصولة فلا بُدَّ من التقدير، (مَا مَيِّزَ) به (عِشْرُونَ) (به) يعني: بالتمييز، لأنَّنا قلنا: (مَا) هذه تصدق على تمييزٍ (بِمِثْلِ) بتمييزٍ مَيِّزَ عشرون به.

(عِشْرُونَ) وبابه، أي: بمفردٍ مُنْكَرٍ منصوب، وإِنَّمَا كَانَ مُفْرَدًا مُنْكَرًا لِمَا مَرَّ، لأنَّه حصل التمييز وحصل الكشف والإبهام بالمفرد فلا يُعدل عنه إلى الجمع، وبالمُنْكَرِ فلا يُعدل عنه إلى المعرفة، ومنصوباً لا متناع جعل ثلاثة أشياء كالشيء الواحد، لأنَّ العرب لا تضيف بين ثلاثة أشياء .. ثلاث كلمات لا تُرَكَّب، هذا الأصل، وسيأتي أَنَّهُم يَنْتَقِدُونَ هذه القاعدة، لأنَّهم سِرْكَبُونَ أربعة ألفاظ: أحد عشر .. ثلاثة عشر. كالشيء الواحد لو قيل: خمسة عشر عبدٍ، وسبق أنَّ الكوفيين جوَّزوا: خمسة عشر، إِذَا:

مَيِّزُوا مُرَكَّبًا بِمِثْلِ مَا ... مَيِّزَ عِشْرُونَ فَسَوَيْنَهُمَا

فَسَوَيْنَهُمَا يعني: المركب والعشرين وبابه، (سَوَيْنَهُمَا) سَوَى بينهما في الحكم، فالتمييز حينئذٍ يكون واحداً لا جمعاً، مُنْكَرًا لا معرفة، منصوباً لا مخفوضاً ولا مجروراً. وَمَيِّزُوا مُرَكَّبًا بِمِثْلِ مَا ... مَيِّزَ عِشْرُونَ فَسَوَيْنَهُمَا

نحو: ((أَحَدَ عَشَرَ كَوَكْبًا)) [يوسف:4] اثنتي عشرة عيناً، وأما: ((قَطَعْنَا هُمُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَصْبَاطًا)) [الأعراف:160] (أَصْبَاطًا) هذا جمع، وكيف جاء تمييز؟ (أَصْبَاطًا) الصواب: أَنَّهُ ليس تمييزاً لثلاث تنقذ القاعدة، وإِنَّمَا هو بدل من اثنتي عشر، والتمييز محذوف، أي: اثنتي عشرة فرقة، و (أَصْبَاطًا) هذا بدل من: اثنتي عشرة.

ولو كان (أَسْبَاطًا) تمييزاً لذكر العددين، لأنَّ (أَسْبَاط) جمع (سِبْط) وهو قال: اثنتي عشرة (عشرة) قلنا: مُطابِقة، لو كانت (أَسْبَاطًا) تمييز .. نطبّق القاعدة: اثنتي عشرة، نقول: اثني عشر مثل: (أَحَدَ عَشَرَ كَوَكْبًا) لأنَّ (اثني) يكون مع المذكر، (أَسْبَاط) .. سِبْط، فالسبب مذكر، إذا يقول: اثني ولا يقول: اثنتي.

كذلك العشرة إذا رُكِبَتْ مُطابِقة للتمييز، وإذا كان (سِبْط) هو التمييز لقال: عشر بترك التاء، لكنّه قال: (اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا) إذا: فرقة، هنا وافقت، (فرقة) مؤنث، ولو كان (أَسْبَاطًا) تمييزاً لذكر العددين بحذف التاء منهما، وأُفرد التمييز لأنَّ السبب مذكر. قال الشّارح: "أي تمييز العدد المركّب كتمييز عشرين وأخواته فيكون مفرداً منصوباً نحو: أحد عشر رجلاً وإحدى عشرة امرأة".
وَإِنْ أُضِيفَ عَدَدٌ مُرَكَّبٌ ... يَبْقَ الْبِنَاءُ وَعَجْزٌ قَدْ يُعْرَبُ

وَإِنْ أُضِيفَ عَدَدٌ مُرَكَّبٌ ..

استثنى منه: اثنا عشر، واثننا عشرة، هذا لا يُضاف إلى ما بعده، لأنَّ (عشر) هذا مُنْزَلَةٌ مُنْزَلَةُ النون فلا يُضاف إلى ما بعده، (وَإِنْ أُضِيفَ عَدَدٌ) (عَدَدٌ) نائب فاعل لِأُضِيفَ، أي: غير اثني عشر واثنتي عشرة، لأنَّهُما لا يُضافان، ويستغني العدد المركّب إذا أُضيف عن التمييز.

(يَبْقَ الْبِنَاءُ) في الجزئيين، إذا (أُضِيفَ عَدَدٌ مُرَكَّبٌ) العدد المركّب قد يُضاف، وهناك العِلَّة التي ذكروها فيها نظر.

(يَبْقَ الْبِنَاءُ) في الجزئيين على حاله، نحو: أَحَدَ عَشَرَ، (يَبْقَ الْبِنَاءُ) على أصله، بفتح الجزئيين هذا هو الأكثر، لأنَّ (الْبِنَاءُ) يبقى مع الألف واللام بالإجماع فكذا مع الإضافة، إذا أُضيف العدد المركّب حينئذٍ قال هنا: (يَبْقَ الْبِنَاءُ) وهذا مذهب البصريين: أنّه يجب بقاء البناء، ولا يجوز أن يُعرب، فتقول: هذه خمسة عَشَرَ، أضفت (خمسة عشر) إلى الكاف فقلت: هذه خمسة عَشَرَ، يعني: أعطيته مال، حينئذٍ نقول: خمسة عشر، هذه أُضيفت إلى الكاف، فصارت مضاف والكاف مضافاً إليه، ومررت بخمسة عَشَرَ، بفتح آخر الجزئيين.

(وَعَجْزٌ قَدْ يُعْرَبُ) (عَجْزٌ) الذي هو الثاني (قَدْ يُعْرَبُ) لكنّها لغة رديئة، (قَدْ) هنا للتقليل، وفُهم منه أنّها لغة قليلة، وقال في (التوضيح): "وهي لغة رديئة" يعني: لا يلتفت إليها.

قوله: (وَعَجَزٌ قَدْ يُعْرَبُ) أشار به إلى الحالة الثانية: وهو أن يُعرب عجزه مع بقاء التركيب ك: (يُعَلِّبُكَ)، حكاه سيبويه عن بعض العرب، نحو: أحد عَشْرِكَ، أضفت الأول إلى الثاني، كأنك أعربتة .. بل عربته فقلت: أحد عَشْرِكَ، أبقيت الجزء الأول على بناءه، ثُمَّ أضفته إلى الثاني فأعربت الثاني الذي هو العجز، فقلت: هذا أَحَدَ عَشْرِكَ. مع أَحَدَ عَشْرٍ زَيْدٍ، لا تقل: مع أَحَدٍ، لا، يبقى الأول مبني: مع أَحَدَ عَشْرٍ زَيْدٍ، أضفته إلى العَلَم.

واستحسنه الأخفش، يعني: الوجه الثاني وهو: أن يُعرب العَجَزُ، ويبقى الصدر على البناء، واستحسنه الأخفش واختاره ابن عصفور وزعم أنه الأفصح، ومنع في (التسهيل) القياس عليه، ابن مالك في (التسهيل) منع أن يُقاس عليه، إذا: لم يجعله مستحسنًا. وقال ابن مالك: "لا وجه لاستحسانه لأنَّ المبني قد يُضاف نحو: كم رجلٍ عندك" إذا: يضاف ويبقى على إضافته، وكذلك: خمسة عَشْرِكَ، الأصل: أنه يضاف ويبقى على إضافته ولا نحتاج إلى إعرابه، كم رجلٍ عندك .. ((مَنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَيْرٍ)) [هود:1] نقول: هذا أضيف وهو مبني وبقي على بناءه.

وأجاز الكوفيون وجهًا ثالثًا: وهو أن يُضاف الأول إلى الثاني كما في: عبد الله، نحو: ما فعلت خمسة عَشْرِكَ؟ يعني: أعربوه على الأصل في: عبد الله، ما فعلت خمسة عَشْرِكَ .. رأيت خمسة عَشْرِكَ، كأنك تقول: جاء عبدُ الله، ورأيت عبد الله، ومررت بعبد الله، فتعربه إعراب المتضايين: هذه خمسة عَشْرِكَ، إذاً ليس مبنياً. إذا: يُضاف المركَّب من أحد عشر إلى تسعة عشر وفيه ثلاثة مذاهب: - مذهب البصريين: وجوب بقاء الجزئين على البناء ولو مع الإضافة. - وجه آخر حكاه سيبويه: وهو بقاء الأول على البناء والثاني يُعرب، وإذا أُعرب حينئذٍ يكون ملازماً للخفض، لأنَّه ملازم لكونه مضافاً إليه وهو مجرور والثَّانِي اجزُرَ هذا الأصل فيه.

- وأجاز الكوفيون أن يُعرب مُطلقاً الجزءان، وحينئذٍ يُعرب إعراب المتضايين: جاء عبدُ الله .. هذه خمسة عَشْرِكَ، (خمسة) هذه خبر مرفوع ورفعه ضمة ظاهر على آخره، ليس مبنياً، مُعرب وهو مضاف و (عشر) مضاف إليه، و (عشر) مضاف، (والكاف) مضافٌ إليه، مثل ما تقول: عبد الله. وَإِنْ أُضِيفَ عَدَدٌ مُرَكَّبٌ ... يَبْقَى الْبِنَاءُ.

(يَبْقُ الْبِنَا) ما إعراب (يَبْقُ)؟ جواب الشرط مجزوم بحذف الألف .. حرف العلة، (يَبْقُ الْبِنَا) فاعل قَصَرَه هنا للضرورة .. مرفوع، (وَعَجَزَ قَدْ يُعْرَبُ) (عَجَزَ) مبتدأ، و (قَدْ) هنا حرف تقييد، فُهِمَ أَنَّهَا لغة قليلة، (يُعْرَبُ) هو .. الجملة خبر. وَإِنْ أُضِيفَ عَدَدٌ مُرَكَّبٌ ..

قلنا: يستثنى منه اثنا عشر، واثننا عشرة، هذا الأصل فيه، وأما: ثمان عشرة، إذا رُكِبَ ففيه أربع لغات .. (ثمان) نفسها فيه أربع لغات، يعني في الياء: فتح الياء، وسكونها، وحذفها مع كسر النون، وفتحها.

فتح الياء: ثَمَانِي عشرة، سكونها: ثَمَانِي عشرة، وحذفها مع كسر النون: ثَمَانِ عشرة، وفتحها: ثَمَانِ عشرة، إذا: فتح الياء مع بقاءها وسكونها، تبقى الياء فَتُفْتَحُ وتسكن هذه لغتان، تُحذف الياء فتبقى النون مكسورة أو مفتوحة، وقد تُحذف ياءها أيضاً في الإفراد، كلامه الأربع لغات في التركيب، وفي الإفراد كذلك قد تُحذف الياء ويُجعل إعرابها على النون، ومنه قول الشاعر:

هَذَا ثَمَانِيَا أَرْبَعٌ حِسَانُ ... وَأَرْبَعٌ فَتَعْرُهَا ثَمَانُ

إذا: حذف الياء وجعل الإعراب على النون، هذه لغة قليلة في (ثمان) إذا أُفردت، وأما إذا رُكِبَتْ ففيها أربع لغات.

قال في (شرح الكافية): " لبضعةٍ وبضعٍ حُكْمُ تسعةٍ وتسعٍ " يأتي اللفظ: بضعة وبضع، ما المراد بالبضع؟ (بضعة) من ثلاثة إلى تسعة: بضعة وعشرون، هذا مُجْمَل: يحتمل أنه واحد وعشرون .. يحتمل أنه تسع وعشرون إلى آخره، يحتمل من الثلاثة إلى التسعة، وبضع: من الثلاث إلى تسع.

إذا: لبضعةٍ وبضعٍ حُكْمُ تسعةٍ وتسعٍ، من حيث ماذا؟ في الإفراد والتركيب، وعطف عشرين وأخواته عليه، تقول: بضع نسوةٍ أو بضعة نسوةٍ؟ مثل الثلاثة والعشرة، تقول: بضع نسوةٍ .. بضعة رجالٍ .. بضعة صبيانٍ تبقيه على التذكير والتأنيث باعتبار الثلاثة والتسعة.

نحو: لبثت بضعة أعوامٍ، (عام) مُدَكَّرٌ، (بضعة) بالتأنيث: وبضع سنين، بدون تاء (سنين) جمع سنة، حينئذٍ يُدَكَّرُ له العدد: وعندي بضعة عشر غلاماً، بعد التركيب تُعامله مُعاملة ثلاثة عشر، وبضع عشرة أمة (بضع) بدون تاء، وبضعة وعشرون كتاباً، (بضعة) بالتأنيث، لأنَّ (كتاباً) المُمَيَّزَ مُدَكَّرٌ، وبضع وعشرون صحيفة.

إذاً: لبضعة ويضع حكم التسعة والتسع، في الأفراد يُذكر مع المؤنث، ويؤنث مع المذكر فيضاف قبل التركيب، ثم إذا رُكِبَ فالحال نفسه، وكذلك يُعامل مُعاملة المعطوف والمعطوف عليه مع ثلاثٍ وعشرين.

قال الشَّارح: " يجوز في الأعداد المركبة إضافتها إلى غير مُميّزها ما عدا اثني عشر".
إذاً:

وإن أُضيفَ عددٌ مُركَّبٌ ..

يُشترط ألا يُضاف إلى تمييزه، بل يُضاف إلى غيره.

ما عدا اثني عشر فإنه لا يضاف، فلا يُقال: اثنا عشركَ، وإذا أُضيف العدد المُركَّب فمذهب البصريين أنه يجب بقاء الجزئين على بنائهما، فتقول: هذه خمسة عشركَ، ومررت بخمسة عشركَ، بفتح آخر الجزئين، وقد يُعرب العَجْزُ مع بقاء الصَّدر على بنائه، هذا أجازه سيبويه، فتقول: هذه خمسة عشركَ، ورأيت خمسة عشركَ، ومررت بخمسة عشركَ، وقلنا: أجاز الكوفيون إعرابه إعراب عبد الله فيكون مُعرباً، والأول يُعامل على حسب ما تقتضيه العوامل ويكون مضافاً إلى ما بعده ويكون ملازماً للخفض بالكسر.

وَصُغَ مِنْ اثْنَيْنِ فَمَا فَوْقَ إِلَى ... عَشْرَةٍ كَفَاعِلٍ مِنْ فَعَلًا
وَاخْتِمْهُ فِي التَّائِيثِ بِالتَّاءِ وَمَتَّى ... ذَكَرْتَ فَادْكُرْ فَاعِلًا بِغَيْرِ تَا

هذا شروعٌ منه في الإتيان بأسماء العدد على صيغة فاعل، نقول: ثالث ورابع وخامس وعاشر إلى آخره.

وَصُغَ مِنْ اثْنَيْنِ فَمَا فَوْقَ ..

(صُغَ) يعني: اشتق وخذ، (مِنْ اثْنَيْنِ) من لفظ اثنين، فُهِمَ منه أنه عَلَّقَ الحكم على الاثنين (فَمَا فَوْقَ) فالواحد لا يُقال بأنه مشتقٌّ من الوحدة، لأنه مأخوذٌ على زنة فاعل بل هو مسموعٌ هكذا وضع .. وضع وضعاً أولياً على زنة فاعل، وأمّا ما أرادته النَّاطِمُ إنما يبدأ من اثنين.

(وَصُغَ مِنْ اثْنَيْنِ فَمَا فَوْقَ) الفاء عاطفة هذه، إذاً قوله: (مِنْ اثْنَيْنِ) فُهِمَ منه أن اسم الفاعل المذكور لا يُصاغ من أحدٍ، (فَمَا فَوْقَ) الفاء عاطفة .. حرف عطف، و (مَا) هذه معطوفة وهي موصولة واقعةٌ على العدد الفائق اثنين، (فَمَا فَوْقَ) فعددٌ فوق اثنين. (فَمَا فَوْقَ) هنا حذف المضاف إليه ونوي معناه، يعني: فما فوقه، وبعضهم قدَّره (فما فوقها) الظاهر: بالتذكير، فما فوقه يعني: فوق الاثنين، فوق الاثنين هل له غاية أم لا؟ قال: نعم، (إِلَى عَشْرَةٍ) وصفاً صُغَ من اثنين فما فوقه من الأعداد إلى العشرة، (إِلَى) هذا

بيانٌ للغاية، وقوله: (إِلَى عَشْرَةٍ) مُتَعَلِّقٌ بقوله: (صُغْ)، صغ ماذا؟ قال: (كَفَاعِلٍ) (فَاعِلٍ) هذا صفةٌ لموصوفٍ محذوفٍ هو مفعولٌ لـ (صُغْ).

صُغ وصفاً كفَاعِلٍ، هذا تحليلٌ من جهة المعنى: وصفاً كفَاعِلٍ، أمّا من حيث الإعراب فتقول: (كَفَاعِلٍ) هذا مفعولٌ بـ (صُغْ) على حذف الموصوف عند التقدير، أي: صُغ وزناً كفَاعِلٍ، أو صُغ صِغَةً كوزن فاعِلٍ، إذاً لا بُدَّ من التقدير.

(كَفَاعِلٍ) أي: على وزن فاعِلٍ، (مِنْ فَعَلًا) كذلك على حذفٍ وهو نعتٌ لـ: (فَاعِلٍ)، إذاً: (كَفَاعِلٍ) هذا صفةٌ لموصوفٍ محذوفٍ وصفته كذلك محذوف، إذاً: هو في المنتصف، حُذِفَ موصوفه وحُذِفَت صفته كذلك: صغ وزناً كفَاعِلٍ المصوغ من فَعَلٍ، (كَفَاعِلٍ مِنْ فَعَلًا) لا يأتي الكلام هكذا وإنما يقال: كفَاعِلٍ المصوغ من فَعَلٍ، إذاً: حُذِفَ صفته كما أنّه محذوف الموصوف.

(كَفَاعِلٍ مِنْ فَعَلًا) يعني: كضرب، نحو: ثانٍ وثالثٍ ورابعٍ وخامسٍ وسادسٍ وسابعٍ وثمانٍ وتسعٍ وعاشِرٍ، لأنَّ ما بعد (إِلَى) داخل إلى (عَشْرَةٍ) فهو داخل، إذاً: تصوغ من اثنين فتقول: ثانٍ، وتصوغ من ثلاثة فتقول: ثالثٍ ورابعٍ وهكذا. وثالثٍ إلى عاشِرٍ، وأمّا واحد فليس بوصفٍ بل هو اسم وُضِعَ على ذلك من أول الأمر، ومثله: واحد، ولذلك قال النَّاطِمُ: (مِنْ اثْنَيْنِ) احترازاً من واحدٍ.

التنصيص على قوله: (مِنْ فَعَلًا) يعني: المصوغ (مِنْ فَعَلًا)، فائدته: بيان أن هذا، أي: في الجملة وصفٌ لا اسمٌ جامد، قوله: (مِنْ فَعَلًا) أشار إليه بأن ثانٍ إلى عاشِرٍ وصفٌ في المعنى وليس باسمٍ جامد، إذاً: يدل على ذاتٍ أو على شيءٍ مُتَّصِفٍ بما دلَّ عليه الحدث، إذاً: هو مُشَبَّهٌ (فَعَلًا) من هذا الوجه، فليس باسمٍ جامد وإنما يدلُّ على ما دلَّ عليه (فَعَلًا) فهو وصفٌ من حيث المعنى.

وَاخْتِمُهُ فِي التَّائِيثِ بِالتَّاءِ ..

يعني: يبقى على تذكيره بدون تاء، لأنَّه في الأصل: مذكّر فاعِلٍ، إذا أردت به المؤنَّث زد عليه التاء فتقول: ثالثةٌ رابعةٌ خامسةٌ عاشرةٌ، وإذا لم تُرد به مؤنَّث أبقه على أصله، ولا نقول جرّده من التاء، لأنَّ أصله مذكّر .. الأصل: التذكير.

وَاخْتِمُهُ فِي التَّائِيثِ بِالتَّاءِ ..

(وَاخْتِمُهُ فِي التَّائِيثِ) هذا حال من الهاء .. (وَاخْتِمُهُ) مفعولٌ به، (بِالتَّاءِ) هذا مُتَعَلِّقٌ بقوله (اخْتِمُهُ) حذف الهمزة للضرورة.

وَاخْتِمُهُ فِي التَّائِيثِ بِالتَّاءِ وَمَتَى ... ذَكَّرْتَ فَادْكُرْ فَاعِلًا بَغَيْرِ تَا

هذا في الأصل لا نحتاجه، بل يبقى على أصله، فإن أردت به المؤنث اختمه بالتاء، فإن لم يكن كذلك حينئذ يبقى على أصله، تقول: عندي طالبٌ ثانٍ .. هذا طالبٌ عاشِرٌ. (وَمَتَى) هذا اسم شرط، (ذَكَرْتَ) اسم الفاعل، (فَاذْكُرْ فَاعِلًا) (فَاذْكُرْ) هذا الوزن: فَاعِلًا ثانيًا ثالثًا رابعًا عاشِرًا، (بَغَيْرِ تَا) هذا صفة ل (فَاعِلًا)، (اِذْكُرْ فَاعِلًا بَغَيْرِ تَاءٍ) حذف الهمزة للضرورة فهو صفة ل (فَاعِلٍ).

إذًا: مقصوده بـمـذـين البيتين: أنَّ أسماء العدد من اثنين إلى عشرة كما نصَّ النَّاطِم عليها يُصاغ منها وزن فاعل كما يُصاغ من الأفعال، كما تقول: ضارب وضاربة تقول: ثانٍ وثانية، فإن كان مُدَكَّرًا اكتفي به، وإن كان مؤنثًا لحقته تاء التانيث الفارقة بين المذكر والمؤنث، حينئذ تقول في التانيث: ثانية إلى عشرة، وفي التذكير: ثانٍ إلى عاشِر كما تفعل باسم الفاعل، نحو: ضارب وضاربة، وقائم وقائمة. وإثما نبّه على هذا مع وضوحه لئلا يُتوهّم أنَّه يُسلَك به سبيل العدد الذي صيغ منه في إثبات التاء مع التذكير وحذفها مع التانيث، يعني: لماذا نصَّ عليه؟ قال: قد يتوهّم مُتوهم أنه يُقال: عندي طالبةٌ ثالثٌ مُخالفة، أو عندي طالبٌ ثالثٌ يأتي بالمخالفة، مثل الثلاثة، قال: دفعًا لهذا الوهم نصَّ عليه النَّاطِم، وهذا اعتذار طيّب. وَاخْتِمَهُ فِي التَّأْنِيثِ بِالتَّاءِ وَمَتَى ... ذَكَرْتَ فَاذْكُرْ فَاعِلًا بَغَيْرِ تَا

يعني: متى ما كان المعدود مُدَكَّرًا فَأَتِ به على زنة فاعل بدون تاء، و (مَتَى) قلنا: هذا اسم شرط .. ظرف زمان مُتعلِّق بقوله: (ذَكَرْتَ) الذي هو فعل الشرط كما سبق، يكون النَّاصِب له ظرف زمان أو مكان مُتعلِّق بفعل الشرط، هذا الصَّحِيح. قال الشَّارح هنا: " يُصاغ من اثنين إلى عشرة اسمٌ موازنٌ لفاعل كما يُصاغ من فَعَلٍ نحو: ضارب من ضرب، فيقال: ثانٍ وثالثٌ ورابعٌ إلى عاشِر، بلا تاءٍ في التذكير وتاءٍ في التانيث " إذًا: هذا النوع الأول: أن يُصاغ منه على وزن فاعلٍ فيبقى مفردًا. وَإِنْ تُرِدَ بَعْضَ الَّذِي مِنْهُ بُنِيَ ... تُضِفُ إِلَيْهِ مِثْلَ بَعْضِ بَيْنَ وَإِنْ تُرِدَ جَعَلَ الْأَقْلَ مِثْلَ مَا ... فَفَوْقَ فَحُكِّمْ جَاعِلٍ لَهُ أَحْكَمًا

هذا النوع الثاني لاستعمال فاعل إذا اشْتُقَّ من ثلاثة وأربعة على زنة فاعل، إمَّا أن يُستعمل مفردًا وهو الذي سبق بيانه في البيت السابق، وإمَّا أن يُستعمل غير مفرد،

حينئذٍ له حالان ذكرهما في هذين البيتين:

أشار في الحالة الأولى: إلى أنه يُستعمل مع ما اشتُقَّ منه: ثاني، هذا اشتُقَّ من اثنين ((ثاني اثنين)) [التوبة: 40]، ثالث اشتُقَّ من ثلاثة تقول: ثالث ثلاثة .. رابع أربعة .. خامس خمسة، هذا استعمالٌ: أن يُستعمل مع ما اشتُقَّ منه.

والاستعمال الثاني: أن يُستعمل مع ما قبل ما اشتُقَّ منه: (ثالث) اشتُقَّ من ثلاثة، ثالث اثنين، اشتُقَّ مع ما قبله .. استعمال مع ما قبل الذي اشتُقَّ منه، تضيفه إلى ما دونه، أشار إلى الأول بقوله:

وَإِنْ تُرْدَ بَعْضَ الَّذِي مِنْهُ بُنِيَ ... تُضِفُ إِلَيْهِ.

يَبَيِّنُ الحكم مباشرة، (وَإِنْ تُرْدَ) هذا شرطٌ، (تُرْدَ) بماذا؟ بالوصف السَّابِق الذي جئت به على وزن (فاعل)، (إِنْ تُرْدَ) به .. بذلك الوصف المذكور، (بَعْضَ) هذا مفعول (تُرْدَ)، (بَعْضَ الَّذِي) يعني: بعض العدد، هذا واقع (الَّذِي) اسم موصول مضاف إليه، (بَعْضَ) قلنا: مفعولٌ به وهو مضاف، و (الَّذِي) مضافٌ إليه، يَصْدُقُ على العدد المضاف إليه اسم الفاعل.

(وَإِنْ تُرْدَ بَعْضَ الَّذِي) بعض العدد الذي بُنِيَ اسم الفاعل منه، (تُضِفُ إِلَيْهِ) يعني: إذا أردت أن تدل على أن هذا اسم الفاعل الذي أخذته من الاسم المشتق منه على أنه بعضٌ منه أضفه إليه، فتقول: ثاني اثنين .. بعض الاثنين، أنا ثاني اثنين .. أنا بعض الاثنين، أنا ثالث ثلاثة .. أنا بعض ثلاثة، إذا أردت هذا المعنى فأضفه إلى ما اشتق منه. إذا أردت أن تدل باسم الفاعل على أنه بعض الشيء .. العدد الذي اشتُقَّ منه أضفه إليه، فتقول: ثاني اثنين، ما المراد بثاني اثنين؟ إذا قلت: أنا ثاني اثنين يعني: أنا بعض الاثنين، إذاً: معك آخر واحد ليس معك اثنين وأنت الثالث، أنا بعض الاثنين .. أنا ثالث ثلاثة إذاً: أنت ومن معك كلكم ثلاثة وأنت بعضٌ من الثلاثة، إذا أردت هذا المعنى: أنك بمعنى بعض حينئذٍ تضيفه إلى ما اشتُقَّ منه، فتالث اشتُقَّ من ثلاثة فتقول: ثالث ثلاثة أي: بعض الثلاثة.

(وَإِنْ تُرْدَ بَعْضَ) خصَّ البعض هنا، (وَإِنْ تُرْدَ بَعْضَ) العدد (الَّذِي بُنِيَ مِنْهُ) اسم الفاعل (تُضِفُ إِلَيْهِ) هذا جواب الشرط، حذف مفعوله أي: تضيف اسم الفاعل من العدد إليه، (تُضِفُ إِلَيْهِ) الضمير هنا يعود إلى ما اشتُقَّ منه الذي عبر عنه (بُنِيَ) مِنْهُ، حينئذٍ ثالث اشتُقَّ وبني من ثلاثة قال: (تُضِفُ إِلَيْهِ) أضف ثالث إلى ما اشتُقَّ منه وهو ثلاثة

فتقول: ثالث ثلاثة.

(مِثْلَ بَعْضٍ) (مِثْلُ) هذا صفة لموصوفٍ محذوف الذي هو المفعول به، (تُضَيَّفُ إِلَيْهِ) اسم الفاعل من العدد حال كونه (مِثْلُ بَعْضٍ) يعني: في المعنى، ولذلك نقدر ثاني اثنين: أنا بعض الاثنين، (مِثْلُ بَعْضٍ) أي: كما يضاف البعض إلى كله نحو: ((إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ)) [التوبة:40] هم اثنان، النبي صلى الله عليه وسلم ثَانِي اثْنَيْنِ .. هو بعض الاثنين، هذا المعنى المراد.

((لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ)) [المائدة:73] أي: بعض الثلاثة، إذاً: يكون المعنى هنا بالبعضية .. يُفَسَّرُ بهذا، كأنك تضيف لفظ البعض إلى الكل، وتقول: ثانية اثنتين، يعني: بعض الاثنين، يعني امرأة إذا قالت: أنا ثانية اثنتين يعني: أنا بعض من اثنتين، وثالثة ثلاث إلى عاشر عشرة، وعاشرة عشر. وأما لم ينصب يعني: يتعين الإضافة، لأنه قال: (تُضَيَّفُ إِلَيْهِ) أوجب الإضافة، ومع كونه فاعلاً من فعل، قلنا: هناك أراد به أنه وصف .. مثله، وفعل فاعل مثل: ضرب ضارب، ضارب الأصل فيه: أنه يجوز أن ينصب ما بعده وأن يجز، وهنا تعينت الإضافة ولم يُجَوَّز الوجهان الذي هو: النصب والإضافة.

هنا تعين ولم ينصب، لأنه ليس في معنى ما يعمل ولا مُفَرَّعاً عن فعلٍ يعني: ليس المراد به: الحدث، لأن كونه بعض الشيء هذا ليس بحدث، بخلاف ثالث اثنين يعني: مصير الاثنين ثلاثة، إذاً فيه حدث، جاعل الاثنين ثلاثاً حينئذٍ له وجهان هناك من حيث النصب والإضافة، وأما هنا فلا، لأنه ليس فيه معنى ما يعمل ولا مُفَرَّعاً عن فعلٍ فالترتبت إضافته، لأن المراد: أحد اثنين .. ثاني اثنين، وإحدى اثنتين .. ثانية اثنتين، وأحد عشرة وإحدى عشر فتضيفه وهذا مذهب الجمهور: أنه يلزم فيه الإضافة. وَإِنْ تَرُدُّ بَعْضَ الَّذِي مِنْهُ بُنِيَ ... تُضَيَّفُ إِلَيْهِ مِثْلُ.

تضيف إليه اسم فاعلٍ من العدد حال كونه (مِثْلُ بَعْضٍ) يعني: يُفَسَّرُ بالبعضية، ولذلك قال: (بَيْنَ) أي: ظاهر البعضية، هذا النوع الأول. وَإِنْ تَرُدُّ بَعْضَ الَّذِي مِنْهُ بُنِيَ ... تُضَيَّفُ إِلَيْهِ.

أي: (وَإِنْ تَرُدُّ) بالوصف (بَعْضَ) العدد الَّذِي بُنِيَ هو مِنْهُ تضيفه أي: الوصف (إِلَيْهِ) أي: العدد حالة كون الوصف (مِثْلُ بَعْضٍ) في معناه يعني: يُفَسَّرُ بهذا اللفظ، أو في

إضافته إلى كله يعني: أنَّ اسم الفاعل من العدد إذا أُضيف إلى موافقه يجب إضافته إليه على معنى بعضٍ: ثاني اثنين، معناه: بعض اثنين.

النوع الثاني في غير المفرد .. اسم الفاعل: أن يراد به أنك جعلت الأقل مساوياً لما كان أعلى منه.

(وَإِنْ تُرْدُ جَعَلَ الْأَقْلَ) (وَإِنْ تُرْدُ) باسم الفاعل من العدد (جَعَلَ الْأَقْلَ مِثْلَ مَا فَوْقُ) فَوْقَهُ، يعني: إذا أردت بالوصف المصوغ من العدد أن تجعل ما هو تحت ما اشْتُقَّ منه مساوياً له (فَحُكِّمَ جَاعِلٍ لَهُ أَحْكَمًا).

(وَإِنْ تُرْدُ) باسم الفاعل من العدد (جَعَلَ الْأَقْلَ)، (جَعَلَ) هذا مفعول به لقوله: (تُرْدُ) وهو مضاف إلى الْأَقْلَ وهو مفعوله الأول (مِثْلَ) هذا مفعول ثاني مَا فَوْقُ مثل عددٍ فَوْقَهُ يعني: فوق العدد الذي صيغ منه اسم الفاعل.

قال: (فَحُكِّمَ جَاعِلٍ) هذا من حيث الإعراب، هنا ابن عقيل يقول:

وَإِنْ تُرْدُ جَعَلَ الْأَقْلَ مِثْلَ مَا ... فَوْقُ.

أي: وإن تُرد بفاعل المصوغ من اثنين فما فَوْقَهُ جعل ما هو أقل عدداً مثل ما فَوْقَهُ:

ثالث اثنين، إذا أردت أنك جاعل الاثنين ثلاثة حينئذٍ يُنظر فيه إلى المعنى، فكأنك

جعلت ثالث مضمناً معنى جاعل أو مصير، فتقول: جاعل الاثنين ثلاثة هذا التقدير: أنا

ثالث ثلاثة .. أنا ثالث ثلاثة .. أنا ثالث اثنين، ما مرادك بهذا التركيب؟

مرادك: أنك جعلت الأقل مساوياً لما اشْتُقَّ منه، ما الذي اشْتُقَّ منه ثالث؟ ثلاثة،

فكأنك جعلت الاثنين مساوياً لثلاثة بكونك أضفت نفسك إليه فقلت: أنا ثالث اثنين

يعني: جاعل الاثنين ثلاثة رددت الاثنين إلى ما اشْتُقَّ منه الوصف وهو: ثالث فتقول:

أنا رابع ثلاثة يعني: جاعل الثلاثة أربعة رددت المضاف إليه إلى ما اشْتُقَّ منه اسم

الفاعل، حينئذٍ يجوز لك وجهان: الإضافة والتنوين: ثالث اثنين، وثالث اثنين، بالإضافة

وبالتنوين مع النصب.

وَإِنْ تُرْدُ جَعَلَ الْأَقْلَ مِثْلَ مَا ... فَوْقُ.

أي: إذا أردت بالوصف المصوغ من العدد أنه يجعل نفس الوصف .. الوصف يجعل ما

هو تحت ما اشْتُقَّ منه مساوياً له، تحت ما اشْتُقَّ منه يعني: يضاف إلى ما هو أقل مما

اشْتُقَّ منه، إذا كان اشْتُقَّ من الأربعة حينئذٍ تضيفه إلى ما هو أقل من الأربعة وهو:

الثلاثة تقول: رابع ثلاثة، حينئذٍ وظيفته: أن يجعل هذا الأقل مساوياً لما اشْتُقَّ منه،

فتقول: رابع ثلاثة أي: مصير الثلاثة أربعاً.

أنه يجعل ما هو تحت ما اشتق منه مساوياً له (فَحُكِّمَ جَاعِلٍ لَهُ أَحْكَمًا) احكماً له حكم جاعلٍ، لم يقل: فاعل وإنما قال (جَاعِلٍ) ليبين لك أنه بمنزلة في المعنى والعمل، و (جَاعِلٍ) معلوم أنه مثل ضارب، وضارب يجوز فيه الوجهان: الإضافة والنصب. (فَحُكِّمَ جَاعِلٍ لَهُ أَحْكَمًا) فإن كان بمعنى المضى وجبت إضافته، وهذا لا إشكال فيه، وإن كان بمعنى الحال أو الاستقبال جاز فيه الوجهان يعني: جازت فيه إضافته وجاز تنوينه وإعماله فتقول: هذا رابع ثلاثة ورابع ثلاثة، (رابع) هذا اسم فاعل تعربه على حسب ما قبله، إذا قلت: (رابع) خبر وهو اسم فاعل، والفاعل ضمير مستتر، وثلاثة مفعول به مثل: ضاربٌ زيداً .. حكم واحد.

هذا رابع ثلاثة، ورابع ثلاثة أي: هذا مصير الثلاثة أربعة وتؤنث الوصف مع المؤنث كما سبق، فالوصف المذكور حينئذٍ فاعل حقيقة، لأنك تقول: ثلث الرجلين .. هذا الأصل، إذا انضمت إليهم فصرتم ثلاثة، وكذلك ربعت الثلاثة إلى عشر: عشرت التسعة يعني: صرت عاشرًا لهم.

ففاعل هنا بمعنى: (جَاعِلٍ) وجارٍ مجراه لمساواته له في المعنى والتفرع على (فَعَلَ) يعني: من حيث المعنى ومن حيث العمل هو دالٌّ على وصفٍ، وإذا كان كذلك حينئذٍ يعامل معاملة (جَاعِلٍ) من حيث العمل، بخلاف الفاعل الذي يراد به معنى أحد ما يُضاف إليه ثاني اثنين السابق، فإن الذي هو في معناه لا عمل له ولا تفرع له على فَعَلَ فالتزمت إضافته كما سبق.

يعني: لم يتضمن معنى الحدث الذي تضمنه الثاني، لأن الثاني تضمن معنى مصير: أنا صيرت إذا: فيه حدث متعد: أنا صيرت الثلاثة أربع .. رابع ثلاثة .. لي تأثير .. لي حدث، وأما ثاني اثنين: أنا واحد منهم، ليس فيه زيادة معنى. وَإِنْ تُرِدْ جَعَلَ الْأَقْلَ مِثْلَ مَا ... فَوْقَ

الأقل مثل ما فوقه، (فَحُكِّمَ جَاعِلٍ لَهُ أَحْكَمًا) احكماً الألف هذه بدلاً عن نون التوكيد الخفيفة، (فَحُكِّمَ) مفعولٌ به لقوله (احكماً) وهو مضاف و (جَاعِلٍ) مضاف إليه. قال هنا: " وإنما قال (جَاعِلٍ) ولم يقل (فاعل) تنبيهاً على أن اسم الفاعل بمعنى (جَاعِلٍ) ففيه ما في فاعل وزيادة وهو اسم الفاعل حقيقة، لأنهم قالوا: ربعت الثلاثة أربع بمعنى: صيرتهم بنفسى أربعة".

إذاً: ذكر في هذين البيتين استعمالين، والأول .. البيت السابق ذكر استعمالاً مفرداً، وذكر في هذين البيتين استعمالين مركبين:

الأول: بمعنى بعض ويضاف إلى ما اشْتُقَّ منه: ثاني اثنين .. رابع أربعة إلى آخره.
والثاني: بمعنى مصير الأقل للمساوي له.

وَإِنْ تُرِدْ بَعْضَ الَّذِي مِنْهُ بُنِيَ ... تُضِفْ إِلَيْهِ مِثْلَ بَعْضِ بَيْنِ

والنقدير: تضيف إليه اسم الفاعل في حال كونه مماثلاً للبعض أي: في معناه.
وَإِنْ تُرِدْ جَعَلَ الْأَقْلَ مِثْلَ مَا ... فَوَقَّ

فوقه يعني، حذف المضاف إليه ونوى معناه يعني: أنك إذا أردت باسم الفاعل من العدد أن يصير العدد الذي مثله تحته فاحكم له أي: لاسم الفاعل بـ (حُكِّمَ جَاعِلٍ) فإذا كان بمعنى الماضي وجب إضافته تقول: هذا ثالث اثنين أمس، وإذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال جاز فيه الوجهان.

قال الشارح: " لفاعل المصوغ من اسم العدد استعمالان " يعني: ما ذكره النَّاظم أو على جهة التعميم:

أحدهما: أن يُفرد: ثانٍ وثاني وثالث ورابع.

الثاني: أن لا يُفرد .. يضاف إلى غيره، وحينئذ إما أن يُستعمل مع ما اشْتُقَّ منه، وإما أن يُستعمل مع ما قبل ما اشْتُقَّ منه .. أدنى منه درجة.

ففي الصورة الأولى التي هي: أن يُستعمل مع ما اشْتُقَّ منه، ففي الصورة الأولى: يجب إضافة فاعل إلى ما بعده مضاف ومضاف إليه، إذاً: هذا ثاني اثنين، (ثاني) خبر وهو مضاف و (اثنين) مضاف إليه، ((إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ)) [المائدة: 73] (ثَالِثُ) ما إعرابه؟ خبر (إِنَّ)، و (ثَالِثُ) خبر وهو مضاف و (ثَلَاثَةٌ) مضاف إليه، ((إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيًا اثْنَيْنِ)) [التوبة: 40] (ثَانِيًا) حال، وهو مضاف و (اثْنَيْنِ) مضاف إليه.

إذاً: ففي الصورة الأولى: يجب إضافة فاعل إلى ما بعده، فتقول في التذكير: ثاني اثنين، وثالث ثلاثة ورابع أربعة إلى عاشر عشرة، وتقول في التأنيث: ثانية اثنتين، وثالثة ثلاث، ورابعة أربع إلى عاشر عشرة، والمعنى: أحد اثنين، وإحدى اثنتين، وأحد عشر، وإحدى عشرة، إذا قيل: عاشر عشرة يعني: أنا واحد من العشرة .. أنا بعض منهم.

وهذا هو المراد بقوله: (وَإِنْ تُرِدْ بَعْضَ الَّذِي) البيت .. أي: وإن تُرد بفاعل المصوغ من اثنين فما فوقه إلى عشرة (بَعْضَ الَّذِي بُنِيَ فاعل مِنْهُ) انظر! (بَعْضَ الَّذِي) قَدَّمَ وَأَخَّرَ في البيت، (بَعْضَ الَّذِي بُنِيَ فاعل مِنْهُ) أي: واحداً مما اشْتُقَّ منه فأضف إليه مثل بعض،

والذي يضاف إليه هو الذي اشْتُقَّ منه، ثاني اثنين، اثنين هذا الذي اشْتُقَّ منه (ثاني)
فصار مضافاً إليه، والأول: مضاف ويعرب على حسب العوامل.

وفي الصورة الثانية يجوز وجهان:

أحدهما: إضافة فاعل إلى ما يليه.

والثاني: تنوينه وَنَصَب ما يليه به كما يُفعل باسم الفاعل نحو: ضارب زيدٍ وضاربٌ
زيداً .. فيه وجهان، فتقول في التذكير: ثالثُ اثنين، وثالثُ اثنين، ورابعُ ثلاثة، ورابعُ
ثلاثة: ثالثُ اثنين (ثالث) على حسب موقعه من الإعراب وهو مضاف و (اثنين)
مضاف إليه، وأمّا ثالثُ اثنين، (ثالث) هذا حسب موقعه من الإعراب والفاعل ضمير
مستتر و (اثنين) مفعولٌ به، وهكذا إلى عاشرٍ تسعةٍ، وعاشِرٍ تسعةً.

ولا يستعمل هذا الاستعمال (ثانٍ) فلا يقال: ثاني واحدٍ، ولا ثانٍ واحداً .. لا يستعمل،
لا يقال: ثاني واحدٍ، يعني: يضاف إلى ما هو دونه، ثاني اثنين نعم، أمّا هل هو مثل:
ثالثُ اثنين فنقول: ثاني واحدٍ؟ قالوا: لا، وكذلك لا يقال: ثانٍ واحداً.
فتقول في التذكير: ثالثُ اثنين وثالثُ اثنين، وتقول في التأنيث: ثالثُ اثنين وهكذا إلى
عاشرةٍ تسعٍ وعاشرةٍ تسعاً والمعنى: جاعلُ الاثنين ثلاثةً، وهذا هو المراد بقوله:
وَإِنْ تُرْدِ جَعَلَ الْأَقْلَ مِثْلَ مَا ... فَفَوْقَ

أي: وإن تُرْدِ بفاعلِ المصوغ من اثنين فما فوقه جعل ما هو أقلُّ عدداً مثل ما فوقه
فاحكم له بحكم جاعل: من جواز الإضافة إلى مفعوله، وتنوينه ونصبه.
وَإِنْ أَرَدْتَ مِثْلَ ثَانِيِ اثْنَيْنِ ... مُرَكَّباً فَجِئْ بِتَرْكِيبَيْنِ

وصلّى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.!!!

عناصر الدرس

* تتمة وجوه صوغ العدد على وزن فاعل

* كم وكأي وكذا

* كم .. الإستفهامية وتمييزها

* كم .. الخبرية تمييزها

* كأي وكذا .. وتمييزها.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أمّا بعد:

قال النّاطم - رحمه الله تعالى -:

وَإِنْ أَرَدْتَ مِثْلَ ثَانِي اثْنَيْنِ ... مُرَكَّبًا فَجِئْ بِتَرْكِيبَيْنِ
أَوْ فَاعِلًا بِحَالَتَيْهِ أَضِفِ ... إِلَى مُرَكَّبٍ بِمَا تَنْوِي يَفِي
وَشَاعَ الْإِسْتِعْنَاءُ بِحَادِي عَشْرًا ... وَنَحْوَهُ وَقَبْلَ عَشْرَيْنِ اذْكُرَا
وَبَابِهِ الْفَاعِلَ مِنْ لَفْظِ الْعَدَدِ ... بِحَالَتَيْهِ قَبْلَ وَאוٍ يُعْتَمَدُ

سبق أن ما كان على زنة فاعل من العدد إمّا يكون من اثنين إلى عشرة:
وَصُغَ مِنْ اثْنَيْنِ فَمَا فَوْقُ إِلَى ... عَشْرَةٍ كَفَاعِلٍ.

يعني: وصفاً (كفَاعِلٍ) مصوغٍ (مِنْ فَعَلًا)، ثُمَّ يَكُونُ مَحْتَوَمًا بِالنَّاءِ فِي حَالِ التَّأْنِيثِ،
وَيَكُونُ مُجَرَّدًا عَنِ النَّاءِ فِيمَا إِذَا كَانَ الْمُرَادُ بِهِ: مُذَكَّرٌ، هَذَا الْحَالُ الْأَوَّلُ: أَنْ يُسْتَعْمَلَ
مُفْرَدًا.

الحال الثاني: أَنْ يُسْتَعْمَلَ مُرَكَّبًا، أَوْ أَلَا يُسْتَعْمَلَ مُفْرَدًا لِيُعْمَمَ حَالَةُ النِّصْبِ، فَإِنْ لَمْ
يُسْتَعْمَلَ مُفْرَدًا فَحِينَئِذٍ إمّا أَنْ يُسْتَعْمَلَ مَعَ مَا اشْتَقَّ مِنْهُ، وَهَذَا كَمَا قَالَ: (تُضَفُّ
إِلَيْهِ) ..

وَإِنْ تُرَدُّ بَعْضُ الَّذِي مِنْهُ بُنِيَ ... تُضَفُّ إِلَيْهِ مِثْلَ بَعْضِ بَيْنَ

يعني: إِذَا أَرَدْتَ بِهِ مَعْنَى بَعْضٍ مَا أَضِيفَ إِلَيْهِ، ثَانِي اثْنَيْنِ، إِذَا: هُوَ وَاحِدٌ مِنْ اثْنَيْنِ، أَوْ
بَعْضُ اثْنَيْنِ، ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ، أَيْ: أَحَدُ الثَّلَاثَةِ، أَوْ بَعْضُ الثَّلَاثَةِ، أَوْ وَاحِدٌ مِنَ الثَّلَاثَةِ.
النوع الثاني: إِذَا لَمْ يُسْتَعْمَلَ مُفْرَدًا أَنْ يُسْتَعْمَلَ مَعَ مَا قَبْلَ مَا اشْتَقَّ مِنْهُ وَهَذَا أَشَارَ إِلَيْهِ
بقوله:

وَإِنْ تُرَدُّ جَعَلَ الْأَقْلَ مِثْلَ مَا ... فَوْقَ فَحُكِّمَ جَاعِلٍ لَهُ أَحْكَمًا

يعني: أَنْ يُضَافَ إِلَى أَقْلٍ مِمَّا اشْتَقَّ مِنْهُ، مِثْلًا: ثَلَاثَةٌ أَوْ ثَالِثُ (ثَالِثُ) هَذَا اشْتَقَّ مِنَ
الثَّلَاثَةِ الَّذِي هُوَ أَدْنَى مِنَ الثَّلَاثَةِ اثْنَيْنِ حِينَئِذٍ تَضِيفُهُ إِلَيْهِ: ثَالِثُ اثْنَيْنِ، أَيْ: جَاعِلُ

الاثنين ثلاثة، بمعنى: مُصَيَّر أو جاعل، هذا يجوز فيه الوجهان، وأمّا النوع الأول فيتعيّن فيه الإضافة: ثاني اثنين .. ثالث ثلاثة .. رابع أربعة .. خامس خمسة .. سادس ستة، واجب الإضافة، لماذا؟ لأنّه ليس فيه معنى: جاعل أو مصير، يعني: ليس فيه ما يدلُّ على أنّ اللفظ أُريد به وصفٌ.

بخلاف: ثالث ثلاثة .. ثالث اثنين، أي: مُصَيَّر الاثنين ثلاثة، إذا: أحدث معنى زائداً على ما أراده بقوله: ثاني اثنين .. ثالث ثلاثة، ذاك لم يُفد إلا أنّه واحدٌ من الثلاثة، أو واحدٌ من الاثنين .. رابع أربعة .. واحدٌ من الأربعة، تاسع تسعة أي: واحدٌ من التسعة. وأمّا تاسع ثمان، وهذا نقول: أي مُصَيَّر الثمانية تسعة، هذا أحدث معنى، حينئذٍ جاز فيه أن يعامل معاملة (ضارب) كما نقول: ضارب زيد، وضاربٌ زيداً، بالوجهين كذلك نقول: ثالث اثنين، بالإضافة: وثالثٌ اثنين، حينئذٍ يُعامل مُعاملة: ضاربٌ زيداً، وضاربٌ زيداً هذا ليس بجُملة ولو نَصَب.

قلنا: جاء زيدٌ ضاربٌ عمرًا، (ضاربٌ) هذا نعت وهو مفرد، وفيه ضمير مستتر يعود على زيد، جاء زيد ضارباً عمرًا (ضارباً) هذا حال، وفيه ضمير مستتر يعود على زيد، (عمرًا) هذا مفعولٌ به، لا نقول هذا التركيب جملة، لو كان جملة لقلنا: في محل نصب، ونحن أعربنا (ضارباً) بأنّه منصوب لفظاً، كأنك قلت: جاء زيدٌ ضاحكاً، فلا فرق فيه، بين أن نقول: جاء زيدٌ ضاحكاً .. جاء زيدٌ ضارباً عمرًا، حال كونه ضارباً عمرًا، حينئذٍ نقول: هذا ليس بجُملة.

إذا: ثالثٌ اثنين، هذا ليس بجُملة، إذا: له استعمالان من حيث عدم الإفراد:

- إمّا أن يُستعمل مع ما اشتقَّ منه، وهذا يتعيّن فيه الإضافة.
- وإمّا أن يُستعمل مع ما قبل ما اشتقَّ منه، يعني: العدد الذي هو أدنى ممّا اشتقَّ منه، إن اشتقَّ من الثلاثة حينئذٍ ما كان على زنة فاعل يُضاف إلى ما هو أدنى من الثلاثة أو الاثنين، إن اشتقَّ من خمسة حينئذٍ يُضاف إلى ما هو أدنى من الخمسة وهو أربعة، نقول: خامسٌ أربعة .. خامسٌ أربعة.

ثم قال:

وإن أردتَ مثْلَ ثاني اثنين ... مُركَّباً فحِى بِتَرْكِيْبِيْنِ

أحد عشر إلى تسعة عشر قد يُراد بهذا التركيب .. المركَّب قد يُراد به: مثْلَ ثاني اثنين، يعني: يُراد به بعض ما أضيف إليه، المراد بثنائي اثنين، أي: بعض الاثنين، أو واحد

الاثنين، إذا أردت بالمركب: أحد عشر، حينئذٍ إذا أردت به مثل ثاني اثنين فكيف تصنع به؟ هو مركب من جزئين: أحد عشر، حينئذٍ نظر النحاة فيه فعاملوه مُعاملة (ثاني)، ثم أضافوه إلى مركب آخر، قالوا: أحد عشر، على ما سيذكر الناظم:
وَإِنْ أَرَدْتَ مِثْلَ ثَانِي اثْنَيْنِ ... مُرَكَّبًا.

(مُرَكَّبًا) هذا حال من (مِثْلَ)، (إِنْ أَرَدْتَ) هذا شرط، و (أَرَدْتَ) فعل فاعل .. أَرَدْتَ أَنْتَ، (مِثْلَ) هذا مفعول به، (مِثْلَ ثَانِي اثْنَيْنِ)، (مِثْلَ) مضاف، و (ثَانِي اثْنَيْنِ) مضاف إليه قُصِدَ لفظه، (مُرَكَّبًا) هذا حال، ويجوز العكس: أن يكون (مُرَكَّبًا) مفعولاً به، أردت مركباً مثل ثاني اثنين، حينئذٍ الظرف (مِثْلَ) هذا تقدّم .. كان نعتاً، حينئذٍ ينتصب على الحالية فصار (مِثْلَ) هذا حال، و (مُرَكَّبًا) هذا مفعول به.
وأصل التركيب: إن أردت مركباً مثل ثاني اثنين، وهذا جيد، إذا أردت مركباً، لأنّ الحكم هنا على المركب، كلامنا مُنْصَب على أحد عشر إلى تسعة عشر، إذا أردت هذا المركب (مِثْلَ ثَانِي اثْنَيْنِ) حينئذٍ قال: (فَجِئْ بِتَرْكِيْبَيْنِ)، يعني: أنك إذا أردت بالمركب من أحد عشر إلى تسعة عشر، ما أردت بثاني اثنين من الإضافة على معنى: بعض (فَجِئْ بِتَرْكِيْبَيْنِ) المركب الأول مضاف إلى المركب الثاني .. إضافة ثاني إلى اثنين، هذا هو الأصل.

إذا: إذا أردت صوغ الوصف المذكور من العدد المركب بمعنى بعض أصله كثاني اثنين (فَجِئْ بِتَرْكِيْبَيْنِ) صدر المركب الأول: فاعل أو فاعلة، فاعل في التذكير وفاعلة في التأنيث، يعني: تأتي بالصدر الأول .. عندنا مركباً أربعة ألفاظ، لأننا سنضيف مركب إلى مركب، المركب الأول مركب من كلمتين .. لفظين، وكلاهما بمنزلة الجزء الواحد، سنضيفه إلى مركب آخر.

إذا صار عندنا أربعة ألفاظ: صدران وعجزان، صدر الأول وصدر الثاني، عجز الأول .. عجز الثاني، فحينئذٍ إذا أردت تأتي بتركيبين، كيف تصنع؟ تأتي بما كان على زنة فاعل الذي هو مقابل ل: ثاني ثم اثنين، (ثاني) هذا مُقَابِل لمركب: أحد عشر مثلاً أو حادي عشر، و (اثنين) هذا مُقَابِل لمركب آخر، فتضع مكان ثاني اثنين مركبين كلٌّ منهما مؤلف من أربع كلمات.

(فَجِئْ بِتَرْكِيْبَيْنِ) صدر أولهما فاعل في التذكير وفاعلة في التأنيث، وصدر ثانيهما الاسم المُشْتَق منه، لأنك تقول: ثاني اثنين، إذا: صدر الأول يكون على زنة فاعل أو فاعلة

على حسب التذكير والتأنيث، وصدر الثاني يكون العدد الذي اشتُقَّ منه فاعل. وصدر ثانيهما، يعني: المركَّب الثاني: الاسم المشتق منه وعجزهما، العجز: عشرٌ في التذكير وعشرةٌ في التأنيث، يعني: يكون مُقابل .. على القياس، فتقول في التذكير: ثاني عشر اثني عشر، ماذا صنعت؟

أولاً: أردت معنى ثاني اثنين، والعدد هنا ليس مُفرداً كثاني اثنين وإنما هو مركَّب، حينئذٍ تأتي بالمركَّب الأول تنظر إلى صدره تجعله على زنة فاعل، لأن مقام الحديث مقام ما كان على زنة فاعل، فتقول: ثاني عشرة، لأنك جئت بالمذكر ثاني ولم تقل: ثانية، تأتي بفاعل في المذكر، وفاعلة في المؤنث، هنا قلت في ثاني، حينئذٍ عشرة، ثاني اشتققته من اثني. إذاً تقول: ثاني عشر اثني عشر، أضفت الأول إلى الثاني مُراداً به معنى ثاني اثنين، فلا بُدَّ أن يكون صدر المركَّب الأول مشتقاً من اثنين وهو اسم فاعل، وأن يكون الثاني .. الصدر الثاني المشتق منه، أن تُنَزِّلَ المركَّبين بمنزلة ثاني اثنين، (ثاني) هذا اسم فاعل هو الذي جئت به في ثاني عشرة، (اثنين) المضاف إليه جئت في محله بمركب كذلك فقلت: اثني عشرة.

إذاً: تأتي بزنة فاعل في المذكر وفاعلة في المؤنث تضعه صدر المركَّب الأول، لأنه مُقابل لثاني، وتأتي في صدر المركَّب الثاني بما اشتُقَّ منه صدر المركَّب الأول وهو (اثني) فتقول: ثاني عشرة .. اثني عشر، كأنك قلت: ثاني اثنين، هذا في التذكير إلى تاسع عشر تسعة عشر.

إذاً: ثاني عشر اثني عشر، يعني: أنا بعض الاثني عشر، هذا المراد، أنا بعض الاثني عشر يعني: واحدٌ منهم، هذا المراد بهذا التركيب، ولا أدري هل هذا مسموع أو لا؟ ثاني عشر اثني عشر، إلى تاسع عشرة تسعة عشر، (تاسع) نقول: هذا مشتقٌ من التسعة، حينئذٍ أرَدْتُ أَنْ تجعله مضافاً إلى تسعة، كما تقول: تاسع تسعة، يعني: واحدٌ من التسعة، فتأتي في مُقابل (تاسع) مركَّب من جزئين صدره تاسع، تاسع عشرة كما هو، وتأتي بصدر المركَّب الثاني (تسعة)، إذاً: تاسع عشرة تسعة عشر.

وفي التأنيث: ثانية عشرة .. اثني عشرة، هذا في التأنيث تأتي بالأول على وزن (فاعلة)، والثاني: اثني، لأنك أضفته إلى ما اشتق منه، كما قيل: ثانية اثنتين ثاني اثنين، أضفته إلى المُدَّكَّر، لأنَّ المراد به التذكير، ثانية اثنتين كذلك أردت به التأنيث.

هنا مثله فتقول: ثانية عشرة اثني عشرة إلى تاسعة عشرة تسع عشرة، فتأتي بأربع كلمات كلها مَبْنِيَّةٌ، ولذلك قال: (بِتَرْكِيبَيْنِ) تنبيه (تركيب)، ومعلومٌ أنَّ التركيب موجبٌ

للبناء، إذا: يُضاف الأول إلى الثاني، أضفت كلمتين إلى كلمتين، مُرَكَّبٌ عددي إلى مُرَكَّبٌ عددي.

إذا: تأتي بأربع كلماتٍ مبنية، وأول التركيبين مضافٌ إلى ثانيهما إضافةً ثاني إلى اثنين، وهذا الاستعمال هو الأصل عندهم وبقي استعمالان.

إذا: وَإِنْ أَرَدْتَ مُرَكَّباً مِثْلَ ثَانِيِ اثْنَيْنِ أَنَّهُ وَاحِدٌ مِنْ مِضَافٍ إِلَيْهِ حِينَئِذٍ تَأْتِي بِتَرْكِيبَيْنِ، والحديث فيما كان على زنة (فاعل)، أين تضع فاعل من التركيبين؟ تضعه في صدر الأول، مذكراً أو مؤنثاً على القسمة السابقة.

وتأتي بما اشتُقَّ منه ما كان على زنة (فاعل) تضعه صدر الثاني، ثُمَّ عَشْرٌ وَعَشْرَةٌ عَلَى حَسَبِ التَّأْنِيثِ السَّابِقِ لَيْسَ فِيهِ جَدِيدٌ، وَإِنَّمَا تَضَعُ فَاعِلٌ وَمَا اشْتُقَّ مِنْهُ فِي صَدْرِ كُلٍّ مِنَ الْمُرَكَّبَيْنِ، وتضيف الأول إلى الثاني، والذي يضبط لك: أَنَّكَ تَجْعَلُهُ فِي مَقَامِ ثَانِيِ اثْنَيْنِ، (ثاني) جاء محله مُرَكَّبٌ فَيُصَدَّرُ بِاسْمِ فَاعِلٍ مُذَكَّرًا أَوْ مُؤَنَّثَ، و (اثنتين) هذا تضع في محله مُرَكَّباً كَذَلِكَ وَيُصَدَّرُ بِمَا اشْتُقَّ مِنْهُ فَاعِلٌ، وتضيف الأول إلى الثاني إضافةً ثاني إلى اثنتين، هذا هو الأصل عندهم، وهذا هو المشهور.

(أَوْ) الحالة الثاني: أَوْ أَضِفِ فَاعِلاً إِلَى مُرَكَّبٍ، (فَاعِلاً) هذا مفعول (أَضِفِ)، و (أَوْ) هنا عاطفة جملة على جملة، أو أضف فاعلاً (بِحَالَتَيْهِ) تذكيراً وتأنيثاً، إِنْ كَانَ مُذَكَّرًا تَأْتِي بِهِ عَلَى زِنَةِ (فَاعِلٍ)، وَإِنْ كَانَ مُؤَنَّثًا تَأْتِي بِهِ عَلَى زِنَةِ (فَاعِلَةٍ).

أضف إلى مُرَكَّبٍ: جار مجرور مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: (أَضِفِ)، (أَضِفِ) حُرْكَ لِلْوِزْنِ، أضف فاعلاً (بِحَالَتَيْهِ) هذا صفة ل: (فَاعِلٍ) مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ، فاعلاً كائناً (بِحَالَتَيْهِ) صفة له، يعني: يُذَكَّرُ مَعَ الْمَذَكَّرِ وَيُؤَنَّثُ مَعَ الْمُؤَنَّثِ، (إِلَى مُرَكَّبٍ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: (أَضِفِ).

يُفِي بِمَا تَنْوِي، (بِمَا) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: (يُفِي)، و (مَا) هذه موصولة، و (تَنْوِي) هذه صلة (مَا) تنوي أنت، بِمَا يُفِي تَنْوِي، (يُفِي) جواب (أَضِفِ) فهو مجزوم، (يُفِي) بالياء، كيف بالياء؟ قيل: أُشْبِعَتْ كَسْرَتُهُ، والمعنى: أَنَّكَ إِذَا فَعَلْتَ ذَلِكَ وَفِي الْكَلَامِ .. تَمَّ بِالْمَعْنَى الأول الذي تنويه، حينئذٍ ماذا تقول؟ أو أَضِفِ فَاعِلاً بِحَالَتَيْهِ إِلَى مُرَكَّبٍ، فتقول: ثاني اثني عشر، جئت بفاعل وأضفته إلى مُرَكَّبٍ، هذا أسهل من الأول وأحسن من جهة اللفظ، أمَّا ثاني عشرة اثني عشر، هذا فيه تطويل .. أربع كلمات.

أمَّا هذا: ثاني اثني عشر .. ثالث ثلاثة عشر، فتأتي بِزِنَةِ (فَاعِلٍ) وتضيفه إلى المُرَكَّبِ. أَوْ فَاعِلاً بِحَالَتَيْهِ أَضِفِ ..

أَصِفَ ما كان على زِنَةِ (فاعل) مذكراً أو مؤنثاً إلى مركَّبٍ واحد، فلا تأتي بتركيبين، وإنما تأتي في محلِّ ثاني مثله بِزِنَةِ (فاعل)، واثنين تأتي في محلِّه بِمركَّبٍ من أحد عشر إلى تسعة عشر.

ثمَّ الثالث أشار إليه بقوله:

وَشَاعَ الْإِسْتِغْنَاءُ بِحَادِي عَشْرًا ... وَنَحْوِهِ.

يعني: أنَّه يُحذف من المركَّب الأول العَجْز، ومن المركَّب الثاني الصَّدْر، هذا ظاهر كلام الناظم بخلاف ما مشى عليه ابن عقيل: أنَّه يحصل فيه حذف ليس فيه استغناء بأحد المركبين عن الثاني، لأنَّ قوله: (فَجِئْ بِتَرْكِيْبَيْنِ) يعني: يُستغنى بالأول عن الثاني، هذا ظاهر كلام ابن عقيل.

لكن الظاهر أن صُنِع المصنف كغيره من النُّحاة: (وَشَاعَ الْإِسْتِغْنَاءُ) إِذَا: عندنا استغناء، (بِحَادِي عَشْرًا وَنَحْوِهِ).

يعني: أنَّه يُحذف من المركَّب الأول العَجْز، يعني: عَشْرَة، ومن المركب الثاني الصدر، حينئذٍ تقول: حادي عشر .. ثاني عشر، أصله: ثاني عشر اثني عشر، ماذا صنعت؟ حذفت العَجْز (عَشْر) من الأول، صار: ثاني اثني عشر، وحذفت الصَّدْر من الثاني، تحذف العَجْز من الأول، وتحذف الصدر من الثاني، صار: ثاني عشر، أصله: ثاني عشر اثني عشر، حذفت عشر الأولى من المركب الأول قلت: ثاني اثني عشر صار مثل السابق أو حالتيه إلى مركَّب، ثمَّ تحذف الصدر من الثاني فصار: ثاني عشر، هذا الظاهر.

إِذَا: يُحذف من المركَّب الأول العَجْز، ومن المركب الثاني الصَّدْر، وفيه حينئذٍ ثلاثة أوجه:

– بناؤهما وهو المشهور .. أنَّهما مبنيان.

– الثاني: إعراب الأول وبناء الثاني: حادي عشر، (حادي) مُعرب والثاني مبني، وهذا له نظير، مثل: اثنا عشرة واثننا عشر، الأول مُعرب إعراب المثنى، والثاني: مبني.

– الثالث: إعرابهما .. كلاهما معربان.

إِذَا: ثلاثة أوجه فيما إذا استغني بصدر الأول عن عَجْزه، وبِعَجْز الثاني عن صدره، حصل استغناء .. اكتفاء بصدر الأول عن عَجْزه .. حُذِف العَجْز، وبِعَجْز الثاني عن صدره، إِذَا: رُكِّب مُركَّب واحد من التركيبين، أخذت من هذا صَدْرَه، ومن هذا عَجْزه، حصلت النتيجة بالحذف من الأول ومن الثاني، وفيه ثلاثة أوجه:

– بناء التركيب كله، وهذا هو المشهور، لأنَّه صار مثل: أحد عشر.

- والثاني: إعراب الأول وبناء الثاني، وهذا له نظير.

- وإعرابهما.

وفُهِم من المثال: (حَادِي عَشْرًا) هذه الألف للإطلاق، فُهِم من المثال: أَنَّ (عَشْرًا) مبني لنطقه به، إذاً: امتنع الوجه الثالث: إعرابهما معاً، إذاً: لا يتأتى في مثال النّاطم، وإمّا يتأتى بناء الثاني مع بناء الأول أو إعرابه، لأنّ (حَادِي) هذا لا يظهر فيه البناء ولا الإعراب، (حَادِي) بإسكان الباء مثل: معديكرب، حينئذٍ هو معتل فلا يظهر فيه لا إعراب ولا بناء، إذاً: يحتمل المذهبين الأول والثاني، بناؤهما معاً، أو إعراب الأول ويكون تقديرًا، والثاني مبني، وأمّا الثالث فلا يحتمله كلام النّاطم، لأنّه لفظ به بالفتح: (عَشْرًا) صار مبني.

إذاً: فُهِم من المثال أَنَّ (عَشْرًا) مبني لنطقه به، فيحتمل الأول والثاني دون الثالث، من احتمال أن يكون (حَادِي) مبنياً أو مُعرباً لعدم الحركة فيه، ومثّل (بِحَادِي عَشْرًا) قالوا دون غيره: ليتضمن التمثيل فائدة .. تنبيه، وأنّه في مثل هذا التركيب حصل فيه قلبٌ وإعلال.

التنبيه على ما التزموه حين صاغوا: أحداً وإحدى، على (فَاعِل) و (فَاعِلَة) من القلب وجعل الفاء بعد اللام .. حصل فيه قلب: حادي على وزن: (عَالِف)، الفاء التي هي الواو صارت متأخرة، ثُمَّ قُلِبَت الواو ياءً، و (عالفة) مثله لكنّه مؤنّث، فقالوا: حادي عَشْر وحادية عَشْرَة، والأصل: واحد وواحدة، فصار: حَادٍ وحادية، فقلبت الواو ياءً لانكسار ما قبلها فوزنهما (عالف) و (عالفة) يعني: أراد أن ينبّه على أنّه حصل قلب في هذا دون غيره.

وَشَاعَ الْإِسْتِعْنَا بِحَادِي عَشْرًا ... وَنَحْوِهِ

(نَحْوِهِ) هذا معطوف على (حَادِي عَشْرًا)، والمراد به: اثنا عشر إلى تسعة عشر، إذاً إذا: . أَرَدَتْ مِثْلَ ثَانِيِ اثْنَيْنِ ... مُرَكَّبًا فَجِئْ بِتَرْكِيبَيْنِ

تُضَيَّفُ الأول إلى الثاني، وتَجْعَلُ صدر الأول ما كان على زَنَةِ (فاعل) مؤنثاً أو مذكراً، وتأتي بصدر المركب الثاني ما اشْتَقَّ منه اسم الفاعل السابق الذي جعلته صدرًا للأول، أو تأتي بزنة (فاعل) وتضيفه إلى المركب، أو ثالثاً: يحصل حذفٌ من كُلِّ من التركيبين، تحذف العَجْز من الأول، والصَّدْر من الثاني، ثُمَّ فيه ثلاثة أوجه.

..... وَقَبْلَ عِشْرِينَ اذْكُرَا
وَبَابِهِ الْفَاعِلُ مِنْ لَفْظِ الْعَدَدِ ... بِحَالَتَيْهِ

يعني: هذا الاستعمال الأخير لِمَا كَانَ عَلَى زَنَةِ (فاعل): أَنَّهُ يُسْتَعْمَلُ فِي نَيْفِ الْعُقُودِ مِنْ عِشْرِينَ إِلَى تِسْعِينَ، فَيُقَالُ: حَادِي أَحَدٍ وَعِشْرُونَ .. ثَانِي وَعِشْرُونَ .. ثَالِثٌ وَعِشْرُونَ .. رَابِعٌ .. تَاسِعٌ .. خَامِسٌ وَخَمْسُونَ، تَأْتِي بِهِ مُؤَنَّثًا وَمَذَكَّرًا، لَكِنَّهُ يَكُونُ سَابِقًا عَلَى لَفْظِ الْعَقْدِ، وَمَعْطُوفٌ عَلَيْهِ بِالْوَاوِ عَلَى جِهَةِ الْخُصُوصِ.

(وَقَبْلَ عِشْرِينَ اذْكُرَا) (اِذْكُرَا) الْأَلْفُ هَذِهِ بَدَلٌ عَنْ نُونِ التَّوَكِيدِ الْخَفِيفَةِ، اِذْكُرْ قَبْلَ عِشْرِينَ، (قَبْلُ) هَذَا ظَرْفٌ مُتَعَلِّقٌ بِـ (اِذْكُرْ) وَهُوَ مُضَافٌ، وَ (عِشْرِينَ) مُضَافٌ إِلَيْهِ، اِذْكُرْ قَبْلَ عِشْرِينَ، إِذَا: لَا بَعْدَهُ.

(وَبَابِهِ) بَابُ عِشْرِينَ وَهُوَ: الثَّلَاثِينَ إِلَى التَّسْعِينَ، (الْفَاعِلُ) اِذْكُرِ الْفَاعِلُ الْمَصُوغُ (مِنْ لَفْظِ الْعَدَدِ)، (مِنْ لَفْظِ) هَذَا إِمَّا أَنْ يَكُونَ مُتَعَلِّقًا بِمَحذُوفٍ نَعَتْ لـ (الْفَاعِلِ) أَيْ: الْفَاعِلُ الْمَصُوغُ، أَوْ يَكُونُ جَارَ مَجْرُورٍ مُتَعَلِّقٍ بِقَوْلِهِ: (اِذْكُرْ) اِذْكُرْ مِنْ لَفْظِ الْعَدَدِ، وَالْأَوَّلُ أَحْسَنُ: أَنْ يَكُونَ مُتَعَلِّقًا بِمَحذُوفٍ صِفَةً لـ (الْفَاعِلِ).

إِذَا: اِذْكُرْ قَبْلَ عِشْرِينَ وَبَابُهُ مَا كَانَ عَلَى زَنَةِ (فاعل) الْمَصُوغُ (مِنْ لَفْظِ الْعَدَدِ بِحَالَتَيْهِ) مُذَكَّرًا مَعَ الْمَذَكَّرِ، وَمُؤَنَّثًا مَعَ الْمُؤَنَّثِ، (بِحَالَتَيْهِ) التَّذْكِيرُ وَالتَّأْنِيثُ، (قَبْلُ وَآوِ) عَلَى جِهَةِ الْخُصُوصِ، (يُعْتَمَدُ) الْجُمْلَةُ نَعَتْ لـ (وَآوِ) .. لَوَاوٍ مُعْتَمَدَةٍ، يَعْنِي: لَا غَيْرَهَا فَهِيَ خَاصَّةٌ مِنْ بَيْنِ سَائِرِ حُرُوفِ الْجَرِّ.

أَي: يُعْتَمَدُ عَلَيْهَا دُونَ غَيْرِهَا مِنْ حُرُوفِ الْعَطْفِ، يَعْنِي: أَنْ اسْمُ الْفَاعِلِ مِنَ الْعَدَدِ إِذَا ذُكِرَ مَعَ عِشْرِينَ وَبَابِهِ، يَعْنِي: الْعُقُودُ إِلَى التَّسْعِينَ يُذَكَّرُ بِحَالَتَيْهِ مِنَ التَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ قَبْلَ الْوَاوِ، وَهَذَا وَاضِحٌ .. هَذَا الْإِسْتِعْمَالُ الْآخِرُ.

يعني: أَنَّ الْعِشْرِينَ وَبَابَهُ إِلَى التَّسْعِينَ يُعْطَفُ عَلَى الْفَاعِلِ بِحَالَتَيْهِ، فَتَقُولُ: الْحَادِي وَالْعِشْرُونَ، (الْحَادِي) عَلَى زَنَةِ (فاعل)، (وَالْعِشْرُونَ) جِئْتُ بِهِ أَوَّلًا ثُمَّ عَطَفْتُ عَلَيْهِ (الْعِشْرُونَ) بِالْوَاوِ، الْأَوَّلُ: مَعْطُوفٌ عَلَيْهِ، وَالثَّانِي: مَعْطُوفٌ، وَلِذَلِكَ سَبَقَ أَوَّلًا: أَنَّهُ قَدْ يَكُونُ مَعْطُوفًا.

إِلَى التَّاسِعِ وَالتَّسْعِينَ، وَالْحَادِيَةِ وَالْعِشْرُونَ إِلَى التَّاسِعَةِ وَالتَّسْعِينَ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تُحَذَفَ الْوَاوُ وَتُرَكَّبَ فَتَقُولُ: حَادِي عِشْرِينَ كَمَا تَقُولُ: حَادِي عَشْرٍ، هَذَا لَا يَصِحُّ لِعَدَمِ السَّمَاعِ. فَتَقُولُ: حَادِي عِشْرِينَ كَمَا تَقُولُ: حَادِي عَشْرٍ إِنْ حَاقَتْ لِكُلِّ فَرْعٍ بِأَصْلِهِ، فَإِنَّهُ

يجوز أحد عشر بالتركيب ولا يجوز أحد عشرين بالتركيب.
تتمة: لم يذكروا في العشرين وبابه مُشتَقًّا، يعني: ما ذكره سابقاً
وَإِنْ تُرِدْ جَعَلَ الْأَقْلَ مِثْلَ مَا ... فَفَوْقُ.

وهذا لا يُذكر هنا، إذاً: حاصل ما ذكره، كما قال هنا ابن عقيل: "سبق أنه يبيني فاعل"
من اسم العدد على وجهين:

- أحدهما: أن يكون مُراداً به بعض ما اشْتُقَّ منه، ك: ثاني اثنين.
 - والثاني: أن يُراد به جعل الأقل مساوياً لِمَا فوقه، ك: ثالث اثنين "وذكر هنا أنه إذا أُريد بناء فاعل من العدد المركَّب للدلالة على المعنى الأول وسكت عن الثاني، فدل على أنه لا يُؤتى منه، لأنَّ الكلام في باب فاعل، وذكر له من حيث هو .. ذكر له معنيين فيما سبق إذا لم يُفرد: إمَّا أن يُراد به بعض ما أُضيف إليه: ثاني اثنين، وهذا يأتي المركَّب مثله، ولذلك قال:
- وَإِنْ أَرَدْتَ مِثْلَ ثَانِي اثْنَيْنِ ..
وسكت عن قوله:

وَإِنْ تُرِدْ جَعَلَ الْأَقْلَ مِثْلَ مَا ... فَفَوْقُ.

فدلَّ على أنه لا يُصاغ من العدد المركَّب للدلالة على هذا المعنى خلافاً لسيبويه،
وسأيت أن مذهب سيبويه يُجوزُه.

إذاً: وذكر هنا: أنه إذا أُريد بناء فاعلٍ من العدد المركَّب للدلالة على المعنى الأول، وهو
أنَّ بعض ما اشْتُقَّ منه، يجوز فيه ثلاثة أوجه، يعني: كيف تصيغه على هذا المعنى؟ إمَّا
أنك تأتي به على الوجه الأول أو الثاني أو الثالث، فأنت تُخَيِّر بين واحدٍ من هذه الأوجه
الثلاثة، لكن يلزمك أن تُعرِّبه أو تبنيه على ما يذكره النُّحاة:

- الوجه الأول وهو الشائع الكثير عندهم الذي جعلوه أصلاً - وحقيقةً لا أدري هل هو مسموع أو مُتكلَّف من عندهم لا أدري عنه - : أن تجيء بتركيبين .. الأول: عبارة ابن هشام في (التوضيح) أوضح: أن تأتي بأربعة ألفاظ .. أربع كلمات:
- أولها: الوصف فاعل أو فاعلة .. أول كلمة تستفتح بها: الوصف فاعل أو فاعلة، مركباً مع العشرة.

- والثالث ما اشْتُقَّ منه الوصف.

- كذلك مُركَّباً أيضاً مع العشرة.

- وتضيف جملة التَّركيب الأول إلى جملة التَّركيب الثاني.

إذاً: عندنا أربع كلمات على التوالي، الكلمة الأولى: تأتي بها على زنة (فاعل) أو (فاعلة)، والكلمة الثالثة: تأتي بها ما اشتُقَّ منه الفاعل، والثانية والرابعة لفظ عشرة .. العجز هذا مُطَرَّد، ثُمَّ تضيف الأول إلى الثاني، ك: ثاني اثنين. إذاً تقول: ثاني عشر اثني عشر (ثاني عشرة) مضاف، و (اثني عشر) مضاف إليه في محل جر، والعامل فيه هو المركب.

قال ابن عقيل: " أن تحيء بتركيبين صدر أولهما: (فاعل) في التذكير و (فاعلة) في التأنيث، وعجزهما: (عَشْرٌ) في التذكير و (عَشْرَةٌ) في التأنيث، وصدر الثاني منهما في التذكير: أحد واثان وثلاثة بالناء إلى تسعة، وفي التأنيث: إحدى واثنتان وثلاث بلا تاء إلى تسع "

يعني: الحكم السابق قبل التركيب هو بعد التركيب، الأحكام السابقة مُطَرَّدة كما هي: العشرة في التذكير والتأنيث، وكذلك الثاني الذي هو صدر الثاني: ثلاثة واثني إلى آخره أيضاً يُراعى فيه التذكير والتأنيث، والمراد هنا: أن تأتي بفاعل في صدر الأول وما اشتُقَّ منه في صدر الثاني، ثُمَّ الأحكام السابقة كلها مُطَرَّدة كما هي.

وفي التأنيث: إحدى واثنتان وثلاث بلا تاء إلى تسع على الأصل في القاعدة، نحو: ثالث عشر ثلاثة عشر، انظر! (ثالث) اللفظ الأول على زنة (فاعل)، و (ثلاثة) هذا في الثاني .. صدر الثاني، أو إن شئت قل: اللفظ الثالث تأتي بما اشتُقَّ لفظ (ثالث)، ثُمَّ تضيف الأول للثاني، ف (ثالث عشر) مضاف، و (ثلاثة عشر) مضاف إليه. وهكذا إلى تاسع عشر تسعة عشر، انظر! عشر .. عشر في الموضعين هذا المذكر .. تعلم أنه مذكر، لأنَّ العَشر هنا في التركيب موافقاً للقياس، فإذا قلت: ثالث عشر (ثالث) هذا يُطابق، نحن قلنا: المذكر والمؤنث هنا في (ثالث) موافق للقياس، إن كان مؤنثاً قلت: ثالثة .. رابعة .. خامسة بالناء، وإن كان مذكراً جَرَّدته من الناء. إذاً: ثالث عشر، تعلم أنه مذكر، لأنَّ الأول مُجَرَّد من الناء وهو مُطابق، وعشر هذا مُجَرَّد من الناء وهو مطابق.

كذلك: ثلاثة عشر، (عشر) الثاني هذا علمنا أنه كالأصل .. التركيب الأول، و (ثلاثة) بالناء لأنه مُخالف. وهكذا إلى تاسع عشر تسعة عشر، وثلاثة عشرة ثلاث عشرة إلى تاسعة عشرة تسع عشرة، وتكون الكلمات الأربع مبنية على الفتح. والمركب الأول مُضاف إلى الثاني، والمركب الثاني يكون في محل جر، والعامل فيه هو المركب الأول، والمعنى: أنه بعض أحد عشر، أو بعض الثلاث عشر إلى آخر ما ذكره، هذا الوجه الأول.

الوجه الثاني: إذا أردت بالمرکب ثاني اثنين، ماذا تصنع؟ الوجه الأول: تأتي بتركيبين، هنا لا .. عفونا عن التركيبين.

قال: " أن تحذف (عَشْر) من الأول استغناءً به في الثاني، وتُعرَب الأول لزوال التركيب وتضيفه إلى التركيب الثاني " تحذف (عَشْر) من الأول فقط، ولذلك قال: أَوْ فَاعِلًا بِحَالَتَيْهِ أَضِفِ ... إِلَى مُرَكَّبٍ

يعني: تأتي بزنة (فاعل) وتضيفه إلى الثاني، إن جعلته ابتداءً هكذا لا إشكال، ولكن ابن هشام يرى أنه في الأصل: مركب يعني: التركيبين السابقين، فحذفت من الأول: العَجْز فبقي لفظ واحد، وإذا بقي لفظ واحد .. الصدر حينئذٍ زال مُوجب البناء فعاد إلى أصله، لأنه إنما بُني لتركيبه تركيب (خمسة عَشْر)، فإذا حذفت العَجْز حينئذٍ لم يكن مُركَّبًا، فعاد إلى أصله وهو: الإعراب فأعربته.

وأما المركب الثاني بقي على حاله وهو مضافٌ إليه، ولماذا بقي على حاله؟ لبقاء التركيب، وإذا بقي التركيب فهو على أصله من البناء.

إذاً: أن تحذف (عَشْر) من الأول استغناءً به في الثاني، وتُعرَب الأول لزوال التركيب وتضيفه إلى التركيب الثاني، هذا عبارة ابن هشام هناك.

الثاني قال ابن عقيل: " أن يقتصر على صدر المركب الأول فيُعرَب لعدم التركيب، ويضاف إلى المركب الثاني باقياً الثاني على بناء جزئيه " تقول في التذكير: هذا ثالث ثلاثة عَشْر، (هذا) مبتدأ، و (ثالث) بالضم مُعرَب، لأنه في الأصل: ثالث عَشْر ثلاثة عَشْر، حذفنا عَجْز الأول فرجع إلى أصله وهو الإعراب لزوال موجب البناء وهو التركيب، فصار: هذا ثالث، بالرفع .. رجع إلى أصله، ف (ثالث) هذا خبر، وهو مضاف، و (ثلاثة عَشْر) مبنٍ على فتح الجزئين مضاف إليه في محل جر.

وتقول في التأنيث: هذه ثلاثة ثلاث عَشْر، الأصل: ثلاثة عَشْر ثلاث عَشْر، فحذف عَجْز المركب الأول فقبل: ثلاثة .. رجع إلى أصله وهو الإعراب، فقبل: ثلاثة ثلاث عَشْر، هذا الوجه الثاني وأشار إليه بقوله:

أَوْ فَاعِلًا بِحَالَتَيْهِ أَضِفِ ... إِلَى مُرَكَّبٍ

وإن كان ظاهر النظم أنه جيء به ابتداءً، يعني: ليس فيه حذف.

الثالث: أن تحذف العقد من الأول، والتَّيِّف من الثاني، يعني قوله: (حَادِي عَشْرًا) قلنا: حذفنا العقد الذي هو (عَشْرًا) العَجْز من الأول، وحذفنا الصدر من الثاني، إذاً: فيه

حذف، ولذلك قال هنا: أن تحذف العقد من الأول، الذي هو (عشر) والتَّيْف من الثاني .. صدره، وحينئذٍ لك في وجهان.

قال: " وفيه حينئذٍ وجهان الأول: أن يُعرب الأول ويبنى الثاني " حكاه الكسائي. يُعرب الأول: (حادي عشرًا) يُعرب الأول ويبنى الثاني، وهذا له نظير: اثنا عشر، ووجه: أنه حُذِفَ عَجَزُ الأول فأُعرب لزوال التركيب وهذا واضح، ونَوَى صدر الثاني فبناه، ولا يُقاس على هذا الوجه لِقَلَّتْه.

الثاني: أن تعربهما معاً مُقَدِّراً حَذَفَ عَجَزُ الأول وصدر الثاني، لزوال مقتضى البناء فيهما حينئذٍ، يعني: أنت حذفت من الأول العَجَزَ، ومن الثاني: الصدر، إذاً: زال التركيب من الأول ومن الثاني وعاد إلى الأصل وهو الإعراب، هذا جيّد. لزوال مقتضى البناء فيهما حينئذٍ، فيُجرى الأول على حسب العوامل، ويُجرى الثاني بالإضافة، لأنّه ملازم للإضافة، أمّا إذا اقتصر على التركيب الأول بأن استعملت التَّيْفَ مع العشرة ليفيد الاتِّصاف بمعناه مُقَيِّداً لمصاحبتة العشرة كما هو ظاهر النّظم، فإنه يتعيّن بقاء الجزئين على البناء.

إذاً: يقتصر على الأول لكن على الحذف، ابن عقيل هنا يقول في الصورة الثالثة: " أن يقتصر على المركب الأول باقياً على بناء صدره وعجزه، نحو: هذا ثالث عشر " ظاهره: أنك تحذف الثاني مباشرة ويبقى على الأول، وليس هذا كلام النُّحاة هنا. إذاً: أن يقتصر على المركب الأول باقياً على بناء صدره وعجزه، نحو: هذا ثالث عشر، وحذفت الثاني، وثالثة عشرة وإليه أشار بقوله: وَشَاعَ الْإِسْتِعْنَاءُ بِحَادِي عَشْرًا ... وَنَحْوِهِ.

أي: ثاني عشر إلى تاسع عشر، وفي التأنيث حادية عشرة إلى تاسعة عشرة، فتذكر اللفظين مع المذكر، وتؤنثهما مع المؤنث. ثم قال: "ولا يُستعمل فاعلٌ من العدد المركب للدلالة على المعنى الثاني، وهو أن يُراد به جعل الأقل مساوياً لما فوقه" جماهير البصريين والكوفيين على المنع، فلا يُقال: رابع عشر ثلاثة عشر، كما تقول: رابع ثلاثة .. ثالث اثنين، مُصَيِّرُ الثلاثة أربعة، رابع ثلاثة، يعني: جاعل الثلاثة أربعة. وكذلك الجميع ولهذا لم يذكره المصنف واقتصر على ذكر الأول، لكن هذا مذهب جماهير النُّحاة البصريين والكوفيين. وأمّا مذهب سيبويه فإنه يُجَوِّز ذلك، ولك حينئذٍ في ذلك وجهان: أن تأتي بمركبين صدر

أولهما أكبر من صدر ثانيهما بواحد: ثالث اثنين، الأول أكبر من الثاني بواحد، لأنك تريد به مُصَيِّرَ الاثنين ثلاثةً، إذاً: المُركَّب مثله تعامله معاملة ثاني اثنين، فتقول: رابع عشر ثلاثة عشر، ويجب في هذا الوجه إضافة المُركَّب الأول إلى المُركَّب الثاني، وهذا كالسابق (فَجِيءَ بِتَرْكِيبَيْنِ).

الوجه الثاني: أن تَحْدِفَ عَجْزَ المُركَّب الأول، فتقول: رابع ثلاثة عشر، لأنَّه لَمَّا زال التركيب عاد إلى أصله وهو الإعراب، فيجوز لك في هذا الوجه إضافة الأول إلى الثاني، وتنوين الأول ونصب الثاني محلاً به، يعني: أَنَّهُ يُعَامَلُ معاملة ضاربُ زَيْدٍ وضاربُ زَيْدًا كما سبق.

قلنا:

وَأِنْ تُرِدْ جَعَلَ الْأَقْلَ مِثْلَ مَا ... فَوَقَّ فَحُكِّمَ جَاعِلٍ

إذاً: يجوز فيه وجهان، هذا مثله تقول: رابع ثلاثة عشر .. رابع ثلاثة عشر، يجوز فيه الوجهان، كما تقول: ضاربٌ وضاربٌ.

قال هنا الشَّارح: " (وحادي) مقلوب واحد، (وحادية) مقلوب واحدة " لذلك نَصَّ النَّاظم على حادي دون غيره لزيادة فائدة، وإلا لا علاقة له هنا بهذا وإنما يُذكر في فن الصَّرف. جعلوا فاءهما بعد لامهما، هذا يُسمونه قلب مكاني، ولا يُستعمل (حادي) إلا مع عشر، ولا تستعمل (حادية) إلا مع عشرة مُذكر ومؤنث.

ويُستعملان أيضاً مع عشرين وأخواتها: حادي وتسعون، وحادية وتسعون، وأشار بقوله: (وَقَبْلَ عِشْرِينَ) البيت إلى أَنَّ فَاعِلًا المصنوع من اسم العدد يُستعمل قبل العقود ويعطف عليه العقود، نحو: حادي وعشرون، وتاسعٌ وعشرون إلى التسعين، وتعريه هو والسابق على أصله: تاسعٌ إمَّا أن يكون نعتاً .. إمَّا أن يكون مفعولاً به إلى آخره، و (الواو) حرف عطف، و (عشرون) يأخذ حكم ما سبق، مثل: جاء زيدٌ وعمروٌ .. زيدٌ وعمروٌ .. تاسعٌ وعشرون مثله، يعني: (زيد) على حسب موقعه من الإعراب، و (الواو) حرف عطف، و (عشرون) هذا مثل: عمرو .. معطوف على سابقه، قد يكون منصوباً وقد يكون مجروراً.

وقوله: (بِحَالَتَيْهِ) معناه: أَنَّهُ يُستعمل قبل العقود بالحالتين اللتين سبقتا، وهو أَن يُقال: (فاعل) في التذكير، و (فاعلة) في التأنيث.

إذاً: هذا ما يَتَعَلَّقُ بالعدد إذا كان مصوغاً على زِنَةِ (فاعل).

وخلاصة هذه الأبيات الأخيرة ما كان على زنة (فاعل) أن يُقال: لك في اسم الفاعل أن تستعمله بحسب المعنى الذي تريده على سبعة أوجه، كلها منظومة إلا واحد .. ترتيبها فقط:

الأول: أن تستعمله مفرداً: ثالث .. رابع، ثالثة .. رابعة، تستعمله مفرداً ليفيد الاتِّصاف بمَعْنَاهُ مُجَرِّداً، فتقول: ثالثٌ ورابعٌ.

الثاني: أن تستعمله مع أصله الذي اشتقَّ منه: (ثالث) هذا مُشتق من ثلاثة، تستعمله مع أصله ليفيد أن الموصوفَ به بعضُ تعلقِ العِدَّةِ المُعَيَّنة لا غير، فتقول: خامس خمسة، أي: بعض جماعة مُنْخَصِرَةٍ في خمسة، ولذلك: بعضٌ بيِّن كما قال هنا، ويجب حينئذٍ إضافته إلى أصله كما يجب إضافة البعض إلى الكل.

الثالث: أن تستعمله مع ما دون أصله، يعني: أصله الذي اشتقَّ منه: (ثالث) اشتقَّ من ثلاثة، إذاً: تستعمله لا مع ما اشتق منه كما هو الثاني، وإنما تستعمله مع دون ما اشتقَّ منه، الذي هو دونه .. أسفل منه، ف: (ثالث) دونه اثنان، فتقول: ثالث اثنين. مع ما دون أصله ليفيد معنى التَّصْيِيرِ والجعل، فتقول: هذا رابع ثلاثة، أي: جاعل الثلاثة بنفسه أربعة، ويجوز حينئذٍ إضافته وإعماله كما يجوز الوجهان في: جاعل ومُصَيِّر ونحوهما، يعني: اللفظ نفسه (جاعل) .. (صَيِّر) .. (صار) هذا يجوز فيه الوجهان، لأنه اسم فاعل.

ولا يُستعمل بهذا الاستعمال: (ثانٍ) كما ذكرناه، فلا يُقال: ثاني واحدٍ، ولا ثانٍ واحداً، لا بالإضافة ولا بالتَّصَبُّب.

الرابع: أن تستعمله مع العشرة ليفيد الاتِّصاف بمَعْنَاهُ مَقِيَّداً بِمِصْحَابَةِ الْعَشْرَةِ، إن أُريد به البعض صار مثل: ثاني اثنين، وإن أُريد به جاعل ما دونه مساوياً له صار مثل: ثالث اثنين، فتقول: حادي عشر بتذكيرهما، وحادية عشرة بتأنيثهما وكذا البواقي، تُدَكِّرُ اللَّفْظَيْنِ مع المُدَكَّرِ وتؤنَّثُهُما مع المؤنَّث، ولذلك تقول: الجزء الخامس عشر، والقصيدة الخامسة عشرة.

الخامس: أن تستعمله معها ليفيد معنى: ثاني اثنين، وهو انحصار العدة فيما ذُكِرَ على الأوجه الثلاثة المذكورة في النَّظْم.

السادس ولم يذكره الناظم: أن تستعمله معها لإفادة معنى: رابع ثلاثة، فتأتي بأربعة ألفاظ ولكن يكون الثالث منها دون ما اشتقَّ منه الوصف فتقول: رابع عشرة ثلاثة عشر، أجازته سيبويه ومنعه الجمهور، وعلى الجواز يتعيَّن بالإجماع أن يكون التركيب الثاني في

موضع خفضٍ.

ولك أن تُحذف العشرة من الأول: رابع عشرة ثلاثة عشر، احذف (عشر) من الأول، تقول: رابع ثلاثة عشرة، وليس لك مع ذلك أن تُحذف التَّيف من الثاني للإلباس، يعني: الصدر الثاني لا يُحذف كما هو الشأن في سابقه.

السابع: أن تستعمله مع العشرين وأخواته، حينئذ يكون مُتقدِّماً وتعطف عليه العقد بالواو ولا يُشتقُّ منه.

قال - رحمه الله تعالى - : (كَمْ، وَكَأَيِّنْ، وَكَذَا).

أي: هذا مبحثها، وهذه ثلاثة أَلْفاظ يُكْنَى بها عن العدد، العدد هناك صريح: ستة وسبعة وخمسة وثلاثة .. هذا عددٌ صريح، قد يُكْنَى عن العدد ببعض الألفاظ، منها المشهور في لسان العرب: كم، وكأَيِّ، بالتَّوِين وقد لا يُكْتَب التَّوِين، في التُّطْق تُنَوِّن: كأَيِّ، وكذا، إذاً: هذه أَلْفاظ يُكْنَى بها عن العدد، ولهذا أُرْدِف بها (باب العدد).

(كَمْ) هذا اسم مُبْهَم الجنس والمقدار، (كَمْ) تسأل عن أي شيء، إن كانت استفهامية تستفهم عن ماذا، وإن كنت تخبر تخبر عن ماذا، فهو في نفسه مبهم (كَمْ): كم طالباً نَجَح؟ حينئذ نقول: (كَمْ) لوحدها مبهمة من حيث الجنس، ومن حيث المقدار.

(كَمْ) الرَّاجِح عند الجمهور: أنَّها بسيطة، يعني: غير مُركَّبة، وذهب الكِسَائِي والْفَرَّاء إلى أنَّها مُركَّبة .. مركبة من كاف التَّشْبِيهِ، و (مَا) الاستفهامية، وأنَّ أَلْف (ما) الاستفهامية حُذِفَت كما تحذف من قوله: (بِمَ) (عَمَّ) تُحذف الألف، وسيأتي هذا في محله.

ثمَّ سكنت الميم للتَّخْفِيف فقليل: (كَمْ) على كُلِّ الصَّواب هو قول الجمهور: أنَّها بسيطة، يعني: غير مُركَّبة، وهي على قسمين: استفهامية، وخبرية.

استفهامية بمعنى: أيُّ عددٍ، لأنَّها مُتَضَمِّنَةٌ معنى همزة الاستفهام ولذلك بُنِيت، أيُّ عددٍ فالسؤال بها عن كَمِيَّة الشيء، إذا أَرَدْتَ أن تعرف كَمِيَّة الشيء، أولاً: ما هو الشيء وما كَمِيَّتُهُ؟ لأنَّ ثَمَّ أمرين:

الأول: جنس، والثاني: مِقْدَار، (كَمْ) تسأل عن شيء، ما هو الذي تسأل عنه؟ كتاب مثلاً .. جنس الكتاب وعدده، إذاً: تسأل عن كَمِيَّة الشيء، فيأتي المُمَيِّز كاشفاً عن هذه الحقيقة، إذاً: استفهامية بمعنى أيُّ عددٍ، فالسؤال بها عن كَمِيَّة الشيء.

وخبرية، بمعنى: عدد كثير، هذه تُستعمل للافتخار، كم مالٍ ملكت؟ كثير .. يفتخر، وتُستعمل للافتخار والتكثير، إذاً: خبرية بمعنى عدد كثير، وكُلُّ منهما .. من الاستفهامية والخبرية يفتقر إلى تمييز.

قال النَّاطِم:

مَيِّزُ فِي الاسْتِفْهَامِ كَمْ بِمِثْلِ مَا ... مَيِّزْتَ عِشْرِينَ كَكَمْ شَخْصاً سَمَا

(كَمْ) الاستفهامية تُمَيِّزُ بِمَا مَيِّزْتَ بِهِ عِشْرِينَ، وما هو تمييز العشرين؟ واحد، قال: بواحدٍ مفردٍ منكراً منصوب، إذاً: تمييز (كَمْ) يكون واحداً لا جمعاً .. مُنْكَرًا لا مَعْرَفًا .. منصوباً لا مجروراً، لأنَّه قَيْدُهُ هُنَا قَالَ:

مَيِّزُ فِي الاسْتِفْهَامِ كَمْ بِمِثْلِ مَا ... مَيِّزْتَ عِشْرِينَ.

(مَيِّزُ) هذا فعل أمر والفاعل أنت، (فِي الاسْتِفْهَامِ) متعلِّقٌ بِهِ، (كَمْ) مفعول به قُصِدَ لفظه، مَيِّزْ كَمْ .. (كَمْ) مفعولٌ بِهِ لِأَنَّهُ مَحَلٌّ لِلتَّمْيِيزِ، (بِمِثْلِ) هذا مُتَعَلِّقٌ بِـ (مَيِّزُ)، مَيِّزْ بِمِثْلِ مَا مَيِّزْتَ .. بِمِثْلِ تَمْيِيزِ عِشْرِينَ، فـ (مَا) يَحْتَمِلُ أَنَّهَا مُصَدَّرِيَّةٌ، فتؤول مع ما بعدها بمصدر فيكون مضافاً إلى (مِثْلٍ)، بِمِثْلِ تَمْيِيزِ عِشْرِينَ.

ويَحْتَمِلُ أَنَّهَا مُوصُولَةٌ، وحينئذٍ تكون مضافاً إليه وواقعة على تمييز العشرين، بِمِثْلِ تَمْيِيزِ مَيِّزْتَ بِهِ عِشْرِينَ، فإذا جعلتها مُصَدَّرِيَّةً حينئذٍ لَا تَحْتَاجُ إِلَى عَائِدٍ، وإذا جعلتها موصولة لَا بُدَّ مِنَ التَّقْدِيرِ: (مَيِّزْتَ عِشْرِينَ) مَيِّزْتَ بِهِ عِشْرِينَ، فَحُذِفَ الْعَائِدُ لِلْعِلْمِ بِهِ. (بِمِثْلِ مَا مَيِّزْتَ) بِهِ (عِشْرِينَ)، إذا جعلت (مَا) موصولة، (بِمِثْلِ مَا مَيِّزْتَ) بِهِ (عِشْرِينَ)، أي: مفرداً منصوباً، لأنَّه لَمْ يُسْمَعْ إِلَّا كَذَلِكَ، فَالْعِلَّةُ فِي ذَلِكَ السَّمَاعُ، وَعُلِّلَ: أَمَّا كَوْنُهُ مُفْرَدًا فَلَا زَمَّ مُطْلَقًا خِلَافًا لِلْكَوْفِيِّينَ، فَإِنَّهُمْ يُجَيِّزُونَ جَمْعَهُ مُطْلَقًا.

إذاً قوله: (بِمِثْلِ مَا مَيِّزْتَ عِشْرِينَ) ليس مَحَلٌّ وَفَاقٍ بَيْنَ التُّحَاةِ، بَلْ هَذَا مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ: أَنَّ تَمْيِيزَ (كَمْ) الاسْتِفْهَامِيَّةِ يَكُونُ مُفْرَدًا لَا جَمْعًا، وَأَمَّا الْكَوْفِيُّونَ فَجَوَّزُوا أَنْ يَكُونَ تَمْيِيزُ (كَمْ) الاسْتِفْهَامِيَّةِ جَمْعًا، خِلَافًا لِلْكَوْفِيِّينَ فَإِنَّهُمْ يُجَيِّزُونَ جَمْعَهُ مُطْلَقًا، أَي: سَوَاءً أُريدَ بِهِ الْأَصْنَافُ أَوْ لَا: كَمْ عِبِيدًا مَلَكَتْ؟ انْظُرْ! (عَبِيدًا مَلَكَتْ) صَارَتْ اسْتِفْهَامًا .. يَسْتَفْهَمُ عَنْ عَدَدِ الْعَبِيدِ.

وجاء بالتَّمْيِيزِ هُنَا جَمْعًا: عَبِيدًا، وَهَذَا مُتَنَعٌ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ، يَجْعَلُونَهُ حَالًا. كَمْ عَبِيدًا مَلَكَتْ؟ وجعله البصريون حالاً والتَّمْيِيزُ محذوف، في مثل هذا التركيب إذا جاء بعد (كَمْ) الاسْتِفْهَامِيَّةِ جَمْعٌ وَهُوَ مُتَنَعٌ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ: كَمْ عَبِيدًا مَلَكَتْ؟ قالوا: (عَبِيدًا) هذا ليس بتمييز، التَّمْيِيزُ محذوف، وَإِنَّمَا هَذَا حَالٌ.

والتَّمْيِيزُ محذوف، أي: كَمْ نَفْسًا مَلَكَتْ حَالَةَ كَوْنِهِمْ عَبِيدًا أَي: مَمْلُوكِينَ، وَهَذَا فِيهِ تَكْلُفٌ (كَمْ نَفْسًا) (نَفْسًا) قَدَّرُوا التَّمْيِيزَ مُفْرَدًا: كَمْ نَفْسًا مَلَكَتْ حَالَةَ كَوْنِهِمْ عَبِيدًا؟

أي: مملوكين، (عبيداً) هذا كيف جعلوه حال وهو جامد؟ قالوا: أي مملوكين، ومذهب الأخفش التفصيل: إن كان السؤال عن الجماعات نحو: كم غلاماً لك إذا أردت أصنافاً .. جماعات، المراد به الأصناف، إن كان السؤال عن الجماعات يعني: الأصناف حينئذٍ جاز، كم غلاماً لك إذا أردت أصنافاً، (الغلمان) قد يكون عجم وعرب ونحو ذلك.

حينئذٍ: إذا كان السؤال عن الأصناف جاز الجمع وإلا فكان مفرداً: كم غلاماً لك، إذا أردت أصنافاً من الغلمان جاز وإلا فلا، فالمعنى عليه: كم صنفاً من أصناف الغلمان استقروا لك، فالسؤال فيه عن عدد أصناف الغلمان، لا عن عدد آحادهم. إذاً: تمييز (كَمْ) النَّاطِم حكم بكونه مفرداً خلافاً للكوفيين المطلقين بأنه يكون جمعاً، وخلافاً للأخفش المجوز أن يكون جمعاً إذا أُريد به الأصناف .. الجماعات دون غيره، وأما النَّصِب، لماذا منصوب؟ قالوا: النصب فيه ثلاثة مذاهب:

– الأول: أنه لازمٌ مطلقاً، يعني: يجب أن يكون منصوباً دائماً .. لا يكون مجروراً وإنما يكون منصوباً دائماً فهو ملازمٌ للنصب.

أي: سواءً دخل على (كَمْ) حرف جر أو لا، خلاف ما ذكره الناطم، إذاً: ملازمٌ للنصب، مطلقاً دخل على (كَمْ) حرف جر أو لا.

– الثاني: ليس بلازم بل يجوز جرُّه مطلقاً حملاً على الخبريّة.

– الثالث: أنه لازمٌ إن لم يدخل على (كَمْ) حرف جر.

وهذا الذي ذكره الناطم وهو الظاهر: أنه يجب نصبه إلا إذا دخل على (كَمْ) حرف

جر، حينئذٍ يجوز الوجهان: النصب والخفض، والنصب أرجح منخفض.

أنه لازمٌ إن لم يدخل على (كَمْ) حرف جر، وراجعٌ على الجرِّ إن دخل عليها حرف جرٍّ وهذا هو المشهور، وهو الذي قدّمه هنا في النظم.

مَيِّزٌ فِي الْإِسْتِفْهَامِ كَمْ بِمِثْلِ مَا ... مَيِّزَتْ.

بمثل تمييز عشرين بكونه مفرداً لا جمعاً خلافاً للكوفيين منصوباً ملازماً للنصب إلا إذا دخل عليه حرف جر، (كَكَمْ شَخْصاً سَمَا) (كَكَمْ): كقولك، الكاف داخلة على مقولٍ محذوف، (كَمْ) هذا مبتدأ، و (شَخْصاً) تَمَيِّز، (سَمَا) الجملة خبر، (سَمَا) فعل ماضي وفيه ضمير يعود على (كَمْ)، لأنّه جملة فعليّة وهو خبر، لا بدُّ أن يعود شيءٌ على المبتدأ الذي هو الرابط، وهنا ضمير (سَمَا) هو يعود على (كَمْ)، إذاً: والجملة في محل رفع خبر

(كَمْ).

إِذَا: (كَمْ شَخْصًا سَمَا) (كَمْ) في محل رفع مبتدأ، و (شَخْصًا) هذا منصوب تمييز، و (سَمَا) الجملة خبر، ومن قوله: (شَخْصًا) هذا فيه تأكيد ليس فيه زيادة على ما ذكره بقوله: بِمِثْلِ تَمَيِّز عَشْرِينَ، هنا المثال قد لا يُؤخذ منه إلا أَنَّ التَّمَيِّز قد يكون مُضْمَنًا معنى الاستفهام، التَّمَيِّز الذي وقع السؤال عنه يكون مُضْمَنًا معنى الاستفهام. ولذلك قال المَكُودِي: " وفُهِم من قول الاستفهام - هذا السَّابِق ليس في المثال - أَهْمَا تُقَدَّر بِهَمْزَةِ الاستفهام والعدد " ولذلك تقول في المثال: أعشرون شخصاً أم أقل أم أكثر سَمَا؟ يعني: (كَمْ) الاستفهامية كما سيأتي من الفوارق بينها وبين الخبرية: أَهْمَا تُضْمَن معنى الاستفهام.

حينئذٍ يصح أن يدخل على العدد المسئول عنه همزة الاستفهام: كم شخصاً سَمَا .. أعشرون شخصاً أم أقل أم أكثر سَمَا؟ فهو في قوة هذا القول، لكن هذا مأخوذ من قوله: (مَيَّزَ فِي الاسْتِفْهَامِ) لَأَنَّهُ أَطْلَق الاستفهام، فحينئذٍ (كَمْ) على المشهور أَهْمَا بُيُت لتضمُّنهما معنى همزة الاستفهام، وإن كان ثَمَّ شَبَهٌ آخَر، وهو: الوضع، لَأَنَّهُ على حرفين. وَأَجَزَ أَنْ تَجَرَّه مِنْ مُضْمَرًا ... إِنَّ وَلَيْتَ كَمْ حَرْفَ جَرٍّ مُظْهِرًا

أصلها: (أَجَزَ أَنْ) أُرِيدَ التَّخْفِيفُ فَأُلْقِيت حَرَكَةُ الهمزة إلى آخر ما قبلها .. هو ساكن، ثُمَّ حُذِفَتْ وَقَالَ: (أَجَزَ أَنْ) .. (أَجَزَ أَنْ) إِذَا: (أَنْ) هذه مصدرية، و (تَجَرَّه) فعل مضارع منصوبٌ بـ (أَنْ)، و (أَنْ) وما دخلت عليه في تأويل المصدر: أجز جَرَّه، (تَجَرَّه مِنْ) (تَجَرَّه) الضمير هنا يعود على التَّمَيِّز، أين هو التَّمَيِّز؟ عاد على (مَيَّزَتْ)، أو على (مَا)؟ إن جعلنا (مَا) موصولة عاد على (مَا)، لَأَنَّ (مَا) تَصَدِّقُ على التَّمَيِّز وهذا لا إشكال فيه واضح، عاد على الاسم، وإن كانت (مَا) مصدرية حينئذٍ عاد على المصدر الذي اشْتَقَّ منه (مَيَّزَتْ) مثل: ((اعْدِلُوا هُوَ)) [المائدة:8] أي: العدل.

هنا: (أَجَزَ أَنْ تَجَرَّه) تَجَرَّه التَّمَيِّز الذي اشْتَقَّ منه (مَيَّزَتْ)، إِذَا: يجوز فيه الوجهان، و (وَأَجَزَ) هذا أمر بالجواز فدل على أَنَّهُ ليس بلازم، هذا أول فائدة من هذا التعبير، (أَجَزَ) إِذَا: ليس بواجب وإنما هو جائز، (أَجَزَ أَنْ تَجَرَّه) يعني: تجر التَّمَيِّز (مِنْ مُضْمَرًا)، يعني: يكون تَمَيِّز (كَمْ) الاستفهامية مجروراً لا منصوباً، ولذلك قلنا المشهور وهو ظاهر كلام النُّظَمِ هناك: أَنَّهُ لازمٌ إِذَا دخل على (كَمْ) حرف جر.

وهنا قال: (أَجَزَ أَنْ تَجَرَّه مِنْ مُضْمَرًا) لا ظاهرة (إِنَّ وَلَيْتَ كَمْ حَرْفَ جَرٍّ مُظْهِرًا). يعني: إِذَا دخل على (كَمْ) حرف جرٍّ ظاهر: بكم درهمٍ اشتريت؟ (كم درهماً)؟ بالنصب

على الأصل، هذا واجب النصب، (كم درهماً) على ظاهر النظم: واجب النصب، لأنه قال: (يُمَثَّلُ مَا مَيَّزَتْ عِشْرِينَ) وَمَيَّزَ (عِشْرِينَ) واجب النصب، وهنا استثنى حالة واحدة: وهي إذا دخل حرف الجر على (كم)، حينئذ تقول: كم درهماً .. كم كتاباً اشتريت، واجب النصب.

فإذا دخل حرف الجر على (كم) .. بكم درهم .. درهماً، قال: أَجَرَ أَنْ تَجْرَهُ مِنْ. إِنْ وَلَيْتَ كَمْ حَرْفٍ جَرَّ.

يعني: إذا دخل على (كم) الاستفهامية حرف جر حينئذٍ جاز أن تَجْرَهُ (مِنْ)، فحينئذٍ تقول: بكم درهم؟ الباء داخلة على (كم)، و (كم) بعدها (مِنْ) حرف جر مضمرة .. مُقَدَّرَةٌ، ف (درهم) ليس مجروراً بإضافة (كم) إليه على ظاهر كلام الناظم، وإنما مجرور بـ (مِنْ) مُقَدَّرَةٌ.

إذاً الخلاصة: يجوز في تمييز (كم) الاستفهامية أن يكون مجروراً، وذلك إذا دخل عليها حرف جر.

هنا أطلق: (حَرْفَ جَرٍّ مُظْهِراً) لم يُقَيِّدْه بالباء، ولا بـ: (على)، ولا بـ: (في)، ولا بـ: (إلى) فهو عام، كل حرف جر جاز دخوله على (كم) فالحكم له.

(وَأَجَرَ أَنْ تَجْرَهُ) (تَجْرَهُ) الجملة هذه (أَنْ) وما دخلت عليه في تأويل المصدر مفعول به لـ: (أَجَرَ)، وقوله: (أَجَرَ) دَلٌّ على أنه ليس بلازم، تَجْرَهُ للتمييز، (مِنْ) ما إعراب (مِنْ)؟ فاعل، (تَجْرَهُ) يعني: تَجَرَّ (مِنْ) التمييز، (مُضْمَرًا) هذا حال من (مِنْ)، يعني: حال كون (مِنْ) وهو حرف جر (مُضْمَرًا)، يعني: لا يظهر، وجَوَّز بعضهم إظهاره: بكم من درهم اشتريت؟ يعني: بكم درهم اشتريت؟ فإذا جُرَّ حينئذٍ ودخلت الباء على (كم) المشهور عند النحاة أنه يجب إضمار (مِنْ) ولا يجوز إظهارها، وعند بعضهم يجوز إظهارها. (إِنْ وَلَيْتَ) هذا قيدٌ في الجواز، (أَجَرَ) بشرط (إِنْ وَلَيْتَ كَمْ)، (كم) هذا فاعل (وَلَيْ)، (حَرْفَ جَرٍّ) هذا مفعول به، (حَرْفَ) مضاف و (جَرٍّ) مضاف إليه، (مُظْهِراً) هذا نعتٌ لـ (حَرْفَ جَرٍّ) .. (حَرْفَ جَرٍّ مُظْهِراً) يعني: ظاهراً.

إذاً: الأصل في تمييز (كم) أن يكون منصوباً، ويجوز جرُّه إذا دخل حرف جرٍّ على (كم) حينئذٍ يكون جرُّه بـ (مِنْ) مُقَدَّرَةٌ مضمرة لا بإضافة (كم) إليه وهذا ظاهر كلام الناظم هنا.

قال الشَّارِحُ: " (كم) اسمٌ، والدَّلِيلُ على ذلك: دخول حروف الجر عليها، ومنه

قولهم .. " وهو دلالة على معنى عدد، قلنا: يُسأل: أي عدد؟ هذه (كم) الاستفهامية تدل على هذا، وكذلك تدل على الكثير فيما إذا كانت خبرية .. إذا دلت على معنى فوجد فيها حد الاسم.

ومنه قولهم: على كم جذع سقطت بيتك؟ - قديم هذا - وهي اسم لعدد مبهم، ولا بد لها من تمييز، نحو: كم رجلاً عندك؟ وقد يُحذف للدلالة، نحو: كم صمت؟ أي: كم يوماً صمت؟ إذا دل عليه دليل، لأنه منصوب .. تمييز جاز حذفه.

وتكون استفهامية وخبرية، فالخبرية سيأتي، والاستفهامية: يكون تمييزها كمميز عشرين وأخواته، فيكون مفرداً منصوباً نحو: كم درهماً قبضت؟ ويجوز جرُّه بـ (من) مضمرة، (إن) وليت كم حرف جرٍّ، نحو: بكم درهمٍ اشتريت هذا؟ يعني: بكم من درهمٍ؟ هذا الأصل، فحذفت (من) وبقي عملها، قيل: ويجوز إظهارها، فإن لم يدخل عليها حرف جر وجب نصبه .. فهو واجب النصب، لذلك المذهب الثالث: لزوم النصب إلا في هذه الحالة.

إذاً:

مَيِّزٌ فِي الْإِسْتِفْهَامِ كَمْ بِمِثْلِ مَا ... مَيِّزَتْ عِشْرِينَ كَكَمْ شَخْصاً سَمَا
وَأَجَزَّ أَنْ تَجَرَّهُ مِنْ مُضْمَرٍ ... إِنْ وَلَيْتَ كَمْ حَرْفَ جَرٍّ مُظْهِراً

(من مضمراً) ظاهره منع ظهور (من) عند دخول حرف الجر على (كم) وهو المشهور، ولذلك قلنا: أجاز بعضهم .. قلة أجازوا إظهار (من) حرف جر، وأما ظاهر كلام الناطم هنا، لأنه قال: (من مضمراً) دل على أنه لا يجوز إظهارها. ظاهره: منع ظهور (من) عند دخول حرف الجر على (كم) وهو المشهور، لأن حرف الجر الداخِل على (كم) عوض من اللفظ بـ (من) المضمرة: بكم من درهمٍ، قالوا: الباء عوض عن (من) حينئذ لا يُجمع بينهما، وقيل: يجوز بكم من درهمٍ اشتريت؟ يجوز إظهار (من).

وإذا جرَّ بـ (كم) دخل عليه حرف جر، قلنا: جاز الوجهان: بكم درهمٍ اشتريت؟ جاز النصب وهو الأرجح، والجر أيضاً، وفيه قولان:

- أحدهم: أنه بـ (من) مضمرة كما سبق، وهو مذهب الخليل وسيبويه والفرّاء.

- والثاني: أنه بالإضافة، وهو مذهب الزجاج.

حينئذ: كم درهمٍ؟ (كم) مضاف و (درهمٍ) مضاف إليه، وأما: بكم من درهمٍ، هذا يرد

عليه إشكال وهو: أن القاعدة أنه لا يعمل الحرف محذوفاً مضمرًا، وإذا أمكنت الإضافة لا مانع أن يقال بأنه مضاف ومضاف إليه.
وَاسْتَعْمِلْنَهَا مُخْبِرًا كَعَشْرَةٍ ... أَوْ مِائَةٍ كَكَمِّ رِجَالٍ أَوْ مَرَّةٍ

هذا النوع الثاني من نوعي (كَمْ) وهي الخبرية، قلنا: يراد بِها عددٌ كثير، من يستعملها للافتخار والتكثير.

(وَاسْتَعْمِلْنَهَا): (كَمْ)، (مُخْبِرًا)، (اسْتَعْمِلْنَهَا) ليس الضمير عائد إلى (كَمْ) الاستفهامية لا .. (كَمْ) من حيث هي، (اسْتَعْمِلْنَهَا مُخْبِرًا) (مُخْبِرًا) حالٌ من الفاعل.
(كَعَشْرَةٍ أَوْ مِائَةٍ) يعني: مُمَيِّزُهَا يكون (كَعَشْرَةٍ أَوْ كِمَائَةٍ)، (كَعَشْرَةٍ) ماذا يكون تمييز (عَشْرَةٍ)؟

جَمْعًا بِلَفْظٍ قَلَّةٍ فِي الْأَكْثَرِ ..

(أَوْ مِائَةٍ) للمفرد .. المائة تضاف إلى مفرد، إذاً: في الحالين يكون مُمَيِّزُ (كَمْ) الخبرية مضافاً، إلا أنه يكون جمعاً مراعاةً للعشرة، ويكون مفرداً مراعاةً للمائة.
وَاسْتَعْمِلْنَهَا مُخْبِرًا كَعَشْرَةٍ ..

فيكون جمعاً مجروراً (كَعَشْرَةٍ) كتمييز العشرة، قوله: (كَعَشْرَةٍ) مُتَعَلِّقٌ بقوله:

(اسْتَعْمِلْنَ)، نون التوكيد الخفيفة، والهاء هنا ضمير مُتَّصِلٌ مبني على الفتح في محلِّ نصب مفعول به، (مُخْبِرًا) هذا حالٌ من الفاعل .. من الهاء، (كَعَشْرَةٍ) هذا مُتَعَلِّقٌ بقوله: (اسْتَعْمِلْنَ)، أي: يكون جمعاً مجروراً.

(أَوْ مِائَةٍ) (أَوْ) حرف عطف معطوف على (عَشْرَةٍ)، (مِائَةٍ) بالجر معطوف على (عَشْرَةٍ) فيكون مفرداً مجروراً، إذاً: يكون جمعاً ويكون مفرداً، تَمَيِّزُ (كَمْ) الْخَبَرِيَّةُ يَجُوزُ أن يكون جمعاً، وَيَجُوزُ أن يكون مُفْرَدًا، أمَّا إفراده فلمشابهة (كَمْ) للمائة والألف، كيف شابهت (كَمْ) المائة والألف؟ قالوا: في الدلالة على الكثرة، ومُتَمَيِّزُهُما مفرد: كم غلمانٍ عندي؟ كثير، فهي أشبهت المائة .. المائة كثيرة، والألف كذلك كثيرة، فحينئذٍ إذا اسْتُعْمِلَتْ (كَمْ) مُرَادًا بها العدد الكثير صارت مُشَابِهَةً للمائة والألف، فحينئذٍ صار تمييزها تمييز المائة والألف وهو مفرد.

وَأَمَّا جَمْعُهُ فليكون في اللفظ تصريحٌ بما يدلُّ على الكثرة: كم دراهم؟ كثير .. فجمع الكثرة يدل على الكثرة، وحينئذٍ يُراعى فيه مدلوله، وإفراد تَمَيِّزُ (كَمْ) الْخَبَرِيَّةُ أَكْثَرُ وَأَفْصَحُ من جمعه، يعني: مع جواز الوجهين وإن قَدَّمَ النَّاطِمُ العشرة على المائة إلا أنَّ العكس هو الأفصح خلافاً لما ذكره النَّاطِمُ هنا، قد يكون من أجل الوزن.

وإفراد تمييز (كَمْ) الخبرية أكثر وأفصح من جمعه، وليس الجمع شاذاً بل هو مسموع،
يعني: من باب أفصح وفصيح، والجرُّ هنا بإضافة (كَمْ) على الصحيح حملاً لها على ما
هي مُشابهةٌ له من العدد، إذاً: الصواب عند الجمهور: أن تمييز (كَمْ) الخبرية مجرورٌ
بإضافة (كَمْ) إليها.

وعند الفراء بـ (مِنْ) مُقدَّرة، ونُقِلَ عن الكوفيين أن (مِنْ) مُقدَّرة، قيل: ويدلُّ عليه ..
ولذلك يجوز إظهارها في بعض الأحوال: ((وَكَمْ مِنْ مَلِكٍ فِي السَّمَوَاتِ لَا تُغْنِي
شَفَاعَتُهُمْ)) [النجم:26] عدد كثير (مِنْ مَلِكٍ) هذا يدلُّ على ماذا؟ الآن عندنا: كم
عبدٍ ملكت؟ هذا التركيب يَحتمل أن (عبدٍ) - (أنَّ عبدٍ) حكاية - مجرور بإضافة.
ويحتمل أنه مجرور بـ (مِنْ) مُقدَّرة، حينئذٍ إذا قيل: بأن الأصل ألا يكون عمل حرف الجر
باقياً بعد حذفه، نقول: قد شُيْعَ هنا: (وَكَمْ مِنْ مَلِكٍ) فحمل اللفظ المجل: (كم عبدٍ)
من حيث العامل على ما صُرِّحَ فيه وهو في أفصح الكلام أولى من حملة على شيء آخر
مُراعاةً للقواعد العامة، فكونه صُرِّحَ به في الآية يُرَجِّح مذهب الفراء من أن العامل (مِنْ)
مُقدَّرة.

حينئذٍ: (كَمْ مِنْ مَلِكٍ) هذه تبقى على أصلها، (مِنْ) حرف جر، و (مَلِكٍ) هذا تمييز
جرَّ بـ: (مِنْ) ظاهرة، إذا قيل: كم مَلِكٍ .. كم عبدٍ، الأولى أن نقول مجرور (عبدٍ) و
(ملكٍ) بإضافة أو بـ (مِنْ) مُقدَّرة؟ بـ (مِنْ) مُقدَّرة، هذا وجهٌ جيِّد للتصريح به، وأمَّا
القاعدة التي تُدندن حولها دائماً: بأنه لا يعمل محذوفاً، نقول: إذا جاء في أفصح الكلام
فهو الحاكم، إذا جاء وصَحَّ: (كَمْ مِنْ مَلِكٍ) قلنا: هو التمييز وهذا الظاهر، أن (مَلِكٍ)
هنا تمييز ومجرور بـ (مِنْ) حينئذٍ نحمل عليه سائرته، ولا إشكال في هذا.
إذاً مذهب الكوفيين: أن تمييز (كَمْ) الخبرية مجرورٌ بـ (مِنْ) مُقدَّرة مُضمرة، وقد تظهر
كالآية التي ذكرناها آية النجم، ومذهب البصريين: لا بـ (مِنْ) مُقدَّرة، وإنما بإضافة.
وَاسْتَعْمَلْنَهَا مُخْبِراً كَعَشْرَةٍ ... أَوْ مِائَةٍ كَكَمِّ رِجَالٍ ...

كَمْ من رجالٍ، أو: (كَمْ) مضاف و (رِجَالٍ) مضاف إليه على الوجهين، (كَمْ رِجَالٍ أَوْ
مَرَّةً) (كَمْ) هذا مبتدأ، والخبر محذوف أي: كم رجالٍ عندي .. كم مرة عندي؟ و (مَرَّةً)
هذا لغة في المرأة، أصله: مرأة، نُقلت حركة الهمزة للواو، ثُمَّ حُذِفَت الهمزة، مرأةً هذا
الأصل، نُقلت حركة الهمزة إلى الراء (مَرَّ) ساكنة، ثُمَّ حُذِفَت الهمزة صارت مرة، فهي
لغة على التخفيف.

وشرط جرِّ تمييز (كَمْ) الخبرية: الاتصال، فإن فُصِّل نُصِب حملاً على الاستفهامية، فإن
ذلك جائزٌ في السَّعة، وقد جاء مجروراً مع الفصل بظرفٍ، أو مجرور، أو جملة، يعني: شُيْعَ

فصله (كَمْ) عن التمييز، والتمييز عن (كَمْ)، بالجار والمجرور، أو بالظرف، أو بالجملة.
وقد جاء مجروراً مع الفصل بظرف، أو مجروراً كقوله:
كَمْ يَجُودُ مُقْرِفٍ نَالَ الْغَلَا ..
كَمْ مُقْرِفٍ .. (كَمْ يَجُودُ مُقْرِفٍ) (مُقْرِفٍ) هذا تمييز (كَمْ) الخبريّة، فُصِّلَ بينه وبين (كَمْ)
بقول: (يَجُودُ) وهو جار مجرور.

كَمْ دُونَ مَيَّةٍ مُؤْتَاةٍ .. أو: مَوْمَاةٍ ..
فيه ذا وذاك .. (كَمْ دُونَ مَيَّةٍ مُؤْتَاةٍ) بالجر (كَمْ مَوْمَاةٍ) هذا تمييز فُصِّلَ بينه وبين (كَمْ)
بـ (دُونَ مَيَّةٍ) وهو ظَرْفٌ، والصَّحِيحُ اختصاصه بالشَّعْر، هذا جائز لكَنْه في الشَّعْر على
جهة الخصوص، وجَوَّزه الكوفيون اختيَاراً، فإن كان الفصل بجملة لا بجار ومجرور أو
ظرف نحو:
كَمْ نَالِي مِنْهُمْ فَضْلاً عَلَى عَدَمٍ ..
تَعَيَّنَ النَّصَبُ، (فَضْلاً) هذا تَمْيِيزٌ، والذي عَيَّنَ نصبه كونه فُصِّلَ عن (كَمْ) بالجملة وهي:
(نَالِي). تَعَيَّنَ النَّصَبُ لَأَنَّ الْفَصْلَ بِالْجُمْلَةِ بَيْنَ الْمُتَضَايِفِينَ لَا يَجُوزُ، فإذا قيل: (كَمْ نَالِي
فَضْلاً) تَعَيَّنَ النَّصَبُ، هذا على مذهب البصريين: أَنَّ (كَمْ) مُضَافَةٌ إِلَى التَّمْيِيزِ، حينئذٍ
لَا يَجُوزُ الْفَصْلُ بِهَذِهِ الْعِلَّةِ: أَنَّهُ لَا يُفَصَّلُ بَيْنَ الْمُتَضَايِفِينَ مِثْلَ: غَلَامٍ زَيْدٍ بِجُمْلَةٍ، أَمَّا إِذَا
قُلْنَا: الْعَامِلُ هُوَ (مِنْ مُضْمَرٍ) لَا يَتَعَيَّنُ النَّصَبُ، (كَمْ نَالِي مِنْهُمْ فَضْلاً) مِنْ فَضْلٍ، يَبْقَى
عَلَى الْأَصْلِ، لِأَنَّهُ لَا يُنْمَعُ، وَجَوَّزه الكوفيون -الفصل بالجملة- بناءً عَلَى أَنَّ الْجَرْ بِـ
(مِنْ) لَا بِالْإِضَافَةِ.
إِذَا:

وَأَسْتَعْمِلْنَاهَا مُخْبَرًا كَعَشْرَةٍ ... أَوْ مِائَةٍ كَكَمِّ رَجَالٍ أَوْ مَرَّةٍ

إِذَا: عَرَفْنَا (كَمْ) الِاسْتِفْهَامِيَّةَ، وَ (كَمْ) الْخَبَرِيَّةَ، الِاسْتِفْهَامِيَّةُ وَالْخَبَرِيَّةُ يَتَّفِقَانِ وَيَخْتَلِفَانِ ..
يَفْتَرِقَانِ، يَعْنِي: ثُمَّ أُمُورٌ تَجْمَعُ بَيْنَهُمَا .. أَحْكَامٌ، وَثُمَّ أُمُورٌ تُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا .. يَفْتَرِقَانِ فِي
بَعْضِ الْأَحْكَامِ، فَيَتَّفِقَانِ فِي تِسْعَةِ أُمُورٍ، وَيَفْتَرِقَانِ فِي ثَمَانِيَةِ ..
- فَيَتَّفِقَانِ فِي أَكْثَرِ اسْمَانِ .. كُلُّ مِنْهُمَا اسْمٌ لَوْجُودٍ مَعْنَى الْاسْمِ .. كَلِمَةٌ دَلَّتْ عَلَى
مَعْنَى فِي نَفْسِهَا، فَالِاسْتِفْهَامِيَّةُ تَدُلُّ عَلَى عَدَدٍ أَيْ عَدَدٍ، وَالْخَبَرِيَّةُ تَدُلُّ عَلَى عَدَدٍ كَثِيرٍ،
وَيَدْخُلُ حَرْفُ الْجَرِّ عَلَيْهَا.
- اتَّفَقَا فِي أَكْثَرِ مَبْنِيَانِ، أَمَّا (كَمْ) الِاسْتِفْهَامِيَّةُ وَ (كَمْ) الْخَبَرِيَّةُ مِنْ حَيْثُ اللَّفْظُ وَجِدَ

ففيهما الشَّبه الوضعي، فيُنظر إليه قد يجتمع نوعان .. شبهان، والأحسن أن يُعلَّق بالمعنى، لأنَّ (كَمْ) الاستفهامية ضُمِّن معنى همزة الاستفهام، و (كَمْ) الخبرية ضُمِّنَت معنى (رُبَّ) التي للتكثير، عدد كثير: رُبَّ كريم لقيته، نقول: هنا للتكثير مثلاً، أو للتقليل، فإذا أراد به التكثير فهي للتكثير.

حينئذٍ نقول: (كَمْ) الخبرية ضُمِّنَت معنى (رُبَّ) التي للتكثير، و (كَمْ) الاستفهامية ضُمِّنَت معنى همزة الاستفهام، هذا إن راعينا المعنى وهو أجود، ولا بأس أن يُقال: بأنَّه أيضاً فيه الشَّبه الوضعي. أهما اسمان مبنيان وبنائهما على السكون الأصل: وَالْأَصْلُ فِي الْمَبْنِيِّ أَنْ يُسَكَّنَا ..

- الرابع: يفتقران إلى مُمَيِّزٍ لإبهامهما، إلا أنَّه في الجملة يختلفان من حيث نوعية المُمَيِّز، ذاك منصوب وذا مجرور .. ذاك يكون جمع إلى آخر ما ذكرناه، إذاً: يفتقران إلى مُمَيِّزٍ لإبهامهما، وأهما يجوز حذف مُمَيِّزهما إذا دلَّ عليه دليل، ومنع بعض النُّحاة حذفه في مُمَيِّز الخبرية، الاستفهامية: كم صمت .. كم يوماً صُمت؟ يجوز حذفه إذا دلَّ عليه دليل، وكذلك الخبرية، لكن منع بعضهم في الخبرية.

وأهما يلزمان الصدر، يعني: لهما صدارة الكلام، فلا يعمل فيهما ما قبلهما إلا المضاف وحرف الجر: بكم درهمٍ اشتريت؟ إذاً: (كَمْ) هنا اسم مجرور بالباء، ولذلك قلنا: هي اسمٌ دخول حرف الجر عليها، إذاً: جُرَّت: كتاب كم؟ مثلاً فتضيفه، إذاً: يلزمان الصدر فلا يعمل فيهما ما قبلهما إلا المضاف وحرف الجر فتجرُّ (كَمْ) بالمضاف، وتجرُّ بحرف الجر.

وأهما على حدٍّ واحدٍ في وجوه الإعراب، يعني: إعرابهما واحد لا يخرج عن إحدى عشرة صورة، وأهما على حدٍّ واحدٍ في وجوه الإعراب وهو أنَّ (كَمْ) بقسميها إن تقدَّم عليهما حرف جر أو مضاف حينئذٍ في محل جر، إمَّا بالمضاف وإمَّا بحرف الجر، إذا نطقت بمضافٍ قبل (كَمْ) حينئذٍ المضاف مضاف، و (كَمْ) في محل جر مضاف إليه، إن قلت: بكم اشتريت؟ حينئذٍ نقول: (كَمْ) هذا مجرورٌ بالباء.

أنَّ (كَمْ) بقسميها إن تقدَّم عليهما حرف جر أو مضاف فهي مجرورة، نحو: بكم درهمٍ اشتريت؟ أو مضاف نحو: غلام كم رجلٍ عندك؟ (غلام) مبتدأ وهو مضاف، و (كَمْ) مضافٌ إليه في محل جر، فهي مجرورة يعني: محلاً، لأنَّها مبنية.

وإن لم تُصَفَّ أو يدخل عليها حرف جر، فإن كانت كنايةً عن مصدرٍ أو ظرفٍ فهي منصوبة، إن كانت كنايةً عن المصدر فهي مفعولٌ مطلق، وإن كانت كنايةً عن الظرف

فهي مفعولٌ فيه، قد يُكنى بها عن المصدر: كم ضربةً ضربت، حينئذٍ: كم ضربةً؟ (كَمْ)
هنا كنايةٌ عن عددٍ، والمراد به: مصدر فهي في محل نصب مفعول مطلق: كم ضربةً
ضربت؟ (كَمْ) مبنيةٌ على السكون في محل نصب مفعول مطلق.

أو ظرفٌ، نحو: كم يوماً صُمت؟ هنا المستؤل عنه ما هو؟ الأيام، إذاً: كُنِّيَ بها عن
الظرف فهي في محل نصب مفعول فيه أو ظرف.

فالمصدر نحو: كم ضربةً ضربت؟ أو ظرف نحو: كم يوماً صمت؟

وإلا يدخل عليها حرف جر، أو تُضاف، أو يُكنى بها عن المصدر، أو يُكنى بها عن
الزمان، يعني: إذا انتفت هذه الأربعة فإن لم يلها فعلٌ .. لم يأت بعدها فعل، مثل: كم
رجلٍ في الدار؟ لم يتلها فعلٌ، أو وليها فعلٌ لكنّه لازم، نحو: كم رجلٍ قام؟ هذا تلا
(كَمْ) سواءً كانت استفهاميةً أو خبريةً فالحكم عام: كم رجلٍ قام؟ إذاً: تلا (كَمْ) فعلٌ
لكنّه لازم.

أو مُتعدٍ لكنّه رافعٌ لضميرٍ يعود على (كَمْ): كم رجلٍ ضرب عمراً .. كم رجلٍ قام؟
تلاها فعلٌ لكنّه لازم، كم رجلٍ ضرب عمراً؟ تلاها فعلٌ مُتعدٍ ورفع ضميراً يعود على
(كَمْ) أو الفاعل (كَمْ).

أو سببها، نحو: كم رجلٍ ضرب أخوه عمراً؟ في هذه الأحوال تُعرب مبتدأ، سواءً كانت
استفهاميةً أو خبريةً تُعرب مبتدأ .. في محل رفع مبتدأ، متى؟ إذا لم يتلها فعل: كم رجلٍ
في الدار؟ ما جاء بعدها فعل، أو جاء بعدها فعل لكنّه لازم: كم رجلٍ قام؟ أو جاء
بعدها فعل متعدي رافع لضميرٍ مستترٍ يعود على (كَمْ): كم رجلٍ ضرب عمراً؟
هذه الصورة: لا يتلوها فعل، أو يتلوها فعل لازم، أو متعدي رافع لضميرها، أو متعدي رافع
لسببها، يعني: عمل في اسم مضاف إلى ضمير، وهذا الضمير يعود على (كَمْ) مثل:
كم رجلٍ ضرب أخوه عمراً؟ في هذه الأحوال الأربعة تُعرب مبتدأ.

وإن وليها فعلٌ مُتعدٍ ولم يأخذ مفعوله فهي مفعول، هذا مثل (مَنْ) الشرطيّة هناك ..
أسماء الشرط، إذا تلاها فعلٌ مُتعدٍ ولم يستوفِ مفعوله ف (كَمْ) مفعولٌ به، تجعلها في محل
نصب مفعولٌ به، مثل: كم رجلٍ ضربت؟ إذاً: لم يستوفِ مفعوله، حينئذٍ تقول: (كَمْ)
الاستفهامية مبنية على السكون في محل نصب مفعول به، لأنّ الذي تلاها لم يستوفِ
مفعوله، والمراد بالمفعول: ما يشمل المفعول الواحد والأكثر، ليدخل نحو: كم تعطي
زيداً درهماً؟ فتكون مفعول ثاني، كم تعطي زيداً درهماً؟ (زيداً) هذا المفعول الأول، أين
مفعوله الثاني؟ (كَمْ) هي المفعول الثاني، كم تعطي زيداً درهماً؟ ف (كَمْ) هذه في محل

نصب مفعول ثاني.

إذا: إذا كان تالياً لها فعلٌ مُتَعَدٍّ لم يستوفِ مفعوله كانت (كَمْ) هي المفعول، سواءً كانت المفعول الوحيد إذا لم يتعدَّ إلا لواحد، أو كانت المفعول الثاني.

وإن أخذه، يعني: استوفى مفعوله مثل: كم رجلٍ ضرب زيدٌ عمراً عنده؟ أخذ مفعوله، حينئذٍ: نعرهما مبتدأ.

إلا أن يكون المفعول ضميراً يعود عليها، حينئذٍ تكون من باب الاشتغال، يجوز فيه الرفع على الابتداء والنصب، والرفع أرجح، نحو: كم رجلٍ ضَرَبْتُهُ .. ضَرَبْتُهُ؟ بالفتح أو الضم، هنا (ضَرَبْتُهُ) اتصل بضمير وعمل فيه، لو ألقى هذا الضمير .. أسقط لتسلط (ضَرَبَ) على (كَمْ) فصارت من النوع السابق، الذي تلاها فعل مُتَعَدِّي لم يستوفِ مفعوله، فصارت في محل نصب مفعول به.

إذا: هذه إحدى عشرة صورة، ثنتان للجذر، وهما: إذا أُضِيفَت (كَمْ) .. غلام (كَمْ) أو دخل عليها حرف جر، وثلاث للنصب، وخمس للرفع، وواحدة مُحتملة للرفع والنصب، والأمثلة كما سبق.

إذا: يتفقان في الإعراب من كل وجه، الأحكام السابقة إحدى عشرة صورة كلها تصدق على الخبرية والاستفهامية.

مما يتفقان عليه أيضاً: تمييز كُلٍّ منهما لا يكون منفياً، لا يصح أن يُقال: كم لا رجلاً جاءك؟

الأخير مما يتفقان عليه: أن كلاً منهما بسيطٌ غير مُركَّب (كَمْ) الاستفهامية و (كَمْ) الخبرية، هذه تسعة أمور يتفقان الخبرية والاستفهامية. ويفترقان في ثمانية:

في أن تمييز الاستفهامية أصله: النصب، لا نقول: لا يكون منصوباً .. انتبه! نقول: أصله النَّصب، وتمييز الخبرية أصله: الجر، - تكلم عن الأصل - وفي أن تمييز الاستفهامية مُفرد، وتمييز الخبرية يكون مفرداً وجمعاً، هذا بلا خلاف، وأما الاستفهامية فمحل خلاف، قلنا: البصريون على أنه يتعين أن يكون مفرداً، وجوز الكوفيون أن يكون جمعاً.

وفي أن الفصل بين الاستفهامية وبين مُميِّزها جائزٌ في السَّعة، تقول: كم في دارك رجلاً؟ هذا جائزٌ في السَّعة في (كَمْ) الاستفهامية - لم نذكره هذا -، ولا يُفصل بين الخبرية ومُميِّزها إلا في الضرورة، إذا: فرق بين الاستفهامية والخبرية من حيث الفصل، فالاستفهامية: يجوز فصل التمييز عنها، فتقول: كم في دارك رجلاً؟ جاز، وأما الخبرية فلا يجوز.

وفي أنَّ الاستفهامية لا تدلُّ على التأكيد، والخبرية للتأكيد، اختلف في الاستفهامية هل تدل على الكثير أم لا؟ الرَّاجح عند الجمهور: أنَّها لا تدلُّ على التأكيد، والخبرية تدل على التأكيد.

وفي أنَّ الخبرية تختصُّ بالماضي كـ (رُبَّ)، ولذلك قلنا: الأولى أن يُجعل بناؤها لتضمنها معنى (رُبَّ)، ولذلك أخذت حكمها، (رُبَّ) كما سبق أنَّه لا يليها إلا فعلٌ ماضي، مثلها (كَمْ) الخبرية بخلاف الاستفهامية.

وفي أنَّ الخبرية تختصُّ بالماضي كـ (رُبَّ) فلا يجوز: كم غلامان لي سأملكهم؟ أنت الآن تفتخر بعدد كبير (سأملكهم) هذا في المستقبل ما تفتخر بشيءٍ مستقبل، وإلا قلنا افتخرنا بأشياء! فحينئذٍ نقول: الافتخار يكون بما حصل ووقع، وإنَّما يكون بالماضي لا بالمستقبل، فلا يجوز: كم غلامان لي سأملكهم؟ كما لا يجوز: رُبَّ غلامان سأملكهم، ويجوز: كم عبدٍ سأشتريه؟ كثير هذا ما فيه بأس؛ لأنَّ الاستفهام إنشاء لم يقع: كم عبدٍ سأشتريه؟ اشتريه؟ ما شئت، وفي أنَّ الكلام مع الخبرية مُحتمل للتصديق والتكذيب بخلافه مع الاستفهامية، لأنَّ الخبرية كاسمها مُحتمل التصديق والتكذيب، والاستفهامية إنشاء. وفي أنَّ الكلام مع الخبرية لا يستدعي جواباً بخلافه مع الاستفهامية، يعني: لا ينتظر جواب: كم كتاباً اشتريت؟ خمسة، يحتاج إلى جواب: كم عبدٍ ملكت؟ ما يحتاج إلى جواب، تُخبر عن شيء حصل ووقع.

وفي أنَّ الاسم المبدل من الخبرية لا يقترن بالهمزة، بخلاف المبدل من الاستفهامية، فيقال في الخبرية: كم عبيدٍ لي؟ خمسون بل ستون، وفي الاستفهامية: كم مالك أعشرون أم ثلاثون؟ يعني: يجوز أن يُبدل من مُمَيِّز (كَمْ) بالاستفهام، يعني: أن يكون مقروناً بهمزة الاستفهام.

في أنَّ الاسم المبدل من الخبرية -نفسها ليس من التمييز- من الخبرية أنَّه لا يقترن بالهمزة بخلاف المبدل من الاستفهامية، فيقال في الخبرية: كم عبيدٍ لي؟ خمسون، (خمسون) هذا بدل من (كَمْ)، بل ستون، ما جاء بالهمزة، لأنَّ (كَمْ) الخبرية ليست متضمنةً لهمزة الاستفهام، بخلاف: كم مالك أعشرون أم ثلاثون؟ (عشرون) هذا بدل من (كَمْ)، وهنا اقترن بالهمزة، بأنَّه بدلٌ ممَّا تَصْمَن همزة الاستفهام وذلك لعدم تَصْمَن المبدل منه مع الهمزة في الخبرية بخلافه في الاستفهامية.

هذا ما يتعلَّق بـ (كَمْ) الخبرية والاستفهامية.

ثمَّ قال:

كَمْ كَائِنٌ وَكَذَا وَيَنْتَصِبُ ... تَمَيِّزُ ذَيْنِ أَوْ بِهِ صِلَ مِنْ تُصِبُ

(كَمْ كَأَيِّنْ) كيف إعراب هذه؟ (كَمْ) الكاف حرف جر، (كَأَيِّنْ) الكاف حرف جر،
(كَأَيِّنْ) كلمة واحدة، (كَأَيِّنْ) مبتدأ، فليست الكاف هذه حرف جر، وإن قيل أنها في
الأصل: كاف تشبيه، لكنها صارت كلمة واحدة، حينئذٍ (كَأَيِّنْ) ((وَكَأَيِّنْ مِنْ نَبِيٍّ
قَاتِلٍ)) [آل عمران: 146].
(كَأَيِّنْ) نقول: كلمة واحدة تدلُّ هذه على ما تدلُّ عليه (كَمْ)، إذاً قال: (كَمْ كَأَيِّنْ
وَكَذَا) كلها كنايات عن العدد.

عرفنا (كَمْ) أنها استفهامية وخبرية، هنا قال: (كَأَيِّنْ وَكَذَا) مثل (كَمْ) أيُّ الكمين:
الاستفهامية أم الخبرية؟ الجمهور على أنَّ (كَأَيِّنْ) لا تأتي إلا خبرية ولا تأتي استفهامية،
وجوّز بعضهم أنها استفهامية، لكن ينبغي حمل كلام النّاطم، هنا ابن مالك: يرى أنَّ
(كَأَيِّنْ) تأتي استفهامية وخبرية، وعليه قوله: (كَأَيِّنْ كَمْ) مُطلقاً دون قيد، على كلامه
هو .. يُشرح كلامه برأيه هو .. مذهبه هو لا برأي غيره.
ولذلك تخصيص الأَشْئُونِي وغيره بأن (كَمْ) هنا خبرية، نقول: هذا فيه نظر! لأنَّ (كَأَيِّنْ)
عند النّاطم تأتي استفهامية، وقلة من أثبت أنها استفهامية، لكن ما دام أنه ذهب إلى
هذا المذهب نحمل كلامه عليه.

وأما على قول الجمهور، تقول: (كَأَيِّنْ) هذا مبتدأ، (كَمْ) هذا خبر، يعني: (كَمْ)
الخبرية في الدلالة على تكثير عددٍ مبهم الجنس والمقدار، إذاً: (كَأَيِّنْ) مثل (كَمْ)
الخبرية، تُستعمل في الدلالة على عددٍ مبهم الجنس والمقدار، وإذا قلنا: استفهامية
كذلك يُستفهم بها عن عددٍ مبهم الجنس والمقدار.

(كَمْ كَأَيِّنْ وَكَذَا) هذا عطف على (كَأَيِّنْ)، (وَيَنْتَصِبُ تَمَيِّزُ ذَيْنِ)، (وَيَنْتَصِبُ) هذا
الجملة مستأنفة، وكان حَقُّهما أن يضافا إليه، يعني: بدلاً من أن يُقال: (وَيَنْتَصِبُ تَمَيِّزُ
ذَيْنِ) الأصل: أن يُضافا إليه. وكان حَقُّهما أن يضافا إليه (كَمْ) تضاف لكن منع من
ذلك أنَّ في آخر (كَأَيِّنْ) تنويناً يستحق الثبوت لأجل الحكاية، وفي آخر (ذَا) اسم
إشارة وهما مانعان من الإضافة، لأنَّه قال: (كَمْ) وهذا يحتمل أنه (كَمْ) الخبرية.

حينئذٍ تمييز (كَأَيِّنْ وَكَذَا) الأصل: أن يكون محمولاً على (كَمْ) الخبرية، و (كَمْ) الخبرية
سبق أنه كتمييز عشرة ومائة وهما مضافان، إذاً: لماذا لم يضاف (كَأَيِّنْ)؟ نقول: (كَأَيِّنْ)
في آخره نون أشبهت التنوين، وهذا يمنع الإضافة، (كَذَا) (ذَا) اسم إشارة في أصله،
واسم الإشارة لا يُضاف إلى ما بعده، إذاً: وُجد مانع من الإضافة.

كَمْ كَأَيِّنْ وَكَذًا وَيَنْتَصِبُ ..

هذه جملة مستأنفة، (تَمَيِّزُ) هذا فاعل، (ذَيْنِ) اسم إشارة إلى (كَأَيِّنْ وَكَذًا)، إذا: تمييزهما يكون منصوباً، ولذلك جاء في القرآن كذلك، (أَوْ بِهِ صِلْ مِنْ تُصِبْ) أو صِلْ بِهِ مِنْ تُصِبْ، يعني: تَمَيِّزْ (كَأَيِّنْ) فقط، وإن كان ظاهر النظم أنه يعود إلى المذكور، إنما المراد به: تَمَيِّزْ (كَأَيِّنْ) فقط، أو التقدير بتمييز (ذَيْنِ) بالنظر للمجموع فيصدق على واحد، فالضمير هنا قوله: بِهِ الصواب: أنه يعود إلى (كَأَيِّنْ)، حينئذ ينتصب أو يُجَرُّ بـ (مِنْ) ظاهرة ((وَكَأَيِّنْ مِنْ نَبِيٍّ)) [آل عمران: 146] (نَبِيٍّ) هذا تمييز جَرُّ بـ (مِنْ) ظاهرة، وهذا الحكم خاصٌّ بـ (كَأَيِّنْ) خلافاً لما قد يتبادر إليه ظاهر النظم.

إذا: (وَيَنْتَصِبُ تَمَيِّزُ ذَيْنِ) (أَوْ) هذا للتفصيل أو للإباحة، جَوَزَ المكودي أن يكون للإباحة على تضمين (يَنْتَصِبُ) انصب، يعني: الإباحة لا تكون إلا بعد طلب، (يَنْتَصِبُ) يعني: انصب (أَوْ) صارت للإباحة، (أَوْ صِلْ بِهِ مِنْ تُصِبْ) (تُصِبْ) جواب الطلب: ((قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ)) [الأنعام: 151] صِلْ تُصِبْ، (صِلْ مِنْ) ما إعراب (مِنْ)؟ مفعول به.

قال هنا: " تُسْتَعْمَلُ (كَمْ) للتكثير، فَتَمَيِّزُ بِمَجْمَعِ مَجْرُورِ كَعَشْرَةٍ أَوْ بِمَجْرُورِ كَمَانَةٍ، نحو: كم غلمانٍ ملكت - هذا استفهام - وكم درهمٍ أنفقت " كم غلمانٍ ملكت؟ كثير، إذا أراد أن يُخْبِرَ عن الغير: وكم درهمٍ أنفقت؟ أنت يعني، كثير، والمعنى: كثيراً من الغلمان ملكت، وكثيراً من الدراهم أنفقت، ولو ضُمَّتْ أجود، كم غلمانٍ مَلَكْتُ؟ كثير، يُخْبِرُ عَنْ عَدَدٍ وَعَنْ نَفْسِهِ لَا يُخْبِرُ عَنْ غَيْرِهِ، عَلَى كُلِّ جَائِزٍ.

ومثل (كَمْ) فِي الدَّلَالَةِ عَلَى التَّكْثِيرِ (كَذَا وَكَأَيِّنْ)، يعني: هذان اللفطان، ومُتَمَيِّزُهُمَا منصوبٌ أو مجرورٌ بـ (مِنْ) وهو الأكثر، لكن إجراء النظم على ظاهره هذا فيه نظر، بل الصواب أن قولهم: تصله بـ: (مِنْ) هذا خاصٌّ بـ (كَأَيِّنْ)، قال تعالى: ((وَكَأَيِّنْ مِنْ نَبِيٍّ)) [آل عمران: 146] وملك كذا درهماً، كيف يُجَرُّ هذا؟ كذا من درهم، هذا ليس بفصيح، بل الظاهر أن: (كَأَيِّنْ) هو الذي يُجَرُّ تَمَيِّزُهُ بـ (مِنْ) وأما (كَذَا) لا. وتستعمل (كَذَا) مفردة كهذا المثال، ومرغبة نحو: ملك كذا درهماً، ومعطوفاً عليها مثلها: ملك كذا وكذا درهماً.

و (كَمْ) لها صدر الكلام استفهامية كانت أو خبرية فلا تقل: ضربت كم رجلاً، ولا ملك كذا غلمان، وكذلك (كَأَيِّنْ) بخلاف (كَذَا) نحو: ملك كذا درهماً. الحاصل: أن (كَمْ) يُلْحَقُ بِهَا (كَأَيِّنْ وَكَذَا)، ونقول: (كَأَيِّنْ وَكَذَا) بينهما اتفاق وافتراق

- مع (كَمْ) ف: (كَأَيِّنْ) توافق (كَمْ) في أمورٍ خمسة، وتخالفها في أمورٍ خمسة:
- توافقها في الإبهام، يعني: كلٌّ منهما مبهم في الجنس والمقدار، ولذلك عوملت معاملة (كَمْ) مبهمة في الجنس والمقدار، هذا الأول.
 - والثاني: الافتقار إلى التمييز، كُلٌّ منهما مفتقرٌ إلى التمييز.
 - والبناء، قلنا: البناء لحمول على (كَمْ)، و (كَمْ) إِنَّمَا (كَمْ) الخبرية إِنَّمَا بُنِيَتْ لأيِّ عِلَّة؟ ليس هنا الشَّبه الوضعي (كَأَيِّنْ) هذه ثلاثة أحرف، قلنا المعنى، لَأَنَّهَا تَدُلُّ على التكثير، ولذلك مراعاة المعنى مُقَدَّمٌ هنا، لَأَنَّ العبرة بالمعاني وأَمَّا اللفظ كَأَنَّهُ (كَمْ) وضع على حرفين، لا إشكال فيه، يُراعى لكن ليس هو الأصل، لا تُفَرَّع عليه الأحكام.
 - إِذَا: والبناء هذا الثالث .. في الإبهام والافتقار إلى التمييز، والبناء للشَّبه المعنوي ب (رُبَّ) التي للتكثير.
 - ولزوم التصدير (كَمْ) و (كَأَيِّنْ) كُلٌّ منهما لازمٌ للتصدير، يعني: لا يعمل فيهما ما قبلهما.
 - وَأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا على نوعين - هذا المشهور - : استفهامية وخبرية بمعنى: كثير.

والجمهور أَنَّمَا على نوعٍ واحدٍ وهو الخبرية، ولا تكون استفهامية البتَّة، حينئذٍ نقول: هي لإفادة التكثير وهو الغالب، والاستفهام وهو نادر، هكذا جعله الأَشْمُونِي، لكن المشهور عند ابن مالك: أَنَّمَا على قسمين (كَأَيِّنْ) مثل (كَمْ)، تكون استفهامية وتكون خبرية، وإن كانت الاستفهامية قليلة، الخبرية هو الكثير ولذلك اعتبرها الجمهور ومنعوا الاستفهامية.

وتخالفها في أَنَّمَا مركبة، و (كَمْ) بسيطة على الصحيح كما سبق .. (كَمْ) بسيطة غير مركبة، و (كَأَيِّنْ) قيل: أَنَّمَا مركبة، وتركيبها من كاف التشبيه و (أَيِّنْ) المنوَّنة، (كَأَيِّنْ) كاف التشبيه و (أَيِّنْ) المنوَّنة، ولهذا جاز الوقف عليها بالنون (كَأَيِّنْ) لَأَنَّ التنوين لَمَّا دخل في التركيب أشبه النون الأصلية .. نون المثني، ولهذا رُسِمَ في المصحف نوناً، ومن وقف بحذفه (كَأَي) اعتبر حكمه في الأصل وهو الحذف في الوقف.

إِذَا: فيه وجهان (كَأَيِّنْ) من حيث الوقف: قد يُوقَف عليها بالنون (كَأَيِّنْ) اعتباراً أَنَّ التنوين هنا أشبه النون الأصلية كنون المثني، وبعضهم حذف هذه النون باعتبار كونه تنويناً قبل التركيب، لَأَنَّ أصله: الكاف و (أَيِّنْ)، (كَأَيِّنْ) رَكِبَتْ (أَي) وهذه اسمٌ في الأصل مُرَكَّبٌ من حرفين الهمزة والياء، ومُنَوَّنٌ (كَأَيِّنْ) فليست هي نون أصلية، وإِنَّمَا هي نون التنوين.

قد يُلاحظ بعد التركيب فيوقف عليه كما يوقف على التنوين يعني: (كَأَيَّ) في الوقف، وإذا لُوحظ أنَّه انسلخ عن معناه الأصلي قبل التركيب حينئذٍ وُقِف عليه بالنون، هذا وجه وهذا وجه.

ومن الفوارق أنَّ مُمَيِّزها مجرور بـ (مِنْ) غالباً، ومنصوباً في غير الغالب، ولذلك جاء في القرآن في مواضع كثيرة كلها مجرورة بـ (مِنْ) وهذا هو الأفصح، وقد ينصب في غير الغالب.

وفي أمَّا لا تقع استفهاميةً عند الجمهور، هذه من الفوارق.

وفي أمَّا لا تقع مجرورة فلا يدخل عليها حرف الجر.

وفي أنَّ مُمَيِّزها لا يقع إلا مفرداً: ((وَكَايْنِ مِنْ نَبِيٍّ)) [آل عمران: 146] (نَبِيٍّ) هذا مفرد. إذاً: هذه الفوارق بين (كَأَيِّنْ) و (كَمْ).

وأما (كَذَا) فتوافق (كَمْ) في أربعة أمور وتخالفها في أربعة أخرى:

توافقها في البناء، والإبهام، والافتقار إلى التمييز، وإفادة التكثير.

وتخالفها في: أمَّا مركَّبة، يعني: (كَذَا) مركَّبة، كاف التشبيه مع ذا الإشارية، يعني: اسم إشارة (ذَا):

بِذَا لِمُفْرَدٍ ..

هو نفسه، وتركيبها من كاف التشبيه و (ذَا) الإشارية، هذا أمَّا مركَّبة.

وأما لا تلزم التصدير، بل لا تقع في أول الكلام .. (كَذَا) لا تقع في أول الكلام،

فتقول: قبضت كذا وكذا درهماً، لكنَّها لا تُستعمل ابتداءً هكذا، وإنما تقع حكايةً

لقول، تقول: زيدٌ ذهب إلى كذا كذا، ولا تقول: أنا ذهبت كذا كذا، وإنما تحكي قول غيرك أو فعل غيرك.

إذاً: لا تلزم التصدير فتقول: قبضت كذا وكذا درهماً، حاكياً حديث غيرك لا ابتداءً،

ولذلك السيوطي يقول: الذَّوق يقضي بذلك، وأما لا تُستعمل غالباً إلا معطوفاً عليها:

كذا وكذا، يعني: تأتي بها مكررة مع العطف هذا هو الغالب فيها.

عَدِ النَّفْسَ نَعْمَى بَعْدَ بُؤْسَاكَ ذَاكِراً ... كَذَا وَكَذَا لُطْفًا بِهِ نُسِي الْجُهْدُ

قال في (التسهيل): "وقَلَّ ورود (كَذَا) مفرداً" (كَذَا) لوحده، ومكرراً بلا واو، إذاً: لها

كم استعمال؟ ثلاثة: قبضت كذا درهماً، قبضت كذا كذا درهماً، مكررة بدون واو،

قبضت كذا وكذا، الثالث: هو الكثير الغالب في لسان العرب: أن تُستعمل مكررة

معطوفاً عليها بالواو الثاني على الأول، وأما: كذا كذا، هذا نادر.
قال في (التسهيل): " وَقَلَّ " إذا: سُمِعَ لَكِنَّهُ قَلِيلٌ " وَقَلَّ ورود (كَذَا) مفرداً ومكرراً بلا واو".

ومن الفوارق: أَمَّا يَجِبُ نَصْبُ تَمْيِيزِهَا، إذاً قوله: ب (مِنْ) هناك فيه نظر، فلا يجوز جُرْهُ ب (مِنْ) قال بعضهم: اتفاقاً، ولا أدري ابن عقيل هنا أجراه على ظاهره، ولا بالإضافة خلافاً للكوفيين إذ قالوا: يجوز أن يكون تمييزها جمعاً مجروراً بالإضافة.
وقد يكون مفرداً مجروراً بالإضافة، وقد يكون مفرداً منصوباً، هذا على مذهب الكوفيين .. جَوَزُوا فيه ثلاثة أوجه: جمعاً مجروراً بالإضافة، وأن يكون مفرداً مجروراً بالإضافة، وأن يكون مفرداً منصوباً، لأنَّه يُكْنَى بِهَا عن جميع أنواع العدد، وهذا من حيث التعليل له نظر، وهي تُعامل مع تمييزها مثل معاملة العدد المَكْنَى بها.
إذاً: هذه الفوارق بين (كَذَا) و (كَائِنْ).

فائدة: أَمَّا (كَائِنْ) ففيها خمس لغات، قيل: كثرة اللغات لكثرة الاستعمال، مثل (سوف):

- أفصحها (كَائِنْ) هذا اللفظ .. هذا الفصيح، وبه قرأ السبعة إلا ابن كثير.
- ويليهما (كَائِنْ) على وزن (كَاعِنْ) وبها قرأ ابن كثير وهي أكثر في الشَّعْر من الأولى وإن كانت الأولى هي الأصل.
- الثالثة (كَائِنْ) مثل (كَعِنْ) بهمزة ساكنة فياء مكسورة، أفصحها (كَائِنْ)، ويليهما (كَائِنْ) مثل (كَاعِنْ).
- والرابعة: مثل: (كَيْعِنْ) بياء ساكنة فهمزة مكسورة.
- الخامسة: (كَأَنَّ) على وزن (كعن).

إذاً: المشهور الأول وهو الأفصح: (كَائِنْ) وكثرة اللغات لكثرة الاستعمال.
قيل: تأتي (كَذَا) المركبة من الكاف و (ذَا) كناية عن غير العدد: قال فلان كذا، وهو الحديث مفردة ومعطوفة، يعني: اللفظ الواقع في التحديث عن شيء فُعل أو قيل، وَيُكْنَى بِهَا عن المعرفة والنكرة ومنه الحديث: {يُقَالُ لِلْعَبْدِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: أَتَذْكُرُ يَوْمَ كَذَا وَكَذَا} يعني: يوم حصل كذا وكذا، فحينئذٍ (كَذَا) لم يُكْنَى بِهَا عن العدد، وإِنَّمَا كُنِيَ بِهَا عن فعلٍ أو قولٍ: {أَتَذْكُرُ يَوْمَ كَذَا وَكَذَا} يعني: اليوم الذي وقع فيه فعل كذا، أو قيل فيه كذا.

وتكون (كَذَا) أيضاً كلمتين على أصلهما، وهما كاف التشبيه و (ذَا) الإشارية نحو: رأيت زيداً فاضلاً وعمراً كذا، تبقى على أصلها، وقد تُراد عليها هاء التَّنبِيْهِ: ((أَهْكَذَا عَرَشُكَ)) [النمل:42] (أَهْكَذَا) هاء التَّنبِيْهِ .. كاف تشبيه .. (ذَا) اسم إشارة.

إِذَا: هذا ما يَتَعَلَّقُ بِ (كَمْ وَكَأَيِّنْ وَكَذَا).

ثُمَّ قَالَ: (الْحِكَايَةُ).

نقف على هذا، والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه

أجمعين ... !!!

عناصر الدرس

* الحكاية .. وحدها

* الحكاية بأي ومن وأوجه الخلاف بينهما

* التأنيث وعلامته

* بم تستدل على تأنيث مالا علامة فيه؟

* صيغ يستوي فيها المذكر والمؤنث

* أوزان ألف التأنيث المقصورة المشهورة

* أوزان ألف التأنيث الممدودة المشهورة.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أمّا

بعد:

قال النَّاطِلُ رحمه الله تعالى: (الْحِكَايَةُ).

أي: هذا باب الحكاية، وهي مأخوذة من المحاكاة، حَاكَيْتَ الشيء إذا مَآثَلْتَهُ أو شَابَهْتَهُ،

حيثُتد تكون الحكاية المراد بها في اللغة: المماثلة أو المشابهة، هذا في المعنى اللغوي.

وأما في اصطلاح النُّحاة فيعنون بالحكاية: إيراد اللفظ المسموع على هيئته من غير

تغيير، كقولك: مَنْ زَيْدًا؟ إذا قيل: رَأَيْتُ زَيْدًا، جاء زَيْدٌ، من زَيْدٌ؟ تحكيه كما هو، إن

كان مفرداً .. إذا كان مثنىً .. إذا كان مجموعاً .. مرفوعاً .. منصوباً .. مخفوضاً، تحكي

اللفظ بهيئته، وإنما يكون ذلك في كلام سابق، يعني: يقول القائل: جاء زيد، أنت ما

تعرف زيد، جاء زيد .. من زَيْدٌ؟ تحكيه كما هو.

رَأَيْتُ زَيْدًا، بالنصب مفعول به، أنت ما تعرف زيد، فتقول: من زَيْدًا؟ بالنصب، مررت

بزَيْدٍ بالخفض، تقول: من زَيْدٍ؟ هذا يُسَمَّى: حِكَايَةً، إيراد اللفظ المسموع بهيئته من غير

تغيير، يعني: إن كان مرفوعاً فهو مرفوع، وإن كان منصوباً فهو منصوب، وإن كان

مخفوضاً فهو مخفوض، كذلك إذا كان مثنىً فهو مثنى.

أو إيراد صفته، نحو: أيّا؟ لمن قال: رأيت زيداً، أيّا؟ هذا صفة لزيد، كذلك تحكيه كما هو، إن كان مفرداً فمفرد، إن كان مثنى فمثنى، جمعاً فجمعاً، كذلك في حالة الرفع أو النصب أو الخفض، جاء زيد، أيّ؟ رأيت زيداً، أيّا؟ مررت بزيد، أيّ؟ تحكيه كما هو. لكن (أيّ) هذا ليس هو عين المحكي، بل هذا صفة له، حينئذٍ جاء زيد، أيّ؟ نقول: هذا صفة.

إذاً: إيراد اللفظ المسموع على هيئته من غير تغيير، أو إيراد صفته، والمعنى بالصفة هنا أن يؤتى بـ: (أيّ).

وأما حكاية اللفظ أو معناه في القول هذه كذلك واردة، لكن الناظم لم يتحدث أو يتكلم عنها، ولذلك نقول: الحكاية على ثلاثة أقسام:

– حكاية الجمل وهي مُطَرَّدة بعد القول، نحو: ((قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ)) [مریم:30] هذا حكاية الجملة، يقول القائل جملةً ثم تحكيها، هذا مطرد بعد القول، وما اشتق منه كما سبق معنا هذا. حكاية الجمل سواء كان جملة اسمية أو جملة فعلية مؤكدة أو غير مؤكدة مطلقاً، كل جملة إذا أرذت أن تحكيها فالمطرد في لسان العرب أنك تأتي بالقول: ((قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ)) [مریم:30] (إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ) هذه جملة محكية بالقول، ولذلك نقول: هي في محل نصب مقول القول.

ويجوز حكايتها على المعنى، وذلك إذا حصل تغيير إمّا بالتقديم والتأخير، وإمّا من جهة الحركات، فتقول في حكاية زيد قائم فتقول: قال عمرو قائم زيد، ماذا صنعت؟ قدّمت وأخرت، هو قال: زيد قائم، (زيد) مبتدأ، و (قائم) خبر، أنت قلت: قال عمرو، هذا (قال) الفعل، و (عمرو) فاعله لا إشكال فيه: قال عمرو قائم زيد، هل هذا حكاية للمسموع بلفظه أو بمعناه؟ بمعناه، لأن هو جعل (زيداً) مبتدأ، زيد قائم، وأنت قلت: قائم زيد، إذاً: قدّمت وأخرت.

لو قال: إن زيد قائماً، فقلت أنت: قال عمرو إن زيداً قائم، حكيته باللفظ أو بالمعنى؟ بالمعنى لأنك غيّرت الإعراب، ما حكيته كما هو، إذا حكيته كما هو حينئذٍ قلنا: جئت باللفظ المسموع كما هو، لكن يتعين المعنى إذا كان لحن في الكلام، إذا قال: إن زيد قائماً، إذا حكيته لا بد من إصلاحه.. لا تحكيه كما هو، تقول: قال عمرو إن زيد قائماً، لا بد من تغييره على الأصل وردّه إلى الأصل، ثم يكون حكاية بالمعنى.

إذاً: يجوز حكاية الجملة على المعنى، فتقول في حكاية زيد قائم: قال عمرو قائم زيد، بتقديم الخبر على المبتدأ، فإن كانت الجملة ملحونة تعين المعنى على الأصح.. وجب،

وبعضهم يرى أنك تحكيها كما هي: قال عمرو إنَّ زيداً قائماً، وصحح ابن هشام في الأوضح: أنه يجب أن تحكيها بالمعنى، يعني: تُغيّر الإعراب فتزده إلى أصله.

هذا لم يتعرّض له النّاظم: حكاية الجمل، والطّاهر أنّه سبق معنا في التنصيص عليه.

- ثانياً: حكاية المفرد، وأغلب ما تكون في الأعلام لكثرة دوراتها في ألسنتهم، من زيدا .. من زيد .. من زيد؟ هذا كثير، حكاية المفرد كما هو.

- النوع الثالث: حكاية حال المفرد، وهذا النوع الثاني والثالث داخل في التعريف: إيراد اللفظ المسموع على هيئته، وإن كان هذا يشمل الجملة، إلا أنّه على تقدير النّاظم لم يذكر الجملة، حينئذٍ يختصُّ بالأعلام.

أو إيراد صفته، يعني: صفة المحكي، وأكثر ما يكون بـ: (أيّ) الاستفهاميّة، وهي التي ذكرها النّاظم، وبعضهم ألحق بها (ما) الاستفهاميّة، كلّ منهما استفهاميتان.

وحكاية المفرد في غير الاستفهام شاذّة كقول بعضهم: ليس بقرشياً، رداً لمن قال: إنّ في الدار قرشياً، قال قائل: إنّ في الدار قرشياً، أراد أن يحكي، قال: ليس بقرشياً، هذا شاذٌّ لأنّه في مقام (ليس)، والحكاية إنما تكون في الاستفهام فقط، (أيّ) و (من) من في حكاية الأعلام وغيرها، و (أيّ) في حكاية الصفات، أمّا غير الاستفهام فهذا شاذٌّ. قال النّاظم هنا:

احكْ بِأَيِّ مَا لِمَنْكُورٍ سُئِلَ ... عَنْهُ بِمَا فِي الْوَقْفِ أَوْ حِينَ تَصِلُ

هذا النوع الأول، لأنّ النّاظم ذكر ثلاثة أنواع من الحكاية:

- الحكاية بـ: (أيّ).

- والحكاية بـ: (من).

- وحكاية العلم بعد (من).

(احكْ بِأَيِّ) .. (احكْ) هذا فعل أمر مبنيّ على حذف حرف العلة وهو الياء، احكي .. حكا يحكي، مثل: رمى يرمي، إذا: مبنيّ على حذف حرف العلة، (بأيّ) الباء هذه للآلة أو ظرفيّة، يعني: تكن (أي) هي سبباً أو آلة في الحكاية، فالباء للآلة أو ظرفيّة.

(احكْ بِأَيِّ) جار ومجرور متعلّق بقوله: (احكْ)، (مَا لِمَنْكُورٍ) .. (ما) اسم موصول بمعنى: الذي، في محلّ نصب مفعول به، وهي واقعة على الحروف المحكيّة، (لِمَنْكُورٍ) هذا جار ومجرور متعلّق بمحذوف صلة (ما) ما ثبت لِمَنْكُورٍ.

(سُئِلَ عَنْهُ بِهَا) .. (سُئِلَ) فعل ماضٍ مُعْيَر الصَّيْغَةِ، و (عَنْهُ) نائب فاعل، والجملة صِفَةٌ لـ: (مَنْكُورٍ) .. مَنْكُورٍ مسئول عنه، (بِهَا) بـ: (أَيِّ) الضمير يعود إلى (أَيِّ)، و (بِهَا) جار ومجرور متعلّق بقوله: (اخْلِكَ) اخْلِكَ بِهَا بـ: (أَيِّ)، (مَا) يعني: الذي ثبت (لِمَنْكُورٍ سُئِلَ عَنْهُ) تسأل عن منكور، يعني: نكرة.

جاء رجلٌ، تسأل عن (رجل) حينئذ تسأل بأي شيء؟ بـ: (أَيِّ)، قال: (اخْلِكَ بِأَيِّ) بهذا اللفظ بعينه، ما ثبت لـ: (مَنْكُورٍ) والذي ثبت لـ: (مَنْكُورٍ)، إذا قلت: جاء رجلٌ، الذي ثبت لمنكور هنا أنه مفرد مُدَكَّر مرفوع، ما ثبت لمنكور تجعله في (أَيِّ)، ولذلك تقول: أَيُّ، بالإفراد، والتذكير، والرَّفْع، فثبت لـ: (أَيِّ) من التذكير والرفع والإفراد ما ثبت للمسئول عنه المنكور في قولك أنت: جاء رجلٌ، وتقول: رأيت رجلاً، أقول: أيّاً؟ فثبت لـ: (أَيِّ) ما ثبت لمنكور في المسئول عنه، وهو كونه منصوباً مفرداً مذكراً، مررت برجل .. أَيِّ؟ ثبت لـ: (أَيِّ) ما ثبت للمنكور.

اخْلِكَ بِأَيِّ مَا لِمَنْكُورٍ سُئِلَ ... عَنْهُ ..

يعني: مسئول عنه (بِهَا) بـ: (أَيِّ) مطلقاً، سواء كان (في الْوَقْفِ أَوْ حِينَ تَصِلُ) .. (في الْوَقْفِ) هذا متعلّق بقوله: (اخْلِكَ)، (أَوْ) للتنويع والتقسيم، (حِينَ تَصِلُ) .. (حِينَ) هذا منصوبٌ على الظرفيّة متعلّق بقوله: (اخْلِكَ)، (أَوْ) معطوفٌ على (الْوَقْفِ). (في الْوَقْفِ أَوْ حِينَ تَصِلُ) تصل ماذا؟ تصل أيّاً بما بعدها، أيّاً .. أيّاً في الوقف: أيّاً يا فتى .. أَيِّ يا فتى .. أَيِّ يا فتى، هذا في الوصل، يعني: لم تقف عليها. إذا نقول القاعدة: أنه يُحكى بـ: (أَيِّ) وصلاً ووقفاً، (وصلاً) يعني: تصلها بما بعدها .. تكون في دَرْج الكلام، فيحكى بـ: (أَيِّ) في الوصل في دَرْج الكلام فتقول: أَيِّ يا فتى .. أَيِّ يا هذا .. أَيِّ يا هذا؟ تحكي بها في الوصل، أو (أيّاً) .. (أَيِّ) .. (أَيِّ) هذا في الوقف، يعني: لا تصلها بما بعدها، هذا خلافاً لـ: (مَنْ).

أي: يُحكى بـ: (أَيِّ) وصلاً ووقفاً ما لمنكور مذكور مسئول عنه بها، كما ذكره النّاطم هنا، يُحكى بـ: (أَيِّ) وصلاً ووقفاً (مَا) ثبت (لِمَنْكُورٍ) مذكور مسئول عنه بها من إعرابٍ وتذكيرٍ وإفرادٍ وفروعهما، يعني: فروع الإفراد الذي هو التثنية والجمع والتذكير وفرعه وهو التأنيث.

فيقال لمن قال رأيت رجلاً: أيّاً؟ وجاء رجلٌ: أَيِّ؟ بالرَّفْع، ولمن قال جاء رجلان: أيّان؟ تُلْحَق (أَيِّ) بألف التثنية والنون .. أيّان، لأنّه يجب في الحكاية بالصفة هنا بـ: (أَيِّ) أن يكون مطابقاً للمسئول عنه .. لا بد أن يكون مطابقاً له، إن كان مفرداً فمفرد .. إن كان مثنيّ فمثنيّ .. إن كان جمعاً فجمعاً.

فإذا قلت: أي؟ هذا كان في مُقابل المسئول عنه إذا كان مفرداً، وإذا قال: جاء رجلان، تقول: أيان؟ مررت برجلين .. أيين؟ رأيت رجلين .. أيين؟ تأت به مثنى كما هو الشأن في حاله، وهكذا، ولمن قال: رأيت امرأة .. أيّة؟ تؤنّته، ولمن قال: رأيت غلامين .. أيين؟ أو بنين .. أيين؟ على أنّه جمع مذكّر، أو: رأيت بنات، يقول: أيات؟ إذاً: يطابق المسئول عنه المنكّر .. التّكّرة، فإذا كان مفرداً أفردته، إن كان مذكّراً قلت: أيّا؟ إن كان مؤنثاً قلت: أيّة؟ وإن كان مثنّىً، قلت: أيان؟ وإن كان مؤنثاً قلت: أيّتان؟ وإذا كان جمعاً، قلت: أيين .. أيون؟ وإذا كان جمع مؤنث، قلت: أيات؟ إذاً: يكون مطابقاً له مطلقاً.

هذا في الوقف، وكذا في الوصل .. مثله في الوصل، فلا فرق بينهما وصلاً ووقفاً، فيقال: أيّا يا هذا، وأيّة يا هذا، مطلقاً إلى آخره.

ولا يُحكى بها جمع تصحيح إلا إذا كان موجوداً في المسئول عنه، أو كان المسئول عنه صالحاً لأن يُوصف بجمع التصحيح ك: (رجال) رجالٌ مسلمون، رجالٌ هذا يصلح أن يُوصف بجمع التصحيح، حينئذٍ يجوز أن يسأل عنه بها.

ولا يُحكى بها جمع تصحيح إلا إذا كان موجوداً في المسئول عنه، أو صالحاً لأن يُوصف به، نحو: رجالٌ، فإنّه يُوصف بجمع التصحيح، فيقال: رجالٌ مسلمون، وهذه هي اللغة الفصحى في (أيّ) في الحكاية: أن تكون مطابقةً للمسئول عنه مطلقاً إفراداً وتثنيةً وجمعاً .. رفعاً ونصباً وخفضاً، هذه اللغة الفصحى.

وفيه لغة أخرى يحكى بها ما له من إعرابٍ وتذكيرٍ وتأنيثٍ فقط، يعني: لا يُثنّى ولا يُجمع، تبقى كما هي، فإذا قال: جاء رجلٌ .. جاء رجلان .. جاء رجالٌ .. رأيت امرأة .. رأيت امرأتين، كلها تقول: أيّ .. أيّا .. أيّ، مُطلقاً، هذه اللغة الثانية، فيقال: أيّا، أو: أيّا يا هذا، في الوقف أو في الوصل، لمن قال: رأيت رجلاً، أو رجلين، أو رجالاً.

وأيّة، أو: أيّة يا هذا؟ لمن قال: رأيت امرأة، أو امرأتين، أو نساء، يؤنّث فقط .. استدراك على ما سبق، وأيّا وأيّة فقط، ولا يُثنّى ولا يُجمع.

إذاً: (أيّ) فيها لغتان:

– المطابقة مُطلقاً.

– ولزوم الإفراد مع التذكير في المذكّر، ومع التأنيث في المؤنث، ثم لا تُثنّى ولا تُجمع، فإذا قال: جاء رجلان، تقول: أيّ؟ حينئذٍ طابقه في ماذا؟ طابقه في التذكير هذه واحدة، وفي الإعراب، جاء رجلان، تقول: أيّ؟ بالرفع، ولا تقل: أيّا، لماذا؟ لأنّ المسئول عنه نكرة وهو مرفوع: جاء رجلان، حينئذٍ تقول: أيّ؟ هل تثنيه؟ لا، إذاً: وافقه في التذكير

وفي الإعراب، وخالفه في التثنية، لأنه لم يُثنَ بخلاف اللغة الفصحى السابقة، إذًا: فيه لغتان.

قوله: (احكِ بِأَيِّ) أيُّ اللغتين، أو هو عام؟ النَّاطِم أطلق هنا: (احكِ بِأَيِّ) وعرفنا أنَّ في (أَيِّ) لغتين: لغة فصحي وهي المطابقة مطلقاً، واللغة الثانية المطابقة في الإعراب والتذكير إفراداً أو تأنيثاً دون التثنية والجمع، ظاهره أنَّه مطلق .. أنَّه مُحتمل للغتين، لكن الغالب أن يُحمل كلام النَّاطِم على الأفصح، بدليل أنَّه ذكر اللغة الثانية، أو اللغة الأفصح في (مَنْ) التي تلحقها حروف الحكاية.

حينئذٍ نحمل قوله: (بِأَيِّ) على اللغة الفصحى: (احكِ بِأَيِّ) مع احتمال أن يُحمل على الثانية فلا إشكال، من حمّله على اللغتين فلا بأس، ومن خَصَّه بالأفصح وخاصةً بقرينة ما بعده (مَنْ) فلا إشكال.

إذًا: (احكِ بِأَيِّ) نقول: هذا (أَيِّ) محتمل للغتين: الفصحى وهي أولى في الترجيح هنا. قال: (احكِ بِأَيِّ) مَا لِمَنْكُورٍ قوله: (مَا لِمَنْكُورٍ) احترز به عن المعرفة، فإذا كان المسئول عنه معرفة، حينئذٍ لا يؤتى بـ: (أَيِّ)، فإذا قال: جاء زيدٌ، لا يقل: أَيُّ؟ أو: جاء الزيدان، لا يقل: أَيَّان؟ وجاء الزيدون .. وجاءت الزينبات، حينئذٍ نقول: هذا لا يصح، لماذا؟ للاستعمال، خُصَّ بالتنكير فقط، ولذلك نصَّ هنا على أنَّ المسئول إنما يكون مُنكَراً، فإن كان معرفةً حينئذٍ لا يُحكى بـ: (أَيِّ).

إذًا قوله: (لِمَنْكُورٍ) هذا للاحتراز .. احترز به عن المعرفة.
..... مَا لِمَنْكُورٍ سُئِلَ ... عَنْهُ بِهَا فِي الْوَقْفِ أَوْ حِينَ تَصِلُ

إن سئل بـ: (أَيِّ) عن منكورٍ مذكورٍ في كلامٍ سابقٍ حُكي في (أَيِّ) ما لذلك المنكور من إعرابٍ وتذكيرٍ وتأنيثٍ وإفرادٍ وتثنيةٍ وجمعٍ، وهذه اللغة الفصحى، ويفعل بها ذلك وصلاً ووقفاً، فتقول لمن قال جاءني رجل: أَيُّ؟ ولمن قال رأيت رجلاً: أَيَّاً؟ ولمن قال مرت برجل: أَيُّ؟

وكذلك تفعل في الوصل: أَيُّ يا فتى، وأَيَّاً يا فتى، وأَيِّ يا فتى؟ وتقول في التأنيث: أَيَّة؟ وفي التثنية: أَيَّان، وأَيَّتان؟ (أَيَّان) للمذكر، و (أَيَّتان) للمؤنث رفعاً، وأَيَّين وأَيَّتين جرّاً ونصباً، (أَيَّين) هذا للمذكر، و (أَيَّتين) للمؤنث، وفي الجمع: أَيُّون وأَيَّات، (أَيُّون) هذا لجمع التصحيح، و (أَيَّات) لجمع المؤنث السالم، وأَيَّين وأَيَّات جرّاً ونصباً، الأول للمذكر، والثاني للمؤنث.

و (أَيِّ) المحكيّ بها استفهاميّة كما سبق بيانه، وهي معربة، يعني: لا مبنية، ولذلك تُنَوَّن تقول: أَيٌّ، وأَيًّا، وأَيٍّ، والمبني في الأصل لا يُنَوَّن، إذا: هي استفهاميّة وهي معربة، لكن اختلف في حركاتها والحروف اللاحقة لها، لأنّه يقال: أَيّان، ألحق بها حرف .. أَيُّون .. أَيّات ألحق بها حرف ألف وتاء، فاختلف في حركاتها والحروف اللاحقة لها. فقليل: إعراب، ف: (أَيِّ) الحركة هذه الضمّة ضمّة إعراب، و (أَيٍّ) و (أَيًّا)، و (أَيّان) ألف التثنية هذه، حينئذ يكون حرف إعراب، و (أَيُّون) الواو حرف إعراب، و (أَيّات) نقول: هذه الحركة حركة إعراب.

فقليل: إعراب، ف: (أَيِّ) بالرفع مبتدأ خبره محذوف مؤخّر عنها، لأن الاستفهام له الصّدر، تقديره في قام رجل: أَيّ قام، فإذا قلت: قام رجل، أَيّ؟ نقول: (أَيٍّ) هذا مبتدأ خبره محذوف، لماذا صحّ أن يكون مبتدأ؟ لأنّه استفهام، فهو من المعارف .. فهو معرفة، والخبر محذوف، حينئذ يُقدَّر بعد المبتدأ، ولا يجوز أن يتقدّم لأنّ (أَيًّا) لها صدر الكلام.

و (أَيًّا) مفعول (افعل) محذوف، يعني: مفعول لفعل محذوف، إذا قلت مثلاً: ضربت رجلاً، أَيًّا؟ (أَيًّا) هذا مفعول به لفعل محذوف، تقديره: أَيًّا ضربت؟ لو قلت: ضربت أَيًّا؟ صار ماذا .. هل يصح أن يقول: ضربت أَيًّا، أو: ضربت أَيًّا؟ لا يصح، لأنّ الاستفهام له صدر الكلام، فلو وقع مفعولاً وجب تقديمه: ((أَيًّا مَّا تَدْعُوا)) [الإسراء: 110] اسم شرط مثله.

إذا: (أَيًّا) يكون مفعولاً لفعل محذوف مؤخّر عنها لِمَا مرّ، تقديره في ضربت رجلاً: أَيًّا ضربت؟

و (أَيٍّ) بالجر .. بحرف جر محذوف، وهذا المحذوف هنا، تقديره في مررت برجل: بأيّ مررت؟ لو قال: مررت برجل، قلت: أَيّ؟ بالخفض، ما الخافض له؟ حرف جر محذوف، تقديره: بأيّ مررت، وهذا عند بعضهم يعتبر شاذّاً، وهو حذف حرف الجر وإبقاء عمله: (أَيٍّ).

وبعضهم يُفصّل، يقول: لا، الشذوذ إنما إذا حذف حرف الجر وحده، أمّا إذا حذف مع عامله فهو قياسي ليس بشاذ، وهنا حذف مع عامله، لأنك تقول: أَيّ .. بأيّ مررت؟ حذف الباء ومُتعلّق الباء، وهذا لا يعتبر عند بعضهم شاذّاً، وإنما هو قياسي، وإنما يُحكم عليه بكونه شاذّاً إذا حذف حرف الجر وبقي عمله لوحده، مثل: أشارت كُليب .. إلى كُليب، حذف (إلى) وبقي (أشارت) هذا شاذ.

وأما: بأيّ مررت، حذف العامل (مرّ) وحرف الجر، هذا قياسي.
وكذا يُقال في: (أَيَّان) و (أَيَّتَان) و (أَيُّون) و (أَيَّات) رفعاً، و (أَيِّن) و (أَيَّتَيْن) و (أَيِّين) و (أَيَّات) نصباً وجرّاً، ويلزم على هذا القول إضمار حرف الجر، يعني: ضَعَفُوا هذا القول بكون حرف الجر مضمراً، هذا عند من يرى أنّه مطلقاً حرف الجر لا يعمل محذوفاً سواءً ذكر عامله أو حُذف، فانتقد هذا القول بهذا.

وقيل: حركات حكاية، وهذا هو المشهور، ولذلك سبق معنا: أنّ الحركات سبع، منها حركة الحكاية، حركة الحكاية مُغايرة لحركة الإعراب، حينئذٍ يكون مُعرباً لكن الإعراب مُقدَّر، وقيل: حركات حكاية وحروف .. حروف حكاية، فهي مرفوعة بضمة مُقدَّرة، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية أو حرف الحكاية، على أنّها مبتدأ والخبر محذوف، يعني: إذا قلت: قال رجل .. أيّ؟ (أيّ) مبتدأ مرفوع بالابتداء، ورفع ضمة مُقدَّرة على آخره، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية، والخبر محذوف: أيّ قام؟

رأيت رجلاً .. أيّ؟ (أيّ) هذا مبتدأ مرفوع، ورفع ضمة مُقدَّرة على آخره، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية، أيّ هو؟ مررت برجل .. أيّ؟ (أيّ) مبتدأ مرفوع، ورفع ضمة مُقدَّرة على آخره، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية، لأنّ هذه الكسرة الموجودة هنا، و (أيّ) الفتحة، و (أيّ) الضمة، هي محاكاة، نحن نقول: باب الحكاية، حاكيت ذلك اللفظ، قلنا: تذكيراً، وإفراداً، وتأنيثاً، وتثنيةً، وجمعاً، حينئذٍ يلزم منه أن تكون الحركة كذلك محكيّة، فيبقى في اللفظ (أيّ) ونحوه أن يكون الحركة هي حركة المسنول عنه، ثمّ هو يحتاج إلى إعراب فيكون مبتدأ وخبره محذوف، سواءً كان مرفوعاً أو منصوباً أو مخفوضاً فهو مبتدأ، والحركة مُقدَّرة، والخبر محذوف مطلقاً في جميع ما ذكرناه.

وقيل: الحركة والحرف في حالة الرفع أعراب، وفي حالتي النصب والجر حركة حكاية وحرف حكاية. هذا فيه تضعيف، الصواب: أنّه يُقال بأنّها حركة حكاية وليست بحركة إعراب، وكذلك الحرف حرف حكاية وليس حرف إعراب، يعني: (أَيَّان) لو قال: جاء رجلاً، فقال: أَيَّان؟ نقول: (أَيَّان) هذا مبتدأ مرفوع ورفع الألف المُقدَّرة، منع من ظهورها اشتغال المحل بحرف الحكاية، لأنّ قوله: رجلاً، مرفوعٌ بالألف .. حكيت الألف نفسها، الألف الموجودة في (أَيَّان) هي التي موجودة في (رجلاً) فالألف هذه محكيّة وليست حرف إعراب، حينئذٍ تُقدَّر حرف الإعراب عليه، كذلك: (أَيُّون) و

(أَيَّاتِ).

إذا:

اِحْكْ بِأَيِّ مَا لِمَنْكُورٍ سُبُلٌ ... عَنْهُ بِمَا فِي الْوُقُوفِ أَوْ حِينَ تَصِلُ

ثم انتقل إلى النوع الثاني وهو المحكي بـ: (مَنْ) قال: (وَوُقُفًا اِحْكْ) ووقوفاً لا وصلاً، أخرج
الوصل، وهذا من الفوارق بين (مَنْ) و (أَيِّ): أَنْ (أَيَّاً) يُحْكِي بِمَا فِي الْوُقُوفِ وَالْوَصْلُ
مطلقاً، وأمَّا (مَنْ) فقال: (وُقُفًا اِحْكْ) يعني: لا وصلاً، فقدم هنا المفعول، أو الحال:
اِحْكْ حال كونك واقفاً لا واصلًا، حينئذٍ قدّمه من أجل الحصر.
(وَوُقُفًا) هذا حالٌ من مفعول: (اِحْكْ) اِحْكْ أَنْتَ حال كونك واقفاً.
(مَا لِمَنْكُورٍ) .. (مَا) مفعول (اِحْكْ مَا) مفعول .. ثبت لمنكورٍ، أي: منكورٍ مذكور،
فاشترط هنا أن يكون نكرة مع كون (مَنْ) هذه معرفة.
(اِحْكْ مَا لِمَنْكُورٍ بِمَنْ) هذا مُتَعَلِّقٌ بقوله: (اِحْكْ) حينئذٍ تكون الحكاية بـ: (مَنْ) كما
تكون الحكاية بـ: (أَيِّ)، لكن (أَيَّاً) تكون الحكاية بها وصلاً ووقوفاً، وأمّا (مَنْ) فتكون في
الوقف دون الوصل.

قوله: (لِمَنْكُورٍ) أي: منكورٍ مذكور، وإنما اشترط في لحاق العلامة المذكورة بـ: (مَنْ)
كونها سؤالاً عن نكرة، لأنّ المعارف إذا استفهم بـ: (مَنْ) عنها ذُكِرَتْ بعد (مَنْ) غالباً،
إمّا مُحْكِيَّةٌ أو غير مُحْكِيَّةٍ، لأنّ الاستفهام عن المعارف ليس في الكثرة مثل الاستفهام عن
التكررات، فلم يُطلب التخفيف بحذف المسئول عنه كما في التكررات.
إذا: خُصِّصَ أَنْ يكون المسئول عنه في (مَنْ) هو التّكررة، وهذا كالشّأن في (أَيِّ) فهما
يتفقان من هذه الحيثية.

وَوُقُفًا اِحْكْ مَا لِمَنْكُورٍ بِمَنْ ... وَالنُّونَ حَرَكٌ مُطْلَقًا وَأَشْبَعُنْ

(بِمَنْ) حينئذٍ تقول إذا قال: جاء رجلٌ .. مَنْ؟ ثمَّ تُحَرِّكِ النونَ بحركة رجل، ثمَّ تُشَبِّعُ
الصَّمَّةَ فتَوَلَّدَ منها حرفاً مُجَانِساً لها، فتقول: مَنْو؟ الأصل: جاء رجل، احكه .. لو قلت:
أَيِّ؟ بِالرَّفْعِ، (مَنْ) اِحْكْ بِمَا رَجُلٌ، تقول: مَنْو، حَرَكْتَ النونَ بحركة المحكي، رأيت
رجلاً .. مَنْا؟ مررت برجلٍ .. مَنِي؟
إذا: ثمَّ تُشَبِّعُ الصَّمَّةَ والكسرة والفتحة حرفاً من جنسه، فتتَوَلَّدُ عن الصَّمَّةِ واو، وعن
الفتحة ألف، وعن الكسرة ياء، إذا قال: قال رجلٌ .. مَنْو؟ رأيت رجلاً .. مَنْا؟ مررت
برجلٍ .. مَنِي؟ إذا: حَكَيْتَ به نكرة، ثمَّ حَرَكْتَهُ بحركة المحكي، ثمَّ قال: (أَشْبَعُنْ) يعني:

أَشْبَعْنَ حركة الضمّة فتتولد عنها حرفٌ وهو الواو، وكذلك الفتحة والكسرة.
(وَالْتُونِ حَرَكَ) أيُّ نون؟ نون (مَنْ) حَرَكَ لَأَنَّهَا ساكنة في الأصل، (مَنْ) قلنا: اسم
استفهام، وهي مبنية على السكون، إذا حكيت بها حينئذٍ لها حكمٌ خاص، فتحرّك
النون بحركة المحكي، كما هو الشأن في (أَيِّ) فتقول: جاء رجلٌ .. مَنُو .. مَنَا .. مَنِي؟
حرّكت النون بحركة المحكي في الرّفع والتّصّب والخفض، ولذلك قال: (مُطْلَقًا) يعني:
مرفوعاً أو منصوباً أو مخفوضاً.
حرّك النون مطلقاً، حرّكها بماذا؟ بحركة المحكي، إن كان المحكي النكرة مرفوعاً حرّكت
النون بالضمّة، تقول: مَنُو؟ وإذا كان المحكي منصوباً حرّكته بالفتحة مفرداً، فتقول: مَنَا؟
وكذلك في الخفض.

إذا: اِخْرَجْ وَاقِفًا (مَا لِمَنْكُورٍ) المستول عنه أن يكون نكرة، (بِمَنْ)، (وَالْتُونِ حَرَكَ) مَنْ
(مَنْ) تحريكاً مطلقاً، يعني: باعتبار المحكي رفعاً ونصباً وخفضاً، (وَأَشْبَعْنَ) أشبع الحركة،
(أَشْبَعْنَ) من يُعرب (أَشْبَعْنَ)؟ فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد، هذه
خفيفة أو ثقيلة .. ما الدليل على أَنَّها خفيفة أو ثقيلة؟ الخفيفة تُقَلِّبُ ألف وهنا لم
تقلب، فدلّ على أَنَّها مُحَقَّقَةٌ من الثقيلة.

(أَشْبَعْنَ) كتبت بالنون هنا كما هي، وأمّا النون الخفيفة فهذه تبدل وقفاً ألفاً، فلما لم
يُبْدِلْهَا ألفاً علمنا أَنَّهُ أراد به النون الثقيلة ولكن خفّفها من أجل الوزن، لأن القاعدة
عندهم: لا يوقف على مُشَدَّد، عَمَّ .. عَمَّ هكذا يقف عليه، شَدَّ .. شَدَّ، يقف عليه
بساكن.

هنا (أَشْبَعْنَ) حذف إحدى النونين لِمَا دُكِرَ.
إذا: (وَالْتُونِ حَرَكَ) .. (الْتُونِ) هذا مفعول مُقَدَّم لقوله: (حَرَكَ) وهو فعل أمر، (مُطْلَقًا)
هذا نعتٌ لمصدر محذوف، أي: تحريكاً مطلقاً، أي: في أحوال الإعراب المحكي الثلاثة.

(وَأَشْبَعْنَ) .. (أَشْبَعْنَ) هذا فيه إشارة إلى أَنَّ الحروف إشباع، مَنُو وَمَنَا وَمَنِي، الحروف
هذه إشباع وليس علامات .. ليست بعلامات، فهي إشباع دفعاً للوقوف على المُتحرِّك،
لأنَّك لو وقفت عليها .. لو قلت: مَنْ بالنون .. وقفت عليها ستقف عليها بالساكن،
حينئذٍ ما صار حكايةً، ونحن نريد أن نحافظ على هذه الضمّة، (مَنُو) لا يمكن إلا بأن
يوقف على حرفٍ مُشْبَع من الضمّة، حينئذٍ صَحَّ الوقف على النون وهي مُحَرَّكة
بالضمّة، وعلى النون وهي مُحَرَّكة بالفتحة، وعلى النون وهي مُحَرَّكة بالكسرة.
إذاً قوله: (وَأَشْبَعْنَ) فيه إشارة إلى أَنَّ الحروف إشباع، دفعاً للوقوف على المُتحرِّك.

وقيل: الحروف اجْتَلِبَتْ أولاً للحكاية فلزم تحريك ما قبلها، لا! يعني: أولاً جُلِبَتْ هذه الحروف الواو وقبلها ساكن، فُحَرِّكَ من جنس الواو، ثُمَّ جُلِبَتْ الألف (مَنَّا) فالتقى ساكنان وُحَرِّكَت النون لمناسبة الألف، وجيء بالياء (مَنِي) وُحَرِّكَت النون من أجل الياء، لا .. العكس هو الصَّواب، لأنَّ المحكي هنا معرب بالحركات:

جاء رجلٌ .. مَنُو؟ إذا: الأصل فيه أن يكون محكِياً بالحركات، من أجل الوقف عليه مُحَرِّكاً بالضَّمَّة قلت: مَنُو، إذا: الحروف اجْتَلِبَتْ من أجل الحركات، لا الحركات من أجل الحروف، فالأصل هو الحكاية بالحركة.

وقيل: الحروف اجْتَلِبَتْ أولاً للحكاية فلزم تحريك ما قبلها.

وقيل: بدلٌ من التنوين، وهذا أبعداها.

إذا: (وَوَقَفَا احْكِ مَا لِمَنْكُورٍ بِمَنْ) .. (مَنْ) هذه تستعمل في العاقل، حينئذٍ نُقَيِّدُ قوله: (مَا لِمَنْكُورٍ) العاقل، بخلاف (أَيِّ) تستعمل في العاقل وفي غيره، والمراد بالمنكور هنا: المنكور العاقل لأنَّ (مَنْ) في الأصل للعاقل، بخلاف المنكور السابق في (أَيِّ) فإنَّ المراد به ما يعمُّ العاقل وغيره، لأنَّ (أَيَّ) يستعمل فيهما.

إذا: (احْكِ بِأَيِّ مَا لِمَنْكُورٍ) هذا عام يشمل العاقل وغير العاقل، لأنَّ (أَيَّ) في الأصل تستعمل لهما.

(وَوَقَفَا احْكِ مَا لِمَنْكُورٍ) نقول: هذا مُقَيَّدٌ بالعاقل، لأنَّ (مَنْ) لا تستعمل إلا في العاقل. وَوَقَفَا احْكِ مَا لِمَنْكُورٍ بِمَنْ ... وَالتُّونَ حَرِّكَ مُطْلَقاً وَأَشْبِعَنَّ وَقُلْ مَنَانٍ وَمَنَيْنِ بَعْدَ لِي ... إِلْفَانِ كَابَنَيْنِ وَسَكِّنْ تَعْدِلْ

(وَقُلْ) في المثني المذكَر .. إذا: عرفنا في المفرد أنك تقول: مَنُو، وَمَنَّا، وَمَنِي، يعني:

بتحريك النون بحركة المحكي، ثُمَّ تُشَبِّعُ الحركة حرفاً من جنس الحركة.

هنا قال: (وَقُلْ) في المثني المذكَر (مَنَانِ)، لو قال: رجالان .. قال رجالان، مَنَان؟ هي (مَنْ) وأضفت عليها الألف والنون، لماذا؟ لأنَّ المحكي مُثَنَّى، حينئذٍ تُثَنِّي (مَنْ) فتقول: مَنَان، هذا في حالة الرَّفْع، رأيت رجلين .. مَنَيْن؟ بتسكين النون، جاء رجال .. مَنُون؟ تأتي بالواو والنون، مثل (أَيَّان).

(وَقُلْ) في المثني المذكَر (مَنَانِ) لحكاية المرفوع، (وَمَنَيْنِ) الأصل فيها بإسكان النون لكن للنَّظْم هنا لم يتمكن من تسكين النون، ولذلك عَوَّضَهُ بالتَّنْصِصِ عليه وقال: (وَسَكِّنْ تَعْدِلْ) يعني: سَكِّنِ النون الأخيرة التي بعد الألف وبعد الياء، لا تُحَرِّكَ وإنما تقول:

(مَنَانٌ) بالوقف، و (وَمَنَيْنٌ) بالوقف، لماذا .. لماذا نُسَكِّن؟ لأنَّ (مَنْ) لا تستعمل إلا وقفاً، والعرب لا تقف إلا على ساكن، حينئذٍ لا يُتصوَّر في (مَنْ) أن تكون محكيّة إلا في الوقف، وأمّا الوصل فلا.

حينئذٍ (قُلْ مَنَانٌ) (مَنَانٍ) بكسر النون، نقول: هذا في الوصل لا في الوقف، (وَمَنَيْنٌ) كذلك بكسر النون هذا في الوصل لا في الوقف، و (مَنْ) هذه لا تُحكى في الوصل إنما تحكى في الوقف، فلذلك قال: (وَسَكِّنْ تَعْدِلْ) (سَكِّنْ) يعني: سَكِّن النون الأخيرة من (مَنَانٍ وَمَنَيْنٍ) لأنّه لا يكون إلا وقفاً كذلك.

و (مَنَانٍ وَمَنَيْنٍ بَعْدَ) قول القائل: لِي الْفَانِ لَا بُنَيْنِ، لو قال لك: احكِ الْفَانِ، (لي) خبر مُقَدَّم، و (الْفَانِ) تشنية (الف) مبتدأ مؤخَّر (لابنين) مُتعلِّق بقوله، لو أَرَدْتَ أن تحكى (الْفَانِ): قال لي الْفَانِ بابنين، تقول: مَنَان؟ بِالرَّفْعِ، احكِ ابنين، تقول: مَنَيْن؟ بالياء، لأنَّ (ابنين) هذا محكيّ وهو مجرورٌ بالياء، فكذلك الحكاية يكون بالياء.

(وَسَكِّنْ) آخرهما، (مَنَانٍ وَمَنَيْنٍ) .. (تَعْدِلْ) أي: تُقِمِ العد، لأنَّ هذا حكم العرب، وإنما حرَّكه هنا النَّاطِم من أجل الضرورة فحسب، يعني: النون من (مَنَانٍ وَمَنَيْنٍ) والعِلَّة ما ذكرناه أنّه لا يكون إلا وقفاً.

إذاً: في حالة التَّشْنِية والإفراد نصَّ عليهما بما ذُكِر.

(وَقُلْ لِمَنْ قَالَ أَتَتْ بِنْتُ مَنَهْ) هذا في ماذا؟ (وَقُلْ) في المفرد المؤنَّث .. عرفنا مَنُو، وَمَنَا، وَمَنِي، في المفرد المذكر.

قالت امرأة، تقول: مَنَهْ؟ أصلها: مَنَهْ، قالت امرأة .. مَنَهْ؟ ألحقت (مَنْ) تاء التأنيث، وَلَمَّا كانت في الوقف خاصّةً حينئذٍ قلبتها هاءً، لأنّه مذهب البصريين أن التاء المربوطة تُقلَب هاءً في الوقف، فتقول: مَنَهْ، بهاء التأنيث.

(وَقُلْ) في المفرد المؤنَّث لمن قال: أَتَتْ بِنْتُ، قل له: مَنَهْ؟ بفتح النون وقلب التاء هاءً، وقد يُقال: مَنَتْ، بالتاء الساكنة، بإسكان النون وسلامة التاء، يعني: دون قلبها، وكذا يُقال في النَّصَب والجَر، ولم يُمكن إثبات حرف المدِّ في (مَنَهْ) لماذا لا نقول: (مَنَات)

نثبتها؟ قالوا: لا يُمكن إثبات حرف المد في (مَنَهْ) للدلالة على الإعراب، لماذا؟ لأنَّ هاء

التأنيث لا تكون في الوقف إلا ساكنة، والحكاية هنا لا تُتصوَّر إلا في الوقف، إذاً: لا يُمكن العدول عن السكون فهو لازم، فاكتفوا بحكاية التأنيث وتركوا حكاية الإعراب.

إذاً: لو قال أَتَتْ بِنْتُ، تقول: مَنَهْ؟ رأيت بِنْتًا، تقول: مَنَهْ؟ مررت بِبِنْتٍ، تقول: مَنَهْ؟

هنا آثروا التأنيث على الحركة في الحكاية، لماذا؟ لأنَّك لو حَكَيْتَ فقلت: مَنَاه؟ ثُمَّ

وقفت عليه بالساكن هنا اجتمع ساكنان، وإن كان مغتفراً إلا أنّه يُمدُّ زائداً على المد

الطبيعي.

كذلك لو قلت: منوه .. منيه، فحينئذٍ يجتمع عندك حرف الإشباع والتاء، وتقف على التاء بالهاء فتكون ساكنة فيجتمع ساكنان، قالوا: إذاً نُؤثر التانيث على حركة الإعراب فلا نأت بحركة الإعراب ونقدم التانيث، لأنَّ التانيث أصلٌ، والإعراب هنا فرعٌ، إذاً: فاكثفوا بحكاية التانيث وتركوا حكاية الإعراب، لأنَّ الإعراب فرع التانيث، وإذا تعارضوا، يعني: الفرع الأصل، كان مراعاة الأصل أولى وهو التانيث.

إذاً: قدّموا هنا وآثروا التانيث على حركة الإعراب، إذاً: إذا سُئل عن منكورٍ وهو مؤنَّث مفرد حينئذٍ اللفظ واحدٌ نصباً ورفعاً وخفضاً، أن يقال: (منه).
(وَالنُّونُ قَبْلَ تَا الْمُثَنَّى مُسْكَنَةٌ) أي: وقل في المثنى المؤنَّث لمن قال: لي زوجتان، فقل: مَنَتان؟ بإسكان النون قبل التاء، هنا التاء للتانيث، والألف والنون هذه للحكاية، أو: لي زوجتان مع أمتين، تقول: مَنَتَيْن؟ ف: (مَنَتان) لحكاية المرفوع، و (مَنَتَيْن) لحكاية المخفوض والمنصوب.

(وَالنُّونُ قَبْلَ تَا الْمُثَنَّى مُسْكَنَةٌ) لم يُنصَّ هنا على المثنى كيف تأتى به، لكن تُبقي (مَن) كما هي فتقول: (مَنَتان) لم تُحَرِّكْ النون هنا بقيت ساكنة، لماذا؟ ما عندنا وقف هنا (مَنَتان) النون ليست الثانية .. الأولى، (مَنَتان) لماذا سَكَنَتْ؟ لأنَّنا حَرَكْنَاهَا فِي (مَنُو) هناك لمُحاكاة الحركة، وهنا (مَنَتان) ليس عندنا حركة عندنا أَلَفٌ، فجئنا بالألف، فالألف هي حرف الحكاية والنون تبقى على أصلها ساكنة (مَن) أليست هي (مَن) بفتح الميم وإسكان النون؟ تبقى كما هي (مَنَتان) .. تان.

إذاً: زِدْتَ التاء وهي للتانيث والألف هو حرف الحكاية، وليس عندنا حركة حكاية حتى نُحَرِّكْ (مَن) كما حركناها في المفرد، (مَنُو) هناك حَرَكْنَا النون للمفرد لأنَّه ليس عندنا أَلَفٌ، وليس عندنا ياء، وليس عندنا واو، وإنما عندنا حركة وهي الضمَّة، أين تظهر؟ ليس لها محل إلا النون، حينئذٍ قلت: مَنُو، وَمَنَا، وَمَنِي، وَأَمَّا (مَنَتان) و (مَنَتَيْن) بقيت (مَن) ساكنة كما هي لعدم وجود ما يقتضي تحريكه، وهذا هو الأفصح.

ولذلك قال: (وَالنُّونُ قَبْلَ تَا الْمُثَنَّى) قبل تاء المثنى (مُسْكَنَةٌ) مُسْكَنَةٌ، (النُّونُ) مبتدأ، و (مُسْكَنَةٌ) خبر، و (قَبْلَ تَا الْمُثَنَّى) .. (قَبْلَ) منصوب على الظرفية متعلّق بقوله: (مُسْكَنَةٌ) مُسْكَنَةٌ قبل وهو مضاف، و (تَا) قُصِرَ للضرورة وهو مضاف إليه، (تَا الْمُثَنَّى) .. (الْمُثَنَّى) مضاف إليه.

(قَبْلَ) مضاف، و (تَا) مضاف إليه، (تَا) مضاف، و (الْمُثَنَّى) مضافٌ إليه.
(وَالنُّونُ قَبْلَ تَا الْمُثَنَّى مُسْكَنَةٌ) يعني: النون التي هي نون (مَن)، وكذا النون الأخيرة، فتقول: (مَنَتان) .. (مَنَتَيْن)، النون الأولى وهي نون (مَن) باقية على أصلها لا تُحَرِّكْ

لعدم وجود المقتضي للتحريك وهو الحركة، والنون الأخيرة لأنَّ (مَنْ) إنما يُحكى بها في الوقف لا في الوصل، وإنما لم يُنصَّ عليها اكتفاءً بقوله: (وَسَكِّنْ تَعْدِلْ) السابق فالحكم عام.

إذا: وكذا النون الأخيرة، لأنَّه لا يوقف على مُتَحَرِّك، ولم يُنبه عليه لفهمه من المقايسة من قوله: (وَسَكِّنْ تَعْدِلْ).

إذاً قوله: (وَالنُّونُ قَبْلَ تَا الْمُثَنَّى مُسَكَّنَةٌ) لا يُفهم منه أنَّ النون الأخيرة تكون مُتَحَرِّكة بل هي باقية على أصلها وهي السكون لقوله فيما سبق: (وَسَكِّنْ تَعْدِلْ)، وأنَّ (مَنْ) إنما يُحكى بها في الوقف لا في الوصل، والوقف لا يكون إلا بالسكون.

(وَالنُّونُ قَبْلَ تَا الْمُثَنَّى مُسَكَّنَةٌ) مُسَكَّنَةٌ، قالوا: تنبيهاً بإسكانها على أنَّ التاء ليست لتأنيث الكلمة اللاحقة لها، بل لحكاية تأنيث كلمة أخرى، إذا قلت: مَنَتَانِ؟ التاء هنا لتأنيث (مَنْ) أو لتأنيث (امراتان) المسئول عنه؟ الثاني، ولذلك هنا أُلقي السكون على حاله لم يتحرَّك (مَنَتَانِ) للدلالة على أنَّ هذه التاء في (مَنَتَانِ) و (مَنَتَيْنِ) إنما جيء بها لتأنيث المسئول عنه لا لتأنيث (مَنْ) .. (مَنْ) ليست مؤنثة وإنما هي مُدَكَّر. حينئذٍ التاء هنا ليست للدلالة على أنَّ هذا اللفظ (مَنْ) مؤنث، وإنما المسئول عنه هو المؤنث.

(وَالْفَتْحُ نَزْرٌ) (مَنَتَانِ) .. (مَنَتَيْنِ)، يعني: تحريك النون من (مَنَتَانِ) و (مَنَتَيْنِ) خلاف الأصل وخلاف الأفتح، (وَالْفَتْحُ نَزْرٌ) يعني: قليل، فتح ماذا؟ فتح النون قبل تاء المثنى، فتقول: (مَنَتَانِ) و (مَنَتَيْنِ) (نَزْرٌ) قليل.

وإنما كان الفتح أشهر في المفرد، والإسكان أشهر في التثنية، لأنَّ التاء في (مَنَتٌ) مُتَطَرِّفة، أي مفردة؟ لأنَّك تقول: (مَنَه) مطلقاً رفعا ونصباً وخفضاً، الفتح في (مَنَه) شهير، والفتح في (مَنَتَانِ) .. (مَنَتَانِ) و (مَنَتَيْنِ) غير شهير .. قليل، لماذا فُرق بين المفرد والمثنى؟ قالوا: وإنما كان الفتح أشهر في المفرد والإسكان أشهر في التثنية، لأنَّ التاء في (مَنَتٌ) مُتَطَرِّفة، ما معنى مُتَطَرِّفة؟ يعني: آخرأ.

لأنَّ التاء في (مَنَتٌ) مُتَطَرِّفة وهي ساكنة .. ساكنة للوقف، فحُرِّك ما قبلها لئلا يلتقي ساكنان، ولا كذلك: (مَنَتَانِ) يعني: (مَنَه) لو بقيت على سكونها، والهاء ساكنة أخرجنا أنَّ نُحَرِّك الأول من أجل التخلُّص من التقاء الساكنين، وأمَّا (مَنَتَانِ) فليس عندنا حاجة إلى تحريك الأول.

إذاً: تحريك النون بالفتح في (مَنَه) هذا شهير، بل هو الأصل فيها، وتحريك النون في

(مَنْتَان) و (مَنْتَيْن) هذا خلاف المشهور، إذًا: انتهينا من المثني، قال:

... . وَصِلِ النَّا وَالْأَلِفُ ... بِمَنْ يَأْتِرِ ذَا بِنِسْوَةٍ كَلِفُ

لو قال: (ذَا بِنِسْوَةٍ كَلِفُ) .. كَلِفُ بِنِسْوَةٍ، (كَلِفُ) يُقال: الكَلِفُ شيءٌ يعلو الوجه كالسِّمِّمِ، والكَلِفُ أيضاً: لونٌ بين السَّوَادِ والحُمْرةِ وهي حُمْرةٌ كَدِرَةٌ تعلق بالوجه.

(ذَا بِنِسْوَةٍ كَلِفُ) ماذا تقول في الحكاية؟ اخكِ بِنِسْوَةٍ! قال: (وَصِلِ النَّا وَالْأَلِفُ بِمَنْ)
(مَنْتَات) فتأتي بِالْفِ وتاء، قال: (وَصِلِ) أَنْتَ فاعل، (النَّا) حذف الهمزة للضرورة، هل
نقول: لغة .. هل يُقال (النَّا) هكذا دون هَمْزٍ؟ (تَا) هذا في إذا لم تَتَّصِلْ بها (أَل)، وأَمَّا
(تَا) هكذا حُكِيَ أَنَّهُ لُغَةٌ فِيهَا، بَا، وَتَا، وَأُظْهِرَ ثَا مَعَهَا ثَلَاثَةُ أَلْفَاظٍ، وَأَمَّا (النَّا) فَلَا، وَأَمَّا
تَبْقَى عَلَى أَصْلِهَا.

(وَصِلِ النَّا وَالْأَلِفُ) هذا معطوف على (النَّا) و (النَّا) مفعولٌ به، (بِمَنْ) في حكاية جمع
المؤنث السالم، (يَأْتِرِ) يعني: بعد قول القائل (ذَا) هذا مبتدأ، (كَلِفُ) كَلِفُ .. كَلِفُ،
يجوز أن يكون فعلاً وأن يكون اسماً، (بِنِسْوَةٍ) هذا مُتَعَلِّقٌ به، حِينَئِذٍ إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَحْكِيَ
(نِسْوَةٍ) تَأْتِي بِ: (مَنْ) وتزید علیها أَلِفٌ وتاء، فتقول: (مَنَاة) بتحريك النون للتخلص من
التقاء الساكنين.

إِذَا تَقُولُ فِي الْمَفْرَدِ الْمُؤنَّثِ: (مَنَه) مُطْلَقاً، وَفِي الْمُثْنِيِّ الْمُؤنَّثِ: (مَنْتَان) و (مَنْتَيْن)، وَتُحْرَكُ
النون على قِلَّةٍ، (مَنَا) و (مَنْتَان) و (مَنْتَيْن)، وتقول في الجمع: (مَنَات).
وَقُلْ مُنُونٌ وَمَنِينٌ مُسْكِنًا ... إِنْ قِيلَ جَا قَوْمٌ لِقَوْمٍ فُطْنَا

وقل في حكاية جمع المذكر السالم (مُنُونٌ) في حكاية المرفوع بواو ونون، وتحريك النون بما
يُنَاسِبُ الواو، (وَمَنِينٌ) في المجرور والمنصوب (مُسْكِنًا) آخرها، لِأَنَّهُ قَالَ: (مُنُونٌ)
بتحريك النون، و (مَنِينٌ) بتحريك النون، (مُسْكِنًا) آخرهما، هذا حالٌ من فاعل (قُلْ)،
و (مُنُونٌ) هذا قُصِدَ لَفْظُهُ مَفْعُولٌ به، و (مَنِينٌ) معطوف عليه، متى؟ (إِنْ قِيلَ جَا قَوْمٌ)
(جَا) فعل ماضي مبني على الفتح، أين الفتح؟

قلنا: جَا يجي .. جاء يجيء، فيه لغتان، مر معنا كثير في النظم، (جاء) بالهمز هذه لغة، و
(جا) هذه لغة أخرى بدون همز، المضارع من الأولى: (يجيء)، والمضارع من الثانية:
(يجي) حِينَئِذٍ (جا) فعلٌ ماضي مبني على الفتح المُقَدَّرُ على الألف، فليس ثلاثياً إنما هو
ثنائي.

فهنا (جَا) هذا نعتيره لغة ولا نقول: ضرورة، (جَا قَوْمٌ لِقَوْمٍ فُطْنَا) جمع (فَطِن) ك: (كرماء)، (قَوْمٌ) اِخْلَ قَوْم، ماذا تقول؟ (مُنُون)، إذا سألت عن (قَوْم) فتحكيه تقول: مُنُون؟ حينئذٍ نفهم أن المسئول عنه (قَوْم)، (مَنِين) المسئول عنه (لِقَوْم).
 إذا: إذا كان المحكي جمع مذكر سالم، إذا كان مرفوعاً تأتي ب: (مُنُون)، وإذا كان منصوباً أو مجروراً تأتي ب: (مَنِين)، (إِنْ قِيلَ جَا قَوْمٌ لِقَوْمٍ فُطْنَا).
 (وَأَنْ تَصِلَ فَلَفْظُ مَنْ لَا يَخْتَلِفُ) فتقول: مَنْ يا فتى؟ في الأحوال كلها، لو قال: جاء رجلاً، وجاء رجلٌ، وجاء امرأتان، وجاء رجال، وجاء مسلمون، من يا فتى؟ في الكل .. الجميع، لماذا؟ لأنه لا تُحكى بالحكاية السابقة .. التفصيل السابق إلا في الوقف، وأما في الوصل فتلزم حالة واحدة وهي (مَنْ) مَنْ يا فتى؟

هذا هو الصحيح، وأجاز يونس إثبات الزوائد وصلاً، فتقول: مَنْ يا فتى؟ وتشير إلى الحركة (مَنْت) ولا تُنُون، وتُكسِر نون المثني، وتفتح نون المجموع، تُنُون (مَنَات) ضمّاً وكسراً، وهو مذهب حكاه يونس عن بعض العرب، وحمل عليه قول الشاعر:
 أتوا ناري فقلْتُ مُنُون أَنْتُمْ ..

هنا في الوصل أثبت الواو وحرك النون، وهذا شاذٌّ عند سيبويه والجمهور من وجهين:
 - الأول: إثبات العلامة وصلاً، (مُنُون) الواو.

- الثاني: تحريك النون.

وهذا أشار إليه النَّاطِم بقوله: (وَنَادِرٌ مُنُونٌ فِي نَظْمٍ عُرف) وهذا البيت لتأبط شراً.
 (نَادِرٌ) هذا خبر مُقَدَّم، (مُنُون) مبتدأ مُؤَخَّر، (عُرف) .. (في نَظْمٍ عُرف) .. (في نَظْمٍ) مُتعلّق بقوله (نَادِرٌ): ومُنُون نَادِرٌ فِي نَظْمٍ عُرف .. معروف، فهو صفة ل: (نَظْم).
 إذا: لا يقال (مُنُون) في الوصل، وإنما يؤتى بالأصل وهو: (مَنْ) .. من يا فتى؟ مُطلقاً، وأما قوله هنا: (فَقُلْتُ مُنُون أَنْتُمْ) .. (أَنْتُمْ) نقول: هذا شاذٌّ يُحفظ ولا يُقاس عليه.
 إذا: ثُمَّ فرق بين (مَنْ) و (أَيَّ).

قال الشَّارح هنا: " وإن سئل عن المنكور المذكور ب: (مَنْ) حُكي فيها ما له من إعرابٍ " يعني: تُحَرِّك نون (مَنْ) بحركة المسئول عنه، (حُكي فيها) .. في (مَنْ)، (ما له) الذي له .. المسئول عنه من إعرابٍ: إن كان صَمَّةً ضممت نون (مَنْ) .. إن كان فتحة فتحت .. كسرة كسرت.

وتُشَبِّع الحركة التي على النون، يعني: تأتي بحرف مد من جنس الحركة: صَمَّة واو .. فتحة ألف .. كسرة ياء، فيتولد منها حرفٌ مجانسٌ لها، ويُحكى فيها ما له من تأنيث

وتذكير وتثنية وجمع، ولا تفعل بها ذلك كله إلا وقفاً، أمّا وصلاً فلا، فتقول لمن قال جاءني رجلٌ: مُنُو؟ ولمن قال رأيت رجلاً: مَنَا؟ ولمن قال مررت برجلٍ: مَنِي؟ وتقول في تثنية المذكر: (مَنان) رفعاً، و (مَنين) نصباً وجرّاً، وتُسَكِّن النون فيهما، فتقول لمن قال جاءني رجلان: مَنان؟ ولمن قال رأيت رجلين: مَنين؟ ولمن قال مررت برجلين: مَنين؟ مُتَوَحِّد، وتقول للمؤنثة: مَنَه؟ -أصلها تاء: (مَنَّة) هذا الأصل - رفعاً ونصباً وجرّاً، فإذا قيل: أَتَتْ بِنْتُ فُحْلٍ: مَنَه؟ رفعاً، وكذا في الجرِّ والنَّصْب.

وتقول في تثنية المؤنث: (مَنَتان) رفعاً، و (مَنَتين) جرّاً ونصباً، بسكون النون التي قبل التاء، وسكون نون التثنية وقفاً، وقد ورد قليلاً فتح النون التي قبل التاء: (مَنَتان) و (مَنَتين)، وأشار إليه بقوله: (وَالْفَتْحُ نَزْرٌ).

وتقول في جمع المؤنث: (مَنات) بالألف والتاء الزائدتين ك: (هَنَدَات)، وإذا قيل: جاء نسوة، قلت: مَنات؟ وكذا يُفعل في الجرِّ والنَّصْب، وتقول في جمع المذكر رفعاً: (مَنُون)، و (مَنين) بكسر النون نصباً وجرّاً بسكون النون فيهما، فإذا قيل: جاء قومٌ، تقول: مَنُون؟ وإذا قيل: مررت بقوم، أو: رأيت قوماً، فقل: مَنين؟

هذا على اللغة الفصحى في (مَن) إذ (مَن) فيها لغتان:

- إحداهما وهي الفصحى: أن يُحكى بها ما للمسئول عنه من أعراب وإفرادٍ وتذكير وفروعهما على ما تقدّم، هذه نفسها.

- والأخرى: أن يُحكى بها إعراب المسئول عنه فقط، فتقول لمن قال: قام رجل، أو رجلان، أو رجال، أو امرأة، أو امرأتان، أو نساء: (مَنُو) في الرِّفْع، و (مَنِي) في النَّصْب، و (مَنِي) في الحَفْض.

واللغة الأولى هي التي ذكرها النَّاطِم وهي الفصحى.

إذاً: يلزم حالة واحدة، مثلما قلنا في: (أَيِّ) قلنا: (أَيِّ) هذه فيها لغة أخرى ولم يذكرها النَّاطِم، إلا إذا عمّمنا قوله: (اخْك بِأَيِّ) وهي ملازمة (أَيِّ) للإفراد، ثم يسأل بها عن المذكر المفرد، والمذكر المؤنث والمجموع: أَيِّ .. أَيِّ .. أَيِّ مُطلقاً، وإذا كان في المؤنث قلت: أَيَّة؟ تقول: جاء امرأة .. جاء امرأتان .. جاء نساءً، تقول: أَيَّة، في الكل.

مثلها: (مَن) لكن مع معاملتها معاملة المفرد، تقول: جاء رجالٌ، مَنُو؟ رأيت رجلاً، مَنَا؟ مررت برجالٍ، مَنِي؟ تبقى كما هي على أصلها في المفرد.

إذاً: فيها لغتان:

- إحداهما وهي الفصحى: أن يُحكى بها ما للمسئول عنه من إعراب وإفرادٍ وتذكير

وفروعهما، وهي التي ذكرها الناظم فيما سبق.

- والأخرى: أن يُحكى بها إعراب المسئول عنه فقط، يقال في الجمع: (مُنُو) في الرِّفْع، و (مَنَّا) في النَّصْب، و (مَنِي) في الجرّ.

(مَنْ) تُخالف (أَيًّا) في باب الحكاية في خمسة أشياء، يعني: الفرق بين (مَنْ) و (أَيًّا):

- الأول: أن (مَنْ) تَخْتَصُّ بحكاية العاقل، فلا يُحكى بها غير العاقل، ولذلك إذا قيل: جاء حمارٌ، نقول: أيُّ؟ ولا تقل: مَنُو؟ إلا إذا كان المراد به المَجَاز، جاء حمار تقصد به رجل بليد، نقول: مَنُو؟ صَحَّ.

أن (مَنْ) تَخْتَصُّ بحكاية العاقل، و (أَيُّ) هذه عامة في السؤال، يعني: تستعمل في العاقل وغيره.

- الثاني: أن (مَنْ) تَخْتَصُّ بالوقف، و (أَيُّ) عامة في الوقف وفي الوصل.

- الثالث: أن (مَنْ) يَجِب فيها الإشباع فيقال: مَنُو وَمَنَّا وَمَنِي، بخلاف (أَيُّ) .. (أَيُّ) ليس فيها إشباع: أَيُّ .. أَيًّا .. أَيِّ.

- الرابع: أن (مَنْ) يُحكى بها التَّنْكِرة، ويُحكى بها بعد العَلَم، وهو الذي سيأتي معنا، و (أَيُّ) تَخْتَصُّ بالنكرة.

- خامساً: أن ما قبل تاء التأنيث في (أَيِّ) واجب الفتح: (أَيَّة) هذا واجب الفتح، تقول: (أَيَّة) و (أَيَّتَان)، وفي: (مَنْ) يجوز الفتح والإسكان. ثم قال:

وَالْعَلَمُ أَحْكَيْنُهُ مِنْ بَعْدِ مَنْ ... إِنَّ عَرِيَّتَ مِنْ عَاطِفٍ بِهَا اقْتَرَنَ

يعني: يُحكى العَلَم بـ: (مَنْ) على جهة الخصوص، وهذا من الفوارق بينهما.

(وَالْعَلَمُ) بالنَّصْب على أنه مفعولٌ به منصوب على الاشتغال، (وَالْعَلَمُ) احْكِ الْعَلَمُ، (أَحْكَيْنُهُ) فُهِم منه: أن حركاته حركات حكاية، لأنه قال: (أَحْكَيْنُهُ) دَلَّ على أن الحركة في العَلَم المحكي حركة حكاية، فإذا قلت: جاء زيدٌ، مَنْ زيدٌ؟ زيدٌ الرِّفْع هنا رفع حكاية، حينئذٍ مَنْ زيدٌ؟ (زيدٌ) هذا خبر.

وأن إعرابه مُقَدَّر وقد صرَّح به في غير هذا الكتاب.

إذا: (وَالْعَلَمُ أَحْكَيْنُهُ) عرفنا أن المراد بالحركة هنا حركة حكاية في العَلَم، وأطلق العَلَم فيشمل الكُنْيَة، ويشمل الاسم، ويشمل اللقب، واحترز به عن بقية المعارف، فلا يُحكى من المعارف إلا العَلَم.

إذاً قوله: (وَالْعَلَمَ أَخْكَيْنَهُ) أخذنا فوائد، (اخْكَيْنَهُ): أنَّ الحركة حركة حكاية، وأنها مُقدَّرة، (الْعَلَمَ) أطلق فدخل فيه الاسم والكُنية واللقب، وأخرج به سائر المعارف، لأنَّه قدَّمه هذا الأصل فيه، دون بقية المعارف، والتخصيص هنا بـ: (الْعَلَمَ) لأنَّ الأعلام لَمَّا كانت كثيرة الاستعمال جاز فيها ما لم يجر في غيرها، هذا كاستثناء وإلا الأصل أنَّ (مَنْ) لا يُحكى بها إلا المنكور.

(وَالْعَلَمَ أَخْكَيْنَهُ مِنْ بَعْدِ مَنْ) ظاهره: أنَّ حكاية الْعَلَمَ من بعد (مَنْ) لا تَتَقَيَّدُ بالوقف، لأنَّه قال هناك: (وَوَقُفًا أَحْكْ) وهنا أعاد الفعل قال: (الْعَلَمَ أَخْكَيْنَهُ) ولم يُقَيِّدْ بالوقف ولا بالوصل، فدلَّ على العموم، أنَّه لا يُقَيَّدُ بالوقف. ظاهره: أنَّ حكاية الْعَلَمَ بعد (مَنْ) لا تَتَقَيَّدُ بالوقف وهو قضية إطلاقهم.

وخرج بقوله: (مَنْ بَعْدِ مَنْ) من بعد (أَيِّ) فلا يُحكى الْعَلَمَ من بعد (أَيِّ) فلا يُقال: جاء زيدٌ، أَيُّ؟ لا يصح، لأنَّ (زيد) عَلَمٌ، و (أَيِّ) لا يُحكى بها الأعلام بل النكرات. وخرج (أَيِّ) فلا يُحكى الْعَلَمَ بعدها كسائر المعارف.

(إِنْ عَرِيَتْ مِنْ عَاطِفٍ بِهَا) .. (إِنْ عَرِيَتْ مِنْ) يعني: لم يسبقها .. تَجَرَّدَتْ .. عَرِيَتْ، (مِنْ عَاطِفٍ بِهَا اقْتَرَنَ) يعني: مقترن، إِنْ عَرِيَتْ مِنْ عَاطِفٍ اقْتَرَنَ بِهَا، فقوله: (مِنْ عَاطِفٍ) مُتَعَلِّقٌ بقوله: (اقْتَرَنَ)، وقوله: (بِهَا) مُتَعَلِّقٌ كذلك بقوله: (اقْتَرَنَ)، وجملة (اقْتَرَنَ) هذه ما إعرابها؟ مِنْ عَاطِفٍ مُقْتَرَنٍ بِهَا .. لا، (مِنْ عَاطِفٍ) ليس مُتَعَلِّقٌ بـ: (اقْتَرَنَ)، مُتَعَلِّقٌ بـ: (عَرِيَتْ)، (مِنْ عَاطِفٍ) جار ومجرور مُتَعَلِّقٌ بقوله: (عَرِيَتْ) عريت من أي شيء؟ (مِنْ عَاطِفٍ) وهو مُتَعَلِّقٌ بِهَا، اقْتَرَنَ بِهَا .. مِنْ عَاطِفٍ مُقْتَرَنٍ، فالجملة صفة لـ: (عَاطِفٍ)، و (بِهَا) مُتَعَلِّقٌ بِهَا.

إذاً: إذا سبقها عاطفٌ فلا يحكى بها الْعَلَمَ .. بَطَلَتْ .. بَطَلْ عملها، يعني: في الحكاية المعنوية، وإذا خلت عن العاطف حينئذٍ جاز الحكاية بها.

(إِنْ عَرِيَتْ مِنْ عَاطِفٍ) أي: صورةً، لأنَّه للاستئناف، وأطلق العاطف وقيل: يَخْتَصُّ بالواو والفاء، وقيل: الواو خاصَّةً.

قال الشَّارِحُ هنا: "يجوز أن يحكى الْعَلَمَ بـ: (مَنْ) إن لم يَتَقَدَّمْ عليها عاطفٌ، فتقول لمن قال: جاءني زيد، مَنْ زيدٌ؟ ولمن قال: رأيت زيدا، من زيدا؟ ولمن قال: مررت بزيدٍ، من زيدٍ؟ بالخفض، فتحكي في الْعَلَمَ المذكور بعد (مَنْ) ما للْعَلَمَ المذكور في الكلام السابق من الإعراب، وهذه لغة الحجاز" أهل الحجاز: أَهَمُّ يحكون المحكي بنفسه بعد (مَنْ) سواء كان مرفوعاً، أو منصوباً، أو مخفوضاً.

وأما بنو تميم فلا يحكون، بل يجيئون بِالْعَلَمَ المسئول عنه بعد (مَنْ) مرفوعاً مطلقاً: جاء زيد، مَنْ زيدٌ؟ رأيت زيدا، مَنْ زيدٌ؟ مررت بزيدٍ، مَنْ زيدٌ؟ فعندهم مُطلقاً الرِّفْعُ .. رفعاً

ونصباً وخفضاً، لأنَّه مبتدأ خبره (مَنْ)، إذاً: يلزم أن يكون مرفوعاً، فإذا كان منصوباً
الحكي وجب رفع (زيد) في الحكاية.

أو خبر مبتدؤه (مَنْ)، فإن اقترن بعاطف تَعَيَّنَ الرفع عند الكل، يعني: عند الحجازيين،
لو قال: رأيت زيداً، تقول: ومن زيد؟ حينئذٍ وجب الرفع، مررت بزيد، ومن زيد؟ وجب
الرفع عند الجميع، فإن عَرِيت عن عاطفٍ حينئذٍ جاز عند الحجازيين أن تقول: مَنْ
زيداً، وَمَنْ زيد، وَمَنْ زيد؟
و (مَنْ) مبتدأ، والعَلَم الذي بعدها خبرٌ عنها، سواءً كانت حركته ضَمَّةً، أو فتحة، أو
كسرة، لو قلت: مَنْ زيد؟
مَنْ زيد؟ في لغة الحجاز (مَنْ) مبتدأ، و (زيد) خبر مرفوع ورفعه ضَمَّةٌ مُقَدَّرَةٌ، مَنْ زيد؟
في لغة الحجاز (مَنْ) مبتدأ، و (زيد) خبر مرفوع ورفعه ضَمَّةٌ مُقَدَّرَةٌ على آخره، منع من
ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية، بدليل: مَنْ زيداً؟ (مَنْ) مبتدأ، و (زيداً) خبر مرفوع
ورفعه ضَمَّةٌ مُقَدَّرَةٌ منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية، مَنْ زيد؟ (مَنْ) مبتدأ، و
(زيد) خبر مرفوع ورفعه ضَمَّةٌ مُقَدَّرَةٌ على آخره، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة
الحكاية.

إذاً: (مَنْ) مبتدأ، والعَلَم الذي بعدها خبرٌ عنها، سواءً كانت حركته ضَمَّةً، أو فتحة، أو
كسرة، وحركة الإعراب تكون حينئذٍ مُقَدَّرَةٌ، أو خبر عن الاسم المذكور بعد (مَنْ)، فإن
سبق (مَنْ) عاطفٌ لم يَجْزَ أن يُحكى في العَلَم الذي بعدها ما قبلها من الإعراب، بل يجب
رفعه على أنه خبرٌ عن (مَنْ) أو مبتدأ خبره (مَنْ).

فتقول لقائل: جاء زيدٌ، أو رأيت زيداً، أو مررت بزيد: وَمَنْ زيد؟ في الجميع تَعَيَّنَ الرفع،
ولا يُحكى من المعارف إلا العَلَم، فلا تقل لقائل: رأيت غلام زيد، من غلام زيد؟ هذا لا
يَصِح، بل يجب رفعه مطلقاً: رفعاً ونصباً وجراً.

ويشترط لحكاية العَلَم بـ: (مَنْ) ألا يكون عدم الاشتراك فيه مُتَبَيَّنًا، لأنك تستفهم عن
شخص فيه اشتراك مع غيره، قال: جاء زيدٌ .. رأيت زيداً، يَحْتَمِلُ زيد من هذا؟ فتقول:
مَنْ زيداً؟ لكن إذا كان ما يقبل الاشتراك تقول: مَنْ زيداً؟! هذا ما يَصِح، إذاً: يُشْتَرَطُ
لحكاية العَلَم بـ: (مَنْ) ألا يكون عدم الاشتراك فيه مُتَبَيَّنًا، فلا يُقال: مَنْ الفرزدق؟ لمن
قال: سمعت شعر الفرزدق، إلا على جهة الإنكار، أمّا حكاية فلا.

لأنَّ هذا العَلَم يُبَيِّنُ انتفاء الاشتراك فيه .. ليس فيه اشتراك، فلا يصح أن يُقال: من
الفرزدق؟

قيل لأحد الطلاب: هذا الحديث صَحَّحه الدارقطني، قال: وَمَنْ الدارقطني؟!

- ويُشترط أيضاً أن يكون علماً لعاقل.

- وألا يُتبع في حكايته بتابعٍ من توكيدٍ، أو بدلٍ، أو بيانٍ، أو نعتٍ بغير (ابنٍ) مضافاً إلى عَلمٍ، يعني: لو كان منعوياً تقول مثلاً: جاء زيدُ الفاضل، لا يصح حكايته فلا يُقال: من زيدُ الفاضل؟ لأنَّه منعو، جاء زيدُ أخوك، فلا يُقال: من زيدُ أخوك؟ وإنما يُشترط في حكاية العَلم: ألا يكون متبوعاً مُطلقاً إلا بـ: (ابنٍ) مضافٍ إلى علم، لو قال: جاء زيدُ ابن عمرو، تقول: ومن زيدُ بن عمرو؟ تستفسر عنه، لأنَّه مُحتمل .. لأنَّه كالشيء الواحد.

بخلاف النعت بـ: (ابنٍ) مضافٍ إلى عَلمٍ، لأنَّه مع المنعوت كشيءٍ واحد، وفي العطف خلاف كما سيأتي، وإنما اشترطوا انتفاء التابع لأنَّهم استغنوا بإطالته عن الحكاية، لأنَّ إطالته بالتابع تُبيِّنُه، يعني إذا قيل: جاء زيدُ الفاضل، يُعرَف هذا في الغالب، جاء زيدُ أخوك عَلمٌ هذا، لا يحتاج إلى الحكاية، إمَّا تحكي وتستفهم عن شيءٍ لا يعرف .. قابل للشركة، وأمَّا إذا لم يقبل الشركة .. الاشتراك مع غيره فلا يُحكي.

وأمَّا المعطوف فهو داخلٌ في كلامه، ولذلك قال الصَّبَّان: " شَمِلَ كلامه العَلم المعطوف على غيره، والمعطوف عليه غيره، وفيه خلاف منعه يونس، وجَوَّزه غيره، واستحسنه سيبويه " منع .. جواز .. استحسان، فيقال لمن قال: رأيت زيدا وأباه، رأيت زيدا وأباه عَطَفَ عليه، في الأول قلنا: النَّعت، والبدل، والتوكيد، والنَّعت بغير (ابن) مضاف إلى عَلمٍ، قلنا: وفي العطف خلاف هو الذي ذكرناه الآن.

فلو قال: رأيت زيدا وأباه، هذا فيه نوع اشتراك، فتقول: من زيدا وأباه؟ من قال: رأيت أخا زيدا وعمراً، من أخا زيدا وعمراً؟ إذا: العطف والمعطوف عليه هذا فيه خلاف بين النُّحاة.

وَالْعَلمُ أَحْكَمُهُ مَنْ بَعْدَ مَنْ ... إِنَّ عَرِيتَ مِنْ عَاطِفٍ بِهَا اقْتَرَنَ

إِنْ عَاطِفٍ اقْتَرَنَ بِهَا.

ثم قال رحمه الله: (التَّأْنِيثُ).

(التَّأْنِيثُ) هذا تفعيل من: أَثَّثَ .. يُؤَثِّثُ .. تأنيثاً، التأنيث مقابل للتذكير، وهنا لم يقل: التأنيث والتذكير، كما قال: (المُعَرَّبُ وَالْمَبْنِيُّ) لأنَّه في السَّابق ذكر المعرب وذكر معه

المبني، يعني: عنون لشيئين .. ترجم لشيئين وذكر كل واحدٍ منهما تحت ترجمة.
وهنا قال: (التأنيث) ولم يقل: التذكير، ويُقال: المعرفة والنكرة، كلٌّ منهما يقابل الآخر،
لكنّه إذا عنون بشيئين متقابلين ذكرهما معاً، وأمّا هنا فقليل: لماذا لم يقل: التأنيث
والتذكير؟ نقول: هنا لأنّه ذكر التأنيث وهو الذي يحتاج إلى علامة وتمييز عن غيره، وأمّا
التذكير فهو الأصل فلا يحتاج، حينئذٍ لا يُعترض على النّاطم.
(التأنيث) قيل: لو قال: التأنيث والتذكير لكان أحسن، لأنّه نظير قوله سابقاً: (المُعْرَبُ
والمُبْنِي) و (النَّكْرَةُ وَالْمَعْرِفَةُ)، وفيه نظر! لأنّه لم يتكلّم عن التذكير هنا، فكيف يُترجم به
في الترجمة .. كيف يذكره في الترجمة ولم .. ؟ وهذا عندهم معيب: إذا ترجم ولم يأت بما
ترجم به معيب، بخلاف العكس: لو ذكر شيئاً ولم يترجم له قالوا: هذا تبرّع من عنده
وزيادة، وأمّا إذا ترجم فلم يذكر هذا لا .. هذا معيبٌ عندهم في التصنيف.
إذاً: (التأنيث) فرع التذكير، لأنّه يحتاج إلى علامة، لأنّه الأصل في الأسماء .. التذكير هو
الأصل في الأسماء؛ إذ ما من شيءٍ يُذكر أو يُؤنث إلا ويطلق عليه: شيء .. لفظ
(شيء)، ولفظ (شيء) هذا مُذكر، دل على أنّ الأصل في التأنيث التذكير، يعني: اللفظ
المؤنث إذا قيل: عائشة .. فاطمة .. قائمة، هذا اللفظ مُصَدِّق (عائشة) يَصْدُق عليه
أنّه شيء، فدل على أنّه مذكّر في الأصل.

إذاً: ما من مُذكر أو مؤنث إلا ويصدق عليه شيء، و (شيء) مُذكر في لغاتهم، ومن
احتيج إلى علامة تُميّز المؤنث من المُذكر، لأنّ الأشياء الأوّل تكون مفردة لا تركيب
فيها، الأشياء الأوّل السابقة مفرد مثلاً والمُذكر والنكرة هذا لا يحتاج إلى معرفة .. لا
يحتاج إلى شيءٍ يُعرّفه .. إلى علامة.

لأنّ الأشياء الأوّل تكون مفردة لا تركيب فيها، والثّواني، يعني: الفروع، تحتاج إلى ما
يُميّزها من الأوّل، ويُدلُّ على مثنويّتها، بدليل احتياج التعريف إلى علامة .. التعريف لا
بد له من علامة، لأنّه فرع التنكير، واحتياج النفي كذلك إلى علامة، لأنّه فرعٌ عن
الإيجاب.

ولذلك قلنا: الأصل في الجملة أنّها موجبة، قلنا: الجملة تكون مَنفِيَّة وتكون موجبة،
أيهما أصل؟ الإيجاب، لماذا؟ لأننا نقول: متى نَحْكُم عليها بكونها مَنفِيَّة؟ إذا سبقها
(ليس) .. (ما) إلى آخره، فدلّ على أنّ ما يحتاج إلى علامة فرعٌ عمّا لا يحتاج إلى
علامة.

إذاً: الأصل في الألفاظ .. في الأسماء التذكير، بدليل: أنّنا لا نَحْكُم على اللفظ بأنّه

مؤنث إلا بوجود علامة، ولذلك قال النَّاطِم:
عَلَامَةُ التَّأْنِيثِ تَاءٌ أَوْ أَلِفٌ ... وَفِي أَسَامٍ قَدَّرُوا التَّاءَ كَالْكَتِفِ
وَيُعَرَّفُ التَّقْدِيرُ بِالضَّمِيرِ ... وَنَحْوِهِ كَالرَّدِّ فِي التَّصْغِيرِ

(عَلَامَةُ التَّأْنِيثِ) (عَلَامَةُ) مبتدأ وهو مضاف، و (التَّأْنِيثِ) مضاف إليه، (تَاءٌ) هذا خبر،
(أَوْ) عاطفة فقط؟ (أَوْ) للتنويع هنا، لأنه ذكر علامتين في الجملة:
- (تَاءٌ) تاء التأنيث.

- والألف، والألف هذه يدخل تحتها نوعان: الألف المقصورة، والألف الممدودة،
المقصورة مثل: (حبلى وسلمى) والممدودة مثل: (صحراء وحمرأ). وهي أَلِفٌ مقصورة
وممدودة، ومذهب البصريين: أنَّ الممدودة فرعٌ عن المقصورة.

إذاً: (حبلى) هي الأصل، و (صحراء) هذه فرع، حينئذٍ صارت واحدة، ومذهب
البصريين: أنَّ الممدودة فرعٌ عن المقصورة، أبدلت منها همزة، لأنَّهم لَمَّا أرادوا أن يؤنثوا
بها ما فيه أَلِفٌ لم يمكن اجتماعهما لتماثلهما والتقائهما ساكنين، فأبدلت المتطرِّفة
للدلالة على التأنيث همزة لتقاربهما، وخُصَّت المتطرِّفة لأنَّهما في محلِّ التَّغْيِيرِ.

يعني: (صحراء) الهمزة الثانية هذه هي أَلِفُ التأنيث .. أَلِفُ حبلى، صحراء، الراء ثُمَّ
الألف .. الألف هذه من الكلمة، ثُمَّ أريد تأنيثها بأَلِفٍ مقصورة، وهي أَلِفُ حبلى،
فجئت بالألف فاجتمع عندنا أَلِفَان، ولا يمكن التَّنَطُّقُ بهما، ولا يمكن حذفهما، حينئذٍ
قلبت الثانية أَلِفًا فصار: صحراء، هذا سيأتي في التثنية والجمع هناك.

إذاً: أَلِفُ همزة (صحراء) ليست أصلية، وهي للتأنيث وأصلها مقصورة قلبت همزةً
لتطرُّفها وعدم اجتماعها مع الألف السابقة، إذاً: فأبدلت المتطرِّفة، يعني: الثانية للدلالة
على التأنيث همزةً لتقاربهما، يعني: الألف والهمزة، وخُصَّت المتطرِّفة الثانية لا الأولى،
لأنَّها في محلِّ التَّغْيِيرِ، والتَّغْيِيرُ إنما يلحق الآخر لا الأوائل، ويدلُّ لذلك سقوطها في
الجمع كصحارى، ولو لم تبدل لم تُحذف، حينئذٍ نقول: صحراء، الهمزة هذه بدلٌ عن
الألف.

حينئذٍ قوله: (أَوْ أَلِفٌ) أَلِفٌ واحدة وهي الألف المقصورة، سواءً كانت أصلية، يعني: لم
تُبدل كما في أَلِف: (حبلى وسلمى) أو أُبدلت همزةً كما في: (صحراء وحمرأ) إذاً:
النوعان نوعٌ واحدٌ عند البصريين، ومذهب الكوفيين: أنَّها أصلٌ أيضاً .. كلٌّ منهما
أصل، لكن المشهور الأول: أن همزة صحراء .. الهمزة هذه همزة تأنيث لكنَّها مُبدلة عن

ألف: حبل.

عَلَامَةُ التَّأْنِيثِ تَاءٌ أَوْ أَلِفٌ ... وَفِي أَسَامٍ قَدَرُوا النَّا كَالْكَيْفِ

التاء على قسمين:

- متحركة وتختص بالأسماء، مثل: فاطمة، ومسلمة، تدخل في الأعلام وتدخل في الصفات.

متحركة وتختص بالأسماء ك: قائمة.

- وساكنة: وهذه تختص بالأفعال، تقول: قامت هند .. هند قامت، هذه التاء مختصة بالأفعال وهي ساكنة، وهذا الفرق بينها وبين المختصة بالأسماء، تلك متحركة وحركتها حركة إعراب: مسلمة .. قائمة .. فاطمة، نقول: هذه حركة إعراب، وأما: قامت، فهي ساكنة.

والألف كذلك مفردة، وهي المقصورة ك: (حبل)، وألف قبلها ألف فتقلب هي همزة وهي الممدودة ك: (حمراء) فالألف رُدَّتْ إلى نوع واحد.

وقوله: (تاءٌ أَوْ أَلِفٌ) .. (أَوْ) هنا للتنويع، أتى بـ: (أَوْ) التي لأحد الشئين، إشارة إلى أنَّ العلامتين لا يجتمعان في كلمة واحدة: إِمَّا علامة هي التاء فتنتفي الألف، وإمَّا علامة هي الألف فتنتفي التاء .. واحد من شئين. إشارة إلى أنَّ العلامتين لا يجتمعان في كلمة واحدة، فلا يُقال في (ذكرى): ذكراتٌ، لا يُقال باجتماع التاء والألف.

وأما: (علقة وأرطاة) اجتمع فيها أَلِفٌ وتاء، نقول: الألف هنا ليست للتأنيث ..

ليست أَلِفٌ: (صحراء) وإنما الألف هنا للإلحاق بـ: (جعفر) فإذا كانت للإلحاق فحينئذٍ لا بأس أن يجتمع الألف مع التاء.

وأما: (علقة وأرطاة) فألفهما مع وجود التاء للإلحاق بـ: (جعفر)، ومع عدمها للتأنيث، وقَدَّم التاء على الألف في قوله: (عَلَامَةُ التَّأْنِيثِ تَاءٌ أَوْ أَلِفٌ) لأنها أكثر، وأظهر دلالة

من الألف، لأنها لا تلتبس بغيرها .. التاء لا تلتبس بغيرها بخلاف الألف، الألف كما

سيأتي قد تأتي للإلحاق .. قد تأتي للتكثير .. قد تأتي للتأنيث، حينئذٍ لها احتمالات،

فيلتبس هل هذه للإلحاق .. هل هذه للتكثير كما في: (قَبَعُثَرَا) قد يظن الضان أنها أَلِفٌ

للتأنيث ليست كذلك، بل هي أَلِفٌ التكثير.

كذلك: (عَلَقَى) إِذَا: قَدَّم التاء على الألف لأنها أكثر وأظهر دلالةً من الألف لأنها لا

تلتبس بغيرها، بخلاف الألف فإنها تلتبس بغيرها فيحتاج إلى تمييزها، وإنما قال: (تاءٌ) ولم

يقول: هاءٌ، لِمَا ذكرناه سابقاً أَنَّ مذهب البصريين: أَنَّ الهاء بدلٌ عن التاء، فإذا قلت:

قائمه، وقفت عليه بالهاء وهي ساكنة، والأصل: قائمة.

وإنما قال: (تَاءٌ) ولم يقل: (هَاءٌ) ليشمل الساكنة كتاء: قامت هندٌ، ولأنَّ مذهب البصريين: أنَّ التاء هي الأصل، والهاء المُبدلة في الوقف فرعها، وعكس الكوفيون: جعلوا الهاء هي الأصل، والتاء هي الفرع.
علامةُ التَّائِيثِ تَاءٌ أَوْ أَلِفٌ ... وَفِي أَسَامٍ قَدَّرُوا التَّاءَ كَالْكَتِفِ

هذا فيما يكون مؤنثاً تأنيثاً معنوياً، المؤنث المعنوي ما هو؟ ما حكمنا عليه بكونه مؤنثاً، لكن بغير علامة، يعني: بغير اتصال تاء أو ألف، فكيف حكمنا عليه بكونه مؤنثاً مع عدم وجود العلامة؟ (علامةُ التَّائِيثِ تَاءٌ) تاء تأنيث، (أَوْ أَلِفٌ) بنوعيتها، (وَفِي أَسَامٍ) لم تظهر فيها هذه العلامة لا التاء ولا الألف .. لم تتصل بها، ولكن حكمنا عليها بكونها مؤنثاً والتأنيث معنوي، لماذا؟ قالوا: (قَدَّرُوا التَّاءَ) يعني: التاء مُقدَّرة، ولذلك قلنا: كل تأنيث إنما يكون لفظياً فيما سبق .. الممنوع من الصَّرف، التأنيث لا يكون معنوياً، وإنما كله لفظي.

وحينئذٍ: زينب، وسعاد، وكتف، وهند، نقول: هذا مؤنث تأنيث لفظي، لماذا؟ لأنَّ التاء مُقدَّرة، وإذا كان كذلك فليس عندنا تأنيث معنوي.

(وَفِي أَسَامٍ) هذا جمع: أسماء، و (أَسْمَاءُ) جمع اسمٍ، فهو جمع الجمع، (وَفِي أَسَامٍ قَدَّرُوا) أي: العرب أو النحاة، (قَدَّرُوا التَّاءَ) فيه، (كَالْكَتِفِ) قَدَّرُوا التَّاءَ فيما لا يعقل، (كَالْكَتِفِ) فيقال: كُتِفَتْ إِذَا صَغُرَتْ، من أين جاءت هذه التاء في التَّصْغِيرِ؟ قالوا: لأنَّ التاء فيه مُقدَّرة، فلذلك التصغير يَرُدُّ الأشياء إلى أصولها كالجمع.

حينئذٍ يقال في (يد): يُدْيَةُ، وفي (عين): عَيْنَةٌ، وفي (أذن): أُذْيَةٌ، وأذن، وعين، وكذلك: كتف، هذه ليست متصلة بها علامة تأنيث .. التاء، لكن لما صُغِرَتْ التَّصْغِيرِ يرد الأشياء إلى أصولها، فحكمنا عليها بكونها مؤنثاً تأنيثاً معنوياً.

(وَفِي أَسَامٍ قَدَّرُوا التَّاءَ كَالْكَتِفِ) فتقول: كُتِفَتْ .. يُدْيَةُ، وكذلك: عَيْنَةٌ، وأذْيَةٌ، كيف نعرف هذا التقدير .. كيف نعرف أنَّ العرب خَصَّتْ هذا اللفظ بتاء مُقدَّرة؟ قالوا:

(وَيُعْرَفُ التَّقْدِيرُ) يعني: تقدير التاء في الاسم بعلامات ظاهرة يُنْطَقُ بها، منها الضمير .. عَوْدُ الضَّمِيرِ، إذا عاد الضمير على لفظٍ بالتأنيث وليس فيه تاء علمنا أنَّه مؤنث،

فتقول مثلاً كما قال تعالى: ((التَّارُ وَعَدَهَا اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا)) [الحج:72] ف: (التَّارُ)

مؤنث، لأنَّ الضَّمِيرَ هنا عاد عليها بالتأنيث، كذلك: ((حَتَّى تَصَعَ الْحَرْبُ أَوْرَارَهَا))

[محمد:4] لم يَقُلْ: (أوراره) قال: (أَوْرَارَهَا) فدلَّ على أنَّ الحرب هنا مؤنث تأنيثاً معنوياً.

((وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا)) [الأنفال:61] ما قال: (فَاجْنَحْ لَهُ) قال: (فَاجْنَحْ

هَآ)، ((وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا)) [الشمس:1] .. ((وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا)) [الشمس:7]
حينئذٍ نقول: هذه الضمائر كلها تعود على اللفظ وهو مُجَرَّدٌ من التاء، فدل على أنَّ
التاء مُقدَّرة.

إذا: (وَيُعْرَفُ التَّقْدِيرُ) تقدير التاء (بِالضَّمِيرِ) يعني: مرجع الضمير العائد على ذلك
الاسم، فإن رجع إليه مُؤَنَّثاً دَلَّ على أَنَّ هذا اللفظ مُؤَنَّثٌ، وكيف تعرف هذا؟ ليس من
رأسك، لأنك إذا أردت أن تُرَكِّبَ رَكْبَتٌ، لكن ترجع إلى لسان العرب: هل أعادوا
الضمير عليه مُدَكِّراً أو مُؤَنَّثاً؟ فحينئذٍ تحكم عليه بكونه مُدَكِّراً إذا أُعيد عليه بالتذكير،
أو مُؤَنَّثاً إذا أُعيد عليه بالتأنيث.

إذا: الأول الضمير .. يعرف بمرجع الضمير.

(وَنَحْوُهُ) نحو الضمير، مثل ماذا؟ مثَّلَ له: (كَالِرَدِّ فِي التَّصْغِيرِ) رد ماذا؟ (كَالِرَدِّ) رَدَّ
التاء، قلنا: التَّصْغِيرُ يرد الأشياء إلى أصولها، (كَالِرَدِّ فِي التَّصْغِيرِ) يعني: صَغَّرَ الكلمة،
فإن رجعت التاء رددتها حينئذٍ عرفت أنَّها مُقدَّرة، فتقول هُنْدٌ: هُنَيْدَةٌ، هنا زِدْتُ التاء
في التصغير.

إذا: (وَنَحْوُهُ) يعني: ونحو الضمير، ومثَّلَ له بمثال واحد: (كَالِرَدِّ) يعني: رَدَّ التاء ..
إرجاعها، لأنَّها هي الأصل بقاؤها، (كَالِرَدِّ فِي التَّصْغِيرِ) فتقول: كَتَفٌ .. كُتَيْفَةٌ، هُنْدٌ ..
هُنَيْدَةٌ، إذا: صَغَّرْتَهُ فَرَجَعْتَ التاء.

كذلك الإشارة إليه: ((هَذِهِ جَهَنَّمُ)) [يس:63] أشرت إليه بِمُؤَنَّثٍ فدلَّ على أَنَّ
(جَهَنَّمُ) مُؤَنَّثٌ.

إذا: الإشارة إليه، فتقول: هذه هُنْدٌ، وتلك كَتَفٌ (تلك .. ت)، هذا لِمُؤَنَّثٍ: تلك كَتَفٌ،
وهذه هُنْدٌ، وهذه جَهَنَّمُ، وما في معناها.

وتأنيث خبره: إذا أَثْنَتَ الخبر علمت أَنَّ المبتدأ مُؤَنَّثٌ، لأنَّه يلزم منه التَّطَابُقُ، إذا ورد
في لسان العرب .. في القرآن أو في غيره خبر مُؤَنَّثٌ، والمبتدأ مُجَرَّدٌ عن التاء فاحكم
على المبتدأ بأنَّه مُؤَنَّثٌ، لأنَّه لا يُخْبَرُ بالتأنيث إلا عن المِؤَنَّثِ.
كذلك نعتة: في النَّعْتِ لأنَّه يُشْتَرَطُ فيه التَّطَابُقُ.

كذلك حاله: الحال لا بد أن تكون مطابقة، ووجودها في فعله: ((وَلَمَّا فَصَلَتِ الْعِيرُ))
[يوسف:94] (الْعِيرُ) نقول: هذا مُؤَنَّثٌ لوجودها في الفعل.

كذلك بعضهم زاد: أَنْتِ، وَضَرَبَكَ، يعني: الكسرة، لكن الكسرة هذه معروفة من
الْبَيْئَةِ، يعني: لا تصلح هنا، وباء (تفعلين) كذلك من الْبَيْئَةِ.

والعدد: يعني سقوط التاء من العدد، تقول: ثلاث هنود، وعلمنا أن (ثلاث) هنا يأخذ حكم؟ (ثلاث هنود) النظر للآحاد هند فيخالفه، إذا كان مُؤنَّثاً أَسْقَطَتِ التاء، هنا أَسْقَطَتِ التاء فتقول: ثلاث هنود، ومنه قوله:

وَهِيَ ثَلَاثُ أَذْرُعٍ وَإِصْبَعُ ..

ثَلَاثُ أَذْرُعٍ تفهم من هذا: أَنَّ الدَّرَاعَ مُؤنَّثٌ لِأَنَّهُ أَسْقَطَ التاء من العدد فقال: ثلاث. إذاً: هذه مِمَّا يُعْرَفُ بِهَا التقدير، يعني: عود الضمير، والتصغير، واسم الإشارة، والنعت والخبر وهذه أشهرها في لسان العرب، فإذا وجد واحد من هذه ما هو مُؤنَّثٌ حكمنا على اللفظ بأنه مُؤنَّثٌ تأنيثاً معنوياً، وفي أصله التاء.

أصل الاسم أن يكون مُذكَّراً، والتأنيث فرعٌ عن التذكير، ولكون التذكير هو الأصل استغنى الاسم المذكر عن علامة تدلُّ على التذكير، ولكون التأنيث فرعاً عن التذكير افتقر إلى علامة تدلُّ عليه وهي التاء، والألف المقصورة أو الممدودة، والتاء أكثر في الاستعمال من الألف، ولذلك قُدِّرَت في بعض الأسماء ك: عين، وكنف. قد يُقال: لماذا لا نُقدِّر الألف؟ والألف فرع، والتاء أصل، ولذلك هي الأكثر. ويستدل على تأنيث ما لا علامة فيه ظاهرة من الأسماء المؤنثة بعود الضمير إليه مُؤنَّثاً، نحو: الكنف نهشتها، والعين كحلتها، وبما أشبه ذلك وصفه بالمؤنَّث: أكلت كنفاً مشوية، (مشوية) هذا بالتاء دلٌّ على أَنَّ (كنف) هذا مُؤنَّثٌ، لأنَّه يشترط فيه التطابق. وكرِّرَ التاء إليه بالتصغير: كُتِبَتْ، يُدَبِّت.

ثمَّ شرع في بيان محال هذه التاء، التاء في الغالب أن يفصل بها بين وصف المؤنَّث من المذكر: ضارب وضاربة .. قائم وقائمة، أن يؤتى بالتاء فارقةً بين المذكر والمؤنَّث، وهذا إنما يكون في الوصف .. الكثير الغالب في الوصف، وقُلْتُ للفصل في الجوامد .. قُلْتُ في الفصل بين اللفظين المذكر والمؤنَّث في الجامد، يعني: لا في الصفات، فالأكثر في الصِّفَات ك: قائمة وقائم، ومسلم ومسلمة، أمَّا في الجوامد فهو قليل، ك: امرئ وامرأة، وحمار وحمارة، (حمار) هذا مُذكر، و (حمارة) مُؤنَّث، وهذا قليل، وإنسان وإنسانة، وغلام وغلامة هذا قليل، ولذلك قيل: هذا النوع لا ينقاس .. ليس بقياسي.

إذاً: وجود التاء فارقةً في الجوامد لا ينقاس عليه وإنما هو سماعي. وجاءت لتمييز الواحد من الجنس كثيراً، كما سبق أَنَّ اسم الجنس الجمعي ما يُفَرَّق فيه بينه وبين واحده بالتاء، التي هي تاء التأنيث هذه، حينئذٍ جاء في تمييز الواحد من الجنس كثيراً ك: تَمْرٍ وتَمْرَة، وبقرٍ وبقرَة، إذاً: وجدت في المفرد وأسقطت من الجمع.

وعكسه قليلاً ك: كمى للواحد، وكمئة للجمع.

وتأتي التاء للمبالغة ك: راوية، ولتأكيد المبالغة ك: علامة، ولتأكيد التأنيث ك: نَعْجَة، وناقَة، أو لتأكيد الجمع ك: حجارة وفحولة، أو لتأكيد الوحدة ك: ظلمة، وغرفة، وتأتي للتعريب يعني: للدلالة على أَنَّ اللفظ أعجمي نحو: كياجة في جمع: كيلج، وهو الميزان أو المكيال، وتأتي للنسب، يعني: عوضاً عن الياء كما قال بعضهم .. للدلالة على النسب نحو: الأشاعنة والأزارقة، في النسب إلى: أشعث، وأزارقة إلى: الأزرق، وهي عوضٌ عن ياء النسب.

وتكون عوضاً من فاء ك: عِدَة، أو عين ك: إقامة، أو لام ك: لغة، أو مدة تفعيل ك: تركية.

إذاً: لا تختصُّ بكونها فارقةً بين المذكر والمؤنث، يعني: تأتي في مواضع أُخرٍ ولكنها على جهة القِلَّة، والغالب ألا تلحق الوصف الخاصَّ بالمؤنث، ك: حائض، فلا يُقال: حائضة؟ إلا على معنى سبائي معنا، أو طالق .. طالقة، حامل وحاملة، هذا لا يصح، وطامث، ومرضع إلى آخره، "لعدم الحاجة إليها بأمن اللبس" .. عِلَّةٌ لأمن اللبس، قاله الكسائي.

وقال سيبويه: "لأنَّهما في الأصل وصفٌ مذكر، كأنه قيل: شخصٌ حائضٌ وطاقٌ" فهو صفة لشخص، و (سخص) سبق معنا أنَّه يصدق على المذكر والمؤنث، ولذلك قلنا: ثلاث أشخاص، أو شخوص.

وقال الخليل: "لأنَّهما تؤدي معنى السبب" أي: ذات حيض، وذات طلاق، يعني: سببه أنهما ذات، ولم يقل: ذات فهي سبب.

ثم قال النّاطم هنا:

وَلَا تَلِي فَارِقَةً فَعُولًا ... أَصْلًا وَلَا الْمِفْعَالِ وَالْمِفْعِيلَ

إذاً: الأصل في التاء أن تكون فارقةً في الأوصاف، وأمّا الجوامد فهذا على قِلَّة، قلنا: هذا يسمع ولا يُقاس عليه.

(وَلَا تَلِي) التاء .. تاء التأنيث (فَارِقَةً) فارقةً بين المذكر والمؤنث في أربعة أوزان: (فَعُول) و (مَفْعَال) و (مَفْعِيل) و (مَفْعَل).

(فَعُول) ك: صبور، يقال: رجلٌ صبور، وامرأة صبور .. رجل شكور، وامرأة شكور، لا نحتاج إلى التاء هنا، سماع .. هكذا العرب، إذاً: (فَعُول) لا تتصل به التاء، سنأتي إلى قوله: (أَصْلًا).

(وَلَا الْمِفْعَالُ) (مِفْعَالٌ) مِهْذَارٌ: امرأةٌ مِهْذَارٌ، ورجلٌ مِهْذَارٌ، يعني: كثير الهذيان ..
الكلام .. ثرثار.

وَالْمِفْعِيلُ: مِعْطِيرٌ: رجلٌ مِعْطِيرٌ، يعني: طيب الرائحة، وامرأةٌ مِعْطِيرٌ، لا نحتاج إلى تاء
الفرق.

(كَذَاكَ مِفْعَالٌ) مِعْشَمٌ: الذي يرتكب ما يهواه، نقول: رجلٌ مِعْشَمٌ، وامرأةٌ مِعْشَمٌ.
إذاً: استوى هذه الألفاظ الأوزان الأربعة في المذكر والمؤنث، وهذا ما سبق معنا هناك في
باب: جمع المذكر السالم، قلنا: ما يستوي فيه المذكر والمؤنث، وذكرنا منه (فَعِيلٌ) كما
سيأتي.

(وَلَا تَلِي) تاء التانيث (فَارِقَةٌ) هذه صفات لا تدخل عليها تاء التانيث.
قال: (فَعُولًا) .. (فَعُولًا) هذا مفعول به لقوله: (تَلِي) فعولاً .. لا تلي التاء فعولاً،
(فَارِقَةٌ) هذا حال من فاعل (تَلِي) يعني: فارقةٌ بين المؤنث والمذكر.
قوله: (أَصْلًا)، (فَعُولًا) هذا يستعمل ويراد به الفاعل، ويستعمل ويراد به المفعول،
وأيهما أصل الفاعل أو المفعول؟ الفاعل، إذاً: قوله (فَعُولًا أَصْلًا) يعني: لا تدخل على
ما أريد به الفاعل، وأمّا ما أريد به اسم المفعول فقد تدخل عليه، فيقال: ركوبة .. ناقةٌ
ركوبة، وركوبٌ .. جمل ركوب، وناقة ركوبة، هنا تأتي التاء فارقةً، لا بأس أن تدخل التاء
على (فَعُولٌ) إذا أريد به المفعول، وأمّا الذي يستوي فيه المذكر والمؤنث فلا نحتاج إلى
تاءٍ فارقةٍ بينهما هو (فَعُولٌ) إذا كان بمعنى فاعل.

ولذلك قَيِّده الناظم قال: (أَصْلًا) يعني: إذا كانت بمعنى: فاعل، (أَصْلًا) هذا حالٌ من
(فَعُولٌ).

احترز به من (فَعُولٌ) بمعنى: مفعول، فإنّه قد تلحقه التاء نحو: أكلة بمعنى: مأكلة،
وركوبة بمعنى: مركوبة، وحلوبة بمعنى: محلوبة، يعني: إذا وصف (فَعُولٌ) مؤنث تلحقه
التاء: ناقة ركوبة، لا تقل: ركوب، صَحَّ بعضهم أنّها قد تسقط منه، لكن الأفصح أن
تأتي بالتاء، لماذا مع كونها على وزن (فَعُولٌ)؟ تقول: لأنّ المراد هنا بـ (فَعُولٌ): المفعول،
يعني: مركوبة، كذلك: محلوبة .. حلوبة، ناقةٌ حلوبة يعني: محلوبة.
(وَلَا الْمِفْعَالُ) .. (مِفْعَالٌ) كما ذكرناه .. المثال السابق.

(وَالْمِفْعِيلُ) يعني: ولا (الْمِفْعِيلُ) الألف للإطلاق.
(وَلَا الْمِفْعَالُ) ما إعراب: (وَلَا الْمِفْعَالُ)؟ الواو حرف عطف، (لَا) هذه زائدة: لا تلي
فَعُولًا وَلَا الْمِفْعَالُ، (الْمِفْعَالُ) معطوف على قوله: (فَعُولًا)، (وَالْمِفْعِيلُ) لم يُعَد (لَا)

هنا، معطوف على سابقه .. على (فَعُولًا) أي: لا تلي التاء هذه الأوزان فارقةً بين المذكر والمؤنث، فيقال: هذا رجلٌ صبور، ومَهْدَار، ومُعْطِير، (مَهْدَار) لكثير الهذيان في منطقته، و (مُعْطِير) طيب الرائحة.

وفهم من قوله: (وَلَا تَلِي فَارِقَةً) أَنَّمَا قد تلي غير فارقة، سبق أَنَّ تاء التانيث لا يشترط أن تكون دائماً فارقة، قد تكون للتوكيد .. قد تكون للمبالغة .. قد تكون عَوْض إلى آخره، إذا: النَّفْي هنا مُسَلِّط على التاء بمعنى الفرق، لا يمنع أن تلحق التاء بمعنى من المعاني الأخرى، لأنه خصَّه، قال: (لَا تَلِي فَارِقَةً) إذا: قد تليه وليست فارقةً. وفهم من قوله: (لَا تَلِي فَارِقَةً) أَنَّمَا قد تلي غير فارقة، نحو: ملولة، وفروقة، (ملولة) من الملل وهو السَّامة، و (فروقة) من الفَرْق بفتح الراء وهو الخوف، فإن التاء فيهما للمبالغة ولذلك تلحق المذكر والمؤنث: رجلٌ ملولة، يَصِح مع كون (ملول) فعول بمعنى فاعل هنا، والتاء هنا ليست للتأنيث وإنما للمبالغة، كذلك: فروق، يعني الخوف. حينئذٍ نقول: هذا يصح أن يتَّصف به المذكر والمؤنث، لأنَّ التاء هنا ليست للتأنيث. إذاً قوله: (وَلَا تَلِي فَارِقَةً فَعُولًا) المراد بكون التاء منفية في الدخول هنا إذا كانت فارقةً بين المذكر والمؤنث.

(كَذَاكَ مِفْعَلٌ): مِفْعَلٌ كَذَاكَ، (مِفْعَلٌ) هذا مبتدأ، و (كَذَاكَ) خبر مُقَدَّم، أي: لا تليه التاء فارقةً، فيقال: رجلٌ مَغْشَم، وامرأة مَغْشَم، وهو الذي لا ينتهي عَمَّا يريده ويهواه لشجاعته.

... وَمَا تَلِيهِ ... تَا الْفَرْقِ مِنْ ذِي فَشْدُوذٍ فِيهِ

يعني: إذا اتَّصلت تاء الفرق بين المذكر والمؤنث بواحدٍ من هذه الأوزان الأربعة: (فعول) و (مفعال) و (مفعيل) و (مفعِل)، فاحكم عليه بأنه شاذٌّ. حينئذٍ يُقال: عدو وعدوة، ومِيقَان ومِيقَانَة، ومسكين ومسكينة، مسكينة (مفعيلة)، نقول: هذا كله يُحفظ ولا يُقاس عليه، لأنَّ هذه الأوزان تستعمل فيما استوى فيه المذكر والمؤنث فلا نحتاج إلى تاء الفرق.

وَمِنْ فَعِيلٍ كَفَتِيلٍ إِنْ تَبِعَ ... مَوْصُوفُهُ غَالِبًا تَا تَمْتَنِعُ

التَّاءُ تَمْتَنِعُ مِنْ (فَعِيلٍ)، إذا: لا تدخل على ما كان على وزن (فَعِيلٍ)، ولكن (فَعِيلٍ) على قسمين:

- (فَعِيلٍ) بمعنى فاعل.

- و (فَعِيلٍ) بمعنى مفعول.

فإن كان بمعنى: فاعل، لحقته التاء في التأنيث: رجل كريم وامرأة كريمة، رجل ظريف وامرأة ظريفة أيضاً، حينئذٍ اتَّصَلَتِ التاء بـ: (فَعِيل) لماذا؟ لكونه على زِنَةٍ (فَعِيل) لكنَّه بمعنى: فاعل، وهنا المراد بالحكم إذا كان بمعنى: مفعول، ولذلك قَيِّده قال: (كَفْتِيل) بمعنى: مقتول.

حينئذٍ في الغالب إن تبع موصوفه التاء لا تدخل عليه، كيف تَبِعَ موصوفه؟ يعني: إن سَبَقَ موصوفه، فيقال: هندٌ قتيلٌ، ولا يقال: قتيلةٌ، ويقال: رجلٌ قتيلٌ، ويقال: رجلٌ جريحٌ وامرأةٌ جريحٌ، يعني: إذا سبق موصوفه يعني: ما كان محلاً للمعنى ولا يُعْنَى به الوصف الاصطناعي، ولذلك نقول: هندٌ قتيلٌ، (هندٌ) مبتدأ، و (قتيلٌ) هذا خبر وليس بصفة، لكنَّه في المعنى هو صفة.

إذا المراد بقوله: (إِنْ تَبِعَ مَوْصُوفُهُ) إِنْ كَانَ مَحَلَّ الصِّفَةِ سَابِقاً بَقِطْعِ النَّظَرِ عَنْ كَوْنِهِ مَنَعُوتاً أَوْ لَا، فَيَدْخُلُ فِيهِ الْمُبْتَدَأُ، وَيَدْخُلُ فِيهِ الْخَبَرُ، وَيَدْخُلُ فِيهِ غَيْرُهُ. إذا: (وَمِنْ فَعِيلٍ كَفْتِيلٍ) بمعنى: مقتول، فاحترز به من (فَعِيلٍ) بمعنى: فاعل، إِنْ تَبِعَ مَوْصُوفُهُ التَّاءُ تَمْتَنِعُ .. التَّاءُ تَمْتَنِعُ إِنْ تَبِعَ مَوْصُوفُهُ، فإن لم يتبع موصوفه جاز دخول التاء وخروجها.

إذا: هذا هو الوزن الخامس ممَّا لا تتصل به تاء الفرق، وهذا فيما إذا كان (فَعِيلٍ) بمعنى: مفعول، احترز به عن (فَعِيلٍ) بمعنى: فاعل، ثُمَّ (فَعِيلٍ) بمعنى: مفعول قد يستعمل تابِعاً لموصوفه، وقد يستعمل ليس تابِعاً لموصوفه، ما يُعَبَّرُ عنه بأنَّه يجري مجرى الأسماء. إن تبع موصوفة التاء تَمْتَنِعُ، فإن لم يتبع موصوفه حينئذٍ جاز اتِّصَالُ التاء به.

قال الشَّارِحُ هنا: "قد سبق أن هذه التاء إنما زيدت في الأسماء لتمييز المؤنث عن المذكر، وأكثر ما يكون ذلك في الصفات" أمَّا الجامد كما ذكرناه هذا قليل: غلامٌ وغلامةٌ، وإنسانٌ وإنسانةٌ، هذا لا ينقاس .. يسمع ولا يقاس عليه، "ويقل ذلك في الأسماء التي ليست بصفات كـ: رجلٌ ورجلةٌ، وإنسانٌ وإنسانةٌ، امرئٌ وامرأةٌ، وأشار بقوله: (وَلَا تَلِي فَارِقَةً فَعُولًا) إلى أَنَّ من الصفات ما لا تلحقه هذه التاء، وهو ما كان من الصفات على وزن (فَعُول) وكان بمعنى فاعل، وإليه أشار بقوله: (أَصْلًا)، واحترز بذلك من الذي بمعنى: مفعول " وهذه تلحقه التاء كما ذكرنا "وإنما جعل اسم الفاعل ما كان بمعنى الفاعل أصلاً؛ لأنَّه أكثر من الثاني فهو أصلٌ له، أو لأنَّ بِنْيَةَ الفاعل أصلٌ، أو لِمَا ذكره الشارح هنا، " .. وذلك نحو: شكورٌ وصبورٌ، بمعنى: شاكِرٌ وصابرٌ، فيقال للمذكر والمؤنث: صبورٌ وشكورٌ بلا تاء، هذا رجلٌ شكورٌ وامرأةٌ صبورٌ " يستوي فيه

المذكر والمؤنث، حينئذٍ لا يُجمع بواو ونون.

"فإن كان (فعل) بمعنى: مفعول، فقد تلحقه التاء في التأنيث، نحو: ركوبة بمعنى مركوبة" تقول: ناقّة ركوبة وحلوبة.

"وكذلك لا تخلق التاء وصفاً على (مفعّل) ك: امرأة مهذّار، وهي الكثير الهذّر وهو الهيدان" ثرثرة يعني "أو على (مفعّل) ك: امرأة معطّير، من: عطّرت المرأة إذا استعملت الطيب، أو على (مفعّل) ك: مغشّم، وهو الذي لا يثنيه شيء عمّا يريد ويهواه من شجاعته.

وما لحقته التاء من هذه الصفات الفرق بين المذكر والمؤنث فشاذاً لا يقاس عليه، نحو: عدو .. عدوة" (فعل) هذا "و: ميقان" مأخوذاً من اليقين .. ميقان (مفعّل) "وميقانة، ومسكين" (مفعّل) "ومسكينة" وسمّع: امرأة مسكينة على القياس، سمّع امرأة مسكين، هذا الأصل فيه ولا يقال: مسكينة، إلا على ما سمّع. لذلك قال:

.....

وَمَا تَلِيهِ ... تَا الْفَرْقِ مِنْ ذِي فَشْدُوذٍ فِيهِ

(وَمَا) هذا مبتدأ واقعة على الأوزان المذكورة، (تليّه) صلة الموصول، (تَا الْفَرْقِ) تاء الفرق: فاعل وهو مضاف، و (الْفَرْقِ) مضاف إليه، (مِنْ ذِي) الأوزان الأربعة .. تليّه من ذي، (فَشْدُوذٌ فِيهِ) الفاء واقعة في جواب المبتدأ وهو جائز، (شْدُوذٌ) مبتدأ، (فِيهِ) هذا خبر، والجملة خبر (مَا) .. (مَا) مبتدأ، (فَشْدُوذٌ فِيهِ) هذا خبره .. هذا الجملة في محل رفع خبر المبتدأ.

والفاء هنا ليست واقعة في جواب الشرط .. ليس عندنا شرط، وإنما إذا كان المبتدأ صيغة عموم أو فيه معنى العموم جاز وقوع الفاء في الجواب. ثم قال: " وَأَمَّا (فَعِيل) - هذا فيه تفصل - إمّا أن يكون بمعنى فاعل أو بمعنى مفعول، فإن كان بمعنى فاعل لحقته التاء في التأنيث، نحو: رجل كريم وامرأة كريمة، وقد حذفت منه قليلاً .. قليل الحذف، قال الله تعالى: ((مَنْ يُحْيِ الْعِظَامَ وَهِيَ)) [يس:78] (هِيَ) .. (هِيَ) مؤنّث، (رَمِيمٌ .. رَمِيمَةٌ) حذفت منه التاء على قِلَّة. ومنه في وجهه، في قوله تعالى: ((إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ)) [الأعراف:56] (قَرِيبَةٌ) حذفت منه التاء على وجهه.

وإن كان بمعنى: مفعول، وإليه أشار بقوله: (كَفَّيْلٍ).

إذاً قوله: (وَمِنْ فَعِيلٍ) هذا عام، يشمل (فَعِيلٍ) ما كان بمعنى: فاعل، أو بمعنى: مفعول، أخرج (فَعِيلٍ) بمعنى: فاعل، بقوله: (كَفَّيْلٍ) فالمثال حينئذ يكون للاحتراز، و (فَتِيلٍ) هنا بمعنى اسم المفعول وهو: مقتول، ثُمَّ (فَتِيلٍ) عام يشمل ما تبع موصوفه وما لم يتبع، فأخرج ما لم يتبع موصوفه بقوله: (إِنْ تَبِعَ مَوْصُوفُهُ)، إذاً قوله: (فَعِيلٍ) عام، خصَّصَهُ بـ: (فَتِيلٍ)، و (فَتِيلٍ) عام في نفسه، قد يكون تابِعاً لموصوفه وقد لا يكون.

(إِنْ تَبِعَ مَوْصُوفُهُ) حينئذٍ نقول: إن تبع موصوفه التاء تمتنع، إن لم يتبع أخرجه بقوله .. بمفهوم الشرط، وإليه أشار بقوله: (كَفَّيْلٍ) فإمّا أن يستعمل استعمال الأسماء أو لا، استعمال الأسماء المراد به: غير جارٍ على موصوف .. لم يسبقه موصوف، غير جارٍ على موصوف ظاهر، ولا منوي لدليل، فإنه تلحقه التاء.

تقول: رأيت قتيلاً، (قتيلاً) لم يسبقه شيء، حينئذٍ فإنه تلحقه التاء، رأيت قتيلاً وقتيلة، فراراً من اللبس، ولذلك: رأيت قتيلاً بني فلان، هذا لا يصح إسقاط التاء، لأنك لو قلت: قتل بني فلان وأردت به التأنيث وقع في اللبس، لأنه لم يجز على موصوفه، بل هو مستعمل استعمال الأسماء.

فإن استعمل استعمال الأسماء، أي: لم يتبع موصوفه لحقته التاء، رأيت قتيلاً وقتيلة، نحو: هذه ذبيحة ونطيحة وأكيلة، أي: مذبوحة ومنطوحة ومأكولة.

وإن لم يُستعمل استعمال الأسماء، أي: بأن يتبع موصوفه، قال ابن هشام: "لا يراد الموصوف الصناعي بل المعنوي، لأنك في نحو: هندٌ قتيْل، لا تلحق التاء مع أن (قتيل) خبرٌ لا نعت" يعني: ليس المراد هنا الوصف الصناعي بل المعنوي "خُذِفَتْ منه التاء غالباً، نحو: مررت بامرأة جريح، وبعين كحيل، أي: مجروحة ومكحولة، وقد تلحقه التاء قليلاً: خصلةٌ ذميمة، أي: مذمومة، وفعلة حميدة، أي: محمودة، وهذا مُحَرَّرُهُ بقوله: (غَالِباً) "

لأنه قال:

..... إِنْ تَبِعَ ... مَوْصُوفُهُ غَالِباً.

(غَالِباً) أشار به: إلى أنه قد تلحقه تاء الفرق حملاً على الذي بمعنى: فاعل، كقول العرب: صفةٌ ذميمة، وخصلةٌ حميدة، وقوله كذلك: (غَالِباً) يؤخذ من صنيعة: أن حقوق التاء فعلاً بمعنى: مفعول خلاف الغالب، بخلاف حقوق التاء للأوزان الأربعة فشاذاً.

يعني: إذا لحقت التاء (فَعِيلٍ) ليس بشاذ، لأنه قال: (غَالِبًا) من غير الغالب أن تلحقه، ولم يحكم عليه بالشذوذ، بخلاف الأربعة الأوزان، قال: (فَشُدُوذٌ فِيهِ) حكم عليه بكونه شاذًا.

إِذَا: (وَمِنْ فَعِيلٍ كَقَتِيلٍ إِنْ تَبِعَ) فَإِنْ لم يتبع لحقته التاء، إِنْ كَانَ (فَعِيلٍ) لَا كَمَعْنَى: قَتِيلٌ، لحقته التاء، وإنما بهذه الشروط الثلاثة يكون (فَعِيلٍ) ومعنى: مفعول، ولم يتبع موصوفه، إِنْ تَخَلَّفَ وَاحِدٌ مِنْهَا لِحَقَّتْهُ التَّاءُ، (غَالِبًا) ومن غير الغالب: خصلة حميدة، وخصلة ذميمة.

(التَّائِيَّةُ) .. (التَّاءُ) هذا مبتدأ، قصره للضرورة، و (أَلْ) هنا عهديّة، أيُّ تاءٍ؟ تاء التانيث.

إِذَا: (وَلَا تَلِي فَارِقَةً) تَمْتَنِعُ هِيَ، الجملة خبر عن التاء، وقوله: (مِنْ فَعِيلٍ) مُتَعَلِّقٌ بِهِ، (كَقَتِيلٍ) هذا حال من (فَعِيلٍ).

..... إِنْ تَبِعَ ... مَوْصُوفُهُ غَالِبًا.

هذا شرطٌ حذف جوابه.

إِذَا: (وَلَا تَلِي فَارِقَةً) يعني: لَا تَتَّصِلُ هذه التاء بالوصف مع كون الأصل في الأوصاف التي تصدق على المذكر والمؤنث أن تَتَّصِلَ به التاء فارقةً بين النوعين، ولذلك قال الصَّبَّانُ هناك: "الأصل في لحاق التاء الأسماء إنما هو تمييز المؤنث من المذكر، وأكثر ما يكون ذلك في الصفات المشتركة بين المذكر والمؤنث، فما كان مُخْتَصًّا – الصفات المختصة بالمؤنث – فالغالب ألا تلحقها التاء إِنْ لم يُقْصَدَ بها معنى الحدوث ك: حائض، وطالق، ومرضع، لعدم الحاجة بأمن اللبس، فَإِنْ قصد معنى الحدوث فالتاء لازمة، ك: حاضت فهي حائضة".

يعني: حاضت .. وَجَدَ الحيض الآن، قال: قد تَتَّصِلُ به التاء، وطلّقت فهي طالقة، وقد تلحقها وَإِنْ لم يُقْصَدَ الحدوث، وأمّا في الأسماء فهو قليل، هذا ما يَتَعَلَّقُ بالتاء. ثم شرع فيما يَتَعَلَّقُ بالألف، وعدّد أوزاناً مشهورة وترك الأوزان النادرة، ونمر عليها سريعاً.

وَأَلَفَ التَّائِيثِ ذَاتُ قَصْرِ ... وَذَاتُ مَدٍّ نَحْوُ أَنْثَى الْغُرِّ

هذا شروعٌ منه في النوع الثاني ممّا يُمَيِّزُ به أو يُفَرِّقُ بين المذكر والمؤنث.

وَأَلَفَ التَّائِيثِ ذَاتُ قَصْرِ ... وَذَاتُ مَدٍّ.

هذا تقسيم ل: (عَلَامَةُ التَّأْنِيثِ تَاءٌ أَوْ أَلِفٌ) عَمَمٌ هُنَاكَ، وَهَذَا فَصَّلَ فَقَالَ: (وَأَلِفٌ التَّأْنِيثِ) مبتدأ، (ذَاتُ) يعني: صاحبة، (قَصْرٍ) لا تُمد، قَدَّمَهَا لِأَنَّهَا الْأَصْلُ، (وَذَاتُ مَدٍّ) ك: حمراء، والأول ك: حبلى وسلمى.

(نَحْوُ أَنْتَى الْغُرِّ) أي: نحو أَلِفِ اسمِ أَنْتَى الْغُرِّ، أي: الغراء، مَثَلٌ لِلثَّانِيَةِ، (أَنْتَى الْغُرِّ) رجلٌ أَعْرَ، أو المذكر يُقَالُ: أَعْرَ، وَالْأُنْثَى: غَرَاءُ، (غَرَّ) هذا مصدر، (نَحْوُ أَنْتَى الْغُرِّ) فيقال: غَرَاءُ، يعني: أحال بالمثل، ف: (غَرَاءُ) الألف فيه (ذَاتُ مَدٍّ).
ثُمَّ لِكُلِّ مِنْ هَذَيْنِ النُّوعَيْنِ أَوْزَانٌ مَشْهُورَةٌ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ، وَأَوْزَانٌ نَادِرَةٌ، أَوْزَانٌ مَشْهُورَةٌ، يَعْنِي: هَذَا الْوِزْنُ إِنْ جَاءَ اللَّفْظُ عَلَيْهِ فَالْأَلِفُ أَلْفٌ مَدٍّ، أَوْ هَذَا الْوِزْنُ مِمَّا اشْتَهَرَ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ إِنْ جَاءَ اللَّفْظُ عَلَيْهِ فَالْفَاءُ أَلْفٌ قَصْرٍ.

وَالِاشْتِهَارُ فِي مَبَايِ الْأُولَى ... يُبْدِيهِ وَزْنُ أَرَبَى وَالطُّوْلَى
وَمَرَطَى وَوَزْنُ فَعَلَى جَمْعًا ... أَوْ مَصْدَرًا أَوْ صِفَةً كَشَبَعَى
وَكُحْبَارَى سَمَّى سَبَطَى ... ذَكَرَى وَحِثَّى مَعَ الْكُفْرَى
كَذَاكَ خُلِيطَى مَعَ الشُّقَارَى ... وَاعْرُ لَغَيْرِ هَذِهِ اسْتِنْدَارًا

ذكر اثني عشر وزنًا.

(وَالِاشْتِهَارُ) يعني: المشتهر، (فِي مَبَايِ) فِي أَوْزَانِ (الْأُولَى)، يعني: المقصورة، (ذَاتُ قَصْرٍ) هذا لَفٌ وَنَشْرٌ مُرْتَبٌّ، لِأَنَّهُ ذَكَرَ (ذَاتُ قَصْرٍ) وَ (ذَاتُ مَدٍّ)، ثُمَّ بَدَأَ بِذِكْرِ أَوْزَانِ الْأُولَى.
(وَالِاشْتِهَارُ) وهذا مبتدأ، قوله: (يُبْدِيهِ) الجملة خبر، وَ (فِي مَبَايِ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ:
(الِاشْتِهَارُ)، وَ (مَبَايِ) مضاف، وَ (الْأُولَى) مضافٌ إِلَيْهِ، يَعْنِي فِي الْمَعْنَى: نَعْتَ لِمَحْذُوفٍ وَهُوَ أَلِفٌ .. فِي مَبَايِ الْأَلِفِ الْأُولَى، يَعْنِي: المقصورة، (يُبْدِيهِ) يعني: يظهره، الجملة خبر، أَوْزَانُ:

– الأول: (وَزْنُ أَرَبَى) يعني: ما كان على وزن: (أَرَبَى) .. (فُعَلَى) بِضَمِّ الْأَوَّلِ وَفَتْحِ الثَّانِي، نَحْوُ: أَرَبَى لِلدَّاهِيَةِ، وَشُعْبَى لِمَوْضِعٍ، وَأُدْمَى كَذَلِكَ، وَجَعَلَهُ فِي (التَّسْهِيلِ) مِنَ الْمَشْتَرَكِ بَيْنِ الْمَقْصُورَةِ وَالْمَمْدُودَةِ وَهُوَ الصَّوَابُ .. أَنْ يَكُونَ مَشْتَرَكًا بَيْنَ النَّوعَيْنِ.
وَمِنْهُ مَعَ الْمَمْدُودَةِ اسْمًا: خُشْشَاءٌ .. فُعَلًا .. أَرَبَى، خُشْشَاءٌ لِلْعَظَمِ الَّذِي خَلْفَ الْأُذُنِ، وَصِفَةُ لِنَاقَةِ عُشْرَاءَ، وَامْرَأَةٌ نَفْسَاءَ، وَهُوَ فِي الْجَمْعِ كَثِيرٌ نَحْوُ: كَرَمَاءَ، وَفَضْلَاءَ، وَخُلَفَاءَ، إِذَا الصَّوَابُ فِي هَذَا الْوِزْنِ: أَنَّهُ لَيْسَ خَاصًّا بِذَاتِ الْقَصْرِ بَلْ هُوَ عَامٌ .. مَشْتَرَكٌ بَيْنَ النَّوعَيْنِ.

(أَرَبَى) بِضَمِّ الْفَاءِ وَفَتْحِ الثَّانِي.

– (وَالطُّوْلَى) هَذَا الثَّانِي، بِضَمِّ الْأَوَّلِ وَسُكُونِ الثَّانِي، (فُعَلَى) اسْمًا ل: جُمُئَى لَنَبْتٍ، أَوْ ك:

حبلى، والطُّوَّى، أو مصدرًا ك: رُجِعَى ويُشْرَى.

- الثالث: (مَرَطَى) على وزن: (فَعَلَى) بفتح العين والفاء، اسمًا ك: بَرَدَى لنهرٍ بدمشق، أو مَصْدَرًا ك: (مَرَطَى) هذا نوعٌ للمشي وهو السَّرعَة، (أو صِفَةً) ك: حَيْدًا، يُقال: حمارٌ حَيْدًا، أي: يحيد عن ظِلِّه لنشاطه، قال الجَوْهَرِي: " ولم يجئ في نعوت المذكر شيءٌ على (فَعَلَى) غيره".

- الرابع قال: (وَوَزُنُ فَعَلَى) بفتح الأول وإسكان الثاني، جمعًا ك: صرعى، جمع صريع، وجرحى جمع جريح، أو مَصْدَرًا ك: دعوى، ونجوى، أو صِفَةً لأنثى (فَعَلَى) ك: شبعى، وكسلى، إذاً:

(وَوَزُنُ فَعَلَى جَمْعًا ... أو مَصْدَرًا أو صِفَةً كَشَبَعَى) فَصَّلَ هنا مع كونه يأتي في غيره، (فَعَلَى جَمْعًا أو مَصْدَرًا أو صِفَةً كَشَبَعَى) (شَبَعَى) هذا مثالٌ للصفة.

- الخامس: أشار إليه بقوله: (وَكُحْبَارَى) (فَعَلَى) بِضَمِّ أوله وفتح ثانيه، (كُحْبَارَى) لطائر، ويقع على الذَّكَرِ والأنثى، وجمعًا ك: سُكَارَى.

ومنها: (فُعَلَى) (سُمَّهَى) بِضَمِّ الأول وتشديد الثاني مفتوحاً، (سُمَّهَى) هذا للباطل.

(سَبَطَرَى) على وزن (فَعَلَى) بكسر الأول وفتح الثاني وتسكين الثالث (سَبَطَرَى) لضربٍ من المشي.

والذي يليه: (ذُكْرَى) (فَعَلَى) بكسر الأول وسكون الثاني، (فَعَلَى) مصدرًا ك: (ذُكْرَى) أو جمعًا ك: ظُرْبَى، جمع: ظُرْبَان، وهي دويبةٌ كاهرةٌ مُنتنة الرِّيح، ترعُمُ العربُ أنَّها تفسو في ثوب أحدهم إذا صادها، فلا تذهب رائحتها، قيل: وليس في الجموع ما هو على وزن (فَعَلَى) غيرها.

(وَحِثَّى) (فَعِيلَى) وهو مصدرٌ بمعنى الحَثِّ، وَهَجَرَى للعادة، ولم يجئ إلا مصدرًا ..

(فَعِيلَى) لا يأتي إلا مصدرًا، بكسر الأول والثاني مشدداً.

(مَعَ الْكُفْرَى) (فَعَلَى) بِضَمِّ الأول والثاني، وتشديد الثالث، (كُفْرَى) لوعاء الطَّلَع،

وَحُدْرَى وَبُذْرَى من الحذر والتحذير.

و (فُعَيْلَى) (خُلَيْطَى) .. كَذَاكَ (خُلَيْطَى) للاختلاط، ويُقال: وقعوا في خليطى،

أي: اختلط عليهم أمرهم.

(مَعَ الشَّقَّارَى) (فَعَالَى) نحو: (شَقَّارَى) لنبتٍ، وَخُصَّارَى لطائرٍ، بِضَمِّ الأول وتشديد

الثاني.

(وَاعْزُرْ لِعَبْرِ هَذِهِ اسْتِنْدَارًا) إذاً: اثنا عشر وزناً هي المشهورة، وهذه ترجع إلى لسان

العرب والقاموس لتعرفها.

(وَاعِزُّ) أي: انسب (لِغَيْرِ هَذِهِ) الأوزان المذكورة في المقصور (اسْتِنْدَارًا) يعني: نادراً، استفعال من التُّدْرَةِ، ومِمَّا ندر (فَعِيل) خيسرى للخسارة، و (فَعْلَوِي) ك: هَرَنَوِي لَبَتٍ، هذا ما يَتَعَلَّقُ بـ: مَبَانِي الأَوَّلَى.

قال: (يُبْدِيهِ وَزْنُ أَرْبَى وَالطُّوْلَى) (يُبْدِيهِ) قلنا: الجملة خبر، والضمير يعود على المباني، (وَزْنُ) هذا الفاعل، وهو مضاف، و (أَرْبَى) مضاف إليه، وما بعده كُلُّهُ معطوف عليه. (وَمَرَطَى وَوَزْنُ فَعْلَى جَمْعًا) هذا حال من (فَعْلَى)، (أَوْ مَصْدَرًا أَوْ صِفَةً) معطوفان عليه. (وَكُخْبَارَى سَمَّهَى سِبْطَرَى) وذلك ك: (خُبَارَى) يعني: خبر مبتدأ محذوف، (سَمَّهَى سِبْطَرَى) مَعطوفات على (خُبَارَى) بإسقاط العاطف، و (حِثِّي مَعَ الْكُفْرَى كَذَاكَ خُلِيطَى) .. (وَحِثِّي مَعَ الْكُفْرَى) معطوف على سابقه، و (مَعَ) مُتَعَلِّقٌ بِمَحذُوف. (كَذَاكَ خُلِيطَى) .. (خُلِيطَى) مبتدأ، و (كَذَاكَ) خبر، (مَعَ الشُّقَارَى) مُتَعَلِّقٌ؟؟؟ تَعَلَّقَ بِهِ الخبر.

(وَاعِزُّ) أي: انسب، (لِغَيْرِ) مُتَعَلِّقٌ بـ: (وَاعِزُّ) وهو مضاف، و (هَذِهِ) أي: هذه الأوزان؟؟؟ (اسْتِنْدَارًا).

لِمَدِّهَا فَعْلَاءُ أَفْعَلَاءُ ... مُثَلَّثَ الْعَيْنِ وَفَعْلَاءُ
ثُمَّ فَعَالًا فُعْلَاءَ فَاغُولًا ... وَفَاعِلَاءَ فِعْلِيًا مَفْعُولًا
وَمُطْلَقَ الْعَيْنِ فَعَالًا وَكَذَا ... مُطْلَقَ فَاءٍ فَعْلَاءُ أَخَذًا

هذه سبعة عشر وزنًا، (لِمَدِّهَا) الألف التانيث الممدودة، هذا خبر مُقَدِّم (لِمَدِّهَا) أوزان مشهورة، (فَعْلَاءُ) بفتح وإسكان الثاني، اسمًا ك: صحراء (فَعْلَاءُ)، أو صفةً لِمَوْنَتِ مذكَّره على (أَفْعَل) ك: حمراء، وعلى غير (أَفْعَل) ك: دِيْمَةٌ هطلاء، ولا يُقال: سحابٌ أهطل، بل سحابٌ هَطِل، وقولهم: فرسٌ أو ناقةٌ روغاء، أي: حديدة القياد، ولا يوصف به المذكر منهما، فلا يقال: جَمَلٌ أروغ، وك: امرأةٌ حسناء، ولا يُقال: رجلٌ أحسن. والهطل: تتابع المطر والدمع وسيلانه، يُقال: هطلت السماء تهطل هطلاً وهطلاً وهطلاً، وهذا ما يَتَعَلَّقُ بـ: (فَعْلَاءُ)، إِذَا: (فَعْلَاءُ) يكون ك: صحراء، وهو اسمٌ جامد، أو صفةً لِمَوْنَتِ مذكَّره على وزن (أَفْعَل) أفعال .. فعلاء، كما سبق معنا. (أَفْعَلَاءُ مُثَلَّثَ الْعَيْنِ) (مُثَلَّثَ) هذا حالٌ من (أَفْعَلَاءُ) أفعلاء .. أربعاء .. أربعاء .. أربعاء، اسمٌ لليوم الرابع يعني: مُثَلَّثَ العين.

(وَفَعَلَاءُ) نحو: عقرباء لأنثى العقارب، وقيل: لمكان.
(تَمْ فِعَالًا) نحو: قصاصا، للقصاص، ولا يُحفظ غيره، ولذلك لماذا عدّه هنا في المشهور
إذا كان لا يُحفظ إلا قصاصا؟
(فُعْلَاءُ فَاعُولًا) .. (فُعْلَاءُ) ك: قرفصاء، ولم يجيء إلا اسماً.
و (فَاعُولًا) ك: عاشوراء.
و (وَفَاعِلَاءُ) ك: قاصعاء لحجر من حجرة اليربوع.
ومنها: (فَعْلِيَاءُ) نحو: كبرياء وهي العظمة.
ومنها: (مَفْعُولَاءُ) مشيوخاء، جمع شيخ.
و (فَعَالَاءُ) .. (مُطْلَقَ الْعَيْنِ) يعني: مضموم ومفتوح ومكسور، نحو: دُبُوقاء، للعدرة،
وبرساء: لغة في البرتساء وهم الناس، قال ابن السكيت: " يُقال: ما أدري أيّ البرنساء
هو، أي: أيّ الناس هو"، وكثيراء بالكسر.
ومنها: (فَعَالَاءُ) مطلق الفاء، يعني: الفاء تُضم وتفتح وتكسر، نحو: خِيَلَاءُ للتكثير،
وجنّفاء اسم مكان، وسيراء لبرد فيه خطوطٌ صفراءُ.
إذًا: هذه سبع عشرة وزنًا، لا يخرج عنها ما كان تحتوم بألف التانيث الممدودة.
(فَعَالَاءُ) و (أَفْعَالَاءُ) بعطفٍ على حذف حرف العطف، (مُتَلَثَّ الْعَيْنِ) هذا حال من
(أَفْعَالَاءُ) .. (مُتَلَثَّ الْعَيْنِ) يعني: يكون مضمومًا أو مفتوحًا أو مكسورًا، (وَفَعْلَاءُ تَمْ
فِعَالًا) (تَمْ) بمعنى الواو هنا، (فُعْلَاءُ) يعني: وفُعْلَاءُ.
(فَاعُولًا وَفَاعِلَاءُ فَعْلِيًا مَفْعُولًا) إسقاط حرف العطف.
(وَمُطْلَقَ الْعَيْنِ فَعَالًا) يعني: وفَعَالًا مطلق العين، حال تقدّم على صاحبها.
(وَكَذَا مُطْلَقَ فَاءٍ) (كَذَا) خبر مُقَدَّم، (فَعَالَاءُ) هذا مبتدأ، (مُطْلَقَ فَاءٍ) حالٌ منه،
(أَخِذَا) الألف للإطلاق، والجملة صفة.
والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين ... !!!

عناصر الدرس

- * المقصور والمدود ،،، وحدهما السماعي والقياسي
- * يجوز قصر لممدود ضرورة والعكس
- * كيفية تثنية المقصور والمدود وجمعهما تصحيحا
- * أنواع المقصور وحكم كل مع الأمثلة.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

قال النّاطم - رحمه الله تعالى -: (المَقْصُورُ وَالْمَمْدُودُ).

أي: هذا باب ذِكر أحكام المقصور والممدود، وذِكر هذا الباب عقب ما قبله الذي هو (بابُ التّأنيثِ) قالوا: بمنزلة ذِكر العام بعد الخاص، فإنّه قد تقدّم الألف المقصورة والألف الممدودة، اللتان هما علامتا التّأنيث، ولذلك اختُصر وصف الممدود والمقصور على الأسماء.

قال الجاربردي: "المقصور والممدود ضربان من الاسم المُتمكّن" سبق أن الاسم مُتمكّن وغير مُتمكّن، المقصور والممدود إنّما يُوصف بهما الاسم المُتمكّن، فالحرف والفعل والاسم غير المُتمكّن لا يُقال فيها ذلك، يعني: لا يُوصف الاسم الغير المُتمكّن من كونه مقصوراً أو ممدوداً، كذلك الفعل بأنواعه لا يُقال فيه أنّه ممدود ولا مقصور، كذلك الحرف لا يُوصف بكونه ممدوداً ولا مقصوراً.

وقولهم (هؤلاء) في باب اسم الإشارة ممدود .. بالقصر والمد ونحو ذلك، فهذا تسمُّحٌ منهم، يعني: من باب المُساحّة، أو على مقتضى اللغة، كقول القراء في: جاء وشاء، ممدودان.

إذاً: من حيث الاصطلاح يُطلق القصر والمد اصطلاحاً، ويُطلق القصر والمد لغةً، حينئذٍ إذا وُصف هؤلاء ونحوه بالقصر أو المد حينئذٍ نقول: هذا من حيث اللغة، وأمّا من حيث الاصطلاح فهو الاسم الذي حرف إعرابه ألفٌ لازمة فلا.

إذاً: الممدود والمقصور قد يُطلقان باعتبار اللغة، وقد يُطلقان باعتبار الاصطلاح: شاء، نقول: هذا ممدود، أو ليقول: قصره ضرورةً، كيف نقول: جاء، قصره ضرورةً، والقصر لا يوصف به الفعل؟ نقول: هنا المراد به القصر اللغوي، كذلك: هؤلاء، نقول: قصر ومد لغة أهل الحجاز: المد .. لغة تميم: القصر، نقول: هذا المراد به القصر والمد اللغوي، وأمّا في الاصطلاح فهو الذي يذكره النُّحاة في هذا المبحث.

ذكر في شرح (جمع الجوامع) قوله، قال: " ذِكر هذا الباب المقصور والممدود عقب التّأنيث لاشتماله على الألف المقصورة والممدودة " ثمّ تسمية المقصور والممدود اختلف في علّة التّسمية.

قال السيوطي: "والأولى في مناسبة التّسمية أنّ المقصور سُمّي به لأنّه لا يُمدُّ إلا بمقدار ما في ألفه من اللّين" - المد الطبيعي، يعني: حركتان - "ولأنّ ألفه تُحذف لتتوین أو ساكن بعدها فيُقصّر": الفتى .. فتى (فتى) مقصور وهو سماعي كما سيأتي، حينئذٍ أين ألفه؟

حُذِفَتِ لِلتَّخْلُصِ مِنَ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ: جاء الفقى الفاضل، (الفقى) هذا فاعلٌ وألفه
حُذِفَتِ لِلتَّخْلُصِ مِنَ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ.

إِذَا: تُحذف ألفه للتَّنوين كما تُحذف لِلتَّخْلُصِ مِنَ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ، والممدود بِخلافه لِأَنَّهُ
يُمَدُّ لوقوع الألف قبل همزة: صحراء .. حمراء، يُمَدُّ لوقوع الألف قبل همزة، كما تُمَدُّ
حروف المد المتصلة به، ولا تُحذف ألفه بحالِ البتَّة، هذا عِلَّةٌ تسمية الممدود بالممدود،
لأنَّه يُمَدُّ .. أَلِفٌ قبل همزة، والقصر لِأَنَّهُ لا يُمَدُّ إِلَّا بِمقدار حركتين، يعني: الألف فيه
(فقى) يُمَدُّ مَدًّا طَبِيعِيًّا لَدَلِك قُصِرَ، لماذا؟ لِأَنَّهُ لا بُدَّ من ملاحظة الممدود والمقصور كُلٌّ
منهما مقابل للآخر، والنُّحاة جعلوا هذا بمقابلة آخر.

وقيل: سُمِّيَ المقصور لِأَنَّهُ حُبِسَ عَنِ الإِعْرَابِ، هذا المشهور عند النُّحاة، لوحظ فيه
الإِعْرَابُ فَقُصِرَ عَنِ الإِعْرَابِ، حينئذٍ القصر هو الحبس في لسان العرب وهذا مقصور،
ولذلك يُمَثِّلُونَ ب: ((حُورٌ مَقْصُورَاتٌ فِي الْحَيَامِ)) [الرحمن: 72] يعني: محبوسات، فلما
حُبِسَ عَنِ حركات الإِعْرَابِ سُمِّيَ مقصورًا، هذا هو المشهور عند النُّحاة.
لأنَّه حُبِسَ عَنِ الإِعْرَابِ والقصر: الحبس، قال السيوطي: " وليس بِجَيِّدٍ، لِأَنَّهُ ليس فيه
ما يُشْعِرُ بِمناقضة الممدود، ويلزمه صدق هذا الاسم على المضاف للياء " السيوطي لم
يرتضِ هذه العِلَّةَ، قد يُقال: نعم قد يُوجَّه كلامه: بأنَّه إِذَا جُعِلَ بِمقابلة الممدود، والنُّحاة
هناك في باب الإِعْرَابِ، عندما يذكرون هذه العِلَّةَ من حيث أَنَّهُ قُصِرَ عَنِ حركات
الإِعْرَابِ بحيث لا تظهر عليه لا يجعلونه مُقابلاً للممدود، وقد يلاحظ هذه العِلَّةَ إِذَا لم
يُجعل ضِدًّا للممدود فيقال: لِأَنَّهُ حُبِسَ عَنِ الإِعْرَابِ.

وأما كونه جَعَلَ المضاف إلى الياء ناقِضًا لهذه العِلَّةَ، هذا أيضًا فيه نظر، لماذا؟ لِأَنَّ:
الغلام، (غلامي) نقول: هذا مُرَكَّبٌ إضافي، والكلام في المفردات، الحرف من حيث هو،
ولذلك نقول: ما كان آخره أو حرف إعرابه أَلِفٌ لازمة، هذه الألف اللازمة لا تقبل
حركة أصلاً، بخلاف (غلامي) الميم تقبل الحركة، حينئذٍ لا نقض بهذا، ويُجاب بأنَّه قد
يُجعل المقصور في مُقابلة الممدود حينئذٍ لا بُدَّ من ملاحظة الضِدِّيَّة: أَنَّ هذا قُصِرَ .. لم
يُمَدَّ، وهذا مُدٌّ، لا بأس بهذا.

وأما في باب الإِعْرَابِ هناك إِذَا قيل: المقصور لِكونه حُبِسَ عَنِ حركات الإِعْرَابِ فهو
المناسب له، ولذلك أكثر النُّحاة على هذا التعليل.

قال النَّاطِمُ: (المَقْصُورُ وَالْمَمْدُودُ).

إِذَا اسْمٌ اسْتَوْجِبَ مِنْ قَبْلِ الطَّرْفِ ... فَتَحًا وَكَانَ ذَا نَظِيرٍ كَالْأَسْفِ

فَلِنَظِيرِهِ الْمُعَلِّ الْآخِرِ ... ثُبُوتُ قَصْرِ بَقِيَّاسٍ ظَاهِرٍ
كَفَعَلٍ وَفَعَلٍ فِي جَمْعٍ مَا ... كَفَعَلَةٍ وَفَعَلَةٍ نَحْوُ الدُّمَى

إِذَا اسْمٌ اسْتَوْجَبَ مِنْ قَبْلِ الطَّرْفِ ... فَتَحًا.

الاسم المقصور المشهور في حدة: أنه الاسم الذي حرف إعرابه ألف لازمة، وقوله:
(اسم) هذا كما ذكرناه: أن وصف الممدود والمقصور لا يكونان إلا في الأسماء والاسم
المتمكن.

(الاسم الذي) إذا: خرج بالاسم الفعل، ف: يخشى، لا نقول: إنه مقصور، لأن آخره
ألف لازمة، كذلك: متى، نقول: هذا لا يصدق عليه، وإن كان اسماً هذا خرج بما بعده،
كذلك: إلى، هذا حرف وليس باسم، إذا: (إلى) و (إذا) ونحوهما لا يقال فيهما بأتهما
مقصوران، لأنه يشترط في المقصور الذي معنا أن يكون اسماً، فإذا لم يكن اسماً حينئذ لا
يُنصب بكونه مقصوراً هذا مجرد اصطلاح، وإلا في اللغة قد يقال بأن: (يخشى) هذا
مقصور و (إلى) كذلك مقصور لا يُمَدُّ إلا حركتين.

ولذلك نُجيب أيضاً عما ذكره السيوطي بأنه وجد فيه علة القصر لكنه لا يُسمى
مقصوراً، وإن كان يُسمى مقصوراً في لسان العرب، يعني: في اللغة.
إذا: الاسم، احتراز به عن الحرف فلا يُسمى مقصوراً، وكذلك الفعل لا يُسمى مقصوراً.
(الذي حرف إعرابه) إذا: عرفنا أنه اسم متمكن ليس مبنياً، لأن المبنى لا يقال فيه
حرف إعراب، فخرج المبنى نحو (إذا)، و (متى)، و (هذا)، (ذا) اسم إشارة آخره ألف
لازمة وقبلها فتحة، إذا: لا نقول بأن هذا مقصور، لأنه مبني، والقصر والمَدُّ لا يوصف
بهما الاسم غير المتمكن.

قوله: ألف لازمة، هذا احتراز مما كان آخره وهو اسم حرف إعرابه ألف وهو المثني في
حالة الرفع، والأسماء الستة في حالة النصب، لأن آخرها ألف لكنها غير لازمة، نقول:
جاء الزَّيْدَانِ، (زيدا) الألف هذه هي حرف الإعراب، وهي علامة التثنية، وهي آخر
اسم مُعرب.

إذا: وُجد فيه الوصف: اسم حرف إعرابه ألف لكنها ليست بلازمة، لأنها تنقلب ياء في
حالة النَّصب والجر، نقول: رأيت الزَّيْدَيْنِ ومررت بالزَّيْدَيْنِ، أين الألف؟ قُلَيْتِ ياءً، إذا:
ليست بلازمة .. تَنَفَّكُ عنه، والذي يكون مقصوراً إنما يكون مقصوراً إذا كانت الألف

لا تنفك عنه بحالٍ من الأحوال إلا لعلّةٍ تصريفية.

(ألفٌ لازمة) إذا: احترز به من المثني في حالة الرفع، كذلك الأسماء الستة في حالة النصب: إن أباك وأخاك، فحينئذٍ نقول: أباك وأخاك، اسمٌ معربٌ آخره ألفٌ وهي حرف الإعراب، لكنّها ليست بألفٍ لازمة، لأنّها تنقلب عن واوٍ في حالة الرفع: هذا أبوك .. أخوك، كذلك تكون ياءٌ: مررت بأبيك .. بأخيك، إذا: ليست هذه الألف التي في حالة النصب في الأسماء الستة ليست ملازمة، وهنا يُشترط في المقصور: أن تكون الألف لازمةً.

وأما نحو: فتى، الألف محذوفة، والحذف هنا لا ينافي أن تكون لازمة، لأنّ الحذف هنا لعلّةٍ تصريفية، والمحذوف لعلّةٍ كالثابت، يدلُّ على هذا: أنك إذا أعربت تقول: جاء فتى، (فتى) فاعل مرفوع ورفعه ضمّة مُقدّرة على الألف المحذوفة، فهي محل إعراب قبل الحذف وبعد الحذف، تقول: جاء الفتى، محل الإعراب الألف، جاء فتى، محل الإعراب الألف، هي موجودة في الفتى لكنّها غير موجودة في: فتى، حينئذٍ نقول: هذا ليس بمقصور، لا، هي الألف لازمة لكنّها حُذِفَت من أجل التخلُّص من التقاء الساكنين.

إذا: لا يقال: ألف المقصور الذي يُنَوَّنُ تُحذف عند تنوينه بأنّه لا يدخل في التعريف، لا .. هو داخلٌ في التعريف وألفه لازمة وإمّا حُذِفَ للتخلُّص من التقاء الساكنين، ومثله فيما إذا حُذِفَ للتخلُّص من التقاء الساكنين إذا لم يكن تنويناً، يعني: يُحذف للتَّنوين وفيما إذا لقاه ساكن: جاء الفتى الفاضل، (الفتى) هذا مرفوع ورفعه ضمّة مُقدّرة على ألفٍ محذوفة للتخلُّص من التقاء الساكنين، ليس الساكن الثاني هنا تنويناً وإمّا هو اللام. إذا: (هو الاسم الذي حرف إعرابه ألفٌ لازمة) هذا المشهور في التعريف عند النُّحاة، ولكن في باب الصِّرف يأتون بتعريف النتيجة تكون مُؤدّى إلى ما ذكره الشَّارح هنا، وهو: أُنْهَمَ يَقْسَمُونَ المقصور إلى قسمين: مقصور قياسي، ومقصور سماعي، يريدون أن يُعرِّفُوا المقصور القياسي ليحترزوا به عن السماعي.

حينئذٍ إذا قلنا المقصور: هو الاسم الذي حرف إعرابه ألفٌ لازمة، هذا دخل فيه نحو: الدُّمى، (الدُّمى) هذا مقصورٌ قياسي، و (الفتى) هذا مقصورٌ سماعي، الحد يشمل النوعين أو واحداً منهما؟ يشمل النوعين، وهذا الذي يعني النُّحاة، المراد الفتى بقطع النظر عن كونه قياسياً سماعياً لا يعيننا، وإمّا نَحْكُم عليه بكون الإعراب يكون مُقدَّراً على آخره.

وكذلك: الدُّمى، بقطع النظر عن كونه سماعياً أو قياسياً إعرابه يكون مُقدَّراً، ولذلك يُحْدُ

في باب التحو هناك بما ذكره ابن عقيل هنا: أنه الاسم الذي حرف إعرابه ألف لازمة، وأما الصرفيون فلهم نظر آخر: يُعرفونه باعتبار كونه قياسياً لا مطلقاً، ليحترزوا به عن السماعي، وكذلك الشأن في الممدود.

إذاً: قوله:

إِذَا اسْمٌ اسْتَوْجَبَ مِنْ قَبْلِ الطَّرْفِ ... فَتَحًا.

هذا لا يخرج عن التعريف الذي ذكرناه، وإن كان في فهمه نوع صعوبة إلا أنه أراد أن يُعرّف المقصور القياسي لا السماعي، لأن السماعي لا ينضبط .. لا يدخل تحت قاعدة، وإن دخل تحت قاعدة الإعراب، لأن المقصور: ما كان آخره ألف لازمة بقطع النظر عن كونه سماعياً أو قياسياً، إعرابه مطلقاً مُقدَّراً، إذ دخل تحت القاعدة من حينئذ الإعراب، لكن من حيث الحكم عليه بكونه قياسياً أو سماعياً لا، هذا ننظر فيه إلى ما ذكره النّاطم من الضابط، وهذا أشبه ما يكون بضابط.

إِذَا اسْمٌ اسْتَوْجَبَ مِنْ قَبْلِ الطَّرْفِ ... فَتَحًا وَكَانَ ذَا نَظِيرٍ كَالْأَسْفِ
فَلِنَظِيرِهِ الْمَعْلَى الْآخِرِ ... ثُبُوتُ قَصْرِ بَقِيَّاسٍ ظَاهِرٍ

هنا (ثُبُوتُ قَصْرِ) يعني: ثبت كونه مقصوراً، (بَقِيَّاسٍ) هذا الذي أراد حده (بَقِيَّاسٍ ظَاهِرٍ) واضح بيّن.

(إِذَا اسْمٌ) (إِذَا) هذا ظرفٌ تَصَمَّنَ معنى الشرط، (إِذَا اسْمٌ اسْتَوْجَبَ): إِذَا اسْتَوْجَبَ اسْمٌ، (اسْمٌ) هذا فاعل لفعلٍ محذوف، لأنه تلا (إِذَا)، و (إِذَا) لا يتلوها الاسم المرفوع بتاتاً، إلا إذا جُعِلَ معمولاً لفعلٍ محذوفٍ، وهنا نقول: فاعل لفعلٍ محذوفٍ دلّ عليه المذكور، مثل قوله: ((إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ)) [الانفطار:1].

إذاً: (إِذَا اسْمٌ) إِذَا اسْتَوْجَبَ اسْمٌ، (اسْتَوْجَبَ) أي: استحقَّ بمقتضى القواعد الصرفية .. استحقَّ ماذا؟ فَتَحًا مِنْ قَبْلِ الطَّرْفِ، ما هو (الطَّرْفُ)؟ الأخير، لأننا نقول: الاسم الذي حرف ألف حرف لازمة قبلها فتحة، هذه الفتحة هناك في باب الإعراب، نقول: لا داعي لها، لأنه من باب تحصيل الحاصل، وهذا يُؤكِّد أن تمّ فرقا في تعريف النُّحاة المقصور هنا عنه هناك.

فهناك نقول: زيادة (قبلها فتحة) لا داعي لها، لأن الألف مُلازم لها الفتح قبلها، لا يوجد ألف إلا وقبلها فتحة، لكن هذه الفتحة قد تكون مطلوبة لقاعدة صرفية، كأن

يُقَال: (فَعَل) المصدر منه على وزن (فَعَلَ)، فحينئذٍ إذا قيل (فَعَلَ) نقول: ما قبل الأخير مفتوح، مفتوح لأي سبب .. سماعاً أو لقاعدة؟ لقاعدة. حينئذٍ إذا قيل: فَرِحَ، المصدر منه على وزن (فَرَحَ) إذاً: ما قبل الطَّرَف .. ما قبل الحاء مفتوح.

جوي، المصدر منه: (جَوَى) بفتح الواو، إذاً: فُتِحَ ما قبل الطَّرَف في (جَوَى) هل هو لغة أم قياساً؟ قياساً، لأنه اشترك (جوى) مع (فَرِحَ) في كونهما مصدرين ل (فَعَلَ)، و (فَعَلَ) معلوم أنَّ المصدر يأتي منه على وزن (فَعَلَ)، إذاً: استحق (جوى) الفتحة قبل الطَّرَف لقاعدة صَرْفِيَّة.

بِخلاف: فَتَى، (فَتَى) هذا اسمٌ جامد لا يدخل تحت مصدرٍ، ولا اسم آلة، ولا ظرف زمان، ولا اسم زمان، ولا اسم مكان، وإنما هكذا سُمِعَ مفتوحاً فنقول: الفتحة التي توجد قبل الألف هذه ليست مُستَوْجِبَةً لقاعدة صَرْفِيَّة، وإنما هي مسموعةٌ سماعاً عن العرب. إذاً: (إِذَا اسْتَوْجَبَ) يعني: اسْتَحَقَّ الاسم فتحاً، (مِنْ قَبْلِ الطَّرَفِ) من قبل آخره، (وَكَانَ ذَا نَظِيرٍ) يعني: له موازٍ مثله، (كَانَ ذَا نَظِيرٍ) من المَعْتَلِّ (كَالْأَسْفِ)، حينئذٍ لَمَّا قال: (ذَا نَظِيرٍ كَالْأَسْفِ) علمنا أن قوله: (إِذَا اسْمٌ) المراد به: الاسم الصحيح، لأنَّ الاسم هنا فيما إذا كان ما قبل الطَّرَف مفتوحاً قد يكون مُعْتَلِّ الآخر، يعني: آخره حرفٌ من حروف العِلَّة، والمراد به هنا: ما كان آخره أَلِف، لأنه هو المُعْتَل .. مُعْتَل بالألف.

إذاً: (إِذَا اسْمٌ) صحيحٌ اقتضى .. اسْتَوْجَبَ .. اسْتَحَقَّ بِمقتضى القواعد الصَرْفِيَّة فتحاً من قبل الطَّرَف الأخير، (وَكَانَ) هذا الاسم، (ذَا نَظِيرٍ) صاحب نظيرٍ، والمراد بالنظير هنا: أنه بوزنه، (كَالْأَسْفِ) هذا مثالٌ للصحيح، الجواب .. جواب (إذا): فَلِنَظِيرِهِ الْمُعْتَلِّ الْآخِرِ ... ثُبُوتُ قَصْرِ

(فَلِنَظِيرِهِ) نظير الاسم الصحيح الذي اقتضى واستوجب فتحاً قبل الطَّرَف لقاعدة صَرْفِيَّة، لنظيره الذي يدخل معه تحت تلك القاعدة وهو مُعْتَل الآخر ثُبُوتُ قَصْرِ، (فَلِنَظِيرِهِ) إذا اسمٌ صحيحٌ، يعني: آخره، النظر هنا في الأخير، لانه حرفٌ صحيح ليست حرفاً من حروف العِلَّة (اسْتَوْجَبَ) اسْتَحَقَّ أن يكون مفتوحاً قبل آخره، لقاعدة صَرْفِيَّة، لكونه مصدراً مثلاً: لباب فَعَلَ، و (فَعَلَ) سبق أنَّ القاعدة المصدر يكون على وزن (فَعَلَ)، إذاً: فتحٌ ما قبل اللام نقول لقاعدة صرفية، حينئذٍ إذا فُتِحَ صحيح الآخر، ما قبل آخره إذا كان له نظير مُعْتَلِّ الآخر .. نظير يدخل معه تحت القاعدة هذه

حكمنا على النظير بأنه مقصور، إذا لم يكن له نظير لم يدخل تحت قاعدة حينئذ حكمنا عليه بأنه سماعي.

(فَلِنَظِيرِهِ) الفاء واقعة في جواب الشرط، (فَلِنَظِيرِهِ) نظير الصحيح الذي استحق أن يكون مفتوحاً قبل الآخر (كَالْأَسْفِ)، (الْأَسْفُ) هذا مصدر: أَسْفَ يَأْسِفُ أَسْفًا، نظيره الْمُعْلُ الآخر، مثل: (جوى) مثلاً، نحن نقول: باب (فَعْل) في المصدر لا يَحْتَصُّ بالصحيح، بل يدخل تحته المصدر إذا كان مُعْتَلَّ الآخر أو صحيح الآخر، كُلُّ منهما يَسْتَحِقُّ فتح ما قبل الطَّرَف.

حينئذ ننظر إلى الصحيح فنحكم على المعتل الآخر بكونه مقصوراً قصراً قياسياً إذا اجتمعا تحت قاعدة، وكانت هذه الفتحة التي قبل الطَّرَف اقتضتها قاعدة صرفية، فإن لم تقتضها قاعدة صرفية حكمنا عليه بكونه سماعياً.

إذا: نَحْكُم على الاسم المقصور بأن آخره ألف .. انتهينا، ما قبل الألف يكون مفتوحاً في كُلِّ مقصور، لكن هل هو قياسي أو سماعي؟ نَحْكُم عليه بكونه قياسياً إذا كانت هذه الفتحة اقتضتها قاعدة صرفية وستأتي أمثلة، لكن نُمَثِّل بباب (فَعْل) لأنه محفوظٌ عنكم، فإذا قلنا (فَعْل) مثل: (جوي) و (أسف) أسف أسفاً .. فَرِحَ فرحاً، هل (فَعْل) خاص هنا بالصحيح فقط، أم يشمل المعتل؟ يشمل المعتل لا شك.

حينئذ نقول: ما دام أنه فُتِحَ في باب: أسف أسفاً، وَأَشْرَ أشراً، لقاعدة صرفية لكونه مصدراً ل (فَعْل) اللازم، حينئذ المعتلُّ منه يكون قياسي، لأنَّ الفتحة التي قبل: (جوى) و (عمى) نقول: هذه الفتحة اقتضاها كونه مصدراً، إذا: دخل تحت قاعدة صرفية، فهذه الفتحة لم تأتِ هكذا من جهة السَّماع اللغوي فحسب، وإنما لكونها داخله تحت قاعدة صرفية، فنحكم عليه بأنه مقصورٌ قياسي لا سماعي.

إذا: (إِذَا اسْمٌ) صحيح، (اسْتَوْجَبَ) استحقَّ فتحاً من قبل الطَّرَف، لماذا؟ لكونه مصدراً .. لكونه يحتاج لفتح ما قبل الأخير فانقلبت الياء ألفاً، (وَكَانَ) هذا الاسم الصحيح (ذَا نَظِيرٍ) صاحب نظيرٍ من المعتلِّ، وكان هذا الاسم الصحيح (ذَا نَظِيرٍ) صاحب نظيرٍ يعني: على وزنه من المعتل، (كَالْأَسْفِ) هذا مثالٌ للصحيح. فَلِنَظِيرِهِ الْمُعْلُ الآخر ... ثُبُوتُ قَصْرِ

يثبت له القصر لكونه دخل مع الصحيح تحت قاعدة صرفية، فإذا لم يدخل تحت قاعدة صرفية فهو السماعي.

(فَلَنْظِيرِهِ) الضمير هنا يعود إلى الصحيح، و (نَظِيرِهِ) اللام هنا حرف جر واسم مجرور، وهو خبر مُقَدَّم، (تُبُوتُ قَصْرِ) هذا مبتدأ مُؤَخَّر، فثبوت قصرٍ لنظيره المُعَلِّ الآخِر.
(فُتُبُوتُ قَصْرِ لِقِيَاسِ ظَاهِرِ لَنْظِيرِهِ الْمُعَلِّ الآخِرِ)
(الْمُعَلِّ) هذا نعت (لَنْظِيرِهِ)، قلنا: وكان الصحيح (ذَا نَظِيرٍ) من المُعَلِّ، (فَلَنْظِيرِهِ الْمُعَلِّ) إذا: نَعَتْ (لَنْظِيرِهِ).

(الْمُعَلِّ الآخِرِ) قيل: لو قال: المعتل الآخر لكان أحس، و (الْمُعَلِّ الآخِرِ) من إضافة اسم المفعول إلى نائب الفاعل.

(تُبُوتُ قَصْرِ) هذا مبتدأ، (بِقِيَاسِ ظَاهِرٍ) يعني: قياس ظاهر واضح بَيِّن، احترز به عن السَّماعي، نحو: جَوِي جَوَى، وَعِمِي عَمَى، وهَوِي هَوَى، فهذه وأشباهاها مقصورة قياساً، لأنَّ نظيرها من الصحيح مُستوجبُ فتح ما قبل آخره، نحو: أَسَفَ أَسْفًا، وفرِح فرحاً، وَأَشْرَ أَشْرًا، لِمَا سبق أنَّ (فَعَلَ) المكسور العين اللّازم بابهُ (فَعَلَ) بفتح العين. ومعنى كونه نظيره: أَنَّهُ يوزنه، وأنَّ كلاً منهما مصدرٌ، فإذا اجتمعا: (جوى) و (أسف) بأَهما مصدران، إذا: صارا نظيرين.

يعني: أنَّ الاسم المعتل إذا كان له نظيرٌ من الصحيح مُستوجبُ فتح ما قبل آخره كان ذلك الاسم المعتل مقصوراً قياساً، ف (الجوى) مقصورٌ قياساً، لأنَّ له نظيراً من الصحيح يستوجب الفتح وهو الأَسَف، إذ كل واحدٍ منهما مصدر (فَعَلَ) فمصدره على (فَعَلَ).
مثَل النَّاطِم بِمَثَالَيْنِ هُنَا:

كَفَعَلَ وَفُعَلَ فِي جَمْعٍ مَا ... كَفِعْلَةٌ وَفُعْلَةٌ نَحْوُ الدُّمَى

(فَعَلَ) بكسر الفاء وفتح العين، (فِي جَمْعٍ فِعْلَةٍ)، (وَفُعَلَ) بِضَمِّ الفاء وفتح العين، إذا: كُلٌّ منهما مفتوح العين، وهذا لا بُدَّ أن يكون مفتوحاً وإلا ما صار مقصوراً، لأنَّ ما قبل الطَّرَف الذي هو اللام العين، لَزِمَ أن يكون مفتوحاً، وإلا إذا لم يكن كذلك فليس بمقصورٍ لا لغةً قبل: سماعاً ولا قياساً.

إذا: (كَفَعَلَ) بكسر الفاء، (وَفُعَلَ) بِضَمِّ العين، (فِي جَمْعٍ مَا كَفِعْلَةٌ وَفُعْلَةٌ) .. (فِعْلَةٍ) ما كان على وزن (فِعْلَةٍ) كما سيأتي في جمع التكسير: يُجمع على (فَعَلَ)، (قَرَبَةٍ) يُجمع على (قَرَبَ).

إذا: (قَرَبَ) فُتِحَ ما قبل آخره .. ما قبل الطَّرَف لقاعدة صَرَفِيَّة، وهو: أنَّ مفردة على وزن (فِعْلَةٍ)، وما كان على وزن (فِعْلَةٍ) يُجمع على (فَعَلَ).

إذا: كُلُّ ما حُرِّكَ لأجل الجمع على وزن (فَعَلَ) حكمنا عليه بأنَّه قياسي، وكذلك (فُعْلَةٍ) قُرْبَةٍ، يُجمع على (قَرَبَ) حينئذٍ نقول: (قَرَبَ) على وزن (فَعَلَ) ما قبل

الطَّرْف .. ما قبل الأخير .. ما قبل اللام مفتوح، نقول: فَتَحْهُ هنا قياسي لكونه على وزن (فُعْلَة) و (فُعْلَة) يُجمع قياساً على وزن (فُعْل).
حينئذٍ نظيره من المعتل الآخر إذا كان على وزن (فُعْلَة) أو على وزن (فُعْلَة) حينئذٍ يُجمع على وزن (فُعْل) ثُمَّ يُفتح ما قبل آخره، أو يُجمع على وزن (فُعْل) فيفتح ما قبل آخره.

(وَفُعْل) بكسر أوله وفتح ثانية جمعاً ل (فُعْلَة) بكسر أوله وسكون ثانيه نحو: فِرْيَة وَفِرْي، وَمِرْيَة وَمِرْي، فإن نظيره من الصحيح: قِرْبَة وَقِرْب، (فِرْيَة) تجمعه على (فِرْي) آخره ألف لازمة قبلها فتحة، الفتحة هذه لأي شيء جاءت؟ لكون مفردة على وزن (فِرْيَة) ..
فُعْلَة) فَجُمع على: فِرْي .. فِعْل، حينئذٍ الفتحة التي قبل الألف جاءت من جهة القياس، فحكمنا عليه بكونه مقصوراً قياساً.

(مِرْيَة) على وزن (فُعْلَة) يُجمع على (فِعْل)، إذا: مِرْي .. مِرْي، فهذه الألف الأخيرة اللازمة قبلها فتحة، ما الذي أحدث الفتحة؟ كونه جمعاً على وزن (فِعْل) لأنَّ مفردة: مِرْيَة، كذلك (فُعْل) بِضَمِّ أوله وفتح ثانيه جمعاً ل (فُعْلَة) بِضَمِّ أوله وسكون ثانية نحو: دُمِيَّة وَدُمِي، كما مثل النَّاطِم هنا.

(دُمِيَّة) على وزن (فُعْلَة) يُجمع على: دُمِي، إذا: ما قبل الطرف مفتوحٌ لعلَّة وقاعدة صرفيَّة، حكمنا عليه بكونه قياسياً، إذا: هذا هو المقصور القياسي: أن يكون الاسم الذي فُتح ما قبل آخره وهو ألف .. أن يكون هذا الفتح استوجبتَه قاعدة صرفيَّة، كيف نعرف هذا؟ ننظر في نظيره، ف: عَمَى .. عَمِي، أَسَفَ أَسْفًا، حينئذٍ لَمَّا نظرنا في (أَسَف) علمنا أنَّ الفتحة التي وُجدت قبل الطَّرْف لكونه مصدراً لباب (فِعْل) مثله ويدخل تحته نظيره ما كان محتوماً بحرف عِلَّة.

إذا: مثل النَّاطِم هنا بمثالين:

كَفَعَلٍ وَفُعَلٍ فِي جَمْعِ مَا ... كَفَعْلَةٍ وَفُعْلَةٍ نَحْوُ الدُّمَى

(دُمَى) فإن نظيرها من الصحيح: قِرْبَة وَقِرْب، وهنا فيه توزيع الأول للأول والثاني للثاني: (كَفَعْلَةٍ) هذا يعود إلى الأول (فِعْل) (وَفُعْلَة) هذا الثاني للثاني وهو (فُعْل).
إذاً نقول: يُقاس القصر في كُلِّ مُعتل الآخر فُتح ما قبل آخره نظير الصحيح لزوماً أو غلبةً، يعني: يُنظر هنا الصحيح ليس هو مقصوداً لذاته، وإنما المراد به: تأكيد على أنَّ ما فُتح قبل الألف إنما هو قياس، وإلا الأصل: لا دخل له، لأنَّه كُلَّمَا وُضع وزن أو وُضع جمع فلا يَخْتَصُّ بالصحيح في الأصل .. في الغالب، لا يَخْتَصُّ بالصحيح دون

المعتل، ولا بالمعتل دون الصحيح، فيدخل تحته الصحيح والمعتل.
الذي يُؤكّد لك أنّ هذا المعتل إنّما فُتح ما قبل آخره لقاعدة صرفية كونك تنظر في الصحيح مثله، فإذا نظرت في الصحيح استدلت على المعتل الآخر، ثمّ تجمع بينهما تحت القاعد الصرفية، وهذا يكون من باب التأكيد فحسب، يعني: لا تثبت أن (دُمي) مثلاً مقصور قياساً لوجود مثلاً (قُرب)، فنقول: (قُرب) هذا لا دخل له، هذا ليس مُعتلاً وإنّما هو صحيح الآخر، نقول: هذا يُؤكّد على هذا، لأنّ كلاهما مفرد على وزن (فَعْلَة)، و (فَعْلَة) معلوم أنّه يُجمع على (فُعْل)، فدلّ على أنّ (قُرب) و (دُمي) من بابٍ واحدٍ، فهو من باب الكشف والتأكيد لا من باب التأصيل.
إذاً: يُقاس القصر في كلّ مُعتلٍ، يعني: معتل الآخر، فُتح ما قبل آخره نظيره الصّحيح لزوماً أو غلبة.

من ذاك المشهور ممّا يُحكم عليه بكونه قياساً: كمفعول غير الثلاثي، غير الثلاثي يأتي على وزن (مُفْعَل) ك: مصطفى، ومقتدى، ومقتضى، ومستقصى، هذه كلها نقول: الألف هنا قبلها فتحة، هذه الفتحة قطعاً أنّها قياس، لماذا؟ لأنّ القاعدة: أنّ اسم المفعول من غير الثلاثي يُضَمُّ أوله ويفتح ما قبل آخره.
فحينئذٍ فتح ما قبل آخر (مصطفى) .. الفاء مفتوحة، نقول: هذا قياساً، كذلك (مقتدى) الدال مفتوحة، و (مقتضى)، و (مستقصى) الذي يُؤكّد هذا نظائرها من الصحيح .. نظائرها من الصحيح مفتوحة ما قبل الآخر لزوماً، نحو: مُكْرَمٌ .. مُستخرَجٌ، ما قبل آخره مفتوح، إذاً: نحمل المعتل الآخر على الصحيح.
الثاني: مصدر (فَعِل) الّلازم ك: هوى هوى، وجوى جوى، وعمي عمي، إذ نظائرها من الصحيح: فَرِحَ فرحاً، وأَشْرَ أشراً، لأنّ المصدر فيه على (فَعْل) بالفتح غالباً، هذا تمثيلٌ للغالب.
الثالث: (المِفْعَل) .. ما كان على وزن (مِفْعَل) بكسر الميم وفتح العين، (مِفْعَل) إذاً: ما قبل آخره .. ما قبل اللام مفتوح، نحو: مِرْمَى .. مِهْدَى، وهو وعاء الهدية، إذ نظيرهما من الصحيح: مَحْصَفٌ وَمَغْزَلٌ، هذا نُؤكّد به أنّ (مِهْدَى) الدال مفتوحة للوزن (مِفْعَل)، وكذلك (مِرْمَى) نُؤكّد أنّ الميم هنا فُتحت للوزن من أجل (مِفْعَل).
إذاً: كلّ ما كان على وزن (مِفْعَل) وهو مُعتل الآخر فنحكم عليه بكونه مقصوراً قياساً، يُؤكّد هذا وجود النظير، إن لم يوجد له نظير لا، لأنّه لا يُمكن أن يكون (مِفْعَل) خاصاً بالمعتل دون الصحيح، فإذا لم يكن له نظير حينئذٍ لم يدخل تحت قاعدة أصلاً، فنحكم

عليه بكونه سماعياً، هذا الثالث (مَفْعَل).

إذ نظيرهما نحو: مَحْصَفٌ وَمَغْرُلٌ، على (مَفْعَل) وإن جاء على (مَفْعَال) لكنه نادر، و (فِعْلٌ وَقُعْلٌ) على ما ذكرناه سابقاً، ومنه: (أَفْعَلٌ) صفةٌ لتفضيلٍ كان ك: الأقصى، أو لغير تفضيل مطلقاً، ك: الأقصى، هذا تفضيل أو لا؟ تفضيل.

أو لغير تفضيل ك: الأعمى وأعشى، فإن نظيرهما من الصحيح: (الأبعد) و (الأعشى) أبعد .. وأعشى، على وزن (أَفْعَل)، إذاً: ما كان صفةً على وزن (أَفْعَل) لأنك تنظر إلى الوزن، وهذا لو وضعوا قاعدة عامة بأن كُلَّ وزنٍ فُتِحَ ما قبل آخره .. ما قبل اللام لزوماً أو غلبة لزم أن يكون منه مُعتل اللام مفتوح ما قبل الآخر، يعني: ما قبل الطَّرَف. إذاً: (أَفْعَل) العين هذه مفتوحة واللام هي الطَّرَف، إذاً: ما قبل الطَّرَف صار مفتوحاً، فيستوي فيه الصحيح والمعتل، فإذا كان معتلاً حكمنا عليه بكونه مقصوراً قياساً لكونه على وزن (أَفْعَل) سواءً كان للتفضيل أو لغير التفضيل.

وكذلك ما كان جمعاً للفُعْلَة، أنثى الأَفْعَل، ك: القُصَوَى .. (قُصَوَى) الواو مفتوحة (فُعْلَى)، والقُصَى، والدنيا، والدُّنَا، فإن نظيرهما من الصحيح: الكُبرى والكُبَر، والأُخرى والأُخر، إذاً: ما كان على وزن (فُعْلَى) أو جمعاً للفُعْلَى، حينئذٍ حكمنا عليه بكونه مقصوراً قياساً.

وكذلك ما كان من أسماء الأجناس دالاً على الجمعية بالتَّجْرُد من الناء كائناً على وزن (فَعْل) بفتحين، وعلى الوحدة بمصاحبة الناء ك: حصاةٍ وحصى، وقطاةٍ وقطى، (قطى) هذا مقصورٌ قياساً. فإن نظيرهما من الصحيح: شجرة وشجر، ومدرّة ومدر، إذاً: شجرة وشجر، هذا في الصحيح، لو وُجد مثله في المعتل حكمنا عليه بكونه مقصوراً قياساً، لكونه دخل تحت القاعدة، إذاً لو أردنا ضابطاً عاماً: كل ما فُتِحَ قبل الطَّرَف لقاعدة صرفيّة فاحكم عليه بأنه مقصورٌ قياساً، وهذا يستلزم أن يكون له نظير، فإن لم يكن له نظير فاعلم أنه لم يدخل تحت قاعدة صرفيّة.

إذاً: قوله هنا:

إِذَا اسْمٌ اسْتَوْجِبَ مِنْ قَبْلِ الطَّرَفِ ... فَتَحاً.

(إِذَا اسْمٌ) صحيحٌ (اسْتَوْجِبَ) بمقتضى القواعد الصرفيّة، وهي قاعدة صرفيّة عربية، (فَتَحاً) ما إعرابه؟ مفعول لقوله: (اسْتَوْجِبَ) .. استوجب فتحاً من قبل الطرف، (مِنْ قَبْلِ) مُتعلّق بقوله: (اسْتَوْجِبَ)، هذا أولاً: استوجب فتحاً قبل الطرف، (قَبْلِ الطَّرَفِ)

الذي هو اللام مفتوح، وقوله: (اسْتَوْجِبَ) يعني: اسْتَحَقَّ، وَإِنَّمَا يَسْتَحَقُّ إِذَا كَانَ دَاخِلًا
تحت قاعدة، فإن لم يكن فلا يَسْتَحَقُّ، يعني: (فَتَى) فَتَحَ التاء غير مُسْتَحَقَّةً هُنَا، لِأَنَّهَا
ليست لقاعدة صرفية، لِأَنَّ الَّذِي يُوجِبُ فَتْحَ مَا قَبْلَ الْآخِرِ كَوْنَهُ مَصْدَرًا .. كَوْنَهُ اسْمٌ
آلَةٌ .. كَوْنَهُ عَلَى وَزْنِ (أَفْعَلْ)، هُوَ الَّذِي يُوجِبُ أَنْ يَكُونَ مَا قَبْلَ الْآخِرِ مَفْتُوحًا، وَإِنْ لَمْ
يَكُنْ كَذَلِكَ رَجَعْنَا إِلَى الْأَصْلِ وَهُوَ: السَّمَاعِيُّ.

إِذَا: قَوْلُهُ: (اسْتَوْجِبَ) يُوجِي بِأَنَّ الْفَتْحَ وَاجِبٌ وَمُسْتَحَقٌّ، وَهَذَا لَا يَكُونُ إِلَّا إِذَا كَانَ
دَاخِلًا تَحْتَ قَاعِدَةِ صَرْفِيَّةٍ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُسْتَوْجِبًا حَكَمْنَا عَلَيْهِ بِأَنَّهُ سَمَاعِي، هَذَا أَوَّلًا:
.. اسْمٌ اسْتَوْجِبَ مِنْ قَبْلِ الطَّرْفِ ... فَتَحًا

وَكَانَ هَذَا الْاسْمُ الصَّحِيحَ (ذَا نَظِيرٍ) مِنَ الْمَعْتَلِ .. صَاحِبَ نَظِيرٍ .. لَهُ نَظِيرٌ مِثْلُهُ ..
شَبِيهِه .. زَمِيلٌ، يَدْخُلَانِ تَحْتَ هَذِهِ الْقَاعِدَةِ، يَعْنِي: لَيْسَ لَوَحْدِهِ الصَّحِيحُ وَإِنَّمَا لَهُ قَرِينٌ،
هَذَا الْقَرِينُ مُعْتَلٌّ، نَحْكُمُ عَلَى الْمَعْتَلِّ بِأَنَّهُ مَقْصُورٌ قِيَاسًا.

(وَكَانَ ذَا) كَانَ الْاسْمُ الصَّحِيحُ الَّذِي فَتَحَ مَا قَبْلَ الطَّرْفِ، (ذَا نَظِيرٍ) (ذَا) هَذَا خَبَرٌ
(كَانَ) بِمَعْنَى صَاحِبٍ مَنْصُوبٍ بِالْأَلْفِ، وَهُوَ مُضَافٌ، وَ (نَظِيرٍ) مُضَافٌ إِلَيْهِ، (ذَا نَظِيرٍ)
مِنَ الْمَعْتَلِّ (كَالْأَسْفِ) هَذَا مِثَالٌ لِلصَّحِيحِ الَّذِي اسْتَوْجِبَ الْفَتْحَ مِنْ قَبْلِ الطَّرْفِ، وَلَهُ
نَظِيرٌ وَجَدَ فِيهِ أَمْرَانِ:

أَوَّلًا: فَتَحَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ: (أَسْفِ) السَّيْنِ، وَلَهُ نَظِيرٌ كَذَلِكَ: (جَوِي)، (فَلِنَظِيرِهِ) الَّذِي هُوَ:
(جَوِي) الْمَعْتَلُّ الْآخِرُ (ثُبُوتٌ قَصْرٌ بِقِيَاسٍ ظَاهِرٍ)، (ثُبُوتٌ) قُلْنَا: هَذَا مُبْتَدَأٌ، وَقَوْلُهُ:
(بِقِيَاسٍ) هَذَا مُتَعَلِّقٌ بِـ (ثُبُوتٍ)، وَ (ظَاهِرٍ) هَذَا نَعْتٌ لَهُ.

(كَفَعَلٍ) وَذَلِكَ (كَفَعَلٍ) جَارٌ مَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَحذُوفٍ خَبَرٌ لِمُبْتَدَأٍ مَحذُوفٍ، وَذَلِكَ (كَفَعَلٍ)
جَمْعُ (فِعْلَةٍ)، (فَعَلٍ) بَفَتْحِ الْعَيْنِ مَا قَبْلَ الطَّرْفِ، يَدْخُلُ تَحْتَهُ الصَّحِيحُ وَالْمَعْتَلُّ، جَمْعُ
(فِعْلَةٍ) سِوَاءَ كَانَ مَعْتَلًّا أَوْ صَحِيحًا اللَّامُ، حِينَئِذٍ إِذَا فَتَحَ مَا قَبْلَ الطَّرْفِ حَكَمْنَا
عَلَيْهِ بِكَوْنِهِ مَقْصُورًا قِيَاسًا، لِأَنَّهُ فَتَحَ لِمَجِيئِهِ عَلَى وَزْنِ (فَعَلٍ) وَهُوَ جَمْعُ (فِعْلَةٍ) وَهَذَا
قِيَاسٌ.

(وَفُعَلٍ) لِمَجْمَعِ (فُعْلَةٍ) حِينَئِذٍ نَقُولُ: كُلُّ مَا كَانَ عَلَى وَزْنِ (فُعَلٍ) نَقُولُ: هَذَا مَقْصُورٌ
قِيَاسًا، لَكُنْ هَذِهِ الْفَتْحَةُ الَّتِي قَبْلَ اللَّامِ اقْتِضَاها الْوِزْنَ .. الْجَمْعُ، (وَفُعَلٍ فِي جَمْعٍ) هَذَا
مُتَعَلِّقٌ بِمَحذُوفٍ حَالٍ .. حَالٍ مِنْ مَاذَا؟ (كَفَعَلٍ) حَالُ كَوْنِهِ (فِي جَمْعٍ) وَهُوَ مُضَافٌ، وَ
(مَا) اسْمٌ مُوَصُولٌ بِمَعْنَى: الَّذِي، مُضَافٌ إِلَيْهِ.

(كَفَعَلَةٍ) مُتَعَلِّقٌ بِمَحذُوفِ صِلَةِ الْمُوصُولِ، (وَفُعَلَةٍ) مَعطُوفٌ عَلَيْهِ، وَذَلِكَ (نَحْوُ الدُّمَى) فَإِنَّهُ جَمْعُ: (دُمِيَّةٍ) عَلَى وَزْنِ (فُعَلَةٍ) يَعْنِي: مِثْلُ الثَّانِي، (دُمَى) نَقُولُ: هَذَا آخِرُهُ أَلْفٌ لَازِمَةٌ قَبْلُهَا فَتْحَةٌ، مَا الَّذِي أَحْدَثَ هَذِهِ الْفَتْحَةَ؟ كَوْنُهُ عَلَى وَزْنِ (فُعَلٍ)، وَمَا هُوَ وَزْنِ (فُعَلٍ)؟ نَقُولُ: هَذَا قِيَاسٌ فِي جَمْعِ مَا كَانَ عَلَى وَزْنِ (فُعَلَةٍ)، وَ (دُمَى) مُفْرَدُهُ (دُمِيَّةٌ)، إِذَا: هَذِهِ الْفَتْحَةُ مَا جَاءَتْ هَكَذَا اعْتِبَاطًا، وَإِنَّمَا جَاءَتْ مِنْ أَجْلِ الْجَمْعِ، وَلَا شَكَّ أَنَّ الْجَمْعَ كُلَّهُ الَّذِي فِيهِ أَوْزَانٌ مُطَرَّدَةٌ أَنَّهُ قِيَاسِي، إِذَا: جَاءَتْ هَذِهِ الْفَتْحَةُ قِيَاسًا.

هنا قال: "إذا جاء اسم آخره ألف لازمة انظر إليه، فإن كان له نظيرٌ من الصحيح يقتضي فتح ما قبله لقاعدة صرفية، فهو مقصورٌ قياسي وإلا فهو سماعي ك: الفتى".

قال الشَّارحُ هنا: "المقصور هو الاسم الذي حرف إعرابه ألف لازمة، فخرج بالاسم الفعل، نحو: يرضى، وبحرف إعرابه المبني نحو: (إذا) ومثله: (مَتَى) و (هذا)".

"وبلازمة -ألف لازمة- خرج المثنى، نحو: الرُّيْدَانِ، فَإِنَّ أَلْفَهُ تَنْقَلِبُ يَاءً فِي الْجَرِّ والنصب، وَزِدْ عَلَيْهِ الْأَسْمَاءَ السَّنَّةَ فِي حَالَةِ النصب، والمقصور على قسمين قياسي وسماعي:

والقياسي: هو وظيفة النَّحْوِي -إذا أردنا البحث فيه-.

وسماعي: وظيفة اللُّغَوِي"، ولذلك بحثه في المعاجم، وما أُلِفَ في المقصور والممدود.

فالقياسي: كل اسم مُعْتَلٍ له نظير من الصحيح، مُلْتَزِمٌ فَتَحَ ما قبل آخره لقاعدة صرفية، أخرج (الفتى) فليس له نظير، فَفَتَحُ ما قبل الطرف ليس لقاعدة صرفية فهو سماعي، وذلك كمصدر الفعل اللازم، كونه مصدرًا يكفي. كمصدر الفعل اللازم الذي على وزن (فَعَلٍ)، فإنه يكون (فَعَلًا) بفتح الفاء والعين، نحو: أَسَفَ أَسَفًا، فإذا كان مُعْتَلًا وجب قصره نحو: جَوِي جَوًى، لأن نظيره من الصحيح الآخر مُلْتَزِمٌ فَتَحَ ما قبل آخره.

(جَوًى) هو مصدر في نفسه على وزن (فَعَلٍ) فالفتحة اقتضاها كونه على وزن (فَعَلٍ) لا لكونه نظير: (أَسَفَ) وإِنَّمَا نظير: (أَسَفَ) كَاشَفٌ وَمُؤَكِّدٌ عَلَى أَنَّهُ قِيَاسِي لَا سَمَاعِي. لِأَنَّ نظيره من الصحيح الآخر مُلْتَزِمٌ فَتَحَ ما قبل آخره.

ونحو: (فِعَلٍ) فِي جَمْعِ (فِعَلَةٍ) بِكسر الفاء (وَفُعَلٍ) فِي جَمْعِ (فُعَلَةٍ) بِضَمِّ الفاء، نَحْوُ: (مَرًى) جَمْعُ (مَرِيَّةٍ)، وَ (مُدًى) جَمْعُ (مُدِيَّةٍ)، فَإِنْ نَظِيرُهُمَا مِنَ الصَّحِيحِ: (قَرَبٌ وَقُرْبٌ) جَمْعُ (قَرِيَّةٍ وَقَرِيَّةٍ)، لِأَنَّ جَمْعَ (فُعَلَةٍ) بِكسر الفاء يَكُونُ عَلَى (فَعَلٍ) كَمَا يَأْتِي، بِكسر الأول وفتح الثاني، وَجَمْعُ (فُعَلَةٍ) بِضَمِّ الفاء يَكُونُ عَلَى (فُعَلٍ) بِضَمِّ الأول وفتح الثاني،

و (الدُّمَى) جمع (دُمِيَّة) وهي صورة من العاج ونحوه.
 إذاً القاعدة العامة: أن ننظر إلى هذا الاسم الذي هو مُعتَلّ الآخر، آخره أَلِفٌ لازمة
 قبلها فتحة، هل الفتحة اقتضاها كونه على وزنٍ قياساً أم لا؟ إن كان فهو، وإلا فلا.
 إذا اسْمٌ اسْتَوْجَبَ مِنْ قَبْلِ الطَّرْفِ ... فَتَحاً وَكَانَ ذَا نَظِيرٍ كَالْأَسْفِ
 فَلِنَظِيرِهِ الْمُعَلِّ الْآخِرِ

لو قال: المعتل، لكان أولى، أفاد أن المقصور القياسي اسمٌ مُعتَلّ له نظير من الصحيح،
 استوجب ذلك النظر فتح ما قبل آخره.
 ثُبُوتُ قَصْرِ بَقِيَّاسٍ ظَاهِرٍ ..
 ثُمَّ أَشَارَ إِلَى الْمَمْدُودِ الْقِيَاسِيِّ:
 وَمَا اسْتَحَقَّ قَبْلَ آخِرِ أَلِفٍ ... فَالْمَدُّ فِي نَظِيرِهِ حَتْمًا عُرِفَ

هذا كسابقه، يعني: إن كان هذا المد الذي قبل آخره لقاعدة صَرْفِيَّةٍ فهو ممدودٌ قياساً،
 وإلا فهو سماعي.

(وَمَا اسْتَحَقَّ) (مَا) اسم موصولٍ بمعنى: الذي، مبتدأ، واقع على الصحيح المستحق
 للألف قبل الآخر .. صحيحٌ استحقَّ مدةً قبل الآخر، (وَمَا اسْتَحَقَّ) من الصحيح،
 (قَبْلَ آخِرِ) قبل الطرف، (أَلِفٍ) ما إعرابها؟ مفعول به لـ: (اسْتَحَقَّ) استحقَّ أَلِفًا قبل
 الطرف، (أَلِفٍ) .. أَلِفًا.
 وَقِفْ عَلَى الْمَنْصُوبِ مِنْهُ بِالْأَلِفِ ..

على لغة ربيعة، إذا: مفعول (اسْتَحَقَّ) وَقِفْ عليه بالسكون على لغة ربيعة، (وَمَا
 اسْتَحَقَّ) (وَمَا) يعني: اسمٌ صحيح (اسْتَحَقَّ قَبْلَ آخِرِ أَلِفًا) لقاعدة صَرْفِيَّةٍ، (فَالْمَدُّ فِي
 نَظِيرِهِ) من المعتل عُرِفَ حتماً بأنه قياسي لا سماعي، (فَالْمَدُّ) مبتدأ .. الفاء واقعة في
 الخبر .. خبر المبتدأ، لِمَا في المبتدأ من العموم، إمَّا لفظاً وإمَّا معنىً، وهنا لفظاً ومعنى.
 إذا: (الْمَدُّ) هذا مبتدأ، (في نَظِيرِهِ) مُتَعَلِّقٌ بقوله: (عُرِفَ)، (حَتْمًا) حالٌ من الضمير
 المستتر في قوله: (عُرِفَ) فالمد عُرِفَ في نظيره حتماً، (نَظِيرِهِ) الذي هو المعتل.
 إذا: (وَمَا اسْتَحَقَّ) من الصحيح (قَبْلَ آخِرِ أَلِفٍ)، وهذا يكون لقاعدة صَرْفِيَّةٍ كما
 سيأتي المثال، نظيره الذي استحقَّ أَلِفًا قبل الأخير وهو ممدود داخلٌ تحت القاعدة
 الصَرْفِيَّةِ، فإذا كان كذلك صار له نظير، فَكُلُّ مِنْهُمَا نَظِيرٌ لِلْآخِرِ.
 كَمَصْدَرِ الْفِعْلِ الَّذِي قَدْ بُدِئَ ... بِهَمْزٍ وَصَلٍ كَارِعَوَى وَكَارْتَأَى

مَصْدَرِ الْفِعْلِ الَّذِي قَدْ بُدِئًا، سبق معنا القاعدة: أَنَّ كُلَّ مَا بُدِئَ بِهِمْزٍ وَصِلَ تَكْسِرُ
الثالث وتريد مدةً قبل الأخير: انطلق انطلاقاً، إذاً: قبل الطَّرْفِ .. قبل القاف استحقَّ
مدةً، هذا صحيح، مثله: ارْعَوَى ارْعَوَاءً، إذاً: الألف هذه جاءت من أين؟ للقاعدة
الصَّرْفِيَّةُ، إذاً: ليست محفوظة بزيادة العرب هكذا، وإنما زيدت هذه الألف لموافقة
القاعدة، فـ: (انطلاقاً) و (استخراجاً)، و (ارْعَوَاءً) و (ارتثاءً)، دخلا تحت قاعدة
واحدة، فما دام أَنَّ هذه الألف إنما زيدت لأجل القاعدة الصَّرْفِيَّةِ حكمنا عليه بكونه
ممدوداً قياساً لا سماعاً.

إن لم يكن لقاعدة كما سيأتي من أمثلة حينئذٍ نقول: هذا ليس بقياسي، وانظر إلى أَنَّ
الفصل هنا لا تُعَمِّمُهُ هناك في الكلام على الإعراب، هناك الكلام شيء وهنا شيء
آخر.

إذاً:

كَمَصْدَرِ الْفِعْلِ الَّذِي قَدْ بُدِئًا ... بِهِمْزٍ وَصِلَ كَارْعَوَى وَكَارْتَأَى

(ارْتَأَى .. ارتثاءً) هذا مصدر (ارْعَوَى) و (ارتأى) ارْعَوَاءً وارتثاءً، لأنَّ نظيرهما من
الصحيح يستحقُّ أن يكون ما قبل آخره ألفاً: احْمَرَّ احمراراً .. اقْتَدَرَ اقْتِدَاراً .. استخرج
استخراجاً .. انطلق انطلاقاً، هذا الحكم لو نظرت فيه كل هذه الأمثلة صحيحة الآخر،
هل الحكم خاصٌّ بما؟ لا، يدخل تحت القاعدة بكسر الثالث وزيادة مدة قبل الأخير
الصحيح وغير الصحيح، فإذا عَمَّنت الحكم على الصحيح وغيره، وهو المعتل حكمت
على المعتل بأنه ممدود قياساً، وله نظير، النظير هذا مُؤَكَّدٌ على أَنَّهُ من باب القياس، لأنَّه
داخِلٌ تحت قاعدة.

هنا قال الشَّارح:

كَمَصْدَرِ الْفِعْلِ الَّذِي قَدْ بُدِئًا ... بِهِمْزٍ وَصِلَ كَارْعَوَى وَكَارْتَأَى

لَمَّا فرغ من المقصور شَرَعَ في الممدود، وهو: الاسم الذي في آخره همزة تلي ألفاً زائدة،
الألف الزائدة هذه جاءت من مصدر في المثال الذي ذكرناه .. جاءت لقاعدة، لم تأتِ
هكذا وإنما جاءت لقاعدة، نحو: حمراء وكساء ورداء، فخرج بالاسم الفعل نحو: يشاء،
قلنا: الفعل لا يُسَمَّى ممدوداً، وإن كان ممدوداً في اللغة، القَرَاء يقولون بالمدِّ: (شاء) و
(جاء).

ويقوله: (تلي ألفاً زائدة) ما كان في آخره همزة تلي ألفاً غير زائدة، كـ: (ماء) (ماء) هذه
الهمزة منقلبة عن هاء: (موة) هذا الأصل فيه، و (آء) جمع (آءة) وهو شجر، والممدود

أيضاً كالمقصور قياسي وسماعي:

فالقياسي: كل مُعتَلٍ له نظيرٌ من الصحيح الآخر، مُلتَزَمٌ زيادة ألف قبل آخره، وهذا لا يكون إلا لقاعدة، لا نلتزم زيادة ألف أو فتحة أو حركة إلا لقاعدة، فإذا كان كذلك حكمنا عليه بكونه ممدوداً قياساً، وإن لم يكن كذلك فهو سماعي. وذلك كمصدر ما أوله همزة وصلٍ: ارْعَوَى ارْعَوَاءً، وارتأى ارتئاءً، واستقصى استقصاءً، هذه كلها الألف قبل الهمزة: ارْعَوَاء، الألف هذه زيدت للمصدر .. ألف المصدر، وارتئاء، ألف المصدر، واستقصاء، ألف المصدر، فإن نظيرها من الصحيح انطلق انطلاقاً، واقتدر اقتداراً، واستخرج استخراجاً.

إذاً: هذه الأمثلة الستة كلها تدخل تحت قاعدة واحدة وهو: أَنَّهُ افْتُتِحَ بِهَمْزَةٍ وَصَلٍ ماضيه، وحينئذٍ يكون المصدر بكسر ثالثة وزيادة مدة قبل آخره، وكذا مصدر كُلِّ فعلٍ مُعتَلٍ يكون على وزن (أَفْعَل) نَحْو: أعطى إعطاءً، مثل: أكرم إكراماً .. أعطى إعطاءً، ف: (إعطاءً) نقول: هذا ممدودٌ قياساً، لأنَّه على وزن (أَفْعَلٍ إِفْعَالاً .. أكرم إكراماً). فإن نظيره من الصحيح: أَكْرَمَ إِكْرَاماً. إذاً:

وَمَا اسْتَحَقَّ قَبْلَ آخِرِ أَلْفٍ ... فَالْمُدُّ فِي نَظِيرِهِ.

من المعتل عُرفَ حتماً، كَمَصْدَرٍ وذلك (كَمَصْدَرٍ) .. مثال، يعني: مثل ماذا من القواعد التي يُمَدُّ ما قبل الآخر؟ قال: (كَمَصْدَرٍ) الفعل الماضي الذي بُدِئَ بهَمْزٍ وَصَلٍ، كما سبق في أبنية المصادر: أَنَّهُ تُزَادُ أَلْفٌ قَبْلَ آخِرِهِ. كَمَصْدَرِ الْفِعْلِ الَّذِي قَدْ بُدِئَ .. الألف للإطلاق، (بِهَمْزٍ وَصَلٍ) هذا مُتَعَلِّقٌ بقوله: (بُدِئَ)، (كَارْعَوَى) بمعنى: انكف، (وَارْتَأَى) بمعنى: تدبّر.

إذاً نقول: يُقَاسُ الممدود في مُعتَلٍ الآخِر الذي قبل آخره، أو قبل آخر نظيره أَلْفٌ لَزُوماً أو غَلْبَةً، بأن يكون الاسم مصدراً لـ (أَفْعَل)، أو لفعلٍ أوله همزة وصلٍ، ك: أعطى إعطاءً، وارتأى ارتئاءً، واستقصى استقصاءً، واصطفى اصطفاءً، فإن نظيره: أكرم إكراماً، واكتسب اكتساباً، واستخرج استخراجاً، هذا أولاً. ثانياً: أن يكون واحداً لـ: (أَفْعَلَة) نحو: كساء وأكسية، ورداء وأردية، وقباء وأقبية، إذ نظيرها: حمار وأحمر، وسلاح وأسلحة.

ثالثاً: أن يكون مصدراً ل (فَعَلَ) بالتخفيف دالاً على صوتٍ كالرُغَاء والثَغَاء، فإن نظيره: الصراخ، (رغاء) هذا مصدر كما سبق معنا، فإن نظيره: الصُّراخ، أو على داءٍ ك: المشاء، فإن نظيره: الدوار والزكام، إذاً: كلها داخلة تحت المصادر.

(وَفَعَّال) بالفتح والتشديد ك: عدَاء وسَقَاء، إذ نظيرهما: قَتَال وشَرَاب وتَفَعَّال، بالفتح ك: التَّعدَاء والتَّرمَاء، إذ نظيرهما: التَّكرار والتَّطواف.

و (مُفَعَّل) صفةٌ ك: مهزاء، إذ نظيره: مهزار بخلاف غير صفةٍ كاسم الآلة، ثم ورد الصِّفة على هذا الوزن غالباً.

هذا أشبه ما يكون بأمثلة فحسب، وإلا كل القواعد السابقة من أبنية المصادر، وأسماء الآلة، واسم المكان، واسم الزمان، كلها قواعد عامة صرفية يدخل تحتها الصحيح والمعتل، ما التزم فيه المدة قبل آخره حينئذٍ حكمت عليه بأنه ممدودٌ قياساً، وما التزم فيه الفتح قبل آخره وكان آخره ألف لازمة حكمت عليه بأنه مقصورٌ قياساً.

إذاً: المقصور القياسي والمقصور السماعي، المقصور القياسي له نظير .. لا بُد، والممدود القياسي له نظير، ما ليس له نظير حكمت عليه بأنه سماعي، لماذا ليس له نظير؟ معناه: أنه لا يدخل تحت قاعدة، يعني: لا تشملها قاعدة صرفية، لأن القواعد الصرفية عامة يدخل تحتها الصحيح والمعتل، فإذا وجدنا مُعتلاً انفرد بحكم علمنا أنه لا يساويه الصحيح، فإذا لم يكن كذلك علمنا أنه لا يدخل تحت قاعدة، فهو عادم النظر كما قال هنا:

وَالْعَادِمُ النَّظِيرِ ذَا قَصْرٍ وَذَا ... مَدٍّ يَنْقَلِ كَالْحِجَا وَكَالْحِذَا

(حِجَا) نقول: هذا لا يدخل تحت قاعدة، آخره ألف لازمة قبلها فتحة، (وَالْحِذَا) بالمد، قبل آخره .. قبل طرفه ألف .. مدة، هل استوجب هذه المدة قاعدة صرفية؟ الجواب: لا، حكمنا عليه بأنه سماعي.

(وَالْعَادِمُ النَّظِيرِ) يعني: ما لا نظير له من الصحيح، فهذا إنما يُدْرِك قصره ومَدُّه بالسماع، كما قال النّاظم هنا: (يَنْقَلِ) فمن المقصور سماعاً: (الفتي) واحد الفتيان، و (السنا) الضوء، و (الثرى) التراب، و (الحجا) العقل.

ومن الممدود سماعاً: (الفتي) لحدائث السن، و (السَّناء) للشرف، و (الثراء) لكثرة المال، و (الحذاء) للنعل، وهذا المقصور والممدود السماعي ألف فيه أهل اللغة مصنفات مفردة، يعني: فيه كتبٌ مؤلفة.

قال أبو حيّان: "ومن أجمعها: (تحفة المودود) لابن مالك رحمه الله تعالى صاحب

الألفيّة، له كتاب في الممدود والمقصور.

قوله: (وَالْعَادِمُ النَّظِيرُ) (الْعَادِمُ) هذا مبتدأ، وهو مضافٌ إلى مفعوله .. الذي عَدِمَ النظر، إذاً: اسم فاعل مضافٌ إلى مفعوله (وَالْعَادِمُ النَّظِيرُ) مبتدأ مضافٌ إلى (النَّظِيرِ)، من إضافة اسم الفاعل إلى المفعول، (ذَا قَصْرٍ) صاحب قصرٍ، هذا حالٌ من الضمير المستتر في الخبر (بِنَقْلِ)، والعدم النظر (بِنَقْلِ) يعني: منقول، (ذَا قَصْرٍ) حال كونه ذا قصرٍ.

(وَذَا مَدٍّ) هذه حالٌ بعد حال، فهي حالٌ مُقَدِّمة والعامل فيها مُتَعَلِّقُ الجار والجرور (وَالْعَادِمُ النَّظِيرُ) كائنٌ (بِنَقْلِ) حال كونه (ذَا قَصْرٍ وَذَا مَدٍّ)، حينئذٍ المحذوف مثل هذا .. الواجب الحذف، هل هو عاملٌ معنوي أم لفظي؟ المشهور: أنه معنوي، حينئذٍ تَقَدَّمتِ الحال على عاملها المعنوي.

(وَالْعَادِمُ النَّظِيرُ .. بِنَقْلِ)، يعني: الذي عَدِمَ نظيراً من الصحيح في النوعين، يعني: مقصودٌ ليس له نظير، وممدودٌ ليس له نظير، حينئذٍ تَحْكَمُ عليه بأنه منقول (بِنَقْلِ) حال كونه (ذَا قَصْرٍ وَذَا مَدٍّ).

(كَالْحِجَا وَكَالْحِذَا) (حِذَا) هذا قصره للضرورة، ليس الحذا هذا .. مثل الحذاء، حذاء بالهمز، قصره للضرورة، فهو نشرٌ على ترتيب اللّف، فـ (الْحِجَا) مقصودٌ لا غير، و (الحِذَا) ممدودٌ لا غير، والمعنى: أن ما ليس له نظيرٌ اطَّرَدَ فتح ما قبل آخره فقصره سماعي، وما ليس له نظيرٌ اطَّرَدَ زيادة ألفٍ قبل آخره فمدّه سماعي.

قال الشّارح: "هذا هو القسم الثاني: وهو المقصور السماعي والممدود السماعي، وضابطهما: أن ما ليس له نظيرٌ اطَّرَدَ فتح ما قبل آخره فَقَصُرَ موقوفٌ على السّماع، وما ليس له نظيرٌ اطَّرَدَ زيادة ألفٍ قبل آخره فمدّه مقصودٌ على السّماع، فمن المقصور السماعي: (الفتى) واحد الفتیان"، فهذا ونحوه وإن كان لها موازنٌ من الصحيح، لها موازنٌ من الصحيح مثل: بطل .. فتى، وحجا على وزن (عَنْبَ)، وهي مقصورة سماعاً، لأنّ مُوَازِنَهَا المذكور ليس نظيرها، يعني: ليس داخلاً معها تحت قاعدة.

ليس المراد أن يكون له وزنٌ مُشْتَرَكٌ في اللفظ فحسب، النظر هنا: أن يكون قريباً معه، يعني: زميل، داخل تحت قاعدة، كُلٌّ منهما يشتركان في هذه القاعدة: هذا جوى، كما ذكرناه و (أسف) كُلٌّ منهما مصدرٌ لـ (فَعَلَ) اللازم، لا بُدَّ أن يكون هكذا، وأمّا مُجَرَّدُ أن هذا على وزن (فَعَلَ) وهذا على وزن (فَعَلَ) ثُمَّ نترك الأمر، لا بُدَّ أن يشتركا في كونهما ذي قاعدة صَرْفِيَّة.

إذاً: (الفتى) هذا له نظير وهو (بطل)، و (حِجَا) على وزن (عَنْبٍ) له نظيرٌ من الصحيح، لكن هذا لا يكفي، لا بُدَّ أن يكون موازنه ونظيره داخلاً معه تحت قاعدة صرفيّة. لأنّ موازنهما المذكور ليس نظيرها إن لم يجتمعا في مصدرية، هكذا قال الصَّبَان: "إذ لم يجتمعا في مصدرية، ولا جمع، ولا آليّة، ولا نحو ذلك" لم يجمعهما قاعدة صرفيّة .. مصدرية، ولا قاعدة جمع سواء كان بألفٍ وتاء إلى آخره، ولا آليّة: اسم آلة .. اسم زمان، ونحو ذلك، كما اجتمعا: الجوى والأسف ونحوها.

إذاً: المقصود هنا: أن يدخل تحت قاعدة صرفيّة عامة، ولذلك هذا نُؤكِّد به على أنّ قولهم: (النَّظِير) هناك لا يلتبس عليك، ليس المراد (النَّظِير): الحكم به، (النَّظِير) يكشف فقط، نحكم على هذا بأنه مقصور أو بأنه ممدود قياساً إذا وُجد له نظير فيؤكِّد فقط، وإلا كُتِلَّ منهما قد دخل تحت قاعدة، ومن الممدود السماعي: (الفتاء) وحداثة السن، و (السناء) الشرف، و (الثراء) إلى آخره.

وَقَصُرُ ذِي الْمَدِّ اضْطِرَّاراً مُجْمَعٌ ... عَلَيْهِ وَالْعَكْسُ بِخُلْفٍ يَقَعُ

وَقَصُرُ ذِي الْمَدِّ اضْطِرَّاراً مُجْمَعٌ ... عَلَيْهِ.

يعني: يجوز قصر الممدود في الشَّعْر خاصّةً، ولذلك قال: (اضْطِرَّاراً) هذا مفعول لأجله، (مُجْمَعٌ عَلَيْهِ) لأنّه رجوعٌ إلى الأصل، قالوا الأصل: هو القصر، بدليل: أنّ الممدود لا تكون ألفه إلا زائدة، وألف المقصور قد تكون أصليّة، الممدود: صحراء، الألف هذه زائدة، وأمّا المقصور فقد تكون الألف فيه أصليّة، إذاً: دلّ على أنّه هو الأصل. إذاً: (مُجْمَعٌ عَلَيْهِ) لأنّه رجوعٌ إلى الأصل إذ الأصل: القصر بدليل: أنّ الممدود لا تكون ألفه إلا زائدة، وألف المقصور قد تكون أصليّة، والزيادة خلاف الأصل. (وَالْعَكْسُ) وهو مدُّ المقصور، (يَقَعُ بِخُلْفٍ) فيه خلاف، جَوَّزه الكوفيون ومنعه البصريون.

لا خلاف بين البصريين والكوفيين في جواز قصر الممدود للضرورة، واختلّف في جواز مدِّ المقصور، فذهب البصريون إلى المنع، وذهب الكوفيون إلى الجواز، وهذان قولان: المنع مُطلقاً، والجواز مُطلقاً، وممّ قولٌ ثالث: بالتفصيل بين ما يخرج إلى عدم النظر فيمتنع، وما لا فيجوز، إذا خرج إلى عدم النظر امتنع، وإلا فهو جائز. استدل الكوفيون بقول الشاعر:

يَا لَكَ مِنْ تَمَرٍ وَمِنْ شَيْشَاءٍ ... يَنْشَبُ فِي الْمَسْعَلِ وَاللَّهَاءِ

(اللَّهَاءُ) مَدَّ الْمُقْصُورَ وَهَذَا لِلضَّرُورَةِ.

فَلَا فَقَرَّ يَدُومُ وَلَا غِنَاءُ ..

مَدَّ هُنَا الْمُقْصُورَ، وَمَنَعَ الْبَصْرِيُّونَ وَقَدَّرُوا فِي الْبَيْتِ مُصَدَّرًا ل: (غَانِيَتْ) لَا مُصَدَّرًا ل:

(غَنِيتُ)، قَالَ ابْنُ هِشَامٍ فِي (التَّوْضِيحِ): "وَهُوَ تَعَسَّفٌ".

إِذَا: أَجْمَعُوا عَلَى جَوَازِ قِصْرِ الْمَمْدُودِ اضْطِرَارًا .. هَذَا مُجْمَعٌ عَلَيْهِ، وَمَثَلُوا لَهُ بِقَوْلِ

الشَّاعِرِ:

لَا بُدَّ مِنْ صَنْعَا وَإِنْ طَالَ السَّفَرُ ..

وَأَهْلُ الْوَفَا مِنْ حَادِثٍ وَقَدِيمٍ ..

(أَهْلُ الْوَفَاءِ) قِصْرُهُ .. وَهَذَا جَائِزٌ، وَاخْتَلَفُوا فِي جَوَازِ مَدِّ الْمُقْصُورِ لِلضَّرُورَةِ.

إِذَا: قَوْلُهُ: (وَقَصُرَ ذِي الْمَدِّ) (قَصُرَ) مُبْتَدَأٌ وَهُوَ مُضَافٌ، وَ (ذِي الْمَدِّ) (ذِي) يَعْنِي:

صَاحِبُ الْمَدِّ، وَهُوَ: الْمَمْدُودُ، (اضْطِرَارًا) هَذَا مَفْعُولٌ لَهُ، (مُجْمَعٌ) هَذَا خَيْرٌ، (عَلَيْهِ) يَعْنِي:

عَلَى جَوَازِهِ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: (مُجْمَعٌ).

وَأَمَّا كَيْفِيَّةُ الْقِصْرِ وَالَّذِي يُحْذَفُ فَلَمْ يُنَبِّهْ عَلَيْهِ النَّاطِمُ، وَالْقِيَاسُ: حَذْفُ الْأَلْفِ قَبْلَ

الْآخِرِ، (وَالْعَكْسُ) وَهُوَ مَدُّ الْمُقْصُورِ اضْطِرَارًا، وَهَذَا مُبْتَدَأٌ (يَقَعُ بِخُلْفٍ) كَأَنَّهُ أَشَارَ إِلَى

الْخِلَافِ وَلَمْ يَجْزِمْ بِالْمَنْعِ.

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: (كَيْفِيَّةُ تَثْنِيَةِ الْمُقْصُورِ وَالْمَمْدُودِ وَجَمْعُهُمَا تَصْحِيحًا).

بَعْدَ مَا بَيَّنَّ لَكَ الْمَمْدُودَ وَبَيَّنَّ لَكَ الْمُقْصُورَ، فَجَعَلَهُ كِتُوبَةً وَتَقْدِيمَةً لِلتَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ، لِأَنَّ

أَحْوَالَ تَتَغَيَّرُ بِالتَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ.

(كَيْفِيَّةٌ) لَا حَقِيقَةُ التَّثْنِيَةِ، لِأَنَّ حَقِيقَةَ التَّثْنِيَةِ سَبَقَتْ هُنَاكَ، وَمِمَّاذَا يُعْرَبُ، وَمَا حَقِيقَةُ

الْمُثَنَّى، كَذَلِكَ الْجَمْعُ تَصْحِيحًا بِنُوعِيَّةٍ: جَمْعُ الْمُؤَنَّثِ السَّلَامِ، وَجَمْعُ الْمَذَكَّرِ السَّلَامِ،

حَقِيقَتُهُمَا وَإِعْرَاجُهُمَا ذَهَبَ فِيمَا سَبَقَ فِي بَابِ: الْمَعْرَبِ وَالْمَبْنِيِّ.

وَهُنَا الْمُرَادُ: التَّثْنِيَةُ، ثُمَّ لَيْسَتْ مُطْلَقَةً، وَإِنَّمَا هِيَ خَاصَّةٌ بِالْمَمْدُودِ وَالْمُقْصُورِ، لِأَنَّ تَثْنِيَةَ

غَيْرِهِمَا وَاضِحَةٌ لَا تَحْتَاجُ: زَيْدٌ .. زَيْدَانِ، وَزَيْدٌ .. زَيْدُونَ، وَهَنْدٌ .. هَنْدَاتٌ، هَذَا الْأَصْلُ

فِيهِ، حِينَئِذٍ لَا نَحْتَاجُ إِلَى كَثْرَةِ التَّفَاصِيلِ، وَإِنَّمَا يُذَكَّرُ الْمَمْدُودُ وَالْمُقْصُورُ لِمَا ذُكِرَ.

(كَيْفِيَّةُ تَثْنِيَةِ الْمُقْصُورِ وَالْمَمْدُودِ وَجَمْعُهُمَا) يَعْنِي: جَمْعُ الْمُقْصُورِ وَالْمَمْدُودِ، وَهُوَ قَدْ ذُكِرَ

جَمْعُ الْمُقْصُورِ وَلَمْ يُذَكَّرْ جَمْعُ الْمَمْدُودِ إِحَالَةً عَلَى مَا سَبَقَ، قِيلَ: تَرَكَ الْمُنْقُوصَ وَالْأَوَّلَى

ذِكْرَهُ، لِأَنَّهُ تَعَزَّرَ بِبَعْضِ الْأَحْوَالِ، حِينَئِذٍ لَا بُدَّ مِنْ ذِكْرِهِ، وَلِذَلِكَ الشُّرَاحُ اسْتَدْرَكُوا عَلَيْهِ

ذلك.

(تَصَحِّحًا) هذا تَمَيِّزٌ مُحَوَّلٌ عن جمع، (وَجَمْعُهُمَا تَصَحِّحًا) تَمَيِّزٌ مُحَوَّلٌ عن جمع، أي: وكَيْفِيَّةٌ تصحيح جمعهما، حُذِفَ تصحيح وأُفِيمَ جمعُ مقامه، ثُمَّ جِيءَ بالحدوف المضاف فانتصب على التمييز، أو مصدر في موضع الحال من جمع، أي: مُصَحَّحًا .. وجمعهما مُصَحَّحًا.

قال رحمه الله:

آخِرَ مَقْصُورٍ تُثْنِي أَجْعَلُهُ يَا ... إِنْ كَانَ عَنْ ثَلَاثَةٍ مُرْتَقِيًا
كَذَا الَّذِي أَلْيَا أَصْلُهُ نَحْوُ الْفَتَى ... وَالْجَامِدُ الَّذِي أُمِيلَ كَمَتَى
فِي غَيْرِ ذَا ثَقْلَبٍ وَأَوَّاءَ الْأَلْفِ ... وَأَوَّلَهَا مَا كَانَ قَبْلُ قَدْ أُلِفَ

إِنْ كَانَ عَنْ ثَلَاثَةٍ مُرْتَقِيًا ..

إِذَا: ثُمَّ تفصيل (المَقْصُورُ) قد يكون ثلاثة، وقد يكون أربعة فصاعدًا، قال:

إِنْ كَانَ عَنْ ثَلَاثَةٍ مُرْتَقِيًا ..

يعني: زائد .. ارتقى .. صعد، إن كان زائدًا على ثلاثة، يعني: أربعة فصاعدًا (أَجْعَلُهُ يَا)

اقلب الألف .. اجعلها ياء، فقله:

إِنْ كَانَ عَنْ ثَلَاثَةٍ مُرْتَقِيًا ..

حينئذٍ تجاوزت ألفه ثلاثة أحرف، شَمِلَ ما إذا كانت أربعة أو خامسة أو سادسة، فإذا كانت أربعة وهو مقصور حينئذٍ إذا ثَنَيْتَه قلبت الألف ياءً، فتقول في (مَلْهَى) وقعت أربعة، مباشرة إذا ثَنَيْتَ قلت: (مَلْهَيَان) قلبت الألف ياءً، لأنَّ الألف وقعت أربعة، كذلك إذا وقعت خامسة: (مُنْتَمَى) إذا ثَنَيْتَه اقلب الألف ياءً فقل: (مُنْتَمَيَان)، كذلك إذا وقعت سادسة: (مُسْتَدْعَى .. مُسْتَدْعَيَان) قلبت الألف ياءً.

إِذَا: في ثلاثة أحوال: إذا وقعت أربعة أو خامسة أو سادسة وجب قلب الألف ياءً،

وأشار إلى ذلك بقوله:

إِنْ كَانَ عَنْ ثَلَاثَةٍ مُرْتَقِيًا ..

(آخِرَ مَقْصُورٍ) تشبيه (أَجْعَلُهُ يَا)، (آخِرَ) هذا منصوبٌ على الاشتغال، (أَجْعَلُهُ) اجعل آخر، (أَجْعَلُهُ) اشتغل بضميره، تَقَدَّمَ اسمٌ وتأخَّرَ فعلٌ واشتغل بضمير، لو سقط لتسلَّطَ على الاسم السابق، (آخِرَ مَقْصُورٍ) إِذَا: منصوبٌ على الاشتغال، (آخِرَ) مضاف و (مَقْصُورٍ) مضافٌ إليه.

(تُثَنِّي) هذا صفة لـ (مَقْصُور)، (تُثَنِّي) الجملة .. والفاعل أنت، حينئذٍ لا بُدَّ من عائد، إذا وقع الخبر، أو النَّعت، أو الحال جملة لا بُدَّ من ضمير يعود على المنعوت، أو على المبتدأ، أو على صاحب الحال، وهنا محذوف تقديره: تُثَنِّيهِ (آخِرَ مَقْصُورٍ تُثَنِّيهِ) إذا: حذف العائد لكونه فَضْلَةً، لأنَّه مفعولٌ به.

(آخِرَ مَقْصُورٍ تُثَنِّيهِ) (تُثَنِّيهِ) صفة لـ (مَقْصُور)، (اجْعَلُهُ يَا) (اجْعَلُهُ) اجعل أنت، الهاء هنا: مفعولٌ أول، و (يَاءٌ) هذا مفعولٌ ثاني، مُطلقاً؟ لا، قال: إِنْ كَانَ المَقْصُور عَنْ ثَلَاثَةِ مُرْتَقِيَا .. مرتقياً عن ثلاثة، (عَنْ ثَلَاثَةِ) مُتَعَلِّقٌ بقوله: (مُرْتَقِيَا).

قوله: (عَنْ ثَلَاثَةِ) أطلق النَّاطِمُ هنا، فشمَل ما إذا كانت ألفه مُنْقَلِبة عن واو أو ياء .. مُطلقاً، يعني: لا يُنْظَرُ إليها من حيث كونها منقلبة عن واو أو عن ياء، وهل هي مجهولة الأصل أم لا .. هل هي أصلية أم زائدة؟ لا يُبحث فيه، فكل أَلِفٍ وقعت رابعة أو خامسة أو سادسة وجب قلبها ياءً دون نظير لأي شيء آخر.

(كَذَا الَّذِي أَلْيَا أَصْلُهُ) ماذا بقي؟ عرفنا (عَنْ ثَلَاثَةِ مُرْتَقِيَا) بقي الثلاثي، وليس عندنا ثنائي، الثلاثي فيه تفصيل، ننظر في هذه الألف: هل هي منقلبة عن واو أو عن ياء، أو مجهولة الأصل؟ لأنَّه يَحْتَمِلُ إمَّا أن تكون منقلبة عن واو، وإمَّا أن تكون منقلبة عن ياء، وإمَّا أن تكون مجهولة الأصل، يعني: غير مُبدلة، وهذا يدخل تحته قسمان: إمَّا أن تكون أصلية غير منقلبة، وإمَّا أن تكون منقلبة لكن لا ندري هل هي منقلبة عن واو أو عن ياء.

إذا: ثُمَّ تفصيل في الثلاثي (كَذَا الَّذِي) (كَذَا) مثل (ذَا) السابق .. (آخِرَ مَقْصُورٍ تُثَنِّي اجْعَلُهُ يَا) مثله (الَّذِي أَلْيَا أَصْلُهُ) الَّذِي المَقْصُور الياء أصله .. أصله الياء، يعني: أن يكون ثلاثياً وألفه منقلبة عن ياء، (نَحْوُ الْفَتَى) (فَتَى) هذا ثلاثي ليس برباعي، إذا: نستفصل فيه: هل يُقَلَّبُ واواً أم ياءً؟ ننظر فيه: فإذا بالألف منقلبة عن الياء، لأنَّك تقول: فتيان وفتية، فحينئذٍ ألفه هذه منقلبة عن ياء، إذا: عندنا عِلْمٌ بالأصل، فهذه الألف منقلبة عن ياء، إذا: تُردُّها إلى الياء في التثنية، ولذلك التثنية والجمع يردَّان الأشياء إلى أصولها.

إذا:

كَذَا الَّذِي أَلْيَا أَصْلُهُ نَحْوُ الْفَتَى ... وَالْجَامِدُ الَّذِي أُمِيلَ كَمَتَى

(الْجَامِدُ) المراد به هنا: ما ليس له أصل معلوم يُرَدُّ إليه، يعني: لا يُعلم له اشتقاق،

ویدخل فيه ما ألفه أصليّة، وما ألفه مجهولة الأصل، (الجَامِدُ) في هذا المقام المراد به: ما ألفه أصليّة.

ثانياً: ما لا يُعلم أصله، قال: (وَالْجَامِدُ) إذاً: هذا المراد به: ما ألفه أصليّة، أو لا ندري عن أي شيء قُلبت، هذا على نوعين، بعضه يقبل الإمالة وبعضه لا يقبل الإمالة، وهذا سيأتي في: باب الإمالة.

قال: (وَالْجَامِدُ الَّذِي أُمِيلَ) احترازاً من الجامد الذي لا يقبل الإمالة، (كَمَتَى) (مَتَى) هذا يقبل الإمالة: (مَتَى)، يعني: تأتي بالألف كأنها قريبة من الياء، حينئذٍ (مَتَى) علماً .. لو سُمِّي رجل، نحن نقول: (مَتَى) آخره أَلِفٌ لازمة .. قلنا: آخره حرف إعراب، إذاً: (مَتَى) ليست داخلية معنا، لأنّها من المبنيات، وبحسب المقصور في المعربات، كيف نُثَمِّل به: (مَتَى)؟! لا بُدَّ أن نجعلها معربة نُسَمِّي بها شخص، حينئذٍ إذا أردت تسمية شخصٍ بـ: (مَتَى)، وكان عندك اثنان كُلٌّ منهما اسمه: (مَتَى) تقول: جاء مَتَيان، تقلب الألف ياءً لكونه جامداً ويقبل الإمالة.

إذاً: هذه ثلاثة أحوال: الذي يُقلب فيه أَلِفُ المقصور ياءً:

أولاً: ما كانت رابعةً فصاعداً.

ثانياً: ثلاثة منقلبة عن ياءٍ.

ثالثاً: جامداً يقبل الإمالة.

في غَيْرِ ذَا تُقْلَبُ وَاوًا الْأَلِفُ ..

ما هو (غَيْرُ ذَا)؟ نوعان:

– ثلاثي ألفه منقلبة عن واو، لأنه قال: (كَذَا الَّذِي يَا أَصْلُهُ)، إذاً: الذي أصله الواو نحو: عصا، والجامد الذي لا يقبل الإمالة: اثنان، دخل تحت قوله: (في غَيْرِ ذَا) شيان، تُقْلَبُ الْأَلِفُ وَاوًا فتقول: عصوان، وقفوان، ومنوان، كله نقول هذا يُقلب واو.

كذلك لو سُمِّيت رجلاً بـ: إلى، تقول: إلوان، أو بـ: إذا .. إذوان.

في غَيْرِ ذَا تُقْلَبُ وَاوًا الْأَلِفُ ... وَأَوَّلُهَا مَا كَانَ قَبْلُ قَدْ أَلِفُ

إذا قلبت الألف واوًا أو ياءً كنت قد جهّزت الكلمة لحرفي التشنية، إمّا أن يكون بألفٍ ونون، أو بياءٍ ونون، تقلب الألف إمّا واوًا أو ياءً على القاعدة السابقة، ثُمَّ أَوَّلُهَا .. أَلِفُهَا (مَا كَانَ قَبْلُ قَدْ أَلِفُ)، يعني: من علامات التشنية، إن كان في حالة الرفع تقول: الفتيا، جهّزت .. قلبت الألف ياءً، ثُمَّ تأتي بالألف والنون، أولي الياء الألف والنون، فنقول: جاء الفتيان، ورأيت الفتيتين، تأتي بالياء والنون.

إذاً: نعود إلى المتن:

آخِرَ مَقْصُورٍ تُثْنِي أَجْعَلُهُ يَا ... إِنْ كَانَ عَنْ ثَلَاثَةِ مُرْتَبَيَا

يعني: ما زاد على الثلاثة، وهنا أطلق (عَنْ ثَلَاثَةٍ) شَمَل ما إذا كانت هذه الألف منقلبة عن واو أو ياء، سواء كانت أصلية أم زائدة، لا نلتفت إلى هذا البتة، وإنما ننظر إلى العدد فحسب، لأن ما زاد على الثلاثة من ذوات الياء يُرَدُّ إلى أصله، وهذا لا إشكال فيه، يعني: إذا قُلبَت الرَّابِعَةُ أو الخامسة أو السادسة ياءً وهي منقلبة عن ياء لا إشكال فيه، وإنما الإشكال فيما إذا كانت مُنقلبة عن واو ثُمَّ نَرُدُّهَا إلى الياء، هذا يحتاج إلى تعليل.

وما زاد عليها من ذوات الواو يُرَدُّ الفعل فيه إلى الياء، إذاً: حملاً هنا للمقصور على فعله، تقول: ألهيتُ .. استدعيتُ، استدعى من الدعوة، أصل ألفه: واو، حينئذٍ تقول: استدعيتُ وألهيتُ، تُرَدُّ الألف إلى الياء، حملاً للمثنى المقصور على فعله قُلبَت الألف ياءً مطلقاً ولو كان عِلْمُنَا بِأَنَّهَا منقلبة عن الواو.

وأما ما زاد عليها من ذوات الواو يُرَدُّ الفعل فيه إلى الياء، نحو: ألهيتُ، واستدعيتُ، واصطفيتُ، فلذلك جُعِلَ الاسم الزائد على الثلاثة في التثنية ياءً وإن كان من ذوات الواو.

(كَذَا الَّذِي أَلْيَا أَصْلُهُ)، (كَذَا) هذا خبر مُقَدَّم، و (الَّذِي) مبتدأ، و (أَلْيَا أَصْلُهُ) مبتدأ وخبر، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، (أَصْلُهُ) يعني: أصل ألفه، (كَذَا الَّذِي) (الَّذِي) مقصورٌ .. اسم موصول يصدق على المقصور، (الَّذِي أَلْيَا أَصْلُهُ) (أَلْيَا) مبتدأ، و (أَصْلُهُ) خبر، والضمير هنا يعود على الألف، وذلك (نَحْوُ الْفَتَى) حينئذٍ تقول: (الْفَتَى) هذه الألف مُنقلبة عن ياء ولو كانت على ثلاثة أحرف، بدليل أنك تقول:

فتيان، ((وَدَخَلَ مَعَهُ السَّجَنَ فَتَيَانٍ)) [يوسف:36] (فَتَيَانٍ) .. فتية، ((إِنَّهُمْ فَتِيَّةٌ))

[الكهف:13] حينئذٍ نقول: الألف مُنقلبة عن ياء.

(وَالْجَامِدُ) ما إعرابه؟ معطوفٌ على (الَّذِي)، والمعطوف على المرفوع مرفوع، (وَالْجَامِدُ) عرفنا المراد بالجامد هنا: ما ليس له أصلٌ معلوم يُرَدُّ إليه، فيدخل فيه ما ألفه أصلية، وما ألفه مجهولة الأصل، (وَالْجَامِدُ) وهو نوعان:

– ما يقبل الإمالة.

– وما لا يقبل الإمالة.

وهذا يأتي في محله في: باب الإمالة.

(وَالْجَامِدُ الَّذِي أُمِيلَ) يعني: قبل الإمالة، ليس أُمِيل بالفعل، وإنما ما يقبل الإمالة، ووجه قلب ألفه ياءً، لماذا؟ مع أنه قد يكون منقلباً عن واو. ووجه قلب ألفه ياءً: أَنَّ الإمالة إنحاء الألف إلى الياء، يعني: يأتي بالألف إلى قريب من الياء: والضُّحى. ولو كانت الألف منقلبة عن واو.

(وَالْجَامِدُ الَّذِي أُمِيلَ كَمَيْ) وبلى، تقول: متيان، وبلبان، إذا ثُبِّيَ وَسُمِّيَ به شخص، (في غَيْرِ ذَا) (ذَا) اسم إشارة يعود إلى ثلاثة أشياء:

– ما ارتقى عن ثلاثة.

– وما كان الياء أصلً من الثلاثي.

– والجامد الثلاثي الذي أُمِيل.

والأصل أن يقول: في غير ذي أو تلك، لأنه جمع. راعى معنى ما ذُكِرَ ولذا أفرد وقال: (ذَا)، يعني: ما ذُكِرَ (غَيْرِ ذَا) المذكور، يعني: أُوْلُ بالمذكور، أشار إلى المذكور .. ما ذُكِرَ لك (غَيْرِ ذَا) المذكور، وإلا فالأولى أن يقول: (ذي) أو (هذه) أو (تلك)، بلفظٍ يقتضي الجمع إذ تَقَدَّمَ ثلاثة أشياء.

في غَيْرِ ذَا تُقْلَبُ وَاوًا الْأَلِفُ ..

(في غَيْرِ) جار مجرور مُتَعَلِّقٌ بقوله: .. (في غَيْرِ) ذا تقلب الألف واوًا في غير (ذا)، (تُقْلَبُ) هذا فعل إذا: ابتداءً، تقلب الألف واوًا في غير (ذا)، إذاً: قوله (في غَيْرِ) مُتَعَلِّقٌ بقوله: (تُقْلَبُ)، و (ذَا) المراد به: المذكور السابق: أَنَّهُ تُقْلَبُ ألفه ياءً، غيره تُقْلَبُ وَاوًا، لأنه ليس عندنا إلا واو أو ألف، إمَّا أن تُقْلَبَ ياءً، وإمَّا أن تُقْلَبَ وَاوًا .. إمَّا هذا أو ذاك.

في غَيْرِ ذَا تُقْلَبُ وَاوًا الْأَلِفُ ..

وذلك شيئان: أن تكون ألفه ثالثةً بدلاً من واو ك: عصا وقفنا.

والثاني: أن تكون غير مُبْدَلَةٍ ولم تُثَلَّ، نحو: (ألا) الاستفتاحية إذا سُمِّيَ بها .. ألوان، إذا سميت رجل: (ألا)، وآخر مثله (ألا) جاء ألوان.

(وَأَوَّلُهَا) ما أعراب (أَوَّلُهَا)؟ (أَوَّلُ) فعل أمر، و (هَاء) مفعول به أول، و (مَا) اسم موصول بمعنى: الذي، في محل نصب مفعول ثاني، (كَانَ) صلة (مَا) .. الذي. وَأَوَّلُهَا مَا كَانَ قَبْلُ قَدْ أُلِفَ ..

ما كان قد أُلِفَ قبل، (أُلِفَ) يعني: عُرِفَ، أين خبر (كَانَ)؟ الذي كان قد أُلِفَ .. كَانَ هو، (قَدْ أُلِفَ) هذا خبر كان، (قَدْ أُلِفَ) الجملة، يعني كأنه قال: ما كان مألوفاً، وما هو الذي كان مألوفاً؟ زيادة الألف والنون رفعاً، والياء والنون نصباً.

(وَأَوَّلُهَا) الذي (كَانَ قَبْلُ)، (قَبْلُ) هذا مُتَعَلِّقٌ بقوله: (أُلِفَ)، والجملة خبر (كَانَ) واسمها

ضمير مستتر يعود على (مَا)، لأنه لا بُدَّ أن تقول: أُنْ (كَانَ) فيها ضمير مستتر يعود على (مَا) لأنَّ صلة الموصول لا بُدَّ من عائدٍ، ما قد كان أَلِفٌ في التَّثْنِيَةِ سابقاً.
قال هنا: أيُّ أولِ الواو المنقلبة إليها الألف ما أَلِفٌ في غير هذا من علامة التَّثْنِيَةِ المذكورة في باب الإعراب، أو أول الياء كذلك.

قال الشَّارح هنا: "الاسم المتمكن إن كان صحيح الآخر، أو كان منقوصاً لحقته علامة التَّثْنِيَةِ من غير تغيير" يعني: يريد أن يمهد، لأنَّ النَّاطِمَ هنا لم يذكر إلا الممدود والمقصور فحسب، بقي عليه الاسم المُتَمَكِّنُ إن كان صحيح الآخر، هذا تلحقه الزيادة بدون تغيير، وكذلك إذا كان منقوصاً لحقته علامة التَّثْنِيَةِ من غير تغيير، فتقول: رجل .. رجلان، وجارية .. جاريتان، وقاضي .. قاضيتان، هذا في الاسم المُتَمَكِّنِ، ويدخل فيه ما نُزِلَ مُنْزَلَةَ الصحيح، مثل: دلو وضبي، فتقول: دلوان .. وضبيان، ولذلك قال ابن هشام:

الاسم على خمسة أنواع:

الأول: الصحيح ك: رَجُلٌ وامرأة.

والثاني: الْمُنْزَلُ مُنْزَلَةَ الصحيح ك: ظَنِيٍّ ودَلْوٍ.

والثالث: المعتل المنقوص ك: قَاضٍ.

هذه الأنواع الثلاثة يجب ألا تُغَيَّرَ في التَّثْنِيَةِ، فتقول: رجلان، وامرأتان، وضبيان، ودلوان، وقاضيان، لا تُغَيَّرُ .. تبقى على أصلها، وأمَّا المقصور والممدود فهذا الرابع والخامس، وإن كان مقصوراً فلا بُدَّ من تغييره على ما سيأتي، وإن كان ممدوداً فسيأتي حكمه، فإن كانت ألفه .. ألف المقصور رابعة فصاعداً، هو جاء بالمعنى، النَّاطِمُ قال: (إِنْ كَانَ عَنْ ثَلَاثَةٍ مُرْتَقِيًا) يعني: زائداً وصاعداً عن ثلاثة .. عَبَّرَ بالمعنى.
إن كانت ألف المقصور رابعة فصاعداً قُلِبَتْ ياءً، يعني: تجاوزت ألفه ثلاثة أحرف، فتقول في (ملهي): ملهَيان، هذه رابعة، وفي (مستقصي): مستقصَيان، هذه سادسة، بقي عليه الخامسة (منتَمي): منتَمَيان، وفي (حبلِي): حبلَيان.

إذاً: هذا ما كانت على أربعة أحرف فصاعداً، وما عداه فَيُحْكَمُ عليه بكونه شاذّاً،

ولذلك قيل: شَذَّ قوله في تثنية (قهقري) و (خوزلي): قهقران وخوزلان، بال حذف،

(قهقري) الأصل أن يُقال: قهقران، لكن قيل: قهقران حُذِفَتِ الألف، نقول: هذا

شاذ، لأنَّ القاعدة: أن تُقَلَّبَ الألف إذا كانت رابعة فصاعداً أن تُقَلَّبَ ياءً، يعني: ما

تُحَذَفُ، وهنا (قهقران) حذفها فهو شاذ، ومثله (خوزلان): خوزلا الأصل: خوزليان،

قال: خوزلان: حُذِفَت الألف، نقول: هذا شاذٌّ يُحْفَظ ولا يقاس عليه، هذا إن كانت رابعةً فصاعداً.

وإن كانت ثالثةً لا بُدَّ من الاستفصال: فإن كانت بدلاً من الياء كـ (فَتَى) و (رحى)، قُلبت أيضاً ياءً، فتقول: فتيان ورحيان، وَشَدَّ في (حمى): حَمَوَان، حَمَى .. حميتُ .. أحميه، هذا يائي أو واوي؟ يائي، سَمِعَ: حَمَوَان أو حَمَوَان، بالواو، قُلبت الألف واواً، هذا شاذٌّ يُحْفَظ ولا يُقاس عليه.

إذاً: شَدَّ في (حمى) وهو: أَلْفُه منقلبة عن ياء مثل: فتى .. حَمَوَان، بالواو لأنَّ أَلْفُه منقلبة عن ياء بدليل: حميت الحمى وأحميه، وكذا إذا كانت مجهولة الأصل غير مُبدلة، عبَّر بعضهم عن الأصلية بالمجهولة، والمراد بالألف الأصلية: هي كل ألفٍ في حرفٍ أو شبهه: (إلى) و (على) ونحوها، ومجهولة الأصل نحو (الدَّدا) وهو: اللهو، فإنَّ أَلْفُه لا يُدرى هل هي عن واوٍ أو ياء.

لأنَّ الألف في الثلاثي المعرب لا تكون إلا منقلبة عن أحدهما، إذا قيل: فتى، هذه الألف إذا وقعت ثالثةً وهو اسمٌ معرب لا بُدَّ أن تكون مُنقلبة، لأنَّ الاسم أقلُّ وضعه على ثلاثة أحرف، حينئذٍ الألف إمَّا منقلبة عن واوٍ أو عن ياء. إذاً: وكذا إذا كانت ثالثةً مجهولة الأصل وأُميلت -وأُميلت ليس بالفعل- وإمَّا قُلبت الإمالة، فتقول في: متى، علماً .. لا بُدَّ من هذا الشرط إذا سَمَّيت به: مَتِيَان. إذاً: هذه الأحوال الثلاثة وجب قلب الألف .. أَلْف المقصور ياءً، والحذف شاذٌّ، وقلب الألف واواً شاذٌّ.

إذاً: شدودان .. حذف الألف شاذ، وقلب الألف واواً شاذٌّ، وإن كانت ثالثةً بدلاً من واوٍ ك: عصاً، وقفاً، ومنا، قُلبت واواً فتقول: عصوان، وقفوان، ومنوان، وشَدَّ قولهم في (رضا): رِضِيَان، من الرضوان، الأصل أن يُقال: رِضْوَان، بالواو لكنَّه رِضِيَان، قُلبت الألف ياءً وهي منقلبة عن واوٍ، لأنَّه: رضا، من الرضوان هذا شاذٌّ يُحْفَظ ولا يقاس عليه.

وكذا إن كانت ثالثةً مجهولة الأصل ولم تُمَلَّ، يعني: لم تقبل الإمالة ك: إلى، علماً فتقول: إلوان، لو سَمَّيت شخص: (إلى) و (إلى) آخر، فتقول: جاء إلوان، و (لدى) و (إذا) علمين، نقول: لدوان وإدوان، فالحاصل: أنَّ أَلْف المقصور تُقَلَّب ياءً في ثلاثة مواضع:

- الأول: إذا كانت رابعةً فصاعداً بقطع النظر عن أصلها.
- الثاني: إذا كانت ثالثةً بدلاً من ياء، إذاً: معلومة الأصل.

- ثالثاً: إذا كانت الثالثة مجهولة الأصل وأُميلت، يعني: قبلت الإمالة، وتُقلَّب واواً في موضعين:

- الأول: إذا كانت الثالثة بدلاً من الواو مثل: فتى.

- الثاني: إذا كانت الثالثة مجهولة الأصل ولم تُمل.

وأشار بقوله:

وَأَوْهَهَا مَا كَانَ قَبْلُ قَدْ أُلِفَ ..

إلى أنه إذا عُمل هذا العمل المذكور في المقصور، أعني: قلب الواو ياءً أو واواً، هذا توطئة .. مُقدِّمة، أنت تريد أن تُثني لتعربه إعراب المثنى، فتُعْمِل هذا العمل أولاً ثُمَّ تلحقه بألف التثنية وياء التثنية. لحقتها علامة التثنية التي سبق ذكرها -أول الكتاب- وهي: الألف والتون المكسورة رفعاً، والياء المفتوح ما قبلها، والنون المكسورة جرّاً ونصباً.

والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين ... !!!

عناصر الدرس

* أنواع المدود وكيفية تثنية كل

* جمع المقصور جمع تصحيح

* شروط اتباع العين الفاء في جمع تصحيح المؤنث

* مالا يجوز فيه اتباع العين الفاء

* حكم المخالف للقواعد الصرفية.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أمّا بعد:

فلا زال الحديث في باب: (كَيْفِيَّةُ تَثْنِيَةِ الْمُقْصُورِ وَالْمَمْدُودِ وَجَمْعُهُمَا تَصْحِيحًا).

عرفنا أنّ المقصور إذا تُنِّي آخره الألف، إمّا أنّها تُقلَّب واواً، وإمّا أنّها تُقلَّب ياءً، قلنا: تُقلَّب ياءً في ثلاثة مواضع:

أولاً: إذا كانت رابعةً فصاعداً، يعني: إذا وقعت الألف رابعةً ك: ملهى، حينئذٍ نقول: ملهيان، تُقلَّب الألف ياءً، وإذا وقعت خامسةً ك: منتمى .. منتميان، تُقلَّب كذلك

الألف ياءً، وإذا وقعت سادسةً ك: مستدعى .. مستدعيان، حينئذٍ تُقَلَّبُ الألف ياءً إذا كانت رابعةً فصاعداً.

الموضع الثاني: إذا كانت ثالثةً بدلاً من الياء، أشار إليه بقوله:
كَذَا الَّذِي أَلْيَا أَصْلُهُ نَحْوُ الْفَقَى ..

(فَقَى) الألف هذه منقلبة عن ياء، ولذلك تقول: فتيان وفتية، ومعلوم أن الجمع يَرُدُّ الأشياء إلى أصولها، كذلك التصغير يَرُدُّ الشيء إلى أصله.
الموضع الثاني: إذا كانت ثالثةً بدلاً من ياء.

الموضع الثالث: إذا كانت مجهولة الأصل، وقلنا مجهولة الأصل يُعَبَّرُ به ويُراد به نوعان:
أولاً: ما كانت الألف أصلية، يعني: ليست منقلبة عن واوٍ ولا ياء.

الثاني: ما كانت منقلبة عن واوٍ أو ياء وَجُهِلَ أصلها .. لا ندري هل هي منقلبة عن واوٍ أو عن ياء، وهذا ما عبَّرَ عنه بـ (الْجَامِدُ) وهذا المراد بـ (الْجَامِدُ): ما لا يُعْلَمُ له أصل فيعلم ما ذكرناه، لكنَّه قَيِّده بقوله: (الَّذِي أُمِيلَ كَمَتَى) لو سُمِّيَ رجل بـ (مَتَى) حينئذٍ نقول: متيان، كذلك إذا سُمِّيَ رجل بـ: (بلى) حرف إيجاب: بليان، بالياء.
في هذه المواضع الثلاثة يجب قلب الألف ياءً إذا ثُبِّي، وأما قلبها واواً ففي موضعين، أشار إليه بقوله:

فِي غَيْرِ ذَا تُقَلَّبُ وَאוُ الْأَلْفِ ..

وهما: الثلاثي الذي ألفه منقلبة عن واو، مثل: عصا تقول: عصوان، قفى .. قفوان، منى .. منوان، هنا الألف ليست كالألف في: الفتى، (الفتى) الألف منقلبة عن ياء، فترجع إلى أصلها في التثنية، كذلك: عصا، ومنى، وقفأ، نقول: هذه ترجع إلى أصلها، لأنها منقلبة عن واو.

الموضع الثاني: الجامد الذي لا يقبل الإمالة، مثل إذا سُمِّيَ رجل بـ: ألا الاستفتاحية تقول: أَلَوَانُ، حينئذٍ قُلِبَتِ الألف واواً.

إذاً: هذه خمسة مواضع، في ثلاثة تُقَلَّبُ الألف ياءً، وفي موضعين تُقَلَّبُ الألف واواً.
ثمَّ شرع في تشبيه الممدود، فقال:

وَمَا كَصَحْرَاءَ بَوَاوٍ تُنْبِئَا ... وَنَحْوُ عَلْبَاءٍ كِسَاءٍ وَحَيَا
بَوَاوٍ أَوْ هَمْزٍ وَغَيْرَ مَا ذُكِرَ ... صَحَّحَ وَمَا شَدَّ عَلَى نَقْلِ قُصِرَ

وَمَا كَصَحْرَاءَ بَوَاوٍ تُنْبِئَا ..

ذكر (صحراء)، وذكر (علباء)، وذكر (كساء)، وذكر (حيا) هذه أربعة أنواع، إشارة إلى أن الألف الممدودة على أربعة أنواع:

- ما كانت همزته بدلٌ من ألف التانيث، وأشار إليه بقوله: (صَحْرَاءَ).
- ما كانت ألفه للإلحاق، وأشار إليه بقوله: (عِلْبَاءَ).
- ما كانت ألفه أصلية منقلبة عن واو، وأشار إليه بـ (كِسَاءَ) أصلها: كساؤ.

- وما كانت ألفه أصلية لكنّها منقلبة عن ياء، وأشار إليه بـ (حَيَاءَ) بالهمز لكن قصره للضرورة.

هذه أربعة أنواع للممدود، حينئذٍ هل الحكم واحدٌ فيها؟ الجواب: لا .. ليس الحكم واحداً.

وَمَا كَصَحْرَاءَ بِوَإِ ثُنْيَا ..

والذي ك: (صَحْرَاءَ)، (مَا) هنا مبتدأ يصدق على اسم ممدود، الاسم الممدود ك: (صَحْرَاءَ) مِمَّا همزته بدلٌ من ألف التانيث، (ثُنْيَا) الألف للإطلاق، و (ثُنْيَا) الجملة في محل رفع خبر (مَا)، (بِوَإِ) جار مجرور متعلق بقوله (ثُنْيَا)، إذاً: والذي ثبت ك: (صَحْرَاءَ) تُثْنِي بقلب الهمزة واوًا، فتقول في (صَحْرَاءَ): صحراوان، وفي (حمراء): حمراوان، تقلب الهمزة ألفاً.

إذاً: إذا كانت الهمزة للتانيث وجب قلبها في الثَّنية واوًا، فتقول في نحو (صحراء): صحراوان، وحمراوان، إذاً: هذا النوع الأول من الممدود.

النوع الأول: ما يجب تغيير همزته بقلبها واوًا، وهو ما همزته بدلٌ من ألف التانيث، وهذا سبق أنه على مذهب البصريين .. أن هذه الهمزة ليست أصلاً .. (ذَاتُ مَدٍّ) قلنا: هذه فرعٌ عن: (ذَاتُ قَصْرِ) على مذهب البصريين، وأمّا على مذهب الكوفيين فكلٌّ منهما أصلٌ.

إذاً: ما يجب تغيير همزته بقلبها واوًا: وهو ما همزته بدلٌ من ألف التانيث ك: حمراء، حينئذٍ يُقال: حمراوان، وَشَدَّ: حمرايان، بقلب الهمزة ياء .. هذا شاذٌّ يُحفظ ولا يُقاس عليه، لأنّ الهمزة هنا بدل عن ألف التانيث فوجب قلبها واوًا، وأمّا قلبها ياءً هذا شاذٌّ يُحفظ ولا يُقاس عليه.

وَشَدَّ (حمرايان) بقلب الهمزة ياءً، و (حمراءن) بالتصحيح، يعني: بتثيبت الهمزة، نقول: هذا شاذٌّ يُحفظ ولا يُقاس عليه، لماذا يحفظ ولا يُقاس عليه؟ لأنّ الهمزة هنا بدلٌ عن ألف التانيث فوجب قلبها واوًا لا ياءً ولا تصحيحها، لأنّ المواضع هنا مع التعامل مع هذه الهمزة ثلاثة: إمّا أن تُقلب الهمزة واوًا، وإمّا أن تُقلب الهمزة ياءً، وإمّا أن تُصحَّح، يعني: تبقى، مثل: قُرَاء .. قُرَاءان، تبقى كما هي لا تقبلها ياءً ولا واوًا، هذا يسمى

عندهم: تصحيح.

ولذلك قال: (وَعَيَّرَ مَا ذُكِرَ صَحِّحَ) يعني: أبقيه على ما هو عليه، فتبقى الهمزة في التثنية فتقول: قُرَّاءان .. وُضَّاءان، تبقى الهمزة، هذا يُسمى: تصحيحاً، يعني: تَصَحُّحُ الهمزة ولا تقلب واواً ولا ياءً، حينئذٍ (حمران) هذا المسموع وهو الصحيح القياس، و (حمايان) هذا شاذ .. بقلب الهمزة ياءً، و (حمراءن) بالتصحيح كذلك شاذ. وشذَّ: قرفصاء .. قرفصان، (قرفصاء) مثل: (حمراء)، الهمزة بدلٌ عن ألف التانيث، فالأصل فيه أن يقال: قرفصوان، يعني: بقلب الهمزة واواً، ولكنه شذَّ فَسُمِعَ فيه: قرفصان بحذف الهمزة مع إثبات الألف والنون. و (خنفسان) كذلك شاذ، لأنَّ الأصل أن تُقلب الهمزة واواً، وكذلك: (عاشوران) عاشوراء، الهمزة هنا بدل عن ألف التانيث، فالأصل فيها: أن تُقلب الهمزة واواً فيقال: عاشوران، ويقال: خنفسوان، يعني: بقلب الهمزة واواً. إِذَا: وَمَا كَصَحْرَاءَ بِوَاوٍ ثُنْيَا .. إذا كانت الهمزة بدلاً عن ألف التانيث وجب قلبها واواً.

النوع الثاني: أشار إليه بقوله: (وَنَحَوُ عِلْبَاءٍ) ممَّا همزته بدلاً من حرف الإلحاق، (عِلْبَاءٍ) الأصل: علبائي، فقلبت الياء همزةً، وهذه الهمزة مبدلة من حرف الإلحاق، والعلباء: عصابة العنق، حينئذٍ: (وَنَحَوُ عِلْبَاءٍ) قال: بِوَاوٍ أَوْ هَمْزٍ، (نَحَوُ) هذا مبتدأ وهو مضاف، و (عِلْبَاءٍ) مضافٌ إليه، حَكَمَ على الثلاثة التي دخل عليها النحو، مثال: (عِلْبَاءٍ) و (كِسَاءٍ) و (وَحْيَا) بجواز الوجهين: بِوَاوٍ أَوْ هَمْزٍ يعني: يجوز في (عِلْبَاءٍ) أن يُقال: علباوان، وعلباءان، يعني: بالتصحيح وقلب الهمزة واواً. وأشار بقوله: (أَوْ هَمْزٍ) على التصحيح، يعني: إبقاؤها كما هي، فيقال: علباوان، وعلباءان، ويُقال: كساوان، وكساءان، ويقال: حياءان، وحياوان، إِذَا: بقلب الهمزة واواً، أو بتصحيح الهمزة.

إِذَا: (عِلْبَاءٍ) يجوز فيه الوجهان: بقلب الهمزة واواً، أو تُصَحَّحُ فيه الهمزة. و (كِسَاءٍ) أشار به إلى النوع الثالث: وهو ممَّا همزته بدلاً من أصلٍ .. هو واوٌ إذ أصله: كساو، إذا ثَنَيْتَهُ حينئذٍ يجوز فيه الوجهان: قلب الهمزة واواً: كساوان، أو كساءان .. تصحيحها.

كذلك (وَحْيَا) أشار به إلى ما همزته بدلاً من أصلٍ وهو الياء، وحينئذٍ يجوز فيه الوجهان فيقال: حياءان، وحياوان، بالمدِّ ثُمَّ الواو والنون.

إذاً: سَوَّى النَّاطِمَ هنا في الحكم على: (عِلْبَاء) و (وَكِسَاء) و (وَحْيَا)، حكم على الأول: (صَحْرَاء) بالجزم، وهنا خَيْرٌ بين أمرين: بِوَإٍ أَوْ هَمْزٍ هل الحكم واحد مستوٍ في (عِلْبَاء) و (وَكِسَاء) و (وَحْيَا)؟ الجواب: لا، فـ (عِلْبَاء) الأَرَجَحُ فيه الإِعْلَالُ، يعني: قلب الهمزة واواً هذا أَرَجَحُ من التصحيح، وأَمَّا (كِسَاء) و (وَحْيَا) فالتصحيح أَرَجَحُ من الإِعْلَالُ، يعني (علباوان) أَرَجَحُ وأكثر في لسان العرب من (علباءان) بالتصحيح، و (كساءان) و (حياان) أَقْلُ من (كساوان) و (حياوان).

إذاً: الأَرَجَحُ في الأول وهو (عِلْبَاء) الإِعْلَالُ، وفي الأخيرين التصحيح: (كساءان) أَرَجَحُ من (كساوان) مع جواز الوجهين، و (حياان) أَرَجَحُ من (حياوان) مع جواز النوع الثاني.

(وَعَبَّرَ مَا ذُكِرَ صَحِّحَ) ما هو الذي لم يُذَكَّرْ؟ قلنا: الأنواع أربعة:

– ما كانت همزته بدلاًً من ألف التأنيث، وأشار إليه بقوله: (صَحْرَاء).

– ما كانت همزته بدلاًً من حرف الإلحاق: (عِلْبَاء) النوع الثاني.

– الثالث: ما كانت همزته بدلاًً عن أصلٍ، واوٍ كـ (كِسَاء)، (وَحْيَا) عن ياء.

– بقي نوع آخر: وهو ما كانت أصلية، يعني: غير مبدلة مثل: قُرَاء.

(وَعَبَّرَ مَا ذُكِرَ صَحِّحَ) وَصَحِّحَ في التثنية غير ما ذُكِرَ من (صحراء) وما عُطِفَ عليه،

حينئذٍ يتعين أن يُقَالَ: قُرَاءان ووضاءان، فيبقى على ما هو عليه، لأنَّ هذه الهمزة أصلية

ليست للتأنيث، وليست للإلحاق، وليست بدلاًً عن واوٍ ولا عن ياء، فيجب فيها

التصحيح.

فحينئذٍ نقول الأنواع أربعة:

– الأول: ما يجب سلامة همزته وهو ما همزته أصلية، وهذا يُعَبَّرُ عنه عندهم بـ:

التصحيح، كـ: (قُرَاء) وهو النَّاسِكُ، و (وُضَاء) وضيء الوجه، تقول: قُرَاءان وُضَاءان،

هذا النوع الأول.

– الثاني: ما يجب تغيير همزته بقلبها واواً، وهو ما همزته بدلٌ من ألف التأنيث كـ:

(حمراء) هنا يجب، ولذلك لم يُخَيَّرِ النَّاطِمُ بين ذلك، وَيَدُلُّ على ذلك أَنَّهُ فصل هذه

المسألة عن المسألة التي بعدها، فَجَوَزَ الوجهين في نحو (عِلْبَاء) وحكم في قوله:

وَمَا كَصَحْرَاءَ بِوَإٍ ثَنِيًّا ..

بقلب الهمزة واواً، ولم يُخَيَّرِ بينه وبين التصحيح، فدلَّ على أَنَّهُ واجبٌ، هذا النوع الثاني.

– النوع الثالث: ما يترجَّح فيه التصحيح على الإِعْلَالِ .. يجوز فيه الوجهان لكن

يترجّح التصحيح على الإعلال، وهو: ما همزته بدلٌ من أصلٍ، نحو (كِساء) و (وَحْيًا)، نقول: هذا يترجّح فيه التصحيح على الإعلال، لأنَّ الهمزة فيهما أقرب إلى الأصلية لكونها بدلاً عنها .. هي بدلٌ عن أصل، ولذلك يُعَبَّرُ بعضهم عن هذا النوع أيضاً بكونه أصلياً لكن في هذا المقام لا، لأنَّه يُرجع فيه إلى الأصل، فالتثنية تَرُدُّ الأشياء إلى أصولها، حينئذٍ في غير هذا المقام: ما كان منقلباً من ألفٍ أو همزة عن أصلٍ قيل أصلي. ولذلك يقال: الألف في (قال) أصلية، هكذا يُعَبَّرُ التُّحاة، مع كونها منقلبة عن واو، وباع الألف فيه أصلية مع كونها منقلبة عن ياء، لكن هنا لَمَّا كانت التثنية تَرُدُّ الأشياء إلى أصولها حينئذٍ نُظِرَ إلى الأصل المنقلب عنه الألف، لأنَّه يرجع في التثنية. إذاً: ما يترجّح فيه التصحيح على الإعلال، لأنَّ الهمزة فيهما أقرب إلى الأصلية لكونها بدلاً عنها، وهو في (كِساء) و (وَحْيًا) أصلهما (كساو) بالواو، ولذلك يُقال: كسوت فلاناً كسوةً (كسوت) بالواو حينئذٍ هو واوي، فوقعت الواو في (كِساء) إثر ألفٍ زائدة فُقِلَّتْ همزة كما سيأتي في باب الإبدال، وأصل (وَحْيًا): حياي، ولذلك تقول: حَيَّتُ فلاناً، وحيّاً فلانٌ حياةً.

إذاً: الهمزة هنا منقلبة عن ياء، فوقعت ياء (حياي) إثر ألفٍ زائدة فُقِلَّتْ همزة، فُكِّلُ من الواو والياء إذا وقعت إثر ألفٍ زائدة قُلبت همزة سواء كانت متطرّفة أم كانت في وسط الكلمة، وهذا سيأتي في آخر النّظم، وشدّ: كسايان، (كسايان) شُمع بقلب الهمزة ياء، فهو شاذٌّ يُحْفَظ ولا يقاس عليه.

الرابع: ما يترجّح فيه الإعلال على التّصحيح وهو: (عِلْبَاء)، وهو ما همزته بدلٌ من حرف الإعلال ك: علباء وقوباء، أصلهما: علبايّ وقوبايّ، بياء زائدة فيهما للإلحاق: في قرطاسٍ وقرناس، ثُمَّ أُبْدِلَت الياء همزة، هنا يترجّح الإعلال على التصحيح، قالوا: تشبيهاً لهمزته بهمزة (حمراء) من جهة أنَّ كلاً منهما بدلٌ من حرفٍ زائد، قلنا: حمراء وصحراء، الهمزة هذه بدلٌ عن الألف المقصورة، وهي الأصل: ألف مقصورة اجتمعت ألفان أُبْدِلَت الثانية همزةً، إذاً: هي بدل كذلك (عِلْبَاء) الهمزة هنا بدل عن ياء. إذاً: هذه أربعة أنواع، ثُمَّ قال:

وَمَا شَدَّ عَلَى نَقْلِ قُصْرٍ ..

يعني: وما خرج عمّا ذُكِرَ من الأنواع الأربعة والثلاث فهو شاذٌّ يُحْفَظ ولا يقاس عليه، مثلما ذكرنا: حمرايان وحمراءان وكسايان، نقول: هذا شاذٌّ يُحْفَظ ولا يقاس عليه.

(وَنَحَوُ) هذا مبتدأ وهو مضاف، و (عَلْبَاءٍ) مضاف إليه، و (كِسَاء) معطوف عليه ..
على إسقاط حرف العطف، (وَحْيَا) قصره للضرورة يعني: حذف الهمزة للضرورة (بَوَاوِ)
هذا خبر المبتدأ، (نَحَوُ) خبر المبتدأ، هذه جملة جديدة منفكة عن قوله:
وَمَا كَصَحْرَاءَ بَوَاوِ ثُنْيَا ..

إذا: (بَوَاوِ) هذا متعلق بمحذوف خبر، (وَنَحَوُ عَلْبَاءٍ) يُثْنِي بَوَاوِ أَوْ هَمْزٍ، و (أَوْ) للتنويع،
لكن ليس المراد: التنويع الذي يجتمعان في كلمة واحدة، وإنما هذا قسمٌ وهذا قسم،
فالتنويع هنا باعتبار التقسيم.

(أَوْ) للتنويع وقد يجتمعان في كلمة واحدة .. هذا المراد، (بَوَاوِ أَوْ هَمْزٍ) ف (أَوْ) للتخيير،
لأنَّ كلاً منهما جائز، نحو: (عَلْبَاءٍ) ثَنِيهِ بَوَاوِ أَوْ هَمْزٍ، إن شئت بَوَاوِ، وإن شئت بهَمْزٍ ..
كُلٌّ منهما جائز، وإنما الأرجح أن يكون بالواو، كذلك: (كِسَاء) و (وَحْيَا) إن شئت
بَوَاوِ أَوْ هَمْزٍ، إلا أن الأرجح: التصحيح وهو أن يكون بهَمْزٍ.

(وَعَبَّرَ مَا ذُكِرَ) (عَبَّرَ) هذا مفعول مُقَدَّم لقوله: (صَحَّحَ)، يعني: صَحَّحَ في التَّثْنِيَةِ (عَبَّرَ)
مَا ذُكِرَ) غير المذكور، ف (مَا) موصولة، و (ذُكِرَ) صلتها وهي في قوة المشتق، يعني: غير
المذكور، والذي شَدَّ في تثنية المقصور والممدود قُصِرَ على نقلٍ، (مَا) مبتدأ، يصدق على
تثنية المقصور والممدود، و (شَدَّ) صلتها، و (قُصِرَ) خبر، و (عَلَى نَقْلِ) مُتَعَلِّقٌ بِهِ،
(قُصِرَ عَلَى نَقْلِ) على المنقول .. على المسموع، حينئذٍ لا يُقَاسُ عليه.
وجملة ما شَدَّ من المقصور ثلاثة أشياء:

– قولهم: مَذْرُوان، والأصل: مَذْرِيَان، لأنه تثنية: مَذْرَى في التقدير، ولم يُسْمَعْ له مفرد،
لكن قُدِّرَ أَنَّ مفرد ما ذُكِرَ، وعِلَّةُ تصحيحه: أَنَّهُ لم يُسْتَعْمَلْ إِلَّا مَثْنً.

– والثاني: خوزلان وقهقران، (خوزلان) الأصل: خوزليان، بقلب الألف ياءً (خوزلان)
حذف الألف والأصل:

إِنْ كَانَ عَنْ ثَلَاثَةِ مُرْتَقِيَا ..

أَنْ تُقَلَّبَ الألف ياءً، ويقول: خوزليان، بقلب الألف ياءً، لكن حذفها نقول: هذا شاذٌّ
يُحْفَظُ وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ، لأنه تثنية المقصور ليس فيه حذف وإنما هو قلبٌ للألف ياءً أَوْ
واوًا، الحذف هذا سيأتي في الجمع، وأما في التثنية ليس عندنا حذف .. لا يُحذف ألف
المقصور، وإنما: إمَّا أَنَّهُ تُقَلَّبُ ياءً أَوْ واوًا، وهنا حذفها، هذا شاذٌّ يُحْفَظُ وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ.
إذا: خوزلان شاذ، قهقرا .. قهقران حذف الألف، والأصل: قهقران، بقلب الألف
ياءً، وقاس عليه الكوفيون.

– الثالث: رَضِيَان، هنا (رضا) قلنا هذا الأصل فيه أَنْ تُقَلَّبَ الألف واوًا، لأنه من
الرضوان، وهذا شاذ، قُلِبَتِ الألف ياءً لَا واو، لأنه مثل: عصا، فَتُقَلَّبُ الألف واوًا لَا

ياءً، وهنا قُلِبَت ياءٌ، وقاس عليه الكسائي فأجاز تثنية (رضا) و (علا) من ذوات الواو المكسور الأول المضموم بالياء، هذه ثلاثة في المقصور.

والذي شُدَّ من الممدود خمسة أشياء:

- (حمراءن) بالتصحيح وأجازة الكوفيون.

- و (حمریان) بقلب همزة ياءً وهذا قلنا شاذ، لأنَّه يجب قلب همزة واواً، فتصحيحها أو قلبها ياءً يُعتبر شاذاً.

- ثالثاً: (قاصعان) بحذف همزة والألف وقاس عليه الكوفيون.

- رابعاً: (كسايان) والأصل: قلبها واواً أو تصحيحها، (كساوان) وأما (كسايان) هذا شاذ، وقاس عليه الكوفيون.

- الخامس: (قَراوان) بقلب الألف الأصلية واواً، والأصل: قلبها ياءً.

إذاً: أربعة أنواع للممدود، وما كان خارجاً عنها فهو شاذٌ يُحفظ ولا يُقاس عليه.

قال الشَّارح: " لَمَّا فرغ من الكلام على كيفية تثنية المقصور شرع في ذكر كيفية تثنية الممدود، والممدود: إمَّا أن تكون همزته بدلاً من ألف التانيث أو للإلحاق، هذا الثاني، أو بدلاً من أصل، أو أصلاً " أربعة أنواع، "فإن كانت بدلاً من ألف التانيث فالمشهور قلبها واواً" والثَّانِي هنا اختار وجوب قلبها واواً، المسألة فيها خلاف.

فنعول في (صحراء) و (حمراء): صحراوان وحمراوان، بقلب همزة واواً، وإن كانت للإلحاق ك: (عَلْبَاء)، أو بدلاً من أصل نحو: (كِسَاء) و (وَحْيًا) جاز فيها وجهان:

- قلبها واواً فتقول: (علباوان) و (كساوان) و (حياوان).

- والثاني: إبقاء همزة من غير تغيير، يعني: تصحيحها، فتقول: علباءن .. كساءن ..

حياءن، والقلب في الملحقة أولى من إبقاء همزة (عَلْبَاء)، وإبقاء همزة المبدلة من أصل أولى من قلبها واواً، هذا باعتبار الكثرة .. الأولوية هنا الكثرة، يعني: ما سُمِعَ مِمَّا همزة

فيه بدلٌ عن ألف التانيث .. ما سُمِعَ فيه قلب همزة واواً أكثر من تصحيحها، ولذلك

قيل: هو أرجح، وفي: (كِسَاء) و (وَحْيًا) ما سُمِعَ من تصحيح همزة وعدم قلبها واواً هو

الأكثر، ولذلك قيل: هو أرجح، هنا الترجيح باعتبار كثرة السَّماع، وهذه حجة

الصرفيين في كثير من المسائل، إذا قيل: هذا مُطَرَّد .. الغالب كذا .. يأتي على وزن

كذا، أن يكون المسموع هو كذلك.

وإن كانت همزة الممدودة أصلاً وجب إبقاؤها، فنقول في (قَراء) و (وُضَاء): قُراءان

وَوُضَاءان.

وأشار بقوله: (وَمَا شَدَّ عَلَى نَقْلِ قُصِرَ) إلى أنَّ ما جاء من تشنية المقصور أو الممدود على خلاف ما ذُكر اقتصَر فيه على السَّماع، كقوله في الخوزلي: (خوزلان) والقياس: (الخوزليان) بقلب الألف ياءً، وقولهم في حمراء: (حمرايان)، والقياس: (حمراوان) مَثَلُ لك بمثاليين.

هذا ما يتعلَّق بتشنية المقصور والممدود، ثُمَّ انتقل إلى الجمع، لأنَّه ذكر كيفية التشنية وجمعهما جمعاً مُصَحَّحاً.

قال في المقصور:

وَاحْذِفْ مِنَ الْمَقْصُورِ فِي جَمْعٍ عَلَى ... حَدِّ الْمُثْنَى مَا بِهِ تَكْمَلًا
وَالْفَتْحِ أَبْقِ مُشْعَرًا بِمَا حُذِفَ

هذا مرَّ معنا.

(وَاحْذِفْ مِنَ الْمَقْصُورِ) نحن الآن في الجمع .. جمع بواو ونون:
احْذِفْ مِنَ الْمَقْصُورِ فِي جَمْعٍ عَلَى ... حَدِّ الْمُثْنَى

بواو ونون (مَا بِهِ تَكْمَلًا): ما تَكمَلُ به وهو: الألف، عندنا حذف هنا، ثُمَّ أَبْقِ الفتح حال كونك مُشْعَرًا بالحذوف: مصطفى، مرَّ معنا في الجمع هناك قلنا: (مصطفون) ((وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ)) [آل عمران: 139] (الْأَعْلَوْنَ) أصلها: أعلاون، أَلَفٌ بعدها واو، التقى ساكنان، حُذِفَتِ الألف، ولا يجوز حذف الألف إلا إذا دَلَّ دليلٌ قبلها عليها (أَعْلَوْنَ) بفتح اللام، ولا يجوز ضمها (أَعْلَوْنَ) هذا باطل، لماذا؟ لأنَّك لو ضممتها لحذفت دليل الألف، ومعلوم أنَّ حذف الحرف الأصلي لا يجوز .. حرام عندهم، هذا كما لو قطعت أصبعاً من رجل .. لا يجوز، هذا مثله، لكن ذاك شرعي وهذا لغوي. إلا بشرط: أن يكون حرف عِلَّة، ثُمَّ لهذا الحرف دليلٌ يبقى بعد حذفه، يعني: إذا حذفت حينئذٍ لا يخلو إمَّا أن يكون الحذوف ألفاً، أو واواً، أو ياءً، لا يجوز حذف الألف إلا إذا بقي فتحة قبلها، ولا يجوز حذف الواو إلا إذا بقي ضمة قبلها تدلُّ عليها، ولا يجوز حذف الياء إلا إذا كان قبلها كسرة تدلُّ عليها، هذا دليلٌ على الحذوف.

فإن وُجد هذان الشرطان:

– أن يكون حرف عِلَّة لا صحيحاً.

– وأن يكون قبلها دليل .. ما يدلُّ عليها، جاز.

(وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ) أصلها: أعلَى، حينئذٍ نقول (أعلى): جاءت الواو، التقى ساكنان: (أعلى) الألف والواو، لا يمكن حذف الواو، التقى ساكنان .. قد يقول قائل: لماذا لا نحذف الواو؟ الواو للجمع .. جاءت لمعنى، وهي حرف إعراب، فتعيّن حذف الألف؛ لأنه لا يمكن تحريكها، وما قبلها مفتوح، حينئذٍ نقول: (أَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ). ولذلك يُقال في جمع المذكر السالم: الواو المضموم ما قبلها حقيقةً أو تقديرًا .. حقيقةً في مثل: زيدون .. مسلمون، وتقديرًا في مثل: مصطفىون والأعلون، مصطفىون .. مصطفى هذا الأصل، الألف هذه منقلبة عن واو: مُصْطَفَوْنَ، تحركت الواو وانفتح ما قبلها .. لأنه من الصفوة الألف هذه منقلبة عن واو، حينئذٍ تقول أصله: مُصْطَفَوْنَ، تحركت الواو وانفتح ما قبلها فوجب قلبها ألفاً، قيل: (مصطفى)، ثم جيء بالواو والنون وحصل فيه ما حصل مع (الأعلون)، فحذفت الألف وبقي ما قبلها دليلٌ عليها. إذاً: المقصور إذا جمعت بواو ونون ماذا تصنع؟ تحذف (مَا بِهِ تَكْمَلًا) تكمل بماذا .. الكلمة كُملت بماذا؟ بالحرف الأخير: (مصطفى)، كُملت بالألف، و (أعلى)، كُملت بالألف وهكذا، فالحرف الأخير حصل به كمال الكلمة، احذفه، ثم أبق الفتح مُشعرًا بما حُذف، يعني: لا يجوز تحريك ما قبل الآخر لمناسبة الواو، لماذا نص هنا على الفتح .. إبقائها؟ لأن الأصل فيما جُمع بواو ونون أن يُحرَّك ما قبل الواو، لأن الواو لا يكون ما قبلها إلا مضمومًا وهنا كذلك، لأن الألف المحذوفة هنا محذوفة لعلّةٍ تصريفيةٍ فهي كالموجودة، لأن المحذوف لعلّةٍ تصريفيةٍ كالثابت.

حينئذٍ الألف المحذوفة قُدرت عليها الضمّة لمناسبة الواو، لماذا لا نقول: قُدرت على الفتحة (أعلون) التي على اللام؟ نقول: لأن الواو اتّصلت بالكلمة مع الألف، فالذي تتلوه الواو الألف المحذوفة لا اللام، الآن لو قيل: (الأعلون) الواو تالية في النطق للام لكن ليس هو في الحقيقة، الحقيقة إنّما هي تلت الألف، ولذلك نقول: هذه الفتحة دليلٌ على الألف المحذوفة لأنها كالموجودة، وإذا كانت موجودة حينئذٍ هناك فاصل بين اللام والواو.

إذاً: إذا كان الاسم الذي يراد جمعه بواو ونون مقصوراً وجب حذف الألف وإبقاء ما قبله مفتوحاً على أصله، ونصّ على ذلك لنلا يُظنَّ بأن القاعدة هنا مُطرّدة كما هو الشأن في: زيدون ومسلمون، بأنّه يجب ضمُّ ما قبل الواو لمناسبة الواو. حينئذٍ نقول: يُضمُّ ما قبل الواو في جمع المذكر السالم حقيقةً كما في: زيدون، أو تقديرًا كما في المقصور.

(وَاحْذِفْ مِنَ الْمُقْصُورِ)، (احْذِفْ) هذا أمر والأمر يقتضي الوجوب، (مِنَ الْمُقْصُورِ) مُتَعَلِّقٌ بِـ (احْذِفْ)، (فِي جَمْعٍ) يعني: في حال إرادة جمع اسمٍ من المقصور، (احْذِفْ مِنْ الْمُقْصُورِ فِي جَمْعٍ) يعني: في حال، فالجار والمجرور هنا مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ حال من المقصور، يعني: في حال إرادة جمع اسمٍ منه، إذا أردت جمعه فالخطوة فيه أن تحذف. (جَمْعٌ عَلَى حَدِّ الْمُثَنَّى)، (عَلَى حَدِّ) هذا جار ومجرور مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ نعت لـ (جَمْعٍ)، لأنَّ الجمع أنواع: قد يكون جمعاً بآلفٍ وتاءٍ وسيدكره، قد يكون جمع تكسير وهذا يأتي له باب خاص، إذا: يريد جمعاً على حَدِّ الْمُثَنَّى، فقلوله: (عَلَى حَدِّ الْمُثَنَّى) نقول: هذا جار ومجرور مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ صفة لـ (جَمْعٍ).

(عَلَى حَدِّ الْمُثَنَّى) يعني: على طريقة المثني في أَنَّهُ يُعْرَبُ بحرفين مثل المثني، المثني يُعْرَبُ بحرفين، يعني: بآلفٍ ونون: جاء الزَّيْدَانِ، يُعْرَبُ بحرفين: بآلفٍ والتَّوْنِ، ورأيت الزَّيْدَيْنِ، يُعْرَبُ بياءٍ ونون، ومررت بالزَّيْدَيْنِ، يُعْرَبُ بياءٍ ونون، التُّحَاةُ يقولون: (جَمْعٌ عَلَى حَدِّ الْمُثَنَّى)، يعني: يُعْرَبُ مثله بحرفين، يعني: بآلفٍ وياءٍ، الزَّيْدَانِ: مُعْرَبٌ هنا بآلفٍ، (بحرفين) ليس مرادهم أَنَّ: الزَّيْدَيْنِ، يُعْرَبُ بآلفٍ ونون لا، النون هذه بدل عن التنوين، على قول، وأما مرادهم بـ: (حرفين) يعني: أَلِفٍ وياءٍ، لأنَّه في حالة الرَّفْعِ المثني يُرْفَعُ بآلفٍ، والنصب والجر بياءٍ، إذا: هما حرفان.

وفي جمع المذكر السالم: بواوٍ في حالة الرفع، وياءٍ في حالتي النصب والجر، إذا: يُعْرَبُ بحرفين مثله، ذاك في حالة الرفع بآلفٍ، وهذا في حالة الرفع بالواو، والياء فيهما. إذا: (عَلَى حَدِّ الْمُثَنَّى) يعني: على طريقة المثني في أَنَّهُ أُعْرِبَ بحرفين، وسلم فيه بناء واحده في المثني والجمع، وَخُتِمَ بنون تُحْذَفُ للإضافة يعني: زيدان .. مسلمان .. غلامان، إذا أُضِيفَ تُحْذَفُ النون للإضافة.

كذلك جمع المذكر السالم إذا أُضِيفَ تُحْذَفُ النون منه: ((وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ)) [الحج:35] جاء غلاماً زَيْدٍ، حذفت النون فيهما، لذلك قيل في هذا الجمع: أَنَّهُ على حَدِّ الْمُثَنَّى.

احذف (مَا) اسمٌ موصولٌ بمعنى: الذي، في محل نصب مفعول به لقلوله: (احْذِفْ)، لأنَّه هو الذي وقع عليه الحذف، وهنا يصدق على الألف، احذف أَلِفَ المقصور الذي (تَكْمَلًا بِهِ) الألف هذه للإطلاق، (تَكْمَلًا بِهِ) (بِهِ) الضمير يعود على (مَا)، (بِهِ) جار ومجرور مُتَعَلِّقٌ بقلوله: (تَكْمَلًا)، والجملة لا محلَّ لها من الإعراب صلة الموصول. والذي تكمَّلَ به هو الألف، وَحُذِفَ لالتقاء الساكنين، وهي الألف المقصورة واو

الجمع أو ياء الجمع، التقى عندنا ساكنان الألف .. أَلِفُ المقصور، واو الجمع في حالة الرفع، وياء الجمع في حالي النصب والجر فوجب حذف الألف.
(وَالْفَتْحُ أَبَقِيَ) يعني: أَبَقِيَ الفتح الذي قبل الألف المحذوفة، حذفها واتَّصَلَت الواو أو الياء، حينئذٍ أَبَقِيَ الفتح ولا تطبق القاعدة السابقة من أَنَّهُ يجب ضَمُّ ما قبل الواو لمناسبة الواو، أو كسر ما قبل الياء لمناسبة الياء، بل تبقى الفتح كما هو دليلاً على المحذوف.

وأَبَقِيَ الفتح مُشْعِراً أنت، أو الفتح، يحتمل أن يكون حالاً من فاعل (أَبَقِيَ) أَبَقِيَ أنت حال كونك مُشْعِراً بما حُذِفَ، أو أَبَقِيَ الفتح حال كون الفتح مُشْعِراً بما حُذِفَ، يجوز الوجهان، وأَيُّهُمَا أَوَّلَى؟ أَبَقِيَ الفتح حال كون الفتح مُشْعِراً بما حُذِفَ، أو أَبَقِيَ أنت الفتح حال كونك أنت مُشْعِراً من الذي حذف؟ أنا .. إِذَا: أنا الذي أَشْعِرُ بالفتح، أَبَقِيَ الفتح على ما هي عليه ليعلم السامع أَنَّ هذا الفتح لم يَتَغَيَّرَ، فالأَوَّلَى جعله حالاً من فاعل (أَبَقِيَ) أَبَقِيَ أنت مُشْعِراً.

(مُشْعِراً) حالٌ (بِمَا حُذِفَ)، (بِمَا) هذا جارٍ ومَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بقوله: (مُشْعِراً)، و (حُذِفَ) وهو الألف، هذا صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، (بِمَا حُذِفَ) يعني: بالمحذوف، وإِنَّمَا لم يُبَقِّ الكسر في المنقوص (مُشْعِراً) لثقله قبل الواو، المنقوص إذا اتصلت به واو الجماعة: قاضي، الحُكْمُ كالحُكْمِ هنا في المقصور، وهو: أَنَّهُ يجب حذف الياء فتقول: قاضون، ولم تُبَقِّ الكسرة مُشْعِراً بِمَا حُذِفَ، والأصل أن نقول: والكسر أَبَقِيَ مُشْعِراً بِمَا حُذِفَ، لأنَّهُ لا يجوز الحذف إلا إذا دَلَّ دليلٌ على المحذوف، هل هذا نقضٌ للقاعدة؟ (قاضون) نحن نقول: قاضي، ثُمَّ تَأْتِي الواو والنون ..

نحن نقول: لا يجوز الحذف إلا إذا دَلَّ دليلٌ عليه، وهنا قلنا: تحذف آخر المقصور:
(وَالْفَتْحُ أَبَقِيَ مُشْعِراً) بالمحذوف، لأنَّهُ لا يَجُوزُ إلا أن يبقى دليلٌ دَلَّ عليه، لماذا استثنينا المنقوص؟ والمنقوص كذلك يُحَذَفُ (مَا بِهِ تَكْمَلًا)؟ إذا جُمِعَ جمعاً (عَلَى حَدِّ الْمُثَنَّى)
قاضي، تقول: قاضون، (قاضي) الضاد مكسورة .. ما قبل الياء، فقلت: قاضون، حذف الواو للتَّخْلُصِ من التَّعَادُلِ الساكنين: الياء والواو، ثُمَّ لم تبق الكسرة (مُشْعِراً بِمَا حُذِفَ) وَإِنَّمَا قلبتها ضَمَّةً فراراً من قلب الواو ياءً، لأنَّكَ لو أَبَقَيْتَها لقلنا: سكنت الواو وانكسر ما قبلها فوجب قلب الواو ياءً، فقلت: قاضين، فالتبس بالمنصوب أو المجرور، وهذه مفسدة أعظم.

ولذلك عَبَّرَ هَكَذَا التُّحَاةُ قَالُوا: تعارضت عندنا مفسدتان: مفسدة كبرى ومفسدة صغرى.

المفسدة الصغرى: هي قلب الكسرة ضمةً، لأنَّه فات دليل الياء، هذه مفسدة .. لا شكَّ أنَّها مفسدة، ضاعت الياء لا يدل عليه شيء إلا برده إلى الأصل: قاضي، لا بُدَّ أن يعرف أنَّ أصل: قاضي منقوص، حينئذٍ يعرف أنَّ تمَّ محذوفاً، أمَّا الذي يسمعه ولا يدري أنَّه منقوص لا يدري .. ضاعت عنده الياء لعدم وجود الدليل .. هذه مفسدة. وقلب الواو ياءً، هذه مفسدة لكنَّها أعظم، حينئذٍ دُفِعت المفسدة الكبرى بارتكاب المفسدة الصغرى فقليل: قاضون.

إذاً قوله: (وَالْفَتْحُ أَبْقَى مُشْعِراً) الفتح الذي قبل الألف المحذوفة، وأما لم يبقوا الكسرة في المنقوص (مُشْعِراً بِمَا حُذِفَ) لثقله .. أنه ثقیل أولاً، ثُمَّ يستدعي قلب الواو ياءً وهذه مفسدة عظيمة، فدُفِعت هذه المفسدة العظيمة بقلب الكسرة ضمةً فقليل: قاضون. إذاً: هذا ما يتعلَّق بجمعه بواوٍ ونون، تُحذف ألف المقصور في جمع المقصور على حدِّ المثني، وتُفْتَح ما قبل آخره. ثُمَّ قال:

..... وَإِنْ جَمَعْتَهُ بِنَاءٍ وَأَلَفَ
فَالْأَلَفَ أَقْلَبَ قَلْبَهَا فِي التَّثْنِيَةِ ... وَتَاءَ ذِي التَّائِ الزَّمَنَ تَنْحِيَهُ

هذا: (إِنْ جَمَعْتَهُ) يعني: جمعت المقصور، هنا انتقل إلى جمع المقصور جمعاً بألفٍ وتاء، وهو قد ذكر في العنوان: أنَّه سيذكر جمع الممدود والمقصور، وهنا ذكر الناظم المقصور ولم يذكر الممدود، لأنَّه أحال على تثنيته فالحكم فيهما سواء، فما قيل في الممدود هناك في: صَحْرَاءَ، وَعِلْبَاءَ، وَكِسَاءَ، وَحَيَاءَ، يقال في الجمع، فتُقلب الهمزة واواً في نحو (حمرَاء) فتقول: حمراوون، وجوباً، وتقول: علباوون وعلباءون، وتقول: كساون وكساءون، وتقول: حياوون وحياءون، بالتصحيح .. إذا صَحَّتْ تُكْنَب على واو. إذاً: ما قيل في التثنية يقال في الجمع، إذاً: تركُّه هنا ليس تقصيراً، وأما إحالة على ما سبق، ولو نصَّ عليه لكان أولى.

ثُمَّ انتقل إلى ما جُمع بألفٍ وتاء، قال: (وَإِنْ جَمَعْتَهُ) أي: المقصور (بِنَاءٍ وَأَلَفَ) وهو جمع المؤنث السالم، ماذا تصنع؟ قال:

فَالْأَلَفَ أَقْلَبَ قَلْبَهَا فِي التَّثْنِيَةِ ..

فاقلب الألف قلبها في التثنية، يعني: أنَّ المقصور إذا جُمع بالألف والتاء قُلبت ألفه مثل قلبها إذا ثُنِّي، فتقول (مصطفى): مصطفىان، هنا تقول: مصطفىات، (مستدعي) مستدعيان .. مستدعيات، (ملهي) ملهيان .. ملهيات، (عصوان) عصوات، (قَتَوَان) قنوات.

إذا: ما قيل في التثنية يُقال في الجمع، ويقال: فتيات، ومتيات، جمع متى مُسمًى به
أُنثى، (متى) الألف هذه تُقلب ياءً:
والجَامِدُ الَّذِي أُمِيلَ ..

فتقول: متيان، هنا تقول: متيات، نفسه .. تقلب الألف ياءً، وتقول في جمع (عصا) و
(ألا) و (إذا) مُسمًى بِـ هَنْ إناثُ عصوات .. عصا، سميت امرأة: عصا، لأنه لا بُدَّ
من أن يكون مؤنثاً، (عصا) لا يُجمع كذا إلا إذا نُقل صار علماً لمؤنث مثل: زينب،
فتقول: عصوان، وألوان، وإذوات، عصوان وعصوات، وألوان وألوات، وإذوات
وإذوان، إذا سميت امرأة: إذا، فتقول: إذوات، إذا كان: إذا وإذا وإذا، كُلُّهن أتين:
جاءت الإذوات.

إذا القاعدة: أنَّ ما جُمع بألفٍ وتاء من المقصور يُعامل معاملة التثنية، فما كانت ألفه
رابعةً فصاعداً وجب قلبها ياءً، وما كانت ألفه وهو ثلاثي منقلبة عن ياء وجب قلبها
ياءً، وإذا كان جامداً مُسمًى به وأُمِيلَ مثل: متى وبلى، قُلبت الألف ياءً، وإذا كان ثلاثياً
ألفه منقلبة عن واو أو مجهول الأصل ولم يُمل، حينئذٍ وجب قلبها واواً، فيُعامل معاملة
ما ذُكر.

وإنَّ جَمْعَهُ بِنَاءٍ وَأَلْفٍ .. فَأَقْلِبِ الْأَلْفَ، (اقْلِبِ) الفاء واقعة في جواب الشرط، إن
جمعه أنت (جَمَعْتَهُ) الضمير يعود على المقصور، والهاء هنا في محل نصب مفعول به،
(بِنَاءٍ وَأَلْفٍ) مُتَعَلِّقٌ بِـ (جَمَعْتَ)، (فَالْأَلْفَ) الواو واقعة في جواب الشرط، فَأَقْلِبِ الْأَلْفَ
(الْأَلْفَ) مفعول به مقدّم، (قَلْبَهَا) مفعول مطلق .. مضاف إلى المفعول، قلبك أنت
إياها، (فِي التَّثْنِيَةِ) مُتَعَلِّقٌ بقوله: (قَلْبَهَا) .. (فِي التَّثْنِيَةِ).

نقول: ما جُمع بألفٍ وتاء، .. القاعدة العامة فيه: أَنَّهُ يَسْلَمُ في هذا الجمع ما سَلِمَ في
التثنية، فتقول في جمع (هند): هندات، كما تقول: هندان .. هذا لا إشكال فيه، إذا
جُمع الصحيح وليس مُعتلاً، وليس مقصوراً، حينئذٍ تقول في (هند): هندات، كما تقول:
هندان.

إلا ما حُتِمَ بِنَاءُ التَّائِيثِ فِي المثنى التثنية تبقى، وأما في الجمع بألفٍ وتاء فتُحذف،
ولذلك تقول: مسلمتان، وتقول: مسلمات، هنا حصل تغيير بين المثنى والجمع:
مسلمة، محتومٌ بِنَاءُ التَّائِيثِ، هذه تاء فارقة بين المذكر والمؤنث.
في التثنية تقول: مسلمتان، تبقى كما هي، وإذا جمعته بألفٍ وتاء قلت: مسلمات،
حذفت التاء لئلا يجتمع علامتا تائيث، لأنك إذا قلت: مسلمتان، لو حذفتها ستقول:

مسلمة احذف وثن: مسلمان، التيس بتثنية المذكر، إذا: وجب إبقاء التاء فتقول: مسلمتان، أما: مسلمتات، التاء للتأنيث، والألف والتاء علامة تأنيث، فاجتمع عندنا علامتا تأنيث.

ونقل أبو حيّان: أنه بالإجماع لا يوجد حرف واحد، يعني: كلمة اجتمع فيها علامتا تأنيث البتة في لسان العرب، نقله السيوطي في (الأشباه والنظائر).
إلا ما حُتِم بتاء التأنيث فإنها تُحذف في الجمع وتسلم في التثنية، تقول في (مسلمة): مسلمات ومسلمتان، ويتغير فيه ما يتغير في التثنية نحو: حليات .. حليان، حلي مثل: ملهى، حليان في التثنية: حليات في جمعه بألفٍ وتاء.
وصحراوات، بقلب الهمزة واواً كالمثنى فيهما، وإذا كان ما قبل التاء حرف علة أجريت عليه بعد الحذف ما يستحقه لو كان آخرًا في أصل الوضع: مسلمة، هذا لا إشكال أن ما قبل التاء حرف صحيح فتقول: مسلمات، تحذف التاء وتزيد الألف والتاء، تقول: مسلمات، لكن لو كان ما قبل التاء حرف علة مثل: غزوة تقول: غزوات، تجزئه مجزئ الصحيح .. كأنه صحيح، وظبية تقول: ظبيات، تحذف التاء وما قبل التاء كأنه آخر في أصل الوضع.

وإذا كان ما قبل التاء حرف علة أجريت عليه بعد حذف التاء .. تاء التأنيث ما يستحقه لو كان آخرًا في أصل الوضع .. كأنه آخر، فتقول في نحو (ظبية) و (غزوة): ظبيّات و غزّوات، بسلامة الياء والواو، وفي نحو (مصطفاة) و (فتاة): مصطفيات وفتيات.

(فتاة) كيف تجمع بألفٍ وتاء؟ احذف التاء فتقول: فتى، وجب قلب هذه الألف ياء، فتقول: فتيات، تعامل (فتاة) معاملة (فتى)، يعني: تحذف التاء، لأنها تسقط فيما جُمع بألفٍ وتاء، ثم الذي بقي كأنه أخير، يعني: تنسى التاء كأنه (فتى) و (فتى) لا شك أنك تقلب الألف ياءً فتقول: فتيات، بقلب الألف ياءً.

وإذا كان قبلها ألف فُلبت على حدّ قلبها في التثنية مثل: قنوات ومعطيات في: معطاة، وإذا كان قبلها همزة تلي ألفاً زائدة صُحِّحت إن كانت أصلية، نحو: قراءة تقول: قراءات، لأن هذه الألف تُصحح في التثنية، مثل: قُراء و وُضَاء هناك.
وجاز فيها القلب والتصحيح إن كانت بدلاً من أصلٍ نحو: نبأته .. نباتات ونباتان، نباتات ونبوات يجوز فيها القلب: نبوات ونباتات بالتصحيح، إذا: يُعامل معاملة المثنى مطلقاً.

... .. وَإِنْ جَمَعْتَهُ بِنَاءٍ وَأَلَفَ
فَالْأَلِفَ أَقْلَبَ قَلْبَهَا فِي التَّثْنِيَةِ ... وَتَاءَ ذِي التَّاءِ الْأَلِفَ تَنْحِيَهُ

يعني: إذا كان محتوماً بالناء هذا معلوم بيّناه، (الزمن) يعني: نحته .. ابتعد قليلاً فتسقط
الناء، (الزمن) تنحيه، (الزمن) فعل أمر مؤكّد بنون التوكيد الثقيلة، (تاء) مقدّم هذا
مفعول أول، (تنحيه) نحها .. أزها، إذا كان محتوماً بالناء نحو: مسلمة، ليس الأمر
كامثني، هذا أشبه ما يكون بالاستدراك لقوله:

فَالْأَلِفَ أَقْلَبَ قَلْبَهَا فِي التَّثْنِيَةِ ..

قد يظنّ الظّانّ أنّه يُعامل معاملة المثنى مطلقاً، حتى لو كان محتوماً بناء التّأنيث، لأنّه إذا
كان: مسلمة، ثبته تقول: مسلمتان، هل مثله ما جُمع بالفاء وتاء؟ لا، مخالّف له ولذلك
نصّ عليه، فقال: الزمن تاء ذي التّاء صاحب الناء .. المختوم بالناء تنحيه، (تنحيه) هذا
المفعول الثاني لـ (الزمن)، وقوله: (تاء) هذا مفعول أول.
إذاً: وجب إسقاط تاء التّأنيث فيما إذا كان محتوماً بالناء.
وتاء ذي التّاء الزمن تنحيه ..

(تنحيه) يعني: نح تاء التّأنيث: وهو ما آخره تاء من المقصور وغيره تُحذف تاءؤه عند
جمعه، وليس الحكم خاصاً بالمقصور، بل الحكم عام في المقصور وغيره، تُحذف تاءؤه عند
جمعه هذا الجمع لئلا يُجمع بين علامتي تانيث، فحينئذٍ يُجمع كالعاري منها: مسلم ..
مسلمات.

وأفهم إطلاقه: أنّه لا فرق فيما ذكره بين ما ألفه ك: حبلى، مسمى به، وما ألفه غير
زائدة ك: المصطفى، وهذا مذهب البصريين، عموماً: أنّ مذهب البصريين هو المرجح
غالباً في هذه المسائل.

إذاً:

... .. وَإِنْ جَمَعْتَهُ بِنَاءٍ وَأَلَفَ
فَالْأَلِفَ أَقْلَبَ قَلْبَهَا فِي التَّثْنِيَةِ ... وَتَاءَ ذِي التَّاءِ الْأَلِفَ تَنْحِيَهُ

قال الشّارح هنا: إذا جُمع صحيح الآخر على حدّ المثنى، وهو الجمع بالواو والنون
لحقته العلامة من غير تغيير، فتقول في (زيد): زيدون، وإن جُمع المنقوص وهذا لم يذكره
النّاطم، قيل: وكان ينبغي أن يذكره، لأنّه أراد أن يُبين أنّ تمّ فرقا بين ما يكون آخره
صحيحاً وهو ما ذكره هناك: (وَارْفَعُ بِنَاءً)، وما كان قابلاً للتّغيير في الأخير وهو:

المقصور والممدود ومثله المنقوص، لأنَّ الحكم واحد، إذا كان يُحذف آخر المقصور ما الفرق بينه وبين المنقوص؟ لا فرق.

إذا حذفت آخر الألف كما قال:

وَاحْذِفْ مِنَ الْمَقْصُورِ فِي جَمْعٍ عَلَى ... حَذِ الْمُنْتَى مَا بِهِ تَكْمَلًا

الحكم مثله في المنقوص: قاضي، تحذف الياء، وتحذف الكسرة قبلها، لماذا فَرَّقَ بينهما وهما سَيَّان؟ قيل: كان ينبغي أن يذكره ولم يذكره، لكنَّه ما عَنَوْن له، هو نصَّ على الممدود والمقصور، كان الأولى أن يقول: والمنقوص في التثنية والجمع لكنَّه تركه، على كل: هو ذكر الأصول.

وإنَّ جُمع المنقوص هذا الجمع حُذِفَ ياءه وكسرها، وَضُمَّ ما قبل الواو، (كسرها) يعني: كسر ما قبلها، وَضُمَّ ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء، ما قبل الواو: قاضين .. قاضون، (قاضون) ضُمَّ ما قبل الواو، وكسر ما قبل الياء: قاضين، حذفت ياء المنقوص وكسر ما قبلها.

فتقول في (قاضي): قاضون رفعاً، وقاضين جرّاً ونصباً، وإنَّ جُمع الممدود وهذا لم يذكره الناظم أيضاً إحالةً على ما عُلِمَ في التثنية فإنَّ الحكم فيهما على السواء، وإنَّ جُمع الممدود: صحراء، ونحوه في هذا الجمع عُومِلَ معاملته في التثنية، فإنَّ كانت الهمزة بدلاً من أصلٍ أو للإلحاق جاز فيه وجهان: إبقاء الهمزة، وإبدالها واواً، فيقال في (كساء) علماً: كساؤون، بالهمز .. تُكْتَبُ على واو، وكساوون بدون همزة، يجوز فيه الوجهان، وأُيْهِمَا أَرْجَحَ .. الإعلال أو التصحيح؟ التصحيح أرجح، (علباء) الإعلال أرجح، وأما (كساء) و (حيا) فهذا التصحيح أرجح.

وكذلك (علباء) وإنَّ كانت الهمزة أصلياً وجب إبقاؤها فتقول في (قُرَاء): قُرَّاءون، وفي (حمراء) علماً لمذكَّر: حمراءون، أو حمراوون؟ حمراوون .. وجب قلب الهمزة واواً، ولا يصح: حمراءون، نقول: هذا تصحيحٌ للهمزة ومرجوح.

وأما المقصور وهو الذي ذكره المصنف هنا فتُحذف ألفه إذا جُمع بالواو والنون، وتبقى الفتحة دالةً عليها .. على الألف المحذوفة، فتقول في (مصطفى): مصطفىون .. ((لَمِنْ الْمُصْطَفَيْنِ)) [ص:47] .. مصطفىون رفعاً، ومصطفين جرّاً ونصباً، بفتح الفاء مع الواو والياء، وإنَّ جُمع بألفٍ وتاء قَلِبَتِ ألفه.

وحكم الممدود والمنقوص كذلك لم يُذكر هنا إذا جمع بألفٍ وتاء، لأنَّ حكمهما كحكمهما إذا تُنِيا أيضاً .. ما جُمع بألفٍ وتاء في المنقوص: قاضيات .. قاضيان، هل بينهما فرق؟ ليس بينهما فرق، إذا: يُعامل المنقوص فيما جُمع بألفٍ وتاء معاملة المثنى،

وكذلك الممدود، ولم يذكرهما هنا إجابةً على ذلك، وإنما ذكر المقصور وإن كان كذلك لاختلاف حكمه في جمعي التصحيح.

وإن جُمع بـألفٍ وتاءٍ فُلبت ألفه، يعني: المقصور كما تُقْلَب في التثنية فتقول (حبلى): حبلِيات، وفي (فتى) و (عصا) علمين مؤنث: فتيات وعصوات، وإن كان بعد ألف المقصور تاءً وجب حينئذٍ حذفها، كما قال: (وتاءٌ ذي التاء) قصره للضرورة (ألزمن تنجيه) .. (تنجيه) تحها، فتقول في (فتاة) تعامله بعد حذف التاء معاملة: (فتى)، فتقول: فتيات بقلب الألف ياءً، وفي (قناة): قنوات، (قناة) احذف التاء، صار: قنا، الألف هذه منقلبة عن واو مثل: عصا، كما تقول: عصوات قل: قنوات مثلها، إذا: التاء هذه لا تأثير لها في الأخير.

ثم قال رحمه الله:

وَالسَّالِمُ الْعَيْنِ الثَّلَاثِي اسْمًا أَنْلَ ... إِتْبَاعَ عَيْنٍ فَأَاءُهُ بِمَا شَكِلَ
إِنْ سَاكِنَ الْعَيْنِ مُؤَنَّثًا بَدَأَ ... مُحْتَمًا بِالتَّاءِ أَوْ مُجَرَّدًا
وَسَكِنَ التَّالِي غَيْرَ الْفَتْحِ أَوْ ... حَقْفُهُ بِالْفَتْحِ فَكَلًّا قَدْ رَوَوْا

هذا ما جُمع بـألفٍ وتاءٍ فيه بعض الشروط مما يجوز إتباعه.

(وَالسَّالِمُ الْعَيْنِ) هذا أولاً .. (الثلاثي) ثانياً .. (اسماً) ثالثاً .. (إِنْ سَاكِنَ الْعَيْنِ) رابعاً .. (مُؤَنَّثًا) خامساً، هذه خمسة شروط، إن وُجدت في الاسم الذي يُجمع بـألفٍ وتاءٍ:
..... أَنْلَ ... إِتْبَاعَ عَيْنٍ فَأَاءُهُ بِمَا شَكِلَ

يعني: حَرَكِ العَيْنِ بِمَا حُرِّكَ به الفاء، سواءً كانت مفتوحة، أو مضمومة، أو مكسورة، فتقول (دعد): دَعْدَات، (دغد) الأصل أنك إذا جمعته بـألفٍ وتاءٍ يسلم، تقول: دَعْدَاتٌ، لكن هنا وجدت فيه الشروط كما سيأتي فتقول: دَعْدَات، حَرَكْتَ العَيْنِ بِمَا حُرِّكَتْ به الفاء، لأنَّ (دعد) العَيْنِ هذه هي عَيْنِ الكلمة، لأنه على وزن (فَعْل). وتقول في (هند): هِنْدَات، النون هذه ساكنة حينئذٍ وُجدت فيها الشروط السابقة كما سيأتي فَتَتَّبِعِ العَيْنِ الفاء، يعني: تُحَرِّكِ العَيْنِ بِمَا حُرِّكَتْ به الفاء فتقول: هِنْدَات، أتبعَتِ العَيْنِ الفاء.

(جُمْل) اسم امرأة تقول: جُمَلَات هذا الأصل، لكن لما وُجدت فيها الشروط حينئذٍ وجب الإِتْبَاعَ فَتَتَّبِعِ العَيْنِ التي هي الميم الساكنة حركة الفاء .. ضَمَّةً، فتقول:

جُمَلَات .. دَعَدَات .. هِنْدَات، بِإِتْبَاعِ الْعَيْنِ الْفَاءَ، مَتَى .. مُطْلَقًا؟ لَا، بِشُرُوطِ خَمْسَةِ،

بِشُرُوطِ خَمْسَةِ يَتَعَيَّنُ إِتْبَاعُ الْعَيْنِ حَرَكَةَ الْفَاءِ:

– إِنْ كَانَتْ الْفَاءُ مُفْتَوْحَةً فَتُنَحْتُ الْعَيْنَ.

– إِنْ كَانَتْ الْفَاءُ مُضْمُومَةً ضُمَّتِ الْعَيْنَ.

– إِنْ كَانَتْ الْفَاءُ مَكْسُورَةً كُسِرَتِ الْعَيْنَ.

إِذَا قَوْلُهُ: (وَالسَّالِمُ الْعَيْنَ)، يَعْنِي: أَنَّ مَا جُمِعَ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ وَحَازَ هَذِهِ الشُّرُوطَ الْمَذْكُورَةَ تَتَّبِعُ عَيْنُهُ فَاءَهُ فِي الْحَرَكَةِ مُطْلَقًا، وَالشُّرُوطَ الْمَذْكُورَةَ خَمْسَةَ أَشَارَ إِلَيْهَا بِقَوْلِهِ: (وَالسَّالِمُ الْعَيْنَ) .. السَّالِمُ الْعَيْنَ، يَعْنِي: الَّذِي سَلِمَتْ عَيْنُهُ، مَا الْمُرَادُ بِ (الْعَيْنِ) هُنَا؟ يَعْنِي: الْعَيْنَ الَّتِي تَقَابِلُ ذَلِكَ الْحَرْفَ فِي الْوِزْنِ، قُلْنَا (خَرَجَ) عَلَى وَزْنٍ: فَعَلٌ، أَيْنَ سَلِمَتْ الْعَيْنُ، فِي الْوِزْنِ أَوْ فِي الْمَوْزُونِ؟ فِي الْمَوْزُونِ، (فَعَلٌ) الْعَيْنُ هُنَا مُتَحَرِّكَةٌ وَهِيَ صَحِيحَةٌ لَيْسَتْ مُعْتَلَّةً، أَمَّا مَوْزُونُهُ (خَرَجَ) هُوَ الَّذِي نَقُولُ سَلِمَتْ فِيهِ الْعَيْنُ، وَهُنَا قُوبِلَتْ الْعَيْنُ بِالرَّاءِ، فَالْحُكْمُ حِينَئِذٍ عَلَى الرَّاءِ نَقُولُ: (سَالِمٌ الْعَيْنَ).

قَالَ .. قَوْلٌ .. فَعَلٌ، عَيْنُهُ سَلِمَتْ أَوْ لَا؟ لَمْ تَسْلَمْ، إِذَا: الْعِبْرَةُ بِالْمَوْزُونِ لَا بِالْوِزْنِ، أَمَّا الْوِزْنُ هُوَ (عَيْنٌ) دَائِمًا يَكُونُ عَيْنًا، وَالْعَيْنُ حَرْفٌ صَحِيحٌ.

إِذَا: (وَالسَّالِمُ الْعَيْنَ) يَعْنِي: مَا يَصْدُقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ عَيْنُ الْكَلِمَةِ، إِنْ سَلِمَتْ عَيْنُهُ، هَذَا

الشَّرْطُ الْأَوَّلُ: أَنْ يَكُونَ سَالِمٌ الْعَيْنَ، يَعْنِي: سَلِمَ مِنَ الْإِعْلَالِ وَمِنَ التَّضْعِيفِ.

الشَّرْطُ الْأَوَّلُ: أَنْ يَكُونَ سَالِمٌ الْعَيْنَ، يَعْنِي: الَّذِي تَرِيدُ جَمْعَهُ بِالْفِ وَتَاءٍ وَتَتَّبِعُ عَيْنُهُ فَاءَهُ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ سَالِمٌ الْعَيْنَ، وَاحْتَرَزَ بِهِ عَنْ شَيْئَيْنِ:

– أَحَدُهُمَا: الْعَيْنُ الْمَشْدُودَةُ: جَنَّةٌ .. جَنَّةٌ .. جَنَّةٌ، (جَنَّةٌ): بَسْتَانٌ، (جَنَّةٌ): الْجَنُونَ أَوْ

الْجَنَ، (جَنَّةٌ): الْوَقَايَةُ، هَذَا لَا يُمْكِنُ إِتْبَاعُ الْعَيْنِ الْفَاءَ، (جَنَّةٌ) الْعَيْنُ هُنَا سَاكِنَةٌ، التَّاءُ هَذِهِ

زَائِدَةٌ، جَنَّةُ النُّونِ الْأُولَى سَاكِنَةٌ، لَوْ أَتَبَعْتَ النُّونَ الْأُولَى السَّاكِنَةَ الْفَاءَ وَجِبَ فُكُّ

الْإِدْغَامِ، لِأَنَّ شَرْطَ الْإِدْغَامِ: أَنْ يَكُونَ الْأَوَّلُ سَاكِنًا وَالثَّانِي مُتَحَرِّكًا، فَلَوْ حَرَّكَتِ النُّونَ

الْأُولَى وَجِبَ فُكُّ الْإِدْغَامِ وَهَذَا فَاسِدٌ، حِينَئِذٍ يُؤْدِي إِلَى تَغْيِيرِ صَيَغَةِ الْكَلِمَةِ فَوْجِبَ

إِبْقَاؤُهُ عَلَى أَصْلِهِ.

إِذَا: احْتَرَزَ بِهِ عَنِ الْمَشْدُودَةِ نَحْوِ: جَنَّةٌ، وَجَنَّةٌ، وَجَنَّةٌ، فَلَيْسَ فِيهِ إِلَّا التَّسْكِينُ، فَتَقُولُ:

جَنَّتَاتٌ .. جَنَّتَاتٌ .. جَنَّتَاتٌ كَمَا هُوَ، وَلَا يَجُوزُ فِيهِ إِتْبَاعُ عَيْنِهِ لِفَائِهِ، لِأَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْهُ فُكُّ

الْإِدْغَامِ وَهُوَ بَاطِلٌ.

لِأَنَّ تَحْرِيكَ الْعَيْنِ يَسْتَلْزِمُ الْفُكَّ الْمُؤْدِي إِلَى الثَّقَلِ.

وثانيهما ممَّا احترز به بقوله: (سَلِّمِ الْعَيْنِ) ما عينه حرف عِلَّة، (السَّالِمِ الْعَيْنِ) يعني: لم تسلم عينه، بأن كانت مُشَدَّدة هذا أولاً .. لم تسلم عينه بأن كانت حرف عِلَّة، وهذا على نوعين:

- نوعٌ قبل حرف العِلَّة فيه حركةٌ مجانسة للحرف، يعني: إن كان حرف العِلَّة ألف، ما قبله يكون مفتوحاً مثل: تارةً، الألف هنا عين الكلمة، لأنَّ التاء هذه زائدة، الألف عين الكلمة ما قبلها من جنسها.

(دَوْلَةٌ) الواو هنا عين الكلمة وهي حرف عِلَّة، ما قبلها من جنسها وهو ضَمَّة.

(دِيمَةٌ) الياء عين الكلمة وهي حرف عِلَّة، ما قبلها من جنسها، هنا يبقى على حاله .. لا تُحَرِّك، فتقول: تارات .. دولات .. ديمات، يبقى على حاله ساكن.

- النوع الثاني ممَّا يكون عينه حرف عِلَّة: نوعٌ قبل حرف العِلَّة فيه فتحة، يعني: ليس من جنسه، مثل: جوزة .. بيضة، (جو ..) الواو عين الكلمة، ما قبلها من جنسها أو فتحة؟ ليس من جنسها، إذاً: مُخالف للنوع الأول، النوع الأول: دِيمَةٌ، ودَوْلَةٌ، وتارة، وجب فيه أن يبقى على حاله فلا يَتَغَيَّر، أمَّا إن كان مثل: جوزة وبيضة، هذا فيه لغتان، المشهور: أنَّه يبقى على حاله: جَوَزَات .. بَيْضَات، وعن هذيل: إِتباع العين الفاء، فيقولون: جَوَزَات وَبَيْضَات، إذاً: إِتباع العين للفاء، لكنَّه ليس هو المشهور. إذاً النوع الثاني: ما احترز به المصنف، هذا فيه تفصيل (السَّالِمِ الْعَيْنِ) احترز به عمَّا كانت عينه حرف عِلَّة، ثُمَّ هذا على نوعين: ما كان قبله من جنسه .. حركة من جنسه، فهذا يبقى على حاله، ما لم تكن من جنسه هذا فيه لغتان: هذيل تُتَّبِع العين الفاء، والمشهور في لسان العرب: عدم الإِتباع. إذاً: (وَالسَّالِمِ الْعَيْنِ) هذا الشرط الأول.

- (الثَّلَاثِي) أن يكون ثلاثياً احترازاً من الرباعي، نحو: جعفر وَخِرْنَق وَفُسْتُق أعلاماً لإناث، حينئذٍ يبقى على حاله، لو سُمِّيَتْ امرأة بـ: جعفر، تقول: جعفرات، تبقى كما هي ساكنة ولا تقول: جَعْفَرَات، فيه ثَقُل.

- الثالث: أشار إليه بقوله: (اسْمًا) يعني: لا صفةً .. احترز به عن الصفة، نحو: ضَحْمَةٌ، وَجِلْفَةٌ، وَخُلُوةٌ، هذه كلها على وزن: فِعْلَةٌ، وَفَعْلَةٌ، وَفَعْلَةٌ، يعني: ما كان مضموم الفاء أو مفتوح أو مكسور، نقول: هنا يبقى على حاله، وليس فيه إلا التسكين فتقول: ضَحْمَات .. جِلْفَات .. وَخُلُوت، يعني: بإسكان اللام. إذاً: (اسْمًا) احترازاً من الصفة فيبقى على حاله ليس فيه إلا التسكين.

(إِنْ سَاكِنَ الْعَيْنِ) أن يكون ساكن العين، واحترز به من مُتَحَرِّكِهَا نحو: شَجَرَة تقول: شَجَرَات على أصلها، وتقول: نَبَقَة .. نَبَقَات كما هو، وَسَمَرَة .. سَمَرَات لا يتغير، ويجوز الإسكان في نحو: نَبَقَات وَسَمَرَات، لكن ليس للجمع، وإنما باعتبار مفرده: نَبَقَة .. نَبَقَة، جاز فيه الوجهان.

حينئذٍ إذا سَكَنْت الجمع قلت: نَبَقَات، هذا ليس فيه تسكين، وإنما جمعٌ ل: نَبَقَة وليس ل: نَبَقَة، (نَبَقَات) جمع نَبَقَة، (نَبَقَات) جمع نَبَقَة، وليست (نَبَقَات) جمع (نَبَقَة)، ليس الأمر كذلك، لأنه يلزم الأصل فيه أن يكون صحيحاً مثل المفرد.

حينئذٍ يلزم في: نَبَقَة وَسَمَرَة، أن يبقى على أصله، فإذا قلت: سَمَرَات، فليس هو جمعاً لِسَمَرَة وإنما هو جمع سَمَرَة، لأنه يجوز في المفرد التخفيف فتسكن العين، تقول: سَمَرَة، إن قلت: سَمَرَات، فهو جمعٌ ل: سَمَرَة، إن قلت: سَمَرَات فهو جمعٌ سَمَرَة، وليس: سَمَرَات جمع سَمَرَة، ولا سَمَرَات جمع سَمَرَة، حينئذٍ التغيير الحاصل من الإسكان إنما هو باعتبار المفرد، لا أن ذلك حكمٌ تَجَدَّد له حالة الجمع.

(مُؤَنَّثاً) هذا الشرط الخامس، وهذا بعضهم قال أنه قيدٌ وشرطٌ للجمع لا للإتباع، وهذا هو الظاهر، حينئذٍ تكون الشروط أربعة، وإن جرى كثير من الشُّرَاح على أنه شرطٌ خامس لكن الظاهر أنه ليس شرطاً للإتباع، لأنك أولاً تجمع ثم تنظر في شروط الإتباع، فأثبت أولاً أنه جمع مؤنث سالم، ثم بعد ذلك هل يجوز الإتباع أو لا. إذاً: كونه مؤنثاً سابق على الجمع لا على الإتباع فهو شرطٌ وقيدٌ في الجمع .. ما جُمع بألفٍ وتاء .. أن يكون مؤنثاً، على كُلِّ ذكروه شرطاً في هذا: أن يكون مؤنثاً، واحترز به من المذكَّر نحو: بكر، هذا لا يُجمع: بَكْر .. بَكْرُونَ بواوٍ ونونٍ فإنه لا يُجمع هذا الجمع فلا يكون فيه الإتباع المذكور، ولا يُشترط للإتباع المذكور أن يكون فيه تاء التأنيث كما قال هنا:

مُحْتَمَماً بِالتَّاءِ أَوْ مُجَرِّداً ..

مُطْلَقاً سواءً كان (مُحْتَمَماً بِالتَّاءِ أَوْ مُجَرِّداً) من التاء ك: هند، فمثال المستكمل للشروط المذكورة مُحْتَمَماً بِالتَّاءِ مثل: حَفَنَة، إذا جمعته تقول: حَفَنَات، حَفَنَة بإسكان الفاء وهي عين الكلمة، حَفَنَة على وزن (فَعْلَة)، إذا جمعته وجب الإتباع .. تجمعه على وزن: حَفَنَات، بالإتباع.

سِدْرَة .. سِيدِرَات، أتبع العين حركة الفاء، الفاء هنا مكسوة: سِ، تقول: سِدِرَات، ولا تقول: سِدِرَات .. يجوز كما سيأتي، لكن: سِدِرَات على الإتباع، غُرْفَة .. غُرْفَات

بالإتباع.

ومثاله مُجَرَّدًا من التاء، نَحَو: دعد، وهند، وَجُمِل، فتقول: دَعَدْتُ .. دَعَدَات، وَهِنْدُ ..

هِنْدَات، بكسر النون إتباعاً للفاء، وَجُمِل .. جُمَلَات.

إذاً: هذه شروطُ خمسة لجواز الإِتباع.

قال:

وَالسَّالِمُ الْعَيْنِ الثَّلَاثِي اسْمًا أَنْلُ ..

أنل السالم العين، (أَنْلُ) يعني: أعطى، (السَّالِمُ الْعَيْنِ) هذا مفعولٌ أول لـ (أَنْلُ)، (السَّالِمُ

الْعَيْنِ) و (السَّالِمُ) هذا اسم فاعل مضافٌ إلى فاعله معنى .. سلمت عينه .. الذي

سلمت عينه، (عين) هذا في المعنى فاعل، إذاً: من إضافة اسم الفاعل إلى فاعله معنى،

لأنَّ (السَّالِمَ الْعَيْنِ) أي: الذي سلمت عينه، يعني: ليست حرف عِلَّة وليست مشددة.

(وَالسَّالِمُ الْعَيْنِ) (السَّالِمُ) مضاف، و (الْعَيْنِ) مضاف إليه، (الثَّلَاثِي) بالتخفيف ليس

بالتشديد هنا للوزن.

وَالسَّالِمُ الْعَيْنِ الثَّلَاثِي اسْمًا أَنْلُ ..

إذاً: (ثَلَاثِي) نقول: بإسكان الياء للوزن، و (الثَّلَاثِي) هذا نعتٌ لـ (السَّالِمِ)، احترز به من

غير الثلاثي، (اسمًا) هذا حالٌ من الثلاثي، حالة كون (سالمِ الْعَيْنِ الثَّلَاثِي اسْمًا) لا صفةً،

فإن كان صفةً بقي على أصله، (أَنْلُ) هذا فعل أمر والفاعل أنت، (إِتْبَاعَ عَيْنِ) (إِتْبَاعَ)

هذا مفعول ثاني لـ (أَنْلُ)، لأنَّ (أَنْلُ) هذا يَتَعَدَّى إلى مفعولين: المفعول الأول (السَّالِمِ)،

والمفعول الثاني (إِتْبَاعَ).

(إِتْبَاعَ) مضاف و (عَيْنِ) مضافٌ إليه، من إضافة المصدر إلى مفعوله الأول، يعني:

أَتَّبَع .. يُتَّبَع .. إِتْبَاعًا، هذا يَتَعَدَّى إلى مفعولين: مفعوله الأول (عَيْنِ)، ومفعوله الثاني

(فَاءُهُ).

إِتْبَاعَ عَيْنِ فَاءَهُ بِمَا شَكِلَ ..

(بِمَا شَكِلَ) هذا مُتَعَلِّقٌ (بِمَا)، الباء هنا بمعنى: في، بمعنى: أتبعه في كذا، إذاً: تَعَدَّى بـ:

(في)، والباء هنا بمعنى: في، مُتَعَلِّقٌ بقوله: (إِتْبَاعَ)، (إِتْبَاعَ عَيْنِ فَاءَهُ) في الذي (شَكِلَ)،

(شَكِلَ) هذا صِلَةٌ الموصول لا محلٌ لها من الإعراب، وهو يعود على الفاء .. ضمير.

إذاً معنى البيت: أعط الاسم الثلاثي السَّالِمُ العين إِتباعك عينه لفائه في الحركة التي

شَكِلَتْ بِهَا الفاء، وهنا قال: (شَكِلَ) ذَكَرَ ضمير الفاء لتَوَوُّله بالحرف، وإلا الأصل أن

يقول: (بِمَا شَكِلَتْ) يعني: الفاء لأَنَّها حرفٌ، فذَكَرَها باعتبار تأولها بالحرف، ولم يبرز

الضمير مع جريان الصِّلَةِ على غير ما هي له لأمن اللبس.

وكذلك حذف هنا (بِمَا شَكِلَ) أين العائد؟ به .. بِمَا شَكِلَتْ به، حذف الضمير المجرور

بالباء، وهنا يُشترط في جواز حذفه: أن يدخل على الاسم الموصول مثله في اللفظ والمعنى، وأن يكون العامل واحد، وهنا (بِمَا شَكِلَ) بما شكل به، ليست الباء بمعنى: في، والذي دخل على الموصول (بِمَا) بمعنى: في، إذاً: اتَّحداً لفظاً لا معنىً، وهذا الأصل فيه: عدم جواز الحذف، لكن هنا يُقال: بأنه نادر، خالف ما قرَّره فيما سبق يُقال فيه: أنه نادر.

وفي كلامه حذفُ العائدِ الجرور مع عدم مُماثلةِ جارِّهِ لجارِّ الموصول معنىً ومتعلّقاً وهو نادر، كأنه قيل: بأنه شاذ كما سبق .. ابن عقيل، لكنّه نادر، على كُلِّ قَد يُقال: بأنه ضرورة هنا.

إِنْ سَاكِنَ الْعَيْنِ مُؤَنَّثًا بَدَأَ ..

إِنْ (بَدَأَ): إِنْ ظهر، هذا فعل الشَّرط، إِنْ (بَدَأَ) يعني: (سَأَلِمَ الْعَيْنِ الثَّلَاثِي اسْمًا) إِنْ بدا وظهر، (سَاكِنَ الْعَيْنِ) هذا حالٌّ من الضمير المستتر في (بَدَأَ) بمعنى: ظهر، (مُؤَنَّثًا) هذا حالٌّ ثانية، وهو قيدٌ في جواز الجمع بآلفٍ وتاء، لا قيد في جواز الإتيان، وهذا أحسن. (إِنْ سَاكِنَ الْعَيْنِ) هذه حالٌ أولى، (مُؤَنَّثًا) هذا حالٌ ثانية، (مُخْتَتَمًا) هذه حالٌ ثالثة، (بِالْتَّاءِ) متعلّق بقوله: (مُخْتَتَمًا)، (أَوْ مُجَرَّدًا) (أَوْ لِلتَّنْوِيعِ، (مُجَرَّدًا) معطوفٌ على (مُخْتَتَمًا)، إذاً: بهذه الشروط الخمسة يجوز إتيان العين للفاء: إِنْ كانت مضمومة ضُمَّت العين، إِنْ كانت مفتوحة فَتَحَت العين، إِنْ كانت مكسورة كُسِرَت العين، هذه لغة واحدة، وبقي لغتان.

قال:

وَسَكِنَ التَّالِي غَيْرَ الْفَتْحِ أَوْ ... حَقَّقَهُ بِالْفَتْحِ

(التَّالِي غَيْرَ الْفَتْحِ) قلنا: الفاء إمَّا أن تكون مضمومة أو مفتوحة أو مكسورة، قال: (تَالِي غَيْرَ الْفَتْحِ) ما هو؟ المكسور أو المضموم، قال: سَكِنَهُ، أَوْ حَقَّقَهُ بِالْفَتْحِ .. (هِنْدَ) قلنا: هِنْدَ نقول: هِنْدَات، هِنْدَات هذا أشار إليه بقوله السابق في البيتين اللتين انتهينا منها، قال لك في مثل: هِنْدَات سَكِنَهُ فقل: هِنْدَات، أَوْ حَقَّقَهُ بِالْفَتْحِ فقل: هِنْدَات.

إذاً: فيه ثلاث لغات: التسكين، والإتيان، والفتح.

هذا الكسر، بقي الضَّم: غُرْفَةٌ .. غُرَفَات، هذا الإتيان .. من البيتين الأولين، قال: سَكِنَ: غُرَفَات .. غُرَفَات، هذا تخفيفٌ بالفتح.

بقي: حَفَنَة .. حَفَنَات، لا يجوز فيه الإسكان ولا الفتح، ولذلك قال: (وَسَكِّنِ) هذا أمر، (التَّالِي غَيْرِ الْفَتْحِ) يعني: العين الذي تلا (غَيْرِ الْفَتْحِ) بأن تلا ضمّاً أو كسراً سَكِّنْهُ، (أَوْ حَقِّفْهُ بِالْفَتْحِ) جاز فيه لغتان .. وجهان مع الإتياع، فهذه ثلاثة أوجه.
(فَكُلًّا قَدْ رَوَوْا) يعني: هذه الأوجه الثلاثة كلها مروية عن العرب وليست باجتهاد.
وَسَكِّنِ التَّالِي غَيْرِ الْفَتْحِ أَوْ ... حَقِّفْهُ بِالْفَتْحِ.

أي: يجوز في العين بعد الفاء المضمومة أو المكسرة وجهان مع الإتياع، يجوز في العين بعد الفاء (التَّالِي غَيْرِ الْفَتْحِ) (التَّالِي) المقصود به: تالي العين نفسه، في العين بعد الفاء المضمومة أو المكسرة وجهان مع الإتياع وهما: الإسكان والفتح.
ففي نحو: سِدْرَة وَهْنَد، من مكسور الفاء: وَغَرْفَهُ، وَجُمِّلَ من مضمومها ثلاث لغات: الإتياع والإسكان والفتح، ومعنى البيت: أنه يجوز فيما كانت عينه تاليةً غير الفتح وجهان زائدان على الإتياع وهما: السكون والفتح.

وشمل (التَّالِي غَيْرِ الْفَتْحِ) التالي الضَّمَّ نحو: غُرْفَة، والتالي الكسر نحو: هِنْد، فيجوز في كل واحدٍ منهما ثلاثة أوجه: الإتياع كما سبق، والسكون، والفتح، فتقول: غُرْفَات، بالضَّمَّ إتياعاً لحركة الفاء، وَغُرْفَات، بالسكون تخفيفاً، وَغُرْفَات بالفتح تخفيفاً، وفي نحو: هِنْد، هِنْدَات بالكسر إتياعاً، وَهِنْدَات بالسكون تخفيفاً، وَهِنْدَات بالفتح تخفيفاً.
وَسَكِّنِ التَّالِي غَيْرِ الْفَتْحِ أَوْ ... حَقِّفْهُ بِالْفَتْحِ فَكُلًّا قَدْ رَوَوْا

(كُلًّا) هذا مفعولٌ لقوله: (رَوَوْا) فقد رَوَوْا كُلًّا، فهذه اللغات منقولة عن العرب، وأفهم كلامه أنْ نحو: دَعْدٍ لا يجوز تسكينه مُطلقاً (دَعْد) هذا مفرد، نقول في الجمع: دَعْدَات، هل يجوز أن نقول: دَعْدَات؟ لا يجوز لكونه تالياً الفتح.
(وَسَكِّنِ التَّالِي غَيْرِ الْفَتْحِ) فإن تلا الفتح فلا تُسَكِّنْهُ، فحكمه بالمفهوم، إذاً أفهم كلامه: أنْ نحو: دَعْدٍ، لا يجوز تسكينه مُطلقاً، واستثنى من ذلك في (التسهيل) معتلّ اللام ك: طبيات، وشبه الصفة نحو: أهل وأهلات، فيجوز فيهما التسكين اختياراً، على كُلِّ هذا من المستثنيات.

(وَسَكِّنِ التَّالِي)، (التَّالِي) هذا مفعولٌ به، وَغَيْرِ الْفَتْحِ: (غَيْرِ الْفَتْحِ .. غَيْرِ الْفَتْحِ) يجوز فيه الوجهان، لأنَّ (التَّالِي) اسم فاعل، حينئذٍ يجوز إضافته، ويجوز أن يعمل، لأنَّه محليٌّ بـ (أَل).

وَأِنْ يَكُنْ صِلَةً أَلْ فَفِي الْمُضِيِّ ... وَغَيْرِهِ إِعْمَالُهُ قَدْ ارْتَضِيَ

إِذَا: (غَيْرُ) مفعول (للتَّالِي)، (غَيْرُ) مضاف ومضاف إليه، (الْفَتْحِ) مضاف إليه، أمَّا (تَالِيِ) الْفَتْحِ) فلا يجوز فيه إلا الإِتْبَاعَ، (أَوْ خَفَّفَهُ) خفف جمعه (بِالْفَتْحِ فَكُلًّا قَدْ رَوَّوْا) مِمَّا ذَكَرْنَاهُ لَكَ.

قال الشَّارِحُ هنا: "إذا جُمع الاسم الثلاثي الصحيح العين .. السَّاكِنُهَا .. الْمُؤَنَّثُ المختوم بالنَّاءِ، أو المجرَّد عنها، بِالْفِ وَتَاءٍ أُتْبِعَتْ عَيْنُهُ فَاءً فِي الْحَرَكَةِ مُطْلَقًا" يعني: تُفْتَحُ عَيْنُهُ إِنْ كَانَتْ فَاؤُهُ مَفْتُوحَةً، وَتُضَمُّ عَيْنُهُ إِنْ كَانَتْ فَاؤُهُ مَضْمُومَةً، وَتُكْسَرُ عَيْنُهُ إِنْ كَانَتْ فَاؤُهُ مَكْسُورَةً.

فَتَقُولُ فِي (دَعْدٍ): دَعْدَاتٌ، وَفِي (جَفْنَةٍ): جَفْنَاتٌ بِالْفَتْحِ، وَفِي (جُمْلٍ) وَ (بُسْرَةٍ): جُمْلَاتٌ وَبُسْرَاتٌ، بِضَمِّ الْفَاءِ وَالْعَيْنِ، وَفِي (هَنْدٍ) وَ (كِسْرَةٍ): هَنْدَاتٌ وَكِسْرَاتٌ، بِكَسْرِ الْفَاءِ وَالْعَيْنِ، وَيَجُوزُ فِي الْعَيْنِ بَعْدَ الضَّمِّ وَالْكَسْرِ التَّسْكِينُ وَالْفَتْحُ (فِي الْعَيْنِ) وَهُوَ الَّذِي عَنْهُ يَقُولُهُ: (سَكَّنَ التَّالِيَّ غَيْرَ الْفَتْحِ) (التَّالِيَّ) الْمُرَادُ بِهِ: الْعَيْنُ. وَيَجُوزُ فِي الْعَيْنِ بَعْدَ الضَّمِّ وَالْكَسْرِ التَّسْكِينُ وَالْفَتْحِ، فَتَقُولُ: جُمْلَاتٌ وَجُمْلَاتٌ، وَبُسْرَاتٌ وَبُسْرَاتٌ، وَهَنْدَاتٌ وَهَنْدَاتٌ، وَكِسْرَاتٌ وَكِسْرَاتٌ، وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ بَعْدَ الْفَتْحِ بَلْ يَجِبُ الْإِتْبَاعُ.

وَاحْتَرِزْ بِالثَّلَاثِيِّ مِنْ غَيْرِهِ ك: جَعْفَرُ عِلْمٌ مُؤَنَّثٌ، وَبِالْأَسْمِ عَنِ الصِّفَةِ ك: ضَخْمَةٌ، وَبِالصَّحِيحِ الْعَيْنِ مِنْ مُعْتَلِّهَا ك: جَوْزَةٌ، وَقَلْنَا هَذَا فِيهِ لُغَةً هَذِيلٌ: جَوَزَاتٌ.

وَبِالسَّاكِنِ الْعَيْنِ مِنْ مُحَرَّكَهَا ك: شَجَرَةٌ .. شَجَرَاتٌ، فَإِنَّهُ لَا إِتْبَاعَ فِي هَذِهِ كُلِّهَا، بَلْ يَجِبُ إِبْقَاءُ الْعَيْنِ عَلَى مَا كَانَتْ عَلَيْهِ قَبْلَ الْجُمْعِ: جَعْفَرَاتٌ .. ضَخْمَاتٌ .. جَوَزَاتٌ .. شَجَرَاتٌ، وَاحْتَرِزْ بِالْمُؤَنَّثِ مِنَ الْمَذْكُورِ ك: بَدْرٍ، فَإِنَّهُ لَا يُجْمَعُ بِالْأَلْفِ وَالنَّاءِ. وَمَنْعُوا إِتْبَاعَ نَحْوِ ذِرْوَةٍ ... وَرُبِّيَّةٍ وَشَدَّ كَسْرُ جِرْوَةٍ

هَذَا اسْتِثْنَاءٌ مِنْ قَوْلِهِ:

وَسَكَّنَ التَّالِيَّ غَيْرَ الْفَتْحِ أَوْ ... خَفَّفَهُ بِالْفَتْحِ.

يعني: اسْتُثْنِيَ مِنَ (التَّالِيَّ غَيْرَ الْفَتْحِ) نَوْعَانِ: مَا كَانَ عَلَى وَزْنِ (ذِرْوَةٍ)، وَوَزْنِ (رُبِّيَّةٍ).

ما كان على (فَعَلَّة) بكسر الفاء ولامه واو: ذِرْوَةٌ على وزن (فَعَلَّة)، بكسر الفاء ولامه واو، وكذلك: (فَعَلَّة) بضمة الفاء ولامه ياء: زُبْيَةٌ .. فَعَلَّة، إذاً: ما كان على وزن: فَعَلَّة، بكسر الفاء هنا منعوا الإتياع، لأنَّ لَامَهُ واو، لأنَّكَ إذا قلت: ذِرْوَةٌ تقول: ذِرَوَات، كسرت الراء ثُمَّ بعدها واو، ومعلومٌ أن الانتقال من كسرٍ إلى واو ثقيل .. واو قبلها كسرة ثقيل: ذِرَوَات، هذا ثقيل.

وكذلك: زُبْيَات، لو أتبعَت الباء هنا صارت ثَقَل، ياءٌ قبلها ضَمَّةٌ هذا ثقيل، فمنعوا الإتياع في مثل هذا، ممَّا كان على وزن (فَعَلَّة) ولامه واو، أو كان على وزن: (فَعَلَّة) ولامه ياء، حينئذٍ يمتنع فيه الإتياع.

(وَمَنْعُوا إِتْبَاعَ) مفهومه: جواز التسكين والتخفيف بالفتح، لأنَّ هذا يجوز فيه ثلاثة أوجه، منعوا نوعاً واحداً، ونصَّ على الإتياع، مفهومه: أنَّه يجوز فيه التخفيف فيقال: ذِرَوَات وَذِرَوَات، وَزُبْيَات وَزُبْيَات، يجوز فيه الوجهان، وأما منعوا الإتياع طلباً للتخفيف، (وَمَنْعُوا) أي: العرب (مَنْعُوا إِتْبَاعَ حَو) حينئذٍ يكون من إضافة المصدر إلى مفعوله، (وَمَنْعُوا إِتْبَاعَ) الكسرة فيما لَامَهُ واو، وإتياع الضَمَّة فيما لَامَهُ ياءٌ كما في نحو: ذِرْوَةٌ .. ذِرْوَةُ البعير سنامه، وَذِرْوَةٌ كُلِّ شيءٍ أعلاه.

(وَزُبْيَةٌ) وهي حفرةٌ تُخْفَرُ للأسد، لماذا منعوا؟ لاستثقال الكسرة قبل الواو، والضَمَّة قبل الياء، لأنَّكَ لو أتبعَت في (ذِرْوَةٌ) قلت: ذِرَوَات، واو قبلها كسرة هذا فيه ثَقَل، كذلك: زُبْيَات، ياءٌ قبلها ضمة هذا فيه ثَقَل، ولا خلاف في ذلك .. لا خلاف بين النُّحَاة في منع هذا النوع.

(وَشَدَّ كَسْرُ جِرْوَةٍ) (جِرَوَات) شاذ، (جِرْوَةٌ) على وزن: (فَعَلَّة) لَامَهُ واو، والفاء مكسورة (جِرَوَات) واوٌ قبلها كسرة هذا ثقيل، نقول: هذا شاذ، (وَشَدَّ كَسْرُ جِرْوَةٍ) ليس كسر (جِرْوَةٌ) وإنما كسر جمع (جِرْوَةٌ) بالإتياع، هذا شاذ .. على حذف المضاف. (وَشَدَّ) أي: سُمِعَ في (فَعَلَّة) بكسر الفاء ممَّا لَامَهُ واوٌ الإتياع شذوذاً، نحو: جِرْوَةٌ مؤنَّث: جِرْوٌ، وهو واحد فراخ الكلبة، فيما حكاه يونس من قولهم: جِرَوَات بكسر الراء، وهو في غاية الشذوذ لِمَا فيه من الكسرة قبل الواو.

إذاً معنى البيت: أنَّه يمتنع في هذين الاسمين وما أشبههما الإتياع فلا يقال في (ذِرْوَةٌ): ذِرَوَات، ولا في (زُبْيَةٌ): زُبْيَات، لِثَقَلِ الواو بعد الكسرة والياء بعد الضَمَّة، وفُهِمَ من قوله: (وَمَنْعُوا إِتْبَاعَ) أنَّه يجوز الإسكان والفتح في نحو: ذِرْوَةٌ وَزُبْيَةٌ، إذ لم يتعرَّض لمنع غير الإتياع.

(مَنْعُوا إِتْبَاعَ) (مَنْعُوا) فعل فاعل، و (إِتْبَاعَ) هذا مفعولٌ به وهو مضاف، و (نَحْوِ) مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله، و (ذِرْوَة) مضاف إليه، و (وَرُيْبِيَّةٍ) معطوفٌ عليه، (وَشَدَّ كَسْرُ جِرْوَة) يعني: كسر جمع (جِرْوَة)، (كَسْرُ) فاعل (شَدَّ). قال الشَّارح هنا: " يعني أَنَّهُ إذا كان المؤنَّث المذكور مكسور الفاء وكانت لامه واوًا، فإنه يمتنع فيه إِتباع العين للفاء، فلا يُقال في (ذِرْوَة): ذِرَوَات بكسر الفاء والعين استثقالاً للكسرة قبل الواو، بل يجب فتح العين أو تسكينها، فتقول: ذِرَوَات أو ذِرَوَات، وشَدَّ قولهم: جِرَوَات، بكسر الفاء والعين. وكذلك لا يجوز الإِتباع إذا كانت الفاء مضمومةً واللام ياءً نحو: رُيْبِيَّة، فلا تقل: رُيْبِيَّات بَضَمِ الفاء والعين استثقالاً للضَمَّة قبل الياء، بل يجب الفتح أو التَّسكين فتقول: رُيْبِيَّات أو رُيْبِيَّات ".
وَنَادِرٌ أَوْ ذُو اضْطِرَارٍ غَيْرُ مَا ... قَدَّمْتُهُ أَوْ لَأُنَاسٍ انْتَمَا

(غَيْرُ مَا قَدَّمْتُهُ) لك من القواعد العامة السَّابِقة .. (غَيْرُ مَا قَدَّمْتُهُ نَادِرٌ)، (أَوْ ذُو اضْطِرَارٍ) (أَوْ لَأُنَاسٍ انْتَمَا)، إذا جاء شيءٌ سُمع في لسان العرب مُخالف للقواعد السابقة فهو نادر .. قليل، والنادر لا حُكم له.
(أَوْ ذُو اضْطِرَارٍ) في الشَّعْر، (أَوْ لَأُنَاسٍ انْتَمَا) لغة، يعني: لغة قومٍ وليست هي الشائعة في لسان العرب، (غَيْرُ مَا قَدَّمْتُهُ) (غَيْرُ) هذا مبتدأ وهو مضاف، و (مَا قَدَّمْتُهُ) مضافٌ إليه، (قَدَّمْتُهُ) فاعل فاعل ومفعولٌ به، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، (نَادِرٌ) خبر مُقَدَّم، (أَوْ ذُو اضْطِرَارٍ) معطوفٌ إليه.
(أَوْ لَأُنَاسٍ) أو انتمى لأُنَاسٍ (لَأُنَاسٍ) مُتعلِّق بقوله: (انْتَمَا)، وهو معطوفٌ على قوله: (نَادِرٌ)، وهنا انْتَمَا .. (نَادِرٌ أَوْ ذُو اضْطِرَارٍ أَوْ انْتَمَا لَأُنَاسٍ) عطف (انْتَمَا) على (نَادِرٌ)، إمَّا لكون الثاني منتمى أو (نَادِرٍ) بمعنى: يندر، أوَّل هذا أو ذاك.
وهنا فيه تَوْسُطُ المبتدأ بين الأخبار، (غير ما قَدَّمْتُهُ نَادِرٌ) يعني: أَنَّهُ إذا جاء جمع هذا المؤنَّث على خلاف ما ذُكِرَ عُدَّ نادرًا، أو ضرورةً، أو لغةً لقوم .. واحد من ثلاث، فالأول كقولهم في (جِرْوَة): جِرَوَات بكسر الفاء والعين، هذا نادر فلا يُقاس عليه، ومن النادر قول بعضهم: (كَهَلَات) بالفتح جمع: كَهَلَة، وهي التي جاوزت ثلاثين سنة، وقياسه الإسكان: كَهَلَات لا كَهَلَات، لأنَّه صفة ولا يُقاس عليه غيره، (كَهَلَات) بالإِتباع نقول: هذا صفة، وهناك مضى أَنَّهُ لا بُدَّ أن يكون اسمًا احترازًا من الصفة. فلا يقال: ضَحَمَات، إمَّا يُقال: ضَحَمَات، هنا: كَهَلَات، سُمع: كَهَلَات، هذا نادرٌ لأنَّه صفة، والثاني الذي هو: الضرورة كقوله:

وَحُمِلْتُ زَفَرَاتِ الصُّحَى فَأَطَقْتُهَا ... وَمَالِي بِزَفَرَاتِ الْعَشِيِّ يَدَانِ

سَكَنَ عَيْنَ (زَفَرَاتِ) زَفَرَةً .. زَفَرَاتِ، هذا الأصل فيها، والقياس الفتح على الإتيان لكن لضرورة الشَّعر.

والثالث الذي هو: انتمى لأناس، كقول هذيل على ما ذكرناه سابقاً: جَوْزَةٌ وَبَيْضَةٌ، من مُعْتَلِّ الْعَيْنِ ونحوهما: جَوَزَاتِ وَبَيْضَاتِ، قلنا هذا جاز لكون ما قبل حرف الْعِلَّةِ فتحة، وأمَّا لو كان من جنسها فليس فيه إلا التَّسْكِينِ، مثل: تَارَةٌ .. تَارَاتِ، دِيمَةٌ .. دِيَمَاتِ، دُوْلَةٌ .. دُوْلَاتِ، هذا واجب التَّسْكِينِ ولا يجوز فيه التَّحْرِيكُ، لأنَّ ما قبل حرف الْعِلَّةِ من جنسه، وأمَّا إذا كان فتحة مثل: جَوْزَةٌ، جاز فيه الوجدان، لكن لغة قوم يعني: هذيل على جهة الخصوص.

جَوَزَاتِ وَبَيْضَاتِ، بفتح الفاء والعين، والمشهور في لسان العرب تسكين العين إذا كانت غير صحيحة، ومنه قول شاعرهم:

أَخُو بَيْضَاتٍ رَائِحٌ مُتَأَوِّبٌ ..

وبلغتهم قُرئ شاذٌّ: ثَلَاثُ عَوَرَاتٍ، عَوَرَاتِ .. عَوَرَاتِ، هذا شاذ.

بقي مسألة: وهي أنه يتم في التثنية والجمع بالألف والتاء من المحذوف اللام ما يتم في الإضافة، إذا حُذِفَ من الكلمة حينئذٍ في الإضافة قد يعود المحذوف وقد لا يعود: أَخٌ، أصله: أَخَوٌ، إذا أضفتها قلت: أَخوك .. عادت الواو، حينئذٍ إذا تثنيت عادت الواو.

و (يَدٌ) إذا أضفتها أصلها: يَدَيٌّ .. يَدَيٌّ فيها وجهان، الياء محذوفة وهي اللام .. حُذِفَتْ اعتباطاً، هل تعود في الإضافة؟ لا تعود، تقول: يدك، كذلك لا تعاد في التثنية.

إذا: يتم في التثنية والجمع بالألف والتاء من المحذوف اللام ما يتم في الإضافة، وذلك نحو: قاضٍ، وشَجٍّ، وَأَبٍ، وَأَخٍ، وَحَمٍّ، وَهَنٍ من الأسماء الستة، تقول: قاضيان .. رجعت الياء، وشَجِيانَ، وَأَبَوَانِ، وَأَخَوَانِ، وَحَمَوَانِ، وَهَنَوَانِ، كما تقول: هذا قاضيك، بالإضافة: وشجيك وأبوك وأخوك وحموك وهنوك، وشَدَّ: أبان وأخان، يعني: دون عودة الواو.

وما لا يتم في الإضافة لا يتم في التثنية، يعني: لا يعود في التثنية، لأنه صار نسياً منسياً، وذلك نحو: اسم أصله: سَمَوٌ، وابنٌ أصله: بَنَوٌ، وَيَدَيٌّ وَدَمٌ وَغَدًا وَفَمٌ، فتقول: اسمان لا تقول: اسموان، كما تقول: اسمك بالإضافة: اسمان وابنان ويدان ودمان وغدان وفمان، كما تقول: اسمك وابنك ويدك ودمك وغدك وفمك، وشَدَّ: فموان وفميان.

والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين ... !!!

عناصر الدرس

* جمع التكسير .. وحده

* أوزان القلة

* قد يستغنى ببعض أبنية القلة عن بعض أبنية الكثرة والعكس

* محال أوزان القلة ، وما تكون جمعاً له

* أبنية الكثرة وما تكون جمعاً له.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمدٍ وعلى آله وصحبه أجمعين، أمّا بعد:

قال النّاطم - رحمه الله تعالى - : (جَمْعُ التَّكْسِيرِ).

أي: هذا بيان أحكام وأوزان جمع التكسير، وجمع هنا إن كان مصدراً المراد به: اسم المفعول أي: المجموع، لأنّ الجمع معنى من المعاني، والذي أراده النّاطم هنا: الألفاظ الأوزان التي يكون عليها الجمع.

جمع التكسير من إضافة الموصوف إلى الصفة (تكسير)، و (جمع) هذا موصوف، أضيف (جمع) إلى (التكسير) فصار من إضافة الموصوف إلى صفته، والتكسير تفعيل، كَسَّرَ الشيء يُكْسِرُهُ تكسيراً، (تفعيل) مصدر، والمراد به أيضاً هنا اسم المفعول، أي: المجموع المكسّر.

إذا: كُلٌّ منهما مصدر .. المضاف والمضاف إليه، إلا أنّه ليس مراداً به المعنى المصدري، هنا أضيف المصدر إلى المصدر، (جمع) هذا مصدر .. (التكسير) هذا مصدر، حينئذٍ هل المراد به المعنى المصدري؟ الجواب: لا، في النوعين: المضاف والمضاف إليه، فيقال المراد به: المجموع المكسّر، لأنّ المجموع الذي يصدق على اللفظ.

و (المكسر) المراد به الذي وقع فيه التغيير، لأنّ التكسير هو التغيير، ومقابلته الجمع الصحيح، وهو جمع السّالم الذي سلم فيه مفردة، ولذلك الجمع إمّا أن يسلم فيه مفردة .. واحده، أو صيغة مفردة، وإمّا أن يحصل لها نوع تغيير، والذي يسلم فيه صيغة مفردة واحده هو ما جُمع بواو ونون.

وأما ما جُمع بآلفٍ وتاء فهذا قد لا يسلم، لذلك تقول: سَجْدَةٌ وَسَجْدَاتٌ كما سبق بالأمس، هنْد .. هِنْدَاتٌ ونحو ذلك، حينئذٍ نقول: هذا لم يسلم فيه واحده، الذي يُقابل

جمع التكسير هو جمع التصحيح، وإن أُطلق على جمع المؤنث السالم بأنه جمع تصحيح هذا باعتبار الغالب وليس بمُطَرَّد، ولذلك انتُقد تسمية جمع المؤنث السالم يعني: الذي سلم فيه مفردة، قالوا هذا: قد لا يسلم مثل: سَجْدَةٌ وَسَجْدَات، وقد يسلم مثل: صَحْمَةٌ وَصَحْمَات، سَلِمَ فيه واحده.

على كُلِّ المراد هنا بالتكسير: ما يُقابل جمع التصحيح، لأنَّ هذا الجمع يحصل له نوع تغيير، وحده عندهم: هو ما تَغَيَّرَ عن بناء مفردة، جَمَعَ تَغَيَّرَ ف (مَا) اسم موصول بمعنى: الذي، يصدق على جمع (تَغَيَّرَ جمع) ما .. دخل جميع أنواع الجمع المتغَيَّر وغير المتغَيَّر. (ما تَغَيَّرَ عن بناء مفردة) يعني: عن زنة واحده: زيد .. زيدون، مسلم .. مسلمون، يبقى بناء الواحد، وأمَّا هنا فحصل له نوع تغيير، لغير إعلالٍ هذا لإدخال ما قد حصل فيه نوع تغيير ولكنه لإعلال، والمراد به: المنقوص .. المنقوص كما سبق: إذا جُمع بواو ونون يحصل له إعلال، وهذا الإعلال يكون بحذف آخره، ثُمَّ يُضَمُّ ما قبل آخره وقد كان مكسوراً:

قاضي .. قاضون، هنا حصل له نوع تغيير .. تَغَيَّرَ عن بناء واحده: قاضي، كان على وزن (فاعل) أين اللام في: قاضون؟ حُذِفَتْ، أين الكسرة التي على الضَّاد (القاضي)؟ تبدَّلت فصارت ضَمَّةً.

إذا: تَغَيَّرَ عن بناء واحده، هل هو جمع تكسير؟ الجواب: لا، ليس بجمع تكسير، لأنَّ التغيير هنا لِعلَّة، والتغيير في جمع التكسير لا لِعلَّة، التغيير هناك لم يدل على الجمع، وهنا التغيير هو الذي حصل به الدَّلالة على الجمعية، فإذا قيل: سرير وسُرُر .. سُرُر (فُعِل) بهذه الصيغة حصل تغيير للمفرد، أصله: سرير، فحصل نقص وتبديل للشكل .. الحركة.

حينئذٍ: سُرُر على وزن (فُعِل) هذا جمع ل: سرير، تَغَيَّرَ واحده، هذا التغيير هو الذي دلَّ على الجمعية، ما فُهِمَت الجمعية إلا بلفظ (فُعِل) بخلاف: قاضون، الجمعية فُهِمَت من الواو والنون، لا بتغيير حركة الضَّاد إلى الضَمَّة، ولا بحذف الباء، إمَّا حصل التغيير لشيء آخر لا للدَّلالة على الجمعية، وإمَّا فُهِمَت الجمعية بواو ونون أو بياء ونون، أمَّا هنا فحصل التغيير للمفرد، وبهذا التغيير فُهِمَت الجمعية، ففرق بين النوعين.

إذا: ما تَغَيَّرَ عن بناء مفردة، أخرج جمع التصحيح المذكور السالم فإنه لم يتغَيَّرَ عن بناء مفردة، ودخل معنا المنقوص إذا جُمع بواو ونون فإنه يتغَيَّرَ آخره، فأخرجه بقوله: لغير إعلالٍ، فخرج ما تَغَيَّرَ آخره لإعلالٍ، وهو المنقوص إذا جُمع بواو ونون.

لكن التغير هنا عندهم قد يكون تغييراً ظاهراً، وقد يكون مقدراً، قوله: (ما تَغَيَّرَ) قد يكون ظاهراً، يعني: ملفوظاً به، وقد يكون مقدراً، ظاهراً مثل: سرير وَسُرُر، أَسَدٌ .. أَسَدٌ .. فُلُكٌ، (فُلُك) هذا في الواحد وفي الجمع، قالوا: هذا فيه تغيير (فُلُك) هذا ليس بجمع بواوٍ ونون، إذاً: هو جمع تكسير، فإذا كان كذلك أين التغير؟ قالوا: هذا مُقَدَّرٌ.

إذاً: جمع التفسير لا بُدَّ فيه من التَّغْيِيرِ، يعني: تتغير صيغة واحده، إمَّا حقيقةً وإمَّا تقديرًا، التقديري هذا سيأتي أنه في سبعة ألفاظ فحسب.

وهذا التغير إمَّا يكون بتغيير الظاهر، يكون ستة أقسام على المشهور عند النُّحاة؛ لأنَّه:

– إمَّا بزيادة حرف فقط أو حرفين ك: صِنُو وصنوان، هنا حصل التغير لكن التغير حصل بزيادة ألفٍ ونون: صنوان، أصلها: صِنُو، لم يتغير المفرد من حيث الحركات: صَادٌ مكسورة، ونون ساكنة، ثُمَّ زيدت الألف والنون، فقليل: صنوان، هنا حصل التغير الظاهر بزيادة.

– أو بنقص، يعني: بنقص حرفٍ من المفرد: تُخْمَةُ، نقول في الجمع: تُخَمٌ، نفسه من حيث الحركات ولكن سقط آخره (تُخْمَةُ) هذا بنقص فقط.

– أو تبديل شكلٍ فقط: أَسَدٌ وَأُسْدٌ (أَسَدٌ) بفتح الهزمة وتحريك السين، تقول: أُسْدٌ، بإسكان السين وَضَمَّ الهزمة.

– أو بزيادةٍ وتبديلٍ معاً .. تبديل شكلٍ ك: رَجُلٌ ورجال، رَ بالفتح .. رِ .. رِجَالٌ .. رَجُلٌ بِضَمِّ الجيم .. رِجَالٌ فتحت الجيم، (رَجُلٌ) ليس فيه ألف زدت فيه ألف، إذاً: حصل تبديلٌ للشَّكْلِ مع زيادةٍ.

– أو بنقصٍ وتبديلٍ .. تبديل شكلٍ: رَسُولٌ وَرُسُلٌ، (رسول) أين الواو في (رُسُل)؟ حذفت، إذاً: حصل فيه نقصٌ (رُسُولٌ) بفتح الراء (رُسُلٌ) ضُمَّت الراء، إذاً: حصل فيه تبديل شكل.

– أو بهنَّ معاً .. كلها، ك: غُلامٌ وَغُلَمَانٌ، إذاً: حصل تغيير (غُلام) الألف التي بعد اللام (غُلَمَان) حُدِفَتْ، لَامٌ ثُمَّ مِيمٌ، (غُلَمَان) زيدت ألف بعد الميم .. (غُلام) ألف ونون زيدت بعد الميم، إذاً: حصل تغيير ونقص وزيادة، (تغيير) يعني: تبديل شكلٍ، ونقص حرف، وزيادة حرفين.

إذاً هذه أنواع ستة: إمَّا بزيادة حرف، أو بنقص حرف، أو بتبديل شكلٍ، فالأقسام حينئذٍ تكون ستة.

وصورة التغيير هنا في المفرد والجمع المراد بها تغيير صوري، لماذا؟ لأنك إذا قلت: رَسُول ورُسُل، الحركات التي في المفرد ليست هي عين الحركات التي في الجمع، هذا لفظٌ وهذا لفظ، حينئذٍ كيف نقول: تغيَّرت صورة مفردة .. تغير مفردة؟ مفردة (رسول) لم يتغيَّر .. تنطق به: رسول لم يحصل له تغيير، وإنما تنظر إلى (رُسُل)، نقول: هنا باعتبار المفرد المقارنة، حينئذٍ التغيير للمفرد ليست حقيقية وإنما هو تغيرٌ صوري فحسب، يعني: بالمقابلة بالجمع، وإلا في نفسه تنطق بـ: رسول لم يتغيَّر.

(ما تغيَّر فيه بناء مفردة): (فيه) في الجمع (الجمع) هذا صيغة مستقلة منفكة عن المفرد، (رسول) هذا صيغة، و (رُسُل) هذه صيغة منفكة عنها، كيف ننظر إلى هذا باعتبار هذا؟ نقول: باعتبار المقارنة الصورية فحسب، فنحكم على الثاني بأنه تغيَّر عن الأول، وهنا صورة تغييرٍ يعني: ليس التغيير حقيقياً، لأنَّ صيغة الواحد لا تتغيَّر حقيقةً، (سرير) كما هو لم يتغيَّر فهو باقٍ، لأنَّ الحركات التي في الجمع غير الحركات التي في المفرد، وإنما هذا من قبيل ضبط الأحكام فقط والنظر في سرِّ ما يصدق عليه أنه جمع تكسير وضبطه تحت حدٍّ واحد، وإلا المفرد منفكٌ عن الجمع، فدلالة المفرد تدلُّ على واحد، ودلالة الجمع تدلُّ على ثلاثة فأكثر.

والتغيير المُقدَّر هذا النوع الثاني في نحو: فُلُكٌ ودلاص، بدالٍ وصادٍ مهملتين، يُقال للواحد والجمع من الدروع، و (هجان) يُقال للواحد والجمع من الإبل، (شمال) للخلقة، أي الطبيعة قيل: ولم يرد غير هذه الأربعة فحسب، هي التي يُحكم عليها بكونها تستعمل في المفرد والجمع، يعني: لفظٌ واحد يُراد به المفرد ويُراد به الجمع.

نحن نقول: الجمع له صيغة، والمفرد له صيغة، وهنا لفظٌ واحد (فُلُكٌ) يُعنى به واحد، و (فُلُكٌ) يُعنى به عشرة، كيف لفظٌ واحد يعنى به؟ نقول: لا بُدَّ من الفصل فنقول (فُلُكٌ) وهو مفرد مُغاير لـ: (فُلُكٌ) وهو جمع، لا بُدَّ من باب ضبط الحدود فقط والاصطلاحات، فحينئذٍ نُقدِّر أنَّ تَمَّ تغييراً حصل في الجمع.

(فلك)، و (دلاص)، و (هجان)، و (شمال) للخلقة هذه أربعة، وزاد في (الكافية): عفتان، وهو القوي الجافي، وحكا ابن سيده: ناقةٌ كَنَازٌ ونوق كَنَاز، (ناقةٌ كَنَاز) يعني: مكتنزة اللحم، وزاد ابن هشام: إمام، تقول: هذا إمام وهؤلاء إمام، بالمفرد .. جمع تكسير، فتكون الألفاظ حينئذٍ سبعة، إذا: التقدير محصورٌ في سبعة لا زيادة عليها.

ومذهب سيويه أنَّ السبعة هذه جموع تكسير، فيُقَدَّر زوال حركات المفرد وتبدُّلها بحركاتٍ مُشعرةٍ بالجمع، فـ: فُلُكٌ، إذا كان مفرداً كـ: فُفُلٍ، (فُفُل) هذا مفرد، و (فُلُك)

إذا كان مفرداً فالضمة فيه ضمة (قُفْل)، وإذا كان جمعاً حينئذٍ قَدَرناه ك: بُذْن، والضمة فيه ضمة جمع، هذا من باب الضبط.

و (عفتان) إذا كان مفرداً ك: سِرْحَان، (سِرْحَان) هذا الذئب وهو مفرد، وإذا كان جمعاً ك: غلمان، وهكذا في باقيها، فإنها في حالة الأفراد نظير (لجام)، وفي حالة الجمع نظير (كِرَام)، ف: (دلاص) مفرد نظير (لجام) وهو مفرد، و (دلاص) جمع نظير (كِرَام) وهو جمع، هذا من باب ضبط الحدود فحسب.

ودليله .. دليل سيبويه: أَهْم تَنَوَّها فقالوا: فلكان، ودلاصان، فَعَلِمَ أَهْم لم يقصدوا بها ما قصدوا بنحو: جُنُب .. (جُنُب) في أصل الوضع وَضِع مشتركاً، فيصدق على المفرد وعلى المثنى والجمع، تقول: هذا جنبٌ، وهذان جنبٌ، وهؤلاء جنبٌ، لفظٌ واحد مشترك لم يُسمع تثنيته.

وأما ما ذُكِر من الألفاظ: دلاص، ونحوها فهذه سُمِعَ فيها التثنية فدل على أَهْم لم يريدوا منها ما أرادوا من: جُنُب، حينئذٍ لا نقول: بأنها استُعْمِلت استعمال (جُنُب)، يعني: لفظٌ واحدٌ مشترك بين المفرد والمثنى والجمع.

فلا نقول: فلك، ودلاص، هذا مثل: جُنُب، يصدق على الواحد والاثنين والجمع، نقول: لا، لأَهْم تَنَوَّها فدل ذلك على أَهْم لم يقصدوا في وضعها وضع: جُنُب، إذاً: هي مخالفة فنحكم عليها بأنها جمع تكسير.

إذاً: تَنَوَّها فقالوا: فلكان ودلاصان، سُمِعَ هذا فَعَلِمَ أَهْم - يعني: العرب - لم يقصدوا بها ما قصدوا بنحو (جُنُب) بما اشترك فيه الواحد وغيره حين قالوا: هذا جُنُب، وهذان جُنُب، وهؤلاء جُنُب، فالفارق عند سيبويه بين ما يُقَدَّر تغييره وما لا يُقَدَّر تغييره وجود التثنية، لأن الأصل فيما استعمله العرب بما يصدق على الواحد والاثنين والجمع: ألا يُقال بأنه جمع تكسير، فلا نحتاج أن نلحقه بجمع التكسير ونَتَكَلَّف التقدير في الحركات، لكن لما سُمِعَت تثنيته في: فلكان ودلاصان، علمنا أَهْم لم يريدوا به ما أرادوا ب: جُنُب ونحوه، حينئذٍ لا بُدَّ من التقدير، ونلحقه بباب التكسير.

واختار في (التسهيل) أنها اسم جمع، كل ما ذُكِر .. السبعة الألفاظ (فُلُك) ونحوها، اختار ابن مالك في (التسهيل) أنها اسم جمع مستغنياً عن تقدير التغيير فاللفظ حينئذٍ مُشْتَرَك بين المفرد واسم الجمع لا بينه وبين الجمع.

إذاً: ما تَغَيَّرَ إمَّا تَغَيُّراً ظاهراً وإمَّا تَغَيُّراً تقديراً، والتغَيُّر التقديري هذا مُخْتَلَفٌ فيه: هل هو جمع تكسير، أو اسم جمع؟ مذهب سيبويه أنه جمع تكسير، وحينئذٍ يكون التغيير مُقَدَّراً.

جمع التكسير نوعان: جمع قلة، وجمع كثرة، والمشهور عند النحاة ومن وافقهم من الأصوليين أن مدلول جمع القلة بطريق الحقيقة: ثلاثة إلى عشرة، يعني: يبدأ من الثلاثة وهذا أقل الجمع، سواء كان جمع قلة أو غيره مبدؤه من الثلاثة، لكن المشهور عند النحاة أن جمع القلة يدل بطريق الحقيقة لا المجاز: ثلاثة إلى عشرة، ومدلول جمع الكثرة بطريق الحقيقة: ما فوق العشرة إلى ما لا نهاية، حينئذ أقل جمع الكثرة: أحد عشر، وأكثر جمع القلة: عشرة، وأقل جمع القلة: ثلاثة، وعليه الخلاف في أقل الجمع يُحمل على ماذا .. في أي أنواع الجمع؟ على جموع القلة، سواء كانت هذه الأوزان الأربعة أو جمع التصحيح .. جمع المؤنث السالم أو الجمع بواو ونون، لأنها تدل على القلة. حينئذ يكون مدلول الجمع .. أقله مما وقع فيه نزاع هو: جمع القلة، سواء كان جمع تكسير أو غيره.

ويستعمل كل منهما موضع الآخر مجازاً، يعني: جمع القلة يستعمل في ما دل عليه جمع الكثرة، والعكس بالعكس، كل منهما يستعمل محل الآخر، لكن هذا بشرط: إن كان للمفرد الجمعان، يعني: إذا شُبع للمفرد الواحد جمع قلة وجمع كثرة، حينئذ إذا استعمل جمع قلته في كثرة قلنا: هذا مجاز، وإذا استعمل جمع كثرة في قلته قلنا: هذا مجاز، وأما إذا لم يُسمع إلا جمع قلة له أو جمع كثرة فليس من قبيل المجاز .. ليس فيه تجويز، وإنما هو من باب الحقيقة.

إذاً: يُستعمل كل منهما موضع الآخر مجازاً بشرط: إن كان للمفرد الجمعان، أمّا إذا لم يكن له إلا جمع قلة أو جمع كثرة، حينئذ لا نقول: بأنه مجاز، لأنه حينئذ من قبيل المشترك، هذا قول: بأن أقل الجمع في القلة ثلاثة، وأقصاه عشرة، وجمع الكثرة أقله أحد عشر، وأقصاه ما لا نهاية.

وهناك قول آخر: أن الفرق بينهما من جهة النهاية لا من جهة المبدأ، وعليه تكون النيابة من جانب القلة عن الكثرة لا العكس، من جانب المبدأ، يعني: جمع القلة وجمع الكثرة كل منهما يشتركان في المبدأ وهو: ثلاثة، إذاً: أقل جمع القلة ثلاثة، وأقل جمع الكثرة ثلاثة، وأقصى جمع القلة عشرة، وجمع الكثرة ما لا نهاية، إذاً: يبدأ معاً .. جمع القلة والكثرة يبدأان بثلاثة ثم يسيران: أربعة .. خمسة .. ستة .. سبعة .. ثمانية .. تسعة .. عشرة، يقف جمع القلة، ثم يسير جمع الكثرة.

إذاً: اتفقا في المبدأ واختلفا في المنتهى، وهذا هو المرجح .. هذا هو الصواب، وعليه إذا قال: عليّ لزيد دراهم، كم نعطيه؟ ما بين، لو قال: لزيد عليّ عشر دراهم، انتهينا .. حدّد، لكن لو قال: دراهم وسكت .. مات مباشرة، من يخبرنا؟ قال: لزيد عليّ دراهم، وهذه تركة، كم نعطي زيد؟

على القول الأول: نعطي زيدا أحد عشر درهماً، وعلى القول الثاني: ثلاثة، لو كان صاحب الحق له قال: الراجح الأول، وإذا كان لغيره قال: الصحيح الثاني!

والصواب كما ذكرنا: أنهما يشتركان في المبدأ، وأمّا هذا لا دليل عليه، لأنّ المسألة لغوية بحتة، وأقل الجمع: ثلاثة، العرب فرّقت بين الواحد والاثنين والجمع، فقالت: درهم ودرهمان ودراهم، واحد درهم، درهمان: اثنان، دراهم: أقله ثلاثة، فمن أين يُقال بأنّه أحد عشر؟!

إذاً: على القول الثاني .. أنّ الفرق بينهما من جهة النهاية لا من جهة المبدأ، تكون النيابة من جانب القِلّة عن الكثرة لا العكس، على القول الأول: كُلُّ منهما إذا سُمِع الجمعان القِلّة والكثرة للمفرد الواحد قلنا هذا مجاز، إذا استعمل جمع القِلّة مراداً به الكثرة مجاز، أو الكثرة فيما سُمِع فيه جمع القِلّة قلنا مجاز، هذا لا إشكال فيه. وعلى القول الثاني، حينئذٍ أيُّهما يُستعمل مجازاً في الآخر دون الآخر؟ إذا استُعمل جمع الكثرة في الثلاثة هل هذا مجاز؟ ليس مجازاً، لكن لو استُعمل جمع القِلّة في الأحد عشر أو العشرين نقول هذا مجاز، إذاً: لا يمكن أن يُتجوّز في استعمال جمع الكثرة مراداً به القِلّة لأنّه موافقٌ؛ لأنّ كُلَّ جمع كثرة جمع قِلّة ولا عكس فهو أعم، فإذا استعمل في القِلّة قلنا هذا حقيقةً وليس من المجاز، لكن لو استعمل جمع القِلّة من الثلاثة إلى العشرة فيما أُريد به العشرون مثلاً نقول هذا من قبيل المجاز.

قال النّاظم هنا:

أَفْعَلَةٌ أَفْعُلُ ثُمَّ فِعْلَةٌ ... ثُمَّ أَفْعَالٌ جُمُوعٌ قِلَّةٌ

(أَفْعَلَةٌ) وما عُطِف عليه (جُمُوعٌ قِلَّةٌ) وهي أربعة، (أَفْعَلَةٌ) ك: (أَسْلَحَةٌ)، و (أَفْعُلُ) ك: (أَفْلَسُ) و (فِعْلَةٌ) ك: (فَتِيَةٌ)، و (أَفْعَالُ) ك: (أَفْرَاسُ) هذه جموع قلة على الصواب لا خامس لها من حيث جمع التكسير، وكلها قياسية إلا (فِعْلَةٌ) فهو سماعي، (أَفْعَلَةٌ) هذا قياسي كما سيأتي، و (أَفْعُلُ) قياسي، ثُمَّ (فِعْلَةٌ) هذا سماعي، و (أَفْعَالُ) قياسي. إذاً: (فِعْلَةٌ) سماعي وغيره قياسي، (سماعي) يعني: لا ينضبط .. ليس له قاعدة، وإنما تُحفظ ألفاظ جاءت على هذا الوزن.

إذاً: جموع القلة أربعة أوزان لا غير على الصحيح، هل دلالة هذه الألفاظ .. الأوزان الأربعة على القِلّة يشاركها فيها غيرها، أم أنّها خاصة بهذه الألفاظ؟ المشهور عند النُّحاة: أنّ مدلول جمعي التصحيح قِلّة ف: مسلمون ومسلمات، يدلُّ على القِلّة: عندي

مسلمون .. عندي زيدون، حينئذٍ هذا يدلُّ على القِلَّة من الثلاث إلى العشرة، ولا يدل على زيادةٍ على ذلك، كذلك (مسلمات) جاء مسلمات، حينئذٍ نقول: هذا يدلُّ على القِلَّة ولا يدلُّ على الكثرة.

إذا: يُشارك هذه الأبنية في الدلالة على القِلَّة جمعا التصحيح، فيكون استعمالها في القِلَّة حقيقياً وفي الكثرة مجازاً، إذا استعمل (مسلمون) مراداً به ما فوق العشرة صار مجازاً، وإذا استعمل (مسلمات) فيما فوق العشرة صار مجازاً، لأنَّ مدلوله في لسان العرب هو القِلَّة.

واستظهر الرضي أنَّ جمعي التصحيح لمطلق الجمع من غير نظرٍ إلى قِلَّة أو كثرة، يعني: مسلمات، مرادٌ به مطلق الجمع، فيصدق على الثلاث إلى ما لا نهاية كأنه شمل جمع القِلَّة والكثرة، وكذلك جمع التصحيح إذا كان بواو ونون، شمل ما كان مبدؤه من الثلاثة إلى ما لا نهاية فيصلحان لها، هذا المشهور عند النُّحاة: أنَّ مدلولي جمعي التصحيح هما جمع قِلَّة، وإذا قُرِن جمع القِلَّة بـ: (أل) التي للاستغراق، أو أُضيف إلى ما يدلُّ على الكثرة انصرف بذلك إلى الكثرة، يعني: أنَّه من صيغ العموم عند الأصوليين، متى الجمع يكون من صيغ العموم؟ إذا حُلِّي بـ: (أل).

الفرد والجمعُ المَعْرِفَانِ ... بِاللَّامِ كَالْكَافِرِ وَالْإِنْسَانِ

الجمع إذا عُرِف بـ: (أل) حينئذٍ أفاد العموم والاستغراق، وكذلك إذا أُضيف إلى المعرفة حينئذٍ نقول: يفيد العموم.

إذا: جمع التصحيح أو جمع المذكر السالم يدلُّ على القِلَّة ما لم يقترن به (أل) الاستغرافية أو يُضف، حينئذٍ يفيد العموم، يعني: يدلُّ على ما يدلُّ عليه الكثرة.

وإذا قُرِن جمع القِلَّة بـ: (أل) التي للاستغراق، أو أُضيف إلى ما يدلُّ على الكثرة، يعني: ما تدلُّ الإضافة إليه على الكثرة وهو المعرفة مفردةً أو جمعاً، لأنَّ الإضافة إلى المعرفة تعم ما لم توجد قرينة تخصيص، وهذا مبحثه عند الأصوليين، حينئذٍ انصرف بذلك إلى الكثرة: ((إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ)) [الأحزاب: 35] (إِنَّ الْمُسْلِمِينَ) يعني: إنَّ كُلَّ مسلمٍ، (وَالْمُسْلِمَاتِ) كُلَّ مسلمةٍ، وهما جمع قِلَّة، من أين جاء العموم؟ من (أل) وهذا المثال فيه نظر من جهة أنَّ (أل) هنا موصولة وليست استغرافية، على كُلِّ المراد: أنَّ الجمع إذا دخل عليه (أل) أفاد العموم.

قال هنا:

أَفْعَلَةٌ أَفْعُلُ ثُمَّ فِعْلَةٌ ... ثُمَّ أَفْعَالٌ جُمُوعٌ قِلَّةٌ

(أَفْعَلَةٌ) مبتدأ .. (أَفْعَلَةٌ) نَوْنُهُ للضرورة، لأنَّه غير منصرف، (أَفْعَلَةٌ) لأنَّه صار علماً، كذلك مؤنَّث بالتاء، وكذلك على وزن الفعل، و (أَفْعُلُ) بإسقاط حرف العطف، وهو كذلك ممنوعٌ من الصَّرف ولذلك لم يُنَوَّنْه .. ليس للضرورة، وإنَّما التنوين في: أَفْعَلَةٌ هنا للضرورة، ومنع الصرف في (أَفْعُلُ) ليس للضرورة، وإنَّما لكونه علماً وهو على زنة الفعل.

(ثُمَّ فِعْلَةٌ)، (ثُمَّ) هذا بمعنى الواو، (ثُمَّتْ) هذه لغةٌ في (ثُمَّ).

ثُمَّتْ أَفْعَالٌ جُمُوعٌ قِلَّةٌ ..

حَكَمَ عليها (جُمُوعٌ قِلَّةٌ)، (جُمُوعٌ) هذا خبر وهو مضاف، و (قِلَّةٌ) مضافٌ إليه، فُهِمَ منه أَنَّ ما سوى هذه الأربعة من جموع التفسير جمع كثرة، لأنَّ القسمة ثنائية: إمَّا جمع قِلَّةٌ، وإمَّا جمع كثرة، حَكَمَ على هذه الأربعة بأنَّها جمع قِلَّةٌ، فما عداها جمع كثرة.

قوله: (جُمُوعٌ) .. (فُعُول) ليس من جمع القِلَّة .. ليس واحداً من (أَفْعِلُ) أو (أَفْعُلُ) أو (فِعْلَةٌ) أو (أَفْعَال) وهي أربعة أوزان، وعلى المشهور عند النُّحاة أَنَّ (جُمُوعٌ) يبدأ من الأحد عشر إلى ما لا نهاية، فكيف حكم على القِلَّة: أربعة، بما مدلوله ما زاد عن العشرة؟ هنا اعتراض قوله: (جُمُوعٌ) .. (فُعُول) هذا جمع كثرة، أقلُّه عند النُّحاة: أحد عشر، والذي صدق عليه هنا المخبر عنه: أربعة.

الجواب: أَنَّ المراد به: (أَفْعَلَةٌ .. أَفْعُلُ .. فِعْلَةٌ .. أَفْعَال) المراد به الموزونات، والموزونات هذه لا حصر لها، أيضاً (جُمُوعٌ) ليس له جمع قِلَّةٌ، قلنا: ما لم يُسمع فيه قِلَّةٌ وإنَّما سُمِعَ فيه كثرة أو بالعكس استعماله حقيقي، يكون من باب العاريَّة، وأمَّا مجازاً أو ما يرد عليه الاعتراض إذا سُمِعَ له الجمعان.

اعترض بأنَّ الجموع من أبنية جمع الكثرة، وهنا واقعٌ على أربعة ألفاظ، فكان المناسب التعبير ببناء القِلَّة، وأجاب ابن هشام بجوابين:

الأول: أن مفرد (جُمُوعٌ) لم يُجمع جمع قِلَّةٌ، وهذا جيد، فحينئذٍ استعمال (جُمُوعٌ) في القِلَّة حقيقة.

الثاني: أَنَّ القليل هذه الألفاظ أوزان، وأمَّا موزوناتها فكثيرة في التعبير وفي جمع الكثرة بهذا الاعتبار.

قال الشَّارح هنا: جمع التفسير: هو ما دلَّ على أكثر من اثنين بتغيير ظاهر، يعني:

ملفوظ، ك: رَجُلٌ .. رَجَال، هذا يدخل تحته السِّتة الأنواع، أو مُقَدَّر ك: فُلْكَ، للمفرد والجمع، (فُلْكَ) اسْتَعْمَل مراداً به الواحد، واستعمل مراداً به الجمع، حينئذٍ نقول: لا بُدَّ من تقدير أن الثاني غير الأول، ليس عندنا لفظ وهو جمع يستوي فيه المفرد والجمع فلا بُدَّ من التقدير.

والضَّمَّة التي في المفرد كضَمَّة: قُفْل، والضَّمَّة التي في الجمع كضَمَّة: أُسْد، يعني: ليس المراد: قُفْل وَأُسْد، بعينه، لا .. انت بمفرد على وزن (فُعْل) وقل هذا مثله، وانت بجمع على وزن (فُعْل) وقل هذا مثله، ليست الأمثلة هنا توقيفية، وهو على قسمين: جمع قَلَّة، وجمع كثرة، فجمع القَلَّة يدلُّ حقيقةً على ثلاثةٍ فما فوقها إلى العشرة، وجمع الكثرة يدلُّ على ما فوق العشرة إلى غير نهاية، وهذا يحتاج إلى دليل ولا دليل، ويستعمل كُلُّ منهما في موضع الآخر مجازاً، هذا يُقَيَّد .. على هذا القول مُقَيَّد بما إذا سُمِع له الجمعان: جمع قَلَّة وجمع كثرة، وأمَّا إذا سُمِع جمع قَلَّة فقط فليس مجازاً إذا استعمل في الكثرة، أو سُمِع له جمع كثرة فقط ولم يسمع جمع قَلَّة فليس مجازاً إذا استعمل في القَلَّة، وأمثلة جمع القَلَّة كما ذكرناها سابقاً، وما عدى هذه الأربعة من جموع التكسير فجموع كثرة. وَبَعْضُ ذِي بَكْثَرَةٍ وَضِعاً يَفِي ... كَأَرْجُلٍ وَالْعَكْسُ جَاءَ كَالصُّفِيِّ

(وَبَعْضُ ذِي) يعني: بعض موزونات ذِي، المشار إليه: الموزونات:
أَفْعَلَةٌ أَفْعُلُ ثُمَّ فِعْلَةٌ ..

(أَفْعَلَةٌ) وزن، موزونه: أسلحة، و (أَفْعُلُ) وزن، موزونه: أَفْلَس، و (فِعْلَةٌ) وزن وموزونه: فتية، و (أَفْعَال) وزن وموزونه أفراس، ما الذي ينوب عن بعض .. (أَفْعَلَةٌ) ينوب عن (أَفْعُلُ)؟ ليس المراد: الأوزان هي التي تنوب عن الآخر، وإنما المراد الموزونات. إذاً قوله: (وَبَعْضُ ذِي) أي: وبعض موزونات ذِي، (ذِي) المراد به: الأربعة، بعض جموع القَلَّة من حيث الموزونات يدلُّ على كثرة، (وَضِعاً) يعني: من جهة الوضع، (وَبَعْضُ ذِي) (بَعْضُ) مبتدأ وهو مضاف، و (ذِي) مضافٌ إليه، (بَكْثَرَةٍ وَضِعاً يَفِي) (يَفِي) هذا خبر المبتدأ، وقوله: (بَكْثَرَةٍ) مُتَعَلِّقٌ بقوله: (يَفِي)، (وَضِعاً) هذا منصوبٌ على التمييز، أو في الوضع يعني: بنزع الخافض .. إذا جعلناه قياساً، (وَبَعْضُ ذِي يَفِي) يعني: بعض هذه الأبنية يأتي في كلام العرب للكثرة، هذه التي أشار إليها بقوله: (ذِي) جموع القَلَّة قد يُسْتَعْمَل وضِعاً في جمع الكثرة، ك: أَرْجُلٍ، في جمع رَجُل، فإنهم لم يجمعوه على مثال كثرة، وإنما جُمِع جمع قَلَّةً فحسب، (أَرْجُل) على وزن (أَفْعُل)، هل له جمع كثرة؟ ليس

له جمع كثرة، حينئذٍ إذا أردت استعماله فيما زاد عن العشرة تقول: أَرْجُلٌ، وتريد به العشرين أو الثلاثين أو المائة.

استعمالك (أَرْجُل) فيما زاد عن العشرة، نقول: هذا من جهة الوضع، لأنَّ العرب وضعوا لفظاً واحداً دالاً على القِلَّة حينئذٍ لا بُدَّ من استعماله فيما وُضِعَ له القِلَّة، وفيما هو أكثر من مدلول القِلَّة، فحينئذٍ يُستعمل في مدلول الجمعين، فيُكتفى بوضع جمع قِلَّة عن وضع لفظ يدلُّ على الكثرة.

إذا: (أَرْجُل) هذا جمع قِلَّة، فإنهم لم يجمعوه على مثال كثرة، حينئذٍ: يفي هذا الجمع (أَرْجُل) عن وضع ما يدلُّ على الكثرة، والعكس من هذا: وهو وضع ما يدلُّ على الكثرة فيفي بما يدلُّ على القِلَّة، وهذا يدلُّ على أن ابن مالك يُرجِّح مذهب الجمهور. (وَالْعَكْسُ) يعني: وضع ما يدلُّ على الكثرة ثمَّ يستعمل في القِلَّة، كذلك في لسان العرب، (وَالْعَكْسُ) مبتدأ، و (جاءَ) خبر .. جاء هو، أي: (الْعَكْسُ). والعكس من هذا وهو الاستغناء ببناء الكثرة عن بناء القِلَّة، (جاءَ) أي: وضعاً .. قَدَّر وضعاً، لأنَّه قال في السابق: (وَضْعاً)، (وَالْعَكْسُ جَاءَ) أي: وضعاً، معناه: أنَّ العرب وضعته لذلك، واستغنت به عمَّا يستحق.

الوضع في الموضوعين معناه: أنَّ العرب وضعته لذلك، إمَّا للقِلَّة دون الكثرة، أو للكثرة دون القِلَّة، واستغنت به عمَّا يستحق، (كَالصُّفِيِّ) (الصُّفِيِّ) أصله: صُفوي، بواوٍ وياء كُـلُّ منهما ساكن، اجتمعت الواو والياء فوجب قلب الأولى الواو ياءً ثمَّ أُدْغِمَت الياء في الياء فقليل: (صُفِي) أصلها: صُفوي، واوٌ ساكنة ثمَّ ياءٌ ساكنة، اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فَقُلِبَت الواو ياءً، وأُدْغِمَت في الياء وَكُسِرَت الفاء للمناسبة.

قيل: ليس (صُفِي) ممَّا أغنى فيه جمع الكثرة عن جمع القِلَّة، حكا الجوهرى وغيره: صُفَاتٌ وَأَصْفَاء، (أَصْفَاء) على وزن (أَفْعَال) إذا شُعَّ له كثرة وشُعَّ له قِلَّة، إذا: المثال هذا فيه نظر على قول الجوهرى، وقيل: أصفاء في غاية التُّدور، فكأنه لم يُوضع، وإذا كان كذلك فمثال النَّاطم صحيح.

إذا: (الصُّفِيِّ) هل له جمع قِلَّة أو لا؟ شُعَّ (أَصْفَاء) وهو مسموع حكا الجوهرى، إذا كان كذلك حينئذٍ ليس ممَّا استغني فيه بجمع الكثرة عن جمع القِلَّة.

إذا: (وَبَعْضُ ذِي) الموزونات الأربعة السابقة (يَفِي بِكَثْرَةٍ) يعني: يدلُّ في الكلام على الكثرة، (وَضْعاً) من جهة الواضع، بأنَّه وضع لفظاً واحداً يدلُّ على القِلَّة وعلى الكثرة، (كَأَرْجُلٍ)، (وَالْعَكْسُ) الذي هو الاستغناء ببناء الكثرة عن بناء القِلَّة، (جاءَ) وضعاً

كذلك، (كَالصُّفِيِّ) وذلك كَالصُّفِيِّ، (كَالصُّفِيِّ) مُتَعَلِّقٌ بِمَحذُوفٍ خَبَرٍ مُبْتَدَأً مَحذُوفٌ، (كَالصُّفِيِّ) مأخوذة من الصفات وهي الصخرة الملساء.

قال الشَّارِحُ هنا: قد يُسْتَعْنَى ببعض أبنية القِلَّة عن بعض أبنية الكثرة، ك: رَجُلٌ وَأَرْجُلٌ، وَعُنُقٌ وَأَعْنَاقٌ، وفَوَادٍ وَأَفْنَدَةٌ، وقد يستعنى ببعض أبنية الكثرة عن بعض أبنية القِلَّة ك: رَجُلٌ وَرِجَالٌ، (رِجَالٌ) هذا جمع كثرة، ليس واحداً من الأربعة، لو قلت: عندي رجال، نحمله على أي شيء: ثلاثة، أو عشرة، أو أحد عشر؟ وُضِعَ (رِجَالٌ) ولم يوضع له قِلَّةٌ، حينئذٍ يستويان مبدأً، الاختلاف فيما وُضِعَ لكلٍ منهما جمعاً .. جمع قِلَّةٌ وجمع كثرة، إذا سُئِلَ فيه الجمعان تأتَّى بالفرق، وأمَّا إذا لم يُسْمَعْ إلا جمعٌ واحد حينئذٍ يُسْتَعْمَلُ الكثرة في القِلَّة، والقِلَّة في الكثرة.

إذا: رِجَالٌ وَرِجُلٌ، (رِجَالٌ) هذا جمع كثرة يدلُّ على القِلَّة، كذلك: قَلْبٌ .. قُلُوبٌ، وَصُرْدٌ وَصُرْدَانٌ، وصفات وصفية، كما يغني أحدهما عن الآخر وضعاً كذلك يغني عنه أيضاً استعمالاً لقريضة مجازاً، نحو: ((ثَلَاثَةٌ قُرُوءٍ)) [البقرة: 228] والقريضة هي إضافة ثلاثة إليه، سبق هذا: قروء، هنا اسْتُعْمِلَ مراداً به الأقرء وهو الثلاثة، قلنا: عدل عن الأقرء إلى جمع الكثرة لكونه شاذاً، (أقرء) شاذ جمع: قرء، على وزن (فَعْل) هذا شاذ، حينئذٍ عدل عن جمع القِلَّة إلى جمع الكثرة، مع كون الأصل في الثلاثة إلى العشرة أن يضاف إلى جمع تكسيرٍ بلفظ قِلَّة.

حينئذٍ هنا أضيف إلى جمع كثرة لَعْلَةٍ، فاستعمل هنا وضعاً .. لا من حيث الوضع، لأنَّه وضع (أقرء) ووضع (قروء)، (أقرء): من الثلاث إلى العشرة، و (قروء): من الأحد عشر إلى ما لا نهاية، استعمل (قروء) كثرة في الدلالة على ما دلَّ عليه (أقرء) هل هو من قبيل الوضع أو الاستعمال؟ الثاني .. من حيث الاستعمال.

ثمَّ شرع في بيان محل هذه الأوزان الأربعة، يعني: متى نقول أنَّ هذا المفرد يُجمع على وزن (أَفْعَلَةٍ)؟ بضوابط، ليس كل مفرد يُجمع على وزن (أَفْعَلَةٍ)، وليس كل مفرد يُجمع على وزن (أَفْعُل) أو (فِعْلُهُ) .. (فِعْلُهُ) قلنا: هذا سماعي، أو (أَفْعَال)، إنما ثمَّ ضوابط سيذكرها النَّاطِمُ تبعاً.

والنَّاطِمُ هنا اصطلاح على أن يذكر الجمع فيقول: هذا الوزن يكون جمعاً لكذا وكذا، يذكر الوزن ثمَّ يذكر الموزون الذي هو المفرد على عكس ما عليه النُّحَاة. اصطلاح النَّاطِمِ على أن يذكر الجمع فيقول: هذا الوزن يكون جمعاً لكذا وكذا، عكس ما عليه النُّحَاة، على كُلِّ هذا مُجَرَّد اصطلاح.

لِفَعْلٍ اسْمًا صَحَّ عَيْنًا أَفْعُلُ ... وَلِلرُّبَاعِيِّ اسْمًا اِيضًا يُجْعَلُ
إِنْ كَانَ كَالْعَنَاقِ وَالذِّرَاعِ فِي ... مَدٍّ وَتَأْنِيثٍ وَعَدِّ الْأَحْرَفِ

(أَفْعُلُ لِفَعْلٍ اسْمًا صَحَّ عَيْنًا)، (أَفْعُلُ) مبتدأ، (لِفَعْلٍ) خبر، ما المراد (لِفَعْلٍ)؟ يعني: لمفردٍ
على وزن (فَعْلٍ) .. (اسْمًا) لا صفةً، (صَحَّ عَيْنًا) يعني: صَحَّتْ عينه، احترز به عَمَّا إِذَا
اعتَلَّتْ عينه، بهذين الشرطين يُجْمَع (فَعْلٌ) على وزن (أَفْعُلُ).
إِذَا: (أَفْعُلُ) هذا مبتدأ، قوله: (لِفَعْلٍ) جار ومجرور مُتَعَلِّقٌ بِمَحذُوفٍ، (اسْمًا) هذا حالٌ
من (فَعْلٍ)، صح الاسم (عَيْنًا) تمييز يعني: صَحَّتْ عينه، مُخَوَّلٌ عن الفاعل.
لِفَعْلٍ اسْمًا صَحَّ عَيْنًا أَفْعُلُ ..
يعني: أَنَّ (أَفْعُلُ) أحد جموع القِلَّةِ كما سبق، يَطْرُدُ في نوعين .. يكون مُطْرَدًا يعني:
مقيسًا قياسًا مُطْرَدًا في نوعين:

الأول: ما أشار إليه بقوله: (لِفَعْلٍ اسْمًا صَحَّ عَيْنًا) ما كان مفردة على وزن (فَعْلٍ) بفتح
الفاء وإسكان العين، وهذا بشرطين:
أولاً: أن يكون اسْمًا.

الثاني: أن يكون صحيح العين.

فَشَمِلْ نحو: فَلَسَ، وَكَفَّ، وَذَلَوِ، وَظَنِّي، وَوَجَّهْ، (فَلَسَ) و (كَفَّ) مُضَعَّفٌ .. (ذَلَوِ)
مُعتل اللام بالواو، و (ظَنِّي) مُعتل اللام بالياء، و (وَجَّهْ) مُعتل الفاء، لأنَّه احترز من
ماذا؟ قال: (صَحَّ عَيْنًا) إِذَا: لو اعتَلَّتْ فاؤه وهو على وزن (فَعْلٍ اسْمًا) جُمِعَ على وزن
(أَفْعُلُ)، لو اعتَلَّتْ لامه بالواو أو الياء كذلك جُمِعَ على وزن (أَفْعُلُ)، لو كان مُضَعَّفًا
كذلك جُمِعَ على وزن (أَفْعُلُ).

إِذَا: هذه كلها لها محترزات، فتقول في هذه: أَفْلَسَ، وَأَكْفَفَ .. أصلها: أَكْفَفَ، وَأَذَلَّ،
وَأَظْلَبَ، وَأَوَّجَّهَ.

واحترز بقوله: (اسْمًا) من الصفة: صَحَّ، على وزن (فَعْلٍ) وهو صحيح العين، هل يُجْمَع
على (أَفْعُلُ)؟ الجواب: لا، لأنَّ صَحْمًا وإن كان فعلاً صحيح العين إلا أنَّه صفةٌ لا
اسمٌ، وشرط الجمع: أن يكون اسْمًا لا صفةً، (صفة) يعني: دالَّةٌ على معنى .. صفة
معنوية، و (الاسم) المراد به: أن يكون جامداً.

إِذَا: (اسْمًا) احترز به من الصِّفَةِ، فقوله: (لِفَعْلٍ اسْمًا) لا صفةً، فإن كان صفةً ك: صَحْمٍ،
لا يُجْمَع على (أَفْعُلُ)، وأمَّا عَبْدٌ وَأَعْبُدْ، قد يقول قائل بأنَّ (عبد) هذا صفة فكيف جُمِعَ
على (أَفْعُلُ)؟ قيل: لِغَلَبَةِ الاسْمِيَّةِ .. غَلَبَتْ عليه الاسْمِيَّةُ فَجُمِعَ على وزن (أَفْعُلُ) وإلا
في الأصل هو صفة ك: صَحْمٍ، غَلَبَتْ عليه الاسْمِيَّةُ فَجُمِعَ هذا الجمع.

واحترز بقوله: (صَحَّ عَيْنًا) من مُعتَلِّ العين، ما كان مُعتَلِّ العين ولو كان على وزن (فَعْلٍ اسماً) لا يُجمع على وزن (أَفْعُلْ) مثل: باب .. أَبُوب هذا شاذ، وببيت، وثوب .. أَثُوب هذا شاذ يُحفظ ولا يُقاس عليه، وكذلك: بيت .. أَبَيْت هذا شاذ يُحفظ ولا يُقاس عليه. وشذَّ قياساً قولهم: أَعَيْن، شذَّ قياساً لا استعمالاً، لأنه وارد في القرآن، (عَيْن) على وزن (فَعْل) وهو اسمٌ لكنَّه مُعتَلِّ العين، وهنا قد اشترط صحة العين، حينئذٍ جُمع على وزن (أَفْعُلْ) نقول: هذا شاذُّ قياساً لا استعمالاً.

وشذَّ قياساً وسماعاً قولهم:

لِكُلِّ دَهْرٍ قَدْ لَبِسْتُ أَثُوباً ..

(أَثُوب) على وزن (أَفْعُلْ)، هل جمعه على وزن (أَفْعُلْ) صحيح؟ لا، لأنه مُعتَلِّ العين، وشرط ما يُجمع على وزن (أَفْعُلْ): أن يكون صحيح العين.

إذاً: هذا النوع الأول الذي يُجمع على وزن (أَفْعُلْ): وهو أن يكون على وزن (فَعْلٍ) بفتح فسكون، فإن كان على وزن (فَعْلٍ) أو (فَعْلٍ) أو (فَعْلٍ) هذا لا يجمع على (أَفْعُلْ)، فإن كان (فَعْلًا) حينئذٍ إمَّا أن يكون اسماً أو صفةً.

– إن كان صفةً لا يُجمع على وزن (أَفْعُلْ)، وإن كان اسماً حينئذٍ إمَّا أن يكون صحيح العين أو لا، فإن كان مُعتَلِّ العين، مباشرةً نقول: لا يُجمع على وزن (أَفْعُلْ) وما سُمع فهو شاذ إمَّا قياساً، وإمَّا قياساً واستعمالاً معاً.

– وما لم يكن مُعتَلِّ العين، فإمَّا أن يكون مثلاً كـ: وجه، نقول هذا لا بأس يُجمع على: أوجه، أو يكون مُعتَلِّ اللام بالواو أو بالياء، حينئذٍ لا بأس فيقال: أدلل وَأَظْب، يعني: يُعامل مُعاملة المنقوص، يكون آخره ياء ثم يلتقي ساكنان التنوين والياء فتُحذف.

والنوع الثاني: أشار إليه مما يُجمع على وزن (أَفْعُلْ) أشار إليه بقوله:

... وَلِلرُّبَاعِيِّ اسْمًا اِيضًا يُجْعَلُ

إِنْ كَانَ كَالْعَنَاقِ وَالذَّرَاعِ فِي ... مَدٍّ وَتَأْنِيثٍ وَعَدِّ الْأَحْرِفِ

هذا النوع الثاني مما يُجمع على وزن (أَفْعُلْ) ما كان رباعياً لأنه قال:

وَلِلرُّبَاعِيِّ اسْمًا اِيضًا يُجْعَلُ ..

وَيُجْعَلُ (أَفْعُلْ) اِيضًا لِلرُّبَاعِيِّ حَالُ كَوْنِهِ اسْمًا، إن كان هذا الرباعي كـ: (الْعَنَاقِ وَالذَّرَاعِ) فِي الْمَدِّ وَالتَّأْنِيثِ وَعَدَدِ الْأَحْرِفِ.

(يُجْعَلُ) الضمير هنا يعود على (أَفْعُلْ) هذا النوع الثاني مما يُجمع على وزن (أَفْعُلْ)

ويكون قياسياً، و (يُجْعَلُ) هذا الوزن (أَفْعُلُ لِلرُّبَاعِيِّ اسماً) يعني: لا صفةً، (إِنْ كَانَ) هذا

الرباعي (كَالْعَنَاقِ وَالذِّرَاعِ) في المَدِّ، انظر! (عَنَاقٌ) المد جاء قبل اللام، (وَالذِّرَاعِ) المد جاء قبل اللام، (عَنَاقٌ) .. (فَعَالٌ) بفتح العين، (ذِرَاعٌ) بفتح الفاء التي هي الدَّال. إِذَا: (فَعَالٌ) أو (فَعَالٌ) أو (فُعَالٌ) لا يُشترط فيه فتح الفاء، بل يستوي فيه مفتوح الفاء، ومكسور الفاء، ومضموم الفاء، إِذَا: لا يُشترط، (وَتَأْنِيثٌ) .. (عَنَاقٌ) هذا تأنيث معنوي، (وَالذِّرَاعِ) تأنيث معنوي، سبق: ثلاث أَذْوَاعٍ، قلنا هذا دليل في؟؟؟
عَلَامَةُ التَّأْنِيثِ تَاءٌ أَوْ أَلِفٌ ..

(وَتَأْنِيثٌ) أي: معنوي، (وَعَدَّ الْأَخْرُفِ) المراد به: التَّعْرِي عن تاء التأنيث، ليس المراد أَنَّهُ رباعي، لَأَنَّهُ أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ: (الرُّبَاعِي) فَهُمْ مِنْهُ أَنَّهُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ أَصُولٌ، ثُمَّ هذه الأحرف قد تَتَّصِلُ بِهَا تَاءُ التَّأْنِيثِ أَوْ لَا، فالمراد: الذي يُجْمَعُ عَلَى وَزْنِ (أَفْعُلٌ) ما كان مؤنثاً بلا تاءٍ.

إِذَا النُّوعُ الثَّانِي: الذي يُجْمَعُ عَلَى وَزْنِ (أَفْعُلٌ) وهو ما كان اسماً رباعياً، بأربعة شروط:

– الأول: أن يكون اسماً كما شرط هو: (وَلِلرُّبَاعِيِّ اسْمًا).

– وأن يكون قبل آخره مدَّة.

– وأن يكون مؤنثاً.

– وأن يكون بلا علامة.

فإن كان الرباعي صفةً، وهذا مفهوم قوله: (اسْمًا) ك: شُجَاعٌ، لَأَنَّهُ مِثْلُ (عَنَاقٍ) وَ (ذِرَاعٍ) قلنا: لا يُشترط فيه أن يكون مفتوح الفاء، أو مكسور الفاء، أو مضموم العين فالحكم عام، كل ما كان على وزن (فَعَالٌ .. فَعَالٌ .. فُعَالٌ) رباعي قبل لامه مدَّة، ثُمَّ المدَّة هذه قد تكون أَلِفٌ .. قد تكون واو .. قد تكون ياء.

إِذَا: احترز بقوله (اسْمًا) من الرُّبَاعِي إِذَا كَانَ صِفَةً نَحْو: شُجَاعٌ، وبالمُدَّة نَحْوِ الرُّبَاعِي إِذَا كَانَ بِدُونِ مَدَّةٍ نَحْو: خِنْصَرٌ، أَوْ مَذْكَرًا نَحْو: حِمَارٌ، أَوْ مُؤَنَّثًا لَكِنَّهُ بِعَلَامَةِ التَّأْنِيثِ نَحْو: سَحَابَةٌ، حينئذٍ لم يُجْمَعْ عَلَى وَزْنِ (أَفْعُلٌ).

إِذَا: بهذه القيود الأربعة نقول: يكون هو النوع الثاني لِمَا يَطَّرَدُ فِيهِ وَزْنِ (أَفْعُلٌ).

وَفُهِمَ مِنْ تَمَثِيلِهِ بِ: (الْعَنَاقِ وَالذِّرَاعِ): أَنَّ حَرَكَةَ الْأَوَّلِ لَا يُشْتَرَطُ أَنْ تَكُونَ فَتْحَةً وَلَا

غَيْرَهَا، لَتَمَثِيلِهِ بِالْمَفْتُوحِ وَالْمَكْسُورِ، حينئذٍ يشمل: عَقَابٌ، بضم الفاء.

إِذَا: (وَلِلرُّبَاعِيِّ) هذا مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ (يُجْعَلُ)، والضمير في قوله: (يُجْعَلُ) نائب الفاعل يعود

على (أَفْعُلٌ)، يُجْعَلُ أَفْعُلٌ لِلرُّبَاعِي، يعني: للمفرد الرُّبَاعِي، (اسْمًا) هذا حالٌ من

(الرُّبَاعِي) احترز به عن الصِّفَةِ، فلا يُجْمَعُ عَلَى وَزْنِ (أَفْعُلٌ)، (أَيْضًا) هذا مفعولٌ مطلق،

إن كان الاسم الرباعي ك: العناق، (كَالْعَنَاق) هذا جار ومجرور مُتعلّق بمحذوف خبر (كَانَ)، والضمير المستتر في (كَانَ) يعود على الاسم الرباعي، (وَالذِّرَاعِ) معطوفٌ عليه. (في مَدٍّ) خرج ما لا مدَّ فيه وهو رباعي ولو كان اسماً مثل: خَنْصِر، الذي ذكرناه سابقاً، وقوله: (في مَدٍّ) يعني: أن يكون الحرف الثالث مدّاً، وهذا مأخوذاً من (الْعَنَاق) .. عَنَاق: أربعة أحرف الحرف الثالث مدّة، وأطلق المد هنا فيُفهم منه أن الحكم ليس خاصاً بالألف بل يشمل الواو ك: عمود، نقول: أعمدة، ويشمل أيضاً الياء فتقول: يمين وأيمن (يمين) على أربعة أحرف ثالثة مدّة، وهو اسم رباعي ثالثة مدّة وهي الياء، حينئذٍ يُجمع على وزن (أَفْعُل) أَيْمَنُ (في مَدٍّ).

(وَتَأْنِيثٌ) احترز به من المذكّر، فإن كان لفظياً، أو مؤنثاً تأنيثاً لفظياً، أو كان مذكراً لا يُجمع على هذا الوزن.

فقلوه: (وَعَدَ الْأَحْرَفِ) فُهِم منه شرط التّعري من العلامة، إذ لولا غرض التنبيه - هو هذا - لم يكن له فائدة، لأنَّ (عَدَّ الْأَحْرَفِ) معروف من قوله: (الرُّبَاعِي)، لما قال: (رُبَاعِي) علمنا أنه أربعة أحرف، لمّا قال (عَدَّ الْأَحْرَفِ) هذا تأكيدٌ على أنه مؤنث بلا علامة تأنيث.

حينئذٍ الخلاصة نقول: ما كان على وزن (أَفْعُل) يطرّد قياساً في نوعين، يعني: في مفردين، اشتمل على شروط:

المفرد الأول: أن يكون على وزن (فَعْلٍ) بفتح فسكون (اسماً صَحَّ عَيْنًا) إذا تَخَلَّف الأول أو الثاني لم يصح جمعه على وزن (أَفْعُل).

النوع الثاني: أن يكون هذا المفرد على أربعة أحرف، وفيه مدٌّ قبل آخره، يعني: ثالثة حرف مد، سواء كان واواً، أو ألفاً، أو ياءً، ثم هو مؤنث بلا علامة، فإن تَخَلَّف شرط من هذه الشروط الأربعة حينئذٍ لا يُجمع على وزن (أَفْعُل).

قال الشّارح: " (أَفْعُل) جمعٌ لكل اسمٍ ثلاثيّ " وهذا واضح، لأنّه قال: (لَفْعُل)، قلنا: فتح الفاء وسكّن العين، ثم هو على ثلاثة أحرف، على (فَعْلٍ) صحيح العين، قلنا: احترز به من معتلّ العين، نحو: جُون، يُقال للأبيض والأسود، وشمل الصحيح في مثل ما ذكرناه: كَلْبٍ وَأَكْلَبٍ، وَطَبِيٍّ وَأَطْبٍ، وأصله: أَطْبِي قُلَيْبِ الضَّمَّة كسرة لتصحّ الياء فصار: أَطْبِي، فَعُومِل معاملة: قاضٍ، أدلٍ، وأَطْبِي مثل: قاضي.

ومعتلّ الفاء نحو: وَجْهٌ وَأَوْجُهُ، ومعتلّ اللام نحو: دَلُو .. أدلٍ، وَطَبِيٍّ وَأَطْبٍ، لأنّه اشتراط: (صَحَّ عَيْنًا) مفهومه: أنّه لو اعتلّت فاؤه وكان اسماً على وزن (فَعْلٍ) جُمع هذا

الجمع، لو كانت لامه مُعتلّة بواوٍ أو ياء، وهو اسمٌ على وزن (فَعَلٍ) كذلك جُمع بهذا الوزن.

وخرج بالاسم: الصفة، فلا يجوز جمع نحو: صَعَبٍ وَأَصْعَبُ، وَضَحْمٍ وَأَضْحَمُ، وَسُمُوعٍ: عَبْدٌ وَأَعْبَدُ، لاستعمال هذه الصفة استعمال الأسماء .. غَلَبَتْ عليه الِاسْمِيَّةُ وإلا هو صفة.

وخرج بـ: صحيح العين، المعتلُّ العين نحو: ثَوْبٌ وَعَيْنٌ، شَذُّ عَيْنٍ وَأَعْيُنٌ: ((وَتَلَدُّ الأَعْيُنُ)) [الزخرف:71] جاء في القرآن، نقول: هذا شاذٌّ قياساً لا استعمالاً، يعني المراد: أَنَّهُ خِلافُ الْمُطَرَّدِ.

وإذا كان في نفسك حِزَازَةٌ من قوله: شاذ في القرآن ما في بأس، قل: خالف المُطَرَّدُ، لأنَّ المُطَرَّدَ: أن يكون على وزن (فَعَلٍ) صحيح العين، كثير في لسان العرب أن يكون مجموع (أَفْعُل) ما كان صحيح العين، خالف هذا الكثير أن يكون مُعتلَّ العين، فحينئذٍ إذا جمع على وزن (أَفْعُل) اصطلاح الثُّحَاة على أَنَّهُ يسمَّى: شاذّاً، والشَّاذُّ هو المنفرد، أليس الشذوذ هو الذي انفرد بشيء؟

حينئذٍ نقول: حتى مصطلح أهل اصطلاح الحديث يُعَبَّرُونَ بالشَّاذِّ الذي انفرد، حينئذٍ انفرد عن القاعدة .. عن المُطَرَّدِ، وهذا اصطلاح لا بأس به، حتى لو قيل في القرآن، لكن الشَّاذَّ استعمالاً الذي لم ينطق به العربي الفصيح، وأما جاء هكذا من أجل كشف أصل، نقول: هذا لا يجوز أن يقول في القرآن، لأنَّه ليس بفصيح، ولا يمكن أن يُقال في القرآن ما ليس بفصيح، وأما هذا (أعين) هو فصيح لكنَّه ليس مُطَرَّدًا.

إذا: الشَّاذُّ قياساً لا شَكَّ أَنَّهُ فصيح، وإن كان اشترط البلاغيون .. البيانيون في كونه لا يُعدُّ الكلام فصيحاً إلا إذا سَلِمَ من الشذوذ.

نقول: هناك المراد به: ما خالف قاعدةً صرفيةً، أو خالف قاعدةً نحوية، كعودة الضمير إلى متأخِّرٍ ونحو ذلك، وهنا المراد بالشذوذ ونحوه عند الصرفيين: ما كثر استعماله على كذا قالوا: مطَّرد، ولذلك جمع التفسير على جهة الخصوص بعضهم لا يرى أنَّ فيه قياساً البتَّة، لأنَّه ما من وزنٍ من هذه الأوزان إلا وخرج عنها كذا وكذا إلى آخره، فيذكرون الوزن وما اطَّرد فيه، ويعنون بالمطَّرد: الكثير، وغير الكثير دخل تحت الوزن وَجُمِعَ به لكنَّه لم تتوفر فيه الشروط التي ذكروها، سمَّوا هذا الذي دخل تحت الوزن ولم تتوفر فيه الشروط سمَّوه: شاذّاً.

على كُلِّ وَرْدٍ في القرآن: (الأَعْيُن) سَمَّيْتَهُ شاذّاً أو لا، نقول: هو مُخَالَفٌ لِلْمُطَرَّدِ فحسب.

وثوب وَأَثُوب، قيل: ثياب، وقيل: أَثُوب (ثياب) هذا جمع كثرة، و (أَفْعُل) أيضاً، هذا النوع الأول.

النوع الثاني: (أَفْعُل) جمع لكل اسم لا صفة .. مؤنث لا مذكّر .. رباعي لا ثلاثي ولا خماسي، قبل آخره مدّة ك: عَنَاقُ وَأَعْنَقُ، وَيَمِينُ وَأَيْمَنُ، وَعِقَابُ وَأَعْقَبُ، وبعضهم يقول: عَقَابُ، بضمّ العين، هكذا ضبطها المكودي. وشدّ من المذكّر: شهابُ وَأَشْهَبُ، وَغُرَابُ وَأَغْرَبُ، وَطَحَالُ وَأَطْحَلُ، وَعَتَادُ وَأَعْتَدُ، وَجَنِينُ وَأَجْنُنُ، وَأُنْبُوبُ وَأَنْبَبُ، كل هذا شاذ، يعني: جمع هذا الجمع ولم يوجد فيه القيود.

وَعَبْرُ مَا أَفْعُلُ فِيهِ مُطَرَّدٌ ... مِنَ الثَّلَاثِي اسماً بِأَفْعَالٍ يَرِدُ
وَعَالِباً أَغْنَاهُمْ فِعْلَانُ ... فِي فَعْلٍ كَقَوْلِهِمْ صَرَدَانُ

هذا أفعال المراد به النوع الثاني أفعال.

وَعَبْرُ مَا أَفْعُلُ فِيهِ مُطَرَّدٌ ..

يعني: الذي لم يَطْرُدْ فِيهِ (أَفْعُل) السابق .. ما تخلف فيه شرط.

مِنَ الثَّلَاثِي اسماً بِأَفْعَالٍ يَرِدُ ..

يرد بأفعال، يعني: على وزن (أَفْعَال).

(وَعَبْرُ) هذا مبتدأ وهو مضاف، و (مَا) مضاف إليه وهي اسم موصول واقعة على

(فَعْلٍ) صحيح العين، (مَا) الذي (أَفْعُل) مُطَرَّدٌ فِيهِ، (أَفْعُل) مبتدأ، (مُطَرَّدٌ) خبر، (فِيهِ)

مُتَعَلِّقٌ بِهِ وَالْجُمْلَةُ لَا مَحَلَّ لَهَا صِلَةُ الْمَوْصُول.

(مِنَ الثَّلَاثِي) جار ومجرور مُتَعَلِّقٌ بِمَحذُوفٍ حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَتِرِ فِي (مُطَرَّدٌ) أَوْ مِنْ

غَيْرِ، (اسماً) هذا حَالٌ مِنَ (الثَّلَاثِي)، يَرِدُ بِأَفْعَالٍ، (يَرِدُ) هذا خبر (وَعَبْرُ)، غير الذي يَطْرُدُ

فِيهِ (أَفْعُل) (مِنَ الثَّلَاثِي اسماً) يَرِدُ بِأَفْعَالٍ، يعني مراده بالبيت: أَنَّ (أَفْعَالاً) يَطْرُدُ فِي جَمْعِ

اسم ثلاثي لم يَطْرُدْ فِيهِ (أَفْعُل)، ما تَخَلَّفَ الشَّرْطُ هُنَاكَ، قلنا: هذا لَا يُجْمَعُ عَلَى وَزْنِ

(أَفْعُل) لِكَوْنِهِ مُعْتَلٍّ الْعَيْنِ .. لِكَوْنِهِ صَفَةً .. مَا لَمْ تَتَوَفَّرْ فِيهِ الشُّرُوطُ هُنَاكَ يُجْمَعُ عَلَى

وَزْنِ (أَفْعَال).

إِذَا: (أَفْعَال) يَطْرُدُ فِي جَمْعِ اسْمٍ ثَلَاثِي لَمْ يَطْرُدْ فِيهِ (أَفْعُل)، وهو (فَعْلٍ) الصحيح العين

السابق، فاندرج في ذلك .. تحت قوله: (وَعَبْرُ مَا أَفْعُلُ) اندرج فيه (فَعْلٍ) مُعْتَلٍّ الْعَيْنِ،

نحو: باب .. (أَفْعَال) أبواب، ثوب .. أثواب، سيف .. أسياف.

وغير (فَعَلٍ) من أوزان الثلاثي، وهو (فَعَلٌ) تَخَلَّفَ فتح أوله والسكون ثابت كما هو، (فَعَلٌ) .. حَزَبٌ، يُجْمَعُ على: أحزاب، على وزن (أَفْعَالٍ)، وهو (فَعَلٌ).

نحو: حَزَبٍ وأحزاب، و (فُعَلٌ) بضم فسكون .. تَخَلَّفَ الفتح كذلك، نحو: صُلْبٌ وأصلاب، و (فَعَلٌ) بتحريك الثاني، نحو: جَمَلٌ وأجمال، و (فَعِلٌ) بفتح فكسر، نحو: وَعِلٌ وأوعال، و (فُعَلٌ) نحو: عَضُدٌ وأعضاء، و (فُعَلٌ) نحو: عُنُقٌ وأعناق، و (فُعَلٌ) قيل هذا شاذ (فُعَلٌ) نحو: رُطَبٌ وأرطاب، و (فِعِلٌ) كسرتين نحو: إِبِلٌ وآبال، و (فِعِلٌ) نحو: ضِلَعٌ وأضلاع، هذا كله داخل تحت قوله:

غَيْرُ مَا أَفْعُلُ فِيهِ مُطَرَّدٌ ..

كُلُّ مَا لَمْ يَوْجَدْ فِيهِ شَرْطُ مَا يُجْمَعُ عَلَى (أَفْعُلُ) قَالَ هُنَا: (وَعَيْرُ مَا أَفْعُلُ فِيهِ مُطَرَّدٌ) يرد بأفعال.

قال هنا الشَّارح: قد سبق أنَّ (أَفْعُلُ) جمعٌ لكل اسمٍ ثلاثيٍّ على (فَعَلٍ) صحيح العين، وذكر هنا أنَّ ما لا يَطْرُدُ فيه من الثلاثي (أَفْعُلُ) هناك يُجْمَعُ على (أَفْعَالٍ)، وذلك ك: ثوب، قلنا هناك: لا يُجْمَعُ على: أَثُوبٌ، وإنما يقال: أثواب، هذا القياس فيه، وأما: أَثُوبٌ، فهذا شاذ: وجمل .. أجمال، وعضد .. أعضاد، وجمل .. أحمال، وعنب .. أعناب، وإبل .. آبال، وقفل .. أقفال.

كُلُّ مَا لَمْ يَطْرُدُ فِيهِ (أَفْعُلُ) اجمعه على (أَفْعَالٍ)، هناك (فَعَلٌ) اسم صحيح العين، إذا لم يكن على وزن (فَعَلٍ) تَغَيَّرَتْ حركة الفاء: فُعَلٌ .. فِعَلٌ، مباشرة زنه ب: (أَفْعَالٍ)، لو قيل: فَعَلٌ .. فَعِلٌ .. فُعَلٌ .. عنب .. فُعَلٌ، ونحو ذلك، نقول: تَخَلَّفَ الشرط الأول وهو فتحٌ وسكون، لأنَّ الوزن هناك شرطٌ .. كونه على وزن (فَعَلٍ) هذا شرط، فإذا تَحَرَّكَ الثاني الذي هو العين بأي حركة ولم تُسَكَّنْ، أو حُرِّكَ الأول دون فتحٍ مباشرة زنه بـ (أَفْعَالٍ).

أو كان على وزن (فَعَلٍ) لكنَّه صفة، أو مُعْتَلٌّ العين، حينئذٍ تجمعه على (أَفْعَالٍ): وَعَيْرُ مَا أَفْعُلُ فِيهِ مُطَرَّدٌ ..

يعني: غير الذي (أَفْعُلُ فِيهِ مُطَرَّدٌ) الذي اطرَّد فيه (أَفْعُلُ)، (أَفْعُلُ) هذا مبتدأ، (مُطَرَّدٌ) هذا خبره، و (فيه) متعلِّقٌ به، و (مَا) هنا واقعة على (فَعَلٍ) صحيح العين، (مِنَ الثَّلَاثِيَّ اسْمًا) (مِنَ الثَّلَاثِيَّ) هذا حال من الضمير المستتر في (مُطَرَّدٌ)، وهذا أعزَّبه بعضهم هكذا لكن فيه إشكال، والأولى: أن يُجعل حالاً من (غَيْرٍ) أو بيان لـ (غَيْرٍ).

(اسمًا) هذا حالٌ من (الثلاثي)، لأنَّه أراد ما لم يَطْرُدُ فيه (أَفْعُلُ)، الذي لا يَطْرُدُ فيه (أَفْعُلُ) هناك قال: (لَفْعُلٍ) ثلاثي، إذا: الرباعي والخماسي لا يَطْرُدُ فيه (أَفْعُلُ) فيصدق

عليه هنا بكونه:
غَيْرَ مَا أَفْعُلُ فِيهِ مُطَرَّدٌ ..

فيصدق على الرباعي والخماسي، لكنّه قال: (مِنَ الثَّلَاثِي) لبيان (غَيْرِ)، بأنّ المراد هنا ما لم يَطْرُدْ فيه (أَفْعُل) فلا يدخل معنى الرباعي، وإنّما المراد بالثلاثي فحسب، لأنّ الذي لا يَطْرُدْ فيه (أَفْعُل) إمّا أن يكون ثلاثياً لفقد شرط من الشُّروط السابقة، وإمّا لكونه رباعياً فما زاد، وهنا الذي يُجمع على وزن (أَفْعَال) ما تَخَلَّف عنه شرط من شروط (أَفْعُل) مع كونه ثلاثياً، وإنّما الرباعي فليس بمرادٍ هنا.
إذا: الأولى أن نقول: (مِنَ الثَّلَاثِي) هذا بيانٌ لـ (غَيْرِ)، لو قلت: ما أَفْعُلُ فيه مُطَرَّدٌ حال كونه من الثلاثي .. حالٌ من فاعلٍ مُطَرَّد، هذا فيه إشكال.
وَعَبْرَ مَا أَفْعُلُ فِيهِ مُطَرَّدٌ ... مِنَ الثَّلَاثِي اسماً بِأَفْعَالٍ يَرِدُ

يعني: يرد بأفعالٍ، (أَفْعَال) جمعٌ لكل اسمٍ ثلاثي ليس على (فَعْل) ممّا هو صحيح العين.
وَعَالِباً أَغْنَاهُمْ فِعْلَانُ ... فِي فَعْلٍ

لَمَّا قَالَ: (وَعَبْرَ مَا أَفْعُلُ فِيهِ مُطَرَّدٌ) قلنا: كل ما تَغَيَّرَ (فَعْل) منه (فَعْل)، ك: صُرَد، حينئذٍ قد يفهم أن (أَفْعَال) هو المُطَرَّد فيه، نقول: نعم، يُجمع على (أَفْعَال) لكن ثمَّ وزن آخر هو أغلب فيه، ما كان على وزن (فَعْل) لأنّه دخل في قوله:
وَعَبْرَ مَا أَفْعُلُ فِيهِ مُطَرَّدٌ ..

(وَعَالِباً) يعني: في الغالب، لَمَّا دخل في سابقه فَعْل، وكان الغالب في جمعه على غير (أَفْعَال) استثناءه النَّاطِم، كالاستدراكِ ممّا سبق، لأنّ (فَعْل) ممّا لم يَطْرُدْ فيه (أَفْعُل) فشملة فأراد أن يستثني، (وَعَالِباً أَغْنَاهُمْ) يعني: أغنى العرب، (فِعْلَانُ) هذا الوزن (في فَعْل) كَقَوْلِهِمْ فِي صُرْدٍ: (صِرْدَانُ)، ولم يقولوا: أصراد على وزن (أَفْعَال)، مع كونه تَخَلَّف عنه شرط (أَفْعُل)، نقول: هذا استثناء .. استدراك، يعني: أن الغالب في (فَعْل) نحو: صُرْد، أن يجيء جمعه على (فِعْلَان) بكسر الفاء نحو: صُرْد وصردان، للطائر.

(وَعَالِباً) هذا منصوبٌ بنزع الخافض، (أَغْنَاهُمْ) (أَغْنَا) فعل ماضي، و (فِعْلَانُ) هذا فاعل، و (هُمْ) الهاء ضمير مُتَّصِل مبني على الضمِّ في محل نصب مفعول به، (في فَعْلٍ) جار ومجرور متعلّق بقوله: (أَغْنَا)، (كَقَوْلِهِمْ) وذلك كَقَوْلِهِمْ: (صِرْدَانُ) .. كَقَوْلِهِمْ فِي (صُرْدٍ): (صِرْدَانُ)، وفي (جُرْدٍ): جِرْدَان، للفأر، (صِرْدَانُ) اسم طائر .. (صُرْد) يُجمع

على: (صِرْدَانُ) فعلان، لا على (أَفْعَال).

إذاً: هذا استثناء من قوله:

وَعَبَّرَ مَا أَفْعَلُ فِيهِ مُطَرَّدٌ ... مِنَ الثَّلَاثِي اسماً.

قلنا: (مِنَ الثَّلَاثِي) احترز به من الغير الذي يكون رباعياً فأكثر، و (اسماً) قيل: احترز به عن الوصف، ك: ضَخْمٍ وحسن، فإنه لا يُجمع على هذا الوزن (أَفْعَال) وسيأتي أنه يُجمع على (فِعَال) ومن نحو: بطل وبلس فإتخما لا يُجمعان على (أَفْعَال). وقوله: (غَالِباً) .. أشار إليه بقوله: (غَالِباً) إلى ما شُدَّ من ذلك نحو: رُطَبٌ وأرطاب، لذلك قلنا: هذا شاذٌّ عند بعضهم.

قال هنا: وأما جمع (فَعْلٍ) الصحيح العين على (أَفْعَال) فشاذٌّ، ك: فَرَّخٍ وَأَفْرَاحٍ والقياس: أَفْرُخ، وأما (فُعْلٌ) فجاء بعضه على (أَفْعَال) ك: رُطَبٌ وَأَرطَاب، والغالب مجيئه على (فِعْلان) ك: صُرْدٌ وصِرْدان، وَنُغْرٌ وَنُغْران. ثُمَّ قال:

فِي اسْمٍ مُدَكَّرٍ رُبَاعِيٍّ بِمَدٍّ ... ثَالِثٍ أَفْعَلَةٌ عَنْهُمْ أَطَرَّدَ
وَالزَّمَهُ فِي فِعَالٍ أَوْ فِعَالٍ ... مُصَاحِبِي تَضْعِيفٍ أَوْ إِعْلَالٍ

(ثَالِثٍ أَفْ ..) (أَفْعَلَةٌ) أصلها، لكن حُذِفَت الهمزة من أجل الوزن.
فِي اسْمٍ مُدَكَّرٍ رُبَاعِيٍّ بِمَدٍّ ... ثَالِثٍ أَفْعَلَةٌ.

(أَفْعَلَةٌ) هذا مبتدأ، (فِي اسْمٍ) قيل: هذا مُتَعَلِّقٌ بقوله: (ارْدَ).
(أَفْعَلَةٌ) هذا مبتدأ، قوله: (اِطَرَّدَ) خبر، (عَنْهُمْ) هذا مُتَعَلِّقٌ بـ (اِطَرَّدَ)، اِطَرَّدَ أَفْعَلَةٌ فِي اسْمٍ لَا صِفَةً .. مُدَكَّرٍ لَا مُؤَنَّثَ .. رُبَاعِيٍّ لَا ثَلَاثِيٍّ، (بِمَدٍّ ثَالِثٍ) ما لَا يُمَدُّ ثَالِثُهُ، يُجْمَعُ عَلَى وَزْنِ (أَفْعَلَةٍ).

إذاً: (فِي اسْمٍ) احترز بالاسم من الصفة، نحو: جوادٌ، هذا صفة، وبالمُدَكَّرِ مِنَ الْمُؤَنَّثِ، نحو: عناقٍ، (رُبَاعِيٍّ) احترز به من الثلاثي، فلا يُجمع على (أَفْعَلَةٌ)، و (بِمَدٍّ ثَالِثٍ) من العاري عنه، فلا يُجمع شيءٌ من ذلك على (أَفْعَلَةٌ) إلا شذوذاً نحو: شَحِيحٌ وَأَشَحَّةٌ وهو صفة، (شَحِيحٌ) على وزن (فَعِيل) مثله صفة، وهو (مُدَكَّرٍ رُبَاعِيٍّ بِمَدٍّ ثَالِثٍ)، وعقاب وَأَعْقَبَةٌ، وهو مُؤَنَّثٌ، وَقِدَحٌ وَأَقْدَحَةٌ، وهو ثَلَاثِيٍّ، وجائزٌ وَأَجْوِزَةٌ، وليس مدّه ثَالِثاً،

والجائز قيل: الحشبة الممدودة على السقف.

(أَفْعِلَةٌ) جمع لكل اسمٍ مُذكرٍ رباعيٍّ ثالثه مدَّة، نحو: قَذالٍ وأَفْذله، (قَذال) اسمٌ لا صفة، وهو مُذكرٌ، ورباعيٍّ .. على أربعة أحرف، ثالثه بعد الذال مدَّة: (يَمَدُّ) أطلق المد هنا فشمّل الألف والواو والياء، فقيل: قَذال أَفْذَلَةٌ (رغيف) مدَّته هذه ياء: أرغفة، عمود .. أعمدة، إذاً: مدَّته واو.

وَالزَّمَةُ فِي فَعَالٍ أَوْ فِعَالٍ ..

(وَالزَّمَةُ) أي: الجمع على (أَفْعِلَةٌ)، يعني: لا يتجاوز هذا الجمع (فِي فَعَالٍ أَوْ فِعَالٍ) في هذين الوزنين، متى؟

مُصَاحِجٍ تَضْعِيفٍ أَوْ إِعْلَالٍ .. للام، ما كان مضاعفاً على وزن (فَعَالٍ) يُجمع على (أَفْعِلَةٌ)، وما كان مُعتلاً على وزن: (فَعَالٍ أَوْ فِعَالٍ) بفتح الفاء أو كسر الفاء يُجمع على (أَفْعِلَةٌ).

(بنات) هذا على وزن (فَعَالٍ) مضاعف، يعني: عينه ولامه من جنسٍ واحد، ليس المراد المُشَدَّد .. المُضَعَّف، المراد المُضَعَّف هنا مثل: زلزلة .. وسوسة، يعني: ما كانت عينه ولامه من جنسٍ واحد، حرف واحد نفسه مكرر: (بنات) التاء: هي عين الكلمة وهي لام الكلمة، هذا يُسمَّى: مُضَعَّف، ما كان على وزن (فَعَالٍ) وهو مُضَعَّف يُجمع على (أَفْعِلَةٌ) يقال: أبتة.

(زِمَام) .. (فَعَالٍ) بنات .. (فَعَالٍ) بفتح الفاء وهو مُضَعَّف، و (زِمَام) كذلك مُضَعَّف لكنَّه بكسر الفاء: (فَعَالٍ) فيقال: أَرَمَّة، وَقَبَاء .. أَقْبِيَّة، (قَبَاؤ) حصل فيه إعلال، قلت: أَقْبِيَّة، وفناء .. أَفْنِيَّة، وإناء آنيَّة، إذاً: ما كان على وزن (فَعَالٍ) أو (فِعَالٍ) حال كونهما: (مُصَاحِجٍ تَضْعِيفٍ أَوْ إِعْلَالٍ) يُلْزَم فيه الجمع على وزن (أَفْعِلَةٌ).

إذاً هذا النوع الثالث: وهو ما كان على وزن (أَفْعِلَةٌ) يكون في كُلِّ اسمٍ مُذكرٍ رباعيٍّ ثالثه مدَّة نحو: قَذالٍ وأَفْذله، وأطلق المدَّ هنا فيشمّل ما كان ألفاً، أو واواً، أو ياءً، ثُمَّ قال: (وَالزَّمَةُ) الضمير يعود على (أَفْعِلَةٌ) المبتدأ، والمراد بالإنزام هنا: ألا يتجاوز فيه إذاً أراد الجمع هذين الوزنين: (فَعَالٍ) بفتح الفاء، و (فِعَالٍ) بكسر الفاء.

مُصَاحِجٍ تَضْعِيفٍ أَوْ إِعْلَالٍ ..

وشدَّ من الأول (عنان) لأنَّه لا يُجمع على: أَعْنَت، إنما على: عَنَن قيل أو: عُنَن، وحجاج على حَجَج، ومن الثاني: سماء بمعنى: المطر، قيل: سُمِّي، وَسُمِعَ أيضاً: أسمية، على القياس، ثُمَّ قال:

فُعْلٌ لِنَحْوِ أَحْمَرَ وَحَمْرًا ... وَفِعْلَةٌ جَمْعًا بِنَقْلِ يُدْرَى

(فُعْلٌ) المراد به: (فِعْلَةٌ).

فُعْلٌ لِنَحْوِ أَحْمَرَ وَحَمْرًا ..

(فُعْلٌ) هذا جمع قِلَّةٍ أو كثرة؟ ليس بواحدٍ من الأربعة، ولذلك لو قَدَّمَ: (فِعْلَةٌ جَمْعًا بِنَقْلِ

يُدْرَى) عليه لكان أولى، ليتَّصل جموع القِلَّةِ بعضها ببعض.

(وَفِعْلَةٌ) هذا مبتدأ، قوله: (يُدْرَى) هذا الخبر، (يُدْرَى بِنَقْلِ) يعني: سَمَاعًا، حال كونه

جمعًا.

هنا نصٌّ على أَنَّ (فِعْلَةٌ) جمع، وأراد به ردُّ قول ابن السَّرَّاج: أَنَّهُ اسم جمع، لأنَّ الثلاثة

الأخرى مُتَّفَقٌ على أَنَّها جموع تكسير، التي هي: (أَفْعَلَةٌ) و (أَفْعُلٌ) و (أَفْعَالٌ) هذه كلها

جموع ومُتَّفَقٌ عليها، أمَّا (فِعْلَةٌ) هذا فيه نزاع، الجمهور على أَنَّهُ: جمع تكسير .. جمع

قِلَّةٍ.

وذهب ابن السَّرَّاج: إلى أَنَّ اسم جمعٍ لا جمعًا، وهنا قال: (جَمْعًا) ردًّا على قوله، ولهذا

قد يُقال: لماذا نصَّ على كونه جمعًا، والحديث في جمع التكسير، وما سبق لم يُنصَّ على

أَنَّهُ جمع؟ نقول: هنا نصٌّ عليه ردًّا على ابن السَّرَّاج، وما سبق مُتَّفَقٌ عليه.

(وَفِعْلَةٌ) فِتْيَةٌ، (جَمْعًا) حال كونه جمعًا، هذا ليس حال، (يُدْرَى) هو (هو) الضمير هنا

نائب فاعل، لأنَّ (يُدْرَى) هذا يتعدَّى إلى مفعولين، و (جَمْعًا) هذا مفعولٌ ثاني لـ

(يُدْرَى)، (بِنَقْلِ) يعني: بسماع، المراد بالنقل هنا: السماع، وهو: جار ومجرور مُتعلِّق

بقوله: (يُدْرَى)، (جَمْعًا) هذا مفعوله الثاني، (فِعْلَةٌ) هذا مبتدأ، و (يُدْرَى) خبر.

ومن أمثلة جمع القِلَّةِ: (فِعْلَةٌ) ولم يَطْرُدْ في شيءٍ من الأبنية، وإمَّا هو محفوظٌ، وقيل:

محفوظٌ في ستة أبنية:

- (فَعِيلٌ) نحو: صبي وصبيّة.

- و (فَعْلٌ) نحو: فتى وفتية.

- و (فَعْلٌ) نحو: شيخ وشيخة، وثور وثورة.

- و (فُعَالٌ) نحو: غلام وغِلْمَةٌ.

- و (فَعَالٌ) نحو: غزال وغِرْزَلَةٌ.

- و (فَعِلٌ) نحو: ثني وثنيّة، (ثني) هو الثاني من؟؟؟

ومرجع ذلك كله النقل لا القياس كما أشار إليه بقوله: (بِنَقْلِ يُدْرَى).
إذاً: كُلُّ ما كان على وزن (فَعْلَة) من جموع القِلَّة فهو سماعي، ومحفوظ في سِتَّة أبواب
كما ذكرناه، ثُمَّ قال:

فُعْلٌ لِنَحْوِ أَحْمَرٍ وَحَمْرًا ..

يعني: (فُعْلٌ) من أمثلة وأوزان جمع الكثرة، هذا شروع منه في النوع الثاني: وهو ما كان
جمعاً للكثرة، قال: (فُعْلٌ) وهو مُطَرَّد في كل وصفٍ، لأنه يقال: (أَحْمَرٌ وَحَمْرًا) معلوم أنَّ:
(أَحْمَر) وصف .. ليس باسمٍ، إذاً: خُذْ من المِثَال الشُّروط، (أَحْمَر) هذا وصفٌ ليس
باسمٍ.

إذاً: (فُعْلٌ لِنَحْوِ أَحْمَرٍ) وهو وصف، (أَحْمَرٌ وَحَمْرًا) قصره للضَّرورة، إذاً: وصفٌ يكون
المذكَّر منه على وزن (أَفْعَل)، والمؤنَّث منه على وزن (فَعْلَاء): أحمر .. حمراء، تَجْمع:
أحمر، على (فُعْلٌ) .. حُمْرٍ، و (حمراء) تجمعه على: حُمْرٍ كذلك، كُلُّ منهما المذكَّر
والمؤنَّث يُجمع على وزن (فُعْلٌ)، فيقال: أحمر .. حُمْرٌ، وحمراء كذلك: حُمْرٌ.
وَفُهِم من قوله (لِنَحْوِ): أنَّ ذلك الجمع مُطَرَّد أيضاً في (أَفْعَل) الذي ليس له (فَعْلَاء)،
لأنَّه قال: (أَحْمَرٍ) وعطف عليه (حَمْرًا)، إذاً: كُلُّ منهما مستقلٌّ عن الآخر، فُهِم منه: أنَّه
كذلك يكون في (أَفْعَل) الذي ليس له (فَعْلَاء) لمانع في الخلقة: رجلٌ أكمر، لعظيم
الكمر: وامرأة عفلاء، حينئذٍ تقول: رِجَالٌ كُمُرٌ، على وزن (فُعْلٍ) وهذا ليس له مؤنَّث،
إنَّما هو على وزن (أَفْعَل)، وتقول: نساءٌ عُفُلٌ، وهي عَفْلَاء.

إذاً: ما كان على وزن (أَحْمَرٍ) وليس له مؤنَّث يُجمع على (فُعْلٍ) كذلك مثل: أكمر،
وكذلك (فَعْلَاء) مؤنَّث ولم يكن لها مذكَّر مثل: (عَفْلَاء)، (عَفْلَاء) نقول: يُجمع على:
عُفُلٍ.

إذاً: (فُعْلٌ) بضمِّ الفاء وسكون العين جمع كثرة، والمراد به هنا: القياسي لا السماعي،
فالقياسي: ما كان جمعاً: (لِنَحْوِ أَحْمَرٍ وَحَمْرًا)، (أَحْمَرٍ) بالتثنية .. صرفه للوزن، (أَحْمَرٍ
وَحَمْرًا) لوصفين متقابلين: أحدهما للمذكَّر، والآخر للمؤنَّث، فتقول فيهما: حُمْرٌ، أو ل:
(أَفْعَل) و (فَعْلَاء) وصفين منفردين، بأنَّ يكون للمذكَّر (أَفْعَل) وليس للمؤنَّث (فَعْلَاء)،
أو بالعكس كما ذكرناه سابقاً.

أو ل: (أَفْعَل) و (فَعْلَاء) وصفين منفردين لمانع في الخلقة، نحو: أَكْمَر وآدر ورتقاء
وعفلاء، فتقول فيها: كُمُرٌ وَأُدْرٌ وَعُفُلٌ وَرُتُقٌ، هذا كله على وزن (فُعْلٍ)، كل ما كان
على وزن (أَفْعَل) بقطع النظر عن كون له (فَعْلَاء) أو لا، أو كان على وزن (فَعْلَاء) ولم
يكن على وزن (أَفْعَل)، يعني: لم يكن له مذكَّر على وزن (أَفْعَل) حينئذٍ يُجمع جمع كثرة
على وزن (فُعْلٍ) بضمِّ وسكون.

قال الشَّارح هنا: من أمثلة جمع الكثرة (فُعْلٌ) وهو مُطَرَّدٌ في كُلِّ وصفٍ يكون المذكر منه على (أَفْعَل) والمؤنث منه على (فعلاء) نحو: أَحْمَرٌ وَحُمْرٌ، وحمراء وَحُمْرٌ "كُلُّ منهما يُجمع على (فُعْلٍ)، قيل: (فُعْلٌ) يجوز في الشَّعر ضمُّ عينه (فُعْلٌ) بثلاثة شروط: صحة عينه، وصحة لامه، وعدم التضعيف كقول الشاعر:

وَأَنْكَرْتَنِي ذَوَاتُ الْأَعْيُنِ النَّجْلُ.

(نجلاء) يُجمع على: نُجْلٌ، بسكون الجيم، لكنَّه قال: (النُّجْلُ) جمع: نجلاء، وهي العين الواسعة، وهذا كثير.

إذاً:

فُعْلٌ لِنَحْوِ أَحْمَرٍ وَحُمْرٍ ... وَفِعْلَةٌ جَمْعًا يَنْقُلُ يُدْرَى

ثمَّ قال:

وَفُعْلٌ لِاسْمٍ رُبَاعِيٍّ بِمَدٍّ ... قَدْ زِيدَ قَبْلَ لَامٍ اِعْلَالًا فَقَدْ
مَا لَمْ يُضَاعَفْ فِي الْأَعَمِّ ذُو الْأَلْفِ ... وَفُعْلٌ جَمْعًا لِفِعْلَةٍ عُرِفَ

(وَفُعْلٌ) هذا بِضَمَّتَيْنِ .. هذا مبتدأ، (لِاسْمٍ) هذا خبر، (رُبَاعِيٍّ) نعتٌ (لِاسْمٍ)، (بِمَدٍّ) يعني: بمصاحبة المد، ما إعراب (مَدٍّ)؟ مُتَعَلِّقٌ بِمَحذُوفٍ صفة لاسمٍ أو حال .. لا بأس، (بِمَدٍّ قَدْ زِيدَ) أي: مَدٌّ زائدٌ، هذا نعت لـ (مَدٍّ)، (قَبْلَ لَامٍ) مُتَعَلِّقٌ بـ (زِيدَ) .. (قَدْ زِيدَ) (زِيدَ) هذا فعل مغبَّر الصيغة، (قَبْلَ لَامٍ فَقَدْ اِعْلَالًا) يعني: صحيح اللام: مَا لَمْ يُضَاعَفْ فِي الْأَعَمِّ ذُو الْأَلْفِ ..

هذا استثناء من قوله: (بِمَدٍّ)، لأنَّ المدَّ عام يشمل ما كان ألفاً، أو واواً، أو ياءً. إذاً: (وَفُعْلٌ) أي: من أمثلة جمع الكثرة (فُعْلٌ) بضمَّتَيْنِ .. بضمِّ الفاء والعين، وهو مُطَرَّدٌ في اسمٍ رباعيٍّ بِمَدَّةٍ قبل لامه صحيح اللام، فإن كانت مدَّته واواً أو ياءً لم يُشترط فيه غير الشروط المذكورة التي نصَّ عليها النَّاطِمُ نحو: قَضِيبٌ وَقُضْبٌ، وعمودٌ وَعُمْدٌ، وإن كانت ألفاً، لأنَّه قال: (بِمَدٍّ) يشمل الواو والياء والألف، إن كان ألفاً زاد شرطاً: مَا لَمْ يُضَاعَفْ فِي الْأَعَمِّ ذُو الْأَلْفِ ..

فالشَّرْطُ هذا ليس مُطلقاً، وإمَّا لنوعٍ من قوله: (بِمَدٍّ)، (بِمَدٍّ) هذا عام يشمل المد الواو والياء، فليس فيه شرطٌ زائد على ما ذكره النَّاطِمُ، إن كانت المدَّة ألف يُشترط من أجل أن يُجمع على وزن (فُعْلٍ):

مَا لَمْ يُضَاعَفْ فِي الْأَعْمِ ذُو الْأَلْفِ ..

(مَا لَمْ يُضَاعَفْ) يعني: ما لم تكن عينه ولامه من جنس واحد، فإن كان كذلك فلا.
إذا قوله: (وَفُعْلٌ) هذا من أمثلة جمع الكثرة، وهو مَطْرَدٌ فيما ذكره النَّاطِمُ من هنا:
(لِاسْمٍ رَبَاعِيٍّ بِمَدَّةٍ) قبل لامه فقد إعلالاً، يعني: اللام صحيحة، حينئذٍ ننظر إلى المدَّة،
فإن كانت المدَّة التي قبل آخره ياءً أو واواً اكتفينا بهذه الشروط المذكورة، ولم يزد شرطاً
آخر نحو: قضيب وقُضْبٍ، وعمود وعمُودٌ، فإن كانت المدَّة ألفاً زيد عليه شرطاً على ما
ذكره النَّاطِمُ وهو البيت الثاني:

مَا لَمْ يُضَاعَفْ فِي الْأَعْمِ ذُو الْأَلْفِ ..

اشْتَرَطَ فِيهِ مَعَ ذَلِكَ: أَلَا يَكُونُ مُضَاعَفاً نَحْوُ: قَدَالٌ وَقُدْلٌ، وَحِمَارٌ وَخُمْرٌ.

(وَفُعْلٌ لِاسْمٍ) احترز به عن الصِّفَةِ، إذا قال: اسماً، معناه: أَنَّ هذا الجمع لا يكون في
الصفات، وإنما هو خاصٌّ بالأسماء، إذا: (لِاسْمٍ) احترز بالاسم عن الصِّفَةِ، فإنها لا تُجمع
على (فُعْلٍ) وَشَدَّ في وصفٍ على (فَعَالٍ) نحو: صناع وصُنُعٌ، هذا شاذ: صُنُعٌ يُجمع على
(فُعْلٍ) ومفردة: صناع، وهو على وزن (فَعَالٍ) نقول: هذا شاذ، لأنَّ (صناع) هذا
وصفٌ لا اسمٌ، و (فَعَالٍ) نحو: ناقةٌ كِنَازٌ كما ذكرناه، ونُوقٌ كُنْزٌ .. (كناز) جمع على:
كُنْزٍ، نقول: هذا ليس كذلك، وعلى (فَعِيلٍ) نحو: نذير ونُذْرٌ، نقول: هذا وصفٌ.
ويرد عليه -على الناطم- (فَعُولٌ) لا بمعنى: مفعول نحو: صبور وغفور، فإنه يُجمع على:
صَبْرٌ وَعُفْرٌ، فإنه يَطْرُدُ فيه (فُعْلٍ) نحو: صَبْرٌ وَعُفْرٌ، وسينبه عليه النَّاطِمُ، لكنَّه واردٌ عليه
هنا.

إذا: (وَفُعْلٌ) هذا الوزن بضمَّتين .. بضمِّ الفاء والعين (لِاسْمٍ) لا صفةٍ، وما سُمِعَ من:
نذير ونُذْرٌ، وكناز وكُنْزٌ، هذا يُحفظ ولا يُقاس عليه، فهو شاذٌ.

(وَفُعْلٌ لِاسْمٍ رَبَاعِيٍّ) احترز به عن غيره وهو: الثلاثي أو الخماسي، الثلاثي مثل: نار،
هذا لا يُجمع على (فُعْلٍ)، وفيل وسور، هذا لا يُجمع على (فُعْلٍ) وإن كان قبل لامه
حرف عِلَّةٌ .. مدَّة، ونحو: قنطار وقطمير وعصفور، (عصفور) لأمه حرفٌ صحيح،
وقبل لامه حرف عِلَّةٌ وهو واو، فإنه لا يُجمع على (فُعْلٍ) شيءٌ منها، إذا: لا نار، ولا
فيل، ولا سور، ولا قنطار، ولا قطمير، ولا عصفور شيءٌ من ذلك يُجمع على وزن
(فُعْلٍ).

إذا: (لِاسْمٍ) لا صفةٍ، (رَبَاعِيٍّ) لا ثلاثي ولا خماسي، (بِمَدَّةٍ قَدْ زِيدَ) (بِمَدَّةٍ) احترز به عن
الخالِي من المدِّ، فإنه لا يُجمع على (فُعْلٍ)، وشَدَّ: ثَمرةٌ وَثْمَرٌ، ثَمْرٌ على وزن (فُعْلٍ) نقول:

(فُعْل) هذا لما وُجد فيه الشروط المذكورة، وليس منها: نَمْرَة، إِذَا: هذا شاذٌّ يُحفظ ولا يُقاس عليه.

(بِمَدِّ) الباء للمصاحبة وهو مطلق فدخل فيه الألف والواو والياء، (قَدْ زِيدَ) هذا نَعَتْ ل: (مَدِّ)، (قَدْ زِيدَ) يعني: مَدَّ زائد، (قَبْلَ لَامٍ) لو زيدت لا قبل اللام حينئذٍ نقول: لا يُجمع على (فُعْل)، نحو: دانق .. فاعل، زيدت قبل العين لا قبل اللام، والشرط حينئذٍ: أن تكون الزيادة قبل اللام لا قبل العين، وعيسى وموسى، الزيادة في الأخير .. هي اللام نفسها، فلا يُجمع على (فُعْل)، زِيدَ قَبْلَ لَامٍ قبل لَامٍ زيد.

(اعْلَالاً فَقَدْ) فقد إعلالاً، (اعْلَالاً) هذا مفعول به مُقَدَّم لقوله (فَقَدْ) يعني: صَحَّتْ لامه، احترز بصحة اللام من مُعتَلِّ اللام نحو: سقاء وكساء، فإنه لا يُجمع على (فُعْل)، وشمل قوله: (بِمَدِّ) كما ذكرناه: الواو والألف والياء، ثُمَّ قال: (مَا لَمْ يُضَاعَفْ) هذا استثناء من قوله: (بِمَدِّ)، يعني: الواو والياء لا يُستثنى منها شيء فَيُجْمَع على وزن (فُعْل) مُطلقاً بالشُّروط السابقة، وأمَّا الألف فَيُشْتَرَط فيه: مَا لَمْ يُضَاعَفْ فِي الْأَعْمِ ذُو الْأَلْفِ ..

إِذَا قوله: (بِمَدِّ) شَمِل الواو والياء والألف في الصحيح والمضاعف، فأَمَّا الصحيح فهو كما ذكر، وَأَمَّا المضاعف فإن كان المَدُّ واواً أو ياءً فكذلك، وإن كان ألفاً فقد أشار إليه بقوله: (مَا لَمْ) .. (مَا) هذه مصدرية ظرفية، مُدَّة عدم مضاعفته، يعني: كَأَنَّهُ قال: وَفُعْلٌ ثَابِتٌ لِاسْمٍ رَبَاعِيٍّ بِمَدٍّ مَعَ عَدَمِ تَضْعِيفِ الْأَلْفِ.

مَا لَمْ يُضَاعَفْ فِي الْأَعْمِ ذُو الْأَلْفِ ..

(ذُو الْأَلْفِ) هذا نائب فاعل ل: (يُضَاعَفْ)، (فِي الْأَعْمِ) هذا مُتَعَلِّقُ بقوله: (يُضَاعَفْ)، فَهَم مِنْهُ أَنَّهُ قد جاء جمعه على (فُعْل) لِأَنَّهُ قال (فِي الْأَعْمِ)، يعني: في الأكثر، إِذَا: مفهومة أَنَّهُ قد جاء جمعه على (فُعْل) لَكِنَّهُ قليل، مَثَلُوا لَهُ ب: عَنانٌ وَعُغْنٌ.

(ذُو الْأَلْفِ) احترز بعدم التضعيف في (ذُو الْأَلْفِ) من نحو: زمام، فَإِنَّ قياسه كما سبق (أَفْعَلَةٌ) أَرِمَةٌ، كذلك: بتاتٌ، يُجمع على: أَبْتَةٌ، وشَدَّ: عَنانٌ وَعُغْنٌ، وَحَجَّاجٌ وَحُجَّجٌ، كما أشار إليه بقوله: (فِي الْأَعْمِ).

إِذَا:

مَا لَمْ يُضَاعَفْ فِي الْأَعْمِ ذُو الْأَلْفِ ..

أشار به لَمْ جُمِع على وزن (أَفْعَلَةٌ) في قوله:

وَالزَّمَةُ فِي فَعَالٍ أَوْ فِعَالٍ ... مُصَاحِبِي تَضْعِيفٍ

إذا كان المدُّ ألفاً، وهذا احتراز لِمَا سبق لئلا تتوفر فيه الشروط، وحينئذٍ نقول:
مَا لَمْ يُضَاعَفْ فِي الْأَعْمِ ذُو الْأَلِفِ ..

حينئذٍ يُجمع على وزن (أَفْعَلَةٍ)، وهو الذي نصَّ عليه في الأبيات السابقة.
قال الشَّارح هنا: من أمثلة جمع الكثرة (فُعِلَ) بضمين، وهذا مُطَرَّدٌ في كل اسمٍ رباعيٍّ
قد زيد قبل آخره مدَّة بشرط: كونه صحيح الآخر .. اللام، وغير مضاعف إن كانت
المدَّة ألفاً فقط، ولا فرق في ذلك بين المذكر والمؤنث، لذلك قال: (لِاسْمٍ رَبَاعِيٍّ) أطلق
فَشَمِلَ التذكير والتأنيث، نحو: قذال، تقول في جمعه: قُذِلْ، قذال: هذا اسمٌ رباعي قد
زيد قبل لامه مدَّة وهي ألف ولامه صحيحة غير مُعتلَّة وهي لام، تقول في جمعه: قُذِلْ،
(حمار) هذا علم .. اسم وهو رباعي قبل آخره مدَّة، وهي واقعةٌ ثالثة، ولامه راء وهو
صحيح الآخر، إذاً: يُجمع على: حُمُرٌ، ولا تُقَل: حُمُرٌ، لأنَّ: (حُمُرٌ) هناك سبق (فُعِلَ)
جمعٌ ل: أحمر وحمرء، وأمَّا (فُعِلَ) هذا الذي يُجمع هنا، (حُمُرٌ) و (كَرَاع) تقول: كُرِعَ،
ذِرَاع .. ذُرْعٌ، قَضِيب .. قُضْبٌ، عمود .. عُمْدٌ.
وأما المضاعف فإن كانت مدَّته ألفاً فجمعه على (فُعِلَ) غير مُطَرَّد كراهية التضعيف بل
يُسْتَغْنَى عنه بـ: (أَفْعَلَةٍ).

إذاً: الاستثناء هنا:

مَا لَمْ يُضَاعَفْ فِي الْأَعْمِ ذُو الْأَلِفِ ..

لأنَّه سبق أنَّه يُجمع على (أَفْعَلَةٍ) والمراد به: بتات وزمام، لأنَّه رباعي قبل آخره مدَّة وهي
ألف، ثُمَّ هو مضاعف، سبق أنَّه يُجمع على: (أَفْعَلَةٍ)، فلذلك استثناءه من هذا المقام.
فَجَمَعُهُ على (فُعِلَ) غير مُطَرَّد، نحو: عِنَانٌ وَعُغْنٌ، وَحِجَاجٌ وَحُجُجٌ، فإن كانت مدَّته غير
ألفٍ فَجَمَعُهُ على (فُعِلَ) مُطَرَّدٌ نحو: سَرِيرٌ وَسُرُرٌ، وَذُلُولٌ وَذُلُلٌ، إذاً: هذا ما يتعلَّق بـ
(فُعِلَ) وأنَّه يُجمع هذا الجمع ما كان اسماً رباعياً بِمدٍّ قد زيد قبل لامٍ فقد إعلالاً.

إذاً: ما الفرق بينه وبين:

فِي اسْمٍ مُذَكَّرٍ رَبَاعِيٍّ بِمدٍّ ... ثَالِثٍ أَفْعَلَةٌ عَنْهُمْ اطرَدَ

ما الفرق بينهما؟ قال: (فِي اسْمٍ مُذَكَّرٍ رَبَاعِيٍّ) هذا (لِاسْمٍ رَبَاعِيٍّ) .. (بِمدٍّ ثَالِثٍ) هنا
كذلك (بِمدٍّ ثَالِثٍ)، صحيح الآخر هذا من الفوارق، (بِمدٍّ ثَالِثٍ) هذا معناه: قبل
الأخير، لا فرق بين قوله: (بِمدٍّ قَدْ زِيدَ قَبْلَ لَامٍ)، كأنَّه قال (ثَالِثٍ) هو نفسه، غير

مضاعف، ولذلك قال: والتَّزِمَ (أَفْعَلَةٌ) في جمع المضاعف أو المعتلّ اللام من (فَعَالٍ أو فِعَالٍ).

وَفُعَلٌ جَمْعًا لِفُعْلَةٍ عُرِفَ ... وَنَحْوُ كُبْرَى ..
(وَفُعَلٌ) هذا مبتدأ، (عُرِفَ لِفُعْلَةٍ جَمْعًا) .. (جَمْعًا) هذا حالٌ من نائب فاعل (عُرِفَ)،
و (لِفُعْلَةٍ) هذا متعلّقٌ بـ (عُرِفَ).

إِذَا: (فُعَلٌ) بِضَمٍّ وفتح يكون جمعاً لِمَا كان على وزن (فُعْلَةٍ)، وهذا سبق في المقصور
والممدود هناك، (فُعْلَةٍ) (قُرْبَةٍ) يُجمع على: قُرْب، قلنا: له نظير .. (فُعْلَةٍ) (قُرْبَةٍ) يُجمع
على (فُعَلٌ).

إِذَا: (وَفُعَلٌ عُرِفَ جَمْعًا لِفُعْلَةٍ) بشرط: أن يكون اسماً، (وَنَحْوُ كُبْرَى) هذان موضعان
يكونان جمعاً لـ (فُعَلٍ) أي: من أمثلة جمع الكثرة: (فُعَلٌ)، وهو جمعٌ لاسمٍ على (فُعْلَةٍ)
أو على (فُعَلِي) نحو: كُبْرَى .. أَنتهى ال: (أَفْعَلٌ)، فالأولى ك: قُرْبَةٍ وَقُرْب، وغرفة
وَعُرْف، والثاني: ك: كُبْرَى وَكُبْر، وَصُغْرَى وَصُغْر.

لكن يُشترط في (فُعَلٍ): أن يكون اسماً لا وصفاً، (وَفُعَلٌ عُرِفَ جَمْعًا لِفُعْلَةٍ).
(وَنَحْوُ كُبْرَى) على وزن (فُعَلِي) اشترط بالمثل كون (فُعَلِي) أنثى ال: (أَفْعَلٌ).
(وَلِفُعْلَةٍ فِعَلٌ) وفعل لفعلية، (فِعَلٌ) بكسر الفاء وفتح العين، يعني: يكون الجمع مُطَرِّدًا
على وزن (فِعَلٌ) .. (لِفُعْلَةٍ) بكسر الفاء وإسكان العين، فَشَمِلَ (فِعْلَةٍ) الصحيح نحو:
قُرْبَةٍ وَقُرْب، والمعتلّ العين نحو: قِيَمَةٍ وَقِيَم، والمعتلّ اللام، لأنّه أطلق النّاطم: (لِفُعْلَةٍ)
شَمِلَ الصحيح نحو: قُرْبَةٍ وَقُرْب، ومعتلّ العين: قِيَمَةٍ وَقِيَم، والمعتلّ اللام نحو: مَرِيّة
وَمَرِي، والمضاعف نحو: حِجَّةٌ وَحَجَج، فهو عام ولذلك أطلقه النّاطم.
(وَلِفُعْلَةٍ فِعَلٌ) بفتح العين وكسر الفاء، (فِعَلٌ) هذا مبتدأ، وقوله: (لِفُعْلَةٍ) خبر مُقَدَّم،
أي: من أمثلة جمع الكثرة (فِعَلٌ)، وهو مُطَرِّدٌ في (فِعْلَةٍ) اسماً تامّاً كما قيّده بذلك في
(التسهيل)، أي: مُشتملاً على جميع أصوله نحو: كسرة وَكَسَر، وحجة وَحَجَج، ومريّة
وَمَرِي، والاحتراز بالاسم عن الصّفة نحو: صِغْرَةٌ وَكِبَرَةٌ وَعِجْرَةٌ، وشَدٌّ: رجلٌ صِمّةٌ، ورجلٌ
صِمَمٌ، وامرأةٌ ذُرْبَةٌ، ونساءٌ ذُرْبٌ، هذا شاذٌّ يُحفظ ولا يُقاس عليه.

وبالتّام عن نحو: رِقَّةٌ، فإن أصله: وِرْقٌ أو وَرَقٌ، ولكن حذفت فاؤه فإنّه لا يُجمع على
(فِعَلٍ)، وإِنَّمَا لم يُقيّد (فِعْلَةٍ) هنا بهذين القيدَين لِقِلَّةِ مجيئهما صِفةً، حتى ادّعى بعضهم
أنّها لم تجيء صِفةً، ونحو: رِقَّةٌ لم يكن على وزن (فِعْلَةٍ) فلا حاجة للاحتراز عنه.

إذاً: (وَلِفْعَلَةٍ) هنا لم يُقَيِّده بكونه اسماً، لأنَّ نَجِيء الصِّفَةِ على وزن (فِعْلَةٍ)، إمَّا أَنَّهُ لا وجود له، وإمَّا أَنَّهُ قليل جداً حتى أَنَّهُ لا يصلح أن يكون قيداً لذلك.
وَقَدْ يَجِيءُ جَمْعُهُ عَلَى فُعْلٍ ..

(وَقَدْ) هذا للتَّخْلِيل، (يَجِيءُ جَمْعُهُ) أي: جمع (فِعْلَةٍ) الذي الأصل فيه: أن يُجمع على (فِعْلٍ)، (عَلَى فُعْلٍ) بالضَّم مثل: لَحِيَّة يُجمع على: لَحِيٍّ، يعني: على وزن (فُعْلٍ) وكذلك: سَجِيَّة، على وزن: سَجِيٍّ، وِجْلِيَّة على وزن: خُلِيٍّ.

قال هنا: ومن أمثلة جمع الكثرة (فِعْلٍ) وهو جمعٌ لاسمٍ على (فِعْلَةٍ)، نحو: كسرة .. كَسَرَ، وَحِجَّةٌ وَحَجَجَ، ومِريَّةٌ وَمَرَى، وقد يجيء قِلَّةٌ جمع (فِعْلَةٍ) على (فُعْلٍ) نحو: لَحِيَّةٌ وَلَحِيٍّ، وِجْلِيَّةٌ وَخُلِيٍّ.

إذاً قوله: (وَلِفْعَلَةٍ فِعْلٍ) الأصل في (فِعْلَةٍ) مُطلقاً سواءً كان صحيح العين أو معتلَّ العين يُجمع على وزن (فِعْلٍ)، وهو جمع كثرة فيه، وقد يأتي على وزن (فُعْلٍ) لكنَّه على قِلَّةٍ. في نَحْوِ رَامٍ ذُو اِطْرَادٍ فُعْلَةٍ ... وَشَاعَ نَحْوُ كَامِلٍ وَكَمَلَهُ

(رَامٍ) ماذا تأخذ منه؟ فاعل مُعتلَّ اللام، يُجمع على (فُعْلَةٍ)، (رَامٍ) على وزن (فاعل) يُجمع على (فُعْلَةٍ) .. (رُمِيَّةٌ) ثُمَّ تَحَرَّكَتِ الياءُ وفُتِحَ ما قبلها، فوجب قلبها فقليل: رُمَاةٌ، إذاً: (رُمَاةٌ) أصله: رُمِيَّةٌ، على وزن (فُعْلَةٍ).
في نَحْوِ رَامٍ ذُو اِطْرَادٍ فُعْلَةٍ ..

(فُعْلَةٍ) يعني: من أمثلة جمع الكثرة: (فُعْلَةٍ)، وهذا مُطَرِّدٌ قال: (ذُو اِطْرَادٍ) هذا خبر مُقدَّم، (في نَحْوِ رَامٍ) هذا مُتعلِّقٌ بِمَحذوفٍ، وجَوَّزَ بعضهم أن يكون مُتعلِّقاً بـ (اِطْرَادٍ) لكنَّه لكونه مضافاً إليه، معمول المضاف إليه لا يتقدَّم عليه، حينئذٍ يَتَعَيَّنُ أن يُقدَّرَ مُتعلِّقه بِمَحذوفٍ.

وهو مُطَرِّدٌ في كل وصفٍ على فاعلٍ مُعتلَّ اللام لمذكَّرٍ عاقل، إذاً: (رَامٍ) هذا وصف على وزن (فاعل)، مُعتلَّ اللام لمذكَّرٍ عاقل (رَامٍ .. رَمَاةٌ) أصله: رُمِيَّةٌ على وزن (فُعْلَةٍ)، وقاضٍ .. قضاةٌ، أصله على وزن: قُضِيَّةٌ، وغازٍ .. غزاةٌ، أصله: غُزَوَةٌ، تَحَرَّكَتِ الواو وانفتح ما قبلها فوجب قلبها ألفاً، وخرج نحو: مُشْتَرٍ، وهو اسم فاعل لكنَّه ليس من الثلاثي، إذاً خرج: مُشْتَرٍ.

(وَادٍ) على وزن (رَامٍ) هذا اسمٌ ليس صفةً، إذاً: خرج .. لا يُجمع على وزن (فُعْلَةٍ).
و (رَامِيَّةٌ) راميةٌ: هذا مؤنَّث والشَّرْطُ أن يكون مذكَّراً.

و (ضَارٍ) وصف أسدٍ، و (صَاهِلٍ) وصف فرسٍ، و (ضَارِبٍ) ليس مُعتلَّ الآخر (ضاربٍ) هذا لا يُجمع على (فُعْلَةٍ) لكون الشرط الذي يُجمع على (فُعْلَةٍ) أن يكون

مُعْتَلَّ اللام، وهذا صحيح اللام، إذًا: ضارب، لا يُجمع على (فَعْلَهُ) لأنَّ الشَّرْطَ: أن يكون معتلَّ اللام، فلا يُجمع هذا الجمعُ ممَّا ذُكِرَ.
وشَدَّ: كَمَى وَكَمَأَةً أو: كُمَاءً، وباز وَبَزَاةً، لأنَّه اسمٌ لا وصفٌ، وهادر وهَدْرَةٌ، وهو الرجل الذي لا يُعتدُّ به، ونَدَرَ: غَوَى وَغَوَاةً، وعريان .. غُرَاةً كله نادر.
على كُلِّ: ما كان وصفًا على زنة (فاعل) لمُدَّكَّرٍ عاقل مُعتَلَّ اللام حينئذٍ يكون جمعه على وزن (فَعْلَةٌ)، وما خرج من ذلك فهو شاذٌّ.
وَشَاعَ نَحْوُ كَامِلٍ وَكَمَلَهُ ..

(شَاعَ) يعني: كَثُرَ، والمراد به: أَنَّهُ مُطَّرَدٌ، وإِنَّمَا عَبَّرَ بالشَّيْءِ عن الاطِّرادِ، لا يلزم من كونه شائعاً أن يكون مُطَّرَدًا، ومراده: أن يكون مُطَّرَدًا ولهذا يُنتَقَدُ هنا، قيل: كان الأحسن أن يقول:
كذلك نَحْوُ كَامِلٍ وَكَمَلَهُ ..
أَمَّا (وَشَاعَ) قد يكون مسموعاً ولا يكون قياساً.
وَشَاعَ نَحْوُ كَامِلٍ وَكَمَلَهُ .. نحو ماذا؟
(وَشَاعَ نَحْوُ كَامِلٍ) فاعل لكنَّه صحيح اللام، نفس الأول لكنَّه صحيح اللام، يُجمع على وزن: (فَعْلَةٌ) يُقال فيه: (كَمَلَهُ)، شمل الصحيح ك: كامل، والمعتلَّ الفاء .. مُعتَلَّ الفاء دخل فيه، لأنَّ الحكم في اللام، نحو: وارث نقول: ورثة، والمعتلَّ العين نحو: خائن .. خَوْنَةٌ، والمضاعف نحو: بارٌّ .. بررة، وأمَّا مُعتَلُّ اللام فهو كما سبق مضموم الفاء فيقال فيه: (فَعْلَهُ).
وَشَاعَ نَحْوُ كَامِلٍ وَكَمَلَهُ ..

قال الشَّارِحُ هنا: ومنها (فَعْلَةٌ)، وهو مُطَّرَدٌ في وصفٍ على فاعلٍ صحيح اللام لمُدَّكَّرٍ عاقل، نحو: كَامِلٍ وَكَمَلَهُ، وسَاحِرٍ وَسَحَرَةٍ، واستغنى المصنّف عن ذكر القيود المذكورة بالتمثيل بما اشتمل عليها وهو (رَامٍ) و (كَامِلٍ) فخرج نحو: حَذِرَ، هذا وإن كان اسم فاعل قد يُستعمل كأصله صفة مشبَّهة، لكن قد يُستعمل ويُراد به اسم الفاعل، لكنَّه ليس داخل: حَذِرَ، خرج به، ووَادٍ، وحائِضٌ، وسابق وصف فرس، ورَامٍ، فلا يُجمع شيءٌ منها على: (فَعْلَةٌ).

وشَدَّ: سَيِّدٌ وسادة، وخَبِثٌ وَخَبْثَةٌ، وَبَرٌّ وَبَرَّةٌ، وناعقٌ وَنَعَقَةٌ كله شاذ، إذًا: ما لم يكن كذلك وَجُمِعَ على (فَعْلَهُ) نقول: هذا شاذٌّ يُحْفَظُ ولا يُقَاسُ عليه.
فَعْلَى لَوْصَفٍ كَقَتِيلٍ وَرَمَنٌ ... وَهَالِكٍ، وَمَيِّتٌ بِهِ قَمِينٌ

(فَعَلَى) مثل: سَكْرَى، وهذا قد يكون جمعاً (سَكْرَى) اسم مؤنث، (فَعَلَى) يعني: من أمثلة جمع الكثرة ما كان على وزن (فَعَلَى) بفتح الفاء وسكون العين مقصوراً، وهذا جمع (فَعَلَى)، وهو جمعٌ لوصفٍ كما قال النّاطم: (فَعَلَى لَوْصَفٍ) .. (فَعَلَى) مبتدأ، و (لَوْصَفٍ) هذا خبر، لكنّه على (فَعِيل) لأنّه قال: (لَوْصَفٍ كَفْتِيلٍ) .. (فَعَلَى لَوْصَفٍ) لا اسم، إذاً: خرج الاسم.

(لَوْصَفٍ) هذا عام، قال: (كَفْتِيلٍ) يعني المراد به: اسم المفعول إذا كان (فَعِيل) بمعنى: مفعول، ذالٌّ على هلاكٍ أو توجع ك: قتيل وقتلى، وجريح وجرحى، وأسير وأسرى. الوصف ك: قتيل، قال: (فَعَلَى لَوْصَفٍ كَفْتِيلٍ)، إذاً: لا بُدَّ أن يكون وصفاً لا اسماً، ثمّ أن يكون (كَفْتِيلٍ) أشار به إلى شيئين: أن يكون (فَعِيل) بمعنى: مفعول، ثمّ فيه معنى القتل والتّوجّع والهلاك، فالمثال حينئذٍ يكون مقصوداً، كلّ ما كان على وزن (فَعِيل) وهو وصفٌ، وفيه معنى القتل والتّوجّع والهلاك ك: أسير وجريح، نقول: هذا يُجمع على وزن (فَعَلَة).

ويُحتمل عليه ما أشبهه في المعنى، يعني: على (فَعِيل) ليس الحكم خاصّاً به (فَعِيل)، بل كلّ ما دلَّ على هلاكٍ أو توجّع وفيه هذا المعنى العام يُحمل عليه، مثل: (فَعِل) كما مثّل النّاطم قال: (وَزَمَنْ) فَعِل (زَمَنْ) مريض، هذا فيه هلاك وفيه توجّع، فيقال: زَمَنْ، كما يقال: جرحى وقتلى وأسرى.

كذلك: (هَالِكٍ) هذا ليس (كَفْتِيلٍ) من حيث اللفظ، لكن فيه معنى الهلاك، بل لفظه مُشتقٌّ من الهلاك، فتقول: هَلَكَى على وزن (فَعَلَى)، ومن (فَعِيل) أو (فَعِل) على الخلاف: مَيّت، هذا فيه توجّع .. مصيبة، وإذا قيل: مَيّت نقول: موتى. وكذلك: (أَفْعَل) نحو: أحمق وحمقاء، و (فَعْلان) ك: سكران وسكرى، هذه كم؟ (فَعِل) و (فَاعِل) و (فَعِيل) و (أَفْعَل) و (فَعَلَى) خمسة ممّا يُلحق بـ: (فَعِيل) .. (كَفْتِيل) إذاً: (فَعَلَى) يُجمع جمع كثرة ما كان وصفاً على وزن: (فَعِيل) لكنّه بمعنى: مفعول، وذالٌّ على الهلاك والتّوجّع.

يُلحق به (فَعِل) ك: زَمَنْ .. المريض، و (فَاعِل) و (فَعِيل) و (أَفْعَل) و (فَعْلان) إذا دلَّ على هلاكٍ وتوجّع.

إذاً: العِلَّة التي في (فَعِيل) وهي التّوجّع والهلاك، إن وجدت في غيرها وهو واحدٌ من هذه الخمسة ألحق به، فيُجمع على وزن (فَعَلَى).

(كَفْتِيلٍ وَزَمْنٍ) معطوف على (فَتِيلٍ)، (وَهَالِكٍ وَمَيِّتٍ بِهِ قَمْنٍ)، قيل: (مَيِّتٍ) هذا مبتدأ، و (قَمْنٍ) بكسر الميم بمعنى: حقيق .. خبر عن (مَيِّتٍ) .. إذا رفعنا (مَيِّتٍ)، وعليه ف: (زَمْنٍ وَهَالِكٍ) بالجر عطفاً على (فَتِيلٍ)، وصحح المكوّدي: أن يكون (زَمْنٍ) مبتدأ. (وَهَالِكٍ وَمَيِّتٍ) .. (هَالِكٍ) يكون بالرفع، (وَمَيِّتٍ) يكونان معطوفين عليه، و (قَمْنٍ) خبر، و (بِهِ) مُتَعَلِّقٌ بِهِ، وعلى هذا يتعيّن فتح ميم (قَمْنٍ)، لأنّ (قَمْنٍ) إذا كان بالكسر يكون خبراً عن الواحد، وإذا كان خبراً عن اثنين فأكثر يكون بالفتح (قَمْنٍ) فحينئذٍ يكون مدلوله أكثر من الواحد.

إذاً: إذا جعلنا (زَمْنٍ) مبتدأ أخبرنا عنه بـ (قَمْنٍ)، وحينئذٍ يتعيّن فتح ميمه، فإن: (قَمْنًا) المفتوح الميم يستوي فيه الواحد والمثنى والجمع.

قال الشّارح هنا: ومن أمثلة جمع الكثرة (فَعَلَى)، وهو جمعٌ لوصفٍ على (فَعِيلٍ)، بمعنى: مفعول ذالٌّ على هالكٍ أو توجّع أو تشتت، ك: قتيل وقتلى، ويُحمّل عليه على وزن: (فَعِيلٍ) ما أشبهه في المعنى " الذي هو (فَعِيلٍ) بمعنى: مفعول، مثل ماذا؟ قال: (فَعِلَ) ك: زَمْنٌ وَزَمْنِي، ومن (فَاعِلٍ) ك: هالك وهلكى، و (فَعِيلٍ) ك: ميت وموتى، و (أَفْعَلٍ) أحمق وحمقى، و (فَعْلَانِ) ك: سكران وسكرى.

لِفُعْلٍ اسْمًا صَحَّ لَأَمَّا فِعْلُهُ ... وَالْوَضْعُ فِي فَعْلٍ وَفِعْلٍ قَلِيلٌ

(لِفُعْلٍ اسْمًا) .. (فُعْلٍ) يعني: من أمثلة جمع الكثرة (فِعْلُهُ)، ولذلك نعره مبتدأ .. (فِعْلُهُ) مبتدأ، (لِفُعْلٍ) هذا خبر، إذاً: (فُعْلٍ) هو المفرد الذي يُجمع على وزن (فِعْلُهُ)، (لِفُعْلٍ) هذا خبر مُقَدَّم، وصفه بقوله: (اسْمًا) هذا حال، احترز به عن الصفة، كلُّ ما نصَّ عليه بأنّه اسمٌ احترز به عن الصفة، (اسْمًا) نقول: هذا حال احترز به عن الصفة. (صَحَّ لَأَمَّا) .. (لَأَمَّا) تمييز، يعني: صَحَّتْ لأمه، مُحوّل عن الفاعل (فِعْلُهُ)، إذاً: (فِعْلُهُ) جمعٌ (لِفُعْلٍ) اسْمًا صحيح اللام، نحو: قُرْطٌ يُجمع على: قِرْطَة، وَدُرْجٌ يُجمع على: دِرْجَة، وَكُوْزٌ يُجمع على: كَوْرَة، هذا المحفوظ فيه: أن يكون مفردة على وزن (فُعْلٍ).

(اسْمًا صَحَّ لَأَمَّا) احترز بالاسم عن الصّفة، ونَدَر فيه: عِلْجٌ .. عِلْجَة، ليس (لِفُعْلٍ) وإمّا هو ل: عِلْجٌ.

واحترز بـ: (صَحَّ لَأَمَّا) من نحو: عضوٍ ودلوٍ وظبيٍّ ونحْيٍ، وهو وعاء السّمن، فلا يُجمع شيءٌ من ذلك على: (فِعْلُهُ)، وإذا جاء (فِعْلُهُ) لا (لِفُعْلٍ) اسْمًا صَحَّ لَأَمَّا حينئذٍ نقول: هذا يُحفظ ولا يُقاس عليه.

إذاً:

لِفُعْلٍ اسْمًا صَحَّ لَأَمَّا فِعْلُهُ ..

(فِعْلُهُ) بكسر الفاء وفتح العين، نقول: هذا مُطَرَّدٌ في (فُعْلٍ) بِضَمِّ الفاء وسكون العين، وَشَمِلَ الصحيح نحو: دُرْجٌ وَدَرَجَةٌ، والمعتل نحو: كوز وَكَوْزَةٌ، والمضاعف نحو: ذُبُّ وَدَبَبَةٌ، واحترز بقوله: (اسمًا) من الصِّفَةِ نحو: حلو، وبقوله: (صَحَّ لَأَمَّا) من معتلّ اللام نحو: عضوٍ فلا يُجمع شيءٌ من ذلك على (فِعْلُهُ).

وَيُحْفَظُ في اسمٍ على (فُعْلٍ) .. هنا قال:

وَالْوَضْعُ في فُعْلٍ وَفِعْلٍ قَلَّلَهُ ..

يعني: أنَّ وضع العرب (قَلَّلَهُ) .. قَلَّلَ (فِعْلُهُ) في جمع (فُعْلٍ وَفِعْلٍ) إذاً: (فِعْلُهُ) المُطَرَّد (فُعْلٍ) .. هذا القياس المُطَرَّد الكثير، وأمَّا جمع (فُعْلٍ) و (فِعْلٍ) بفتح الفاء وكسرها مع إسكان العين، نقول: قليل أن يُجمع على (فِعْلُهُ)، إذاً: هو يُجمع على (فِعْلُهُ) لكنَّه قليل، والكثير ألا يُجمع على (فِعْلُهُ) ولذلك قال:

(وَالْوَضْعُ) هذا مبتدأ، (قَلَّلَهُ) الضمير يعود على (فِعْلُهُ)، (الْوَضْعُ) يعني: الواضع (قَلَّلَ فِعْلُهُ) في جمع (فُعْلٍ وَفِعْلٍ) هذا قليل.

(الْوَضْعُ) هذا مبتدأ، (قَلَّلَهُ) الجملة خبر، والضمير يعود على (فِعْلُهُ)، (الْوَضْعُ) يعني: الواضع قَلَّلَ (فِعْلُهُ) في جمع (فُعْلٍ) بكسر فسكون و (فُعْلٍ) بفتح وسكون. وَفُهِمَ أَنَّهُ مُطَرَّدٌ في (فُعْلٍ)؛ لأنَّه حكم على الثاني بكونه قليل وأطلق الأول: لِفُعْلٍ اسْمًا صَحَّ لَأَمَّا فِعْلُهُ ..

إذاً: ليس بقليل، لأنَّه قَيَّدَ (فِعْلُهُ) في (فُعْلٍ وَفِعْلٍ) بأنَّه قليل، فَدَلَّ على أَنَّهُ مُطَرَّدٌ في الأول، يعني: أن وضع العرب قَلَّلَ (فِعْلُهُ) في جمع (فُعْلٍ وَفِعْلٍ)، يعني: جعله قليلاً، والإسناد مجاز عقلي لأنَّ المُقَلَّلَ حقيقةً هو صاحب الوضع.

فالأول نحو: رَوْحٌ (فُعْلٍ) وَيُجْمَعُ على (رَوْحَةٍ)، ومن الثاني: قِرْدٌ وَقِرْدَةٌ، قِرْدٌ .. (فُعْلٍ) هذا من الأول، (في فِعْلٍ): قِرْدٌ، يُجْمَعُ على: قِرْدَةٌ (فِعْلُهُ)، (وَفِعْلٍ) رَوْحٌ .. رَوْحَةٌ .. (قَلَّلَهُ).

هنا قال: ويُحْفَظُ في اسمٍ على (فُعْلٍ) نحو: قِرْدٌ وَقِرْدَةٌ، أو على (فُعْلٍ) نحو: غَرْدٌ وَغَرْدَةٌ، وَزَوْجٌ وَزَوْجَةٌ إلى آخره.

ونقف على هذا، والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين ... !!!

عناصر الدرس

* تنمة لأبنية الكثرة وما تكون جمعاً له.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

قال النّاطم - رحمه الله تعالى -:

وَفُعَلٌ لِفَاعِلٍ وَفَاعِلَةٌ ... وَصَفَيْنِ نَحْوُ عَاذِلٍ وَعَاذِلَةٌ
وَمِثْلُهُ الْفُعَالُ فِيمَا ذُكِرَا ... وَذَانِ فِي الْمُعَلِّ لَأَمَّا نَدَرَا

ما زال النّاطم رحمه الله تعالى يُعَدِّدُ لنا أمثلة جمع الكثرة، يعني: الأوزان التي يكون مدلولها أو موزونها على الكثرة، وعلى ما ذهب إليه هو وغيره: ما يبتدئ من أحد أعشر إلى ما لا نهاية، وقلنا الصواب: أن جمع الكثرة وجمع القِلَّة يتفقان في المبدأ، ويختلفان في المنتهى.

(وَفُعَلٌ) بضمّ الفاء وتشديد العين، (فُعَلٌ) ك: زَكِعَ.
(وَفُعَلٌ) هذا مبتدأ (لِفَاعِلٍ) مُتَعَلِّقٌ بمحذوف خبر، (وَفَاعِلَةٌ) هذا معطوفٌ عليه، (وَصَفَيْنِ) هذا حالٌّ من (فَاعِلٍ وَفَاعِلَةٌ)، إذاً: (فُعَلٌ) هذا من أمثلة جمع الكثرة، وهو مقيسٌ في وصفٍ صحيح اللام على (فَاعِلٍ) أو (فَاعِلَةٌ) فكل ما كان على وزن (فَاعِلٍ) أو على وزن (فَاعِلَةٌ) وهو وصفٌ صحيح اللام، حينئذٍ يُجمع على (فُعَلٌ) ك: ضارب .. ضَرْبٌ، وَصَائِمٌ .. صُومٌ، وضاربة (فَاعِلَةٌ) ك: ضَرْبٌ، وصائمة كذلك صُومٌ. حينئذٍ: صُومٌ وَضَرْبٌ، ممّا استوى فيه المذكر والمؤنث، لأنك تقول في (صائم): صُومٌ، وفي (صائمة) بالتاء مؤنث تقول: صُومٌ، إذاً: استوى (فُعَلٌ) هنا في المذكر والمؤنث: ضارب .. ضَرْبٌ، وضاربة بالتاء مؤنث تقول: فُعَلٌ .. ضَرْبٌ، إذاً: استوى فيه المذكر والمؤنث.

قوله: (وَصَفَيْنِ) حال، إذاً: هو قيدٌ لقوله: (فَاعِلٍ وَفَاعِلَةٌ) حالٌ، احترز به من الاسمين، لو كان (فَاعِلٍ) اسماً، أو كان (فَاعِلَةٌ) اسماً يعني: صار جامداً، أو عُومِلَ مُعاملة الأسماء حينئذٍ لا يُجمع على (فُعَلٍ)، احترز به من الاسمين نحو: حاجب العين، (حاجب) فاعل، وجائزة البيت، فلا يُجمعان على (فُعَلٍ)، وأمّا (حاجب) بمعنى: مانع، حاجب العين الذي يعلو العين - العين لا تعلو على الحاجب الناس يقولون - فالحاجب هذا لا يُجمع على

(فُعَل) لماذا؟ لأنه اسم لا وصف، والذي هنا يُجمع على (فُعَل) إنما يكون وصفاً، وجائزة البيت، كذلك لا يُجمع على (فُعَل)، وأما (حَاجِب) بمعنى: مانع، و (جائزة) بمعنى: مازة، فإنهما وصفان فيقال فيهما: حُجِبَ وَجُورٌ، وأما الحاجب الذي هو اسمٌ مسمّاه ما يعلو العين، نقول: هذا لا يُجمع على (فُعَل) لأنه اسم لا وصف.

وَفُعَلٌ لِفَاعِلٍ وَفَاعِلُهُ ... وَصَفَيْنِ.

احترز به من غير الوصفين، كما ذكرنا في (حاجب) و (جائزة)، وبعضهم مثَّل ب: حائط، فلا يقال: حَيِّطَ أو حُوِّطَ، لكونه اسماً لا وصفاً، فثمَّ فرقٌ بين جمع الأسماء وبين جمع الصفات:

وَصَفَيْنِ نَحْوُ عَاذِلٍ وَعَاذِلُهُ ..

(عَاذِلٍ) على وزن (فَاعِلٍ) وهو وصفٌ من العذل، وانظر في لاهه فإذا بها صحيحة اللام، إذا: نزيد على قوله: (وَصَفَيْنِ): أن يكونا صحيحيّ اللام، لا بُدَّ من هذا القيد، ولذلك قال ابن عقيل: " مقيسٌ في وصفٍ صحيح اللام " هذا نأخذه من المثال.

إذا: (عَاذِلٍ) هذا اسم فاعل وهو وصفٌ صحيح اللام، ومثله: (عَاذِلُهُ).

(وَصَفَيْنِ) قلنا: هذا حال (نَحْوُ عَاذِلٍ)، (نَحْوُ) هذا خبر مبتدأ محذوف، وذلك (نَحْوُ عَاذِلٍ)، (نَحْوُ) مضاف، و (عَاذِلٍ) مضافٌ إليه، (وَعَاذِلُهُ) بالجرِّ عطف على (عَاذِلٍ) ووقف عليه بالسكون من أجل الوقف.

(وَمِثْلُهُ الْفُعَالُ)، (مِثْلُهُ) أي مثل: (فُعَل): (الْفُعَالُ) .. (الْفُعَالُ مِثْلُهُ)، (الْفُعَالُ) مبتدأ مؤخر، (وَمِثْلُهُ) خبر مُقَدَّم، والضمير هنا يعود على (فُعَل)، لكن (فِيمَا دُكِّرَا): فيما كان مُدَكَّرًا، (فُعَالُ) مقيسٌ في وصفٍ صحيح اللام على (فَاعِلٍ)، يعني: قوله (فُعَلٌ لِفَاعِلٍ) وصفاً (نَحْوُ عَاذِلٍ) يُرَاد عليه (فُعَالُ)، ما كان مُدَكَّرًا على وزن (فَاعِلٍ) وهو وصفٌ صحيح اللام يُجمع على وزنين: (فُعَلٌ وَفُعَالٌ)، يعني: بزيادة الألف قبل اللام .. هو نفسه (فُعَلٌ) لكنّه مُدَّ قبل اللام، ف (فُعَلٌ وَفُعَالٌ) هما في الأصل واحد، لكن زيدت المدة قبل اللام .. بزيادة الألف بعد العين، (فِيمَا دُكِّرَا) من الوصفين السابقين، يعني: يُستعمل (فُعَالٌ) في المذكر خاصّةً، قوله: (فِيمَا) هذا مُتعلِّقٌ بالخبر (مِثْلُهُ)، لأنَّ فيه معنى المماثلة، و (دُكِّرَا) (مَا) موصول، (دُكِّرَا) الألف للإطلاق، و (دُكِّرَا) فعل ماضي مُعَبَّرٌ الصيغة، والفاعل ضمير مستتر يعود على (فاعل)، (فِيمَا دُكِّرَا): على (فَاعِلٍ) وصفاً صحيح اللام (دُكِّرَا)، والجملة لا محلَّ لها صلة الموصول.

وَمِثْلُهُ الْفُعَالُ فِيمَا ذُكِرَا ... وَذَانِ

(ذَانِ) أي: (فُعَل) و (فُعَال) .. (فِي الْمُعَلِّ لَأَمَّا نَدَرَا)، (نَدَرَا) الألف هذه تنبئية، يعني: (الْفُعَل) و (الْفُعَال) (نَدَر) مجيئهما (فِي الْمُعَلِّ لَأَمَّا) لَأَنَّهُ اشترط في الأول نحو: (عَاذِلِ) صحيح اللام، إذا: إذا كان مُعْتَلَّ اللام فنادرٌ أن يأتي فاعل مُعْتَلَّ اللام وهو وصفٌ على زنة (فُعَل) و (فَاعِل) وهو قليل.

(وَذَانِ) مبتدأ، و (نَدَرَا) خبر، والألف هذه ضمير عائد على (ذَانِ) فاعل و (فِي الْمُعَلِّ) مُتَعَلِّقٌ بـ (نَدَرَا): وذان نَدَرَا (فِي الْمُعَلِّ) .. (فِي الْمُعَلِّ لَأَمَّا) هذا تمييزٌ لـ (الْمُعَلِّ) لَأَنَّ (الْمُعَلِّ) يحتمل أنه مُعَل فاء أو عين أو لاماً، هذا مجمل، فقال: (لَأَمَّا) دَلَّ على أَنَّهُ تَمَيَّزَ.

إذا: نَبَّهَ على أَنَّ هذين الوزنين قد يجيئان جمعين للمُعْتَلِّ اللام، مع كونه احترز أولاً بقوله: (عَاذِلِ وَعَاذِلُهُ) أن يكون صحيح اللام يعني: احترز بـ (عَاذِلِ وَعَاذِلُهُ) عن مُعْتَلِّ اللام، فالمطَّرِدُ المقيس الأصل أن يكون صحيح اللام، وأَمَّا مَجِيئُهُ من مُعْتَلِّ اللام فهذا قليل.

وَذَانِ فِي الْمُعَلِّ لَأَمَّا نَدَرَا ..

قال الشَّارح: من أمثلة جمع الكثرة (فُعَل) وهو مقيسٌ، يعني: مطَّرِدٌ في وصفٍ صحيح اللام على (فَاعِلِ) أو (فَاعِلُهُ)، نصَّ على الوصف قال: (وَصَفَيْنِ)، وأشار إلى الشرط الثاني صحيح اللام بقوله: (عَاذِلِ).

على (فَاعِلِ) أو (فَاعِلُهُ) نحو: ضاربٌ وَضُرِبَ، وَصَائِمٌ وَصُومَ، وضاربةٌ وَضُرِبَ، وصائمةٌ وَصُومَ.

ومنها: (فُعَال) وهو مقيسٌ في وصفٍ صحيح اللام على (فَاعِلِ) للمذكَّر، إذا: هو الذي عناه في البيت الأول بقوله: فاعِلٍ وصفاً (نَحْوُ عَاذِلِ)، يُرَاد على (فُعَل): (فُعَال) ففيه جمعان، بخلاف (فَاعِلُهُ) إِنَّمَا يُجْمَع على (فُعَل) فحسب ولا يكون فيه (فُعَال).

وقوله (عَاذِلِ): أشار به إلى صحيح اللام، إذا: لا يأتي قياساً مُطَّرِداً (فُعَل) ولا (فُعَال) فيما هو مُعْتَلُّ اللام، سواء كان من المذكَّر والمؤنَّث أو من المذكَّر فحسب، وأَمَّا قوله: (وَذَانِ) يعني: (الْفُعَال) و (الْفُعَل) (نَدَرَا فِي الْمُعَلِّ لَأَمَّا) يعني: على جهة الدور يعني: لا يقاس عليه.

ومنها (فُعَال) وهو مقيسٌ في وصفٍ صحيح اللام على (فَاعِلِ) للمذكَّر نحو: صائم

وَصَوَّامٌ، وَقَائِمٌ وَقُومٌ، زِيدَتِ الألف قبل آخره، وَعَاذِلٌ وَعُذَّالٌ، (عَاذِلٌ) يُقَالُ فِيهِ:
عُذِّلَ وَعُذِّلَ .. فَعَلَّ وَفَعَّلَ.

و (نَدَرَا): قَلَّ (فَعَّلَ) و (فُعَّلَ) فِي المَعْتَلِّ اللامِ المَذْكُورِ، نَحْوُ: غَازٍ وَغُزًى وَغَزَاءً، (غُزًى):
(فُعَّلَ)، و (غَزَاءً): (فُعَّلَ) وَسَارٍ وَسَرًى وَسَرَاءً، وَعَافٍ وَعُفًى، وَيُقَالُ: غَزَاءٌ فِي جَمْعِ غَازٍ،
وَسَرَاءٌ فِي جَمْعِ سَارٍ، وَنَدَرَ أَيْضاً فِي جَمْعِ (فَاعِلِهِ) .. هَذَا قَلِيلٌ جَدّاً كَقَوْلِ الشَّاعِرِ:
أَبْصَارُهُنَّ إِلَى الشُّبَّانِ مَائِلَةٌ ... وَقَدْ أَرَاهُنَّ عَنِّي غَيْرَ صُدَّادٍ

صَادَّةٌ .. صُدَّادٍ، إِذَا: جَمَعَهُ عَلَى (فُعَّلَ) لَكِنَّهُ قَلِيلٌ، وَمِثْلُهُ: سُحِّلَ وَسُحِّلَ، وَفِي
(نُفْسَاءَ): نُفْسٌ وَنُفَّاسٌ، وَنَدَرَ (فُعَّلَ) أَيْضاً فِي: أَعَزَلَ وَعُزِّلَ.
إِذَا: قَوْلُهُ (فُعَّلَ) و (فُعَّلَ) هَذَانِ وَزَنَانِ مِنْ جَمْعِ الكَثَرَةِ إِلَّا أَنَّ (فُعَّلَ) مُطَّرَدٌ فِي (فَاعِلٍ
وَفَاعِلَةٍ وَصَفَيْنِ) صَحِيحِي اللامِ، (وَفُعَّلَ) كَذَلِكَ يَكُونُ فِي المَذْكُورِ بِشَرَطٍ: أَنْ يَكُونَ
وَصفاً صَحِيحَ اللامِ، وَأَمَّا (فُعَّلَ) مِنْ (فَاعِلَةٍ) فَلَا يَأْتِي، وَأَمَّا مِنْ مُعْتَلِّ اللامِ فَقَدْ سُمِعَ
فِيهِ (فُعَّلَ) و (فُعَّلَ) لَكِنَّهُ قَلِيلٌ.
ثُمَّ قَالَ:

فَعَلَّ وَفَعَّلَ فِعَالٌ هُمَا ... وَقَلَّ فِيمَا عَيْنُهُ أَلْيَا مِنْهُمَا

(فَعَلَّ) هَذَا مَبْتَدَأٌ أَوَّلٌ، (وَفَعَّلَ) مَعْطُوفٌ عَلَيْهِ، (فِعَالٌ هُمَا) الْجُمْلَةُ الاسْمِيَّةُ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ
خَبَرِ المَبْتَدَأِ الأَوَّلِ.
(فَعَلَّ) هَذَا مَبْتَدَأٌ، و (فِعَالٌ) مَبْتَدَأٌ ثَانِي، (هُمَا) جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ خَبَرِ المَبْتَدَأِ
الثَّانِي وَهُوَ (فِعَالٌ)، وَالْجُمْلَةُ الاسْمِيَّةُ مِنَ المَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ خَبَرِ المَبْتَدَأِ الأَوَّلِ
(فَعَلَّ).
إِذَا:

فَعَلَّ وَفَعَّلَ فِعَالٌ هُمَا ..

مَا كَانَ عَلَى وَزْنِ (فَعَلَّ) وَهَذَا أَطْلَقَ النَّاطِمُ وَلَمْ يُقَيِّدْهُ بِكَوْنِهِ اسماً وَلَا وَصفاً، وَحِينَئِذٍ
يُحْمَلُ عَلَى الْعُمُومِ، (فَعَلَّ) اسماً وَصفاً، صَارَ مُشْتَرَكاً بَيْنَ الِاثْنَيْنِ، (فَعَلَّ) بَفَتْحِ الْفَاءِ
وَإِسْكَانِ الْعَيْنِ، وَفُهِمَ مِنْ إِطْلَاقِهِ أَنَّهُ مُشْتَرَكٌ فِي الْاسْمِ وَالْوَصْفِ.

(وَفَعَّلَ) كَذَلِكَ أَطْلَقَهُ النَّاطِمُ .. بَفَتْحِ الْفَاءِ وَإِسْكَانِ الْعَيْنِ، وَتَاءِ تَأْنِيثٍ، وَأَطْلَقَهُ النَّاطِمُ
وَلَمْ يُقَيِّدْهُ بِكَوْنِهِ اسماً وَلَا وَصفاً، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ مَا كَانَ عَلَى وَزْنِ (فَعَلَّ) وَهُوَ مُفْرَدٌ اسماً

ووصفاً، (وَفَعْلَةً) وهو مفرد اسماً ووصفاً، يكون الجمع على (فِعَال) جمع كثرة، نحو: كَعَبَ على وزن (فَعَلَ) يُجْمَع على (فِعَال): كِعَاب، وهو اسمٌ وثوبٌ، يُجْمَع على: ثياب، قلنا: أَثْوَبَ هناك شاذ.

(وَفَعْلَةً) قصعة، اسمٌ يُجْمَع على (قِصَاع)، أو وصفين (فَعَلَ) و (فَعْلَةً) نحو: صَعَبَ فَعَلٌ وَصِعَابَ على وزن (فِعَال)، وصعبةٌ .. صعابٌ. وَقَلَّ فِيمَا عَيْنُهُ أَلْيَا مِنْهُمَا ..

(وَقَلَّ) هذا فعل ماضي، قَلَّ (فِعَال)، (فِيمَا) يعني: في (فَعَلَ) و (فَعْلَةً) اليائِيَّ العين، لأنَّه قال: (عَيْنُهُ أَلْيَا)، (عَيْنُهُ) مبتدأ، و (أَلْيَا) قصره للضرورة: خبر، (مِنْهُمَا) حالٌ من (مَا) الموصولة، والجملة لا محلَّ لها من الإعراب صلة الموصول.

إذاً: (وَقَلَّ) فِعَال، (فِيمَا) أي: في مفردٍ على وزن (فَعَلَ) أو (فَعْلَةً) يائِيَّ العين، فما كانت عينه ياءً: (فَعَلَ) مثل: ضيف، (ضِيَّاف) هذا قليل، (ضَيْفٌ) على وزن (فَعَلَ)، قَلَّ فيه (فِعَال) لكونه يائِيَّ العين، وكذلك: (فَعْلَةً) ضَيْعَةٌ .. ضياع، (ضَيْعَةٌ) على وزن (فَعْلَةً)، وهو يائِيَّ العين، نقول: قَلَّ فيه (فِعَال).

إذاً: (فَعَلَ) وَفَعْلَةً كثيرٌ مطلقاً، إلا فيما كان يائِيَّ العين فيكون قليلاً، مثل: ضَيْف وَضِيَّاف، وَضَيْعَةٌ وَضِيَّاع.

قيل أيضاً: (وَقَلَّ فِيمَا) فاؤه (أَلْيَا مِنْهُمَا)، ومن القليل قولهم في جمع (يَعْرٍ وَيَعْرَةٌ): يِعَارٍ، (فِعَال) هذا قليل.

إذاً: يُزَاد على ما ذكره النَّاطِم: (وَقَلَّ فِيمَا عَيْنُهُ أَلْيَا)، كذلك: فِيمَا فاؤه أَلْيَا: يَعْرٌ .. يَعْرَةٌ فَعْلَةً، (يِعَارٍ) على وزن (فِعَال) هذا قليل، إذاً: نستدرك على كلام النَّاطِم قوله: (فَعَلَ) وَفَعْلَةً هذا مقيسٌ قياساً مُطَرِّداً على وزن (فِعَال لهُمَا): للاثنتين .. الوزنين: (فَعَلَ) وَفَعْلَةً، ولكن إذا كانت عينه ياءً فهو قليل ونصٌّ على ذلك، وَيُزَاد فيما إذا كانت فاؤه ياءً كذلك قليل.

وَقَلَّ فِيمَا عَيْنُهُ أَلْيَا مِنْهُمَا ..
إذاً:

فَعَلَ وَفَعْلَةً فِعَالٌ هُمَا ... وَقَلَّ فِيمَا عَيْنُهُ أَلْيَا مِنْهُمَا

مفهومه: أنَّه إذا لم تكن عينه الياء فهو كثير، لأنَّه قد ينص على الاطراد وقد لا ينص، إذا نصَّ على الاطراد لا إشكال، أو كثر أو شاع لا إشكال، وقد لا ينصُّ على الاطراد وإنما يذكر نوعاً من أنواع مفردات (فَعَلَ وَفَعْلَةً) مثلاً هنا ويحكم عليه بالقلَّة، تفهم منه أنَّ ما قبله يكون كثيراً، لما قال:

فَعَلٌ وَفَعْلَةٌ فِعَالٌ لَّهُمَا ..

هذا يحتمل أنه كثير مُطَرَّد ويحتمل القِلَّة، لَمَّا قال: (وَقَالَ فِيمَا عَيْنُهُ الْيَا) استثنى ما كان يائي العين، تفهم منه: أنه ما كان صحيح العين مطلقاً فهو كثير ليس بقليل، وما كان واوي العين فهو كثير، وإنما استدرك هنا ونصَّ على يائي العين فهو قليل، ما عداه مُطَرَّد بكثرة، ويُراد عليه: ما كانت فاؤه ياءً كذلك فهو قليل.

وَفَعَلٌ أَيْضاً لَهُ فِعَالٌ ... مَا لَمْ يَكُنْ فِي لَامِهِ اغْتِلَالٌ
أَوْ يَكُ مُضْعِفاً وَمِثْلُ فَعَلٍ ... ذُو النَّوْ وَفَعْلٌ مَعَ فِعْلٍ فَاقْبَلِ

وَفَعْلٌ أَيْضاً لَهُ فِعَالٌ ..

لا زال الحديث في (فِعَال) سيذكر ل (فِعَال) ثلاثة عشر وزناً:
أولاً: (فَعْلٌ وَفَعْلَةٌ)، (وَفَعْلٌ) بفتح الفاء والعين، (أَيْضاً): آض .. يبيض .. أيضاً، نرجع رجوعاً فنثبت له (فِعَال)، لأنَّ (آض) بمعنى: رجع .. رجع لأي شيء؟ رجع فأنبت (فِعَال) لبعض مفردات المفرد، وهو ما كان على وزن (فَعْلٌ)، و (وَفَعْلٌ) هنا مبتدأ أول، (أَيْضاً) مفعول مطلق، فِعَال له .. (لَهُ فِعَالٌ) (لَهُ) خبر مُقَدَّم، و (فِعَالٌ) مبتدأ ثاني، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الأول، كأنه قال: وَفَعْلٌ فِعَالٌ له.
إذاً: (فِعَال) يكون ل (فَعْلٌ) اسماً ووصفاً، ويكون ل (فَعْلَةٍ) اسماً ووصفاً، زادنا هنا: أنه يكون أيضاً ل: (فَعْلٍ) بفتح الفاء والعين.

أطلقه النَّاطِمُ هنا قال: (فَعْلٌ) ولم يقل: اسماً، حينئذٍ يُحمل على النوعين: الاسم والوصف، وهنا هذا خلل، والصواب: أنه يُقَيَّدُ بكونه اسماً (وَفَعْلٌ) اسماً لا وصفاً، لأنَّ الوصف لا يُجمع على (فِعَال)، يعني: أنَّ (فِعَالاً) أيضاً يَطْرُدُ في (فَعْلٍ) بفتح الفاء والعين نحو: جَمَلٌ، نقول فيه: جَمَالٌ، على وزن (فِعَال)، لكن شرط النَّاطِمِ هنا ثلاثة شروط:
الأول:

مَا لَمْ يَكُنْ فِي لَامِهِ اغْتِلَالٌ.

يعني: ما لم تكن لامه مُعْتَلَّةً، يعني: لامه صحيحة بشرط: أن يكون (فَعْلٌ) لامه صحيحاً، إذا كان مُعْتَلّاً فلا، إذاً:

مَا لَمْ يَكُنْ فِي لَامِهِ اغْتِلَالٌ ..

أن يكون صحيح اللام، فلا يَطْرُدُ في نحو: فتى على وزن (فَعْلٌ)، هل يُجمع على (فِعَال)؟ لا يَطْرُدُ فيه .. ليس بقياس، حينئذٍ لا بُدَّ أن يكون لامه حرفاً صحيحاً، إن

كان معتلاً فلا.

الثاني: ألا يكون مُضَعَّفًا: (أَوْ يَكُ مُضَعَّفًا) نحو: طَلَل، ما هو المُضَعَّف؟ ما كانت عينه ولامه من جنسٍ واحد، هذا في الثلاثي، والرباعي: أن تكون فاؤه ولامه الأولى من جنس، وعينه ولامه الثاني من جنس: زَلْزَل .. وَسَّوس، وأما هنا (طَلَل) على وزن (فَعَلَ) لا يُجمع على (فِعَال)، احترز به عنه بقوله: (أَوْ يَكُ مُضَعَّفًا).

الثالث: أن يكون اسماً لا صفة، وهذا قَيَّدناه بقوله: (وَفَعَلَ) لأنه أطلقه النَّاطِم فوجب تقييده، إذاً: (فَعَلَ) يُجمع على (فِعَال) لكن بثلاثة شروط: أن يكون اسماً لا صفةً، نحو: بطل وحسن، لا يُجمع على (فِعَال) بطل: صفة، لا نقول: بِطَال .. فِعَال، يُجمع على: أبطال كما سبق، كذلك: حسن، لا يُقال: حَسَان، في الأصل ليس قياساً .. لا يُجمع على (فِعَال).

ثانياً: (مَا لَمْ يَكُنْ) (مَا) هذه مصدرية ظرفية، مدَّة عدم كونه مُعتَلَّ اللام، أو في: (لَا مِهْ اغْتِبَالُ)، (اغْتِبَالُ) هذا اسم (يَكُنْ)، وقوله: (في لَامِه) هذا خبر (يَكُنْ) مُقَدَّم. مَا لَمْ يَكُنْ اغْتِبَالُ فِي لَامِه

مفهومه: أنه يُشترط أن يكون صحيح اللام، (أَوْ) بمعنى: الواو، لأنه لا وجه للتخيير هنا، لأنَّ هذه شروط، (أَوْ يَكُ -فَعَلَ- مُضَعَّفًا) هذا خبر (يَكُ)، و (يَكُ) هنا مجزوم، لأنه معطوف على قوله: (يَكُنْ) الأول، والأول لم يَحذف نونه، والثاني حذف منه النون، لأنه جائز لا واجب، حُذِفَت النون هنا تخفيفاً.

(أَوْ يَكُ -فَعَلَ- مُضَعَّفًا) نحو: طَلَل، حينئذٍ لا يُجمع هذا الجمع، اطَّرد أيضاً (فِعَال) في (فَعَلَ وَفَعَلَه) ما لم يكن لاهما مُعتَلَّ أو مضاعفاً، نحو: جبل وجبال، وجمل وجمال، ورقبة ورقاب، هذا زاد ما بعده، (وَمِثْلُ فَعَلَ ذُو التَّاءِ)، يعني: (فَعَلَ) مذكَّر، و (فَعَلَةٌ) مؤنَّث، الحكم مثله في الشروط السابقة، حينئذٍ يُجمع على (فِعَال)، يعني: أن (فَعَلَ) يَطَّرد أيضاً في جمعه (فِعَال) نحو: رقبة ورقاب، وثمره وثمار.

إذاً قوله: (وَمِثْلُ فَعَلَ ذُو التَّاءِ) ذو التاء .. قصره للضرورة، (وَمِثْلُ) هذا خبر مُقَدَّم، و (ذُو التَّاءِ) يعني: صاحب التاء، هذا مبتدأ مؤخَّر.

إذاً: (فَعَلَ) بالتاء وهو مؤنَّث (فَعَلَ) يَطَّرد أيضاً في جمعه (فِعَال) نحو: رقبة ورقاب، (وَمِثْلُ فَعَلَ ذُو التَّاءِ) ك: رقبة، يُجمع على (فِعَال) رقاب، وثمره، يُجمع على (فِعَال) أي: ثمار، ويُشترط فيها - يعني: (فَعَلَ) - ما يُشترط في (فَعَلَ) من عدم التضعيف وإعلال اللام وكونه اسماً لا صفةً.

(وَمِثْلُ فَعَلٍ ذُو التَّاءِ) إِذَا: أَطْرَدَ أَيْضاً (فِعَالٌ) فِي (فَعَلٍ وَفَعْلٍ) جَمْعَ بَيْنَهُمَا الشَّارِحَ، مَا لَمْ يَكُنْ لَامَهُمَا مَعْتَلّاً أَوْ مَضَاعِفاً وَالْأَمْثَلَةُ كَمَا ذَكَرْنَاهُ.

(وَفُعْلٌ مَعَ فِعْلٍ فَاقْبَلِ)، (فُعْلٌ) بِضَمِّ فَسْكَوْنٍ، (وَفِعْلٌ) بِكَسْرِ فَسْكَوْنٍ، حَكَمَهُمَا حَكْمَ (فَعَلٍ) سِوَاءِ كَانِ بِالتَّاءِ وَبِدُونِ التَّاءِ، يَعْنِي: يُجْمَعُ عَلَى (فِعَالٍ) يُقَالُ فِي (فُعْلٍ) نَحْوُ: رُمِحَ يُجْمَعُ عَلَى: رِمَاحٍ، وَ (فِعْلٍ) بِكَسْرِ وَإِسْكَانٍ مِثْلُ: ذُئِبَ، يُجْمَعُ عَلَى: ذِئَابٍ. (فَاقْبَلِ) الْفَاءُ زَائِدَةٌ هُنَا، وَ (اقْبَلِ) هَذَا فِعْلٌ أَمْرٌ مَبْنِيٌّ عَلَى السَّكَوْنِ، وَحُرْكَ لِلرَّوِيِّ، وَيُشْتَرَطُ لِأَطْرَادِ (فِعَالٍ) فِيهِمَا: أَنْ يَكُونَ اسْمَيْنِ كَمَا مُثِّلَ، احْتِرَازاً مِنْ نَحْوِ: جَلَفَ، (جَلَفَ) عَلَى وَزْنِ (فِعْلٍ) جَلَفَ: صِفَةٌ، وَخَلَوِ (فُعْلٍ) هَذَا صِفَةٌ كَذَلِكَ، وَيُشْتَرَطُ فِي (فُعْلٍ) أَلَّا يَكُونَ وَائِي الْعَيْنِ، نَحْوُ: حَوَتْ، وَلَا يَأْتِي اللَّامَ ك: مُدَى.

إِذَا قَوْلُهُ: (وَفُعْلٌ مَعَ فِعْلٍ) هُنَا الشَّرَاحُ بَعْضُهُمْ يَقْدِمُ وَيُؤَخِّرُ، لِأَنَّهَا لَيْسَتْ مَضْبُوطَةٌ هِيَ (فُعْلٌ مَعَ فِعْلٍ) الْمُرَادُ: ضَمُّ الْأَوَّلِ وَإِسْكَانَ الثَّانِي، وَكَسْرُ الْأَوَّلِ وَإِسْكَانَ الثَّانِي، سِوَاءِ ضَبَّطَتِ الْأَوَّلَ بِكَسْرِ الْفَاءِ وَإِسْكَانِ الْعَيْنِ، وَضَبَّطَتِ الثَّانِي بِضَمِّ الْفَاءِ وَإِسْكَانِ الْعَيْنِ أَوْ عَكْسَتْ .. الْأَمْرُ وَاسِعٌ، هُنَا ضَبَّطُهَا بِ (فُعْلٍ) أَوَّلًا ثُمَّ (فِعْلٍ)، لَوْ عَكْسَتْ (فِعْلٍ وَفُعْلٍ) لَا إِشْكَالَ فِيهِ، وَالْمَكُودِي عَلَى هَذَا، وَأَظُنُّ الْأَشْهُونِي كَذَلِكَ أَنَّهُ قَدَّمَ (فِعْلٍ) عَلَى (فُعْلٍ) وَلَا إِشْكَالَ.

إِذَا: يُشْتَرَطُ لِأَطْرَادِ (فِعَالٍ) فِي (فُعْلٍ مَعَ فِعْلٍ) أَنْ يَكُونَ اسْمَيْنِ كَمَا ذَكَرْنَا مِنَ الْمَثَالَيْنِ: ذُئِبَ وَرُمِحَ، وَاحْتِرَازاً مِنْ نَحْوِ: جَلَفَ وَخَلَوِ، وَيُشْتَرَطُ فِي (فُعْلٍ) سِوَاءِ كَانِ أَوَّلَ أَوْ ثَانِي، يُشْتَرَطُ فِيهِ: أَلَّا يَكُونَ وَائِي الْعَيْنِ، نَحْوُ: حَوَتْ، لَا يُجْمَعُ عَلَى (فِعَالٍ)، وَكَذَلِكَ لَا يَكُونُ يَأْتِي اللَّامَ نَحْوُ: مُدَى، أَصْلُهُ: مُدَيَّا، هَذَا لَا يُجْمَعُ عَلَى (فِعَالٍ)، (فَاقْبَلِ) يَعْنِي: مَا ذُكِرَ. إِذَا:

وَفَعْلٌ أَيْضاً لَهُ فِعَالٌ ... مَا لَمْ يَكُنْ فِي لَامِهِ اعْتِبَالٌ

يَعْنِي: أَنْ (فَعَالاً) لَا يُجْمَعُ عَلَى (فِعَالٍ) إِذَا كَانَ مَعْتَلّاً اللَّامَ، نَحْوُ: فَتَى، أَوْ مَضْعَفاً نَحْوُ: طَلَّلَ، وَإِنَّمَا يَطْرُدُ (فِعَالٍ) فِي (فَعْلٍ) ك: جَبَلَ وَجَبَالَ، وَجَمَلَ وَجَمَالَ، وَإِنَّمَا يَطْرُدُ فِيهِ بِالثَّلَاثَةِ الشَّرُوطُ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا سَابِقاً.

(وَمِثْلُ فَعَلٍ ذُو التَّاءِ) يَعْنِي: مَا كَانَ مَخْتِوماً بِالتَّاءِ، (وَفُعْلٌ مَعَ فِعْلٍ)، كَمِ وَزْنِ ل (فِعَالٍ) إِذَا الْآنَ؟ (فُعْلٌ) وَ (فَعْلَةٌ) وَ (فَعْلٌ) وَ (فَعْلَةٌ) وَ (فُعْلٌ) وَ (فِعْلٌ) كُلُّهَا تُجْمَعُ عَلَى: (فِعَالٍ)، وَاحْتِرَازَ مِنَ الْمُعْتَلِّ اللَّامَ ك: فَتَى، مِنَ الْمُضْعَفِ ك: طَلَّلَ.

وَفِي فَعِيلٍ وَصَفَ فَاعِلٍ وَرَدَّ ..

ورد (فِعَال) فِي (فَعِيلٍ وَصَفَ فَاعِلٍ) .. ورد أيضاً: (فِعَال) بِاطْرَادٍ، لَأَنَّهُ قَالَ:
كَذَاكَ فِي أَنْثَاهُ أَيْضاً اطرَّد ..

ورد (فِعَال) (فِي فَعِيلٍ) هَذَا مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ (وَرَدَّ)، (وَصَفَ فَاعِلٍ) هَذَا حَالٌ مِنْ (فَعِيلٍ)
بِالنَّصْبِ، (وَفِي فَعِيلٍ وَرَدَّ) أَيْضاً (فِعَال) (فِي فَعِيلٍ) أَي: بِاطْرَادٍ، أَخْذاً مِنْ قَوْلِهِ:
كَذَاكَ فِي أَنْثَاهُ أَيْضاً اطرَّد ..

كَذَاكَ .. مثله، فالثاني مُطَرَّدٌ وَهُوَ مُشَبَّهٌ بِالأول، دَلَّ عَلَى أَنَّ الأول كَذَلِكَ مُطَرَّدٌ.
قلنا: لَمْ يَنْصَ النَّاطِمُ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ عَلَى الْاِطْرَادِ، لَا بُدَّ مِنَ الْحُكْمِ بِكَوْنِهِ مُطَرِّداً أَوْ
لَا.

وَفِي فَعِيلٍ وَصَفَ فَاعِلٍ وَرَدَّ ..

ورد بندور .. ورد بقلَّة .. ورد بكثرة .. بشيوع .. بِاطْرَادٍ، مَا الْمَرَادُ؟ الْاِطْرَادُ، مَا الَّذِي
دَلَّنَا عَلَى هَذَا؟ قَوْلُهُ: (كَذَاكَ فِي أَنْثَاهُ) أَنْثَى (فَعِيلٍ) (اطرَّد) أَيْضاً (فِعَال)، فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ
فِي وَصْفِهِ الْمَذْكُورِ (وَصَفَ فَاعِلٍ) أَنَّهُ مُطَرَّدٌ مثله.

قَوْلُهُ: (وَصَفَ فَاعِلٍ) احْتَرَزَ بِهِ عَنِ (فَعِيلٍ) وَصَفَ مَفْعُولٍ، (كَذَاكَ أَنْثَاهُ) نَحْو: جَرِيحٍ
وَجَرِيحَةٍ، وَلَا يُقَالُ فِيهِمَا: جَرَّاحٌ (فِعَال).

(وَفِي فَعِيلٍ وَصَفَ فَاعِلٍ) قلنا: (وَصَفَ) احْتَرَزَ بِهِ عَنِ (فَعِيلٍ) اسماً نَحْو: قَضِيبٍ، فَلَا
يُجْمَعُ عَلَى (فِعَال).

(كَذَاكَ فِي أَنْثَاهُ) أَي: أَنْثَى (فَعِيلٍ) يَعْنِي: (فَعِيلَةً)، إِذَا: (فَعِيلٍ وَفَعِيلَةً) وَصفاً ل: (فَاعِلٍ)
يُجْمَعُ عَلَى (فِعَال)، فَنَقُولُ فِي الأول (فَعِيلٍ): جَرِيحٌ، لَا يُجْمَعُ عَلَى: جَرَّاحٍ، لِكَوْنِهِ بِمَعْنَى
مَفْعُولٍ، وَالَّذِي مَعْنَاهَا (وَصَفَ فَاعِلٍ) كَذَاكَ: جَرِيحَةٌ، لَا يُجْمَعُ عَلَى: جَرَّاحٍ، لَأَنَّهُ بِمَعْنَى
اسْمِ الْمَفْعُولِ.

كَذَاكَ فِي أَنْثَاهُ أَيْضاً اطرَّد ..

(كَذَاكَ) أَي: مِثْلَمَا سَبَقَ، هَذَا مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: (اطرَّد)، (اطرَّد كَذَاكَ فِي أَنْثَاهُ) يَعْنِي: أَنْثَى
(فَعِيلٍ) أَيْضاً، الَّذِي هُوَ (فِعَال).

اطرَّد أَيْضاً (فِعَالٌ) فِي كُلِّ صِفَةٍ عَلَى (فَعِيلٍ) بِمَعْنَى: (فَاعِلٍ) مُقْتَرَنَةٌ بِالتَّاءِ أَوْ مُجَرَّدَةٌ عَنْهَا،
كَ: كَرِيمٍ وَكَرَامٍ، كَرِيمٌ .. (فَعِيلٍ وَصَفَ فَاعِلٍ) كَرَامٍ، وَكَرِيمَةٌ يُجْمَعُ عَلَى: كِرَامٍ، (فِعَالٌ)،
كَذَلِكَ: مَرِيضٌ (فَعِيلٍ) يُجْمَعُ عَلَى: مَرِاضٍ، وَمَرِيضَةٌ وَمَرِاضٌ.

إِذَا: مَا كَانَ عَلَى وَزْنِ (فَعِيلٍ) أَوْ (فَعِيلَةً) مُذَكَّرًا أَوْ مُؤَنَّثًا .. مَخْتِوماً بِالتَّاءِ أَوْ لَا، وَالْمَرَادُ

به: وصف الفاعل يُجمع على (فَعَالٍ) بشرط صحة لاهما، يُراد هذا الشرط نحو:
 ظريف وَظَرِاف، والاحتراز لصحة اللام عن نحو: قوي وقوية، ولا يُقال فيها: قواي
 (فَعَالٍ) قوي .. قوية، لا يجمع على (فَعَالٍ).
 إِذَا: (وَفِي فَعِيلٍ وَصَفَ فَاعِلٍ)، (فَعِيلٍ) هذا قد يُراد به اسم المفعول، وقد يُراد به اسم
 الفاعل .. كما سبق معنا، (فَعِيلٍ) يُطلق في الاستعمالين، الذي يُجمع على (فَعَالٍ) ما
 كان على (وَصَفَ فَاعِلٍ)، أمّا ما كان على وصف مفعول فلا .. خرج.
 كذلك أُنْثَاه: ما كان محتوماً بالتاء منه (فَعِيلَة) وكان (وَصَفَ فَاعِلٍ) كذلك يُجمع على
 (فَعَالٍ)، (وَصَفَ) احتراز به عن الاسم سواء كان محتوماً بالتاء أو لا، فلا يُجمع على وزن
 (فَعَالٍ).

وَشَاعَ فِي وَصَفٍ عَلَى فَعْلَانَا ... أَوْ أُنْثِيَّهِ أَوْ عَلَى فُعْلَانَا
 وَمِثْلُهُ فُعْلَانَةٌ وَالزَّمُّ فِي ... نَحْوِ طَوِيلٍ وَطَوِيلَةٍ تَفِي

(وَشَاعَ) أي: (فَعَالٍ) .. (شَاعَ): كثر .. لا زال، إِذَا: زدنا على ما سبق وزنين: (فَعِيلٍ)
 وَفَعِيلَةٍ صارت ثمانية، (وَشَاعَ فِي) (فَعَالٍ) كله على (فَعَالٍ)، (وَشَاعَ) أي: كَثُرَ (فَعَالٍ).
 وأفهم قوله (شَاعَ): أَنَّهُ لَا يَطْرُدُ فِيمَا ذَكَرَهُ، يعني: غير مقيس يلزم منه كُلمًا وَجَدَ وَجَدَ،
 وأما هو كثير فقط، إِذَا قِيلَ: كثير، صار غير مُطَرَّد.
 وأفهم قوله: (شَاعَ) أَنَّهُ لَا يَطْرُدُ فِيهِمَا، وهو ما صَرَّحَ به في (شرح الكافية)، وكلامه في
 (التسهيل) يقتضي الاطراد، إِذَا: يَطْرُدُ لَا يَطْرُدُ فِيهِ خِلَاف .. هو ابن مالك اختلف،
 (وَشَاعَ) (فَعَالٍ) (فِي وَصَفٍ) لا اسم.

(فِي وَصَفٍ عَلَى فَعْلَانَا)، (فِي وَصَفٍ) جار ومجرور مُتَعَلِّقٌ بقوله: (شَاعَ)، و (عَلَى
 فَعْلَانَا) نعتٌ له جار .. ومجرور مُتَعَلِّقٌ بمحذوف نعت لـ (وَصَفٍ)، يعني: على وزن
 (فَعْلَانَا) والألف للإطلاق، (عَلَى) وزن (فَعْلَانَا) بفتح الفاء، فما كان على وزن
 (فَعْلَانٍ) وكان وصفاً شاع جمعه على (فَعَالٍ).
 (أَوْ أُنْثِيَّهِ) ماذا (أُنْثِيَّهِ) .. كم أنثى له؟ سبق أَنَّ (فَعْلَانٍ) في لسان العرب على ثلاثة
 أنواع:

(فَعْلَانٍ) فعلى، سكران .. سَكْرَى، و (فَعْلَانٍ .. فَعْلَانَةٌ) ندمان .. ندمانة، و (فَعْلَانٍ)
 لا مُؤَنَّثَ له، هنا قال: (فَعْلَانٍ أَوْ أُنْثِيَّهِ) .. (فَعْلَانَةٌ) أَوْ (فَعْلَةٌ)، (أُنْثِيَّهِ) يعني: أنثى
 (فَعْلَانٍ) بفتح الفاء، (أَوْ عَلَى فَعْلَانَا) الألف للإطلاق بِضَمِّ الفاء، (وَمِثْلُهُ فَعْلَانَةٌ)، أو
 على (فَعْلَانَا) أَوْ (وَصَفٍ عَلَى فَعْلَانَا) بِضَمِّ الفاء.

(وَمِثْلُهُ) الضمير يعود على أي شيء؟ على الأخير، (مِثْلُهُ فُعْلَانٌ) أي: أنثاه، مراده: (عَلَى فُعْلَانًا) مُذَكَّرًا وَمُؤَنَّثًا، لأنَّ المذَكَّر يكون على وزن (فُعْلَانٍ)، والمؤنَّث تصل به التاء فتقول: (فُعْلَانَةٌ).

إذا: شاع (فِعَال) (فِي وَصْفٍ فُعْلَانٌ أَوْ أُنْثِيَّهِ) (فُعْلَانَةٌ وَفَعْلَةٌ) أنثى (فُعْلَانٌ)، فتقول: عطشان وعطاش، وغضبان وغضاب، وعطشى مؤنث (فُعْلَان) .. عطشان .. عطشى .. عطاش مثله، وغضبي .. غضاب، وندمانه وندام على وزن (فِعَال)، كذلك على وزن (فُعْلَانٍ) نحو: حُصَانٌ وحُصَانَةٌ، كُلٌّ منهما يُجمع على: حِمَاص، فيقال فيهما (فِعَال).

(وَالزَّمَهُ) أي: (فِعَالًا).

... في ... نَحْوِ طَوِيلٍ وَطَوِيلَةٍ تَفِي

(تَفِي) هذا فعل مضارع مجزوم لوقوعه في جواب الأمر، والياء هنا للإشباع. قوله: (نَحْوِ) دائماً ابن مالك إذا قال: (نَحْوِ) أراد به عدم الخصوص بما ذكر، إذا: له باب وله أصل يُقاس عليه، فالمراد بـ (نَحْوِ طَوِيلٍ وَطَوِيلَةٍ): ما كانت عينه واواً ولامه صحيحة، (طَوِيل .. فَعِيل) ما كانت لامه صحيحة وعينه واو، إذا: الواو هنا هي عين الكلمة، ما كانت عينه واواً ولامه صحيحة (مِنْ فَعِيلٍ) بمعنى: (فَاعِلٍ) (وَفَعِيلَةٍ) أنثاه، فتقول فيهما: طَوَالٌ، كُلٌّ منهما: المذَكَّر والمؤنَّث: طَوَالٌ. ومعنى اللزوم الذي أشار إليه بقوله: (وَالزَّمَهُ) أنه لا يجاوز (في نَحْوِ طَوِيلٍ وَطَوِيلَةٍ) إلا إلى التصحيح، إذا أردت مجاوزة جمع التكسير فتذهب إلى التصحيح، تقول: طويلين وطويلات، أمّا إذا أردت التكسير فلا تأت به إلا على وزن (فِعَال) فتقول: طويل .. طَوَال، كذلك: طويلة، تأتي به على وزن (فِعَال)، إذا أردت الخروج عن جمع التكسير فليس لك إلا جمع بواو ونون، أو جمع بألفٍ وتاء، فتقول: طويلات .. طويلون .. طويلين، تجمعه بواو ونون.

وَفُهِمَ من تخصيصه بذلك: أنَّ ما عداها مما يجمع على فعال قد يجمع على غيره، لأنَّه قال: (وَالزَّمَهُ فِي نَحْوِ طَوِيلٍ وَطَوِيلَةٍ) لم يقل ذلك في: (فُعْلَانٍ) أو (أُنْثِيَّهِ) أو (فُعْلَانٌ) أو (فُعْلَانًا)، لم يقل: (الزَّمَهُ) فَدَلَّ على أنَّه يُجمع على (فِعَال) ولا مانع أن يُجمع على غير (فِعَال) ولو كان على قَلَّةٍ، وأمّا (طَوِيلٍ وَطَوِيلَةٍ) لا .. (الزَّمَهُ) لا يمكن أن يُجمع جمع تكسير إلا على وزن (فِعَال) فإذا أُريد الخروج عن (فِعَال) فتخرج إلى جمع التصحيح بواو ونون أو ألفٍ وتاء.

إذا: (وَشَاعَ) أي: (فِعَال)، (فِي وَصْفٍ) لا اسمٍ (عَلَى فُعْلَانًا) الألف للإطلاق، بفتح

الفاء.

(أَوْ أُنْثِيهِ) أُنْثِي (فَعْلَانُ) وهما: (فَعْلَانَةٌ) بالياء و (فَعْلَى)، أو وصِفِ على (فُعْلَانًا) بضَمِّ الفاء والألف للإطلاق، (وَمِثْلُهُ) أي: مثله أُنْثَاه (فُعْلَانَةً)، (مِثْلُهُ) يعني: مثل (فُعْلَان) أُنْثَاه وهو (فُعْلَانَةٌ)، (مِثْلُهُ) هذا خبر مُقَدَّم، و (فُعْلَانَةٌ) مبتدأ مؤخَّر. ثُمَّ قَالَ: (وَالزَّمَّةُ) أي: (فِعَال).

..... فِي ... نَحْوِ طَوِيلٍ وَطَوِيلَةٍ تَفِي

(طَوِيل) هذا مُعْتَلَّ العين ولامه صحيحة.

قال الشَّارِحُ هنا: أي وَاطَّرَدَ أيضاً مجيء (فِعَال) جمعاً ل: (وَصَفِّ عَلَى فَعْلَانٍ)، أو على (فَعْلَانَةٍ)، أو على (فَعْلَى) نحو: عَطَّشَانِ وَعَطَّاشٌ، وَعَطَّشَى وَعَطَّاشٌ، وندمانه وَندَامٌ، وكذلك اطرَّدَ (فِعَال) فِي وَصَفِّ عَلَى (فُعْلَان) أو على (فُعْلَانَةٍ) خُمَصَانِ وَخُمَاصٌ، وَخُمَصَانَةٌ وَخُمَاصٌ، والتَّزِمَ (فِعَال) فِي كل وَصَفِّ عَلَى (فَعِيلٍ أو فَعْلِيَّة) مُعْتَلَّ العين صحيح اللام .. لا بد، نحو: طويل وطَوَال، وطويلة وطَوِيلَة.

إذا: كُلُّ الأوزان الموجودة في هذين البيتين لا بُدَّ أن تكون أوصافاً، فإن كانت اسماً حينئذٍ لا تُجمع على (فِعَال) ولذلك: عُثْمَان، لا يُجمع على (فِعَال). الخلاصة ممَّا تَقَدَّمَ: أَنَّ (فِعَالاً) مُطَّرَدٌ فِي ثمانية أوزان وشائعٌ فِي خمسة، مُطَّرَدٌ فِي ثمانية أوزان (فَعْلٌ) ك: صَعِبٌ، و (فَعْلَةٌ) ك: قَصْعَةٌ، و (فَعْلٌ) ك: جَبَلٌ، و (فَعْلَةٌ) ك: رَقَبَةٌ، و (فَعْلٌ) ك: ذُنْبٌ، و (فَعْلٌ) ك: رُمَحٌ، و (فَعِيلٌ وَفَعِيلَةٌ) ك: طويل وطويلة. وشائعٌ - كثير يعني .. غير مُطَّرَدٍ - فِي خمسة أوزان: (فُعْلَان) ك: غَضَبَان، و (فَعْلَةٌ) ك: غَضَبَةٌ، و (فُعْلَانَةٌ) ك: ندمانة، و (فُعْلَان) ك: خُمَصَان، و (فُعْلَانَةٌ) ك: خُمَصَانَةٌ. هذه كلها جملة ما يُجمع على (فِعَال) ثلاثة عشر وزناً.

وَبِفُعُولٍ فَعِلٌ نَحْوُ كَبِدٌ ... يُخَصُّ غَالِباً كَذَاكَ يَطَّرِدُ
فِي فَعِلٍ اسماً مُطْلَقَ الْفَا وَفَعَلٌ ... لَهُ وَلِلْفُعَالِ فِعْلَانٌ حَصَلَ

يُخَصُّ غَالِباً (فَعِلٌ) ب: (فُعُولٍ)، (فَعِلٌ) بفتح الفاء وكسر العين يعني: هذا الوزن اسمٌ ثلاثي يُخَصُّ، (فَعِلٌ) مبتدأ، جملة: (يُخَصُّ) هذا خبر .. يُخَصُّ هو (فَعِلٌ)، (غَالِباً) يعني: في الغالب، يحتمل أَنَّهُ منصوب بنزع الخافض في الغالب، ويحتمل أَنَّهُ حال من الضمير في (يُخَصُّ).

(وَبِفُعُولٍ) هذا مُتَعَلِّقٌ بقوله: (يُخَصُّ)، إذا تركيب الكلام: فَعِلٌ يُخَصُّ غَالِباً بِفُعُولٍ نَحْوُ:

كَبِدْ، فتقول: كُبُود، على وزن (فُعُول)، وقوله: (بِفُعُول) الباء داخله على المقصور، (نَحْوُ كَبِدْ) أي: يَطْرُدُ أيضاً (فُعُول) في اسمٍ ثلاثي على وزن (فَعِل)، فقوله: (كَبِدْ) هذا اسمٌ لا وصف، فدلَّ على أنَّ مراده بـ: (فَعِل) أنّه وصفٌ، حينئذٍ تقول: (فَعِلْ نَحْوُ كَبِدْ) كُبُود، وَنَمِر .. ثَمُور، على وزن (فُعُول).

إذا: (بِفُعُولِ فَعِلْ) اسمٌ ثلاثي، من أين أخذنا الثلاثي؟ من الوزن (فَعِل) .. فاء .. عين .. لام، إذا: ثلاثي، كونه اسماً مأخوذ من قوله: (كَبِدْ) لأنَّ (كَبِدْ) اسمٌ، إذا: يَطْرُدُ (فُعُول) في اسمٍ ثلاثي على وزن (فَعِل) قوله: (يُخَصُّ غَالِباً) كيف يُخَصُّ غالباً؟ غير الغالب معناه أنّه خرج، و (يُخَصُّ) معناه: لا يَتَعَدَّاهُ، (يُخَصُّ) يعني: لا يَتَعَدَّاهُ، (غَالِباً) يعني: يتعداه، هل بينهما منافاة؟ قيل: نعم، بينهما منافاة، كيف يقول: (يُخَصُّ غَالِباً)؟ إمّا أن يحذف (غَالِباً)، وإمّا أن يحذف (يُخَصُّ)، لأنّه إذا قيل: (يُخَصُّ) معناه: اختصَّ به فلا يَتَعَدَّاهُ إلى غيره، وإذا قال (غَالِباً). في الغالب حينئذٍ قد يَتَعَدَّاهُ إلى غيره.

أجاب الصَّبَّان عن هذا الاعتراض: بأنه لا منافاة بين الخصوصية والغلبة، لأنَّ معنى تخصيص (فَعِل) (بِفُعُول) جعله بحيث لا يتجاوزه إلى غيره من أوزان جموع الكثرة، وعدم المجاوزة يستقيم تقييده بالغلبة، إذ يصحُّ أن يقال: زَيْدٌ لا يُفَارِقُ عَمراً فِي الْغَالِبِ، وهذا كما تسمع فيه تَكْلُفٌ، والصواب: أنّه لا يُجْمَعُ بينهما، إذا قيل بالاختصاص معناه: لا يَتَعَدَّاهُ إلى غيره، كما قال: (الزَّمَةُ فِي نَحْوِ طَوِيلٍ وَطَوِيلَةٍ) فلا يَتَعَدَّى إلى غيره، وإمّا أنّه لا منافاة بين الاختصاص والغلبة، الظاهر: أنَّ بينهما منافاة. وَبِفُعُولِ فَعِلْ نَحْوُ كَبِدْ ... يُخَصُّ غَالِباً.

ثمَّ قال:

كَذَاكَ يَطْرُدُ كَذَاكَ يَطْرُدُ
 فِي فَعِلٍ اسماً مُطْلَقَ الْفَاءِ.

(كَذَاكَ يَطْرُدُ) الذي هو (فُعُول) أيضاً: (فِي فَعِلٍ اسماً) لا وصفاً، (مُطْلَقَ الْفَاءِ) (فَعِل) .. فعل .. (فَعِل)، (مُطْلَقَ الْفَاءِ) يعني: مثلث الفاء، يعني: افتحها أو اكسرهما أو ضمَّهما، قل: (فَعِلْ) أو (فَعِلْ) أو (فَعِلْ) حال كونه (اسماً) لا وصفاً.
 إذا: (كَذَاكَ) أي: مثل ذاك، (يَطْرُدُ): أن فُعُول يَطْرُدُ أيضاً في (فَعِلٍ) بفتح الفاء وضمَّها وكسرهما: فَلَسْ، على وزن (فَعِل) تجمعه: فَلُوس، وَجُنْدُ (فَعِل) على: جنود،

وضرس (فعل) على: ضروس، إذا: (في فعل اسماً يطرد)، (في فعل) جار ومجرور متعلق بقوله: (يطرد)، و (اسماً) هذا حال من (فعل).

كذلك (مطلق الفاء) حال من (فعل)، و (اسماً) احتراز به عن الوصف ك: صعب، لا يقال فيه: صعب، وكذلك: خلّو، لا يُجمع على (فعل)، وكذلك لا يُجمع شيءٌ ممّا ذُكر على هذا.

إذا: (في فعل اسماً) ك: صعبٍ وخلّو ونحوها، لا يُجمع على (فعل)، (مطلق الفاء) قصره للضرورة، إذا: (فعل) مُطرّد فيما كان على وزن (فعل)، وفيما كان على وزن (فعل) مطلق الفاء وهو اسمٌ.

إذا أربعة أوزان: (فعل) و (فعل) و (فعل) و (فعل) هذه أربعة أوزان يطرد فيها (فعل) لكن بالشرط السابق.

(وَفَعْلَ لَهُ) هذا الخامس، (وَفَعْلَ لَهُ) الضمير يعود على (الفعل)، إذا: (الفعل) ل: (فعل) ما كان على وزن (فعل) بفتح الفاء والعين كذلك يُجمع على (فعل) أي: له (فعل) ولم يُقَيِّده باطرادٍ فَعْلِمَ أَنَّهُ محفوظ، يعني: يُحفظ ولا يقاس عليه نحو: أسد .. (فعل) أسود، (أسود) هذا محفوظ يعني: ليس مُطرّداً .. ليس قياساً، وشجن .. شجون، وذكر .. ذكور، هذا جُمع على (فعل) وهو على وزن (فعل) لكنّه محفوظ، ولذلك لم ينص على أَنَّهُ مُطرّد فيه.

(وَفَعْلَ) مبتدأ، وقوله: (لَهُ) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ وهو (فعل). إذا: هذا الخامس ممّا يُجمع على (فعل) لكنّه محفوظ، يعني: مسموع ولا يقاس عليه.

(وَلِلْفَعَالِ فِعْلَانٌ حَصَلٌ)، (فِعْلَانٌ) مبتدأ، (لِلْفَعَالِ حَصَلٌ)، (حَصَلٌ) خبر، (فِعْلَانٌ) مبتدأ، (لِلْفَعَالِ) متعلق بقوله (حَصَلٌ): فِعْلَانٌ حَصَلٌ لِلْفَعَالِ: غُرَاب، تجمعه على: غُرَبَان، على وزن (فِعْلَان) إذا: (وَلِلْفَعَالِ فِعْلَانٌ حَصَلٌ) ك: غرaban. ثم قال:

وَشَاعَ فِي حُوتٍ وَقَاعٍ مَعَ مَا ... ضَاهَاهُمَا وَقَلَّ فِي غَيْرِهِمَا

(وَشَاعَ) أي: (فِعْلَانٌ) السابق، لأنه شَرَعَ في وزنٍ جديد: (وَلِلْفَعَالِ فِعْلَانٌ حَصَلٌ)، (فِعْلَانٌ) هذا جمعٌ لما كان على وزن (فِعْلَان) ك: غُرَاب .. غُرaban. (وَشَاعَ) أي: هذا الوزن وهو (فِعْلَان) (في حُوتٍ وَقَاعٍ)، (شَاعَ) يعني: كثر، إذا: ليس مُطرّداً، أي: كثر (فِعْلَانٌ) (في حُوتٍ) .. (فعل) مضموم الفاء واوٍ العين، (فعل) ..

خُوت، مثال هذا، ماذا تفهم منه؟ (خُوت) على وزن (فُعَل)، يعني: الفاء مضمومة والعين ساكنة، ثُمَّ هو واوي العين: خُوت، تقول فيه: حيتان، أصلها: حيوتان، حصل له إعلال، وعود .. عيدان، (وَقَاع) هذا أشار به إلى (فَعَل) مفتوح الفاء والعين مُعتَلها نحو: قاع وقيعان، وتاج وتيجان، يُجمع على (فِعْلان).
ثُمَّ نَبّه على قِلّة (فِعْلان) المذكور في غير الوزنين المذكورين فقال: (وَقَلَّ فِي غَيْرِهِمَا)، (قَلَّ) حُفِظَ وَلَا يُقَاسُ عليه، (في غَيْرِهِمَا) في غير: (خُوتٍ وَقَاعٍ) وما شابههما من كل اسمٍ على وزن (فُعَل) وهو ساكن العين واوي العين، (وَقَاعٍ) كذلك مِمَّا كان على وزن (فُعَل) وهو مُعتَلّ العين.

(مَعَ مَا ضَاهَاهُمَا) يعني: من كل اسمٍ على وزن (فُعَل) أو (فَعَل) واوي العين، (وَقَلَّ) يعني: حُفِظَ وَلَا يُقَاسُ عليه وزن (فِعْلان) (في غَيْرِهِمَا) يعني من ذلك: صِنَوٌ وصنوان، وَظَلِيمٌ وَظَلَمَانٌ، (ظليم) هذا ذَكَرَ النَّعَامَ، وخروف وخرفان، وصبي وصبيان، ونسوة ونسوان، وعيد وعيدان، هذا كله محفوظٌ يُسمع وَلَا يُقَاسُ عليه.
قال الشَّارح هنا: ومن أمثلة جمع الكثرة (فُعُول) بِضَمِّ الفاء والعين، وهو مُطَرَّدٌ في اسمٍ ثلاثيٍّ على (فَعَل) نحو: كَبِدٌ وَكُبُودٌ، وَوَعَلٌ وَوُعُولٌ، وهو مُلتَزَمٌ فيه (غَالِباً) .. (يُخَصُّ غَالِباً) والالتزام والغلبة هذه تحتاج إلى نظر.

وَاطَرَدَ (فُعُولٌ) أيضاً في اسمٍ على (فَعَل) بفتح الفاء وإسكان العين نحو: كَعَبٌ وَكُعُوبٌ، وَفَلَسَ وَفُلُوسٌ، أو على (فَعَل) بكسر الفاء: حِمْلٌ وَخُمُولٌ، وَصِرْسٌ وَصُرُوسٌ، أو على (فُعَل) بضم الفاء نحو: جُنْدٌ وَجُنُودٌ، وَبُرْدٌ وَبُرُودٌ.

قال: (مُطَلَّقَ الْفَا):

فَعَلٍ اسْمًا مُطَلَّقَ الْفَا ..

وَيُحْفَظُ (فُعُول) في (فَعَل) نحو: أَسَدٌ وَأُسُودٌ، وَيُفْهَمُ كونه غير مُطَرَّد من قوله: (وَفَعَلْ لَهُ) ولم يُقْبَدَ باطراد، فدل على أَنَّهُ محفوظ، وأشار بقوله: (وَلِلْفَعَالِ فِعْلَانٌ حَصَلٌ) أي: إلى أَنَّ من أمثلة جمع الكثرة (فِعْلاناً) وهو مُطَرَّدٌ في اسمٍ على (فَعَال) غَلَامٌ وَغِلْمَانٌ، وغرابٌ وَغُرَبَانٌ، وقد سبق أَنَّهُ مُطَرَّدٌ في (فُعَل) ك: صُرْدٌ وصردان.

وَاطَرَدَ (فِعْلانٌ) أيضاً في جمع ما عينه واوٌ من (فُعَل) أو (فَعَل) نحو: عُودٌ وَعِيدان، وَخُوتٌ وَحِيتان، ونونٌ وَنِينان، وكوزٌ وَكِيزان، وقاعٌ وَقيعان، وتاجٌ وَتِيجان، وجارٌ وَجِيران، كله على وزن (فِعْلان) وهو واوي العين وجاء على وزن (فُعَل) أو (فَعَل)، وَقَلَّ (فِعْلانٌ) في غير ما ذُكِرَ نحو: أَخٌ وإخوان، وغزالٌ وَغَزَلان.

وَفَعْلًا اسْمًا وَفَعِيلًا وَفَعَلَ ... غَيْرَ مُعَلٍّ الْعَيْنِ فُعْلَانٌ شَمْلٌ

(شَمْلٌ .. شَمْلٌ) فيه لغتان، لكن هنا يتعين (شَمْلٌ) لقوله: (فَعَلَ) للوزن.

وَفَعْلًا اسْمًا وَفَعِيلًا وَفَعَلَ ... غَيْرَ مُعَلٍّ الْعَيْنِ فُعْلَانٌ شَمْلٌ

(فُعْلَانٌ) هذا مبتدأ مضموم الفاء ساكن العين، يعني: ما كان على هذا الوزن (فُعْلَانٌ)،
(شَمْلٌ) أي: (فُعْلَانٌ) (فَعْلًا) حال كونه اسماً صحيح العين، (وَفَعِيلًا) معطوف على
(فَعْلًا)، (وَفَعَلَ) كذلك معطوف على (فَعْلًا)، وهو منصوب وقف عليه بالسكون على
لغة ربعة.

هذه الثلاثة كلها حال كون الأخير غير مُعَلٍّ العين، احترز به من المُعْتَلِّ العين، فلا يُجمع
على (فُعْلَانٌ) هذه الأوزان الثلاثة كلها جمعها على (فُعْلَانٌ).

(وَفَعْلًا اسْمًا) (اسْمًا) احترز به من الصِّفَةِ نحو: سهل، وكذلك (فَعِيلًا) اسماً احترز به من:
ظريف، و (وَفَعَلَ) كذلك اسماً احترز به من نحو: بطل، هذه الثلاثة كلها إذا كانت أسماء
لا تُجمع على (فُعْلَانٌ) انظر! من أول الباب إلى هذا الموضع وما سيأتي أكثر ما يكون
الأوزان في الأوصاف، لأنها هي التي تحتاج إلى جمع.

(وَفَعْلًا اسْمًا) عرفنا (فَعْلًا) مفعول مُقَدَّم لقوله: (شَمْلٌ)، و (اسْمًا) هذا حالٌ منه وليس
تقييداً له دون غيره، بل القيد عام هنا في (فَعِيلٍ وَفَعَلَ) كلها أسماء، قد يقال بأنه قيد
الأول وَعُطِفَ عليه الثاني مع مراعاة الوصف، فلذلك (فَعَلَ) سهل، نقول: هذا وصف
وليس باسمٍ فلا يُجمع على (فُعْلَانٌ)، كذلك: (فَعِيلٍ) ظريف، (ظريف) هذا وصفٌ لا
يُجمع على (فُعْلَانٌ)، وكذلك (فَعَلَ) بطل، هذا وصفٌ لا يُجمع على (فُعْلَانٌ).

إذاً قوله: (فَعْلًا اسْمًا) (اسْمًا) هذا قيدٌ لـ: (فَعَلَ) و (فَعِيلٍ) و (فَعَلَ)، (غَيْرَ مُعَلٍّ الْعَيْنِ)
هل هو عائدٌ على الجميع، أو على الأخير؟ (غَيْرَ مُعَلٍّ الْعَيْنِ) ابن عقيل قال هنا:
"مقيسٌ في اسمٍ صحيح العين" (فُعْلَانٌ) يعني: عَمَمَ الحكم، وإن كان في الإعراب
يجعلونه قيداً للأخير (فَعَلَ)، والظاهر أنه لو كان يعود على الجميع جعلناه مُتَعَلِّقاً بـ
(فَعْلًا) ثُمَّ يعمُّ الحكم ما بعده، وأما جعله على الأخير (فَعَلَ) ثُمَّ ما قبله يكون عامّاً في
صحيح العين ومُعتَلٍّ العين، هذا فيه نظر.

من أبنية جمع الكثرة (فُعْلَانٌ) وهو مقيسٌ في اسمٍ صحيح العين على نحو (فَعَلَ) نحو:
ظَهَر وظُهران، وَبَطَنَ وبُطْنان، أو على (فَعِيلٍ) نحو: قضيب وقُضبان، ورغيف ورُغفان،
أو على (فَعَلَ) نحو: ذَكَرَ وذُكْران، وَحَمَلَ وَحُمْلان (حَمَلَ) على وزن (فَعَلَ).

وَفَعْلًا اسْمًا وَفَعِيلًا وَفَعَلَ ... غَيْرَ مُعَلٍّ الْعَيْنِ.

قيل: هذا الأخير قيد ل: (فَعَلَ)، حينئذ يكون اسماً (فَعَلًا) و (فَعِيلاً) عام، (وَفَعَلَ) هذا مُقَيَّد، وإن جعلناه عامًّا رددناه على الأول.

وَلِكَرِيمٍ وَبَحِيلٍ فَعَلًا ... كَذَا لِمَا ضَاهَاهُمَا قَدْ جُعِلَا
وَنَابَ عَنْهُ أَفْعَلَاءٌ فِي الْمَعَلِّ ... لَأَمَّا وَمُضْعَفٍ وَغَيْرُ ذَاكَ قُلْ

(وَنَابَ عَنْهُ أَفْعَلَاءٌ فِي الْمَعَلِّ) بإسقاط الهمزة.

(وَلِكَرِيمٍ) خبر مُقَدَّم (فَعَلًا) فَعَلَاءٌ قصره للضرورة، (فَعَلًا) بالمدِّ مع ضمِّ الفاء وفتح العين: فعلاء .. كرماء، (لِكَرِيمٍ) هذا خبر مُقَدَّم، (وَبَحِيلٍ) معطوفٌ عليه، (كَرِيمٍ وَبَحِيلٍ) في الوصف كُلُّ منهما (فَعِيلٍ) صفةٌ لمُذَكَّرٍ عاقل بمعنى: اسم الفاعل.
لِكَرِيمٍ وَبَحِيلٍ فَعَلًا ..

من أمثلة جمع الكثرة (فَعَلًا) ممدوداً .. مضموم الفاء .. مفتوح العين، وهو يَطَّرَدُ في (فَعِيلٍ) صِفةٌ لمُذَكَّرٍ عاقل بمعنى: (فَاعِلٍ) غير مضاعفٍ ولا مُعْتَلٍّ اللام، لأنَّه قال:
وَنَابَ عَنْهُ أَفْعَلَاءٌ فِي الْمَعَلِّ ... لَأَمَّا وَمُضْعَفٍ

دَلَّ على أَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ (كَرِيمٍ) غير مُضْعَفٍ، وهذا مأخوذٌ من اللفظ، وكذلك (بَحِيلٍ) وهو صِفةٌ (فَعِيلٍ) صِفةٌ لمُذَكَّرٍ عاقل بمعنى: فاعل، غير مُضْعَفٍ ولا مُعْتَلٍّ اللام، إذاً: صِفةٌ وهو بمعنى اسم الفاعل، فَشَمِلَ الذي بمعنى اسم الفاعل ما كان بمعنى فاعل نحو: كريم وبخيل وظريف، وهذا واضح .. نَصَّ عليه النَّاطِم، كريم وبخيل وظريف، هذا بمعنى الفاعل.

مثله: ما كان بمعنى (مُفْعَلٍ) مثل: سميع، (سميع) على وزن (فَعِيلٍ) لكنَّه بمعنى: مُسْمِع، إذاً: دخل فيه، وما كان بمعنى (مُفَاعِلٍ) نحو: خليط، بمعنى: مُحَالِط، فكلُّها تُجْمَع على فُعَلَاء.

إذاً: فعيل بمعنى فاعل شَمِلَ كريم وبخيل وظريف وهذا واضح، (كريم) بمعنى: كَارِم، و (بخيل) بمعنى: باخل، إذا قلنا: بالوزن أَنَّهُ مُطَّرَد، دخل فيه ما كان بمعنى فاعل وهو مثل: سميع، لكنَّه لَا يُفَسَّرُ بـ فاعل وإِنَّمَا مُسْمِع، و (مُسْمِع) هذا لَا شَكَّ أَنَّهُ على وزن مُفْعَل. كذلك ما كان بمعنى مُفَاعِلٍ نحو: خليط بمعنى: مُحَالِط، فكلُّها تُجْمَع على فُعَلَاء فيُقَال: كرماء وبخلاء وظرفاء وسُمَعَاءٌ وَخُلَطَاءٌ، خليط .. خلطاء، لماذا جمعته .. أنت لَا تُفَسِّرُهُ (خليط) بمعنى: فاعل وإِنَّمَا بمعنى مُفَاعِل، فرق بينهما؟ نقول: هو داخل، كذلك: سميع .. سُمَعَاءُ فعلاء، أنت لَا تُفَسِّرُهُ بمعنى: فاعل وإِنَّمَا تُفَسِّرُهُ بمعنى: (مُفْعَلٍ) وهو

مُسْمَع، نقو: هو داخلٌ في الحكم.

وخرج بالوصف الاسم نحو: قضيب على وزن (فَعِيل)، ونصيب، هذا اسمٌ، ونحن قلنا: كريم وفَعِيل وصفان إذاً: لا اسمان، فلو كان (فَعِيلٌ) اسماً لَمَا جُمع على وزن (فُعَلَاء) فنحو: قضيب هذا اسمٌ، ونصيب كذلك اسمٌ، فلا يُقال: قضباء ولا نصباء.

(المذكَّرُ): خرج به المؤنَّث، فلا يُجمع نحو: رميم وشريفة، لا يقال: عظامٌ رُمَاء، ولا: نسوة أو نساءٌ شرفاء .. لا يقال شرفاء في النساء ولو كانت شريفة بمعنى (فَعِيلَة) .. (فَعِيلَة) بمعنى (مُفْعِلَة) لأنَّه لمؤنَّث، والشرط هنا: أن يُجمع على (فُعَلَاء) إذا كان المذكَّرُ، إذاً خرج المؤنَّث: رميم .. رميمَة، عظامٌ رُمَاء لا يصح، كذلك: نسوةٌ شرفاء لا يصح، ولو كان له مفرد وهو: شريفة نقول: لا يُجمع على (فُعَلَاء).

وأما: خلفاء في جمع: خليفة، ونساءٌ سفهاء، هذا بطريق الحمل على المذكَّر يعني: حُمِل على المذكَّر، إذاً: خُلَفَاء، جمع خليفة مثل: شريفة، لماذا جمعته: خُلَفَاء .. فُعَلَاء؟ قالوا: حملاً على المذكَّر، وإلا اللفظ مؤنَّث.

ونساء سفهاء .. سفيهة مثل: شريفة، ما الفرق بينهما؟ قالوا: حملاً على المذكَّر. وخرج بـ (العاقل): غير العاقل نحو: مكانٌ فسيح، فلا يُقال: فسحاء في جمعه، (فسيح) هذا غير عاقل.

وبكونه اسم الفاعل خرج نحو: قتيل وجريح (فَعِيل) .. (كريمٌ وبَخِيل) هذا بمعنى اسم الفاعل خرج به نحو: قتيل وجريح، فلا يُقال: قُتِلَاء وجرحاء. وبكونه غير مُضَاعَف، خرج به نحو: شديد ولييب، فلا يُقال: شُدْدَاء ولا لِبَاء، هذا غير مسموع.

وبكونه غير مُعْتَلٍ اللام نحو: غني وولي، فلا يُجمع هذا الجمع. إذاً قوله: (كريم) .. (بَخِيل) نقول: يُجمع على (فُعَلَاء)، فحينئذٍ ننظر في (كريمٌ وبَخِيل) فإذا به على وزن (فَعِيل) وهو صفة لا اسمٌ .. لمذكَّر لا مؤنَّث .. لعاقل لا لغير عاقل .. بمعنى: فاعل لا بمعنى: مفعول .. غير مضاعف ولا مُعْتَلٍ اللام، كلها مأخوذة من المثال. وَلِكْرِيمٍ وَبَخِيلٍ فُعَلَاء ... كَذَا لِمَا ضَاهَاهُمَا قَدْ جُعِلَا

(كَذَا) أي: مثل ذا في إثبات كونه على وزن (فُعَلَاء) مثل ذا، كَذَا جُعِلَا .. (قَدْ جُعِلَا كَذَا)، (كَذَا) و (لِمَا) مُتَعَلِّقان بقوله: (جُعِلَا) الألف للإطلاق، (جُعِلَا) هذا مُغَيَّر الصيغة فيه ضمير نائب فاعل يعود على (فُعَلَا) .. (جُعِلَا فُعَلَا كَذَا) مثل ذا (لِمَا

ضَاهَاهُمَا) يعني: لما شابه (كَرِيمًا وَبَخِيلًا) لأنَّ المضاهاة المراد بها: المشابهة، يعني: أنَّ ما شابه: كريمًا وبخيلًا يُجمع على (فُعَلَاء).

ويحتمل وجهين: وجه المشابهة في اللفظ والمعنى، أو في المعنى دون اللفظ، يحتمل هذا وذاك وهو داخلٌ فيه، فيحتمل وجهين:

الأول: ما شابه (كريمًا) و (بخيلًا) في اللفظ نحو: ظريف وشریف، لتعميم الحكم في جميع ذلك.

والثاني: أن يكون المراد هنا: ما شابه (كريمًا) و (بخيلًا) في المعنى وإن لم يشابه في اللفظ، لماذا؟ لأنَّ (كريمًا) و (بخيلًا) فيه دلالةٌ على أنَّ الأول أُريد به المدح، والثاني أُريد به الذم، ولذلك يُقال: أنَّ الشروط السابقة مأخوذة من (كريم) فلماذا ذكر (بخيل) وعطف على (كريم) .. هل فيه شرطٌ ليس في الأول؟ نعم من جهة المعنى، ف: (كريم)، للمدح و (بخيل) للذم، حينئذٍ إذا كان المشابه لهما في المعنى حينئذٍ يشمل: صالح، يُجمع على (فُعَلَاء) صلحاء، أشبه (كريم) في المعنى .. المدح لا في اللفظ، و (عاقِل) زيد عاقل، هذا مدح، حينئذٍ: عُقَلَاء .. يجمع على (عُقَلَاء)، لِشَبَه ما ذُكِرَ به: (كريم) في الدلالة على صفة المدح لا في الوزن، وهو داخلٌ كذلك، يُجمع على (فُعَلَاء).

إذًا: ما كان على وزن (فَعِيل): كريم وبخيل يُجمع على (فُعَلَاء)، كذلك ما شابه هذين اللفظين في اللفظ والمعنى يُجمع على (فُعَلَاء) مثل: ظريف وشریف، وهذا لا إشكال فيه واضح .. داخلٌ بالنص، ومثله في الحكم ما دلَّ على معنى: كريم وبخيل، مثل: صالح وعاقِل، فيُجمع على (فُعَلَاء) لأنَّ الأول والثاني أُريد به الوصف.

إذًا:

وَلِكَرِيمٍ وَبَخِيلٍ فُعَلَاءُ كَذَا ..

(كَذَا) أي: مثل ذا، (لَمَّا) جار ومجرور متعلِّق بقوله: (جُعِلَا).

(ضَاهَاهُمَا) .. (ضَاهَا) هذا فعل ماضي، وفيه ضمير مستتر فاعل يعود على (مَا)، و (هُمَا) مفعولٌ به، والجملة لا محلَّ لها من الإعراب صلة الموصول، والعائد هو الفاعل .. الضمير المستتر في (ضَاهَا)، (قَدْ جُعِلَا) (قَدْ) للتحقيق.

إذًا خلاصة هذا البحث: من أمثلة جمع الكثرة: (فُعَلَاء) بضمِّ الفاء وفتح العين مع المدِّ، ممدوداً .. مضموم الفاء .. مفتوح العين، وهو يَطْرُدُ في (فَعِيلٍ) صِفَةً لِمَذْكُرٍ عاقلٍ بمعنى (فاعل) غير مضاعفٍ ولا معتلٍّ اللام نحو: كريم وكرماء، وظريف وظرفاء، وبخيل وبخلاء.

وَفُهُم من تمثيله بالمثاليين: أن صفة المدح والذم سيئان في ذلك، وَفُهُم منه أيضاً: التنبيه على أن الوصفين المذكورين بمعنى (فاعل).

(وَنَابَ عَنْهُ) الضمير (عَنْهُ) يعود على (فُعَلَاءَ)، (نَابَ عَنْهُ أَفْعَلَاءَ): نَابَ أَفْعَلَاءَ عنه، (نَابَ) فعل ماضي، و (أَفْعَلَاءَ) فاعل، و (عَنْهُ) جار ومجرور متعلق بقوله: (نَابَ)، ناب عنه في أي شيء؟ قال: (في الْمُعَلِّ لَأَمَّا وَمُضْعَفٍ) إذا كان (كريم) و (بخيل) مُعْتَلَّ اللام حينئذٍ لا يُجْمَع على (فُعَلَاءَ)، وإنما يجمع على (أَفْعَلَاءَ)، فتقول مثلاً: ولي .. أولياء، غني .. أغنياء، (ولي) يُجْمَع على: أولياء، (وليُّ) .. (فَعِيل)، (غني) كذلك على وزن (فَعِيل).

يُجْمَع على (أَفْعَلَاءَ) فيقال: أولياء وأغنياء، لكونه مُعَلَّ اللام، كذلك إذا كان مُضْعَفٍ مثل: شديد، يُجْمَع على: أَشَدَّاء، وخليل يُجْمَع على: أَخِلَّاء، إذا: وَنَابَ عَنْهُ أَفْعَلَاءَ فِي الْمُعَلِّ ... لَأَمَّا وَمُضْعَفٍ

لَمَّا كَانَ قَوْلُهُ: (وَلِكَرِيمٍ وَبَخِيلٍ) يُؤْهِمُ أَنَّ (فُعَلَاءَ) يُجْمَعُ عَلَيْهِ (فَعِيلٌ) صحيحاً كان، أو معتلاً، أو مضاعفاً، أخرج المعتل والمضاعف بهذا البيت فقال:

(وَنَابَ عَنْهُ) عن (فَعِيل): (أَفْعَلَاءَ) متى؟ (في الْمُعَلِّ) هذا جار ومجرور متعلق بقوله: (نَابَ فِي الْمُعَلِّ).

(لَأَمَّا) هذا تمييز، (في الْمُعَلِّ) الْمُعَلِّ: فاء، أو عيناً، أو لاماً؟ قال: (لَأَمَّا) دَلَّ عَلَى أَنَّهُ تَمْيِيزٌ، مثل أن تقول: عندي عشرون .. ماذا؟ كتاباً، فـ: (لَأَمَّا) هذا تمييز، (وَمُضْعَفٍ) هذا معطوف على (الْمُعَلِّ لَأَمَّا).

(وَعَبَّرَ ذَاكَ قَلَّ) .. (عَبَّرَ) مبتدأ وهو مضاف، و (ذَاكَ) مضاف إليه، (قَلَّ) خبر، أشار به إلى أَنَّ ورود (أَفْعَلَاءَ) في غير المضعف والمعتل قليل نحو: صديق وأصدقاء .. (أصدقاء) (أَفْعَلَاءَ)، (صديق) صحيح العين، لماذا جاء على: أصدقاء؟ قليل، إذا: قد يأتي (أَفْعَلَاءَ) في غير (الْمُعَلِّ لَأَمَّا وَالْمُضْعَفِ) كـ: صديق، يُقال: أصدقاء، فلا يقاس عليه بخلاف الأول.

ويحتمل أَنَّ قَوْلَهُ: (عَبَّرَ ذَاكَ) المُشَارُ إِلَيْهِ: أن يكون ذلك شاملاً لِمَا ذكره، ولإتيان (فَعِيل) المعتل والمضعف على (فُعَلَاءَ) يعني: أَنَّ (فُعَلَاءَ) يكون في الصحيح وفي المعتل، ولذلك قيل: سَرِيٌّ .. سُرُوءٍ، وفي تَقْوَى .. تُقْوَى، على وزن (فُعَلَاءَ) مع كونه مُعَلَّ العين، فيحتمل قَوْلَهُ: (وَعَبَّرَ ذَاكَ) .. (ذَاكَ) المُشَارُ إِلَيْهِ أَنَّهُ مَا يَتَعَلَّقُ بِهَذَا الْبَيْتِ الْآخِرِ، أَنَّ

(أَفْعَلَاء) يأتي في غير المُعَلِّ لأمّاً والمضَعَّف مثل: صديق وأصدقاء، وهو كذلك. ويَحْتَمِل أمر آخر: أن (فُعَلَاء) يأتي في المُعَلِّ والمضَعَّف وهو كذلك، سُمِع فيه (تُقَوَى) في (تقي)، فذاك في كلام النَّاطِم إشارة للحكم السابق عام، كُلُّ منهما يأتي في محلِّ الآخر. من أمثلة جمع الكثرة: (فُعَلَاء)، وهو مقيسٌ في (فَعِيل) بمعنى (فاعل) صفة لمُدَّكَر عاقل غير مضَعَّف ولا مُعْتَل، نحو: ظريف وظرفاء، وكريم وكرماء، وبخيل وبخلاء. وأشار بقوله (كَذَا لِمَا ضَاهَاهُمَا): إلى أن ما شابهه (فَعِيلًا) في كونه دالًّا على معنى هو كالغريزة يُجمع على (فُعَلَاء)، لكن المدح والذم ليس مطلق الغريزة، (الغريزة) هذا يشمل كثير، يُجمع على (فُعَلَاء) نحو: عاقل وعقلاء، وصالِح وصلحاء، وشاعر وشعراء. وينوب عن (فُعَلَاء) في المضاعف والمعتل (أَفْعَلَاء) نحو: شديد - هذا مضاعف - وأشَدَّاء، و خليل وأخلاء، وولى وأولياء - هذا المعتل - وغني وأغنياء، وقد يجيء (أَفْعَلَاء) جمعاً لغير ما ذُكِرَ نحو: نصيب وأنصباء، وَهَبَنَ وَأَهْوَنَاء، وصديق وأصدقاء. فَوَاعِلٌ لِفَوَعِلٍ وفَاعِلٍ ... وفَاعِلَاءٌ مَعَ نَحْوِ كَاهِلٍ وَحَائِضٍ وَصَاهِلٍ وفَاعِلُهُ ... وَشَدَّ فِي الْفَارِسِ مَعَ مَا مَائِلُهُ

هذه سبعة أوزان: (فَوَاعِلٌ) مبتدأ، (لِفَوَعِلٍ) واحد (وفَاعِلٍ) اثنان (وفَاعِلَاءٌ) ثلاثة (كَاهِلٍ) أربعة (حَائِضٍ) خمسة (صَاهِلٍ) ستة (فَاعِلُهُ) سبعة، وزاد في: (الكافية) ثامناً وهو: (فَوَعِلَةُ) صومعة وصوامع. إذاً: (فَوَاعِلٌ) يكون جمعاً لهذه المفردات السبعة أو الثمانية، فما كان على وزن (فَوَعِلٌ) يُجمع على (فَوَاعِلٍ) وكذلك (فَاعِلٌ) وما عُطِفَ عليه.

قال الشَّارِح هنا: من أمثلة جمع الكثرة (فَوَاعِلٌ) وهو مُطَّرَد في كل اسمٍ على (فَوَعِلٌ)، نحو: جوهر، يُقال فيه: جواهر، إذاً: (فَوَعِلٌ) جواهر. أو على (فَاعِلٍ) بفتح العين، انتبه! ليست: (فَاعِلٌ)، مثل: طَابِع .. طَوَائِع، وَخَاتَم خواتم .. خَاتَم .. (فَاعِلٌ) .. (طَابِع) .. (فَاعِلٌ) بفتح العين. أو على (فَاعِلَاءٌ) نحو: قَاصِعَاء .. قَوَاصِع. (مَعَ نَحْوِ كَاهِلٍ) هنا أطلق (نَحْوِ)، قوله: (نَحْوِ) ابن مالك دائماً يُشير به إلى شيء زائد على ما ذُكِر، (نَحْوِ كَاهِلٍ) علماً أو غير علم، فأدخل تحته شيئاً آخر و (نَحْوِ كَاهِلٍ) علماً أو غير علم نحو: جابر .. جواهر، وكاهل .. كواهل، وإلى هذا التنويع الإشارة بلفظ (نَحْوِ).

أو على (فَاعِلٍ) اسماً نحو: كاهل وكواهل، و (فَوَاعِلٍ) أيضاً جمعٌ لوصف على (فَاعِلٍ) إن كان لمؤنث عاقل: (حَائِضٍ) على وزن (فَاعِلٍ) وهو صفة لمؤنث عاقل، إذاً: يُجمع على: حوائض (فَوَاعِلٍ).

(وَصَاهِلٍ) صفةٌ لمذكّرٍ لما لا يعقل نحو: صاهل وصواهل، ف (صَاهِلٍ) أشار به إلى (فَاعِلٍ) وهو صفةٌ لمذكّرٍ لما لا يعقل.

(وَفَاعِلَةٌ) هذا يُجمع على (فَوَاعِلٍ) نحو: صاحبة وصواحب، وضاربة وضوارب، (ضاربة) سبق أنه يُجمع على: ضَرْبٍ وَضَرْابٍ، يُجمع على (فُعَلٍ)، كذلك: (فَوَاعِلٍ) ضوارب، قد يكون للشيء أكثر من جمع.

إذاً: ضاربة وضوارب، وناصية ونواصي، وصاحبة وصواحب، وفاطمة وفواطم. قوله: (فَاعِلَةٌ) أطلق النّاطم هنا، حينئذٍ يشمل ما إذا كان صفةً أو اسماً، (صفةً) مثل: صاحبة وضاربة، (أو اسماً) نحو: فاطمة، سواءً كان الاسم لما يعقل أو لما لا يعقل فهو عام.

وَشَدَّ فِي الْفَارِسِ مَعَ مَا مَائِلُهُ ..

(شَدَّ) شَدَّ ماذا؟ (فَوَاعِلٍ) (فِي الْفَارِسِ) .. ما هو (الْفَارِسِ)؟ هذا وصفٌ لمذكّرٍ عاقل، فإن كان الوصف الذي على (فَاعِلٍ) لمذكّرٍ عاقل لم يُجمع على (فَوَاعِلٍ)، وما سُمع منه فهو شاذٌّ مثل: فارس وفوارس، و (مَعَ مَا مَائِلُهُ) يعني: ما شابهه، والمقصود به: ما كان علماً مشابهاً له: سابق .. سوابق، ناكس .. نواكس، هالك .. هوالك، شاهد .. شواهد، غائب .. غوائب، كلها صفاتٌ لمذكّرٍ عاقل على وزن (فَاعِلٍ) كلها شاذّة تُحفظ ولا يُقاس عليها.

إذاً: (فَوَاعِلٍ) هذا مبتدأ، فهو مطرّدٌ في هذه الأوزان السبعة التي ذكرها النّاطم، قلنا: زاد في (الكافيّة) ثامناً وهو: (فَوَعَلَةٌ) صومعة .. صوامع، يُجمع على (فَوَاعِلٍ). (فَوَاعِلٍ) هنا نَوْنُهُ النّاطم، ممنوع من الصّرف أو لا؟ (فَوَاعِلٍ) جمع بعد ألف تكسيه حرفان مثل: مساجد، لم يُفْتَحَ بالميم .. لا يشترط، إذاً: (فَوَاعِلٍ) نَوْنُهُ هنا للضرورة وهو جائز.

(فَوَاعِلٍ) مبتدأ، (لَفَوَعِلٍ) هذا خبر، و (فَاعِلٍ) معطوفٌ على (فَوَعِلٍ)، (وَفَاعِلَاءٌ) معطوفٌ عليه، (مَعَ) حال وهو مضاف و (نَحْوِ كَاهِلٍ) مضافٌ إليه، وأشار بقوله: (نَحْوِ) العموم على من كان أولى، (وَحَائِضٍ) هذا معطوف على (كَاهِلٍ)، (وَحَائِضٍ) فَاعِلٍ .. صفةٌ لمؤنث عاقل، (وَصَاهِلٍ) معطوفٌ على (كَاهِلٍ)، و (وَفَاعِلَةٌ) كذلك.

(وَشَدَّ) هذا فعل ماضي والضمير يعود على (فَوَاعِلٍ)، (في الْفَارِسِ) يعني: فيما كان على هذا الوزن وهو وصفٌ على وزن (فَاعِلٍ) لمذكر عاقل، لم يُجمع على (فَوَاعِلٍ) فإن جُمع فهو شاذ، (مَعَ مَا مَائِلُهُ) مع الذي (مَائِلُهُ) الضمير هنا يعود على المضاف .. (مَعَ) إليه، يعني: (مَعَ مَا) (مَا) اسم موصول بمعنى: الذي، مع الذي (مَائِلُهُ) الضمير يعود على (مَا).

أي: شَدَّ (فَوَاعِلٍ) في جمع (فَاعِلٍ) صفةً لمذكر عاقل نحو: فارس، والمراد بـ: (مَا مَائِلُهُ): سابق وسوابق، وناكس ونواكس، وداجن ودواجن، هذا بما سُمِعَ.
وَبِفَعَائِلٍ أَجْمَعَنَ فَعَالَهُ ... وَشَبَّهَهُ ذَا تَاءٍ أَوْ مُزَالَهُ

(فَعَائِلٍ أَجْمَعَنَ فَعَالَهُ) .. اجمعن فَعَالَةً بِفَعَائِلٍ، (أَجْمَعَنَ) هذا فعل أمر مُؤَكَّد بنون التوكيد الخفيفة، (أَجْمَعَنَ فَعَالَهُ) ما كان على وزن (فَعَالَهُ) كـ: سحابة، اجمعه على (فَعَائِلٍ)، و (فَعَائِلٍ) جمع (فَعَالَهُ) انظر في (فَعَالَهُ) رباعي .. مؤنث .. بِمَدَّةٍ قبل آخره .. مَحْتَوِماً بالناء، لكنّه أزال هذا القيد (ذَا تَاءٍ أَوْ مُزَالَهُ).

إذاً: رباعي .. مؤنث .. بِمَدَّةٍ قبل آخره، وهو محتومٌ بالناء، قد يُؤخذ شرط، قال: (ذَا تَاءٍ أَوْ مُزَالَهُ)، إذاً: ختمه بالناء ليس بشرطٍ، إذاً: (فَعَالَهُ) كُلِّ اسمٍ رباعي مؤنث بِمَدَّةٍ قبل آخره، سواءً كان محتوماً بالناء أو لا، لكن يُشترط في غير المختوم: أن يكون مؤنثاً، يعني: لو أُزيلت الناء .. جُرِدَ عن الناء فيبقى على تأنيثه، إذ التَّأْنِيثُ قد يكون معنوياً وقد يكون لفظياً.

من أمثلة جمع الكثرة: (فَعَائِلٍ) ويكون جمعاً لعشرة أوزان مفهومة من كلام النَّاطِمِ، خمسة بالناء، وخمسة بلا تاء.

إذاً: من أمثلة جمع الكثرة: (فَعَائِلٍ) يكون جمعاً لعشرة أوزان كلها مفهومة من قول النَّاطِمِ:

..... فَعَالَهُ ... وَشَبَّهَهُ ذَا تَاءٍ أَوْ مُزَالَهُ

هذه دخل تحتها عشرة أوزان وإليكها:

– الأول: (فَعَالَهُ) وهو الذي ذكره النَّاطِمِ: (سحابة) فتقول في جمعه: سحائب، ويُجمع على: سُحُبٍ أيضاً.

وَفُهِمَ من قوله: (وَشَبَّهَهُ) هذا معطوف على (فَعَالَهُ) أربعة أوزان كلها بالناء، (شَبَّهَهُ) يعني: شبه "فعالة" أربعة أوزان، (فَعَالَهُ) نطق بها.

الأول من الأربعة وتضاف إلى ذاك (فَعَالَهُ) فتصير خمسة، الأول: (فَعَالَهُ) بكسر الفاء

نحو: رسالة، تجمعه على: رسائل .. (فَعَائِلٌ)، إذا: (فَعَالَهُ) شبهه (فَعَالَهُ) بكسر الفاء ك: رسالة، يُجمع على: رسائل.

الثاني: (فَعَالَهُ) بضمّ الفاء: دُرَابَةٌ، تجمعه على: دُرَائِبٌ (فَعَائِلٌ).

الثالث: (فَعِيلَةٌ) بالياء نحو: صحيفة يُجمع على: صحائف، فإنه شبيهة بـ (فَعَالَةٍ) في كون ثالثة مدّة: صحيفة (فَعِيلَةٌ) أشبه (فَعَالَةٍ) في كون ثالثة مدّة.

الرابع: (فُعُولَةٌ) نحو: حُمُولَةٌ وحمائل.

هذه أربعة كلها محتومة بالتاء مع (فَعَالَةٍ) صارت خمسة، إذا: خمسة بالتاء، (فَعَالَةٍ) نصّ عليها النّاطم ك: سحابة، يُجمع على: سحائب، و (فَعَالَةٍ) بكسر الفاء: رسالة ورسائل، و (فَعَالَةٍ) بضمّ الفاء: دُرَابَةٌ وذوائب، و (فَعِيلَةٌ) بالياء نحو: صحيفة وصحائف، و (فُعُولَةٌ) بالواو نحو: حُمُولَةٌ وحمائل .. هذه خمسة.

وفهم من قوله: (ذَا تَاءٍ أَوْ مُزَالَةٍ) خمسة آخر بدون تاء:

الأول: (فَعَالٌ) بفتح الفاء نحو: شَمَالٌ وَشَمَائِلٌ، يُقال: شَمَالٌ وَشَمَالٌ، (شَمَالٌ) بالفتح اسم للريّح، و (شَمَالٌ) للجارحة، (فَعَالٌ) بفتح الفاء: شَمَالٌ، يُجمع على: شَمَائِلٌ، أَسْقَطَتْ التاء.

و (فَعَالٌ) بكسرها أيضاً: شَمَالٌ، اسمٌ للجارحة، يُقال فيه: شَمَائِلٌ كذلك.

الثالث: (فَعَالٌ) نحو: عُقَابٌ وعقائب.

الرابع: (فُعُولٌ) عجوز وعجائز.

الخامس: (فَعِيلٌ) نحو: سعيد، مسمّى به امرأة، فتقول في جمعه: سعايد.

وهذه كلها يُشترط فيها أن تكون مثناة، يعني: إذا سقطت التاء وجب أن يكون مؤنثاً من أجل أن يُجمع على (فَعَائِلٌ).

إذا: (فَعَالٌ) و (فَعَالٌ) و (فُعُولٌ) و (فَعِيلٌ)، أَسْقَطَ التاء من (فَعَالَهُ) وثلاث الفاء، فتقول: (فَعَالٌ .. فَعَالٌ .. فَعَالٌ) هذه ثلاثة .. هذه من الوزن، و (فُعُولٌ) و (فَعِيلٌ) يعني: بتعميم المدّة إمّا بالواو وإمّا بالياء.

إذا:

وَبِفَعَائِلٍ اجْمَعَنَّ فَعَالَهُ ..

(وَشَبْهَهُ) هذا معطوف على (فَعَالَهُ)، شبه (فَعَالَهُ) ما ذكرناه: رسالة ونحوها، (ذَا تَاءٍ) هذا حال من المفعول (شَبْهَهُ ذَا تَاءٍ)، أين المفعول؟ (اجْمَعَنَّ فَعَالَهُ) .. (فَعَالَهُ) مفعول، (اجْمَعَنَّ) أنت، النون هذه توكيد وليست بفاعل، (ذَا تَاءٍ) حال كونه صاحب تاء، (أَوْ

(مُزَالَةٌ) (فَعَالٌ .. فَعَالَهُ) بتاءٍ وبدون تاءٍ، فدخلت تحته العشرة الأوزان التي ذكرناها.
(ذَا تَاءٍ أَوْ) للتَّنْوِيع (مُزَالَةٌ) يعني: أُزِيلَتْ منه التَّاءُ، فالضمير يعود على التَّاءِ، (مُزَالَةٌ) من إضافة اسم المفعول إلى مفعوله الثاني، ومفعوله الأول: ضَمِيرٌ مستترٌ جوازاً وهو نائب الفاعل، وقوله: (مُزَالَةٌ) ذَكَرَ التَّاءَ، لِأَنَّ حُرُوفَ المعجم يجوز فيها الوجهان.
قال الشَّارِحُ هنا: من أمثلة جمع الكثرة (فَعَائِلٌ)، وهو لكل اسمٍ رباعيٍّ بِمَدَّةٍ قبل آخره، مُؤَنَّثاً بالتَّاءِ أو مُجَرِّداً منها، نحو: سحابةٌ وسحائبٌ، ورسالةٌ ورسائلٌ، وَكُنَاسَةٌ وَكُنَائِسٌ، وصحيفةٌ وصحفٌ، وَخَلُوبَةٌ وَخَلَائِبٌ، أو مُجَرِّداً منها نحو: شَمَالٌ وَشَمَائِلٌ، وَعُقَابٌ وَعُقَائِبٌ، وعجوزٌ وعجائزُ.
وَبِالْفَعَالِي وَالْفَعَالَى جُمِعَا ... صَحْرَاءُ وَالْعَذْرَاءُ وَالْقَيْسَ اتَّبَعَا

(صَحْرَاءُ .. فَعْلَاءٌ) ممدود .. صحراء، يُجمع على: صحاري وصحارى، (جُمِعَا صَحْرَاءُ) .. (جُمِعَا) الألف للإطلاق، و (صَحْرَاءُ) نائب فاعل، (وَالْعَذْرَاءُ) معطوفٌ عليه، (وَبِالْفَعَالِي) مُتَعَلِّقٌ بقوله: (جُمِعَا)، (وَالْفَعَالَى) معطوفٌ عليه.
إِذَا: من أمثلة جمع الكثرة: (فَعَالِي) و (فَعَالَى)، ويشتركان فيما كان على (فَعْلَاءٌ) ممدوداً بفتح الفاء وسكون العين اسماً ك (صَحْرَاءُ)، أو وصفاً ك: (عَذْرَاءُ).

اسماً ك: (صَحْرَاءُ) فَيُجمع على: صحاري وصحارى، أو صِفَةً ك: (عَذْرَاءُ) .. (عَذْرَاءُ) لا مذكَّر له، يُقال فيه: عَذَارِي وَعَذَارَى.
قوله: (وَالْقَيْسَ اتَّبَعَا) اتبعاً القيس، (اتَّبَعَا) الألف مُنْقَلِبَةٌ عن نون التوكيد الخفيفة، لِأَنَّهُ فعل أمر اتَّصَلَتْ به نون التوكيد فَوُوقِفَ عليه فوجب قلبها ألفاً، (وَالْقَيْسَ اتَّبَعَا) فُهِمَ منه أَنَّ (عَذْرَاءَ) مقيسٌ على (صَحْرَاءُ).
وَبِالْفَعَالِي وَالْفَعَالَى جُمِعَا ... صَحْرَاءُ وَالْعَذْرَاءُ وَالْقَيْسَ اتَّبَعَا
نقف على هذا، والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين ... !!!

عناصر الدرس

* تنمة لأبنية الكثرة وما تكون جمعا له

* ما يحذف لأجل صيغة التكسير ، والمفاضلة عند الحذف.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

قال النَّاطِم - رحمه الله تعالى -:

وَبِالْفَعَالِي وَالْفَعَالَى جُمْعًا ... صَحْرَاءُ وَالْعَذْرَاءُ وَالْقَيْسَ اتَّبَعَا

أي: من أمثلة جمع الكثرة (فَعَالِي) بفتح أوله وكسر رابعه، كذلك: (فَعَالَى) بفتح أوله وفتح رابعه: صحارى، وصحاري، وأما (الْفَعَالِي) فقد ذكر النَّاطِم هنا أنه جمع ل: صَحْرَاءُ وكذلك: عَذْرَاءُ، ويُجمع كذلك على: (فَعَالِي) يعني: يأتي بالجمعين، وقَدَّمَ (فَعَالِي) بالكسر، لأنه أصل: (فَعَالَى) بالفتح، ولذلك قال بعضهم أن قوله: (وَالْقَيْسَ اتَّبَعَا) مراده: أَنَّ (عَذْرَاءَ) هذا مقيسٌ على (صَحْرَاءَ) وليس أصلاً فيه .. (العذراء) مقيسٌ على (صَحْرَاءَ)، يُقال: عَذَارٍ وعذارى، يُجمع بالنوعين، كما يُقال: صَحَارِي، بكسر الراء: وصَحَارَى.

وذكر ابن هشام: أَنَّ (فَعَالِي) يَطْرُدُ في سبعة أبواب: (فَعَالَات) نحو: مَوَمَات، و (فَعَالَات) بكسر الفاء نحو: سِغَالَات، و (فَعْلِيَّة) نحو: هِرْيَّة، وهو ما يكون في الشعر من نخالة الطين، أو هو ما يتطاير من دقاق القطن .. هكذا قيل. (وَفَعْلُوهُ) نحو: عَزْفُوهُ، وهي الخشبة التي تُوضَع عرضاً في رأس الدَّلْو، وما حُذِفَ أول رَأْسَيْهِ من نحو: حَبْنَطَى كما سيأتي هذا، وَقَلْنَسُوهُ.

و (فَعْلَاءَ) اسماً ك: صحراء، أو صفة لا مُذَكَّر لها ك: عَذْرَاءَ، وذو الألف المقصورة لتأنيث نحو: حُبْلَى، أو إلحاق ك: ذَفْرَى، وهو الموضع الذي يَعْرِقُ من خلف أذن البعير، هذه سبعة أبواب يَطْرُدُ فيها الجمع (بِالْفَعَالِي) بكسر رابعه.

وأما (فَعَالَى) بفتح أوله ورابعه، ويشترك (الْفَعَالِي) بالكسر في: صَحْرَاءَ وما بعده، يعني: في قوله: (صَحْرَاءَ) وما بعده (عَذْرَاءَ) وذو الألف المقصورة لتأنيث: حُبْلَى، أو إلحاق ك: ذِفْرَة، هذه كلها يُشَارِكُ فيها (فَعَالَى) (فَعَالِي) .. (فَعَالَى) يُشَارِكُ (فَعَالِي) في هذه الأنواع.

وليس ل (فَعَالَى) ما ينفرد به عن (الْفَعَالِي) إلا وصفٌ، يعني: على وزن (فَعْلَان)، أو على وزن (فَعْلَى): عطشان وعطشى، وغضبان وغضبي، وسكران وسكرى، فهذا ممَّا ينفرد فيه (الْفَعَالَى) عن (الْفَعَالِي).

وَبِالْفَعَالِي وَالْفَعَالَى جُمْعًا ..

(جُمْعًا) الألف هذا للإطلاق، و (صَحْرَاء) نائب فاعل، و (جُمْعًا) مُعَبَّرٌ الصيغة،
(وَالْعَذْرَاء) معطوفٌ عليه، وقوله: (وَالْقَيْسَ اتَّبَعًا): اتبعن .. اتبع .. اتبعن، الألف هذه
مبدلة عن نون التوكيد الخفيفة، (وَالْقَيْسَ) مفعولٌ به مُقَدَّم.
(وَالْفَعَالِي وَالْفَعَالَى) يجتمعان ويفترقان، لهما اشتراك ولهما انفراد، فيشتركان في أنواع:
الأول: (فَعْلَاء) اسمًا ك: صَحْرَاء، يُقال: صَحَارٍ وَصَحَارَى.
والثاني: (فَعْلَى) اسمًا نحو: علقا، يُقال: عَلاقٍ وَعَلاقَى .. علاقِي علاقَى، لذلك إذا
قلت: علاقِي، كسرت وانقلبت الألف ياءً ثُمَّ صارَ مثل: جوارٍ وغواشٍ، يعني: نُؤن
وحذفت الياء فيقال: علاقٍ وعلاقَى.

والثالث: (فَعْلَى) اسمًا نحو: ذِفْرَى، وَذِفَارٍ، وَذِفَارِي (ذِفَارٍ) بالكسر: وَذِفَارِي.
و (فُعْلَى) وصفًا لا لأنثى (أَفْعَل) نحو: حُبْلَى، يُقال: حَبَالٍ وَحَبَالَى .. ذِفَارٍ وَذِفَارَى.
والخامس: (فَعْلَاء) وصفًا لأنثى نحو: عَذْرَاء، يُقال: عَذَارٍ وَعَذَارَى.
وهذه كلها مقيسة، ولذلك قال: (وَالْقَيْسَ اتَّبَعًا) فهذه خمسة أبواب كلها مقيسة، إلا
(فَعْلَاء) وصفًا لأنثى، وهذا مما اختلفت فيه كلمة ابن مالك هنا في (العَذْرَاء) (فَعْلَاء)
وصفًا لأنثى، نحو: عَذْرَاء، فَإِن (الْفَعَالِي وَالْفَعَالَى) غير مقيسين كما نصَّ هو في
(التَّسْهِيل) يعني: محفوظ في (العَذْرَاء) .. عذاري وعذارى محفوظٌ في (العَذْرَاء)، فهما
محفوظان كما نصَّ عليه في (التَّسْهِيل) بخلاف ما اقتضاه كلامه هنا، حيث اقتضى أنَّ:
أَلْعَذَارَى وَالْعَذَارِي مقيسان، وفي (التَّسْهِيل) نصَّ على أنَّهما محفوظان ليسا قياسين.
إذًا:

الْفَعَالِي وَالْفَعَالَى جُمْعًا ... صَحْرَاءُ وَالْعَذْرَاءُ.

قال الشَّارح: ومن أمثلة جمع الكثرة (فَعَالِي وَفَعَالَى) ويشتركان فيما كان على (فَعْلَاء)،
إذًا: يشتركان، وقد ينفرد بعضها عن بعض كما ذكرناه في كلام ابن هشام السابق.
فيما كان على (فَعْلَاء) اسمًا ك: (صَحْرَاء) أو صَفَةً ك: (عَذْرَاء) فيقال: صحارٍ ..
صحاري .. صحارى، (صحارٍ) الأصل: أنه تُحذف الألف هذه .. تُقَلَّب الألف ياءً ثُمَّ
يُؤنَّ ويعامل معاملة: جوارٍ وغواشٍ، ومثله: عذارٍ وعذارى.
ثُمَّ قال رحمه الله:

وَاجْعَلْ فَعَالِي لَغَيْرِ ذِي نَسَبٍ ... جُدِّدْ كَالْكُرْسِيِّ تَتَّبِعِ الْعَرَبِ

(فَعَالِيّ) هذا هو الذي يكون وزناً بتشديد الياء، (اجْعَلْ) هذا فعل أمر، و (فَعَالِيّ) بالنصب مفعولٌ أول ل: (اجْعَلْ).

قوله: (لِغَيْرِ) هذا جار ومجرور مُتَعَلِّق بقوله: (اجْعَلْ) على أَنَّهُ مفعوله الثاني.

(اجْعَلْ فَعَالِيّ) بتشديد الياء مقيساً في كل ما كان (كَالْكُرْسِيِّ)، و (الْكُرْسِي) هذا ثلاثي .. ساكن العين .. آخره ياءٌ مُشَدَّدة لغير النسب، ولذلك قال: (لِغَيْرِ ذِي نَسَبٍ كَالْكُرْسِيِّ) حينئذٍ احترز بقوله: (غَيْرِ ذِي نَسَبٍ) ما كان من باب النسب، ك: بغدادي ودمشقي ومصري وتركبي، هذه كلها لا تجمع على (فَعَالِيّ).

إذاً: (فَعَالِيّ) بتشديد الياء مقيس في كل ما كان على وزن (كُرْسِي)، هو ثلاثي، لأنَّ الياء هذه زائدة في الأصل، وقد توضع أصالةً: كاف، وراء، وسين، ثُمَّ هو ساكن العين، وآخره ياءٌ مُشَدَّدة لغير النسب.

واحترز بقوله: (لِغَيْرِ ذِي نَسَبٍ) ممَّا آخره ياءٌ مُشَدَّدة للدلالة على النسب، كما سيأتي في: قُرشي ونحوه، كنحو: بَصْرِي وَمِصْرِي، حينئذٍ يُفَرِّق بين اليائين .. كُرْسِي وَمِصْرِي مثلاً .. يُفَرِّق بين اليائين، يُعرف ما ياءه للنسب بصلاحية حذف الياء، تُحذف الياء ودلالة الاسم على المنسوب إليه، يبقى الاسم كما هو: قريش .. قُرشي، احذف الياء: قُرَيْش، بقي الاسم كما هو، أمّا: كرسى، احذف الياء ما تبقى الكلمة على شيء .. الاسم لا يدلُّ على شيء.

حينئذٍ ياء النسب هي شيءٌ زائدٌ على أصل الكلمة قابلٌ للحذف، هذا الأصل فيها، حينئذٍ إذا أُريد أن يُفَرِّق بين الياء التي تكون للنسب والياء التي لغير النسب (كَالْكُرْسِيِّ) نقول احذف هذه الياء، إن بقي الاسم دالاً على معنىً فحينئذٍ نقول: هذه ياء النسب، وإلا فهي ياءٌ لغير النسب.

ويُعرف ما ياءه للنسب بصلاحية حذف الياء، ودلالة الاسم على المنسوب إليه، وما ليس لتجديد النسب لا يصلح لذلك، وهذا يشمل نوعين:

الأول: ما وُضِعَ أصالةً، هكذا بالياء مُشَدَّدة، أول ما وُضِعَ وضع على وزن (كُرْسِي) مثلاً، حينئذٍ نقول: هذه الياء، وإن لم تكن للنسب إلا أنَّها وُضِعَت أصالةً مُشابهةً لياء النسب، ما وُضِعَ بالياء المُشَدَّدة وهذا مثل له ب: كرسى، إذ ليس عندنا كلمة مؤلَّفة من كاف وراء وسين.

والنوع الثاني: ما أصله بياء النسب، يعني: فيه ياء النسب، ولكن اسْتُعْمِل استعمال

الأسماء فصار النسب منسباً، هذا وارد كثير عندهم، ولذلك قلنا: عَبْدٌ وَأَعْبُدُ، الأصل: أَنَّهُ لَا يُجْمَعُ عَلَى (أَفْعُل) لَأَنَّهُ وَصِفٌ، لَكِنْ لَمَّا تُنَوِّسِيَتِ الْوَصْفِيَّةُ فَعُومِلَ مُعَامِلَةُ الْأَسْمَاءِ صَحَّ جَمْعُهُ عَلَى (أَفْعُل) وَإِلَّا هُوَ خَاصٌّ بِالْأَسْمَاءِ، غَلَبَتْ عَلَيْهِ الْأَسْمِيَّةُ.

إِذَا: الثَّانِي: مَا أَصْلُهُ النَّسَبُ، وَكَثُرَ اسْتِعْمَالُ مَا هِيَ فِيهِ حَتَّى صَارَ النَّسَبُ مَنْسِباً، مَثَلُوا لَهُ ب: مَهْرِي، فَإِنَّهُ فِي الْأَصْلِ: مَنْسُوبٌ إِلَى: مَهْرَةٍ وَهِيَ قَبِيلَةٌ: مَهْرِيٌّ، كَمَا يُقَالُ: قُرَشِي وَبَصْرِي وَبَغْدَادِي، ثُمَّ كَثُرَ اسْتِعْمَالُهُ حَتَّى صَارَ اسْمًا لِلنَّجِيبِ مِنَ الْإِبِلِ، النَّجِيبُ مِنَ الْإِبِلِ صَارَ يُسَمَّى: مَهْرِي، وَالْأَصْلُ فِيهِ: أَنَّهُ مَنْقُولٌ، حِينَئِذٍ عُومِلَ مُعَامِلَةُ الْأَسْمَاءِ الْمُجَرَّدَةِ غَيْرَ مَنْسُوبَةٍ إِلَى شَيْءٍ، وَإِنْ كَانَ فِي أَصْلِ الْاسْتِعْمَالِ هُوَ بِيَاءِ النَّسَبَةِ.

إِذَا: (لِغَيْرِ ذِي نَسَبٍ جَدَّدَ) احْتَرَزَ بِيَاءِ النَّسَبِ الْمَجْدَّدَةَ عَنْ يَاءِ نَسَبٍ فِي أَصْلِ الْوَضْعِ، أَوْ لَا نَقُولُ: يَاءِ نَسَبٍ! نَقُولُ: يَاءٍ مُشَابِهَةٍ لِيَاءِ النَّسَبِ فِي أَصْلِ الْوَضْعِ، أَوْ مَا كَانَ أَصْلًا فِي النَّسَبِ لَكِنَّهُ صَارَ النَّسَبُ مَنْسِباً، اسْتُعْمِلَ اسْتِعْمَالُ الْأَسْمَاءِ الْخُصَّةِ فَصَارَ عَلَمًا، أَوْ صَارَ اسْمًا وَتُنَوِّسِي فِيهِ النَّسَبَ.

وَأَجْعَلْ فَعَالِي لَغَيْرِ ذِي نَسَبٍ ... جَدَّدَ.

قلنا: (لِغَيْرِ) هَذَا مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: (اجْعَلْ) وَهُوَ مُضَافٌ، وَ (ذِي) مُضَافٌ إِلَيْهِ وَهُوَ بِمَعْنَى: صَاحِبٌ، وَهُوَ مُضَافٌ، وَ (نَسَبٍ) مُضَافٌ إِلَيْهِ، وَ (جَدَّدَ) أَي: النَّسَبُ، الْجُمْلَةُ فِي مَحَلِّ جَرِ نَعْتٍ ل: (نَسَبٍ)، وَاحْتَرَزَ بِهِ مِنْ نَحْوِ: تُرْكِي وَبَصْرِي وَبَغْدَادِي وَمَصْرِي وَنَحْوِ ذَلِكَ. (كَالْكُرْسِيِّ) وَبُخْتِي وَقُمْرِي (تَتَّبِعِ الْعَرَبَ)، (تَتَّبِعِ) هَذَا مُجْزُومٌ فِي جَوَابِ الْأَمْرِ: اجْعَلْ .. تَتَّبِعِ، إِذَا جَعَلْتَ (فَعَالِي) لِمَا دُكِّرَ (تَتَّبِعِ الْعَرَبَ) كُنْتَ تَابِعًا لِلْعَرَبِ، فَهُوَ مُجْزُومٌ فِي جَوَابِ الطَّلَبِ وَجَزَمَهُ سَكُونُ مُقَدَّرٍ، وَ (الْعَرَبُ) مَفْعُولٌ بِهِ.

من أمثلة جمع الكثرة: (فَعَالِي)، هكذا قال الشارح، وهو جمعٌ لكل اسمٍ ثلاثي آخره ياءٌ مُشَدَّدَةٌ غَيْرَ مُتَجَدِّدٍ لِلنَّسَبِ: كُرْسِي .. كِرَاسِي .. (فَعَالِي)، قُمْرِي .. قَمَارِي، بُخْتِي .. بَخَاتِي، بَرْدِي .. بَرَادِي، وَلَا يُقَالُ: بَصْرِي .. بَصَارِي، لَا يُقَالُ لَأَنَّهُ مَنْسُوبٌ، وَمَا كَانَ مَنْسُوبًا لَا يُجْمَعُ عَلَى (فَعَالِي).

إِذَا: هَذَا الْوِزْنُ خَاصٌّ بِمَا كَانَ عَلَى وَزْنِ: كُرْسِي، مِنْ كُلِّ اسْمٍ ثَلَاثِي سَاكِنِ الْعَيْنِ وَآخِرُهُ يَاءٌ مُشَدَّدَةٌ لَكِنَّهَا لَيْسَتْ بِبِيَاءِ النَّسَبِ وَإِنْ أَشْبِهَتْ يَاءَ النَّسَبِ.

ثم قال: وهذا (فَعَالِي) آخر ما ذكره النَّاظِمُ هُنَا مِنْ أَمْثَلَةِ تَكْسِيرِ الثَّلَاثِي الْمَجْرُودِ، وَالْمَزِيدِ فِيهِ غَيْرُ الْمَلْحَقِ، وَالشَّبِيهِ بِهِ، وَكُلُّ مَا ذَكَرَهُ: أَحَدٌ وَعِشْرُونَ بِنَاءً فِيمَا سَبَقَ، الْآنَ سَيَذْكَرُ

فيما يتعلّق بـ: (مَفَاعِلٌ وَمَفَاعِيل) كل ما كان بعد ألف تكسيه حرفان أو ثلاثة وسطها ساكن.

وَبِفَعَالٍ وَشَبْهِهِ انْطَقَا ... فِي جَمْعِ مَا فَوْقَ الثَّلَاثَةِ ارْتَقَى
مِنْ غَيْرِ مَا مَضَى وَمِنْ خُمَاسِي ... جُرِدَ الْآخِرَ انْفٍ بِالْقِيَاسِ
وَالرَّابِعَ الشَّيْبُ بِالْمَزِيدِ قَدْ ... يُحْذَفُ ذُوْنَ مَا بِهِ تَمَّ الْعَدَدُ
وَزَائِدَ الْعَادِي الرَّبَاعِي اخْذِفْهُ مَا ... لَمْ يَكْ لَبِنًا اِثْرُهُ اللَّذْ خَتَمَا

هذا ما يتعلّق بالرُّبَاعِي المُجَرَّد، والرُّبَاعِي المَزِيد، والخُمَاسِي الأَصُول، والخُمَاسِي المَزِيد، كيف نجمعه؟ فحينئذٍ نأتي به على وزن (فَعَالِلٌ وَشَبْهِهِ).
وَبِفَعَالٍ وَشَبْهِهِ انْطَقَا ..

انطقاً بِفَعَالِل، هذا مُتَعَلِّقُ بِقَوْلِهِ: (انْطَقَا)، والألف هذه بدلٌ عن نون التوكيد الخفيفة، (وَشَبْهِهِ) أي: شبه (فَعَالِل) من كل وزنٍ بعد ألف تكسيه حرفان، أو ثلاثة أحرف وسطها ساكن، الذي عبّرنا في السابق بأنّه: صيغة منتهى الجموع.
من أمثلة الكثرة (فَعَالِلٌ وَشَبْهِهِ)، والمراد بـ (شَبْهِهِ): ما يُماثلُه في العِدَّة والهيئة .. عدد الحروف والهيئة، وإن خالفه في الوزن نحو: (مَفَاعِلٌ وَفَيَاعِل) قلنا: لا يُشترط أن يكون (مَفَاعِلٌ وَمَفَاعِيل) كما سبق، صيغة منتهى الجموع ليس القيد فيه أن يكون على وزن (مَفَاعِلٌ وَمَفَاعِيل) بل هذا مثالٌ كَثُرَ وشاع: (مَفَاعِلٌ) مَسَاجِد .. (مَفَاعِيلٌ) مصابيح، هذا كثير ولكن كل ما كان بعد ألف تكسيه حرفان أو ثلاثة أحرف وَسَطُهَا ساكن، هذا الضابط فيه.

إذاً: (وَشَبْهِهِ) المراد ما يُماثلُه في العِدَّة والهيئة، وإن خالفه في الوزن نحو: (مَفَاعِلٌ وَفَيَاعِل)، أمّا (فَعَالِل) الذي ذكره النَّاطِمُ فيُجْمَعُ عليه كلُّ ما زادت أصوله على ثلاثة، ولذلك قال:

فِي جَمْعِ مَا ارْتَقَى فَوْقَ الثَّلَاثَةِ ..

فَيُجْمَعُ عليه كل ما زادت أصوله على ثلاثة أحرف، وأمّا (شَبْهِهِ) فَيُجْمَعُ عليه كلُّ ثَلَاثِيٍّ مَزِيدٍ إلا ما أخرجَه بقوله: (مِنْ غَيْرِ مَا مَضَى) إذاً: النظر هنا في الرُّبَاعِي، والخُمَاسِي، والثَلَاثِي المَزِيد، أمّا الرُّبَاعِي الأَصُول لم يذكره النَّاطِمُ لأنّه لا إشكال فيه: جَعْفَرٌ، يُجْمَعُ على: جَعَاغِر .. على (فَعَالِل) ليس فيه حذفٌ، لم يذكر كيفية جمعه.
وأمّا الخُمَاسِي الأَصُول والمَزِيد، والرُّبَاعِي المَزِيد، فهذا نصٌّ عليه.

وأما النوع الثالث: وهو الثلاثي المزيد (فَعَالِل) هذا للخماسي، وشبه (فَعَالِل) هذا
للالثلاثي المزيد.

إذا: (فَعَالِل) يُجمع عليه كُلُّ ما زادت أصوله على ثلاثة، وشبه (فَعَالِل) يُجمع عليه كُلُّ
ثلاثيٍّ مزيد، إلا ما أخرجه بقوله: (مِنْ غَيْرِ مَا مَضَى) يعني: الذي سبق من الثلاثي هذا
لا إشكال فيه، كذلك الرباعي: كَاهِلٌ وَخَائِضٌ وَصَاهِلٌ وَكَامِلٌ وَكَمَلَهُ، كل المجموع
السابقة مستثناة، ما عداها حينئذٍ يدخل معنا.
إذا:

بِفَعَالِلٍ وَشِبْهِهِ انْطِقَا ... فِي جَمْعِ مَا فَوْقَ الثَّلَاثَةِ ارْتَقَى

قوله: (انْطِقَا) هذا تَعَلَّقَ به (بِفَعَالِلٍ) وعطف عليه (شِبْهِهِ)، (في جَمْعِ) هذا جار ومجرور
مُتَعَلِّقٌ بقوله: (انْطِقَا)، انطقاً (بِفَعَالِلٍ) في جمع ما ارتقى فوق الثَّلَاثَةِ، إذا: ما كان ثلاثياً
فقد مضى أكثره، بقي ما زاد على الثلاثي، (في جَمْعِ مَا ارْتَقَى) ما زاد (فَوْقَ الثَّلَاثَةِ)
حينئذٍ شَمِلَ: الرباعي، ك: جعفر، سواء كان مُجَرِّداً أو مزيداً، وشَمِلَ الخماسي، والسداسي،
والسُّباعي، لأنه قال: (مَا ارْتَقَى فَوْقَ الثَّلَاثَةِ) وأقصى الأسماء سبعة: استخراج، على
سبعة أحرف.

إذا: شَمِلَ قوله:

فِي جَمْعِ مَا ارْتَقَى فَوْقَ الثَّلَاثَةِ ..

شَمِلَ الرباعي ك: جَعْفَرٌ وَصَيَّرٌ وَإِصْبَعٌ، والخماسي ك: سَفَرَجَلٌ وَمُنْطَلَقٌ، والسداسي ك:
قَبْعَثْرَةٌ ومستخرج، والسُّباعي ك: استخراج، (استخراج) على سبعة أحرف، ولا يوجد
ثمانية أحرف.

أما الرباعي: فإما أن يكون مُجَرِّداً أو لا، فإن كان مُجَرِّداً جُمِعَ على (فَعَالِلٍ) دون حذف،
لأنَّ (فَعَالِلٍ) خمسة أحرف، وجعفر، أربعة أحرف، إذا: يمكن أن يأتي الوزن: جعفر،
على (فَعَالِلٍ) ولا إشكال فيقال فيه: جَعَاْفِر.

وإن كان بزيادة جُمِعَ على شبه (فَعَالِلٍ) سواء كانت زيادته للإلحاق نحو: جوهر، يُجمع
على: جواهر، أم لغير الإلحاق نحو: إصْبَعٌ .. أَصَابِعُ (أَفَاعِلٍ) وَمَسْجِدٌ .. مَسَاجِدُ، ما لم
يكن ممَّا تَقَدَّمَ استثنائه .. ما سبق يعني: في الأبواب السابقة، هذا الرباعي .. الرباعي
يُجمع على (فَعَالِلٍ) إن كان مُجَرِّداً، فيقال: جعفر .. جعافر.

وإن كان بزيادة جُمِعَ على شبه (فَعَالِلٍ) سواء كان زيادته للإلحاق: جَوْهَرٌ، (جَوْهَر) هل
هو رَبَاعِي الأَصُول؟ (جَوْهَر) على وزن (فَوَعَل) إذا: هو ثلاثي مزيد بحرف، إذا: ليس
رباعي الأَصُول .. ليس مُجَرِّداً، كذلك: إصْبَعٌ، على أربعة أحرف، على وزن (إِفْعَل)

إِذَا: الهمزة ليست أصلية: مَسْجِد (مَفْعَل) الميم ليست أصلية.
إِذَا: إذا كان الرُّباعي ليست حروفه أصول يُجمع على شبه (فَعَالِل)، أمّا: جعفر، هذه الحروف كلها أصلية، حينئذٍ يُجمع على (فَعَالِل)، وما لم يكن كذلك من الرُّباعي يُجمع على شبه (فَعَالِل) فيُقَال في (جَوَهَر): جَوَاهِر، (جَوَاهِر) على وزن (فَوَاعِل) ليس (فَعَالِل) هو شبه (فَعَالِل).

كذلك: إصْبَع يقال: أَصَابِع (أَفَاعِل) هذا شبه (فَعَالِل) ليس على وزن (فَعَالِل)، مسجد .. مساجد (مَفَاعِل) هذا شبه (فَعَالِل) وليس على وزن (فَعَالِل)، إلاّ ممّا استثناه النّاطم فهذا قد سبق بيانه ك: صَاهِل، وكامل، وكمله، كل ما سبق هناك فهو مستثنى. وأمّا الخماسي: فهو أيضًا إمّا مُجَرَّد، وإمّا بزيادة، إمّا مُجَرَّد يعني: خماسيّ الأصول، أو خماسي مزيد، أشار إلى الخماسي المجرّد بقوله: (وَمِنْ خُمَاسِي جُرِّدَ) إِذَا: المجرّد لم يعن المزيد، (انْفِ الْآخِرَ) يعني: احذف الآخر من أجل جمعه على وزن (فَعَالِل)، لأنّ (فَعَالِل) على خمسة أحرف وفيه ألفٌ زائدة، وهي ألف الجمع لا بُدَّ من بقاءها. (فَعَالِل) هذا على خمسة أحرف، والألف لا بُدَّ من إبقاءها، كيف نجمعه وهو على خمسة أحرف؟ إِذَا: لا بُدَّ من حذف حرفٍ منه، والأنسب عند الصرفيين: أن يكون الحذف من الأخير، لأنّ الحذف إمّا يكون من الطَّرَف إلا ما يأتي استثنائه. (وَمِنْ خُمَاسِي جُرِّدَ) يعني: مُجَرَّد، يعني: خماسيّ الأصول كل حروفه أصول ليس فيه حرفٌ زائد، (انْفِ) يعني: احذف (الآخِرَ بِالْقِيَاسِ)، حينئذٍ: سَفَرَجَل، كيف نجمعه على (فَعَالِل)؟ نقول: سَفَارِج .. لا بد من بقاء الألف، سَفَارِج أين اللام؟ قطعناها .. حذفناها، لا بُدَّ من أن يأتي على وزن (فَعَالِل) أن نحذف الحرف الأخير: سَفَرَجَل .. (سَفَارِج) حذفنا اللام .. الطرف، لماذا؟ لنتمكن من جمعه على وزن (فَعَالِل). قوله: (بِالْقِيَاسِ) فُهِم منه أنّ العرب لا تجمع ما يُحذف منه حرفٌ أصلي إلا على استِغْرَاهِ، وهذا مذهب سيبويه.

إِذَا: (مِنْ خُمَاسِي) هذا مُتَعَلِّقٌ بقوله: (انْفِ) .. (انْفِ) فعل أمر مبنيّ على حذف حرف العِلَّة، و (بِالْقِيَاسِ) مُتَعَلِّقٌ به، والآخر مفعولٌ مُقَدَّم، و (جُرِّدَ) هو الخماسي، والجملة في محل جر صفة لـ (خُمَاسِي)، أي: (انْفِ الْآخِرَ) أي: احذفه من الخماسي المجرّد عند جمعه قياساً، لتتوصل بذلك الحذف .. حذف الأخير إلى بناء (فَعَالِل) إذ لو لم تحذفه لَمَّا استطعت أن تتوصل إلى هذا الوزن، فتقول في (سَفَرَجَل): سَفَارِج، (فرزدق): فَرَزْدَ، (فرزدق) خماسي الأصول، كيف نجمعه على (فَعَالِل)؟ تقول: فرزد، حذفت القاف.

إذاً:

بِفَعَالٍ وَشِبْهِهِ انْطِقًا ... فِي جَمْعٍ مَا ارْتَقَى فَوْقَ الثَّلَاثَةِ

قوله: (وَشِبْهِهِ) عرفنا المراد شبه (فَعَالِل): كل جمع بعد ألف تكسيره حرفان، (مِنْ غَيْرِ مَا مَضَى) هذا استثناء لقوله: (فِي جَمْعٍ مَا فَوْقَ الثَّلَاثَةِ) لَأَنَّ: كاهل، وحائض، وفارس، فيما سبق هذه كلها فوق الثلاث، لكنّه سبق لها أبنية استقرّت عليها، هذا مستثنى لا تأتي على وزن (فَعَالِل) وشبهه (فَعَالِل).

إذاً: (مِنْ غَيْرِ مَا مَضَى)، (مِنْ غَيْرِ) هذا حال من (مَا) .. (فِي جَمْعٍ مَا) حال كونه (مِنْ غَيْرِ مَا مَضَى): من غير الذي مضى، والذي مضى .. كُلُّ مَا مَضَى .. الأبواب السابقة ممّا قلنا فيه: أنّه رباعي معتلّ اللام، أو صحيح اللام: كامل، ورام، وحائض .. كل هذه الأصل: أنّها رباعية ولها أبنية مستقرّة غير باب (فَعَالِل وَشِبْهِهِ)، ما عدا ما سبق حينئذٍ يُجمع على (فَعَالِل) إن كان رباعياً فبلا حذف، سواء كان مزيداً أو مجرّداً، وإن كان خماسياً فإنّما أن يكون مجرّداً أو مزيداً حينئذٍ لا بُدَّ من جمع المجرّد بحذف طرفه وهو الأخير.

(مِنْ غَيْرِ مَا مَضَى) يرجع لقوله: (وَشِبْهِهِ)، وهو باب: كُبْرَى وَسَكْرَى، وَأَحْمَرُ وَحَمْرَاءُ، ورام وكامل ونحوها، ممّا استقر تكسيره على غير هذا البناء.

..... وَمِنْ خُمَاسِي ... جُرْدَ الْآخِرِ انْفٍ بِالْقِيَاسِ
وَالرَّابِعُ الشَّيْبَةُ بِالْمَزِيدِ قَدْ ... يُحْدَفُ دُونَ مَا بِهِ تَمَّ الْعَدَدُ

(وَالرَّابِعُ) هذا مبتدأ، و (الشَّيْبَةُ) نعته، (بِالْمَزِيدِ) مُتَعَلِّقٌ بـ: (الشَّيْبَةُ)، (قَدْ يُحْدَفُ) هو أي: الرابع، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ.

وَالرَّابِعُ الشَّيْبَةُ بِالْمَزِيدِ قَدْ ... يُحْدَفُ

دُونَ مَا تَمَّ الْعَدَدُ بِهِ، يعني: دون الخامس، في الأول حكم بأن الذي يُحذف من الخماسي الأصول المجرّد الآخر، يعني: الحرف الأخير اللام: سَفَرَجَل .. فرزدق، نحذف اللام من: سفرجل والقاف من: فرزدق، هنا استثنى فقال لك: الرَّابِعُ من الخماسي الأصول المجرّد، إن كان شبيهاً بالمزيد قد يكون هو المحذوف دون الخامس.

قلنا: في الحكم السابق أن يكون المحذوف هو الخامس، لكن هنا استثناء: إمّا أن يكون

الرَّابِع الذي قبل الخامس شبيهاً بالمزيد أو لا، إن لم يكن شبيهاً بالمزيد فالحكم السابق: يُحذف الخامس، إن كان شبيهاً بالمزيد فحينئذٍ جاز لك أن تحذف الرَّابِع، أو أن تحذف الخامس، يعني: صار الحكم السابق للجواز فيما إذا كان الرَّابِع شبيهاً بالمزيد. إذاً: ننظر في الخماسي المجرَّد .. ننظر في رابعه: إن لم يكن شبيهاً بالمزيد تَعَيَّن حذف خامسه، وإن كان شبيهاً بالمزيد حينئذٍ لم يَتَعَيَّن حذف خامسه، بل يجوز لك الوجهان، وإن كان حذف الخامس أرجح. ثم إن كان رابع الخماسي الأصول شبيهاً بالزائد: إمّا أن يكون شبيهاً بالزائد لفظاً أو مخرجاً، يعني: كيف نحكم عليه بأنه شبيه بالزائد؟ نحن نقول: هو أصل (سَفَرَجَل) أصول يعني: ليس فيه زوائد، (سَفَرَجَل) يعني: الحروف كلها أصول، فكيف نحكم عليه بأنه زائد؟ هو ليس فيه زائد قطعاً، وإلا ما صار مُجرِّداً، إذا قيل: (خُمَاسِيّ جُرِّدَ) معناه: جُرِّد من الزيادة فليس فيه حرف زائد البتّة، لكن فيه حرف من هذه الحروف الأصول ما يُشبه الزائد، ومعلوم أن الشيء إذا أشبه الشيء أخذ حكمه كما عرفنا من أول الكتاب إلى الآن.

حينئذٍ نقول: هذا الرابع وهو حرف أصلي ليس بزائد قد يشبه الزائد إمّا لفظاً أو مخرجاً، (لفظاً) عينه نفسه هو، فالنون مثلاً من حروف: سَأَلْتُمُونِيهَا، وقد يكون حرفاً أصلياً، حينئذٍ إذا جاء الرابع حرفاً وهو نون هو أصلي، لكن نقول: هذه النون تقع زائدة في غير هذا الباب وهو: الخماسي المجرَّد، حينئذٍ نقول: أشبهت النون النون، النون الأصلية أشبهت النون الزائدة، صار شبيهاً له في اللفظ. كذلك إذا أشبه الحرف ليس حرفاً زائداً من حيث كونه يقع زائداً في بعض المفردات، وإمّا من حيث الاشتراك في المخرج، يعني: لا يكون النون هو عين النون، وإمّا يكون حرفاً آخر لكنّه اشترك مع الحرف الزائد من حروف: سَأَلْتُمُونِيهَا، في المخرج فمعلوم أن المخارج تشترك.

إذاً: إن كان رابع الخماسي الأصول شبيهاً بالزائد لفظاً أو مخرجاً جاز حذفه وإبقاء الخامس، جاز حذفه بدلاً من الخامس، وإن كان الأصل: حذف الخامس، فنترك الخامس كما هو على حاله ونحذف هذا الرابع الذي أشبه الزائد.

ومثال ما رابعه شبيه بالزائد لفظاً مثل: خَوَزَنَق .. سَفَرَجَل، بفتح الواو، نقول هذا: (خَوَزَنَق) النون هنا أصلية، ووقعت رابعة من خماسي مُجرَّد، الخاء والواو والراء والنون والقاف كلها حروف أصول، الأصل فيه: أن نحذف القاف .. الأخير: خَوَزَنَق، تبقى

النون كما هي ونحذف القاف، فنقول في جمعه: (فَعَالِل) خوارن، هذا الأصل فيه، يجوز أن نبقى القاف ونحذف النون، لماذا؟ لكون النون هنا حرفاً رابعاً شبيهاً بالزائد، كيف أشبه الزائد؟

نقول: (سَأَلْتُمُونِيهَا) هذه حروف الزيادة عشرة مجموعة في قوله: (سَأَلْتُمُونِيهَا)، النون تقع زائدةً، وهنا النون أصلية، إذاً: أشبه اللفظُ اللفظَ فأخذ حكمه، والزائد يجوز حذفه، وَحُذِفَتْ هذه النون مع كونها أصلية، لأنها أشبهت النون التي تُزاد، إذاً: (خَوَرَنَق) فإنَّ النون من حروف الزيادة.

ومثال ما رابعه شبيهةً بالزائد مخرجاً: فرزدق، الدال (سَأَلْتُمُونِيهَا) ليست منها، لكنَّ الدال هذه قالوا: من مخرج التاء: دا .. تا، اشتركت مع التاء وهي حرفٌ زائد في المخرج فجاز حذفها، فإن الدال من مخرج التاء، والتاء من حروف الزيادة.

إذاً: لم يُشبه الدال التاء لفظاً، لو كان عينه .. تاء وتاء قلنا: أشبهه لفظاً كما في النون والنون، ولكن هنا الدال والتاء لم يشتبها في اللفظ والنطق، وإنما اشتركا في المخرج فحسب، حينئذٍ صار شبيهاً له، فلك حينئذٍ أن تقول فيهما: خَوَارِق، خَوَرَنَق احذف النون تقول: خَوَارِق على وزن (فَعَالِل) بحذف الرابع، لماذا حذفته وهو أصل؟ تقول: لأنه شبيهةً بالزائد، وهذا استثناءٌ من القاعدة السابقة: وَمِنْ حُمَاسِيٍّ جُرِدَ الْآخِرَ احْذِفْ ..

يعني: احذف الآخر إذا كان الحماسي مُجَرِّداً، إلا إذا كان الرابع شبيهاً بالزائد فيجوز حذف الرابع دون الخامس، يعني: مع إبقاء الخامس، و (فَرَاذِق) .. (فَرَزْدَق)، احذف الدال تقول: فَرَاذِد، هذا على الأصل إذا حذف القاف، وإذا حذف الدال تقول: فَرَاذِق، يعني: إما أن تقول: فَرَاذِد، وإما أن تقول: فَرَاذِق، يجوز الوجهان.

إذاً: فلك أن تقول فيهما: خوارق وفرازق، لكن: خَوَارٍ وفرازد أجد، وهذا مذهب سيبويه، يعني: حذف الأخير حتى لو كان الرابع شبيهاً بالزائد .. حذف الأخير أجد من حذف الرابع.

وقال المبرِّد: "لا يُحذف في مثل هذا إلا الخامس" يعني: ليس عند المبرِّد تفصيل بين ما إذا كان الرابع شبيهاً بالزائد أو لا، فكله يُحذف منه الطرف الأخير.

وقال المبرِّد: "لا يُحذف في مثل هذا إلا الخامس، و (خوارق) و (فرازق) غلط، وأجاز الكوفيون والأخفش حذف الثالث، فيقولون: خوانق وفراذق".

على كُلِّ المشهور ما ذكره النَّاظم، وهو مذهب سيبويه وجمهور البصريين: أنَّه إذا كان

الرابع شبيهاً بالزائد جاز أن تحذفه دون الخامس.

الرَّابِعُ الشَّيْبَةُ بِالْمَزِيدِ قَدْ ... يُحَذَفُ.

(قَدْ) للتقليل، أو نقول للتحقيق؟ إذا قلنا الراجح أجود: أن يُحذف الأخير مطلقاً، ولو كان الرابع شبيهاً بالزائد، حينئذ الأولى: أن نحمل (قَدْ) هنا للتقليل، لو سَوَّينا بين الحكمين دون ترجيح حملنا (قَدْ) هنا على التحقيق، إذا قلنا: أنت مُخَيَّر بين حذف الرابع الشبيه بالزائد وبين الخامس وهما على مرتبة واحدة، قلنا: (قَدْ) هنا للتحقيق، لأنَّ الحكم لا فرق بينهما، وإذا أردنا الإشارة إلى أنَّ حذف الخامس ولو كان الرابع شبيهاً بالزائد أجود حملنا الحكم هنا على القلَّة، ودائماً إذا قيل: هذا قليل وهذا أكثر كان القليل أدون من حيث الترجيح.

إذا: (قَدْ) هنا للتقليل، (قَدْ يُحَذَفُ) الرابع الشبيه بالمزيد، (دُونَ) من غير، (مَا تَمَّ الْعَدْدُ بِهِ) (بِهِ) هذا جار ومجرور متعلّق بقوله: (تَمَّ)، و (تَمَّ الْعَدْدُ) (الْعَدْدُ) هذا فاعل مرفوع ورفعه ضَمَّة مُقدَّرة على آخره، (تَمَّ الْعَدْدُ بِهِ) وهو الخامس.

يعني: أنَّ الحرف الرابع في الخماسي الأصول إن كان شبيهاً بالحرف الزائد وإن لم يكن زائداً جاز حذفه دون الآخر، وَشَمِلَ الشَّيْبَةُ بِالْمَزِيدِ ما كان من حروف الزيادة كالمثال الذي ذكرناه، وما كان شبيهاً بالحرف الزائد ك: الدال من: فرزدق، فَإِنَّهُ شَبِيهُهُ بِالتاء لاشتراكهما في المخرج.

وَزَائِدَ الْعَادِي الرُّبَاعِي احْذِفْهُ ..

هذا شروع منه في الخماسي والرباعي المزيد، الرباعي المزيد بحرف صار خماسياً، أو الخماسي المزيد .. الخماسي بزيادة.

(وَزَائِدَ الْعَادِي الرُّبَاعِي) (الْعَادِي) يعني: الذي تَعَدَّى وجاوز الرُّبَاعِي، (احْذِفْهُ) احذف زائد العادي الرُّبَاعِي، ما إعراب (زَائِد)؟ منصوب على الاشتغال، (احْذِفْ زَائِدَ الْعَادِي) (زَائِد) مضاف، و (الْعَادِي) مضاف إليه، و (الرُّبَاعِي) الذي عَدَا جاوز الرُّبَاعِي، (الرُّبَاعِي) هذا مفعولٌ به ل: (الْعَادِي)، و (الْعَادِي) هذا اسم فاعل دخلت عليه (أل) حينئذٍ يعمل مُطلقاً.

(وَزَائِدَ الْعَادِي) يعني: الذي تَعَدَّى أربعة أحرف (احْذِفْهُ)، يعني: أن الحرف الزائد في الاسم الذي زاد على أربعة أحرف يُحذف في الجمع، فَشَمِلَ الرُّبَاعِي المزيد.

قلنا: هذا البيت عَنَى به الرُّباعي المزيد: دَخَرَج، تقول: مُدَخَرَج، هذا رباعي مزيد أو مُجَرَّد؟ أصله: دَخَرَج (فَعَلَل)، زِدْتَ عليه الميم: دَخَرَج يُدَخَرِجُ مُدَخَرِجٌ، (مُدَخَرَج) هذا رباعي مزيد، إذا أَرَدْتَ جمعه حينئذٍ لا بُدَّ من حذفٍ، لأنَّه على خمسة أحرف، و (فَعَالِل) على خمسة أحرف، لا بُدَّ من الحذف.

إذا: شَمِلَ الرُّباعي المزيد نحو: مُدَخَرَج، والخماسي المزيد نحو: قَبَعَثَرَى، خماسي مزيد بحرف واحد يعني: على ستة أحرف، إلا أنَّ الأول يُحذف منه الزَّائد فقط، فتقول في (مُدَخَرَج): دَخَرَج، مُدَخَرِجٌ وَمُدَخَرِجٌ وَمُدَخَرِجٌ، كُلُّ منهم مُدَخَرِجٌ، تجمعه على: دَخَرَج (فَعَالِل) حذفت الميم، لأنَّه ليس عندنا حرف زائد إلا هو فتَعَيَّنَ حذفه. والثاني: قَبَعَثَرَى، هو خُماسي وزيد عليه حرفٌ، كم نحذف؟ هو قال: وَزَائِدَ الْعَادِي الرُّبَاعِي احْذِفْهُ ..

الزائد احذفه، إذا: صار على خمسة، (وَمِنْ خُمَاسِي جُرِّدَ الْآخِرَ احذف)، كونه خُماسي نحذف الخامس، وكونه زيد عليه حرف حتى صار ستة أحرف نحذف الزائد، إذا: من الخُماسي المزيد بحرف نحذف منه حرفين، والرُّباعي المزيد بحرف نحذف منه حرفاً واحداً. إذا: (مُدَخَرَج) هذا رُّباعي مزيد بحرف، وهو خُماسي مزيد، حينئذٍ نحذف منه حرفاً واحداً فحسب وهو الميم فنقول: دَخَرَج.

وأما: (قَبَعَثَرَى) فهذا نحذف منه الزائد وهو الألف .. أَلِفُ الْإِلْحَاقِ هذه، أو قيل: التكثير، والحرف الذي قبل الزائد؛ لِمَا سبق أنَّ الخُماسي الأصول يُحذف آخره، فتقول في جمع (قَبَعَثَرَى): قَبَاعِثُ (فَعَالِل)، حذفت منه الألف: قَبَعَثَرَى، أَلِفُ حُبْلَى هذه .. للتكثير، وحذفت منه أيضاً الخامس وهو الراء، قلت: قَبَاعِثُ، أين الراء؟ محذوفة لقوله: (مِنْ خُمَاسِي جُرِّدَ الْآخِرَ احذف) حذفت الأخير وهو الخامس، وحذفت الزيادة، ودخل في عبارته ما كان من خمسة أحرف قبل آخره لين، هذا سيأتي. وَزَائِدَ الْعَادِي الرُّبَاعِي احْذِفْهُ ..

إذا: عرفنا مراده بهذه الجملة: أنَّ ما زاد على أربعة أحرف وهو في الأصل أصول: دَخَرَج يُدَخَرِجُ مُدَخَرِجٌ، زيد عليه حرف واحد، إذا جمعته على (فَعَالِل) .. (زَائِدَ الْعَادِي الرُّبَاعِي) ما زاد على أربعة حروف احذفه، فتحذف الميم فتقول: دَخَرَج. شَمِلَ الخُماسي المُجَرَّد إذا زيد عليه حرفٌ واحد صار ستة أحرف، (وَزَائِدَ الْعَادِي الرُّبَاعِي) ما زاد على أربعة أحرف من الخُماسي المُجَرَّد احذفه وهو حرفان، حُذِفَت اللام للقاعدة السابقة، وَحُذِفَ الزَّائِدُ لهذه القاعدة، حينئذٍ يُحذف منه حرفان فيُقَال: قَبَعَثَرَى .. قَبَاعِثُ، بحذفها.

قال:

مَا لَمْ يَكُ لَيْنًا إِثْرُهُ اللَّذَّ حَتَمًا ..

هذا استثناء من قوله:

وَزَائِدَ الْعَادِي الرَّبَاعِي اخْذِفْهُ ..

ودخل في عبارته ما كان من خمسة أحرف قبل آخره لين، نحو: قرطاس، فأخرجه بقوله:
(مَا لَمْ يَكُ لَيْنًا) يعني: هذا استثناء، إلا إذا كان زائد الخماسي قبل آخره حرف لين،
يعني: حرف من حروف العلة قبل الآخر، فإن كان كذلك لم يُحذف، بل يُجمع على
(فَعَالِل) مثلاً: عصفور، كم حرف؟ خمسة، حينئذٍ هل نحتاج إلى حذف؟ نحن نجمله
على: عصفير، هل حُذِفَ منه آخر؟ الراء موجودة، حينئذٍ نقول: إذا كان قبل الآخر
حرف لين أُبْقِيَ الآخر ولا يُحذف، لأن هذا الآخر سينقلب ياء.

إذاً: قوله (لَمْ يَكُ لَيْنًا) احترز به من نحو: عصفور وقرطاس، فإنه يُقال: عصفير
وقراطيس، وكذلك: قنديل يُقال فيه: قناديل، فيبقى على أصله ولا يُحذف منه، لأنَّ
هذا الحرف .. حرف اللين سينقلب ياءً فصار خفيفاً، فلا يُحذف من ذلك شيء، لأنَّ
بنية الجمع تصحُّ دون حذف فتقول: قراطيس وقناديل وعصفير.
إذاً قوله: (مَا)، (مَا) هذه ظرفية مصدرية، (لَمْ يَكُ) يعني: الزائد، (لَيْنًا) يعني: حرف لين،
وسبق المراد بحرف لين، (إِثْرُهُ) يعني: بعده (اللَّذَّ حَتَمًا) يعني: الذي .. لغة في:
(الذي) .. (اللَّذَّ)، (حَتَمًا) الألف للإطلاق، و (اللَّذَّ حَتَمًا) ما هو؟ الحرف الخامس ..
الحرف الأخير ختم الكلمة، ولذلك حذف المفعول، ختم ماذا؟ ختم الكلمة بعده،
يعني: آخر حرف هو.

(إِثْرُهُ) هذا خبر (اللَّذَّ)، (لَمْ يَكُ لَيْنًا) لم يَكُ الزائد لَيْنًا، أي: يُحذف زائد الخماسي إذا لم
يكن .. إذا (لَمْ يَكُ) حرف لين قبل الآخر، فإن كان كذلك لم يُحذف بل يُجمع على
(فَعَالِل) هذا استثناء من قوله:

..... وَمِنْ حُمَاسِي ... جُرِدَ الْآخِرَ أَنْفٍ بِالْقِيَاسِ

قال الشَّارح هنا: من أمثلة جمع الكثرة (فَعَالِل) وَشَبَّهَهُ، وهو كل جمعٍ ثلاثة أَلْفٍ بعدها
حرفان، فَيُجمع بـ: (فَعَالِل) كل اسمٍ رباعي غير مزيدٍ فيه، نحو: جعفر وجعافر، وَزَبْرَج
وَزَبَارِج، وَبُرْثُنٌ وَبَرَاثِنٌ.

إذاً: رباعي مُطلقاً سواءً كان مُجرّداً أو مزيداً فيه، يُجمع على (فَعَالِل)، وليس فيه حذف،
لأنَّ الوزن أكثر عدداً من الموزون: جَعْفَر، على أربعة أحرف، وَجَعَاْفِر على خمسة

أحرف، إذاً: ألف التكمير .. ألف الجمع موجودة فلا إشكال فيه.

ويُجمع بشبهه كل اسم رباعي مزيد فيه، نحو: جَوْهر .. جَوَّهر، ليس (فَعَالِل) هذا (فَوَاعِل)، وَصَيَّرَف .. صَيَّارِف .. (فَيَاعِل) ومسجد .. مساجد (مَفَاعِل)، هذا كُلُّه شبه (فَعَالِل) ليس على وزن (فَعَالِل) إنما هو شبيه به.

واحترز بقوله: (مَنْ غَيَّرَ مَا مَضَى) من الرباعي الذي سبق ذكر جمعه ك: أحمر، (أحمر) هذا رباعي: حمراء، هذا مؤنث الرباعي، ونحوهما مِمَّا سبق ذكره، فهذا له أوزانٌ مُستقرَّة، وأشار بقوله:

..... وَمِنْ خُمَاسِي ... جُرِّدَ الْآخِرَ أَنْفٍ بِالْقِيَاسِ

إلى أنَّ الخماسي المُجرَّد عن الزيادة يُجمع على (فَعَالِل) قياساً، ويُحذف خامسه، نحو: سَفَارِج في: سَفَرَجَل، وَفَرَارِد في: فَرَزْدَق، وَخَوَارِن في: خَوَزَنَق.

وأشار بقوله: (وَالرَّابِعُ الشَّيْبَةُ بِالْمَزِيدِ) البيت .. إلى أنَّه يجوز حذف رابع الخماسي المُجرَّد عن الزيادة وإبقاء خامسه، إذا كان رابعه مُشَبَّهاً للحرف الزائد، بأن كان من حروف الزيادة ك: نون خورنق، أو كان من مخرج حروف الزيادة كدال: فرزدق، فيجوز أن يُقال: خَوَارِق وفرازق، والكثير الأول: وهو حذف الخامس وإبقاء الرابع ولو كان شبيهاً بالمزيد، نحو: خَوَارِن وَفَرَارِد.

فإن كان الرابع غير مُشَبَّه للزائد لم يُجَزَّ حذفه، ولذلك قلنا: هذا كاستثناء مِمَّا سبق، لم يُجَزَّ حذفه بل يتعيَّن حذف الخامس، فتقول: سَفَرَجَل .. سَفَارِج، ولا يجوز: سَفَارِد، بحذف الجيم هذا لا يجوز، لأنَّ الجيم ليست شبيهة بالزائد.

وأشار بقوله: (وَرَأَيْتُ الْعَادِي الرَّبَاعِي) .. البيت، إلى أنه إذا كان الخماسي مزيداً فيه حرف، حذف ذلك الحرف، إذا كان الخماسي مزيداً فيه، يعني: رباعي مزيد بحرف، حُذِفَ ذلك الحرف، لأنَّه لا يكون خماسي مُجرَّد وفيه حرفٌ مزيد، خماسيٌّ مُجرَّد يعني: كُلُّ حروفه أصول، هذا لا يكون مزيداً البتَّة، وإنما أراد هنا بالخماسي: مزيداً فيه حرفٌ حُذِفَ ذلك الحرف إن لم يكن حرف مدٍّ قبل الآخر، فتقول في: (سَبَطْرَى): سَبَاطِر، وفي (فَدَوَكْس): فَدَاكِس، وفي (مُدَخِرَج): دحارج .. عمم قوله: خُمَاسِي، والأولى التفصيل، أن يُقال: رباعي مزيد، وهو خماسي أصله رباعي زيد فيه حرف، فَيُحذف ذلك الحرف ولا إشكال فيه، لأنَّ الرباعي مطلقاً أصول أو مزيد يُجمع على (فَعَالِل) بلا حذف، وأمَّا إذا زيد عليه حرف صار خماسي مثل: مُدَخِرَج، حينئذٍ يُجمع على: دحارج، تحذف

الميم .. حرف واحد، وكذلك الخماسي المجرّد إذا زيد عليه حينئذ صار سداسياً.
يُحذف منه حرفان: الخامس للقاعدة الأصل وجوباً، إلا إذا كان الرابع شبيهاً بالمزيد
فيجوز حذف الرابع دون الخامس مع حرف الزيادة، مثل: قَبَعَثَرِي، فإن كان الحرف
الزائد حرف مَدٍّ قبل الآخر لم يُحذف، بل يُجمع الاسم على (فَعَالِيل) نحو: قرطاس، هذا
على خمسة أحرف، حينئذ لا يُحذف الخامس، ما كان على وزن: قرطاس، هذا خماسي لا
يُحذف خامسه، لأنَّ ما قبل آخره الذي الأصل فيه: أنَّه يُحذف حرف مد وهو أَلِفٌ،
حينئذ يُقال فيه: قراطيس، قنديل .. قناديل، عصفور .. عصافير.
إذاً قوله: (وَزَائِدُ الْعَادِي الرُّبَاعِي) نقول: المراد به نحو: قَبَعَثَرِي، ممَّا أصوله خمسة، فهذا
ونحوه إذا جُمع حُذِفَ منه حرفان: الزائد، وخماسي الأصول، فتقول فيه: قَبَاعَث، وَشَمَل
قوله: (لَيْنَاً) استثناء (مَا لَمْ يَكْ لَيْنَاً) إلا إذا كان حرفاً ليناً قبل آخره.
مَا لَمْ يَكْ لَيْنَاً اللَّذْ خَتَمَا إِثْرُهُ ..

يعني: بعده الذي خَتَمَ، إذاً مفهومه: أنَّ حرف اللين متى يكون .. في أي موضع؟ قبل
الآخر وهو الرَّابِع، وَشَمَل قوله: (لَيْنَاً) ما قبله حركة مُجَانِسَة، يعني: أَلِفٌ فتحة، وواوٌ
ضَمَّة، وياءٌ كسرة: قِنْدِيل، ياءٌ قبلها كسرة: عُصْفُور، واو قبلها ضَمَّة، قرطاس.

إذاً: أحرف اللين قبلها حركة مُجَانِسَة، والأمثلة كما ذكرنا، كذلك دخل فيه ما قبله
حركة غير مُجَانِسَة نحو: غُرْنِيق، ياء قبلها فتحة غير مُجَانِسَة ليست ك: قِنْدِيل، وَفِرْدَوْس،
واوٌ قبلها فتحة، والأصل: أن يكون ضَمَّة، فِرْعَوْن، فتقول فيهما: غرانيق .. فراديس،
جمع مثله يبقى على أصله.

وخرج عن ذلك ما تَحَرَّكَ فيه حرف الْعِلَّة نحو: هَبَيْخ، الياء الأولى ساكنة أو مُتَحَرِّكة؟
ساكنة، والثانية مُتَحَرِّكة، هي الواقعة قبل الأخير، (إِثْرُهُ اللَّذْ خَتَمَا) إذاً: هي ليست
ساكنة .. لا يُحذف حرف اللين .. يبقى، وخرج عن ذلك ما تَحَرَّكَ فيه حرف اللين ..
حرف الْعِلَّة نحو: هَبَيْخ، فإن حرف الْعِلَّة فيه لا يُقَلَب ياءً، بل يُحذف فتقول: هبايخ،
أصلها: هبايخ، جاءت الياء هنا بعد أَلِفٍ مثل: قائم .. قائم، صايم وصائم، قُلِبَت الياء
همزةً.

وهنا حُذِفَت لا نقول: تُقَلَب الألف ياءً، لأنَّها مُتَحَرِّكة، لَمَّا كانت ياء: هَبَيْخ مُتَحَرِّكة،
حينئذ نقول: هذه تُحذف على الأصل، لأنَّ حرف الْعِلَّة حينئذ ليس حرف لِين
فَيُحذف، وخرج أيضاً نحو: مختار ومنقاد، الألف هذه لا نقول: تُقَلَب ياء، لأنَّها هي
أصلية .. مُنْقَلَبَة عن أصل: مَخْتَر، ومنقاد، فإنَّه لا يُقال فيهما: مختاير ومناقيد، مثل:

عصافير وقناديل لا، بقلب الألف ياءً، لأثهما ليستا زائدة بل مُنقلبة عن أصلٍ فيُقَال
فيهما: مَخَاتِر (مَفَاعِل) ومناقِد.

إذا: يُشترط في هذا الحرف الذي يُقلب ياءً: أن يكون حرف لين، بمعنى: أنه يكون
ساكناً ليس منقلباً عن أصل سواء كان ما قبله من جنسه أو لا، حينئذٍ ما كان مُتحرّكاً
حرف اللين يُحذف مثل: هَبَيْخ، هذا يُحذف لا نقول: ينقلب أو يبقى، كذلك ما كان
مُنقلباً عن أصل مثل: مختار ومنقاد، لا نقول هنا الألف ينقلب ياءً، وإنما يُحذف على
القاعدة.

لذلك قال هنا: فإن كان الحرف الزائد حرف مَدٍّ قبل الآخر لم يُحذف، بل يُجمع الاسم
على (فَعَالِل) نحو: قرطاس وقرطيس، وقنديل وقناديل، وعصفور وعصافير.
إذاً القاعدة: ما كان زائداً على ثلاثة أحرف: إمّا أن يكون رباعياً، وإمّا أن يكون
خماسياً، وإمّا أن يكون مزيداً فيهما، ما كان رباعياً على أربعة أحرف جُمع على (فَعَالِل)،
هذا متى؟ إذا كان مُجرّداً، وإن كان غير مُجرّد بل فيه زيادة مثل: جَوْهَر ومَسْجِد، هذا
يُجمع على شبه (فَعَالِل)، ولذلك: جَوَاهِر، ليست على وزن (فَعَالِل) وإنما هي على وزن
(فَوَاعِل) وكذلك: إصْبَع وأصابع، ومسجد ومساجد.

إذا: الرُّباعي قد يُجمع على (فَعَالِل)، وقد يُجمع على شبه (فَعَالِل)، متى يُجمع على
(فَعَالِل)؟ إذا كان رباعي الأصول ليس فيه زائد، مثل: جعفر، نقول فيه: جَعْفَر ..
(فَعَالِل)، إذا كان فيه حرف زائد مثل: جَوْهَر، أو إصْبَع، أو مسجد، حينئذٍ يُجمع على
شبه (فَعَالِل) هذا الرُّباعي، هل فيه حذف حرف؟ ليس فيه حذف حرفٍ، وإنما
التفصيل: أنه يُجمع على (فَعَالِل) أو على شبه (فَعَالِل)، إن كان مثل: جعفر، كلها
أصول جُمع على (فَعَالِل)، إن لم يكن كذلك على شبه (فَعَالِل).

ننتقل إلى الخماسي: إمّا أن يكون مُجرّداً، وإمّا أن يكون مزيداً، إن كان مُجرّداً وجب
حذف اللام آخره، من أجل أن نتّمكن أن نأتي به على وزن (فَعَالِل) حذفنا الأخير:
سَفَرَجَل، اللام حذفناها، قلنا: سَفَاج، هذه القاعدة العامة، ثمّ ننظر إلى ما قبل الآخر:
إن كان شبيهاً بالزائد لفظاً أو مخرجاً أنت مُخَيَّر بين أن تحذف الرابع الشبيه بالزائد، وبين
أن تحذف الخامس، والثاني أجود: وهو حذف الخامس، بل أنكره المُبرّد.

فحينئذٍ نقول: إذا كان الرابع شبيهاً بالزائد فأنت مُخَيَّر، إن لم يكن شبيهاً بالزائد تَعَيَّن
حذف الخامس وهو: اللام، مثل: سَفَرَجَل، هذا الخامس إذا كان مُجرّداً يُحذف لاه ..
تَعَيَّن حذف اللام إلا إذا كان الرابع شبيهاً بالزائد لفظاً أو مخرجاً فأنت مُخَيَّر بين حذف

الرابع أو الخامس، وحذف الخامس أجود، إن لم يكن شبيهاً بالزائد تعيّن حذف الخامس. ننتقل إلى الرباعي المزيد والحماسي المزيد.

الرباعي المزيد: ما كان على أربعة أحرف ثم زيد عليه حرف، حينئذ صار على خمسة أحرف، إذا أردنا جمعه على (فَعَالِل) تعيّن حذف الخامس، وهو: المزيد، لأنّه صار خامساً بهذا الحرف: دَخَرَجُ يُدَخِّرُ مَدَخَّرِجُ، الحاء والراء والجيم والدال موجودة هي في: دَخَرَجُ، إذاً: متى صار خامساً؟ بزيادة الميم، اقضِ عليها إذا أردت جمعها على (فَعَالِل)، تقول: دحارج، هي الزائدة .. هي التي اعتدت! هذا متى؟ إذا كان رباعي مزيداً بحرف. إن كان خماسي زيد بحرف حينئذ عندنا حرفان: الخامس يُحذف على الأصل، ثم إذا زيد عليه حرف كذلك نقض على هذا الحرف ونحذف منه حرفين، من أجل أن تأتي به على صيغة من هذه الصيغ: (فَعَالِل) أو شبهه.

إذاً: (وَفَعَالِلٌ وَشَبِهُهُ)، المراد بشبهه (فَعَالِل): ما كان على شكله في كون ثالثه ألفاً بعدها حرفان، أو ثلاثة أوسطها ساكن، فما زاد على الثلاثي ممّا يُجمع على نحو (فَعَالِل) رباعي، وزائد على الأربعة، فأما الرباعي فلا إشكال في جمعه على (فَعَالِل) أصلاً، نحو: جعفر وجعافر، أو مزيداً نحو: أحمد، كيف تجمعهم؟ أحامد. وأما الزائد على الأربعة فخماسي الأصول نحو: سَفَرَجَل وغيره. إذاً قوله:

(وَفَعَالِلٌ وَشَبِهُهُ انْطِقًا) انطقاً بفعال وشبهه (في جمع ما ارتقى فوق الثلاثة من غير ما مضى) ما زاد على الثلاثي في (غير ما مضى) من نحو: رام وكامل، ممّا استقر له بناءً خاص، حينئذٍ تجمعهم على (فَعَالِلٍ وَشَبِهُهُ). ومن خماسي جرّد الآخر أنف ..

دخل الرباعي بنوعيه في قوله: (ارتقى فوق الثلاثة)، ولم يتعرّض لحذف وعدمه، لأنّه لا حذف فيه، وشرع في الخماسي مع كونه داخلاً في قوله: (ارتقى فوق الثلاثة) بتفصيل فيه.

..... ومن خماسي ... جرّد الآخر أنف بالقياس

تحذف الأخير وهو مقيس، ثم استدرك فقال: (الرابع الشبيه) (الرابع) من الخماسي الذي تحذف لاه .. آخره .. (الشبيه بالمزيد قد يُحذف قليلاً قد يُحذف دون الذي تمّ العدُّ به) وهو الخامس.

وَزَائِدَ الْعَادِي الرَّبَاعِي اخْذِفْهُ ..

انتقل إلى المزيد، وهذا إشارة إلى الخماسي بزيادةٍ، سواءً كان رباعياً زيد عليه حرف، أو خماسياً وزيد عليه حرف، فالحكم عام، (وَزَائِدَ الْعَادِي) الذي تَعْدَى وَعَدَى وجاوز (الرَّبَاعِي)، سواءً كان رباعيَّ الأصول، أو خماسي، (اخْذِفْهُ) فتحذف - أطلق الحذف - تحذف حرفاً من الرباعي المزيد بحرف ك: مُدْخِرَج، تحذف الميم: دحارج، وتحذف حرفين ممَّا زيد على الخماسي، الحرف الأصلي وهو اللام، أو ما قبله إن كان شبيهاً بالزائد، وتحذف الذي زيد.

مَا لَمْ يَكْ لَيْنًا إِثْرُهُ اللَّذْ خَتَمًا ..

(مَا لَمْ يَكْ) هذا استثناءٌ من الحرف الزائد، هكذا حملة ابن عقيل، فإن كان الحرف الزائد حرف مدٍّ قبل الآخر لم يُحذف، يعني: وَزَائِدَ الْعَادِي الرَّبَاعِي اخْذِفْهُ ..

إلا .. إلا إذا كان هذا الزائد حرف لين قبل الأخير، وهذا يُتَصَوَّر في الخماسي: قرطاس، هذا رباعي زيد قبل آخره مدٌّ، إذاً: الحكم عام، إلا إذا كان الحرف الزائد (لَيْنًا) قبل آخره، فحينئذٍ يُقْلَب هذا الحرف ياءً فلا داعي إلى حذفه، يعني: يبقى وَيُقْلَب ياءً مثل: قرطاس، تجمععه على: قراطيس، قنديل .. قناديل، عصفور .. عصافير قُلبت الواو ياءً، وأما الياء الثابتة فتبقى كما هي.

وَالسَّيْنِ وَالْتَا مِنْ كُمُسْتَدْعٍ أَرْلَ ... إِذْ بَيْنَا الْجُمُعَ بَقَاهُمَا مُخِلٌ
وَالْمِيمُ أَوَّلَى مِنْ سَوَاهُ بِالْبَقَا ... وَالْهَمْزُ وَالْيَا مِثْلُهُ إِنْ سَبَقَا

نهاية ما يصل إليه الجمع: أن يكون على مثال (مَفَاعِلَ وَمَفَاعِيلَ)، أقصى جمع ووزنٍ هو (مَفَاعِلَ وَمَفَاعِيلَ)، ليس بعدهما وزن، ولذلك قُلَّت الكلمات التي على هذا الوزن، وكُلُّمَا اسْتُنْقِلَ اللفظ في لسان العرب صار معدوداً، وكلَّمَا قُلَّت الحروف صارت أكثر، ولذلك الصَّرْفِيُّونَ يُجْمِعُونَ على أَنَّ الثلاثي أكثر من الرباعي يعني: الكلمات لو نظرت في اللسان والقاموس تجد الثلاثية أكثر من الرباعية .. كثير جداً، والرباعي أكثر من الخماسي، لأنَّ الخماسي ثقيل .. كلمة طويلة، والرباعي أخف منه، والثلاثي أخف.

ثمَّ إذا نظرنا في الثلاثي: منه ما هو بفتحات، ومنه ما هو بفتحٍ وكسر، ومنه ما هو بفتح فضم، لا شك أن الذي بالفتحات أخف، ولذلك ما كان على وزن (فَعَلٌ) أكثر، وكان التَّعْدِي فيه أكثر، لأنَّ الاستعمال له أكثر، فكلما كثر الاستعمال خَفَّفُوا إمَّا بإسقاط حروف، وإمَّا بوضع أصلٍ على ثلاثة حروف، وإمَّا بالحركات، كلما كثر استعمال اللفظ خُفِّفَ:

إِمَّا بحركاته، وإِمَّا بوضعه على ثلاثة أحرف، وإِمَّا بإسقاط حروف منه: إِمَّا إدغام .. إِمَّا قلب .. إلى آخره، فكان (فَعَلَ) أكثر، ثُمَّ (فَعِلَ)، ولذلك لَمَّا قَلَّ (فَعِلَ) في الاستعمال كان اللزوم فيه أكثر.

ثُمَّ يأتي بعده (فَعُلَ) بفتح فضم، هذا ثقيل ولذلك التزم فيه اللزوم، (فَعُلَ) أكثر من الرُّباعي ولو كان ثلاثي مضموم العين.

حينئذٍ نقول: نهاية ما يصل إليه الجمع أن يكون على مثال (مَفَاعِلَ وَمَفَاعِيلَ)، فإذا كان في الاسم من الزوائد ما يُحُلُّ بقاءه بأحد البنائين حُذِفَ، نحن نريد أن نجتمع هذا اللفظ على (مَفَاعِلَ ومفاعيل)، حينئذٍ إذا وُجِدَ في الاسم ما يُحُلُّ وجود بقاء الحرف بمهذين الوزنين حذف من أجل إصلاح الوزن.

فإذا كان في الاسم من الزوائد ما يُحُلُّ بقاءه .. إذا بقي هذا الزائد بأحد البنائين حُذِفَ، فإن تَأَتَّى بحذف بعض وإبقاء بعض، لأنَّ الحذف قد يكون بكل ما وُجِدَ مثل: مُدْخَرَجٌ، حذفنا الميم انتهينا .. ليس عندنا زائد غيره، لكن لو تَأَتَّى الوزن (مَفَاعِلَ وَمَفَاعِيلَ) بحذف بعض الزيادة دون بعض.

حينئذٍ من الإنصاف: أنَّا نحذف ما يُحُلُّ بالوزن، ونُبقي ما لا يُحُلُّ بالوزن، اجتمع عندنا زيادتان .. هنا النتيجة، أيُّ الزيادتين نحذف؟ أراد بهذا البيت أن يُبَيِّنَ لنا فيما إذا وُجِدَ عندنا زيادتان وتَعَيَّنَ حذف إحدى الزيادتين، نحذف ماذا .. عندك ميم وعندك سين، هذا زائد وهذا زائد، تحذف الميم أو السين؟ عندك دال وعندك هاء، تحذف أي الحرفين الهاء أم الدال؟ أراد أن يبين لنا بهذا البيت.

إِذَا: فإن تَأَتَّى بحذف بعض وإبقاء بعض أبقى ما له مَرِيَّةٌ، يعني: الذي له مَرِيَّةٌ من حيث المعنى ومن حيث الصدارة، فهو الذي يبقى، وما لم يكن كذلك هو الذي يُحذف، إِذَا: بعض الزيادات يُنْظَرُ فيها فَتَقَلَّبَ، قد يُراد بهذا الحرف مَعْنَى .. جيء به من أجل معنى، ثُمَّ قد يكون في صدر الكلمة، وعند الصرفيين أنَّ الحذف من الأطراف هو القياس، ثُمَّ هذا الحرف الزائد قد يكون في الطَّرَفِ، وقد يكون في الأثناء، وقد يكون في الأول.

إِذَا: فإن تَأَتَّى بحذف بعض وإبقاء بعض أبقى ما له مَرِيَّةٌ .. الذي له مَرِيَّةٌ، بأن يكون له معنى حينئذٍ هو الذي يبقى، هذه قاعدة عامة، هو يذكر لك مثلاً .. ذكر لك:

مستدعي، فيه سين وميم وتاء، الميم لا شك أنَّها لمعنى تدلُّ على مُفاعلة، ثُمَّ هي في الصدر، والحذف في الصدر، يعني: في أول الكلمة هذا قليل جداً، ولذلك ضَعُفَ مذهب الكوفيين في كون (اسمٍ) حُذِفَ منه الواو، أصله: (وسم) قالوا: الحذف في

الأواخر: (سموّ) أكثر فالحمل عليه أولى، إذاً: له نظير، أمّا الحذف من الأول هذا فيه خلل، لأنّه أول الكلمة، وهو الذي تعتمد عليه الكلمة، حينئذٍ لا يُحذف.
إذاً: ما كان في صدر الكلمة مُقدّم في الإبقاء ممّا كان في آخرها، وما كان في الأثناء مُقدّم في الإبقاء على ما كان في آخرها، إذاً: إذا تأتّى الوزن بحذف بعض وإبقاء بعض أبقى ما له مزيّة وحذف غيره، فإن تكافنا ليس لأحدهما مزيّة، خيّر الحاذف بين أن يحذف هذا أو ذاك، وعلى هذا فقول النّاطم:
وَالسَّيْنِ وَالْتَا مِنْ كَمْسْتَدْعٍ أَزَلْ ..

(مُسْتَدْعٍ) هذا البيت أراد به بيان ما يُحذف من مزيد الثلاثي، لأنّ (مُسْتَدْعٍ) دعى، فهو ثلاثي زيد عليه ثلاثة أحرف، إذاً: أصله ثلاثي لأنّ مستدعياً كذلك، لأنّ أصوله ثلاثة: الدّال والعين والياء، وزيدت عليه ثلاثة أحرف: الميم والسين والتاء، وبقاء الجميع: الميم والسين والتاء مع الدّال والعين والياء مُخلّ بالبناء، لأنّ (فَعَالِل) على خمسة أحرف وهذا ستة، لا يأتي .. لا بُدّ من الحذف، والحذف هنا لا يُمكن أن يُحذف الدّال ولا العين ولا الياء، لا بُدّ الحذف من السين أو التاء أو الميم، واحدٌ من هذه الثلاثة.
إذاً: فيه ثلاث زوائد: الميم والسين والتاء، وبقاء الجميع مُخلّ ببناء الجمع، فيُحذف ما زاد على أربعة أحرف، لأنّ: سَفَرَجَل، هناك يُحذف الخامس، إذاً: يبقى على أربعة أحرف، ويبقى ألف (فَعَا) باقية، نريد (مُسْتَدْعٍ) أن يكون على أربعة أحرف حتى نجعله على (فَعَالِل).

إذاً: لا بُدّ من حذف حرفين: إمّا الميم والسين .. إمّا الميم والتاء .. إمّا السين والتاء، فحينئذٍ يُحذف ما زاد على أربعة أحرف وهو السين والتاء، فنقول في جمعه: مَدَاعٍ (فَعَالِل) أصله: مداعي، مثل: جَوَارٍ وغواشٍ.

لذلك قال هنا:

وَالسَّيْنِ وَالْتَا مِنْ كَمْسْتَدْعٍ أَزَلْ ..

أزل السين والتاء من: (كمستدعٍ) وأبقى الميم.

إِذْ بَيْنَا الْجُمُعِ بَقَاهُمَا مُخِلّ ..

(بَقَاهُمَا) قصره للوزن، (إِذْ بَيْنَا الْجُمُعِ) (إِذْ) للتعليل، بقاء الجمع بهذه الحروف الثلاثة ومنها: السين والتاء (مُخِلّ) لا يمكن أن يأتي (فَعَالِل) وهو خمسة أحرف ويُجمع عليه (مُسْتَدْعٍ)، هذا فاسد يُخلّ بالوزن، (وَالْمِيمُ أَوَّلَى بِالْبَقَا) من السين والتاء، لماذا؟ قالوا: لِمَا له من المزيّة على السين والتاء من حيث المعنى، لأنّها تدلّ على معنى اسم الفاعل،

ولذلك إذا أُريد اسم الفاعل حينئذٍ يُنظر في فعله: استدعى .. يستدعي فهو مستدعي،
جننا بميمٍ مضمومة تدلُّ على المفاعلة .. على أنه اسم فاعل، إذاً: هذا الحرف جيء به
للدلالة على معنى، بخلاف السين والتاء، وما دلَّ على معنى أولى بالبقاء ممَّا لم يدل على
معنى، هذا أولاً.

ثانياً: له الصدارة، والحرف الذي يُبتدأ به ولو كان زائداً في أول الكلمة له قوة،
والحذف إنما يكون في الأثناء وفي الأطراف، وفي الأطراف أكثر، يعني: الطرف الأخير
من جهة اللام، وأمَّا من الأول هذا لا نظير له.
إذاً:

وَالْمِيمُ أَوْلَى بِالْبَقَا مِنْ سِوَاهُ ..

من سوى الميم وهو السين والتاء، لما له من المزية على غيره من أحرف الزيادة، وهذا
لا خلاف فيه، يعني: ببقاء الميم وحذف السين والتاء، لا خلاف فيه متى؟ إذا كان ثاني
الزائدين غير مُلحقٍ ك: نون منطلق .. إذا كان ثاني الزائدين غير مُلحق، يعني: لم تكن
الزيادة للإلحاق كنون (منطلق) ميم .. نون، زائدان أم أصليان؟

(منطلق) على وزن (مُنْفَعِل)، إذاً: الميم زائدة والنون زائدة، النون هذه هل زيدت
للإلحاق؟ لا، ليست للإلحاق، فتقول في جمعه: مَطَالِق، بحذف النون وإبقاء الميم، أمَّا إذا
كان ثاني الزائدين ملحِقاً كسين: مُقْعَنْسِسْ .. اقْعَنْسَسْ، السين الثانية زيدت للإلحاق:
اخرُجْمْ، حينئذٍ السين الثانية هذه زيدت للإلحاق.

فكذلك عند سيبويه تُحذف، فالحكم عام عند سيبويه يُحذف ما عدى الميم سواء كان
هذا الحرف الزائد للإلحاق، كما في سين: مُقْعَنْسِسْ، أم ليس للإلحاق كما في نون:
منطلق، فالحكم عام بلا تفصيل، فيقال: مقاعِس (مَفَاعِل) بحذف السين الثانية وإبقاء
الميم.

وخالف المبرِّد فحذف الميم وأبقى الملحق وهو السين، لأنه يُضاهي الأصل فيقال عنده:
قعاسس، بحذف الميم، وإن كان هنا تعارض كُلُّ منهما لمعنى، فالميم لمعنى والسين لمعنى،
لكن المشهور هو ما ذهب إليه سيبويه، وَرَجَّحَ مذهب سيبويه بأنَّ الميم مُصدِّرة، يعني:
في أول الكلمة فلا تُحذف، وهي لمعنى يَخْصُ الاسم فكانت أولى بالبقاء، والسين وإن
كانت لمعنى لكنَّها من جهة اللفظ لا من جهة المعنى.

(لمعنى) بمعنى: أمَّا تُلحقها بوزنٍ وهو وزن: اخرُجْمْ، أصله: قَعَس، اقْعَنْسَس .. (اخرُجْمْ)
إذاً: السين الثانية للإلحاق: اخرُجْمْ .. يخرُجْمْ .. اخرُجْما، اقْعَنْسَس .. يَقْعَنْسِسْ ..

أَفْعِنَسَاسًا، إِذَا: من باب الإلحاق، والإلحاق لا شك أنه أمرٌ لفظي ليس معنويًا، والميم شيءٌ يَتَعَلَّقُ بالمعنى، إِذَا: له أثرٌ في الاسم .. في المدلول.
إِذَا: ما كان له أثرٌ في المدلول وأثرٌ في المعنى أولى بالبقاء مما زيد لأثرٍ يَتَعَلَّقُ بلفظ الاسم، وهذا واضحٌ بَيْنَ ولذلك رُجِّحَ مذهبُ سيبويه، مع كون الميم كذلك مُصَدَّرَةٌ والحذف في الصدور قليل التَّظْهير.

وَالسَّيْنِ وَالتَّاءِ مِنْ كُمُسْتَدْعٍ أَزَلْ ..

أَزَلْ السين .. (السَّيْنِ) هذا مفعول مُقَدَّم لقوله: (أَزَلْ)، (وَالتَّاءِ) معطوفٌ عليه قصره للضرورة، (والتاء) هذا الأصل.

(مِنْ كَ مُسْتَدْعٍ) (مِنْ كَ) دخلت (مِنْ) هنا على الكاف، فدل على أن الكاف اسمية،

يعني: من مثل (مُسْتَدْعٍ) والكاف: اسمٌ بمعنى (مِثْلٍ) مبنيٌّ على الفتح في محل جر بـ

(مِنْ)، وهو مضاف، و (مُسْتَدْعٍ) مضافٌ إليه، (أَزَلْ) هذا فعل أمر .. أنت.

أَزَلْ السَّيْنِ وَالتَّاءِ مِنْ كُمُسْتَدْعٍ ..

(إِذْ) للتعليل (بَيْنَا الْجُمُع) .. ببناء الجمع، وهو (فَعَالِلٌ)، (بَقَاؤُهُمَا مُخِلٌّ) (بَيْنَا الْجُمُع) الباء

هنا: حرف جر، و (بِنَا الْجُمُع) مضاف ومضاف إليه، يعني: بناء الجمع (مَفَاعِلٌ

وَمَفَاعِلٌ) (بَقَاؤُهُمَا) .. بقائهما قصره للضرورة: بقاؤهما يعني: بقاء السين والتاء (مُخِلٌّ بَيْنَا

الْجُمُع).

إِذَا قَوْلُهُ: (بَيْنَا الْجُمُع) مُتَعَلِّقٌ بقوله: (مُخِلٌّ)، وحينئذٍ يكون التقدير: إِذْ بقاؤُهُمَا مُخِلٌّ ببناء

الجمع، بخلاف بقاء الميم، وهذا فيما إِذَا تعارض عندنا زيادتان، وكان الخلل ببعض

الزيادة دون بعض، فَيَتَعَيَّنُ حذف إحدى الزيادتين وإبقاء الزيادة الأخرى، أيُّ الزيادتين

أولى بالتقدير، أو بالحذف، أو بالإبقاء دون الأخرى؟ نَنْظُرُ إِلَى المعنى على ما ذكرنا.

(وَالْمِيمُ أُولَى) (أُولَى) يعني: (بِالْبَقَا)، إِذَا قَوْلُهُ: (بِالْبَقَا) مُتَعَلِّقٌ بقوله: (أُولَى).

(مِنْ سِوَاهُ) كذلك مُتَعَلِّقٌ بقوله: (أُولَى)، فالميم مبتدأ، و (أُولَى) خبره، و (بِالْبَقَا) و (مِنْ

سِوَاهُ) مُتَعَلِّقَانِ بقوله: (أُولَى)، (مِنْ سِوَاهُ) يعني: من سوى الميم، (بِالْبَقَا) قصره

للضرورة.

وَالْهَمْزُ وَالْيَا مِثْلُهُ إِنْ سَبَقَا ..

(مِثْلُهُ) يعني: مثل الميم في كونهما (أُولَى بِالْبَقَا)، (إِنْ سَبَقَا): إِنْ تصدَّرا في الكلمة، لماذا؟

لأنَّ الهمزة تأتي للمضارعة إِذَا أُرِيدَ بِهَا الْمُتَكَلِّمُ، وتأتي في أول المضارع ويراد بها: الغائب،

وَأَرَادَ بِهَذَا الْمِثَالِ: أَلْتَدَدُ، المراد به: الخصم، يقال: أَلْتَدَدُ وَيَلْتَدَدُ، إِذَا أَرَدْتَ جَمْعَهُ عَلَى

(مَفَاعِلٌ وَمَفَاعِيلٌ) حينئذٍ صار على خمسة أحرف، لا بُدَّ من حذف حرفٍ، وهنا الزائد:
الهمزة والنون، أيُّ الحرفين أولى بالبقاء؟ قال ابن مالك:
وَالْهَمْزُ أَوْلَىٰ إِنْ سَبَقَا ..

وهنا: أَلْنَدِدُ، نقول: هذا بقاء الهمزة أولى، وكذلك في: يَلْنَدِدُ، في جمعهما تقول: أَلَاذَّ
ويَلَاذَّ، فتحذف النون وتُبْقَى الهمزة .. وتُبْقَى الياء، لأنَّ الهمزة والياء يستعملان ويراد
بهما معنى في غير هذا اللفظ، وهو: الهمزة للمُتَكَلِّم، والياء للغائب.
(وَالْهَمْزُ) مبتدأ، (وَالْيَا) قصره للضرورة، عطفٌ عليه، (مِثْلُهُ) يعني: مثل الميم، (إِنْ
سَبَقَا) يعني: وقع في أول الكلام (مِثْلُهُ) أي: مثل الميم في كونهما أولى بالبقاء، (إِنْ
سَبَقَا) الألف هذه: فاعل، أي: تَصَدَّرَا، ولأَكْثَرُهما في موضعٍ يقعان فيه دالَّين على معنى،
وهو دلالتهما على المُتَكَلِّم والغائب في الفعل المضارع.

قال الشَّارِحُ هنا: إذا اشتمل الاسم على زيادةٍ لو أُبْقِيَتْ، يعني: هذه الزيادة لا خُتِلَ بناء
الجمع، كيف يَحْتَلُّ؟ لأنَّ (فَعَالِلٌ وَمَفَاعِلٌ) هذا على خمسة أحرف، وتكون الكلمة
بالزيادة على خمسة أحرف أو ستة أحرف، وعندنا (فَعَا) الألف هذه زائدة ليست في
الكلمة التي سَتُجْمَعُ، حينئذٍ كيف نأتي بهذه الخمسة أحرف على وزن (فَعَالِلٌ) لا بُدَّ من
حذفٍ، وعندنا زيادتان.

لو أُبْقِيَتْ لا خُتِلَ بناء الجمع الذي هو نهاية ما تَرْتَقِي إليه الجموع وهو (فَعَالِلٌ
وَفَعَالِلِلٌ)، حُذِفَت الزيادة، فإن أمكن جمعه على إحدى الصيغتين بحذف بعض الزائد
وابقاء البعض فله حالتان، هنا جمع بين مسألتين، حُذِفَت الزيادة ثُمَّ يَأْتِي الوزن دون
خلل ولا إشكال، وهذا فيما إذا كان على حرفٍ واحد .. الزائد حرفٌ واحد، وأمَّا إذا
كان أكثر حينئذٍ يَتَعَيَّن حذف إحدى الزيادتين وإبقاء الأخرى، وهذا على حالتين:
إحداهما: أن يكون للبعض مَزِيَّةٌ على الآخر، يعني: أحدهما له معنى كالميم والسين، الميم
لها مَزِيَّةٌ على السين والتاء، إذا: ليستا في درجةٍ واحدة.
النوع الثاني: ألا يكون كذلك .. مُخَيَّرٌ، والأولى هي المرادة هنا في هذا البيت، والثانية في
البيت الذي يأتي.

ومثال الأولى: (مُسْتَدْعٍ) فتقول في جمعه: مَدَاعٍ (مَفَاعِلٌ)، فتحذف السين والتاء، لأنَّ
بقائهما يُخِلُّ ببنية الجمع، وأُبْقِيَتْ الميم لأنها مُصَدَّرَةٌ، يعني: لها مَزِيَّةٌ في المعنى على السين
والتاء، لكون زيادتهما لمعنىٍّ مختصٍّ بالأسماء، بخلاف السين والتاء فإنهما يزدان في الأسماء
والأفعال، (وَالْمِيمُ) مُصَدَّرَةٌ، ومَجْرَدَةٌ للدلالة على معنى وهو اسم الفاعل.

وتقول في أَلْنَدَدِ وَيَلْنَدَدِ، يعني: في جمعهما: أَلَاَدَّ وَيَلَاَدَّ، فتحذف النون وتُبقَى الهمزة من: أَلْنَدَدِ، والياء من: يَلْنَدَدِ، ولذلك تقول: (أَلَاَدَّ) أبقيت الهمزة وحذفت النون، و (يَلَاَدَّ) أبقيت الياء وحذفت النون، لماذا؟ لِتَصْدُرَ كُلٌّ من الهمزة والياء، يعني: وقعت صدراً، وحذف الصدر هذا لا نظير له، أو له نظير لكنّه ليس بالكثير، وَحَمَلُ الشَّيْءِ عَلَى مَا لَهُ نظير أولى.

ولأُكْمَا في موضعٍ، يعني: في مكانٍ يقعان فيه ذَاكَيْنِ على معنى، وذلك في الفعل المضارع، يعني: شَبَّهَتْ همزة: أَلْنَدَدِ، بـهمزة: أَقُومُ، وقعت في الأول ووقعت في الأول، هناك في: أَقُومُ، دَلَّتْ على معنى، إذاً: حُمِلَ هذا على ذاك .. شابهه فأخذ حكمه، كأنّها دَلَّتْ على معنى، هي لم تدل على معنى هنا، وإنما وقعت في موضعٍ تقع فيه الهمزة تدل على معنى وذلك في الفعل المضارع.

وكذلك: يَلْنَدَدِ، الياء هنا وقعت في موقع: يَقُومُ، و (يَقُومُ) هذه الياء تدلُّ على الغَيْبَةِ، حينئذٍ ياء: يَلْنَدَدِ، لا تدلُّ على الغَيْبَةِ، وإنما وقعت في محلٍّ لو كان الفعل فعلاً مضارعاً لدَلَّتْ على معنى، إذاً: المشابهة في الخلل فحسب.

بخلاف النون فإنّها في موضعٍ لا تدل فيه على معنى أصلاً، وهذه مزِيَّةٌ معنوية هنا، والأَلْنَدَدِ واليَلْنَدَدِ: الخصم، يُقال: رَجُلٌ أَلْنَدَدِ ويَلْنَدَدِ: أي خَصِمٌ مثل: الألد. ثُمَّ قَالَ:

وَالْيَاءُ لَا الْوَاوَ اخْذِفْ اِنْ جَمَعْتَ مَا ... كَحَيَزُونٍ فَهُوَ حُكْمٌ حُتْمًا

(وَالْيَاءُ لَا الْوَاوَ اخْذِفْ) اخذف الياء، (الْيَاءُ) مفعول مُقَدَّم لقوله: (اخذف)، (لَا الْوَاوَ) عطف، يعني: لا تحذف الواو، (اِنْ جَمَعْتَ مَا) هذا مفعولٌ به، (كَحَيَزُونٍ) وعيطموس، (حَيَزُونٍ) هذا فيه زيادتان: الواو والياء.

قال: اخذف الياء ولا تحذف الواو، (فَهُوَ) الفاء للتعليل، و (هُوَ) مبتدأ، (حُكْمٌ) هذا خبر، (حُتْمًا) أي: الحكم، والألف للإطلاق، والجملة صفة ل: (حُكْمٌ). إذا كان مثل: حيزيون وعيطموس، نقول هنا: لا نحذف الواو بل نبقىها، ونحذف الياء، والتعليل: أننا لو حذفنا الواو لم نستفد شيئاً في الوزن، لأننا لو حذفنا الياء سنحذف الواو مرةً أخرى، كما سيأتي.

قال الشارح هنا: إذا اشتمل الاسم على زيادتين، وكان حذف إحداها يتأتَّى معه صيغة الجمع، وحذف الأخرى لا يتأتَّى معه ذلك، حُذِفَ مَا يَتَأْتَّى معه صيغة الجمع وأُبقِيَ الآخر. وهذا واضح، عندنا زيادتان إحداها: بحذفها يتأتَّى الجمع، والأخرى لا يتأتَّى

الجمع، حينئذٍ ماذا نُبقي، وماذا نحذف؟ نُبقي ما لا يتأتى الجمع إلا بها، ونحذف ما يتأتى الجمع بدونها.

فتقول في حَزَبُون: حَزَابِين، حذفت الياء وَقَلِبْتَ الواو ياءً: حَزَابِين، فتحذف الياء وَتُبْقَى الواو، فَتُقَلَّب الواو ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها، لِأَنَّكَ ستقول: حَزَابُو، باء مكسورة ثم واو ساكنة، سكنت الواو وانكسر ما قبلها، ثُمَّ قَلِبْتَ الواو ياءً. إِذَا: قَلِبْتَ الواو ياءً، (حَزَابِين) فتحذف الياء وتبقى الواو فَتُقَلَّب ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها، وَأُؤْتِرَت الواو بالبقاء دون الياء، لِأَنَّ حَذْف الياء يستلزم بقاء الواو لو حُذِفَت الواو.

قال ابن عقيل: "لأنها - يعني: الواو - لو حُذِفَت لم يُغْنِ حذفها عن حذف الياء". يعني: لا بُدَّ أن تحذف الياء، لو بدأت بحذف الواو ستحذف الياء غصبًا عنك، وأما إذا حذفت الياء لا، تُبْقَى الواو، وأَيُّهُمَا أَوْلَى: إذا كان الوزن يتأتى بحذف الياء وتبقى الواو، أو بحذف الواو ويستلزم حذف الياء .. أَيُّهُمَا أَوْلَى بالحذف؟ حذف ما لا يستلزم حذف غيره، لِأَنَّنا إذا حذفنا الياء تبقى الواو، وأما إذا حذفنا الواو يلزم منه حذف الياء؛ لِأَنَّها لو حُذِفَت الواو لم يغنِ حذفها عن حذف الياء، يعني: لم نستغن بحذفها عن حذف .. لا بُدَّ أن نحذف الياء، لِأَن بقاء الياء مُفَوِّتٌ لصيغة منتهى الجموع، لِأَنَّكَ لو حذفت الواو ماذا تقول؟ حَزَابِين، احذف الواو، حِزَابٍ .. لا ليس الأمر كذلك. هنا قال: لِأَنَّ حذف الياء يستلزم بقاء الواو، ولو حُذِفَت الواو لم يغنِ حذفها عن حذف الياء، إذ لا يُمكن بها صيغة الجمع، فَتُحَذَف الياء، لِأَنَّ حذف الواو مُحَوِّجٌ إلى حذف الياء فتقول: حَزَابٍ، إذ لا يقع بعد ألف التكسير ثلاثة أحرف أوسطها ساكن إلا وهو معتل".

هنا كم حرف بقي: حَزَابٍ؟ بقي عندنا حرفان، إذ لا يقع بعد ألف التكسير ثلاثة أحرف أوسطها ساكن إلا وهو معتل، لو قيل: حَزَابِين، لا بُدَّ أن يبقى بعد ألف التكسير ثلاثة أحرف أوسطها ساكن، فَتُحَذَف الياء، لِأَنَّ حذف الواو مُحَوِّجٌ إلى حذف الياء، فتقول: حَزَابٍ (فَعَالِيل) حَزَابُون .. ليس الأمر كذلك، لكن لو قيل: حَزَابٍ، لا يوجد إشكال إلا إذا أُريد به على وزن (مَفَاعِيل) حينئذٍ لا بُدَّ أن يبقى ثلاثة أحرف بعد الألف، وأما إذا كان على وزن (مَفَاعِل) لا إشكال، حَزَابٍ، وأما إذا أُريد أن يُجمع على (مفاعيل) لا بد أن يبقى ثلاثة أحرف بعد الألف.

على كُلِّ المَعْلَل هنا: لِأَن بقاء الياء مُفَوِّتٌ لصيغة منتهى الجموع: والحيزيون العجوز.

وَالْيَاءُ لَا الْوَاوَ اخْدَفْ اَنْ جَمَعْتَ مَا ... كَحَيْرُبُونٍ

يعني: يجب إثبات بقاء الواو في: (حَيْرُبُون) وشبهه مما قبل آخره واو، فتقول في جمعها:
حزابين، ليبقى ثلاثة أحرف.

نعم، إذا كان المراد (مَفَاعِيل) فحذف الواو يؤدي إلى حذف الياء، فيبقى عندنا حرفان
بعد ألف التكسير، إذا أُريد به على وزن (مَفَاعِيل)، وحينئذٍ إذا كان المراد بها على وزن
(مَفَاعِل) فالظاهر أنه لا إشكال، على كُلِّ: يُنْظَرُ في المسألة هنا.
وَحَيَّرُوا فِي زَائِدِي سَرْنَدِي ... وَكُلِّ مَا ضَاهَاهُ كَالْعَلْنَدِي

هذا مما استوى فيه الزائدتان، وليس لأحدهما مزية على الأخرى فأنت مُخَيَّر.

(وَحَيَّرُوا) يعني: العرب، فعل وفاعل، أو النُّحَاة، (في زَائِدِي سَرْنَدِي) زائدين .. (زَائِدِي)
هذا مضاف، و (سَرْنَدِي) مضاف إليه، والسَرْنَدِي: الشديد، والأنثى: سرنداث، (وَكُلِّ)
مَا ضَاهَاهُ) يعني: شابه (سَرْنَدِي)، مثل (كَالْعَلْنَدِي) وهو بالفتح: الغليظ من كل شيء.
حينئذٍ أنت مُخَيَّر بين حذف إحدى الزائدتين، يعني: أنه إذا لم يكن لأحد الزائدين مزية
على الآخر كنت بالخيار، فتقول في (سَرْنَدِي) هذه النون زائدة والألف زائدة، بحذف
الألف وإبقاء النون تقول: سَرَانِد وَسَرَادٍ، بحذف النون وإبقاء الألف، أين الألف؟ قُلِبَتْ
ياء ثُمَّ حُذِفَتْ لالتقاء الساكنين.

وكذلك: (عَلْنَدِي)، تقول: علاند، (عَلْنَدِي) عندنا زائدتان النون والألف، تقول:
علاند، بحذف الألف، و (عَلَادٍ) بحذف النون، فتبقى الألف فتَقْلَبُ ياءً، ومثلهما:
حبنطى فتقول: حَبَانِطٌ وَحَبَاطٌ، لأنهما زائدتان زيدتا معاً للإلحاق بـ: سَفَرَجَل، ولا مزية
لأحدهما على الأخرى، وهذا شأن كل زائدتين زيدتا للإلحاق، أو لم تكن للإلحاق
فحينئذٍ يستويان، أو للإلحاق والأخرى لغير الإلحاق على مذهب سيوييه.
(وَحَيَّرُوا) يعني: العرب، (في زَائِدِي سَرْنَدِي) (في زَائِدِي) هذا مُتَعَلِّقُ بقوله: (حَيَّرُوا)،
ووزن (سَرْنَدِي) (فَعَنْلِي)، (وَكُلِّ) هذا معطوف على (سَرْنَدِي)، والذي (ما) موصول
بمعنى: الذي .. الذي (ضَاهَاهُ) يعني: ضاهى (سَرْنَدِي): شابهه في تَصَمُّنِ زائدتين للإلحاق
الثلاثي بالخماسي، (كَالْعَلْنَدِي) والحبنطى، حينئذٍ يجوز حذف النون أو الألف وإبقاء
الآخر.

والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين ... !!!

عناصر الدرس

* التصغير وحده .. وبعض أحكامه

* أوزان التصغير

* ماتوصل به إلى جمع التكسير توصل به إلى التصغير

* التعويض عن الحرف المحذوف في التصغير

* المواضع التي يجب فيها فتح ما بعد ياء التصغير

* مالا يعتد به فيالتصغير .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمدٍ وعلى آله وصحبه أجمعين، أمّا بعد:

فمسألتنا اليوم في قوله:

وَالْيَاءُ لَا الْوَاوَ اخْدِفْ اِنْ جَمَعْتَ مَا ... كَحَيْرُبُونَ فَهَوَ حُكْمٌ حَتَمًا

قلنا: (الياء) هي التي تُحذف، لقوله: (اخْدِفْ الياءَ لَا الْوَاوَ).

قلنا: إنما أُوتِر حذف الياء على الواو؛ لأنَّ الواو إذا حُذِفَتْ حينئذٍ لزم حذف الياء، لو حُذِفَتْ الواو أولاً لم تُغْنِ هذه الواو عن حذف الياء، لزم أن تحذف الياء، لأنَّك لو حذفت الواو قلَّت: حَيَازِينَ، بتحريك الباء أو تسكينها.

(حَيْرُبُونَ) حَيَازِينَ، حينئذٍ جاء بعد ألف التكسير ثلاثة أحرف: الزاي والباء والنون، وليس عندنا جمع تكسير بعد ألف تكسيه ثلاثة أحرف إلا أوسطها سكان .. أوسطها معتل .. حرف علة ساكن، وهنا: حَيَازِينَ، حينئذٍ لزم حذف الياء، لأنَّه لو لم تحذف لخرج صيغة تنتهي الجموع عن أصله.

ولو حُذِفَتْ الواو أولاً لم يُغْنِ حذفها عن حذف الياء، لأنَّك لو حذفت الواو وقلت: حَيَازِينَ، بسكون الموحدة أو تحركها لفاتت صيغة الجمع، واحتيج إلى أن تحذف الياء أيضاً وتقول: حَزَابِينَ، وهذا أيضاً فيه خلل.

وَالْيَاءُ لَا الْوَاوَ اخْدِفْ اِنْ جَمَعْتَ مَا ... كَحَيْرُبُونَ.

(حَيْرُبُونَ) تقديم الحاء على الياء، (فَهَوَ حُكْمٌ حَتَمًا) علَّل في (التوضيح) قال: لأنَّ

حذف الياء يستلزم بقاء الواو، ولو حُذِفَت الواو لم يغنِ حذفها عن حذف الياء".
إذاً: إذا حذفنا الياء حفظنا الواو، ولو حذفنا الواو لم يغنِ ذلك الحذف عن حذف
الياء، إذ لا يمكن بها صيغة الجمع، فتُحذف الياء، لأنَّ حذف الواو يُحوِّج إلى حذف
الياء.

إذاً قوله: (احْذِفِ الْيَاءَ لَا الْوَاوَ) اختير حذف الياء لا الواو، لأنَّ حذف الواو يستلزم
حذف الياء من غير عكس، والأولى: حذف إحدى الزيادتين دون أن تُحذف الزيادتان
معاً (كَحَيَزُونِ) وما كان على شاكلته.

ثمَّ قال رحمه الله: (التَّصْغِيرُ).

هذا ذكره بعد جمع التكسير، إنما ذكر هذا الباب إثر باب التكسير؛ لأنَّهما كما قال
سيبويه: "من وادٍ واحدٍ" لاشتراكهما في مسائل كثيرة، لأنَّ (بَابَ التَّصْغِيرِ) في بعض
المسائل محمولٌ على باب التكسير، فإذا اشتركا في مسائل مُتَعَدِّدة كان المناسب أن
يُذَكَرَ باب التَّصْغِيرِ بعد التكسير، تصغير تفعيل مصدر: صَغَرُ يُصَغِّرُ تَصْغِيرًا.
وهو في اللغة: التَّقْلِيلُ.

واصطلاحاً: تغييرٌ مخصوص .. يأتي بيانه، لأنَّه فرع أصلٍ، الأصل في الكلمة .. في
الاسم: أن تكون مكبَّرة: رَجُلٌ .. فَلَسَ .. زَيْدٌ، ثُمَّ تُصَغَّرُ صار فرعاً، وهذا التَّصْغِيرُ
إنَّما حصل بتغييرٍ مخصوص سيأتي ذكره.

إذاً: التَّصْغِيرُ في اللغة: التَّقْلِيلُ، واصطلاحاً: تغيير المخصوص سيأتي ذكره في موطنه.
ثمَّ هل كل كلمة هي قابلة للتصغير؟ الجواب: لا، لا بُدَّ من شروطٍ أربعة نعرف بها أن
هذه الكلمة ممَّا يصحُّ تصغيره.

الشرط الأول فيما يُصَغَّرُ: أن يكون اسماً، ولذلك سبق معنا أنَّ التَّصْغِيرَ من علامات
الأسماء، لأنَّه لا يُصَغَّرُ إلا الاسم، لأنَّ التَّصْغِيرَ وصفٌ في المعنى: رُجَيْلٌ، معناه: رجلٌ
صغير.

أن يكون اسماً فلا يُصَغَّرُ الفعل ولا الحرف، لأنَّ التَّصْغِيرَ وصفٌ في المعنى، والأفعال
والحروف لا تُوصَف .. ليست مُتَضَمِّنَةٌ للوصف، هي في نفسها نعم الفعل يدلُّ على
وصفٍ، لكنَّه لا يوصف.

ولا يُصَغَّرُ من الأسماء العاملة كما سبق، يعني: ليس كل اسمٍ، إنَّما الذي يُصَغَّرُ ما لا
يعمل، وسبق أنَّ: ضَوَّيْرِبَ، هذا فيه نزاعٌ بين النُّحاة هل يعمل أو لا، كذلك المصدر

هل يعمل وهو مصغَّر أو لا؟ تَمَّ خلافٌ، إذاً: الأسماء العاملة عَمَلُ الفعل كاسم الفاعل لا تُصَغَّر، لأنَّ شرط إعمالها: عدم تصغيرها.

إذاً: الفعل وما أُحِقَّ به في العمل لا يُصَغَّر، وكذلك ما ضُمِّن معنى الفعل فعمل عمل الفعل من الأسماء أُحِقَّ بالفعل فلا يُصَغَّر، وشَدَّ تصغير فعل التَّعجب: ما أُحْيِسَنَه، قلنا: هذا شاذٌّ يُحْفَظ ولا يقاس عليه، وسيدكره النَّاظم.

إذاً الشرط الأول: أن يكون اسماً، قلنا: ليس كل اسم، يُسْتَثْنَى منه الاسم العامل، لأنَّه مُلْحَقٌ بالفعل، فالفعل وما ضُمِّن معناه وعمل عمله من الأسماء لا يُصَغَّر، وكذلك الحرف.

الشَّرْط الثاني: أن يكون غير مُتَوَعَّلٍ في شبه الحرف، وعَبَّرَ بعضهم: أن يكون متمكِّناً، فالملبني حينئذٍ لا يُصَغَّر، وأمَّا: الَّتِي وَالَّذِي فهذا شاذٌّ كما سيأتي في آخر الباب، بعض الموصولات وبعض أسماء الإشارة صُغِرَ، لكنَّه على جهة الشذوذ لمنافاة هذا الشرط. إذاً: ما صُغِرَ من فعل التَّعجب نافي الشرط الأول، وما صُغِرَ من المضمرات .. من أسماء الإشارة والموصولات نقول: هذا انتقض فيه الشرط الثاني.

إذاً: أن يكون متمكِّناً .. أن يكون غير متوَعَّلٍ في شبه الحرف بأن يكون متمكِّناً، فلا تُصَغَّر المضمرات .. الضمائر لا تصغر، ولا لفظ (مَنْ)، ولا (كيف) ونحوهما، لأنَّها مُتَوَعَّلَةٌ في شبه الحرف، وشَدَّ تصغير بعض أسماء الإشارة والموصولات كما سيأتي. الثالث: أن يكون قابلاً للتَّصْغِير، فلا يُصَغَّر نحو لفظ: كبير، هذا لا يُصَغَّر، لأن: كبير، إنَّما يدلُّ على شيءٍ كبير معناه، فإذا صَغُرَتْه حينئذٍ لا يدلُّ على المعنى الذي وُضِعَ له، كذلك: جسيم، ولا الأسماء المعظَّمة، لا تُصَغَّر .. غير قابلة للتصغير، ومنها: أسماء الملائكة .. أسماء الرُّبِّ جل وعلا .. أسماء النبي صلى الله عليه وسلم، كل هذه لا يجوز تصغيرها، بل ذهب الأحناف إلى أن من صَغُرَ: قمر، قال: قَمِير كُفْر، لأنَّ الله تعالى عظمه فأقسم به، وإذا قلت: قَمِير، حَقَّرْتَ ما عَظَّمَهُ الله عز وجل.

الرابع: أن يكون خالياً من صِيغِ التَّصْغِير وشبهها، يعني: لو وُضِعَ اللفظ في أصل وضعه على صيغة التَّصْغِير لم يُصَغَّر، لأنَّه في اللفظ تصغير المصغَّر هذا ممتنع، هو في اللفظ مُصَغَّر، وُضِعَ أصالةً على وزنٍ من أوزان التَّصْغِير، حينئذٍ لا يُصَغَّر، لأنَّ تصغير المصغَّر من حيث اللفظ والوزن هذا ممتنع.

إذاً: الرابع: أن يكون خالياً من صِيغِ التَّصْغِير وشبهها فلا يُصَغَّر نحو: الكُمَيْت، من الخيل، كميت (فُعِيل) لا يُصَغَّر، لأنَّ الوزن وزن تصغير (فُعِيل) ولا: الكُعَيْت، وهو

البلبل لا يُصَغَّر، لأنه على وزن (فُعِيل) غير قابل للتصغير، ولا نحو: مُبَيِّطٌ وَمُهَيِّمٌ،
مُبَيِّطٌ .. (مُفَعِّل) .. (فُعِيل) وكذلك: مُهَيِّمٌ (فُعِيل) هذا لا يُصَغَّر.
إذاً: أربعة شروط لا بُدَّ من استيفائها ليصحَّ حينئذٍ التَّصْغِيرُ:
- أن يكون اسماً.

- أن يكون متمكناً، فخرج المبني.

- أن يكون قابلاً للتصغير، يعني: اللفظ من حيث المعنى.

- أن يكون خالياً من صيغ التَّصْغِيرِ.

التَّصْغِيرُ له فوائد وله أغراض، يعني: لماذا تُصَغَّر اللفظ؟ لا بُدَّ من شيء يقتضي منك
ذلك أن تأتي به على وزنٍ من هذه الأوزان أو الأمثلة الثلاثة.
عند البصريين أغراض التَّصْغِيرِ أربعة:

الأول: تصغير ما يُتَوَهَّم كِبَرُهُ، نحو: جبل، يُصَغَّر على: جُبَيْل.

الثاني: تحقير ما يُتَوَهَّم أَنَّهُ عَظِيمٌ، نحو: سُبُعٌ .. سُبَيْعٌ، هو عظيم .. الناس يخافون منه،
فإذا أردت التحقير أو أن تقلل من شأنه تقول: سُبَيْعٌ.

الثالث: تقليل ما تُتَوَهَّم كَثْرَتُهُ: درهم تقول: دُرِّيْهَمَات.

إذاً: يأتي للتقليل، ويأتي للتحقير، ويأتي لتصغير ما يُتَوَهَّم أَنَّهُ كبير.

الرابع: تقريب ما يُتَوَهَّم بعده زمناً أو محلاً أو قدراً، زمناً: قُبَيْل العصر، (قبل) تصغره
قُبَيْل هذا باعتبار الزمن، مكان: فُوق الدار، كذلك القَدْر والرُّتْبَة والمكانة: أَصْغَرُ
منك، إذاً: هذه أربعة أغراض وفوائد للتصغير.

بقي خامسة وهي مختلفٌ فيها بين البصريين والكوفيين وهي: التَّعْظِيمُ، هل يأتي التَّصْغِيرُ
للتَّعْظِيمِ أو لا؟ نفاه البصريون، قالوا: هذا ينافي، كيف يُصَغَّر العظيم؟! في الجملة
التصغير فيه نوع تحقير .. في الجملة مع النظر فيما سبق من الأغراض في الجملة فيه
معنى التحقير والتقليل من الشأن، فكيف العظيم يُؤْتَى به على زنةٍ من هذه الأمثلة
الثلاث، ثُمَّ نقول المراد به: التعظيم؟! إذاً: ردَّه البصريون لِمَا ذكرناه، لأنَّ التَّصْغِيرَ لا
يكون للتَّعْظِيمِ، فهو ينافي التَّصْغِيرَ.

وأما الكوفيون فأثبتوه، قالوا: لقول عُمر لابن مسعود: كُنَيْفٌ مُلِيٌّ علماً (كُنَيْفٌ) هذا
تصغير: كِنْفٌ، بكسر الكاف وإسكان النون: كِنْفٌ، صَغَرَهُ على: كُنَيْفٌ، وأراد به:
التعظيم: كُنَيْفٌ مُلِيٌّ علماً، وقول الشاعر:

وكلُّ أناسٍ سَوْفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ ... دُويْهَةٌ تصَفَّرُ مِنْهَا الأَنَامِلُ

(دُويْهَةٌ) هذا تصغير وأراد به التعظيم، إذاً: هذه الفائدة أنكرها البصريون وأثبتها

الكوفيون، ولو وُجِدَتْ لَكُنَّهَا تكون ليست كالسابق يعني: فيها نوع قلة.
(التَّصْغِيرُ)

قال الناظم:

فُعَيْلاً اجْعَلِ الثَّلَاثِيَّ إِذَا ... صَغَّرْتُهُ نَحْوُ قُدِّي فِي قَدَا
فُعَيْعِلٌ مَعَ فُعَيْعِلٍ لِمَا ... فَاقَ كَجَعَلِ دِرْهَمٍ دُرَيْهَمًا

(فُعَيْلاً اجْعَلِ الثَّلَاثِيَّ) اجْعَلِ الثَّلَاثِيَّ فُعَيْلاً لَمَّا قَالَ: (الثَّلَاثِيَّ)، وقال: (لِمَا فَاقَ) عرفنا
أَنَّ المصغَّرَ ثلاثي وزائد، (اجْعَلِ الثَّلَاثِيَّ) ثُمَّ قَالَ .. البيت الثاني: (لِمَا فَاقَ) يعني: لِمَا
زاد على الثلاثي لِمَا فَاقَ الثلاثي، إِذَا: المصغَّر على نوعين: ثلاثي، ومزبد.
الثَّلَاثِيَّ: أشار إليه بقوله: (فُعَيْلاً).

والمزبد: أشار إليه بقوله: (فُعَيْعِلٌ مَعَ فُعَيْعِلٍ).

حينئذٍ القسمة ثلاثية: وزنٌ واحد للثلاثي، ووزنان لِمَا زاد على الثلاثي، فيدخل فيه
الرباعي وما زاد، سواءً كان رباعي الأصول أو بالزيادة، أو خماسي الأصول أو بالزيادة.
(اجْعَلِ الثَّلَاثِيَّ فُعَيْلاً) (فُعَيْلاً اجْعَلِ الثَّلَاثِيَّ) هذا مفعول أول، (اجْعَلْنَ) يتعدى إلى
اثنين .. فعل أمر مبني على سكونٍ مُقَدَّر، والفاعل أنت، و (الثَّلَاثِيَّ) مفعول أول، و
(فُعَيْلاً) مفعول ثاني.

متى (اجْعَلِ الثَّلَاثِيَّ فُعَيْلاً)؟ (إِذَا صَغَّرْتُهُ) يعني: إِذَا أردت تصغيره، أَمَّا إِذَا صَغَّرَ فلا
تجعله على (فُعَيْلٍ)، اجْعَلِ الثَّلَاثِيَّ فُعَيْلاً إِذَا صَغَّرْتُهُ، إِذَا صَغَّرْتُهُ اجعله فُعَيْلاً، ليس هذا
المراد، لأنَّ تصغير المصغَّر ممتنع، وإنما أراد بقوله: (إِذَا صَغَّرْتُهُ) إِذَا أردت، وهذا سبق أن
مقولةً عند الفقهاء والأصوليين جاء في تركيب العرب والأحاديث: إِذَا فَعَلْتَ فَاَفْعَلْ،
(فعلت) هذا فعل الشَّرْط، (افعل) جواب الشَّرْط، قد يكون المراد بهذا التركيب إيقاع
جواب الشَّرْط بعد فِعْلٍ الشَّرْط، وهذا هو الأصل: (إِذَا فَعَلْتَ فَاَفْعَلْ) إِذَا وقع
منك فعل الشَّرْط حينئذٍ حصل الجواب.

(إِذَا فَعَلْتَ فَاَفْعَلْ) قد يُراد به: إيقاع الجواب قبل فِعْلٍ الشَّرْط، يعني: تفعل الثاني
قبل الأول .. عكس الأول .. هذا مخالف، ومنه: ((إِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ))

[النحل: 98] .. إِذَا قَرَأْتَ فَاسْتَعِذْ، مثله: إِذَا فعلت فافعل (إِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ)

متى تقع الاستعاذة؟ قبل القراءة، إِذَا: أريد هنا بالجواب: أن يقع قبل فِعْلٍ فعل

الشَّرْط .. قبل القراءة، وقد قيل: بعده، أظن قول الحسن أو غيره، بعد القراءة يقول
(فَاَسْتَعِذْ) على الظاهر، لكن الجماهير على أَنَّ إيقاع الجواب هنا يكون قبل فِعْلٍ فعل

الشَّرْط.

وقد يكون المراد: (إِذَا فَعَلْتَ فَافْعَلْ) إيقاع جواب الشرط مع فِعْلٍ فِعْلٍ الشرط، كما إذا قال: إذا توضأت فادلك يديك مثلاً، الدَّلك يكون في أثناء الوضوء لا قبله ولا بعده: إذا صليت فسبِّح ثلاثاً وثلاثين، هذا بعد وقوع فِعْلٍ فِعْلٍ الشرط.

هنا ماذا أراد: (إِذَا صَغَّرْتَهُ)؟ على كُلِّ: إذا أردت تصغيره، حينئذٍ هل هذا تأويل .. مجاز، أو أنه حقيقة؟ يختلفون، أكثر من يثبت المجاز على أنه مجاز .. إذا أردت: ((يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا)) [المائدة:6] (إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ) قلت: الله أكبر، (فَاغْسِلُوا) هذا إذا أردنا الظاهر .. هذا الظاهر، هم يقولون: لا، يعني: إذا أردتم القيام، أوَّل بالإرادة: (إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ) ليس المراد بالقيام بالفعل، وإن كان ظاهر إسناد الفعل إلى الشيء: أن يكون قد استوفى مدلول الفعل، (إِذَا قُمْتُمْ) القيام الصحيح الثابت في الذهن (إِلَى الصَّلَاةِ) الصلاة الحقيقية، هذا الأصل، استقبل القبلة .. قل: الله أكبر (فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ)، نقول: لا، ليس هذا المراد، نقول: إذا أردتم القيام، حينئذٍ يقع جواب الشرط (فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ) قبل فِعْلٍ فِعْلٍ الشرط. على كُلِّ: (إِذَا صَغَّرْتَهُ) يعني: أردت تصغيره، وذلك: (نَحْوُ قُدِّي فِي قَدَا) لو جاء بصحيح لكان أجود: فَلَسْ، تصغِّره وتقول: فَلَيْسَ، وزيد، تصغِّره وتقول: زَيْدٌ، و (قَدَا) هذا مُعْتَلٌّ اللام تقول: (قُدِّي) بزيادة ياء التَّصْغِيرِ، ثُمَّ إدغام ياء التَّصْغِيرِ في لام الكلمة.

إذاً: ماذا صنع في (قُدِّي فِي قَدَا)؟ هو لم يشرح هذا النَّاطِمَ، وَإِنَّمَا بَيْنَ (فُعَيْلاً اجْعَلِ الثَّلَاثِيَّ) على وزن (فُعَيْلٍ)، لم يبينه من حيث التنصيص وإلا الوزن يكفي: (فُعَيْلٍ) لو قلت: فَلَسْ، ثلاثي تقول: فَلَيْسَ، ماذا صنعت؟ ضمنت الأول، وفتحت الثاني، وزدت ياءً ساكنة قبل آخره فقلت: فَلَيْسَ، إذاً: ثلاثة أعمال في تصغير الثلاثي، إذا أردت أن تُصَغِّرَ الثلاثي أملك ثلاثة أعمال:

– الأول: أن تَضُمَّ فاء الكلمة.

– والثاني: أن تفتح الثاني: فَلَيْسَ .. فَلَسْ، هذا الأصل، فتح الأول وإسكان الثاني

تقول: فَلَيَّ، جئت بياءٍ ثالثة قبل الأخير، حينئذٍ صار على وزن (فُعَيْلٍ).

إذاً القاعدة: أن كُلَّ اسمٍ مُتَمَكِّنٍ قُصِدَ تصغيره، فلا بُدَّ من ضمِّ أوله وفتح ثانيه، وزيادة ياءً ساكنة بعده، هذا في الثلاثي، فإن كان ثلاثياً لم يُغَيَّرْ أكثر من ذلك.

إن كان رباعياً وما زاد أشار إليه بقوله:

فَعُيِّلَ مَعَ فُعْيِيلٍ لِمَا ... فَاقَ

(فَعُيِّلَ) هذا مبتدأ .. صار علماً وهو مبتدأ، و (مَعَ) هذا ظرف .. منصوب على الظرفية متعلّق بمحذوف حال من الضمير المستتر في الخبر، أين الخبر؟ (لِمَا) جار ومجرور متعلّق بمحذوف: كائنٌ (لِمَا) كائنٌ هو لِمَا .. حال كونه (مَعَ فُعْيِيلٍ)، ف (مَعَ فُعْيِيلٍ) (مَعَ) مضاف، و (فُعْيِيلٍ) مضاف إليه، نقول: متعلّق بمحذوف حال من الضمير المستتر في الخبر، و (لِمَا) اللام: حرف جر، و (مَا) اسم موصول بمعنى: الذي، وهو متعلّق بمحذوف الجار والمجرور خبر المبتدأ (فُعْيِيل).

و (فَاقَ) فعل ماضي، والضمير يعود على (مَا) فاعل، ومفعوله محذوف (لِمَا فَاقَ) (الثلاثي) إذا: (فَعُيِّلَ وَفُعْيِيلَ) وزنان (لِمَا فَاقَ الثلاثي)، (فُعْيِيلَ) نقول: هذا للرُّباعي المجرّد نحو: جعفر، فتقول فيه: جُعِفِر، ماذا صنعت؟ صنعت الأعمال الثلاثة السابقة: جَع .. جُعِي، الأعمال الثلاثة كلها موجودة: صَمَمَتِ الأول، وفتحت الثاني، وزدّت ياءً ساكنةً ثالثةً، وزدّت عملاً رابعاً وهو: كسر ما بعد الياء: جُعِفِر .. هناك: فَلَس .. فَلَيْس، ليس عندنا بعد الياء إلا حرف الإعراب: فَلَس .. فَلَيْسَ، (س) هذا حرف الإعراب .. هو الذي يظهر عليه الإعراب، تقول: هذا فَلَيْسَ .. انظر إلى فَلَيْسَ .. خُذْ فَلَيْساً، إذا: (السين) حرف إعرابٍ هو الذي وقع بعد ياء التّصغير، إذا: لا يقبل حركة زائدة.

وأما الرُّباعي: جعفر، الراء: هو حرف الإعراب، زِدَتِ الياء ساكنةً ثالثةً، فبقي حرفٌ فاصل بين الياء وبين حرف الإعراب، العمل الرابع تزيد في (فُعْيِيلَ) بكسر هذا الحرف، فتقول: جُعِفِر .. ف .. الفاء مكسورة، ولذلك قيل: (فُعْيِيلَ) إذا: للرُّباعي المجرّد هذا الوزن نحو: جعفر، فتصغّره على (جُعِفِر).

و (فُعْيِيلَ) بزيادة ياء بعد العين، هذه ليست بزائدة وإنما هي منقلبة، لكن في الوزن هنا (فُعْيِيلَ .. فُعْيِيلَ) ما الذي زيد على الوزن الأول؟ ياءٌ بين العين الثانية واللام، هو أصله: (فُعْيِيلَ) نفسه: (فُعْيِيلَ) زد عليه ياءً قبل اللام تقول: (فُعْيِيلَ). و (فُعْيِيلَ) للرُّباعي المزيد الذي قبل آخره ياءً، نحو: قنديل .. قُنَيْدِيل، بقيت الياء كما هي، ف: قنديل، هذا خماسي بالزيادة، حينئذٍ تُصغّره على (فُعْيِيلَ) قُنَيْدِيل. أو: ألف، يعني: أن يكون قبل آخره ياء أو ألف، نحو: شَمَلال .. شُمْلِيل، قلبت الألف ياءً، أما الياء السابقة فَصَحَّت كما هي: قنديل .. قُنَيْدِيل، بقيت الياء كما هي، وأما

الألف: شَمَلال .. شُمَلَليل، قُلِبَت الألف ياءً، لماذا قُلِبَت الألف ياءً؟ لأنَّكَ تقول:
 (فَعُيِّل) العمل الرابع بكسر ما بعد ياء التَّصْغِير، بقيت الكسرة كما هي، فجاءت
 الألف، أَلِفٌ قبلها كسرة وجب قلبها ياءً فقليل: (فَعُيِّل) هذا في نحو: شَمَلال.
 أو: واو .. ما قبل آخره واو، نحو: عصفور .. عُصِفُو: هذا الأصل، واو ساكنة قبلها
 كسرة، فوجب قلب الواو ياء، هي التي جاءت في (فَعُيِّل)، فَعُيِّل نقول: الياء هذه
 مُنْقَلِبة عن أَلِف، أو واو، أو صَحَّت في نحو: قنديل.
 وقد يُصَغَّر على (فَعُيِّل) ما حُذِفَ منه حرفٌ وَعَوِضَ منه الياء كما سيأتي: سُفَيْرِج،
 هذه الياء ياء التعويض، لأنَّه حُذِفَ منه الحرف الخامس: سَفَرَجَل، إذا أردت تصغيره
 تأتي به على وزن (فَعُيِّل) سُفَيْرِج، بحذف اللام كما سبق في جمعه على (فَعَالِل)،
 فتحذف اللام: سفرجل، صار عندك أربعة أحرف: سُفَيْرِج، يجوز أن تعوِّض عن الحرف
 المحذوف ياء قبل آخره فتقول: سُفَيْرِج، حينئذٍ أصله: (فَعُيِّل)، فلما زِدَت الياء صار:
 (فَعُيِّل) إذاً: صارت هذه الياء في مقام التعويض.

إذاً: وزن (فَعُيِّل) رباعي مزيد، هذه الياء إمَّا أن تكون صَحَّت في الموزون نحو:
 قنديل .. قُنَيْدِيل، بقيت كما هي، وإمَّا أن يكون أصلها: أَلِفاً قُلِبَت ياء نحو: شَمَلال ..
 شُمَلَليل، قُلِبَت الألف ياء، أو أصلها: واو نحو: عصفور، تقول: عُصِفِير، هذه ثلاثة
 أنواع.

بقي نوع رابع لهذه الياء، وهو: أن تكون عِوضاً عن محذوف، وذلك في الخماسي وما زاد
 إذا حُذِفَ منه حرفٌ لِيُتِمَّكَنَّ من تصغيره على (فَعُيِّل) أو (فَعُيِّل) نحو: سُفَيْرِج،
 (فَعُيِّل) تزيد الياء فتقول: سُفَيْرِج (فَعُيِّل).

إذاً: (فَعُيِّل) هذا للرُّباعي المُجَرَّد نحو: جعفر، و (فَعُيِّل) هذا للرُّباعي المزيد الذي
 قبل آخره ياءً، أو أَلِفٌ، أو واو، أو حرف تعويضٍ عن المحذوف، (لِمَا فَاقَ) يعني: لما
 زاد على الثلاثي، (لِمَا فَاقَ) وذلك (كَجَعَلِ دِرْهَمٍ دُرَيْهَمًا) (دُرَيْهَم) هذا مثالٌ للأول،
 لأنَّه أصل (فَعُيِّل) هو أصله (فَعُيِّل)، حينئذٍ مَثَلٌ للأول وترك الثاني للعلم به.

وذلك: (كَجَعَلِ) هذا جارٍ ومجرورٌ مُتَعَلِّقٌ بمحذوف خبرٍ لمبتدأٍ محذوف، قاعدة مُطَرَّدة
 دائماً تُعرِّبه هذا الإعراب (كَجَعَلِ)، إلا إذا دخل عليه حرف جر، لذلك كما سبق:
 (مِنْ كُمُسْتَدْعٍ) دخل عليه حرف جر؟ تقول: لا هنا، الكاف صارت اسماً، وأمَّا هنا
 (كَجَعَلِ) تجعل الكاف هذه حرفاً، وما بعده مجرورٌ قصداً للعلمية، فحينئذٍ صار جارٍ
 ومجرورٌ مُتَعَلِّقٌ بمحذوف خبرٍ مبتدأٍ محذوف تقديره: وذلك (كَجَعَلِ).

(كَجَعَلَ) مضاف، (دِرْهَمٍ) مضافٌ إليه، من إضافة المصدر إلى مفعوله الأول، لأنَّ (جَعَلَ) وما تصَّرف منه أيًّا كان، سواءً كان مصدرًا، أو اسم فاعل، أو فعل ماضي، أو مضارع، أو أمر، نقول: هذا يتعدَّى لاثنتين، ولذلك (اجْعَلِ الثَّلَاثِيَّ فُعَيْلًا)، قلنا: (الثَّلَاثِيَّ) مفعول أول لـ: (اجْعَلِ) مع كونه فعل أمر، و (فُعَيْلًا) هذا مفعولٌ ثاني. (كَجَعَلَ) مصدر أضيف إلى (دِرْهَمٍ) وهو مفعوله الأول، كَجَعَلَكَ (دُرَيْهَمًا) هذا مفعولٌ ثاني لـ: (جَعَلَ) (كَجَعَلَ) أن تجعل درهماً (دُرَيْهَمًا) .. أن تجعل، إذاً: (جَعَلَ) مصدر، صحَّ أن تأتي بـ: (أَنْ) والفعل في محلها، وهذا شرطٌ كما سبق.

(كَجَعَلَ) كأن تجعل، (أَنْ) وما دخلت عليه في تأويل مصدر: (جَعَلَ)، إذاً: صحَّ، أن تجعل درهماً (دُرَيْهَمًا)، إذاً: (دِرْهَمٍ) هذا مفعولٌ أول لـ: (جَعَلَ)، و (دُرَيْهَمًا) مفعولٌ ثاني، حينئذٍ صارت عندنا الأمثلة والأوزان ثلاثة: (فُعَيْل) و (فَعَيْعِل) و (فُعَيْعِلِيل) ولا رابع لها.

قال الشَّارح: "إذا صُغِرَ الاسمُ المُتَمَكِّن" إذاً: قَيْد، ابن عقيل قَيْد لك المُتَمَكِّن احترازاً من غير المُتَمَكِّن، وتزيد عليه الاسمُ المُتَمَكِّن إن لم يكن عاملاً عمل الفعل فيه خلاف، نحو المصدر، واسم الفاعل وما ألحق به، حينئذٍ لا بُدَّ في كل تصغيرٍ من ثلاثة أعمال: إذا صُغِرَ الاسمُ المتمكن الذي لم يعمل عمل الفعل، لأنَّه ملحقٌ بالفعل والفعل لا يُصَغَّر، فإذا صُغِرَ حينئذٍ ابتعد شبهه عن الفعل فلم يعمل، فلا بُدَّ حينئذٍ في كل تصغير من ثلاثة أعمال:

ضَمُّ أوله، هو قال: "ضُمُّ أوله، وَفُتِحَ ثانيه - الحرف الثاني - وزيد بعد ثانيه ياء" تُسمى: ياء التَّصْغِير وهي ساكنة في الأصل، وَيُفْتَصَّر على ذلك إن كان الاسم ثلاثياً فتقول في فَلَسٍ: فَلَيْسَ، ضَمَمْتَ الأول، وحرَّكت الثاني .. فتحتته، وزِدْتَ ياءً ثالثةً ساكنة قلت: فَلَيْسَ، على وزن (فُعَيْل).

وفي (قَدَيْ): قَدَيْ، قَدَى الثاني مُحَرَّك، حينئذٍ تنوي حركة التصغير، والأول: ضُمُّ، وزيد ياءً ثالثةً ساكنة، والياء المتأخرة هذه حرف إعرابٍ وهي متحرِّكة، حينئذٍ اجتمع عندنا مثالان فَأُدْغِمَت الياء في الياء قيل: قُدَيْ.

وَمِنْ ثَمَّ لم يكن نحو: زُمَيْلٌ وَلُغَيْرِي تصغيراً لأنَّ الثاني غير مفتوح، لو قيل: زُمَي، الثالث ساكن والثاني متحرَّك، وَلُغَيْرِي، تصغيراً، لأنَّ الثاني غير مفتوح، والياء غير ثالثة، حينئذٍ امتنع أن يُقال فيه بأنَّه تصغير.

وإن كان رباعياً فأكثر فُعل به ذلك، من إعمال الثالثة، وزيد عمل الرابع كُسِر ما بعد

الياء، يعني: ياء التَّصْغِيرِ، تزيد الياء وتكسر ما بعده، فتقول في (درهم): دُرَيْهَمٌ، الهاء
هذه بعد ياء التَّصْغِيرِ على وزن (فُعَيْلٍ)، وفي (عصفور) تقول: عُصْفِيرٌ، كسرت الفاء
بعد ياء التَّصْغِيرِ، ثُمَّ قُلِبَتِ الواو ياءً لسكونها وكسر ما قبلها، فالنتيجة حينئذٍ .. أمثلة
التَّصْغِيرِ ثلاثة: (فُعَيْلٌ) وهذا للثلاثي، و (فُعَيْلٍ) للرباعي، و (فُعَيْلٍ) لِمَا زاد على
الرُّبَاعِي.

ثُمَّ قَالَ:

وَمَا بِهِ لِمُنْتَهَى الْجَمْعِ وَصِلٌ ... بِهِ إِلَى أُمْتِلَةِ التَّصْغِيرِ صِلٌ

والذي وَصِلَ بِهِ لِمُنْتَهَى الْجَمْعِ صِلٌ بِهِ إِلَى أُمْتِلَةِ التَّصْغِيرِ، ماذا يعني؟ الذي حصل هناك
من عمليات الحذف كله موجودٌ هنا، ولذلك قلنا: سَفَرَجَلٌ، لا يُمكن تصغيره على
(فُعَيْلٍ)؛ لأنَّها أربعة أحرف إلا بحذف الخامس: سَفَرَجَلٌ، تحذف اللام حينئذٍ تقول:
سُفْرَجٌ، جاء على وزن (فُعَيْلٍ) بحذف خامسه، كما ذكر هناك في الخماسي المجرد أنَّه
يجب حذف خامسه.

(وَمَا بِهِ) إِذَا: يُتَوَصَّلُ فِي هَذَا الْبَابِ إِلَى مِثَالِي (فُعَيْلٍ) وَ (فُعَيْلٍ) بِمَا يُتَوَصَّلُ بِهِ فِي
باب جمع التكسير إلى مِثَالِي (فَعَالٍ) وَ (فَعَالِلٍ).

والذي .. (مَا) اسم موصول بمعنى: الذي، في محل رفع مبتدأ، ويجوز أن يكون من باب
النصب على الاشتغال، الذي (وُصِلَ بِهِ) .. (وُصِلَ بِهِ): زيدٌ مررت به، اشتغل هنا
بضمير لكن تعدَّى بحرف الجر، وهنا (به) جار ومجرور متعلِّق بقوله: (وُصِلَ)، (وُصِلَ)
فيما زاد على أربعة أحرف، (به) هذا متعلِّق بـ: (وُصِلَ)، (لِمُنْتَهَى الْجَمْعِ) يعني: لصيغة
منتهى الجمع وهو (فَعَالِلٍ) وشبهه، وهو جار ومجرور متعلِّق بقوله: (وُصِلَ)، (صِلَ بِهِ)
بذلك الذي هو الحذف لتتمكن من المجيء على هذه الصِّبْغِ، (إِلَى أُمْتِلَةِ) هذا متعلِّق
بقوله: (صِلَ)، (إِلَى أُمْتِلَةِ التَّصْغِيرِ)، (أُمْتِلَةِ) مضاف، و (التَّصْغِيرِ) مضاف إليه، مُطلقاً
الأمثلة؟ (فُعَيْلٍ) وَ (فُعَيْلٍ) إِذَا: أطلق النَّاطِمُ، حينئذٍ نختصر منه الثلاثي (فُعَيْلٍ) ليس
بداخل هنا.

وَمَا بِهِ لِمُنْتَهَى الْجَمْعِ وَصِلٌ ... بِهِ إِلَى أُمْتِلَةِ التَّصْغِيرِ صِلٌ

وللحاذف هنا .. الذي يحذف في باب التَّصْغِيرِ من ترجيحٍ وتخييرٍ ما له هناك، يعني: ما
ثبت هناك يثبت هنا، من استواء، ومن ترجيح، ومن إيجاب، فكل ما وجب هناك وجب

هنا، وكُلُّ ما جاز فيه وجهان وترجَّح هناك أحدهما ك: الميم على السين والتاء كما في: (مُسْتَدْع) فهو مُرَجَّحٌ هنا.

فتقول في تصغير (فرزدق): فُرَيْزِد، حذفت القاف الأخير .. بحذف الخامس، أو: فُرَيْزِق، بحذف الدال، لأنَّه رابعٌ شبيهٌ بالمزيد، بحذف الرابع وتقول في (سَبَطْرَا): سُبَيْطِر، بحذف الألف، وفي (مُدْحَرَج) تحذف الميم تقول: دُحِرَج (فُعَيْعِل)، وفي (عُصْفُور) و (قِرْطَاس) و (قِنْدِيل) و (فِرْدَوْس) و (غُرْنِيق): عُصَيْفِر، وَقُنْدِيل، وفُرَيْدِيس، وَغُرْنِيق، وفي (قَبْعَثَرِي): قُبَيْعَث، بحذف الراء والألف، لأنَّ الألف زائدة، والراء هذه من باب: سَفَرَجَل، فوجب فيه أمران: حذف الأصل، وحذف الزيادة، إذا: كُلُّ ما حُذِفَ هناك يُحذف هنا.

قال الشارح: "أي إذا كان الاسم مِمَّا يُصَغَّرُ على (فُعَيْعِل) أو على (فُعَيْعِل) " هذا اختصار لكلام المصنِّف إلى (أَمْثَلَة) حينئذٍ صار كالتخصيص له، لأنَّه أطلق. تُوصَّل إلى تصغيره بما سبق أن يُتوصَّل به إلى تكسيره على (فَعَالِل) أو (فَعَالِيل) لأنَّ الباب واحد كما قال سيبويه، من حذف حرفٍ أصلي أو زائد فتقول في (سَفَرَجَل) .. (سَفَرَجَل) إذا أردت تصغيره على (فُعَيْعِل) فُعَيْعِل: أربعة أحرف، فُعَيْعِل الياء هذه زائدة للتصغير حرف معنى، فحينئذٍ (سَفَرَجَل) هذا على خمسة أحرف، لا بُدَّ من حذف حرفٍ، وتعيَّن أن يكون آخرًا لِمَا ذكرناه، فتقول: سَفَرِج (فُعَيْعِل) كما تقول: سَفَارِج في الجمع حذفت اللام، وفي (مُسْتَدْع) تحذف السين والتاء، فتقول: مَدَاع، هذا في الجمع، حينئذٍ تُصَغَّرُ فتقول: مُدَيْع، بحذف السين والتاء، وتُبْقَى الميم كما قال: وَالْمِيمُ أَوْلَى مِنْ سِوَاهُ ..

كما تقول في: مَدَاع، فتحذف التَّصْغِيرَ ما حذفت في الجمع، وتقول في (علندي): عُلَيْند، وإن شئت قلت: عُلَيْد، كما تقول في الجمع: علاند وعلاد. إذا: الباب واحد، فكل ما حُذِفَ هناك لِيُتوصَّل إلى الجمع ب (فَعَالِل) .. إلى (فَعَالِل)، حينئذٍ يحذف هنا.

وتقول في (حِزْبُون): حَزْبِين (فُعَيْعِل)، وفي (سرندي): سُرَيْند أو سريد؛ لعدم المزيَّة بين الزائدين، ويستثنى من هذا .. من قوله:

وَمَا بِهِ لِمُنْتَهَى الْجُمُعِ وَصِلْ ..

يستثنى ما سيأتي النَّاطِم من تخصيصه من ذلك بجاء التأنيث، وألفه الممدودة، وباء النسب وما سيأتي.

إذا: ليس على إطلاقه .. سَيُقَيِّدُهُ النَّاطِم، ثُمَّ قال:

وَجَائِزٌ تَعْوِضُ يَا قَبْلَ الطَّرْفِ ... إِنْ كَانَ بَعْضُ الْإِسْمِ فِيهِمَا انْحَدَفَ

يعني: إذا حذفت أصل مِمَّا ذُكِرَ: سَفَرَجَل وحبْنطى، حذفت من الأصل الذي جُمع جَمْع تكسير، أو صُغِر وحذفت منه، جاز أن يُعَوِّضَ عن ذلك المحذوف بياء قبل لامه، وهو الذي ذكرناه في النوع الرابع من (فُعَيْعِل)، قلنا: (فُعَيْعِل) إمَّا أن تكون هذه الياء في الأصل ك: قنديل، وإمَّا أن تكون منقلبة عن ألف أو واو كما في: شَمَلال وعصفور، أو تكون الرابعة عوضاً عن المحذوف، هذا الذي عناه بهذا البيت.

(وَجَائِزٌ) لا واجب، يعني: يجوز أن تقول: سَفَرَجَل، تحذف اللام .. تُصَغِّرُهُ على: سَفَرَج، وزن (فُعَيْعِل) بدون تعويض، ويجوز أن تُعَوِّضَ فتقول: (فُعَيْعِل) سَفَرَج، أحسنت إليه، فَعَوَّضْتَ عن ذلك المحذوف ياءً قبل اللام، إذاً: جائزٌ لا واجبٌ، يجوز أن تُعَوِّضَ، ويجوز ترك التعويض.

(وَجَائِزٌ) أي: أن التعويض قبل لازم، (تَعَوِّضُ يَا قَبْلَ الطَّرْفِ) قبل اللام، ليكون من باب (فُعَيْعِل)، هو أصله من باب: (فُعَيْعِل) يجوز أن تنقله إلى باب (فُعَيْعِل) بزيادة ياء عوضاً عن ذلك المحذوف.

(وَجَائِزٌ تَعَوِّضُ يَا) (جَائِزٌ) هذا خبر مُقَدَّم، و (تَعَوِّضُ) مبتدأ مُؤَخَّر، وهو مصدر مضافٌ إلى المفعول: تعويضك أنت .. تعويضك ياءً (تَعَوِّضُ يَا) (ياء) إذاً: هي المَعَوِّضُ .. هي المفعول، إذاً: من إضافة المصدر إلى المفعول. (تَعَوِّضُ يَا) قصره للضرورة، (قَبْلَ) هذا مُتَعَلِّقُ بقوله: (تَعَوِّضُ) لأنَّه مصدرٌ، فيكون مُتَعَلِّقاً للظروف وحروف الجر، (قَبْلَ) مضاف، و (الطَّرْفِ) مضاف إليه، يعني: قبل الحرف الأخير وهو لام الكلمة، (فُعَيْعِل) مراده: أنَّ ما صُغِرَ على (فُعَيْعِل) محذوف من الأصل للاسم المُصَغَّرَ يجوز أن تنقله إلى باب (فُعَيْعِل)، بزيادة ياء قبل اللام تعويضاً عن ذلك المحذوف: سَفَرَج (فُعَيْعِل) تجعله (فُعَيْعِل) سَفَرَج، ثُمَّ لماذا جئت بهذه الياء؟ تعويضاً عن ذلك الحرف.

(إِنْ كَانَ) هذا قيد، يعني: ليس مطلقاً حذفت أو لم تحذف، لأنَّه قال: وَجَائِزٌ تَعَوِّضُ يَا قَبْلَ الطَّرْفِ ... إِنْ كَانَ بَعْضُ الْإِسْمِ.

(بَعْضُ) اسم (كَانَ) مضاف، و (الْإِسْمِ) مضاف إليه، (الْمُحَذَفُ فِيهِمَا) (فِيهِمَا) الضمير هنا يعود على البابين: باب التكسير، وباب التَّصْغِيرِ فالحكم عام، كما تقول: سَفَارِج .. سَفَارِج، فَعَوِّضُ ياء قبل الطرف في جمع التكسير، إذا حذفت: سَفَرَجَل، جمعته على (سَفَارِج) جاز تعويض ياء قبل الطرف، فتقول: سَفَارِج هذا في الجمع .. جمع التكسير، وتقول في (حبْنطى): حبَانِط .. حبَانِيط، بتعويض ياء قبل الطرف، والأصل: حبَانِط.

(إِنْ كَانَ بَعْضُ الْإِسْمِ) هنا أطلق (بَعْضُ الْإِسْمِ) اُحْدَفَ فِيهِمَا) يعني: في البابين، (بَعْضُ الْإِسْمِ) يعني: حُذِفَ من بعض الاسم، وهذا المحذوف قد يكون أصلاً، وقد يكون زائداً، ولذلك ابن عقيل لفقهه أتى بمثالين: سَفَرَجَل، وهو أصلي: وحبنطى، وهو زائد، فدل على أَنَّ قوله: (إِنْ كَانَ بَعْضُ الْإِسْمِ) يشمل ما إذا كان المحذوف أصلاً ك: سَفَرَجَل اللام، أو زائداً: حبنطى، لأنَّ هذه الألف زائدة للإحقاق.

(فِيهِمَا) أي: في الجمع والتَّصْغِيرِ، (اُحْدَفَ) الضمير هنا يعود على (بَعْضُ الْإِسْمِ) .. اُحْدَفَ بعض الاسم، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب خبر (كَانَ)، (إِنْ كَانَ بَعْضُ الْإِسْمِ) منحذفاً فيهما، يعني: في البابين. وسواءً في ذلك ما حُذِفَ منه أصلٌ نحو: سَفَرَجَل، تقول في جمعه: سَفَارِج، وإن عَوَّضْتَ قلت: سفاريج، وفي تصغيره: سَفَرِج، وإن عَوَّضْتَ قلت: سَفَرِيج. وما حُذِفَ منه زائد نحو: حبنطى، فتقول في جمعه: حبانط، وإن شئت عَوَّضْتَ فقلت: حبانيط، وتقول في تصغيره: حَبْنِطَ وَحَبْنِيطَ، بالتعويض، وما حُذِفَ منه زائد نحو: منطلق، فتقول في جمعه: مطالق .. مطاليق فعاليل، عَوَّضْتَ عن المحذوف، كذلك في التَّصْغِيرِ تقول: مُطَلِّق، حذفت النون: مُطَلِّق .. مُطَلِّيق، على وزن (فُعَيْلِيل). وهنا يُنبِّه على أَنَّ هذا الذي جعله الصرفيون هنا (فُعَيْل) و (فُعَيْلِيل) و (فُعَيْلِيلِيل) ليس هو الوزن الذي عند الصرفيين هناك، ولذلك: مُطَلِّق (مُفَعِّلِيل) وليس (فُعَيْلِيل) عند الصرفيين .. باب التصريف: أَنْ يُجْعَلَ في مقابل الحرف الأصلي: فاء أو عين أو لام، وما زاد يُذَكَّر بلفظه.

مُنْطَلَق (مُنْفَعِل)، حينئذٍ إذا قلت: مُطَلِّق على وزن (مُفَعِّلِيل) وليس (فُعَيْلِيل)، لكن اصطلاح الصَّرْفِيِّين في باب التَّصْغِيرِ أَنْ يَخْصُصُوا هذا الباب بأوزان ثلاثة مُخَالَفة لِمَا يذكرونه في السابق: (أَفْعَل) و (يُفْعَل) و (يَفْعَل) و (مُفْعَل) و (مُفَعِّل) و (مُفَعِّلِيل) و (فَاعِل) تلك أوزان على الجادة .. على الأصل، وأمَّا هنا تخصيص مُخَالَف لِمَا سبق، وإلا إذا قلت: مُطَلِّق على وزن (مُفَعِّلِيل)، ولكن هنا خصَّوه بوزنٍ خاص انتبه لهذا! يعني: لا تجري عليه القاعدة السابقة.

وَجَائِزٌ تَعْوِضُ يَا قَبْلَ الطَّرْفِ ... إِنْ كَانَ بَعْضُ الْإِسْمِ فِيهِمَا اُحْدَفَ

قوله: (تَعْوِضُ يَا قَبْلَ الطَّرْفِ) إن لم تكن موجودة .. نَقِيدَه، لأنَّ النَّاطِم أطلق سواءً كانت موجودة أو غير موجودة، إن لم تكن موجودة حينئذٍ عَوَّضْنَا وإلا فلا .. نكتفي

بها، نحو ماذا؟ تقول في تكسير (اخرنجام) وتصغيره: حراجيم، الياء هذه كما هي باقية في التكسير، حينئذ لا يمكن أنك إذا صغرتَه قلت: حُرَجِيم، هل تُعوّض عن المحذوف ياء مع وجود الياء قبل الطرف؟ الجواب: لا.

إذاً: يستثنى (اخرنجام) وما على شاكلته ممّا يوجد ياءً قبل الطَّرَف بعد تكسيـره بعد حذف ما يُحذف منه، وبعد تصغيره، فحينئذ لا نزيده ياء.

إذاً قوله:

جَائِزٌ تَعْوِضُ يَا قَبْلَ الطَّرَفِ ..

إن لم تكن الياء موجودة .. قَيِّده، فإن كانت موجودة اكتفينا بها، لأنّه لا يمكن التعويض لاشتغال محلّه بالياء المنقلبة عن الألف .. هذه الياء منقلبة عن الألف.

قال الشارح: "أي: يجوز أن يُعوّض ممّا حُذِف في التّصْغِير أو التّكْسِير ياءً قبل الطَّرَف، فنقول في (سَفَرَجَل): سَفَرِيج وَسَفَارِيج، وفي (حَبْنَطِي) حُبْنِيط وَحَبَانِيط".

وَحَائِذٌ عَنِ الْقِيَاسِ كُلُّ مَا ... خَالَفَ فِي الْبَيِّنِ حُكْمًا رُسْمًا

كل ما مضى في باب التكسير، ما خرج عن الأوزان المشهورة المعروفة، حينئذ نحكم عليه بأنّه حائذٌ عن القياس يعني: شاذ، فيُحْفَظ ولا يقاس عليه، وكذلك هنا في هذا الباب ما كان على وزن: (فُعِيل) و (فُعَيْعِل) و (فُعَيْعِل) على الجاذّة فهو على القياس، وما لم يكن كذلك فحينئذ نقول: هذا شاذٌّ يُحْفَظ ولا يُقاس عليه، وهذا عام في أبواب التّحو كُلِّها، في باب أفعل التفضيل، وفي باب (نَعَمَ وَبُئْسَ)، وفي باب مرجع الضمير، فالحكم عام.

(وَحَائِذٌ) حَادٌّ يَحِيدُ .. مائل، يعني: خارج، مائلٌ .. حائذٌ .. خارجٌ، (عَنِ الْقِيَاسِ) إذا كان خارجاً عن القياس حينئذ صار شاذّاً، إمّا شاذ قياساً، وإمّا شاذّ قياساً واستعمالاً، الشاذ قد يكون قياساً فقط، وهذا قد يكون موجود كثير، وقد يوجد في القرآن ولا إشكال فيه؛ لأنّه فصيح، وقد يكون شاذّاً قياساً واستعمالاً، يعني: لم تستعمله العرب إلا نادر، فنحكم عليه بأنّه شاذ، هذا لا يجوز القول به في القرآن، نقول: هذا باطل.

وأما الشاذ قياساً المراد به: ما خالف قواعد الصّرف والنحو، حينئذ إذا حُكِم عليه بكونه شاذّاً نقول: هذا لا بأس به، قُلْتُ لكم سابقاً: لا غضاضة في أن يقال بأنّ هذا اللفظ شاذ بهذا المصطلح .. لا بأس به، ولكن إذا وجد الإنسان نُفْرة من نفسه في إطلاق هذا اللفظ لا إشكال، لكن لا يُنْكَر على غيره، تبقى المسألة اصطلاحية فحسب.

(وَحَائِدٌ عَنِ الْقِيَاسِ) أَمَّا الشَّاذُّ قِيَاساً وَاسْتِعْمَالاً لَمْ يَقُلْ بِهِ أَحَدٌ بِوُجُودِهِ فِي الْقُرْآنِ الْبَيِّنَةِ،
 يعني: لفظة لم تستعمل إلا على قِلَّةٍ، وهي مخالفة كذلك للقياس، وتوجد في القرآن، هذا
 لا وجود له، لأنَّه يُنَافِي الْحُكْمَ بِكَوْنِ الْقُرْآنِ جَمْلَةً وَتَفْصِيلاً أَنَّهُ فَصِيحٌ، يعني: جملةٌ
 وتفصيلاً: ألفاظ .. مفردات ومركبات، كله فصيح، في ألفاظه .. كلماته، وفي مركباته،
 حينئذٍ لا يوجد فيه من جهة التركيب ولا من جهة المفردات ما يخالف الفصاحة.
 وأما الشَّاذُّ بكونه خارج عن القياس هذا لا بأس به، ولذلك نقول: وَيَأْتِي .. أَبِي يَأْتِي،
 (يَأْتِي) عندهم شاذ هذا، حينئذٍ نقول: هذا موجود في القرآن: ((وَيَأْتِي اللَّهَ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ
 نُورُهُ)) [التوبة: 32] حينئذٍ هذا شاذٌ قِيَاساً لا استعمالاً.
 (وَحَائِدٌ) أي: خارجٌ، (عَنِ الْقِيَاسِ) فَيُحْفَظُ وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ:
 كُلُّ مَا خَالَفَ فِي الْبَيِّنِ ..

(خَالَفَ) ماذا؟ (حُكْمًا رُسْمًا) حُكْمًا قُرْآنًا .. ثبت، ممَّا سبق من القواعد العامة، كل ما
 خرج عن تلك الأحكام السابقة في ذلك الباب وفي هذا الباب، حكمنا عليه بكونه
 خارجاً عن القياس، حكمه إذا عرفنا أَنَّهُ خارج عن القياس: أَنَّهُ يُحْفَظُ وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ.
 (حُكْمًا رُسْمًا) هذا ممَّا جاء مسموعاً فَيُحْفَظُ وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ، فمما جاء حائداً عن
 القياس في باب التَّصْغِيرِ قَوْلُهُمْ فِي (مَغْرِبٍ): مُغْرِبَانِ، مَغْرِبٌ .. مُغْرِبٌ! سمع: مُغْرِبَانِ،
 من أين هذا، لا (فُعِيلٌ)، ولا (فُعِيلٌ)، ولا (فُعِيلٌ)؟ نقول: هذا يُحْفَظُ وَلَا يُقَاسُ
 عَلَيْهِ، لأنَّهُم زَادُوا أَلْفَ وَنُونٍ: مُغْرِبَانِ، من أين جاءت الألف والنون؟ هذا شاذٌ يُحْفَظُ
 وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ.

وكذلك في (العِشَاءِ): عَشِيَّانِ، وفي (عَشِيَّةٍ): عَشِيَّةٌ، وفي (إِنْسَانٍ): أَنْيْسِيَانِ، وفي
 (بنون): أَبْنُونُ، وفي (ليلة): لَيْلَةٌ، وفي (رجل): رُؤَيْجِلٌ، رُجَيْلٌ هذا القياس، (رُؤَيْجِلٌ) من
 أين جاءت هذه الواو؟ هذا شاذٌ يُحْفَظُ وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ، وفي (صبيبة): أَصْبِيْبَةٌ، وفي
 (غُلْمَةٍ): أُغْلِيْمَةٌ.

وممَّا جاء حائداً في باب التَّكْسِيرِ فِي (رَهْطٍ): أَرَاهُطُ، و (باطل): أَبَاطِيلُ، و (حديث)
 وأحاديث، و (كِراع) وأكارع.

إذاً: الشاذ لا يمكن حصره .. كثير جداً، ومحلُّه المعاجم والمفردات الغريبة، ولكن ينتبه
 الطالب أَنَّهُ لَا يَشْتَغَلُ بِالشَّوْاذِ، لَا يَظُنُّ الظَّنَّ أَنَّهُ إِذَا اِهْتَمَّ بِمِثْلِ هَذِهِ عَلَى الْجَادَّةِ
 لَا .. إِنَّمَا تَحْفَظُ الْقِيَاسَ، وَمَا شَذَّ .. لِأَنَّهُ لَا يَأْتِيكَ لَا فِي قُرْآنٍ، وَلَا فِي سَنَةٍ، وَإِنْ جَاءَ فِي
 سَنَةٍ، فِيمَا مِنْ رَاوٍ، وَإِمَّا أَنَّهُ بِالْمَعْنَى، لِأَنَّهُ شاذٌ يعني: غريب جداً فلا يأتي ذلك في

القرآن.

وَحَائِدٌ عَنِ الْقِيَاسِ كُلِّ مَا ... خَالَفَ

وأريد بهذا أنه لا يكون في القرآن الاستعمالي .. شاذ استعمالاً.

(وَحَائِدٌ عَنِ الْقِيَاسِ) (عَنِ الْقِيَاسِ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: (حَائِدٌ)، وهو خبر مُقَدَّم، و (كُلُّ) مبتدأ مؤخَّر وهو مضاف، و (مَا) اسم موصول بمعنى: الذي، مضافٌ إليه، و (خَالَفَ) فعل ماضي، والفاعل ضمير مستتر يعود على (مَا)، والجملة لا محلَّ لها من الإعراب صلة الموصول.

(فِي الْبَيِّنِ) يعني: باب التَّكْسِيرِ، وباب التَّصْغِيرِ، جار ومجرور مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: (خَالَفَ)، (حُكْمًا) مفعول (خَالَفَ)، (رُسْمًا) الألف هذه للإطلاق، و (رُسْمًا) مُغَيَّرُ الصِّيْغَةِ، ونائب الفاعل ضمير مستتر يعود على الحكم، والجملة في محل نصب صفة لـ: (حُكْمًا) يعني: (حُكْمًا) مرسومًا، يعني: مُقَرَّرًا ثابتًا، هذا المراد به.

قال الشَّارِحُ: أي قد يَجِيءُ كُلُّ مِنَ التَّصْغِيرِ وَالتَّكْسِيرِ عَلَى غَيْرِ لَفْظٍ وَاحِدِهِ، فَيُحْفَظُ وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ، كَقَوْلِهِمْ فِي تَصْغِيرِ (مَغْرِبٍ): مُغَيَّرِبان، و (عَشِيَّةً): عَشِيَّةٌ، وقولهم في جمع (رَهْطٍ): أَرَاهِطُ، وفي (بَاطِلٍ): أَبَاطِيلُ.

لِنَلُوْا يَا التَّصْغِيرِ مِنْ قَبْلِ عِلْمٍ ... تَأْنِيْثٍ أَوْ مَدَّةٍ الْفَتْحُ انْخَتَمَ
كَذَاكَ مَا مَدَّةُ أَفْعَالٍ سَبَقَ ... أَوْ مَدَّ سَكْرَانٍ وَمَا بِهِ التَّحَقُّقُ

هذا تخصيص لقوله: (فُعْيِلَ).

سبق أنَّ ما بعد ياء التَّصْغِيرِ إنْ لم يكن حرف إعراب احتزنا به عن الثلاثي، بقي الرُّبَاعِي والخماسي.

(فُعْيِلَ) يُكْسَرُ ما بعد ياء التَّصْغِيرِ، القاعدة: إذا زاد عن الثلاثي نأتي به على وزن (فُعْيِلَ) أو (فُعْيِيلَ) نَظْمُ الْأَوَّلِ، ونفتح الثاني، ونزيد ياء ساكنة ثالثة، هذا يستوي فيه الثلاثي والرُّبَاعِي وما زاد، ماذا بقي؟ عمل رابع نزيده فيما إذا كان رباعياً: يُكْسَرُ ما بعد الياء، إلا فيما استثناه النَّاطِمُ فَلَا يُكْسَرُ وَإِنَّمَا يُفْتَحُ.

إذاً: هذا استثناء من القاعدة السابقة: وهو أنَّه إذا كان أربعة أحرف وأريد تصغيره كُسِرَ ما بعد الياء، الحرف الذي قبل حرف الإعراب .. قبل اللام، حينئذٍ نقول: يُسْتَثْنَى هذا الذي هنا.

أَنَّ ما بعد ياء التَّصْغِيرِ إن كان حرف إعرابٍ فلا إشكال، وهذا في الثلاثي. ز ليس بوارد أصلاً، يعني: ما كان بعد ياء التَّصْغِيرِ حرف إعرابٍ مثل: فُلَيْسَ، سين بعد الياء، هذا لم يُكْسَرْ بعده حتى نقول: يُسْتثنى، لم يأت أصلاً، وإِنَّمَا الحديث فيما إذا كان ما بعد ياء التَّصْغِيرِ مكسوراً، وهذا إِنَّمَا يُتَصَوَّرُ في غير الثلاثي، ليس في باب (فُعِيل)، وإِنَّمَا في باب (فُعِيل) أو (فُعِيل).

إذا: أَنَّ ما بعد ياء التَّصْغِيرِ إن كان حرف إعرابٍ فلا إشكال نحو: فُلَيْسَ، وإن فصل بين ياء التَّصْغِيرِ والطرف الذي هو اللام فاصل .. حرف، حينئذٍ تأتي المسألة معنا أَنَّ الأصل فيها .. الجاذة: أن تُكسر، ولكن قد تفتح في المواضع التي سيذكرها الناظم، وهي أربع مسائل.

وإن فصل فاصل بين الياء وبين حرف الإعراب حينئذٍ فالجاذة الكسر، إلا ما استُثني من المسائل التي ذكرها الناظم وهي أربعة، قال:
لِتَلُوْا يََا التَّصْغِيرِ مِنْ قَبْلِ عِلْمٍ ... تَأْنِيْثٍ أَوْ مَدَّتِهِ الْفَتْحُ انْحَتَمَ

(الْفَتْحُ انْحَتَمَ لِتَلُوْا يََا التَّصْغِيرِ) (لِتَلُوْا) يعني: لتابع ياء التصغير، وهذا لا يُتَصَوَّرُ أن يكون حرف إعراب، إذا: خرج الثلاثي: فُلَيْسَ، ليس بوارد، لأنَّه لا يَنْحَتَمُ أن يكون مفتوحاً، لأنَّه حرف إعراب فقد يكون مرفوعاً، وقد يكون منصوباً، وقد يكون مجروراً، بحسب العوامل.

فلَمَّا قال: (الْفَتْحُ) هذا مبتدأ، (انْحَتَمَ) يعني: واجب، هذا خبر، قوله: (لِتَلُوْا) هذا جار ومجرور متعلّق بقوله: (انْحَتَمَ) فهو محلٌّ للفتح، (لِتَلُوْا) والمراد به: (التلو) هنا: التابع، (تَلُوْا) مصدر بمعنى اسم الفاعل: تابع (يََا التَّصْغِيرِ)، (تَلُوْا) مضاف، و (يََا التَّصْغِيرِ) قصره للضرورة مضاف إليه، و (يََا) مضاف، و (التَّصْغِيرِ) مضاف إليه، لكن قيده بقوله:

مِنْ قَبْلِ عِلْمٍ تَأْنِيْثٍ ..

هذه المسألة الأولى: أَنَّ الحرف الذي بعد ياء التَّصْغِيرِ يجب فتحه في أربع مسائل:
الأولى: ما قبل علامة التأنيث، لذا قال: (مِنْ قَبْلِ عِلْمٍ تَأْنِيْثٍ)، وهذا يشمل نوعين، (علم التأنيث) يعني: ما يدلُّ على التأنيث .. علامة التأنيث، والعلامة والعلم بمعنى واحد.

وهو نوعان: التاء، وألف التأنيث المقصورة، نحو: شجرة .. شَجَرَةٌ، لا تقل: شَجَرٍ، فصل فاصل بين ياء التَّصْغِيرِ وحرف الإعراب، التاء هي حرف الإعراب، وهي تاء تأنيث، حينئذٍ: شَجَرَةٌ، ما قبلها يكون مفتوحاً قبل التَّصْغِيرِ ويُحَافِظُ على هذا الفتح بعد

التَّصْغِيرِ، فتقول: شَجَرَةٌ (فُعِيل) في الأصل، لكن تفتح ما بعد ياء التَّصْغِيرِ مراعاةً للأصل (فُعِيل) هذا الأصل.

إذاً (شَجَرَةٌ) تبقى على الأصل، وَ (قَصْعَةٌ) .. قُصَيْعَةٌ، وَ (حُبْلَى) الألف مقصورة وهي علامة تأنيث: حُبْلَى، تبقى على الأصل، وَ (سلمى) .. سُلَيْمَى.

إذاً قوله: (مَنْ قَبْلَ عِلْمٍ تَأْنِيثٍ) المراد بـ: (علم التأنيث): تأوّه وألفه المقصورة، فشمّل شيئين.

(أَوْ مَدَّتِهِ) يعني: أو مدّة عِلْمٍ التأنيث أي: المدّة التي قبله، وهذا المراد به: الألف الممدودة، وأفهم قوله: (أَوْ مَدَّتِهِ) أَنَّ الألف الممدودة في نحو: حمراء، ليست علامة التأنيث، حمراء ما بين الراء والهمزة .. الألف المدّة هذه ليست علامة تأنيث، وإمّا علامة التأنيث هي الهمزة .. هي ألف، ولذلك مذهب البصريين: أمّا فرعٌ، وهي الألف المقصورة زيدت، ثُمَّ اجتمع عندنا ألفان فَقُلِبَتِ الثانية همزة.

حينئذٍ ألف التأنيث هي الهمزة، لكنّها ليست أصل الهمزة، وإمّا الهمزة منقلبة عن الألف، لأنّه غير بينهما، فدل على أَنَّ النَّاطِم اختار هذا القول، لو كانت المدّة هي العلامة لَمَّا أخرجها وفصلها عن علم التأنيث، لكن لَمَّا فصلها عن علم التأنيث دلّ على أنّه يرى أَنَّ هذه المدّة ليست للتأنيث.

إذاً أفهم قوله: (أَوْ مَدَّتِهِ) أَنَّ الألف الممدودة في نحو: حمراء، ليست علامة التأنيث، وهو كذلك عند جمهور البصريين، وإمّا العلامة عندهم الألف التي انقلبت همزة، فالمدّة نفسها ليست علامة تأنيث، وإمّا علامة التأنيث الألف المنقلبة همزة، والألف التي قبلها زائدة بخلاف ألف التأنيث المقصورة فإنّها علامة تأنيث، ولذلك لم يكتف بعلمة التأنيث عن الممدودة.

إذاً: هذا مذهب النَّاطِم، وهو المرجّح عند سيبويه وجمهور البصريين: أَنَّ حمراء وصفراء، عندنا ألفان هنا: ألف التي هي الأولى مدّة بقيت كما هي، والألف الثانية انقلبت همزة - وسيأتينا في باب (الإبدال) هناك - انقلبت همزة، الهمزة هي علامة التأنيث لا بفرعها .. بكونها همزة، وإمّا بأصلها وهو ألف التأنيث.

(أَوْ مَدَّتِهِ) إذاً: الموضوع الثاني الذي يُفْتَح ما بعد ياء التَّصْغِيرِ: ما قبل المدّة الزائدة قبل ألف التأنيث نحو: صحراء، فتقول: صُحْرَاءُ، لأنّك لو كسرت الرّاء لوجب قلب الألف همزة، علامة التأنيث هناك: التاء والألف لا يناسبها ما قبلها إلا الفتحة، هنا لو كسرت. ز يجوز الكسر ولا إشكال، لكن لزم من ذلك قلب الألف ياءً، وإذا قُلبت

الألف ياءً رجعت الهمزة إلى أصلها، لأنَّ الهمزة إنَّما قُلِبَتْ همزة وهي أصلها ألف؛ لعدم اجتماع ألفين، ف: صحراء، تقول: صُحَيْرَاء، وحمراء: حُمَيْرَاء.

كَذَاكَ مَا مَدَّةُ أَفْعَالٍ سَبَقُ ..

(كَذَاكَ) أي: مثل ذاك، أي: يجب أيضاً فتح الحرف الذي بعد ياء التَّصْغِيرِ إذا كان قبل مَدَّة (أَفْعَالٍ)، (أَوْ مَدَّ سَكْرَانٍ): أو قبل مَدَّ سكران، وما التحق به مِمَّا في آخره أَلْفٌ ونون زائدتان.

إذاً:

كَذَاكَ مَا مَدَّةُ أَفْعَالٍ سَبَقُ ..

هذا الموضع الثالث: ما قبل ألف (أَفْعَالٍ) ك: أَجْمَال، (أَجْمَال) على وزن (أَفْعَالٍ)، و (أَفْرَاس) على وزن (أَفْعَالٍ)، حينئذٍ تقول: أَجْمَال .. أَجَيْمَال، لو قلت: أَجَيْمِيل، وجب قلب الألف ياء، وذهبت ألف التَّكْسِيرِ، حينئذٍ تقول: أَجْمَال، على وزن (أَفْعَالٍ) تفتح ما قبل الألف ولا تَكْسِرُ، وتفتح ما بعد ياء التَّصْغِيرِ ولا تَكْسِرُ، فتقول: أَجَيْمَال .. أُفَيْرَاس، على الأصل.

(أَوْ مَدَّ سَكْرَانٍ) يعني: ما سبق مَدَّ سكران، ما قبل ألف (فَعْلَان) الذي لا يُجْمَعُ على (فَعَالِيل) كما سيأتي: (سَكْرَانٍ) تقول: سُكْرَان، بفتح الراء، والأصل: أَنْكَ تَكْسِرُ ما بعد ياء التَّصْغِيرِ (فُعَيْلٍ) هذا الأصل، لكن هنا تفتح، لأنَّكَ لو قلت: سُكْرَيْن، وجب قلب الألف ياء، ولذلك تقول: عُثَيْمَان .. سُكْرَان.

وَلَا تَغَيِّرُ فِي عُثَيْمَانَ الْأَلْفَ ... وَلَا سُكْرَانَ الَّذِي لَا يَنْصَرِفُ

هكذا يقول الحريزي (عُثَيْمَان) ولا تقل: عُثَيْمَيْن، هذا لحنٌ، وسُئِلَ الشيخ ابن عثيمين عن هذا وقال: هذا من لحن الأجداد، (عثيمين) أصله: عثيمان، وهكذا مشى معهم وإلا هذا خطأ، (عُثَيْمَان) يجب إبقاء الألف على أصلها.

كَذَاكَ مَا مَدَّةُ أَفْعَالٍ سَبَقُ ... أَوْ مَدَّ سَكْرَانٍ

إذاً: أربعة مواضع يستثنى من قوله: (فُعَيْلٍ .. فُعَيْلٍ) بكسر ما بعد ياء التَّصْغِيرِ، وهي:

أولاً: ما قبل علامة التأنيث وهي نوعان: التاء، وألف التأنيث المقصورة، فنقول: شَجَرَةٌ .. شُجَيْرَةٌ، بفتح ما بعد الباء، وتقول: حَبْلِي .. حُبَيْلِي، بفتح ما بعد الباء.

الثاني: ما قبل المدّ الزائد قبل ألف التأنيث: صحراء .. صُحْرَاء.

ثالثاً: ما قبل ألف (أَفْعَال) ك: أجمال، فتقول: أُجَيِّمَال.

رابعاً: ما قبل ألف (فَعْلَان) الذي لا يُجمع على (فَعَالِيل) ك: سكران وعثمان، تقول: سَكِرَان وَعُثَيِّمَان.

إذاً قوله: (كَذَاكَ) عرفنا في الجملة المستثنيات، وهذا يُعْتَبَر استثناء من كسر ما بعد ياء التَّصْغِير، (كَذَاكَ) أي: مثل ذاك، المشار إليه: وجوب الفتح، (الْفَتْحُ انْحَتَمَ) يعني: الفتح واجب، (كَذَاكَ) أي: مثله في الوجود فتح الحرف الذي بعد ياء التَّصْغِير إن كان قبل مدّة (أَفْعَال)، أو مدّ سكران وما التحق به ممّا في آخره ألفٌ ونون زائدتان.

وضابطه عند بعضهم: أن يكون مؤنّثه على (فَعْلَى)، حينئذٍ يخرج نحو: سيفان، إذاً: (سَكِرَان) نصٌّ عليه؛ لأنّ مؤنّثه على وزن (فَعْلَى)، فخرج به نحو: سيفان، ممّا مؤنّثه على (فَعْلَان)، فيقال في تصغيره: سَيِّفَيْن، بقلب الألف ياء، لماذا؟ لكون مؤنّثه على (فَعْلَان) لا على (فَعْلَى).

لكن اشترط الصرفيون: ألا يُعلم جمعٌ له على وزن: (فَعَالِيل)، فإن جُمع على (فَعَالِيل) كُسِر على الأصل، يعني: ما قبل ألف (فَعْلَان) متى؟ نقول: (فَعْلَان) قد يُسَمَّع جمعه على (فَعَالِيل) مثل: سرحان، شُمع: سراحين، حينئذٍ إذا صَغُرَتْه تصغّره على الأصل تقول: سُرَّيْحَيْن، بكسر ما بعد الياء، هو مثل: سكران .. سرحان، ألف ونون زائدتان، (سَكِرَان) ألف ونون زائدتان، لكن نقول في (سَكِرَان): أنّه يجب فتح ما بعد الياء، وفي (سرحان): يجب كسر ما بعد الياء على الأصل .. على الجادّة، حينئذٍ ما الفرق؟

نقول: اشترط الثُّحَاة هنا والصرفيون: أنّ ما يجب فتح ما بعد ياء التَّصْغِير فيما كان على وزن (فَعْلَان) ألا يُجمع على (فَعَالِيل) مثل: سراحين، إن شُمع فهو على الأصل، إن لم يُسمع .. ليس عندنا: سكارين، هذا ما شُمع، حينئذٍ كونه لم يُسمع على وزن (فَعَالِيل) سكارين، هذا يجب فتح ما بعد ياء التَّصْغِير: سلطان، شُمع: سلاطين .. سُلَيْطَيْن، إذاً على الجادّة.

إذاً: لم يُعَلَّم جمع ما هما فيه على (فَعَالِيل) دون شذوذٍ، فتقول في تصغير (أَجْمَال): أُجَيِّمَال، وفي تصغير (سكران): سَكِرَان، لأنّهم لم يقولوا في جمعه: سكارين، وكذلك ما كان مثله نحو: غضبان وعطشان، فإن جُمع على (فَعَالِيل) دون شذوذٍ صَغُرَ على (فُعْلِيل) على الأصل .. إن شُمع له (فَعَالِيل) صَغُرَ على الأصل، لكن بشرط: ألا يكون شاذّاً، لأنّ الشاذ لا حكم له.

نحو: سِرْحَانٌ وَسِرَاحِينَ، وسلطان وسلطين، ولذلك تُصَغَّرُهُ على: سُرِيحِينَ وَسَلْيِطِينَ، بقلب الألف ياءً، لأنَّكَ كسرت ما قبل الألف، فإنهما يُجمَعان على: سراحين وسلطين، ولذلك تصغَّرهم على: سُرِيحِينَ وَسَلْيِطِينَ.

وإن كان جمعه على (فَعَالِيل) شاذًّا حينئذٍ روعي الفرع لا الأصل: وهو وجوب فتح ما بعد الياء، يعني: لا عبرة بهذا الجمع، يُلْحَق بسكران ونحوه، لأنَّ هذا الجمع سُمِعَ شذوذًا، وإذا كان شاذًّا الشَّاذ لا حكم له.

وإن كان جمعه على (فَعَالِيل) شاذًّا لم يُلْتَفِتْ إليه، بل يُصَغَّرُ على (فُعَيْلَان) مثل: إنسان، أناسين، هذا سُمِعَ لكنَّه شاذ، حينئذٍ نقول: أُنْيَسَان، وإن كان شاذًّا، و (إنسان) فُسِّمَ جمعهما على: أناسين، على جهة الشذوذ، فإذا صَغَّرَ حينئذٍ قيل فيه: أُنْيَسَان، بإثبات الألف على أصلها، فإن ورد ما آخره أَلْفٌ ونون مزيدتان ولم يُعْرَفْ هل تقلب العرب ألفه ياءً أو لا؟ حُجِّلَ على باب (سكران) يعني: في نحو: سِرْحَان، قُلِبَتِ الألف في الجمع ياءً فقليل: (فَعَالِيل) سراحيل، التَّصْغِيرُ يُسَلِّكُ به مسلك الجمع فَتُقَلَّبُ الألف ياءً فيه، وإذا قُلِبَتِ الألف معناه: كُسِرَ ما قبل الألف.

إذا لم نعرف أنَّ العرب قلبت الألف ياءً أو لا؟ حينئذٍ نُلْحِقه بباب (سَكْرَان) لأنَّه الأكثر، فنحافظ على الألف ونفتح ما بعد ياء التَّصْغِيرِ فلا نقلب الألف ياءً. فإن ورد ما آخره أَلْفٌ ونون مزيدتان ولم يُعْرَفْ هل تقلب العرب ألفه ياءً أو لا؟ حُجِّلَ على باب (سَكْرَان) لأنَّه الأكثر.

كَذَاكَ مَا مَدَّةُ أَفْعَالٍ ..

هنا استدراك! النَّاطِمُ أَطْلَقَ (أَفْعَال) ولم يُقَيِّده بأن يكون جمعاً حينئذٍ يشمل المفرد، (أَفْعَال) هذا جمع، وسبق أنَّه من جموع القِلَّة، حينئذٍ النَّاطِمُ أَطْلَقَ هنا ولم يُقَيِّده بكونه جمعاً فشمل المفرد، والنَّاطِمُ قد نَصَّ على أَنَّ (أَفْعَالاً) .. نَصَّ في: (التسهيل) في بعض النُّسخ .. نَصَّ على أن (أَفْعَالاً) يأتي مفرداً ويأتي جمعاً، وَثَمَّ خِلَافٌ في (أَفْعَال) هل يأتي مفرداً أو لا؟

كونه مُسَمَّى به بعد النقل لا إشكال فيه، لكن أصله: جمع، لو سميت رجل: أَجْمَال وأفراس، لا إشكال أنَّه مفرد، لكن هل ورد مفرداً غير علم؟ هذا محل نزاع، فجماهير الصرفيين والنُّحاة على تخصيص (أَفْعَال) هذا الوزن بالجمع، ولا يوجد له مُفْرَدٌ البتَّة، ولكن ابن مالك نَصَّ في (التسهيل): على أَنَّ (أَفْعَال) يكون جمعاً ومفرداً. فمثال الجمع ما ذُكِر: أفراس وأجْمَال، فأما المفرد حينئذٍ كيف نُصَوِّره؟ إذا لم يُسَمَّ له

مفرد غير علم حينئذٍ لا يُتَصَوَّرُ المفرد إلا في علم المنقول عن جمع، مثلما سبق:
مساجد، لو سُمِّيَ علم: مساجد إلى آخره، هنا: لو سُمِّيَ رجل ب: أَجْمَال، حينئذٍ نُصَغِّرُهُ
بتصغير أصله، فَيُتَصَوَّرُ أن يكون (أَفْعَال) جمعاً أو مفرداً، لكن مفرداً لا أصالةً وإنما
باعتبار النقل، فمثال الجمع ما ذُكِر.

وَأَمَّا المفرد فلا يتصوَّرُ تمثيله على قول الأكثرين، إلا ما سُمِّيَ به من الجمع .. لا يُتَصَوَّرُ
إلا في علمٍ منقولٍ من الجمع، يعني: سُمِّيَ به وأصله جمع، لأنَّ (أَفْعَالاً) عندهم لم يثبت
في المفردات، وأثبت بعض النُّحاة (أَفْعَالاً) في المفردات .. سُمِعَ ولكنَّهم أَوَّلوه. في
المفردات، وَجُعِلَ منه قولهم: بِرْمَةِ أَعْشَار .. (أَعْشَار) (أَفْعَال) وهو مفرد، وثوب
أَخْلَاق، وَأَسْمَال، هذه على وزن (أَفْعَال) وهي مفرد.

عند الأكثرين الذين يمنعون أن يكون (أَفْعَالاً) في المفرد أجابوا عن هذا بأنَّه من وصف
المفرد بالجمع: (ثَوْبٌ أَخْلَاق) قالوا: هذا من وصف المفرد بالجمع وهو جائزٌ.

فعلى إطلاق النَّاطِمِ هنا وهو مذهبه كما في (التسهيل): أنَّه يثبت المفردات، حينئذٍ
يُصَغَّرُ على (أَفْعَال) أُجَيْمَال مفرداً وجمعاً، سواءً كان المفرد ممَّا سُمِّيَ به، أو ممَّا أُثْبِتَ
نحو: أعشار، حينئذٍ نقول (أَعْشَار): أُعْشَار، على كلام النَّاطِمِ، (أَخْلَاق): أُخْيَلاق ..
(أَسْمَال): أُسَيْمَال، يبقى على الأصل من كونه مفرداً يُضَمُّ أوله، ويفتح ثانيه، وتُزَادُ ياء
التَّصْغِيرِ ساكنةً ثالثةً، إلا أنَّه يفتح ما بعدها ولا يكسر.
فقوله: (مَا مَدَّةَ أَفْعَالٍ جمعاً ومفرداً على رأيه هو في (التسهيل): بأن (أَفْعَال) يكون في
الجمع، ويكون في المفرد.

ومقتضى قول من نفاه في المفردات حينئذٍ يُصَغَّرُ على (أَفْعَالٍ) بالكسر.
كَذَاكَ مَا مَدَّةَ أَفْعَالٍ سَبَقُ ... أَوْ مَدَّةَ سَكْرَانَ وَمَا بِهِ التَّحَقُّقُ

ما التحق به .. ب: (سَكْرَانَ) قالوا: ضابطه أن يكون مؤنَّثه على (فَعْلَى)، ليس كل ما
التحق ب: (سَكْرَانَ) يعني: ممَّا زيادته أَلِفٌ ونون يكون مثله، فلا يشمل: سيفان، لأنَّ
مؤنَّثه على وزن (فَعْلَان)، حينئذٍ نَخْصُ قوله: (وَمَا التَّحَقُّقُ بِهِ) يعني: ما التحق به ممَّا مؤنَّثه
على وزن: (فَعْلَى)، وأمَّا إذا كان (فَعْلَانة) نحو: سيفانة، فهذا لا يُفْتَحُ ما بعد ياء
التَّصْغِيرِ بل يبقى على الأصل.

لِنَلُوْا يَا التَّصْغِيرِ مِنْ قَبْلِ عِلْمٍ ... تَأْنِيثٍ أَوْ مَدَّةٍ.

يعني: مَدَّة علم التَّأْنِيثِ، يعني: المَدَّة التي قبله، (الْفَتْحُ اُنْحَتَمَ) فهو مفتوح.
كَذَاكَ مَا مَدَّةَ أَفْعَالٍ سَبَقُ ..

(كَذَاكَ مَا) (مَا) اسم موصول، بمعنى: الذي مبتدأ، و (كَذَاكَ) خبره، و (سَبَقَ) هذا صلة (مَا)، (مَدَّة) هذا مفعولٌ مُقَدَّم لقوله: (سَبَقَ)، يعني: كَذَاكَ الذي سبق مَدَّة أَفْعَالٍ، ما هو الذي سبق مَدَّة (أَفْعَالٍ)؟ العين، الذي سبق مَدَّة أَفْعَالٍ العين، يستثنى .. الأصل: أَنَّهُ يُكْسَر، لكنَّك هنا في هذا المقام تفتحه.

إِذَا: (كَذَاكَ) أي: مثل ذاك في وجوب الفتح (مَا سَبَقَ مَدَّة أَفْعَالٍ)، يعني: الذي سبق (مَدَّة أَفْعَالٍ) وهو العين .. ما سبقه وهو العين تفتحه، فتقول: (أَفْعِيْعَالٍ) ولا تقول: (أَفْعِيْعِيلٍ)، لو قلت: (أَفْعِيْعِيلٍ) قلبت الألف ياءً .. ذهبت المَدَّة، وهذا خطأ عندهم. (أَوْ مَدَّ سَكْرَانٍ) (مَدَّ) بالنَّصْب عطفاً على: (مَدَّة أَفْعَالٍ)، (أَوْ مَدَّ سَكْرَانٍ) ما هو الذي سبق (مَدَّ سَكْرَانٍ)؟ الرءاء، لأنَّكَ ستزيد الثالثة بعد الكاف: سُكْرِيْءٍ، الرءاء هنا تُفْتَح، لو كسرت لَقَلْبْتَ الألف ياءً .. ذهبت الزيادة، (سُكْرِيْءٍ) هذا ما يصح، (وَمَا) هذا معطوفٌ على (سَكْرَانٍ) .. (مَدَّ سَكْرَانٍ) ومَدَّ ما التحق بـ: (سَكْرَانٍ)، (بِهِ) الضمير يعود على (سَكْرَانٍ)، و (مَا) إِذَا: في محل جر عطف على (سَكْرَانٍ)، وهو اسم موصول، و (التَّحَقَّقْ) فعل ماضي، والضمير يعود على (مَا)، و (بِهِ) جار ومجرور مُتَعَلِّق بقوله: (التَّحَقَّقْ)، والجملة صلة الموصول لا محلَّ لها من الإعراب، و (بِهِ) الضمير يعود على (سَكْرَانٍ) لأنَّه لا بُدَّ من عائد.

قال الشَّارِح: أي يجب فتح ما ولي ياء التَّصْغِيرِ إِنْ وَلِيَّتْهُ تاء التَّأْنِيثِ، أو أَلْفُهُ الْمُقْصُورَةُ، أو الممدودة، أو أَلْف (أَفْعَالٍ) جمعاً" استدراك .. ! استدرك على النَّاطِم، أو أَلْف (فَعْلَانٍ) الذي مُؤَنَّثُهُ (فَعْلَى)، دائماً الشَّارِح إذا كانوا علماء مثل هؤلاء فكل كلمة لا بُدَّ لها من معنى .. مغزى، صحيح .. ! ولذلك الذي يعتاد الدروس بهذه الصيغة كلمة .. كلمة، إذا قرأ هو في بيته كل حرف يقف عنده، يعلم أنه أراد بهذا كذا. انظر! لَمَّا قلنا: (مَا مَدَّة أَفْعَالٍ) قلنا النَّاطِم أطلق في (التسهيل) فَيُحْمَلُ هنا على مذهبه في (التسهيل)، وَلَمَّا لم يرتض ابن عقيل هذا قال: "أو أَلْف (أَفْعَالٍ) جمعاً" هذا استدراك .. تنكييت على النَّاطِم .. جيد هذا.

ولذلك الحواشي يقولون: نَكَّتْ على الشَّارِح، كثيرٌ هذا، (نَكَّتْ) يعني: استدرك عليه، يزيد كلمة لا يَنص عليها .. لا يقول: أنا أخالفه في كذا إلى آخره لا .. يأتي بنفس اللفظة ويزيد عليها قيد، هذا يسمى: تنكييتاً.

أو أَلْف (أَفْعَالٍ) جمعاً، أو أَلْف (فَعْلَانٍ) الذي مُؤَنَّثُهُ (فَعْلَى)، انظر! قَيَّدَ قوله: (وَمَا التَّحَقَّقْ بِهِ)، فتقول في (تَمَرَّة): تَمَرَّة، بفتح الرءاء، وفي (حُبْلَى): حُبْلَى، وفي (حمراء):

حُمَيْرَاء، وفي (أَجْمَل): أُجَيْمَال، وفي (سَكَرَان): سُكَيْرَان .. عُطَيْشَان .. عُثَيْمَان، إلى آخره.

فإن كان (فَعْلَان) من غير باب (سَكَرَان) لم يُفْتَح ما قبل ألفه، بل يُكسر فَتُقْلَب الألف ياء، فتقول (سِرْحَان): سُرَيْحِين، لأنَّه جُمع على (فَعَالِيل) فَقُلِبَت الألف في الجمع، وباب التَّصْغِير محمولٌ على الجمع، فما قُلِبَت ألفه هناك تُقْلَب هنا، وما امْتَنَعَ هناك امتنع هنا، ولذلك قَبِدوه بأنَّه سُمِع على (فَعَالِيل)، إذاً: كُسِر ما قبل الألف، وإذا كُسِر قُلِبَت الألف ياءً، إذا لم يُسَمَّع حينئذٍ حافظنا على هذه الألف ولا يجوز قلبها.

كما تقول في الجمع: سَرَاحِين، وإِنَّمَا وجب الفتح في هذه المواضع؛ لأنَّ تاء التَّأْنِيث والألف تستحقان أن يكون ما قبلهما مفتوحاً: حُبَلَى، الألف هذه يجب أن يكون ما قبلها مفتوحاً صُعِرَتْ أم لا، كذلك تاء التَّأْنِيث، ولم يقولوا في تصغير (أَفْعَال): (أَفْعِيل) لئلا تتغير صيغة الجمع، لأنَّك إذا قلت: أُجَيْمِيل، ذهبت صيغة الجمع (أَفْعَال) هي محفوظة، ولم يقولوا: سُكَيْرِين، لأنَّهم لم يقولوا في جمعه: سَكَارِين .. لم ينظروا في الجمع. وَيُكْسَر ما بعد ياء التَّصْغِير في غير ما ذُكِر إن لم يكن حرف إعراب، فتقول في (درهم): دُرَيْهَم، وفي (عصفور): عَصِيفِير، فإن كان حرف إعرابٍ حَرَكْتَهُ بحركة الإعراب: هذا فُلَيْس، ورأيت فُلَيْساً، وَمَرَزْتُ بِفُلَيْسٍ، والأصل: هذا غير وارد، لأن قوله: (لِتَلَوْ يَا التَّصْغِيرِ الْفَتْحُ انْحَتَمَ) هذا يدل على أَنَّهُ ليس بأخير، لأنَّ ما كان على: فَلَس .. فُلَيْس (تَلَوْ يَا التَّصْغِيرِ) هذا حرف إعراب، لا نقول: أَنَّ (الْفَتْحُ انْحَتَمَ)، كيف الفتح انحتم وهو محل إعراب؟ هذا فُلَيْسٌ، السين هنا محل إعرابٍ، حينئذٍ لا يَتَقَيَّدُ و (الْفَتْحُ) هنا فتح بنية: أُجَيْمَال، كل ما لم يكن حركة الطرف الذي هو حرف الإعراب فهو حركة بنية، والْفَتْحُ هنا فتح بنية، فلا يَتَصَوَّر أن يكون في الثلاثي أبداً .. غير وارد هذا.

وَأَلِفُ التَّأْنِيثِ حَيْثُ مُدًّا ... وَتَأْوُهُ مُنْفَصِلِينَ عُدًّا
كَذَا الْمَزِيدُ آخِرًا لِلنَّسَبِ ... وَعَجَزُ الْمُضَافِ وَالْمُرَكَّبِ
وَهَكَذَا زِيَادَاتُ فَعْلَانَا ... مِنْ بَعْدِ أَرْبَعِ كَزَعَفَرَانَا
وَقَدِّرْ انْفِصَالَ مَا دَلَّ عَلَى ... تَثْنِيَةٍ أَوْ جَمْعٍ تَصْحِيحٍ جَلًّا

مراده بهذه الأبيات: أَنَّ التَّصْغِير يُلاحَظ فيه ما قبل هذه الزيادات الثمانية، هذه ثمانية أشياء تُعَدُّ مُنْفَصِلَةً عن الكلمة، إذا أردنا التَّصْغِير ننظر في الكلمة التي قبل هذه الأشياء الثمانية ثُمَّ نُصَغِّر، وما بعد ذلك الذي يُصَغَّر لا يُعْتَدُّ به .. لا نلتفت إليه،

يعني: لا يُعْتَدُّ في التَّصْغِيرِ بهذه الأشياء الثمانية، بل تُعَدُّ منفصلة، يعني: تُنَزَّلُ مُنْزَلَةَ كلمة مُسْتَقْلَةٍ، حينئذٍ إذا نُزِلَتْ كلمة مُنْزَلَةٌ كلمة مُسْتَقْلَةٌ تركناها وصغرنا ما قبلها. كما يُصَغَّرُ غير متَمِّمٍ بها، الأولى: أَلِفُ التَّائِيثِ: وَأَلِفُ التَّائِيثِ حَيْثُ مُدًّا ..

يعني: أَلِفُ (صَحْرَاءَ)، أَلِفُ التَّائِيثِ الممدودة، نحو: حمراء تقول: حُمَيْرَاءُ، الألف المدَّة والهمزة تجعلها كأَنَّها في كلمة مُسْتَقْلَةٍ، يعني: تُقَسِّمُ الكلمة إلى قسمين: حمراء، الحاء والميم والراء، ثُمَّ الألف المدَّة والهمزة، تُصَغَّرُ ماذا؟ الكلمة كلها ما يمكن، وإنما تنظر إلى الحاء والميم والراء تجعله كأَنَّها كلمة انتهت عند الراء، والزيادة هذه لا تلتفت إليها في التَّصْغِيرِ فتقول: حُمَيْر .. حميراء، ثُمَّ تأتي بالزيادة كما هي في التَّصْغِيرِ، هذا أَلِفُ التَّائِيثِ. وَأَلِفُ التَّائِيثِ حَيْثُ مُدًّا ..

(أَلِفُ التَّائِيثِ) يعني: أَلِفُ: حمراء.

(وَتَأْوُهُ): هذا الثاني .. تاء التَّائِيثِ نحو: حَنْظَلَةٌ .. حَنْظِلَةٌ، تجعل التاء كأَنَّها غير موجودة، كأَنَّها مُسْتَقْلَةٌ فلا تلتفت إليها، التاء تاء التَّائِيثِ نحو: حَنْظَلَةٌ تقول: حَنْظِلَةٌ، (وَتَأْوُهُ) يعني: تاء التَّائِيثِ، (مُنْفَصِلَيْنِ عُدًّا) عُدًّا منفصلين، الذي هو: الألف (حَيْثُ مُدًّا)، وتاء التَّائِيثِ، ولذلك نقول: هي في نِيَّةِ الانفصال، أو في تقدير الانفصال: مسلمة، التاء هذه في نِيَّةِ الانفصال، لأنَّك إذا صَغَّرْتَهَا لم تلتفت إليها .. أسقطها: مسلم .. مُسْلِمَةٌ، تأتي بالتاء.

(وَأَلِفُ التَّائِيثِ) هذا مبتدأ، (أَلِفُ) مضاف، و (التَّائِيثِ) مضاف إليه، (حَيْثُ مُدًّا) هذا مُتَعَلِّقٌ بقوله: (عُدًّا)، (عُدًّا) هذا خبر .. فعل ماضٍ مُعَيَّرُ الصَّيْغَةِ، (عُدًّا) الألف ما إعرابها؟ نائب فاعل تعود إلى أَلِفُ التَّائِيثِ وتاء التَّائِيثِ.

(عُدًّا مُنْفَصِلَيْنِ) عُدًّا كُلٌّ من أَلِفُ التَّائِيثِ وتاء التَّائِيثِ (مُنْفَصِلَيْنِ)، (مُنْفَصِلَيْنِ) مفعول ثاني ل: (عُدًّا)، ونائب الفاعل الألف هو المفعول الأول، يعني: حُذِفَ الفاعل وَأُقِيمَ المفعول الأول مقامه، (وَأَلِفُ التَّائِيثِ وَتَأْوُهُ عُدًّا مُنْفَصِلَيْنِ) وَقِيْدُ أَلِفُ التَّائِيثِ بقوله: (حَيْثُ مُدًّا) احترازاً بالمقصورة.

الثالث: أشار إليه بقوله:

كَذَا الْمَزِيدُ آخِرًا لِلنَّسَبِ ..

يعني: ما كان محتوماً ببياء النسب، تُنَزَّلُ بياء النسب مُنْزَلَةَ كلمة مُسْتَقْلَةٍ فلا تراعيها عند التَّصْغِيرِ، فَتُصَغَّرُ ما قبلها، وتُجْعَلُ ما قبلها كأنَّه آخر الكلمة، ولا يُشَكِّلُ عليك بياء

النسب: قُرِشِي تقول: قُرَيْشٌ انتهى هنا، ياء النسب كيف أصغره؟ يُشكَل (قُرَيْشِي) ثُمَّ تعيد ياء النسب في التَّصْغِير.

(كَذَا) أي: مثل ذا، في كونه يُعَدُّ منفصلاً (الْمَزِيدُ)، (الْمَزِيدُ) هذا مبتدأ، و (كَذَا) خبر.
(آخِرًا لِلنَّسَبِ) (آخِرًا) هذا ظرف مكان مُتَعَلِّقٌ بـ: (الْمَزِيدُ)؛ لِأَنَّ (الْمَزِيدَ) هذا اسم مفعول، (مَزِيدٌ) الذي زيد فـ: (أَلْ) هذه موصولة، تَعَلَّقَ به (آخِرًا) ظرف مكان، (لِلنَّسَبِ) كذلك مُتَعَلِّقٌ بقوله: (الْمَزِيدُ) لِأَنَّهُ اسم مفعول.
إِذَا: (الْمَزِيدُ آخِرًا لِلنَّسَبِ) مثل (ذَا) في كونه يُعَدُّ منفصلاً، إِذَا: الثالث: ياء النسب نحو: عُبَيْرِي .. عُبَيْقَرِي.

(وَعَجْزُ الْمُضَافِ) إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تُصَغِّرَ: عبد الله، تجعل (عبد) كلمة هي التي قابلة للتصغير، والمضاف إليه كما هو تحفظه: عبيد الله، إِذَا: التَّصْغِيرُ يُنْصَبُ عَلَى الْجُزْءِ الْأَوَّلِ، (وَعَجْزُ الْمُضَافِ) (عَجْزُ) هذا معطوف على قوله: (الْمَزِيدُ) على المبتدأ، (عَجْزُ) مضاف، و (الْمُضَافِ) مضافٌ إليه، إِذَا: (عَجْزُ الْمُضَافِ) نحو: عبد شمس.
(وَالْمُرَكَّبِ) المراد به: تركيب مزجي، (عَجْزُ الْمُضَافِ وَالْمُرَكَّبِ) (مُرَكَّبِ) هذا معطوف على (الْمُضَافِ) ليس معطوفاً على (عَجْزُ)، لو كان معطوفاً على الـ: (عَجْزُ) لقال: (وَالْمُرَكَّبِ)، لكن لَمَّا عطفه على (عَجْزُ) علمنا أَنَّ المراد به: (عَجْزُ الْمُرَكَّبِ).
ومتى يُتَصَوَّرُ (عَجْزُ الْمُرَكَّبِ)؟ إمَّا في المركب الإضافي، وإمَّا في المركب المزجي، يمتنع أن يكون المراد هنا عجز المركب الإضافي، لِأَنَّهُ ذَكَرَهُ وَعطف عليه الثاني، فدل على أَنَّهُ أَرَادَ: بَعْلَبَكْ، (بَكْ) الجملة الثانية تجعلها كأنها مستقلة، و (بَعْلَ) هي التي تُصَغِّرُهَا: بُعْلَبَكْ .. تُصَغِّرُ الْأَوَّلَ.

إِذَا: (عَجْزُ الْمُضَافِ وَالْمُرَكَّبِ)، (وَالْمُرَكَّبِ) هذا الخامس، (عَجْزُ الْمُرَكَّبِ) تركيب مزجٍ نحو: بَعْلَبَكْ.
وَهَكَذَا زِيَادَتَا فَعْلَانَا ..

ما هما؟ الألف والنون (فَعْلَانَا)، (وَهَكَذَا) الهاء: حرف تنبيه، (كَذَا) مثل ذا، جار ومجرور مُتَعَلِّقٌ بِمَحذُوفٍ خَبَرٍ (زِيَادَتَا فَعْلَانَا)، (زِيَادَتَا) هذا مبتدأ مؤخر، وهو مضاف، و (فَعْلَانَا) مضاف إليه، والألف هذه للإطلاق، لكن قِيَّده:
(مَنْ بَعْدَ أَرْبَعٍ) وذلك كـ: (زَعْفَرَانَا) الألف للإطلاق، احترازاً من: (سَكْرَان) .. (سَكْرَان) الألف والنون جاءت بعد ثلاثة أحرف، إِذَا: لا نستغني عنها (مَنْ بَعْدَ أَرْبَعٍ) .. (مَنْ بَعْدَ) هذا حالٌ من الضمير في الخبر.

وَهَكَذَا زِيَادَتَا فَعْلَانَا ..

حال كونها (مِنْ بَعْدِ أَرْبَعٍ)، وذلك (كَزَعْفَرَانًا) الألف للإطلاق، احترز به من نحو: سكران، وسرحان.

إذا السادس: الألف والنون الزائدتان بعد أربعة أحرفٍ فصاعداً نحو: زعفران، واحترز به من أن يكون بعد ثلاثة نحو: سكران، وعثمان.
وَقَدِّرْ انْفِصَالَ مَا دَلَّ عَلَى ... تَثْنِيَةٍ.

(وَقَدِّرْ) هذا فعل أمر، والفاعل: أنت، فعل أمر مبني على سكون مُقَدَّر، (انْفِصَالَ مَا دَلَّ) (انْفِصَالَ) هذا مفعول، وهو مصدر مضاف إلى الفاعل، (انْفِصَالَ) الذي (دَلَّ) عَلَى تَثْنِيَةٍ، (عَلَى تَثْنِيَةٍ) مُتَعَلِّقٌ بقوله: (دَلَّ)، و (دَلَّ) هو الضمير يعود على (مَا)، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، يعني: ما دَلَّ عَلَى تَثْنِيَةٍ قَدَّر انْفِصَالَهُ. إذا السابع مِمَّا يُنَزَّلُ مُنَزَّلَةً كَلِمَةً مُسْتَقْلَةً وَلَا يُلْتَفَتُ إِلَيْهِ فِي التَّصْغِيرِ، وَإِنَّمَا يُصَغَّرُ مَا قَبْلَهُ علامة التثنية نحو: مُسْلِمَيْنِ.

أَوْ جَمْعٍ تَصْحِيحٍ جَلًّا .. أَوْ جَمْعٍ .. أَوْ جَمْعٍ يَجُوزُ الْوَجْهَانِ .. (أَوْ جَلًّا جَمْعٍ تَصْحِيحٍ)، (جَلًّا) فعل ماضي، حينئذٍ يكون من عطف جملة على جملة، ما دَلَّ عَلَى تَثْنِيَةٍ أَوْ جَلًّا جمع تصحيح .. أو ظهر.

(أَوْ جَمْعٍ) معطوف على (تَثْنِيَةٍ)، ما دَلَّ عَلَى جمع تصحيح وهذا أحسن، (جَلًّا) أي: ظهر هذا الأمر.

إذا الثامن: علامة جمع التصحيح، نحو: مُسْلِمَيْنِ، ومسلمات، فجميع هذه لا يُعْتَدُّ بها: ياء النسب، وعلامة التثنية، وما بعد (عَجَزَ الْمُضَافِ)، وعجز المركب تركيب مزجي، كل هذه نقول: لا يُعْتَدُّ بها، وَيُقَدَّرُ تمام بنية التَّصْغِيرِ قبلها، فتقول في تصغيرها: حمراء .. حُمَيْرَاءَ، وَحُنَيْظَلَةً، وَعَبْقَرِي .. عَبْقَرِي، وعبد شمس .. عُبَيْدُ شَمْسٍ (شمس) تتركها كما هي، وَبُعَيْلَبَكَ، وَزَعْفَرَان، وَمُسَيْلِمَيْنِ، وَمُسَيْلِمَات، وهذا تقييدٌ لقوله: وَمَا بِهِ لِمُنْتَهَى الْجَمْعِ وَصِلَ ..

هذا تقييد بقوله: (مَا سَبَقَ) هناك، (وَمَا بِهِ لِمُنْتَهَى الْجَمْعِ وَصِلَ) صل به إلى أمثلة التَّصْغِيرِ، يعني: يُحَذَفُ.

إذا: هذه الأشياء الثمانية لا تُحَذَفُ، بل يجب إبقاؤها على ما هي عليه، وتُقَدَّرُ التَّصْغِيرِ فيما قبلها.

قال الشَّارح: "لا يُعْتَدُ في التَّصْغِيرِ بِأَلْفِ التَّأْنِيثِ الممدودة" لا تلتفت إليها .. صغّر ما قبلها، ولا بناء التأنيث، ولا بزيادة ياء النّسب، ولا بعجز المضاف، ولا بعجز المركب، ولا بالألف والنون المزيديتين بعد أربعة أحرف فصاعداً، ولا بعلامة التثنية، ولا بعلامة جمع التصحيح، كل هذه لا تعتد بها .. لا تلتبس عليك، فَصَغَّرَ ما قبلها، ثُمَّ تجعلها كذلك في المصغّر.

نقف على هذا، والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين ... !!!

عناصر الدرس

- * تغير المختوم بألف التأنيث المقصورة
- * متى يجب رد حرف اللين إلى أصله؟
- * تصغير ما كان على حرفين
- * تصغير المرخم
- * تصغير الؤنث المعنوي الثلاثي وغيره
- * حكم تصغير الأسماء الموصولة وأسماء الإشارة.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أمّا بعد:

وقفنا عند قول النّاطم - رحمه الله تعالى - :
وَأَلْفُ التَّأْنِيثِ ذُو الْقَصْرِ مَتَى ... زَادَ عَلَى أَرْبَعَةٍ لَنْ يَنْتَبَنَا
وَعِنْدَ تَصْغِيرِ حُبَارَى حَبْرٍ ... بَيْنَ الْحُبَيْرَى فَادِرٍ وَالْحَبِيرِ

سبق أن أوزان التَّصْغِيرِ ثلاثة: (فُعِيل) و (فُعَيْل) و (فُعَيْعِل).
قلنا: الثلاثي له: (فُعِيل)، والرُّباعي المُجَرَّد له: (فُعَيْل)، وما زاد: الرباعي المُجَرَّد ..
الخماسي وغيره له: (فُعَيْعِل).
وقلنا: يُتَوَصَّلُ إلى ما زاد على أربعة أحرف بما تُوصَلُ به لجمع التكسير، يعني: من
حذف الخامس، ثُمَّ الزيادات يُنْظَرُ فيها بالنظر السابق في جمع التكسير.

واستثنى النَّاطِم ثمان مسائل مما يبقى على الأصل، ثُمَّ أَلَفَ التَّأْنِيثَ وما عُطِفَ عليه في الأبيات السابقة، حينئذٍ يُجْعَلُ أَلَفُ التَّأْنِيثِ، كذلك ياء النسب، وما ذُكِرَتْ من المسائل الثَّمان، يُجْعَلُ ككلمة مستقلةً وَيُصَغَّرُ ما قبلها، وَيُعْتَبَرُ هذا تخصيصاً أو تقييداً لقوله: وَمَا بِهِ لِمُنْتَهَى الْجَمْعِ وَصِلَ ... بِهِ إِلَى أَمْتِلَةِ التَّصْغِيرِ صِلَ

ثُمَّ تَبَّهَ بِالْمِثَالِ بقوله: (فُعْيِلَ .. فُعْيِلَ) بِأَنَّ ما بعد ياء التَّصْغِيرِ يُكْسَرُ، واستثنى أربع مسائل مِمَّا يَفْتَحُ بعد ياء التَّصْغِيرِ، حينئذٍ هذان البيتان مُقَيَّدَانِ بما بعدهما، كقوله: لِنَلُو يَا التَّصْغِيرِ مِنْ قَبْلِ عِلْمٍ ... تَأْنِيثٍ أَوْ مَدَّتِهِ الْفَتْحُ انْحَتَمَ

والبيت الذي يليه فهي أربع مسائل.

ثُمَّ قَالَ:

وَأَلَفَ التَّأْنِيثِ ذُو الْقَصْرِ مَتَى ... زَادَ عَلَى أَرْبَعَةٍ لَنْ يَثْبُتَا

(وَأَلَفَ التَّأْنِيثِ) مبتدأ، و (ذُو الْقَصْرِ) .. (أَلَفَ) مضاف، و (التَّأْنِيثِ) مضاف إليه، و (ذُو الْقَصْرِ) يعني: صاحب القصر احترازاً من ذُو الْمَدِّ، (أَلَفَ التَّأْنِيثِ ذُو) هذا نعت لـ: (أَلَفَ) وهو مرفوع ورفعه بالواو نيابةً عن الضَّمة، لأنَّه من الأسماء الستَّة، (ذُو) مضاف، و (الْقَصْرِ) مضافٌ إليه.

(مَتَى) اسم شرط جازم (زَادَ عَلَى أَرْبَعَةٍ)، (زَادَ) الضمير يعود على (أَلَفَ التَّأْنِيثِ)، يعني: متى زاد أَلَفُ التَّأْنِيثِ ذُو الْقَصْرِ (عَلَى أَرْبَعَةٍ)، يعني: على أربعة أحرف، والتَّنوين هذا سبق أنَّ بعضهم يرى أنَّه تنوين عوض عن كلمة مثل تنوين: (كُلُّ) و (بعض). (زَادَ عَلَى أَرْبَعَةٍ) يعني: أربعة أحرف (لَنْ يَثْبُتَا)، (لَنْ) حرف نفي ونصب واستقبال، (يَثْبُتَا) فعل مضارع منصوب بـ: (لَنْ)، ونصبه فتحة ظاهرة على آخره، والألف هذه للإطلاق، والضمير يعود إلى أَلَفِ التَّأْنِيثِ، (لَنْ يَثْبُتَا) يعني: لن يثبت أَلَفُ التَّأْنِيثِ، حينئذٍ يُحذف .. إذا لم يثبت حينئذٍ تعيَّن حذفه.

قوله: (لَنْ يَثْبُتَا) (لَنْ) هنا .. والفعل؟ جواب الشرط، (مَتَى زَادَ لَنْ يَثْبُتَا) إذا: جملة الجواب، وسبق أن جملة الجواب إذا صُدِّرت بـ: (لَنْ) وجب اقترانها بالفاء، هنا لم تقترن بالفاء حينئذٍ أسقط الفاء للضرورة، وإلا الأصل: فلن يثبتا.

إذاً قوله: (لَنْ يَثْبُتَا) الجملة جواب الشرط، وحذف الفاء من الجواب ضرورةً، يعني: للوزن، وأين خبر (أَلِفُ التَّائِيثِ)؟ (أَلِفُ التَّائِيثِ) مبتدأ، جملة الشرط والجواب في محل رفع خبر المبتدأ، هذا قول وهذا هو الصحيح، وبعضهم يرى: أن جملة (مَتَى زَادَ) خبر، وبعضهم يرى: أن جملة (لَنْ يَثْبُتَا) هو الخبر.

بقي قولٌ رابع: لا خبر له، هذا المبتدأ ممَّا قيل بأنَّه أُقيم الجملة .. جملة الشرط والجواب مقام الخبر، يعني: سَدَّتْ مَسَدَ الخبر، مثل: أَقَائِمُ الزَّيْدَانِ؟ (الزَّيْدَانِ) هذا فاعل سَدَّ مَسَدَ الخبر، هنا جملتا الشرط سَدَّتْ مَسَدَ الخبر، هذا محتمل .. لا بأس به، لكن الأولى أن نقول: أن المبتدأ يستلزم خبراً.

وإذا كان كذلك حينئذٍ الأصل: أن يُوجد له خبر، فإذا أمكن أن يكون جملة الشرط والجواب حينئذٍ تَعَيَّنَ، وما دام أنه أمكن أن يُعَرَّبَ الجملة والجواب خبراً حينئذٍ هو الخبر، وأما كونه جملة الجواب فقط أو جملة الشرط فقط هذا لم يحصل به تمام الكلام، لأنَّ الجواب مُرْتَبٌّ على الفعل .. فعل الشرط، حينئذٍ الفائدة لم تحصل.

ولذلك في أول باب الكلام قلنا: يُشْتَرَطُ في تمام الفائدة أن تكون مستقلةً، فإذا رَكِبَتْ مع غيرها .. الجملة المسند والمُسند إليه يعني: صارت صلة للغير حينئذٍ قلنا: نقصت الفائدة: قام زيدٌ، لوحدها كلام مفيد، لكن لو جعلتها جملة الجواب قلت: إن قام زيدٌ قمت، (قام زيد) دون تركيب كلام مفيد .. جملة مفيدة تامة، وأما: إن قام زيدٌ قمت، الجملتان لَمَّا رَكِبَتْ ليست بكلام، فكيف يُجعل فعل الشرط لوحده خبراً، وكيف يجعل جملة الجواب لوحده خبراً؟

الصواب: إمَّا أن يُقال - وهذا أولى والمتعَيَّن - أن الجملتين في محل رفع خبر المبتدأ، وإن قيل: بأنَّه اكْتَفِيَ أو استغنى المبتدأ بجملة الشرط عن الخبر أيضاً لا بأس به. وَأَلِفُ التَّائِيثِ ذُو الْقَصْرِ مَتَى ... زَادَ عَلَى أَرْبَعَةٍ لَنْ يَثْبُتَا

يعني: أن (أَلِفُ التَّائِيثِ) إذا زادت على أربعة بأن كانت خامسةً فصاعداً، بأن تكون سادسةً، حينئذٍ حُذِفَتْ .. وجب حذفها (لَنْ يَثْبُتَا)، إذا كانت خامسةً فصاعداً حُذِفَتْ؛ لأنَّ بقائها يُخْرِجُ البناء عن مثال (فُعِيلِل) و (فُعِيلِل) لأنَّها لم يستقل النطق بها فيحكم لها بحكم المنفصل.

فتقول في نحو: (قَرَقَرَى) و (لُعَيْرَى) و (بَرَدَرَاي): قَرَقَرَى، بحذف الألف، أصله: (قَرَقَرَى) وقعت هنا خامسةً: قَرَقَرَى، هذه أربعة ثُمَّ الألف: قَرَقَرَى، حينئذٍ تحذف الألف: قَرَقَرَى، كذلك (لُعَيْرَى) وقعت هنا سادسةً: لُعَيْرَى، هذه ثلاثة أحرف، ثُمَّ الباء، ثُمَّ الزاي خمسة، ثُمَّ الألف، هذه وقعت سادسةً.

حينئذٍ تقول: لُغَيِّز، أو لُغَيِّز، هكذا عبَّر بعضهم: إمَّا أَنَّهُ عَلَى (فُعِيل) وقيل القياس على (فُعَيْعِل).

وتقول في (بَرَدَرَاي): بُرِيدِر، إِذَا: تحذفها إِذَا كانت خامسةً، أو سادسةً أو، سابعةً.

وَأَمَّا إِنْ كانت خامسة: فَإِنْ كانت خامسةً وقبلها مدَّة زائدة، هذا استثناها بالبيت الآتي، يعني ما كانت نحو: (حُبَارَى) هنا وقعت خامسةً وقبلها مدَّة، حينئذٍ في مثل هذه الحالة أنت مُخَيَّر بين حذف المدَّة أو حذف الألف، هذه استثناها النَّاطِم فيما يأتي. فَإِنْ كانت خامسةً وقبلها مدَّة زائدة جاز حذف المدَّة وإبقاء ألف التَّأْنِيث وجاز عكسه، وإلى هذا أشار بالبيت الآتي.

إِذَا: متى زاد ألف التَّأْنِيث على أربعة أحرف، حينئذٍ الأَصْل فيه: وجوب حذف الألف، بأن كانت خامسة، أو سادسة، أو سابعة.

يُسْتَنْثَى الخامسة إِذَا كان قبلها مدَّة، يعني: وَجِدْتَ مدَّةً قبلها ثالثةً، حينئذٍ أنت مُخَيَّر بين حذف المدَّة، أو حذف الألف.

وَأَلْفُ التَّأْنِيثِ ذُو الْقَصْرِ مَتَى ... زَادَ عَلَى أَرْبَعَةٍ لَنْ يَثْبُتَا
وَعِنْدَ تَصْغِيرِ حُبَارَى خَيْرٌ ... بَيْنَ الْحُبَيْرَى فَادِرٍ وَالْحُبَيْرِ

(عِنْدَ تَصْغِيرِ) قيل: (عِنْدَ) بمعنى: في هنا، (خَيْرٌ عِنْدَ تَصْغِيرِ حُبَارَى) (حُبَارَى) وقعت الألف هنا خامسةً مثل: حَبْرَكِي، حَبْرَكِي وقعت خامسةً.

..... خَيْرٌ ... بَيْنَ الْحُبَيْرَى فَادِرٍ وَالْحُبَيْرِ

(حُبَيْرَى) ماذا صنعت .. هل حذفت الألف؟ لم تحذف الألف، وإِنَّمَا صَغَّرَهَا .. لم تحذف ألف التَّأْنِيثِ المقصورة، وإِنَّمَا حذفت المدَّة: حُبَارَى .. (حُبَيْرَى) حذفت الألف. (فَادِرٍ وَالْحُبَيْرِ) بقلب الألف الأولى ياءً، هنا حذفت الألف المقصورة: حُبَيْرِ، حذفت الألف المقصورة وزدت ياءً ساكنةً ثالثةً، ثُمَّ جَاءَتْ بعدها الألف فَقُلِبَتِ الألف ياءً فَأُدْغِمَتْ فِي ياءِ التَّصْغِيرِ، قيل: حُبَيْرِ، التشديد هذا من أين جاء؟ هذا عبارة عن ياءين: الياء الأولى ياءِ التَّصْغِيرِ؛ لِأَنَّهَا وقعت ثالثةً، ثُمَّ الألف المدَّة قُلِبَتِ ياءً فَأُدْغِمَتْ الياء في الياء.

إِذَا: (الْحُبَيْرِ) بقلب الألف الأولى ياءً وإدغام ياءِ التَّصْغِيرِ فيها.

(خَيْرِ) .. و (خَيْرٍ عِنْدَ تَصْغِيرِ) (حُبَارَى) (خَيْرِ) هذا فعل أمر مبني على سكونٍ مُقَدَّرٍ،

(وَعِنْدَ) ظرفٌ مُتَعَلِّقٌ بـ: (حَيَّرَ)، وهو مضاف، و (تَصَغِيرَ) مضاف إليه، و (تَصَغِيرَ) مضاف، و (حُبَارَى) مضاف إليه، (بَيْنَ) هذا مُتَعَلِّقٌ بقوله: (حَيَّرَ)، وهو مضاف، و (الحُبَيْرَى) مضافٌ إليه، (فَادِرَ) الفاء عاطفة، و (ادِرَ) هذا فعل أمر مبنيٌّ على حذف حرف العلة الياء، والجملة لا محلَّ لها من الإعراب اعتراضية، (وَالْحُبَيْرَ) هذا معطوف على قوله: (الحُبَيْرَى) (بَيْنَ الحُبَيْرَى وَالْحُبَيْرَ) معطوفٌ عليه.

إذا: إن كان ثالث ما فيه ألف التانيث الخامسة ألفاً جاز فيه وجهان، لأنه قال فيما سبق: (وَأَلِفُ التَّانِيثِ ذُو الْقَصْرِ) لا ذو المَدِّ (مَتَى زَادَ عَلَى أَرْبَعَةٍ) إذا زاد على أربعة، حينئذٍ إذا كانت رباعية تبقى مثل: سَلَمَى .. سَلِمَى، حبلى .. حَبِلَى، تبقى كما هي، والحكم فيما زادت على أربعة، بأن كانت خامسة .. سادسة .. سابعة، في هذه الأنواع الثلاثة تُحذف وجوباً، إلا إذا كانت خامسة وقبلها مدَّة فأنت مُحَيَّرٌ بين وجهين: إمَّا أن تُحذف الألف وتبقى المدَّة، وإمَّا بالعكس.

إذا القاعدة في هذين البيتين: تثبت ألف التانيث إن كانت رابعة ك: حبلى، لأنَّ النَّاطِمَ قال: (زَادَ عَلَى أَرْبَعَةٍ) مفهومه: إن كانت رابعة ثبتت. تثبت ألف التانيث إن كان رابعة ك: حبلى وسلمى، وتحذف إن كانت سادسة ك: لغيزى، أو سابعة ك: بَرْدَرَاى، وكذا الخامسة إن لم تكن مدَّة قبلها، يعني: لم تتقدَّم عليها المدَّة ك: قرقرى، فإن تقدَّمتها مدَّة حذفت أياً من الحرفين شئت: إمَّا المدَّة، وإمَّا الألف.

قال الشَّارح: أي إذا كانت ألف التَّانِيثِ المقصورة خامسة فصاعداً وجب حذفها في التَّصْغِيرِ، لأنَّ بقاءها يُخرج البناء عن مثال (فُعَيْلِ) و (فُعَيْعِلِ) فتقول في (قرقرى): قُرْقِرْ، وفي (لغيزى): لُغِغِزْ" يعني: (فُعَيْعِلِ) الأَشْمُونِي أثبت أنَّه من باب: (فُعَيْلِ) وخطأه الصَّبَّان.

فإن كانت خامسة وقبلها مدَّة زائدة جاز حذف المدَّة الزائدة وإبقاء ألف التَّانِيثِ .. البيت الثاني، فتقول: حُبَارَى .. حُبَيْرَى، بحذف المدَّة فقط، وجاز أيضاً حذف ألف التَّانِيثِ وإبقاء المدَّة فتقول: حُبَيْرَ، بقلب المدَّة ياء ثُمَّ تُدْغَمُ ياء التَّصْغِيرِ فيها.

وَأَرْدُدْ لِأَصْلِ ثَانِيًا لَيْنًا قَلْبَ ... فَقِيَمَةً صَيَّرَ قُومَةً تُصَبِّ
وَشَدَّ فِي عَيْنٍ عَيْبٌ وَحْتَمَ ... لِلْجَمْعِ مِنْ ذَا مَا لِتَصْغِيرِ عُلِمَ
وَالْأَلِفُ الثَّانِي الْمَزِيدُ يُجْعَلُ ... وَأَوَّا كَذَا مَا الْأَصْلُ فِيهِ يُجْهَلُ

(وَأَرْدُدْ) وجوباً لزوال موجب القلب، لأنَّ قلب الحرف، أو حذف حرف الأصل: أن

يكون ملوجب .. لسبب .. لقاعدة، حينئذٍ إذا كان لقاعدة، وكان مركباً على سبب،
حينئذٍ يوجد السبب المسبب وهو القلب لوجود سببه، وإذا انتفى انتفى.
إذاً: (ارْدُدْ) هذا أمر، والأمر يقتضي الوجوب، (ارْدُدْ) وعِلَّة وجوب الرَّد هنا لزوال
موجب القلب.

وارْدُدْ لأَصِلْ ثَانِيًا لَيْنًا قَلْب ..

كلها قيود (ارْدُدْ لأَصِلْ)، يعني: ما كان أصله واو ثُمَّ قَلْب ألفاً، وما كان أصله ياء ثُمَّ
قَلْب ألفاً، (ارْدُدْ لأَصِلْ): رُدَّه (لأَصِلْ)، (ثانياً) لا ثالثاً، (لَيْنًا) لا صحيحاً، (قَلْب) هذا
نعتٌ ثاني، (ارْدُدْ لأَصِلْ) (لأَصِلْ) جار ومجرور متعلق بقوله: (ارْدُدْ)، و (ثانياً) مفعول
لقوله: (ارْدُدْ)، (وارْدُدْ ثانياً) .. (لَيْنًا) هذا نعت له .. للمفعول، (قَلْب) ما هو (قَلْب)؟
ثاني قَلْب لينا هذا الأصل، فهو صفة ل: (ثانياً) .. فهو صفة بعد صفة.
مثَّل:

فَقِيَمَةً صَيَّرَ قُوَيْمَةً تُصِيبُ ..

(قِيَمَةً .. قُوَيْمَةً) .. (قِيَمَةً) الياء هذه منقلبة عن واو، وهي ثانٍ .. لين، كذلك قَلْب
فليس بأصل، حينئذٍ إذا صَغُرَت (قِيَمَةً): (قُوَيْمَةً) رَدَدَتْ الياء إلى أصلها وهي الواو،
ولذلك تقول في أوضح من هذا كما سيأتي: (باب) باب الألف هذه منقلبة عن واو
بدليل التَّصْغِيرِ، لذلك القاعدة المشهور: أَنَّ التَّصْغِيرَ يَرُدُّ الْأَشْيَاءَ إِلَى أَصُولِهَا، هو هذا
الذي أشار إليه، ف: (باب) تصغيره: بُؤِيبَ (فُعِيلَ)، الواو المنقلبة ألف رجعت في
التَّصْغِيرِ: باب .. بُؤِيبَ، ناب .. نُيِيبَ، إذاً: رجع إلى أصله.

(قُوَيْمَةً) هذا تصغير: قِيَمَةً، وقِيَمَةً: الياء هذه الثاني أصلها واو فانقلبت ياء، (قِيَمَةً)

الأصل: قِيَمَةً، سَكَنْتِ الواو بعد كسرة فوجب قلبها ياءً.

إذاً: (فَقِيَمَةً صَيَّرَ) فصير قِيَمَةً: قُوَيْمَةً، الفاء هنا داخلة على (صَيَّرَ)، و (قِيَمَةً) هذا
مفعول أول ل: (صَيَّرَ)، و (قُوَيْمَةً) مفعول ثاني، (تُصِيبُ) هذا فعل مضارع مجزوم لوقوعه
في جواب الأمر .. الطلب، (صَيَّرَ تُصِيبُ) صَيَّرَ قِيَمَةً قُوَيْمَةً تُصِيبُ، هذا ما يتعلّق ببيت
النَّاطِمِ.

يعني: أن ثاني الاسم المُصَغَّر .. ثاني لا ثالث، أمّا الثالث فلا يُرَدُّ إلى أصله.

يعني: أن ثاني الاسم المُصَغَّر يُرَدُّ إلى أصله إذا كان لينا لا صحيحاً، منقلباً عن غيره،
فشمل ذلك ستّة أشياء:

الأول: ما أصله واو فانقلبت ياءً، كمثال النَّاطِمِ نحو: (قِيَمَةً) فتقول فيه: (قُوَيْمَةً).

الثاني: ما أصله واو فانقلبت ألفاً، نحو: باب، فتقول فيه: بُوب.

الثالث: ما أصله ياء فانقلبت واواً .. عكس، الواو والياء كما سيأتي في (الإبدال) كُلٌّ منهما ينقلب إلى الآخر .. بينهما علاقة، الواو تنقلب إلى ياء في مواضع، والعكس.

إذاً الثالث: ما أصله ياء فانقلبت واواً نحو: مُوقِن، فتقول في تصغيره: مُيَقِّن، رجعت الواو إلى أصلها، (مُوقِن) أصلها: مُي، ياءٌ ساكنة قبلها ضَمَّةٌ فوجب قلبها واو، إذاً: الواو هذه في: (مُوقِن) مُنْقَلِبة عن ياء.

ومثلها: مُوسِر، أصله من اليسر (مُوسِر) أين الياء؟ هي الواو، أصلها: مُي، ياءٌ ساكنة قبلها ضَمَّةٌ، وهذا مُتَمَنِّع، الياء ما يناسبها ما قبلها إلا كسرة وإلا فتحة، أمَّا ضَمَّةٌ فلا، ولو بُقيت الضَمَّةُ حينئذٍ وجب قلب الياء واواً فتقول: موقن .. موسر، إذاً: مُويِّسِر، هذا في التَّصْغِيرِ، رجعت الواو ياء، ومثلها: ناب .. نُيِّب.

إذاً الثالث: ما أصله ياء فانقلبت واواً.

الرابع: ما أصله ياء فانقلبت ألفاً: ناب، المثال الذي ذكرناه سابقاً يُدَكِّر في هذا المحل (ناب) فتقول فيه: نُيِّب.

إذاً: هذه الأربعة:

الأول: ما أصله واو فانقلبت ياءً.

الثاني: أصله واو فانقلبت ألفاً، إذاً: الواو قد تنقلب ياء وقد تنقلب ألفاً.

الثالث: ما أصله ياء فانقلبت واواً.

الرابع: ما أصله ياء فانقلبت ألفاً.

الخامس: ما أصله همزة فانقلبت ياءً نحو: ذيب، أصله: ذُئِب، فَقُلِبَتِ الهمزة ياء، فتقول في تصغيره: ذُئِبٌ، ذُئِب .. ذيب - إذاً هذه ذيب صحيحة عند الناس - الياء هذه صحيحة منقلبة عن أصل، إذاً: ذُئِبٌ، بالهمزة.

السادس: ما أصله حرفٌ صحيح غير الهمزة، وهذا محفوظ في كلمتين أو ثلاث نحو: دينار وقيراط، فإن أصلهما: دِنَّار - بالتشديد - وَقِرَّاطٌ، والياء فيهما بدلٌ عن أول المثليين: دينار .. دِنَّار، عندنا نونان: الأولى ساكنة والثاني مُتَحَرِّكة، قُلِبَتِ ياء، النون هي حرف صحيح انقلبت ياءً، فقيل: دينار .. قيراط، أصله: قِرَّاط، راء مُشَدَّدَةٌ، الحرف الأول من الرائين قُلِبَ ياءً فقيل: قيراط .. دينار.

فتقول في التَّصْغِيرِ: دُئِنِير، نحن نقول: دينار، نون واحدة من أين جاءت النون الثانية؟ نقول: أصل الياء (دينار) الياء هذه مُنْقَلِبة عن نون، وأصل الكلمة: دِنَّار بنونين،

ولذلك جاءت ياء التّصغير ثالثة: دُنَيْ، دل على أنّ النون هي المنقلبة ياء، دُنَيْنِير، بقيت النون الثانية كما هي.

كذلك تقول: قُرَيْرِيْط، فتقول: قيراط، إذا صَغَرْتَه قلت: قُرَيْ، قاف ثُمَّ راء، وفي الأصل الذي تريد تصغيره: قاف ثُمَّ ياء، حينئذٍ رَجَعْتَ الراء التي انقلبت ياءً. إذا النوع السادس: ما أصله حرفٌ صحيح غير الهمزة نحو: دينار وقيراط، فإن أصلهما: دِنَارٌ وَقِرَاطٌ بالتشديد، والياء فيهما بدلٌ عن أول المثلين: النون الأولى والراء الأولى، حينئذٍ في التّصغير تقول: دُنَيْنِير، وَقُرَيْرِيْط.

وخرج عن ذلك ما ليس بلين، فإنه لا يُرَدُّ إلى أصله، لأنّ النّاظم قال: (لَيْنًا)، يعني: لا بُدَّ أن يكون حرف لين: واو، أو ياء، أو ألف فقط، ما لم يكن كذلك لا يرجع إلى أصله ولو كان مُنْقَلَبًا، إذاً: خرج عن ذلك ما ليس بلين، فإنه لا يُرَدُّ إلى أصله، فتقول في (مُتَعَدٍّ): مُتَعَدٍّ (مُتَعَدٍّ) قالوا: التاء الأولى هي واوٌ .. مُنْقَلَبَةٌ عن واو، لكن في التّصغير لا تقول: مُوَيْعِد، لا ترد التاء إلى أصلها وهي الواو، وإنما تبقى على حالها، لأنه يقع لبس.

فتقول في (مُتَعَدٍّ): مُتَعَدٍّ، بإبقاء التاء مع كونها مُنْقَلَبَةً عن واوٍ، لأنها حرفٌ صحيح، خلافاً لِلزَّجَاج، وقيل: والفارسي معه، فإنه يرُدُّه إلى أصله فيقول: مُوَيْعِد، وهذا هو الأصل، لكن إذا وُجِدَ لبسٌ حينئذٍ لا يُرَدُّ إلى أصله، والأول مذهب سيبويه وهو الأصح، لأنه إذا قيل فيه: (مُوَيْعِد) أوهم، إذاً: لا يُرَدُّ للوهم .. للبس، لا يرد لوقوعه في اللبس، أوهم أنه مُكَبَّرٌ: مُوَعِد، أو مُوَعِد، أو مُوَعِد، وليس الأمر كذلك، و (متيعد) لا إيهام فيه.

إذاً: اشتراط كون الثاني لَيْنًا، لأنّ الصحيح إذا رُدَّ إلى أصله يوقع في لبسٍ، وكُلُّ ما أدى إلى الوقوع في اللبس قاعدة العرب: المنع.

(وَأَرْدُدْ لِأَصْلِ ثَانِيًا) مفهومه: أنّ الثالث إذا كان منقلَبًا عن أصلٍ لم يُرَدَّ إلى أصله، نحو: قائم، فإنّ الهمزة بدلٌ من الواو، لكنك تقول في التّصغير: قُؤِيمٌ، لا ترجع إلى أصلها؛ لأنها ثالثة، والشّرط هنا: أن يكون ثانياً.

(وَأَرْدُدْ لِأَصْلِ) إذاً: (ثَانِيًا) لا ثالثاً، فإن كان ثالثاً لم يرجع إلى أصله، والمثال الذي ذكرناه: قائم، الهمزة بدلٌ عن الواو، أصله: قاوم، فتقول: قويم. (لَيْنًا) لا صحيحاً، والصحيح كما ذكرناه: (مُتَعَدٍّ) هذا لا يُرَد.

(قُلْب) هنا عَمَّ النَّاطِم، وباب التَّصْغِير قلنا: بعض المسائل فيه تُخالف ما يَنْصُون عليه في باب التصريف، (قُلْب) المراد بالقلب هنا: مُطلق الإبدال إذ فرق بين الإبدال والقلب، لأنَّ القلب في اصطلاح أهل التصريف: لا يُطْلَق على إبدال حرف لين من حرف صحيح ولا عكس، بل على إبدال حرف عِلَّة من حرف عِلَّة آخر، واو إلى ياء .. ياء إلى واو .. واو أو ياء إلى ألف، هذا يسمى: قلباً ولا يسمى: إبدالاً، لكن النَّاطِم هنا عَمَّ، قلنا: ذيب .. ذئب، الهمزة هذا حرف صحيح، أُبدِلت الهمزة ياء هذا يسمى: إبدالاً، ولا يسمى: قلباً عند التَّصْرِيفيين، لكن النَّاطِم هنا أطلق قال: (قُلْب) فعمَّ الإبدال عند الصرفيين، وما هو قلبٌ عندهم أيضاً، فيكون أشبه ما يكون هنا بقوله: (قُلْب) أُبدِل، لأنَّ الإبدال أعم، والقلب أخص، القلب هو إبدال لكنَّه حرف عِلَّة عن حرف عِلَّة آخر، وأمَّا الإبدال فهو أعم تُبدل حرفاً صحيحاً إلى همزة والعكس إلى آخره، هذا يُسمى: إبدالاً ولا يسمى: قلباً، والنَّاطِم أراد مُطلق الإبدال، فالذي يدخل تحته إبدال حرف عِلَّة بصحيح أو عكس، وإبدال حرف عِلَّة عن حرف عِلَّة آخر.

وَأَرْدُدْ لِأَصْلِ ثَانِيًا لَيْنًا قُلْب ... فَقِيَمَةً صَيَّرَ قُوبَةً تُصِبْ
وَشَدَّ فِي عِيدٍ عُيَيْدٌ

(عِيد) من العَوْد، نقول: عيد الفطر (عُيَيْد) إذا صَغُرَتْه، ولا تَرَدُّه تقول: عَوَيْد، هذا الأصل، لأنَّه يوهم، إذا قلت: عويد، يظن الطَّان أَنَّهُ تصغير: عود، وليس هو المراد هنا، (عِيد) من العَوْدَة، سُمِّي: عيداً، لذلك لأنَّه يعود مرَّةً بعد أخرى، حينئذٍ: عويد، هذا الأصل فيه.

(وَشَدَّ) يعني: خرج عن القياس، (في عِيدٍ عُيَيْد) شَدَّ عُيَيْدٌ في عيدٍ، والأصل فيه أن يُقال: عويد، إذا: ورد في لسان العرب ما هو منقلبٌ عن أصلٍ وهو الحرف الثاني والأصل فيه في التَّصْغِير أن يُرَدَّ إلى أصله فيكون داخلاً في القاعدة السابقة: وَأَرْدُدْ لِأَصْلِ ثَانِيًا لَيْنًا قُلْب ..

منه (عيد) .. (عود) هذا الأصل، سَكَنْت الواو بعد كسرة فقلبت ياءً فقل: (عيد) إذا جئت تُصَغِّر على القاعدة تقول: عويد، مثل: بويب، لكن لَمَّا كان مُوقِعاً في لبسٍ وهو إيهام أن: عويد، هذا ليس تصغير (عِيد) وإنما هو تصغير: عود، فحينئذٍ بقي على أصله.

إذاً قوله: (وَأَرْدُدْ لِأَصْلِ) هذه قاعدة عامة، ورد ما هو مُنْقَلَبٌ عن أصلٍ غير مردودٍ لأصله في لسان العرب، بل حتى في الشرع.

(وَشَدَّ) أي: خرج وانفرد عن القاعدة السابقة: (عُيِّدَ)، (في عِيدٍ) يعني: في تصغير (عِيدٍ) حيث صَغَّرُوهُ عَلَى لَفْظِهِ: (عُيِّدَ) وَلَمْ يَرُدُّوهُ إِلَى أَصْلِهِ وَقِيَاسِهِ: عُوِيْدَ، لِأَنَّهُ مِنْ عَادِ يَعُودُ، فَلَمْ يَرُدُّوا الْيَاءَ إِلَى الْوَاوِ لِثَلَا يَلْتَبِسُ بِتَصْغِيرِ: عُودٌ، بَضَمِ الْعَيْنِ، كَمَا قَالُوا فِي جَمْعِهِ: أَعْيَادًا، وَالْأَصْلُ أَنْ يَقُولُوا: أَعْوَادًا، لَكِنْ لَوْ قَالُوا: أَعْوَادًا، ظَنَّ أَنَّهُ جَمْعُ: عُودٍ، فَحِينَئِذٍ دَفَعًا لِهَذَا الْوَهْمِ بَقِيَ عَلَى لَفْظِهِ .. جُمِعَ عَلَى مَا لَفِظَ بِهِ .. جُمِعَ وَصَغِّرَ عَلَى لَفْظٍ فَقِيلَ: أَعْيَادًا .. أَعْيَادُ الْمُسْلِمِينَ، وَلَا تَقُلْ: أَعْوَادُ الْمُسْلِمِينَ، كَمَا قَالُوا فِي جَمْعِهِ: أَعْيَادًا، وَلَمْ يَقُولُوا: أَعْوَادًا، لِلْعِلَّةِ السَّابِقَةِ.

(وَشَدَّ فِي عِيدٍ عُيِّدَ) إِذَا: هَذِهِ الْقَاعِدَةُ الْعَامَّةُ:
وَارْدُذْ لِأَصْلِ ثَانِيًا لَيْنًا قَلْبٌ ... فَقِيَمَةً صَيَّرَ قُوْبَةً تُصَبُّ
وَشَدَّ فِي عِيدٍ عُيِّدَ.

وهذه هي التي تُدَكَّرُ دَائِمًا فِي أَبْوَابِ النُّحُو: التَّصْغِيرُ يَرُدُّ الْأَشْيَاءَ إِلَى أَصُولِهِ.
وَيُسْتَتْنَى مِنْ كَلَامِهِ: مَا كَانَ (لَيْنًا) مُبْدَلًا مِنْ هَمْزَةٍ تَلِي هَمْزَةً - هَذَا سَيَنْصُ عَلَيْهِ فِي آخِرِ الْإِبْدَالِ هُنَاكَ، وَلَكِنْ هُنَا ذَكَرَهُ أَنْسَبَ -
يُسْتَتْنَى مِنْ كَلَامِهِ: مَا كَانَ (لَيْنًا) مُبْدَلًا مِنْ هَمْزَةٍ تَلِي هَمْزَةً ك: أَلْفَ (آدَمَ)، وَيَاءَ (أَيِّمَةً)، فَاِخْمَا لَا يَرُدُّانِ إِلَى أَصْلِهِمَا، أَمَّا: (آدَمَ) فَتُقَلَّبُ أَلْفُهُ وَآوًا، تَقُولُ: أُؤَيِّدُمَ، كَمَا تَجْمَعُهُ عَلَى: أَوَادِمَ، (آدَمَ) أَصْلُهُ: أُنْدَمَ، الْهَمْزَةُ الثَّانِيَةُ قُلِبَتْ لَيْنًا .. أَلْفَ، إِذَا صَغَّرْنَاهُ الْأَصْلَ أَنْ تَرْجِعَ الْأَلْفَ إِلَى الْهَمْزَةِ، لِأَنَّ التَّصْغِيرَ يَرُدُّ الْأَشْيَاءَ إِلَى أَصُولِهَا فَهُوَ ثَانٍ، دَاخِلٌ فِي قَوْلِهِ:

وَارْدُذْ لِأَصْلِ ثَانِيًا لَيْنًا قَلْبٌ ..

و (آدَمَ) الْمُدَّةُ الثَّانِيَةُ أَصْلُهَا: هَمْزَةٌ، حِينَئِذٍ إِذَا صَغَّرْنَاهُ فَالْأَصْلُ: أَنْ تَرْجِعَ الْأَلْفَ هَذِهِ الْمُدَّةُ إِلَى هَمْزَةٍ، لَكِنْ لَمْ يَفْعَلُوا ذَلِكَ وَإِنَّمَا أَبْدَلُوهُ وَآوًا، فَقِيلَ: أُؤَيِّدُمَ، جَعَلُوا الْأَلْفَ الثَّانِيَةَ وَآوًا، كَذَلِكَ: أَيِّمَةً، صَغَّرُوهُ عَلَى لَفْظِهِ قِيلَ: أُؤَيِّمَةً، الْأَصْلُ: أُؤَيِّمَةً، (أُؤَيِّمَةً) صَغَّرَهُ عَلَى لَفْظِهِ.

إِذَا يُسْتَتْنَى مِنَ الْقَاعِدَةِ السَّابِقَةِ: مَا كَانَ لَيْنًا مُبْدَلًا مِنْ هَمْزَةٍ تَلِي هَمْزَةً، (لَيْنًا) يَعْنِي: أَلْفَ أُبْدِلْتُ مِنْ هَمْزَةٍ تَلِي هَمْزَةً، هَمْزَةً وَهَمْزَةً: أُنْدَمَ، حِينَئِذٍ الثَّانِيَةُ لِلتَّقِلُّ أُبْدِلْتُ أَلْفًا، لَمَّا صَغَّرَ الْأَصْلَ كَانَتْ .. أَنَّ الثَّانِيَةَ حَرْفٌ لَيْنٌ يَرْجِعُ إِلَى أَصْلِهِ وَهُوَ الْهَمْزَةُ، وَلَكِنْ لَمْ يَفْعَلُوا ذَلِكَ.
..... وَخَتِمَ ... لِلْجَمْعِ مِنْ ذَا مَا لِتَصْغِيرِ عُلِمَ

قال سيبويه: التَّصْغِيرُ والتَّكْسِيرُ من وادٍ واحدٍ " فهذه القاعدة كما أنَّها في باب التَّصْغِيرِ كذلك في جمع التَّكْسِيرِ، فإذا جمعت ما ثانيه حرف لينٍ مُنْقَلِبٍ رَدَّدْتَهُ في الجمع: باب، تقول: أبواب رَجَعَتْ: ناب .. أنياب رَجَعَتْ، إذا: القاعدة عامة في باب التَّكْسِيرِ وفي باب التَّصْغِيرِ، يُرَدُّ الشيء إلى أصله إذا كان حرف لينٍ مُنْقَلِبٍ عن واو أو ياء فالقاعدة عامة.

(وَحْتِمٌ) يعني: لَزِمَ (لِلْجَمْعِ) أيُّ جمع؟ جمع التَّكْسِيرِ، قد يقول لك قائل: كيف تُقَيِّده بدون دليل جمع مطلق .. ما المناسبة؟ لأنَّ التَّصْغِيرِ والتَّكْسِيرِ الأنسب أن يكون التَّكْسِيرُ؛ لأنَّه من بابٍ واحد.

(وَحْتِمٌ لِلْجَمْعِ) هذا جار ومجرور مُتَعَلِّقٌ بقوله: (حُتِمٌ)، (مِنْ) حرف جر، (ذَا) ما هو (ذَا)؟ اسم الإشارة يعود إلى أي شيء؟ (وَحْتِمٌ) هذا فعل ماضي مُغَيَّرُ الصِّيغَةِ، أين نائب فاعله؟

هكذا التركيب: وَحْتِمٌ مَا عَلِمَ لِتَصْغِيرِ لِلْجَمْعِ مِنْ ذَا الْحُكْمِ السَّابِقِ، (وَحْتِمٌ مَا) هذا نائب فاعل (عَلِمَ لِتَصْغِيرِ لِلْجَمْعِ مِنْ ذَا) إذا: (مِنْ ذَا) جار ومجرور مُتَعَلِّقٌ بقوله: (حُتِمٌ)، كما أنَّ قوله: (لِلْجَمْعِ) مُتَعَلِّقٌ بقوله: (حُتِمٌ)، و (مَا) اسم موصول بمعنى: الذي، في محل رفع نائب فاعل، و (لِتَصْغِيرِ) مُتَعَلِّقٌ بقوله: (عَلِمَ)، و (عَلِمَ) هي صلة الموصول، التقدير: ما عَلِمَ لِتَصْغِيرِ، (مِنْ ذَا) الحكم السابق: وَارْدُذٌ لِأَصْلِ ثَانِيًا لَيْنًا قَلْبٌ ..

الحكم ثابتٌ للجمع، فكما أنَّك ترد الأصل في التَّصْغِيرِ كذلك تَرُدُّهُ في التَّكْسِيرِ، يعني: أنَّه يجب لجمع التَّكْسِيرِ من رَدِّ الثاني إلى أصله ما وجب للتَّصْغِيرِ، فيقال في (ناب) و (باب) و (ميزان): أنياب، وأبواب، موازين .. (ميزان) أصلها: مِوزَان، سَكَنْتِ الواو وَكُسِرَ ما قبلها فقليل: ميزان، إذا جمعته: موازين، أين الياء في: ميزان؟ رجعت إلى أصلها وهي: الواو، فتقول: موازين، إلا ما شَدَّ .. قلنا: منه الشاذ: أعياد، ما شَدَّ في التَّصْغِيرِ شَدَّ في الجمع إذا كانت العِلَّةُ للبس.

إلا ما شَدَّ ك: أعياد، وهذا الحكم في التَّكْسِيرِ الذي يَتَغَيَّرُ فيه الأول، وأمَّا ما لا يَتَغَيَّرُ فيبقى على ما هو عليه نحو: قيمة وقيم، وَدِيمَةٌ وديم، يعني: إذا كان يَتَغَيَّرُ أوله حينئذٍ رجع الثاني إلى أصله، وأمَّا إذا كان ثابتاً .. قلنا قوله: (وَارْدُذٌ) هذا لا بُدَّ من تقييده ليس مطلقاً لزوال موجب القلب، لأنَّ موجب القلب .. القلب لا يكون عشوائياً هكذا، إنَّما لا بُدَّ من عِلَّةٍ، حينئذٍ هذه العِلَّةُ .. هذا السبب قد يزول، إذا قيل: قيمة .. قيم ..

قوِمة، (قِـمَة) قاف مكسورة، أصلها: قَو، إذا: وُجِدَت الواو وانكسر ما قبلها ثُمَّ قُلِبَت ياءً .. السبب موجود، إذا صَغُرَت: قِـمَة، قلت: قَو، إذا: زالت الكسرة التي هي موجب لقلب الواو ياءً .. زال السبب، إذا زال السبب حينئذٍ نقول: الواو لا تُقَلَب ياءً.

(قُـوِمة) ما الموجب لقلب الواو؟ ما قبلها أن يكون مكسوراً وهنا ضُمٌّ، إذا: تَغَيَّرَ ما قبل الواو حينئذٍ تَغَيَّرَ الحكم، أمّا: قِـمَة وَقِـيم، بقي على أصله .. القاف مكسورة، إذا: السبب موجود، المقتضي لقلب الواو ياءً موجود في الجمع، إذا: يبقى على ما هو عليه، وأمّا إذا زال، زال ما ترتب عليه.

وَالْأَلِفُ الثَّانِي الْمَزِيدُ يُجْعَلُ ... وَأَوَّكَذَا مَا الْأَصْلُ فِيهِ يُجْهَلُ

(وَأَرَدُذْ لَأَصِلْ): عرفنا أنَّ الأصل هو الذي انقلب إلى واوٍ أو ياء، (وَالْأَلِفُ الثَّانِي الْمَزِيدُ) الزائدة، إذا: هذا حكمٌ آخر يتعلّق بحرف لَيْنٍ .. وهو ثانٍ .. وهو أَلِفٌ .. وهو مزيد، وأمّا الأول: (باب) و (قيمة) ونحوها، نقول: الألف هنا أصلية، يعني: الأصل أصل ثُمَّ انقلب، لو كان الثاني زائداً مثل: ضارب، (ضارب) الألف هذه ليست مُنْقَلِبَةً عن شيء، حينئذٍ ماذا نصنع؟

قال: (وَالْأَلِفُ الثَّانِي الْمَزِيدُ)، (الأَلِفُ) مبتدأ، (الثَّانِي) نعت، (الْمَزِيدُ) نعتٌ بعد نعت، (يُجْعَلُ)

-مضارع.

معلوم أو مجهول؟

مُغَيَّرُ الصيغة.

أين فاعله، أو ليس له فاعل؟

ليس له فاعل .. له نائب فاعل.

أين هو؟ ضمير مستتر يعود على الألف.

أين مفعوله الأول؟

هو النائب .. هو الذي أُقِيمَ نائب ثاني.

أين مفعوله الثالث؟

الثاني: وأوَّ، الثالث: ليس له ثالث.

والجملة .. أين خبر المبتدأ؟

(يُجْعَلُ) .. جملة (يُجْعَلُ) نائب الفاعل في محل رفع خبر المبتدأ.

كَذَا مَا الْأَصْلُ فِيهِ يُجْهَلُ ..

الألف الثانية لها خمسة أحوال:

الأول: أن تكون مُبدلة من واو.

الثانية: أن تكون مُبدلة من ياء.

وهذا الأول والثاني قد تقدّم في البيت السابق، لأنّها إذا كانت مُبدلة من واو نحو: باب،

وإذا كانت مُبدلة من ياء نحو: ناب، وهذه سبق حكمها، هكذا ذكره الشُّراح، والأولى:

ألا يُقال بدخول هذين النوعين في البيت الثالث هذا، لماذا؟ لأنّه قال: (وَارْدُذْ لَأَصْلٍ)

وهذه أصليّة، ثمّ قال: (وَالْأَلِفُ الثَّانِي الْمَزِيدُ) دل على أنّ الحكم هنا غير الحكم

السابق، فَحَشَرَ هذين النوعين في هذا البيت .. هكذا قال المكوّدي لكن فيه نظر!

الثالث: أن تكون زائدة، وهذا الذي عناه النَّاطِم .. أن تكون زائدة ك: ضارب.

الرابع: أن تكون مجهولة، يعني: ما ندري هل هي منقلبة أو لا؟ ك: عاج، وصاب.

الخامس: أن تكون مبدلة من همزة نحو: آدم.

الخامس هذا سيذكره في باب الإبدال كما ذكرناه، والأول والثاني ذكره في البيت السابق

(وَارْدُذْ لَأَصْلٍ)، بقي الثالث والرابع: أن تكون زائدة نحو: ضارب، وأن تكون مجهولة، ما

الحكم فيهما؟ قال:

وَالْأَلِفُ الثَّانِي الْمَزِيدُ يُجْعَلُ ... وَآوًا.

يعني: تقلبها واوًا، نحو: ضارب، صَغَرَهُ: ضَوِّرِب، ماذا صَنَعْتَ؟ قَلَبْتُ الألف واوًا، لأنّها

زائدة يعني: ليست مُنْقَلِبَةً عن شيء، لأنَّ أصله: ضَرَبَ، فاسم الفاعل منه على وزن

(فَاعِل)، والألف هذه زائدة قطعاً ليست مُنْقَلِبَةً عن واو ولا ياء، فإذا صَغَرْتَهُ قلت:

ضَوِّرِبَ، مَاشٍ .. مُوَيِّشٍ، قلبت الألف الزائدة واوًا.

إذاً:

وَالْأَلِفُ الثَّانِي الْمَزِيدُ يُجْعَلُ ... وَآوًا كَذَا.

أي: مثل (ذَا) في قلب الألف واوًا (مَا الْأَصْلُ فِيهِ يُجْهَلُ) يعني: ما جُهِلَ أصله هل هو

مُنْقَلَبٌ أم زائد؟ كَأَلَفَ: صاب، وعاج، فتقول فيهما: صَوِّبَ، وَعَوَّجَ، وَيُلْحَقُ بِهِ أَيْضاً

نحو: آدم، كما سبق: أُؤَيِّدُ، وهذا سَيَنْصُ عليه أيضاً.

وحكم التّكسير في إبدال الألف الثاني كحكم التّصغير: صَوَّارِب .. أَوَادِم، (ضارب)

صَوَارِبِ إِذَا: قلبت الثانية واواً، لأنَّك تقلبها في التَّصْغِيرِ واواً، إِذَا: الحكم عام.
وَالْأَلِفُ الثَّانِي الْمَزِيدُ يُجْعَلُ ... وَآوًا.
